مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

اختبار فرضية منحنى J على الميزان التجاري بين مصر والصين

Testing the Hypothesis of the J Curve on the Trade Balance between Egypt and China

د. علياء نبيل خضير
كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،
مصر
aliaanabil2007@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/01/21 تاريخ التعديل: 2018/03/26 تاريخ قبول النشر: 2018/04/19
تصنيف JEL: B27، B22

الملخص :

شهدت التجارة الثنائية بين مصروالصين توسعاً بشكل كبير في السنوات الأخيرة. إلا أن هناك ندرة في الدراسات ركزت على فهم كيفية تأثر هذه التجارة بانخفاض قيمة العملة. والغرض من هذه الدراسة هو سد تلك الفجوة من خلال فحص مدى انطباق فرضية منحنى Jعلى الميزان التجاري لمصر في علاقته مع الصين باستخدام بيانات السلاسل الزمنية في الفترة من 1995 إلى 2016. وقد جاءت درجة تكامل المتغيرات متباينة بين المستوى الصفري والفرق الاول. لذلك، اعتمدت الدراسة الحالية على نموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة. وقد اظهرت النتائج التي تتعلق بالأجل الطويل تأييداً لانطباق الفرضية. وهذا يعنى أن انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام اليوان الصيني من شأنه ان يؤدى الى تحسين الميزان التجاري المصري مع الصين على المدى الطويل. اما في المدى القصير فلم تظهر النتائج تأييدا لانطباق الفرضية. وتوصى الدراسة باعتبار انخفاض قيمة العملة أحد الحلول التي تساعد على لتحسين وضع الميزان التجاري لمصر في علاقتها مع الصين، ولكن مع ضرورة ألا يمتد الامر لاعتباره الحل الوحيد خاصة وأن تأثيره على جانب الواردات لم يبدو واضحاً .

الكلمات المفتاحية: مصر؛ الصين؛ منحنىJ؛ الميزان التجاري ؛ سعر الصرف.

Abstract:

Bilateral trade between Egypt and China has expanded substantially in recent years. Few studies however have focused on understanding how this trade is affected by currency depreciation? The purpose of this study is to fill a gap in the literature by examining J curve hypothesis, on Egypt trade balance with china, using the time series data from 1995 to 2016. The order of integration of variables is mixed between zero level for some variables and first derivative for others, so the Autoregressive Distributed Lag approach is applied. The results support the hypothesis of J-curve only in the long run, while don't support it in short run. It implies that depreciation of the Egyptian pound against the Chinese Yuan improves trade balance of Egypt with China in the long run. The study recommends that depreciation should be considered as one of the options already available to improve Egypt's trade balance with China, but it should not be considered the only solution, especially since its impact on the import side is not clear.

Keywords: Egypt, China, J-curve, Trade Balance, Exchange Rate.

1- مقدمة

يعد تحديد سعر الصرف واحداً من أبرز المهام التي تقع على عاتق صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية بوجه عام. ويعزى ذلك لما لتحركات سعر الصرف من أثر جوهري على أداء ميزان المدفوعات لدولة. فهو بمثابة الأداة التي كثيراً ما يتم اللجوء إليها لتصحيح اختلالات الميزان التجاري الذي يشكل البنية الأساسية في ميزان المدفوعات. وتجد هذه الأداة التصحيحية أصولها الفكرية فيما يعرف "بفرضية منحنى **J**".

وبالنظر لما يعانيه الاقتصاد المصري كاقتصاد نام من مشكلات يأتي في مقدمتها تلك الاختلالات الملحوظة في الميزان التجاري، كان من الضروري البحث عن مدى إمكانية استخدام سعر الصرف في علاج تلك الاحتلالات. وهو الأمر الذي يتطلب معه التعرف على مدى انطباق فرضية منحنى **J** على واقع الاقتصاد المصري.

للوقوف على حجم معاناة الميزان التجاري المصري، فقد أفادت الإحصاءات الرسمية للبنك المركزي المصري أن العجز التجاري قد تصاعد ليبلغ نحو 33.7 مليار دولار عام 2014/2013 مقابل 30.7 مليار دولار عام 2013/2012 بمعدل 9.8%، واستمر في الارتفاع بمعدل يقترب من 14% حيث سجل 38.8 مليار دولار عام 2015/2014. وحول نفس القيمة مع بعض الانخفاض الطفيف، سجل نحو 38.7 مليار دولار في عام 2016/2015.

وتعد قيم جانب الواردات هي المسئول الأساسي عن تفاقم العجز التجاري. فقد بلغت نحو 59.8 مليار دولار عام 2014/2013 في الوقت الذي لم تتجاوز فيه حصيلة الصادرات 26.1 مليار دولار، وقد انعكس ذلك على انخفاض نسبة تغطية الصادرات السلعية إلى المدفوعات عن الواردات السلعية إلى 43.7% مقابل 46.8% عام 2013/2012. وواصلت هذه النسبة تراجعها عام 2015/2014 لتصل إلى 36.3%، جراء ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية إلى 60.8 مليار دولار في حين تراجعت حصيلة الصادرات إلى 22.1 مليار دولار. وخلال عام 2016/2015 لم تتجاوز هذه النسبة 32.06%.

ويشير التوزيع الجغرافي للواردات السلعية في السنوات الأخيرة إلى أن الصين تأتى في المركز الأول كأهم شريك تجارى لمصر في جانب الواردات حيث تمثل 41.5% من إجمالي الواردات المصرية من الدول الأسيوية غير العربية عام 2016/2015، وذلك بعد أن كانت تستحوذ على 39.1% منها عام 2015/2014. كما تعد الصين من الأسواق الهامة المستقبلة للمنتجات المصرية حيث مثلت الصادرات إليها نحو 22.4% من إجمالي الصادرات إلى الدول الآسيوية غير العربية (البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة).

وتبعاً للإحصاءات الدولية فإن المدفوعات عن الواردات المصرية السلعية من الصين قد بلغت وحدها عام 2016 نحو 7989 مليون دولار في حين بلغت حصيلة الصادرات المصرية السلعية إليها فقط 540 مليون دولار. الأمر الذى يعنى وجود عجز تجارى تصل قيمته إلى نحو 7.4 مليار دولار **(UNCTAD statistics)**.

وعند مقارنة الأرقام الواردة عام 2016 بشأن العجز التجاري في ميزان المدفوعات المصري بوجه عام وبشأن العجز التجاري في ميزان المدفوعات بين مصر والصين بوجه خاص، يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن عجز التعامل التجاري في العلاقات المصرية الصينية يشكل وحده نحو خمس ما يعانيه الميزان التجاري المصري من عجز. ومن ثم، فإن التوجه نحو تحسين وضع الميزان التجاري يجب أن يبدأ بالبحث في كيفية تحقيق تحسين الميزان التجاري مع الصين أولاً.

وفى إطار سعى الحكومة المصرية نحو تحسين وضع الميزان التجاري لميزان المدفوعات، فقد لجأت إلى تبنى سياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية كأحد الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح المصري الذي بدأ منذ التسعينيات. وقد استتبع تخفيض قيمة العملة الوطنية أمام الدولار نتيجة لقرارات تحريره التي اعلنتها الحكومة حدوث انخفاض في قيمته أمام اليوان الصيني.

وبمقارنة مبدئية للتغيرات التي شهدها كل من سعر صرف بين الجنيه واليوان والوضع التجاري بين مصر والصين يتضح أنه قد وصل سعر صرف اليوان عام 2003 نحو 70 قرشاً بعد أن كان يعادل 54قرشاً عام 2002. ثم استمر في مساره التصاعدي حتى أنه سجل عام 2011 نحو 91قرشاً مقابل العام السابق عليه حيث كان قد بلغ 83قرشاً. ومؤخراً مع إعلان البنك المركزي عن تحرير سعر الصرف في 3 نوفمبر 2016، فقد بلغ سعر صرف اليوان 1.5جنيهاً مقابل 1.2جنيهاً عام 2015. وعلى الجانب الآخر، أشارت الأرقام الرسمية إلى أنه على الرغم من أن الميزان التجاري بين مصر والصين معبراً عنه بنسبة تغطية الصادرات للواردات قد سجل في عام 2003تراجعاً حيث بلغت تلك النسبة 16.6% بعد أن كانت قد بلغت عام 2002 نحو 23.5%، إلا أن هذه النسبة قد شهدت بوجه عام تحسناً خلال سنوات تلك الألفية التي واكبت معظم الانخفاضات في قيمة العملة الوطنية. فقد تراوحت النسبة بين 6% – 19% ما بعد عام 2002 وحتى عام 2016، وذلك بعد أن كانت تتراوح بين 1%– 10% قبل عام 2002 **(UNCTAD statistics).**

وعلى ذلك، فإن محور الدراسة الحالية هو أثر تغيرات سعر الصرف على وضع الميزان التجاري بين مصر والصين. وتتمثل تساؤلات الدراسة في كل من:

- ماهي طبيعة تأثير تغيرات سعر الصرف بين اليورو الصيني والجنيه المصري على وضع الميزان التجاري بين البلدين في الأجل الطويل؟
- ماهي طبيعة تأثير تغيرات سعر الصرف بين اليورو الصيني والجنيه المصري على وضع الميزان التجاري بين البلدين في الأجل القصير؟

فهذه الدراسة تسعى لاختبار مدى انطباق فرضية منحنى **J** على وضع الميزان التجاري المصري مع الصين. وتشير فرضية منحنى **J**تبعاً للفكر الاقتصادي إلى أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدى إلى تحسين وضع الميزان التجاري للدولة في الأجل الطويل وذلك بعد فترة قصيرة من التدهور فيه **(Rose and Yellen, 1989)**. وتبعا لذلك، يمكن تقسيم فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- يؤدى انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام اليوان الصيني إلى تحسن وضع الميزان التجاري بين مصر والصين في الأجل الطويل، أي تتحقق فرضية منحنى **J** في الأجل الطويل.
- يؤدى انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام اليوان الصيني إلى تدهور وضع الميزان التجاري بين مصر والصين في الأجل القصير، أي تتحقق فرضية منحنى **J** في الأجل القصير.

ولأجل اختبار ذلك، تستخدم الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) باعتبارها الأكثر ملائمة لمحور الدراسة، حيث يمكن من خلالها تتبع الآثار في الأجلين القصير والطويل بما يتفق مع فرضية منحنى **J**. هذا وقد تعددت الدراسات التي تناولت فرضية منحنى **J** على مستوى الدول النامية وأيضاً المتقدمة، ولكن ما تعلق منها بالاقتصاد المصري كان محدوداً للغاية، فضلاً عن كونه يعانى من تحيز التجميع الناشئ عن استخدام بيانات للتجارة بينها وبين باقي دول العالم أو بينها وبين شركائها التجاريين عموماً. فهذه الدراسة تتميز بكونها تختبر هذه الفرضية بالتطبيق على الميزان التجاري المصري مع الصين فقط. وهي تغطى الفترة من عام 1995 حتى عام 2016، وذلك وفقاً لما توافر من بيانات حديثة في شأن العلاقة

محل الدراسة. وتستعرض الدراسة فيما يلي الفكر الاقتصادي للعلاقة، ثم ملامح تطور التبادل التجاري بين مصر والصين ومدى ارتباط ذلك بتحركات سعر الصرف. ويستتبع ذلك إعداد النموذج القياسي الخاص بالدراسة وتحليل نتائجه. وتختتم الدراسة بأهم ما توصلت إليه والتوصيات المقترحة لصانعي القرار.

2- الفكر الاقتصادي حول منحنى J وواقعه التطبيقي

تمثل أفكار مارشال-ليرنر التي تبلورت فيما عرف بشرط مارشال- ليرنر Marshall-Lerner Condition اللبنة الأساسية لفكرة منحنى **J**. ويتمثل هذا الشرط في كون تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يؤدى إلى تحسين وضع الميزان التجاري للدولة في الأجل الطويل إذا ما كان مجموع مرونات الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد. ويستند هذا الشرط لمدخل المرونات في تفسير ميزان المدفوعات. ذلك أن تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى تغير الأسعار النسبية حيث تنخفض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية في حين ترتفع أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم يزيد الطلب الخارجي على الصادرات ويقل الطلب المحلى على الواردات **(Ziramba and Chifamba, 2014)**.

وخلال السبعينيات من القرن السابق، تم اكتمال بناء فكرة منحنى **J** استناداً إلى دراسة ماجى Magee التي استندت على الملاحظة العملية لواقع الميزان التجاري الأمريكي وذلك في أعقاب تخفيضات أجريت للدولار خلال عام 1971، وأسفرت عن تفاقم العجز في الميزان خلال العام التالي على التخفيض وصل إلى 6.8 مليار دولار بعد أن كان العجز 2.7 مليار عام 1971. وقد أسفرت الدراسة عن كون التخفيض الحقيقي في العملة إنما يؤدى في الأجل القصير إلى تراجع الميزان التجاري للدولة قبل أن يعمل على تحسينه في الأجل الطويل فيما يشبه الحرف اللاتيني **J**. وتم تفسير ما يحدث من تراجع في الأجل القصير بوجود فجوات الإبطاء Adjustment lags. وهذه الفجوات تتمثل في كل من فجوات زمنية تمر بين تعديل أسعار التعاقدات ما قبل وبعد التخفيض فيما يطلق عليه فجوات تعديل الأسعار، وفجوات زمنية تمر لحين يتم تعديل الكميات المعروضة المنتجة

فيما يطلق عليه فجوات تعديل الكميات **(Bahmani-Oskooee and Ratha, 2004).**

وقد تزايدت الدراسات التطبيقية المعينة باختبار مدى انطباق منحنى **J** سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية. وقد تنوعت فيما بينها من حيث نوع البيانات والمنهجيات المستخدمة، وتوصلت إلى نتائج متباينة. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، دراسة **Rose and Yellen (1989)** التي استخدمت بيانات تمتد لخمس وعشرين عاماً للولايات المتحدة، وأشارت إلى عدم وجود دليل معنوي إحصائياً على انطباق هذا المنحنى. وباستخدام دوال الاستجابة اعتماداً على نموذج تصحيح الخطأ، توصلت دراسة **Hacker and Hatemi-J (2003)** إلى انطباق منحنى **J** على خمس دول أوروبية هي بلجيكا والدانمارك وهولندا والنرويج والسويد. أما بصدد الدول النامية، فقد جاءت دراسة **Suri and Shome (2013)** مؤيدة لانطباق المنحنى على واقع الميزان التجاري الهندي باستخدام بيانات شهرية تمتد فيما بين عامي 2010 و2012، وقد اعتمدت على معنوية معامل الارتباط بيرسون في تأكيد ما وصلت إليه. وباستخدام منهجية ARDL، توصلت كل من دراسة **Zirambra and Chifamba (2014)** ودراسة **Baba and Yazici (2016)** إلى عدم تأييد انطباق المنحنى على كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا على التوالي.

وعن واقع الميزان التجاري بين كل من الاقتصاد المصري والاقتصاد الصيني التي هما محل اهتمام الدراسة الحالية، فلم يتوافر لعلم الباحثة أي دراسة تربط بينهما مباشرة على وجه الخصوص لأجل اختبار مدى انطباق منحنى **J**. واقتصرت الدراسات المتوفرة بشأن المنحنى على وضع كل دولة منهما على حدة أو علاقة كل منهما بدولة أخرى، فيما ادخلت دراسة واحدة الصين ضمن الشركاء التجاريين لمصر ولكن لم تركز عليها بشكل منفصل حيث ظلت نتائجها تجميعية عن كل الشركاء.

فعلى صعيد الاقتصاد الصيني، قد تركزت الدراسات حول الميزان التجاري للعلاقة بين الصين وشركائها التجاريين من الدول المتقدمة وأهمها كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وذلك باستخدام بيانات قطاعية تتعلق بالقطاع الصناعي ومنهجية التكامل المشترك. فقد أسفرت دراسة **Bahmani-Oskooee and Wang (2011)** عن تحقق

انطباق منحنى **J** على صادرات وواردات 22 صناعة يتم تبادلها بين الصين وأمريكا. كما امتد نطاق تحقق الفرضين لعدد أكبر من الصناعات التي يتم تبادلها بين الصين وبريطانيا تبعاً لدراسة **Bahmani-Oskooee and Zhang (2013)**.

أما عن الاقتصاد المصري، فقد كان من الدول العربية القلائل التي ركز عدد من الدراسات على اختبار مدى انطباق المنحنى **J** عليه. فقد كان هناك دراستين تخصان الاقتصاد الجزائري ممثلة في كل دراسة وهيبة **(2017)**. ودراسة كمال (2016)، فضلاً عن دراسة **Suleman et al. (2014)** حول الميزان التجاري للعلاقة بين السعودية وباكستان. وقد اقتصر النصيب المصري من الدراسات على ثلاث دراسات. الدراسة الأولى وهي دراسة **Kulkarni (2001)**، وقد استخدمت التحليل الوصفي لبيانات السلاسل الزمنية لكل من مصر وغانا وتوصلت إلى توافق ذلك مع منحنى **J** في كل منهما. أما الدراستين التاليتين فقد اختلفتا في نوع البيانات التي تم الاعتماد عليها. فقد استخدمت دراسة **Bahmani-Oskooee and Hosny (2013)** بيانات ربع سنوية حول تجارة مصر مع العالم بشأن 36 صناعة خلال الفترة (1994–2007)، وتوصلت إلى تأييد تحقق منحنى **J** على 16 صناعة منها. أما دراسة **Abd-El-Kader (2013)** فقد استخدمت بيانات البانل السنوية لعلاقة مصر مع 20 دولة من شركائها التجاريين من بينها الصين، واتفقت مع الدراسة السابقة في تأييد تحقق المنحنى خلال الفترة (1989–2010).

3- تحليل علاقة عناصر الميزان التجاري بتغير سعر الصرف بين مصر والصين

شهد سعر الصرف بين الجنيه المصري واليوان الصيني حالة من الاستقرار النسبي مع انخفاض طفيف خلال فترة التسعينيات متأثراً بحالة الاستقرار النقدي التي صاحبت السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري. إلا أنه مع ظهور أزمات العملة ونشاط السوق السوداء مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الراهنة، تأثرت علاقات الجنيه المصري بعملات شركائها التجاريين، ومن بينها علاقتها باليوان الصيني.

شكل (1): تطور قيمة العملة الوطنية أمام اليوان خلال الفترة (1995-2016)

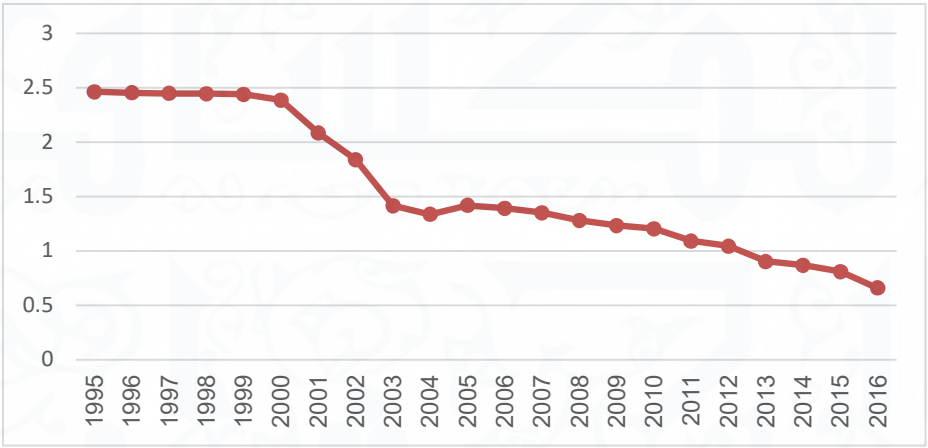

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على (UNCTAD statistics)

فقد كان سعر اليوان مع الجنيه مستقراً نسبياً حول قيمة تتراوح بين 0.40 – 0.41 مما يعنى أن كل جنيه مصري يعادل تقريباً نحو 2.4 يوان صيني حتى عام 1999. إلا أن سعر اليوان مع الجنيه أخذ يتجه نحو الارتفاع متأثراً بأوضاع البلاد خاصة مع توجه الحكومة نحو تخفيض الجنيه المصري منذ عام 2001 بعد الاستنزاف المستمر لاحتياطيات الصرف الأجنبي، والتي انخفضت من حوالي 22 مليار دولار في عام 1998 إلى 14 مليار دولار في فبراير 2001، فضلاً عن أثر تداعيات أحداث 11 سبتمبر على تقلص الإيرادات السياحية (الباجورى، 2016). والشكل (1) يوضح انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام اليوان بوضوح منذ بداية دخول الألفية الراهنة، واستمرار ذلك حتى عام 2016 مع استمرار التزام مصر بتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في الوقت الذي تعاني فيه أسواق الصرف الأجنبي من اختلالات بين الطلب والعرض. فقد انخفضت قيمته من 2.3 يوان عام 2000 إلى 2.08 عام 2001 ومنها إلى 1.4 عام 2003 واستمر في الهبوط حتى ثبتت قيمته لتصل فقط إلى 0.65 يوان عام 2016.

وقد كان لانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل اليوان تأثيره على مسار تطور كل من الصادرات والواردات فيما بين البلدين. فمن خلال تتبع معدل تغير الصادرات المصرية في علاقته بمعدل تغير قيمة الجنيه المصري مقابل اليوان كما في الشكل (2)، يتضح أن

الصادرات قد حققت معدلاً للنمو موجباً خلال عدد كبير من السنوات التي سجلت فيها قيمة الجنيه المصري انخفاضاً أمام اليوان. فقد ارتفعت الصادرات عام 1999 بمعدل 28.8% عندما انخفضت قيمة الجنيه بمعدل 0.2%، صاحب انخفاض قيمة الجنيه في عام 2002 بمعدل ملحوظ بلغ 11.7% زيادة ملموسة في الصادرات التي قفز معدل نموها لما يفوق 100% حيث وصل إلى نحو 159%. كذلك أظهرت الفترة (2007–2013) انخفاضاً في قيمة الجنيه ونمواً في قيمة الصادرات المصرية نحو الصين. وتبعاً لذلك فهناك ثمة اتجاهات متعاكسة بين مسار انخفاض الجنيه المصري مقابل اليوان وأداء الصادرات في الميزان التجاري لمصر خلال غالبية سنوات الفترة محل الدراسة. وبالتالي يعد تخفيض قيمة العملة الوطنية عاملاً مؤثراً في سلوك الصادرات المصرية في معظم فترة الدراسة بوجه عام على النحو الذي يشير إلى إمكانية تحقق فرضية منحنى **J** في الأجل الطويل.

أما بشأن سلوك الواردات المصرية من الصين وعلاقتها بتغيرات سعر الصرف فيما بينهما. فإن الشكل (3) يشير إلى توجه الواردات نحو الارتفاع خلال معظم سنوات الفترة محل الدراسة على الرغم من انخفاض قيمة الجنيه المصري. ذلك أنه باستثناء أعوام 1996 و2001 و2009 و2016، فقد سجلت الواردات معدلات نمو موجبة خلال باقي سنوات الفترة. الأمر الذي يمكن تفسيره بعدم مرونة الواردات المصرية من الصين لتغيرات سعر الصرف.

فبالرجوع إلى هيكل هذه الواردات يتضح أن السلع المصنعة تشكل المكون الأكبر فيها مقارنة بالواردات من السلع الأولية. وتعد الواردات المصنعة التي تتسم بمستوى مهارة وكثافة تكنولوجية مرتفع ومتوسط هي الشق الأكثر حجماً مقارنة بالواردات ذات التكنولوجيا المنخفضة. وتأتى الواردات من السلع الهندسية والإلكترونية في مقدمة تلك الواردات المصنعة ذات المستوى المهارى المرتفع (على، 2013). وعلى ذلك فإن نوعية الواردات المصرية القادمة من الصين يغلب عليها كونها ليس لها بدائل محلية، وبالتالي فإنه ليس من المتوقع أن يؤدى تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تخفيض الكميات ال مطلوبة منها ما لم يتم التوجه نحو إنتاج بدائل لها تقترب من مستوى جودتها. وتبعاً لتحليل سلوك

الواردات في الشكل (3) بوجه عام، يمكن القول أنه قد يتنافى مع إمكانية تحقق فرضية J في الأجل الطويل.

شكل (2) تطور معدلات تغير كل من قيمة العملة الوطنية والصادرات المصرية إلى الصين خلال الفترة (1996-2016)

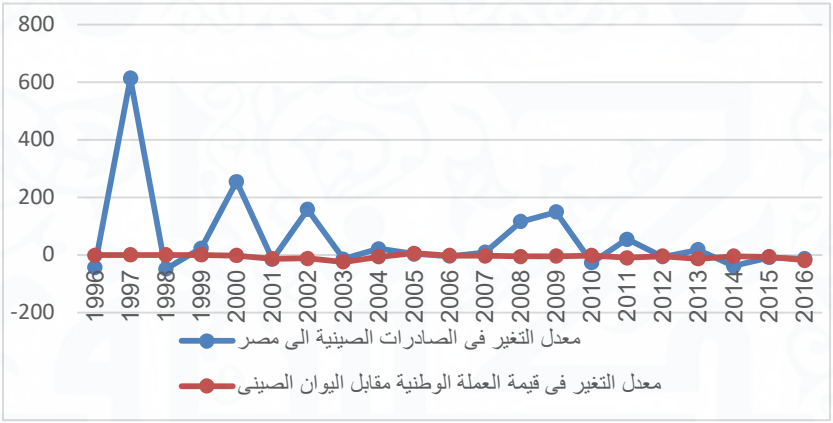

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على (UNCTAD statistics)

شكل (3) تطور معدلات تغير كل من قيمة العملة الوطنية والواردات المصرية من الصين خلال الفترة (1996- 2016)

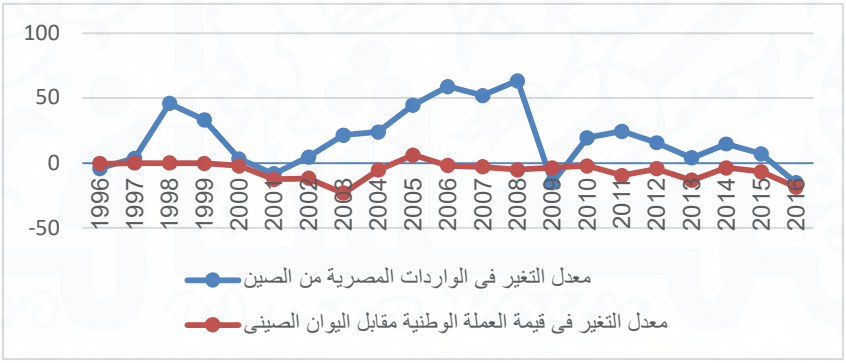

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على (UNCTAD statistics)

ومما تقدم يتضح أنه من الصعوبة الاعتماد فقط على تحليل عناصر الميزان التجاري في إصدار حكم نهائي حول إمكانية تحقق فرضية منحنى J في الأجل الطويل على العلاقة

التجارية بين مصر والصين من عدمه. حيث يأتي سلوك الصادرات في صالح تأييد تحققها، ويأتي سلوك الواردات في غير صالحها. مع ملاحظة ان معدلات الزيادة في الصادرات في الشكل (2) تبدوا أعلى من معدلات الزيادة في الواردات الموجودة بالشكل (3) مما يرجح امكانية تحقق الفرضية في الأجل الطويل.

هذا ويزداد الأمر صعوبة عد النظر لما كان بشأن الأجل القصير من استدلالات اعتماداً على الشكلين (2)، (β معاً . وهو ما يمكن تتبعه من خلال التأثير المتزامن خلال نفس العام الذي شهد اتخاذ السلطة النقدية قرار التخفيض اخذاً في الاعتبار امكانية أن يمتد هذا التأثير تبعاً لأغلب الدراسات بحد أقصى للعامين التاليين للقرار. وقد ظهر ذلك خلال عامي 2016 و2003. فقد فقدت العملة نحو 23% عن قيمتها أمام اليوان في عام 2003 مقارنة بالعام السابق عليه، وتزامن مع ذلك تراجع الصادرات ونمو الواردات، مما يعنى إمكانية تحقق فرضية منحنى **J** في الأجل القصير. ولكن مع قرار تعويم أسعار الصرف عام 2016 وتدهور قيمة الجنيه بنحو 18% في مقابل اليوان فقد تراجعت قيمة الصادرات المصرية للصين بنحو 12.6% مقارنة بالعام 2015كما تراجعت الواردات أيضاً بمعدل اعلى يناهز 15%، مما يعنى إمكانية عدم تحقق فرضية منحنى **J** في الأجل القصير. وأمام تلك الغموض تأتى ضرورة اللجوء إلى المنهجية القياسية للحكم على مدى تحقق الفرضية في الاجلين الطويل والقصير.

4- قياس أثر تغير قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري مع الصين

تهدف الدراسة من قياس أثر تخفيض العملة الوطنية الوصول إلى الحكم بشأن مدى اطباق فرضية منحنى **J** في الأجلين الطويل والقصير على واقع الميزان التجاري المصري مع الصين من عدمه. وفيما يلي توصيف ملامح النموذج العام الذي اعتمد عليه النموذج القياسي لهذه الدراسة، ثم مكونات النموذج القياسي للدراسة، وأخيراً نتائجه في الأجلين القصير والطويل.

4-1 توصيف النموذج العام لمحددات الميزان التجاري

يتطرق النموذج العام إلى تلك العوامل الحاكمة لسلوك الميزان التجاري، والتي ظهرت واضحة في دراستي **(Rose and Yellen, 1989; Ziramba and Chifamba, 2014)**. يبدأ النموذج بالعوامل التي تحكم سلوك كل من الصادرات والواردات، ومنها يتم استخلاص العوامل التي تحكم أداء الميزان التجاري. فالصادرات تعد دالة في كل من الدخل الأجنبي وسعر الصرف الإسمي، في حين تعد الواردات دالة في كل من سعر الصرف الإسمي والدخل المحلى وذلك على النحو التالي:

$$X_t = \left[\frac{P_t}{P^*_t E_t}\right]^{\lambda} \cdot (Y^*_t)^{\alpha} \quad \ldots\ldots (1)$$

$$M_t = \left[\frac{P^*_t E_t}{P_t}\right]^{\mu} \cdot (Y_t)^{\delta} \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث M,X تمثل أحجام الصادرات والواردات على التوالي. E تشير إلى سعر الصرف الاسمى الذى يعرف باعتباره السعر المحلى للعملة الأجنبية. P*,P تمثل مستويات الأسعار المحلية والأجنبية. أما Y_t , Y^*_t تمثل مستويات الدخل المحلية والأجنبية على التوالي. المعلمات λ, μ هي مرونات الصادرات والواردات لسعر الصرف الحقيقي. أما α, δ فهي المرونات الدخلية للصادرات والواردات.

ومع أخذ اللوغاريتم الطبيعي للطرفين يتضح أن:

$$\text{Ln}\, X_t = \lambda\left[\text{Ln}P_t - \text{Ln}P^*_t - \text{Ln}E_t\right] + \alpha \text{Ln}\, Y^*_t \ldots\ldots (3)$$

$$\text{Ln}\, M_t = \mu\left[\text{Ln}P^*_t + \text{Ln}\, E_t - \text{Ln}P_t\right] + \delta \text{Ln}\, Y_t \ldots\ldots (4)$$

ومـع التعبيـر عـن الصـيغة $Ln\ P_t^* + Ln\ E_t - Ln\ P_t$ بكونهـا تمثـل $Ln\ e_t$ أي اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف الحقيقي. وأيضاً إضافة الميزان التجاري TB_t باعتباره يمثل نسبة الصادرات إلى الواردات، فإنه يمكن استبدال المعادلتين (3) , (4) بالمعادلة الآتية:

$$Ln TB_t = \delta Ln\ Y_t + \alpha Ln\ Y_t^* + \pi Ln\ e_t \ldots\ldots (5)$$

فهذه المعادلة تعكس المحددات الثلاثة للميزان التجاري ممثلة في كل من الدخل المحلى للدولة والدخل الأجنبي لشركائها وسعر الصرف الحقيقي. وتمثل π معلمة مرونة الميزان التجاري لتغيرات سعر الصرف الحقيقي، وهي محصلة تفاعل المعلمتين λ وμ حيث - = $\pi(\lambda + \mu)$.

2-4 مكونات النموذج القياسي للدراسة والعلاقات المتوقعة

استناداً لما تقدم، فإن دالة الميزان التجاري للعلاقة بين مصر والصين سوف تأخذ الشكل التالي:

$$TBE = f(YE, YC, RX)$$

TBE = الميزان التجاري المصري مع الصين، وهو محسوب باعتباره قيمة حصيلة الصادرات المصرية إلى الصين بالنسبة إلى قيمة مدفوعات الواردات المصرية من الصين. ويرجع استخدام صيغة نسبة الصادرات إلى الواردات إلى كونها تجعل قياس الميزان التجاري خالي من أثر وحدات القياس بالإضافة لكونها الاوسع انتشارا في غالبية الدراسات.

YE = الدخل المحلى، وهو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لمصر بالأسعار الثابتة لعام 2005.

YC = الدخل الخارجي، وهو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي للصين بالأسعار الثابتة لعام 2005.

RX= سعر الصرف الحقيقي، وهو محسوباً تبعاً للقاعدة الآتية.[PC.NX/PE] تمثل PC الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الصين ، NX هو سعر الصرف الاسمى باعتباره عدد الجنيهات المصرية مقابل اليوان الصيني، PE هو الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في مصر. وقد تم استخدام سنة الأساس 2005 لتلك الارقام القياسية.

وبالنظر إلى العلاقات المتوقعة بين كل محدد من الثلاثة وبين سلوك الميزان التجاري، يتضح أن تأثير الدخل سواء المحلى أو الخارجي سوف يتوقف على العلاقة بين عوامل جانبي العرض والطلب **(Alimi and Muse, 2012; Baba and Yazici, 2016)**. ذلك أنه إذا كانت الزيادة في الدخل المحلى سوف تسمح بزيادة قدرة الدولة على التصدير فيما يعرف بأثر النمو المحفز للصادرات Growth-Driven Exports، فإنه من المتوقع أن يكون تأثير الدخل المحلى إيجابياً على الميزان التجاري للدولة. أما إذا ما كانت الزيادة في الدخل المحلى ستؤدى إلى زيادة الواردات من السلع الصينية، فإن التأثير سيكون سلبياً على الميزان التجاري لمصر. وعلى الجانب الآخر، فإن ارتفاع الدخل الأجنبي للشريك التجاري قد يؤدى إلى زيادة الطلب الأجنبي على الواردات من مصر، ومن ثم تزيد الصادرات المصرية ويتحسن الميزان التجاري لمصر. إلا أنه إذا كان ارتفاع الدخل الأجنبي يعزى إلى زيادة الناتج من السلع التي تحل محل الواردات القادمة من مصر، فإنه من المتوقع أن يتدهور وضع الميزان التجاري المصري.

وبصدد التعرف على تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي بين الجنيه المصري واليوان الصيني على الميزان التجاري لمصر، فإنه لابد من النظر إلى زمن هذا التأثير، ومن ثم إدخال التأثير في الأجلين القصير والطويل بما يساعد في الحكم على مدى تحقق فرضية منحنى **J** على العلاقة بين مصر والصين من عدمه. ذلك أن الحكم بتحقق تلك الفرضية في الأجل الطويل يعنى أن الميزان التجاري لمصر يتأثر طردياً بتغير سعر الصرف الحقيقي، في حين أنه في الأجل القصير يتأثر عكسياً بهذا التغير.

وللوقوف على طبيعة التأثير خلال الآجال الزمنية المختلفة، فقد طبقت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للمبطنات الموزعة ARDL **(Pesaran et al., 2001)**. فهذه المنهجية تتسم بقدرتها على التميز بين كل من التأثيرات في الأجل القصير والأجل الطويل بين

المتغيرات. فضلاً عن كونها تلائم العينات الصغيرة. وبالتالي فهي تناسب موضوع هذه الدراسة من جهة، كما أنها تناسب حجم الفترة الزمنية التي توافرت فيها بيانات متغيرات نموذج الدراسة من جهة أخرى. هذا فضلاً عن كون هذه المنهجية لا تشترط في تطبيقها ضرورة تكامل المتغيرات من نفس الدرجة **(Thao and Hua, 2016)**.

هذا ومع استخدام الصيغة اللوغاريتمية بما يسمح برصد مرونات الاستجابة بين المتغيرات، فإن نموذج ARDL للدراسة الحالية سوف يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta \text{Log}(\text{TBE}) = C + \beta_1 \text{Log}(\text{TBE}_{t-1}) + \delta_1 \text{Log}(\text{YE}_{t-1}) + \alpha_1 \text{Log}(\text{YC}_{t-1}) + \pi_1 \text{Log}(\text{RX}_{t-1})$$
$$+ \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} \Delta \text{Log}(\text{TBE}_{t-i}) + \sum_{i=1}^{K} \delta_{2i} \Delta \text{Log}(\text{YE}_{t-i}) + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{2i} \Delta \text{Log}(\text{YC}_{t-i})$$
$$+ \sum_{i=1}^{n} \pi_{2i} \Delta \text{Log}(\text{RX}_{t-i}) + \mu_t$$

تسبق معلمات الأجل القصير المتغيرات عند أخذ الفروق لها، وتسبق معلمات الأجل الطويل المتغيرات دون أخذ الفروق لها. ومن خلال تتبع تلك المعلمات يمكن القول أن تحقق فرضية منحنى **J** في الأجل الطويل يعنى أن تكون π_1 التي هي معلمة تأثير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري ذات قيمة موجبة ومعنوية، على أن تكون π_{2i} التي هي معلمة تأثير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري ذات قيمة سالبة ومعنوية حتى يمكن الحكم بتحقق الفرضية في الأجل القصير.

4-3 نتائج النموذج القياسي

استخدمت الدراسة البيانات عن الفترة (1995-2016) كما هو موضح بالجدول (1)، وذلك استناداً لما توافر في قاعدة البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن مؤشرات التجارة **(UNCTAD statistics)**.

جدول (1): التوصيف الإحصائي لبيانات النموذج

	TBE	YC	YE	RX
Mean	0.100584	2926073.	102625.4	0.610610
Median	0.092809	2455409.	97688.54	0.595245
Maximum	0.234841	6148251.	149133.0	0.779828
Minimum	0.013166	958039.5	61117.07	0.502475
Std. Dev.	0.058958	1677922.	28516.62	0.076636
Skewness	0.494232	0.531866	0.134999	0.697788
Kurtosis	2.567635	1.930654	1.609849	2.862861
Jarque-Bera	1.067001	2.085444	1.838301	1.802570
Probability	0.586548	0.352494	0.398858	0.406048
Sum	2.212852	64373608	2257758.	13.43343
Sum Sq. Dev.	0.072996	5.91E+13	1.71E+10	0.123333
Observations	22	22	22	22

المصدر: إعداد الباحثة.

وقد تم الكشف عن مدى سكون المتغيرات باستخدام اختبار Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS الذي يلائم العينات صغيرة الحجم والذي تتجه عدد من الدراسات الحديثة لاستخدامه كما هو الحال في دراستي **(Diebold and Kilian, 2000; Thao and Hua, 2016)**. وتتمثل فرضية العدم له في أن المتغير يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير ساكن. ويوضح الجدول (2) نتائج إجراء الاختبار، حيث تشير النتائج إلى تنوع درجة سكون المتغيرات بين المستوى الصفري والفرق الأول. فقد جاءت المتغيرات الممثلة في كل من الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي ساكنة عند الفرق الأول، في حين جاءت المتغيرات الممثلة لكل من الدخل المحلي والدخل الخارجي ساكنة عند المستوى الصفري. ومع هذا التنوع في درجة سكون السلاسل الزمنية المستخدمة تتأكد الحاجة إلى استخدام منهجية ARDL.

جدول (2): نتائج اختبارDF-GLS لمدى سكون للبيانات

المتغير في شكله اللوغاريتمي	عند المستوى الصفري	عند الفرق الأول
TBE	**- 2.806300 (0)**	**-7.012806* (0)**
YE	**- 3.403435** (2)**	**-2.307461 (0)**
YC	**- 3.516193** (3)**	**-1.553834 (0)**
RX	**- 2.418419 (1)**	**-2.968398*** (0)**

القيم الحرجة (حالة قاطع واتجاه)	-3.770000 (1%) -3.190000 (5%) -2.890000 (10%)

المصدر: إعداد الباحثة.

- **القيم بين الأقواس تشير إلى فترات الإبطاء المختارة تلقائياً .**
- ***معنوي عند 1%، **معنوي عند 5%، ***معنوي عند 10%**

وباستخدام برنامج Eviews 9.5 تم تطبيق منهجية ARDL، حيث تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وقد تمثلت فترات الإبطاء المختارة تلقائياً باستخدام Akaike information criteria في ARDL (1,3,3,1)، وتبعاً لهذه الفترات وصل معيار Akaike إلى قيمته الدنيا بما يضمن الوصول للنموذج الأفضل للعلاقة بين المتغيرات. والشكل (4)يوضح فترات الإبطاء تبعاً لهذا المعيار.

وقد أظهرت نتيجة اختبار F للحدود F-Bounds test تأييداً لرفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل للاختبار. الأمر الذي يعنى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، وذلك عند مستوى معنوية 1%. فقد كانت القيمة الإحصائية لاختبار F وهى 12.89**تفوق** الحد الأعلى عند مستوى المعنوية 1% والذي كان قد بلغ 4.66 علماً بأن الحدود الدنيا والعليا عند مستوى المعنوية 5% قد بلغت 2.79 و3.67، في حين بلغت تلك الحدود عند مستوى المعنوية 10% على التوالي 2.37 و3.2.

وقد أكدت النتائج خلو النموذج من المشكلات القياسية استناداً إلى اختبارات فحص النموذج. فقد أفاد اختبار Breusch - Godfrey Serial Correlation LM أن القيمة الاحتمالية لاختبار F قد بلغت 0.1577، مما يعنى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء. كما أشار اختبار Heteroskedasticity Breusch- Pagan-Godfrey إلى أن القيمة الاحتمالية قد بلغت 0.1862 وهي تفوق 0.05، ومن ثم انتقاء مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ. وقد أكد اختبار Ramsey Reset بقيمة احتمالية وصلت إلى 0.7854 على ملاءمة الشكل الدالي للنموذج. وقد اتبعت الأخطاء العشوائية في النموذج التوزيع المعتاد بقيمة احتمالية بلغت 0.6669استناداً إلى اختبار Jarque-Bera.

شكل (4): فترات الابطاء للنموذج

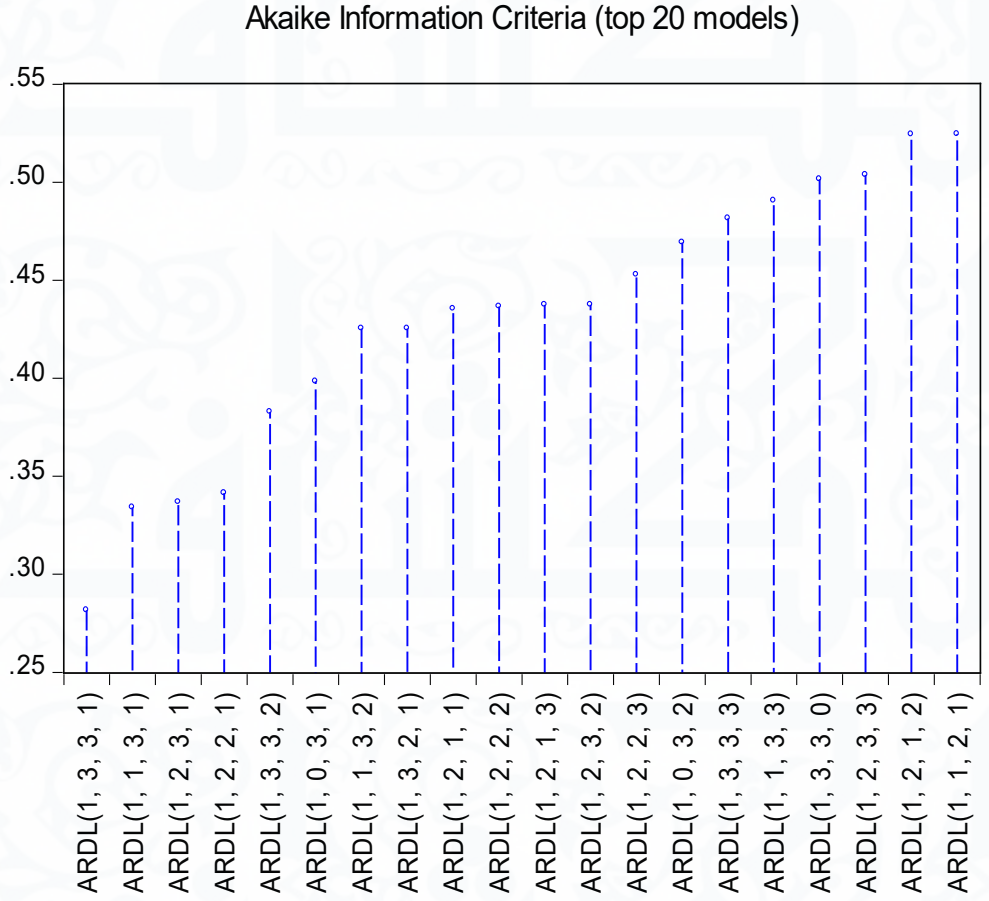

المصدر: إعداد الباحثة.

ويمكن تتبع قيم المعلمات المقدرة للمتغيرات في الأجل الطويل، والتي جاءت جمعها معنوية عند مستوى **5%** من خلال جدول (3). وهو يوضح أن نمو الدخل الصيني من شأنه أن يؤدى إلى تدهور وضع الميزان التجاري المصري مع الصين. ذلك أن ارتفاع الدخل الصيني سوف ينعكس سلبياً على الميزان التجاري لمصر. ويمكن تفسير ذلك استناداً إلى التوجه الصيني المستمر نحو تعزيز قدرتها التنافسية بوجه عام. وهي تسعى لتحقيق ذلك ليس فقط من خلال زيادة صادراتها، بل وأيضاً من خلال إنتاج بدائل الواردات محلياً وتنويع مصادر الحصول على الموارد التي لا تتوافر لديها خاصة التي تتعلق بالموارد

الطبيعية المعدنية. ومع نجاحها في الأجل الطويل في زيادة الناتج من السلع التي تحل محل الواردات من مصر، سوف يتراجع الطلب على الصادرات المصرية إليها ومن ثم تقل نسبة الصادرات المصرية إلى الصين مقارنة بوارداتها منها فيتراجع وضع الميزان التجاري لمصر. خاصة وأن أغلب الصادرات المصرية لها تتمثل في مواد البناء والكيماويات والأسمدة والجلود التي من السهل إنتاج بدائل لها **(Abu Hatab et al. , 2012)**

وقد جاءت المعلمة المقدرة للمرونة الجزئية للميزان التجاري المصري بالنسبة للدخل المحلى في الأجل الطويل موجبة وذات قيمة مرتفعة. الأمر الذي يعكس وجود تأثير إيجابي واضح لتحسن الدخل المحلى. ويرجع ذلك إلى كون الزيادة في الدخل المحلى من شأنها أن تسمح على المدى البعيد بتهيئة بيئة ملائمة لتنشيط الصادرات وتحسين جودتها، وهو ما يتفق مع أثر النمو المحفز للصادرات. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه عدد من الدراسات التي أجريت على الدول النامية، وتوصلت إلى تأييد تحقق هذا الأثر في الأجل الطويل **(Alimi and Muse, 2012)**.

أما بصدد تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي على وضع الميزان التجاري المصري، فإن معلمة التأثير جاءت موجبة ومعنوية. ذلك أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والذي يعنى انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل اليوان الصيني سوف يؤدى إلى تحسن وضع الصادرات المصرية إلى الصين مقارنة بوارداتها منها، مما يعنى تحسن وضع الميزان التجاري المصري في علاقته مع الصين. وتبعاً للقيمة المقدرة للمرونة الجزئية، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1% سوف يترتب عليه ارتفاع الميزان التجاري لصالح مصر بنسبة تبلغ نحو 2.6%. واستناداً إلى هذه النتيجة، فقد تحققت فرضية منحنى **J** في الأجل الطويل على الاقتصاد المصري. هذا مع الاحاطة بأنه لا يوجد تناقض بين ما تم التوصل إليه هنا وما كان من شأن تحليل العلاقة بين عناصر الميزان التجاري وتطور العملة المذكور آنفاً. فتحقق الفرضية من خلال التحليل القياسي يشير إلى كون معدلات الزيادة في الصادرات المصرية للصين استجابة لانخفاض قيمة العملة الوطنية كانت أعلى من معدلات الزيادة في الواردات المصرية من الصين. وهو ما يمكن التحقق منه بالنظر للشكلين (2)، (3).

جدول (3): نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

المتغيرات المستقلة	القيمة المقدرة لمعامل الانحدار	قيمة الاحتمال
Log (YC)	-16.75792**	0.0267
Log (YE)	35.54680**	0.0260
Log (RX)	2.624486**	0.0124
C	-161.7435**	0.0245

المصدر: إعداد الباحثة.

-* معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 10%**

ويشير الجدول (4) إلى نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ويتضح من قيمة معامل التحديد للنموذج ارتفاع القدرة التفسيرية له. فقد تمكنت المتغيرات المستقلة ممثلة في كل من الدخل المحلى والدخل الصيني وسعر الصرف الحقيقي من تفسير نحو 93% من التغيرات التي تحدث في وضع الميزان التجاري، في حين يقتصر تفسير الخطأ العشوائي على7% من التغيرات فيه. وقد جاءت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، مما يؤكد ما سبق التوصل إليه بشأن وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات. ويلاحظ أن قيمة المعامل تتراوح بين 1-2. وهو ما يعنى أن عملية استعادة التوازن عند حدوث انحراف عن الوضع التوازني سوف لا تتبع الشكل المعتاد**monotonically** فهناك اختلالات في مسار عملية التعديل ولكنها اختلالات تتبع طريقة تقاربية **dampening manner** لحين يتم الوصول للتوازن مرة اخرى **(Narayan and Smyth, 2006).**

وعند مقارنة النتائج المتعلقة بكل من الدخل الصيني والدخل المحلى في الجدول (4) بنظائرها في الأجل الطويل من الجدول (β)، يتضح أن تأثير كل منها قد جاء مخالفاً عما كان عليه في الأجل الطويل عند اخذ فترتي ابطاء. ففي الأجل القصير جاء تأثير كل من الدخل الصيني والدخل المحلى مرتبطاً بالعلاقة الموجبة بين الدخل والواردات متفقاً بذلك مع النظرية الاقتصادية. ذلك أن ارتفاع الدخل الصيني خلال عامين سابقين سوف يؤدى إلى زيادة الطلب على وارداتها القادمة من مصر حالياً، في حين ارتفاع الدخل المحلى منذ عامين سابقين سوف يؤدى إلى زيادة الطلب على الواردات القادمة من الصين حالياً.

وباللالي، فإنه في الأجل القصير يكون للنوع الأول من الدخل تأثيراً إيجابياً على وضع الميزان التجاري من مصر والصين عند معنوية 10 %، في حين يكون للنوع الثاني من الدخل تأثيراً سلياً عليه عند معنوية 1%.

وتشير القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للميزان التجاري المصري بالنسبة لتغيرات سعر الصرف الحقيقي في الجدول (4) إلى عدم تحقق فرضية منحنى **J** في الأجل القصير. ذلك أن قيمة المعلمة المقدرة لتأثير سعر الصرف الحقيقي جاءت غير معنوية. وقد اتفقت الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة بشأن ذلك **Ahmad and Yang, (2004;Yuen-Ling et al. , 2008; Akpansung and Babalola, 2013).**

وهنا ينبغي الاشارة الى ضرورة التعامل مع هذه النتيجة بشيء من الحذر لكونها تتعلق بالتأثير في نفس العام. حيث لم يظهر النموذج ARDL (1,3,3,1) في الأجل القصير تبعاً لفترات ابطائه المحددة تلقائياً باستخدام معيار Akaike information criteria أي صورة مبطئة لسعر الصرف الحقيقي واقتصر الأمر على تأثيره الحالي فقط، في حين اظهر النموذج صورة مبطئة لباقي المتغيرات.

جدول (4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات المستقلة	القيمة المقدرة لمعامل الانحدار	قيمة الاحتمال
Dlog (YC)	-8.680300***	0.0714
Dlog (YC (-1))	-8.442762	0.1588
Dlog (YC (-2))	8.415674***	0.0808
Dlog (YE)	4.601692	0.3432
Dlog (YE(-1))	-9.746999***	0.0982
Dlog (YE(-2))	-17.71124*	0.0041
Dlog (RX)	0.890648	0.2254
Coint Eq. (-1)	-1.121958*	0.0000
R^2	0.930756	

المصدر: إعداد الباحثة.

-* معنوى عند 1%، ** معنوى عند 5%، * معنوي عند 10%**

وللتحقق من مدى استقرار المعلمات التي تم تقديرها في نموذج الدراسة في الأجلين القصير والطويل، فقد تم الاعتماد على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المتكررة Cumulative Sum of Recursive Residualوالمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكررة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residual وهي الموضحة بالشكل (5) على التوالي تحت مسمى CUSUM,CUSUM of Squares. حيث يظهر من خلالهما أن المعلمات مستقرة، حيث تقع القيم الإحصائية لكل من الاختبارين داخل الحدود الحرجة، وذلك عند معنوية 5%.

شكل (5): اختبارات استقرار معلمات النموذج

المصدر: إعداد الباحثة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن استكمال متطلبات الحكم على جودة النموذج تستوجب التعرف على مدى قدرته التنبؤية. وقد اعتمدت الدراسة في قياس تلك القدرة على اختبار معامل عدم التساوي Theil Inequality Coefficient. وهو يعد من أكثر الاختبارات شيوعاً في هذا الشأن (الشوربجى، 2007). وقد سجل المعامل قيمة بلغت 0.08، وهي قيمة منخفضة بوضوح تقل عن الواحد الصحيح. وقد تأكد ذلك من خلال تحليل مصادر عدم التساوي كما في الجدول (5). وهي تتمثل في كل من نسبة التحيز Bias Proportion ونسبة التباين Variance proportion التي تدنت للغاية لتقترب من الصفر. ونسبة التغاير Covariance Proportion التي تقترب عن الواحد الصحيح. واستناداً إلى نتائج الجدول (5)، فإن نموذج الدراسة له قدرة جيدة على التنبؤ بما يفيد صانعي السياسات الاقتصادية

جدول (5) اختبار القدرة التنبؤية للنموذج

Theil Inequality Coefficient	Bias Proportion	Variance Proportion	Covariance Proportion
0.081354	0.002036	0.017414	0.980551

المصدر: إعداد الباحثة.

5- الخاتمة والتوصيات

تمثل الهدف الرئيسي من إجراء تلك الدراسة في اختبار مدى انطباق فرضية منحنى **J** في كل من الاجلين الطويل والقصير على وضع الميزان التجاري المصري مع الصين. وقد اعتمدت لدراسة على البيانات المتوفرة والتي امتدت تبعاً لما توافر من بيانات من عام 1995 وحتى عام 2016. وقد واكبت تلك الفترة القرارات الحكومية بصدد التحول نحو تحرير سعر الصرف، والتي امتدت آثارها لارتفاع سعر صرف اليوان مع الجنيه المصري ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام اليوان الصيني.

وبمقارنة اتجاهات تطور عناصر الميزان التجاري ممثلة في كل من الصادرات المصرية إلى الصين وواردتها منها مع اتجاهات انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل اليوان التي سادت خلال هذه الفترة. فقد اتضح أن هناك ثمة اتجاهات متعاكسة بين تطور الصادرات

وانخفاض قيمة العملة الوطنية في عدد كبير من سنوات الفترة. الأمر الذي يأتي متوافقاً مع فرضية منحنى **J** في الأجل الطويل. في حين جاء سلوك تطور الواردات منافياً لتلك الفرضية، حيث أنه عند تحليل مسارها خلال معظم سنوات فترة الدراسة، فقد تبين أن الواردات لم تتجه للانخفاض بل إلى الزيادة على الرغم من انخفاض قيمة العملة الوطنية. الأمر الذي يعكس حقيقة عدم مرونة نوعية السلع التي يتم استيرادها من الصين. فهي سلع مصنعة ذات مستوى تكنولوجي مرتفع ليس لها بدائل محلية بنفس الجودة.

وقد ساهم المنهج القياسي الذي اعتمدت عليه الدراسة في إصدار الحكم على مدى تحقق الفرضية في الأجلين القصير والطويل، أخذاً في الاعتبار العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الحقيقي ووضع الميزان التجاري معبراً عنه بنسبة الصادرات إلى الواردات. فقد أسفر تطبيق نموذج ARDL خلال فترة الدراسة عن تحقق فرضية منحنى **J** في الأجل الطويل. فقد اتضح أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام اليوان بنسبة مئوية واحدة يؤدى إلى تحسن وضع الميزان التجاري لمصر مع الصين بنسبة 2.6% عند معنوية 5%. وبمقارنة نتائج الجانب التحليلي مع نتائج المنهج القياسي يمكن الخروج بنتيجة مفاداها أن تأثير الصادرات كان هو الأوضح على الميزان التجاري للعلاقة بين مصر والصين، حيث كانت معدلات زيادة الصادرات استجابة لانخفاض قيمة العملة الوطنية تفوق معدلات زيادة الواردات.وهذا بالفعل ما كان واضحاً من الأشكال البيانية التي تضمنها تحليل علاقة عناصر الميزان التجاري بتغير سعر الصرف بين مصر والصين.

كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير باستخدام منهجية ARDL أن تخفيض قيمة العملة الوطنية في العام الحالي لا يمارس تأثيراً معنوياً على وضع الميزان التجاري خلال نفس العام. الامر الذي يتنافى مع فرضية منحنى **J** في الأجل القصير. وقد اتفقت الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة بشأن تلك النتيجة. وهنا ينبغي الاشارة الى ضرورة التعامل مع هذه النتيجة بشيء من الحذر لكونها تتعلق بالتأثير في نفس العام. حيث لم يظهر النموذج ARDL (1,3,3,1) في الأجل القصير تبعاً لفترات ابطائه المحددة تلقائياً باستخدام معيار Akaike information criteria أي صورة

مبطئة لسعر الصرف الحقيقي واقتصر الأمر على تأثيره الحالي فقط، في حين اظهر النموذج صورة مبطئة لباقي المتغيرات.

وتشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن تغيرات قيمة العملة الوطنية أمام اليوان تعد عاملاً هاماً في التأثير على وضع الميزان التجاري لمصر في علاقتها مع الصين. وأن تأثير تغيرات قيمة العملة إنما ينعكس أساساً على الصادرات المصرية للصين التي يزيد الطلب عليها مع انخفاض أسعارها عند انخفاض قيمة العملة. أما عن واردات مصر من الصين فهي في الغالب لا تستجيب بشكل كبير للانخفاض في قيمة العملة.

وتبعاً لذلك، توصى الدراسة صانعي القرارات الاقتصادية بما يلي:

1- ضرورة الاهتمام بالعلاقة التوازنية بين الجنيه المصري واليوان الصيني، وذلك بما يحافظ على وضع العملة الوطنية وتحقيق مصالح الميزان التجاري.

2- اعتبار انخفاض قيمة العملة أحد الحلول التي تساعد على تحسين وضع الميزان التجاري لمصر في علاقتها مع الصين، ولكن لا يجب ان يمتد الامر لاعتباره الحل الوحيد خاصةوأن تأثيره على جانب الواردات لا يبدو واضحاً.

3- الاهتمام بتنويع الصادرات المصرية المتجهة للصين ورفع مستوى جودتها، وهنا تظهر أهمية الصادرات من أنشطة التراث ومن الصناعات الحرفية والمشروعات الصغيرة.

4- إجراء المزيد من الدراسات حول السوق الصيني ومتطلباته لضمان زيادة مجالات تسويق الصادرات.

5- ضرورة البحث عن سبل تخفيض حجم الواردات المصرية من الصين، من خلال زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ورفع المستوى التكنولوجي للإنتاج على نحو يساعد على إنتاج بدائل محلية لها.

6- دعم سياسات حفز الصادرات من خلال سياسات حفز النمو الاقتصادي، حيث اظهرت الدراسة ارتفاع قيمة التأثير الإيجابي الذي يمارسه نمو الدخل المحلى على الميزان التجاري في الاجل الطويل.

7- اجراء المزيد من البحوث حال توافر قواعد معلومات تتضمن بيانات لفترات زمنيه اطول وعلى مستوى أكثر تفصيل حول الشراكة التجارية بين مصر والصين.

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية:

- الباجورى، خ. (2016). تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري، اتحاد الغرف العربية، أكتوبر.
- البنك المركزي المصري. التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
- الشوربجى، م. (2007) . أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو على بالشلف، الجزائر، العدد السادس.
- على، ن. (2013) . أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، *المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية*، جامعة حلوان، المجلد الثاني، العدد الثالث، يوليو.
- كمال، س. (2016). اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980-2015، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو على بالشلف، الجزائر، العدد الخامس عشر.
- وهيبة، ق. (2017). أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994-2013، *رماح للبحوث والدراسات*، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، إصدار 21.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Abd-El-Kader, E. (2013). Is the J- Curve Effect Observable for Egypt Economy?, *Journal of Economic Cooperation and Development*, Vol. 34, No. 1, pp. 91-118.

Abu Hatab, A.; Shoumann, N. and Xuexi, H. (2012). Exploring Egypt-China Bilateral Trade: Dynamics and Prospects, *Journal of Economic Studies*, Vol. 39, No. 3, pp. 314-326.

Ahmad, J. and Yang, J. (2004). Estimation of the J-Curve in China. Economics Series East West Center Working Papers, No. 67.

Akpansung, A. and Babalola, S. (2013). Effects of Real Exchange Rate on Trade Balance: Empirical Evidence from Nigeria, *Asian Journal of Empirical Research*, Vol. 3, No. 5, pp. 605-617.

Alimi, S. and Muse, B. (2012). Export-led Growth or Growth-Driven Exports? Evidence from Nigeria, *British Journal of Economics, Management and Trade*, Vol. 3, No. 2, pp. 89-100.

Baba, A. and Yazici, M. (2016). The J- Curve hypothesis: An investigation of Bilateral Trade between Nigeria and European Union, *Journal of International and Global Economic Studies*, Vol. 9, No. 1, pp. 46-74.

Bahmani-Oskooee, M. and Hosny, A. (2013). Egypt-US Commodity Trade and J-Curve, *International Journal of Economics and Business Research,* Vol. 5, Issue 2, pp. 115-127.

Bahmani-Oskoosee, M. and Ratha, A. (2004). The J-Curve, A literature Review, *Applied Economics*, Vol. 36, Issue 13, pp. 1377-1398.

Bahmani-Oskoosee, M. and Wang, Y. (2011). The J-Curve: Evidence from Commodity Trade between US and China, *Applied Economics*, Vol. 40, Issue 21, pp. 2735-2747.

Bahmani-Oskoosee, M. and Zhang, R. (2013). The J-Curve: Evidence from Commodity Trade between UK and China, *Applied Economics*, Vol. 45, Issue 31, pp. 4369-4378.

Diebold, F. and Kilian, L. (2000). Unit Root Tests Are Useful for Selecting Forecasting Models, *Journal of Business and Economics Statistics*, Vol. 18, pp. 265-273.

Hacker, R. and Hatemi-J, A. (2003). Is the J- Curve Effect Observable for Small North European Economies?, *Open Economies Review*, Vol. 14, Issue 2, pp. 119-134.

Kulkarni, K. (2001). The J- Curve Hypothesis and Currency Devaluation: Cases of Egypt and Ghana, *Journal of Applied Business Research*, Vol. 12, No. 2, pp. 1-8.

Narayan, P.; Smyth, R. (2006). What Determines Immigration Flows from Low-income to High-income Countries? An Empirical Investigation of Fiji-U.S. Migragion 1972-2001, *Contemporary Economic Policy*, Vol. 24, No. 2, pp. 332-342.

Pesaran, M.; Shin, Y. and Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, *Journal of Applied Econometrics*, 16, pp. 289-326.

Rose, A. and Yellen, J. (1989). Is there a J-Curve?, *Journal of Monetary Economics*, Vol. 24, Issue 1, pp. 53-68.

Suleman, S.; Cheema, A.; Riaz, M.; Yousef, M. and Shehzadi, A. (2014). Time Series Investigation of J- Curve of Pakistan with Saudi Arabia, *Journal of Finance and Economics*, Vol. 2, No. 6, pp. 210-214.

Suri, D. and Shome, S. (2013). Evidence of the J- Curve in India, *International Monthly Refereed Journal of Research in Management and Technology*, Vol. 2, Issue 3, pp. 15-23.

Thao, D. and Hua, Z. (2016). ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration: Relationship International Trade Policy Reform and Foreign Trade in Vietnam, *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 8, No. 8, pp. 84-94.

UNCTAD statistics. http://unctadstat.unctad.org/EN/

Yuen-Ling, N., Wai-Mun, H., and Geoi-Mei, T. (2008). Real Exchange Rate andTrade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia, *International Journal of Business and Management,* Vol 3, No. 8, pp.130-137.

Ziramba, E. and Chifamba, R. (2014). The J-Curve Dynamics of South African Trade: Evidence from the ARDL Approach, *European Scientific Journal*, Vol. 10, No. 19, pp. 346-358.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

تأثير منطقة الإقامة على العلاقة بين الرضا، الموقف والكلمة المنقولة: تحليل متعدد المجموعات

The impact of area of residence on the relationship between satisfaction, attitude and word of mouth: A multi-group analysis

د. شكري منيجل
choukrimenidjel@hotmail.fr

مخبر MECAS، **جامعة تلمسان**

تاريخ الاستلام: 201/04/23 تاريخ قبول النشر: 2018/06/15

تصنيف JEL: M31

الملخص :

تختبر هذه الدراسة التأثير الوسيط للموقف على العلاقة بين الرضا والكلمة المنقولة، والتأثير المُعدِّل لمِنطَقة الإقامة على العلاقات المقترحة في نموذج الدراسة. تّم الاعتماد على نماذج المعادلات الهيكلّية بطريقة المرّبعات الصغرى الجزئّية لمعالجة نموذج القياس والنموذج الهيكلي، ومقارنة العلاقات بين المجموعتين (حضر/ريف)تُظهر النتائج أنَّ للرضا تأثيراً مباشراً على الكلمة المنقولة وتأثيراً غير مباشرٍ عن طريق الموقف.تُظهر نتائج تحليل متعدد المجموعات أنَّ مِنطَقة الإقامةتُعدِّل العلاقة بين الموقف والكلمة المنقولة.

الكلمات المفتاحية: الكلمة المنقولة، الموقف، الرضا، مِنطَقة الإقامة.

Abstract:

This study examines the mediating effect of attitude on the relationship between satisfaction and word of mouth, and the moderating effect of area of residence on the proposed relationships in the study model. Partial least squares structural equation modeling was employed to evaluate the measurement model and structural model, and to compare the links between the two groups (urban vs. rural). The results show that satisfaction has a direct effect on word of mouth and an indirect effect through attitude. The results of multi-group analysis show that area of residence moderates the relationship between attitude and word of mouth.

Keywords: Word of mouth, Attitude, Satisfaction, Area of residence.

I مقدمة

أصبحت دراسة المتغيرات الوسيطة والمُعَدِّلة من المواضيع المهمة في بحوث التسويق، حيث قام العديدُ من الباحثين بإجراء العديدِ من الدراسات التي تبُرز الدور الفعال لهذه المتغيرات في شرح سلوك المستهلك (Augusto and Torres, 2018; Menidjel *et al.*, 2017; Veloutsou, 2015). المتغير الوسيط هو متغير يشرح طبيعة العلاقة بين متغيرين اثنين – متغير مستقل ومتغير تابع –، بينما المتغير المُعَدِّل يؤثر في شدة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (Fairchild and Palmatier *et al.* (2006) .(McQuillin, 2010; Baron and Kenny, 1986 يدعون إلى إجراء دراسات إضافية على التأثيرات الوسيطة والمُعَدِّلةالتي يمكن أن تُعطي صورة واضحة عن كيفية استخدام إستراتيجيات التسويق العلائقي. ركزت الدراسات السابقة بشكل واسع على العلاقة بين الرضا والولاء وتأثير متغيرات وسيطة ومُعَدِّلة على هذه العلاقة، مثل الثقة، البحث عن التنوع، الميول للعلاقة وتكاليف التحول (Chuah *et al.*, 2017; Menidjel et Benhabib, 2016). في نفس السياق واستجابةً لدعوة Palmatier *et al.* (2006)، تستثمر هذه الدراسة الدور الوسيط للموقف في العلاقة بين الرضا والكلمة المنقولة، والتأثير المُعَدِّل لمِنطَقة الإقامة على العلاقة بين الرضا، الموقف والكلمة المنقولة.

تتمثل إسهامات هذه الورقة البحثية فيما يلي. أولاً، دراسة مُحدّدات الكلمة المنقولة. ثانياً، اختبار التأثير المباشر وغير المباشر للرضا على الكلمة المنقولة عن طريق الموقف. أخيراً، اختبار الدور المُعدِّل لمنطقة الإقامة في العلاقة بين الرضا، الموقف والكلمة المنقولة. تّم تقسيم بقية الورقة على النحو التالي. يعرض القسم الثاني تطوير النموذج، متبوعاً بمنهجية الدراسة، ثم مُناقشة النتائج. تختم هذه الورقة بعرض الآثار الهامة لهذه الدراسة، ابراز حدود الدراسة وتقديم توجيهاتٍ للبحوث المستقبليَّة.

II النموذج المفاهيمي

1 الكلمة المنقولة: العوامل المُحدِّدة

الكلمة المنقولة ، كشكلٍ مُهم من أشكال الترويج (Sweeney *et al.*, 2008)، هي واحدة من الأهداف الأساسية لمدراء التسويق (Casaló *et al.*, 2008)، وتُعتبر من أهم القوى في السوق (Bansal and Voyer, 2000). الكلمة المنقولة لديها تأثيرٌ قويٌ على سلوك المستهلك، وهذا يجعلها هدفاً أساسياً للمنظمات التي تبحث عن استراتيجيات فعالة لتحقيق ميزة تنافسية (Mazzarol *et al.*, 2007).

تُظهر الدراسات السابقة أنَّ الرضا سابقٌ أساسيٌ للكلمة المنقولة. على سبيل المثال، Babin *et al.* (2005) يقترحون علاقة إيجابية بين الرضا والكلمة المنقولة. Casaló *et al.* (2008) يجدون أنَّ للرضا تأثيراً مُهماً على الكلمة المنقولة في نطاق خدمات البنوك الإلكترونية. Jalilvand *et al.* (2017) يجدون تأثيراً إيجابياً مباشراً للرضا على الكلمة المنقولة في قطاع المطاعم. Wang *et al.* (2018) يقترحون أنَّ الرضا سابقٌ مهم للكلمة المنقولة. بناءً على ما سبق، من المفترض أنَّ الزبون الراضي سوف يقوم بنشر معلومات إيجابية حول المنتج (Gremler and Brown, 1999). وبالتالي، يتم طرح الفرضية التالية:

ف 1: الرضا يؤثر إيجابياً على الكلمة المنقولة.

تقترح المراجع الأدبية للتسويق أنَّ العلاقة بين الرضا والكلمة المنقولة يمكن أن تتأثر ببعض المتغيرات الوسيطة المحتملة، مثل، الثقة، الإلتزام والولاء (Jalilvand *et al.* 2017; Casaló *et al.*, 2008). الموقف هو من المفاهيم التي تّم دراستها بشكل واسع في بحوث التسويق (Augusto and Torres, 2018; Quintal *et al.*, 2018). بالرغم من أن تأثير الموقف على سلوك المستهلك تّم تأكيده (Butt and Aftab, 2013; Manaktola and Jauhari, 2007; Jayawardhena, 2004)، إلاّ أنّه لم يتم استثمار التأثير الوسيط للموقف على العلاقة بين الرضا والكلمة المنقولة حتى الآن. مؤخراً، وجد Baumann *et al.* (2007) أنَّ الموقف العاطفي هو أفضل مُحدِّد للرغبة في توصية منتج للأخرين، متبوعاً بالرضا. وهذا يشير إلى أنَّ الموقف ربما يتوسط العلاقة بين الرضا والكلمة المنقولة، مما يؤدي إلى طرح الفرضية التالية:

ف 2: الموقف يتوسط العلاقة بين الرضا والكلمة المنقولة.

2 مِنطَقة الإقامة: التأثيرات المُعدِلة

العديد من الدراسات في المراجع الأدبية للتسويق استثمرت تأثير خصائص الزبون على علاقات المستهلكين، مما يجعل هذه المتغيرات وسيلة جيدة تساعد الباحثين في فهم مواقف وسلوكات المستهلكين (Su *et al.*, 2017; Mencarelli and Lombart, 2017; Huang *et al.*, 2014; Gonçalves and Sampaio, 2012). من هذه الخصائص، ركّز الدراسة الحالية على مِنطَقة الإقامة وتأثيرها المُعدِل على العلاقة بين الرضا، الموقف والكلمة المنقولة، والذي لم يتم اختباره حتى الآن. دراسة حديثة قام بها Qayyum *et al.* (2013) تُظهر أنَّمِنطَقة الإقامة تُعدِل العلاقات بين الولاء وسوابقها (الرضا، إدراك نوعية الخدمة، إدراك القيمة وتكاليف التحول). أكثر تحديداً، هذه العلاقات أقوى عند الزبائن في الحضر من هؤلاء في الريف. بنفس الطريقة، من المتوقع أنَّ مِنطَقة الإقامة تُعدِل العلاقات بين الرضا، الموقف والكلمة المنقولة. وبالتالي، يتّم طرح الفرضية التالية (انظر الشكل رقم 1):

ف 3 منطَقة الإقامة تُعدِّل العلاقة أ) بين الرضا والموقف، ب) بين الموقف والكلمة المنقولة، ج) بين الرضا والكلمة المنقولة. هذه العلاقات أقوى عند المستهلكين في الحضر من عند المستهلكين في الريف.

الشكل رقم 1: النموذج المفاهيمي

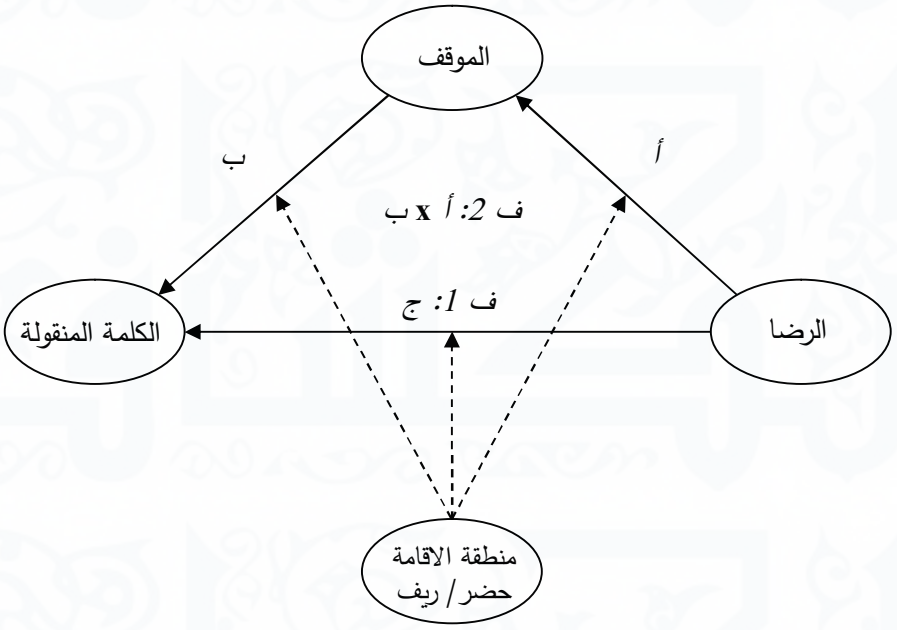

المصدر: من إعداد الباحث

III البيانات، أداة القياس والمنهجية

أُجريت الدراسة في قطاع بيع الملابس بالتجزئة. لاختبار نموذج البحث، تّم تطوير استبانة بناًء على المراجع السابقة (De Wulf *et al.*, 2001; Macintosh and Lockshin, 1997; Zeithaml *et al.*, 1996). من أجل جمع البيانات، طُلب من مستهلكين المشاركة في هذا البحث والإجابة على الأسئلة المُتضَمنة في الاستبانة باستخدام سلم ليكرت بسبع درجات تتراوح من 1 = "غير موافق بشدة" إلى 7 = "موافق بشدة". جُمعت البيانات في مدينة تلمسان، الجزائر. في المجموع، وُزعت مئتين وواحد وخمسون استبانة على المستهلكين الذين وافقوا على المشاركة واستُرجعت مئتين

وعشرون استبانة صالحة للمعالجة بعد حذف الاستبيانات غير الكاملة. تّم قياس جميع متغيرات الدراسة باستخدام سلالم متعددة العبارات مُقتبسة من الدراسات السابقة. وفقاً لـ De Wulf *et al.* (2001)، تّم استخدام ثلاث عباراتٍ لقياس الرضا. لقياس الموقف، اُستُخدم سلم مكون من ثلاث عباراتٍ مُقتبسٌ من Macintosh and Lockshin (1997). تّم قياس الكلمة المنقولة باستخدام ثلاث عباراتٍ مُقتبسة من Zeithaml *et al.* (1996). تّم قياس مِنطَقة الإقامة باستخدام إجابتين: 1 = حضر، 2 = ريف.

IV نتائج الدراسة

1 التحليل الوصفي

تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة يُظهر أنَّ 51.4%من المجيبين كانوا ذكوراً ، الغالبية منهم كانوا عُزّاباً (60%). فيما يتعلق بالسن، 81.8% من المجيبين لم يتجاوزوا سن 40 سنة، بينما كان 18.2% منهم فوق سن 40 سنة. أخيراً، 75.5% كانوا من الحضر و24.5% كانوا من الريف.

2 تقييم النموذج باستخدام طريقة المرّبعات الصغرى الجزئّية

طَبقت الدراسة الحالية نماذج المعادلات الهيكلية، تحديداً طريقة المرّبعات الصغرى الجزئّية، لاختبار فرضيات الدراسة (SmartPLS 3; Ringle *et al.*, 2015). وبالتالي، تّم استخدام نهج من ثلاث مراحل: نموذج القياس، النموذج الهيكلي (Anderson and Gerbing, 1988) وتحليل متعدد المجموعات (Chin and Dibbern, 2010).

تقييم نموذج القياس

تتضمن عملية تقييم نموذج القياس اختبار كلاً من موثوقية العبارات الفردية، موثوقية الهيكل، صحة التشارك وصحة التمايز (Hair *et al.*, 2011). أولاً، لتأكيد موثوقية العبارات الفردية، جميع تشبعات العبارات كانت أكبر من 0.60. ثانياً، من حيث موثوقية الهيكل، تجاوزت الموثوقية المُركّبة لكلٍ من الرضا، الموقف والكلمة المنقولة

الحد الأدنى المنصوح به والمُقدَّر بـ 0.7 (انظر الجدول 1). ثالثا، لتأكيد صحة التشارك، تجاوزت جميع قيم متوسط التباين المفسر الحد الأدنى 0.5. أخيراً، الجدول 1 يُظهر أنَّ جميع قيم the heterotrait-monotrait (HTMT) ratio of correlations كانت تحت العتبة 0.85، مما يؤكد صحة التمايز (Henseler *et al.*, 2015).

الجدول رقم 1: نموذج القياس

	الموثوقية المُركّبة	متوسط التباين المفسر	صحة التمايز		
			1	2	3
1. الرضا	0.82	0.70			
2. الموقف	0.87	0.77	0.63		
3. الكلمة المنقولة	0.79	0.56	0.65	0.83	

المصدر: من إعداد الباحث

تقييم النموذج الهيكلي

يُظهر الجدول 2 نتائج تقييم النموذج الهيكلي. تُظهر النتائج أنَّ الرضا يؤثر إيجابياً على الموقف (أ = 0.40، t = 6.04، p < 0.001)، الموقف يؤثر إيجابياً على الكلمة المنقولة (ب = 0.47، t = 6.40، p < 0.001)، الرضا يؤثر إيجابياً على الكلمة المنقولة (ج = 0.18، t = 2.48، p < 0.01)، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى. قيم معامل التحديد (R^2) للموقف والكلمة المنقولة هي 0.16 و0.33، على التوالي. قيم الأهمية التنبؤية (Q^2) للموقف (Q^2 = 0.11) والكلمة المنقولة (Q^2 = 0.17) كانت أكبر من الصفر، وبالتالي النموذج لديه أهمية تنبؤية جيدة.

الجدول رقم 2: النموذج الهيكلي

	معامل المسار	قيمة t
التأثير المباشر		
الرضا ← الموقف	0.40	***6.04
الموقف ← الكلمة المنقولة	0.47	***6.40
ف 1: الرضا ← الكلمة المنقولة	0.18	**2.48
التأثير غير المباشر		
ف 2: الرضا ← الموقف ← الكلمة المنقولة	0.19	***4.36
	R^2	Q^2
الموقف	0.16	0.11
الكلمة المنقولة	0.33	0.17

ملاحظة: * $p < 0.05$، ** $p < 0.01$، *** $p < 0.001$.

المصدر: من إعداد الباحث

تُظهر النتائج أيضاً أنَّ الكلمة المنقولة تتأثر بشكل غير مباشر بالرضا عن طريق الموقف. عند اختبار التأثير المباشر للرضا على الكلمة المنقولة، دون إدراج الموقف كمتغير وسيط، تكون قيمة معامل المسار تساوي 0.37 ($t = 5.65$، $p < 0.001$)، بينما تنخفض هذه القيمة إلى 0.18 ($t = 2.48$، $p < 0.01$) عند إدراج الموقف كمتغير وسيط في العلاقة (Preacher and Hayes, 2004)، وهذا يشير إلى أنَّ الموقف لديه تأثير وسيط جزئي على العلاقة بين الرضا والكلمة المنقولة. وبالتالي، تّم تأكيد صحة الفرضية الثانية.

تحليل متعدد المجموعات

اعتمدت الدراسة الحالية على نهج تحليل متعدد المجموعات المقترح من Henseler (2007) لاختبار التأثير المُعدِّل لمِنطَقة الإقامة على العلاقة بين الرضا،

الموقف والكلمة المنقولة. يهدف تحليل متعدد المجموعات إلى اختبار ما إذا كان الاختلاف في المسارات الهيكلية بين مجموعتين ذو دلالة إحصائية (Hair *et al.*, 2014). تُظهر نتائج تحليل متعدد المجموعات المبينة في الجدول 3 أنّه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في معاملات المسار بين مجموعتي مِنطَقة الإقامة. تحديداً، تأثير الموقف على الكلمة المنقولة كان أكبر عند المستهلكين في الحضر من عند هؤلاء في الريف (انظر الشكل رقم 2). يظهر الجدول 3 عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين معاملات المسار بين المجموعتين بالنسبة للعلاقات الأخرى. وبالتالي، تّم تأكيد الفرضية 3ب، وعدم تأكيد الفرضيتين 3أ و3ج.

الجدول رقم 3: نتائج تحليل متعدد المجموعات

العلاقة	معامل المسار		الفرق	قيمة p
	حضر	ريف		
الرضا ← الموقف	***0.41	**0.48	0.07	*0.01
الموقف ← الكلمة المنقولة	***0.57	0.14	0.43	0.68
الرضا ← الكلمة المنقولة	*0.16	*0.40	0.24	0.92

ملاحظة: * $p < 0.05$، ** $p < 0.01$، *** $p < 0.001$.

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم 2: النموذج الهيكلي: النموذج أ. الحضر؛ النموذج ب. الريف

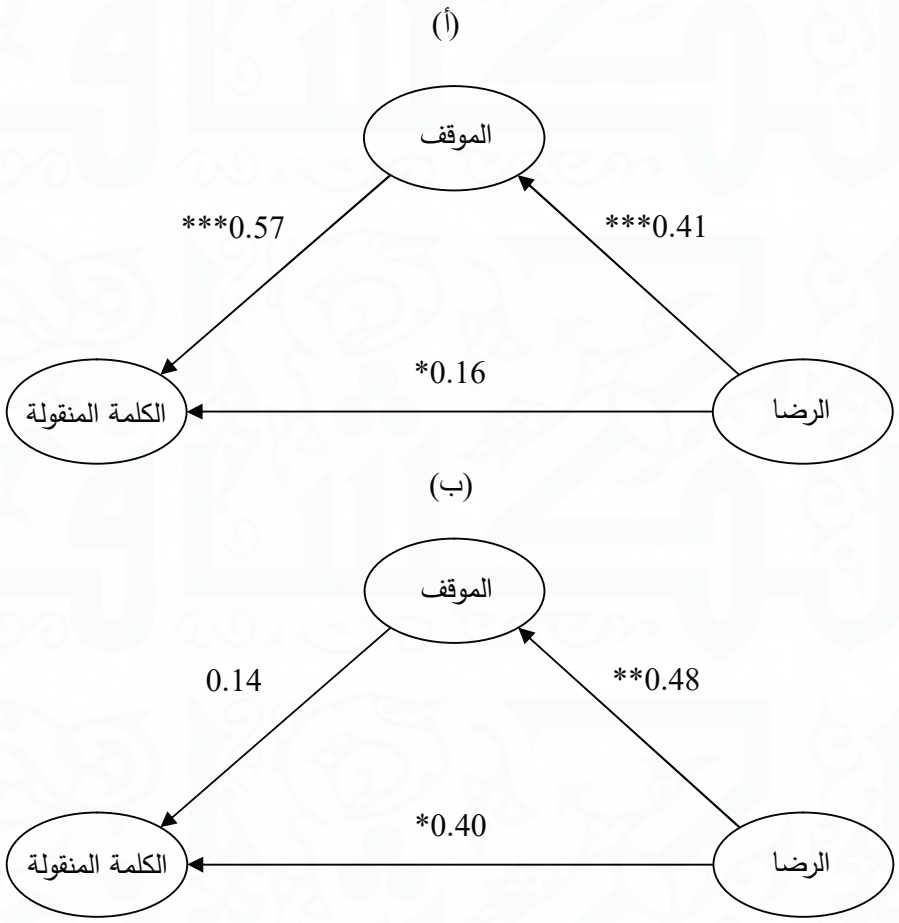

$p < 0.05$ *، $p < 0.01$ **، $p < 0.001$ ***

المصدر: من إعداد الباحث

V خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى استثمار التأثير الوسيط للموقف على العلاقة بين الرضا والكلمة المنقولة، والتأثير المُعدّل لمِنطَقة الإقامة على العلاقة بين الرضا، الموقف والكلمة المنقولة. تُظهر النتائج أنَّ الرضا لديه تأثير مباشر وغير مباشر على الكلمة

المنقولة من خلال الموقف، وهذا يتفق جزئياً مع نتائج Baumann *et al.* (2007). كلما ارتفع مستوى الرضا؛ ارتفع معه مستوى الموقف؛ مما ينتج عن ذلك زيادة في مستوى الكلمة المنقولة. يشير هذا إلى أنَّ الرضا وحده لا يكفي لتحقيق الكلمة المنقولة، بل يحتاج إلى إدراج الموقف كمتغير وسيط (Kumar *et al.*, 2013; Castañeda, 2011). وبالتالي، يجب على المسوقين أن يركزوا على الدور الفعال للموقف – كمتغير وسيط – في تشكيل الكلمة المنقولة. تُظهر النتائج ايضاً أنَّ منطَقة الإقامة لديها تأثير مُعدِّل على العلاقة بين الموقف والكلمة المنقولة. أكثر تحديداً، شدة العلاقة بين الموقف والكلمة المنقولة كانت أقل عند الزبائن في الريف مقارنة مع الزبائن في الحضر، وهذا يتفق مع الدراسات السابقة (Qayyum *et al.*, 2013). في هذه الحالة، يجب على مدراء التسويق أن يأخذوا بعين الاعتبار هذا الاختلاف في شدة العلاقة بين الزبائن في الحضر والزبائن في الريف، وذلك من أجل صياغة استراتيجيات تسويقية فعالة تستهدف كل فئة على حدى. تتمثل حدود الدراسة في النقاط التالية. بينما اختبرت هذه الدراسة النموذج المفاهيمي في منطقة واحدة (تلمسان)، يمكن للبحوث المستقبلية أن تطبق هذا النموذج في مناطق مختلفة أخرى من أجل تعميم النتائج. استثمرت هذه الدراسة سوابق الكلمة المنقولة (الرضا والموقف). يمكن للدراسات المستقبلية أن تستثمر ايضا لواحق الكلمة المنقولة. اختبرت الدراسة الحالية الدور الوسيط للموقف في العلاقة بين الرضا والكلمة المنقولة والدور المُعدِّل لمنطَقة الإقامة في العلاقة بين الرضا، الموقف والكلمة المنقولة. يمكن للبحوث المستقبلية أن تُدرج متغيرات وسيطة ومُعدِّلة محتملة أخرى في هذا النموذج.

VI المراجع

(1) Anderson, J.C. and Gerbing, D.W. (1988), "Structural equation modeling in practice: a review and recommended two-step approach", *Psychological Bulletin*, Vol. 103, No. 3, pp. 411-423.

(2) Augusto, M. and Torres, P. (2018), "Effects of brand attitude and eWOM on consumers' willingness to pay in the banking industry: Mediating role of consumer-brand identification and brand equity", *Journal of Retailing and Consumer Services*, Vol. 42, pp. 1-10.

(3) Babin, B.J., Lee, Y.K., Kim, E.J. and Griffin, M. (2005), "Modeling consumer satisfaction and word-of-mouth: restaurant patronage in Korea", *Journal of Services Marketing*, Vol. 19, No. 3, pp. 133-139.
(4) Bansal, H.S. and Voyer, P.A. (2000), "Word-of-mouth processes within a services purchase decision context", *Journal of Service Research*, Vol. 3, No. 2, pp. 166-177.
(5) Baron, R.M. and Kenny, D.A. (1986), "The moderator-mediator variable distinction in social psychological research: conceptual, strategic, and statistical considerations", *Journal of Personality and Social Psychology*, Vol. 51, No. 6, pp. 1173-1182.
(6) Baumann, C., Burton, S., Elliott, G. and Kehr, H.M. (2007), "Prediction of attitude and behavioural intentions in retail banking", *International Journal of Bank Marketing*, Vol. 25, No. 2, pp. 102-116.
(7) Butt, M.M. and Aftab, M. (2013), "Incorporating attitude towards Halal banking in an integrated service quality, satisfaction, trust and loyalty model in online Islamic banking context", *International Journal of Bank Marketing*, Vol. 31, No. 1, pp. 6-23.
(8) Casaló, L.V., Flavián, C. and Guinalíu, M. (2008), "The role of satisfaction and website usability in developing customer loyalty and positive word-of-mouth in the e-banking services", *International Journal of Bank Marketing*, Vol. 26, No. 6, pp. 399-417.
(9) Castañeda, J.A. (2011), "Relationship between customer satisfaction and loyalty on the internet", *Journal of Business and Psychology*, Vol. 26, pp. 371-383.
(10) Chin, W.W. and Dibbern, J. (2010), "An introduction to a permutation based procedure for multi-group PLS analysis: Results of tests of differences on simulated data and a cross cultural analysis of the sourcing of information system services between Germany and the USA", in Esposito, V.V., Chin, W.W., Henseler, J. and Wang, H. (Eds.), *Handbook of Partial Least Squares: Concepts, Methods and Applications*, Springer, Berlin, pp. 171-193.
(11) Chuah, S.H.W., Marimuthu, M., Kandampully, J. and Bilgihan, A. (2017), "What drives Gen Y loyalty? Understanding the mediated moderating roles of switching costs and alternative

attractiveness in the value-satisfaction-loyalty chain", *Journal of Retailing and Consumer Services*, Vol. 36, pp. 124-136.

(12) De Wulf, K., Odekerken-Schröder, G. and Iacobucci, D. (2001), "Investments in consumer relationships: A cross-country and cross-industry exploration", *Journal of Marketing*, Vol. 65, No. 4, pp. 33-50.

(13) Fairchild, A.J. and McQuillin, S.D. (2010), "Evaluating mediation and moderation effects in school psychology: A presentation of methods and review of current practice", *Journal of School Psychology*, Vol. 48, No. 1, pp. 53-84.

(14) Gonçalves, H.M. and Sampaio, P. (2012), "The customer satisfaction-customer loyalty relationship: Reassessing customer and relational characteristics moderating effects", *Management Decision*, Vol. 50, No. 9, pp. 1509-1526.

(15) Gremler, D.D. and Brown, S.W. (1999), "The loyalty ripple effect: appreciating the full value of customers", *International Journal of Service Industry Management*, Vol. 10, No. 3, pp. 271-291.

(16) Hair, J.F., Hult, G.T.M., Ringle, C.M. and Sarstedt, M. (2014), "A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)", Sage, Thousand Oaks, CA.

(17) Hair, J.F., Ringle, C.M. and Sarstedt, M. (2011), "PLS-SEM: indeed a silver bullet", *Journal of Marketing Theory and Practice*, Vol. 19, No. 2, pp. 139-152.

(18) Henseler, J. (2007), "A new and simple approach to multi-group analysis in partial least squares path modeling", in *PLS'07: The 5th International Symposium on PLS and Related Methods*, Ås, Norway, September 5-7, pp. 104-107.

(19) Henseler, J., Ringle, C.M. and Sarstedt, M. (2015), "A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling", *Journal of the Academy of Marketing Science*, Vol. 43, No. 1, pp. 115-135.

(20) Huang, H.C., Chang, Y.T., Yeh, C.Y. and Liao, C.W. (2014), "Promote the price promotion: The effects of price promotions on customer evaluations in coffee chain stores", *International Journal of Contemporary Hospitality Management*, Vol. 26, No. 7, pp. 1065-1082.

(21) Jalilvand, M.R., Salimipour, S., Elyasi, M. and Mohammadi, M. (2017), "Factors influencing word of mouth behaviour in the

restaurant industry", *Marketing Intelligence & Planning*, Vol. 35, No. 1, pp. 81-110.

(22) Jayawardhena, C. (2004), "Personal values' influence on e-shopping attitude and behavior", *Internet Research*, Vol. 14, No. 2, pp. 127-138.

(23) Kumar, V., Pozza, I.D. and Ganesh, J. (2013), "Revisiting the satisfaction–loyalty relationship: Empirical generalizations and directions for future research", *Journal of Retailing*, Vol. 89, No. 3, pp. 246-262.

(24) Macintosh, G. and Lockshin, L.S. (1997), "Retail relationships and store loyalty: a multi-level perspective", *International Journal of Research in Marketing*, Vol. 14, No. 5, pp. 487-497.

(25) Manaktola, K. and Jauhari, V. (2007), "Exploring consumer attitude and behaviour towards green practices in the lodging industry in India", *International journal of contemporary hospitality management*, Vol. 19, No. 5, pp. 364-377.

(26) Mazzarol, T., Sweeney, J.C. and Soutar, G.N. (2007), "Conceptualizing word-of-mouth activity, triggers and conditions: an exploratory study", *European Journal of Marketing*, Vol. 41, Nos. 11/12, pp. 1475-1494.

(27) Mencarelli, R. and Lombart, C. (2017), "Influences of the perceived value on actual repurchasing behavior: Empirical exploration in a retailing context", *Journal of Retailing and Consumer Services*, Vol. 38, pp. 12-21.

(28) Menidjel, C. et Benhabib, A. (2016), "La problématique de la confiance dans la relation entre le consommateur et les marques de produits alimentaires : le rôle modérateur des traits de personnalité", *Les Cahiers du MECAS*, Vol. 12, No. 1, pp. 164-180.

(29) Menidjel, C., Benhabib, A. and Bilgihan, A. (2017), "Examining the moderating role of personality traits in the relationship between brand trust and brand loyalty", *Journal of Product & Brand Management*, Vol. 26, No. 6, pp. 631-649.

(30) Palmatier, R.W., Dant, R.P., Grewal, D. and Evans, K.R. (2006), "Factors influencing the effectiveness of relationship marketing: A meta-analysis", *Journal of Marketing*, Vol. 70, No. 4, pp. 136-153.

(31) Preacher, K.J. and Hayes, A.F. (2004), "SPSS and SAS procedures for estimating indirect effects in simple mediation

models", *Behavior Research Methods, Instruments, & Computers*, Vol. 36, No. 4, pp. 717-731.
(32) Qayyum, A., Khang, D.B. and Krairit, D. (2013), "An analysis of the antecedents of loyalty and the moderating role of customer demographics in an emerging mobile phone industry", *International Journal of Emerging Markets*, Vol. 8, No. 4, pp. 373-391.
(33) Quintal, V.A., Lwin, M., Phau, I. and Lee, S. (2018), "Personality attributes of botanic parks and their effects on visitor attitude and behavioural intentions", *Journal of Vacation Marketing*, doi.org/10.1177/1356766718760089.
(34) Ringle, C.M., Wende, S. and Becker, J.-M. (2015), SmartPLS 3, Boenningstedt: SmartPLS GmbH, http://www.smartpls.com.
(35) Su, L., Pan, Y. and Chen, X. (2017), "Corporate social responsibility: Findings from the Chinese hospitality industry", *Journal of Retailing and Consumer Services*, Vol. 34, pp. 240-247.
(36) Sweeney, J.C., Soutar, G.N. and Mazzarol, T. (2008), "Factors influencing word of mouth effectiveness: receiver perspectives", *European Journal of Marketing*, Vol. 42, Nos. 3/4, pp. 344-364.
(37) Veloutsou, C. (2015), "Brand evaluation, satisfaction and trust as predictors of brand loyalty: the mediator-moderator effect of brand relationships", *Journal of Consumer Marketing*, Vol. 32, No. 6, pp. 405-421.
(38) Wang, J., Wang, S., Xue, H., Wang, Y. and Li, J. (2018), "Green image and consumers' word-of-mouth intention in the green hotel industry: The moderating effect of Millennials", *Journal of Cleaner Production*, Vol. 181, pp. 426-436.
(39) Zeithaml, V.A., Berry, L.L. and Parasuraman, A. (1996), "The behavioral consequences of service quality", *Journal of Marketing*, Vol. 60, No. 2, pp. 31-46.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية

-دراسة ميدانية لشركات الأموال-

The Role of Financial Information in Promoting the Governance of Algerian Economic Companies
- An Empirical Study of Capital Companies -

مراد صراوي
طالب دكتوراه بالمدرسة العليا للتجارة – القليعة – تيبازة – الجزائر
mouradsraoui@yahoo.fr

أ. د عبد الكريم مقراني
المدرسة العليا للتجارة – القليعة – تيبازة الجزائر
mokraniabdelkrim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017-10-22 **تاريخ التعديل** 2018-04-30 **تاريخ قبول النشر:** 2018/06/20
تصنيف JEL: M4

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تطبيق أسس الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واستعراض أهم الآليات لإنجاحها، مع التركيز على دور المعلومة المالية في تمتين المبادئ التي تبنى عليها الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الاقتصادية، والتي تشكل الخلية الأولى في البناء الاقتصادي.

وبعد تناولنا للدراسة من خلال جانبين، جانب نظري وأخر تطبيقي، يمكن القول بأن المعلومة المالية تلعب دور هام وفعال في تعزيز تبني قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، وهذا نظرا لأهميتها التي تمتد إلى عدة جوانب، كتلك المتعلقة بإدارة وتسيير ومراقبة السير الحسن لهذه المؤسسات، حيث تعتبر المؤسسات الاقتصادية دائما هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، فهو يستمد قوته أو ضعفه من هذه الخلايا الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الاقتصادية، حوكمة المؤسسات، أسس (مبادئ) الحوكمة، المعلومة المالية.

Abstract :

This study aims to shed light on the degree of application of the principles of governance in the Algerian economic enterprises. And to present the most important mechanisms of their success, by emphasizing the role of the financial information in the reinforcement of the principles, on which rests the good governance of the economic enterprises, which constitute the first cell of the economic construction.

After studying the study through two aspects, one theoretical and the other practical, we can say that the financial information plays an important, and effective role in the promotion of the principles of governance in the Algerian economic enterprises, in because of its importance that extends to several sides, such as the direction, management and control of the good conduct of these companies. Where economic enterprises are still regarded as the backbone of the national economy, it draws (the economy) its strength or weakness from these economic cells.

Key words: Economic enterprises; Corporate Governance; Principles of governance; Financial information.

مقدمة:

أفرزت الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي يمر بها العالم الكثير من القضايا، والتي باتت موضوع اهتمام دولي متنامي، ومن أبرز هذه القضايا، انهيار العديد من المؤسسات الكبرى ذات البعد العالمي، والتي من أهمها مؤسسة إنرون (Enron) ومؤسسة ورد كوم (WorldCom) الأمريكيتين، هذه الانهيارات هزت الاقتصاد الأمريكي بشدة ونجم عنها خسارة المساهمين لأموالهم، وكانت الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات وجود خلل في آليات الرقابة والمتابعة سواء على مستوى المؤسسات أو أسواق المال، مما دفع إلى التفكير بجدية في أهمية نظام الحوكمة باعتبارها أداة الرقابة والمساءلة وجدار لحماية حقوق المساهمين، وكنتيجة لهذه التحولات قامت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بتمرير قانون Sarbanes-Oxley في عام 2002م، لاستعادة الثقة بين الأطراف ذات المصالح وإدارة المؤسسات.

ظهرت أهمية الحوكمة في العصر الحاضر، عندما تبين للحكومات وأصحاب المصالح مع المؤسسات أن سن القوانين والنظم لا يكفي وحده، وأن ثمة أمرا مفقودا ينبغي تداركه يتمثل فيما اصطلح عليه ***بالحوكمة (la gouvernance)***.

أولا: إشكالية الدراسة:

ما هو الدور الواجب أن تلعبه المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية من أجل تفعيل حوكمتها؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية وجب صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي تعد ضرورية للإجابة على الإشكالية المطروحة، والتي هي على النحو التالي:

1) فيما تكمن أهمية المؤسسات الاقتصادية في البناء الاقتصادي؟
2) فيما تكمن أهمية الحوكمة لهذا النوع من المؤسسات الاقتصادية؟
3) ما علاقة المعلومة المالية بموضوع الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية؟
4) ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها، ينبغي صياغة مجموعة من الفرضيات، والتي تعتبر بمثابة إجابات غير يقينية على التساؤلات التي تم وضعها، وهي:

الفرضية الأولى: تعتبر المؤسسات وخصوصا الاقتصادية منها بمثابة اللبنة الأولى في تشكيل وبناء أي اقتصاد في العالم، فالاقتصاد القوي يستمد قوته من قوة الخلايا الاقتصادية التي تنشط فيه، وضعف الاقتصاد هو في الحقيقة كنتيجة لضعف المؤسسات المكونة له (الخلايا أو المؤسسات الاقتصادية)؛

الفرضية الثانية: حوكمة المؤسسات الاقتصادية أصبحت أمر ضروري، لأنها تعمل قيادة ومراقبة وإدارة الشركات على أكمل وجه ممكن، فحوكمة هذا النوع من الشركات يتم عن طريق النزاهة والحيادية والاستقامة من طرف كافة العاملين في الشركات، بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وصولا إلى أدنى المستويات الخاصة بالعاملين فيها، وكذلك وجوب تغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الفردية (الخاصة)؛

الفرضية الثالثة: تؤدي المعلومة المالية إلى كشف نقاط الضعف والقوة في المؤسسات، وبالتالي فهي تجلب أنظار القائمين على تسير هذه المؤسسات إلى اتخاذ القرارات اللازمة، مما يؤدي إلى استمرار المؤسسة في المسار الصحيح؛ وهذا ما يجعل من المعلومة المالية أداة مدعمة ومساعدة في إرشاد المسيرين، وبالتالي فهي تعمل على تفعيل التسيير الجيد في هذا النوع من المؤسسات؛

الفرضية الرابعة: يمكن الحكم مبدئيا بأن الشركات الاقتصادية الجزائرية ليس لديها تقاليد تحسب لها في مجال تطبيق مبادئ الحوكمة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مصطلح حوكمة المؤسسات، نشأتها، تطورها، أهميتها وكذلك استعراض أهم دعائم تحقيق هذا المفهوم.

كما وجب لفت انتباه جميع الأطراف ذات الصلة بشؤون تسيير المؤسسات، إلى أهمية المعلومات المالية في تعزيز التسيير الإداري والمالي الجيد في المؤسسات الاقتصادية، ومدى انعكاس ذلك على المؤسسات المعنية بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني في الأخير بصفة عامة.

رابعا: أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الجوانب التالية:

- تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة المؤسسات في السنوات الأخيرة، وكون أسسها (مبادئها) وآلياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي بصفة عامة، وعلى المستوى الوطني بصفة خاصة؛
- تزايد الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة بين الأطراف ذات الصلة، وكذلك منح حق مساءلة المسيرين في المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي حماية حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصالح فيها، مما يؤدي إلى زيادة فعالية أداء هذه المؤسسات وتعظيم قيمتها، وبالتالي توسعها وتوفير فرص عمل جديدة فيها.

خامسا: منهج الدراسة: لإنجاز هذه الدراسة سيتم استخدام المناهج التالية:

1/ المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال القيام بتحليل المواضيع والأبحاث ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، وعرض أهمية المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في حوكمة المؤسسات.

2/ المنهج الاستنباطي: وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب باللغة العربية والأجنبية، خصوصا المتعلقة بالمعلومات المالية وعلاقتها بحوكمة المؤسسات.

3/ منهج دراسة ميدانية في الشركات الاقتصادية: وذلك من خلال إعداد استبيان يضم مجموعة من المحاور وتوزيعه على عينة من الشركات الجزائرية، قصد الوقوف على مدى مساهمة المعلومة المالية في تفعيل حوكمة هذه الشركات.

سادسا: خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى شقين، الشق الأول خاص بالجانب النظري، حيث سنتطرق فيه إلى ماهية المؤسسات الاقتصادية، موضوع حوكمة المؤسسات الاقتصادية، أثر المعلومة المالية على حوكمة المؤسسات الاقتصادية؛ أما الشق الثاني فسنخصصه للدراسة الميدانية في الشركات الاقتصادية المعنية بالدراسة، وذلك عن طريق تحليل بيانات الاستبيان باستخدام الأدوات والطرق الإحصائية والتعليق على النتائج المتوصل إليها.

أولا/ الجانب النظري للدراسة (Le côté théorique de l'étude):

1/ المؤسسات الاقتصادية (Les sociétés économiques):

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهمية المؤسسات الاقتصادية في البناء اقتصادي، فهذه المؤسسات هي العمود الفقري لأي اقتصاد ومنها يستمد قوته أو ضعفه، لذا وجب علينا في هذا المحور إلقاء نظرة شاملة ومفصلة على اللبنة الأولى في البناء الاقتصادي (المؤسسة الاقتصادية).

1-1/ تعريف المؤسسات الاقتصادية (définition des sociétés économiques):

يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "نظام منظم ومحدد البنية، ويشكل الهيكل عنصر أساسي لضمان السير الأمثل لها" (Joëlle BONENFANT; Jean LACROIX, 2004, p 18).

1-2/ المؤسسة من وجهة النظرية الاقتصادية:

يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "مجموعة الوسائل البشرية والمالية والمادية، وهي مجمعة من أجل تحقيق هدف إنتاج وبيع السلع والخدمات في السوق (Philippe NORIGEON, 2001, p. 5).

وحسب النظرية الاقتصادية الحديثة فإن المؤسسة هي: "عون اقتصادي محوري"، وتم إنقاص هذا الدور في النظرية الاقتصادية في السابق واعتبرت المؤسسة على أنها عون فردي أو وحيد (un agent individuel) يهدف إلى تعظيم الربح آليا (Alain BEITONE; Estelle HEMDANE, 2006, p. 3).

لم تأخذ المؤسسات الاقتصادية مكانة خاصة، نظرا للتهميش الذي تعرضت له في أوائل القرن العشرين وحتى إلى غاية سنوات السبعينيات في العلوم الاقتصادية، واعتبرت المؤسسات الاقتصادية في السابق على أنها لا تقوم إلا بدور التحويل بطريقة فعالة لعناصر الإنتاج وتتكيف آليا مع متطلبات المحيط (Pareto V, 1990, p. 286).

2/ دوافع ظهور المؤسسات الاقتصادية في العالم:

المؤسسات الاقتصادية كأداة للتطور الاقتصادي في العصر الحديث، وتأسست أول شركة مساهمة في فرنسا بمبادرة من الحكم الملكي، لغرض التجارة مع المستعمرات، وفي عام 1807م أثناء تدوين القانون التجاري كانت السلطات تنظر إليها على أنها مصدر خطر، واشترط في تأسيسها الحصول على تصريح مسبق من السلطات، ولم يسمح بتأسيسها بحرية تامة إلا أثناء الثورة الصناعية، وتأخذ بعض التشريعات بمبدأ الرقابة على تأسيس شركات المساهمة، ومنها التشريع الإنجليزي والتشريع الألماني (Laë Titia TOMASINI ., 2009, pp. 1-2)

وقد أدخلت تعديلات جوهرية على هذا النوع من المؤسسات في بلادنا، وخصوصا تلك المتعلقة بكيفية تأسيسها والمساهمة في رأس مالها (المرسوم التشريعي رقم 93-08، 1993، ص 9).

3/ أهمية الشركات في الاقتصاد:

الحديث عن دور المؤسسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي لا يقتصر فقط على المؤسسات الاقتصادية وحدها، بل الأمر يتعدى إلى جميع المؤسسات السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية، لأنها كلها تلعب دور وتأثير لا يقل أهمية عن دور المؤسسات الاقتصادية في دفع عجلة التنمية، حيث أن اختلاف مستوى النمو والتطور الاقتصادي لا يرجع بالضرورة إلى اختلاف توفر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية؛ بل الاختلاف يتمثل أساسا في السياسات والمناهج المتبعة، وبشكل أخص في تسيير هذه المؤسسات لتنفيذ مثل هذه السياسات والمناهج، وبالرغم من أهمية ودور المؤسسات الاقتصادية في النمو والتنمية الاقتصادية، إلا أنها نادرا ما تحظى باهتمام كاف وبحث متخصص (جاسم، المناعي، 2018).

4/ حوكمة المؤسسات الاقتصادية (la Gouvernance des sociétés économiques):

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهمية الحوكمة وإلى حاجة المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة لهذا المفهوم، باعتباره أحد أهم المواضيع التي تشغل الكتاب والباحثين وحتى السياسيين في الحكومات، ولأن حوكمة المؤسسات تعالج جوانب عدة، منها على الخصوص الجوانب المتعلقة بالإدارة والتسيير ومراقبة المؤسسات، فالمؤسسات الجزائرية أغلبها مريضة من هذه الناحية، لذا وجب علينا في هذا العنصر إبراز أهمية الحوكمة في الحد والتقليل من المشاكل المتعلقة الجوانب السالفة الذكر.

4-1/ الخيوط الأولى لمصطلح حوكمة المؤسسات:

تعود جذور حوكمة المؤسسات إلى كل من Berle وMeans اللذين يعتبران أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932م (Julia Porter LIEBESKIND; Nichlas ARGYRES, January 1999, p. 155).

وتأتي آليات حوكمة المؤسسات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين المسيرين ومالكي المؤسسات نتيجة الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة (Olivier BONED, 2010, p. 56).

أما مصطلح حوكمة المؤسسات يعود أول استخدام له إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة، وأصبح الآن واسع وشائع الاستخدام، خصوصا من قبل الخبراء والمحللين الاقتصاديين، وأيضا من طرف العاملين في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية (Darine BAKKOUR, décembre 2013, pp.2-3).

فحوكمة المؤسسات تطرح شكلا جديدا لعملية اتخاذ القرار، تتعايش فيها مختلف الأطراف ذات المصلحة في تناغم مثالي لمصلحة جميع هذه الأطراف، من خلال قوانين، هيئات رقابية في الشركات، قواعد محاسبية واضحة المعالم...إلخ، وأسس صارمة تحكم عمل المؤسسات، وهدفها الأسمى "العدالة والشفافية والنزاهة" (نعيمة يحياوي؛ حكيمة بوسلمة، 2012، ص 4).

لقد كانت الفضائح المالية والمصرفية التي تعددت في أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وراء زيادة وعي الفاعلين السياسيين والاقتصاديين بأهمية تعزيز هياكل الرقابة والمتابعة حتى لا تتكرر الفضائح، وحتى لا يضطرب العالم ويعيش تحت رحمة أزمات كالتي حدثت، مثل: إنرون (Enron) في 2001م وباتام في 2002م وبارمالات (Parmalat) في سنة 2003م (Benoît PIGÉ, 2004, pp.47-48).

4-2/ التعاريف الأكثر استخداما في الآونة الأخيرة في مجال حوكمة المؤسسات:

يعد التعريف الذي أعطته شبكة حوكمة الشركات الدولية (International Corporate Governance Network: ICGN) لحوكمة الشركات، على أن: "الحوكمة تشمل كلا من الهيكل وإجراءات إدارة الشركة التي تهدف إلى تحقيق هدفين، ويسهر عليهما كل من الإداريين والمسيرين، وهما ضمان استمرارية الشركة في نشاطها وزيادة قيمتها في المدى الطويل لفائدة المساهمين" (Hélène PLOIX, 2003, p 4).

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الحوكمة على أنها :"مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح" (Francis CUISINIER, 2016, p 14).

وعرف شارو (Charreaux) الحوكمة في سنة 1997 بأنها: "مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها تأثير في تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين، أي قيادة الذين يحكمون وتحديد فضاءهم التقديري ""espace discrétionnaire" (Salvatore MAUGERI, 2014, p 17).

بشكل عام، يمكن القول بأن الحوكمة تعني: وجود نظام يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في المؤسسة (مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين...إلخ)، بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ومنح حق مساءلة القائمين على إدارة المؤسسة، من أجل حماية المساهمين والتأكد من أن المؤسسة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها.

4-3/ أهمية حوكمة المؤسسات: تظهر أهمية الحوكمة فيما يلي:

- محاربة الفساد داخل المؤسسات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
- تحقيق النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسات، بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وصولا إلى أدنى العاملين فيها؛
- تفادي وجود أية أخطاء أو انحرافات متعمدة أو غير متعمدة ومنع استمرارها؛
- تحقيق أعلى قدر ممكن من الفاعلية لمراقبي الحسابات في المؤسسة، والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية والمهنية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين (Jean-Pierre GAUDIN, 2014, p 20).

4-4/ الهدف من حوكمة المؤسسات الاقتصادية:

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة لأعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وبالتالي تحقيق الحماية اللازمة للمساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة (les parties prenantes)، مع مراعاة قواعد العمل من أجل الحد من استغلال السلطة، لغرض تحقيق الأهداف الشخصية على حساب الأهداف ذات المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الشركات وتشجيع الاستثمار وتدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة.

كما أن الهدف من وراء الحوكمة، هو الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة للتدقيق الداخلي من غير أعضاء مجلس الإدارة، تكون لها مهام وصلاحيات واسعة لتحقيق رقابة مستقلة على حسن تسيير المؤسسة (سندس ماجد رضا، 2011، ص 8).

4-5/ التبني الواسع لمبادئ حوكمة المؤسسات على المستوى العالمي:

منذ الوهلة الأولى عند الإعلان عن مبادئ حوكمة المؤسسات من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سارعت كبرى الدول إلى تطبيق مبادئها لدى مؤسساتها، حيث لجأت اليوم الكثير من الدول إلى سن قوانين تتعلق بحوكمة المؤسسات (Olivier, BONED; 2010, p 59).

5/ المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية:

5-1/ مفهوم المعلومات:

هي المنتوج المتحصل عليه بعد معالجة البيانات، فالمعلومات عبارة عن البيانات التي تم معالجتها عن طريق تصنيفها وتنظيمها وتحليلها (Catherine LEANAD; Sylvie VERBRUGGLE, 1995, p 7)، وأصبح لها معنى لتحقيق الهدف المرجو، وتستعمل المعلومات لغرض معين حتى توفر ما يسمى المعرفة (المعرفة أو الإلمام مثلا بالوضعية المالية للمؤسسة). لغويا المعلومات كلمة مشتقة من كلمة العلم، أي المادة الغنية بالكثير من المعاني، وهي تعني أيضا ما يتم إيصاله أو تلقيه، أي المعلومات هي بيانات معالجة صالحة لاتخاذ القرارات في نفس وقت وجودها، لكن البيانات لا تصلح لاتخاذ القرارات إلا بعد معالجتها وتحويلها إلى معلومات مالية (إيمان فاضل السمار، الزعبي؛ محمد هيثم، 2002، ص 24).

المعلومة ليست جامدة، الزمن والإطار اللذان يتدخلان في تبادلها وتحليلها يمكن لهما تبديل قيمتها وترجمتها، وهذا بأخذ بعين الاعتبار العوامل السابقة المؤثرة عليها (أحمد بدر وآخرون، 2001، ص 13).

5-2/ علاقة المعلومة المالية بموضوع حوكمة الشركات:

العلاقة بين المعلومة المالية والحوكمة علاقة خطية ولهما نفس الاتجاه في أي دولة كانت، لأن المعلومة المالية هي أساس النظام المحاسبي المطبق، ويجب أن يتماشى مع السياسة المسطرة للحوكمة، كما هو الحال بين المحاسبة والسياسة الاقتصادية المنتهجة في البلد، لأن المحاسبة تعد بمثابة سلاح الاقتصاد، فالمحاسبة ما هي إلا أداة لتحقيق أهداف الحوكمة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وحوكمة هذه الشركات والمؤسسات يعود في الأخير بالإيجاب على اقتصاد ذلك البلد.

وباعتبار النظام المحاسبي المالي في الجزائر يرتكز بدرجة كبيرة على معايير المحاسبة الدولية، وباعتبار هذه الأخيرة (المعايير المحاسبية) تحتوي على إطار مفاهيمي قوي يضم مجموعة من المبادئ والفرضيات والأهداف ومستخدمو القوائم المالية وفرضيات أساسية وخصائص نوعية، كل هذا يجعل من النظام المحاسبي المالي في الجزائر نظاما جيد بمحتواه، وهذا ما سينعكس على نوعية القوائم المالية للشركات التي تتبنى ميثاق الجزائر للحكم الراشد.

كما يعد إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر بمثابة قفزة نوعية من أجل تطبيق حوكمة رشيدة، وهذا راجع إلى قدرة النظام الحالي على إيضاح ونقل كل ما يحدث في الشركات والمؤسسات المعنية بتطبيقه، وهذا ما ينمي أيضا درجة الثقة لدى الأطراف ذات الصلة بالشركات وبالمعلومات المالية.

من الجانب القانوني نجد هناك مواد تعزز درجة الثقة لدى الأطراف ذات الصلة، أي "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها" (المادة 10 من القانون رقم 11-07، 2007، ص 4)، يعني أن النظام المحاسبي المطبق في أي دولة يجب أن يفرض ويعزز الشفافية والمصداقية، وهو ما تنص عليه أحكام القانون صراحة في الجزائر وذلك حسب نص المادة السالفة الذكر، كما أن الإفصاح والشافية يعتبران مبدأ عالمي للحوكمة ومعترف به من طرف الكثير من المنظمات العالمية، وفي هذا المجال نجد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

ثانيا: الجانب التطبيقي للدراسة (Le côté pratique de l'étude):

1/ عينة الدراسة (L'échantillon de l'étude):

شملت الدراسة الميدانية إحدى عشرة (11) شركة جزائرية (لديها سجل تجاري ورقم تعريف جبائي جزائري)، وهي شركات الأموال (شركات المساهمة، شركات ذات المسؤولية المحدودة...إلخ).

وهي من بين الشركات التي حضرت إلى فعليات صالون الشغل، احتفالا بيوم العلم، وذلك يومي 16 و17 أفريل 2018م، ببهو كلية العلوم الطبيعة والحياة بالحامة ولاية خنشلة، وذلك بحضور أكثر من ثلاثين (30) مؤسسة من شتى القطاعات.

وبعد توزيع الاستبيان على الشركات المعنية بموضوع الدراسة، تم استرجاع سبعة عشرة (17) استمارة استبيان وتم قبول إحدى عشرة (11) منها، لأنها أجابت على كل محاور الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية، وهي ممثلة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): الشركات الممثلة لعينة الدراسة:

الرقم	اسم الشركة
01	مؤسسة جغلال فريد لصناعة PVC
02	مؤسسة الجزائرية لصناعة مراكز الطاقة خنشلة INERGA
03	شركة سونماك خنشلة لصناعة القطع الميكانيكية والأثاث المعدني
04	شركة سعدودي لصناعة مواد البناء والقرميد
05	شركة كوسيدار خنشلة
05	المركب الصناعي أقمشة الشرق – خنشلة DRAPEST-Khenchela
06	المؤسسة الوطنية لتسيير مراكز الروم التقني خنشلة EPWG-CET-Khenchela
07	مؤسسة إنتاج مواد التنظيف والتبييض والصيانة المماثلة خنشلة
08	المؤسسة الخاصة ميديا ترافل للخدمات خنشلة
09	الشركة الجزائرية للتأمينات خنشلة SAA
10	مؤسسة كشرود الصناعية
11	SARL des Fonderies des Aurés-Khenchela

المصدر: من إعداد الطالب.

2/ محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ستة (06) محاور، والجدول رقم (02) يعطي نظرة شاملة عليها.

الجدول رقم (02): البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة:

رقم المحور	عنوان المحور	نوع المتغير	عدد عبارات المحور
المحور الأول	وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات	**متغير تابع (Y)**	**ستة عشر (16) عبارة**
المحور الثاني	علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية	**متغير مستقل (X_1)**	**ستة عشر (16) عبارة**

المحور الثالث	علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية	**متغير مستقل (X_2)**	**ستة عشر (16) عبارة**
المحور الرابع	علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال	**متغير مستقل (X_3)**	**ستة عشر (16) عبارة**
المحور الخامس	علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية	**متغير مستقل (X_4)**	**ستة عشر (16) عبارة**
المحور السادس	علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم	**متغير مستقل (X_5)**	**اثنى عشر (12) عبارة**
المجموع	**خمسة (05) محاور + محور المتغير التابع**	**المتغير الأول تابع والمتغيرات الخمسة (05) الأخرى مستقلة**	**92 عبارة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاستبيان.

3/ **قيم الاجابات:** الجدول رقم (03) يوضح قيمة كل إجابة وذلك حسب سلم ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (03): القيم المتعلقة باختيارات الإجابة على عبارات محاور الدراسة:

الإجابات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
قيمة الإجابة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسات سابقة.

4/ **تصنيف الإجابات:** الجدول رقم (04) يقدم لنا كيفية تصنيف الإجابات وفق سلم ليكارت الخماسي، وذلك عن طريق حساب المتوسط لكل عبارة أو محور.

الجدول رقم (04): تصنيف الإجابات وفق سلم ليكارت الخماسي:

المتوسط	الاختيار
من 1 إلى 1,79	غير موافق تماما
من 1,80 إلى 2,59	غير موافق
من 2,60 إلى 3,39	محايد
من 3,40 إلى 4,19	موافق
من 4,20 إلى 5	بموافق تماما

Source : Mourad SRAOUI, la reforme comptable et conséquences d'implémentation du système comptable financier : une étude empirique, mémoire de magistère ès sciences commerciales et financières, option : comptabilité, École Supérieure de Commerce d'Alger, 2012, p 76.

5/ العينة الاستطلاعية:

تم توزيع سبعة (07) استمارات على بعض شركات الأموال، وهذا بهدف إختبار الاتساق الداخلي للاستبيان من جهة، وثباته من جهة أخرى.

6/ الاتساق الداخلي لعبارات المحاور:

6-1/ المقصود بالاتساق الداخلي بين العبارات:

يقصد بالاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان قوة الارتباط فيما بينها، أي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي، وبعد حساب الاتساق الداخلي للاستبيان، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين عبارات المحور الرابع، وامدى اتساق المحاور الستة (06) مع المحور الكلي للاستبيان، والجدول رقم (05) يعطي لنا نظرة على مدى اتساق عبارات المحور الرابع مثلا من الدراسة مع المحور الرابع نفسه.

جدول رقم (05): تحليل عبارات المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال):

العبارات	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
يوجد تحديد واضح للحقوق الأساسية للمساهمين فيما يخص حاجتهم للمعلومات والقوائم المالية.	0,426	0,341
هناك طريقة واضحة تحدد كيفية حصول المساهمين على جميع المعلومات المالية المتعلقة بجميع الوظائف الأساسية للشركة.	0,553	0,198
توجد طريقة واضحة تحدد الفترات الزمنية المتاحة للمساهمين قبل إقفال السنة المالية لمعرفة الوضعية المالية للشركة.	0,934	0,002
يتخذ المساهم قراراته الاستثمارية وفقا للمعلومات المالية التي تنشرها الشركات.	0,412	0,358
يستطيع المساهم التعرف مكانة المعلومة المالية في تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركة.	0,896	0,006
هناك إقبال من قبل المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي تنشر معلوماتها المالية في القنوات الرسمية (البورصة، الجرائد، موقع الشركة...إلخ).	0,766	0,045
التطبيق الصارم للقوانين المحاسبية السارية المفعول يشعر المساهمين بالثقة في المعلومة المالية وضمان حقوقهم.	0,558	0,193
تقوم الشركة بتقديم معلومات مالية بما يمكن المساهمين من الحصول عليها	0,433	0,332

بصفة دورية ومنتظمة.		
يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل بناء على المعلومات المالية التي بحوزتهم.	0,816	0,025
يطلع المساهمين على جميع العمليات والمعلومات المالية الرئيسية والهامة للشركة.	0,914	0,004
تساعد المعلومات المالية المساهمين في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل لأعضاء مجلس الإدارة واللجان الأخرى.	0,648	0,115
تساعد المعلومات المالية المساهمين في إجراء تعديلات على الطاقم الإداري المسير للشركة.	0,814	0,026
تساعد المعلومات المالية المساهمين في اتخاذ قرارات بزيادة رأس المال الشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو دمج الاحتياطات.	0,558	0,193
يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة وذلك بالارتكاز على الوضعية المالية للشركة.	0,876	0,006
يحق للمساهمين معرفة إجراءات الإفصاح عن المعلومات المالية للأطراف ذات المصلحة.	0,730	0,062
تتخذ القرارات الاستثمارية وفقا للتقارير المالية التي تنشرها الشركات.	0,844	0,017

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

6-2/ التعليق على نتائج الجدول أعلاه:

في هذه الدراسة تم استخدام معامل سبيرمان لقياس الارتباط بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه، لأن معامل سبيرمان يقيس الارتباط بين الرتب، أي الظواهر غير الكمية (النوعية وعلى شكل رتب)، على عكس معامل بيرسون الذي يقيس الارتباط بين ظاهرتين كميتين. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم العبارات مرتبطة مع المحور الذي تنتمي إليه، ومن بين العبارات الأكثر ترابطا نجد العبارات رقم 3 و10 و 5 ...إلخ.

7/ الصدق البنائي للاستبيان:

7-1/ الصدق البنائي بين كل محاور الاستبيان:

يعتبر الصدق البنائي أحد المقاييس التي تختبر مدى صدق الأداة التي تقيس مدى إمكانية تحقيق الأهداف التي نريد الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالمحور الكلي للاستبيان.

وفيما يلي يوضح الجدول رقم (06) معامل الارتباط لسبيرمان بين كل المحاور فيما بينها والمحور الكلي للدراسة، حيث أن معاملات الارتباط تتراوح بين 0,544 و0,963** وهذا عند مستويين من الدلالة الإحصائية، أي عند α=0,01 و α=0,05.

الجدول رقم (06): حساب معاملات الارتباط بين كل محاور الاستبيان والمحور الكلي للدراسة

		المحور الأول:	المحور الثاني:	المحور الثالث:	المحورا لرابع:	المحور الخامس:	المحور السادس:	المحور الكلي
المحور الأول :	Spearman	1	0,658	0,873*	0,791*	0,908**	0,544	0,793*
المحور الثاني:	Spearman	0,658	1	0,309	0,018	0,092	0,144	0,595
المحور الثالث:	Spearman	0,873*	0,309	1	0,627	0,798*	0,180	0,775*
المحور الرابع:	Spearman	0,791*	0,018	0,627	1	0,963**	0,234	0,739
المحور الخامس:	Spearman	0,908**	0,092	0,798*	0,963**	1	0,218	0,818*
المحور السادس :	Spearman	0,544	0,144	0,180	0,234	0,218	1	0,429
المحور الكلي	Spearman	0,793*	0,595	0,775*	0,739	0,818*	,429	1
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).								
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).								

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

7-2/ التعليق على نتائج الجدول أعلاه:

نلاحظ أن أكثر المحاور المستقلة ترابطا مع المحور المتعلق بالمتغير التابع هما المحوران الثالث والخامس، وأضعفهم ترابطا مع المتغير التابع هو المحور السادس.

أما مع المحور الكلي للدراسة، فنلاحظ أن أكثر المحاور ترابطا هما المحوران الأول والخامس، وأضعفهم هو المحور السادس.

8/ دراسة مدى ثبات محاور الاستبيان:

8-1/ معامل الثبات (coefficient de validité):

يقصد بثبات أداة القياس، أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة أكثر من مرة وفي نفس الظروف والشروط. بعبارة أخرى، ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجه وعدم تغيير هذه النتائج بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد نفس العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

جدول رقم (07): معامل الثبات لعبارات الاستبيان	
عدد أفراد العينة	Alpha de Cronbach
7	0,839

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

8-2/ التعليق على نتائج الجدول أعلاه: ولقياس مدى ثبات الاستبيان استخدمنا معامل ألفا كرونباخ **(le coefficient Alpha de Cronbach)** الذي يقس هذا الثبات، وكانت نتيجة الثبات تقدر 0,839 أي بـ 83,9%، وذلك حسب الجدول رقم (07) أعلاه.

8-3/ معامل الثبات لجميع محاور الاستبيان: أي يقيس أهمية ووزن كل محور من محاور الاستبيان، والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم (08): معامل الثبات لكل محاور الاستبيان

البيان	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
المحور الأول:	24,3140	3,162	0,728	**0,818**
المحور الثاني:	24,0015	3,438	0,049	**0,909**
المحور الثالث:	24,5283	2,867	0,858	**0,792**
المحور الرابع:	24,3140	2,363	0,689	**0,805**
المحور الخامس:	24,5730	2,650	0,610	**0,815**
المحور السادس:	24,4331	2,501	0,818	**0,778**
المحور الكلي:	**24,3631**	**2,762**	**0,999**	**0,776**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

8-4/ التعليق على نتائج الجدول:

انطلاقا من الجدول رقم (08) أعلاه والذي يبين لنا مدى ثبات كل محور من محاور الدراسة مع المحور الكلي للاستبيان، ويمكن تفسير نتائج الجدول السابق كما يلي:

- **العمود الثاني** والخاص بمتوسط المقياس عند حذف محور معين من الاستبيان (Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة جدا، أي أن هذا يدل على أن هناك نفس الدور والوزن

لجميع المحاور على الموضوع المعني بالدراسة، لأن جميع متوسطاتها تقدر بـ 24، إلا أن هناك تفوق بسيط بالنسبة للمحور الخامس (المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية)، أي أنه في حالة حذفه سيرتفع متوسط المقياس الكلي للدراسة إلى 24,5730؛

- **العمود الثالث:** والذي يبين التباين الخاص بالمحور الكلي للدراسة عند حذف أي محور من محاور الستة (06) للاستبيان (Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة كذلك، وهذا يدل على أن هناك نفس الدور والوزن لجميع المحاور على الموضوع المعني بالدراسة، لأن جميع التباينات متقاربة، إلا أن هناك تفوق بسيط من جانب المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركة)، أي أنه في حالة حذفه سيرتفع تباين المقياس إلى 3,438، وهذا يدل على أن هذا المحور هو الأقل تقديرا وتفسيرا للموضوع الخاص بالدراسة مقارنة بالمحاور الأخرى؛
- **العمود الرابع:** يبين هذا العمود معامل الارتباط المصحح (Corrélation complète des éléments corrigés) بين كل محور من محاور الاستبيان والمحور الكلي للدراسة، حيث نلاحظ أن أسوء محور ترابطا مع موضع الدراسة هو المحور الثاني، وهو الشيء الذي تطرقنا إليه في تفسير نتائج العمود الثاني، ليأتي هذا العمود ويؤكد ذلك، حيث قدر ترابط هذا المحور مع موضوع الدراسة بـ 0,049، ثم يليه المحور الخامس بـ 0,610، وأفضل محور تربطا مع موضوع الدراسة هو المحور الثالث بـ 0,858؛
- **العمود الخامس:** هو العمود الذي يهمنا أكثر في هذا الجدول، فهو يعطينا درجة الثبات للمحور الكلي للدراسة في حالة ما إذا قمنا بحذف المحور المقابل له (Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément)، ومن نتائج الجدول الذي نحن بصدد تفسيره، يمكن استنتاج أنه بحذف المحور الثاني للدراسة سيرتفع معامل الثبات ليصل إلى 0,909، هذا إن دل على شيء إنما يدل على تأكيد التفسير الذي قدمناه على العمود الثالث والرابع حول نفس المحور، أي أن أسوء محور في الاستبيان هو المحور الثاني، ومن نفس العمود يمكن القول أن أحسن محور في الاستبيان هو المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة

لحملة الأسهم)، لأنه في حالة ما إذا قمنا بحذفه فإن درجة الثبات للدراسة ستنخفض إلى 0,778.

9/ دراسة مدى صدق محاور الاستبيان:

من الجدول الموالي يمكن الحكم على مدى صدق كل محور من محاور الاستبيان، ولكي يتم الوقوف على هذا الجانب وجب منا القيام بحساب معامل الصدق.

9-1/ معامل الصدق (coefficient de validité):

قبل القيام بحساب معامل الصدق أو قبل إعطاء علاقته الرياضية وجب منا توضيح صدق الاستبيان، فالصدق ببساطة هو أن تقيس عبارات الاستبيان أو الموضوع الذي وضعت لقياسه، أي يقيس فعلا الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها.

والصدق رياضيا هو عبارة الجذر التربيعي للثبات، والجدول أدناه يعطينا حوصلة حول هذا الجانب.

جدول رقم (09): معامل الصدق لمحاور الاستبيان

المحور	عنوان المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق = الجذر التربيعي للثبات
الأول	وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات	16	0,818	0.90
الثاني	علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية	16	0,909	0.95
الثالث	علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية	16	0,792	0.89
الرابع	علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال	16	0,805	0.897
الخامس	علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية	16	0,815	0.90
السادس	علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم	16	0,778	0.88
الكلي	دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية	92	0,776	0.88

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

9-2/ التعليق على نتائج الجدول:

انطلاقا من العمود الخامس من الجدول رقم (09) نجد أن أكثر المحاور صدقا هي كل من المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركة)، حيث قدرت نتيجة معامل الصدق لهذا المحور بـ 0.95، ثم يليه كل من المحوين: الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات) والخامس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم) بـ 0.90 لكل واحد منهما.

10/ تحديد المتغيرات (المتغيرات المستقلة والتابعة):

سندرس في هذا الجانب جميع المحاور المتعلقة بقواعد حوكمة الشركات ومدى تأثير "***دور المعلومة المالية على الحوكمة لدى الشركات الجزائرية***".

10-1/ عنوان الدراسة (Le titre de l'étude):

هنا يجب تحديد عنوان دقيق للدراسة، والذي سيسمح لنا بفهم الهدف من وراء القيام بهذه الدراسة، وعنوان دراستنا هذه، كما يلي: "***دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية لشركات الأموال***".

10-2/ تحديد مشكلة الدراسة (Détermination de la problématique):

مشكلة الدراسة هي على النحو التالي: هل المتغيرات (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)؛ (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية)؛ (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)؛ (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)؛ (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية) و(علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم) لديها دور في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية في الجزائر؟

10-3/ وضع الفرضيات (Mettre des hypothèses):

10-3-1/ الفرضية الصفرية (H_0 : Les hypothèses nulles):

لا توجد هناك علاقة إحصائية ذات الدلالة عند درجة الثقة التي تقدر بـ 95% بين كل من وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات (وعلاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية؛ علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في

الشركات الاقتصادية؛ علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال؛ علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية وعلاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم).

10-3-2/ الفرضية البديلة (H_1 : Les hypothèses alternatives):

توجد هناك علاقة إحصائية ذات الدلالة عند درجة الثقة التي تقدر بـ 95% بين كل من وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات (وعلاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية؛ علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية؛ علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال؛ علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية وعلاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم).

10-4/ التمييز بين متغيرات الدراسة من أجل بناء نموذج الإحصائي خطي متعدد:

10-4-1/ المتغيرات المستقلة (Les variables exogènes): هنا نميز خمسة (05) متغيرات مستقلة وهي على النحو التالي:

المتغير المستقل الأول = X_1 = المحور الثاني؛

المتغير المستقل الثاني = X_2 = المحور الثالث؛

المتغير المستقل الثالث = X_3 = المحور الرابع؛

المتغير المستقل الرابع = X_4 = المحور الخامس؛

المتغير المستقل الخامس = X_5 = المحور السادس.

المتغير التابع (La variable endogène): هنا نميز متغير تابع واحد (01) فقط، والمتمثل في وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات = Y = (عبارات المحور الأول).

11/ تقدير معامل الارتباط الخطي المتعدد ومعامل التحديد: الجدول رقم (10) يقدم لنا حوصلة حول معامل الارتباط الخاص بالدراسة ومعامل التحديد.

جدول رقم (10): الانحدار الخطي لمحاور الاستبيان

Modèle	R	R-Carré	R-Carré ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,915[a]	0,837	0,673	0,20870

a. Valeurs prédites : (constantes):

المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة، **المحور الثالث:** علاقة المعلومة المالية بالإفصاح والشافية في الشركات الاقتصادية، **المحور الرابع:** المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة، **المحور الخامس :** المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية، **المحور السادس :**علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

11-1/ التعليق على نتائج الجدول:

يبين الجدول أعلاه نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد، الذي هو عبارة عن مربع قيمة معامل الارتباط، وفي الجدول ممثل في عمود R-Carré، ومعامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخمسة (05) والمتغير التابع يقدر بـ 0,915، وأن مدى الدقة في تقدير المتغير التابع الخاص بالدراسة تقدر بـ 83,7%، أي أن المتغيرات الخمسة (05) المستقلة تساهم بسنة 83,7% في تفسير المتغير التابع (Y)، أما نسبة 16,3% فهي ناتجة عن عوامل أخرى تساهم في التأثير على حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية، وانطلاقا من الشكل أدناه يمكن تحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الشكل رقم (01): تحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

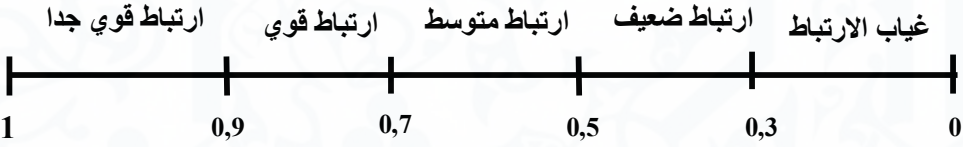

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الأردن، 1430هـ، ص 30.

11-1/ التعليق على النتائج بالرجوع إلى الشكل رقم (01):

وانطلاقا من الشكل أعلاه الذي يحدد درجة الارتباط بين المتغيرات، نلاحظ أن معامل الارتباط لهذه الدراسة يقدر بـ 0,915 هو ينتمي إلى المجال المغلق [0,9 ;1] إذن هناك ارتباط قوي جدا بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع.

12/ دراسة تحليل التباين لخط الانحدار الخطي المتعدد لمحاور الاستبيان: انطلاقا من الجدول الموالي يمكن استخراج مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات مع الفرضية الصفرية.

جدول رقم (11): تحليل تباين خط الانحدار الخطي المتعدد لمحاور الاستبيان

Modèle		المربعات مجموع	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	F	Sig.
1	Régression	1,113	5	0,223	5,112	0,049[b]
	Résidu	0,218	5	0,044		
	Total	1,331	10			

a. Variable dépendante :

المحور الأول :حوكمة الشركة الاقتصادية.

b. Valeurs prédites : (constantes):

المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة، **المحور الثالث:** علاقة المعلومة المالية بالإفصاح والشافية في الشركات الاقتصادية، **المحور الرابع:** المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة، **المحور الخامس** :المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية، **المحور السادس** :علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

12-1/ التعلق على نتائج الجدول أعلاه:

يدرس الجدول أعلاه مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته الصفرية، والتي تنص على أن "خط الانحدار الخطي المتعدد **لا يلائم المعطيات**"، وبالتالي فإن الجدول السابق يعطينا النتائج التالية:

- مجموع مربعات الانحدار هو 1,113 ومجموع مربعات البواقي هو 0,218 والمجموع الكلي لهما هو 1,331؛
- درجة الحرية (degree of freedom: df) هي 5 وتمثل عدد المتغيرات المستقلة أي (df = 5). أما درجة الحرية للبواقي فهي كذلك، أي تقدر بـ 5، الناتجة من عدد أفراد العينة مطروح منها عدد المتغيرات المستعملة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (خمسة (05) متغيرات مستقلة + متغير واحد (01) تابع) أي (df = 11 – 6 = 5)؛
- معدل مربعات الانحدار هو 0,223 ومعدل مربعات البواقي هو 0,044؛
- قيمة تحليل اختبار التباين لخط الانحدار الخطي المتعدد هو 5,112؛
- مستوى دلالة الاختبار هو 0,049 وهو أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05 فنرفضها، وبالتالي فإن خط الانحدار الخطي المتعدد **يلائم بيانات الدراسة.**

13/ بناء النموذج الخطي المتعدد: انطلاقا من الجدول رقم (12) الموالي يمكن استخراج معاملات الانحدار الخطي المتعدد.

جدول رقم (12): معاملات محاور المتغيرات المستقلة للدراسة

النموذج	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	1,908	0,928		2,057	0,095
المحور الثاني:	−0,066	0,132	−0,116	−0,498	0,640
المحور الثالث:	0,991	0,426	0,903	2,326	0,048
المحور الرابع:	0,319	0,272	0,412	1,173	0,293
المحور الخامس:	−0,322	0,268	−0,319	−1,204	0,282
المحور السادس:	−0,354	0,240	−0,378	−1,476	0,200
a. Variable dépendante : **المحور الأول:** حوكمة الشركة الاقتصادية					

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

13-1/ التعليق على نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك عدة نتائج، أولها هي قيم الميل ومقطع خط الانحدار الخطي المتعدد، والذي يشمل خمسة (05) متغيرات مستقلة، بالإضافة إلى أنه يجيب على الفرضيات المتعلقة بالميل وخط الانحدار.

من الجدول رقم (12) نجد أن المعلمة التقاطعية a لخط الانحدار الخطي المتعدد تقدر بـ **1,908**، فهي قيمة المتغير التابع، وفي هذه الدراسة (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات الاقتصادية)، وهي تعني قيمة المتغير التابع عندما نعزل أثر جميع المتغيرات المستقلة الخمسة (05) للنموذج (تمثل قيمة المتغير التابع Y عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي الصفر).

أما عن معاملات الانحدار (b_1,…, b_5) فإنها تسمى بمعاملات الانحدار الجزئية، وهي تقيس التغير في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في أحد المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، فمثلا نجد أن المعلمة b_1 تشير إلى التغيرات في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في قيمة المتغير المستقل X_1 بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة من X_2 **إلى** X_5.

b_1: تمثل ميل خط الانحدار للمتغير المستقل الأول (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة)، وفي الجدول أعلاه تقدر بـ **(b_1= - 0,066)**؛

b_2: فهي تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة)، وفي الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_2= 0,991)**؛

b_3: فهي تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الثالث (المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة)، وفي الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_3= 0,319)**؛

b_4: فهي تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية)، وفي الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_4= -0,322)**؛

وفي الأخير **b_5:** تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الخامس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم)، ومن خلال الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_5= - 0,354)**.

13-2/ نموذج الدراسة:

معادلة خط الانحدار الخطي المتعدد في دراستنا هذه تكون من الشكل الآتي:

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + e$$

يكثر استخدام النماذج الإحصائية المتعددة خصوصا في المجالات الاقتصادية والتسويقية والتجارية...إلخ، لأنه من النادر أن نجد متغير تابع يفسره متغير مستقل واحد فقط، أي متغير مستقل واحد هو الذي يؤثر على المتغير التابع، لذا نتوقع كثيرا من المتغيرات ذات التأثير على المتغير التابع، فدالة الاستهلاك على سبيل المثال تتأثر بمتغير الدخل، الادخار...إلخ، وهو الشيء نفسه في هذه الدراسة حيث أردنا مدى تأثر متغير الحوكمة بالمتغيرات الخمسة (05) المستقلة، المبينة أعلاه.

وبالرجوع إلى النتائج المتحصل عليها من بيانات الدراسة الميدانية نجد أن نموذج الدراسة هو نموذج خطي متعدد، (لأن هناك خمس (05) متغيرات مستقلة تؤثر على المتغير التابع الوحيد للدراسة)، ويصبح لدينا النموذج الكلي للدراسة من الشكل التالي:

$$Y = 1,908 - 0,066 X_1 + 0,991 X_2 + 0,319 X_3 - 0,322 X_4 - 0,354 X_5$$

وإذا عدنا إلى الجدول أعلاه، وبالضبط في العمود الذي توجد فيه نتيجة t على فرضيات ميل خط الانحدار الخطي المتعدد للمتغير المستقل الأول (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة) 0,498- بينما على فرضيات مليه للمتغير المستقل الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة) 2,326، ومليه بالنسبة للمتغير

المستقل الثالث (المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة) هو 1,173، ومليه بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية) هو 1,204- وفي النهاية بالنسبة للمتغير المستقل الخامس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم) هو 1,476-. أما بالنسبة لمقطع خط الانحدار فميله يقدر بـ 2,057.

وعند دراسة قيم .**Sig** نجد أن قيم 0,640 و0,293 و0,282 و0,200 كلها مرفوضة لأنها لا تحقق فرضية العدم بينما 0,048 مقبولة لأنها أصغر من 5% فهي تحقق الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع لهذه الدراسة والمتغيرات المستقلة لها.

خاتمة:

بعد تناولنا للدراسة من خلال جانبين، جانب نظري وأخر تطبيقي، يمكن القول بأن جميع الفرضيات الأربعة المتعلقة بالموضوع قد تم تأكيدها، حيث تعتبر المؤسسات الاقتصادية العمود الفقري للاقتصاد الوطني، فهو يستمد قوته أو ضعفه من هذه الخلايا الاقتصادية.

أما حوكمة الشركات الاقتصادية فهو أمر ضروري في بلادنا، لأنه يزيد من قوة وصلابة ونضج هذه الخلايا. وتعبر المعلومة المالية هي المحرك الرئيسي بين موضوع الحوكمة مع الأسس التي تنبى عليها هذه الحوكمة، وبعد الدراسة لهذا الموضوع تم الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

1/ النتائج: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، نذكر أهمها:

- المؤسسات الاقتصادية (الشركات الاقتصادية) هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، لذا وجب إعطاء المزيد من العناية والاهتمام لهذه الخلايا؛
- ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يفرض علينا حتمية حوكمتها، لأجل الخروج من قوقعة المشاكل المتعلقة بإدارتها وتسييرها ومراقبتها؛
- تعتبر الحوكمة من الحلول المستعجلة والواجب تطبيق مبادئها من أجل إعطائها دعم إضافي، وخصوصا في الوقت الراهن الذي تعرف فيه الدولة أزمة اقتصادية ومالية حادة، من أجل شغل الفراغ الذي نتج عن طريق إعطاء الأولوية للمنتوج الداخلي على حساب الخارجي؛

- يعتبر الوقت الحالي الأنسب للشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خصوصا مع وجود ميثاق الجزائر للحكم الراشد وتطبيق نظام محاسبي مالي يعتمد بدرجة كبيرة على معايير المحاسبة الدولية، وتراجع حدة المنافسة الخارجية للمنتوج الوطني؛
- لا يمكن تصور حوكمة المؤسسات بدون نظام محاسبي يوفر الشفافية والمصداقية والإفصاح والموثوقية في المعلومات المالية للأطراف ذات الصلة بهذه الشركات؛
- لكي تبنى الحوكمة لابد من جود الإفصاح والشفافية في المعلومة المالية والعادلة بين مستخدمو المعلومة المالية، وهو ما يوفره النظام المحاسبي المالي الحالي.

2/ التوصيات: هناك الكثير من التوصيات، ومن أهمها ما يلي:

- ضرورة التحسيس بأهمية الحوكمة لدى الأطراف الفاعلة وإجراء لقاءات ودورات تكوينية في هذا المجال؛
- ضرورة الإسراع في حوكمة المؤسسات والشركات الاقتصادية وإلزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة؛
- ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة وتكييفها وفق البيئة ومستجدات مناخ الأعمال في الجزائر ؛
- ضرورة الدخول في شراكة مع الخبراء والمتمرسين الأجانب في مجال الحوكمة للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال؛
- ضرورة التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد من أجل توفير بيئة ملائمة لنشاط الخلية الأولى في البناء الاقتصادي (الشركة الاقتصادية)؛
- ضرورة مواصلة دعم الإصلاح في المجال المحاسبي والتدقيق نظرا لوجود ارتباط قوي بينهم وبين الحوكمة؛
- ضرورة الحد من الفساد المالي والمحاسبي والذي أصبح ميزة في بعض الشركات الكبرى الجزائرية الكبرى، وهذا لا يخدم الإصلاح الاقتصادي وحتى حوكمة هذه الشركات؛
- ضرورة العمل بقواعد النظام المحاسبي المالي في مجال مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية، نظرا لارتباط هذا الجانب بموضوع شفافية وموثوقية المعلومة المالية، ومدى انعكاس ذلك في الأخير على حوكمة الشركات.

الهوامش والإحالات:

BAKKOUR, Darine; (décembre 2013). *l'approche contractuelle du concept de gouvernance.* Paris: UMR (Unité Mixte de Recherche).

BEITONE, Estelle; HEMDANE, Estelle. (2006). *la définition de l'entreprise dans les manuels de sciences économiques et sociales en classe de seconde.* (I. d'Aix-Marseille, Éd.)

BONED, Olivier; (2010). Gouvernance et contrôle interne à l'aune de solvabilité. *revue internationale de l'économie sociale* (n°312), p 56.

BONENFANT, Joëlle; LACROIX, Jean. (2004). *structure de l'entreprise.* Paris, France; pp.17-18.

CUISINIER, Francis; (2016). la gouvernance d'entreprise : ouverture et agilité. Dans V, NEITER, J.-M. HUET, *gouvernance des organisations exemples sectoriels, enjeux transverses*; Dunod; Paris (p. 14).

GAUDIN, Jean-Pierre. (2014). *Critique de la gouvernance: Une nouvelle morale politique.* Editions de l'Aube.

LEANAD, Catherine; VERBRUGGLE, Sylvie; (1995). *organisation et gestion de L'entreprise* (éd. 2eme). Paris: Dunod.

LIEBESKIND, Julia Porter; ARGYRES, Nichlas; (January 1999). contractual commitments, bargaining power and governance inseparability: incorporating history into transaction cost theory. *the academy of management review*, p. 155.

MAUGERI, Salvatore. (2014). *gouvernance(s).* Paris, France: Dunod.

NORIGEON, Philippe; (2001). *les foction d'entreprise.* Paris.

PIGÉ, Benoît; (2004, janvier-février). Les enjeux et les outils de l'information du conseil d'administration: le cas Enron. *la revue Gestion 2000, Volume 21* (n°1), 47-48.

PLOIX, Hélène ; (2003). *le dirigeant et le gouvernement d'entreprise.* (E. : Education), Éd.) Paris, France.

TOMASINI, Laë Titia; (2009). Dans *la société par actions simplifiée : une structure pour tous* (pp. 1-2). , Paris, France.

V, Pareto. (1990). Dans *Manuel d'économie politique* (p. 286). Genève.

المادة 10 من القانون رقم 11-07، المؤرخ في (25 نوفمبر، 2007)، المتضمن النظام المحاسبي المالي؛ *العدد 74*(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)؛ وزارة المالية، الجزائر.

المرسوم التشريعي رقم 93-08. (25 أفريل، 1993). يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 الصادر في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون التجاري، الجزائر.

المناعي، جاسم. (28 ماي، 2018). أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 28 أفريل 2018، من www.amf.org.ae/content/.

إيمان فاضل السمار، الزعبي؛ هيثم، محمد؛ (2002). هيثم محمد *الزعبي، نظم المعلومات الإدارية*. (دار صفاء للنشر والتوزيع، المحرر) عمان، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

بدر، أحمد وآخرون. (2001). *السياسات المعلوماتية واستراتيجية*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

غادر، محمد ياسين. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها، طرابلس لبنان. *مؤتمر دولي حول عولمة الادارة في عصر المعرفة* (لبان). طرابلس: جامعة الجنان.

ماجد رضا، سندس؛ (نوفمبر، 2011). آليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية: دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات ومدراء بعض الدوائر. (كلية الإدارة والاقتصاد) *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة* (السنة الثامنة، العدد 18)، ص 8.

يحياوي نعيمة، بوسلمة حكيمة. (6-7 ماي، 2012). دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربيـــــة

The Role of Applying Governance and Combating Corruption to Achieve Sustainable Development in Arab Countries

أ/ قطوش بشرى
guettouchebouchra@gmail.com
مخبر الاقتصاد والتنمية– المركز الجامعي تيبازة
دكتوراه علوم بجامعة الجزائر3

أ.د/ جنوحات فضيلة
Fadila.djenouhat@hotmail.com
جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2018/03/10 تاريخ التعديل: 2018/06/10 تاريخ قبول النشر: 2018/06/20
تصنيف JEL: Q01, G30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق آليات الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها جوهر رفع قدرة وكفاءة الدولة وجعلها أكثر فعالية، إذ تعد الحوكمة هي الأساس لتحقيق حكم قائم على الشفافية والمساءلة والديمقراطية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستويات معيشة المواطنين وتخفيض معدلات البطالة والفقر وتدعيم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن ضمن ذلك مكافحة الفساد باعتباره معيقا للتنمية وسببا للحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وانكماش موارد الحكومة وإساءة استخدامها، والحد من جهود مكافحة الفقر وغيرها من الجوانب المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمدنا حالة الدول العربية التي تواجه تحديات رئيسية في مجال تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد من اجل الوصول إلى التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والمؤسسي؛ وقد خلصنا إلى أن هذه الدول تعاني خاصة من فقدان آليات الرقابة وانعدام الشفافية وضوابط الحوكمة، وانعدام المساءلة وبالتالي انتشار الفساد وتدني معدلات التنمية وانخفاض مستوى الرفاهية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الفساد، التنمية المستدامة، الدول العربية.

Abstract:

This study aims to highlighting the importance of implementing governance mechanisms in achieving sustainable development as the essence of raising the state's capacity and efficiency and making it more effective. Governance is the foundation for a transparent, accountable and democratic governance Towards sustainable development, improving people's living standards, reducing unemployment and poverty and promoting social justice, thus achieving economic and social stability; Including the fight anti-corruption as a hindrance to development and a limitation of foreign investment inflows, The contraction and misuse of government resources.

We have adopted the case of Arab countries facing major challenges in implementing governance and combating corruption. In order to achieve sustainable development and its objectives at the social, economic, environmental and institutional levels; We have concluded that these countries suffer especially from the lack of oversight mechanisms, lack of transparency, governance controls, and lack of accountability, thus spreading corruption, low rates of development and low welfare.

Key words: Governance, Corruption, Sustainable development, Arab countries

مقدمة:

لقد ظهر مفهوم الحوكمة وترافق مع تطور مفاهيم التنمية، فلقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي الى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة. واقترن هذا التطور في مفهوم التنمية بالحوكمة في أدبيات منظمات الأمم المتحدة، وكذا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويعود السبب في ذلك الى ان النمو الاقتصادي المحقق في بعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان وبهذا المعنى فان تحسن الدخل الوطني لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين. وهذا ما أوجد ضرورة تبني الحوكمة بمختلف آلياتها ومكافحة الفساد كضمان لتحويل هذا النمو

الاقتصادي إلى تنمية مستدامة بمختلف جوانبها. وخلال العقود الماضية، ظهرت التنمية المستدامة بوصفها موضوعا مهما في العديد من برامج الاصلاح وخطط الادارة الاستراتيجية في الدول العربية وذلك عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد.

إشكالية الدراسة: ما مدى تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية؟

فرضيات الدراسة: تعتمد الدول العربية تطبيق مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة: أهمية الحوكمة ومكافحة الفساد ودورهما المهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وهي الحد من الفقر، خلق فرص عمل واستدامة فرص العيش، حماية وتجديد البيئة، وتحفيز تقدم المرأة.

وبناءا على ما سبق، وللإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: الأسس النظرية للحوكمة والفساد والتنمية المستدامة

ثانيا: دور آليات الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة

ثالثا: دراسة دور الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية

أولا: الأسس النظرية للحوكمة والفساد والتنمية المستدامة

1-المفاهيم الأساسية للحوكمة: تم اعتماد مفهوم الحوكمة في ادبيات مختلف المؤسسات الدولية الممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذا برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهذا باعتبار أن العديد من الدول كانت تصل إلى تحقيق نمو اقتصادي، لكنها لم تحقق تحسنا في مستوى ونوعية الحياة وهذا ما فرض البحث عن الاسباب والتي خلصت الى ضرورة تبني الحوكمة بمختلف آلياتها كضمان لتحويل هذا النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة بمختلف جوانبها(عبد الحسين ، 2007 ،ص 2).

1-1- نشأة وظهور الحوكمة: ظهر هذا المفهوم كمصطلح قانوني عام 1978.ولكن الانتشار الفعلي والتوسع يعود إلى نهاية الثمانينات لاعتماده من قبل المؤسسات الدولية المانحة كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية، وقد جاء كمحاولة لتحسين أوضاع المجتمعات السائرة في طريق النمو، نتيجة للصعوبات التي

وجدتها هذه الدول في تطبيق برامج التعديل الهيكلي والأخطاء في تسيير شؤونها، وقد أرجع هذا إلى غياب الشفافية والمساءلة في تسيير أمور الدولة (دباغي. 2009، ص23).

1-2-تعريف الحوكمة: إن الحوكمة هي من المفاهيم الواسعة حيث تشمل جميع جوانب كيفية الحكم في بلد ما، بما في ذلك سياسته الاقتصادية وهيكله التنظيمي. ولقد اختلفت تعاريف الحوكمة ما بين هيئات وباحثين نظرا لتعدد أبعادها ومن أبرزها نذكر:

يعرفها François Casting : الحوكمة يكشف عن طريقها اتخاذ القرار بفاعلية في اطار جماعة ما، أين يفترض الاعتراف بتعدد مواقع السلطة(Casting,2005, p11)

تعريف البنك الدولي: في دراسة للبنك الدولي سنة1992 عن أسلوب الحكم والتنمية، تم تعريفها على أنها الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية، أي يظهر كنموذج تنظيم اجتماعي وسياسي موجه نحو تعظيم الرفاهية الاجتماعية وتدنية التكاليف الانسانية والاجتماعية (الكايد، ص10).

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: عرفتها أنها استعمال السلطة السياسية وتطبيق الرقابة على تسيير الموارد في المجتمع، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية (بوريش،2007، ص217).

تعريف برنامج الأمم المتحدة الانمائي: على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية، والادارية لإدارة الشؤون على كافة المستويات، ويضم الاليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزامهم وتسوية خلافاتهم(UNDP, 1997,P3).

إذا فالحوكمة تتضمن المؤسسات وتقاليدها والتي يتم على أساسها ممارسة السلطات في الدولة وإن هذا المفهوم للحوكمة يتضمن ثلاثة جوانب أساسية هي:

- الطريقة التي يتم بها اختيار الحكومات ومتابعتها وتغييرها؛
- قدرة الحكومات على صياغة السياسات بفاعلية وتنفيذها؛
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

1-3-أبعاد وعناصر تفعيل الحوكمة: من خلال التعاريف التي جاءت بها المؤسسات الدولية يمكن تقسيم أبعاده إلى (اللوزي، 2000، ص71):

1-3-1-البعد السياسي: ويتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، وهذا باعتبار الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي الى التفاعل الايجابي

وتعاونهم وسعيهم الى خدمة الصالح العام، ولا يكون إلا إذا عملت الدولة بشكل أساسي على تحقيق ديمقراطية فعالة.

1-3-2-البعد الاقتصادي والاجتماعي: ويتمحور هذا البعد في اهتمامه بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه الى تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد والشفافية، كما يعد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا للتدقيق المستمر للمعلومات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية بكل شفافية.

أما البعد الاجتماعي فيتجسد في تحقيق العدالة التوزيعية، ورفع المستوى المعيشي والقضاء على الفقر.

1-3-3-البعد الاداري: يرتبط بالتسيير العقلاني والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع وهذا بتطبيق اللامركزية، كما أن ترشيد الادارة العامة وتأمين استمرارها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الاداري والأنظمة والقوانين المعمول بها.

ان اصلاح وترشيد الادارة العامة يتوقف على تنمية مواردها الادارية والبشرية من خلال اتباع استراتيجية تمكنها من تحقيق أهدافها.

1-4-أهداف الحوكمة: تناول برنامج الأمم المتحدة الانمائي الأهداف الرئيسية التي تسعى الحوكمة لتحقيقها وتتمثل فيما يلي(UNDP, 1997,P3):

- تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية بتحديد الحد الأدنى من مستوى المعيشة لكافة المواطنين وتحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم؛
- تحقيق وادامة حالة من الشرعية في المجتمع؛
- الكفاية في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تخصيص واستغلال الموارد العامة.

1-5-خصائص الحوكمة: خصائص الحوكمة عديدة ومتنوعة، وقد تختلف بأولوية التطبيق من بلد الى اخر. وهذه الخصائص تتوزع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية. وتختلف الأولويات والمعايير كذلك باختلاف الجهات ومصالحها، فلو تتبعنا البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوجدنا أنها تستند الى ما يحفز النمو الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي، حرية التجارة والخصخصة، ولقد استندت دراسة البنك الدولي حول الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى معيارين اساسين هما:

- المعيار الأول يشمل حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة بالمساواة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.
- أما المعيار الثاني فيتضمن التمثيل والمشاركة والتنافسية سياسيا واقتصاديا والشفافية والمساءلة والمحاسبة، يمكن من تجاوز مشاكلا لتنسيق والكفاءة من خلال دمج البعد السياسي مع البعد الاجتماعي.

1-6-**مكونات الحوكمة (عناصرها):** إن الحوكمة تعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. لذلك فهي تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- ✓ **الحكومة:** تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة (تأكيد الاستقرار والعدالة في السوق والاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص؛ ولابد من التأكيد أن الحوكمة تطرح اهتمامات واحتياجات الفئات الأكثر فقرا.
- ✓ **القطاع الخاص:** يعمل على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع. فالعديد من الدول النامية تعتمد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية. والحكومة تستطيع بدورها تقوية وتطوير القطاع الخاص من خلال:
  - خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة؛
  - تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل؛
  - تستقطب الاستثمارات وتساعد على نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة.
- ✓ **المجتمع المدني:** تعمل مؤسسات المجتمع المدني على اشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة. تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدمها (المنظمة العربية للتنمية الادارية،2003، ص ص44-48).

1-7-معايير الحوكمة: ان خبراء البنك الدولي خصوصا دانيال كوفمان، ارت كراي، وماستوز من خلال الدراسات التي يقومون بها توصلوا الى وضع مؤشرات محددة لقياس الحوكمة وهي(Daniel Kaufmann et al, 2010, p4):

-**الصوت والمسألة VA:** ويقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، اضافة الى حرية التعبير والتنظيم وتكوين الجمعيات وحرية وسائل الاعلام، ومدى مراقبتها للقائمين على السلطة ومساءلتهم عن أفعالهم.

-**الاستقرار السياسي وغياب العنف PV:** وهذا من خلال التصورات المتعلقة باحتمال تهديد استقرار الحكومة وازاحتها عن الحكم، من خلال وسائل غير دستورية أو من خلال ادخال اصلاحات مشبوهة تؤثر على استمرارية السياسات، كما قد تقيد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة.

-**فعالية الحكومة GE:** ويتعلق هذا المؤشر بنوعية تقديم الخدمات العامة ونوعية جهاز الخدمة المدنية واستقلاليته عن الضغوط السياسية، اضافة الى نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

-**نوعية التنظيم RQ:** ويركز هنا على قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

-**سيادة القانون RL:** ويقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقيد بها، خاصة نوعية تنفيذ العقود وفعالية الأجهزة القضائية، وقياس احتمال حدوث الجرائم أو أعمال عنف.

-**ضبط (مكافحة) الفساد CC** : ويتعلق بمدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أعمال فساد الصغرى(الرشوة في المصالح العامة) أو كبرى (الفساد في المجال السياسي) اضافة الى استحواذ النخبة أو أصحاب المصالح الشخصية على ثروات الدولة.

وهذه المؤشرات الستة العالمية لإدارة الحوكمة التي تبناها البنك الدولي في تقاريره هي التي سنعتمدها من خلال دراستنا.

1-8-قياس الحوكمة: بالرغم من أن هذه العملية صعبة ومعقدة الا أن دانيال كوفمان واخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحوكمة وهو مؤشر النوعية المؤساستية (IQI) Indictor of Quality Institutional، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للمؤشرات (المعايير) الستة للحوكمة. وقيمته تراوح بين [-2.5 +2.5] ومن الواضح أنه كلما كانت

القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم(La Banque Mondiale, 2003, pp 06.08).

الجدول رقم(1): مؤشر النوعية المؤسساتية IQI لأفضل الدول لسنة 2016

الدول	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	ضبط الفساد	IQI
الدانمارك	1,474	0,847	1,887	1,575	1,895	2,243	1,653
فنلندا	1,485	0,961	1,848	1,817	2,017	2,383	1,751
السويد	1,503	0,98	1,787	1,854	2,043	2,221	1,731
سويسرا	1,458	1,322	2,025	1,912	1,935	2,050	1,783
نيوزيلندا	1,444	1,490	1,857	2,038	1,927	2,295	1,841
هولندا	1,479	0,889	1,841	1,976	1,893	1,950	1,671
المتوسط	1,473	1,081	1,874	1,862	1,951	2,19	1,738

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي من الموقع:

www.govindicators.org

1-9-**الآثار المترتبة على ضعف الحوكمة:** يشير تقرير البنك الدولي الموسوم **الحوكمة الجديدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** "إن التنمية في دول MENA يعيقها ضعف إدارة الحكم العام والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم. والشكل الموالي يوضح الاثار المترتبة عن ضعف الحوكمة.

حيث أن ضعف الحوكمة يقود الى الفساد والذي يعني اساءة استغلال السلطة أو ثقة الشعب لتحقيق نفع خاص. وهذا ما يتيح اتساع نطاق الفساد ما يعيق التنمية الاقتصادية في البلد بزيادة تكاليف النشاط الاقتصادي الأمر الذي يحد من الاستثمارات.

الشكل رقم(1) : الآثار المترتبة عن ضعف الحوكمة

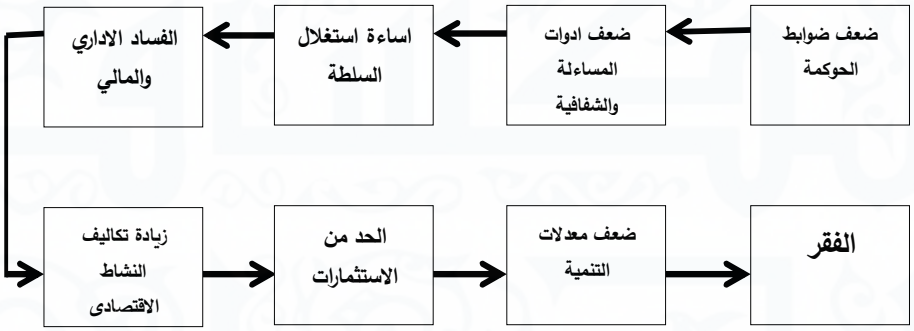

المصدر: أنمار أمين البراوي، 2012، ص5

2- الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة قديمة، لكن الجديد فيها هو أن حجم الظاهرة أخذ في التفاقم وقد ارتبط وجود الفساد بوجود الأنظمة والدول، فالفساد أصبح قضية عالمية وهو موجود في جميع أنحاء العالم، ولكن الاختلاف في حجمه وأشكاله ودرجة انتشاره في الزمان والمكان، غير أن الملاحظ وجود الفساد في الدول النامية بصورة أشد ضررا وهذا ما تم تأييده من قبل الخبراء الدوليين لأسباب متعددة منها ضعف أجهزة الادارة العامة، وضعف الأخلاقيات الوظيفية وغياب الرقابة الفعالة في هذه الدول.

2-1- تعريف الفساد: يعد الفساد من أكبر العوائق أمام تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فهو يخل بالاستقرار الاقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص، ويبدد الموارد؛ كما يضعف حوافز الاستثمار ويهبط من جودة البنى الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة.

كما نذكر بعض تعاريف المنظمات الدولية مثل:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد: بأنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية. (منير الحمش، 2006، ص62)

البنك الدولي: يعرفه بأنه إساءة استعمال السلطة للكسب الخاص، وينطوي التعريف إلى نقطتين:

- دفع الرشوة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة سواء في القطاع العام أو الخاص لتسهيل عقد الصفقات؛

- استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

حسب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة: فان الفساد هو سوء استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ او المحسوبية أو الغش أو الاكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس. (سايح بوزيد، 2012، ص56).

2-2-أشكال الفساد: يأخذ الفساد أشكالا مختلفة، فهناك الفساد السياسي المرتبط بالسلطة، الفساد الاقتصادي المرتبط بالإدارات العامة والمشاريع، والفساد المؤسسي المرتبط بأجهزة الدولة، والفساد الاجتماعي بمختلف أنواعه.

2-3-قنوات انتشار ظاهرة الفساد: هناك الكثير من المتغيرات التي أسهمت في انتشار هذه الظاهرة (عماد الشيخ داود، 2006، ص138):

*تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا؛

*النزوح نحو آليات اقتصاد السوق، وتخصيص القطاع العام؛

*تحرير التجارة وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود؛

*إشكالية التخمة في التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم، وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها.

2-5-مؤشر مدركات الفساد:perception corruption index

يسجل مؤشر مدركات الفساد عدد النقاط التي تحرزها البلدان والأقاليم ويرتبها حسب ذلك، ويستند إلى مدى فساد القطاع العام في البلد حسب ما يتوصل إليه الإدراك. وهذا المؤشر مركب، إذ يقوم على توليفة من الاستقصاءات والتقييمات المرتبطة بالفساد يتم تجميعها اعتمادا على مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية ذات الصيت.

ومؤشر مدركات الفساد هو أكثر مؤشرات الفساد استخداماً وانتشاراً على مستوى العالم، فهو مؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية. بحيث يعتمد على فحص واقع الفساد في القطاع العام لدى الدول المشمولة في الترتيب؛ وتعتبر مصادر بيانات ومعلومات المؤشر متنوعة من اراء الخبراء من القطاع العام والخاص، ويرمز له بالرمز PCI.

ومن أهم ما يميز هذا المؤشر أن مقياسه للعلامات يبدأ من 0 إلى 100 بحيث تعني صفر أعلى مستوى فساد مدرك (الفساد الكامل) وتعني 100 أقل مستويات الفساد وأعلى

درجات الشفافية، وفي حال حصلت الدولة على درجة منخفضة لا يعني ذلك أنها أكثر الدول فسادا، كون المؤشر يمثل انطباعا عن الفساد في القطاع العام كالفساد السياسي والاداري؛ وليس حكما على مستوى الفساد في الدولة أو السياسات أو الانشطة الاقتصادية، وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن التصنيف السنوي للدول يعتمد على استطلاع الرأي للخبراء ورجال الأعمال.

وذكرت المنظمة في تقريرها الأخير أن تزايد معدلات الفساد في الدول ارتبط بتراجع مستويات حرية الصحافة والمجتمع المدني، حيث كانت الدول الأكثر فسادا هي الأقل في حرية الصحافة ونشاط منظمات المجتمع المدني.

والجدول التالي يمثل الدول الأولى التي حصلت على أعلى مستوى مدركات الفساد.

الجدول رقم(2): مؤشر مدركات الفساد للدول الأولى للفترة 2014-2016

الرتبة	الدولة	2014	2015	2016
1	الدانمارك	91	92	91
2	نيوزيلندا	91	91	91
3	فنلندا	90	89	89
4	السويد	89	87	88
5	النرويج	88	86	86
6	سويسرا	86	86	85

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات المتاحة في: www.transparency.org

يوضح الجدول ترتيب أحسن ستة دول في العالم من حيث انتشار الفساد خلال ثلاث سنوات 2014،2015،2016، ومن خلال قراءة النتائج يتضح أنه لا وجود لصفر فساد على المستوى العالمي فأفضل قيمة حققتها الدانمارك سنة 2015 بـ 92 نقطة من أصل 100.اما عن الترتيب ففي سنة2016 احتلت الدانمارك ونيوزيلندا المركز الأول كأقل دول العالم فساد برصيد 91 نقطة من أصل 100 نقطة، وتلتها فنلندا ب86 نقطة، ثم السويد بـ 88 نقطة والنرويج بـ 86 نقطة وأخيرا سويسرا ب85 نقطة.

3-الأسس المفاهمية للتنمية المستدامة:

لقد ظهرت فكرة التنمية المستدامة في عقد الثمانينات من القرن 20م معتمدة في جذورها على العوامل البيئية واستدامتها وكذلك على تجربة عقود عدة من مجهودات التنمية.

3-1-مفهوم التنمية المستدامة: تعددت تعاريف التنمية المستدامة، وورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 وعرفت على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.

يعرفها **Edoird Bardier** بأنها: ذلك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والاساءة الى البيئة.

أوهي تنمية قابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام بيئي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.

3-**2-أهداف التنمية المستدامة:** تسعى من خلال آلياتها ومحتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو؛
- احترام البيئة الطبيعية حيث تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها اساس حياة الانسان؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة وتنمية احساسهم بالمسؤولية تجاهها؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد حيث تتعامل معها على أنها محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توظيفها بما يخدم أهداف المجتمع؛
- احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تلائم امكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

3-3-أبعاد التنمية المستدامة (خالد مصطفى قاسم، 2007، ص 28-38): التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في أطار تفاعلي بالإضافة إلى البعد السياسي.

والاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل استدام.

أ-البعد الاقتصادي: ويستند إلى مبدأ يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويندرج تحت هذا البعد: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في مستوى الدخل، تقليص الانفاق العسكري.

ب-**البعد الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية، من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الانسان في المقدمة. ويشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار، ويعتمد على الجانب البشري بعناصره الآتية: تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيع السكان، دور المرأة، الصحة والتعليم، حرية الاختيار والديمقراطية.

ج-البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

د-البعد التقني والاداري: هو البعد البيئي الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.

ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها:

*استخدام تكنولوجيا أنظف؛

*استخدام القوانين البيئية للحد من التدهور البيئي والحد من انبعاث الغازات؛

*إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛

*الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

3-4-علاقة التنمية المستدامة بالحوكمة: تعتبر الحوكمة شرط من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة، والاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة. ففي دراسة أعدها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP سنة 1997 (الأمم المتحدة، 2003)، اعتبرت الاستدامة عنصرا من مميزات الحوكمة وإدامة التنمية الشاملة، أو أن الحوكمة هي طريق لتحقيق التنمية المستدامة.

إن علاقة التنمية بالحوكمة يمكن قراءتها من خلال 3 زوايا هي:

- **وطنية،** تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل؛
- **عالمية،** أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام الانساني والقواعد القانونية؛
- **زمنية،** أي مراعاة مصالح الأجيال اللاحقة.

ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة للانطلاق في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي.

ثانيا: دور آليات الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة:

إن تبني آليات الحوكمة سوف يكون لها دور كبير في ضبط الفساد والحد من آثاره السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية، وهذا ما سنوضحه في هذا المحور:

1-دور الحوكمة وضبط الفساد على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: ويكون كما يلي (سارة بوسعيود، 2013، ص102-111):

الحد من الفقر وتحقيق التوزيع الدخل الوطني وذلك من خلال ما يلي:

- التخفيض من تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة، التعليم والسكن...الخ والرفع من جودتها وبالتالي التخفيض من معاناة الفئات الفقيرة والتحسين من ظروفها المعيشية؛
- تحقيق العدالة والمساواة في دفع الضريبة، مما يساعد على تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛

- إن الحوكمة الجيدة لقطاع التعليم تعتبر الاستراتيجية الأنسب لمكافحة الفساد من أجل ضمان العدالة والمساواة في التعليم خاصة بالنسبة للأطفال الفقراء وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة قوامها رأس المال الفكري (البشري)؛
- وضع استراتيجية شاملة وواضحة لحوكمة قطاع الصحة لمنع مختلف ممارسات الفساد، يسمح بتوفير الرعاية الصحية الجيدة والمناسبة، كما يسهل من قدرة الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل من الحصول على خدمات صحية ذات جودة عالية تستجيب لاحتياجاتهم في الوقت المناسب.
- إن الحوكمة الجيدة لقطاع السكن تسمح بالقضاء على سوء ادارة وتسيير هذا القطاع الحساس، ومنع مختلف الاختلالات والنقائص التي يعرفها، كما تضمن نمط منسجم ومتناسق للمدن باعتبارها مراكز أساسية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو والتنمية المستدامة، ولذلك يجب تبني استراتيجية لمكافحة الفساد في هذا القطاع الحيوي تعتمد على آليات الحوكمة (الشفافية والمساءلة) في توزيع السكنات وإشراك المواطنين.

2-دور الحوكمة وضبط الفساد في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: إن الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية يساهم في الرفع من الكفاءة والفعالية الاقتصادية في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة من خلال:

- يسمح تبني استراتيجية ضبط الفساد واعتماد آليات الحوكمة (من شفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المساءلة والرقابة المحلية) بتعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك بخلق بيئة استثمارية مستقرة، مما ينعكس إيجابا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة؛
- الحوكمة وضبط الفساد لهما دور كبير في دعم وزيادة حجم الايرادات الحكومية وترشيد النفقات العامة، بالإضافة الى الرفع من كفاءتها الاستخدامية من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومختلف القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها الفساد أهم عائق أمام استدامتها؛
- يعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضا لمختلف اشكال الفساد، لهذا يجب اصلاح وحوكمة هذ القطاع لأنه سيسمح بتبسيط اجراءات التحصيل وضمان

أكبر قدر من الشفافية في فرض الضريبة، ما يمكن من تنشيط الاقتصاد وتفعيل مشاريع التنمية.

3- دور الحوكمة وضبط الفساد في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة: تسمح الحوكمة وضبط الفساد بتحقيق البعد البيئي من خلال الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، ومنع الاستغلال غير القانوني لها وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والمحافظة على الاستدامة البيئية من خلال:

- إتباع استراتيجية محكمة لحوكمة قطاع الموارد المائية سوف تمكن من التصدي بفاعلية لمختلف ممارسات الفساد، وهذا ما يساعد على مواجهة التحديات المرتبطة بتغيير المناخ وازدياد الطلب والصراع العالمي على هذا المورد الاستراتيجي؛
- إن تبني استراتيجية لحوكمة قطاع الصناعات الاستخراجية، تعتمد على الشفافية وتوفير المعلومات الضرورية الخاصة بالعقود والصفقات المبرمة، تسمح بمحاربة الفساد والرشوة، وتؤدي الى الاستغلال الكفء لعائدات هذا المورد الاستراتيجي.

4- دور الحوكمة وضبط الفساد في تحقيق البعد السياسي للتنمية المستدامة: إن تبني آليات ومبادئ الحوكمة وضبط الفساد سيكون له دور كبير في تحقيق البعد السياسي وذلك لكونها تسمح بتحقيق ما يلي:

- تعزيز آليات النزاهة والشفافية والمساءلة للمؤسسات والمسؤولين في الحكومة، وضمان التمثيل المناسب في عملية صنع القرار السياسي؛
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية الجيدة وحكم القانون، واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية كحرية الرأي والاختيار والتعبير؛
- فض النزاعات والصراعات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي، الذي يعتبر من الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

ثالثا: دراسة دور الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية:

1-معايير(آليات) الحوكمة في الدول العربية: حين نقارن الدول العربية بالدول التي تتصف بمميزات مشابهة ومستوى الدخل، فإنها تقع في أسفل سلم مؤشر النوعية المؤسساتية، ما يفسر وجود فجوة في إدارة الحكم، فنجد لدول المنطقة مستوى يقل عما يفترضه مستوى دخلها (يختار وعبد الرحمان، 2011، ص15).

تعاني مختلف الدول العربية من مؤشر النوعية المؤسساتية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03):مؤشرات(معايير) الحوكمة في بعض الدول العربية لسنة 2016:

الدول	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	ضبط الفساد	مؤشر النوعية المؤسساتية
الامارات	-1.122	0.44	1.413	0.972	0.887	1.276	0.644
قطر	-1.195	0.867	0.747	0.696	0.864	0.918	0.965
الأردن	-0.755	-0.533	0.136	0.051	0.313	0.268	-0.086
السعودية	-1.777	-0.495	0.243	0.079	0.467	0.225	0.209
البحرين	-1.446	-0.861	0.324	0.608	0.458	-0.582	0.249
عمان	-1.107	0.801	0.190	0.610	0.434	0.371	0.216
الكويت	-0.694	-0.147	-0.180	-0.073	0.032	-0.204	-0.221
تونس	0.329	-0.988	-0.21	-0.47	0.023	-0.118	-0.239
المغرب	-0.646	-0.285	-0.099	-0.234	-0.144	-0.149	-0.259
الجزائر	-0.877	-1.139	-0.544	-1.171	-0.849	-0.691	-0.878

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي : www.govindicators.org

لا توجد أي دولة عربية تتميز بتصنيف ممتاز، فقد حصلت بعض الدول على تصنيف فوق المتوسط وهي كل من الامارات، قطر، السعودية، البحرين وعمان بالقيم على الترتيب (0.644 ،0.965، 0.209، 0.249، 0.216) اما بقية الدول الأخرى الأردن، الكويت، تونس، المغرب، والجزائر فقد تحصلت على تصنيف ضعيف وذلك لتحقيقها قيما سالبة (-0.086، -0.221، -0.239، -0.259، -0.878).

بالنسبة لمؤشر الصوت والمساءلة فإن المنطقة تعاني من فجوة واضحة جدا مقارنة بباقي دول العالم. إذ تعاني كل الدول العربية من خلال هذا المؤشر، فنجد أن دول الخليج تحصلت على أضعف القيم مقارنة بالدول العربية الأخرى وذلك لاعتمادها انظمة ملكية تمنع المساءلة.

أما معياري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم يظهر لنا أن الدول العربية ضعيفة ماعدا الامارات التي حصلت على قيمة (1.276،0.972) وهذا راجع إلى أنها تعاني عجزا إداريا كبيرا امتد إلى وظائف الحكومة ليشمل وظيفة الرقابة.

أما مؤشر الاستقرار السياسي فحصلت على ضعيف جدا، لأنها لا تملك آليات لتوسيع المشاركة في هذا المجال بسبب ضعف البناء الجمعوي وإحتكار الاعلام من قبل الحكومات.

2-مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية: بالرغم من مرور ست سنوات على بداية التغيير في المنطقة العربية بما يسمى بالربيع العربي إلا أن هذا التغيير لم يحصد بعد نتاجه على صعيد مكافحة الفساد. وكما نرى في هذا العام فإن غالبية الدول العربية لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة. وتعكس هذه الحالة من الفشل في معالجة الفساد كأمر محوري لتحقيق التنمية المستدامة درجة الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، فغالبية الدول العربية تراجعت تراجعا ملحوظا في العلامات حيث أن 90% من هذه الدول حققت أقل من درجة 50 بالمئة، وبقيت كل من دولة الإمارات العربية وقطر رغم تراجعهما فوق المعدل.

ونرى أيضا أن 6 من ضمن أكثر 10 دول فسادا في العالم هي من المنطقة العربية (سورية، العراق، الصومال، السودان، اليمن وليبيا) بسبب انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب والتي تؤكد على أن الصراعات والحروب تغذي الفساد وخاصة الفساد السياسي. تونس أظهرت تحسنا طفيفا على المؤشر وذلك يعود لعدة إجراءات اتخذتها لمحاربة الفساد وأهمها إقرار قانون حق الحصول على المعلومة والذي يعتبر من أفضل القوانين الموجودة في المنطقة العربية. بالإضافة إلى تطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد والمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووجود مساحة مساءلة جيدة.

فتراجع دول الخليج العربي قد يعزى إلى هيمنة العائلات المالكة على الأنظمة السياسية والاقتصادية، تقييد الحريات العامة، وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني نشيطة وفعالة، وانخراط الدول في تحالفات عسكرية مما يزيد من السرية وعدم الوضوح في الموازنات.

وسجلت قطر أكبر تراجع في كافة المؤشر بحوالي عشر نقاط احتلت المرتبة الأولى عربيا في 2015 بمجموع 71 نقطة لتنخفض إلى 61 نقطة سنة 2016، وقد يعزى ذلك – بالإضافة الى الأسباب المذكورة أعلاه – الى فضائح الفساد حول الفيفا واستضافة قطر لكأس العالم 2020 وانتهاك حقوق الانسان وبالأخص حقوق العمال الوافدين.

أما الأردن والذي أقر حزمة من القوانين كقانون الانتخاب وقانون النزاهة ومكافحة الفساد، إلا أنها لم تعكس تغييرا حقيقيا فبالرغم من تعدد قضايا الفساد التي تم التحقيق فيها منذ سنوات إلا أنه لم يبت بمعظمها، بالإضافة إلى أن هناك تقارير عديدة تشير إلى عرقلة الاستثمار من خلال ارتفاع معدلات الفساد الصغير المتمثل بالرشوة والواسطة والمحسوبية (*Kinda Hattar*, 2017, https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline).

ويبقى الفساد مستشريا في مصر في ظل غياب أي إرادة سياسية حقيقية وجادة لمكافحته.

والجزائر التي تأتي في مرتبة متأخرة بين الدول العربية يلاحظ ان نتائجها السيئة خصوصا في الاستقرار السياسي بسبب تغير الحكومات عدة مرات في فترات قصيرة وكذا عدم الوضوح في المستقبل السياسي للبلد، والشيء نفسه بالنسبة للمؤشرات الأخرى حيث كل نتائجها سلبية سواء فيما تعلق بالمساءلة أو نوعية التنظيم وحتى سيادة القانون وضبط الفساد.

والجدول الموالي الذي يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد اقليميا لسنتي 2016،2015

الجدول رقم(04): مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية لسنتي 2015-2016:

الرتبة	البلد	2015 النقاط	2016 النقاط	الرتبة	البلد	2015 النقاط	2016 النقاط
1	الامارات	70	66	11	مصر	36	34
2	قطر	71	61	12	جيبوتي	34	30
3	الأردن	53	48	13	لبنان	28	28
4	السعودية	52	46	14	العراق	16	17
5	البحرين	51	43	15	اليمن	18	14
6	عمان	45	45	16	سوريا	18	13
7	الكويت	49	41	17	ليبيا	16	14
8	تونس	38	41	18	السودان	12	14
9	المغرب	36	37	19	الصومال	08	10
10	الجزائر	36	34				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المتاحة :www.transparency.org

يبرز الجدول أن دولة الإمارات العربية واصلت تصدرها وذلك وفقا لتقرير مؤشر مدركات الفساد 2017 الذي أصدرته منظمة الشفافية العالمية. حيث تقدمت ثلاثة مراكز مقارنة بالعام السابق لتأتي في المركز الـ21 ضمن أفضل دول العالم بحصولها على 71 نقطة. مؤكدة بذلك مواصلة مسيرتها الهادفة إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأشار التقرير إلى أن المركز المتقدم الذي حققته هذه الدولة جاء نتاجا للإدارة الرشيدة والكفؤة للمال العام إضافة للإجراءات المتطورة التي تتبناها الدولة لإدارة المشتريات والمستويات الممتازة للخدمات والبنيات التحتية (جريدة البيان الاماراتية، 2018، http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-02-22-1.3193424)

وجاءت السعودية في المركز 57 ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة2017، متقدمة 5 مراكز عن سنة 2016، ويأتي هذا انعكاسا لسياسات القيادة الرشيدة الحازمة في مواجهة الفساد. التي تعتمد على الشفافية والمحاسبة بكل صرامة.

3-التنمية المستدامة في الدول العربية: الدول العربية تواجه تحديات رئيسيه لتطبيق التنمية المستدامة لتحقيق أهدافها على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي. ففي ظل مناخ شديد الجفاف وندرة المياه والاستخدام المفرط للطاقة والتلوث الناتج عن صناعة النفط والغاز الطبيعي فالعالم العربي يواجه تحديات من نوع خاص.

هناك اربع ركائز للتنمية المستدامة وهي المجتمع، الاقتصاد، البيئة والمؤسسات المحلية(سلمان ظفار، 2017، https://www.ecomena.org/sustainable-development-ar/).

3-1-البعد الاجتماعي: توفير الطاقة له تأثير مباشر على درجة الفقر، فرص العمل، التعليم، الانتقال الديمقراطي، التلوث الداخلي والصحة العامة. في الدول العربية الغنية، الطاقة المتطلبة للإضاءة، التدفئة والطهي تكون متاحه بشكل جيد، ولكن من جهة اخرى أكثر من 40٪ من سكان العالم العربي ليس لديه فرص كافيه في خدمات الطاقة

وفي الدول الفقيرة يحتاج الفرد 6 ساعات يوميا لتجميع الحطب لتلبية الطلب على التدفئة والطهي، وهذه المهمة عادة تقوم بها النساء.

3-2-البعد الاقتصادي: الاقتصاد الحديث يعتمد على عروض الطاقة الكافية والموثوق بها، الدول النامية تحتاج لتأمين هذه الاولويات للمضي قدما في التصنيع. تقريبا خمس العالم العربي يعتمد على الوقود غير التجاري للاستخدامات المختلفة للطاقة. جميع

المجالات الحيوية: الاقتصاد، السكن، التجارة، المواصلات والزراعة تتطلب خدمات حديثة للطاقة. هذه الخدمات في المقابل ستتبنى تطوير الاقتصاد والمجتمع على المستوى المحلي لرفع الانتاج الفكري وزيادة الدخل. تزويد الطاقة يزيد من فرص التوظيف، وزيادة الانتاج وسرعه التطوير. الكهرباء هي الشكل الرئيسي من مصادر الطاقة

3-3-البعد البيئي: انتاج وتوزيع واستخدام الطاقة يزيد الضغط على البيئة المنزلية، ومستوى العمل المحلي، والاقليمي والدولي. التأثير البيئي قد يعتمد بشكل كبير على طريقة توليد الطاقة ومصادرها المتنوعة واستخدامها، ويؤثر ايضا علي هيكل نظام الطاقة والإجراءات التنظيمية ذات الصلة بها وبتسعيرها.

جودة الهواء من اهم الجوانب البيئية التي قادت التقدم في التطوير المستدام في العالم. وعن آثار انبعاث الغازات الناتجة عن احراق الوقود وما سببته من تلوث الغلاف الجوي وبمقارنة الدول العربية مع الدول الاخرى، نجد أن العالم العربي يتعرض للكثير من اكاسيد الكبريت والنيتروجين السامة والمتطايرة مع وجود بعض الغازات الاخرى. رغم أن استراتيجيات التحكم في تلوث الهواء بدأت تتُخذ الان بشكل جدي على المستوى الداخلي والاقليمي،

3-4-البعد المؤسسي: البنية التحتية هي الأساس لأي نظام طاقة في العالم. العديد من الدول العربية الآن تعتمد على بنيه تحتية للطاقة غير فعاله وليست كافيه أو غير مقبولة بيئيا. فسوق الطاقة العربي ينمو بشكل سريع لتلبية الاستهلاك الكبير في المجالات المنزلية، التجارية والصناعية. هذه النتائج تحتاج الى تطبيق على أرض الواقع للربط ما بين المتاح والزيادة في الطلب.

4- دور الحوكمة ومكافحة الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية: تعمل الدول العربية على مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. سنتطرق إلى البعض من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

4-1-دور الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق المؤشرات الاقتصادية للتنمية (صندوق النقد العربي، 2016، ص181،184،311):

أ-الميزانية العامة للدولة: سجلت الميزانية العامة عجزا بحوالي 238.6 مليار$ في عام 2015، ما يمثل حوالي 9.8% من الناتج المحلي الاجمالي PIB لمجموعة الدول العربية،

هذا مقابل فائض بحوالي 41.1 مليار$ تم تحقيقه في عام2014، ما نسبته 1.5% من الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس العام. إن الميزانية العامة للدول العربية سجلت تحولا جوهريا، عام2015 على ضوء العجز المسجل خلال نفس العام مقارنة بفوائض استمرت في تحقيقها منذ عام2010.

ب-الدين العام: بالنسبة لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في الدول المتوفرة بيانات بشأنها، فقد ارتفع بحوالي 2.5% ليصل إلى حوالي 636.1 مليار$ عام2015 مقارنة بحوالي 620.6 مليار$ لعام 2014. وبذلك ارتفعت نسبة الدين للدول العربية المقترضة إلى PIB لهذه الدول لتبلغ حوالي 58.9% عام 2015 مقابل 53.9% 2014.

ج-العون الانمائي العربي: بلغت المساعدات الانمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة في عام 2015 حوالي 12.1 مليار$، بانخفاض قدر بنحو6.4 مليار$ مقارنة بالمساعدات الانمائية المقدمة خلال2014. وبذلك بلغ اجمالي ما قدمته الدول العربية خلال (1970-2015) حوالي 202.7 مليار$. وقد بلغت نسبتها إلى PIB للدول العربية المانحة حوالي 0.86% في عام2015. في حين سجلت المساعدات الانمائية المقدمة في عام 2015 حوالي 17.7 مليار$ مقابل حوالي 15.4 مليار$ في عام 2014 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة حوالي 14.9%.

4-2- دور الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق المؤشرات الاجتماعية للتنمية (برنامج الامم المتحدة للتنمية، 2016، ص42-64):

أ-التواصل الالكتروني: تضاهي الدول العربية أقرانها في أرجاء العالم في مدى ترابطهم مع المصادر الالكترونية. فقد قفز استخدام الهواتف النقالة من مستوى 26 % حيث كان دون المعدل العالمي عام 2005 إلى نحو 108% عام 2015، وهو أعلى من المعدل العالمي، بالمثل قفز استخدام الأنترنت من 8% عام 2005 إلى 37% عام 2015، وهي نسبة أعلى من بقية العالم النامي والمعدل العالمي.

ب-المساواة بين الجنسين: في جميع بلدان المنطقة، تتفوق النساء على الرجال مناصرة للمساواة، والاختلاف في الرأي بين الرجال والنساء حول هذه المساواة أكبر مما هو في بقية العالم نحو20%-40% في الدول العربية، مقابل7%-10% فقط في العالم. في أغلب

الدول العربية، وقد حدثت قفزة في وجهات النظر المناصرة للنوع الاجتماعي لبيانات (2005-2013). والقفزة في موازة المساواة بين الجنسين كبيرة بصفة خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وفلسطين، وفي مصر، ولم تنحسر المؤزارة في السودان وسوريا.

ج-التعليم: على العموم، يظهر التقدم في إمكانيات الحصول على التعليم في المنطقة العربية أنه جيد، حيث تزداد معدلات الالتحاق الصافية فقد ارتفع معدل الالتحاق الأساسي من 76.6% عام 1999 إلى 84.5% عام 2013، وهذا المعدل الأخير قريب من المتوسط العالمي89%. وتقترب بلدان عديدة من إنجاز الالتحاق الشامل بالمدارس الابتدائية، كما يمكن رؤية مكاسب في مستويات التعليم الأعلى، حيث ارتفع الالتحاق المدرسي أعوام (1970-2003) ثلاثة أضعاف التعليم الثانوي والتعليم العالي.

في متوسط سنوات الدراسة، تتراجع البلدان العربية عن المستوى الدولي المتوقع للفرد، حتى مع تحسنها في العقديين الأخيريين على هذا المقياس أسرع من مناطق أخرى من العالم. فيظهر أعلى معدل تحصيل علمي في الأردن والامارات العربية، وادنى معدل في السودان والعراق واليمن، وباستثناء الأردن والامارات والجزائر، تكون جميع البلدان العربية عند المتوسط المتوقع لسنوات الدراسة أو أدنى منه.

خاتمة:

انطلاقا مما تم عرضه يمكن القول بأن الحوكمة أصبحت أهم أداة على الإطلاق في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الدول العربية، وبدونها لا يمكن تصور نجاح أي فكرة ولا تجسيد أي مشروع، وأن الفساد يختلف في أشكاله وتغلغله وعمق تأثيراته وعواقبه بين الدول. وتعد الدول العربية من بين الأكثر تأثرا بممارساته، والأكثر دفعا لنتائجه وتكاليفه. فعندما يتغلغل الفساد في سبل تنمية هذه الدول يجعل من مشاريعها غير ناجحة، وشعوبها تعيش تحت وطأة الفقر. ولذلك فالفساد يعد أكبر معوق التنمية بكل أبعادها. ويمكن اختصار أهم النتائج المتوصل لها في:

- تطبيق الحوكمة له دور كبير في ضبط الفساد والحد من آثاره السلبية على مختلف جوانب التنمية المستدامة.
- جميع الدول العربية لم تتحصل على تصنيف جيد في مؤشرات الحوكمة.
- التحديات التي تواجهها الدول العربية عديدة ومتفاوتة في الدرجات حسب الدول لكنها تصب جميعها في عدم وجود أنظمة فاعلة شفافة تضمن المساءلة.

- إن تحسين الحوكمة في الدول العربية ومحاربة الفساد يعتبر جوهر رفع قدرة وكفاءة هذه الدول لتحقيق التنمية المستدامة.
- رغم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة إلا أنها تواجه تحديات لتحقيقها ومنها تفشي ظاهرة الفساد رغم محاولات القضاء على هذه الظاهرة.

المراجع:

1. الأمم المتحدة. (2003) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. مونيتري.
2. بوريش رياض. (2007). "LA GOUVERNANCE". الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي. جامعة سطيف1.
3. جريدة البيان الاماراتية. (2018). "الإمارات الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والـ21 عالمياً في الشفافية ومكافحة الفساد". http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2018-02-22-1.3193424
4. خالد مصطفى قاسم. (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الدار الجامعية. الاسكندرية. مصر.
5. زهير عبد الكريم الكايد. الحكمانية. المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.
6. سارة بوسعيود. (2013). "دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا". مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1. الجزائر.
7. سارة دباغي. (2009). "الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2007)". مذكرة ماجستير. جامعة آل البيت، الأردن.
8. سايح بوزيد. (2010). "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية". مجلة الباحث: ع10. الجزائر.
9. سلمان ظفار. (2017). "التنمية المستدامة في العالم العربي". https://www.ecomena.org/sustainable-development-ar/
10. صندوق النقد العربي. (2016). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي.
11. عبد الحسين، شعبان. (2007). الحكم الصالح والتنمية المستدامة. مركز دمشق للدراسات، سوريا.

12. عماد الشيخ داود. (2006). "الشفافية ومراقبة الفساد"، ندوة حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
13. منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية. (2003). القاهرة. مصر.
14. منير الحمش. (2006). "الاقتصاد السياسي للفساد". مجلة المستقبل العربي: ع238. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
15. موسى اللوزي. (2000). التنمية الادارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات. ط1. دار وائل. عمان. الأردن.
16. يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر. (2011). "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية". المؤتمر العالمي الثامن النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي. الدوحة. قطر.
17. برنامج الامم المتحدة للتنمية. (2017). "تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016". نيويورك.
18. أنمار أمين البراوي. (2012). "محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول". المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة. طرابلس. لبنان.
19. Daniel Kaufmann, et Al., (2010). "The World Wide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". World Bank. Washington, D.C
20. François Casting. (2005). "La Gouvernance, deli d'une approche non normative", revue Idara. n 30.
21. *Kinda Hattar*. (2017). "Middle East and North Africa: A very drastic decline". https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline
22. La Banque Mondiale. (2003). "Rapport sur le developpement au MENA, Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord". Washington, D.C.
23. United Nations Development Program. (1997). "Governance for Sustainable Human Development". New York.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

متغيرات السياسة الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية باستعمال مقاربة ARDL

Demographic policy variables and economic growth in Algeria An Empirical Study Using the ARDL Approach

أمين الله بوعلام	سردوك بلحول	عدوكة لخضر
aminallah_2000@yahoo.fr	serdoukbellahouel@gmail.com	Adoukal1966@gmail.com
جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر	جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر	جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر

تاريخ الاستلام: 2018/02/26 تاريخ قبول النشر: 2018/05/20

تصنيف JEL: F43، J11

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر متغيرات السياسة الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995 – 2016 وذلك باستخدام مقاربة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، توصلنا في النتائج إلى وجود تأثير موجب بين الخصوبة و عمل المرأة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، بينما وجدنا تأثير سالب لمتغير الإنفاق الصحي على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: عمل المرأة؛ الخصوبة؛ النمو الاقتصادي؛ مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

Abstract:

This paper aims to study the impact of the demographic policy variables on the economic growth in algeria during the period 1990 - 2016 using ARDL approach, in the results we found a positive effect between fertility and women's work on economic growth in the long term, while we found a negative impact of the variable health expenditure on economic growth in the short term.

Key words: Women's work; Fertility ؛Economic Growth, ARDL Approach.

I المقدمة:

يحتل موضوع التغيرات السكانية والديمغرافية مكانة هامة في البحوث العلمية لما له تأثير على التنمية الاقتصادية حيث تعتبر السياسة الديمغرافية أحد العوامل الرئيسية التي تحقق النمو والتنمية الاقتصادية.

تمتاز كل دولة بسياسة سكانية خاصة بها وفقا لخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية وذلك بتنفيذ مجموعة من البرامج تؤثر بها على الجانب الكمي والنوعي للسكان والفئة العمرية بما يوافق متطلبات النمو الإقتصادي ورفاهية الأفراد. إن أهداف السياسة الديمغرافية هي زيادة تنظيم السكان وحركتهم وتوزيعهم المتوازن بمراعاة حجم القوى العاملة، ومن أهدافها أيضا هي زيادة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي وتمكينها اجتماعيا بتضييق الفجوة بينها وبين الرجل مما أثر على معدل الخصوبة والنمو الإقتصادي في الجزائر.

إشكالية البحث:

إن الإشكالية الجوهرية التي يتمحور حولها البحث هي:

ما أثر متغيرات السياسة الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية نقوم باختبار صحة الفرضيات التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي وعمل المرأة ونتوقع الحصول على إشارة موجبة بينهما.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي ومعدل الخصوبة ونتوقع الحصول على إشارة سالبة بينهما.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية ونتوقع الحصول على إشارة سالبة بينهما.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- فحص طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الديمغرافية في الجزائر

❖ معرفة أثر المتغيرات الغير مباشرة للسياسة السكانية على النمو الإقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

❖ معرفة أهم متغيرات السياسة السكانية التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ أهمية رأس المال البشري ولاسيما الأنثوي منه في عملية التنمية.

❖ مساعدة صانعي القرار في اتخاذ السياسات الديمغرافية المثلى من أجل الزيادة الموجبة للنمو الاقتصادي.

المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما سيتم أيضا إتباع المنهج الإحصائي من أجل استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والنمو الإقتصادي، وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقًا لأسلوب دراسة الحالة هنا، وذلك لتحليل وتفسير أهم متغيرات السياسة الديمغرافية المؤثرة على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق خطوات الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

الدراسات السابقة:

قدم عدنان فضل أبو الهيجا (2005)[1] في دراسة حول النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي في الأردن 1978-1998. وجد في هذه الدراسة إلى أن دخول المرأة في سوق العمل يقلل من معدلات النمو السكاني وهذا من شأنه أن يعزز مسار النمو الإقتصادي.

بين David and Williamson (1998) في دراسته حول ظاهرة التحول الديمغرافي في دول جنوب شرق أسيا ، ابتداء من سنة 1970 انتعش النمو الاقتصادي فيها بفضل ضعف نسبة الإعالة الخاصة بالصغار و زيادة عدد السكان في سن العمل و توصل الباحث إلى أن التغير الديموغرافي في المستقبل سوف يميل إلى خفض معدلات

النمو في شرق آسيا، في حين أنه سيعزز النمو الاقتصادي السريع في جنوب شرق آسيا الجنوبية[2].

درس Doliger, Cédric (2005) طبيعة العلاقة بين الخصوبة والمتغيرات الاقتصادية و متغيرات سوق الشغل[3] ، من خلال الدراسة وجد أن معدل الخصوبة يتأثر بحالة سوق الشغل وخلص إلى أن هناك تأثير الإيجابي للنمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي.

خطة الدراسة:

وفقا للإشكالية العامة للبحث نقوم أولا بدراسة الإطار النظري للسياسات الديمغرافية والنمو الإقتصادي ثم نتطرق ثانيا إلى السياسة الديمغرافية والنمو الإقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية، نعرض في الجزء الثالث التقدير القياسي ونتائجه لمحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الرئيسية للسياسة الديمغرافية والنمو الاقتصادي.

1النمو الإقتصادي والنمو الديمغرافي في الفكر الاقتصادي

لقد اهتم الكثير من الباحثين بموضوع النمو الإقتصادي وعلاقته بمختلف المتغيرات الديمغرافية من خلال مختلف الدراسات المعتمدة أساسا على تجارب البلدان المتقدمة، حيث يمكن تقسيم المتغيرات الديمغرافية المحددة للنمو الإقتصادي إلى قسمين رئيسيين: يتعلق الأول بالنمو الديمغرافي، ويتعلق الثاني بالسياسة الديمغرافية. في دراستنا سنتناول متغيرات السياسة الديمغرافية، ومن بين النظريات التي خصت هذا الجانب نجد النظريات الكلاسيكية والمالتوسية والحديثة.

1.1 النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث و روبرت مالتوس وغيرهم.

- ***نظرية آدم سميث Adam Smith***

اعتقد آدم سميث Adam Smith أن الزيادة السكانية تؤدي حتما لزيادة الأجور وزيادة رؤوس الأموال واستثمارها ليشيع الرخاء في المجتمع، لقوله ``إن أهم مؤشر يدل على رخاء دولة ما إنما هي زيادة أعدادها السكانية[4]، كما رأى أن الطلب المتزايد لأصحاب المؤسسات يؤدي لرفع الأجور التي تشجع على الزواج والإنجاب لتزداد الأعداد السكانية.

- ***نظرية روبارت مالتوس Robert Maltus***

بنى روبارت مالتوس Robert Maltus نظريته على مصادرتين هما:

- ❖ الغذاء ضروري لحياة الإنسان وأن المتغير المستقل هو زيادة الموارد في حين العامل السكاني هو التابع.
- ❖ إن الغريزة الجنسية ضرورة أساسية تحتم زيادة التناسل الذي يفوت قدرة الأرض على إنتاج الموارد الغذائية.

ورأى أن موارد العيش تزداد وفق متتالية حسابية بينما يتزايد السكان وفق متتالية هندسية[5].

إن التفاوت الكبير بين موارد الأرض وعدد السكان الذي يصعب إدراكه، نعيش نتائجه الحتمية من خلال مظاهر الفقر والبؤس وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[6].

2.1النظريات الحديثة

- ***المدرسة الكينزية***

اعتقد الكينزيون أن الحافز الأساسي للاقتصاد هو النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال باعتباره عاملا مساعدا لزيادة الاستثمار والدخل والتوظيف. وأنّ معدل النمو الاقتصادي يعتمد على تراكم رأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني. وأن العوامل الأساسية التي تساعد على نمو حجم الطلب الفعال:

- ❖ تزايد النمو السكاني.
- ❖ الاختراعات التكنولوجية.
- ❖ التوسع الجغرافي للرأسمالية.

- ***نموذج سولو solow (1958)***

يعتمد نموذج سولو الأولي على دالة إنتاج نيوكلاسيكية وتكتب كما يلي :

$$Y = F(K, L)$$

$$\dot{K} = s.f(k) - (n + \delta).k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$(\dot{K} = 0)$$

عندئذ يكون:

$$s.f(k) = (n + \delta).k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

الشكل رقم (1) : التمثيل البياني لنموذج سولو

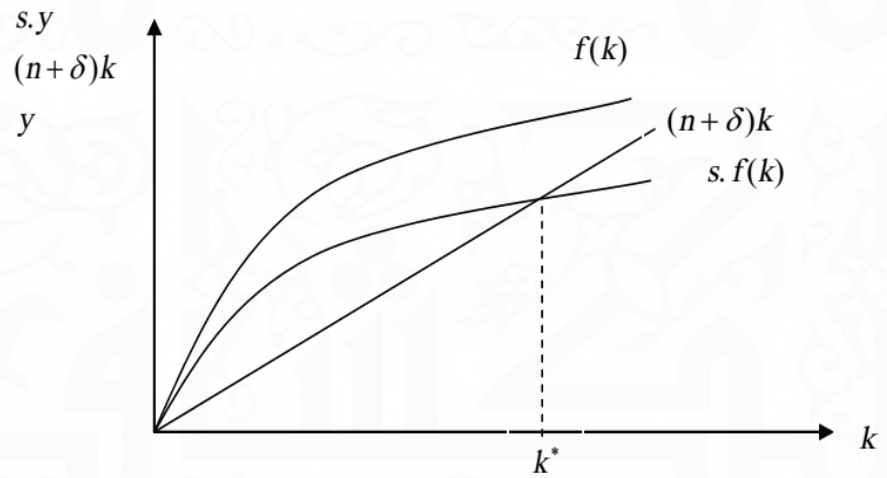

ارتفاع معدل النمو الديموغرافي يؤثر سلبا على ناتج الفرد في الحالة المنتظمة، وهي الصيغة المالتوسية لنموذج سولو الأولي. لو بقي عدد السكان ثابتا فإن هناك نموا اقتصاديا يتم بمعدل التطور التكنولوجي، ويبين النموذج أن التطور التكنولوجي وحده يمكنه رفع مستوى المعيشة ويؤدي إلى تسارع النمو والإنتاج، أما إذا كان العكس فإنه يؤدي إلى تقلص وتيرة النمو والإنتاج.

2النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة الديمغرافية في الجزائر

1.2النمو الاقتصادي وعمل المرأة في الجزائر[7].

سنقوم بدراسة تطور النمو الاقتصادي وعمل المرأة خلال الفترة (1990-2015) المبين في الشكل رقم 2 أدناه.

الشكل رقم (2) : معدل النمو الإقتصادي و عمل المرأة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

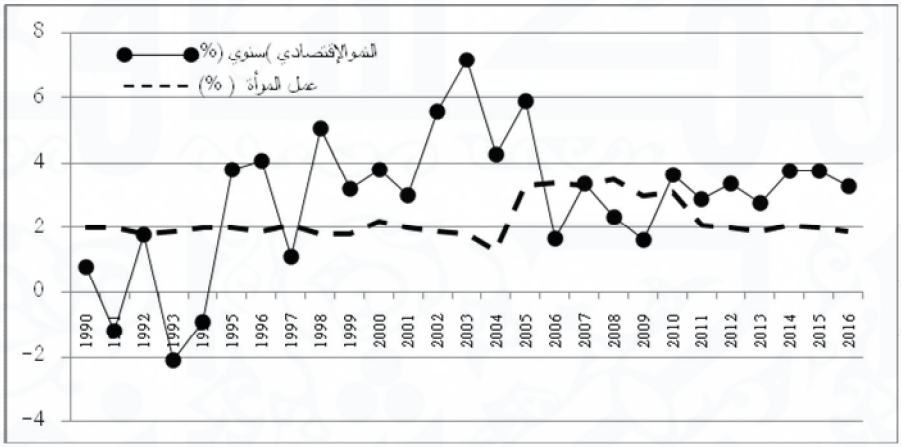

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك العالمي

من خلال التمثيل البياني نلاحظ هناك ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: ما بين 1990-1999: عرفت هذه المرحلة بالعشرية السوداء. حيث تميزت هذه المرحلة بتراجع النمو الإقتصادي من 1990 حتى 1997وذلك للظروف الأمنية و الإجتماعية التي مرت بها البلاد و أحادية الإقتصاد الجزائري و ارتباطه الوثيق بتقلبات أسعار البترول، غير أن نسبة عمل المرأة في تزايد مستمر خلال كل الفترة بنسبة 1.87% من إجمالي القوى العاملة في الجزائر لمدة عشر سنوات.

المرحلة الثانية: مابين الفترة 2000-2010: الدخل القومي الإجمالي في تزايد مستمر وبقوة، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول في هاته الفترة حيث تضاعفت الزيادة بأكثر من ثلاث مرات، وعمل المرأة في تزايد وبوتيرة أقوى من المرحلة الأولى نتيجة لعمل الدولة الجزائرية على تعليم المرأة وتضييق الفجوة بينها وبين الرجل.

المرحلة الثالثة: مابين الفترة 2011-2015: نلاحظ شبه استقرار للناتج القومي الإجمالي في السنوات 2012-2013-2014وتراجعه في2015 بنسبة 22% هذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لترشيد النفقات في العديد من القطاعات الإقتصادية.

2.2النمو الإقتصادي و معدل الخصوبة في الجزائر

عرف معدل الخصوبة في الجزائر أول تعداد له بـ 7.4 طفل لكل امرأة وقد ارتفع سنة 1970 بمعدل 8.3 طفل وهذا راجع زيادة عدد الزيجات بعد الاستقلال أملا لتدارك

الجزائريين على ما فاتهم في مرحلة الاستعمار، و في سنة 1987 انخفض إلى 4.84 طفل وذلك راجع إلى تحسن المستوى التعليمي لدى الجنسين و زيادة وعيهم بما يسمى التنظيم الأسري واستعمال موانع الحمل ومن العوامل المساهمة في تخفيض الخصوبة أيضا تتمثل في تأخير الزواج و زيادة عمل المرأة ، و انخفض إلى 2.67 طفل في سنة 2008 و ذلك بسبب العزوف عن الزواج بسبب مشاكل الشغل و السكن و ارتفاع تكاليف الزواج[8].

3.2النمو الإقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر

كانت الدولة الجزائرية تنظر للإنفاق على الصحة أنه خدمة إجتماعية استهلاكية ليست ذات صفة إنتاجية وهي غير استثمارية على المدى البعيد، غير أن التمتع بالمستوى الصحي اللائق هو أحد الحقوق الرئيسية لكل إنسان بغير تميز لجنسه أو عقيدته أو ميوله السياسي، فقد اعتبرت الدولة الرعاية الصحية ضرورة ملحة لتلبية حاجيات السكان، باعتبارها حق من الحقوق ذات الأولوية لحفظ النفس واستمرار النسل وبها تتمكن الدولة من تنمية السكان كما وكيفا ونوعا، فالرعاية الصحية تساعد على التقليل من الوفيات ومنه نمو السكان[9].

3 الدراسة القياسية

1.3 صياغة النموذج

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واعتمادا على دراسة الأستاذ شريفي إبراهيم بعنوان علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الإقتصادي وسياسة مواجهة أثاره على سوق الشغل الجزائرية-2013 -ودراسة الاستاذ عبد القادر قداوي حول أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر -2014- و دراسة عدنان فضل أبو الهيجاء -1999- حول -النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي في الأردن -1978-1998 فإن النمو الإقتصادي يكتب بدلالة عمل المرأة، الإنفاق على الرعاية الصحية ومعدل الخصوبة ، على النحو التالي:

$$PIB_t = f\,(ACF_t, DS_t, TXF_t) \quad \text{(1)}$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 \mathrm{ACF}_t + \beta_2 DS_t + \beta_3 TXF_t + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

- ✓ PIB_t : يمثل النمو الإقتصادي.
- ✓ ACF_t : يمثل عمل المرأة.
- ✓ DS_t : يمثل الإنفاق على الرعاية الصحية.
- ✓ TXF_t: يمثل معدل الخصوبة

2.3 منهجية نموذج(ARDL)

سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه Pesaran et al (2001). تمتاز منهجية ARDL لتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I(0) أو I(1) . فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيّ من المتغيرات I(2). كذلك ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا لتكون النتائج أكثر كفاءة.

تتلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) فيما يلي:

- ❖ اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (اختبار الاستقرارية)؛
- ❖ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبارات الحدود؛
- ❖ تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)؛
- ❖ تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ؛
- ❖ الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج.

و بإدخال اللوغاريتم على متغيرات النموذج (2) وهذا من اجل جعل المتغيرات متجانسة و التعبير على معاملتها كمرونة و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين:

$$LPIB_t = \alpha + \beta_1 \mathrm{LACF}_t + \beta_2 LDS_t + \beta_3 LTXF_t + \varepsilon_t \quad (3)$$
$$(+) \qquad (-) \qquad (+)$$

3.3 معطيات الدراسة

لقد تم الحصول على معطيات الدارسة من البنك الدولي، وتمتد من 1990 إلى 2015 ، والتمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:

شكل رقم(3): تطور متغيرات الدراسة

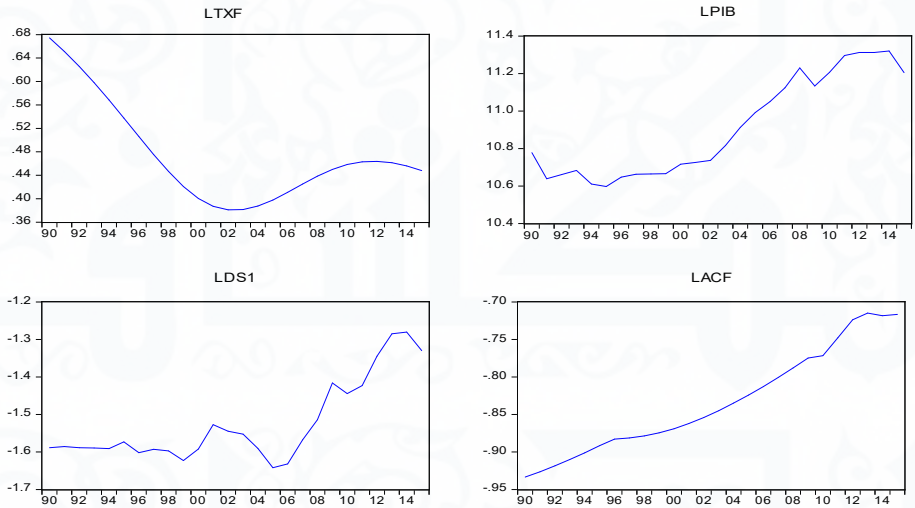

المصدر: من إنجاز الباحثين باستعمال برنامج Eviews

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة.

من أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1)، قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة.

4.3 *دراسة استقرارية السلاسل*

سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي و المتمثل في اختبار ديكي– فوللر المتطور (ADF) على كل متغيرات النموذج: النمو الإقتصادي ($LPIB$)، عمل المرأة

(LACF) ، الإنفاق على الرعاية الصحية (LDS_1) و معدل الخصوبة ($LTXF$) ، وذلك لتأكد على أن كلها مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول (1) I ، لأن إجراء "اختبار الحدود" لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني (2)I أو أكثر. واختبار ADF يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير صفر استنادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية. الجدول 2 التالي يلخص اختبار ADF.

جدول رقم (1) : اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

	استقرارية السلاسل الأصلية				استقرارية سلاسل الفروق الأولى			
	مستوى	ADF^t	ADF^c	الاحتمال	مستوى	ADF^t	ADF^c	الاحتمال
$LPIB_t$	% 1	-2.66	1.30	0.9470	% 1	-2.66	-4.01	0.0003
	%5	-1.95			%5	-1.95		
	%10	-1.60			%10	-1.60		
LDS_t	% 1	-2.66	-1.28	0.1766	% 1	-2.66	-3.23	0.0024
	%5	-1.95			%5	-1.95		
	%10	-1.60			%10	-1.60		
$LACF_t$	% 1	-2.66	-2.31	0.0229	% 1	-2.66	-1.60	0.1003
	%5	-1.95			%5	-1.95		
	%10	-1.60			%10	-1.60		
$LTXF_t$	% 1	-2.66	-0.30	0.5662	% 1	-2.66	-5.18	0.0000
	%5	-1.95			%5	-1.95		
	%10	-1.60			%10	-1.60		

المصدر: من إنجاز الباحثين باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المطّور المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% بالنسبة للسلسلة الأصلية ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لكل السلاسل السابقة.

ونلاحظ من خلاله أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورعند مستوى 5% وبالتالي فالسلاسل مستقرة.

ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم أي: أن متغيرات النموذج غير مستقرة ومنه وجود جذر الوحدة، في حين يمكن رفض هذه الفرضية للفروق الأولى للمتغيرات، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL وهذا الأخير يرتكز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC,AIC) لثلاث نماذج أشعة انحدارية ذاتية VAR(p=0,1,2)

الجدول (2) : معايير اختبار درجة تأخر VAR

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	درجة التأخر
-11.36051	-11.16416	-11.30842	1.37e-10	NA	140.3261	**0**
-22.12556	-21.14385	-21.86512	2.96e-15	229.8694	285.5068	**1**
-25.91114*	-24.14406*	-25.44233*	7.65e-17*	76.78366*	346.9337	**2**

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال Eviews9

من الجدول 2 نستنتج أن درجة التأخير المثلى هي 2 وذلك حسب كل من معيار AIC,SC ;HQلان لديهم اقل قيمة.

5.3 اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$LPIB_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \delta_i \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \Delta LACE_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \omega_i \Delta LDS_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \lambda_i \Delta LTXF_{t-i} + \varphi_1 \mathrm{LACF}_t + \varphi_2 \mathrm{LDS}_t + \varphi_3 \mathrm{LTFX}_t + U_t$$

حيث δ ، α ، ω ، λهي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير φ_1، φ_2، φ_3، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

يوضح نموذج ARDL أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقا لـ Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) و الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1) و التي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = 0 \\ H_1 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq 0 \end{cases}$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) و الذي يعتمد على إحصائية F-statistics ، و القرار يكون على النحو التالي:

إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك . أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة F-stat تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran and al (2001)، عندئذ لا يمكن أن نقرر.و الجدول التالي يلخص اختبار الحدود.

الجدول (3): اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

	القيمة	عدد المتغيرات k
إحصائية F-statistics	9.472453	3
حدود القيمة الحرجة		
مستوى المعنوية	**الحد الادنى I0**	**الحد الاقصى I1**
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال Eviews

من الجدول 3 قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (9.47) هي اكبر من القيم الحرجة عند الحد الأقصى لجميع مستويات المعنوية فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل .

6.3 تقدير النموذج وفق مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة و النمو الاقتصادي واعتمادا على Akaike info criterion (AIC) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ARDL (1، 0 ، 0 ، 1) هو النموذج الأمثل، حيث قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير والنتائج مبينة في الجدول 4 و 5.

الجدول (4) : تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الاحتمال
L ACF	3.889030	8.155982	0.0000
LDS	−0.336429	−1.403587	0.1766
LTXF	0.827351	5.445154	0.0000
C	13.287315	92.183426	0.0000
P(F-Statistique)=0 F-Statistique =236,24 R^2 = 0,98 DW= 1,97			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال Eviews

من خلال الجدول نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد حيث بلغت نسبته 0.98، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (عمل المرأة، معدل الخصوبة، الإنفاق على الرعاية الصحية) تشرح 98% المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و2% المتبقية تفسره متغيرات أخرى.

من خلال اختبار ستيودنت نلاحظ أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية ماعدا معامل الرعاية الصحية ، النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام ، و هذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F−stat =0 < 0,05)، أما اختبار ديربن ((H) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

$$H = \frac{\hat{\rho}}{\frac{1}{n} - V(\hat{\beta}_0)} = \frac{1 - \frac{DW}{2}}{\frac{1}{n} - V(\hat{\beta}_0)} = 1,5 < 1,96$$

أما اقتصاديا فالدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أن:

– بالنسبة لمعامل عمل المرأة فإن إشارته موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الإقتصادي) والمتغير المستقل (عمل المرأة)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية.

ويمكن تفسير معامل عمل المرأة في المعادلة على النحو التالي: كل تغير في نسبة عمل المرأة ب 1% تحدث تغيرا طرديا على النمو الإقتصادي بـ 3.9 % .

– بالنسبة لمعامل الإنفاق على الرعاية الصحية فإن إشارته سالبة، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (النمو الإقتصادي) والمتغير المستقل (الإنفاق على الرعاية الصحية)، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية.

ويمكن تفسير معامل الإنفاق على الرعاية الصحية في المعادلة على النحو التالي:

- ✓ إن زيادة معدل الإنفاق على الرعاية الصحية ب 1% تحدث تغيرا عكسيا على النمو الإقتصادي ب 0.33%.

– بالنسبة لمعامل معدل الخصوبة فإن إشارته موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الإقتصادي) والمتغير المستقل (معدل الخصوبة الكلي)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية في المدى الطويل.

ويمكن تفسير معامل معدل الخصوبة الكلي في المعادلة على النحو التالي:

- ✓ إن زيادة معدل الخصوبة الكلي ب 1% تحدث تغيرا طرديا على النمو الإقتصادي % 0,82.

مكانيزم نموذج تصحيح الخطأ (ECM، قد طبق في دراستنا وهذا من اجل اختبار وجود علاقة المدى القصير بين المتغيرات (الجدول رقم 5)

الجدول (5) : تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الاحتمال
$\Delta LACF_t$	3.773831	4.708050	0.0002
ΔLDS_t	−0.326464	−1.540101	0.1400
$\Delta LTXF_t$	5.435003	3.902794	0.0010
CointEq(-1)	−0.970379	−4.760062	0.0001
Cointeq = LPIB - (3,882 LACF - 0.33 LDS +0.82LTXF + 13.28)			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم متغيرات النموذج للمدى القصير لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% ما عدا معامل الرعاية الصحية، أن معامل الإرجاع أو بما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه

معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (0,97−)، فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل أي انه يقيس نسبة اختلال التوازن في النمو الاقتصادي الممكن تعديله من سنة إلى أخرى بـــ 97% .

7.3 جودة النموذج

من اجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية التالية:

- اختبار إرتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار Teste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM .
- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH .
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality Test Jack-Berra .
- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test .
- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج

الجدول 6 يلخص نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

الجدول 6 نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار إرتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.3479	Prob F (2,17)	1.124212	F-statistique
0.2322	Prob Chi-Square (2)	2.920270	Obs*R-au carré
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
0.4709	Prob F (1,22)	0.538290	F-statistique
0.4490	Prob Chi-Square (1)	0.573201	Obs*R-au carré
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم (H_0) :البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
0.92	Prob	0.1653	Jarque−Bera
اختبار مدى ملائمة النموذج **Ramsey Reset Test**			
فرضية العدم (H_0) : النموذج محدد بشكل صحيح			
0.03	Prob	2.21	t-statistique
0.03	Prob	4.92	F-statistique

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال Eviews9

من خلال الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج مايلي:

- ✓ يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.34 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ✓ يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.47 هي اكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- ✓ بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.16 هي اكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- ✓ يبين اختبار Ramsey أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدّالي، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.03 هي أصغر من مستوى المعنوية 5%.
- ✓ يبين إختبار الإستقرار الهيكلي CUSUM أن النموذج مستقر.

شكل رقم(4): اختبار CUSUM.

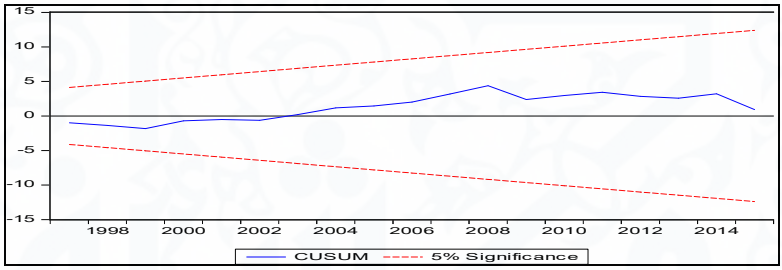

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال Eviews9

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995 – 2016 وذلك باستخدام مقاربة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ، تشير النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى وجود تأثير موجب بين كل من الخصوبة و عمل المرأة على النمو الإقتصادي في المدى الطويل و المدى القصير بينما وجدنا تأثير سالب لمتغير الانفاق

الرعاية الصحية على النمو الاقتصادي و تتطابق نتيجتنا مع النظرية الاقتصادية و بينت الدراسة أيضا أن أي اختلال في توازن في النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى يصحح بـ 97%.

المراجع

(1) أبو الهيجاء عدنان فضل. "النمو السكاني و النمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي: دراسة حالة الأردن للفترة 1978-1998." العلوم الإدارية، المجلّد 32، العدد 20 (2005).

(2) Bloom, David E., and Jeffrey G. Williamson. "Demographic transitions and economic miracles in emerging Asia." *The World Bank Economic Review* 12.3 (1998).

(3) Doliger, Cédric. "Démographie et croissance économique en France après la deuxième guerre mondiale: une approche cliométrique." *Economies et Sociétés (Serie'Histoire Economique Quantitative')* (2005).

(4) أوكيل، حميدة، "*أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.دراسة حالة الجزائر*"، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر (2005).

(5) قداوي عبد القادر، "*أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)*" مذكرة ماجستير، جامعة الشلف (2014).

(6) رمزي زكي ، "*المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة*." *الكويت-المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب* (1984).

(7) عطار عبد الحفيظ، "*التشغيل غير الرسمي بين الدافع الإقتصادي و الإجتماعي في الجزائر: دراسة حالة العمل المنزلي*"،*رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان* (2010).

(8) واجي بوجمعة ، "*مستويات وتوجيهات الخصوبة في الجزائر، دراسة حالة ادرار*" مذكرة ماجستير ، جامعة وهران السانيا (2014).

(9) قداوي عبد القادر، "*أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011)*" مذكرة ماجستير جامعة الشلف (2014).

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

أثر تطبيق نظام تكاليف الأنشطة كأساس لضبط التكاليف الصناعية وترشيدها- دراسة حالة: شركة سوميفوس SOMIPHOS - بئر العاتر- ولاية تبسة

The Impact of Application of Cost-Based System of Activities at SOMIPHOS COMPANY

د/ خالدي عادل

khaldiadel82@gmail.com

جامعة: العربي بن مهيدي – أم البواقي-

تاريخ الاستلام: 2018/05/15 تاريخ التعديل: 2018 /06/15 تاريخ قبول النشر: 2018 /06/30

تصنيف GEL: M41

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في **شركة سوميفوس** التي اعتمدت عدة طرق تقليدية في حساب تكاليفها ثم أصبحت تطبق طريقة الأقسام المتجانسة، وذلك باستخدام **برنامج sage**، الذي يساعدها على تحديد تكاليفها بصورة أفضل وذلك من خلال تحديد تكلفة كل قسم بطريقة مفصلة، ومحاولة التعرف على أوجه القصور التي يعالجها نظام**(ABC)** وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الاتية:

–العمل بالأنظمة التقليدية لا يساعد في التوصل الى بيانات دقيقة عن تكلفة المنتج، وبالتالي يترتب عنها قرارات خاطئة؛

– توزيع التكاليف غير المباشرة على الانشطة من شأنه المساعدة في تحديد المسؤولية لكل جزء من اجزاء التكاليف، وهذا الامر يساعد على التقييم السليم للأنشطة؛

– يساعد تطبيق نظام **(ABC)** الشركة على التعرف على مقدار التكاليف المنفقة لكل نشاط وكذلك الربحية المتحققة من كل نشاط فضلا عن التعرف على الأنشطة التي لم تحقق ربحا وبالتالي تستطيع الشركة اتخاذ القرارات المناسبة باستبعاد النشاط الذي لا يعود بالفائدة عليها

الكلمات المفتاحية: محاسبة تكاليف الانشطة، مسببات التكلفة، الاقسام المتجانسة.

Abstract:

This research aimed to apply the cost-based system of activities at **SOMIPHOS COMPANY**, which has adopted several traditional methods to calculate its costs and then applied the method of homogeneous sections using the **sage program**, which helps it to better determine its costs by determining the cost of each section in a detailed manner, and identify the shortcomings addressed by the system **(ABC)**, the study concluded the following results:

-Working with traditional systems does not help in obtaining accurate data on the cost of the product, and therefore result in wrong decisions؛

-The distribution of indirect costs over activities would help to determine responsibility for each part of the costs, which would help to properly assess activities؛

-The application of the ABC system helps the Company to identify the amount of costs expended for each activity as well as the profitability achieved from each activity and the identification of the activities that did not make a profit, therefore the company can make the appropriate decisions by excluding the activity that does not benefit them.

Keywords: Cost activities accounting, Cost factors, Homogeneous sections.

المقدمة:

تعتبر مشكلة تحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات من أهم مشاكل التكاليف التي كانت ومازالت محل العديد من البحوث نظراً لعدم الرضا عن نتائج الطرق المطبقة في تحميل تلك التكاليف، خاصة أن الموضوعية والعدالة في تحميل تلك التكاليف تؤثر بشكل كبير على دقة تكاليف المنتجات بل وعلى دقة بيانات نظام التكاليف بشكل عام.

وتميزت السنوات الأخيرة منذ بداية الثمانينات بالتحول نحو زيادة الآلية واستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة في كثير من الصناعات، وانعكس هذا التحول على نظم التكاليف فأثر فيها تأثيراً هيكلياً بالغاً امتد نطاقه إلى مختلف الجوانب المتعلقة بتلك النظم حيث أدى إلى تغيير كثير من المفاهيم والأساليب المتبعة في تحديد التكلفة، كما أدى إلى زيادة نسبة

التكاليف غير المباشرة إلى إجمالي التكاليف الصناعية وإلى تغيير مضمون بنودها وطبيعة سلوكها تجاه العمليات الإنتاجية والمنتَج.

في ظل الاهتمام الدولي والمحلي بتكاليف الأبحاث والتطوير للمنتجات فقد أصبحت المعرفة الدقيقة لتكلفة المنتج وما يتبعه من تسعير سليم بالإضافة إلى الرقابة الجيدة على التكاليف الأكثر أهمية عما كانت عليه في النظم التقليدية، ونظراً لأهمية هذه التكاليف وارتفاع قيمتها بالنسبة لإجمالي التكاليف فقد ظهرت العديد من الدراسات التي تؤكد على ضرورة تطبيق نظام محاسبة تكاليف النشاط في مجال تحميل التكاليف لتلائم متطلبات متخذ القرار في ظل المتغيرات البيئية الحديثة.

وباعتبار نظام التكاليف على أساس الانشطة من أحدث النظم المحاسبية التي تساهم في تحليل التكاليف دفعنا إلى وضع التساؤل الاتي:

ما مدى مساهمة طريقة محاسبة تكاليف الأنشطة في ضبط ترشيد التكاليف الصناعية في شركة سوميفوس – تبسة؟

I- الجزء النظري

أولا: مفهوم أنظمة محاسبة الأنشطة

ظهر نظام تكاليف الأنشطة لتخصيص وتوزيع التكاليف غير المباشرة، وتطوير مجالات توزيع وتخصيص الموارد المتاحة ومن ثم دعم اتخاذ القرارات الإدارية، ويقوم مدخل محاسبة تكاليف الأنشطة على أساس تحليل الأنشطة التي ينجم عن تنفيذها خدمات مشتركة وبالتالي تكاليف غير مباشرة، ومن ثم تجميع تكاليف كل نشاط على حدا وتحميلها للمنتجات أو الخدمات على أساس حجم استهلاكها لهذه الأنشطة.

وبالتالي فإن الهدف الأساسي لهذا المدخل هو تحديد مسببات التكلفة حتى يسهل ربط التكاليف بالمنتج أو الخدمة، ويبنى مدخل محاسبة التكلفة على أساس النشاط للربط بين الموارد المستخدمة والأنشطة التي تستخدم أو تستهلك تلك الموارد، ثم الربط بين تكاليف الأنشطة والمنتج النهائي سواء أكان وحدات منتجة أو خدمات، وبالتالي يصبح

استخدام الأنشطة كأساس لتوزيع التكاليف أمرًا أكثر موضوعية. (عبد الله حلس، 2007، ص217)

وتصور فلسفة هذه الطريقة على أساس الأنشطة هو أن النشاطات تستهلك الموارد والمنتجات تستهلك النشاطات، لا تقسم الأنشطة على المنتجات فقط لكن على كل مسببات التكلفة Objet de coûts أي أن أسباب التكلفة هي التي تستهلك الأنشطة. (Bras, B. and J. Emblemsvag, 1996, p 399)

وقد عرف Horngren نظام محاسبة التكاليف المبني على أساس الأنشطة بأنه ذلك النظام الذي يصحح أنظمة محاسبة التكاليف الأخرى عن طريق التركيز على الأنشطة الفردية واعتبارها موقع الكلفة الأساسي. (Horngren et Autre, 2006, 144)

أما Hilton فقد عرف نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة على أنه: "أسلوب يتكون من مرحلتين لتوزيع التكلفة غير المباشرة حيث يتم تجميعها في مجمعات للتكلفة ثم يتم تخصيصها على المنتجات النهائية بناًءا على موجهات الكلفة. (Hilton,1994, P97)

وكذلك عرف بأنه: "ذلك النظام الذي يقوم أولا بتخصيص الموارد على الأنشطة التي استفادت منها، ثم تخصيص تكلفة هذه الأنشطة وفقًا لمعدل استفادتها من هذه الأنشطة. (ناصر نور الدين، 2004، ص 218)

مما سبق فإنه يمكن تعريف نظام محاسبة التكاليف المبنى على الأنشطة على انه ذلك النظام الذي يقوم على أساس تجميع التكاليف غير المباشرة للشركة في مواضع التكلفة ليتم توزيعها على المنتج النهائي بواسطة مسببات التكلفة، وذلك للوصول إلى الكلفة الحقيقية للمنتج النهائي مما يؤدي إلى دعم اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

ثانيا: تشخيص طريقة التكاليف على أساس النشاط

تقدم هذه الطريقة عدة مزايا في استعمالها لتحسين التسيير واتخاذ القرار، لكنها لا تخلو من بعض النقائص، التي تحد من النظرة التي كانت تتمتع بها في سنوات الثمانينات، أين عرفت رواجا كبيرا، حتى اعتبرت كالحل المطلق لكل مشاكل الشركة وكمفتاح نجاح دون منازع.

1- **الأفكار الجديدة التي جاءت بها طريقة ABC:** أهم الأفكار التي جاءت بها هذه الطريقة هي:

- التسيير بالنشاطات يمكّن من توضيح ما يجرى داخل الشركة ويسمح بالتحكم الأحسن في المسارات إنتاج/توزيع التي تقوم بها الشركة ، ويأخذ بعين الاعتبار التباينات المختلفة للنشاطات ويسمح بإنشاء وسائل مراقبة التسيير (حساب التكاليف، لوحة القيادة، المؤشرات) التي تساهم في تتبع الأداء المحقق في أحسن الظروف في كل مستوى؛

- تتمثل قوة ABC في السماح بالقيام بأحسن تشخيص للمسببات الأصلية للتكاليف والأداء داخل الشركة، كما تسمح بعقلانية التنظيم داخل الشركة والاستعمال الأحسن للموارد المتاحة، فهي تهتم بالثنائية تكلفة/قيمة وبالتالي إمكانية اتخاذ قرار حذف النشاطات التي تكون تكلفتها أكبر من قيمتها والإبقاء على النشاطات التي تكون قيمتها أكبر من تكلفتها؛ (Le Mestre, 2000, P54)

- لا نبحث في طريقة ABC على تقييم تكاليف المنتجات النهائية فقط، بل تهدف الطريقة أيضاً إلى تقييم تكاليف كل العناصر وتقديم منفعة إلى المسؤولين بغية اتخاذ القرار، وبهذا تسمح الطريقة بالقيام بتحليل تابع لعدة متغيرات تتمثل في مواضيع التكلفة، إذا هذا التحليل يتعلق بعدة انشغالات؛(Bescos et Mendoza, 1996, P 36)

2- **الظروف الداعمة لتطبيق نظام طريقة ABC:** إن تطبيق نظام التكاليف على أساس الانشطة هو عملية معقدة وشاملة، وتطلب الخبرات وتستنفذ الكثير من موارد الشركة، ولذلك على الإدارة التأكد مسبقاً من أن المنافع المتوقعة أكبر من تكاليف تطبيق النظام، ويمكن اعتبار الظروف والشروط التالية مشجعة لتطبيق النظام، بل قد يصبح التطبيق امراً ضرورياً مع توافر تلك الظروف: (Bescos et Mendoza, 1996, P 37)

- تعدد المنتجات وتنوع نماذجها مع اختلاف في حجم إنتاجها مما يجعل العملية الإنتاجية معقدة؛

- ازدياد الأنشطة، كالتصميم الهندسي للمنتج وتصميم العمليات الإنتاجية وبرمجة الإنتاج، والمعالجة الآلية للبيانات بالاستخدام المكثف للحاسوب، ونمو حاجات الإدارة إلى معلومات دقيقة وتحليلية؛

– ازدياد حدة المنافسة محلياً وعالميا، حيث يصبح تخفيض التكاليف هو إستراتيجية الاستمرارية والمحافظة على حصة الشركة في السوق؛

–قصر العمر الاقتصادي للمنتَج، مما يتطلب استبعاد بعض المنتجات وتطوير وإدخال منتجات جديدة باستمرار بما ينسجم وتوقعات الزبائن الحاليين والمحتملين؛

– توافر أساليب القياس والتحليل الحديثة مكنت من تطبيق العديد من الأفكار والآراء العلمية التي كان من الصعب تطبيقها في العقود الماضية على الرغم من وجاهتها وأهميتها؛

– النظام غير المناسب وعديم الفائدة للمنشآت سوف يكون عقبة في طريق تقدمها ويؤدي حتماً إلى فشلها، فالسبب الأساسي لرقي المنشآت وتقدمها هو قيامها بتقديم المنتجات والخدمات بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة، وفقاً لما يتطلبه السوق الذي تخدمه هذه المنشآت.

ثالثا: شروط تطبيق طريقة ABC.

من أجل مواجهة العراقيل التي يتعرض لها تطبيق طريقة ABC في المؤسسات حدد كل من Ness Joseph وCucuzza Thomas بعض الشروط الواجب أخذها بعين الاعتبار لضمان نجاح ABC بالشركة كما يلي: (Cucuwza et Ness, 1999, P 70)

– يجب على العمال أن يفهموا جيدا ماذا تنتظر الشركة من تطبيق برنامج ABC، وكيف يمكن لكل واحد منهم أن يطبقه في مهامه؛

– يجب أن يكونوا مقتنعين بفرص نجاح برنامج ABC، ومن أجل إقناعهم يجب على الشركة أن تصمم بعناية برنامجها آخذة بعين الاعتبار ثقافتها وخصوصياتها؛

– يجب مراجعة كل أنظمة التسيير الأخرى حتى يدمج العمال بصفة كاملة برنامج ABC في أعمالهم اليومية ولا يستطيعون الاحتماء وراء الطرق القديمة في حالة ما إذا شعروا بالقلق أو الشك في ABC؛

– النظم المحاسبية القديمة يجب أن تتخلى عنها الشركة بأسرع ما يمكن؛

– أنظمة التقييم والمكافآت يجب أن تكون مرتبطة بنتائج ABC؛

– العملية اليومية في اتخاذ القرار يجب أن تعدل باستمرار ؛

– يجب إدماج ABC ضمن الأنظمة المالية وأنظمة تقييم أداء الشركة.

رابعا: مراحل تطبيق طريقة ABC.

أن مدخل تكلفة النشاط يمثل فلسفة جديدة تركز على أن المنتجات لا تستهلك موارد الوحدة ولكنها تستهلك الأنشطة التي تحدث في الوحدة وأن الأنشطة هي التي تستهلك موارد الوحدة وتتسبب في التكاليف لذلك فإن هذا المدخل المستحدث يرتكز على مجموعة من الخطوات عند تطبيقه، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

1– **تحليل الأنشطة:** تعتبر عملية تحديد وتحليل الأنشطة الخطوة الأولى والرئيسية لتطبيق مدخل تكلفة النشاط ويتم تحديد أنشطة الشركة بناء على طبيعة مراحل العمل والوظائف الرئيسية بالشركة حيث يتم تكوين فكرة عن كل نشاط من خلال تحليل السجلات التاريخية والوحدات المكونة لهذا النشاط وتحليل الوظائف ذات الصلة بهذا النشاط ويمثل النشاط عملية استخدام لموارد معينة مثل رأس المال والعمالة والمعدات لإنتاج مخرجات محددة قد تكون جزء من وحدة منتج أو خدمة أو منتج نهائي. (Cooper, 1990, PP . 78–81)

لذلك لابد من التحديد الدقيق والسليم للأنشطة وتحديد جميع العمليات التي تحدث في الشركة عن طريق معرفة الهيكل التنظيمي للشركة ودراسة دليل العمليات داخل كل إدارة.

أ– المرحلة الأولى: مرحلة تحديد خطوات تحليل النشاط.

بعد أن يتم التحديد السليم للأنشطة يتم تحليل كل نشاط إلى مجموعة العمليات الداخلة فيه ويتم تحليل كل نشاط على خطوتين كالآتي:

– تحديد طبيعة العمل داخل النشاط؛

– تحديد مراحل العمل داخل النشاط.

ب– المرحلة الثانية: مرحلة تصنيف الأنشطة.

يهتم مدخل تكلفة النشاط بتحديد وتحليل الأنشطة التي تحدث في الشركة خلال دورة حياة المنتج من مرحلة تصميم وتخطيط المنتج وصولاً إلى مرحلة بيع المنتج وتسويقه،

حيث يعتبر النشاط المعين هو دائرة نشاط تحدث فيه مجموعة من العمليات غير المتجانسة فيما بينها في استهلاكها للتكاليف، ولذلك يتم في هذه المرحلة تصنيف الأنشطة إلى مجموعتين كالآتي: (Babad et Balachanderain, 1993, P216)

أ- **المجموعة الأولى:** الأنشطة التي تضيف قيمة إلى المنتج

ب- **المجموعة الثانية:** الأنشطة التي لا تضيف قيمة إلى المنتج

2- تحديد تكلفة الأنشطة: تعتبر الخطوة التالية لمرحلة تحليل الأنشطة هي تحديد احتياج كل عمل داخل النشاط من موارد الشركة، حيث يعتبر كل عمل داخل النشاط مسبباً للتكلفة. بذلك تعتبر تكلفة النشاط هي مجموعة تكاليف عوامل الإنتاج التي أمكن تتبعها وتبين أنها تخص نشاط معين بذاته، ويعنى ذلك أنها مجموعة التكاليف التي تسببت فيها الأعمال داخل النشاط المعين ذاته، ويتضح أنه في هذه المرحلة يتم تخصيص موارد الوحدة الاقتصادية المتاحة على الأنشطة حسب درجة استفادة كل نشاط من هذه الموارد. (Cooper, R,1990b, P 78)

ويتم تحديد تكلفة كل نشاط عن طريق تحديد تكاليف مدخلات النشاط من الموارد التي تتمثل في نوعين رئيسين هما: (غنام، 2005، ص35)

أ- **موارد مباشرة:** هي تلك الموارد التي تقدمها الشركة للأنشطة التي تحدث فيها مثل المواد الخام وطاقة الآلات والعمال وغيرها.

ب- **موارد غير مباشرة:** هي تلك الموارد التي تمثل مخرجات أنشطة أخرى وتعتبر مدخلات كموارد في بعض الأنشطة.

3- تحديد مجمعات التكلفة: يعرف مجمع التكلفة بأنه: "مركز النشاط الذي تحدث خلاله مجموعة من التكاليف تعرف بتكلفة مركز النشاط، ويعتبر مجمع التكلفة ذلك الجزء من عملية الإنتاج الذي ترغب الإدارة في الحصول على تقارير تفصيلية عن التكاليف بداخله." كما يرى بعض الباحثين أن مجمع التكلفة يقصد به التكلفة الإجمالية المخصصة على النشاط المعين، أي أنه يمثل المبلغ الإجمالي لكل عناصر التكاليف الناتجة عن مسببات التكلفة والتي تخص نشاط معين بذاته. (Donald, 1992, P 6)

تعتبر هذه المرحلة نتاج للمرحلة السابقة، حيث يتم بعد تحديد التكلفة اللازمة لكل نشاط، تحديد مجمعات التكلفة على مستوى الأنشطة الفرعية للأعمال التي تتم داخل الأنشطة المسببة للتكاليف حيث يعتبر لكل نشاط مجمعات للتكاليف التي تحدث بداخله. بالإضافة إلى حساب التكلفة الوحدوية للمحفزات، لكل مركز تجميع نقوم بـ: (George et autres, 2007, P 552)

– حساب الموارد المستهلكة من طرف المركز مع تراكم الأعباء المخصصة للأنشطة المجمعة في المراكز ؛

4– تحديد مسببات التكلفة لكل نشاط:

يعد الاختيار الصحيح لمسببات التكلفة هو العامل الرئيسي لنجاح مدخل تكلفة النشاط، حيث لابد أن يتم اختيارها بدقة وبحيث يتم التأكد من أن هذه المسببات تقيس ما تستهلكه الأنشطة فعلاً من موارد الشركة، ويتم اختيار مسببات التكلفة على مرحلتين تتمثلان فيما يلي: (Mcom, 1993, P 29)

المرحلة الأولى: يتم فيها حصر مسببات التكلفة التي يمكن استخدامها بتتبع تكلفة عوامل الإنتاج المستخدمة والمعبر عنها بمجموعات التكلفة المرتبطة بمركز النشاط.

المرحلة الثانية: يتم فيها اختيار مسببات التكلفة، حيث يتوقف اختيارها على الهدف الذي تسعى إليه الإدارة ومستوى الدقة المطلوب في تقارير التكاليف.

5– عوامل تحديد العدد المناسب من مسببات التكلفة: من المفضل تجميع عدد من الأنشطة واستخدام محفز واحد لها كأساس لعمليات التخصيص، أما فيما يتعلق بزيادة عدد مسببات التكلفة –وإن كان يزيد من درجة دقة بيانات التكاليف– إلا أن التوسع في عدد ونوعية هذه المسببات قد يجعل النظام المقترح مكلفاً ومعقداً ، لذلك يتعين مراعاة العوامل التالية في تحديد العدد المناسب من مسببات التكلفة: (الزطمة، 2006، ص 75)

أ– درجة الدقة المطلوبة في بيانات التكاليف: من البديهي أنه كلما زاد عدد مسببات التكلفة يتوقع دقة مرتفعة لبيانات التكاليف، إلا أنه يتوقع أيضاً ارتفاع تكلفة النظام نفسه، وهذا يعني أنه كلما رغبت الشركة في زيادة الدقة في تقارير التكاليف تطلب الأمر زيادة عدد مسببات التكلفة لتحقيق الدقة المطلوبة.

ب-تنوع الإنتاج: كلما زاد تنوع المنتجات التي تنتجها الشركة من حيث عدم تجانس استخدام أي منها للأنشطة، تطلب الأمر زيادة عدد مسببات التكلفة لكي تعكس استهلاك كل منتج للأنشطة المختلفة.

ج- تكلفة تجميع بيانات مسببات التكلفة (تكلفة القياس): هناك علاقة طردية بين عدد مسببات التكاليف وتكلفة القياس، فكلما زاد عدد مسببات التكلفة المطلوبة ارتفعت تكلفة القياس لنظام التكاليف، لذلك يجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار كعامل هام في تحديد مسببات التكلفة.

كنتيجة لما سبق يمكن القول أنه كلما زادت درجة الدقة المرغوبة في بيانات التكاليف وزادت درجة تعدد وتنوع المنتجات، وزادت نسبة تكاليف النشاط المعين بالمقارنة بإجمالي تكاليف الأنشطة الكلية، وانخفضت تكلفة تجميع بيانات مسببات التكلفة كان من المرغوب فيه التوسع في عدد مسببات التكلفة، ومن البديهي أن عكس هذه الظروف يؤدي إلى اتخاذ قرار بتخفيض عدد مسببات التكلفة والاكتفاء بأقل عدد ممكن.

5- تخصيص تكاليف الأنشطة على المنتجات: بعد أن يتم تحديد الأنشطة وتحديد تكلفة كل نشاط وتحديد مجمعات التكلفة واختيار مسببات التكلفة لكل نشاط، يأتي دور كيفية تخصيص تكاليف الأنشطة المجمعة على المنتجات النهائية والتي تعتبر الخطوة الأخيرة في مجال تطبيق مدخل تكلفة النشاط، حيث يتم في هذه المرحلة إعداد معدلات تحميل لكل نشاط ويستخدم هذا المعدل في تحميل المنتجات بتكاليف الأنشطة وفقاً للخطوات التالية: (Harman,1998, P 65)

- يتم إيجاد معدلات التحميل لكل نشاط عن طريق المعادلة التالية:

معدل تحميل النشاط = إجمالي تكلفة النشاط/عدد الأحداث الكلية للنشاط.

يقصد بعدد الأحداث الكلية للنشاط عدد مرات حدوث مسبب التكلفة داخل النشاط ويراعى في هذه الخطوة فرض التجانس، حيث أنه إذا كانت مسببات التكلفة بداخل النشاط غير متجانسة فيتم إعداد معدل تحميل لكل مسبب تكلفة على حدا باعتباره نشاط فرعي من النشاط الرئيسي وذلك للوصول إلى درجة من الدقة في التكلفة.

– يتم تحديد نصيب الوحدة من المنتج من تكلفة كل نشاط عن طريق ضرب عدد مرات استفادة وحدة المنتج من النشاط المعين في معدل التحميل المحسوب، ويتم تكرار هذه الخطوة بالنسبة لجميع الأنشطة لإيجاد نصيب وحدة المنتج من كل نشاط.

– يتم تجميع نصيب كل وحدة المنتج من تكاليف كل نشاط فتحصل على التكلفة غير المباشرة المحملة لوحدة المنتج، ثم تضاف على التكلفة المباشرة للوحدة فتحصل على رقم تكلفة وحدة المنتج.

مما سبق أن مدخل تكلفة النشاط يمثل خطوة إيجابية على طريق تطوير دور محاسبة التكاليف، حيث أنه يؤدى إلى زيادة فعالية مخرجات محاسبة التكاليف بزيادة الدقة في أرقام التكاليف بالإضافة إلى المزايا الأخرى التي يحققها هذا المدخل. وعلى الرغم من أهمية هذا المدخل والمزايا التي يحققها البعض وجود بعض الحدود والصعوبات التي تعوق تطبيق هذا النظام.

II– تطبيق طريقة ABC في شركة سوميفوس SOMIPHOS

إن فكرة التحول من المدخل التقليدي للمحاسبة عن التكلفة إلى مدخل محاسبة التكاليف على أساس النشاط سواء في إطار المنشآت الاقتصادية ذات الطابع الإنتاجي أو ذات الطابع الخدمي وصولاً إلى أكبر دقة في المخرجات المستمدة من نظام التكاليف، غالباً ما تتحقق نتيجة التوسع في عدد أوعية التكلفة والوصول إلى أكبر عدد من أوعية التكلفة وما يرتبط بها من محركات (مسببات) تكلفة ملائمة، هذا بالإضافة إلى أن أكبر درجة للدقة في المخرجات المستمدة من نظام التكاليف غالباً ما يترتب عليها تحميل الشركة بأعباء مرتفعة لتصميم وتشغيل نظام التكاليف وقد تؤدى في كثير من الأحيان إلى التأثير الجوهري على نتيجة أعمال الشركة، الأمر الذي يتعارض واقتصاديات تشغيل نظام التكاليف.

استناداً إلى ما سبق فقد تم اختيار مجمع سوميفوس SOMIPHOS ببئر العاتر – تبسة– كشركة محل الدراسة لإجراء مقارنة بين طريقتي الأقسام المتجانسة (التكاليف الكلية) وطريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة وذلك بعد تطبيق كلا الطريقتين على تكاليف الشركة.

أولا: تكلفة المنتجات حسب الطريقة التقليدية

نحدد تكلفة المنتجات حسب مرحلتين، التي تمر بها، مرحلة التحضير الميكانيكي تنتج منتجات نصف مصنعة، ومرحلة المعالجة والتي تعطي منتجات نهائية.

تمر عملية سير المنتج عبر مرحلتين أساسيتين، هما مرحلة التحضير الميكانيكي ومرحلة المعالجة.

1- مرحلة التحضير الميكانيكي: في هذه المرحلة يتم استخراج الفوسفات من جبل العنق ثم يمر على مراحل إلى أن يصبح صالح للمعالجة وذلك كالآتي:

- في البداية، لاستخراج الفوسفات الخام يجب أولا نزع الطبقة العقيمة Sterile التي تكسوا أو تكون فوق سطح الفوسفات الخام والتي يتراوح سمكها حوالي 15/20 م، وتتم هذه العملية عن طريق وضع متفجرات في أماكن محددة، لتفجير هذه الطبقة للتخلص منها، ويتم هذا الأخير بنقلها عبر آليات ورميها لتكون عبارة عن فضلات مهملة، حيث في الشهر محل الدراسة أكتوبر 2017، تم استخراج 1380480 طن من الطبقة العقيمة؛
- ثم بعد ذلك، وبنفس الطريقة يتم استخراج الفوسفات الخام بواسطة المتفجرات، من أسفل الطبقة العقيمة، وفي هذا الشهر استخرجت كمية 230250 طن من الفوسفات الخام.
- يمر الفوسفات الخام بعد استخراجه على ورشتين للتفتيت: كمية 208935 طن تمر على ورشة التفتيت Concassage DJ بعد عملية التفتيت تمر نفس الكمية على ورشة السحق Broyage لتتم عملية سحق الفوسفات، ثم بعد ذلك تأتي عملية الغربلة Criblage، أما كمية 3314 فتمر على ورشة HAZIMAG Concassage KS هذه الورشة عبارة عن آلة مستقدمة حديثا تقوم بعمل ثلاثة ورشات في آن واحد (تفتيت، سحق، غربة)، فنسبة 50% من الكمية التي تمر على هذه الورشة يخرج عبارة عن فوسفات مغربل والنصف الباقي يخرج فوسفات مفتت وبالتالي عليه أن يمر بالورشات السابقة، ورشة السحق ثم الغربلة للحصول على كمية إجمالية من الفوسفات المغربل تقدر ب 199825 طن، وهنا تنتهي مرحلة التحضير الميكانيكي.

في هذه المرحلة يمر الفوسفات الخام على عدة ورشات إلى أن يصبح فوسفات مغربل حيث تمثل تكلفة استخراج الطبقة العقيمة Stérile **378523934.4دج**، وهذه الاخيرة تعتبر كمادة أولية لإنتاج الفوسفات الخام،

جدول رقم 01: المصاريف المباشرة لمرحلة التحضير الميكانيكي

	استخراج الطبقة العقيمة Stérile	ورشة الفوسفات الخام M. brut	ورشة التفتيت concassage	ورشة التفتيت concassage HAZIMAG	ورشة السحق Broyage	ورشة الغربلة Criblage
المصاريف المباشرة	264681032.4	655817184	21202231.2	28602530.4	262565928	71700955.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات شركة SOMIPHOS

جدول رقم 02: تكلفة الفوسفات في مرحلة التحضير الميكانيكي

	التكلفة الاجمالية	الكمية بالطن	تكلفة الطن الواحد
الفوسفات الخام M. brut	399408825.5	276300.00	1734.672
الفوسفات المفتت (concassage)	362957958.9	250722.00	1737.18
الفوسفات المفتت(concassageHAZIMAG)	13172508.02	3976.80	3974.808
الفوسفات المسحوق Broyage	374432971.2	252710.40	1778.004
الفوسفات المغربل Criblage	386272658	243148.80	1906.356

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات شركة SOMIPHOS

تتوزع كمية الفوسفات الخام المقدرة بـ 230250 طن بين ورشتين تذهب 208935 طن إلى ورشة التفتيت، والباقي 3314 طن يذهب إلى ورشة concassage HAZIMAG، حيث في هذه الورشة 50% يخرج مفتت ويمر على مرحلة السحق والغربلة أما 50 % الباقية فتخرج مغربل.

في ورشة **الفوسفات المسحوق** Broyage يتم خلط الفوسفات المفتت المستخرج من ورشة concassage مع 50% المستخرجة من ورشة concassage HAZIMAG.

يتم في ورشة **الفوسفات المغربل** Criblage غربلة كمية الفوسفات المسحوق المقدر بـ 210592 طن مع إضافة 952 طن من المخزن، بالإضافة إلى 50% من الفوسفات المغربل الناتج من ورشة (HAZIMAG concassage)، وفي الأخير يتم تجميع كمية كل الفوسفات المغربل، لنحصل على 202924 طن وبعد الحصول على الفوسفات المغربل نمر للمرحلة الثانية وهي مرحلة المعالجة.

2- **مرحلة المعالجة:** يتم فيها تنقية الفوسفات من الشوائب عبر طريقتين الطريقة والطريقة الجافة، كل طريقة نستطيع من خلالها الحصول على منتجين 65/63 و68/66، ولكن الاختلاف يكون من حيث الجودة والمواصفات كما هو موضح في الجدولين:

جدول رقم 03: مواصفات أنواع المنتج الفوسفات المعالج 65/63

65/63	TPL%	CO2%	Mgo%
Calciné	64/65	7.20	1.09
Sechagé	63/64	7.35	1.20
Dépoussiré	62/63	8.00	1.70

المصدر: التقارير الدورية لمخبر الشركة

جدول رقم 04: مواصفات المنتج الفوسفات المعالج 68/66

66/68	TPL%	CO2%	Mgo%
Dépoussiré	65/66.40	6.75	0.92

المصدر: التقارير الدورية لمخبر الشركة

أ- **الطريقة المبللة voie humide:** تمر كمية 140484 طن من الفوسفات المغربل على ورشة التنقية من الوحل Débourbage حيث يتم غطس الفوسفات في الماء بعدها يتم نقله في بساط متحرك مثقوب ليتم تنقيته من الوحل، ليتفرع بعد ذلك إلى ثلاث طرق:

الطريق الأول: (يتم شرحه في الطريقة الجافة).

الطريق الثاني: تمر كمية من الفوسفات بعد التنقية من الوحل 16625 طن على ورشة التحميصSechage B1 Calcinations في هذه الورشة يتم تجفيف الفوسفات من الماء إلى درجة التحميص حيث تستخدم درجة حرارة تتراوح بين 700° و900° للحصول على منتج نهائي Calciné 63/65 فقط

الطريق الثالث: تمر الكمية المتبقية من الفوسفات بعد التنقية من الوحل على ورشة الغسل ثم التجفيف في هذا الشهر لم يمر الفوسفات على ورشة الغسل وذلك نتيجة عطل في الورشة فتم تمريره مباشرة إلى ورشة التجفيف حيث يتم تجفيف الفوسفات من الماء في درجة حرارة تصل إلى 100° للحصول على منتجين 65/63 و68/66 حيث في هذا الشهر تم إنتاج Séchagé 63/65 فقط في هذه الورشة.

ب- **الطريقة الجافة voie séche:** في هذه الطريقة تمر كمية 59340 طن للتنقية من الشوائب عبر ورشة النفض Dépoussierage للحصول على منتجين:

– يمر الفوسفات المغربل 16300 طن مباشرة على ورشة النفض حيث في هذه الورشة يتم وضع الفوسفات في آلة مثقوبة تحت ضغط رياح قوي جدا من خلال مجموعة من المروحيات الكبيرة جدا لاستخرج الفوسفات نقي من الشوائب للحصول على المنتج النهائي Déppousieré 63/65

– يتم خلط ومزج كمية من الفوسفات المغربل 43040 طن مع كمية من الفوسفات بعد التنقية من الوحل 45450 طن (الطريق الأول) ليمر على ورشة النفض للحصول على المنتج النهائي Déppousieré 66/68.

بعد الحصول على كمية 202924 طن من الفوسفات المغربل سوف نقوم بعلاج كمية 199824 طن والباقي المقدر بـ 2800 طن ينقل للمخزن.

جدول رقم 05: المصاريف المباشرة لمرحلة المعالجة

	الورشة الميكانيكية	ورشة التنقية من الوحل Débourbage	ورشة التحميص Calcination	ورشة التجفيف Séchage	ورشة النفض Dépoussierage
المصاريف المباشرة	275079921	3308957.24	6024993.42	3019409.56	6163439.712

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات شركة SOMIPHOS

جدول رقم 06: تكلفة الفوسفات 65/63 و 68/66

	التكلفة الاجمالية	الكمية بالطن	تكلفة الطن الواحد
الفوسفات المنقي من الوحلDébourbage	285014416	122370	2794.944
تكلفة الفوسفات 65/63			
الفوسفات بعد عملية Dépoussiérage	33714874.8	11400	3548.94
الفوسفات المحمص CALCINATION	55229391.1	15960	4152.588
(Séchage B1)			
تكلفة الفوسفات المجفف Séchage	121698181	39720	3676.68
تكلفة الفوسفات 68/66			
الفوسفات بعد عملية Dépoussiérage	227318727	78720	3465.228

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات شركة SOMIPHOS

ثانيا: دراسة تكاليف شركة SOMIPHOS **بطريقة التكلفة على أساس النشاط**

استناداً على مدخل المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط يمكن تطبيق الخطوات الإجرائية التالية التي يتطلبها تطبيق هذا المدخل على النحو التالي:

1- تحديد مجموعة الأنشطة المستنفذة لموارد الشركة: تعتبر عملية تحديد الأنشطة بمثابة حجر الأساس الذي يقوم عليه مدخل المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط، ارتباطاً بمركز التكلفة. الجدول التالي يظهر هذه الأنشطة و الترميز الرقمي (الكود) للمركز المقابل لأداء كل نشاط. وذلك من واقع سجلات تكاليف الشركة الترميز الرقمي لمراكز التكلفة.

2- تحديد التكلفة الخاصة بكل نشاط: بعد تحديد الأنشطة التي يتم من خلالها تحميل التكلفة غير المباشرة على وحدات التكلفة، تتم عملية تحديد تكلفة كل نشاط، ويظهر الجدول التالي بيان بالأنشطة السابق تحديدها وتكلفة كل نشاط أمكن الحصول عليها من سجلات تكاليف الشركة.

جدول رقم 07: بيان الأنشطة الموجودة بالشركة وتحديد تكلفة كل نشاط.

ترميز المركز	النشاط	التكلفة (بالدينار)	كود المركز	النشاط	التكلفة (بالدينار)
92002	إدارة المجمع	528448.704	92287	الصيانة الكهربائية	2361881.7
92003	مراقبة الجودة	130031.772	92288	الصيانة الميكانيكية	3453419.06
92005	مصلحة المحاسبة والمالية	427546.212	92289	البنية التحتية	353898.528
92006	إدارة الموارد البشرية	1080682.06	92291	صيانة الورشات الخارجية	741698.1
92008	مراقبة التسيير	177541.62	92293	البساط المتحرك	810086.244
92010	المصلحة القانونية	707743.152	92320	تسيير المخزون	9555908.52
92011	مصلحة الوسائل العامة	2172539.68	92505	الأمن الصناعي	3603879.3
92024	الإعلام الآلي	455522.952	92506	التحضير والمنهجية	364425.264
92030	مساعد الأمن	9175609.51	92513	مصلحة المعالجة الجافة	175339.764
92090	مديرية الاستغلال	1678583.63	92514	مصلحة المعالجة المائية	83293.692
92091	مديرية المعالجة	288371.124	92515	مصلحة التفجير	578119.92
92092	مديرية الصيانة	438790.86	92517	التحضير الميكانيكي	67417.344
92211	مخبر الاستغلال	1155871.45	92518	الشحن	74312.292
92222	طاقة (كهرباء، غاز)	1539360.77	92521	مصاريف مشتركة	10544182.3
92227	طاقة (مياه)	2195978.72	92530	قسم الدراسات والتطوير	1234312.57
92233	السيارات الخفيفة والثقيلة	11734954	92531	الدراسات المنجمية	408979.224

92270	حظيرة الآليات	2609269.12	92814	المصلحة الاجتماعية والجيولوجية	936468.852
92281	الصيانات الكبرى	3280859.74	92830	طب العمل	495051.552
92282	صيانة السيارات خ/ث	827953.872	92870	نقابة العمال	30671.712
إجمالي التكاليف غير المباشرة					**76479004.88**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات شركة SOMIPHOS

3- تحديد مسبب (وعاء) التكلفة الخاص بكل نشاط: يستلزم تحديد مسبب التكلفة الخاص بكل نشاط تشغيل فريق عمل يقيم مجموعة مختلفة من التخصصات المرتبطة بالأنشطة المراد توزيع تكلفتها على وحدات التكلفة المستفيدة، وفي ضوء ما توفر للباحث من معلومات نتيجة اللقاءات مع الأطراف ذات الصلة بأنشطة الخدمات الفنية أمكن الاتفاق على محرك التكلفة الخاص بكل نشاط، مع الأخذ في الاعتبار أن المسببات المختارة لا تمثل في جميع الحالات الاختيارات المثلى، نتيجة عدم توافر البيانات المرتبطة بمحرك التكلفة الواجب اختياره، استناداً على عدم إمكانية الحصول على البيانات المرتبطة ببعض محركات التكلفة تم استخدام محركات أخرى بديلة، ولارتباط أكثر من نشاط بمحرك تكلفة واحد، تم دمج أوعية التكلفة التي تحركها محرك واحد فقط في وعاء واحد يتم تحميل تكلفته على المنتجات مرة واحدة، الأمر الذي يعنى تخفيض عدد أوعية التكلفة بما يحقق عدم تكرارية الأعمال الحسابية، وبما يحقق اقتصادية تطبيق مدخل المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط. وعلى ذلك يظهر البيان التالي مجموعة الأوعية التي يتم من خلالها تحميل التكلفة غير المباشرة.

جدول رقم 08: بيان بمسببات (أوعية) التكلفة المخصصة لاستيعاب بنود التكاليف غير المباشرة

الرقم	النشاط	مسببات التكاليف غير المباشرة	الرقم	النشاط	مسببات التكاليف غير المباشرة
الأول	مراقبة الجودة مصلحة المعالجة الجافة مصلحة المعالجة المائية التحضير الميكانيكي مصاريف مشتركة	وحدات منتجة	الرابع	السيارات الخفيفة والثقيلة حظيرة الآليات صيانة السيارات خ/ث	ساعات عمل الآليات المتحركة
			الخامس	مديرية الصيانة	صيانة

	مصلحة الشحن			الصيانات الكبرى الصيانة الكهربائية الصيانة الميكانيكية البنية التحتية صيانة الورشات الخارجية البساط المتحرك الأمن الصناعي	الموجودات المتعلقة بالإنتاج
الثاني	التحضير والمنهجية دراسات منجمية وجيولوجية المصلحة الاجتماعية	ساعات العمل (يد عاملة)			
الثالث	– مديرية الاستغلال مديرية المعالجة مخبر الاستغلال طاقة (كهرباء، غاز) طاقة (مياه) مصلحة التفجير قسم الدراسات والتطوير	تكلفة الطاقة المستعملة	**السادس**	إدارة المجمع مصلحة المحاسبة والمالية إدارة الموارد البشرية مراقبة التسيير المصلحة القانونية مصلحة الوسائل العامة الإعلام الآلي مساعد الأمن تسيير المخزون طب العمل نقابة العمال	عدد العمال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات شركة SOMIPHOS

جدول رقم 09: عدد وحدات مسببات التكلفة موزعة على الورشات

مسببات (أوعية) التكلفة	الورشة الميكانيكية	التنقية من الوحل	التحميص	التجفيف	النفض	المجموع
وحدات منتجة	0	0	15960	39720	90120	145800
ساعات العمل (يد عاملة)	25788	7260	6012	7680	9132	55872
تكلفة الطاقة المستعملة	1159366.8	3335013.6	1378556.4	1436596.8	4745337.6	12054871.2
ساعات عمل الآليات المتحركة	5048.4	477.6	0	1920	1299.6	8745.6
صيانة الموجودات المتعلقة بالإنتاج	2480088	811274.4	600512.4	2445406.8	5259968.4	11597250
عدد العمال	156	42	34.8	44.4	52.8	330

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد الجداول 07،08

يوضح هذا الجدول عدد وحدات كل مسبب تكلفة في كل ورشة.

4- تحديد معدل تحميل تكلفة كل وعاء: يتم تحميل كل وحدة تكلفة (كل منتج) بنصيبها من التكاليف الصناعية غير المباشرة من خلال معدل تحميل لكل وعاء تكلفة يتضمن تكلفة نشاط معين أو تكلفة مجموعة من الأنشطة المتجانسة، ويتم إيجاد معدل تحميل تكلفة النشاط أو الوعاء عن طريق قسمة تكلفة الوعاء على إجمالي الكمية المستخدمة من محرك التكلفة في العملية الإنتاجية بالشركة. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن دقة البيانات والمعلومات المستمدة من نظام التكاليف والمرتبطة بقياس وحدة التكلفة، إنما تتوقف على درجة التجانس للبنود المكونة لتكلفة الوعاء، وكذلك على مدى ملائمة محرك التكلفة الذي يتم من خلاله تحميل تكلفة الوعاء على وحدات التكلفة.

وإذا ما أسفرت الخطوة السابقة عن فتح ستة أوعية للتكلفة مخصصة لاستيعاب مجموعة معينة من التكاليف الصناعية غير المباشرة التي تتحملها الشركة، فإن الجدول التالي يظهر تكلفة كل وعاء، وكمية محركات التكلفة الخاصة بكل وعاء، وأخيراً معدل تحميل تكلفة كل وعاء.

جدول رقم 10: تكلفة كل وعاء من أوعية التكلفة بالدينار وكمية محركات التكلفة الخاصة بكل وعاء

مسببات (أوعية) التكلفة	تكلفة الوعاء الإجمالية	عدد وحدات مسببات التكلفة	تكلفة الوعاء للوحدة
وحدات منتجة	11074577.2	145800	91.152
ساعات العمل (يد عاملة)	1709873.34	55872	36.72
تكلفة الطاقة المستعملة	8670598.16	12054871.2	0.864
ساعات عمل الآليات المتحركة	15172177	8745.6	8745.6
صيانة الموجودات المتعلقة بالإنتاج	15044513.5	11597250	1.56
عدد العمال	24807265.7	330	90208.236
المجموع	76479004.9	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 09

جدول رقم 11: حساب تكلفة الورشة الميكانيكية

الورشة الميكانيكية	المبالغ
المصاريف المباشرة	275079921
تكلفة التخزين (17048× 1728.17)	29461808.1-
المصاريف غير المباشرة:	
وحدات منتجة	0
ساعات العمل (يد عاملة) (21490× 36.72)	789112.8
تكلفة الطاقة المستعملة (966139× 0.86)	834744.096
ساعات عمل الآليات المتحركة (4207× 2081.808)	8758166.26
صيانة الموجودات المتعلقة بالإنتاج (2066470× 1.56)	3223693.2
عدد العمال (130× 90208.24)	11727070.68
المصاريف غير المباشرة الخاصة بالورشة	68016846.9
المجموع	338967746.84
عدد الوحدات	202967
تكلفة الوحدة	1670.063

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 05، 10

جدول رقم 12: حساب تكلفة ورشة التنقية من الوحل

ورشة التنقية من الوحل	المبالغ
الاستهلاكات (140484×1895.6)	266300364.53
المصاريف المباشرة	3308957.244
المصاريف غير المباشرة:	
وحدات منتجة	0
ساعات العمل (يد عاملة) (5060× 36.72)	185803.2
تكلفة الطاقة المستعملة (8277917× 0.864)	7152120.29
ساعات عمل الآليات المتحركة (398× 2081.81)	828559.58
صيانة الموجودات المتعلقة بالإنتاج (676062× 1.56)	1054656.72
عدد العمال (35× 90208.24)	3157288.356
المصاريف غير المباشرة الخاصة بالورشة	13034173.44
المجموع	294836120.2
عدد الوحدات	101975
تكلفة الوحدة	2891.26

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 05، 10

جدول رقم 13:حساب تكلفة ورشة التحميص

ورشة التحميص	المبالغ
الاستهلاكات (16625×2581.38)	42915442.5
المصاريف المباشرة	6024993.42
المصاريف غير المباشرة:	
وحدات منتجة (13300× 75.96)	1010268
ساعات العمل (يد عاملة) (5010× 36.72)	183967.2
تكلفة الطاقة المستعملة (500427× 0.864)	432368.93
ساعات عمل الآليات المتحركة	
صيانة الموجودات المتعلقة بالإنتاج (500427× 1.56)	780666.12
عدد العمال (29× 90208.24)	2616038.96
المصاريف غير المباشرة الخاصة بالورشة	1173759.86
المجموع	55137505
عدد الوحدات	13300
تكلفة الوحدة	4145.68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 05، 11

جدول رقم 14: حساب تكلفة ورشة التجفيف

ورشة التجفيف	المبالغ
الاستهلاكات(34700×2151.15)+(4200×3624.08)	107839400
المصاريف المباشرة	3019409.56
المصاريف غير المباشرة:	
وحدات منتجة (13300× 91.15)	1212321.6
ساعات العمل (يد عاملة) (5010× 36.72)	183967.2
تكلفة الطاقة المستعملة (2037839× 0.864)	1760692.9
ساعات عمل الآليات المتحركة	828557.412
صيانة الموجودات المتعلقة بالإنتاج (500427× 1.56)	780666.12
عدد العمال (29× 90208.24)	2616038.96
المصاريف غير المباشرة الخاصة بالورشة	2644709.29
المجموع	120885763.04
عدد الوحدات	33100
تكلفة الوحدة	3652.14

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 05، 10

جدول رقم 15:حساب تكلفة ورشة النفض.

ورشة النفض	65/63	68/66
الاستهلاكات	27221448	189201902.2
المصاريف المباشرة	892571.304	6163439.712
المصاريف غير المباشرة:		
وحدات منتجة	865913.448	5979360.192
ساعات العمل (يد عاملة)	35352.432	244117.848
تكلفة الطاقة المستعملة	431754.888	2981381.16
ساعات عمل الآليات المتحركة	285201.408	1969390.752
صيانة الموجودات المتعلقة بالإنتاج	863157.276	5960328.108
عدد العمال	502091.124	3467071.38
المصاريف غير المباشرة الخاصة بالورشة	1516965.5	10475046.05
المجموع	32614455.4	226442037.4
عدد الوحدات	**9500**	**65600**
تكلفة الوحدة	3433.1	3451.86

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 05، 10

هذه الدراسة تشير إلى أن استخدام محاسبة الأقسام المتجانسة كطريقة وحيدة للتسعير وتقدير التكلفة يمكن أن تؤدي إلى معلومات مضللة في توزيع المصاريف غير المباشرة على المنتجات، وأنه يمكن تطبيق نظام تكاليف الأنشطة كمنهج إداري أفضل، حيث القدرة على تحليل تكاليفها غير المباشرة بصفة دقيقة، بحيث يحدد هذا النظام ما تتطلبه كل وحدة من التكاليف غير المباشرة، وبالتالي يمكن التقدم بالعطاءات وأن يكون لدى الشركة فرصة أكبر للمنافسة والفوز بالعطاء في حين تحديد نسبة ربح مناسبة ومعقولة.

نتائج البحث

من الدراسة المتقدمة خلص الباحث إلى النتائج التالية:

1- يخضع اختيار وحدات العمل إلى التقدير الشخصي ويلجأ قسم المحاسبة التحليلية في شركة سوميفوس غالبا في اختيار المصاريف المباشرة كوحدة عمل لتحميل عناصر التكاليف غير المباشرة على الوحدات المنتجة، وذلك لما يجدونه من صعوبة في تحديد أساس سليم في توزيعها، وهذا ما يؤدي إلى توزيع غير دقيق للمصاريف غير المباشرة؛

2- نظرًا لاعتماد الشركة على الآليات الضخمة الأساليب التكنولوجية الحديثة لحماية البيئة والحفاظ على صحة العامل إضافة إلى تقديم منتج عالي الجودة، أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة التكاليف غير المباشرة ضمن الهيكل الكلي للتكاليف مما أدى إلى وجود قصور في أنظمة التكاليف التقليدية لمعالجة كيفية تخصيص هذه التكاليف على الأنشطة المختلفة، مما يؤدي بها إلى اتخاذ القرارات الخاطئة في بعض الأحيان وخاصة بما يتعلق بالسياسة السعرية للمنتج؛

3- التكاليف غير المباشرة في الشركة ترتبط بعلاقة طردية مع استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة أي أن الشركة التي تكون فيها التكاليف غير المباشرة كبيرة بسبب تزايد استخدام الآلية، تميل إلى استعمال هذا النظام لمساعدتها في التخصيص والتحميل الدقيقة لهذه التكاليف؛

4- مما لاحظنا أن شركة سوميفوس مازالت تجهل فائدة نظام المحاسبة التحليلية كأداة تسمح بمراقبة التسيير واتخاذ القرار، وإنما يقتصر دوره فقط في السياسة التسعيرية للمنتجات، وهذا راجع حسب رأينا، إلى العمل بنفس الذهنية التي كانت تسودها قبل الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، أين كانت المحاسبة التحليلية غير مفيدة ما دام الأمر يتعلق بالعمل دون الاهتمام بالربح؛

5- هذه الشركة ما تزال في حالة احتكار لإنتاج وتسويق منتجاتها، لذلك فهي لا ترى ضرورة لوضع آليات حديثة في احتساب التكلفة الكلية للمنتجات، ما دامت النتيجة دائما موجبة.

6- لم يظهر وجود فارق كبير في حساب التكاليف بطريقة الأقسام المتجانسة وطريقة ABC، في الورشات التي تنتج منتج وحيد، وذلك يعود لسبب تحمل المنتج كل التكاليف سواء المباشرة أو غير المباشرة، بالإضافة إلى أن الورشات السابقة تنتج هي الأخرى منتج وحيد؛

7- إعادة توزيع المصاريف غير المباشرة بطريقة ABC في ورشة النفض أظهر أن المنتج 68/66 تحمل مصاريف لا تخصه على حساب المنتج 65/63، كان يتحملها عند احتساب التكلفة بطريقة الأقسام المتجانسة، حيث انه: بطريقة الأقسام المتجانسة كانت التكاليف ل65/63 و68/66 هي على التوالي 3548.94دج و 3465.228دج، وهذا ما طرح مشكل لدى قسم المحاسبة التحليلية في الشركة لأنه من غير المنطقي أن يظهر المنتج 65/63 أغلى

من 68/66 لأن هذا الأخير أكثر جودة من الأول، أما بطريقة الـABC فكانت التكاليف لـ 65/63 و68/66 هي 3433.1 و3451.86 على التوالي، وهذا ما يثبت أن طريقة الـABC أكثر دقة في توزيع المصاريف غير المباشرة؛

8- إن مسؤولية الإغفال عن وجود نظام محاسبة تحليلية على مستوى هياكل المؤسسات لا ترجع فقط لهذه الأخيرة، وإنما أيضا للمختصين في هذا الميدان الذين لم يبذلوا أي جهد لإظهار الفائدة من اكتسابه، حتى أن مكاتب المحاسبة والخبرة المحاسبية الموجودة عبر الوطن، لا تهتم إلا بجانب المحاسبة المالية (القانونية)، ولا تساهم على الإطلاق في مساعدة المؤسسات لشرح مضمون وفائدة آليات التسيير، خاصة منها آلية المحاسبة التحليلية.

المراجع

أ- باللغة العربية

1- الزطمة حسام الدين بشير، (2006)، نظام مقترح لتطوير عملية تسعير العطاءات وفقا لنظام تكاليف الأنشطة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

2- حلس سالم عبد الله، (2007)، نظام تكاليف الأنشطة كأساس لقياس تكلفة الخدمات التعليمية بالجامعات، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، غزة، فلسطين.

3- ناصر نور الدين عبد اللطيف، (2004)، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية.

4- غنام غريب جبر جبر، (2005)، تطوير طرق تحميل التكاليف غير المباشرة في ظل اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان.

ب- باللغة الاجنبية

1- Babad, Y.M, and B.V. Balachanderain, (1993),Cost Driver Optimization in Activity - Based Costing, The Accounting Review, Vol. 88, No. 3.

2- Bras, B. and J. Emblemsvag (1996). Designing For The Life-Cycle: Activity-Based Costin
and Uncertainty. Design for X. Huang, G.Q. London, Chapman & Hall

3- Cooper, R. (I 990b). "Explicating the Logic of ABC." Management Accounting (UK)(November).
4- Cooper, R. (l990c). "Five Steps to ABC System Design." countancy(November
5- Cucuwza Thomas & Ness Joseph, (1999), Exploiter pleinement le portentiel de l'ABC, Article, Harvard Business Review, édition d'organisation, Paris.
6- Donald, E.K, (1992),Management Accountant, Hand-Book, John Wiley & Sons, New York,.
7- George langlois et autres, (2007),contrôle de gestion (manuel et applications), édition foucher, paris.
8- Hilton, R. W, (1994), Managerial Accounting, 2nd. Ed., Boston, MA : Irwin/McGraw-Hill.
9- Horngren, C. T, Datar, S. M, Foster, G, (2006), Cost Accounting a Managerial Emphasis, 12th. ed., Upper Saddle River: New Jersey, Prentice Hal,.
10- Le Mestre Patrick, (2000),De l'application de la méthode ABC dans une entreprise de production en continue", Revue Française de comptabilité, N° 319, édition E.C.M, Paris.
11- Mcom, Ernest Glad, Implementation Considerations of an ABC System, Management Accounting, July/August 1993.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الأول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

التمويل التأجيري في الجزائر، واقعه ومتطلبات تطويره

Leasing in Algeria,its state and the requirements of its development

د/عمار زودة
ammar.zouda@univ-batna.dz
جامعة باتنة 1

تاريخ الاستلام: 2018/05/04 تاريخ التعديل: 2018/06/15 تاريخ قبول النشر: 2018/06/20
تصنيف JEL: G21

الملخص :

هدفت الدراسة للتعرف على صيغة التمويل التأجير كأسلوب تمويلي للمشروعات الاقتصادية من خلال التطرق لتعريفه، أنواعه ومزاياه بالنسبة لأطراف عقده، كما هدفت أيضا الدراسة إلى معرفة واقع التمويل التأجيري في الجزائر من خلال التطرق للقوانين التي تنظمه، المؤسسات التي تمارسه والمؤشرات الكمية التي تحدد تطوره وحجمه. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة ليتسنى لنا معرفة المعيقات التي تحول دون تطور هذه الصيغة التمويلية في الجزائر، وبالتالي اقتراح أهم متطلبات تطويره.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها العمل على نشر الثقافة التمويلية بأسلوب التمويل التأجيري، وإيجاد نظام لتشجيع هيئات ترقية الاستثمار والمؤسسات البنكية والمالية على اعتماد وتقديم هذا الأسلوب التمويلي، من خلال منحهم تحفيزات جبائية بالإضافة إلى التخفيض الجمركي على الأصول المستوردة بهدف تأجيرها.

الكلمات المفتاحية: التمويل التأجيري، المصادر التمويلية، المؤجر، المستأجر، المؤسسات المالية والبنكية، الامتيازات الجبائية والجمركية.

Abstract:

This study aims to identify leasing as a financing method for economic projects, by addressing its definition, types and merits. In addition to finding out the state of leasing in Algeria by tackling its regulating laws , its practicing institutions and the quantitative indexes that determine its development and size. The analytical descriptive approach is used to find out the obstacles that prevent the development of this funding formula in Algeria and thus propose the main requirements for its development.

The main results and recommendations of the research is the urge to promote the culture of leasing, and the creation of a system to encourage investment promotion agencies, banking and financial institutions to adopt and provide this financing method by providing tax and customs incentives.

Key-words : Leasing, Funding sources, Lessor, Lessee, banking and financial institutions, tax and customs incentives.

مقدمة:

إذا كانت المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة قد تجاوزت الكثير من الصعوبات خاصة التمويلية، وذلك بفضل ابتكار واستخدام تقنيات حديثة على مستوى البنوك بما يمكنها من التحكم في المخاطر، والتكاليف، ومن ثم التوجه نحو خدمة هذا القطاع، فإن مثيلاها في دول النامية عامة والجزائر خاصة لازالت تواجه الكثير من الصعوبات أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت فعلا تعيق تطورها بدءا من مرحلة الإنشاء إلى التوسع وهذا نظرا لكون منح القروض المصرفية يتطلب فضلا عن دراسة الجدوى توفر الضمانات الكافية لمنح القروض.

أمام هذه الصعوبات التمويلية ونظرا لقصور التمويلات التقليدية التي تمنحها البنوك وعدم تمكنها من تلبية كل حاجيات المؤسسات الاستثمارية، أصبح من الضروري البحث عن مصادر وآليات أخرى للتمويل خارج القطاع البنكي التقليدي، وهنا فإن للدولة دور كبير في دعم مستويات التمويل المختلفة وذلك من خلال تفعيل دور الهياكل الموجودة وطرح بدائل حديثة للتمويل ومن أبرزها صيغة التمويل التأجير الذي يعد من أهم البدائل التمويلية التي نالت اهتماما بالغا من طرف الباحثين الاقتصاديين سواء في الدول المقدمة أو الدول النامية. وعلى غرار باقي الدول التي اعتمدت التمويل التأجيري كبديل تمويلي للمؤسسات الاقتصادية، فإن الجزائر بدورها انتهجت هذه السياسة التمويلية منذ أزيد من 20 سنة، إلا أنها لم تنجح في تفعيل هذه الصيغة

التمويلية وجعلها بديل تمويل حقيقي أمام مختلف المؤسسات الاقتصادية. لذلك جاءت هذه الدراسة للتطرق لهذا الأسلوب التمويلي الحديث كبديل تمويلي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع إبراز أهم المزايا والصعوبات التي واجهته ومتطلبات تطويره، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو واقع التمويل التأجيري في الجزائر وفيما تتمثل معوقات نجاحه وما هي متطلبات تطويره؟.**

وللإجابة عن التساؤل السابق سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، في الجانب النظري بغرض وصف صيغة التمويل التأجيري من خلال بيان الجزء المهم من إطاره النظري والتقني، كما سنحاول في الجانب التطبيقي للدارسة معرفة واقع التمويل التأجيري في الجزائر من خلال الأطر القانونية التي تسيره والمؤسسات الممارسة له، بالإضافة إلى تحليل بعض المؤشرات الكمية المتوفرة لتتبع تطور حجمه ونشاطه، ليتسنى لنا التعرف على أهم المعوقات التي حالت دون نجاحه كصيغة تمويلية بديلة في الجزائر، وبالتالي محاولة صياغة بعض التوصيات التي نأمل أن تعمل على تطوير هذه الصيغة التمويلية مستقبلا.

أولا: الإطار النظري والتقني للتمويل التأجيري

يعتبر التمويل التأجيري تقنية حديثة لتمويل الاستثمارات، ولكنها مستوحاة بدرجة كبيرة من تقنيات قديمة، كما تميزت هذه التقنية بخصائص كثيرة عن باقي أنواع التمويل، إضافة إلى ما تحتله هذه التقنية من أهمية بارزة في الاقتصاد، ومن هنا سيخصص العنصر الأول من الدراسة لعرض المفاهيم الأساسية للتمويل التأجيري التي تسمح لنا بالفهم الجيد له، من خلال ما يلي:

1. مفهوم التمويل التأجيري: يرد في هذا الصدد المصطلح الانجليزي leasing، حيث يعتبر عقدا بين مؤجر ومستأجر، يتضمن إيجار أصول معينة يتم اختيارها بواسطة المستأجر من المنتج، أو المورد لهذه الأصول، ويقوم المؤجّر بشرائه وتأجيره للمستأجر مقابل التزام المستأجر بدفع الأجرة المتفق عليها في المواعيد المحددة. ولا يعطي عقد التمويل التأجيري للمستأجر الحق أو يلقي على عاتقه التزاما بتملك تلك الأصول لا خلال مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد. وفي هذا الصدد يعرف المشرع الأمريكي التمويل التأجيري في المادة (103 -2A) من القانون التجاري الموحد للولايات المتحدة الأمريكية بأنه: عقد يتيح للمستأجر اختيار أو تصنيع أو توريد البضائع

محل العقد، بل يتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد تلك البضائع فيمتلكها المؤجر بغية تأجيرها للمستأجر (بسام هلال ومسلم القلاب، 2009، ص:14).

2. خصائص التمويل التأجيري: على ضوء تحديد المقصود بالتمويل التأجيري كما يعرض في العمل وتعريف المشرع له نستطيع استخلاص الخصائص العامة المميزة لعملية التمويل التأجيري في إطارها العام كالتالي:

ـ إن مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء وأنها تغطي على الأقل 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر (تكلفة الأصل زائد هامش الربح)؛

ـ المستأجر غير مطالب بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما يدفعه على شكل أقساط الإيجار، وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله؛

ـ يحتفظ المؤجّر بملكية الأصل والمستأجر يستفيد من حق الاستعمال فقط، وبالتالي فإن مساهمة المؤجّر قانونية ومالية، أما مساهمة المستأجر فهي إدارية واقتصادية؛

ـ التمويل التأجيري يكون إما متوسط أو طويل الأجل، بحيث أن مدته تحدد حسب طبيعة هذه الأصول وحسب فترة امتلاكها بمعنى العمر الافتراضي لها، (مدة إيجار الأصول المنقولة مابين 2- 10 سنوات والأصول غير المنقولة فمدته مابين 15- 20 سنة؛

ـ التمويل التأجيري يكون في شكل أصول عينية (استثمارات مادية) لا يقوم بمنح أموال نقدية كما في القرض التقليدي؛ (خالد أمين عبد الله، 2011، ص:213)

ـ في نهاية فترة التمويل التأجيري يتاح للمستأجر ثلاثة خيارات، إما أن يطلب تجديد الإيجار وفق شروط يتفق عليها مجددا، ويستفيد بالتالي من حق استعمال هذا الأصل دون أن يكسب ملكيته، وإما أن يشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد، وفي هذه الحالة تنتقل الملكية القانونية للأصل إلى المستأجر إضافة إلى حق الاستعمال، وهذا هو الخيار الأخير، أن يمتنع عن تجديد العقد ويمتنع عن شراء الأصل وتنتهي بذلك العلاقة القائمة بينهما، ويقوم بإرجاع الأصل إلى المؤجّر؛

ـ تقوم علاقة التمويل التأجيري بين ثلاثة أطرف هي المؤجر، المستأجر، والمورد لهذا الأصل؛

ـ يتيح للمستأجر اختيار الأصل الذي يرغب فيه لدى المورد، يقوم بإجراءات شراء هذا الأصل من المورد ودفع ثمنه بالكامل، ثم يقوم بتقديمه إلى المستأجر على سبيل الإيجار؛

ـ يختلف التمويل التأجيري عن فكرة التمويل التقليدي بالرغم من أن الهدف من العملية واحد، وهو تمويل الاستثمارات، إذ التمويل التأجيري لا يمنح أموال نقدية إلى المقترض، وإنما يقدم أصول عينية لزبون المستأجر وينتظر منه التسديد على أقساط؛

ـ يعتبر التمويل التأجيري تقنية حديثة لتمويل الاستثمارات المنقولة والعقارية مع خيار الشراء، كما يمكن اعتباره طريقة تمويلية أصلية بديلة، ومنافسة للتمويل التقليدي. (عبد الباقي روابح وخالد طالبي، 2012، ص: 9)

3.مزايا التمويل التأجيري بالنسبة للمؤجر والمستأجر: يمكن للمؤسسات المالية استخدام نظام التمويل التأجيري كصيغة استثمارية لاستثمار الأموال المتاحة لديها أو كصيغة تمويلية عن طريق قيام الشركات الراغبة للأصل باستئجار بعض الأصول التي تحتاج إليها طبقا لهذه الصيغة.

1.3. بالنسبة للشركة المؤجرة: في حالة الشركة الممولة باستخدام التمويل التأجيري كصيغة استثمارية – أي قيامها بدور المؤجر– فإنها تحقق المزايا التالية: (حسين شحاتة، ص: 8)

- يمثل التأجير التمويلي صيغة استثمارية جذابة لأنه يحق عائدا تنافسيا على الأموال المستثمرة؛

- وجود ضمان جيد للأموال المستثمرة يتمثل في الأصول المؤجرة حيث أن ملكيتها تظل للمؤجر كما تستفيد من عوامل التضخم؛

- أمكانية تحقيق وفورات ضريبة من خلال خصم نسبة تمثل قسط اهتلاك الأصول المؤجرة من أرباح المؤجر للوصول إلى الربح الخاضع للضريبة، رغم أنه لا يستخدم هذه الأصول؛

- في حالة استرداد الأصول المؤجرة في نهاية مدة عقد الإيجار، يمكن للمؤجر أن يحقق ربحية عالية جدا من القيمة المتبقية للأصل وخاصة في ظل ظروف ارتفاع الأسعار المستمر.

2.3. بالنسبة للمستأجر: كما أنه يحق للشركة المستأجرة المزايا الآتية:

- توفير تمويل كامل – بنسبة 100 % – للأصول المؤجرة ، ومن ثم عدم استخدام المصادر التمويلية للشركة في الأصول الثابتة؛

- تحقيق ميزة ضريبة تتمثل في خصم القيمة الإيجارية – التي تكون عادة أكبر من قسط الإهتلاك – من الأرباح للوصول إلى الربح الخاضع الضريبة؛

- سرعة الحصول على الأصول المطلوبة وبأسعار اليوم، بخلاف الاعتماد على زيادة رأس المال لتمويل الشراء أو الاعتماد على الاقتراض من البنوك بفائدة، خاصة في حالة عدم استجابة

سوق رأس لمال للطالب المتزايد على الأموال أو في حالة وجود عوائق أمام المؤسسات المالية لمنح الائتمان؛

- في كثير من الحالات ينقل التمويل التأجيري مخاطر القيمة المتبقية للأصل إلى المؤجر.

4. أنواع التمويل التأجيري حسب معيار نقل الخطر: وفق هذا المعيار ينقسم التمويل التأجيري إلى التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي، وحتى يمكن التفريق بينهما سنحاول التطرق لمفهوم وخصائص ومميزات كل نوع والفرق بينهما.

1.4.التأجير التشغيلي (الاستئجار التشغيلي): هو نوع من أنواع التأجير قصير الأجل تقوم بإدارته وممارسته البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في هذا المجال، ويهدف إلى تزويد المستأجر عن طريق التأجير بحاجته من الأصول الإنتاجية، وذلك دون أن يكون هناك داع لشرائها من قبل المستأجر، على أن يكون التأجير لغاية محددة وفترة زمنية محددة. (الطاهر لطرش، 2003، ص:78) يقوم بعدها المؤجر باسترداد هذه الأصول لغايات تأجيرها مرة أخرى لشخص آخر، لكونه يقوم بخدمة وصيانة الأصل أثناء استخدام المستأجر له. ويتم الاتفاق على طرق دفع الإيجار وكافة التفاصيل الأخرى كحجم التمويل ومدة الإيجار، وطبيعة المأجور، بموجب عقد يوقع فيما بين الطرفين لهذه الغاية. ومن خصائص هذا النوع: (محسن أحمد الخضيري ، 2001، ص:109)

– إمكانية قيام المستأجر بإلغاء عقد الإيجار في أي وقت يشاء، وهذه الخاصية قد تلقى قبولا لدى الكثير من المنشآت والأفراد حيث يمكنهم إلغاء العقد وعدم الارتباط بأصل فقد صلاحيته، أو أصبح غير اقتصادي في تشغيله، خاصة في حالة حدوث تطور تكنولوجي يؤدي إلى ظهور معدات أكثر تقدما وإنتاجا، أو أقل استخدما للطاقة والمواد الخام؛

– مدة العقد قصيرة نوعا ما، فهي لا تمتد إلى نهاية العمر الافتراضي للمأجور، خاصة وأنها ترتبط بحاجة المستأجر للمأجور لأداء غرض معين أو مهنة معينة؛

– يعتبر التأجير التشغيلي نظام تأجيري أكثر منه تمويلي، وهذا عائد للغاية المقصودة من هذا النوع من الأنواع، إذ أن الهدف الأساسي من التأجير هو استخدام المأجور لغاية معينة محددة ولمدة زمنية محددة تنتهي بانتهاء الغاية من التأجير؛

– إن عقد التأجير التشغيلي لا ينتهي بالتمليك، وإنما ينتج استئجار المأجور لهدف معين، وعند الانتهاء من تحقيق هذا الهدف يتم إعادة المأجور إلى المؤجر، الذي يقوم بدوره بإعادة تأجيره إلى مستأجر آخر؛

– بما أن عقد التأجير التشغيلي لا يهدف إلى التمليك، حيث أن ملكية الأصل المأجور تكون دائما للمؤجر، لذا فإن كافة مصاريف ونفقات الصيانة، والتأمين والنفقات الأخرى يتحملها المؤجّر.

2.4. التأجير التمويلي (الاستئجار التمويلي): يعتبر علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من أصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري، وهذا العقد غير قابل للإلغاء عكس عقد التأجير التشغيلي، والمؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي تقوم المؤسسة بشرائه وتحفظ هذه الأخيرة بحق ملكية الأصل الرأسمالي، ويكون للمستأجر في نهاية مدة العقد أن يختار بين أحد البدائل التالية:

– شراء الأصل المؤجر، نظير ثمن متفق عليه مع مراعاة ما سبق سداده من قبل المؤسسة المستأجرة إلى المؤسسة المؤجّرة من مبالغ خلال فترة التعاقد؛

– إرجاع الأصل إلى المؤجّر.

كما يعتبر التمويل التأجيري ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق، والالتزامات، والمنافع، والمساوئ، والمخاطر المرتبط بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، ويعني أن فترة عقد التمويل التأجيري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة نفقات رأس المال، وكذلك مكافأة هذه الأموال المستثمرة. (الطاهر لطرش، 2003، ص:78)

5.الجوانب الجبائية للتمويل التأجيري: تعتبر الجباية من أهم العوامل المحددة لقرار اللجوء للتمويل التأجيري، وتتعلق الجباية أساسا بكيفية احتساب الضرائب، والرسوم، وكذا احتساب اهتلاكات الأصول المؤجَّرة، ومن أهم الجوانب الجبائية للتمويل التأجيري، نذكر:

1.5.الضرائب المباشرة: ويتم احتسابها بالاعتماد على الأسس العامة المطبقة جبائيا، والتي ترتبط بالوعاء الضريبي، والذي يرتبط بدوره بالأعباء المحملة و إيرادات الدورة، ويجب أولا تحديد ما إذا كانت قيمة الأصل مسجلة من جانب الأصول من ميزانية المؤجّر أو في ميزانية المستأجر، وفقا لذلك تتحدد قواعد اهتلاك الأصل، ويتم ذلك كالآتي:

– إذا كانت المؤسسة التمويل التأجيري المؤجّرة، تحمل قيمة الأصل في ميزانيتها، فإنها تقوم باحتساب اهتلاك الأصل سواء بالاهتلاك الثابت أو المتناقص، بينما يمكن للمستأجر اقتطاع إجمالي الأقساط الدورية للإيجارات المدفوعة للمؤجر من الإيرادات الجارية، باعتبار الأقساط مصاريف استغلال؛

– إذا كان الأصل مسجلا في ميزانية المستأجر، فان الجزء الممثل للفوائد المتضمنة في الأقساط الإيجارية، فقط يسجل كمصاريف استغلال، وبالتالي يقتطع من الإيرادات الجارية، ويساهم الجزء الخاص بالأموال المستثمرة في شراء الأصل، في إطفاء واستهلاك الالتزامات الواجبة الدفع اتجاه المؤجر.

2.5.الرسم على القيمة المضافة (TVA): أن مجمل الفواتير المحررة والمتعلقة بعمليات التمويل التأجيري خاضعة للرسم على القيمة المضافة، حيث أن هذا الإخضاع يخص فواتير الإيجارات المصاريف المختلفة، عمليات إعادة بيع الأصل المستأجر سواء أثناء أو في نهاة مدة العقد، وبالمقابل فان مكافآت التأمينات الملحقة بعمليات التمويل التأجيري وكذا التعويضات المحملة ليست خاضعة للرسم، كما أن TVA قابلة للاسترجاع من المستأجر إذا كان خاضعا أو مكلفا بها، وفي حالة العكس فإنها تعتبر زائدة وتدخل ضمن الفوائد المتضمنة في الأقساط الإيجارية. (بوزيد عز الدين ، 2014، ص ص: 21،21)

3.5.الرسم المهني: عندما يتعلق الأمر بالتمويل التأجيري، فإن المؤسسة تصرح بالأصل المؤجر كأصل خاص ومملوك من طرفها، وعند احتساب الرسم المهني، فان القيمة الإيجارية داخلة في قيمة اكتساب الأصل بنسبة معينة ومحددة، والخصوصية هنا هي أن هذه القيمة لا تتغير بعد تنفيذ خيار الشراء، فالقيمة المتبقية ليس لها تأثير على القيمة الإيجارية، والتي تبقى محددة بثمن الشراء.

6.الجوانب التقنية للتمويل التأجيري:

1.6.العوامل المؤثرة في قرار التمويل التأجيري أم قرار الشراء: هناك العديد من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار التمويل التأجيري أو قرار شراء الأصل والتي يجب أخذها في الاعتبار كالتالي:

– استخدام صافي التدفقات النقدية الخارجة المرتبطة بكل بديل؛

– إجراء تحليل قرار الشراء أم التمويل التأجيري في ضوء البيانات المحسوبة بعد خصم الضرائب نظرا للوفرات الضريبية المترتبة عن كل بديل؛

– استبعاد تكاليف تشغيل الأصل وأعباء الصيانة، نظرا لأن المستأجر يقوم بتحمل هذه التكاليف ضمنيا سواء قام بشراء الأصل أو استئجاره؛

– مراعاة قيمة الاهتلاك السنوي للأصل في حالة بديل الشراء، حيث يعتبر بمثابة إعفاء ضريبي.(زغيب مليكة ، 2005، ص:11)

كما أن هناك عوامل أخرى منها: (أحمد توفيق بارود ، 2011، ص:46)

– القيمة المتبقية؛ – الاختلاف في معدلات الضريبة بين المؤجّر والمستأجر؛ – الاختلاف في تكلفة رأس المال.

2.6.كيفية تحديد قيمة دفعة التمويل التأجيري: إن من أهم الانشغالات التي تهتم بها شركات التمويل التأجيري هي طرق وأساليب تحديد قيمة دفعات الإيجار الدورية، وعادة يتم تحديد دفعة التمويل التأجيري باستعمال القيمة الحالية السنوية.

إن قسط التمويل التأجيري المطلب يساوي التدفق النقدي قبل الضريبة الذي يجب أن يحصل عليه المؤجّر والذي إذا تم خصمه بالعائد المطلوب على الاستثمار، يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية من الإيجار تساوي تكلفة الاستثمار الرأسمالي في المعدات. ولابد أن يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد دفعة التمويل التأجيري الوفر الضريبي من اهتلاك الأصل، والقيمة المتبقية له التي يستفيد منها المؤجّر، بالإضافة إلى أعباء ومصاريف صيانة الأصل المؤجَّر، وهذا إذا نص عقد التمويل التأجيري على تحميلها للمؤجّر.

ويتم حساب دفعة التمويل التأجيري (قسط الإيجار) من خلال المعادلة التالية: (أحمد بوراس، 2008، ص:107)

$$CI + \sum_{t=1}^{n} \frac{Mt(1-T)}{(1+R)^t} - \sum_{t=0}^{n-1} \frac{Lt(1-T)}{(1+R)^t} + \sum_{t=1}^{n} \frac{(TD)}{(1+R)^t} + \frac{SV}{(1+R)^n}$$

حيث أن:

CI: تكلفة الاستثمار الرأسمالي في المعدات؛ **SV:** القيمة المتبقية (الخردة) للمعدات؛ **Mt:** تكلفة الصيانة الدورية؛ **R :** صافي العائد المطلوب على الاستثمار من قبل المؤجّر؛ **Lt:** دفعة التأجير الدورية؛ **n:** الحياة الاقتصادية المتوقعة للمعدات؛ **D:** الاهتلاك السنوي للمعدات؛ **T:** معدل ضريبة الدخل على أرباح شركة التأجير التمويلي.

نلاحظ بأن مؤشر جمع القيمة المخصومة لدفعات التمويل التأجيري (t) في هذه المعادلة، يبدأ من الفترة الزمنية صفر وحتى الفترة الزمنية قبل الأخيرة (n-1)، لأن دفعة التمويل التأجيري الأولى تدفع عادة في بداية فترة التأجير – بداية السنة مثلا– وليس في نهايتها، وبالتالي لا يحتاج إلى خصم. أما دفعات التمويل التأجيري المتبقية فتسدد في نهاية السنة الأولى وحتى السنة ما قبل السنة الأخيرة.

3.6.تحديد تكلفة التمويل التأجيري ومعدله: إن تكلفة التمويل التأجيري تمثل القيمة الحالية لدفعات التأجير المستقبلية، مخصومة بمعدل الفائدة الذي يجب أن تدفعه المنشأة إلى البنك، إذا اقترضت مبلغاً مماثلا للفترة الزمنية نفسها. والجدير بالملاحظة بأن دفعة التأجير يجب أن تحسب بعد الضريبة للحصول على التكلفة الفعلية للتمويل التأجيري، بعد استبعاد الوفورات الضريبية التي تخفض تكلفة الإيجار، كما يجب الأخذ في الحسبان بأن دفعات التأجير تدفع

مقدما، ولكن الوفورات الضريبية لا يتم الاستفادة منها إلا في آخر السنة. (أحمد بوراس، 2008، ص، ص:108، 109)

والوفر الضريبي= معدل الضريبة × دفعة التمويل التأجيري.

إن معدل التمويل التأجيري هو ذلك المعدل الذي يتعادل فيه مجموع التدفقات المدفوعة مع تلك المقبوضة، مما سبق يمكن أن نقيس معدل التمويل التأجيري بوضع تساوي بين التدفقات المالية المتحصل عليها، والتدفقات المالية المدفوعة وبالتالي نحصل على معدل التمويل التأجيري (n) وهو عبارة عن التكلفة الحقيقية التي تحملتها المؤسسة المستأجرة لقاء التمويل بأسلوب التمويل التأجيري. وهذا المعدل مرتبط بما يلي: (معراج هواري ، 2013، ص:113)

- قيمة معدل الضريبة على أرباح الشركات؛
- الأسلوب والطريقة المتبعة لاهتلاك الأصل؛
- وجود مبلغ الضمان من عدمه في عقد التمويل التأجيري؛
- قيمة شراء الأصل في نهاية المدة (القيمة المتبقية)؛
- طريقة تسديد دفعات التمويل التأجيري.
-

ثانيا: واقع التمويل التأجيري في الجزائر ومتطلبات تطويره

وعليه سيخصص هذا العنصر لإبراز الإطار التنظيمي والقانوني لممارسة التمويل التأجيري في الجزائر وهذا بشرح مضمون الأمر 96-09 المتعلق بالتمويل التأجيري، والجوانب الضريبية والمحاسبية للتمويل التأجيري. ومن ثم دراسة تطور التمويل التأجيري في الجزائر بذكر أهم الشركات والبنوك المتخصصة في تقديمه، بالإضافة مراحل تطور حجمه ونشاطه، لتختتم الدراسة بإبراز مستقبل التمويل التأجيري في الجزائر وعوائقه.

1.النصوص القانونية التي تناولت التمويل التأجيري في الجزائر: التمويل التأجير هو أحد طرق التمويل التي تم طرحها مؤخرا في الجزائر، حيث أنشئ الإطار القانوني المنظم لهذا النشاط في عام 1996 فقط بموجب الأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996. يتكون الإطار التنظيمي للتأجير من المرسومين التنفيذيين والنظام البنكي للجزائر، في الآتي :(Minister des finances, 4/2018)

– المرسوم التنفيذي رقم 06-90 الصادر في 20 فيفري 2006 الذي يحدد شروط وأحكام الإعلان عن عمليات التأجير؛

– المرسوم التنفيذي رقم 06–91 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي يحدد شروط وأحكام الإعلان عن معاملات التأجير العقاري؛

– اللائحة عدد 96–06 تحدد شروط وأحكام تأسيس شركات التأجير وشروط الموافقة عليها.

1.1. مضمون الأمر 96–09 المتعلق بالتمويل التأجيري: ورد في التشريع الجزائري مصطلح الاعتماد الايجاري للإشارة إلى عملية التمويل التأجيري في كامل القوانين والأوامر المعدة لهذا الغرض، وهذا المصطلح يحتاج إلى إعادة النظر لأنه لا يعبر عن المعنى الحقيقي لأصل الكلمة "leasing " وهي التمويل التأجيري وهو المصطلح المعتمد في كثير من الدول العربية كمصر والأردن واليمن وسوريا. ويمكن تلخيص أهم الأحكام التي تناولها الأمر 96–09 فيما يأتي: (بريبش السعيد، 2006، ص:12)

1.1.1.تعريف عمليات التمويل التأجيري: يعرف التمويل التأجيري بأنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة.

يتضح من هذا التعريف بأن القانون الجزائري دمج أسلوب التأجير التشغيلي ضمن التمويل التأجيري، فكان من الأحرى أن يستثنى التأجير التشغيلي لأنه أسلوب خدماتي عكس التمويل التأجيري كونه طريقة تمويل الأصول كما أنه لم يشر إلى كونه تميلا متوسط وطويل الأجل وحق الانتفاع بالأصل مقابل دفعات التأجير الدورية.

2.1.1.أنواع التمويل التأجيري في القانون الجزائري: يكون التمويل التأجيري ماليا في حالة ما إذا نص عقد التمويل التأجيري على تحويل لصالح المستأجر، كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ المرتبطة بملكية العين المؤجَّرة طيلة مدة الإيجار، حالة ما إذا لم يكن هناك فسخ عقد التمويل التأجيري، وكذا في حالة ما إذا يضمن هذا العقد للمؤجّر، حق استعادة نفقاته من رأس المال والحصول على الأموال المستثمرة. بينما يكون التمويل التأجيري عمليا (تشغيليا)، إذا لم ينصّ العقد على هذا التحويل وكان الإيجار عاديا.

يعتبر التمويل التأجيري على أنه وطني (محلي)، عندما تجمع عملية التأجير بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير بمتعامل اقتصادي، كلاهما مقيمان بالجزائر. كما يعتبر التمويل التأجيري على أنه دولي، إذا كان أحد طرفي عقد الإيجار مقيم خارج القطر الجزائري.

3.1.1.الأصول المؤجَّرة: تشمل عمليات التمويل التأجيري على المنقولات، العقارات، المحلات التجارية والمؤسسات الحرفية.

2.1.أركان عقد التمويل التأجيري: إن أهم أركان عقد التمويل التأجيري تتمثل في:

- العقد يضمن للمستأجر الاستعمال والانتفاع بالأصل المؤجَّر، خلال فترة محددة وبسعر محدد مسبقا؛

- العقد ينص على حق المؤجّر في تقاضي إيجارا معينا، خلال فترة الإيجار المحددة غير القابلة للإلغاء مسبقا؛

- العقد يسمح للمستأجر في حالة التمويل التأجيري المالي، الحق في اكتساب الأصل المؤجَّر عند انتهاء فترة الإيجار، مقابل دفع قيمة متبقية تأخذ بعين الاعتبار الإيجارات التي يتم قبضها. وفي حالة عدم استعمال هذا الحق، يجوز للمؤجّر استرجاع الأصل المؤجَّر مع إمكانية اتفاق الطرفين على تحديد مدة الإيجار مقابل سعر إيجار جديد متفق عليه.

2.1.أهداف الأمر 96- 09 المتعلق بالتمويل التأجيري في الجزائر: واحد من بين الأهداف الأساسية للأمر هو وضع عملية التمويل التأجيري كعقد مؤهل بالقانون المحدد كعقد تجاري وكأداة قرض، ومن ثمة إثارة كل ما يرتبط بهذه العملية، والتعريف بحقوق والتزامات كل طرف من أطراف عقد التمويل التأجيري، الإلزامية منها والاختيارية وهذا ما يسمح بـ: (عبد الرزاق بوعافية ، 2004، ص-ص: 69-71)

- تأمين جانب المصاريف في إطار المفاوضات الخاصة بعقود التمويل التأجيري، وفي إطار تسيير مصالح الطرفين اهتمامات واحتياجات مختلفة؛

- تسهيل دور القضاة في حالة النزاعات بطريقة تسمح بتجنب اللجوء إلى نصوص غير ملائمة، ووجود نزاع قانون أو ترجمة خاطئة لحقوق والتزامات الأطراف.

أما الهدف الثاني الأساسي من هذا الأمر فيخص العملية نفسها وذلك من أجل تأهيلها لأن تكون:

- أداة مساعدة للتنمية الاقتصادية، تكمل أو تحل محل القروض المصرفية الكلاسيكية؛

- أداة تفعيل إعادة هيكلة القطاع المصرفي، من النشاطات المصرفية التي من الاستجابة لحاجات الزبائن، إذ تفرض إعادة هيكلة هذه الإمكانيات الجديدة لتغطية الاحتياجات الاستثمارية على المستوى الوطني، وإذا أمكن مستقبلا تفضيل تمويل صادرات الأصول الجزائرية إلى البلدان النامية.

ومنها تجدر الإشارة إليه أن الأمر لم يأتي بالإطار التنظيمي والقانوني الذي يحدد وينظم علاقات الأطراف فقط، وإنما جاء أيضا كأداة قانونية تشجع وتحفز التعامل بالتمويل التأجيري، ولهذا القرض يميل الأمر 96-09 لنصوص تطبيقية أو مسايرة تتعلق بالإجراءات الجبائية، تلك المتعلقة باعتماد الشركات التي تتخذ من التمويل التأجيري حرفة معتادة لها في الجزائر.

2. تطور نشاط ممارسي التمويل التأجيري في الجزائر: نقوم في هذا العنصر بدراسة تطور نشاط التمويل التأجيري من خلال شركات التمويل التأجيري وكذا البنوك الجزائرية التي تمارس التمويل التأجيري في الجزائر، بهدف التعرف على حجم سوقه.

1.2.الشركات والبنوك المتخصصة في التمويل التأجيري: إن تجربة التمويل التأجيري في الجزائر حديثة العهد نسبيا ولم تعرف انطلاقها الحقيقي إلا في بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال قيام بنك البركة الجزائري بأول هذه العمليات في عام 1991، ثم تلتها محاولات محدودة من قبل البنك والمؤسسات المالية الخاصة بالتمويل التأجيري.

تمارس نشاط التمويل التأجيري حاليا في الجزائر 12 مؤسسة:(Ministère des finances, 04/2018)

- **7 مؤسسات مالية وهي:** الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف SOFINANCE، الشركة العربية للإيجار المالي ALC، المغاربية لإيجار المالي الجزائر MLA، الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL، شركة إعادة التمويل الرهني SRH، إيجار الجزائر IJAR LEASING ALGERIE، الجزائر إيجار EL DJAZAIR IDJAR.

- **و5 بنوك تجارية (4 بنوك خاصة وبنك عمومي) والمتمثلة في:** بنك بي أن بي برباس BN Paribas، سوسيتي جنرال الجزائر Société Générale Algérie، بنك NATIXIS الجزائر، بنك البركة AL BARAKA، أما البنك العمومي فهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

ويمكن التعرف على المؤسسات المالية التي تمارس هذا النوع من التمويل في الجزائر باختصار فيما يلي -أما البنوك التجارية مؤسسات معروفة سنتجنب التعريف بها-:

1.1.2.الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف SOFINANCE: هي مؤسسة مالية استثمارية وشركة ذات أسهم، أنشئت في 04 أفريل 2000 برأس مال قدره 5 مليار دينار جزائري، وقد حصلت على الاعتماد من بنك الجزائر بتاريخ 09 جانفي 2001، نشاطها الأساسي هو التمويل التأجيري، بالإضافة إلى تسيير رؤوس الأموال، القيام بالهندسة المالية،

بصفة أخرى تضمن الوساطة المالية، إنشاء وتطوير المؤسسات والمساهمة في إعادة التأهيل وإصلاح المؤسسات. (sofinance, 04/2018)

2.1.2.الشركة العربية للإيجار المالي (ALC): هي شركة متخصصة في التمويل التأجيري في الجزائر ذات أسهم، تم اعتمادها في 10 أكتوبر 2001 حيث تحصلت على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض لبنك الجزائر في 20 فيفري 2002، وقد زاولت هذه الشركة نشاطها في ماي 2002، برأس مال قيمته 758 مليون دينار جزائري، يتمثل نشاطها في التمويل التأجيري للأصول المنقولة والغير المنقولة للقطاعات الآتية:

– البناء والأشغال العمومية؛ – النقل؛ – الصناعة التحويلية والغذائية؛ – الخدمات الصحية.

تدخلت ALC أولا في مجال تمويل التجهيزات أي تمويل تأجيري للمنقولات، وفي مرحلة ثانية مولت العقارات ورأس المال التجاري مستقبلا، بالإضافة إلى أنها تمارس التمويل التأجيري المحلي والدولي.(arableasing, 04/2015)

3.1.2.الشركة المغربية الجزائرية للإيجار (MLA LEASING): مؤسسة مالية متخصصة في التمويل التأجيري، معتمدة من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ18 أكتوبر2005 رأس مالها الاجتماعي يساوي 1,2 مليار دينار جزائري، بمساهمة الشركة التونسية للإيجار المالي بنسبة 30%؛ وكذا شركات أوروبية، حيث بدأت الشركة نشاطها منذ ماي 2006 في تمويل المنشآت والمشاريع الاقتصادية لمختلف القطاعات (الصناعة، التجارة، الخدمات...).(سماح طلحي، 2007، ص:197)

4.1.2.الشركة الوطنية للإيجار المالي (SNL): تم التوقع على عقد للمساهمين لإنشاء هذه الشركة بتاريخ 23 سبتمبر 2009، برأس مال قدره 3,5 مليار دينار جزائري من طرف كل من البنك الوطني الجزائري BNA وبنك التنمية المحلية BDL موجهة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق صيغة التمويل التأجيري، وحسب ما علم أنه يوم الأحد 08 ماي 2011 وافق مجلس النقد والقرض على إنشاء هذه الشركة. (econimy.algeria.ck)

5.1.2.شركة إعادة التمويل الرهني (SRH): أسست شركة إعادة التمويل في 27 نوفمبر 1997، كمؤسسة مالية ذات طابع اقتصادي عمومي. لقد تم تزويد هذه الشركة ذات الأسهم برأس مال اجتماعي إبدائي بقيمة 3.29 مليار دج، رفع إلى 4.165 مليار دج في عام 2003 رأس مالها الحالي محرر كليا ومكتتب و مكون من 833 سهم بقيمة 5.000.000 دج موزع بين 9 مؤسسات منها بنوك تجارية وشركات تامين جزائرية، تهدف هذه المؤسسة المالية المعتمدة من طرف بنك الجزائر، تهدف أساسا إلى إعادة تمويل القروض العقارية الممنوحة من قبل الوسطاء

الماليين المعتمدين. إضافة إلى ذلك تهدف إلى ترقية نظام تمويل السكن على المديين المتوسط والطويل، تشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية من أجل منح القروض السكنية وتمديد الاستحقاقات المتعلقة باسترداد الفوائد و المبالغ الأصلية للقروض الممنوحة.(srh-dz.org)

6.1.2.إيجار الجزائر(IJAR LEASING ALGERIE (ILA: هي شركة للتأجير برأسمال مسجل بقيمة 3.5 مليار دج، تم إنشاؤها عام 2012 من خلال شراكة بين البنك الخارجي الجزائري وبنك اسبريتو سانتو Banco Espirito Santo بالبرتغال، مخصصة للشركات التي تحتاج إلى دعم مالي لاقتناء الممتلكات المنقولة وغير المنقولة. إيجار الجزائر ILA تقدم تمويل عالمي من خلال تسهل الحصول على معدات جديدة، في مختلف قطاعات النشاط مثل النقل، الصناعة، السيارات، الأشغال العمومية، الصحة.(Ijar Leasing, 04/2018)

7.1.2.الجزائر إيجار (EL DJAZAIR IDJAR (EDI: مؤسسة تمويل تأجيري، اعتمدت من طرف بنك الجزائر في 2 أوت 2012، برأسمال مسجل قيمته 3.5 مليار دج موزعة بين ثلاث شركات، يمتلك كل من القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR نسبة 47% من رأس مالها، أما الباقي 6% تمتلكه الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ASICOM، تمل هذه المؤسسة علىخلق مناخ ملائم لظهور وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعمها وتقديم التمويل المناسب لنموها. أطلقت الجزائر إيجار اول نشاط تمويل تاجيري لها عام 2013 من خلال تقديم تمويل إجمالي تجاوز 1.2 مليار دج في قطاعات وأنشطة مختلفة. (Eldjazairidjar, 04/2018)

2.2. تطور نشاط التمويل التأجيري في الجزائر: يمكن تلخيص تطور ممارسة نشاط التمويل التأجيري في الجزائر من قبل الشركات المالية والبنوك التجارية، بعد صدور قانون التمويل التأجيري واعتماد أول شركة تأجير عام 1997، ونضرا لقلة الإحصائيات وانعدامها في السنوات الأخير، سنحاول الاعتماد على بعض الإحصائيات المتحصل عليها في إعطاء ولو فكرة عامة على حجم هذا النوع من النشاط التمويلي في الجزائر.

1.2.2. تطور عدد المؤسسات الممارسة لنشاط التمويل التاجيري في الجزائر: يمكن أن نلخص مراحل تطور عدد المؤسسات التي مارست نشاط التمويل التاجيري في الجزائر من خلال بيانات الجدول(1) التالي:

الجدول (1): تطور عدد المؤسسات الممارسة لنشاط التمويل التأجيري في الجزائر (1997-2015)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الشركات	1	1	1	1	2	3	3	3	3	4
البنوك	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2
المجموع	**2**	**2**	**2**	**2**	**3**	**4**	**4**	**5**	**5**	**6**
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	
الشركات	4	3	4	5	5	7	7	7	7	
البنوك	2	3	5	5	5	5	5	5	5	
المجموع	**6**	**6**	**9**	**10**	**10**	**12**	**12**	**12**	**12**	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- معراج هواري، **مرجع سابق الذكر**، ص: 179؛
- مضمون العنصر السابق.

-Smaili Nabila, **Pratique Du Crédit-bail, Analyse De La SITUATION ALGERIENNE**, Mémoire De Magister, UNIVERSITE DE TIZI –OUZOU, 2011/2012, P :133.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن ممارسة التمويل التأجيري بين عامي 1997 و2000 كانت مقتصرة على الشركة الجزائرية للإيجار المالي SALEM وبنك البركة الجزائري، إلى غاية حيث بدأت شركة SOFINANCE عام 2001 نشاط التمويل التأجيري، وفي عام 2002 دخلت الشركة العربية للإيجار المالي ALC إلى سوق التأجير، ودخول بنك الشركة العامة الجزائرية SGA عام 2004، وفي عام 2006 دخول الشركة المغربية الجزائرية للإيجار المالي MLA، لكن بحلول عام 2008 نلاحظ نقصان عدد الشركات من 4 إلى 3 وهذا يعود لانسحاب شركة SALEM من السوق الجزائري، وهذا لصدور قرار تصفية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي التي تعتبرها أحد فروعها بتاريخ 14 سبتمبر 2008، بسبب ما تعانيه من صعوبات مالية الناتجة عن إحجام زبائنها عن دفع مستحقات التمويل التأجيري، والملاحظ في نفس العام دخول بنك ثالث وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لأنه أوكلت له مهمة التكفل بعمليات التمويل التأجيري في ميدان القطاع الفلاحي الذي بدأ في تطبيقه في أوت 2008، بناء على الاتفاق المبرم بينه وبين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

أما عام 2009 عرف ميلاد الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL، كما نجد قيام كل من البنك الوطني الباريسي باريبا الجزائر Bnp paribas وبنك ناتيكسيس الجزائر Natexis بعمليات التمويل التأجيري. كما شهد عام 2010 زيادة متعامل جديد في مجال التمويل التأجيري والمتمثل في شركة إعادة التمويل الرهني SRH ليصبح عدد الممارسين عشرة حتى عام 2011، لتلتحق شركتين ماليتين عام 2012 لتنظم إلى ممارسي هذا النوع من التمويل والمتمثلتين في كل من إيجار الجزائر ILA والجزائر إيجار EDI ليصبح عددها الإجمالي بـ 12 ممارس لنشاط التمويل التأجيري بالجزائر، ولم يتغير هذا العدد إلى غاية نهاية عام 2015.

2.2.2. تطور حجم نشاط المؤسسات الممارسة لنشاط التمويل التاجيري في الجزائر: رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المالية الجزائرية لتطوير هذا النوع من أشكال التمويل إلا أنه لازال يعتبر نشاطه ضعيف مقارنة بالدول الناشئة، ووفقا لدراسة تمت عام 2013 يغطي نشاط التمويل التأجيري في الجزائر 8% فقط من طلب التمويل الوطني،(L'éco, 02/2013) والشكل (1) يوضح تطور حجم التمويل التأجيري في الجزائر خلال الفترة (2007-2016):

الشكل (1): حجم نشاط ممارسي التمويل التأجيري في الجزائر (2007-2016)

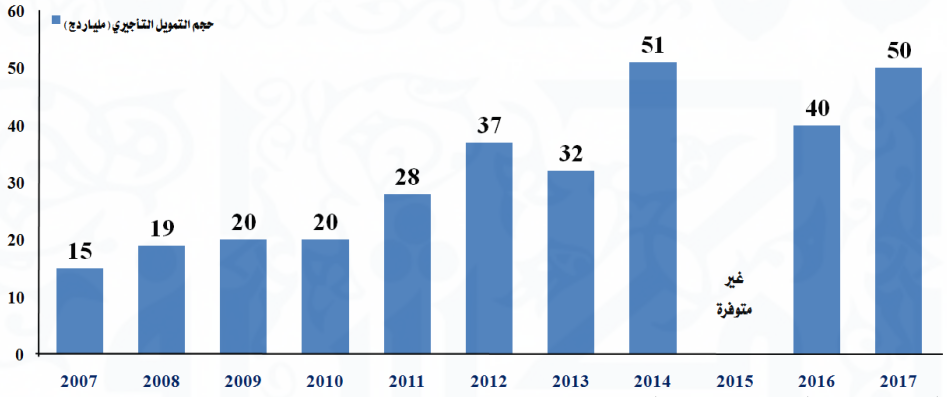

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

-**Ministre des Finances**, http://www.mf.gov.dz/article/300/Grands-Dossiers/256/L%E2%80%99ACTIVITE-DE-LEASING-EN-ALGERIE..html, 27/04/2018 ;

- L'éco, **Marché du leasing en Algérie 5 milliards de dollars en 2020,** Bimensuel de l'économie et de la finance, n°60 / du 16 au 28 février 2013.

- Note au Comité de Financement – COSOB, 8/2015: www.cosob.org/wp-content/uploads/2015/10/NoticeSNL.pdf.

تظهر بيانات الشكل (1) بلوغ حجم التمويل التأجيري في الجزائر 20 مليار دينار (200 مليون يورو) في عام 2009، ووفقا لبيانات عامي 2007 و2009 محققا معدل نمو

سنوي قدره 17%، مما يؤكد بأن سوق التأجير في الجزائر في مرحلة مبتدئة مقارنة بحجم الاستثمارات التي تم تمويلها من طرف البنوك والمؤسسات المالية خلال نفس الفترة. (L'éco,02/2013)

أما خلال عام 2011 نلاحظ ارتفاع معدل النمو إلى 40% في حجم هذا النوع من التمويل المقدم من طرف المؤسسات الممارسة ليبلغ أزيد من 28 مليار دج، مقارنة بحجم 20 مليار دج خلال عامي 2009 و2010، كما يوضحه الشكل (2).

الشكل (2) معدلات تطور نشاط التمويل التأجيري في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

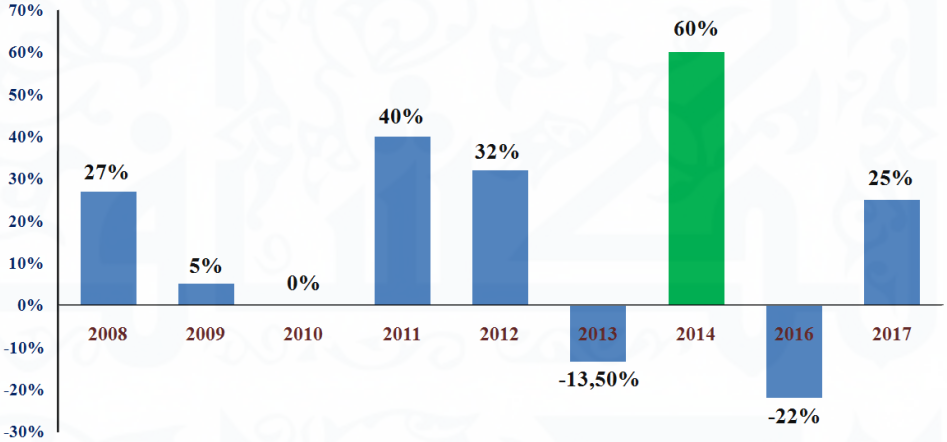

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشكل السابق.

يظهر الشكل أيضا وجود تطور ونمو معتبر في حجم التمويل التاجيري عام 2012 ليصل إلى مستوى 37 مليار دج بزيادة تقدر بنح 9 مليار دج (بمعدل 32%) مقارنة بالعام الماضي 2011، وسبب ذلك دخول ممارسين جديدين لهذا النوع من التمويل في السوق وهما إيجار الجزائر (ILA) والجزائر إيجار EDI، والملاحظ أيضا أن هذا النمو المحقق خلال هذه الفترة (2010-2012) لم يستمر خلال عام 2013 ليسجل تراجعا نسبته 13.5%.

أما خلال الفترة المتبقية من الدراسة بلغ حجم هذا النوع من مصادر التمويل أزيد من 51 مليار دج عام 2014 محققا نسبة نمو سنوي قارب 60% وهو أعلى معدل نمو سجل خلال فترة الدراسة ومنذ بداية اعتماد التمويل التأجيري في الجزائر عام 1997، ولعدم توفر إحصائيات عام 2015، ننتقل إلى عام 2016 لتبرز بيانات الشكلين تراجع نشاط المؤسسات الممارسة للتمويل التأجيري في الجزائر بمعدل 22% عن العام السابق، باستثناء الشركة المغربية الجزائرية

للإيجار MLA حسب تصريحات رئيسها فقد تمكنت من تسجيل زيادة نسبتها 23% في حجم أعمالها خلال عام 2016.(M. Nafa Abrous, 2017) في حين بلغ حجم التمويل التأجيري عام 2017 أعلى قيمة له منذ عام 1997 ليصل مستوى 55 مليار دج (55 مليون دولار تقريبا) بمعدل نمو 25% عن عام 2016.

وحسب الخبراء في هذا المجال من المنتظر أن يسجل خلال السنوات القادمة التمويل التأجيري في الجزائر متوسط نمو سنوي يتراوح مابين 20% و25%، وهو متوسط نمو إذا تحقق فعلا، يمكن أن يجعل هذا النوع من مصادر التمويل من بين أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ويكون بديل منافس للمصادر التقليدية وخاصة لتوفره على مزايا اقتصادية وضريبية كبيرة.(Arezki Benali, 3/2017)

3. المزايا الجبائية المقدمة لممارسي التمويل التأجيري في الجزائر: تستفيد شركات التمويل التأجيري في الجزائر من المزايا الجبائية الآتية: (المديرية العامة للضرائب، 2018/5)

1.3.في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات:

– لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المستأجر للمؤجر في إطار عقد التمويل التأجيري من نوع ليزباك lease-back ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة (قانون المالية 2008)؛

– لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المؤجر للمستأجر بعنوان نقل الملكية لهذا الأخير ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة. (قانون المالية 2008)؛

– يتم تطبيق تخفيض بنحو 60% على المبالغ المدفوعة بعنوان الايجارات بموجب عقد الاعتماد الايجاري الدولي، لأشخاص غير مقيمين بالجزائر(قانون المالية 2001)؛

- يتم حساب الاهتلاك في إطار عقد التمويل التأجيري على أساس مرحلة تساوي مدة عقد القرض الايجاري.

2.3.في مجال الرسم على القيمة المضافة:

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات الاقتناء التي قامت بها البنوك والمؤسسات المالية في إطار عمليات التمويل التأجيري (قانون المالية 2008)؛

– لا تجرى أية تسوية فيما يخص عمليات التنازل على الأملاك من طرف شركات التمويل التأجيري في حالة رفع حق الاختيار بالموافقة على الشراء لأجل من طرف المستأجر الدائن (قانون المالية 2006)؛

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للإيجار المدفوع كقرض إيجار على التجهيزات الفلاحية والمتعلقة بالقطاع الفلاحي، المصنعة في الجزائر (قانون المالية التكميلي 2009).

تحدد قائمة المعدات والتجهيزات بموجب القرار المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2012 (ج.ر 2012/62).

3.3. في مجال الرسم على النشاط المهني وحقوق التسجيل:

– لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة للرسم على النشاط المهني الجزء المتعلق بتسديد القرض في إطار عقود التمويل التأجيري المالي؛

– تعفى من حقوق التسجيل عمليات نقل ملكية التجهيزات أوالعقارات المهنية التي أعاد المؤجر التنازل عنها لصالح المستأجر عند استعمال هذا الأخير حق الخيار بعنوان إعادة التنازل عن طريق التمويل التأجيري لفائدة المستفيد منها، عند رفع خيار الشراء من طرف هذا الأخير بموجب عملية إعادة التنازل؛

– تستفيد الإقتناءات العقارية المحققة في إطار الاستثمار المعني التي ينجزها أطراف التمويل التأجيري، في إطار عقد البيع التأجيري المالي المبرم مع المقاول المستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل (قانون المالية 2012).

4.3. في مجال رسم الإشهار العقاري: تعفى من رسم الإشهار العقاري العقود المتعلقة باقتناء العقارات المنجزة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لأحكام الأمر رقم 11–03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، في إطار الايجاري العقاري، أو أي قرض عقاري مشابه له وموجه لتمويل الاستثمارات المنجزة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الفلاحي أو لممارسة مهنة حرة.

5.3.المعاملة المحاسبية للتمويل التأجيري: نص قانون المالية لعام 2014 على الإبقاء على المعالجة الجبائية للاهتلاكات على الأملاك المقتناة في إطار عقود التمويل التأجيري، المطبقة قبل دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ. على النحو التالي:

– **بالنسبة للمؤجر:** تنص هذه المادة أنه في إطار عمليات عقود التمويل التأجيري المنجزة من طرف البنوك وشركات التمويل التأجيري، يعد المؤجر جبائيا مالكا للعين المؤجرة، لهذا يتم تسجيله كأصل ثابت ويطبق عليه الاهتلاك الجبائي، وهذا على أساس الاهتلاك المالي للتمويل التأجيري وتسجل مبالغ الإيجار المقبوضة كنتائج.

– **بالنسبة للمستأجر:** يعد المستأجر جبائيا مستأجر للعين المؤجرة. تسجل المبالغ التي يسددها المستأجر لصالح المؤجر كتكلفة.

4.أهمية التمويل التأجيري في الجزائر: يمكن للتمويل التأجيري في الجزائر أن يكتسي أهمية قصوى للاقتصاد ككل وللمؤسسات الاقتصادية بصورة خاصة، إذ يعتبر أداة فاعلة وذات مردودية بالنسبة لتمويل مختلف الاستثمارات ويمكن أن نجمل هذه الأهمية في النقاط التالية: (خوني رابح وحساني رقية، 2006، ص:370)

– يمكن أن يساعد التمويل التأجيري المؤسسات الجزائرية في الحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة، بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك؛

– يساعد على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة في هذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه زيادة العمالة؛

– يساعد التمويل التأجيري المؤسسات في القضاء على العجز في التمويل الذاتي وعدم اللجوء إلى التمويل الخارجي (البنوك)، نتيجة الشروط القاسية التي تفرضها ومشاكل الضمانات خاصة مع عدم توسع وتطور السوق المالي الجزائري؛

– الحد من استدانة المؤسسات الجزائرية؛

– التنوع في النشاطات المصرفية والاستجابة بصورة أفضل وأسرع لطلبات الزبائن؛

– تحريك عجلة الاقتصاد الجزائري وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية؛

– يساعد على الحصول على العملة الصعبة؛

– تقليص التخلف التكنولوجي وإعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية وإلغاء خطر التقادم التكنولوجي؛

– الارتقاء وتطوير الصناعات الجزائرية إلى مستوى الصناعة العالمية؛

– رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الجزائرية عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها.

5.عوائق وصعوبات التمويل التأجيري في الجزائر: إن الانطلاقة البطيئة لعملية التمويل التأجيري في الجزائر تعزى إلى العديد من الأسباب منها: (خوني رابح وحساني رقية، 2006، ص:370)

– عدم وجود إطار تشريعي ينظم ويحكم هذه العملية بشكل دقيق وكامل؛

– عدم مرونة وتطور النظام المالي الجزائري؛

- غياب المبادرة والإبداع لدى البنوك الجزائرية خاصة مع التزامها بفتح القروض للاستثمارات المقررة من قبل الدولة؛
- الركود والحجم المحدود لنشاط سوق الأوراق المالية في الجزائر – بورصة الجزائر–؛
- ضعف تهيئة المحيط الملائم، وعدم وضوح الرؤية والشفافية فيما يخص الإصلاحات؛
- وجود بنوك عمومية مثقلة بالديون، مع ضعف قدراتها التمويلية؛
- تخوف البنوك من هذه الصيغة التمويلية من حيث المردودية والمخاطر؛
- عدم كفاية التحفيزات المنشطة لهذه الصيغة خاصة الجانب الجبائي؛
- عدم احترافية رجال البنوك وتأهيل المهنة المصرفية؛
- غياب إرادة حقيقية للدولة في تنظيم ودعم التمويل التأجيري؛

إن كل هذه العوائق والقيود يجب أن تزول لما لها من أثر سلبي في تطبيق والعمل بهذه الصيغة التمويلية، خاصة لما لها من دور بارز في تمويل المؤسسات الاقتصادية ومن وراءها الاقتصاد لجزائري ككل.

6. متطلبات تطوير التمويل التأجيري في الجزائر: نظرا لأهمية هذه الصيغة التمويلية، وحتى يتم الرقي بها في الجزائر، يجب العمل على توفير عوامل مساعدة أهمها: (إبراهيمي عبد الله، 2002، ص:118؛ أحمد توفيق بارود، 2011، ص:35)

– على المؤسسات والشركات المالية غير المصرفية العمل على نشر الثقافة التمويلية بأسلوب التمويل التأجيري بين كوادرها، وتوفير التدريب اللازم للتعامل بأساليب التمويل لما لهذا الأسلوب من تأثير إيجابي في تطوير وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية؛

– على الهيئات التشريعية إعداد وإقرار قانون خاص بالتمويل التأجيري وجعله في حيز التنفيذ لضمان حقوق وواجبات أطراف العقد وتسهيل التداول به، وعدم تضمين بنوده لقوانين بديلة قد لا تفي بالغرض المنشود منه كون لهذا النوع من التمويل خصوصيات قانونية؛

– على هيئات تشجيع الاستثمار في الجزائر أن تضمن قانون تشجيع الاستثمار بنود خاصة لتشجيع التمويل التأجيري كأداة تمويلية مستحدثة متفقة مع الشريعة الإسلامية؛

– على الجهات القضائية النظر في القضايا الناتجة عن عقود التمويل التأجيري بصفة مستعجلة لتفادي إلحاق الأضرار الاقتصادية بالأطراف المتعاقدة، وضمان سرعة التنفيذ؛

– يتوجب على الجهات الضريبية إضافة امتيازات جبائية للمؤسسات التي تتبنى صيغ التمويل التأجيري عبر الإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى التخفيض الجمركي على الأصول المستوردة في إطار هذه الصيغة من التمويل؛

– على المشرع الجزائري أن يوثق علاقة ربط قانونية بين المستأجر والمورد، وذلك لضمان العيوب الخفية للأصول المؤجرة تأجيرا تمويليا، لكي تمكن المستأجر من الرجوع للمورد دون الحاجة للمؤجر وذلك بهدف تقليل الموانع لدى مؤسسات التمويل من ممارسة هذا الأسلوب التمويلي؛

– ضرورة جعل تقنية تمويله واسعة الانتشار وكثيرة الاستخدام من خلال حملات إعلامية وملتقيات حول التمويل التأجيري، ليس مع البنوك والمؤسسات المالية فقط، وحتى مع المتعاملين الاقتصاديين في مجال صناعة العتاد والتجهيزات أو المستثمرين في مجال إنجاز وبناء العقارات وذلك بالاستعانة بالخبرات الأجنبية في هذا المجال؛

– على الدولة بأجهزتها حث مؤسسات ترقية الاستثمار والإقراض على العمل بصيغة التمويل التأجيري لدفع عجلة الإنتاج والتقليل من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من تفشي البطالة والركود الاقتصادي وتدني القدرة الشرائية.

خاتمة:

مما سبق يتضح بأن التمويل التأجيري يعد واحد من أحسن وانجح صيغ التمويلية المعتمدة لما له من مميزات بالنسبة للمؤجر والمستأجر بصفة خاصة وللاقتصاد بصفة عامة. والجزائر بدورها عمدت صيغة التمويل التأجيري لتطوير الائتمان البنكي، إذ تم إدخاله كأداة تمويلية من خلال الأمر رقم 96–09 الذي يحدد الإطار التشريعي الأساسي له، غير أن هذا الأمر لم يساعد كثيرا على انتشار التمويل التأجيري كنمط تمويلي، كونه يمارس فقط من طرف 12 مؤسسة ولم يتجاوز حجمه في أحسن الأحوال 50 مليار دج سوى في عام 2017 بتغطيته حوالي 8% من الطلب الائتماني في الجزائر. ولتطوير هذه الصيغة التمويلية في الجزائر، خلصت الدراسة إلى جملة من ***التوصيات*** العملية نوجزها في الآتي:

– وجوب وجود إرادة سياسة لدى الحكومة الجزائرية لتطوير هذه الصيغة التمويلية، والعمل على نشر الثقافة التمويلية بأسلوب التمويل التأجيري لدى المتعاملين الاقتصاديين، وإلزام الهيئات الاستثمارية للترويج له ليعتمد من طرف المشاريع الجديدة؛

– ضرورة تطبيق التمويل التأجيري بطبيعته وخصائصه الأصلية، أي كونه تمويل كامل مع ضمانات وشروط محدودة ومبسطة، والتي تمثل قوة هذا النمط التمويلي؛

– على الحكومة بأجهزتها المعنية حث مؤسسات التنمية والإقراض على العمل بأسلوب التمويل التأجيري لدفع عجلة الإنتاج والتقليل من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛

– على الهيئات التشريعية والضريبية إعداد وإقرار قانون خاص بالتمويل التأجيري وجعله في حيز التنفيذ، مع إضافة امتيازات جبائية للمؤسسات التي تتبنى صيغ التمويل التأجيري عبر الإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى التخفيض الجمركي على الأصول المستوردة في إطار هذه الصيغة من التمويل؛

– إعادة النظر في معدلات الفائدة المطبقة في عقود التمويل التأجيري بهدف تخفيضها، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة، وبالتالي يصبح التمويل التأجيري أكثر تنافسية مع باقي الأنماط التمويلية الأخرى.

قائمة المراجع:

1- إبراهيمي عبد الله، **قرض الإيجار في الجزائر، فرصة جديدة أمامه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 2002.

2- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية،** دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

3- أحمد توفيق بارود، **معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين،** رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين،2011.

4-أحمد توفيق بارود، **معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية....،** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة بفلسطين، 2011.

5- بريبش السعيد، **التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

6- بسام هلال مسلم القلاب، **التأجير التمويلي (دراسة مقارنة)،** دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

7- بوزيد عز الدين، **دور التأجير التمويلي في تنمية الاستثمارات(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)،** مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

8- حسين شحاتة، **التأجير التمويلى في ضوء الشريعة الإسلامية،** سلسلة بحوث ودراسات في الفكر المحاسبي الإسلامي، مصر، ب س ن.

9- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة،** دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

10- خوني رابح وحساني رقية، **واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الدول العربية، يومي 17 و18أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

11- زغيب مليكة، **استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، جامعة بسكرة، 2005.

12- سماح طلحي، **قرض الإيجار أو إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2007.

13- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

14- عبد الباقي روابح وخالد طالبي، **القرض الإيجاري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: واقع وآفاق، جامعة أم البواقي، يومي 13- 14 نوفمبر 2012.

15- عبد الرزاق بوعافية، **القرض الإيجاري**، مذكرة ليسانس، جامعة المدية، 2004.

16- محسن احمد الخضيري، **التمويل بدون نقود**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001.

17- معراج هواري، **التمويل التأجيري، المفاهيم والأسس**، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2013.

18-**arableasing**, 26/04/2015:www.arableasing.dz.com.

19-Arezki Benali, **Marché du leasing : 40 milliards de DA de crédits accordés en 2016**, 19 mars 2017 : https://www.algerie-eco.com/2017/03/19/marche-leasing-40-milliards-de-da-de-credits-accordes-2016/

20- **econimy algeria**: http://econimy.algeria.ck.

21-**Eldjazairidjar**, 28/04/2018: http://www.eldjazairidjar.dz/actualit%C3%A9s/el-djazair-idjar-nouvelle-filiale-de-leasing.html

22-**Ijar Leasing**, 28/4/2018: http://www.ijarleasingalgerie.dz/Presentation.php

23-L'éco, **Marché du leasing en Algérie 5 milliards de dollars en 2020,** Bimensuel de l'économie et de la finance, n°60 / du 16 au 28 février 2013.

24-M. Nafa Abrous, président du directoire de MLA (Maghreb Leasing Algérie), **Le marché du leasing estimé à 50 milliards de DA en 2017**, Radio Algérienne, 27/12/2017 : http://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20171227/129785.html

25- **MFDGI**, 1/5/2018: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar/140-2014-07-02-11-02-13/372-2014-07-16-10-37-18.

26-**Ministère des finances**, 28/04/2018: http://www.mf.gov.dz/article/300/GrandsDossiers/256/L%E2%80%99ACTIVITE-DE-LEASING-EN-ALGERIE..html.

27-COSOB: **Note au Comité de Financement– COSOB**, 8/2015: www.cosob.org/wp-content/uploads/2015/10/NoticeSNL.pdf.

28-Smaili Nabila, **Pratique Du Crédit-bail, Analyse De La SITUATION ALGERIENNE**, Mémoire De Magister, UNIVERSITE DE TIZI –OUZOU, 2011/2012.

29-**Sofinance**, 26/04/2015: https://www.sofinance.dz/index.php?page=presentation.

30-**SRH**: http://srh-dz.org/?p=presentation&lang=ar&var=1

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الأول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان-

The role of Zakat in economic and social development
A comparative study between the Zakat Fund in Algeria and the -
- Zakat Diwan in Sudan

أ/ شعور حبيبة

chahra_chaour@ yahoo.fr

جامعة: العربي بن مهيدي – أم البواقي-

تاريخ الاستلام: 2018/05/08 تاريخ التعديل: 2018/06/10 تاريخ قبول النشر : 2018/06/30
تصنيف JEL: B22، F63

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام للزكاة في تحقيق التنمية، فهي بالإضافة إلى كونها عبادة مالية إلا أنها نظام بحد ذاته يؤدي- في حالة الالتزام بمقوماته وتشريعاته – إلى مخرجات إيجابية عديدة على كل من متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وهذا ما تأكد لنا من خلال عرض التجارب التطبيقية للزكاة في كل من السودان والتي تتميز بالطابع الإلزامي في عملية تحصيل الزكاة، وتجربة صندوق الزكاة الجزائري الذي يعتمد على الطابع التطوعي. والتعرف على طريقة عمل كل منهما، وكيفية تحصيل وتوزيع الزكاة والنتائج المحققة لكل تجربة، مع إجراء مقارنة بين نسبة مساهمة حصيلة الزكاة في الناتج المحلي الإجمالي لكلى البلدين، والدروس التي يمكن الاستفادة منها من أجل تطوير البنية المؤسساتية لصندوق الزكاة الجزائري بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الزكاة؛ صندوق الزكاة؛ ديوان الزكاة؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية الاجتماعية.

Abstract:

The study seeks to highlight the important role of Zakat that is also a financial worship in achieving development. However, it is a system that leads –in case of commitment to its values and legislations- to many positive outcomes in both economic and social development variables. Accordingly, this has been shown through the practical experiments of Zakat in Sudan that is characterized by its obligatory nature in Zakat collection and the experience of Zakat Fund in Algeria that depends on the voluntary nature, and the way they work, and how to collect and distribut Zakat and the obtained results for each case. in addition to having a comparison between the rate of Zakat contribution in the Gross domestic product for both countries and the final result that can be useful in order to develop the institutional structure of the Algerian Zakat Fund to achieve economic and social development.

Keywords:**Zakat Fund; Office of Zakat; Economic Development; Social Development.**

المقدمة:

إن الزكاة باعتبارها الركن الثالث لديننا الحنيف، أرادها الله عز وجل أن تؤدى في إطار مؤسسي يحسن جبايتها وينصف مستحقيها قال تعالى آمرا نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم : **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا** (التوبة 103)، كما تولى الشرع تحديد مصارف الزكاة في قوله تعالى **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ** (التوبة 60)، حيث قامت مؤخرا وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر بتأسيس صندوق الزكاة تأسيا بهدي المصطفى صلى الله عليه وسلم في القيام بجمع الزكاة ممن وجبت عليهم وإحصائها وتوزيعها على مستحقيها، وذلك للتيسير على المواطنين الذين بلغت أموالهم النصاب أداء هذه الشعيرة الدينية بطريقة حضارية ترفع الغبن والمسكنة على الفقراء وتطهر أموال الأغنياء. فالزكاة بالإضافة إلى كونها عبادة مالية وتزكية للأموال والنفوس فهي ضرورة اجتماعية واقتصادية تحقق التكافل المادي في المجتمع.

إشكالية الدراسة:

في إطار هذا السياق فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى البحث في مدى فعالية مؤسسة صندوق الزكاة في الجزائر في تحريك دواليب التنمية. وفي هذا السياق تتجلى إشكالية بحثنا في التساؤل الأساسي التالي:

ما هي آثار الزكاة على كل من جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

ويمكن تجزئة هذا التساؤل إلى جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما هو مفهوم الزكاة؟ و ما هي الآثار المترتبة عن تطبيق نظام الزكاة؟

2- ما مدى مساهمة صندوق الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري؟

3- ما مدى مساهمة صندوق الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع السوداني؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي أصبحت تكتسبها الزكاة، حيث نجد أن جميع الأنظمة الاقتصادية تهدف إلى إيجاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد المجمع الواحد، والإسلام أول نظام ينقل هذا الهدف إلى الواقع العملي بما شرعه من أسس سليمة تؤدي إلى تحقيق هذا التوازن، على رأسها الزكاة التي تعتبر مرتكز المالية العامة للاقتصاد الإسلامي. والزكاة بما تنطوي عليه من جوانب اقتصادية واجتماعية لا تؤتي ثمارها وتحقق وظائفها على الوجه الأمثل إلا إذا قامت الدولة على شؤون جمعها وتوزيعها في إطار مؤسسي مقنن ومنظم، فهي ليست صدقة تطوعية أو إحسان موكولا إلى الإفراد كل حسب إيمانه وهواه، بل هي صدقة إلزامية وحق مفروض في الأموال إذا تحققت فيها شروط معينة. وهذا ما دفع بالعديد من الدول الإسلامية خلال الفترة الأخيرة إلى إدخال الزكاة في نظمها الاقتصادية كل حسب طريقته، ومن بين هذه الدول الجزائر التي أسست صندوق الزكاة من أجل تفعيل دور الزكاة وتحقيق الأهداف التي خطتها لها الشريعة الإسلامية على ضوء التعليمات الربانية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- عرض الإطار الفكري والنظري للزكاة كشعيرة دينية وعبادة مالية؛
- إبراز أهمية الزكاة وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

– دراسة وتحليل وتقييم تجربة مؤسسة صندوق الزكاة في الجزائر وتجربة ديوان الزكاة في السودان ومدى مساهمتهما في التنمية.

منهجية الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة ونظرا لطبيعة الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل التطرق إلى الإطار النظري للزكاة من جوانبه المختلفة والذي حضي باهتمام العديد من الباحثين سواء في مجال الشريعة أو في مجال الاقتصاد. وكذا الاعتماد على المنهج المقارن، من خلال التطرق إلى واقع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل من مؤسسة صندوق الزكاة في الجزائر، وديوان الزكاة في السودان وهذا بالاستعانة بالمعطيات الإحصائية. وذلك بالاعتماد على أدوات البحث المختلفة.

خطة الدراسة: تتناول الدراسة ثلاث محاور هي:

المحور الأول: التعريف بالزكاة، وآثار الزكاة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

المحور الثاني: تجربة صندوق الزكاة في الجزائر؛

المحور الثالث: تجربة ديوان الزكاة في السودان؛

أولا: التعريف بالزكاة، وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

جاء في لسان العرب: " أصل الزكاة في اللغة: الطهارة، والّنماء، والبركة، والمدح وكله قد استعمل في القرآن والحديث". (أحمد محمد أحمد أبو طه، 2014، ص3)

حق يجب في أموال مخصوصة، على وجه مخصوص، ويعتبر في وجوبه الحول والنصاب. (الموسوعة الفقهية، مادة زكاة، المجلد 23، ص22).

الزكاة شرعا حق مقدر بتقدير الشارع، بمعنى أن القرآن والسنة هما اللذان حددا وعاء الزكاة، ونصابها، وسعرها، ومستحقيها، وهما اللذان عهدا إلى الدولة أو ولي الأمر مسؤولية تحصيلها وصرفها في أوجهها المحددة.

كما تكفلت الأحاديث الشريفة بتحديد أوعتها المختلفة، وأنصبة كل وعاء، سواء كانت أموالا ظاهرة (الزروع والثمار والأنعام...) أو باطنة (النقدين الذهب والفضة والركاز...). ثم أسهب الفقهاء في تفصيل أحكامها، والتدقيق في نوازلها (مستجداتها) عبر الأزمنة والعصور.

وقد اتفق المنظرون من علماء الدين والاقتصاد والاجتماع وغيرهم على الآثار الايجابية للزكاة على الفرد والمجتمع على حد سواء، ومساهمتها في تحسين جميع جوانب الحياة للمجتمعات الإسلامية، وعلى وجه الخصوص الجانب الاقتصادي، حيث تساهم الزكاة في:

1- إعادة توزيع الثروة والدخل؛ (السيد محمد أحمد السريتي، 2014)

2- زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومنها الرفع من مستويات المتغيرات الكلية للاقتصاد، في بتحسينها لمستوات الاستهلاك، تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنتاج لتغطية هذا الطلب، مما ينتج عنه زيادة الدخل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار والاستثمار، وبالتالي ينعكس ذلك بالإيجاب على مستوى الاستهلاك مرة أخرى، وهو ما يعرف بأثر مضاعف الزكاة؛ (منذر قحف، 1997)

3- كما تحارب الاكتناز، وبالتالي تعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية؛

4- وتساهم الزكاة في تحقيق التوازنات الاقتصادية، معالجة الأزمات من بطالة وتضخم وغيرها؛

5- زيادة المنفعة الحدية للأموال، وإعادة الغارمين (المديدين) العاجزين على تسديد ديونهم إلى دائرة الاقتصاد.

أما من الجانب الاجتماعي فهي تعمل على: (يوسف القرضاوي، 2006)

1- محاربة الفقر وما يترتب عليه من آفات تفتك بالمجتمعات؛

2- تحقيق التكافل الاجتماعي، وبالتالي تحقيق الأمن لأفراد المجمع؛

3- كما تعتبر نظاما للضمان الاجتماعي، يكفل الحياة الكريمة للفئات الضعيفة في المجتمع؛

ثانيا: تجربة صندوق الزكاة في الجزائر

في سنة 1991، استحدثت الحكومة الجزائرية مؤسسة دينية لجمع أموال الزكاة، ومن ثم توزيعها على الفقراء والمساكين ومنح جزء منها كقروض متناهية الصغر لمساعدة الفقراء على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وأطلق على المشروع اسم صندوق الزكاة

1- تعريف صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد بموجب المرسوم التنفيذي رقم82/91 المؤرخ في 07 رمضان 1411 ى الموافق ل 25 مارس 1991 م، ويتشكل الصندوق الذي تأّسس عام 2003م من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

أ –**اللجنة الوطنية:** ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها .ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

ب –اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء البيئات القاعدية.

ج –اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

الشكل (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزكاة في الجزائر

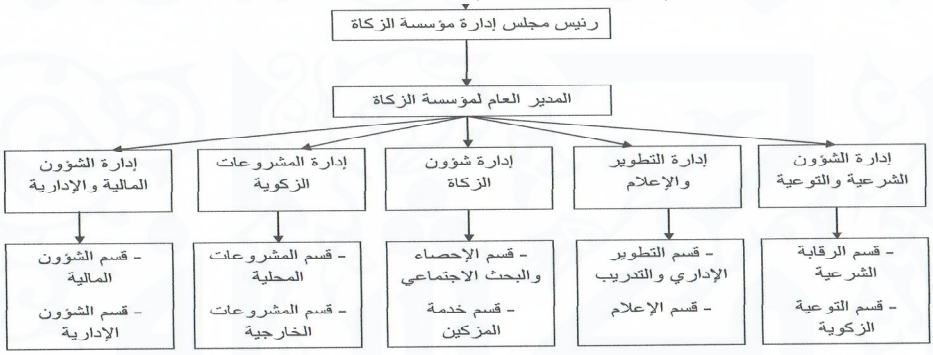

المصدر: دمان دبيح محمد:" مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي"، رسالة دتوراه علوم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.

2–أهداف صندوق الزكاة: من بين الأهداف التي يصبو صندوق الزكاة إلى تحقيقها

– الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة، والتي هي ركن أساسي من أركان الإسلام وإحياءها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم؛

– جمع المساعدات والهبات والتبرعات وأموال الصدقات النقدية؛

– توزيع أموال الزكاة على الجهات الشرعية؛

– توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة وكيفية توزيعها بالوسائل الإعلامية المختلفة كالراديو والتلفزة والجرائد والانترنيت...الخ.

3-أدوات الرقابة في نشاط الصندوق:

– لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأنية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام؛

– وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للإطلاع على قنوات صرف الزكاة؛

– نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت؛

– اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد؛

– لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

طرق جمع الزكاة بالصندوق:

بغية زيادة الحصيلة الزكوية عمل مسيرو صندوق الزكاة على إتباع بعض الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في عملية الجباية وبهدف تعزيز ثقة المزكين:

1-الصناديق المسجدية: حيث توضع في كل مسجد صناديق لجمع الزكاة تسهيلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية، ويتسلم من إمام المسجد قسيمة تدل على أنوه دفع زكاته إلى الصناديق، ويمكنه أن يساعد الهيئة في الرقابة بأن يرسل نسخة منها إما إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطنية.

وتقوم تجربة جمع الزكاة في الجزائر على أساس التطوع فهي ليست إجبارية بقوة القانون بل هي تطوعية من المزكين وفق رغبتهم وثقتهم ودون تدخل أي طرف خارجي، وبغية تفعيل عملية جمع الزكاة وزيادة الحصيلة يتم اعتماد طريقة الجمع في المساجد حيث تم تنظيم هذه الطريقة وضبطها في توضيحها للمجتمع أولاً ثم الأشخاص ثانياً ،تفادياً لأي مشاكل أو تجاوزات، وقد تم اعتماد هذه الطريقة على مستوى المساجد المركزية أو التي تقع وسط المدن، مع وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات التي يجب احترامها والالتزام بها أثناء القيام بعملية الجمع أهمها:

– يجب أن يكون كل صندوق مقفل بقفلين أحدهما مخصص لإمام المسجد والآخر لأحد كبار المزكين أو رئيس لجنة المسجد.

– يجب وضع الملصقات الخاصة بحملة الزكاة للسنة المعنية على كل الصناديق الموضوعة داخل المساجد والمخصصة لعملية الجمع.

– يعمل الإمام على إعلام المصلين بأهمية الزكاة ويرغبهم في دفعيا لصالح الصندوق ويوضع لهم أهم الإجراءات المعتمدة في عملية الجمع داخل المساجد.

2-الجمع عن طريق المراكز البريدية:

بغية تنويع أساليب جمع الزكاة وتسهيلاً للأشخاص الراغبين في دفع زكاتهم لصالح الصندوق وكسب ثقة هذه الفئة تم اعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية باستعمال:

أ – الحوالة البريدية: يمكن للمزكي أن يستعمل الحوالة البريدية أو ما أطلق عليها اسم" حوالة الزكاة"، وتحتوي على رقم الحساب الولائي الموجود لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني وهي تشمل البيانات المتعلقة بالمزكي والمبلغ الذي قام بدفعه.

ب –الصكوك: تتم هذه العملية كذلك عبر المراكز البريدية حيث تدفع الزكاة من طرف المزكي بواسطة الصكوك والتي يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها، بالإضافة إلى كتابة المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف، كما تم اعتماد إمكانية دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة وهذا بالاتفاق مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

أما بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني (رقم4780/10) بواسطة حوالة دولية أو غيرها من وسائل الدفع المعروفة مع كتابة اسم المزكي ومبلغ الزكاة المدفوع بالأرقام والحروف وهذا مراعاة للبنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.والجدول التالي يبين تطور الحصيلة الوطنية لإجمالي الأموال المجمعة، منذ 2003:

الجدول رقم (01): تطور حصيلة الزكاة للفترة (2003-2017) الوحدة: دينار جزائري

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
2003	25.728.172,50	30.394.399,45	000	56.122.571,95
2004	114.916.162,00	108.370.579,98	16.567.254,00	239.853.995,98
2005	172.171.989,66	335.761.165,55	723.396,54	508.656.551,75
2006	215.220.889,36	439.099.934,34	32.119.363,76	686.440.187,46
2007	258.163.416,08	435.507.262,68	38.843.446,56	732.514.125,32
2008	240.960.757,50	370.048.773,87	43.115.432,98	654.124.964,35
2009	304.969.465,00	589.548.578,23	42.147.194,17	936.665.237,40
2010	322.074.119,50	536.621.104,24	40.497.584,83	899.192.808,57
2011	373.399.511,00	781.299.800,17	44.430.159,57	1.199.129.470,74

2012	444.705.479,00	801.478.212,80	60.703.409,74	1.306.887.101,54
2013	445.955.947,81	779.147.643,48	75.804.974,05	1.300.908.565,34
2014	437.563.081,20	804.303.736,90	76.747.250,58	1.318.614.068,68
2015	473.417.555,00	685.984.292,68	91.711.538,40	1.251.113.386,08
2016	515.318.879,00	678.716.480,94	73.139.529,73	1.267.174.889,67
2017	565.521.980,09	721.053.537,62	115.757.831,10	1.402.333.348,81
المجموع	4.910.087.404,70	8.097.335.502,93	752.308.366,01	13.759.731.273,64

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والوثائق التي تم الحصول عليها من صندوق زكاة الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن هناك تصاعداً في وتيرة تحصيل زكاة الأموال على المستوى الوطني ولو أن المبالغ المحصلة لا ترقى إلى المبالغ الحقيقية الزكوية المطلوبة بالجزائر، حيث بلغ عام 2003 حوالي 56 مليون دينار، لتتضاعف بأكثر من أربعة أضعاف ببلوغها قيمة 239 مليون دينار عام2004 ، كما شهدت أيضاً تصاعداً في قيمة الحصيلة الوطنية عام 2005وحققت ارتفاعاً بنسبة تتعدى 200 مقارنة بالعام 2004،وتستمر في الارتفاع لتصل عام 2017 إلى قيمة 1402 مليون دينار جزائري وتتضاعف النسبة إجمالا بالنسبة لسنة الأساس 2003 إلى أكثر من 25 مرة وهذا راجع إلى تحسين آليات الرقابة والشفافية والتنظيم وزيادة التوعية الإعلامية التي انتهجتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من خلال الحملات التي تنظمها كل سنة. وهذا ما يؤكده محنى تطور حصيلة الزكاة في الجزائر التالي:

الشكل رقم (02): منحنى تطور الحصيلة الوطنية للزكاة خلال الفترة (2003-2017)

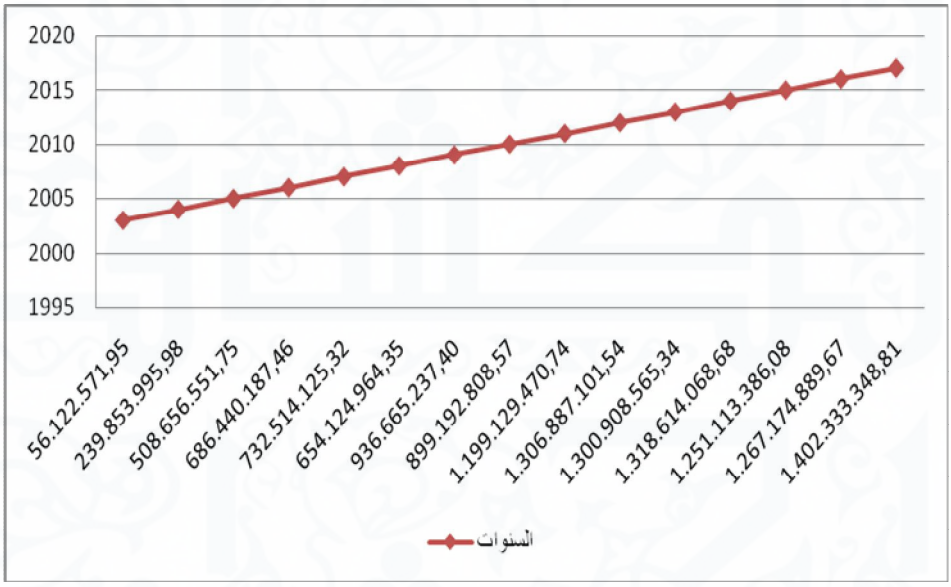

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الجدول رقم (02): التوزيع النسبي لمصادر الزكاة نسبة مئوية

زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
4.910.087.404,70	8.097.335.502,93	752.308.366,01	13.759.731.273,64
36	59	5	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثانياً: طرق توزيع الزكاة:

إن عملية توزيع أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري تتموفقاً لما جاءت به التعليمة الوزارية والمستندة إلى اجتهادات بعض الفقهاء فيما يتعلق بعملية الاستثمار، أما عن طريقة توزيع هذه الأموال فإنها تتم كما يلي:

حددت التعليمة الوزارية أهم الأصناف المستفيدة من أموال الزكاة، حيث نص المنشور الوزاري رقم 2004/139 المتضمن عملية التوزيع الأولى لحصيلة الزكاة لموسم 1425 هـ 2004 م، حيث جاء فيها:

سيتم صرف أموال صندوق الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى العائلات الفقيرة حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر)، وهناك جزء من أموال الصندوق يذهب إلى الاستثمار لصالح الفقراء عن طريق منح القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة.(مسعودي زكريا، 2012، ص ص 18-19)

ورغم حداثة صندوق الزكاة في الجزائر إلا أن نشاطاته كان تصبو لتشمل مختلف المجالات الاستهلاكية والإنتاجية. فمنذ نشأة هذا الصندوق ومعظم موارد الزكاة المحصل عليها يتم توجيهها في شكل مبالغ مالية للمستحقين من الفقراء، حيث أن تفصيل نسب الصرف توزع كما يلي:

- إذا كانت الحصيلة أكبر من 5 مليون دينار جزائري فإن % 50 منها يوجه للفقراء والمساكين، و% 12,5 لسهم العاملين عليها وتكاليف النشاط الزكاتي.
- إذا كانت الحصيلة : أقل من 5 مليون دينار جزائري فإن % 87,5 منها يذهب للفقراء والمساكين و % 12,5 لسهم العاملين عليها وتكاليف النشاط الزكاتي .أما النسبة المتبقية فتخصص للمشاريع الاستثمارية.

وقد بلغت حصيلة الزكاة سنة 2017 حوالي 1.402.333.348,81 دج استفادت منها ما يقارب 268832 عائلة فقيرة. وهذا ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (02): توزيع حصيلة الزكاة

السنة	زكاة المال (القوت)		زكاة الزروع والثمار		زكاة الفطر		مجموع الطلبات	مج المستفيدين
	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	ع المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين		
2003	5.842	5.581	427	427	22.911	21.997	29.180	28.005
2004	39.106	27.465	5.064	2.835	146.406	98.558	190.576	128.858
2005	74.325	62.564	3.991	3.991	120.376	11.462	198.692	178.017
2006	98.429	80.934	15.026	8.596	146.586	138.885	260.041	228.415
2007	105.195	85.511	16.279	9.651	172.618	150.522	294.092	245.684
2008	99.278	76.586	18.348	7.348	159.653	145.946	277.279	229.580
2009	96.396	79.667	12.880	9.806	202.082	186.330	311.358	275.803
2010	106.645	84.428	12.653	6.394	180.218	165.476	299.516	256.298
2011	128.354	106.510	13.075	7.052	181.942	169.634	323.371	283.196
2012	128.883	103.419	14.106	8.228	190.940	178.855	333.929	290.502
2013	150.555	106.915	45.341	11.393	186.564	168.325	382.460	286.633
2014	116.844	94.888	37.709	16.096	172.045	161.224	326.598	272.208
2015	133.876	107.876	18.633	15.083	159.876	150.039	311.926	272.998
2016	130.058	116.015	11.666	11.086	171.925	161.406	313.649	288.507
2017	100.794	87.801	26.248	20.897	169.425	160.134	296.467	268.832

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير صندوق الزكاة.

من خلال الجدول رقم:02 تبين أن هناك تصاعداً في وتيرة عدد العائلات التي تكفل بها الصندوق خلال الفترة (2003-2017) على المستوى الوطني، حيث بلغت عدد العائلات المستفيدة من الزكاة عام 2003: 28005 عائلة، ليتضاعف هذا العدد حوالي 5 خمس مرات عام 2004، حيث وصلت عدد العائلات المستفيدة إلى 128858عائلة، كما شهدت أيضاً تصاعداً في عدد العائلات المستفيدة خلال السنوات المتتالية لتصل عام 2017 إلى 268832 عائلة تكفل بها الصندوق من أموال الزكاة ، هذا راجع إلى تطويع آليات الرقابة والتوزيع والتنظيم التي انتهجتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

وبغية تفعيل دور الصندوق الزكاة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيقا للإستراتجية العامة لنشاطات الصندوق والتي ترتكز على أن أساس عمله مبني على فكرة " لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا" ، وأن صندوق الزكاة يجب أن يكون مميزا من حيث تطبيقاته، خاصة ما تعلق منها بدعم مشاريع تشغيل الشباب والبطالين بمختلف فئاته، فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق، وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري، أساسها يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة، والتي ترجمت في إنشاء ما اصطلح على تسميته " صندوق استثمار أموال الزكاة".

وفي ضوء ذلك قامت الجهة الوصية بحملات تحسيسية لشرح تدابير الاستثمار في أموال صندوق الزكاة وعقد أيام دراسية بالتعاون مع المؤسسات المعنية بهذه التدابير مثل، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وغيرها.

وقد تم تخصيص ميزانية للاستثمار تقدر ب % 37,5 من إجمالي حصيلة الزكاة، ويوضح الجدول الآتي تطور عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف صندوق الزكاة الجزائري:

الجدول رقم (04): تطور عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف صندوق الزكاة في الجزائر للفترة 2004-2014:

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
ع المستفيدين	138	355	565	776	625	531	710	901	1049	1213	606	7469

المصدر: تقارير صندوق الزكاة في الجزائر

يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن توجيه أموال الزكاة نحو تشجيع الاستثمار في تطور مستمر حيث يتراوح مبلغ التمويل من 120000 دج إلى 230000 دج لكل مشروع يستفيد منه الأشخاص المستحقين حسب الأولوية على أساس قاعدة الأشد تضررا والأكثر نفعا، وعلى الراغب للاستفادة من التمويل تقديم ملف أوليا يدرس على مستوى الهيئة الوسيطة كبنك البركة مثلا، كما تتطلب عملية الاستفادة والشروع في الاستثمار مجموعة من الإجراءات يساهم فيها كافة الفاعلين (فرحي محمد وبوسبعين تسعديت، ص ص6-7).

حيث أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات تم من خلالها توظيف شخصين في المدى المتوسط لكل مشروع على الأقل، وتم توزيع حوالي 7469 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2014، وبافتراض أن كل قرض سيؤدي إلى توظيف شخصين على الأقل، نستنتج أنه في سنة 2014 يتم توظيف 14938 شخص بطال على الأقل، ويعتبر هذا الأثر أثر مباشر للقروض الممنوحة بغض النظر عن الآثار غير المباشرة للمشروعات المستحدثة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تم تجميد تخصيص حصة من حصيلة الزكاة لمنح القروض الحسنة منذ سنة 2014 بموجب مرسوم وزاري، نتيجة امتناع أغلب المدينين من إرجاع ما عليهم من ديون، واقتصر الصندوق على إعادة منح ما تم استرجاعه في شكل ون حسنة جديدة[1].

ثالثا: تجربة ديوان الزكاة في السودان:

لقد أضحت الزكاة في السودان إحدى المعالم البارزة في منظومة النسيج الاجتماعي للدولة وانتشرت في كافة الولايات والمحليات والمناطق ريفا وحضرا ليبلغ عطاؤها مستحقيه .وإن التطور الفقهي والعملي الكبير الذي انتظم مسيرة الزكاة في السودان اكسبها بعدا إقليميا وعالميا باعتبارها تجربة رائدة.

النشأة والتطور:

يعتبر ديوان الزكاة منذ إنشائه أحد المؤسسات الرئيسة بالبلاد لمعالجة قضايا الفقر، وهو أحد الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسات الكلية والقطاعية للدولة الرامية لمعالجة الفقر وتحقيق نهضة الإنسان السوداني وتقدمه. ولذلك ينتهج جملة من الوسائل والطرق ويعمل بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف هذه السياسات

تميز السودان بالتدرج في تطبيق الزكاة، وذلك على خمس مراحل، ففي المرحلة الأولى توقف تحصيل الزكاة بواسطة الدولة في العهد الاستعماري وجزء من العهد الوطني، وفي العام 1980 م صدر قانون صندوق الزكاة.أما المرحلة الثانية، فقد تمثلت في صدور قانون الزكاة والضرائب في 14 مارس 1984 م، وقد نتج عنه ازدواجية الجهاز الإداري مما أدى إلى إحداث خلل شاب الزكاة كنظام مالي إسلامي، لذلك كان لابد من فصل الضرائب عن الزكاة، وقد تميزت المرحلة الثالثة باستصدار قانون الزكاة في عام 1986 م والذي تضمن نص إلزامية دفع الزكاة وفصل الزكاة عن الضرائب وإنشاء ديوان قائم بذاته للزكاة، وتم منحه الاستقلال الداخلي التام .أما المرحلة الرابعة فقد شملت إصدار قانون الزكاة لسنة 1990م، وذلك بهدف سد بعض الثغرات في القانون السابق ومعالجتها وتعتبر المرحلة الخامسة هي الأخيرة، حيث صاحبها إصدار قانون الزكاة لسنة 2001 م، والذي أصبح هو المرجع الأساسي لديوان الزكاة. وقد جاء قانون 2001 من أجل التوسع ومواكبة التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع (نصر الدين فضل المولا محمد، دون تاريخ). هذا ويعمل الديوان على تحقيق الأهداف التالية:

أهداف ديوان الزكاة: (عبد المنعم محمد الطيب، 2011)

الهدف الاستراتيجي الذي يسعى إليه الديوان بأن يأتي المزكي بزكاته طيبة بها نفسه.

1- حسن توظيف مال الزكاة في مصارفه المحددة شرع ؛

2- تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل وذلك بالعناية بالفقير وتوفير متطلبات حاجياته الأساسية من المأكل والمشرب والعلاج والملبس والمأوى؛

3- تحقيق فلسفة الإسلام الاقتصادية في تخفيف وطأة الفقر وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع وإعمار الأرض؛

4- تطبيق فريضة الزكاة وجمع وصرف الصدقات بما يحقق طهارة المال وتزكية النفس؛

5- الدعوة والإرشاد إلى أهمية الزكاة والصدقات وبسط أحكامها بين الناس؛

6- تأكيد سلطان الدولة المسلمة في جمع وإدارة الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها؛

7- تلقي وجباية وإدارة وتوزيع الزكاة بما يحقق التراحم والتكافل الاجتماعي؛

الخصائص والملامح العامة لتجربة الزكاة في السودان:

من خلال القراءة التحليلية لقانون لسنة 2001، ولائحة الزكاة لسنة 2004، يمكن القول بأن البنية التشريعية لديوان الزكاة في السودان تتمتع بالخصائص التالية:

1- اعتبار ديوان الزكاة هيئة إدارية مستقلة ذات شخصية معنوية: نص قانون الزكاة على أن ديوان الزكاة هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تدار بقانون ولوائح ونظم خاصة، ولا تكون خاضعة للنظام الإداري الحكومي إلا فيما ينص عليه القانون. (محمد عبد الحميد فرحان، 2010، ص52)

2- ولاية الدولة على الزكاة: يؤكد التشريع السوداني بموجب قانون خاص ينظم شؤون الزكاة أن الولاية على الزكاة هي شأن سلطاني يعطي الجهاز المكلف بها حق الاستيفاء للفرائض الواجبة على الأموال بقوة القانون ويعاقب من يمتنع عن ذلك كما كلف إدارة الزكاة (الديوان) في المادة 3/5 من قانون الزكاة لسنة 2001، أن عليه أن يعمل على تأكيد سلطان الدولة المسلمة وجمع إيرادات الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها.تطبيق النظام الفيدرالي في إدارة الزكاة، حيث يوزع الديوان السلطات بين الأمانة العامة والأمانات الولائية ويكون المجلس الأعلى لأمناء الزكاة على مستوى المركز ومجالس أمناء الولايات على المستوى الولائي ومجالس التنسيق الزكوية على المستوى المحلي ولجان الزكاة القاعدية على مستوى القرى والفرق والأحياء.

3- التوسع في الآراء الفقهية: لم يلتزم ديوان الزكاة بمذهب محدد واستهدف من ذلك استيعاب كل الآراء الفقهية التي توجب الزكاة على جميع الأموال تحقيقا لمصلحة الفقراء والمساكين.

4- عدم التسوية بين المصارف (مبدأ المفاضلة): يأخذ قانون الزكاة لسنة 2001 برأي جمهور الفقهاء في عدم التسوية بين المصارف الثمانية، حيث يقوم المجلس الأعلى لأمناء الزكاة بتوزيع النسب السنوية لكل مصرف حسبما تحدده المصلحة العامة واحتياجات كل فئة.

5- المرونة في التشريع: تميز تطبيق الزكاة في السودان بالمرونة وذلك لاستيعاب المستجدات والمتغيرات المختلفة، يتضح ذلك من خلال مراجعة القانون خلال العقدين السابقين أربع مرات، حيث بدأ القانون الأول بطوعية الزكاة والثاني بإلزاميتها، والثالث بفك الارتباط بينها وبين الضرائب، وعمل التعديل الرابع على تطوير الإدارة، والدقة في الاختيارات الفقهية والاستيعاب للقضايا المعاصرة في الجباية.

6- توسيع مفهوم المال الخاضع للزكاة: أخذ القانون بالفقه الموسع للزكاة، ويعتمد الرأي الموسع على آراء بعض الفقهاء من المالكية والحنابلة والهادوية من الزيدية وأيده بعض العلماء المعاصرين.

7- اعتبار المواطنة والإقامة معيارا لوجوب الزكاة: يعتمد قانون الزكاة لسنة 2001 على مبدأ المواطنة وملة الإسلام أساسا لوجوب الزكاة، فكل المواطنين السودانيين المسلمين تخضع أموالهم للزكاة سواء كانت داخل أو خارج السودان. وكذا مشاركة المسلمين غير السودانيين المقيمين داخل السودان في قيم التكافل والتراحم والخضوع للأحكام الشرعية التي ينظمها قانون الدولة المسلمة.

8- توسيع المؤسسات الرقابية والشورية: يتضح ذلك من تكوين المجلس الأعلى لأمناء الزكاة بالمركز، مرورا بمجالس أمناء الزكاة بالولايات، ثم مجالس التنسيق في المحليات، وأخيرا اللجان القاعدية، على مستوى القرى والفرقان والأحياء. (لأمين علي علوة،2011)

9- اعتبار الرقابة الشرعية وتوسع دائرة الإشراف واتخاذ القرار: يركز قانون الزكاة السوداني على إبراز أهمية الرقابة الشرعية وذلك بإعطاء دور أكبر للعلماء الشرعيين، سواء من خلال لجان الإفتاء التي منحها الصلاحيات والاختصاصات، التي تجعل منها أداة رقابية وإشرافية مهمة، أو من خلال ضرورة تمثيلهم في المجلس الأعلى للزكاة، أو مجلس أمناء الزكاة على مستوى كل ولاية، أو من خلال لجان التظلمات التي يشترط في أعضائها العلم والعدل والكفاءة والتي عد القانون قراراتها نهائية وملزمة للمستويات التنظيمية التي تناظرها.

10- المرونة في توزيع المصارف: حدد قانون الزكاة المصارف التي تصرف فيها حصيلة الزكاة بالمصارف الشرعية الثمانية المعروفة، حيث كان القانون مرنا في تطبيق سياسة صرف أموال الزكاة، إذ أعطى للمجلس الأعلى الحق في تحديد سياسات وموجهات الصرف على المصارف المختلفة بحسب الظروف. كما أن اللائحة الخاصة بالقانون قررت مبدأ عدم الالتزام بالبعد المكاني في توزيع أموال الزكاة، حيث قسمت أموال الزكاة التي تم جبايتها في الولايات إلى مصارف محلية توزع في نفس الولاية التي تم جبايتها فيها، وهي (الفقراء، والمساكين، والغارمون، وابن السبيل)، ومصارف مركزية، وهي: (العاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، وفي سبيل الله)، ويتم توزيعها في أي مكان يراه الأمين العام والمجلس الأعلى لأمناء الزكاة حتى لو كان ذلك المكان خارج السودان، إذا كان أي من السودانيين خارج البلاد مستحقا للزكاة.

11- تمتع الجهاز التنفيذي للديوان بسلطات إدارية واسعة:

لتقوية وتمكين ديوان الزكاة من الوصول إلى الأموال والأشخاص الخاضعين للزكاة منح القانون موظفي الديوان سلطة دخول، والمعاينة والإطلاع على المستندات، بغرض تحديد المقدار الصحيح للزكاة، كما منح الإدارة التنفيذية للديوان سلطة الحجز على الأموال بأنواعها بالقدر الذي يضمن الوفاء بالزكاة التي لم تدفع في وقتها دون عذر مقبول. كما منح القانون ديوان الزكاة سلطة إيقاع العقوبات التي تضمن ردع كل من يتحايل أو يتهرب أو يمتنع عن أداء الزكاة المستحقة عليه شرعا. ومن السلطات التي

منحها القانون لديوان الزكاة كذلك، سلطة إصدار شهادات أداء الزكاة، حيث لا يجوز للسلطات المختصة منح أي مستندات أو تسهيلات تخول حقوق وامتيازات مالية لصاحب الطلب إلا بعد إظهاره للشهادة.

12- امتياز أموال الزكاة عن الديون الأخرى في حالة التصفية:

أي أن دين الزكاة أيا كان نوعه أو مصدره، يعد من الديون التي لها الأولوية في التحصيل، قبل أي دين آخر مستحق على من وجبت عليه الزكاة عند تصفية أمواله.

13- جواز استثمار أموال الزكاة:

على الرغم من أن القانون لم ينص بشكل صريح على ذلك، إلا أن هذه الخاصية يمكن استنباطها من نص المادة رقم: (6/28) في لائحة الزكاة لسنة 2004، والتي نصت على أنه يجوز للأمين العام للديوان توظيف أموال الزكاة وفقا للحاجة بشرط موافقة المجلس الأعلى لأمناء الزكاة، وكذا بشرط عدم الإخلال بالمصارف الشرعية الثمانية. (محمد عبد الحميد محمد فرحان، 2009)

الهيكل التنظيمي: ويتشكل على النحو التالي:

أ- المستوى الأول: الوزير: وهو الوزير المسؤول عن الزكاة، وهو في الوقت الراهن وزير الرعاية الاجتماعية وتنمية المرأة وشؤون الطفل.

ب- المستوى الثاني: ويتكون من:

- المجلس الأعلى لأمناء الزكاة: وهو السلطة العليا التي تحدد سياسات الجباية والمصارف وتراقب وتحاسب الإدارات التنفيذية لمؤسسة الزكاة. فهو يمثل الجهة التشريعية للديوان، وهو المرجع النهائي بكل ما يتعلق بالديوان.

- لجنة الإفتاء: وهي لجنة مستقلة عن الجهاز الإداري التنفيذي تراقب وتحدد السلامة الشرعية لجميع أعمال الجهاز الإداري التنفيذي.

ج- المستوى الثالث: الجهاز الإداري التنفيذي لديوان الزكاة: أو السلطة التنفيذية: ويرأسها الأمين العام والذي يعينه مجلس الوزراء ويحدد مخصصاته، ويقع عليه عبء تنفيذ السياسات المجازة بواسطة المجلس الأعلى لأمناء الزكاة.

المستشار القانوني، مركز المعلومات، مدير المكتب التنفيذي، ومعهد علوم الزكاة حيث جاءت فكرة إنشائه في سنة 1994م كإحدى توصيات مؤتمر الزكاة الأول لتكون الانطلاقة الحقيقية له

في 2001م، ويهدف هذا المعهد إلى تطبيق فقه الزكاة على أرض الواقع، وتنمية قدرات الباحثين في مجال علوم الزكاة وتطوير العاملين في الديوان وإكسابهم المهارات اللازمة لتحسين أدائهم حتى يحققوا الرسالة المناطة بديوان الزكاة.

د- المستوى الرابع: ويتكون من:

- مجالس أمناء الزكاة بالولايات: لقد تم إنشاء مجالس لأمناء الزكاة في كل ولاية من ولايات السودان حيث تكون خاضعة لإشراف المجلس الأعلى وملتزمة بتنفيذ توجيهاته وقراراته، وتقوم بمراجعة إقرار الموازنة السنوية والحساب الختامي للديوان.
- الجان الزكاة القاعدية:

وهي تشكل البعد الشعبي للجهاز الإداري التنفيذي وتعمل معه بتنسيق وتعاون في عمليات جمع وصرف الزكاة على مستحقيها. (التجاني عبد القادر أحمد، 2016)

والشكل التالي يلخص لنا مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لديوان الزكاة في السودان:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لديوان الزكاة في السودان

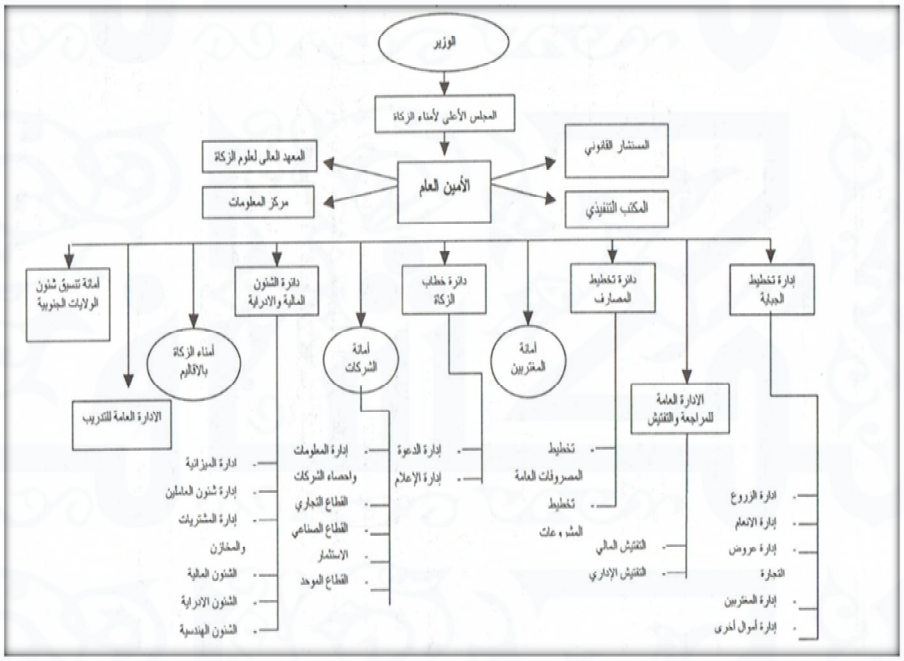

المصدر: محمد عبد الحميد محمد فرحان،" مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي، دراسة تطبيقية"، دار الحامد للنشر، الأردن،2009، ص 63.

أساليب تحصيل الزكاة:

تعتبر الجباية النشاط الرئيس– بالنسبة للديوان – الذي تقوم عليه فريضة الزكاة، وقد شهد هذا المحور تطورا عظيما يظهر ذلك من خلال المقارنة لفترة سنوات التطوع وسنوات الإلزام، فكانت حصيلة الزكاة الكلية للفترة من 1980 – 1989 مبلغ قدره (230.000) جنيه في الوقت الذي بلغت فيه الحصيلة مبلغ قدره (270.000) جنيه في العام 1990 وحده، واستمرت الزكاة في نماء مطرد حتى وصلت سنة 2007 (357.141.183) جنيه حيث تضاعفة (1322) ضعفا عن العام 1990.

لقد عمل ديوان الزكاة على أخذ الزكاة في الأموال المعروفة وهي ستة:

1- النقدين الذهب والفضة؛

2- الزروع والثمار؛

3- الأنعام؛

4- عروض التجارة؛

5- المعادن؛

6- الركاز؛

بالإضافة إلى المستحدثات مثل الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، كما أضاف زكاة المستغلات، والمال المستفاد، والمهن الحرة.

إن تنوع واختلاف الأموال الخاضعة للزكاة (عروض التجارة، والزروع والثمار والأنعام من إبل وأبقار وأغنام وقد تتوسع فتشمل الأسماك والصيد ...والمال المستفاد من مرتبات وأجور، ومهن حرة، والمستغلات وبيع العقارات والمنقولات وكذلك وسائل المواصلات المختلفة من شاحنات وحافلات وعربات النقل الكبيرة والصغيرة...الخ والقائمة تطول). فيستوجب وضع سياسات وإجراءات منفصلة لكل نوع من هذه الأموال .وليستوفي الديوان هذا الشرط عمل على وضع مراشد (أدلة) عملية لكل نوع من هذه الأموال وقد يجمع بعضها في مرشد واحد مثل مرشد زكاة المال المستفاد الذي يحتوي على مجموعة من الأموال منها المرتبات والأجور، المهن الحرة، المستغلات، بيع الأصول... ، (التجاني عبد القادر أحمد، 2016)

أ. زكاة الزروع: كان يتبع الديوان أسلوب التحصيل عبر أسواق المحاصيل وتأخذ الزكاة من الكمية المرحلة إلى الأسواق*، ونسبة للمشاكل والصعوبات المتمثلة في ارتفاع تكلفة التحصيل، عدل الديوان عن أخذ الزكاة من أسواق المحاصيل إلى الجباية بواسطة عاملي الزكاة مباشرة من المزارع بعد الحصاد.

ب. زكاة عروض التجارة: يتم تحصيل زكاة عروض التجارة في السودان عن طريق البيان الزكوي الذي يقدمه دافع الزكاة لإدارة الزكاة، وتقوم الإدارة بتدقيق هذا البيان ومراجعته، وإن لم تقبل الإدارة هذا البيان تلجأ إلى التقدير الجزافي.

ج. زكاة الرواتب والأجور: نصت اللوائح التنفيذية لقانون الزكاة على أن يتم حجزها كالضريبة على الرواتب من قبل الجهات الرسمية التي تقوم بدفع الرواتب والأجور لموظفيها وعمالها، ويتم تحديد قيمتها من قبل لجنة الفتوى بديوان الزكاة، وتقوم الجهات الدافعة للرواتب والأجور بدفع الزكاة إلى ديوان الزكاة مباشرة. (بودلال علي، بوكليخة بومدين، 2013)

والجدول التالي يوضح تطور حصيلة الزكاة في السودان للفترة (2000-2016)

الجدول رقم (05): تطور حصيلة الزكاة في السودان للفترة (2000-2016) جنيه س

السنة	الزروع	الأنعام	عروض التجارة	المال المستفاد	المهن الحرة	المستغلات	المعادن	أخرى	المجموع
2000	53, 616,000	11, 786,000	30, 081,000	19, 239,000	682 000,000	3, 681,000			119.091.000
2001	59, 718,000	11, 728,000	36, 169,000	21, 101,000	931	4, 938,000			134.605.027
2002	62, 571,000	14, 217,000	50, 878,000	23, 097,000	1,075	6, 078,000			157.916.031
2003	79, 825,000	14, 254,000	69, 938,000	19, 491,000	1,085	7, 489,000			192.082.000
2004	109, 090,000	16, 501,000	84, 964,000	20, 567,000	1,315	8, 974,000			241.411.000
2005	115, 120,400	19, 100,500	103 074,000	19, 313,000	1, 963,200	12 787,000			271.358.100
2006	124, 397,000	22, 295,000	133 140,000	17, 554,000	2, 403,000	14 695,000			314.484.000
2007	121, 368,848	22, 924,664	178 407,265	16, 478,833	2, 745,120	15 216,450			357.141.234
2008	125, 745,166	24, 431,368	204 693,449	18, 680,398	2, 904,613	15 608,277			392.063.271
2009	147, 256,385	24, 020,737	232 985,014	22, 663,007	3, 275,241	15 083,317			445.283.700
2010	151, 360,216	27, 982,549	274 849,211	20, 422,158	3, 644,945	19 179,089			497.438.138
2011	208, 417,360	39, 384,117	295 760,853	24, 371,740	4, 230,566	20 471,932			677.188.645
2012	362, 089,534	64, 189,690	318 638,084	35, 790,165	4, 734,284	22, 358,90			906.162.507
2013	597, 393,581	104, 686,803	396 229,175	50, 879,662	6, 679,146	30 891,828	11 874,667		1.363.311.765
2014	768, 620,224	127, 346,396	525 872,581	67, 469,729	9, 387,464	37 870,220	18 142,837	638,471	1.555.347.921
2015	1 058 320,310	132 012,0288	735 719,907	85, 520,713	12, 108,755	43 619,790	32 801,074		2.100.102.576
2016	1 203,614,434	164, 702,933	911 974,582	135 115,949	16, 382,432	54 060,777	87 778,039	437,686	2.574.066.831

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير ديوان الزكاة السوداني السنوية.

يتبين لنا من الجدول أن حصيلة الزكاة في السودان ...، وأن نسبة متوسط نمو الحصيلة قدر بـ (15,4%) محققة أعلى نسبة نمو سنة 2004م بـ (25,8%) و أدنى نسبة نمو سنة 2010م بـ (09%)، وهذا ما يؤكده محنى تطور حصيلة الزكاة في السودان التالي:

الشكل (04): منحنى تطور حصيلة الزكاة في السودان

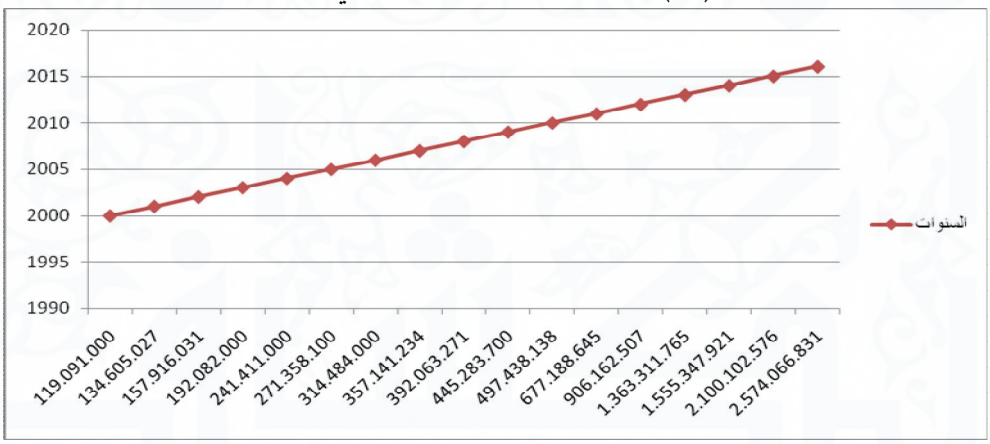

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

أما بالنسبة إلى مدى مساهمة كل وعاء في الحصيلة النهائية للزكاة، فيبينها لنا الجدول رقم (07).

الجدول رقم (07): مساهمة الأوعية المختلفة للزكاة في الحصيلة الكلية للفترة (2000-2016)

نسبة مؤية

البيان	الزروع	الأنعام	عروض التجارة	المال المستفاد	المهن الحرة	المستغلات	المعادن	أخرى	المجموع
2000	45	9,9	25,3	16,2	0,6	3			100
2001	44,4	8,7	26,9	15,7	0,7	3,6			100
2002	39,6	9	32,2	14,6	0,7	3,9			100
2003	41,6	7,4	36,4	10,1	0,6	3,9			100
2004	45,2	6,8	35,2	8,5	0,6	3,7			100
2005	42,4	7	38	7,1	0,7	4,8			100
2006	39,6	7,1	42,3	5,6	0,7	4,7			100
2007	34	6,4	50	4,6	0,8	4,2			100
2008	32,1	6,2	52,2	4,8	0,7	4			100
2009	33,1	5,4	52,3	5,1	0,7	3,4			100
2010	30,4	5,6	55,3	4,1	0,7	3,9			100
2011	35.2	6.6	49.9	1,4	0.7	3.5			100

2012	44,8	49,7	7,9	39,4	4,4	0,6	2,8		100
2013	49,7	50,4	8,7	33,8	4,1	0,5	2,6	0,5	100
2014	49,4	46,8	8,2	33,8	4,3	0,6	2,4	1,2	0,04	100
2015	50,4	46,8	6,3	35	4,1	0,6	2,1	1,6		100
2016	46,8	53,2	6,4	35,4	5,2	0,6	2,1	3,4	0,02	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني.

يتضح من الجدول أن زكاة عروض التجارة في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في الحصيلة الكلية للزكاة، حيث تتراوح نسبة مساهمتها في الحصيلة الكلية للزكاة بين (25.3%) و(55.3%)، تليها زكاة الزروع محققة نسبة مابين (30.4%) و(50.4%) من الحصيلة الكلية للزكاة، كون زكاة الزروع مال ظاهر ويخرج يوم حصاده، بعدها زكاة المال المستفاد يتناقص من نسبة (16.2%) إلى نسبة (4.1%) كونه يقتطع من الأصل، وهذا التناقص ربما يرجع إلى انخفاض أسعار المحروقات الذي أثر سلبا إلى الاقتصاد وبالتالي على العمالة. ثم تأتي زكاة الأنعام بنسبة تتأرجح بين (6,2%) و(9.9%) وهي نسبة بسيطة خاصة وأن الثروة الحيوانية تمثل كما هائلا في السودان، تأتي بعدها زكاة المال المستغلات بنسبة تتراوح بين (2,1%) و(4.8%)، تليها زكاة المهن الحرة بنسب ضئيلة تقدر بـ (0,7%) في المتوسط.

طرق توزيع الزكاة:

يلتزم ديوان الزكاة السوداني بالتمسك بأحكام الشريعة من خلال تبويب إنفاق أموال الزكاة على المصارف الشرعية الثمانية بخلاف مؤسسات الزكاة الأخرى، ويتم التوزيع سواء عن طريق حاكم الإقليم أو عن طريق التوزيع المباشر عن طريق إدارة الزكاة، ويسعى ديوان الزكاة إلى توزيع حصيلة الزكاة بصورة تساهم في معالجة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من خلال دائرة تخطيط المصارف. (بودلال علي، بوكليخة بومدين، المرجع السابق)

قبل بداية كل عام تحدد نسب التوزيع بين المصارف المختلفة للزكاة بالإضافة إلى الصرف الإداري إلى مرجعيات محددة أهمها الخطة التي اقرها الديوان وإبراز التطبيقات العملية، بالإضافة إلى توجيهات وقرارات المجلس الوطني ومجلس الوزراء والمجلس الأعلى لأمناء الزكاة ومجالس أمناء الزكاة بالولايات ومداولات الاجتماعات الدورية لأمناء الزكاة بالولايات، وكذلك القوانين واللوائح والمستجدات الاقتصادية وتقارير الأداء الفعلي.

كما تستند توجهات الأمانة العامة لديوان الزكاة إلى مراعاة انعكاسات الآثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية ليس على المستوى المحلى ولكن كذلك على المستوى الإقليمي والعالمي. (التجاني عبد القادر أحمد، 2016)

ويوضح الجدول التالي التوزيع الفعلي لحصيلة الزكاة بين المصارف المختلفة والصرف الإداري للفترة (2000–2016):

الجدول رقم(08): التوزيع الفعلي لحصيلة الزكاة بين المصارف المختلفة والصرف الإداري للفترة (2000–2016):

جنيه سوداني

السنة	الفقراء والمساكين	الغارمين	الغارمين	ابن السبيل	المصارف الدعوية	في سبيل الله	العاملين عليها	الصرف الإداري	المجموع
2000	54,567,000	1,405,000	1,405,000	1, 411,000	20, 878,000	00	20, 091,000	16, 554,000	114, 906,000
2001	64,290,000	5,166,000	5,166,000	1, 449,000	6, 971,000	12 196,000	21, 936,000	10, 784,000	122, 792,000
2002	76,042,000	7,098,000	7,098,000	1, 078,000	3, 998,000	13 433,000	24, 392,000	13, 498,000	139, 539,563
2003	96,624,000	7,232,000	7,232,000	1, 140,000	3, 933,000	10 213,000	26, 171,000	14, 973,000	160, 832,000
2004	134,369,000	11 359,000	11 359,000	802.000	9, 321,000	10 625,000	38, 126,000	16,459,000	221, 061,000
2005	154,646,000	13 877,000	13 877,000	862.000	14, 881,000	8, 541,000	38, 300,000	18, 004,000	249, 111,000
2006	187,246,000	11 170,000	11 170,000	967.000	14, 331,000	7, 615,000	46, 823,000	22, 076,000	290, 228,000
2007	204,689,113	16 642,723	16 642,723	1, 188,065	20, 678,073	15 869,457	49, 648,064	21, 038,381	329, 753,876
2008	244,994,667	13, 76,304	13 276,304	952,504	18, 492,172	14 515,967	54, 951,594	19, 094,310	366, 277,518
2009	293,802,177	13 023,270	13 023,270	972,937	27, 395,428	14 284,881	55, 841,356	23, 044,999	428, 365,048
2010	330,960,232	12 976,371	12 976,371	1, 315,969	27, 495,290	11 455,144	72, 099,597	22, 857,680	479, 161,731
2011	434,059,766	20 417,721	20 417,721	1, 648,103	28, 953,072	13 707,284	75, 485,183	23, 468,268	592, 545,366
2012	504,064,401	24 864,554	24 864,554	2, 242,784	32, 588,189	19 548,986	104, 787,376	30, 442,129	753, 900,602
2013	834,952,968	47 774,246	47 774,246	3, 799,893	56, 775,106	35 228,829	190, 943,503	71, 035,112	1, 240, 509,660
2014	901,990,457,6	49 807,808	49 807,808	5, 538,861	56, 282,611	34 740,419	239, 045,122	83, 403,622	1, 420, 808,861
2015	1,326,891,106	65 801,496	65 801,496	6, 748,014	22,087,283	37 151,435	343, 852,556	85, 018,489	1, 889, 299,761
2016	1, 628 408,761	79 581,383	79 581,383	9, 011,354	89, 262,055	39 238,420	381, 991,585	120, 598,757	2, 348, 092,314

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني

ويبين الجدول التالي التوزيع النسبي بين المصارف المختلفة والصرف الإداري لحصيلة الزكاة في السودان للفترة (2000–2016):

الجدول رقم (09): التوزيع النسبي بين المصارف المختلفة والصرف الإداري لحصيلة الزكاة في السودان للفترة (2000-2016) نسبة مؤية

السنوات	الفقراء والمساكين	الغارمين	ابن السبيل	المصارف الدعوية	في سبيل الله	العاملين عليها	الصرف الإداري	المجموع
2000	47,5	1,2	18,2	1,2	0	17,5	14,4	100
2001	52,4	4,2	1,2	5,7	9,9	17,8	8,8	100
2002	54,4	5,1	0,8	2,9	9,6	17,5	9,7	100
2003	60,1	4,5	0,7	2,4	6,4	16,6	9,3	100
2004	60,8	5,1	0,4	4,2	4,8	17,2	7,5	100
2005	62,1	5,6	0,3	6	3,4	15,4	7,2	100
2006	64,5	3,8	0,3	4,9	2,6	16,2	7,7	100
2007	62,1	5	0,4	6,3	4,8	15	6,4	100
2008	66,9	3,6	0,3	5	4	15	5,2	100
2009	68,6	3	0,2	6,4	3,3	13	5,5	100
2010	69,1	2,7	0,3	5,7	2,4	15	4,8	100
2011	73,2	3,4	0,3	4,1	2,3	12,7	4	100
2012	70,2	3,5	0,3	4,5	2,7	14,6	4,2	100
2013	67,3	3,9	0,3	4,6	2,8	15,4	5,7	100
2014	71	4	0,5	3	2	15	4,5	100
2015	70,2	3,5	0,4	1,2	2	18,2	4,5	100
2016	71	4	0,5	3	2	15	4,5	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة السوداني

يبين لنا الجدول المفاضلة بين المصارف بما تقتضيه مصلحة المجتمع ذلك حيث دفعت حدة الفقر في السودان إلى زيادة نسبة سهم الفقراء فنجد أن هذه الفئة تحوز على أكبر نسبة في كل سنة ، حيث انتقلت من نسبة (47,5%) سنة 2000 كحد أدنى إلى نسبة (73.2%) سنة 2011 كحد أقصى، وهذا دليل على الاهتمام الكبير الذي يليه الديوان لفئة الفقراء و المساكين وهدفه من وراء ذلك هو محاربة الفقر، و يأتي بعدها مصرف العاملين عليها بنسبة تتراوح بين (13%) و (18.2%) من إجمالي الصرف، ثم تأتي المصارف الإدارية بنسبة (6,7%) في المتوسط، يليها مصرف في سبيل الله، ومصرف المؤلفة قلوبهم و في الرقاب (المصارف الدعوية) ومصرف الغارمين بنسب متقاربة تتراوح بين نسبة (1,2%) و(9.9%)، ثم يأتي مصرف ابن السبيل بنسب ضعيفة.

المقارنة بين مساهمة الزكاة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من السودان والجزائر:

الجدول رقم (10): نسبة الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان:

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي الاقتصاد السوداني مليون دولار	37390	36390	46530	58030	54630	67000
الحصيلة الكلية للزكاة في السودان	271.358.100	314.484.000	357.141.234	392.063.271	445.283.700	497.438.138
سعر صرف دولار/جنيه	2.5	2.17	2.01	2.19	2.32	2.37
قيمة الزكاة في السودان بملايين الدولارات	108.54	144.92	177.68	179.02	191.93	209.89
نسبة الزكاة /الناتج المحلي إج السوداني	0.29	0.4	0.38	0.31	0.35	0.31

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا تقارير البنك العالمي، وتقارير ديوان الزكاة السوداني.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان تتراوح ما بين 30 و40 وهي نسبة معتبرة، ولهذا فالزكاة في السودان ذات فعالية كبيرة على جميع جوان حياة المجتمع السوداني.

الجدول رقم (11): نسبة الزكاة في الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي:

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري مليون دولار	103200	117200	135800	171000	138100	162000
الحصيلة الكلية للزكاة في الجزائر دينار جزائري	508.656.552	686.440.187	732.514.125	654.124.964	936.665.237	899.192.809
سعر صرف دولار/دينار	73.37	72.65	69.36	64.58	72.64	74.32
قيمة الزكاة في الجزائر بملايين الدولارات	6.93	9.45	10.56	10.13	12.89	12.1
نسبة الزكاة /الناتج المحلي إج الجزائري	0.000067	0.000081	0.000078	0.000059	0.000093	0.000075
نسبة الزكاة في السودان/ن الزكاة ف ج	4328	4938	4871	5254	3763	4133

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا تقارير البنك العالمي، ووكالة andi في الجزائر ومعطيات الزكاة السابقة لصندوق الزكاة الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لا تصل الى نسبة (1) من 10000 في أقصى قيمها، وهذا ما يجعل الزكاة في الجزائر، ضعيفة الأثر على حياة المجتمع الجزائري.

الخاتمة:

تبين لنا من الدراسة مدى أهمية الزكاة وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدور الذي تلعبه على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحسين أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية والعمل على إنمائها، وكذا معالجتها للمشكلات الاقتصادية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وتوطيد التكافل فيما بينهم وتخفيف الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي للمجتمعات الإسلامية. حيث يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- أن للزكاة آثار إيجابية مباشرة على كل من الاستهلاك والاستثمار والادخار وإعادة توزيع الدخل وغيرها من متغيرات الاقتصاد؛

2- كما للزكاة آثار إيجابية غير مباشرة – وبتأثيرها على المتغيرات الأساسية السابقة الذكر– تتعدي إلى متغيرات أخرى بفعل المضاعف، وهذا بتأثيرها على تحسين مستويات التشغيل وتخصيص الموارد وغيرها؛

3- تساهم الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر والتضخم والتفاوت بين طبقات المجمع ...الخ، والتخفيف من وطأت هذه المشكلات على المجتمعات الإسلامية إذا التزمت هذه الأخيرة بتطبيق نظام الزكاة حسب ما جاءت به الشريعة الإسلامية في كل من نصوص القرآن الكريم والتوجيهات النبوية؛

4- أن تجربة صندوق الزكاة في الجزائر رغم حداثتها إلا أن الإحصائيات بينت أن هناك تأثير ملحوظ ومساهمات قيّمة لهذه المؤسسة وأن هذا التأثير في تنام متسارع، لكن إذا قورن بتأثير ديوان الزكاة في السودان، فنجده ضعيفا جدا. وهذا ما يستدعي إعادة النظر في سياسات واستراتجيات عمل صندوق الزكاة في الجزائر، وتطويره حتى يرقى لتأدية الدور المنوط به في الشريعة الإسلامية.

المقترحات:

1- إقامة الآليات المؤسسية وإتباع الأسس التشريعية لتفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي لصندوق الزكاة في المجتمع الجزائري؛

2- تكوين بطاقية وطنية وبنك معلومات حول الأوضاع الاجتماعية ومستوى المعيشة لمختلف المناطق بالتنسيق مع الجهات والمؤسسات ذات الصلة وهذا من أجل ترشيد طرق توزيع الزكاة واستثمار أموالها.

3- توسيع دور صندوق الزكاة على مستوى تعبئة الموارد الزكوية المستحدثة، وعلى مستوى طرق توزيعها.

الهوامش:

[1] تم الحصول على هذه المعلومات من خلال مقابلة مع موظفي صندوق الزكاة.

المراجع:

القرآن الكريم.

أحمد محمد أحمد أبو طه، ***"الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التضخم النقدي وإعادة توزيع الدخل"***، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2014.

الموسوعة الفقهية، مادة زكاة، المجلد 23.

محمد أحمد السريتي، ***"دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في ظل الأنظمة الاقتصادية العالمية، دراسة اقتصادية إسلامية"***، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.

منذر قحف، " اقتصاديات الزكاة"، كتاب مطالعة، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، ردمك، جدة ،الطبعة الاولى 1997.

يوسف القرضاوي، " الزكاة: دورها في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها"، دار الشروق، القاهر، الطبعة الثانية 2006.

الموقع الاكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية : www.marwakf-dz.org تاريخ التحميل 2017/11/09.

معزوز، لقمان،" *دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية – تحليلية لتجربة الجزائر* – "،جامعة الشلف ، الجزائر.

مسعودي زكريا، حميداتو صالح وزلاسي رياض:(18-19 أفريل 2012)، *"دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر"*، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 18-19.

فرحي محمد وبوسبعين تسعديت، (د.ت)، *أثر الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي للزكاة على الطلب الكلي مع الإشارة إلى حالة بعض الدول الإسلامية*"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول تثمير أموال الزكاة، جامعة سعد دحلب، البليدة.

نصر الدين فضل المولا محمد (د ت)، ***"تجربة ديوان الزكاة"***، ورقة مقدمة ضمن فعاليات ورشة العمل الاقليمية حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، تم الاطلاع علها على الموقع الاكتروني لديوان الزكاة السوداني بتاريخ 1018/08/31.

عبد المنعم محمد الطيب:"تقيم تجربة التمويل الأصغر في السودان 2000-2010"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، 18-20 ديسمبر 2011، قطر.

محمد عبد الحميد محمد فرحان،" **مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي، دراسة تطبيقية**"، دار الحامد للنشر، الأردن،2010.

الأمين علي علوة، التجربة السودانية في الجباية"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الورشة الوطنية لتطوير مناهج فقه الزكاة في التعليم العام والجامعي، 15-16 أكتوبر 2011.

التجاني عبد القادر أحمد، " إجراءات تحصيل الزكاة"، مداخلة ضمن الدورة التكوينية الإقليمية العربية لقيادات الزكاة، الترتيبات الفنية والتنظيمية لتحصيل الزكاة، 17-21 أفريل .2016

بودلال علي، بوكليخة بومدين، "الزكاة ودورها في تحقيق التنمية دراسة مقارنة بين السودان والجزائر"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى سفاقس، للمالية الاسلامية، جوان 2013.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الأول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

محددات العائـــــد في مشاريـــع الإنتاج الأنظـــف

دراسة قياسية لـ 50 مؤسسة

Determinants of Return in Cleaner Production Projects: An Empirical Study of 50 Companies

د. بوبلوطة بلال
boubellouta.bilal@gmail.com
جامعة جيجل

تاريخ الاستلام: 2017/11/19 تاريخ التعديل: 2018/03/06 تاريخ قبول النشر: 2018/03/20
تصنيف JEL: D21,L23

الملخص:
يثير تأثير تكلفة الاستثمار وفترة الاسترداد على العائد في مشاريع الإنتاج الأنظف نقاشا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية. وقد استخدمت أساليب مختلفة لدراسة هذه العلاقة وركزت معظم التحليلات على شركات فردية أو شركات عاملة في نفس القطاع. في هذه الدراسة، قمنا بمراجعة الأدبيات في هذا المجال، ودراسة تأثير تكلفة الاستثمار وفترة الاسترداد على عائدات مشاريع الإنتاج الأنظف لـ 50 شركة تعمل في 9 قطاعات مختلفة، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات. حيث وجدنا أن تكلفة الاستثمار لها تأثير إيجابي على العائد السنوي، بينما فترة الاسترداد كانت لها تأثير سلبي على العائد السنوي في مشاريع الإنتاج الأنظف.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الأنظف، العائد، فترة الاسترداد، تكلفة الاستثمار.

Abstract :
The impact of investment cost and payback period on annual return in Cleaner Production projects raises a great debate during few last years. Different methods have been used to study this relationship and most of the analyses have focused on individual companies or companies working in the same sector. In this study, we reviewed literature in this area, and examining the effect of investment cost and payback period on returns in Cleaner production projects for 50 companies working in 9 sectors. By use a multiple regression model to determine the relationship between these variables. We found that the investment cost has a positive effect on the annual return, while the payback period has a negative effect on annual return in Cleaner Production projects.

Keywords; Cleaner Production, Return, Payback Period, Investment Cost.

مقدمة:

أثبتت الكثير من الدراسات أن النمو الاقتصادي المستمر يترافق دائما مع التدهور البيئي (Islam, 2017)، حيث أصبحت هذه العلاقة أهم مشكلة أثارت اهتمام الحكومات والأفراد على حد سواء؛ وذلك من أجل التوفيق بين تحقيق الرفاهة الاقتصادية حاليا والحفاظ على الموارد البيئة مستقبلا. فبعد تشكيل الوكالة الأمريكية لحماية البيئة (EPA) في السبعينات تم إدخال مجموعة واسعة من القوانين والأنظمة والمبادئ التوجيهية لإدارة النفايات بطريقة منهجية. وقد صممت معظم السياسات واللوائح البيئية في تلك الحقبة إن لم يكن جميعها كاستراتجيات للحد من التلوث البيئي (Khalili et al, 2014). ومع نهاية الثمانينات تم اقتراح إستراتجية الإنتاج الأنظف كنهج حديث لفك الترابط بين النمو الاقتصادي المستدام والتلوث البيئي (Zhou and Zhao, 2016) .وذلك من خلال تمكين الشركات من تقليل النفايات وتحسين أدائها البيئي، وتحقيق عوائد مالية من الاستثمار في هذا النوع من المشاريع؛ أي أن المؤسسات يمكن أن تكون تنافسية ومهتمة بالقضايا البيئية على حد سواء (Palmer and Truong, 2017). هدفه الأساسي الحد من النفايات والانبعاثات السامة عند المنبع أو إعادة تدويرها (Jinhua et al. 2016) أو بيعها للشركات الأخرى التي تحتاجها في عملياتها الإنتاجية. نتيجة لذلك أصبح الإنتاج الأنظف من أكثر استراتجيات الإدارة البيئية انتشارا حول العالم بعد فترة قصيرة من بداية تطبيقه. نتيجة أنه مكن الكثير من الشركات الكبيرة في البداية من خفض التكاليف وتحسين كفاءة عملياتها الإنتاجية وبالتالي زيادة تنافسيتها. مما فتح الباب أمام المزيد من الاستثمارات في هذا النوع من المشاريع من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكان ذلك نتيجة أيضا للعوائد الاستثمارية العالية التي حققتها خلال فترات استرداد قصيرة نسبيا (Geraldo et al. 2016; Alkayaa and Demirerb, 2013) .

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هي العلاقة بين العائد في مشاريع الإنتاج الأنظف وتكلفة الاستثمار وفترة الاسترداد؟**

أهمية هذه الدراسة تكمن في إبراز العوائق التي تنفر المؤسسات من الاستثمار في الإنتاج الأنظف وهل هذه العوائق لها نفس الأثر في مشاريع الإنتاج الأنظف مقارنة بالمشاريع الأخرى. وبما أن الاستثمار في هذا النوع من المشاريع يعتبر كأي نوع من الاستثمار في المشاريع الأخرى فإن أكبر عائق هو العائد المنتظر من الاستثمار. في هذا

السياق تشير دراسة Silvestre و Silva Neto سنة 2014 أنه إذا استطاعت المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تحديد عائد مرضي على الاستثمار فإنها سوف تكون أكثر استعدادا للاستثمار في مشاريع الإنتاج الأنظف وتتخطى أي حواجز قائمة أخرى، حيث انتهى الباحثان إلى أن أكبر العوائق التي تحول دون اعتماد المنشآت إستراتجية الإنتاج الأنظف وأنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر سلبا على المنافع الأخرى، بما في ذلك المنافع البيئية هي المكاسب الاقتصادية التي تبرر تنفيذه. وباستخدام التحليل العنقدي وتحليل الانحدار فيما يتعلق بالعلاقة بين الممارسات البيئية وأداء الشركات في صناعة الفنادق الاسبانية توصل Molina-Azorín وآخرون سنة 2009 أن الفنادق التي لديها التزام قوي بالممارسات البيئية تظهر مستويات أداء أعلى مثل الربح التشغيلي لكل غرفة متاحة في اليوم.

الدراسات السابقة على المستوى العالمي التي قامت بتفسير العلاقة بين الابتكار البيئي والأداء المالي للمؤسسة أغلبها اهتمت بدراسة مؤسسات فردية أو عدة مؤسسات تعمل في نفس القطاع (Oliveira et al. 2017; Rahim and Raman, 2015; Mauricio et al. 2015). من خلال ذلك تأتي مساهمة هذه الورقة التي سوف تعتمد على بيانات مقطعية Gross-Sectional Data لمجموعة متكونة من 50 مؤسسة صناعية تنشط في 9 قطاعات مختلفة موزعة على 10 بلدان أغلبها في الحوض المتوسط. كما تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تعالج الأداء المالي معبر عنه بالعائد على الاستثمار في مشاريع الإنتاج الأنظف في حد ذاتها وليس دراسة الأداء المالي للمؤسسة ككل بعد تبني الممارسات البيئية، وبالتالي يمكن أن تكون النتائج أكثر دقة في ما يتعلق بمدى كفاءة الاستثمار في الإنتاج الأنظف.

من أجل ذلك، قسمنا هذه الدراسة إلى قسمين بالإضافة إلى المقدمة. حيث تناولنا في الجزء الأول الجوانب النظرية للدراسة من حيث مفهوم الإنتاج الأنظف والفوائد الاقتصادية والبيئية التي يمكن تحقيقها. بالإضافة إلى المتطلبات التي يجب أن تتوفر من أجل نجاحه خاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. أما الجزء الثاني فقد تم تخصيصه للجوانب التطبيقية حيث قمنا ببناء نموذج كمي من أجل قياس وتحديد العلاقة بين أهم المتغيرات التي يمكن أن تعطينا أفضل تفسير لمدى نجاح المنشآت التي تبنت إستراتجية الإنتاج الأنظف من حيث تحقيق أعلى العوائد خلال فترات استرداد قصيرة.

2. الخلفية

تقنية الإنتاج الأنظف جاءت خلال نهاية الثمانينات من القرن الماضي كنتيجة حتمية لزيادة المشاكل البيئية التي أصبحت أكبر تهدد العالم بأسره. وهذه التقنية تهدف في المقام الأول إلى خفض النفايات والانبعاثات السامة قدر الإمكان في القطاع الصناعي في المنبع أو إعادة تدويرها.

1.2. مفهوم الإنتاج الأنظف

يعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف على أنه "التطبيق المستمر لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات والخدمات للحد من المخاطر على البشر والبيئة (Jinhua et al, 2016). وقد طبق لأول مرة في البلدان الصناعية خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية (USEPA 1997). ومنذ أوائل التسعينات أدخل على نطاق واسع بما في ذلك في البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية في القطاع الصناعي نتيجة الزيادة السريعة والكبيرة في الأنشطة البشرية على اختلافها، التي تسببت في استهلاك كميات هائلة من الموارد الطبيعية والطاقة، وتوليد كميات كبيرة من الانبعاث السامة والنفايات الصلبة والسائلة (Nowosielski et al, 2007). وكذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في تكلفة التخلص من النفايات الخطرة إثر تشديد الأنظمة البيئية في البلدان الصناعية، واتفاقية بازل سنة 1989 التي تعتبر تصدير النفايات السامة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية هو عبارة عن "تجارة سامة"؛ وأن شحن هذه النفايات السامة دون الحصول على موافقة مسبقة من طرف الدول المستوردة هو عمل إجرامي (UNEP, 2006).

فعلى الرغم من أنه تقنية جديدة نسبيا في التعامل مع المخاوف البيئية واستيعاب الفرص الناشئة عن تلك التحديات، إلى أنه لقي استحسانا كبيرا من صناع القرار والمنظمات الدولية وقبولا شعبيا من قبل الصناعات في جميع أنحاء العالم خاصة الكبيرة منها؛ نتيجة للتأثير الايجابي الكبير على الشركات والدول والمجتمع (Peng and Liu, 2016). فمنذ معاهدة Stockholm لحماية الصحة البشرية والبيئية من الملوثات العضوية الثابتة سنة 1972 تم التفاوض على أكثر من 300 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف للتعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية المشتركة، بما في ذلك مشروع تطبيق الإنتاج الأنظف في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (UNEP, 2006). فضلا عن ذلك، نجحت المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في البلدان النامية والدول التي تمر بمرحلة

انتقالية، التي أنشأتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP منذ عام 1995، في إدخال الإنتاج الأنظف ضمن جدول أعمال الحكومات من خلال تدريب الموظفين الفنيين وتنفيذ خيارات التكنولوجيا الأفضل بيئيا في المنشآت الصناعية (Van Berkel, 2011).

لكن استخدام كلمة "الإنتاج" في مصطلح "الإنتاج الأنظف" لا يعنى أن تطبيقه ينحصر في القطاع الصناعي فقط كما يذهب إليه الكثير من الناس؛ بل يطبق على نطاق أوسع بكثير من الصناعات ذات الحجم الكبير، حيث أصبح يطبق أيضا على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصناعات التحويلية والبناء والخدمات (Berkel, 1999). وتطبيقه بالنسبة للعمليات (تصنيع وتسليم المنتجات والخدمات) يشمل الإنتاج الأنظف الحفاظ على المواد الأولية والطاقة، والحد من سمية المواد الخامة، والتقليل من كمية وسمية جميع الانبعاثات والنفايات عند المنبع أو إعادة تدويرها. أما المنتجات، فيركز على الحد من الآثار السلبية خلال دورة حياة المنتج، من استخراج المواد الخام إلى التخلص النهائي من المنتج (UNEP)؛ لأن جميع المنتجات تقريبا لديها آثار سلبية كبيرة على البيئة في واحدة على الأقل من مراحل دورة الحياة (Dangelico and Pujari, 2010).

وعليه يعتبر الإنتاج الأنظف من بين الأساليب الوقائية الفّعالة بالنسبة للطرق التقليدية مثل تقنية نهاية الأنبوب، ذلك أنه يسمح بالحد من النفايات أو التقليل منها ما أمكن ذلك عند المصدر، من خلال إعادة تدويرها بدل تخزينها أو التخلص منها أو إحلال مواد أولية جديدة أقل ضرر على الإنسان والبيئة، بدل المعالجة النهائية التي تطبق في أسلوب نهاية الأنبوب. بالإضافة إلى ذلك أن تقنية الإنتاج الأنظف تسمح بتزايد تكاليف الإنتاج بمعدلات متناقصة حتى تصل عبر الزمن لمستويات منخفضة من التكلفة مقارنة بتكاليف الأساليب التقليدية حيث تزداد تكاليف الإنتاج بمعدلات متزايدة عبر الزمن وتنتهي بمستويات مرتفعة من التكلفة وهذا يؤثر سلبا على كفاءة القطاع الصناعي، ويمكن حصر أهم الاختلافات بين الإنتاج الأنظف وتقنية نهاية الأنبوب في (Mantovani et al. 2017):

- تكاليف الإنتاج في التقنيات التقليدية مثل تقنية نهاية الأنبوب تكون في كثير من الأحيان أكبر منها في تقنية الإنتاج الأنظف.
- تعتمد تقنية نهاية الأنبوب على التكنولوجيا التقليدية الملوثة بيئيا، في حين تعتمد تقنية الإنتاج الأنظف على التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

- في الكثير من الأحيان النفايات المتولدة في تقنية نهاية الأنبوب تكون بكميات أكبر ويصعب التخلص منها مقارنة بتقنية الإنتاج الأنظف.

هذا يعني أنه من ناحية المدخلات يضمن الإنتاج الأنظف الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتقليل المواد الأولية السامة أما من ناحية المخرجات فهو يوفر أحسن نوعية للمنتجات التي تسمح بزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة، وذلك من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة عديمة أو قليلة النفايات التي تعمل على خفض تكاليف الإنتاج بإعادة تدوير النفايات قدر الإمكان. إذن فالإنتاج الأنظف في جوهره عبارة عن نهج حديث للإدارة البيئية التي تركز على الوقاية استنادا إلى فكرة "الوقاية خير من العلاج"؛ لأنه يكون أرخص وأسهل منع أو الحد من توليد النفايات والانبعاثات من التعامل مع النفايات والتلوث بعد توليدها. ويتحقق الحد أو التقليل من إنتاج النفايات والانبعاثات من خلال تحسين كفاءة عمليات الإنتاج والخدمات في الشركة (Xiaohong and Hamblin, 2016). والهدف من تقنية الإنتاج الأنظف ليس فقط تحسين الأداء البيئي للشركة أو البلد، ولكن أيضا زيادة التنافسية (Liu and Liang, 2015) وتحقيق إيرادات اقتصادية على جانب كبيرة من الأهمية (Geraldo et al, 2016).

لكن فعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة إلى أن بعض الدراسات التقويمية التي أجريت في عدة مناطق من أوروبا، الولايات المتحدة والعالم تشير أنه هناك إفراطا في التفاؤل فيما يخص الإنتاج الأنظف، فعلى الرغم من التقدم المحرز في العقد الأول فإن معدل التنفيذ كان عادة أقل من 50 في المائة، فعلى المستوى العملي لم تبلغ أي من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف UNIDO وUNEP عن تبني قطاع صناعي كبير الإنتاج الأنظف في جميع عملياته الإنتاجية (Sakr and Abo Sena, 2017)

2.2. متطلبات تطبيق الإنتاج الأنظف

يمكن حصر أهم التدابير التي قد تساهم في نجاح تبني تقنية الإنتاج الأنظف وتطبيقه على نطاق واسع ليس في القطاع الصناعي فحسب بل في جميع القطاعات في:

- إنشاء وتوفير الدعم اللازم لبرامج ومراكز الإنتاج الأنظف بشكل يسمح بتخطي العوائق الفنية والمعرفية وبناء القدرات التقنية لمساعدة المشاريع خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، من خلال إقامة نظام لتقييم الأثر البيئي للمؤسسات الجديدة والمراجعة البيئية والمستمرة

للمؤسسات القائمة، ولا يكون ذلك إلى من خلال تنمية رأس المال البشري اللازم (Khalili et al. 1014).

- تقديم الحوافز للاستثمار في الإنتاج الأنظف وذلك عبر تقديم المعونة الفنية والترويج لإقامة المشاريع المجدية اقتصاديا والسليمة بيئيا ضمن إطار مبدأ ريو "من يلوث يدفع".
- اتخاذ مزيد من الإجراءات في تعبئة الموارد المالية عن طريق تشجيع البنوك ومؤسسات التمويل أو إقامة نظام خاص لتمويل المشاريع البيئية من خلال مثلا تمكين المنشآت التي تطبق تهتم بالجوانب البيئية من الحصول على القروض بأسعار فائدة تفضيلية (Oliveira et al. 2017). قصد تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية، من خلال تخصيص الموارد المتاحة على أساس المؤسسات الصناعية المولدة للنفايات الخطرة ذات الأولوية القصوى في التقليل وفق معيار المقدار الإجمالي للنفايات المولدة والأثر البيئي والنمو الصناعي المتوقع.
- وضع برامج بهدف رفع الوعي البيئي (Peng and Liu, 2016) من خلال نشر التكنولوجيا السليمة بيئيا، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات المعنية بشأن استعمال التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تأسيس نظام للإشهار يقوم بنشر المعلومات عن نشاط ونفايات المؤسسة خاصة منها الضارة بيئيا أمام الرأي العام.
- يجب أن تضطلع الوكالات الحكومية بدور قيادي في تشجيع برامج الإنتاج الأنظف من خلال تنسيق مختلف المبادرات، إنشاء إطار قانوني وإداري بيئي سليم ومناسب لا يتعارض مع الأهداف المستقبلية للمؤسسات الصناعية، بالإضافة إلى وضع مبادئ توجيهية وتنظيمية ولوائح بيئية قابلة للتنفيذ وتحسين الوعي البيئي للموظفين (Geng et al.2010) حتى يتسنى للمؤسسات الصناعية الجديدة أو القائمة إدخال اللوائح والقوانين الجديدة.

3. المنهجية

في هذا الجزء سوف نوضح المنهج الذي سوف نتبعه لقياس أثر كل من تكلفة الاستثمار ومدة الاسترداد على العائد السنوي في مشاريع الإنتاج الأنظف. سوف نتبع طريقة المربعات الصغرى التي تعتبر أفضل طريقة لبيانات Gross-Sectional Data المعتمد عليها في هذه الدراسة.

1.3. النموذج

لتفسير العلاقة بين العائد وتكلفة الاستثمار ومدة الاسترداد، سوف نعتمد على:

$$logReturn = \alpha_0 + \alpha_1 logCost + \alpha_2 logTime + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

$Return$: يمثل العائد على الاستثمار في السنة.

$Cost$: تكلفة الاستثمار.

$Time$: فترة الاسترداد معبر عنها بالسنوات.

نفترض مبدئيا أن المعامل α_1 من المتوقع أن يكون موجبا حيث أنه كلما زاد حجم الاستثمار يزيد العائد. أما المعامل α_2 فمن المتوقع أن يكون سالب حيث أنه كلما زادت فترة استرداد تكلفة الاستثمار ينخفض العائد، ويمكن التعبير عن ذلك في:

$$Cost = Return_{Year} \times Time \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

تشير المعادلة (2) إلى أن تكلفة الاستثمار تساوي العائد السنوي على الاستثمار مضروب في فترة الاسترداد معبر عنها بالسنوات. وبالتالي يمكن الحصول على العائد السنوي من خلال:

$$Return_{Year} = \frac{Cost}{Time} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

المعادلة (3) تشير إلى أنه كلما ارتفعت فترة استرداد تكلفة الاستثمار ينخفض العائد السنوي تبعا لذلك (Lin, 2010). نظريا يتم تقدير فترة الاسترداد قبل البدء في المشروع وذلك بالاعتماد على عدة اعتبارات بما في ذلك تكلفة الاستثمار. كما أن جميع المنشآت تبحث دائما عن المشاريع ذات فترات استرداد قصيرة نسبيا. لكن واقعيا تكون فترة الاسترداد الفعلية أكبر من المقدرة نتيجة الكثير من الظروف التي لم تدخل ضمن الاعتبارات المبدئية مثل الكوارث الطبيعية، الأزمات المالية والاضطرابات السياسية التي تؤثر على فترة الاسترداد وهذا يؤثر سلبا على العائد السنوي. في الواقع معرفة الوقت الذي

سيتم فيه استرداد تكلفة المشروع يعطي فكرة واضحة للمستثمرين عن مدة المخاطر الاقتصادية (Orioli and Di Gangi, 2017).

3. 2. التحليل الوصفي للبيانات

في هذه الدراسة اعتمدنا على بيانات مقطعية Gross-Sectional Data لـ 50 مؤسسة تنشط في 9 قطاعات مختلفة في حوالي 10 بلدان في البحر المتوسط المتمثلة في تكلفة الاستثمار والعائد السنوي بالأورو وفترة الاسترداد بالسنوات. وقد قمنا بجمع هذه البيانات لكل مؤسسة من الموقع الرسمي للمركز الوطني للإنتاج الأنظف في الجزائر. وهي عبارة عن بطاقات تقنية منشورة في موقع هذا الأخير لكل مؤسسة، حيث توضح بطريقة مفصلة التقنيات التي اتبعتها هذه المؤسسات لتخفيض التلوث البيئي والعوائد المحققة اقتصاديا وبيئيا وما هي الفترة اللازمة لاسترداد تكاليف الاستثمار في هذه التقنيات.

الجدول 1. الإحصائيات الوصفية ومصفوفة معامل الارتباط

المتغيرات	Mean	Max	Min	Std.D	logReturn	logCos	logTime
logReturn	10.43	18.14	36.3	79.1	1.00000	0.5294	-0.3572
logCost	48.10	73.13	82.6	56.1	0.52948	1.0000	0.35327
logTime	0.04	1.63	-2.5	0.97	-0.3572	0.3532	1.0000

يشير الجدول 1. إلى الإحصائيات الوصفية الرئيسية المتمثلة في الوسيط، أقصى قيمة وأدنى قيمة للبيانات، الانحراف المعياري ومصفوفة معامل الارتباط لجميع المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة. تشير النتائج أعلاه إلى أنه هناك علاقة موجبة بين إجمالي تكلفة الاستثمار والعائد السنوي وعلاقة سالبة بين فترة الاسترداد والعائد السنوي.

3. 3. نتائج التقدير

بالاعتماد على برنامج Eviews 9 تحصلنا على النتائج :

$$logReturn = 1.16 + 0.88logCost - 1.16logTime \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

(0.3447) (0.0000) (0.0000)

$R^2 = 0.62$
$F = 37.34$
$DW = 2.13$

إن الحكم على أي نموذج أنه جيد أم لا، يتطلب إتباع بعض الخطوات التي من شأنها أن تعطينا صورة أكثر واقعية لتفسير النتائج المتحصل عليها من الناحية الاقتصادية والإحصائية، والمتمثلة في: معامل التحديد وإحصائية فيشر ومعنوية المعلمات المقدرة. فعند تحليل هذه النتائج في نموذجنا هذا كل واحدة على حدى يمكن القول أن النموذج المقترح ككل أعطى نتائج حسنة. فمعامل التحديد قدر بحوالي 62 في المائة وهذه القيمة تعتبر حسنة، فعندما نفسرها اقتصاديا يمكن القول أن 62 في المائة من التغيرات التي تحصل في العائد في مشاريع الإنتاج الأنظف تكون نتيجة حدوث تغّير في كل من تكلفة إجمالي الاستثمار وفترة الاسترداد. أما إحصائية فيشر (F-statistic) المقدرة بحوالي 37.34 فكانت أكبر من الجدولية عند دلالة إحصائية 0.05 وهذا يدل على معنوية النموذج ككل، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع عندما تكون مجتمعة. أما في ما يتعلق بمدى معنوية المعلمات المقدرة فنجد أن جميعها ذات معنوية إحصائية إلا الثابت α_0. فعند إخضاعها لاختبار ستودنت (Student) نجد أنها ذات معنوية عند 1 في المائة، وبما أن الثابت α_0 غير معنوي إحصائيا قمنا بحذفه من النموذج فتحصلنا على النتائج النهائية التالية:

$$\text{logReturn} = 0.99\text{logCost} - 1.22\text{logTime} \quad \ldots\ldots(5)$$

$$(0.0000) \qquad (0.0000)$$

$$R^2 = 0.61$$
$$DW = 2.20$$

عند تحليل معاملات المعلمات نلاحظ أن إشارتها المقدرة جاءت تتوافق مع الافتراضات النظرية التي اعتمدنا عليها في بناء النموذج بالاعتماد على الدراسات السابقة. في ما يتعلق بتكلفة الاستثمار، تشير النتائج أنه كلما ارتفع حجم الاستثمار بـ 1 في المائة زاد العائد السنوي بحوالي 0.99 في المائة تبعا لذلك. وهذه النتيجة تتوافق مع الكثير من الدراسات سواء في مشاريع الإنتاج الأنظف أو غيرها من المشاريع الاستثمارية، وهذا مؤشر إيجابي للمديرين وأصحاب الشركات لإدخال هذا النوع من التقنيات في مشاريعهم. أما فترة الاسترداد فكانت في علاقة سلبية مع العائد السنوي، حيث أنه كلما ارتفعت فترة الاسترداد بـ 1 في المائة ينخفض العائد بحوالي 1.25 في المائة. وهذه النتيجة تؤيد دراسة (Frijns and Vliet, 1999) التي توصلت إلى أن المؤسسات الصناعية إذا

حصلت على عوائد مرضية في المدى القصير فإنها سوف تستثمر في مشاريع الإنتاج الأنظف بسبب كفاحها المستمر من أجل البقاء. وبالتالي فكلما ارتفع العائد على الاستثمار كلما كانت فترة الاسترداد أقل كلما زاد احتمال استثمار المنشآت في مشاريع الإنتاج الأنظف (Geraldo et al, 2016).

4.3 تقييم جودة النموذج

في الكثير من نماذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى نواجه الكثير من المشاكل الإحصائية التي تؤثر على صلاحية النموذج وسوف نتطرق إلى أهم اختبارين هما:

أ- مشكلة الارتباط الذاتي: من أهم الفرضيات في طريقة المربعات الصغرى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي الذي يعني في دراسات السلاسل الزمنية أن ما يحدث للحد العشوائي في فترة زمنية لا يتأثر بما يحدث في فترة زمنية أخرى، أما في الدراسات المقطعية مثل دراستنا هذه فيمثل ما يحدث للمشاهدة الأولى لا يتأثر بما يحدث في المشاهدة الثانية. ومن أهم الاختبارات للكشف عن وجود ارتباط ذاتي اختبار Durbin-Watson واختبار مضاعف لاجرانج The Lagrange Multiplier (LM) وسوف نعتمد على مضاعف لاجرانج للكشف عن ما إذا كان ارتباط ذاتي أم لا. وبالاعتماد على برنامج Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic0.146637	Prob. F(2,45)0.8640
Obs*R-squared0.317276	Prob. Chi-Square(2)0.8533

تشير النتائج أن القيم الاحتمالية (P-Value) أكبر من 0.05 وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباطي ذاتي بين البواقي.

ب- مشكلة عدم تجانس التباين: هذه المشكلة تظهر كثير في الدراسات ذات البيانات المقطعية Cross-Sectional Data مثل دراستنا هذه. حيث تؤثر على معنوية اختبار (F) واختبار (t) فتصبح غير واقعية ولا يمكن الاعتماد عليها وبالتالي تؤثر على النموذج ككل. ومن أهم أسباب ظهور عدم تجانس أو ثبات التباين هي سلوك وتصرفات العنصر البشري. ومن أهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكل نذكر اختبار ARCH الذي يشير

إلى أنه إذا كانت القيم الاحتمالية (P-Value) أكبر من 5 في المائة فإنه لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين. وبالاعتماد على برنامج Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic0.041897	Prob. F(1,45)0.8387
Obs*R-squared0.043718	Prob. Chi-Square(1)0.8344

تشير النتائج أن قيم (P-Value) أكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

4. المناقشة

أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة هل يختلف الاستثمار في مشاريع الإنتاج الأنظف عن الاستثمار في المشاريع الاستثمارية الأخرى من حيث تكلفة الاستثمار وفترة الاسترداد وأثرهما على العائد. ففي المشاريع الاستثمارية الأخرى تشير الدراسات السابقة أنه كلما توسعت المؤسسات في استثماراتها حققت عوائد مالية تبعا لذلك، فما الهدف من بناء مصانع جديدة أو توسيع طاقات إنتاجية قائمة دون عوائد مالية. كما أن هذه المؤسسات تفضل الاستثمار في المشاريع ذات فترات استرداد قصيرة نسبيا معبر عنها بالوقت اللازم (عدد السنوات) لاسترداد تكاليف الاستثمار (Mahlia et al, 2011). وتفضل الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة فترة الاسترداد عن الأساليب الأخرى لتقييم المشاريع بسبب افتقار موظفيها للخبرة في مجال المالية والمحاسبة وضعف سوق رأس المال (Lin, 2010).

نتائجنا تشير إلى أن تكلفة الاستثمار لها أثر موجب على العائد السنوي، فكلما أدخلت المؤسسة تقنية على العمليات والمنتجات بهدف خفض التلوث البيئي حققت عوائد مالية إلى جانب الآثار الإيجابية على البيئة وهذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات السابقة مثل (Majumdar and Marcus, 2001; Yin and Schmeidler 2009; Zeng et al. 2010; Guoyou et al. 2012). كما أن هذه النتيجة تتوافق أيضا مع جميع المشاريع وليس مشاريع الإنتاج الأنظف فقط؛ وهذا ما يدعم أيضا ويشجع المؤسسات على الاستثمار في هذه النوع من المشاريع خاصة أنها تتميز عن غيرها من المشاريع بعوائد ذات آثار مزدوجة مالية وبيئية وهذا يقودنا إلى استنتاجين أساسيين مفادهما:

أولا: فإذا افترضنا أن الآثار البيئية معبر عنها ماليا تماثل الآثار الاقتصادية مبدئيا وهي واقعيا تكون أكبر منها في الأمد الطويل؛ لأنها تكون متزايدة بمعدلات متزايدة عبر الزمن، يكون الاستثمار في هذا النوع من المشاريع أفضل بكثير من المشاريع التي تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية فقط.

ثانيا: فحتى لو كانت العوائد المالية منخفضة في الاستثمار في الإنتاج الأنظف نسبة إلى المشاريع الأخرى فإن الآثار الإيجابية على البيئة يمكن أن تغطي النقص الحاصل في العوائد الاقتصادية من خلال مثلا: زيادة مبيعات المؤسسة ومن تم العائد عندما تكون المنتجات صديقة للبيئة (Molina-Azorín et al. 2009). في قطاع الخدمات مثلا في أمريكا حوالي 43 مليون شخص يعتبرون أنفسهم سياح مهتمين بالبيئة، وهم على استعداد لدفع 8.5% كنفقات إضافية في المتوسط للفنادق الصديقة للبيئة (Pirani and Arafat, 2014)، وهذا يمكن أن ينطبق على جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الصناعي وليس قطاع الخدمات فقط.

وهاذين المؤشرين جد إيجابيين للمديرين وأصحاب المؤسسات لتبني تقنية الإنتاج الأنظف في مشاريعهم على نطاق واسع. أما فترة الاسترداد فكانت لها علاقة سلبية مع العائد السنوي في المؤسسات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة التي تبنت تقنية الإنتاج الأنظف؛ وهذه النتيجة أيضا إيجابية خاصة أن المؤسسات في الكثير من الحالات تكون مترددة في الاستثمار في مشاريع الإنتاج الأنظف نتيجة الخوف من عدم نجاح المشروع أو أنه يتطلب فترات زمنية طويلة لاسترداد تكلفة الاستثمار، كما يعتقد المديرون والمستثمرون أن التدفقات النقدية المكتسبة اليوم أكثر واقعية من التدفقات النقدية التي سيتم اكتسابها في المستقبل (Al-Ani, 2015). هذا الغموض ينفر المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها من تبني هذا النوع من المشاريع. ومن الأمثلة على ذلك دراسة Koefoed و Buckley سنة 2008 حيث قام الكاتبان بدراسة التدفقات النقدية ل12 منشأة صناعية في جنوب إفريقيا تبنت تقنية الإنتاج الأنظف حيث كانت فترة الاسترداد في المتوسط حوالي 1.8 سنة. هذه الفترة ساهمت بشكل كبير في تنفيذ تقنية الإنتاج الأنظف في هذه الشركات متجاوزة في ذلك العوائق التقنية والثقافية. وما يميز الاستثمار في الإنتاج الأنظف عن المشاريع الأخرى أن فترة الاسترداد تكون عادة قصيرة نسبيا أو حتى منعدمة في حالات أخرى في حين تكون لها آثار إيجابية على جانب كبير من الأهمية سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية (Rahim and Raman 2015)، لأن هذه المشاريع تكون

عبارة عن تقنيات يتم إدخالها في عمليات إنتاجية قائمة وليس تغيير جدري في أسلوب الإنتاج أو الآلات، وهذه التقنيات في بعض الحالات لا تتطلب فترات استرداد ولا تكلفة استثمار وأخرى إن كانت تكون قصيرة جدا.

وعلى العموم يمكن القول أن العينة التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة والمتكونة من 50 مؤسسة كانت متوافقة مع الكثير من الدراسات السابقة التي اهتمت بمؤسسات فردية أو عدة مؤسسات تعمل في نفس القطاع. وبالتالي فإن الاستثمار في مشاريع الإنتاج الأنظف يعتبر أفضل من الاستثمارات الأخرى لأنه يتمتع بأثرين، لأن المؤسسات التي تتبناه يمكن أن تحقق عوائد مالية وزيادة التنافسية فضلا عن الآثار البيئية وهذه الأخيرة لا تكون في المشاريع الأخرى. وبالتالي فإن ممارسات الإنتاج الأنظف تقلل من استخدام المواد والطاقة والمياه وتولد كميات قليلة من النفايات والانبعاثات السامة من خلال تحسين كفاءة العمليات، وهذا التحسين في بعض الحالات لا يتطلب أي تكلفة مالية ولا فترة استرداد في حين يحقق عوائد مالية وبيئية وفي البعض الآخر تكون عوائده أكبر بكثير من تكاليفه.

5. الخاتمة

في الواقع أثبت الإنتاج الأنظف نجاحه في الكثير من الصناعات التي تبنته سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية في بلد معين أو في عدة بلدان. وقد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عدة مشاكل عند اعتماد تقنية الإنتاج الأنظف، نظرا لقلة عدد الموظفين، أو محدودية الموارد التقنية والمالية. ومع ذلك، فإن المؤسسات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها تبيين بوضوح أن هذه المشاكل يمكن التغلب عليها، والأهم من ذلك أن الفوائد المالية والبيئية قابلة للتحقيق وعلى نطاق واسع عند الاستثمار في مشاريع الإنتاج الأنظف. فجميع المؤسسات وعددها 50 مؤسسة موزعة على 10 بلدان التي تبنت تقنية الإنتاج الأنظف كانت متوافقة مع بعضها ومع الكثير من الدراسات السابقة فيما يتعلق بالعوائد المحققة من إدخال تقنيات جديدة على العمليات والمنتجات بهدف الحد من النفايات والانبعاثات والحد من استخدام الموارد والماء. ويمكن لهذه النتائج أن تساعد وتحفز المديرين وأصحاب المؤسسات من تبني تقنية الإنتاج الأنظف في مشاريعهم، كما تشجع المستهلكين من اقتناء المنتجات الصديقة للبيئة خاصة في ظل الوضع العالمي الراهن المتوجه نحو الاهتمام المتزايد بالبيئة.

المراجع:

1) Aldo Orioli and Alessandra Di Gangi (2017), Six-years-long effects of the Italian policies for photovoltaics on the pay-back period of grid-connected PV systems installed in urban contexts, Energy, Accepted Manuscript.
2) Emrah Alkaya and Göksel N. Demirer (2013), Greening of production in metal processing industry through process modifications and improved management practices, Resources, Conservation and Recycling 77, 89–96.
3) Geraldo C. Oliveira Neto, Oduvaldo Vendrametto, Irenilza Alencar Naas, Nivaldo Luiz Palmeri and Wagner Cezar Lucato, (2016) Environmental impact reduction as a result of cleaner production implementation: a case study in the truck industry, Journal of Cleaner Production 129, 681-692.
4) Geraldo Cardoso de Oliveira Neto, Oduvaldo Vendrametto, Irenilza Alencar Naas, Nivaldo Luiz Palmeri and Wagner Cezar Lucato (2016), Environmental impact reduction as a result of cleaner production implementation: a case study in the truck industry, Journal of Cleaner Production 129, 681-692.
5) Geraldo Cardoso Oliveira Neto, Roberto Leite, Fabio Shibao and Wagner Lucato, (2017), Framework to overcome barriers in the implementation of cleaner production in small and medium-sized enterprises: Multiple case studies in Brazil, Journal of Cleaner Production, Accepted Manuscript.
6) Global Status Report (2006), Applying Cleaner Production to Multilateral Environmental Agreements, UNEP.
7) Guoyou Q, Zeng S, Li X, and Tam C, (2011), Role of Internalization Process in Defining the Relationship between ISO 14001 Certification and Corporate Environmental Performance, Corporate Social Responsibility Environmental Management, 19 (3), 129-140،
8) Haitao Yin and Peter Schmeidler (2009), Why do Standardized ISO 14001 environmental management systems lead to heterogeneous. Environmental outcomes? Business Strategy and the Environment, 18, 469-486.
9) Hong-Jen Lin (2010), Why should managers like payback period? Available from: http://www.ssrn.com/abstract=1688730.

10) Islam Saida (2017), Environmental Performance Index and GDP Growth Rate: evidence from BRICS countries, Environmental Economics, Vol.8, Issue 4, PP 31-36.
11) Jinhua Li, Yun Zhang, Shushen Zhang and Shuming Ma (2016), Application of cleaner production in a Chinese magnesia refractory material plant, Journal of Cleaner Production, 113, 1015-1023.
12) Jos Frijns and Bas Van Vliet (1999), Small-scale industry and cleaner production strategies, World Development, 27(6), 967-983.
13) Jose F. Molina-Azorin, Enrique Claver-Corte, Jorge Pereira-Moliner and Juan Jose´ Tarı (2009), Environmental practices and firm performance: an empirical analysis in the Spanish hotel industry, Journal of Cleaner Production 17 (5), 516-524.
14) Mark Palmer and Yann Truong (2017), The Impact of Technological Green New Product Introductions on Firm Profitability, Ecological Economics 136, 86–93.
15) Mauricio Castillo-Vergara, Alejandro Alvarez-Marin, Susana Carvajal-Cortes and Sebastián Salinas-Flores (2015), Implementation of a Cleaner Production Agreement and impact analysis in the grape brandy industry in Chile, Journal of Cleaner Production 96, 110-117.
16) Mawih Kareem Al-Ani (2015), A Strategic Framework to Use Payback Period in Evaluating the Capital Budgeting in Energy and Oil and Gas Sectors in Oman, International Journal of Economics and Financial Issues, 5(2), 469-475.
17) Michael Koefoed and Chris Buckley (2008), Clean technology transfer: a case study from the South African metal finishing industry, 2000-2005, Journal of Cleaner Production 16S1, S78-S84.
18) Nasrin Khalili, Susanna Duecker, Weslynne Ashton and Francisco Chavez (2014), From cleaner production to sustainable development: the role of academia, Journal of Cleaner Production xxx, 1-14.
19) Nowosielski et al (2007) Sustainable technology as a basis of cleaner production, Journal of Achievements in Materials and Manufacturing Engineering, Volume 20 Issues 1-2 January-February , 527-530.

20) Razuana Rahim and Abdul Aziz Abdul Raman (2015), Cleaner production implementation in a fruit juice production plant, Journal of Cleaner Production 101, 215-221.
21) Rosa Maria D, and Devashish Pujari, Mainstreaming Green Product Innovation: Why and How Companies Integrate Environmental Sustainability, Journal of Business Ethics 95 (2010), 471-486.
22) S.X. Zeng, X.H. Meng, H.T. Yin, C.M. Tam and L. Sun (2010), Impact of cleaner production on business performance, Journal of Cleaner Production 18, 975-983.
23) Sakr and Abo Sena (2017), Cleaner production status in the Middle East and North Africa region with special focus on Egypt, Journal of Cleaner Production, 1074-1086.
24) Sanaa I. Pirani and Hassan A. Arafat, Solid waste management in the hospitality industry: A review, Journal of Environmental Management 146 (2014), 320-336
25) Silvestre B, and Silva N. (2014), Are cleaner production innovations the solution for small mining operations in poor regions? The case of Padua in Brazil, Journal of Cleaner Production, 84, 809-817.
26) Sumit K. Majumdar and Alfred Allen Marcus (2001), Rules versus Discretion: The Productivity Consequences of Flexible Regulation, The Academy of Management Journal, 44, 170-179.
27) T.M.I. Mahlia, H. Abdul Razak and M.A. Nursahida (2011), Life cycle cost analysis and payback period of lighting retrofit at the University of Malaya, Renewable and Sustainable Energy Reviews, 15, 1125–1132.
28) USEPA, Pollution Prevention 1997: a national progress report, United States Environmental Protection Agency, USA, PP 1-296.
29) Van Berkel, Cleaner Production: A profitable road for sustainable development of Australian industry, Clean Air, (1999), 33, 4, 33-38.
30) Xiaohong Li and David Hamblin, Factors impacting on cleaner production: case studies of Chinese pharmaceutical manufacturers in Tianjin, China, Journal of Cleaner Production 131 (2016), 121-132.
31) Yan Zhou and Lin Zhao (2016), Impact analysis of the implementation of cleaner production for achieving the low carbon transition for SMEs in the Inner Mongolian coal industry, Journal of Cleaner Production, Accepted Manuscript.

32) Yang Liu and Liting Liang (2014), Evaluating and developing resource-based operations strategy for competitive advantage: an exploratory study of Finnish high-tech manufacturing industries, International Journal of Production Research, PP 1-18.
33) Yong Geng, Wang Xinbei, Zhu Qinghua and Zhao Hengxin (2010), Regional initiatives on promoting cleaner production in China: a case of Liaoning, Journal of Cleaner Production 18, 1502-1508.
34) http://cntppdz.com/

الملاحق:

الملحق 1. نتائج التقدير مع الثابت:

Dependent Variable: LRETURN
Method: Least Squares
Date: 05/30/17 Time: 18:24
Sample: 1 50
Included observations: 49

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.163647	1.218771	0.954770	0.3447
LCOST	0.884422	0.114865	7.699648	0.0000
LTIME	-1.163851	0.182092	-6.391544	0.0000

R-squared	0.618847	Mean dependent var	10.43111
Adjusted R-squared	0.602275	S.D. dependent var	1.817249
S.E. of regression	1.146057	Akaike info criterion	3.169801
Sum squared resid	60.41850	Schwarz criterion	3.285627
Log likelihood	-74.66013	Hannan-Quinn criter.	3.213745
F-statistic	37.34316	Durbin-Watson stat	2.131856
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 2. نتائج التقدير بدون ثابت:

Dependent Variable: LRETURN
Method: Least Squares
Date: 05/30/17 Time: 18:39
Sample: 1 50
Included observations: 49

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCOST	0.993095	0.015434	64.34399	0.0000
LTIME	-1.223645	0.170823	-7.163225	0.0000

R-squared	0.611293	Mean dependent var	10.43111
Adjusted R-squared	0.603023	S.D. dependent var	1.817249
S.E. of regression	1.144978	Akaike info criterion	3.148608
Sum squared resid	61.61582	Schwarz criterion	3.225825
Log likelihood	-75.14090	Hannan-Quinn criter.	3.177904
Durbin-Watson stat	2.201362		

الملحق 3. المعنوية الاحصائية لمصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 03/06/18 Time: 19:48
Sample: 1 50
Included observations: 49
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation			
LTIME	LCOST	LRETURN	Probability
		1.000000	LRETURN

	1.000000	0.529481	LCOST
	-----	0.0001	
1.000000	0.353275	-0.357237	LTIME
-----	0.0128	0.0117	

الملحق 4. إختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.9392	Prob. F(2,44)	0.062769	F-statistic
0.9327	Prob. Chi-Square(2)	0.139406	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/06/18 Time: 19:55
Sample: 1 50
Included observations: 49

Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9498	-0.063328	1.263408	-0.080009	C
0.9494	0.063817	0.119092	0.007600	LCOST
0.9878	-0.015404	0.186861	-0.002878	LTIME
0.7611	-0.305908	0.153256	-0.046882	RESID(-1)
0.8459	0.195550	0.151843	0.029693	RESID(-2)

-1.87E-15	Mean dependent var	0.002845	R-squared
1.121926	S.D. dependent var	-0.087805	Adjusted R-squared
3.248585	Akaike info criterion	1.170146	S.E. of regression
3.441628	Schwarz criterion	60.24661	Sum squared resid
3.321825	Hannan-Quinn criter.	-74.59032	Log likelihood
2.035595	Durbin-Watson stat	0.031385	F-statistic
		0.998032	Prob(F-statistic)

الملحق 5. إختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.8361	Prob. F(1,45)	0.043277	F-statistic
0.8317	Prob. Chi-Square(1)	0.045157	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/06/18 Time: 19:56
Sample (adjusted): 2 50
Included observations: 47 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1720	1.387787	0.953045	1.322623	C
0.8361	-0.208031	0.148996	-0.030996	RESID^2(-1)

1.282889	Mean dependent var	0.000961	R-squared
6.334268	S.D. dependent var	-0.021240	Adjusted R-squared
6.592465	Akaike info criterion	6.401185	S.E. of regression
6.671194	Schwarz criterion	1843.883	Sum squared resid
6.622091	Hannan-Quinn criter.	-152.9229	Log likelihood
2.045816	Durbin-Watson stat	0.043277	F-statistic
		0.836144	Prob(F-statistic)

الملحق 6. قائمة المؤسسات المدروسة

Secteur de l'industrie Agroalimentaire

- Optimisation des procédés de réfrigération des produits laitiers, **France**
- Prévention de la Pollution dans une usine de produits laitiers, **Egypte**
- Prévention de la pollution industrielle dans le secteur de l'huile et du savon, **Egypte**
- Diminution de la consommation d'eau et d'énergie dans l'industrie alimentaire (de conserve), **Egypte**
- Exemple de production plus propre dans l'industrie de la conserve de fruits et de légumes, **Bosnie et Herzégovine**
- Amélioration du système de nettoyage dans une industrie agroalimentaire : Le système CIP (Cleaning In Place), **Espagne**
- Réduction des déchets générés par le stockage de matières premières et les produits élaborés, **Espagne**
- Réduction de la pollution issue des eaux résiduaires, et des émissions de poussières dans une industrie alimentaire,
- Exemple de production plus propre dans l'industrie du traitement des fruits et légumes, **Bosnie et Herzégovine**
- Réduction de la consommation d'eau et des effluents d'eaux résiduaires, **Croatie**
- Récupération d'huiles et de graisses dans une entreprise d'huiles et de savons, **Egypte**
- Réduction des pertes d'énergie dans les procédés de transport des produits alimentaires, **Croatie**
- Optimisation d'un système de production de vapeur dans une industrie de fabrication de fromages, **France**
- Mesures de prévention de la pollution d'une conserverie de poisson, **Maroc**

Secteur de l'industrie Automobile

- Recyclage des huiles hydrauliques dans une industrie de l'automobile, **Espagne**
- Réduction de la consommation d'eau dans une entreprise de production d'équipements et composants d'automobile, **Espagne**
- Système de soudure de pièces plastiques par ultrasons pour véhicules automobiles, **Espagne**

Secteur de l'industrie chimique

-Récupération du produit fini et amélioration du nettoyage lors de la production de teintures capillaires à base d'eau oxygénée (Fabrication de produits cosmétique), **Espagne**

- Modification d'un processus de production en vue de générer une quantité moindre de déchets.
- Installation d'équipement en vue de réutiliser le chlorure de sodium employé dans le processus de fabrication, **Espagne**
- Minimisation du volume de déchets aqueux dans une industrie de fabrication de savons, détergents et produits de nettoyage, **Espagne**
- Substitution de solvants halogénés par d'autres solvants non-halogénés, **Espagne**

Secteur de l'Industrie Cimenterie

- Installation d'un système de commande prédictive sur un four de cuisson de céramiques, **France**

Secteur de l'industrie Imprimerie

- Économie d'eau de rinçage grâce au changement de procédé de fabrication, **Espagne**
- Traitement en épurateur des émissions issues des Presses offset rotatives, **France**
- Mesures de prévention de la pollution et de l'économie des ressources naturelles dans les entreprises, **Espagne**
- Installation d'un évaporateur à compression mécanique de vapeur dans une industrie de production de cartes à circuit imprimés, **France**

Secteur de l'Industrie Métallurgique

- Fabrication de composants pour véhicules industriels: Minimisation de déchets et économie de ressources par le recyclage à la source, **Espagne**
- Optimisation de la production d'eau réfrigérée, **Italie**
- Mise en place de tubes immergés compacts pour le chauffage de bains, **France**
- Production plus propre dans le secteur du finissage du métal dans l'industrie électronique, **Malte**
- Le recyclage des huiles de coupe dans une industrie métallurgique, **Espagne**
- Réintroduction des résidus de PVC, considérés avant comme déchets, dans le procédé de fabrication, **Espagne**
- Optimisation de la production d'eau réfrigérée, **Italie**

Secteur de l'industrie du Tannage

- Réintroduction des bains de Picklage, **Croatie**
- Récupération des poils dans les bains de pelage, **Espagne**
- Le secouage manuel des peaux contenant du sel afin de réduire la salinité des eaux résiduaires provenant du mouillage, **Liban**
- Réutilisation des peaux provenant du rinçage dans d'autres opérations où la faible concentration des agents chimiques résiduels provoque une faible pollution, **Liban**
- Bonne détermination du poids des peaux après chaque opération pour calculer le dosage correct des produits chimiques dont chaque partie a besoin, **Liban**

Secteur de l'Industrie Textile

- Récupération de l'énergie dans une entreprise textile, **Turquie**
- Recyclage à la source d'un bain de désencollage aux enzymes

Finissage d'un vêtement manufacturé (Blue-jean)

- Une production plus propre dans le secteur textile, **Turquie**

Secteur de l'industrie Traitement de Surface

- Réduction des entraînements dans le chromage, **Egypte**
- Positionnement des pièces sur le châssis, réduction de la rapidité d'extraction du bain et allongement de la durée d'égouttage, **Espagne**
- Une production plus propre dans un établissement du secteur des bains galvaniques, **Espagne**
- Substitution d'un procédé comportant du zinc alcalin cyanuré par un autre avec du zinc alcalin, **Espagne**
- Récupération des bains de lavage et remplacement de zinc cyanuré, **Espagne**
- Elimination des sels cyanurés lors du procédé de cémentation de pièces en acier, **Espagne**

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

أثر المؤشرات المالية على معدل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013-1970

The impact of financial indicators on economic growth under the policies of financial liberalization, an econometrics' study of the state of the Algerian economy during the period 1970-2013

أ/ سمية بلجبلية
soumeia0211@yahoo.com
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

أ.د/أحمد بوراس
ahmed_bouras@hotmail.com
جامعة قسنطينة 2

تاريخ الاستلام: 2017/10/22 تاريخ التعديل: 2018/01/01 تاريخ قبول النشر: 2018/03/27

الملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوع سياسة التحرير المالي التي انتهجتها الدول النامية ومنها الجزائر في خضم التحولات العالمية الأخيرة، حيث أكدت عدة أبحاث ودراسات على ضرورة رفع القيود وإسقاط الحواجز عن النظام المالي لضمان تدفق أمثل لرؤوس الأموال، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والتأثير بالإيجاب على المؤشرات المالية والنقدية. وقد توصلت الدراسة القياسية المعتمدة على منهجية أنجل غرانجر إلى أن سياسة الانفتاح المالي التي انتهجتها الجزائر لم يكن لها تأثير على وتيرة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي؛ النظام المالي؛ النمو الاقتصادي؛ التكامل المشترك؛ الكتلة النقدية.

Abstract:

The subject of this article is articulate about the impact of the financial liberalization policy on economic growth, adopted by the under developed countries, including Algeria. Where several studies have confirmed the need to lift restrictions policy and remove barriers to the financial system to ensure an optimal flow of capital, needed to achieve economic development. The econometrics' study concluded that Algeria's financial opening policy had no impact on the economic growth.

Keywords: Financial liberalization, Financial system, Cointegration, Economic growth, Money supply.

مقدمة:

لقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من التحولات الأساسية التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، بحيث لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً وضع العالم على عتبة مرحلة جديدة لم يشهدها من قبل. ولا شك في أن هذه التغيرات والمستجدات هي ناتجة عن قيام علاقة وطيدة بين العولمة والنظام المالي، من خلال اعتماد سياسات التحرير المالي والاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق الدولية وتزايد تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال بكل أنواعها.

هذه التحولات الاقتصادية والمالية العالمية في العقود الأخيرة أدت إلى بروز مجموعة من التوجهات لإقامة نظام عالمي جديد مبني على التحرير المالي وإزالة الحواجز والانفتاح بين مختلف دول العالم. وكغيرها من الدول لم تكن الدول العربية بمعزل عن هذه التحولات، حيث كان نموذج التحرير المالي شرط أساسي لنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي لهذه الدول التي تبنت فكرة الكبح المالي خاصة في مجالات السياسة

الاقتصادية والنقدية والمالية حسب ما تقتضيه الإيديولوجية الاشتراكية. وتواجه اليوم الدول العربية ومنها الجزائر مرحلة الانفتاح المالي قبل تهيئة الاقتصاد لعمليات التحول وخلق البيئة الملائمة والتشريعات المناسبة والضوابط والإجراءات التي تؤطر هذا التحول. في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الإشكالية التالية: كيف أثرت سياسة التحرير المالي التي انتهجتها الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي؟

- **فرضية الدراسة:** للإجابة عن هذا التساؤل يمكن اقتراح الفرضية التالية: يوجد أثر إحصائي ذو دلالة معنوية لمؤشرات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013.

أهداف الدراسة: يهدف هذا العمل إلى تحديد انعكاسات سياسة التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري عن طريق:

- التعريف بالتحرير المالي وعناصره؛
- تقديم دراسة قياسية لتوضيح طبيعة العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التحرير المالي في الاقتصاد الجزائري.

أهمية الموضوع: تختلف الآراء حول جدوى تحرير الأسواق المالية، ففي حين تؤكد مجموعة من الدراسات والتجارب على آثاره الإيجابية، تؤكد مجموعة أخرى على خطورة هذه الإجراءات خاصة في الجانب المتعلق بالأزمات المالية وانتقالها بين الدول. تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة الملحة لإيجاد نموذج للتحرير المالي يُمكن من توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية من جهة ويتناسب والطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

حدود الدراسة: يتحدد هذا العمل من جانبين؛ مكاني وزماني، أما الجانب المكاني مرجعه الاهتمام بظاهرة التحرير المالي في الجزائر من خلال دراسة مدى تأثيرها على أهم المتغيرات المالية والاقتصادية. أما الجانب الزمني فهذه الدراسة تمتد في الفترة 1970-2013 حيث تشمل فترات الكبح المالي والإصلاحات والانفتاح.

1- ماهية التحرير المالي وعناصره:

ظهرت البدايات الأولى للتحرير المالي في مطلع السبعينات كنتيجة حتمية لفشل سياسة الكبح المالي التي اعتمدتها معظم الدول النامية، الأمر الذي أثر سلبا على

اقتصادياتها فتوجهت إلى تبني سياسات الانفتاح لتخفيف القيود على القطاع المالي عن طريق تحرير القطاع البنكي وقطاع التأمين وتحرير حركة حساب رأس المال وأسعار الصرف.

1-1 تعريف التحرير المالي: يمكن تعريفه على أنه عملية مكونة من مجموعة من الإجراءات التي تطبق بهدف إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي، كتحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال من أجل إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة.(Ucer,2001,p 1) وقد بدأت عملية للتحرير المالي في الدول المتقدمة ثم توسعت لتشمل العديد من الدول النامية التي أيقنت أن التحرير الاقتصادي لا يمكن أن يكتمل إلا بالإصلاح المالي بكل ما يشتمله من إجراءات تعمل على تطوير الأسواق المالية وخصخصة البنوك والمؤسسات الاقتصادية وفتح المجال لدخول الاستثمارات الأجنبية وتحرير حركة رؤوس الأموال. (Hassane, 2000, p12)

- **شروط نجاح التحرير المالي:** إن نجاح سياسة التحرير المالي يتطلب إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الحرية في تخصيص وتوزيع الموارد المالية، وتحديد أسعار الفائدة وإلغاء الرقابة الحكومية على صناعة الخدمات المالية. (زكي، 1999، ص73) وتختلف آليات التحرير المالي باختلاف الدول والاقتصاديات ولكن عامة يجب توفر عدد من الشروط لضمان نجاح هذه الإجراءات أهمها:
- الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي لأن التضخم والعجز الكبير في الموازنة وأسعار الصرف غير المدعومة باقتصاد قوي ورفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة لتحقيق معدلات حقيقية موجبة قد يكون سببا في أزمات مالية؛ (أندراوس، 2005، ص88)
- وجود إطار قانوني وإجرائي يدعم إدارة داخلية قوية وإشراف جيد؛
- التدرج في تطبيق للتحرير المالي بمراحل مدروسة ومناسبة للاقتصاد؛
- قدرة الدول النامية على التكامل مع السوق العالمي عن طريق زيادة التطور الصناعي ورفع مستوى المبادلات التجارية لهذه الدول.(صقر، 2003، ص9)

2-1 عناصر التحليل المالي: تتم آلية التحرير المالي عن طريق تحرير المكونات الأساسية للنظام المالي ويمكن حصرها إجمالا في العناصر التالية:

- **التحرير المصرفي:**

يعتبر التحرير المصرفي من أهم عناصر التحرير المالي ويمكن تعريفه بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التقليل من درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتح المجال أمام المنافسة المحلية والأجنبية فهو أداة فعالة للخروج من حالة الكبح المالي.(زكي، 1999، ص73)

- **أهداف التحرير المصرفي:** وهي النتائج المنتظرة من تطبيق آليات الانفتاح ومن أبرزها:
- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد ورفع معدلات الاستثمار؛
- خلق علاقة تكامل وارتباط بين الأسواق المحلية والأسواق العالمية؛
- تفعيل الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة.

- **تحرير حساب رأس المال:**

اتجهت معظم الدول نحو تحرير معاملاتها المالية لأنها جزء من عالم لم تعد فيه إزالة الحواجز والحدود خياًرا بل واقًعا تلعب فيه الأسهم والسندات ومنتجات الهندسة المالية دورا هاما. ويعتبر تحرير حساب رأس المال أحد أهم جوانب التحرير المالي وذلك بإلغاء القيود على التدفقات والمعاملات في حساب رأس المال لميزان المدفوعات(الموسوي، 2013، ص9-10)

- **مفهوم تحرير حساب رأس المال:** وهو يعني تخفيف القيود على حركة رأس المال عبر حدود البلد، وينتج عن هذه الإجراءات حرية تحويل التدفقات النقدية والمالية بالنسبة للقطاع الخاص والأجنبي في إطار التكامل المالي والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا لا يعني انعدام الضوابط على حركة رؤوس الأموال. (إدريس، 2005، ص1)
- **دوافع تحرير حساب رأس المال:** يعتبر تحرير حساب رأس المال ضرورة حتمية بالنسبة للدول النامية، وذلك بسبب قصور مواردها المالية المحلية عن تمويل الاستثمار. وبذلك يكون تحرير حساب رأس المال وسيلة للحصول على استثمار

أجنبي. ويمكن تلخيص أهم مزايا تحرير حساب رأس المال في النقاط التالية: (كوزلا، براساد، 2004، ص50)

- المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي؛
- زيادة فعالية استخدام رأس المال العالمي وتقارب أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع الناتج المحلي؛
- يساعد تدفق رأس المال في تمويل عجز الحساب الجاري وتراكم الاحتياطيات الأجنبية.

- **تحرير أسواق الأوراق المالية:** أدى التحرير المالي إلى تقليل تجزؤ الأسواق المالية المحلية وزيادة تكامل المراكز المالية الدولية. حيث سمحت التكنولوجيا المتطورة للحاسبات باستخدام أساليب جديدة للتغطية الآجلة ضد المخاطر، ويتضمن الاندماج في هذه الحركية حذف كل القيود على حيازة المستثمرين الأجانب للأوراق المالية المحلية وإجبارية توطين الأرباح والفوائد، مع ضمان حرية دخول وخروج كل عناصر الوساطة المالية.(الموسوي،2013، ص19-20)
- **أهداف تحرير أسواق الأوراق المالية:** تلجأ الدول لتحرير أسواقها للأوراق المالية سعيا لتحقيق الأهداف التالية: (زكي،1999، ص75)
- زيادة قدرة الأسواق المحلية في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية؛
- تحسين أداء الأسواق المحلية حتى تكون قادرة على المنافسة على المستوى العالمي؛
- **تقييم تحرير أسواق الأوراق المالية:** أثار هذا الموضوع جدلا كبيرا حول الآثار والانعكاسات المتفاوتة على الاقتصاديات المحلية وما ينتج عنه من أزمات اختلالات خاصة في الدول النامية ويمكن حصر هذه النتائج في مجموعتين:
- **الآثار الإيجابية:** يتيح الانفتاح المالي للدول النامية الفرصة للوصول إلى المراكز المالية الدولية خاصة وأن اقتصاداتها قاصرة عن تمويل الاستثمار، المحلي وحتى تبتعد عن الاقتراض وكل المشاكل المرتبطة به.
- **الآثار السلبية:** زيادة مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج إضافة إلى التعرض للصدمات المالية في حال خروج الاستثمارات بشكل كثيف وفي المدى القصير أو ما يعرف باسم الأموال الساخنة.

3-1 دراسات التحرير المالي: اهتم الاقتصاديون بدراسة موضوع التحرير المالي ومحاولة تبيان آثاره ونتائجه على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تلخيص أهم هذه الدراسات في:

- **دراسة(Mc Kinnon-Show) 1973:** يهدف هذا النموذج لتبيان دور معدل الفائدة لضمان تراكم رأس المال لذلك يجب تحريره. وفق هذه الدراسة فإن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية يؤدي إلى زيادة الادخار المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي طالما الاقتصاد المحلي مفتوح.(Barana, 2001, p52-53)
- **دراسة(Levine Zervos) 1998:** قامت هذه الدراسة باختبار دور السوق المالي والجهاز المصرفي في تحقيق النمو واعتمدت في ذلك على العديد من المؤشرات المالية لعينة مكونة من 42 دولة على امتداد الفترة1976-1993. وتمثلت متغيرات الدراسة في:
  - درجة نمو سوق الأوراق المالية(الحجم، درجة السيولة، معدل الاندماج في السوق العالمي)؛
  - رأس المال المادي و البشري؛
  - الاستقرار السياسي؛
  - معدلات الإنفاق الحكومي والتضخم؛
  - تعمق السوق المالي.

- **دراسة (King-Levine) 1993:** ركزت هذه الدراسة على العلاقة القائمة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في عينة مكونة من 80 دولة على امتداد الفترة 1960-1989 وذلك بالاعتماد على مؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص وحجم النظام المالي وتم وضع نموذج رياضي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى.

2- التجربة الجزائرية والتحرير المالي:

قامت الجزائر بعد الاستقلال بتبني النهج الاشتراكي كأسلوب للتنمية وركزت في ذلك على القطاع الصناعي الذي يتطلب رؤوس أموال ضخمة، وكان النظام المالي والمصرفي مصدر التمويل الوحيد للاستثمارات المخططة والمؤسسات العمومية، فأصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بـ: التمركز، هيمنة دور الخزينة، التخصص الوهمي للبنوك

التجارية. وأصبحت الخزينة تلعب دورا أساسيا في مجال التمويل، مما تسبب بالانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية و زارة المالية، وانكماش دور البنك المركزي بصفته بنك البنوك والمسؤول عن السياسة النقدية بما ينسجم ومتطلبات الاقتصاد، وانحصر دوره في عمليات السوق النقدية. خلال عامي 1978 و 1979 تقرر مراجعة المخططات الإنمائية للفترة السابقة، ونتج عنه فكرة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية.(القزويني، 2000، ص54-56) ويتضح ضمنيا أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية خلال هده الفترة كانت تستعمل في مجالات ضيقة جدا إن لم نقل كانت معطلة، وذلك تبعا لمتطلبات تلك المرحلة وبما ينسجم والتوجه الاقتصادي المتبع فتكلفة القرض كانت تحدد إداريا، كما هو الحال بالنسبة لسعر إعادة الخصم. كما تم تسجيل نوع من تداخل الصلاحيات فيما يتعلق بالرقابة على نشاط البنوك التجارية، حيث أن هذه الوظيفة في الواقع تقاسمها البنك المركزي مع البنك الجزائري للتنمية الذي تولى مهمة مراقبة مدى تطابق التمويل المتوسط الأجل للاستثمارات المخططة، باعتباره مُطالب بإعادة خصم البنوك الأخرى. وعانى الاقتصاد الجزائري العديد من المشاكل التي شكلت عائقا أمام التنمية أهم هذه المشاكل؛ انخفاض معدلات النمو وارتفاع مستويات التضخم وزيادة حجم البطالة، وكانت نتائج أزمة سنة 1986 دليل على قصور الأسلوب التنموي المتبع.

خلال هذه الفترة ظهرت بعض المؤشرات توحي بحدوث اختلال على مستوى الجهاز المالي ككل، مما دفع بالسلطات العمومية للدولة إدخال بعض التعديلات في المجال المالي والمصرفي بالرغم من كل ذلك كانت هذه الإصلاحات قاصرة وفعاليتها محدودة للغاية فأصبح إجراء إصلاح عميق للمنظومة البنكية الجزائرية ضرورة حتمية، و قد بدأ يتجسد ذلك مند سنة 1986 بصدور قانون البنوك والقرض وكذا القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية سنة 1988، بعدها القانون المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990. كانت محاولة بلورة نظاما مصرفيا مبنى على أساس الأخذ بالتدابير التجارية اللازمة في مجال منح القروض ومتابعتها وتطبيق كافة الإجراءات الوقائية لضمان استرجاعها. في الوقت ذاته تمكين البنك المركزي من استعادة صلاحياته فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية كما أعيد النظر في العلاقة التي تربط خزينة الدولة بالبنك المركزي، حيث أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر فيما يقرره المخطط الوطني للقرض. ومنذ سنة 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع النطاق ، شمل مختلف القطاعات

الاقتصادية خاصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وعليه فإن ممتلكات البنوك أصبحت بموجب هذا القانون قابلة لإجراءات تحصيلية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التجارية ذات رؤوس الأموال الخاصة؛ بناًء على قانون (88-01) أصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة في مجال تسييرها وعلاقاتها بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى حيث أصبحت تخضع لقواعد المتاجرة التي تحكم نشاط البنوك. وعلى الرغم من كل ذلك فإن هذه الإصلاحات على أهميتها أصبحت لا تنسجم ومتطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد الجزائري، وقد كان من المقرر أن يكون هناك إصلاح مستمر للجهاز المصرفي وفقا للتطورات الاقتصادية المحلية وللمحيط الخارجي، الأمر الذي حتم إدخال تغيرات وإصلاحات سمحت بالقضاء على سياسات الكبح المالي(تحديد سعر الفائدة إداريا، التخصيص القطاعي للقروض، ضبط الكتلة النقدية...). وقد بدأت الجزائر في تصحيح الاقتصاد الكلي ابتداًء من سنة 1989 بعد تبني برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف القضاء على عجز الميزانية العمومية، تقليص الكتلة النقدية وإعادة التوازن لميزان المدفوعات وتبني عمليات التحرير الاقتصادي. وقد كانت نتائج هذه الإجراءات مباشرة خلال منتصف التسعينات حيث انخفض معدل البطالة وارتفع الناتج المحلي نسبيا. وقد رافقت هذه الإجراءات الاقتصادية مجموعة من القوانين والإجراءات لتنظيم النظام المالي وضمان انفتاح منسجم مع الوضع الاقتصادي وكان أبرزها قانون القرض والنقد(90-10) الذي كان بمثابة نقطة التحول في مسار الإصلاحات المالية، حيث ُعرف بشكل خاص بالقانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري وبنظام البنوك والقرض. بموجب هذا القانون منح البنك المركزي استقلالية نسبية من خلال تحديد المهام المناطة به والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها. كما أن السلطة النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض تعمل على تحديد المعايير والاشراف على التنفيذ فأصبح بنك الجزائر بنكا للحكومة حيث تقوم باستشارته بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي متعلق بشؤون النقد والمال. ويمكن للبنك اقتراح أي إجراء من شأنه التأثير على وضع ميزان المدفوعات والوضعية المالية للدولة، والبنك ملزم باطلاع الحكومة على كل مستجد في مجال النقد. كما أن مجلس النقد والقرض يتمتع بكل الصلاحيات الخاصة بأية سلطة نقدية، كتحديد القواعد والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، لا سميا في مجال التغطية وتوزيع أخطار السيولة والملاءة. وعليه فإن هذا القانون مكن من خلق منظومة مالية ومصرفية

تعمل في بيئة تنافسية وفي محيط تكتنفه الكثير من المخاطر، وهو ما تطلب تفعيل وتأطير النشاط المصرفي والمؤسسات المالية عامة في مجال نشاطها في ظل بيئة تتطلب الكثير من الحيطة والحذر.

إن الرقابة الكيفية على الائتمان التي يقرها القانون رقم 10/90 تكون لها صفة الرقابة غير المباشرة لكونها لا تخص الرقابة على حجم الائتمان في حد ذاته بل تكون عبر سقوف عملية إعادة الخصم بهدف إعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي. وبموجب القانون 10/90 تم وضع حد للعلاقة القائمة بين الخزينة و البنك المركزي من خلال وضع سقف أعلى لمكشوف الحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي بنسبة 10% من اجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية، كما تم تحديد آجال قصوى مدتها خمسة عشر سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة على الخزينة للبنك المركزي. وتجدر الاشارة إلى أن بموجب هذا القانون تم السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة سواء كانت وطنية أم أجنبية أو مختلطة، ومن تم ظهرت الكثير من البنوك والمؤسسات المالية، وكان هذا القانون أساس تحرير نشاط البنوك وتمكينها من القيام بدورها في الوساطة المالية، تحديد مهام البنك المركزي ودور خزينة الدولة.(لطرش، 2001، ص197-198)

2-1 دراسة قياسية لنتائج سياسة التحرير المالي في الجزائر:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثار سياسة الانفتاح المالي المنتهجة في الجزائر على معدل النمو الاقتصادي، لذلك تم اختيار عدد من المتغيرات تعبر عن أداء النظام المالي والمؤشرات التي تدل على أداء الوساطة المالية في ظل سياسة التحرير المالي التي انتهجتها الجزائر من جهة ومستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

- **متغيرات النموذج:** إن اختيار نموذج يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة ووضعية الاقتصاد الجزائري أمر صعب جدا؛ لأن سياسة التحرير المنتهجة منذ بداية التسعينات كانت تتوجه للداخل وتركز على القطاع البنكي، وعلى هذا الأساس تم اختيار مؤشرات مرتبطة بالقطاع البنكي وحساسة لسياسات التحرير وهي:

- نسبة حجم الكتلة النقدية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام **(M2/PIB)**، تتمثل الكتلة النقدية **(M2)** في النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع بأنواعها. أما المؤشر **(M2/PIB)** فهو يمكن من قياس حجم النظام المالي الرسمي وهو دليل على

أهمية دور الوساطة المالية، ويرى ماكنون أن انخفاض هذه النسبة دليل على الكبح المالي، أما ارتفاعها فهو مؤشر على أهمية دور الوساطة المالية.

- إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام **(CP/PIB)**، يقيس هذا المؤشر نشاط الوساطة المالية ودرجة تطورها ودورها في توجيه المدخرات إلى استثمارات.
- النمو الاقتصادي **(TC)** يعبر عنه بالناتج المحلي أو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي أي أنه الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان.(محمد، عطية، 2000، ص11)

- **تقدير النموذج:** تؤكد النظرية الاقتصادية على وجود علاقة بين كل المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل ولكن دراسة هذه العلاقات عبر الزمن يتميز بتقلبات تجعل من استخدام معامل الارتباط يؤدي إلى نتائج زائفة. وفي هذه الحالة يستعمل التكامل المتزامن (Cointégration) الذي أدخل من طرف Grager (1981-1983) والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن تظهر السلاسل الزمنية غير المستقرة، كما أثبت كل من (Engel Grange) 1987 أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM.(Bourbonnais, 2002, p283)

لذلك آثرنا الاعتماد على نموذج جرانجر-أنجل للتكامل المتزامن في هذه الدراسة ولاعتماد هذا النموذج يجب تحقق الشرطين التاليين:

- أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، ويمكن التأكد من تحقق هذا الشرط باستعمال اختبار (Philips-perron) واختبار (augment Dickey-Fuller).
- وجود علاقة خطية بين السلاسل الزمنية المعبرة عن قيم المفردات تحقق تكامل السلسلة بدرجة منخفضة. ومن أجل إجراء الاختبارين (P-P) و (ADF) نستعمل طريقة المربعات.

المرحلة الأولى: اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

في هذه المرحلة يستعمل اختبار ADF (Dickey Fuller Augmente) لجذر الوحدة لاختبار ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع TS (trend stationary) في هذا النوع من السلاسل الزمنية فإن أثر أي صدمة في اللحظة t يكون عابرا ؛
- سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع DS (difference stationary) يعتبر هذا النوع الأكثر انتشارات مقارنة بالنوع الأول TS، وتستعمل عادة طريقة الفروق من أجل إرجاعها مستقرة، كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية، بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية. أما السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة فهي ملخصة في الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1)

مستويات المؤشرات المالية إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة1970 – 2013

السنوات	1970	1971	1972	1973
PIB	28426636031	25205409492.0533	32117733278.5633	33342439056.3017
M2/PIB	45.99	55.82	56.48	61.06
CP/PIB	2.844	3.51	4.712	4.91
السنوات	1974	1975	1976	1977
PIB	35841427452.5895	37649749894.342	40807342744.402	42953231927.7474
M2 /PIB	71.90	89.63	59.07	59.73
CP/PIB	4.21	5.06	5.36	4.990
السنوات	1978	1979	1980	1981
PIB	46911301692.6773	50419247456.9398	50817865546.8801	52342399515.0468
M2/PIB	64.51	62.20	57.56	57.02
CP/PIB	5.382	5.20	4.850	5.26
السنوات	1982	1983	1984	1985
PIB	55692315256.455	58699701960.875	61986883221.2	64280396209.57
M2/PIB	66.42	70.99	72.76	76.84
CP/PIB	6.22	6.51	6.65	6.87
السنوات	1986	1987	1988	1989
PIB	64537518429.7492	64085757409.582	63444896300.17	66239473110.42

M2/PIB	75.79	79.67	83.82	72.79
CP/PIB	6.93	6.753	6.81	6.32
السنوات	1990	1991	1992	1993
PIB	66766365305.2718	65965168511.713	67152543071.78	65742339160.03
M2/PIB	61.77	49.11	51.94	50.10
CP/PIB	4.44	3.70	7.25	6.61
السنوات	1994	1995	1996	1997
PIB	65150660367.139	67626382079.453	70399062714.84	71173452353.47
M2/PIB	45.31	37.16	33.05	36.08
CP/PIB	6.48	5.19	5.36	3.90
السنوات	1998	1999	2000	2001
PIB	74803300990.4725	77197007769.874	78895342483.92	82534408887.083
M2/PIB	56.66	55.60	49.50	58.33
CP/PIB	4.56	538	5.96	8.06
السنوات	2002	2003	2004	2005
PIB	87156335784.760	93431591961.263	97449150415.5	103198650297.77
M2PIB	65.30	65.34	61.69	55.17
CP/PIB	12.92	11.38	11.11	12.01
السنوات	2006	2007	2008	2009
PIB	104953027351.12	108521430279.37	110691858884	112462906105.64
M2/PIB	53.33	60.04	58.82	67.40
CP/PIB	12.53	13.43	13.16	16.61
السنوات	2010	2011	2012	2013
PIB	116511760862.44	119774111431.91	123726646789	127190992899.32
M2/PIB	62.92	61.26	61.01	62.70
CP/PIB	15.63	14.09	14.54	16.69

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

إن المتابع لتطورات المؤشرات المالية والناتج الداخلي الخام في الجزائر حجم الكتلة النقدية يتغير بوتيرة متزايدة خلال الفترة المدروسة وقد يعود هذا التغير إلى زيادة عدد السكان أو تحسن مستوى الوعي المصرفي. أما معدلات زيادة مستويات الناتج الداخلي المحلي فهي بطيئة، ويمكن ملاحظة أن مستوى PIB دخل في مرحلة تباطؤ خلال الفترة 1986-1994 بل انخفض مستواه السنوات 1991،1988، 1993، تتوافق هذه السنوات مع الأزمة المالية التي دخلتها الجزائر بداية من سنة 1986 وتبني برنامج إصلاحات هيكلية عميقة للاقتصاد إضافة إلى أزمة التضخم في بداية التسعينات. ويعود الناتج المحلي الخام إلى الارتفاع في النصف الثاني من التسعينات غير أن هذه الزيادة كانت بوتيرة بطيئة نسبيا. المؤشر M2/PIB الذي يدل على حجم واتساع الوساطة البنكية فهو ينخفض بشكل كبير خلال الفترة 1991-2000 ويمكن تفسير ذلك بانحصار دور الوساطة المالية في

استقطاب السيولة أو خروج النقود من الدائرة البنكية. المؤشر C/PIB الذي يدل على مساهمة الوساطة المالية في تمويل القطاع الخاص فيعرف تزايد مضطر خلال الفترة 1970-1992 ولكنه ينخفض بشكل كبير وملحوظ بداية من سنة 1992 ويمكن تفسير هذا بانخفاض طلب القطاع الخاص على القروض أو تقييد الائتمان الممنوح بسبب إجراءات السياسة النقدية التي تهدف إلى تقليص معدل التضخم، ولكن تحليل أثر المؤشرات المستقلة M2/PIB وC/PIB على مستوى الناتج المحلي يتطلب إعداد نموذج قياسي ويمكن اعتماد الصيغة التالية:

$$TC_t=\alpha_0+ \alpha_1 CP/PIB_t+\alpha_2 M_2/PIB_t+\varepsilon_t$$

الجدول(2) حوصلة تفاضلات المتغيرات(عند المستوى)

الاختبارات	المتغيرات	عدد التأخيرات	Ts	القيمة الحرجة 5٪
	M2/PIB	0	-0.12	-3.51
	CP/PIB	1	-0.972	-3.52
	PIB	2	1.87	-3.51
	M2		-1.98	-3.52
	CP/PIB		-2.25	-3.53
	PIB		-0.06	-3.52

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

يلخص الجدول(2) نتائج اختباري ADF , P.P لتحديد استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى؛ والملاحظ من هذا الجدول هو أن القيمة المطلقة لكل المتغيرات أصغر من القيمة المطلقة والحرجة عند مستوى معنوية 5٪ وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جدور الوحدة، والسلاسل غير مستقرة في المستوى وننتقل إلى اختبار التفاضلات الأولى للمتغيرات.

الجدول رقم: (3) التفاضلات الأولى للمتغيرات(الفرق الأول)

الاختبارات	المتغيرات	عدد التأخيرات	Ts	القيم الحرجة ٪5
ADF	PIB	3	-5.3	-3.52
	M2/PIB	0	-5.359	-3.52
	CP/PIB	0	-4.894	-3.51
P.P	PIB		-3.058	-3.52
	PIB/M2		-4.57	-3.52
	CP/PIB		-14.38	-3.51

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

من نتائج الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم الاختبارات لكل من: (M2/PIB, CP/PIB, PIB) تغيرت بعد أخذ الفرق الأول فأصبحت القيم بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة عند 5٪ وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي عدم وجود جدور الوحدة و بالتالي فالسلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى. ويمكن تحليل النتائج المحصل عليها بعد معالجة بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات ببرنامج Eviews8 كالتالي:

- معادلة النموذج:

Y = 79313797697.8 - 132319698.816*X1 - 824629.744113*X2

- R^2=0.035 وهذا يعني أن 3.5٪ من تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي تفسرها المغيرين المستقلين M2/PIB وCP/PIB قيمة معامل التحديد ضعيفة جدًا وقريبة من الصفر وهذا يعني ضعف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عند درجة معنوية ٪5.
- إحصائية Prob(F-statistic)=0.92 تدل على عدم معنوية النموذج.

المرحلة الثانية: اختبار سلسلة البواقي ونموذج تصحيح الأخطاء

بعد تقدير نموذج انحدار مشترك ننتقل الآن لاختبار استقرار سلسلة البواقي، والنتائج موضحة في الجدول(4)

الجدول رقم(4) نتائج اختبارات استقرار سلسلة البواقي

الاختبارات	سلسلة البواقي	عدد التأخيرات	Ts	القيم الحرجة عند 5٪
ADF		1	-1.83	-1.61
		2	-3.08	-2.9
		3	-3.24	-3.19
P.P		1	-3.46	-1.19
		2	-5.91	-2.93
		3	-5.91	-3.52

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد علي مخرجات برنامج Eviews8

القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند 5٪ وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي عدم وجود جدور الوحدة وسلسلة بواقي التقدير مستقرة، وهذا معنا وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وبالتالي توجد علاقة طويلة المدى بين الناتج المحلي ومؤشرات الوساطة المالية.

اختبار تشخيص البواقي: حسب مخرجات برنامج Eviews8 الموضحة بالشكل(1) نستنتج أن بواقي تقدير معادلة الاتجاه تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم(1): شكل توزيع البواقي

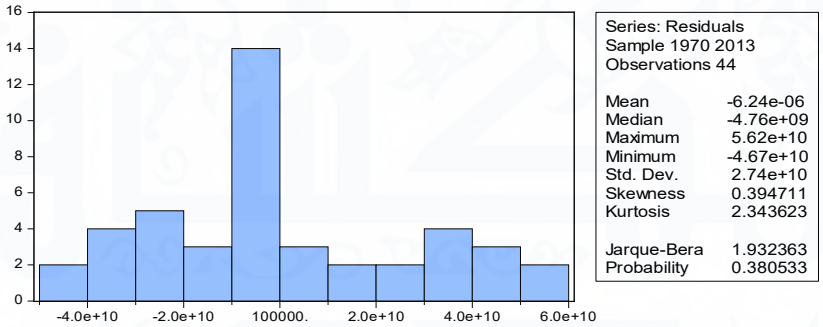

- **نموذج تصحيح الخطأ:** حيث يتم استعمال البواقي الناتجة عن نموذج التقدير كمتغير مستقل مبطئ بفترة واحدة حسب ما توضحه المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t=\alpha_1 \Delta x_{1t}+\alpha_2 \Delta x_{2t}+\alpha_3 e_{t-1}+u_t$$

وبعد معالجة البيانات نتحصل على المعادلة التالية:

DY = 1555756456.64 + 13356826.36*X1 - 437943.53*X2 - 0.029*E(-1)

معامل تصحيح الخطأ هو 2.9٪ وهي قيمة معنوية لأن: **prob(Tstat)=0.009** . وتمثل هذه النسبة تعديل القيم الفعلية تجاه القيم التوازنية وهي صغيرة جدا بمعنى أن هذا التعديل بطيء. وعليه فإن 2.9٪ من الانحراف في العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل تصحح خلال سنة واحدة.

تعبر نتائج هذه الدراسة عن واقع الوساطة المالية في الجزائر، حيث أنها لم تصل إلى درجة التعمق والتطور التي تمكنها من التأثير إيجاًبا وبشكل كبير على مستويات النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من طول فترة التحرير المالي وكل المجهودات المبذولة في تعديل وتصحيح النظام المالي والبنكي خاصة على امتداد ما يقارب الثلاث عقود إلا أن نتائج هذه الدراسة تدل على ضعف تأثير مؤشرات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي. فالمتغيرات المختارة للدلالة على درجة التحرير المالي في الجزائر ليس لها تأثير ملموس على النمو الاقتصادي، أما التحسن الملاحظ على المؤشرات المالية لم تكن ناتجة عن فعالية سياسات التحرير المتبعة بل مردها ارتفاع مداخيل الدولة بسبب تحسن أسعار المحروقات.

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تحديد آثار سياسة التحرير المالي التي اتبعتها الجزائر على الاقتصاد المحلي، فتعرضت لمفهوم التحرير المالي وآلياته كما أشارت إلى أهم الدراسات التي تناولت الموضوع، ثم تم إعداد نموذج قياسي لمعرفة أثر عمق ونشاط الوساطة المالية على نمو الاقتصاد الجزائري، وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

- التحرير المالي هو مجموعة من الاجراءات المتكاملة تنتهجها الدول للتخفيف أو إلغاء القيود المفروضة على النظام المالي؛
- من أهم شروط نجاح سياسات التحرير المالي أن تكون تدريجية ومتماشية مع الطبيعة الاقتصادية للدولة وشاملة لكل جوانب النظام المالي؛
- ركزت الجزائر في سياستها على تحرير القطاع المالي الداخلي والمنظومة البنكية خاصة، دون التركيز على حساب رأس المال وسوق الأوراق المالية؛
- أدت سياسة التحرير التي انتهجتها الجزائر إلى تطور واضح للمؤشرات المالية الداخلية (اتساع نشاط وحجم الوساطة البنكية)؛

- وجود قطاع مالي غير رسمي قوي يؤثر على نجاعة الوساطة المالية الرسمية؛
- عدم تنوع الخدمات المالية وضعف أداء المنظومة البنكية بشكل عام؛
- سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر لم تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي والتحسن الملاحظ على مستوى الناتج المحلي الاجمالي لم تكن نتيجة تحسن حجم ونشاط الوساطة المالية وهذا ما توصلت إليه الدراسة القاسية خلال الفترة 1970-2013.

التوصيات: بناًء على هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إعادة تأهيل البنوك وتنويع الخدمات والوظائف التي تقدمها من أجل تفعيل دورها في تعبئة الادخار، ومساهمتها في تمويل الاستثمار؛
- يجب التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي والحرص على تأهيل القطاع المالي بصفة عامة؛
- الاهتمام بتطوير السوق الأوراق المالية وتنمية التعامل بالأوراق المالية بمختلف أشكالها؛
- تعزيز دور الإشراف والرقابة ووضع الأطر القانونية والتشريعية المناسبة لتفادي الأزمات المالية والنقدية من جهة وضمان تفعيل سياسات التحرير المالي على أرض الواقع من جهة أخرى؛
- زيادة الوعي المصرفي وتبني عادات الدفع المصرفية؛
- فتح المجال للاستثمارات الخاصة في القطاع البنكي، سواًء كانت محلية أو أجنبية، من أجل عصرنة القطاع بما يتماشى مع المتغيرات الدولية؛
- العمل على توفير المناخ المناسب لضمان تدفق الاستثمار الأجنبي إلى السوق المحلي قبل تحرير حساب رأس المال.

قائمة المراجع:

- الحسيني، عرفان تقي الدين، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

- القزويني، شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- الموسوي، ضياء مجيد، الاقتصاد العالمي ما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 – 2009، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.
- أندراوس، عاطف وليم، السياسة المالية وأسواق رأس المال، مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
- خطيب، شذي جمال، الركيبي، صعفق، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، 2002.
- عجيمة، محمد عبد العزيز، يسرى، عبد الرحمان، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- زكي، رمزي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999.
- صقر، عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.
- محمد، عبد القادر، عطية، عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- Brana, Sophie, La politique bancaire dans les pays de l'Europe de l'est, Harmatton, 2001.
- Bourbonnais, Régis, Econométrie, Dunod, 4em édition, paris 2002.

مقالات منشورة:

- إدريس، يوسف عثمان، تحرير رأس المال، المزايا والمخاطر تجربة الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2004، المجلة 41، العدد 03.
- كوزلا، إيهان، ايسوار، براسادا، تحرير قيود حساب رأس المال، مجلة التمويل و التنمية سبتمبر 2004، المجلة 41، العدد03 .

أطروحات ورسائل غير منشورة:

- بريش عبد القادر، التطوير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، الجزائر، غير منشورة، 2006.

الملتقيات:

- Murat, User, Notes on financial liberalization Proceeding of the seminar of macroeconomic management next methods and current policy issues, turkey, 2001.P1
- Hasscene souheil, effet de la libéralisation du système financier tunisien sur l'évolution des risques des banques université LAVAL, 2000.P12

مواقع إلكترونية:

- www.bank-of-algeria.dz
- www.ons.dz

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية وتأثيرها على الأداء الوظيفي دراسة حالة مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة *BATICIM*- وحدة أم البواقي

Electronic Management of Human Resources and their impact on the functional Performance : a case study of the entreprise of the construction of fabricated metal structures - BATICIM- unit of Oum El Bouaghi

بن غيدة سارة
sara.benghida28@gmail.com
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

د. حركات سعيدة
har.saida@yahoo.com
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2018/01/05 تاريخ قبول النشر: 2018/05/30

الملخص:

تعتبر الإدارة الإلكترونية من بين افرازات اقتصاد المعرفة والتي جاءت كضرورة حتمية لمسايرة التطورات التي عرفتها المؤسسة بمختلف أنواعها، حيث تطبيقها له أثر كبير على أداء المؤسسة، وأصبح بقاء واستمرار المؤسسة في عصر تسوده ثورة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبط بمدى تطبيق المؤسسة لعناصر الإدارة الالكترونية وبما أنه يعتبر المورد البشري الركيزة الأساسية للمؤسسة، فإن قياس أثر استخدام الإدارة الالكترونية للموارد البشرية على الأداء الوظيفي كان محل دراستنا هذه.

ومن خلال الاعتماد على أسلوب الاستبيان تم تصميم وتوزيع استبانة تعبر عن أراء عينة قدر حجمها بـ:84 عامل بمؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة BATICIM– وحدة أم البواقي، وتمت معالجة تلك البيانات باستخدام برمجية "$SPSS_{V20}$" واستعمال أدوات التحليل الإحصائي تم التوصل إلى أن المؤسسة محل الدراسة تستخدم تقنيات الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية وانعكس ذلك بالإيجاب على الأداء الوظيفي لكافة عمالها.

الكلمات المفتاحية: الاختيار الالكتروني، التوظيف الالكتروني، تسجيل الحضور والانصراف الالكتروني، التعليم الالكتروني، التدريب الالكتروني، الأداء الوظيفي.

Abstract:

In a period when the world knows a quantum leap from an age of production-based economy to an age of knowledge economy, knowledge and information technology replaced capital and intellectual capital replaced physical capital. E-governance is the foundation of these changes. In an age dominated by the information and communications revolution, the human element is seen as the most important factor of success or failure. It possesses the knowledge and skills that distinguish it. It is the real driving force of the institution. Is management This is one of the modern administrative strategies that enable the organization to improve its performance. The applied part of the study was to measure the impact of e-management on human resources on the performance of BATICIM, On the basis of a sample size of 84 workers. These data were processed using "software" and the use of statistical analysis tools. It was concluded that the institution in question was using the electronic human resources management techniques to improve to perform the job for all of its employees.
Keywords**: **E-choice, E-recruitment, E-learning, E-learning, Etraining, Job performance.

1.مقدمة

تشير معطيات القرن الواحد والعشرين إلى أن الحضارة الإنسانية تمر بعصر جديد يعرف بعصر المعرفة، والذي يرتكز على دعامة أساسية هي المعلوماتية والتي شكلت السمة المميزة لهذا العصر، وحولت هذا العالم الواسع إلى حجرة إلكترونية صغيرة، وهو ما أثبتته الدراسات والتجارب، فلم تترك هذه التكنولوجيا مجالا إلا ووجدت مكانا لها فيه، ولهذا فإنّ معظم الدول دأبت على توظيفها ووضع الخطط الاستراتيجية لتطويرها واستثمارها في جميع المجالات، وعزز انتشار هذه التكنولوجيا مشاركة الموارد البشرية فيها، وذلك من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الإلكترونية التي كان لها أثر هام في إحداث العديد من التغيرات، أهمها ظهور مصطلح الإدارة الإلكترونية.

هذه الأخيرة والتي تتمثل في انجاز المعاملات الإدارية عبر شبكة الانترنت، دون أن يضطر المورد البشري للانتقال إلى الإدارات شخصيا للتوظيف أو التعليم أو التدريب...، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات، تستعمل المعلوماتية وأنظمتها المختلفة للتوثيق الآلي وجمع قاعدة البيانات المتعلقة بماضي وحاضر ومستقبل المؤسسات والعمل على تدفق المعلومات إلكترونيا لمراكز القرار ومراكز التنفيذ وللبيئة الخارجية لهذه

المؤسسات، وفي ظل التقدم المتزايد في استخدام التكنولوجيا الحديثة والتطبيقات الحاسوبية أصبح استخدام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية مطلب وضرورة لا غنى عنها في كافة المؤسسات، لما تحققه من نتائج إيجابية فيما يخص تحسين الأداء الوظيفي، هذا الأخير والذي مازال محل جدل كبير في الأوساط الإدارية وذلك لما له من أهمية كبيرة، فهو يعبر بشكل مباشر عن مجهودات الموظفين في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة، ويتوقف مستوى الأداء على قدرات، مهارات وخبرات الموظفين التي تقع خلف مجموعة من المتطلبات التي تتضمن المؤهلات التعليمية، الميول، الاهتمامات وغيرها من الوظائف التي تتدرج تحت الوصف الوظيفي اللازم لتصميم الوظائف واشتراط توفر المؤهلات اللازمة لشغلها، وهذا في ظل بيئة عمل تساعد على القيام بهذا الجهد بدقة وأقصر وقت ممكن وأقل تكلفة، كل ذلك لن يتحقق إلا بتطبيق تقنيات الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية.

1.1. إشكالية الدراسة: في ظل التغيرات المعاشة على المستوى الدولي عامة وعلى المستوى المحلي خاصة، والتحديات الجديدة التي يفرضها المحيط، والتي تتمثل أساسا في الانتقال الملاحظ من الاقتصاديات المادية إلى اقتصاديات تقوم على المعرفة والعلم والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، وفي ظل سعي الجزائر إلى مواكبة هذه التطورات، كان لزاماً عليها الاهتمام بكافة المؤسسات، ذلك من خلال الاهتمام أكثر بالمورد البشري وتطبيق ما يسمى بالإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، في ظل محيط يتميز بتغيرات سريعة ومستمرة ويكون البقاء لمن يستخدم المعلومة استخداما أمثلا، وفي إطار كل هذه المستجدات التي يطغى عليها الطابع التكنولوجي العلمي جاءت دراستنا هذه بغية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة *BATICIM وحدة أم البواقي* ؟

ولتسهيل حل هذه الإشكالية تم تقسيم هذا التساؤل الرئيسي إلى عدة تساؤلات فرعية:

- هل يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الاختيار الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي ؟
- هل يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التوظيف الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي؟

- هل يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي؟
- هل يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التعليم الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي؟
- هل يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التدريب الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي؟

2.1. فرضيات الدراسة: يمكننا أن نقدم بعض الإجابات المؤقتة للتساؤلات المطروحة،ومن شأن الدراسة إثباتها أو نفيها، وهي كما يلي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين ***E.HRM**** والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي؛

الفرضيات الفرعية

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الاختيار الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التوظيف الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التعليم الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التدريب الإلكتروني والأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي.

3.1.أهمية الدراسة

- الوقوف على واقع الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة؛
- معرفة نوع العلاقة والأثر بين ***E.HRM*** والأداء الوظيفي عن طريق معالجة بيانات الاستبيان المتحصل عليها باستخدام برمجية (*spss*)؛

---

* *Electronique - Humaine ressource management*

- محاولة إفادة المسؤولين على مستوى المؤسسات فيما يتعلق بالسياسة الكفيلة لجعلها تساير مختلف التحولات التي تحيط بها من خلال الاهتمام بالموارد البشرية؛
- اقتراح الحلول المناسبة التي توّفر إمكانية الاستفادة أكثر من الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في تحسين والأداء الوظيفي.

4.1. الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات في مجال الادارة الالكترونية قليلة ومن بين هذه الدراسات نجد:

دراسة يوسف محمد أبو أمونه: **"واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا *e-HRM* في الجامعات الفلسطينية النظامية –قطاع غزة_"** ، هدفت الدراسة إلى التعرف على توجه إدارات الجامعات الفلسطينية للتحول نحو الإدارة الالكترونية، كذلك معرفة مدى توفر بنية تحتية لتطبيق استخدام الموارد البشرية إلكترونياً ، وكذا معرفة مدى توفر الموارد البشرية اللازمة لهذا التحول، إذ شملت الدراسة استبيان تضمن خمسة مجالات، تضمن المجال الأول وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونيا لدى المستويات الإدارية المختلفة، والمجال الثاني دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية، ودرس في المجال الثالث توفر بنية تحتية لدى مراكز تكنولوجيا المعلومات، وفي المجال الرابع نظام الجامعة في إدارة الموارد البشرية، وفي المجال الخامس درس نظام الجامعة في تقديم الخدمات التعليمية الإلكترونية.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وضوح لدى عينة الدراسة لأهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً *e-HRM* ، وتطويرها من قبلهم لفوائدها المتعددة، وهذا يساعد بشكل كبير على تبنييها من طرف أفراد العينة كونهم من المستويات الإدارية العليا وممن يؤثرون في اتخاذ القرار، كذلك تدعم إدارة الجامعات عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية ، بالإضافة إلى أنه تتوفر بنية تحتية لدى مراكز تكنولوجيا المعلومات في الجامعات المعنية بالدراسة تعتبر كافية عمليا للتحول إلى الإدارة الإلكترونية ، ويفسر الباحث ذلك بسبب زيادة الاعتماد بشكل كبير على استخدام التكنولوجيا الحديثة في كافة مجالات العمل.

1.2.مدخل عام للإدارة الإلكترونية للموارد البشرية: عملت رهانات هذا العصر على إحداث تغييرات عميقة في المجتمع شملت مختلف المجالات أصبحت من خلالها تكنولوجيا المعلومات مادة أولية هامة، فالحاجة لاستخدام الورق تراجعت نوعا ما وأصبح المسير يمارس أنشطة في أي مكان وفي أي وقت وبكفاءة عاليه وهو ما أدى إلى تحول

إدارة الموارد البشرية الورقية إلى إدارة موارد بشرية إلكترونية كنمط وتوجه يستجيب لهذه التغيرات ويعطي مرونة أكثر لهذه الوظيفة، وقبل التطرق إلى ماهية الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية نتساءل أولا عن ماهية الإدارة الالكترونية وذلك ما سنورده فيما يلي:

2-1-1-تعريف الإدارة الإلكترونية: عرفت الإدارة الإلكترونية من طرف البنك الدولي بأنها: "مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين، والمؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية ، وتعزيز المجتمع المدني".[1]

وهناك من يعرف الإدارة الإلكترونية على أنها: "لا تقتصر على توفير الخدمات للمواطنين عن طريق الانترنت فحسب، بل تشمل المحاولة الدائمة للحصول على أجود خدمة حكومية في العلاقات الداخلية والخارجية من خلال الطرق الإلكترونية غير التقليدية في أي مكان وزمان، دون تمييز أو إخلال بتكافؤ الفرص". [2]

ومنه يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي مدخل جديد يقوم على استخدام المعرفة والمعلومات ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية تعتمد على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة بصورة تحقق تكامل الرؤية ومن ثم أداء الأعمال، ذلك لاستثمار الوقت والجهد وتعزيز الخدمة وتحقيق الرضا للجميع.

2-1-2-مبادئ الإدارة الإلكترونية: تتمثل مبادئ الإدارة الالكترونية فيما يلي:[3]

- **تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:** وهذا الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات، المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج، واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة؛
- **التركيز على النتائج:** حيث ينصب اهتمام الحكومة الالكترونية (الإدارة العامة الالكترونية) على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد، والمال والوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة، دفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف، الغاز، لتسديد الرسوم، والفواتير المطلوبة؛

- **سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:** أي إتاحة تقنيات الحكومة الالكترونية للجميع في المنازل والمدارس لكي يتمكن كل مواطن من التواصل؛
- **تخفيض التكاليف:** ويعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف؛
- **التغير المستمر:** وهو مبدأ أساسي في الإدارة الالكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس.

1-1-3-أهمية الإدارة الإلكترونية: وفيما يلي أهم فوائد الإدارة الالكترونية:[4]

- تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات وهذا ينعكس ايجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين؛
- تسهيل إجراء الاتصال بين الدوائر المختلفة للمؤسسة والمؤسسات الأخرى؛
- الدقة والموضوعية في انجاز العمليات المختلفة داخل المؤسسة؛
- تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابا على عمل المؤسسة؛
- كما أن تقليل استخدام الورق يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن التخزين.

3. ماهية الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية: العنصر البشري هو حجر الزاوية في الإدارة الإلكترونية لأن المهارات الفردية والإبداع والابتكار هي خاصية جوهرية في قوام الإنسان، حيث يحقق بها ذاته، ويعظم دوره في الحياة، ففي ظل الإدارة الإلكترونية والتي تتسم بالتغير وفي عصر تهيمن فيه ثورة المعلومات والاتصالات، ينظر للعنصر البشري على أنه أهم عامل من عوامل النجاح أو الفشل، في ضوء ذلك كله يصبح من الضروري أن يكون لإدارة الموارد البشرية دور جديد أكثر شمولية وذلك تماشيا مع هذه التغيرات، ومن أجل الإلمام بهذا كله كان لزاماً علينا التطرق إلى النقاط التالية:

1.3..تعريف الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية ومختلف خصائصها: فيما يلي نورد تعريف الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية ثم نتطرق إلى مميزاتها:

1.1.3.تعريف الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية: تعرف الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية على أنها: "شبكات الهياكل والقرارات والعلاقات الإلكترونية المستخدمة في تقديم ومزاولة وظائف الموارد البشرية في المنظمات، من حيث الاختيار والتوظيف الإلكتروني

حيث يتم الإعلان عن الوظائف والتقدم لها فوريا بالإنترنيت، ويتم التدريب والتنمية باستخدام الإنترنيت والوسائط المتعددة والمحاكاة، ودفع الأجور والحوافز من خلال البنوك الإلكترونية والاتصالات والمفاوضات بين العاملين والأداء والمديرين والنقابات والحكومة عن طريق شبكات الأعمال[5]

وترى الباحثتان أن الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية ما هي إلا توظيف التكنولوجيا الحديثة في مختلف نشاطات إدارة الموارد البشرية استجابة للتغيرات في بيئة الأعمال ذلك بالتحول من إنجاز المعاملات بالطريقة التقليدية اليدوية إلى الطريقة التي تستخدم الأدوات الإلكترونية لتقليل استخدام الأوراق وتبسيط الإجراءات والإنجاز السريع والدقيق لكافة النشاطات.

2.1.3.خصائص الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية:الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية تتميز بتبنيها معطيات عصر المتغيرات السريعة واستيعابها تقنياته المتجددة وتطبيق آلياته الفاعلة واستثمارها لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في أداء وظائفها، لذلك يستلزم أمر قيامها توفر العديد من العناصر كما أنها تتميز بالعديد من الخصائص منها:[6]

- تبني مفاهيم الإدارة الاستراتيجية من حيث وضوح الرسالة الأساسية للمنظمة، كذلك تحديد الأهداف الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية؛
- التعامل الفوري والإيجابي مع التحولات في سوق العمل وتطورات هيكل الموارد البشرية اللازمة للمنظمة، وتعديل أساليب الاستقطاب والاختيار بما يتوافق مع تلك التحولات؛
- التطوير المستمر والسريع لإعادة هندسة الهياكل التنظيمية ونظم وإجراءات العمل وأسس اتخاذ القرارات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات في شؤون إدارة الموارد البشرية؛
- تيسير التعلم واستثمار الخبرات والمعرفة المتراكمة للموارد البشرية وتوظيفها لتنمية القدرات التنافسية للمنظمات؛
- التعامل في سوق العمل العالمي بحثا عن الموارد البشرية الأفضل؛
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وهي الإعلام الآلي وتكنولوجيات المعلومات كالبريد الإلكتروني والتعليم عن بعد...الخ؛
- التخلي عن بعض الأشكال من الممارسات الإدارية المعتادة واستبدالها بممارسات أخرى أكثر توافقا مع معطيات عصر المعرفة.

2.3. أهمية الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية ومختلف أهدافها: للإدارة الإلكترونية مزايا عديدة كما أنها تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف ذلك لقدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق ثورة قوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين التي تشمل العولمة، الفضاء الرقمي، اقتصاديات المعلومات والمعرفة وثورة الإنترنت.

1.2.3 أهميتها: تكمن أهمية الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية فيما يلي:[7]

-زادت الحاجة للعاملين في ظل الإدارة الالكترونية للموارد البشرية بسبب سهولة المنافسة والبحث عن وظائف بديلة؛

- تستخدم الشركات البوابات الالكترونية لزيادة مراكزها التنافسية والإنتاجية الكلية والنوعية؛
- ربط قواعد البيانات المختلفة داخل إدارة الموارد البشرية مع بعضها مثال برمجيات الأجور وبرمجيات الأداء وإتاحتها على الموقع على الانترنت لكل من العاملين والمديرين؛
- كتابة التقارير الفورية عن العاملين من بوابة الشركة على الانترنت باستخدام المعايير مما يوفر للمديرين القرارات الموضوعية.

2.2.3 أهدافها: إن أهداف إدارة الموارد البشرية الإلكترونية نابعة من تكاملها مع أهداف الإدارة الإلكترونية ومواكبتها للتغيرات في بيئة الأعمال فكلاهما يسعى إلى:

- تحسين التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية، وتحسين صورة المؤسسة؛
- تخفيض تكلفة العمالة، وتحقيق مكاسب من الموارد البشرية؛
- تسهيل أداء وظائف إدارة الموارد البشرية؛
- رفع معدلات الأداء والإنتاجية في المنظمة؛
- تنمية وتحسين علاقات العمل وإرضاء العاملين؛
- دعم أفضل للإدارة عبر أقسام الشركة، وتوفير فرص أكبر للمشاركة والتدريب.

وهي بهذا تهدف إلى تقديم خدمات الموارد البشرية بشكل فوري، وإجراء معاملات إدارة الموارد البشرية إلكترونيا، وهذا يتطلب مراجعة الأسلوب التقليدي لإدارة الموارد البشرية وإجراءاته المتبعة وتحويله إلى نموذج متكامل عصري ضمن المفهوم الجديد.

3.3. وظائف الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية: تتمثل وظائف الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في: الاختيار الإلكتروني، والتوظيف الإلكتروني وتسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني، التعليم الإلكتروني والتدريب الإلكتروني:

أ.الاختيار الإلكتروني*E-Selection*: له أهمية كبيرة جدا حيث أنه يمكن المنظمة من زيادة فرص الحصول على الأشخاص المؤهلين لتغطية المناصب الشاغرة ، ويعتمد على مجموعة متنوعة من استراتيجيات معينة تشمل المقابلات، اختبارات القدرة، الاختبارات الشخصية وغيرها، للحصول على تقدير سليم لقدرات وإمكانيات المتقدم للوظيفة ضمن المدى المطلوب للوظيفة، يسمح هذا النظام للمتقدمين لتغطية الوظائف الشاغرة، ووضع سيرهم الذاتية أو إكمال تعبئة الطلب من خلال الإنترنيت، كما يعطي المتقدمين نظرة شاملة عن الوظائف التي تناسبهم، ويسمح للمنظمة بفحص المتقدمين للوظيفة وتصفيتهم.

إن الاختيارات التي تتم عن طريق الإنترنيت، تشكل عاملا هاما في فرز المتقدمين للوظائف فليس بالضرورة استبعاد المتقدم في حال عدم ملائمته للوظيفة، فبعض الأنظمة المتطورة لديها القدرة على تحويل الطلبات إلى وظائف ملائمة شاغرة، وأخرى تحتفظ ببيانات المتقدمين في مستودع للبيانات للرجوع إليها بشكل آلي في حال توفر فرص اخرى

ب.التوظيف الإلكتروني *E-Recrutement* : لقد وفرت تكنولوجيات المعلومات وخاصة منها الانترنيت المواقع المتعلقة بعروض العمل، بالتعاون مع مكاتب التوظيف، حيث يتم تلقي الطلبات والقيام بالمهام الإدارية المرتبطة بها، والرد عليها بصفة آلية، كما أن بعض المؤسسات تقوم بإجراء مقابلات قصيرة مع طالبي الوظائف عبر الإنترنيت، مما يقلل من التنقلات الجسدية ويوفر على طالبي العمل وعلى القائمين بإدارة الموارد البشرية الكثير من الجهد والوقت،[8]إذ يوفر التوظيف الإلكتروني العديد من المزايا لعملية التوظيف منها:[9]

- **الإسراع من إيقاع عملية التوظيف:** في ظل نظام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، يمكن تقليل وقت العملية، أولا بالنسبة لعملية الإعلان، إذ يمكن تقديم تفاصيل حول الوظيفة الشاغرة بصفحة الوظائف على شبكة الإنترنيت، بالإضافة إلى ذلك يمكن إرسال رسائل بريد إلكتروني للعاملين بالأقسام التي من الممكن أن تتضمن مرشحين لشغل تلك الوظيفة، فبدلا من الانتظار لعدة أسابيع حتى يتم نشر الإعلان بالمجلة الخاصة بالشركة، يتم نشر معلومات عن تلك الوظيفة داخل الشركة بعد دقائق قليلة من

الاتفاق على طبيعة الوظيفة التي سيتم الإعلان عنها، وتستغرق تلك العملية مدة قد لا تزيد عن ستة أيام؛

- **إلغاء دور الوسطاء:** يمكن لمن يبحث عن شخص مناسب ومؤهل لشغل إحدى الوظائف أن يطلب من النظام وضع قائمة بأسماء الأفراد ممن يتمتعون بالكفاءات المطلوبة، يتم بعد ذلك إخطارهم بمعلومات حول الوظيفة عن طريق البريد الإلكتروني، وسيوفر هذا كثيرا من الوقت الذي كان سيستغرقه من لا تتوافر لديهم الكفاءات والخبرة المطلوبة في ملء نموذج طلب التوظيف، ومن ثم يتم إلغاء دور الوسطاء في تقديم المورد البشري المناسب لهم وتصبح الوظائف هي التي تبحث عن الأفراد الملائمين.

ج.تسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني: تتسابق شركات تقنية المعلومات في إنتاج برامج المعلوماتية التي تحقق هذا الغرض، لكن كلها تتفق على:

- **قاعدة بيانات للنظام:** يتعين في أي نظام إلكتروني للحضور والانصراف أن يتضمن قاعدة بيانات، تحفظ فيها الحركة اليومية للموظفين، وجداول العمل والإجازات الخاصة بهم، وكذلك حفظ بيانات الموظفين كالاسم والإدارة التي يعمل بها والجنسية...الخ؛
- **الاتصال مع القارئات وسحب للبيانات أوتوماتيكيا:** كذلك فإن برامج المعلوماتية الخاصة بالحضور والانصراف يمكنها سحب وقراءة البيانات الخاصة بحركة الموظفين إذ يتعين أن يلتقط البرنامج عن طريق جهاز القارئ أسباب خروج الموظفين أثناء مواعيد الدوام الرسمي، ذلك بالتعرف على الموظفين عن طريق الصور الشخصية أو بصمة الأصبع التي تخزن سابقا في قاعدة البيانات؛
- **نظم إدارة الحضور والانصراف** ومن خلال هذه الخاصية يمكن القيام بالمهام التالية:
  - إدخال وتعديل البيانات الرئيسية للموظفين والإجازات والعطل الرسمية؛
  - جداول ومواعيد الدوام حسب (جهة العمل، الموظف، العمل)؛
  - التحكم في تحركات الموظفين اليومية (حضور، انصراف، غياب، تأخر بعذر وتأخر بدون عذر، انصراف مبكر من العمل، انصراف بدون إذن) وذلك بدقة متناهية، فعند الخروج أثناء الدوام الرسمي فإن البرنامج المعلوماتي عن طريق بطاقة القارئ يطلب من الموظف تحديد سبب المغادرة.
  - ويتعرف النظام المعلوماتي على الموظف بوسائل عديدة منها التعرف على بطاقات الموظفين عند تمريرها بواسطة الموظفين صباحا ومساء، وقد يرفض

النظام بطاقة الشخص إذا كانت غير صحيحة وذلك في حال عدم صدورها عنه، كما أن شاشة جهاز القارئ تظهر حركة الموظف ونوعها وهل هو خروج للعمل أو لسبب مرضي.

د.التعليم الإلكتروني *E- Learning* : أو التعليم عن بعد أو التعلم المثري بالحاسوب والإنترنيت وباستخدام وسائل التعليم القائمة على الويب والبريد الإلكتروني والتخاطب القائم على الحاسوب والرسوم المتحركة التعليمية والمحاكاة والألعاب وبرمجيات إدارة العلم وغيرها،حيث يتميز بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:[10]

- المرونة العالية من خلال التعلم حسب الطلب ***(On-Demand Cource)*** إذ يكون في أي مكان، أي زمان، أي وسيلة، أي مجال، وأي مستوى تعليمي؛
- التعلم الموجه ذاتيا ***(Self-Directed Learning)*** أكاديميا أو مهنيا؛
- إن التعلم عبر الإنترنيت يقوم على استخدام كل تسهيلات الوسائط المتعددة؛
- إمكانية تعلم العاملين بدون ترك العمل والذهاب إلى البرنامج التعليمي؛
- إن العاملين يمكن أن يتعلموا بطرق أكثر فاعلية وبأقل تكلفة؛
- إن التعلم الإلكتروني يتم بمرونة عالية من حيث الزمان والمكان وحسب التوجيه الذاتي للعاملين مما يساعد على توجيهه حسب حاجاتهم الفعلية في العمل؛
- في الماضي كان التعلم أو التدريب يتم من أجل دورة حياة مهارة أو معرفة لعقد أو عقود من الزمن، أما الآن في سرعة التغيرات والحاجة للتدريب وإعادة التدريب يتم من أجل مهن ومهارات متغيرة بسرعة وذات دورات قصيرة، لذلك فإن التعلم المطلوب هو التعلم السريع الأكثر قدرة على مجاراة سرعة التغير.

هـ.التدريب الإلكتروني *E- Training*: يعرف التدريب الإلكتروني بأنة "التدريب الذي يتم من خلال ألانترنت وهذا يقتضي بطبيعة الحال استخدام الحاسوب وتقنياته ووسائطه المتعددة، يتم من خلاله التفاعل بين المدرب والمتدربين، ولهذا يتم التدريب من خلال البرامج التدريبية المحوسبة، ومن مصادر متعددة، ويتم التواصل بين المدرب والمتدربين إلكترونيا عبر الإنترنت، إضافة إلى طرق الاتصال التقليدية، إذا أرادوا ذلك".

وترى الباحثتان أن التدريب الإلكتروني هو طريقة للتدريب قائمة على البريد الإلكتروني وأشرطة الفيديو والمنتديات والتخاطب باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب آلي وشبكاته ووسائطه المتعددة، ذلك لتوفير بيئة تفاعلية تتيح للمتدربين التدريب في أي وقت

وفي أي مكان وبأقل تكلفة ممكنة، ويتميز التدريب الإلكتروني بمجموعة من الصفات تجعله يختلف عن التدريب التقليدي أهمها:[11]

- يتجاوز التدريب الإلكتروني عاملي الزمان والمكان، إذ لا توجد ضرورة لتواجد المدرب والمتدربين في نفس المكان والزمان كما في التدريب التقليدي، الذي يصعب فيه على المتدربين الاتصال بالمدرب في أي مكان وفي أي وقت خارج زمان ومكان التدريب المعلن عنه، في حين يمكن للمتدربين التواصل مع المدرب من أي مكان وفي أي وقت يرغبون به إلكترونيا؛
- يتيح التدريب الإلكتروني لأطراف عملية التدريب التغلب على عوائق التدريب التقليدي المختلفة مثل العوائق المادية والسفر، أو المرض، أو الإعاقة، أوترك العمل؛
- يتيح التدريب الإلكتروني إمكانية الاستفادة من المتدربين المتميزين بشكل أكبر وفعال؛
- يوفر فرصا هائلة لاستثمار التقدم التكنولوجي في مجال التدريب بشكل كبير، مع توفير كبير في الوقت والجهد والنفقات؛
- يوفر التدريب الإلكتروني إمكانية تحديث المحتوى التدريبي مع ظهور أي تطوير أو تغيير فيه، عكس التدريب التقليدي؛
- يوفر فرص تدريب كبيرة تفوق كثيرا فرص التدريب التي يوفرها التدريب التقليدي، ولذلك فهو يسمح بزيادة أعداد المتدربين بشكل كبير ؛
- يسمح التدريب الإلكتروني للمتدربين بتكرار أنشطة التدريب حسبما يريدون وبما يتناسب وقدراتهم حتى يتقنوا المهارات التدريبية المطلوبة؛
- يوفر الفرص للقائمين على التدريب للمنافسة في التدريب والتميز فيه.

ويتضح للباحثتان أنه وفي ضوء ما تقدم أن التدريب الإلكتروني يتميز بالعديد من السمات مثل تحسين مستوى التدريب، وتوفير الوقت والجهد، وتسهيل التدريب بالنسبة للمتدربين، وتسهيل إجراء التدريب للقائمين على التدريب، وزيادة أعداد المتدربين، والمنافسة في التدريب، التخلص من عوائق التدريب التقليدية المألوفة، السماح للمتدرب بتكرار أنشطة التدريب، وعدم ضياع فرص التدريب لأي متدرب بسبب المرض، التغلب على صعوبات السفر والإقامة، ومغادرة العمل وانقطاع الدخل بسبب التخلي الكامل عنه لصالح التدريب، إضافة إلى إمكانية استثمار مختلف المواقع الالكترونية الموجهة للتدريب وتحديث

المعلومات، تطوير الكفايات الحاسوبية للمتدربين من خلال التدريب الالكتروني وتوليد اتجاهات إيجابية لديهم نحو هذه التقنيات التكنولوجية التدريبية الحديثة.

4. ماهية الأداء الوظيفي: يعكس الأداء قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ولاسيما طويلة الأمد منها التي تتمثل بأهداف الربح والبقاء والنمو والتكيف باستخدام الموارد المادية والبشرية بالكفاءة والفاعلية العاليتين، وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة، فهو يشير إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد بحيث يتكون من كمية العمل والتي تعبر عن مقدار الطاقة العقلية والنفسية والجسمية، وكذا نوعية العمل ونمط انجاز العمل.

1.4. الأداء الوظيفي: يعتبر الأداء الوظيفي للموارد البشرية هو المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية إذ لقي اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في مجالات متعددة وقد أجمع المفكرون أن الاهتمام بأداء الفرد في المنظمة وإعطائه العناية اللازمة يصل بالمنظمة إلى أسمى أهدافها، وبطبيعة الحال تسعى كل المنظمات إلى إنجاز أعمالها بكفاءة وفعالية عالية وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التي تم التخطيط لها مسبقا وبأقل تكلفة ممكنة.

1.1.4.مفهوم الأداء الوظيفي: قدم الباحثون عدة تعاريف للأداء أهمها تعريف نيكولاس*(F . W. Nicols)* والذي عرف الأداء الوظيفي " أنه نتاج سلوك، فالسلوك هو النشاط الذي يقوم به الأفراد، أما نتاجات السلوك فهي النتائج التي تمخضت عنه".

كما يعرف على أنه: "تنفيذ الموظف لأعماله ومسؤولياته التي تكلفه بها إدارة المنظمة، أو الجهود التي ترتبط وظيفته بها، يعني النتائج التي يحققها الموظف للمنظمة"[12].

من خلال مجموعة التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء الوظيفي هو الأثر الصافي لجهود الفرد سواء كان هذا الجهد عضليا أو فكريا من أجل إتمام مهام الوظيفة الموكلة له، يحدث تغييرا بكفاءة وفعالية يحقق من خلاله الأهداف المسطرة من قبل المنظمة، هذا يعني أن الأداء الوظيفي هو حصيلة العلاقة بين كل من الجهد، القدرات والمهمات المنوطة به، والتي تعتبر محددات الأداء الوظيفي للمورد البشري.

2.1.4. محددات مستوى الأداء الوظيفي: الأداء الوظيفي هو الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات، وإدراك الدور أو المهام ويعني هذا أن الأداء يمكن أن ينظر إليه على أنه نتاج للعلاقة المتداخلة بين كل من: الجهد، القدرات، إدراك الدور(المهام) ، ذلك من خلال ما يلي:[13]

- **أولاً : الجهد:** ويشير الجهد الناتج من حصول الفرد على التدعيم إلى الطاقات الجسمانية والعقلية التي يبذلها الفرد لأداء مهمته.
- **القدرات:** هي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة ولا تتغير، وتتقلب هذه القدرات عبر فترة زمنية قصيرة.
- **إدراك الدور(المهمة):**يشير إلى الاتجاه الذي يعتقد الفرد أنه من الضروري توجيه جهوده، في العمل من خلاله، وتقوم الأنشطة والسلوك الذي يعتقد الفرد بأهميتها في أداء مهامه، بتعريف إدراك الدور، ولتحقيق مستوى مرضي من الأداء، لابد من وجود حد أدنى من الإتقان في كل مكون من مكونات الأداء، بمعنى أن الأفراد عندما يبذلون جهود فائقة، ويكون لديهم قدرات متفوقة، ولكنهم لا يفهمون أدوارهم فإن أدائهم لن يكون مقبولا من وجهة نظر الآخرين بالرغم من بذل الجهود الكبيرة في العمل، فإن هذا العمل لن يكون موجها في الطريق الصحيح.

والملاحظ من التعاريف السابقة نجد أنها تحصر محددات الأداء الوظيفي في عناصر تتعلق بالموظف شاغل الوظيفة فقط(الجهد، القدرات والمهارات، إدراك الدور) وهي عناصر تخضع لسيطرة الموظف، بينما أنه في الواقع هناك عناصر أو محددات تخرج عن سيطرة الموظف، وأهم هذه المحددات ما يلي:

- **الوظيفة(متطلبات العمل):** وما يتعلق بها من واجبات ومسؤوليات وأدوات وتوقعات مطلوبة من الموظف، إضافة إلى الطرق والأدوات المستخدمة.
- **الموقف(بيئة التنظيم الداخلية):** أو ما تتصف به البيئة التنظيمية حيث تؤدى الوظيفة والتي تتضمن: مناخ العمل، الإشراف، وفرة الموارد، الأنظمة والإدارية الهيكل التنظيمي، نظام الاتصال السلطة، أسلوب القيادة، نظام الحوافز، الثواب والعقاب.

إضافة إلى العناصر السابقة قد تؤثر البيئة الخارجية للتنظيم الذي يعمل به الموظف على أدائه في المنافسة الخارجية والتحديات الاقتصادية.[14]

5.دراسة إحصائية لأثر الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية على الأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي: حاولنا القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة ***"BATICIM"*** وهذا نظرا لمكانتها في الاقتصاد الوطني، فهي من المؤسسات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، والمتخصصة في صناعة الهياكل المعدنية كالأعمدة المستعملة في التوصيل الكهربائي والإنارة العمومية...، وتعتبر

الرائدة في هذا المجال، ووجود الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في مؤسسة *"BATICIM"* أمر ضروري جدا، لأنها تعمل في محيط يشهد منافسة كبيرة، ولأنها تواجه تعقيدات وتحديات كبيرة، كذلك لكي تحافظ على مكانتها، والتقدم نحو الأفضل.

1.5. نظرة عامة عن مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي: ظهرت هذه الوحدة للوجود بتاريخ 1979/10/29 حيث أنها هي الأخرى لها أسهم، يبلغ رأس مالها 150.000.000 مليون دج، وتأسست هذه الأخيرة بهدف تلبية حاجيات المنطقة من الأعمدة الكهربائية، وهذا في إطار برنامج الكهرباء الريفية، إلا أن نشاطها توسع فيها بعد إلى إنتاج الهياكل المعدنية الأخرى باختلاف أنواعها، دخلت الوحدة مرحلة الإنتاج الفعلي بتاريخ 1984/05/15، تقع شركة بناء الهياكل المعدنية المصنعة " *BATICIM* " وحدة أم البواقي بشمال شرق ولاية أم البواقي بالمنطقة الصناعية، إذا تتمتع بموقع جغرافي هام يمكنها من إشهار نفسها، كما تعتبر الوحيدة على مستوى الشرق وذلك ما يحقق لها نجاح كبير، إذ تتربع على مساحة تقدر بـ : 536.000 م²، والتي منها 6.240 م² لقسم الإنتاج 600 م² للقسم التقني، 600 م² للمبنى الإداري و60 م² لمركزي الحراسة والمراقبة، 46.100 م² للمخازن وقسم الصيانة.

2.5.الإطار المنهجي والمعالجة الإحصائية للدراسة: من أجل التعرف على واقع *E.HRM* في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي" وعلاقته بالأداء الوظيفي تم تصميم استبيان لمعرفة إجابات المبحوثين، واستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليل خصائص العينة المدروسة.

1.2.5. تحديد مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي والذين يقدر عددهم بـ 180 موظفا، أما عينة الدراسة فتم اختيارها بطريقة عشوائية تم حسابها على أساس معادلة تحديد حجم العينة لروبيرت ماسون والتي تتمثل في:

$$n=\frac{M}{\left[\left(S^2\times\left(M-1\right)\right)\div pq\right]+1}$$

M : حجم المجتمع.

S : قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1,96 على معدل الخطأ 0,05

P : نسبة توافر الخاصية وهي 0.50.

q : النسبة المتبقية للخاصية وهي 0,50

☜ وبالتعويض بالقيم توصلنا إلى:

$$n = \frac{180}{\left[\left(39.2^2 \times (180-1)\right) \div (0.50)(0,50)\right]+1} = 123$$

ومنه فإن حجم عينة دراستنا هو 123 عامل، قمنا بتوزيع 123 استبيانا، لكن تم جمع *100* استبانة، أي بنسبة استرجاع 81.30 % للإجابات، وتم حذف 16 استبانات لعدم الحصول على بعض إجابات فقرات الاستبيان، وبالتالي الدراسة الإحصائية شملت 84 استبانة، وهو ما يمثل حجم العينة المدروسة.

2.2.5. اختبار صدق البيانات وخصائص عينة الدراسة: فمن أجل معرفة صدق وثبات البيانات الواردة بالاستمارة تم استخدام اختبار كرونباخ، هذا الأخير يقيس درجة ثبات وصدق أداة الدراسة عن طريق معامل α كرونباخ، والجدول رقم (1)، يوضح نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول رقم (1): نتائج اختبار ثبات بيانات الدراسة للأبعاد والمحاور.

الأبعاد والمحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات *Cronbach's Alpha*
الاختيار الإلكتروني	06	0.750
التوظيف الإلكتروني	07	0.653
تسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني	05	0.669
التعليم الإلكتروني	04	0.825
التدريب الإلكتروني	05	0.628
محور الأداء الوظيفي	10	0.712
إجمالي فقرات الاستبيان	37	0.887

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءاً على مخرجات برمجية "$SPSS_{V20}$"

من خلال الجدول رقم(1) نلاحظ أن كل نسب الثبات للأبعاد ومحاور الاستبيان هي عالية وأكبر من النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة بـ: 60%، وبما أن معامل ألفا كرونباخ لكل فقرات الاستبيان مساوي إلى 0.887 هذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة.

خصائص عينة الدراسة: من أجل معرفة خصائص العينة المدروسة، تم الاعتماد على إجابات العاملين فيما يخص الجزء الأول (بيانات وصفية) للعينة المدروسة من الاستمارة، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

جدول رقم (2): خصائص عينة الدراسة.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	56	%66.7
	أنثى	28	%33.3
المجموع		84	%100
المستوى التعليمي	متوسط	12	%14.3
	ثانوي	20	%23.8
	جامعي	44	%52.4
	دراسات عليا	8	%9.5
المجموع		84	%100
سنوات الخبرة بالمنصب الحالي	من سنة إلى 05 سنوات	33	%39.3
	من 06 إلى 11 سنة	32	%38.1
	من 12 سنة إلى 17 سنة	8	%9.5
	من 18 سنة إلى 23 سنة	7	%8.3
	من 24 سنة إلى 30سنة	4	%4.8
المجموع		84	%100

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءاً على مخرجات برمجية "$SPSS_{V20}$"

يتضح من خلال الجدول أن معظم العاملين كانوا ذكورا إذ قدر عددهم بـ .56 عاملا بنسبة 66.7% ، في مقابل 28 من أفراد العينة كانوا إناثا بنسبة 33.3 % وهي نسبة معتبرة، وهذا ما يدل على أن المؤسسات الصناعية يغلب عليها الطابع الذكري، وهذا راجع لطبيعة العمل (صناعة الهياكل المعدنية) في المؤسسة تتطلب يد عاملة ذكرية.

يلاحظ من الجدول أن غالبية أفراد العينة من حاملي الشهادات الجامعية إذ قدر عددهم بـ 44 عاملا بنسبة 52.4%، ويعود ذلك من جهة إلى شروط التوظيف التي يتطلبها العمل مؤخرا في وحدات الهندسة والمناصب الإدارية، ثم يليها الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي وعددهم 20 عاملا بنسبة 23.8 %، وهذا مؤشر على أن إجابات المبحوثين تتسم

بالموضوعية، بعد ذلك في المرتبة الثالثة ذوي المستوى المتوسط بنسبة 14.3%، إذ نلاحظ تواجدهم في ورشة المؤسسة بكثرة لطبيعة العمل الذي يتطلب مهارات بسيطة مثل التقطيع والتلحيم، ثم في المرتبة الأخيرة حاملي الشهادات العليا بنسبة 9.5%، ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل أن المؤسسات الصناعية في الوقت الراهن أصبحت تركز على استقطاب الكوادر البشرية ذات المستويات العالية، لينعكس إيجابيا على أدائها الوظيفي.

يلاحظ من خلال كل من الجدول السابق أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانت سنوات عملهم بالمؤسسة محل الدراسة تتراوح من سنة إلى 11 سنة بنسبة قدرت بـ 76% وهذه النسبة هي جمع للفئة الأولى والثانية، هذا ما يدل على أن أفراد العينة المبحوثين يتمتعون بخبرة متوسطة في مجال العمل الصناعي.

3.2.5.المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان: من أجل اختبار فرضيات الدراسة والتعرف على درجة أثر *E.HRM* على الأداء الوظيفي في مؤسسة *BATICIM* وحدة أم البواقي، كان لزاما علينا الاستعانة بأساليب التحليل الإحصائي الاستدلالي، حيث تم استخدام معاملات الارتباط والانحدار البسيط وذلك من اجل معرفة نوع وقوة العلاقة ودرجة التأثير بين الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية على الأداء الوظيفي.

أولاً : تحليل وتفسير اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة: تناولنا من خلاله عرضا وتحليلا للبيانات التي تضمنها الاستبيان، حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة والمستخدم لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المتشابهة عن جميع الفقرات .

أ.تحليل اتجاهات الأفراد نحو محور الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية: وفقا لما جاء في الجدول رقم (3) في الملحق يتبين لنا أن بعد الاختيار الإلكتروني حصلت على أعلى متوسط حسابي قدر بـ: 4,414 وانحراف معياري قدر بـ: 0,420، وهي عند مستوى قبول مرتفع جدا، هذا ما يجعلنا نقول أن المؤسسة محل الدراسة توفر إمكانيات لاستقطب مواردها البشرية، بعده بعد التوظيف الإلكتروني بمتوسط حسابي قدره 4,404 وانحراف معياري قدره 0,296 هذا ما يجعلنا نقر بأن المؤسسة تملك إمكانات توظيف عامليها إلكترونيا، يليه بعد التعليم الإلكتروني بمتوسط حسابي يقدر بـ: 4,398، وانحراف معياري قدره: 0,487، وهو عند مستوى قبول مرتفع، بالتالي نستطيع القول أن المؤسسة محل الدراسة تولي أهمية بالغة لتعليم مواردها البشرية إلكترونيا، يليه بعد تسجيل التدريب

الإلكتروني بمتوسط حسابي يقدر بـ 4,273، وانحراف معياري يقدر بـ 0,465، كما يشير أقل متوسط حسابي لعبارات بعد تسجيل الحضور والانصراف الالكتروني إذ قدر الوسط الحسابي بـ: 4,154، وانحراف معياري قدره: 0,514، وهي تقابل مستوى قبول مرتفع، هذا ما يجعلنا نقر على أن المؤسسة محل الدراسة تهتم بالإدارة الإلكترونية للموارد البشريةُ بمختلف أشكالها.

ب.تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو محور الأداء الوظيفي

من خلال الجدول رقم (4) الوارد في الملحق نجد أن كل فقرات هذا المحور هي مقابلة لاتجاه موافق بشدة، إذ نجد الفقرة رقم (4) في الرتبة الأولى عند مستوى مرتفع جدا بمتوسط حسابي قدره 4,547، والتي تأكد قلة أخطاء العاملين أثناء العمل، ، ثم نجد في المرتبة الثانية الفقرة رقم(6) أي أن الموظفين لهم قدرة على الابتكار والإبداع في العمل، عند مستوى مرتفع جدا بمتوسط حسابي قدره 4,523 وهو يقابل مستوى قبول مرتفع، ثم جاءت الفقرة (8) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4,440 أي أن الموظفين المتكونين قادرين على تكوين زملائهم، كذلك الفقرة رقم (10) أي أن ضعف التفاعل بين الموظف والمدير يسهم في تخفيض مستوى الأداء الوظيفي، بعدها الفقرة (9) في المرتبة الرابعة ، وهو ما يؤكد انه عند مشاركة الموظفين يساعد ذلك على رفع مستوى أدائهم وإخلاصهم للمؤسسة، ثم في المرتبة الخامسة الفقرة (2) بمتوسط قدره 4,381 وانحراف معياري 0,578 أي أن استخدام التقنيات الحديثة في المؤسسة محل الدراسة يؤدي إلى زيادة الأداء الوظيفي، ثم الفقرة (5) والفقرة رقم (7) في المرتبة السادسة ، بعدها باقي الفقرات (1)، (3)، (9)، (10) عند مستوى مرتفع جدا.

عموما نجد أن كل فقرات هذا المحور كانت ذات متوسطات حسابية مقابلة لمستوى قبول مرتفع جدا وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي لمحور الأداء الوظيفي الذي قدر بـ: 4.121 وبانحراف معيار قيمته 0.286، وهو يقابل مستوى قبول مرتفع وعليه يمكن القول أن موظفي مؤسسة *BATICIM* بأم البواقي يتمتعون بمستوى من الأداء الوظيفي الجيد.

6.اختبار فرضيات الدراسة: من خلال هذا المطلب سنحاول اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية، حيث من خلاله يتم رفض أو قبول فرضيات الدراسة، باستخدام معاملات الارتباط والانحدار البسيط.

1.6.تحليل علاقة الارتباط بين الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية والأداء الوظيفي: من خلال الجدول رقم (5) يمكن التعرف على درجة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (5): معاملات الارتباط بين المتغيرات الفرعية للإدارة الإلكترونية للموارد البشرية والأداء الوظيفي

المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل	النتائج الإحصائية	الأداء الوظيفي
الاختيار الالكتروني	معامل الارتباط بيرسون R	0.360
	قيمة احتمال المعنوية sig *	0.001
التوظيف الإلكتروني	معامل الارتباط بيرسون R	0.664
	قيمة احتمال المعنوية sig	0.000
تسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني	معامل الارتباط بيرسون R	0.364
	قيمة احتمال المعنوية sig	0.001
التعليم الإلكتروني	معامل الارتباط بيرسون R	0.342
	قيمة احتمال المعنوية sig	0,002
التدريب الإلكتروني	معامل الارتباط بيرسون R	0.552
	قيمة احتمال المعنوية sig	0.000
الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية	معامل الارتباط بيرسون R	0.605
	قيمة احتمال المعنوية sig	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءاً على مخرجات برمجية "$SPSS_{V20}$"

من خلال الجدول تم استخلاص التحليل الإحصائي التالي:

- ✓ **تحليل علاقة الارتباط بين بعد الاختيار الإلكتروني ومحور الأداء الوظيفي:** يلاحظ أن معامل الارتباط لبعد الاختيار الإلكتروني والأداء الوظيفي هو0,360 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لأن قيمة احتمال المعنوية أقل من0.05 مما يعني وجود علاقة ارتباطيه طردية بين الاختيار الإلكتروني والأداء الوظيفي، وهذا يقودنا إلى إقرار أن المؤسسة حريصة على استقطاب أفضل الموارد البشرية بغية تحسين أدائها الوظيفي.
- ✓ **تحليل علاقة الارتباط بين بعد التوظيف الإلكتروني ومحور الأداء الوظيفي:** يلاحظ أن معامل الارتباط بين التوظيف الإلكتروني والأداء الوظيفي هو0.664 هو الأكبر مقارنة

* اختصارا لـ :*significant* وتعني قيمة احتمال المعنوية المرتبطة باختبار ستودينت الثنائي.

مع الأبعاد الأخرى، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لأن قيمة احتمال المعنوية هي 0.000 أقل من 0.05، مما يعني وجود علاقة ارتباطيه قوية، أي أنه عند استخدام التقنيات الحديثة في عملية التوظيف يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي.

- ✓ **تحليل علاقة الارتباط بين بعد تسجيل الحضور والانصراف الالكتروني ومحور الأداء الوظيفي:** المتغير المستقل تسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني يرتبط مع المتغير التابع والمتمثل في الأداء الوظيفي بمعامل ارتباط قدره 0,364 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لأن قيمة احتمال المعنوية قدرت بـ 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يعني وجود علاقة ارتباطيه طردية بين المتغيرين.
- ✓ **تحليل علاقة الارتباط بين بعد التعليم الإلكتروني ومحور الأداء الوظيفي:** يلاحظ أن معامل الارتباط لبعد التعليم الإلكتروني مع الأداء الوظيفي هو 0,342 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لأنّ قيمة احتمال المعنوية أقل من 0.05، وهو يدل على أن هناك علاقة طردية بين التعليم الالكتروني والأداء الوظيفي.
- ✓ **تحليل علاقة الارتباط بين بعد التدريب الالكتروني ومحور الأداء الوظيفي:** المتغير المستقل التدريب الإلكتروني يرتبط مع المتغير التابع الأداء الوظيفي بمعامل ارتباط قدره 0.552 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لأن قيمة احتمال المعنوية قدرت بـ 0.000 وهي أقل من0.05 مما يعني وجود علاقة ارتباطيه طردية بينهما.
- ✓ **تحليل علاقة الارتباط بين محور الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية ومحور الأداء الوظيفي:** إجمالا نستطيع القول أن المتغير المستقل والمتمثل في الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية يرتبط مع المتغير التابع والمتمثل في الأداء الوظيفي بمعامل ارتباط قدره 0.605 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لأن قيمة احتمال المعنوية قدرت بـ 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني وجود علاقة ارتباطيه طردية قوية بين المتغيرين، أي كل ما اهتمت المؤسسة بتوظيف الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في مختلف نشاطاتها كان الأداء الوظيفي لعمالها أحسن.

2.6.تحليل الأثر بين الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية والأداء الوظيفي: لمعرفة درجة تأثير المتغير المستقل *E.HRM* على المتغير التابع (الأداء الوظيفي)، تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط الذي يمكن تلخيص أهم نتائجه وفق الجدول رقم(6) في الملحق.

من خلال الجدول يمكن استخلاص التحليل الإحصائي التالي:

- ✓ **تحليل أثر نظام الاختيار الإلكتروني على الأداء الوظيفي:** يظهر معامل التحديد (R^2) وهو مقياس لجودة التوفيق، حيث يشير إلى أن 12.9 ٪ من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير الاختيار الإلكتروني وأن الباقي 87.1 ٪ ترجع إلى عوامل أخرى، أما قيمة الخطأ المعياري للتقدير والبالغة 0.268 تشير كذلك إلى صغر الأخطاء العشوائية، وبما أن قيمة معامل التحديد ضعيفة لنقاط وبالتالي عدم جودة تمثيل خط الانحدار لشكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة (F) البالغة 12.149 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لأن مستوى المعنوية المحسوبة لقيمة (F) أقل من 0.05 ، كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل bحيث بلغت 0,244 مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي تحسين في نظام الحضور والانصراف الإلكتروني بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في الأداء الوظيفي بمقدار: 0,244، وللمعلمة مستوى معنوية 0,001 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 3,327 تحت مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنويتها، وبالتالي فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يشير إلى أهمية الاهتمام بالاختيار الإلكتروني في تحسين الأداء الوظيفي لموظفي المؤسسة، هذا التحليل يؤكد لنا صحة الفرضية الفرعية الثانية أي أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الاختيار الإلكتروني وتحسين الأداء الوظيفي في مؤسسة *BATICIM* بأم البواقي.
- ✓ **تحليل أثر نظام التوظيف الإلكتروني على الأداء الوظيفي:** يظهر معامل التحديد (R^2) وهو مقياس لجودة التوفيق، حيث يشير إلى أن 41.5 ٪ من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير التوظيف الإلكتروني وأن الباقي58.5 ٪ ترجع إلى عوامل أخرى، أما قيمة الخطأ المعياري للتقدير والبالغة 0.220 تشير كذلك إلى صغر الأخطاء العشوائية، وبما أن قيمة معامل التحديد ضعيفة لنقاط وبالتالي عدم جودة تمثيل خط الانحدار لشكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة (F) البالغة 58.151 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لأن مستوى المعنوية المحسوبة لقيمة (F) أقل من 0.05 ، كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل bحيث بلغت 0,622 مما

يشير إلى أن هناك أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في نظام الحضور والانصراف الإلكتروني بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في الأداء الوظيفي بمقدار: 0,622، وللمعلمة مستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 1.666 تحت مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنويتها، وبالتالي فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يشير إلى أهمية استخدام التقنيات الحديثة في التوظيف الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء الوظيفي لموظفي المؤسسة، هذا التحليل الإحصائي يؤكد لنا صحة الفرضية الفرعية الثانية أي أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التوظيف الإلكتروني وتحسين الأداء الوظيفي في *BATICIM* بأم البواقي.

- ✓ **تحليل أثر نظام الحضور والانصراف الإلكتروني على الأداء الوظيفي:** يظهر معامل التحديد (R^2) وهو مقياس لجودة التوفيق، حيث يشير إلى أن 13.2 ٪ من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير نظام الحضور والانصراف الإلكتروني وأن الباقي 86.8 ٪ ترجع إلى عوامل أخرى، أما قيمة الخطأ المعياري للتقدير والبالغة 0.268 تشير كذلك إلى صغر الأخطاء العشوائية، وبما أن قيمة معامل التحديد ضعيفة لنقاط وبالتالي عدم جودة تمثيل خط الانحدار لشكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة (F) البالغة 12.482 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لأن مستوى المعنوية المحسوبة لقيمة (F) أقل من 0.05 ، كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل bحيث بلغت 0,202 مما يشير إلى أن هناك أثر إيجابي بين المتغيرين فإن أي زيادة أو تحسين في نظام الحضور والانصراف الإلكتروني بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في الأداء الوظيفي بمقدار: 0,202، وللمعلمة مستوى معنوية 0,001 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 3,565 تحت مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنويتها، هذا التحليل الإحصائي يؤكد لنا صحة الفرضية الفرعية الثالثة أي أنه يوجد أثر إيجابي بين نظام الحضور والانصراف الإلكتروني وبين تحسين الأداء الوظيفي في *BATICIM* بأم البواقي

- ✓ **تحليل أثر التعليم الإلكتروني على الأداء الوظيفي:** بلغ معامل التحديد (R^2) 0,116 والذي يشير إلى أن 11,6 % من التغير في المتغير التابع يفسر بالمتغير الفرعي التعليم الإلكتروني، وباقي النسبة 88.4 % يرجع إلى عوامل أخرى، كما يظهر الجدول معنوية معلمة الميل b حيث بلغت 0,200 مما يشير إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين أي أن كل زيادة في التدريب الإلكتروني تؤدي إلى زيادة الأداء الوظيفي، وللمعلمة مستوى معنوية0,002 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى أن معلمة الميل لها دلالة إحصائية، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 3,527 تحت مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى دلالتها إحصائيا، هذا التحليل الإحصائي يؤكد لنا صحة الفرضية الفرعية الرابعة أي أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التعليم الإلكتروني وتحسين الأداء الوظيفي في *BATICIM* بأم البواقي.
- ✓ **تحليل أثر التدريب الإلكتروني على الأداء الوظيفي:** بلغ معامل التحديد (R^2) 0,304 والذي يشير إلى أن 30,4 % من التغير في المتغير التابع يفسر بالمتغير الفرعي التدريب الإلكتروني، وباقي النسبة 69.6 % يرجع إلى عوامل أخرى، كما يظهر الجدول معنوية معلمة الميل b حيث بلغت 0,339 مما يشير إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين أي أن كل زيادة في تدريب عمال المؤسسة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء الوظيفي في المؤسسة، وللمعلمة مستوى معنوية0.000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى أن معلمة الميل لها دلالة إحصائية، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 2,995 تحت مستوى معنوية0.000 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى دلالتها إحصائيا، هذا التحليل الإحصائي يؤكد لنا صحة الفرضية الفرعية الخامسة أي أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التدريب الإلكتروني وتحسين الأداء الوظيفي في *BATICIM* بأم البواقي.

3.6. اختبار الفرضية الرئيسية: يتم استخدام الانحدار البسيط لاكتشاف أثر الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية على المتغير التابع وهو الأداء الوظيفي لموظفي المؤسسة محل الدراسة، ذلك لاختبار صحة الفرضية الرئيسية، إذ يتبين من الجدول رقم (6) في الملحق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسة استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) والبالغة 47.242 وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تفسر المتغير التابع (الأداء الوظيفي) ما

مقداره 47.242 %أما الباقي أي 52.758% يمكن إرجاعه إلى عوامل أخرى كأن تكون متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، مما يعني أيضا أن هناك عوامل أخرى لم تدخل في هذه الدراسة تحتاج إلى دراسات مستقبلية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن السهر على تطبيق آليات الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسة، بالتالي فإنه هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين آليات الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية والأداء الوظيفي في المؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية لها أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية على الأداء الوظيفي في مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة أم البواقي عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

كان الهدف من وراء هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة محل الدراسة، حيث قمنا باعتماد أسلوب الاستبيان من خلاله وضعنا مجموعة من الفقرات تتناسب وأبعاد الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، والأداء الوظيفي على عينة شملت 84 موظف.

وبعد القيام بالمعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان بالاعتماد على برمجية $SPSS_{V20}$ واستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة للتحليل وجدنا أن المؤسسة توظف تقنيات الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية على موظفيها خاصة التوظيف الإلكتروني والتدريب الإلكتروني.

7.الاقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- ✓ تشجيع الموارد البشرية على تعلم المعرفة الإلكترونية وتحقيق العدل والمساواة للجميع في الوصول إلى خدماتها العمومية، ومسايرة التطور التكنولوجي لشبكات الانترنيت؛
- ✓ توسيع استخدام شبكة الانترنيت في تطوير الموارد البشرية وعدم اقتصارها على الأجور والعطل فقط بل يجب استغلالها بشكل كلي؛

- ✓ أشارت النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين لآليات الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية بأنها بشكل عام متوسطة من حيث مستوى تطبيقها، لذا من المناسب أن تعمل الوكالات البنكية على تعزيز تطبيق هذه الآليات، بما يسهم في زيادة الأداء الوظيفي فيها؛
- ✓ تعزيز التزام المؤسسات بمبادئ *E.HRM* بمختلف تقنياتها وبما يسهم في تحسين الأداء الوظيفي لمختلف موظفي المؤسسة؛
- ✓ التوجه نحو زيادة الوعي داخل الإدارة العليا وعلى المستويات المختلفة بأهمية تقنيات الإدارة الإلكترونية، واعتبارها عنصراً مهماً لتحسين الأداء الوظيفي؛
- ✓ العمل على تطوير أداء الجهاز المصرفي وتطبيق الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية بهدف تعزيز الثقة في القطاع المصرفي، والاهتمام بالأداء الوظيفي لموظفي المؤسسة، وصولاً إلى قطاع مصرفي قادر على مواكبة مختلف التطورات؛
- ✓ ضرورة اعتماد مؤشرات الأداء الوظيفي بصورة مستمرة من قبل المؤسسات كأساس سليم لتقييم الأداء للموازنة بين الأهداف.

المراجع

[1] *-Riadh, Bouriche*, ***" Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance ",*** *participation avec cette communication au séminaire national intitulé, Informations et société de la connaissance, La faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine- Algérie, organisé les 18/19 avril 2009, P 3.*

[2] *- Zhiyuan fang*, ***E Government in Digital era: Concept, practice, and Development****, International, Journal of the Internet and Management, vol. 1., no, 2, 2002, p3.*

[3] - عمار بوحوش ، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين** ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 2006 ، ص ص 189-191.

[4] – علاء عبد لرزاق السالمي وخالد ابراهيم السليطي، **الإدارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 36-37.

[5] – فريد النجار، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 357.

[6]– الهادي بوقلقول، **إدارة الموارد البشرية و تكنولوجيات المعلومات والاتصال(التحديات و التطورات بالنسبة للمؤسسات المعاصرة)**، الملتقى الوطني حول مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،21-22 فيفري 2012.

[7] – فريد النجار، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[8] – الهادي بوقلقول، **إدارة الموارد البشرية و تكنولوجيات المعلومات والاتصال(التحديات و التطورات بالنسبة للمؤسسات المعاصرة)**، مرجع سابق، ص ص 8-9.

[9] – محمد الصيرفي، **المرجع المتكامل في: الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008-2009، ص ص 579-597.

[10] – نجم عبود نجم، **الإدارة والمعرفة الإلكترونية (الإستراتيجية، الوظائف، المجالات)**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، **ص ص 533-535**.

[11] – سليمان أحمد القادري، **التدريب الإلكتروني عبر الإنترنت، المؤتمر العربي الأول للتدريب وتنمية الموارد البشرية(رؤية مستقبلية)**، مركز الدراسات والاستشارات وخدمة المجتمع، الجامعة الهاشمية، عمان، الأردن، 2006، ص ص 3-4.

[12] – حمداوي عمر وأحمد بخوش، **انعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحث العلمي من منظور بعض الأساتذة بجامعة قاصدي مرباح" ورقلة"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012، ص150.

[13] – راوية حسن، إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)، مرجع سابق، ص 210.

[14] *-Dimitri Weiss, **Ressources Humaines**, deuxièmes éditions, Edition d'organisation, Paris, P:78*

الملاحق

الجدول رقم(3): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية

رقم الفقرة	عبارات المحور الأول: الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب*	الاتجاه
01	تعتمد إدارة المؤسسة سياسة إلكترونية واضحة في استقطاب المتميزين من المؤهلات العلمية.	4.392	0.728	4	موافق بشدة
02	تبحث إدارة المؤسسة عن أصحاب الشهادات وجذبهم للعمل فيها بطرق إلكترونية.	4.392	0.728	4	موافق بشدة
03	يسهل نظام المعلومات المعتمد عملية جذب المتميزين من المتقدمين للعمل فيها.	4.393	0.729	3	موافق بشدة
04	تقدم إدارة المؤسسة التسهيلات الإلكترونية المطلوبة لتعيين المبدعين فيها.	4.404	0.517	2	موافق بشدة
05	تعتمد إدارة المؤسسة على ذوي الخبرة لشغل الوظائف المهمة.	4.547	0.524	1	موافق بشدة
06	تحتفظ ببيانات المتقدمين في مستودع للبيانات للرجوع إليها آليا في حال توفر فرص عمل جديدة	4.357	0.506	5	موافق بشدة
البعد الأول: الاختيار الإلكتروني		4.414	0.420	–	موافق بشدة
07	الإعلان عن الوظائف الشاغرة من خلال الوظائف بشبكة الإنترنت الخاصة بالمؤسسة وذلك حسب طبيعة تلك الوظائف وسياسة التوظيف الخاصة بالعمل.	4.500	0.526	3	موافق بشدة
08	توفر آليات البحث تقنية قياسية تساعد الموظفين في الحصول على الوظيفة المطلوبة.	4.535	0.525	1	موافق بشدة
09	الإسراع من إيقاع عملية التوظيف حيث يتم تحديد طبيعة مواصفات الشخص المتقدم لشغلها.	4.333	0.522	5	موافق بشدة
10	إجراء اختبارات على الإنترنت أي عدم الحاجة إلى جمع المتقدمين للوظيفة بمكان محدد.	4.345	0.503	4	موافق بشدة
11	فرز طلبات العمل على الإنترنت أي إمكانية إجراء عملية التصفية لعدد ضخم من المتقدمين في الوقت نفسه.	4.523	0.502	2	موافق بشدة
12	تتم عملية التوظيف بإرسال بريد الكتروني إلى الأقسام المعنية.	4.333	0.545	5	موافق بشدة
13	إلغاء دور الوسطاء أثناء عملية التوظيف.	4.261	0.517	6	موافق بشدة
البعد الثاني: التوظيف الإلكتروني		4.404	0.296	–	موافق بشدة
14	لدى المؤسسة نظام يتضمن قاعدة بيانات، تحفظ فيها الحركة اليومية للموظفين، وجداول العمل والإجازات الخاصة بهم.	3.988	0.937	4	موافق
15	يضمن النظام حفظ بيانات الموظفين كالاسم والإدارة التي يعمل بها والجنسية وطبيعة وظيفته.	4.154	0.843	3	موافق بشدة
16	التحكم في تحركات الموظفين اليومية (حضور ، انصراف، غياب، تأخر بعذر وتأخر بدون عذر ، انصراف مبكر من العمل، انصراف بدون إذن) وذلك بدقة متناهية.	3.988	0.937	4	موافق
17	يتعرف النظام المعلوماتي على الموظف بوسائل عديدة منها التعرف على بطاقات الموظفين عند تمريرها بواسطة الموظفين صباحا ومساء	4.381	0.578	1	موافق بشدة
18	يلتقط البرنامج عن طريق جهاز القارئ أسباب خروج الموظفين أثناء مواعيد الدوام الرسمي، ذلك بالتعرف على الموظفين عن طريق الصور الشخصية أو بصمة الأصبع التي تخزن سابقا في قاعدة البيانات.	4.261	0.517	2	موافق بشدة
	البعد الثالث: تسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني	4.154	0.514	–	موافق
19	مرافق التعليم تتوفر على أحدث الوسائل التعليمية (حاسوب، انترنيت...)	4.417	0.680	1	موافق بشدة
20	لدى المؤسسة الخبرات الفنية والإدارية الكافية لتعليم عامليها إلكترونيا.	4.416	0.564	2	موافق بشدة
21	تشجع إدارة المؤسسة باستمرار المنافسة مع الموظفين بغية توليد الأفكار الإبداعية.	4.381	0.578	3	موافق بشدة
22	تشجع إدارة المؤسسة مشاركة العاملين في المؤتمرات العلمية إلكترونيا.	4.381	0.578	3	موافق بشدة
البعد الرابع: التعليم الإلكتروني		4.398	0.487	–	موافق بشدة
23	مراكز التدريب ملائمة للدورات التدريبية من حيث الوسائل والتقنيات الحديثة	4.333	0.646	2	موافق بشدة
24	وجود توعية مستمرة لأهمية برامج التدريب الإلكتروني من قبل إدارة المؤسسة لجميع موظفيها.	4.332	0.645	3	موافق بشدة
25	وجود كفاءات وخبراء مؤهلة لتدريب الموظفين في الدورات التدريبية الإلكترونية.	4.440	0.545	1	موافق بشدة
26	تتم الاستفادة من ميزانية التدريب الإلكتروني بصفة كاملة.	4.273	0.826	4	موافق بشدة
27	وجود رقابة مصاحبة لجميع الدورات التدريبية الإلكترونية.	3.988	0.937	5	موافق
البعد الخامس: التدريب الإلكتروني		4.273	0.465	–	موافق بشدة

المحور الأول: الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية	4.329	0.314	-	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءاً على مخرجات برمجية "$SPSS_{V20}$"

رقم الفقرة	عبارات المحور الثاني: الأداء الوظيفي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	تهدف المؤسسة إلى تحسين الأداء الوظيفي لموظفيها باستمرار.	4.333	0.646	7	موافق بشدة
02	استخدام التقنيات الحديثة في العمل يؤدي إلى زيادة الأداء الوظيفي.	4.381	0.578	5	موافق بشدة
03	الحصول على الترقيات في حالة الأداء الوظيفي الجيد للموظف.	4.261	0.517	8	موافق بشدة
04	قلة أخطاء الموظفين أثناء العمل.	4.547	0.524	1	موافق بشدة
05	تقوم إدارة المؤسسة بقياس وتقييم الأداء الوظيفي بصورة مستمرة.	4.345	0.502	6	موافق بشدة
06	قدرة الموظفين على الابتكار والإبداع في العمل.	4.523	0.502	2	موافق بشدة
07	إنتاجية الموظف في تحسن مستمر.	4.345	0.503	6	موافق بشدة
08	قدرة الموظفين المتكونين على تكوين زملائهم.	4.440	0.545	3	موافق بشدة
09	مشاركة الموظفين مما يساعد على رفع مستوى أدائهم وإخلاصهم للمؤسسة.	4.439	0.544	4	موافق بشدة
10	ضعف التفاعل بين الموظف والمدير يسهم في انخفاض مستوى الأداء الوظيفي.	4.440	0.545	3	موافق بشدة
محور الأداء الوظيفي		**4.121**	**0.286**	-	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءاً على مخرجات برمجية "$SPSS_{V20}$"

الجدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر لقياس أثر الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية على الأداء الوظيفي لموظفي المؤسسة محل الدراسة.

نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية على الأداء الوظيفي لموظفي المؤسسة محل الدراسة.					
معامل التحديد R^2 = 0.366				الخطأ المعياري للتقدير: 0.229	
قيمة (F): 47.242				مستوى المعنوية: 0.000	
المتغير	b	SEB	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	0.026	0.347	-	5.835	0.000
محور الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية	0.550	0.080	0.605	6.873	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءاً على مخرجات برمجية "$SPSS_{V20}$"

الجدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية والأداء الوظيفي:

نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الاختبار الإلكتروني على الأداء الوظيفي					
معامل التحديد (R^2) 0.129				الخطأ المعياري للتقدير 0.268	
قيمة (F) .: 12.149				المعنوية: 0.001	
المتغير	b	SEB	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	3.327	0.311	-	10.694	0.000
الاختبار الإلكتروني	0.244	0.070	0.359	3.486	0.001
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر التوظيف الإلكتروني على الأداء الوظيفي					
معامل التحديد (R^2) 0.415				الخطأ المعياري للتقدير 0.220	
قيمة (F) .:58.151				المعنوية:0.000	

المتغير	b	SEB	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	1.666	0.360	-	4.626	0.000
التوظيف الإلكتروني	0.622	0.082	0.644	7.626	0.000
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر تسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني على الأداء الوظيفي					
معامل التحديد (R^2) 0.132 الخطأ المعياري للتقدير 0.268					
قيمة (F) : 12.482 مستوى المعنوية: 0.001					
المتغير	b	SEB	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	3.565	0.240	-	14.864	0.000
تسجيل الحضور والانصراف الإلكتروني	0.202	0.057	0.363	3.533	0.001
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر التعليم الإلكتروني على الأداء الوظيفي					
معامل التحديد (R^2) 0.116 الخطأ المعياري للتقدير 0.275					
قيمة (F) : 10.761 مستوى المعنوية: 0.002					
المتغير	b	SEB	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	3.527	0.270	-	13.079	0.000
التعليم الإلكتروني	0.200	0.061	0.341	3.280	0.002
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر التدريب الإلكتروني على الأداء الوظيفي					
معامل التحديد (R^2) 0.304 الخطأ المعياري للتقدير 0.240					
قيمة (F) : 35.866 مستوى المعنوية: 0.000					
المتغير	b	SEB	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	2.955	0.244	-	12.132	0.000
التدريب الإلكتروني	0.339	0.057	0.552	5.989	0.000

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

العقبات التي تحد من تفعيل الدور التنموي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Obstacles that Limit the Activation of the Development Role of the Small and Medium-Sized Enterprises in Algeria

د. نوي نور الدين
naouinouredine2007@yahoo.fr
جامعة محمد بوضياف المسيلة

تاريخ الاستلام: 2018/04/09 تاريخ التعديل: 2018/05/24 تاريخ قبول النشر: 2018/06/05

الملخص:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية، وقد هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تعيق نموها وتطورها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عقبات مشاريع المؤسسات، الجزائر.

Abstract:

Small and medium enterprises is one of the most important key elements in achieving economic and social development in all countries of the world where it accounts for the highest percentage among all types of economic projects, study aimed to look at the importance of small and medium enterprises ،and to identify constraints faced by small and medium enterprises in Algeria and that hamper their growth and development.

Key words: Small and Medium-sized Enterprises, Obstacles, Algeria

المقدمة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية في أي دولة، وذلك بالنظر إلى ما تقدمه من مساهمة سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجات صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال أو على المستوى الكلي والمساهمة في خلق مناصب شغل، وفتحها مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية والتسويقية هذا من جهة، وما تقدمه من زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة، إضافة إلى ترقية الصادرات ودخولها للأسواق الإقليمية والدولية من جهة أخرى. لهذا اهتمت دول كثيرة بهذه المشاريع اهتماما متزايدا وقدمت لها يد المساعدة بمختلف السبل وفقا للإمكانات المتاحة.

والجزائر وباعتبارها من الدول التي عرفت تحولا في سياستها الاقتصادية لتوجه نحو التنوع الاقتصادي، أعطت أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاع الاستراتيجي في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، أين قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيعها من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وخلق العديد من الهياكل والآليات والبرامج التي تدعم وتشجع نموها وتطورها في مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية، باعتبارها ركيزة أساسية في تقديم

المنتجات المختلفة التي تمون السوق الوطنية إلا أنها لم تحقق المساهمة المتوقعة منها كقطاع اقتصادي فاعل نتيجة تعرضها للعديد من الصعوبات وخاصة في بداية تأسيسها والتي تحول من إمكانية نموها وتطورها واستمرارها.

ومن أجل ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي العقبات التي تحد من ترقية الاستثمار في الجزائر وتؤثر سلبا على تفعيل الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث: بناءا على اشكالية البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أهمية كبيرة تؤهلها للقيام بدور تنموي فعال لما لها من مرونة كبيرة في التكيف مع الاوضاع المختلفة بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها.

✓ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مشاكل تعيق من تفعيل دورها التنموي وتحد من نموها وتطورها.

أهمية البحث: تبرز أهمية موضوع البحث من المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي ظل ما تعاني به من مشاكل التي تقف أمام نموها واستمرار نشاطها بما يسمح بتفعيل دورها التنموي في الاقتصاد الوطني خاصة في ظل ما يعانيه قطاع المحروقات من انعكاسات لأسعار البترول وكذا ارتباط الاستثمار في هذا القطاع بمجموعة من المعيقات قد تؤثر سلبا على فعالية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا التشخيص إلى ابراز ما يلي:

✓ اعطاء صورة واضحة على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

✓ التعرف على واقع مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعاني منها.

تقسيمات الدراسة: للوصول إلى أهداف البحث والاجابة عن الإشكالية، قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال بإبراز الجهود مستمرة في خلق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المحور الأول، بالإضافة إلى تعرف على المشكلات التي تواجه الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في المحور الثاني.

المحور الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نظرا للظروف الاقتصادية الحالية انتشرت وتوسعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبحت تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية وساهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر: ترتكز الكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير مختلفة، كمية العمال ورقم الأعمال، نوعية ودرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم. ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد لأخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها ولتباين المؤشرات الاقتصادية، لذا فإنه من الضروري تكيف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد [1].

أما تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر مر بعدة مراحل ذلك استجابة للمتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني، ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر القوانين توجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلة آخرها قانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قام بتعريفها وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، فحسب المادة الخامسة أشار إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي [2]:

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛

- ✓ لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصتها السنوية خمسمائة (1) مليار دينار جزائري؛
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية.

هذا وقد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد التالية [3]:

المادة الثامنة: " تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين (400) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايير دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (200) مليون دينار جزائري الى مليار دينار جزائري ".

المادة التاسعة: " تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (400) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (200) مليون دينار جزائري ".

المادة العاشرة: " تعرف المؤسسات المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (40) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (20) ملايين دينار جزائري ".

الجدول رقم (01): تعريف المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	مجموع الميزانية(مليون دينار)
المؤسسات المصغرة	1-9	أقل من 40	أقل من 20
المؤسسات الصغيرة	10-49	من 40 إلى أقل من 400	من 20 إلى أقل من 200
المؤسسات المتوسطة	50-250	400 إلى أقل من 4000	200 إلى أقل من 1000

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة حاسمة وفعالة لتنويع الاقتصادي وذلك لمساهمتها في تحقيق نسبة عالية من النمو وامتصاص البطالة وتجريد عجلة الاقتصاد، إذ تعد المحرك القاعدي للاقتصاد خاصة ونحن في زمن العولمة والمنافسة الاقتصادية والتحضير للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة *"OMC"*. الأمر الذي يحتم تأهيل وتطوير هذه المؤسسات ونقلها في حالة التقليد إلى حالة الاحتراف، وهذا ما أشار إليه نص المادة 15 من القانون التوجيهيي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء فيها" تهدف تدابير المساعدة والدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون إلى [4]:

- ✓ نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع االصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار ؛
- ✓ العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيا الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تسهيل حصول على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- ✓ تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات؛
- ✓ تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

2- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يبدوا جليا تزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالنظر لعدد التشريعات التي وضعتها لتسهيل عملية إنشاءها وترقيتها وتطويرها نظرا للدور الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام، عرفت تطور ملحوظ في عددها نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة وهيئاتها

وهياكلها بمنحها جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2016.

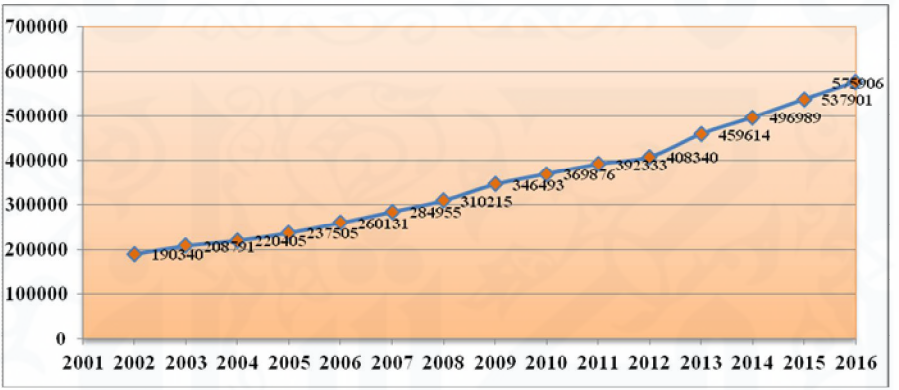

***Source** : réalisé à partir des bulletins d'informations statistiques de la PME*

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية قد عرفت تطور مستمر للفترة 2000-2016 ليصل تعدادها نهاية سنة 2016 إلى ما يقارب 1022621 مؤسسة بنسبة 97%. ولتعرف المؤسسات للمشاريع المصغرة جدا نموا متسارع وهيمنتها على النسيج الاقتصادي بنسبة 97.12%، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.57 % ثم المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.31 %. هذا الأمر أدى إلى سيطرة القطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع حسب الجانب القانوني حيث قدر عدد مشاريع القطاع العام بـ 390 مشروع وبنسبة 0.04% مقابل 102231 للقطاع الخاص أين تم توزيع هذه الأخيرة بنسبة 57% للأشخاص المعنوية، والباقي مكون من الأشخاص الطبيعيين بنسبة 43.65% تمثلت منها 21 % مؤسسة من المهن الحرة و23% مؤسسة من الأنشطة الحرفية. أين تم توزيعها على المناطق بنسبة 69.56 % مشروع في شمال، تليها منطقة الهضاب بنسبة 21.83 %، ثم منطقة الصحراء بدرجة أقل قدرت بنسبة 8.61% مشروع للمؤسسات خاصة [5].

الجدول رقم(02): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاع النشاط سنة 2016.

قطاعات النشاط	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع	%
الخدمات	302564	81	302645	52.52
البناء والاشغال العمومية	174848	28	174876	30.34
الصناعات التحويلية	89597	97	89694	15.56
الفلاحة	6130	181	6311	1.10
الطاقة والتعدين	2767	3	2770	0.48
المجموع	575906	390	576296	100

Source: *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement* ***Bulletin d'information Statistique de la PME,*** *donnees2017n0 30, p :7-10*

كما تبين خلال سنة 2016 هيمنة قطاع الخدمات على باقي القطاعات بنسبة 52.52% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30.34%، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15.56%، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 1.10 %، وقطاع الهيدروكاربونات والطاقة والتعدين بنسب شبه ثابتة، ليتبين في الأخير بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي ذات طابع خدمي أكثر منه انتاجي أو صناعي، أي أن معظم هذه المؤسسة لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، مما يستوجب إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية، استنادا إلى الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبما يسمح بخلق الثروة وتثمينها مستقبلا.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني: بالنظر إلى للأرقام والمعطيات الخاصة هذه المؤسسات، يتضح لنا أهميتها البارزة في الدور الذي تلعبه في عملية النهوض الاقتصادي البلاد من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع

القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة، وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي وتحسين التجارة الخارجية.

1-3- أهميتها في تشغيل القوى العاطلة عن العمل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[6] ، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 0202 371 عاملا في الجزائر أي ما نسبته 59% من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح تطور عدد العمالة المشتغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (03): تطور العمالة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2011-2015.

طبيعة المؤسسات		2011	%	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%
المؤسسات الخاصة	أجراء	1017974	85.99	1089647	58.95	1176377	58.76	1259154	85.37	1393256	58.75
	أرباب المؤسسات	658737	38.2	711275	38.49	777259	38.83	851511	39.47	934037	39.40
المؤسسات العمومية		48086	2.79	47375	2.56	48256	2.41	46567	2.16	43727	1.84
المجموع		**1724197**	**100**	**1848117**	**100**	**2001892**	**100**	**2157232**	**100**	**2371020**	**100**

***Source**: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, **bulletin d'information économique**; DSIS; bulletins, 2011- 2015.*

يتضح من خلال معطيات الجدول أن زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن بالنظر إلى مكونات القطاع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع الخاص لها أكبر نسبة مساهمة تقدر بـ 98,16%، ومن ثم الصناعات التقليدية 58,75% ومن ثم المؤسسات العامة 39,40%، أما المؤسسات العمومية فهي في تناقص مستمر، ومساهمتها ضئيلة جدا قدرت بـ 1,84% فقط وهذا راجع إلى توجه الدولة إلى الخوصصة وتفعيل القطاع الخاص.

2-3- أهميتها في زيادة الصادرات: قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة سواء بالتقليل من الاستيراد أو تشجيع الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، خاصة وأنها تمثل حوالي99% من مجموع المؤسسات في الجزائر، والجدول الموالي يبين أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014-2015:

الجدول رقم (04): أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2014-201

القيمة : مليون دولار أمريكي

مجموعة المنتوجات	2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	938,55	36,35	588,07	28,51
النشادر المنزوعة الماء	567,81	21,99	502,31	24,35
الأسمدة المعدنية	292,42	11,33	438,85	21,27
سكر الشمندر	228,14	8,84	149,85	7,26
الهيدروجين حلقي	95,96	3,72	95,29	4,62

فوسفات الكالسيوم	123,74	4,79	37,01	1,79
الكحول غير الحلقية	47,32	1,83	35,30	1,71
الهيدروجين والغازات النادرة	38,79	1,50	34,44	1,67
التمور	47,01	1,82	24,95	1,21
المياه بما فيها المعدنية	11,80	0,46	9,89	0,48
المجموع الجزئي	2392	92,62	1 916	92,87
المجموع	**2582**	**%100**	**2 063**	**%100**

***Source**: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques,* ***bulletin d'information économique**; DSIS; bulletins, 2011- 2015.*

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الصادرات خارج المحروقات انخفضت بشكل ملحوظ 2582 مليون دولار سنة 2014 إلى 2063 مليون دولار سنة 2015 بسبب الأزمة التي شهدتها الأسواق العالمية للانخفاض الحاد لأسعار النفط والتي اثر على الاقتصاد الوطني، حيث نجد أن الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت والنشادر المنزوعة الماء لكل من سنة 2014 و2015 بالرغم من انخفاضهما، حيث بلغ سنة 2015 على التوالي 28,51%، 24,35% أما المنتجات الأخرى والتي في الغالب هي موسمية كالتمر الذي بلغ نسبة ضئيلة جدا بـ 1.21% وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بحجم الصحراء الجزائرية، ويأتي كذلك المياه بما فيها المعدنية بنسبة ضئيلة قدرت بـ 0.48%، والملاحظ من الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا زالت تفتقد الميزة التنافسية واقتحام الأسواق العالمية بسبب حداثتها ونقص الخبرة في مجال التصديروإن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية فقط.

أما الدول المتعامل معها في إطار التصدير فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40%-46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا و إلى 50% في الصين، وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

المحور الثاني: المشكلات التي تواجه الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات التي من شأنها التأثير على الدور الذي يلعبه هذا القطاع، وبخاصة أنه ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني كبديل لتنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية لقطاع المحروقات في ظل ما يشهده هذا الأخير من اضطرابات من شأنها التأثير السلبي على عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه مشكلات عديدة وعلى أصعدة مختلفة، ومن أهمها ما يلي:

1- المعوقات التنظيمية والمؤسسية: تتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، وعلى أداء ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وعلى هذا الأساس، فإنه كلما توفرت قواعد واضحة وعادلة وفعالة، وأسواق تسهل دخول المؤسسات الجديدة ولا تعيق الإنتاج، والخروج من الأسواق، ومحاكم وإدارات حكومية فاعلة تلتزم بتطبيق القواعد والقوانين بشكل شفاف ومتوقع، وخدمات عامة مؤمنة بفعالية، فإن بيئة الأعمال تكون مساندة للنمو والتشغيل بشكل عام، ورغم أن البيئة المؤسسية تؤثر في كل المنشآت على اختلاف أحجامها، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي تتأثر أكثر من غيرها بالمعوقات

المؤسسية[7]، نظرا إلى أن تلك المؤسسات لا تمتلك الإمكانات التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة لتجاوز تلك العقبات أو التعامل معها، بينما لا تلتزم المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بالقوانين والقواعد الرسمية السائدة.

فبالنسبة لإجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل والبالغ 8 إجراءات، أما في الجزائر فتتطلب المرحلة 12 إجراء إلزاميا بمعدل 21 يوما لكل مرحلة وبتكلفة تقدر بـ 6% من دخل الفرد، لتحتل المرتبة 145 عالميا مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع[8].

2- مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد التمويل أحد أهم المشكلات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحصول هذه المؤسسات إلا أن نتائجها تبقى محدودة نتيجة لمحدودية قدراتها التمويلية ويمكن القول أنّ إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع في الأساس الى الأسباب التالية: هذه الأخيرة على التمويل يعتبر أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدول في معالجة إشكالية تمويل.

1-2- الاعتماد على المصادر الذاتية: إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها يتمثل في الموارد الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحاب هذه المؤسسات بالإضافة إلى الاقتراض من الأقارب فقد أثبتت العديد من الدراسات أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشأ بواسطة الموارد الذاتية، ففي فرنسا بينت دراسة أن 32% من المؤسسات اعتمدت كلية على الموارد الذاتية لتمويل استثماراتها في حين أن 39% لجأت للتمويل عن طريق البنوك، أما فيما يخص البلدان العربية فقد بينت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد في تمويلها خاصة في مرحلة الإنشاء على المصادر الذاتية كالاقتراض من الأقارب والعائلة في حين تبقى نسبة اللجوء للبنوك ضعيفة كما جاءت الجزائر في الرتبة 177 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

الجدول رقم(05): مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. %

البيان	الجزائر	الأردن	لبنان	المغرب	فلسطين	سوريا	اليمن
أفراد العائلة	59	25.4	49.2	52.2	65.8	49.1	93.9
أقارب آخرون	28.6	12.5	20.6	24.8	13.2	12.7	12.3
زملاء العمل	25.8	21.4	35.3	26.7	13.2	41.8	93.4
مؤسسات الاقتراض الصغير	10.9	9.1	11.3	27.5	26.3	27.8	42.8
بنوك	48	14	39.7	29.7	13.2	18.5	11.5
برامج حكومية	26.4	5.4	1.6	7.6	6.9	17.3	7.4
استثمارات	7	22.4	6.5	5.9	62.6	24.5	4.4
غيرها	-	5.6	3.2	-	5.3	5.6	-
لا يتوقع أي تمويل خارجي	30.3	49.2	54.3	50.5	49.3	33.7	46.2

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية 2009.

2-2- ضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي: يمثل تواضع البنية التحتية المصرفية المتمثلة خاصة في عدم شفافية المؤسسات، وضعف نظم المعلومات الائتمانية المتمثلة خاصة في عدم وجود مكاتب للاستعلام الائتماني وعدم وجود آليات لتصنيف المقترضين، وعدم وجود ضمانات موثوق بها، وضعف حقوق القانونية أحد الأسباب الرئيسية لعزوف البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتحتل الجزائر مراتب متدنية في مجال البنية التحتية للقطاع التمويلي، والجدول التالي يوضح مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر سنة 2018 في مؤشر تسيير الأعمال للبنك الدولي.

الجدول رقم (06): مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر في مؤشر تسيير الأعمال للبنك الدولي

الدولة	الترتيب (185دولة)	مؤشر حقوق القانونية (0-12)	عمق المعلومات الإئتمانية (0-8)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان	نسبة تغطية سجل الائتمان
الجزائر	177	2	0	0	2.9

Source: *Word Bank Group Flagship Report,* ***Doing Business 2018, Reforming to create jobs Algeria****, 2018, op cit, p:35.*

3-2- مشكلة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة: إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة يمثل أحد العقبات التي تزيد من حدة مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعادة ما تنتهج الدول سياسات نقدية مختلفة تعطي أولوية للمؤسسات في الحصول على التمويل خاصة في مرحلة الإنشاء ومساندة المؤسسات المتعثرة(9)

والملاحظ أن معدلات الفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفع للغاية مقارنة بمعدلات الفائدة للمؤسسات الكبيرة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مقيدة بالأعباء الثانية خلال المراحل الأولى للنشأة مما يمنعها من القدرة على السداد فالتعثر والبحث عن جدولة القروض المتعثرة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها.

الجدول رقم (07): مؤشر القطاع النقدي والمصرفي في الجزائر للفترة 2010-2013.

البيان	نمو الأصول الأجنبية	الائتمان المنوح للقطاع الخاص	القروض المتعثرة	كفاية راس المال	العائد على الأصول
الجزائر	0.22	0.62-	0.67-	2.07	1.45

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2016 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2016، ص: 34.

4-2- قصور الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع التمويلي: يتجسد ضعف الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع التمويلي في عدم تطور الوساطة المالية، وكذلك في غياب وعدم تطور عدد من الأدوات التمويلية الهامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(10).

وتعتبر الجزائر من أقل الدول النامية تقدما من حيث تغطية عدد الحسابات المصرفية والقروض رغم ارتفاع نسبة البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعملاء، فتمويل الاستثمارات في الجزائر ما زال يعاني من بطئ شديد لعدم عدم ليونة القوانين في النظام البنكي الذي لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك وفقدانه على القدرة لتأقلم مع طلبات المستثمرين بسبب مرونة الإجراءات والمعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض وبطئ إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج، اضافة إلى فشل تجربة بورصة الجزائر مما

أدى بتصنيفها في المرتبة 132 في المؤشر التمويل في سوق الأسهم الأمر الذي جعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا[11] .

5-2- مشاكل التمويل المتعلقة بالمؤسسة: يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل رئيسي في الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع، عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية، إضافة إلى استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية، قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية، انحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء وضعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للنفاذ للأسواق وضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المنشآت الكبرى[12]، وكذلك في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل، فضلا عن الصعوبات التي تجدها تلك المنشآت في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة.

والشكل التالي يوضح أهم ثلاث معوقات من وجهة نظر المؤسسات في الجزائر و بعض الدول العربية.

الشكل رقم (02): أهم ثلاث معوقات من وجهة نظر المؤسسات في بعض الدول العربية %

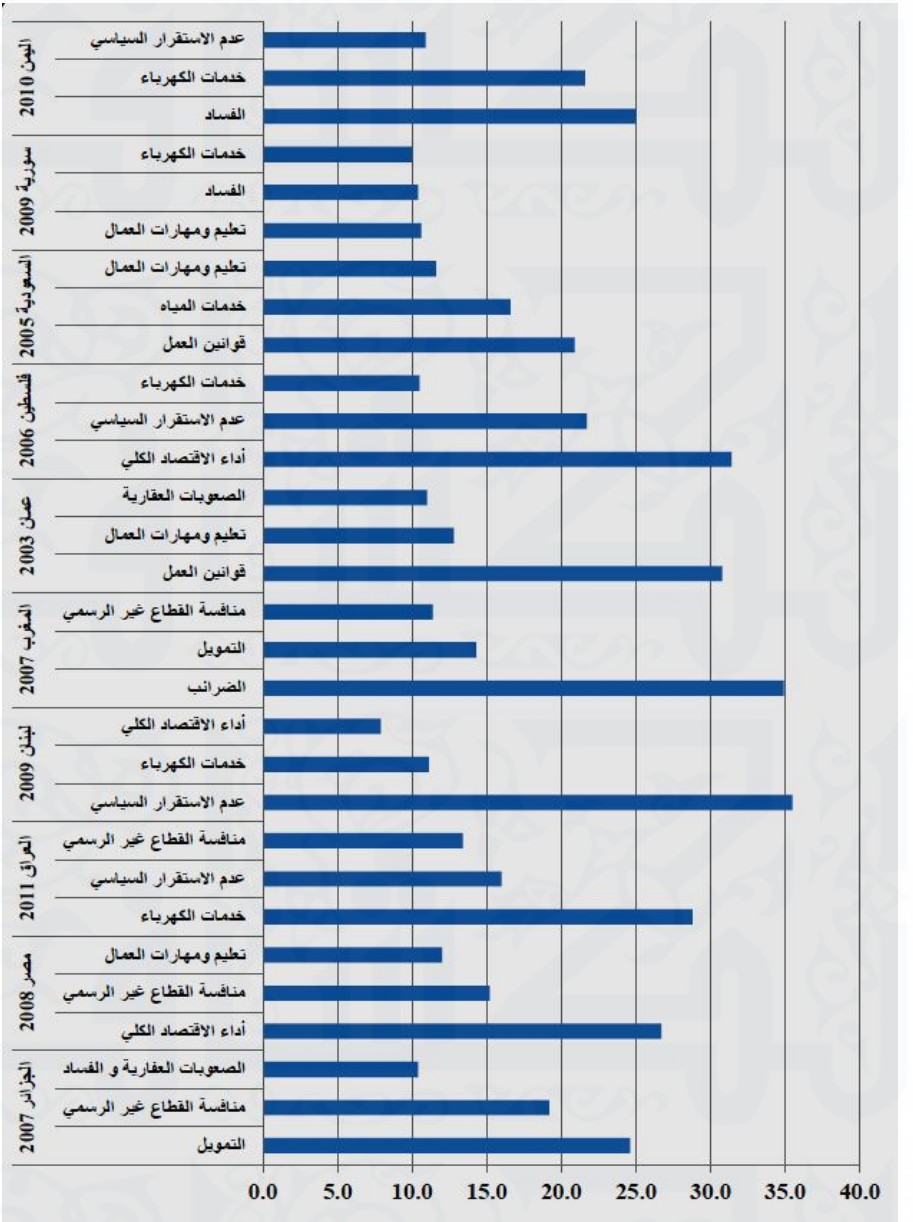

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، الصندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص:232.

ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن ضعف خدمات الكهرباء تمثل عائقا كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمس من الدول العربية العشر المشمولة في العينة، بينما تمثل المنافسة غير العادلة للقطاع غير الرسمي، والمستوى التعليمي ومهارات العمال وعدم الاستقرار السياسي عوائق كبيرة في أربع دول، وأداء الاقتصاد الكلي والفساد في ثلاث دول، بينما لا يمثل التمويل عائقاً كبيرًا إلا في دولتين فقط.

أما بالنسبة للجزائر فتمثلت أهم العوائق الثلاث في التمويل ومنافسة القطاع غير الرسمي والصعوبات العقارية والفساد بحيث تتصدر مشكلة التمويل بنسبة 24% وتليه مشكلة منافسة القطاع غير الرسمي بنسبة 19%، والصعوبات العقارية والفساد بنسبة 11% حسب وجهة نظر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- المشكلات التسويقية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات التسويقية في الجزائر والتي نجد منها ما يلي:

✓ نقص المهارات الإدارية والتسويقية مما ينجر عنه عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة الصحيحة والحديثة وعدم اتخاذ القرارات السليمة؛

✓ صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع تكلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل هذه التكاليف؛

✓ عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والاعتماد على التعامل المباشر مع المستهلك النهائي؛

✓ عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة خاصة الصينية منها[13]؛

✓ تزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي تؤدي إلى فقدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة كبيرة من الأسواق المحتملة نتيجة لتطبيق حق الأفضلية لصالح دول التكتل؛

✓ تحدي التنافسية نتيجة للتحرير المتزايد للتجارة الخارجية على المستوى العالمي والوطني؛

✓ غياب الفضاءات الوسطية المساعدة على التعريف بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كالمعارض الوطنية والدولية على اعتبار أنها أول أسواق لتقديم وتوزيع المنتجات.

4- المشكلات الفنية: تعتبر الدراسات الفنية ودراسة الجدوى الاقتصادية وتوفر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية والتكنولوجية من المستلزمات الضرورية لاستمرارية أي مشروع في السوق، ومن المؤسف أن نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني من نقص في هذه المجالات مجتمعة ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها [14]:

✓ **نقص المعلومة:** التي أصبحت في وقتنا الحالي عنصرا إنتاجيا جديدا يتفوق في أهميته على عوامل الإنتاج التقليدية، ويمثل عنصرا حاسما في نجاح المؤسسة مما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات لتراقب وتساير تطورات السوق للتأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها؛

✓ **نقص العمالة المدربة:** وذلك في مجال دراسات الجدوى والسوق والتمويل، نتيجة عدم قدرة هذه المؤسسات على استقطابها لاعتبارات التكلفة؛

✓ **صعوبات تكنولوجية:** مردها إلى سببين هما عدم قدرتها على تطوير تكنولوجياتها الخاصة من جهة، وعدم قدرتها على استخدام التكنولوجيات المستوردة لاعتبارات التكلفة (براءات الاختراع)؛

✓ افتقار أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمواقع المناسبة نتيجة دائما لعامل التكلفة؛

✓ الانفصال الشبه تام بين الجامعة ومراكز البحث من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة، والتي تعتبر المكان الطبيعي لتبني وتجسيد ثمرة الأبحاث والدراسات التي تتم فيها كما هو حاصل في كل دول العالم المتطورة.

خاتـمة:

وفي الأخير لاحظنا من خلال الدراسة على الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زال دون المستوى المطلوب منه، نتيجة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها، لذا ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها إصلاحات جذرية لتجاوز المشاكل والعراقيل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقص من قدرتها على المنافسة، وهو ما يعني أن يمس هذا الإصلاح جوهر النظام القانوني والاقتصادي والإداري، لتحسين بيئة الأعمال هذه المؤسسات باعتبارها تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية كما يلي:

✓ تطوير كفاءة الجهاز المالي والمصرفي، والاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة لضمان توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية؛

✓ تأسيس بنك للمعلومات يوفر قاعدة من البيانات لكل ما يتعلق بتأسيس وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن تغذيتها بشكل مستمر بفرص الأعمال الجديدة والتشريعات والمستجدات مما يسمح للمستثمر للتعرف أكثر على قضايا تنمية هذه المؤسسات؛

✓ تقديم تسهيلات إدارية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر، بتحديد الإجراءات المالية والإدارية من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب، وذلك بتجسيده على أرض الواقع؛

✓ ضرورة خلق آليات تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على تسديد الأقساط كمساعدتهم في شراء منتجاتهم لضمان استمرارية مشاريعهم.

✓ إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية ؛

✓ تشجيع إنشاء وتوفير الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير تمويل ذاتي لها.

الهوامش والاحالات:

(1) رابح خوني، رقية حساني،" **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**"، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، 2008، ص:24-25.

(2) المادة 05 قانون رقم 02/17 مؤرخ في 2017/01/10 يتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 02، ص:05.

(3) المواد، 8-9-10، المرجع السابق، ص:06.

(4) المادة 15 المرجع السابق، ، ص:06.

(5) *Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement* ***Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2017n^0 30, p :7-10***

(6) خالد قاشي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013**، مجلة" الأبحاث الاقتصادية "لجامعة البليدة 2، العدد الثاني عشر، جوان 2015، ص 23.

(7) تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2013، ص:220

(8) *Word Bank Group Flagship Report,* ***Doing Business 2018, Reforming to create jobs Algeria****, 2018, p:08. consulte en: 01/03/2018*

http://francais.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Profiles/Country/DZA.pdf

(9) عبد المجيد عبد المطلب،" **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 79.

(10) تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، مرجع سابق ص:222

(11) *World Economic Forum,* ***The Global Competitiveness Reports: 2017-2018****, p: 45.*

(12) تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، مرجع سابق ص: 231

(13) سعدان شبايكي، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، الاغواط، 2002/04/09، ص 04.

(14) رابح خوني، **واقع هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000-2009** ، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية ، جامعة بسكرة ، 2011 ، ص 17 .

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته

The reality of corruption in Algeria and mechanisms to combat it

أ. سارة بوسعيود
sara-bou88@yahoo.fr
جامعة أم البواقي - الجزائر

د. عقون شراف
aggoun.charaf@yahoo.fr
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

تاريخ الاستلام: 2018/06/02 تاريخ التعديل: 2018/06/20 تاريخ قبول النشر: 2018/06/27
تصنيف JEL: N17

الملخص :

يعتبر الفساد أحد أهم الظواهر الخطيرة، التي تهدد الدول والمجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث ترتفع نسبته في المجتمعات النامية ذات الاقتصاد الريعي؛ لتوفر فرص الربح السريع وضعف نظم الرقابة والمساءلة، وغياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات.

والجزائر كغيرها من العديد من الدول تعرف انتشارا واستفحالا واسعا لهذه الآفة في جميع المجالات والقطاعات، ما أثر سلبا على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فبالرغم من تشريعها للعديد من القوانين وتوفيرها للعديد من الآليات والمؤسسات لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها، إلاّ أنها فشلت في تحقيق ذلك، ويرجع ذلك أساسا لعدم توفير الظروف الملائمة لمؤسسات وأجهزة مكافحة الفساد وعدم منحها الصلاحيات الكاملة والتمويل اللازم من أجل تمكينها من أداء عملها بكل حرية واستقلالية، بالإضافة إلى عدم توفر الإرادة السياسية القوية والجادة لمكافحة الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد في الجزائر، مكافحة الفساد. آليات مكافحة الفساد في الجزائر

Abstract:

Corruption is one of the most serious phenomena which threatens countries and communities in varying degrees whether they are developed or not. It increases in developing communities with an oil-based economy because of the quick profit opportunities, inspection and accountability systems failure, and lack of transparency and declarations.

Like many other countries, this phenomenon is widely spreading in all areas and sectors in Algeria. It, therefore, negatively affects the achievement of sustainable and full development. In spite the fact that Algeria has enacted a lot of legislation and established many mechanisms and institutions to combat and curb this phenomenon, it failed, basically due to the lack of good conditions for anti-corruption institutions and systems caused by not granting them authority and the necessary funding so that they can work freely and independently, not to mention the absence of the strong political goodwill to tackle this phenomenon.

Keywords: Corruption, Corruption in Algeria, Anti-corruption. Anti-corruption mechanisms in Algeria.

مقدمة:

إن الجزائر بالرغم من امتلاكها لموارد مالية، بشرية وطبيعية كبيرة، إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة؛ ويرجع ذلك أساسا إلى الاستخدام غير الكفء وغير الرشيد لهذه الموارد، نتيجة انتشار مختلف أشكال الفساد الذي يتسبب في هدرها، سرقتها واختلاسها، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، وعلى تحقيق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة والشاملة.

فالجزائر ونتيجة للمستويات المرتفعة للفساد الذي تعرفه في مختلف المجالات والقطاعات، والرتب المتدنية التي تحصل عليها في المؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية الخاصة بالفساد والحكم الراشد، قامت بوضع مجموعة من الآليات للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها.

ومن هنا فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول **التساؤل الرئيسي** التالي:

– ما هي أهم مظاهر الفساد في الجزائر؟ وما هي آليات مكافحته؟

وقصد معالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هو مفهوم الفساد؟ وما هي أهم أشكاله؟

– ما هي مراحل تطور الفساد في الجزائر؟

– ما هي رتبة الجزائر في المؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية للفساد؟

ومن أجل تحليل الإشكالية محل الدراسة قمنا بوضع **الفرضيات** التالية:

– تعرف الجزائر انتشارا واسعا لمختلف أشكال ومظاهر الفساد؟

– ظاهرة الفساد في الجزائر هي ظاهرة متأصلة وليست حالة عرضية؛

– تحقق الجزائر درجات متدنية في مؤشرات الفساد التي تصدرها المنظمات الدولية؛

حدود البحث:

– **الحدود النظرية:** دراسة ظاهرة الفساد ومراحل تطورها في الجزائر والآليات المتخذة لمعالجة هذه الظاهرة؛

– **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر،

– **الحدود الزمنية:** 1962– 2016.

واعتمدنا في هذا البحث على **المنهج الوصفي** من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق عن الموضوع محل الدراسة، بالإضافة **للمنهج التحليلي** للمعطيات والأرقام الخاصة بالفساد في الجزائر **والمنهج التاريخي** من خلال تتبع التطور التاريخي لظاهرة الفساد وترتيبها السنوي في بعض المؤشرات الدولية للفساد.

وسنتناول في هذا البحث العناصر التالية:

المحور الأول. مدخل نظري للفساد؛

المحور الثاني. واقع الفساد في الجزائر؛

المحور الثالث. آليات مكافحة الفساد في الجزائر.

المحور الأول. مدخل نظري للفساد

1.1. مفهوم الفساد

هناك العديد من التعاريف المقدمة لمصطلح الفساد، من أهمها ما يلي:

– تعريف **منظمة الشفافية الدولية:** " هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية"[1].

– كما عرفته **اتفاقية الأمم المتحدة** بأنه: "التماس موظف أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر ميزة غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان؛ لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية"[2].

– وعرفه **البنك الدولي** على أنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل"[3].

– كما عرف الفساد في اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته في يوليو 2003 بأنه: "أي فعل أو إغفال يرتكبه موظف عمومي أو أي شخص آخر في تنفيذ واجباته لغرض الحصول غير المشروع على منافع له أو لطرف آخر"[4].

وهناك من يربط الفساد بدرجة احتكار القرار وحرية التصرف والمساءلة، باعتبار أن هناك علاقة طردية ما بين الفساد ودرجة احتكار القرار، وعلاقة عكسية ما بين الفساد ودرجة المساءة، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية التي وضعها **Robert Klitgaard** سنة 1988: **الفساد= درجة احتكار القرار+ حرية التصرف – المساءلة**[5].

فالفساد غالبا ما يوجد حيث يكون لمنظمة ما أو شخص معين سلطة احتكار سلعة أو خدمة معينة، ويكون له حرية التصرف واتخاذ القرار دون الخضوع للمساءلة والرقابة، لأن الفساد جريمة مبنية على التفكير والحساب وليس على العاطفة[6]، حيث يقوم الموظف بتأمين خدمات يمنعها القانون كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة[7].

– التعريف **الشامل للفساد:** "هو سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية ومنافع خاصة سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته أو يقوم بأعمال محرمة عليه عن قصد رغم علمه بتعليمات عمله".

2.1. خصائص الفساد: يتميز الفساد بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يلي:[8]

– تتسم أعمال وأفعال الفساد بالسرية التامة خاصة في الدول التي تمارس رقابة مشددة ضد الفساد؛

– تعدد الأشخاص الذين يمارسون هذا الفعل على شكل مجموعات أو فرق، حيث يشترك أكثر من طرف يجمعهم تبادل المنافع والأرباح المشتركة؛

– يمارس من خلال التحايل والقفز من فوق القوانين والأنظمة، والخداع والتمويه والتزوير، وإنشاء أوراق ومستندات، وأختام وهمية غير حقيقية؛

– يمارس بأساليب متعددة ومتشعبة، وتتطور بسرعة مع المستجدات التكنولوجية العلمية؛

– تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال استغلال السلطة المخولة للموظف، مما يؤدي إلى انتهاك وخرق الواجبات والمسؤوليات المناطة ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

3.1. أشكال الفساد: هناك العديد من أشكال الفساد نذكر منها مايلي:

1.3.1. الرشوة: تعني قبول الموظف مبلغا من المال أو الهدايا أو أي منفعة ذاتية أخرى مقابل تقديمه تسهيلات أو خدمات لها علاقة مباشرة بوظيفته[9].

2.3.1. السرقة: هي أخذ مال الغير خفية دون علم صاحبه، وهي الممارسات المحرمة والمدانة شرعا وقانونا، وغالبا ما يكون موظفو الحسابات والموازنات وأمناء الخزائن والمدققون ورجال الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب طرفا فيها. وتقع السرقات عادة على الأموال النقدية أو المواد والأشياء العينية العائدة للدولة أو للمؤسسات والهيئات الخاصة، حيث يتم السطو عليها واستغلالها بطريقة غير مشروعة.

3.3.1. المحسوبية: يقصد بها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة،...إلخ، باستعمال النفوذ دون أن يكونوا مستحقين له.

4.3.1. غسيل الأموال: يقصد بها تلك العملية التي يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية، الاختلاس، تجارة الأسلحة المحظورة، تقاضي الرشاوى، التهريب، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من التحويلات المالية والنقدية، بحث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة[10].

5.3.1. **الإختلاس:** هو استيلاء الموظف بدون وجه حق على أموال عامة أو خاصة وجدت في عهدته بسبب أو بحكم وظيفته[11].

6.3.1. نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

7.3.1. استغلال النفوذ: يعني الحصول على منفعة بالتأثير في الموظفين الرسميين بالوظيفة أو المال أو الجاه أو القرابة أو أي وسيلة أخرى لا يقرها القانون.

8.3.1. تقاضي العمولات: العمولة هي مقدار من المال يتحصل عليه الموظف المسؤول نظير خدماته للآخرين وعادة ما تمثل العمولة مبلغا مقطوعا متفق عليه مسبقا أو نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية. ويتم دفع هذا المبلغ للفوز بعقد أو صفقة أو لأجل تفضيل صاحبها على المنافسين، وفلسفة العمولة أصبحت مشروعة في بعض الدول وكأنها مقابل لأتعاب ذلك الموظف أو مكافئته تصرف له نظير قيامه بتلك الخدمة[12].

المحور الثاني. واقع الفساد في الجزائر

إن الفساد ظاهرة حساسة وتتم عادة في الخفاء، وهذا ما يصعب من دراستها وقياسها خاصة في الدول النامية، حيث يكون متابعة هذه الظاهرة أمرا في غاية الصعوبة؛ وهذا ما ينطبق خاصة على حالة الجزائر، حيث تكاد تنعدم الأرقام والتقارير الرسمية عن الفساد، بالإضافة إلى عدم فعالية الهيئات والمؤسسات المكلفة بمكافحته؛ فهي عبارة عن مؤسسات شكلية لا تتمتع بالصلاحيات والاستقلالية اللازمة لتقوم بدورها بشكل فعال ومناسب.

1.1. تطور ظاهرة الفساد في الجزائر:

مما لا ريب فيه أن ظاهرة الفساد في الجزائر ليست وليدة الصدفة، بل هي نتاج للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، والتي ساهمت في إيجاد وتهيئة مناخ خصب لنمو واستفحال الفساد بشتى أشكاله في جميع المجالات.

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها ظاهرة الفساد في الجزائر إلى المراحل التالية: [13]

- المرحلة الأولى: 1962- 1965؛
- المرحلة الثانية: 1966- 1979؛
- المرحلة الثالثة: 1980- 1989؛
- المرحلة الرابعة: 1990- 1999؛
- المرحلة الخامسة: 2000- 2016.

ولقد ساد في كل مرحلة من هذه المراحل نوعا معينا من الفساد، حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الفترة.

1.1.1. المرحلة الأولى: 1962- 1965

في هذه الفترة بدأت البوادر الأولى لظهور الفساد في الجزائر، وكغيرها من بلدان العالم الثالث فإن الجزائر عرفت في هذه المرحلة الانتقالية العديد من مظاهر الفساد كالبيروقراطية، المحسوبية والرشوة.

ففي هذه المرحلة بدأت أهداف الثورة تنحاز عن مسارها من خدمة أهداف وطنية نبيلة إلى خدمة مصالح أشخاص معينين في السلطة، حيث ظهرت العديد من الخلافات والصراعات حول مناصب المسؤولية بين العسكرين والسياسيين، وقد تسبب غياب الإطارات والكفاءات التي تضمن السير الحسن لأمور وشؤون الدولة، في قيام البعض منهم باستغلال الوضع والبحث الدائم عن الثراء غير المشروع على حساب الفئات الضعيفة من الشعب، ومن أشهر فضائح الفساد في هذه الفترة:[14]

- **قضية المجاهدين المزيفين:** لقد اشترط لإعداد بطاقة المجاهد وجود شاهدين فقط، وهذا ما تسبب في تضخيم العدد لأناس لا علاقة لهم بالثورة والجهاد وهدفهم هو الحصول على عائد مالي غير مشروع وبدون عناء، حيث تجاوز عدد البطاقات المزيفة عن 10000 بطاقة؛

- **قضية خزينة جبهة التحرير الوطني:** تعتبر هذه القضية من أشهر الفضائح التي أثيرت في تلك الفترة، حيث تضمنت هذه القضية سرقة أموال جبهة التحرير الوطني وتحويلها إلى الخارج، هذه الأموال في حقيقة الأمر تمثل اشتراكات متبرع بها، حيث قدرت قيمتها ثلاثة وأربعون (43) مليون فرنك سويسري؛

- **قضية صندوق التضامن الذي أنشأه الرئيس أحمد بن بلة:** والذي كانت تجمع فيه مجل التبرعات الموجهة لمساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع، حيث تم الاستلاء عليها بطريقة غير مشروعة من قبل فئات معينة تسعى للكسب غير المشروع.

2.1.1. المرحلة الثانية: 1966- 1979

أخذت ظاهرة الفساد في هذه الفترة منحنيات واتجاهات متصاعدة، حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة الفساد الكبير، حيث قامت الدولة بضخ أموال ضخمة في القطاع الصناعي نتيجة لتبنيها لنموذج الصناعات المصنعة، والانطلاق بوتيرة متسارعة أقل ما يقال عنها أنها كانت تفتقد للعقلانية والرشادة المطلوبة، وهذا ما أدى إلى هدر واختلاس كبير للموارد المالية للدولة.[15]

فعملية التصنيع التي اتبعتها الجزائر في بداية السبعينات تطلبت أموالا ضخمة، حيث أعدت لها الدولة المليارات من الدولارات، خاصة مع الاعتماد على الريع البترولي الذي سهل من مهمة توفير السيولة المالية، لكن في المقابل ازدادت حاجة الدولة إلى استراد التكنولوجيا والاستعمال المفرط للتعاون التقني لبناء المنشآت الصناعية الضخمة، حيث لم يكن بمقدور الدولة الاعتماد على العنصر البشري المحلي، فقامت بإبرام عقود متنوعة مثل عقود "المفتاح في اليد"، و"المنتج في اليد" وغيرها من الصفقات التي تم إبرامها مع شركات فرنسية وأمريكية ويابانية، والتي كانت في حقيقة الأمر صفقات تجارية أكثر منها صفقات متعلقة بنقل وتوطين التكنولوجيا.

ولعل من أهم النتائج الوخيمة لهذه السياسة ما حدث لجل الشركات والمركبات الصناعية التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة، حيث عرفت أخطاء ومشكلات تقنية عديدة، ونفقات باهضة، أدت إلى تأخرها في بدء عملية الإنتاج مثل مجمع سكيكدة للغاز المميع الذي تم إسناد عقد إنشائه في عام 1968 لشركة فرنسية وأخرى أمريكية، وقد عرفت الأجهزة المركبة والوسائل المستعملة فيه مشكلات تقنية كثيرة، وكذلك مجمع أرزيو للغاز المميع بوهران، الذي بدأت الأشغال به عام 1973 من طرف شركة أمريكية، حيث طرأت عليه العديد من المشكلات التي تسببت في تأخيرات ونفقات زائدة.[16]

كذلك الحال بالنسبة لمركب عنابة للأسمدة المشبعة بالفوسفات الذي أسند إنجازه لشركة فرنسية عام 1975على أن يتم إنهاء الأعمال في عام 1979، ولكن هذا المركب لم يبدأ الإنتاج فيه إلا في عام 1987، أي بتأخر دام سبع سنوات ونصف، وقد رافق هذا التأخر الكبير نفقات إضافية، ومما زاد من سوء الوضع هو استراد الأسمدة التي كان من المفروض أن ينتجها هذا المصنع خلال هذه المدة.

وكانت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة تصرح بفخر أن الاستثمارات تمثل من 40% إلى 50% من مجموع دخلها القومي، وهذه النسبة من بين أعلى النسب في العالم، كما كانت تصرح أن الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي تتراوح ما بين 53% إلى 60% من مجموع الاستثمارات، ولكن الأمر الذي سكت عنه هو أن التسيير البيروقراطي للمشاريع والفساد، وقلة التحكم في إدارة الاستثمارات، إلى جانب قلة التنسيق والبرمجة، قد تسببت في نفقات وخسائر مالية كبيرة[17].

3.1.1. المرحلة الثالثة 1980- 1989

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في فترة الثمانينات، إلا أن الفساد استمر في الاتساع والتغلغل في الاقتصاد الوطني، حيث شمل برامج مهمة للاستثمار في القطاعات التي شهدت بعض التأخر مثل بناء السدود والعمران والمنشآت الصحية والجامعات وإنشاء الطرقات والسكك الحديدية والمطارات، وكلها مشاريع يسهل إخفاء ممارسات الفساد فيها، فبالرغم من الرقابة التي فرضت على العقود الكبيرة ابتداء من 1980، إلا أن ذلك لم يغير شيئا بخصوص فضائح الفساد، ولعل من أهم القطاعات الاستثمارية التي شملها الفساد في هذه المرحلة ما يلي:[18]

- **الصناعة:** استمرت ممارسة الفساد في القطاع الصناعي، ولكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة، بسبب توجه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى أصبحت ذات أولوية في هذه الفترة، وبقي القطاع الصناعي معتمدا بشكل رئيسي على الخارج في تصميم المشاريع وإنجازها واستيراد التكنولوجيا مثلما كان الحال في الفترة السابقة، وقد تجاوزت الاستثمارات الصناعية 100 مليار دينار أي حوالي 20 مليار دولار أمريكي، التهم الفساد منها حوالي 8 مليارات دولار أمريكي.

- **النقل:** عرف قطاع النقل كثيرا من الفضائح سواء تعلق الأمر بالسكك الحديدية أم بالنقل الجوي أو البحري، وفيما يلي نستعرض أمثلة لأشهر عمليات الفساد في قطاع النقل والتي حدثت خلال هذه الفترة.

* طريق سكة الحديد بين رمضان جمال وجيجل (أكثر من 100 كلم)، أسندت مهام إنجاز هذا الجزء من السكة الحديدية إلى الشركة الفرنسية Bouygues، ولكن قبل بضعة أشهر من توقيع العقد وبدء الأعمال، طلبت الشركة الفرنسية إعادة تقويم المشروع بحوالي مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 200 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة في قيمة المشروع بحوالي 35% من القيمة المتفق عليها في البداية، وبالفعل تم ذلك، حيث حصلت الشركة على مبلغ إضافي قدر بمليار دينار أي ما يعادل 200 مليون دولار.

* وفي إطار المخطط الخماسي 1980- 1984، كلفت الشركة الوطنية للسكك الحديدية شركة أجنبية ببناء تسعة وأربعين مركزا لصيانة القطارات والسكك الحديدية، والشيء الملاحظ عن هذه الصفقة هو أن السعر المتفق عليه كان باهضا جدا وغير مبرر على

الإطلاق، وبالرغم من ذلك فإن عدد كبير من هذه المراكز أهملت بعد بنائها ولم تستعمل قط.

- **البناء:** في إطار المخطط الخماسي 1980- 1984، استفاد قطاع البناء من عدة مشاريع لبناء العديد من المنشآت الصحية والتربوية، والوحدات السكنية، حيث خصصت لها مبالغ ضخمة، ما جعل هذا القطاع بيئة خصبة لنمو الفساد واستفحاله على نطاق واسع، فظهرت فضائح مالية كبيرة مرتبطة بمشاريع البناء كلفت بها شركات فرنسية، التي كانت تمارس الفساد بشكل موسع من أجل الحصول على العقود وإقصاء الشركات الأجنبية الأخرى المنافسة لها، وأهم الولايات التي شملها الفساد في مشاريع البناء خلال هذه الفترة هي قالمة، أم البواقي، باتنة والجلفة، فاستنادا إلى ما يقارب خمسون ألف (50.000) وحدة سكنية تم إنجازها، قدرت المبالغ المختلسة عن طريق الفساد بأكثر من 133 مليون فرنك فرنسي أي ما يعادل 30 مليون دولار أمريكي.

4.1.1. المرحلة الرابعة: الفساد في فترة التسعينات 1990- 1999

تعد هذه المرحلة من أصعب وأعقد المراحل التي مرت بها الجزائر مند الاستقلال، وذلك نتيجة للأزمة الأمنية التي عرفتها هذه الفترة من جهة، ومن جهة أخرى لكونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري (الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحر)، حيث تسبب ذلك في شغور مؤسساتي كبير، نتيجة لإعادة التوازن المالي الخارجي، وانتقل الفساد إلى عمليات أخرى أكثر ربحية مثل برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من 1994، حيث بلغ الفساد مستويات قياسية لدرجة أنه أصبح يتم النهب علنا للثروات الوطنية.

وسنقدم فيما يلي فكرة عن مدى اتساع الفساد في المجالات التالية:[19]

- **الفساد في قطاع المحروقات**

تعتبر المحروقات الثروة الرئيسية للبلاد، فهي تشكل حوالي 98% من مجموع إيراداتها من الصادرات، فبعد تأميم البترول والغاز عام 1971 عرفت الجزائر أول عملية خصخصة في عام 1991، ليفتح بعدها الباب لخصخصة قطاع المحروقات وبيعه للشركات الأجنبية بدون تهيئة الظروف المناسبة وإجراء الدراسات اللازمة، وهذا ما تسبب في تغلغل الفساد بشكل واسع. ومثال على ذلك في عام 1991 تم الإعلان عن بيع 25% من حقل حاسي مسعود البترولي مقابل 6 أو 7 دولار للبرميل، وذلك من أجل إنعاش

الاقتصاد الوطني، وكانت الدراسات التقنية آنذاك تشير إلى أن مخزون حاسي مسعود المتوفر للضخ يمثل 66% من مجموع مخزون البترول في الجزائر أي ما يعادل 478 مليون طن، وبيع 25% من هذه الكمية بسعر 6 أو 7 دولار للبرميل الواحد بدلا من سعر السوق آنذاك الذي يتراوح بين 18 إلى 20 دولار أمريكي للبرميل، يعني أن هذه الصفقة ستحرم الجزائر من 12 إلى 13 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل خسارة الاقتصاد الوطني لثروة هائلة.

- الفساد في مجال الإنفاق العسكري

نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية خلال هذه الفترة فقد زاد الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ، إذ ارتفع في سنة 1994 بنسبة 45%، وفي سنة 1998 بنسبة 100% ليصل إلى 2 مليار دولار أمريكي، حيث أن 25 % من 20 إلى 22 مليار دولار من الأموال التي أنعش بها الاقتصاد الجزائري بين سنتين 1994 و1998، نتيجة لإعادة جدولة الديون الخارجية خصصت للإنفاق العسكري، وكل هذا تم على حساب الاستثمارات المنتجة، بحيث ليس بمقدور أحد محاسبة وزارة الدفاع على مشترياتها وصفقاتها الضخمة، كون هذه الصفقات تتم بسرية لدواعي أمنية، مما يصعب اكتشاف الفساد فيها وتقديره.

5.1.1. المرحلة الخامسة: 2000- 2016

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة مفارقات عجيبة عقب مظاهر خطيرة للفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي 2010- 2014، الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، والمخطط الخماسي الأخير 2015- 2019 والذي خصص له 262 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة على الكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب المال العام وتحويله لحسابات شخصية في الخارج، وعقد العديد من الصفقات المشبوهة،...إلخ)، تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و2010[20].

فمند 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد بدءا بقضية البنوك الخاصة التي تم تصفيتها في ظروف جد غامضة بدون متابعة فعلية لأصحابها الذين فروا للخارج،

وعلى رأسها مجمع الخليفة الذي يتكون من شركة الطيران الأشغال العمومية، ثم فضيحة الطريق السيار شرق– غرب، وقضية الفساد في شركة سوناطراك.

– قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة وإفلاس البنوك الخاصة:

لم تكن فضيحة بنك الخليفة والخسارة التي تكبدتها الخزينة العامة بأكثر من 1.7 مليار دولار من جراء ذلك، سوى مقدمة لتعرية حجم التجاوزات المسكوت عنها في النظام المصرفي الجزائري، لاسيما في منظومة البنوك الخاصة التي تمخضت ولا تزال عن كثير من الفضائح والفوضى (تزوير الوثائق والمستندات، الاختلاسات، تبييض الأموال وتنامي رهيب لمعدلات الرشوة...إلخ)، تسببت في إفلاس وسحب الاعتماد من سبعة مصارف ومؤسستين ماليتين مند سنة 2003، وهي على التوالي: الخليفة بنك، المصرف التجاري الصناعي، الشركة الجزائرية للبنك، مونا بنك، أركو بنك، جينرال ميديتيرانيان، يونين بنك، ألجيريان انترناشيونال بنك، إضافة إلى الريان بنك، وهو ما يعني أن كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري تمت تصفيتها[21].

وتعتبر قضية الخليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث عرفت ب "فضيحة القرن"، وترجع تفاصيلها إلى سنة 2003 عندما قررت الحكومة تنصيب متصرف إداري من أجل تسيير بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر، بهدف إنقاذه من إفلاس كان يبدو وكأنه قدر محتوم لا مفر منه، وبالرغم من تواصل الجهود في هذا الشأن، إلا أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لتعيين مصفي معلنة بذلك إفلاس بنك الخليفة، وفتح تحقيقات قضائية عن التجاوزات غير القانونية التي تم ارتكابها من طرف مسيري هذا البنك في وقت كان فيه المدير العام لهذا البنك قد فر إلى الخارج[22].

فبالرغم من أن الحكومة أعلنت بأنها ستلتزم بتعويض المتضررين من قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث لا يزال أكثر من 14 ألف ضحية نصب واحتيال بنك الخليفة ينتظرون التعويضات منهم رجال أعمال أعلنوا إفلاسهم[23].

ويمكن القول أنه إذا كان **الإفلاس** هو الظاهرة المميزة **للبنوك الخاصة ذات رأس المال المحلي** في الجزائر، فإن **الإختلاس** أصبح الظاهرة المميزة **للبنوك العمومية** فيها، والذي سجل في السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا.

– الفساد في إنجاز الطريق السيار شرق– غرب

يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات استقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تسبب في استنزاف وهدر كبير للمال العام، وتضخيم للفواتير، والتلاعب في الميزانيات الملحقة لمختلف المشاريع.

وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في إنجاز مشروع القرن "الطريق السيار شرق– غرب"، الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد إلى الحدود الغربية على مسافة تزيد عن 1200 كلم، والذي أصبح يعرف ب "فضيحة القرن" من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدرت قيمة الرشاوى والعمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية CRCC-CITIC المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع الضخم بالمليارات، فالمشروع بدأ ب 4 مليارات دولار، ووصل إلى 11 مليار دولار ونسبة إنجازه لم تتعدى 40%، أما التكلفة النهائية للمشروع بعد إتمام إنجازه فرجح أن تصل 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقين سيارين: الأول شرق– غرب، والثاني شمال– جنوب[24].

– الفساد في شركة سوناطراك

لقد كان الجزائريون يعتقدون إلى وقت قصير أن قضية الخليفة والطريق السيار شرق– غرب ستكونان آخر قضايا الفساد والاحتيال في الجزائر، خاصة بعد تعهد السلطات العليا في البلاد بمتابعة المتورطين في الفساد ومعاقبتهم، لكن لم تغلق هاتين القضيتين اللتين كلفت خزينة الدولة المليارات من الدولارات حتى انفجرت أخرى يراها المراقبون أكبر وأثقل بكثير من سابقتيها، ألا وهي "**فضيحة سوناطراك1 و2**"، فهذه المرة امتد وتغلغل الفساد في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر، بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل أكثر من 97% من صادرات البلاد، بدخل سنوي لا يقل عن 40 مليار دولار، فعائدات النفط والغاز هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في البلاد، وبالرغم من هذا فهو لم يسلم من فضائح الرشوة والفساد وإبرام العديد من الصفقات المشبوهة، التي يعتقد أن شركة سوناطراك أبرمتها مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية. حيث قدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة[25].

ومن هنا يمكن القول أن الجزائر تعرف انتشارا واسعا لمختلف مظاهر وأشكال الفساد في مختلف القطاعات والمجالات، الأمر الذي جعل منها أنموذجا لدولة الفساد والإفساد.

2.1. ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية للفساد

قبل التطرق لترتيب الجزائر في بعض المؤشرات الدولية للفساد، نستعرض خريطة العالم للفساد، والتي تعدها منظمة الشفافية الدولية.

الشكل رقم (01): موقع الجزائر في خريطة العالم للفساد

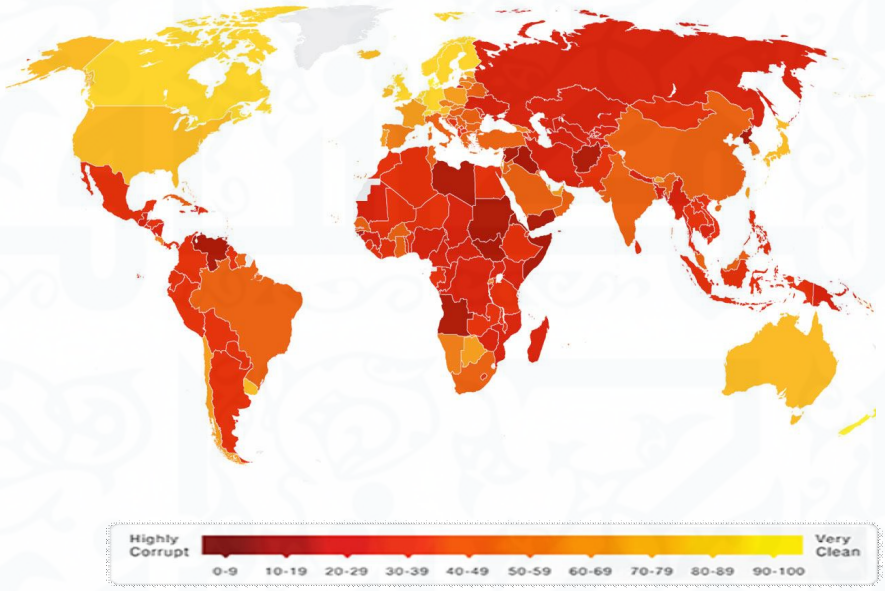

Source : http://cpi.transparency.org/cpi2016/results.

تبين هذه الخريطة الخاصة بالفساد على المستوى العالمي والتي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، أن الجزائر تعتبر من أكثر الدول انتشارا واسعا لمختلف أشكال الفساد، حيث تنتمي إلى **الفئة الرابعة الملونة بالأحمر الداكن** والتي تسجل درجات متدنية من الشفافية والحكم الراشد تمتد من **30 إلى 39** درجة من أصل **100** درجة.

1.2.1. مؤشر مدركات الفساد CPI

هذا المؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية، يرتب دول العالم وفقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين في الدولة، تتراوح قيمته بين الصفر الذي يعني

درجة فساد عالية، و10 التي تعني درجة شفافية عالية، إذا كان المؤشر يتراوح من 0 إلى 10، أو 100 إذا كان المؤشر يتراوح بين 0 و100 درجة.

ويوضح الجدول التالي رتبة ودرجة الفساد التي حصلت عليها الجزائر في مؤشر مدركات الفساد 2007– 2016.

الجدول رقم (01): درجة ورتبة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد من 2003- 2016

السنة	عدد الدول	الدرجة	الرتبة
2007	180	3.0 من 10	99
2008	180	" 3.2	92
2009	180	" 2.8	111
2010	178	" 2.9	105
2011	183	" 2.9	112
2012	176	34 من 100	105
2013	183	36	94
2014	175	36	100
2015	168	36	88
2016	176	34	108

Source :https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

من الجدول السابق يتضح لنا أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وضمان الشفافية والنزاهة، ففي سنة 2007 حصلت على درجة سيئة قدرت ب 3.0 من 10 درجات واحتلت بذلك المرتبة 99 من بين 180 دولة، ويرجع ذلك لانتشار واسع لمختلف مظاهر وأشكال الفساد، ثم عرفت تحسنا طفيفا في درجة الفساد سنة 2008 حيث حصلت على درجة 3.2 واحتلت بذلك المرتبة 92 وهي أحسن رتبة حصلت عليها الجزائر في هذه الفترة، وخلال المرحلة من 2009 إلى 2011 تراجع ترتبها بشكل كبير حيث حصلت على درجات جد سيئة تراوحت بين 2.8 و2.9 من أصل 10 درجات وهو ما يعني أن الجزائر رتبت مع البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من 3 درجات من 10 درجات)، وابتداء من 2012 أصبح

المؤشر يحتوي على 100درجة بدلا من 10 درجات، وحصلت الجزائر على درجات تراوحت بين 34 و36 درجة من أصل 100 درجة خلال الفترة من 2012- 2016 وهذا يعني أن البلاد بقيت خلال هذه الفترة أيضا تشهد معدلات خطيرة للفساد؛ (مثل عمليات اختلاس ونهب المال العام، تبييض الأموال، سوء استغلال الوظيفة، تداول الرشوة والصفقات العمومية المشبوهة).

ومن هنا يمكن القول أن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة، وغير مشجعة على الإطلاق، إذ تحتل مراتب متدنية وجد سيئة وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال ومستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع انتقال وتداول المعلومات وهو ما يشكل بيئة تكون فيها حالة عدم التأكد مرتفعة وطاردة للاستثمارات.

2.2.1. مؤشر ضبط الفساد الخاص بالبنك الدولي

يصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد وهو مؤشر يوضح وضعية نظام الحكم، يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، وهو يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسئولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و+2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وفيما يلي جدول يوضح تصنيف الجزائر حسب هذا المؤشر خلال الفترة 2007- 2016.

الجدول رقم (02): تصنيف الجزائر في مؤشر ضبط الفساد الذي يصدره البنك الدولي خلال الفترة 2007- 2016

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	1012	2013	2014	2015	2016
مؤشر ضبط الفساد	-0.56	-0,59	-0,58	-0,52	-0,54	-0,50	-0,47	-0,60	-0,66	-0.69

Source: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Report_Name=WGI-Table&Id=ceea4d8b

http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

بالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على هذا المؤشر نجد أنها ما تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، حيث يلاحظ أنها تسجل درجات متدنية خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة من 2014- 2016، حيث

سجلت درجات تراوحت بين −0.6 و−0.69،كما يشير التقرير الذي يصدره البنك الدولي عن أوضاع الحوكمة، والذي يعتمد على قياس مدى تورط السياسيين والبرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسئولي الضرائب والجمارك في قضايا الرشوة والفساد أن الجزائر تعتبر بيئة خصبة لنمو مختلف مظاهر الفساد.

وقد أوضح تقرير البنك الدولي بأن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة، وضعف القدرة على الحد من المسئولين الفاسدين، وغياب النظام القضائي النزيه المستقل الذي يحد من حصانة المنصب ونفوذ المسئول، بالإضافة إلى عدم فعالية وجدية الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، وهو ما تسبب في تراجع ترتيب الجزائر على سلم ضبط الفساد[26].

المحور الثالث. آليات مكافحة الفساد في الجزائر

باعتبار الجزائر دولة مريضة بالفساد، وذلك بتأكيد من أسمى سلطة في البلاد رئيس الجمهورية السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**"، حيث جاء في خطاب له ألقاه في **27 أفريل 1999: " إن الجزائر دولة مريضة بالفساد**"، وأضاف قائلا: " **دولة مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب عليها، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع**"[27]، ومن هنا كان التحرك ضروريا من أجل وضع مجموعة من الآليات لمكافحة الفساد والوقاية منه، وذلك خلال سن مجموعة من القوانين والعمل على تبني مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإرساء دولة الحق والقانون، بالإضافة إلى القيام بإصلاحات واسعة في مختلف القطاعات التي يتغلغل فيها الفساد.

ومن أهم الآليات الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر ما يلي:

1.1. النصوص القانونية والآليات المؤسسية الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر

تلعب النصوص التشريعية والأجهزة الرسمية التي تقوم الدولة بإنشائها وإرساء دعائمها دورا مهما في مكافحة الفساد، خاصة ما تعلق منها بالرشوة وممارسة الفساد والتهريب وتبيض الأموال، ولكن بشرط توفير الظروف المناسبة التي تساعد على تطبيق هذه القوانين، وإعطاء الصلاحيات الواسعة والدعم اللازم للمؤسسات والهيئات الخاصة بمكافحة الفساد.

1.1.1. النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر

بما أن الجزائر كانت من بين الدول السباقة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة في 31 أكتوبر 2003، وإن كان بتحفظ في 2004[28]، وكذلك بالنسبة لاتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد المعتمدة في مابوثو يوم 11 يوليو 2003، والتي تم التصديق عليها دون إبداء أي تحفظ في سنة 2006[29]، بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 وكذا البروتوكولات الملحقة بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية الأمم المتحدة لتجريم الرشوة، كما أن الجزائر عضو مؤسس في "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإنها سعت إلى تكييف قوانينها المحلية مع هذه الاتفاقيات الدولية، ولعل أهم دليل على ذلك هو إصدار القانون 01/06 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه، والذي يعد من مفردات القوانين المعاصرة التي تصبوا إلى خدمة التنمية في الجزائر، حيث اعتمد عليه المشرع الجزائري في البحث عن الآليات المناسبة لمكافحة الفساد على المستوى الداخلي، وكانت جل قواعده منسجمة مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وهذا كله من أجل هدف واحد وهو العمل على الحد من هاته الظاهرة الخطيرة لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية للمواطنين في ظل تنمية مستدامة وشاملة.

. **في مجال إبرام الصفقات العمومية:** نظرا لكون أهم مجالات الفساد الذي مس القطاع العمومي في الجزائر هي الصفقات العمومية على اعتبار أنها عقود ممولة بميزانية الدولة، حيث كانت هناك العديد من التجاوزات القانونية في إبرام الصفقات العمومية، ما أدى إلى هدر وتبديد المال العام، كل هذا دفع المشرع الجزائري إلى إصدار قوانين خاصة بتنظيم الصفقات العمومية، وقام بتعديلها أكثر من مرة وذلك من أجل تعزيز الآليات الخاصة بالوقاية من الفساد. ولعل من أهم النصوص القانونية في هذا المجال ما نصت عليه المادة 09 من قانون مكافحة الفساد من ضرورة توفير قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة والاختيار على أساس معايير موضوعية، كما يفترض أن تخضع المشتريات العامة "لقانون

المناقصات العامة" وليس للاتفاقيات الخاصة التي حظرها الرئيس بوتفليقة في خطاب ألقاه في أفريل 2005.

ولقد فرض المشرع على الإدارة العمومية اتباع إجراءات محددة عند إبرام الصفقة العمومية بهدف الوقاية من الفساد، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:[30]

- الإعداد المسبق لدفاتر الشروط، حيث فيها شروط المشاركة في المنافسة وقواعد انتقاء المتعاقد؛
- تحديد طرق اختيار المتعاقد، عادة ما يتم ذلك عن طريق فتح مناقصة للحصول على عدة عروض متنافسة يتم اختيار أفضلها؛
- الإعلان عن الرغبة في التعاقد، وذلك عن طريق الإشهار الصحفي في الجرائد الوطنية وكذلك في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي؛
- تنظيم إجراءات إرساء الصفقة، مثل إعطاء الحق لكل مشارك في الصفقة بإنشاء هيئة لممارسة عملية الرقابة وفقا للقانون المنظم لسير الصفقات العمومية.

.في مجال مكافحة التهريب: من أجل محاربة ظاهرة التهريب والتي تضر كثيرا بالاقتصاد الوطني تم إصدار القانون رقم 05- 06 المؤرخ في 2003، والذي يهدف حسب ما جاء في مادته الأولى إلى دعم وسائل مكافحة التهريب وذلك من خلال وضع تدابير وقائية، وتحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات، إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة والقمع، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب[31].

. في مجال مكافحة غسيل الأموال: صدر القانون رقم 01- 05 في فبراير 2005 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية، ويجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي ومن البنك الدولي، ويندرج في إطار سعي الجزائر الدائم لتنفيذ مختلف البنود والاتفاقيات التي أبرمتها مع المجموعة الدولية، خاصة في ظل تزايد المستمر لهذه الظاهرة الخطيرة وارتباطها بظواهر أخرى كتجارة المخدرات والإرهاب، وتخلف المنظومة البنكية في الجزائر التي مازالت بعيدة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكشف ما وصلت إليه هذه الظاهرة، منها على وجه الخصوص تقديم الإحصائيات المتعلقة بحجم التحويلات التي تتم إلى الخارج[32].

كما تضمن القانون 06- 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته مادة خاصة بتدابير منع تبييض الأموال ركزت على ضرورة إخضاع المصارف والمؤسسات المالية

غير المصرفية، بما في ذلك الأشخاص الطبعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ما له قيمة، لنظام رقابة داخلي من أجل كشف ومنع جميع أشكال تبييض الأموال وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما[33].

بالإضافة إلى ما سبق تم إصدار مرسوم من طرف وزارة المالية في 18 مايو 2008 يفصل الإجراءات المعتمدة لتتبع حركة ومسار تنقل الأموال المشبوهة.

2.1.1. الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر

في الجزائر هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد، من أهمها ما يلي:

- البرلمان:

يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا، والتي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام، بل إن البرلمان له الحق في إسقاط الحكومة برفضه البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه انتهاكا لحقوق الشعب. ومن الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج وتقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد، وإحالة المتورطين فيها على العدالة.

إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لم ترق بعد إلى ممارسة الدور المنوط بها في هذا المجال، وذلك بسبب الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي عليها، ويتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي الوطني فيما يخص مشاركته في إعداد القوانين، والتي لم تتعدى نسبة 0.02% من مشاريع القوانين، كما أن النائب في البرلمان الجزائري ينتظر قرابة 29 شهرا لاستلام الإجابة الكتابية من الوزير في حالة مساءلته له[34]. إن هذا الضعف الذي يعاني منه البرلمان الجزائري في مواجهة الفساد من الناحية العملية يرجع إلى عدة أسباب أبرزها:

- ضعف نظام التمثيل الحزبي التعددي الحقيقي، حيث توجد تعددية شكلية ممثلة في عدة أحزاب، لكن الأغلبية غالبا ما يحوز عليها حزب واحد؛
- ضعف المستوى العلمي والمعرفي لأغلبية النواب، حيث أن معظمهم لا يتمتع بالثقافة السياسية والقانونية التي تؤهلهم لوضع برامج وسياسات خاصة بمكافحة

الفساد، وعليه أصبحت هذه الهيئة مكانا للثراء وجمع المال أكثر منه للتشريع ومناقشة القضايا الهامة التي تهم المجتمع ككل؛

- تورط الكثير من النواب أنفسهم في قضايا الفساد، لكون وصولهم إلى النيابة في البرلمان أصلا ناتج عن اتباع أساليب فاسدة ودفعهم للرشاوى، بالإضافة إلى أن أغلبهم يرفض التصريح بممتلكاته أثناء توليه مهامه وبعد الانتهاء.

- مجلس المحاسبة:[35]

يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر، وهو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، وقد أنشأ في سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني.

ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية مكلفة بمكافحة الفساد على أساس أنه يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية، وهي نفسها المكلفة بإبرام الصفقات العمومية بالنظر إلى المادة 02 من تنظيم الصفقات العمومية، ومن ثم يمكن القول أن رقابة مجلس المحاسبة على الصفقات العمومية تندرج في إطار مكافحة الفساد، إذ أن المجلس يتمتع بالصلاحيات التالية:

- مراجعة وتدقيق حسابات الهيئات العمومية والتأكد من سلامة وصحة الأرقام والحسابات الواردة في الميزانية للمؤسسات العمومية إدارية كانت أم اقتصادية؛
- مراقبة جميع المعاملات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على الإنفاق بكل خطواته؛
- ضبط وكشف المخالفات المالية ومختلف ممارسات الفساد المالي مثل الاختلاس والرشوة، تبديد المال العام، والمخالفات المالية، والتحقيق فيها، ومساءلة ومحاسبة مرتكبيها.

رغم هذه الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس المحاسبة، إلا أنه لم يصل إلى الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- حساسية السلطة التنفيذية اتجاه الدور الرقابي الذي يمارسه هذا الجهاز؛

- عدم استقلاليته وتبعيته للسلطة التنفيذية ما يعيق أداء مهامه بالنزاهة والشفافية المطلوبة؛
- عدم فعالية الأدوات التي يملكها، إذ أقصى ما يمكن أن يفعله هو الحكم بغرامات لا تتجاوز الأجر الذي يتلقاه المسئول عن المخالفة.

– المفتشية العامة للمالية:[36]

لقد أنشأت المفتشية العامة للمالية سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 35/80 المؤرخ في 1980/03/01 وأعيد تنظيمها في العديد من المرات، حيث أصدر المشرع العديد من النصوص التنظيمية في إطار تفعيل عملها من أهمها المرسوم التنفيذي 272/08 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المتعلق بصلاحيات المفتشية العامة للمالية، والذي أسند لها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي. وتتبلور مهمة المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد عن طريق قيامها بدور رقابي على إبرام وتنفيذ الصفقة العمومية من خلال:

- جمع المعلومات عن الصفقة والاستفسار عن الطريقة التي حددت بها الحاجات العامة؛
- البحث في طريقة إبرام الصفقة، فإذا أبرمت عن طريق التراضي يجب تطابقها مع الحالات القانونية والاستثنائية والتي تجعل الآمر بالصرف يتجنبها عدى في الحالات التي نص عليها القانون نظرا لما يترب عليها من نتائج سلبية كالمحاباة واستغلال النفوذ والرشوة والاضرار بالمصلحة العامة؛
- تحديد الأهداف المتوخاة من الصفقة حتى لا ترصد اعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على الصالح العام؛
- الاطلاع على دفاتر الشروط لمعرفة مدى تطابقها مع القوانين والتنظيمات السارية المفعول.

بالإضافة إلى مراقبة الشروط الموضوعية للصفقة العمومية من خلال:

- التأكد من شرعية تشكيلة فتح الأظرفة وكذلك تقييم العروض؛
- التأكد من مراعاة هامش الأفضلية للمنتوج ذي الأصل الجزائري؛

- معاينة محضر لجنة الصفقات المختصة والتأكد من قرار تعيين هذه اللجنة وشرعية اجتماعاتها؛
- إذا نص بند في الصفقة على مراجعة أو تحيين الأسعار، فيتم مراقبة كيفية تطبيق هذا البند ومدى تطابقه مع الشروط القانونية.

– المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها:

أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في فترة حكم الرئيس "اليمين زروال"، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 02 جويلية 1996[37]، وهو يضم موظفون سامون في الدولة ورجال القانون والأمن، مهمته الأساسية تقصي فضائح الفساد والرشوة واختلاس المال العام والخاص، وللذكر فإن المرصد مند بدء عمله اهتم بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر؛ حيث عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تنموية مثل: مشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب العليا، الصندوق الوطني للسهوب، ملف العقار الصناعي، ملف الطريق السيار شرق– غرب، والعديد من الملفات الأخرى الخاصة بالفساد[38].

– الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

هي هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، تم تنصيبها في جانفي 2011 قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، تم إنشاؤها طبقا للمادة 17 من قانون مكافحة الفساد، وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تمارس مهامها وفقا للقانون رقم 01/06[39].

وتعد هذه الهيئة بمثابة مرصد وجهاز مركزي لمحاصرة بؤر الفساد المستشرية، وتجفيف منابعها وتقويض مشاربها لا سيما الرشوة التي انتشرت بشكل خطير في المجتمع الجزائري، حيث تتكفل بإعداد الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد وإجراء تقييم دوري للنصوص التشريعية والتنظيمية، بغرض الكشف عن الثغرات التي يمكن أن تستغل في ممارسة الفساد.

وتتكون من رئيس وستة (06) أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتتشكل من مجلس اليقظة والتقييم، مديرية الوقاية والتحسيس ومديرية التحاليل والتحقيقات، أعضاء هذه المديريات من ضباط الشرطة القضائية وخبراء مختصين في التحقيق في القضايا الكبرى للفساد.[40]

وتتولى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته المهام التالية:[41]

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون والحق وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية؛
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع القطاعات العمومية والخاصة المعنية بإعداد قواعد أخلاقيات المهنة؛
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد؛
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها؛
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العمومين بصفة دورية؛
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات العلاقة بالفساد؛
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

وعندما تتوصل الهيئة إلى وقائع ذات وصف جزائي، تحول الملف إلى وزير العدل الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الاقتضاء. كما ترفع الهيئة إلى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا يتضمن تقييما للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا النقائص المعاينة والتوصيات المقترحة عند الاقتضاء[42].

.تقييم دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

نظرا لتأخر إنشاء هذه الهيئة إلى جانفي 2011، والتي نص عليها قانون 2006، فإنه لوحظ غياب وتأخر كبير في نتائج عملها كونها تفتقر للكثير من المعلومات حول حقيقة وواقع الفساد في الجزائر ودرجته، كما لا تمتلك أدوات علمية ومنهجية لقياسه، بالإضافة إلى أنها لم تجر لحد الآن أي عملية لسبر الآراء أو دراسات حول مدى انتشار وتغلغل الفساد في البلاد وأي القطاعات أكثر استقطابا له، كما أنها لا تتمتع بالاستقلال الكاف والصلاحيات الواسعة للتحري في مختلف الهيئات المعنية بمكافحة الفساد كالنيابة العامة، وهذا ما يجعل الهيئة أمام عبء ثقيل ومسؤوليات جسام في مجال إعداد السياسات والتدابير الوقائية الناجعة والسهر على تطبيقها. كل هذا ساهم في إفراغ الهيئة من محتواها وجعل كل أهدافها ومهامها التي أنشأت من أجلها حبرا على ورق، وبقيت مجرد هيكل أو

مؤسسة شكلية غير فاعلة ولا تقوم بدورها في اكتشاف ومحاربة مختلف أشكال الفساد، فمند إنشائها لم تسجل الجزائر أي تحسن في ترتيبها في المؤشرات الدولية للفساد، بل عرفت استفحالا وانتشارا أكثر لفضائح الفساد وامتداده وتوغله أكثر فأكثر في القطاعات الحساسة والاستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

ومن أجل تفعيل دور هذه الهيئة في مجال مكافحة الفساد نقترح ما يلي:

- منحها الاستقلال اللازم والصلاحيات الكافية للتدخل الفعال والتحقيق في مختلف قضايا الفساد والرشوة؛
- تزويد الهيئة بأدوات منهجية وعلمية تمكنها من القيام بدراسات لقياس الفساد في مختلف القطاعات، وأيضا من أجل سبر للآراء الذي يعتبر مهم في اكتشاف بؤر الفساد ومكافحته؛
- تنسيق وتعزيز تعاونها مع الهيئات الأخرى التي لها علاقة بمكافحة الفساد كالنيابة العامة والقضاء؛
- تعزيز دورها في مجال احتكاكها بالمجتمع المدني وإشراكه في سياسة الوقاية من الفساد.

2.1. الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد والوقاية منه:

من أجل الحد من مختلف ممارسات الفساد والوقاية منها قامت الجزائر بإصلاحات واسعة نذكر منها:

1.2.1. إصلاح النظام القضائي:

لقد أخذت الجزائر على عاتقها تعزيز دولة القانون والحق ومحاربة الفساد، حيث شكل ذلك محورا رئيسيا في برنامج التجديد الوطني للسيد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، والذي أكد مند توليه الحكم أن العدالة تعد الشرط الضروري لكل تقدم وتطور، وأن إصلاحها يقع في قلب وفي طليعة المشروع الضخم للتجديد الوطني، وعلى أنه يمنح أولوية قصوى لتنفيذه في إطار عمل السلطات العمومية.

وفي نفس الإطار نصب رئيس الجمهورية بتاريخ 20 أكتوبر 1999، اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي كلفها بالإمعان في المنظومة القضائية واقتراح التدابير الملائمة لإصلاحها، وقد كان على هذه اللجنة التي تميزت تشكيلتها بتنوع الكفاءات

الوطنية أن تسلم تقريرا إلى السيد رئيس الجمهورية يتضمن اقتراح بخصوص تجديد حقيقي للعدالة الجزائرية.

وفي هذا الإطار يتم اتخاذ العديد من الإجراءات الردعية في حق القضاة والموظفين في قطاع العدالة المتورطين في قضايا الفساد والرشوة، حيث يجتمع المجلس الأعلى للقضاء بانتظام لفرض عقوبات على مسؤولين قضائيين يسيئون استخدام سلطاتهم، فعلى سبيل المثال قام باستبعاد أكثر من 30 قاضيا اتهموا بالفساد في أوائل 2005، كما أذان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في كلمة للقضاة في سبتمبر 2006 الممارسات غير القانونية والتجاوزات التي ارتكبها بعض القضاة والمحامين وأمر بفصلهم وإخضاعهم للعدالة، وطالب بتطبيق المادة 12 من قانون مكافحة الفساد تدعوا إلى تحصين سلك القضاء ضد مخاطر الفساد، ووضع قواعد لأخلاقيات المهنة وفقا للقوانين والتنظيمات والنصوص السارية المفعول[43].

2.2.1. العمل على إرساء مبادئ الحوكمة داخل النظام المصرفي:

نظرا للأزمات والفضائح الكبيرة التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري وعلى رأسها فضيحة بنك الخليفة، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، وعمليات الاختلاس التي وقعت ببعض البنوك العمومية وبمبالغ ضخمة، والتي كان سببها الرئيسي حسب اللجنة المصرفية (إحدى هيئات البنك المركزي) هو سوء الحوكمة والتسيير الذي ميز الوظيفة الرقابية والإشرافية لبنك الجزائر على البنوك الخاصة في تلك الفترة، التي تميزت بعدم وجود استراتيجية واضحة للمنظومة البنكية في الجزائر وعدم الانسياب الجيد للمعلومات بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

كل هذا ساهم في تصنيف الجزائر في مراتب متقدمة في قضايا انتشار الفساد وضعف مناخ الاستثمار، ما يعني أن تبني مبادئ الحوكمة أصبح يطرح بإلحاح، الشيء الذي دفع الحكومة إلى تأسيس لجنة تحت اسم "**اللجنة الوطنية للحكم الراشد**"، التي قامت بإدخال عدة إصلاحات بهدف تحسين الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية لضمان استقرار النظام البنكي ومردوديته والمساهمة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وهذا من خلال النقاط التالية:

. **تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2003:** حيث كان السبب المباشر لإصدار هذا التعديل هو الانعكاسات السلبية للمشاكل التي عرفتها البنوك الوطنية الخاصة وما رافقها

من اختلاسات للأموال وضياع لحقوق المودعين، وجاء هذا التعديل من أجل وضع حد لتكرار مثل هذه الحالات وحفاظا على الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري، وأهم النقاط التي تناولها هذا التعديل ما يلي:

- إعطاء الضوء الأخضر لمراجعة شروط تكوين البنوك الخاصة وتحديد الحد الانى لأس مالها؛
- رفع وتشديد العقوبات المفروضة على المديرين، المسيرين، والعمال الموظفين في حالة مخالفتهم للقواعد المصرفية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض؛
- منع كل شخص يعمل على مستوى البنك ويملك سلطة التوقيع من منح قروض أو تقديم تسهيلات ائتمانية لأقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية؛
- إعادة النظر في تركيبة اللجنة المصرفية، حيث تم إضافة أشخاص آخرين لها، والهدف هو تشديد الرقابة على البنوك التجارية وتفعيلها.

* وفي **04 مارس 2004**، تم إصدار نظام لضمان الودائع المصرفية يتماشى مع مقررات لجنة بازل، يقضي هذا النظام بانخراط البنوك الوطنية والأجنبية بهدف تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم، كما يهدف للحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك[44].

* وقد تجسدت عملية تحديث الهياكل القاعدية التقنية والمادية للبنوك وتعزيزها منعد عام 2006 بوضع نظام للتسويات والتسديد الفوري في وقت قياسي للمبالغ الكبيرة، وكذا نظام داخلي للإعلام والمقاصة الآلية للتسديد ATCI، حيث شرع العمل بهذا النظام في نهاية جويلية 2008، إذ أن 96.4% من مقاصة أداة الدفع تتم بطريقة إلكترونية، وقد سمح هذا النظام بتهيئة إطار قانوني وتنظيمي، ووضع واعتماد المعايير المطبقة على جميع أدوات الدفع بما فيها استخدام بطاقات الائتمان المصرفية، ووضع شبكة مكيفة وموثوقة للاتصال السلكي واللاسلكي بين البنوك وتعزيز الرقابة[45].

3.2.1. إصلاح قطاع الجمارك:

وضعت المديرية العامة للجمارك استراتيجية جديدة من أجل تحسين الأداء الوظيفي وتسهيل الإجراءات وتطوير آليات العمل المتبعة في مجال الإدارة ومكافحة الفساد وتحسين وضعية العاملين في الجمارك ماديا ومعنويا، وتضمنت هذه الاستراتيجية عدة أهداف يتم العمل على تحقيقها تمثلت فيما يلي:[46]

- مكافحة الفساد وتحقيق الانضباط وتحمل المسؤولية من قبل الموظفين عن طريق وضع خطة موضوعية لتأهيل وتدريب جميع العاملين في إدارة الجمارك على جميع المستويات وربط عمليات التدريب والكفاءة والالتزام باستناد الوظائف والترقيات، بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة والمتابعة الميدانية للعاملين ومعاقبة من يقدم الرشوة ومن يقبلها بأشد العقوبات على أن تكون موحدة بحق الراشي والمرتشي؛
- حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة التهريب عن طريق تكوين وتنظيم دوريات على طول الحدود السياسية للقطر لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تضر كثيرا بالاقتصاد الوطني، والعمل على ضمان التنسيق الدائم بين الأجهزة الجمركية والأجهزة الأمنية وإدخال التقنيات الحديثة في الكشف عن حالات التهريب؛
- تحصيل الإيرادات للخزينة العامة للدولة عن طريق تقديم المقترحات لتعديل نظام التعريفة الجمركية بما يتلاءم مع التطورات الحديثة، بحيث يتم إعادة النظر في شرائح الرسوم الجمركية الواردة في التعريفة الجمركية، وتقديم المقترحات لإنهاء العمل بأسلوب الضرائب المتعددة وتطبيق الضريبة الموحدة؛
- تسهيل حركة التجارة المشروعة وتشجيع الاستثمار عن طريق تسهيل حركة التبادل التجاري المشروع عبر الأمانات والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المعاملات الجمركية واستخدام وسائل فعالة وسهلة للتفتيش والمعاينة وتقديم التسهيلات اللازمة للتجار الملتزمين، ودعم وتطبيق جميع الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الحكومة وتسهيل الإجراءات الجمركية لتهيئة مناخ استثماري فعال، ورفع كفاءة الخدمة الجمركية في المدن الصناعية والمناطق الحرة؛
- تطوير العمل الجمركي وتحقيق اللامركزية بتشكيل لجنة بالاستعانة بحقوقيين واستشاريين ومختصين من خارج الإدارة لتعديل قانون الجمارك ووضع قانون جديد متطور.

4.2.1. العمل على إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

لقد تم إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد والتي تمثل الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في الجزائر، حيث تبذل هذه الجمعية نشاطا كبيرا في مجال مكافحة الفساد والتشهير به، وكبح سلطة الجهاز البيروقراطي، وتعميق الحريات التي ظلت مهضومة

ولفترة طويلة من الزمن؛ أولا في ظل نظام الحزب الواحد وثانيا في ظل العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات.

وقد انتقدت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد القانون 06-01 الخاص بمكافحة الفساد والوقاية منه لاحتوائه على عدد من نقاط الضعف مثل:

- عدم مطالبة ضباط الجيش بتقديم إقرارات الذمة المالية؛
- خضوع هيئة مكافحة الفساد لنفوذ الحكومة وعدم منحها الاستقلالية اللازمة لممارسة نشاطها؛
- عدم توفير الحماية الكافية للمبلغين عن الفساد.

كما أدانت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد بشدة الاتجاه نحو الاتفاقيات الخاصة بين إدارات الحكومة ومقاولي القطاع الخاص فيما يتعلق بعقود المشتريات الحكومية، كما ترى بأنه لا توجد إرادة حقيقية لدى السلطة السياسية لمحاربة ظاهرة الفساد، ودليل ذلك أن الجزائر لم تحتفي باليوم العالمي لمحاربة الفساد المصادف ليوم 9 ديسمبر إلا في سنة 2011، وأن العديد من قضايا الفساد الكبيرة لم تحل بعد ومازالت في أدراج العدالة، فالجزائر تسير بسلطة تجعل من الفساد تصرفا يوميا لها، فالفساد يتعاظم في المجتمع الجزائري لأنه لا توجد سلطة مضادة تمنع السلطة الحاكمة من عمل ما يحلو لها، ما يجعل الجزائر في مراتب متدنية من حيث مناخ الاستثمار والحكم الراشد وحرية الصحافة.

5.2.1. الانضمام للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء African Peer Review Mechanism

في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا **بالنيباد** أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African peer review mechanism) والمعروفة اختصارا ب (APRM) وذلك بقمة الإتحاد الإفريقي في دربان في جولية 2002، حيث أنها آلية إفريقية لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والارتقاء بتطبيق القانون والشفافية والحكم الراشد في الدول الإفريقية. فهذه الآلية تعتبر حجر الزاوية في الشراكة الجديدة وتسعى للامتثال لأفضل الممارسات فيما يتعلق بكل من مجالات الحكم والتنمية وتسعى لتشجيع اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي لتشجيع المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني في البلدان الإفريقية، وتحقيق الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي المرتفع والتنمية المستدامة.

الخاتمة:

إن الجزائر بالرغم من القوانين الكثيرة التي سنتها في مجال مكافحة الفساد، والمؤسسات التي شكلتها والإصلاحات الكبيرة التي قامت بها، إلا أن ذلك يبقى مجرد شكليات فلا القوانين تطبق ولا المؤسسات تقوم بدور فعال في كشف مختلف ممارسات الفساد والحد منها؛ وذلك لعدم منحها الاستقلالية الكافية والصلاحيات الواسعة والتمويل اللازم لممارسة نشاطها بكل حرية في مجال التحري عن قضايا الفساد والرشوة وإحالة مرتكبيها على العدالة.

فالجزائر لم تحقق النتائج والأهداف المرجوة في مجال مكافحة الفساد، حيث مازال الفساد يستشري ويتوغل على نطاق واسع في الاقتصاد الوطني وفي جميع المجالات والقطاعات، حيث لم تسلم منه حتى القطاعات الإستراتيجية والحساسة في البلاد كقطاع المحروقات وقطاع الأشغال العمومية والقطاع المصرفي، حيث شهدت هذه القطاعات أشهر فضائح الفساد، عرفت بـ " فضائح القرن"، ويتضح ذلك من خلال الترتيب المتدني التي حصلت عليه الجزائر في المؤشرات الدولي للفساد؛ حيث حصلت على 34 درجة من أصل 100 درجة في سنة 2016 واحتلت المرتبة 108 من بين 176 دولة شملها المؤشر، وفي سنة 2015 حصلت على 36 درجة واحتلت بذلك المرتبة 88 عالميا.

ولهذا يجب على الجزائر بذل المزيد من الجهود في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال العمل على تبني قواعد ومبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة ومحاسبة للمسؤولين وإرساء دولة القانون والحق، بالإضافة إلى العمل على تفعيل كل من دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

نتائج البحث:

– إن الجزائر تعرف انتشارا واسعا لمختلف مظاهر الفساد، حيث لم تعد هذه الظاهرة تعتبر حالة عرضية يمكن احتواؤها في أي وقت وبأية وسيلة، ولكنها أصبحت آفة مستشرية يصعب اقتلاع جذورها من الأساس، مما يتطلب الأمر جهدا كبيرا، وتفكيرا جديا وواعيا على جميع المستويات والأصعدة من أجل وضع استراتيجية فعالة وآليات محكمة لتنفيذها من أجل محاصرة هذه الظاهرة الخطيرة والتقليل من آثارها السلبية الاقتصاد الوطني؛

– عدم فعالية وجدوى المؤسسات والهيئات التي رصدتها الجزائر لمحاربة الفساد بالرغم من تعددها وتنوعها، وذلك لعدم منحها الاستقلالية الكافية والسلطات اللازمة للقيام بدورها بكل حرية، وعدم توفير الشروط والضمانات الكفيلة بنجاحها وتحقيق الأهداف المتوخاة منها؛

– بالرغم من التشريعات والقوانين التي سنتها الجزائر في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، إلا أنها لم تكن فعالة على الإطلاق ويرجع ذلك أساسا إلى سوء تطبيقها وتجسيدها على أرض الواقع.

الاقتراحات:

– على النظام السياسي في الجزائر أن يعمل على نشر وترسيخ حكم راشد حقيقي، والممارسة الديمقراطية الفعلية التي تسمح بإعطاء فرص أكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع البرامج والسياسات ومراقبة تنفيذها والابتعاد عن الديمقراطية الصورية، بالإضافة إلى العمل على تقليص الهوة بين الحاكم والمحكوم وكسب ثقة الأفراد المسئولين ومؤسسات الدولة، وجعلهم عنصرا مهما في مكافحة الفساد؛

– على السلطات الرسمية في الجزائر أن تعمل على تفعيل أجهزة ومؤسسات مكافحة الفساد بتوفير لها الظروف الملائمة ومنحها الصلاحيات الكاملة والتمويل اللازم من أجل تمكينها من أداء عملها بكل حرية واستقلالية، بالإضافة إلى تشجيعها على القيام بدراسات ميدانية واستقصائية لكشف مختلف ممارسات الفساد والحد منها؛

– كذلك يجب العمل على تفعيل قوانين مكافحة الفساد وتطبيقها على الجميع دون تمييز ؛

– على الجزائر أن تعمل على تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

الهوامش والاحالات:

[1] . عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص. 81.

[2] . موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009، ص. 13.

[3] . محمد جمال باروت، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، القاهرة، 2004، ص. 18.

[4] . هاني عيسوي السبكي، مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفي الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 36.

[5] . ميخائيل جونسون، فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة، 2009، ص. 38.

[6] . أحمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص. 273.

[7] . Daniel Kaufmann, corruption : the facts, Foreign policy, n° 107, summer 1997, p 113.

[8] . صالح دواس الخوالدة، مواءمة الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد مع التشريعات الأردنية وآلية تطوير وتفعيل القطاع الإداري دراسة بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص، ص 43، 44.

[9] . أحمد محمود نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 32.

[10] . عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2005، ص 217.

[11] . حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012- 2013، ص 168.

[12] . فلاق محمد، حدو سميرة، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"، مقال منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص 19.

[13] . تم التقسيم بالاعتماد على: - عبد الحميد براهيمي، دراسة حالة الجزائر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية ' الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية'، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص- ص. 890- 894. - ما عدى المرحلة الخامسة فهي من إضافة الباحثة.

[14] . عبدو مصطفى، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة - حالة الجزائر 1995- 2006-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، إشراف الأستاذ الدكتور غضبان مبروك، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص. 67.

[15] . المرجع نفسه، ص. 68.

[16] . عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 844.

[17] . المرجع نفسه، ص. 450.

[18] . المرجع نفسه، ص- ص. 855- 858.

[19] . عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 862، 863.

[20] . الفساد كبد الجزائر 30 مليار دولار، مقال منشور على الموقع:
www.raya.Fm/news/view :34041, 21/06/2012, h : 11.45

[21] . كامل الشيرازي، زلزال البنوك الخاصة في الجزائر، دعه ينهب... دعه يمر، مقال نشر في 24 ديسمبر 2007، ص. 01 على الموقع: http://benbadis.org/vb/showthread.php

[22] . عزيز طواهر، 60 مليون سنتيم لتعويض ضحايا بن الخليفة عن الملايير الضائعة، للمزيد ارجع للموقع التالي:
http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=19804

[23] . كامل الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص. 02.

[24] . الطريق السيار شرق – غرب فضيحة القرن المشروع بدأ ب 4 مليار والتكلفة النهائية تجاوزت 20 مليار، http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=5985, 21/6/2012, h: 10.15.

[25] . تحليل السفارة الأمريكية في الجزائر لفضيحة سوناطراك، http://bilad-13.maktoobblog.com

[26] . البنك الدولي، تقرير البنك الدولي حول الفساد لسنة 2009، للمزيد ارجع للموقع:
http://www.worldbank.org

[27] . محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، لبنان، نوفمبر 2004، ص. 37.

[28] . المرسوم الرئاسي رقم 04– 137، المؤرخ في 19 أفريل 2004، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية، العدد 26، المؤرخ في 25 أفريل 2004.

[29] . المرسوم الرئاسي 06– 137، المؤرخ في 10 أفريل 2006، يتضمن التصديق على اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوثو في 11 يوليو 2003، الجريدة الرسمية، العدد 24، المؤرخ في 16 أفريل 2006.

[30] . خضري حمزة، الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان، 2012، ص. 176– 180.

[31] . عبيدي الشافعي، قانون مكافحة التهريب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص. 25.

[32] . عبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[33] . القانون رقم 06–01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، المادة 16، ص. 09.

[34] . عبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

[35] . حمزة خضري، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[36] . المرجع نفسه، ص 181.

[37] . المرسوم الرئاسي رقم 96– 33 المؤرخ بتاريخ 02 جويلية 1996، يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منه.

[38] . علي حبيش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013- 2014، ص 158.

[39] . القانون 06- 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المادة 17، مرجع سبق ذكره، ص. 09.

[40] . المرسوم الرئاسي رقم 06- 413، المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المتضمن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه.

[41] . عثماني فاطمة، التصريح بالممتلكات كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الوظائف العمومية للدولة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في القانون العام، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، جوان 2006، ص. 39.

[42] . هلال مراد، الوقاية من الفساد في التشريع الجزائري على ضوء القانون الدولي، نشرة القضاة، العدد 60، وزارة العدل، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2006، ص. 96.

[43] . خبابة عبد الله، الشكل الجديد للتجريم على ضوء الاتفاقيات الدولية، مداخلة ضمن الندوة الدراسية التي نظمتها دار الثقافة ببرج بوعريريج بالتنسيق مع منظمة المحامين بسطيف ومجلس قضاء برج بوعريريج، ص. 03.

[44] . القانون رقم 04- 03 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 04_03_2004، المتضمن وضع نظام لضمان الودائع المصرفية، ص- ص. 25- 31.

[45] . الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوظيفي في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر 2008، ص. 152.

[46] . باسم المحمد، مكافحة الفساد وتحقيق الانضباط وتحمل المسؤولية... إستراتيجية جديدة لمديرية الجمارك،
؟ http://www.fasad.shukumaku.com/Content.php

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الأول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

النوع الاجتماعي وسوق العمل بالجزائر: دراسة قياسية للفترة1991-2016

Gender and Labor Market in Algeria: Empirical Study for Period (1991-2016)

د/ نسرين معياش
mayachenesrine@yahoo.com
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

تاريخ الاستلام: 2017/09/08 تاريخ التعديل: 2018/04/07 تاريخ قبول النشر: 2018/04/20
تصنيف JEL:J01 ، J16

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأدلة التحليلية التي تؤثر على الفجوة بين الجنسين في سوق العمل. وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر النوع الاجتماعي على سوق العمل بالجزائر للفترة 1991-2016 من خلال دراسة أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة بين النساء ومعدلات البطالة بين الرجال باستخدام نموذج انحدار لوغاريتمي. وخلصت الدراسة إلى أن هنالك فجوة بين الجنسين في سوق العمل حيث كان للنمو الاقتصادي أثر بالغ في تخفيض معدلات البطالة بين الرجال بمعدل 6 مرات من معدل البطالة بين النساء. وهذا الاختلاف هو نتاج جملة متنوعة من العوامل اقتصادية واجتماعية وغيرها من شأنها أن تعيق تعزيز مشاركة المرأة اقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، سوق العمل، النمو الاقتصادي، البطالة.

Abstract:

This research paper aims to discuss the analytical evidences that affect the gender gap in the labor market. The study investigates the analysis of the reality of women's employment in Algeria over the period 1991-2016, through the examination of the impact of economic growth on the unemployment rates among women and unemployment rates among men using the logarithmic model. The basic conclusion that there is a gender gap in the labor market, where the economic growth has major impact in reducing unemployment among men at a rate six times the rate of unemployment among women. This difference in the results is due to a variety of economic and social factors، which will hinder the promotion of the economic participation of women.

Key Words : Gender, Market Labor, Economic Growth, unemployment.

مقدمة

إن المساواة بين الجنسين تعتبر في صميم العمل اللائق، فالإنصاف القائم على الحق في العمل يعد مسألة من مسائل حقوق الإنسان الأساسية والعدالة. بالإضافة إلى أن مفهوم الكفاءة الاقتصادية يعبر عن إمكانية المرأة للعب دور أساسي كمنتجة اقتصادية قادرة على تنمية المجتمعات على الصعيد السياسي والاقتصادي من منظور تنموي ونوع اجتماعي يعطي فرصا للمرأة اجتماعيا كأقرانها الرجال.

وقد كان ينظر إلى قضايا النوع الاجتماعي حتى زمن قريب على أنها شأن هامشي يقع بشكل رئيسي في إطار القطاعات الاجتماعية، إلا أن النوع الاجتماعي هو أيضا قضية اقتصادية. فقد كانت مشاركة النساء أحد المكونات الرئيسية في الوقت الذي كانت فيه هذه البلدان الآخذة حديثا بالتصنيع قد طورت صناعات تستفيد من الخصائص ذات الصلة بالنساء. فعلى سبيل المثال كانت هذه المشاركة في أفضل وجه لها في صناعات النسيج والالكترونيات في شرق آسيا، ومازالت أحد العوامل التي تؤدي إلى نجاح مجموعة النمور الآسيوية. واليوم قد استفادت النساء من الاستثمارات الهائلة في قطاعي التعليم والصحة بما

يخدم إدماجها في التنمية جنبا إلى جنب الرجل في الحصول على فرص العمل والأمن.

مشكلة البحث

إن المشكلة الأساسية لهذا البحث تتمثل في دراسة أثر النوع الاجتماعي على سوق العمل حيث تشهد الجزائر اهتماما متزايدا بقضايا المرأة من أجل القضاء على ظاهرة التمييز ضدها وتغيير واقع تهميش دورها، وبالتالي القضاء على النتائج السلبية التي تهدر جزء من طاقات المجتمع وتعطل قوى أساسية في عملية التنمية الشاملة. وبناءا عليه تمت صياغة الإشكالية التالية: **ما هو أثر النوع الاجتماعي على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1991-2016؟**

فرضيات البحث

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- أدى التمييز بين الجنسين إلى زيادة معدلات البطالة النسوية في الجزائر خلال 1991-2016؛
- إن المساواة بين الجنسين في الجزائر أدت إلى تخفيض معدلات البطالة عموما والنسوية خصوصا؛
- هنالك مجموعة من العوامل غير النوع الاجتماعي تفسر فجوة البطالة بين الجنسين.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من واقع التمييز بين الجنسين في سوق العمل من منظور النوع الاجتماعي وتأثيره على مشاركة المرأة في سوق العمل باستعراض دراسة قياسية مست جانبا من النوع الاجتماعي البطالة بين الصنفين.

أهداف البحث

تهدف هذه الورقة البحثية على مناقشة وتحليل وضعية المرأة العاملة في سوق العمل، والبحث في أسباب تدني مشاركة المرأة الجزائرية من خلال الوقوف على أبرز فجوات النوع الاجتماعي في قوة العمل استنادا على أحدث الإحصائيات المتوفرة في هذا المجال.

منهجية البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات أو نفيها تم الاعتماد على المنهجين منهج وصفي تحليلي ومنهج إحصائي للكشف عن العلاقات الجوهرية التي تربط مختلف متغيرات الدراسة للفترة 1991–2016 مستخدمين في ذلك نموذج انحدار لوغاريتمي المتعدد.

تقسيمات البحث

تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسة:

- الانعكاسات الاقتصادية الكلية لأثر النوع الاجتماعي في سوق العمل؛
- النوع الاجتماعي في الجزائر: قراءة إحصائية؛
- النوع الاجتماعي وسوق العمل بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 1991–2016.

الدراسات السابقة

مما لا شك فيه أن أهمية الدراسات السابقة تتمثل في الاستفادة منها في طرح الفرضيات وبناء الجانب النظري، إلا أن موضوع الدراسة لم يتم تناوله بشكل مستفيض كما تم تناوله في دراستنا وأضف إلى ذلك غياب شبه تام للدراسات المحلية. في حين هنالك دراسات متواضعة آخذت المناداة بين الجنسين أو عمل المرأة ونذكر على سبيل المثال (مركز الأبحاث والدراسات حول التنمية، 2017، ص3):

– دراسة بعنوان **" القوانين المطبقة على العمل ومساهمة النساء في سوق العمل بالمغرب"** صدرت عن وكالة التعاون الدولي الألمانية عام 2011. وتتضمن تحليلا لجميع القوانين المتعلقة بالاستخدام في الوظيفة العمومية والقطاع الخاص، والقواعد المطبقة على باقي أنواع العمل التي تمتهنها المرأة مستهدفة بالخصوص مدى احترام المعايير المعمول بها لمبدأ عدم التمييز بين الرجال والنساء في مجال العمل وعلاقتها بالسياسات العمومية الرامية إلى توطيد المساواة والمناصفة داخل المجتمع.

– دراسة بعنوان **"عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي من خلال ممارسات مقاولات بالمغرب"**، وقد تم انجازها في إطار برنامج مكتب العمل الدولي الرامي إلى الارتقاء بالمساواة بين الرجال والنساء عام 2013. وتتضمن تحليل وجيز لأبرز المعايير الوطنية والدولية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز في الاستخدام والأجور، ونتائج البحوث الميدانية أجريت داخل مقاولات مغربية واستجوابات مع فاعلين اجتماعيين واقتصاديين للوقوف على

مكامن التمييز في الموارد البشرية والوصول إلى مقترحات عملية لدعم المساواة في الاستخدام والمهنة.

– دراسة بعنوان **"تطوير المعرفة من منطلق النوع الاجتماعي حول نظام الحماية الاجتماعية"** أنجزت بدعم من قطاع المرأة بمنظمة الأمم المتحدة عام 2014. وتتوجه هذه الدراسة إلى تحليل نظام الحماية الاجتماعية على ضوء القانون والممارسة لإبراز بؤر التمييز بين الجنسين واقتراح حلول لمعالجتها ضمن مجهود أشمل يرمي إلى تعبئة المعارف الحديثة الناجعة في اتجاه أوسع للفئات النسوية.

II الانعكاسات الاقتصادية الكلية لأثر النوع الاجتماعي في سوق العمل

لقد وضعت تعريفات عدة لمفهوم النوع الاجتماعي منذ انتشاره بشكل واضح في أواسط التسعينات من القرن الماضي. إذ تطور هذا المفهوم من مصطلح لغوي ليصبح نظرية وأيديولوجيا لحركة نسوية واضحة المعالم في معظم المجتمعات المتحضرة تدعى نظرية المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أن مفهوم النوع هو إشارة للمرأة والرجل، إلا أنه استخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص أو كمنهج من مناهج التنمية المستدامة، وكمدخل يقلص الفجوة الفاصلة بين النساء والرجال خدمة لأغراض التنمية ومحاربة الفقر وتحسين الأوضاع في مختلف القطاعات الحيوية بتأسيس التشريعات والإصلاحات التي تضمن الإنصاف والمساواة بين الجنسين (عادل لطفي، 2014، ص3–4).

لقد تناول الاقتصاديون مسائل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة منذ أوائل القرن الماضي إلا أن النوع الاجتماعي بذاته لم يستخدم كفئة في التحليل. وتتوفر أدلة كثيرة على أنه حين تتمكن المرأة من تنمية قدراتها الكاملة في سوق العمل يصبح من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية كلية كبيرة. (Diouf.A.& Loko.B, 2009, p4-5)

أشارت دراسة Cuberes وTeignier (2012) إلى أن الخسائر في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تعزى إلى الفجوات بين الجنسين في سوق العمل تقدر بنسبة 28% في بعض المناطق. (Cuberes.D & Teignier.M, 2012, p2-3)

وتشير دراسة Aguirre وآخرون (2012) إلى أن رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى مستوى مشاركة الذكور حسب كل بلد من شأنها رفع نسبة إجمالي الناتج المحلي ففي و.م.أ مثلا بنسبة 5% وفي اليابان 9% وفي الإمارات العربية المتحدة 12% ومصر 34%. (Aguirre.D, 2012)

وفي الاقتصاديات التي تتزايد فيها الشيخوخة بمعدل سريع يمكن أن تؤدي الزيادة في مشاركة الإناث في القوى العاملة دفعة للنمو عن طريق تخفيف أثر انكماش القوة العاملة. فحسب دراسة أنجزها Steinberg و Nakane (2012) أنه من شأن رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة يسفر عن زيادة مهاراتها بالنظر إلى ارتفاع مستويات تعليم النساء مقارنة مع الرجال. (Steinberg.C & Nakane.M, 2012)

ويكمن أن يسهم تحسين فرص المرأة لكسب الدخل والتحكم فيه في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية عن طريق رفع معدلات الالتحاق بالتعليم، وهذا ما تمت الإشارة إليه في دراسة Stotsky (2006) أن الغياب النسبي للفرص أمام النساء وفي البلدان النامية يكبح نمو الاقتصاد، بينما يؤدي النمو الاقتصادي في الوقت ذاته إلى تحسين وضع المرأة من حيث تخفيف حالة الحرمان. (Sototsky.J, 2006, p1)

ومن شأن تحقيق المساواة في إتاحة المدخلات أن يرفع من إنتاجية الشركات المملوكة لنساء. وقد خلصت دراسة Blackden و Hallward-Driemeier (2013) إلى أن الفروق في الإنتاجية تعزى بالدرجة الأولى إلى فروق في إتاحة المدخلات، ويمكن خفض هذه الفجوة في الإنتاجية بتحقيق المساواة في إتاحة الموارد الإنتاجية من شأنه أن يثمر مكاسب ملموسة في الناتج. (Blackden.M & al, 2013, p16)

ومن شأن توظيف النساء على قدم المساواة مع الرجال أن يتيح للشركات الاستفادة بدرجة أكبر من مجموعة المهارات المتاحة مما يترتب عليه انعكاسات على النمو المحتمل وهذا ما أشار إليه Barsh وYee (2012) بأن هناك تأثير ايجابي على أداء الشركات نتيجة لوجود نساء في مجالس إداراتها وفي مناصب الإدارة العليا. ويمكن أن يؤدي التنوع الأكبر، من حيث الجنس، في مجالس الإدارات إلى تعزيز حوكمة الشركات بتوفير طائفة أوسع من المنظورات وإلى خفض نسبة المعاملات المالية التي تنطوي على مخاطر مرتفعة التي ينفذها عادة المتداولون الذكور. (Barsh.J & Yee.L, 2012)

III النوع الاجتماعي في الجزائر: قراءة إحصائية

نحاول تقديم وصفا عاما لنشاط المرأة الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها مع بعض من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقبل التطرق لذلك نعرض بإيجاز جهود الدولة الجزائرية في مجال المساواة بين الجنسين.

1 التشريعات القانونية والإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة

قد صادقت الجزائر منذ الاستقلال على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان والخاصة بحقوق المرأة العاملة من بينها اتفاقية حماية الأمومة، والاتفاقية رقم 100 لعام 1951 بشأن تساوي أجور العاملين والعاملات عند تكافؤ العمل. وتطبيقا لهذه الاتفاقيات فإن الدساتير والنصوص القانونية الجزائرية تنص على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين في التمتع وممارسة حقهم في العمل وما يترتب عنه من حقوق (تاج عطا الله، 2006، ص88).

ولقد انتهجت الجزائر سياسات وبرامج تبتغي من وراءها إدماج المساواة بين الجنسين، ويمكن الإشارة هنا إيجازا إلى ثلاثة برامج حكومية كان الهدف منها إدماج المرأة في الحياة العامة من خلال الأخذ بالحسبان وضعية المرأة وخصوصيتها، وذلك مراعاة لتوصيات الهيئات الأممية في هذا الشأن (بلقاسم بن زنين،2012، ص 14):

أ- الإستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج النساء 2010-2014: كان من أهداف هذه الإستراتيجية التي تّم تبنّيها من طرف الحكومة في مارس 2010 إلى السماح للرجال والنساء من الاستفادة من سياسات وبرامج التنمية، مع الاعتراف بالاختلافات الموجودة، من خلال التأكيد على ضرورة تأهيل المرأة، وتهيئة المناخ الملائم من أجل التعاون بين المرأة والرجل في اتخاذهم للقرارات التي تهّمهم جميعا.

ب- برامج دعم قيادة المرأة وتجسيد مشاركتها في الحياة السياسية وفي الحياة العامة: ويهدف حسب التقرير المقدم إلى لجنة CEDAW إلى تأهيل المرأة في المجال السياسي وفي الشأن العام، والعمل على إيجاد إستراتيجية ترمي إلى تكريس مكانة المرأة ومشاركتها سياسيا على المستوى الوطني والمحلي.

ت- البرنامج المشترك من أجل مساواة الجندر واستقلالية المرأة: انطلق هذا البرنامج في سبتمبر 2010 من أجل دعم الجهود الحكومية بشأن المساواة وتحسين شروط ولوج المرأة لعالم الشغل وتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال برامج التكوين والتعليم المخصّصة للنساء وذلك في إطار التعاون الدولي.

الأمر الذي يبرهن على قوة الإرادة السياسية في تبني المقاربة التشاركية للمرأة السياسية والاقتصادية يظهر في الجانب الكمي للتقارير المقدمة للجهات الدولية والمثال في ذلك (محمد صافو، 2017، ص16-17):

- المرأة كقاضية: 2859 من أصل 6376 قاضيا حسب آخر الإحصائيات لوزارة العدل لعام 2018؛

– المرأة كبرلمانية: 120 امرأة من أصل 462 عضو من أعضاء المجلس الشعبي الوطني و 10 نساء من أصل 144 عضوا من أعضاء مجلس الأمة؛

– المرأة كوزيرة: 4 وزيرات من أصل 31 عضوا مشكلا للحكومة؛

المرأة كمقاولة: بلغ عدد المقاولات 143010 مقاولة عام 2017؛

–المرأة في الوظيفة العمومية: بلغ تعداد العنصر النسوي في الوظيفة العمومية 330720 عون في كافة القطاعات أي 35.66% من التعداد الإجمالي حسب آخر الإحصائيات للمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري عام 2015.

2 التحسن في التعليم والتدريب

يتم قياس النوع الاجتماعي بخصوص التعليم العالي بالاعتماد على مؤشر النوع الاجتماعي لإجمالي الالتحاق بالتعليم العالي بقسمة نسبة الإناث المتمدرسات بالتعليم العالي إلى الذكور. حيث تشير القيمة الواحد الصحيح إلى التكافؤ بين الجنسين، أما إذا كانت أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح فتدل على عدم التكافؤ لصالح الذكور، وإذا فاقت الواحد الصحيح فتدل على عدم التكافؤ لصالح الإناث. والجدول التالي يبين تطور مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي لإجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر للفترة 1991–2016 وهو أكبر من الواحد في كل الأحوال مما يدل على عدم التكافؤ لصالح الإناث.

الجدول (1): تطور مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي لإجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر للفترة 1991–2016

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المؤشر	1.05	1.05	1.05	1.05	1.04	1.04	1.04	1.05	1.05
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤشر	1.05	1.06	1.06	1.06	1.06	1.06	1.06	1.06	1.06
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
المؤشر	1.06	1.06	1.06	1.06	1.06	1.06	1.06	1.06	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات مركز أنقرة عن الرابط:

www.sesric.org/index-ar-php

والشكل الموالي يوضح مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي لإجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر للفترة 1991–2016.

الشكل (1): تطور مؤشر تكافؤ النوع الاجتماعي لإجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر للفترة 1991-2016

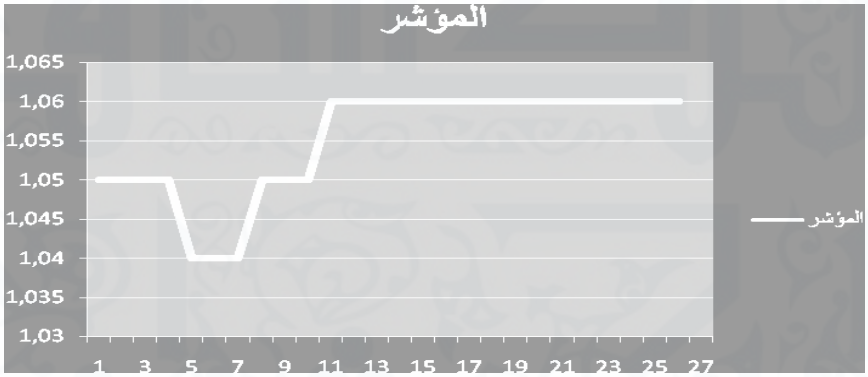

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات مركز أنقرة عن الرابط:
www.sesric.org/index-ar-php

من خلال الشكل(1) يظهر لنا أن مؤشر الالتحاق بالتعليم العالي بالجزائر هو أكبر من الواحد الصحيح على طول الفترة الزمنية، وهو يعني أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم العالي هي أعلى من تلك للذكور. ونتيجة لذلك يفوق عدد النساء في سن العمل والحاصلات على التعليم الجامعي عدد الرجال ما يترتب عنه تشبع سوق العمل. لقد تم القضاء إلى حد كبير على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم وأصبح توفير التعليم العام يكاد يكون متاحا بشكل متساوي للبنات والبنين، ونسبة الملتحقين بالتعليم من البنات والبنين في المرحلة الابتدائية والثانوية أكبر من 75% في معظم البلدان مع وجود نسب أقل بشكل ملحوظ في كل من جيبوتي والعراق وموريتانيا والمغرب واليمن. من بين الذين يحصلون على التعليم العالي تتفوق نسبة المرأة في بلدان عديدة، فالأرقام تثير الدهشة في كل من الجزائر والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ولدى قطر أعلى نسبة لالتحاق الإناث بالتعليم العالي في العالم. (Rouidi.F & al, 2003)

3 معدل المشاركة النسوية في القوة العاملة

المشاركة في القوة العاملة تشمل الأشخاص الذين يقومون بأي شكل من أشكال النشاط الاقتصادي، بما في ذلك العمل الحر، والعمل بدون أجر في مزرعة أو شركة الأسرة، والعمالة بأجر في القطاعات الرسمية وغير الرسمية والعاطلين الذين يبحثون عن عمل. (Hausmann.R, 2012, p3-5)

يتم قياس معدل المشاركة النسوية في القوة العاملة اعتمادا على مؤشر النوع لحصص القوى العاملة ، وهو عبارة عن نسبة معدل مشاركة القوى العاملة إناث (% من السكان الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن سن 15-64) ومعدل مشاركة القوى العاملة ذكور (% من السكان الذكور يتراوح أعمارهم سن 15-64). حيث تشير القيمة الواحد الصحيح إلى التكافؤ بين الجنسين، أما إذا كانت أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح فتدل على عدم التكافؤ لصالح الذكور، وإذا فاقت الواحد الصحيح فتدل على عدم التكافؤ لصالح الإناث. والجدول الموالي يبين تطور مؤشر النوع لحصص القوى العاملة في الجزائر للفترة 1991-2016.

الجدول (2): تطور مؤشر النوع لحصص القوى العاملة في الجزائر للفترة 1991-2016

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المؤشر	0.14	0.14	0.14	0.15	0.15	0.15	0.15	0.16	0.16
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤشر	0.16	0.16	0.17	0.17	0.17	0.18	0.18	0.19	0.2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
المؤشر	0.2	0.21	0.22	0.23	0.24	0.24	0.24	0.24	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات مركز أنقرة عن الرابط:

www.sesric.org/index-ar-php

يظهر من خلال هذا الجدول أن مؤشر النوع هو أقل من الواحد الصحيح وذلك خلال الفترة 1991-2016. يعني ذلك أن حصص مشاركة الإناث في القوى العاملة هي أقل من حصص مشاركة الذكور في القوى العاملة. أي هناك فجوة بين الجنسين لحصص القوى العاملة في الجزائر ما بين عامي 1991 و 2016 حسب ما يوضحه الشكل (2)، حيث تدخل المرأة بنسبة أقل بكثير من الرجل في القوة العاملة ولا تتجاوز هذه النسبة في أحسن الأحوال 24%.

الشكل (2): تطور مؤشر النوع لحصص القوى العاملة في الجزائر للفترة 1991-2016

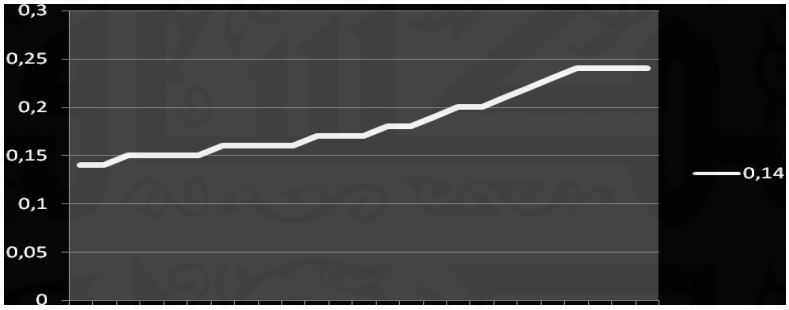

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات مركز أنقرة عن الرابط:
www.sesric.org/index-ar-php

أما عن تقسيم عمل المرأة والرجل بحسب القطاعات المختلفة في الجزائر وبعض الاقتصاديات العربية مبينة في الجدول الموالي وتمثيلها بيانيا كما هو مبين في الشكل (3):

الجدول (3): تقسيم عمل المرأة والرجل بحسب القطاعات المختلفة في الجزائر وبعض الاقتصاديات العربية لعام 2016

	الجزائر		المغرب		مصر		الأردن		جيبوتي	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
خدمات	61.2	52.9	51.7	44.5	53.6	48.3	90.6	78.4	52	52.6
زراعة	4.5	12.4	32.8	33.1	41.3	21.7	0.90	2.2	17.8	26.6
صناعة	34.4	38	15.6	22.4	5.1	30.3	8.4	19.4	30.2	20.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل (3): تقسيم عمل المرأة والرجل حسب القطاعات لعام 2016

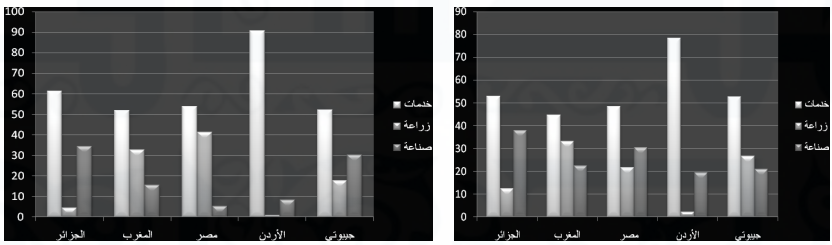

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال البيانات الموضحة في الجدول السابق يظهر أن قطاع الخدمات قد استحوذ على أعلى نسبة من مشاركة القوى العاملة للإناث كما هو الحال بالنسبة للذكور، لكن مساهمة أكبر للإناث من الذكور حيث بلغت أقصاها في الأردن بما يعادل 90.6%، وبالنسبة للجزائر وباقي الدول العربية فقد فاقت مستوى 50%. أما بخصوص الصناعة فهناك تباين بين الدول العربية فقد سجلت مستويات قد تصل إلى 35% في كل من الجزائر وجيبوتي، ولتسجل مستويات متدنية في كل من مصر والأردن. وعلى العكس من ذلك فأن قطاع الزراعة يعرف مشاركة أبر للنساء دون الرجال في كل من مصر والمغرب ومعدل مساهمة منخفض في كل من الجزائر والأردن.

IV النوع الاجتماعي وسوق العمل بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 1991-2016

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة بين النساء من جهة ومعدلات البطالة بين الرجال من جهة أخرى، وذلك باستخدام بيانات سنوية متوفرة عن الفترة 1991– 2016 مستخلصة من قاعدة البيانات للبنك الدولي. وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، ولأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج انحدار خطي لوغاريتمي لتحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة للصنفين. يمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$Log\ (Pib_t) = \alpha + \beta * log\ (TCF_t) + \delta * log\ (TCM_t) + \varepsilon_t$$

حيث Pib_t يمثل الناتج المحلي الخام، TCF_t يمثل معدل البطالة بين النساء و TCM_t يمثل معدل البطالة بين الرجال. والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة بين النساء والرجال خلال الفترة 1991–2016، والملاحظة الأساسية أن معدلات البطالة بين النساء قد عرفت مستويات مرتفعة فاقت 50%، لتشهد بعد ذلك انخفاضا تدريجيا لتصل إلى مستوى يقل عن 20%. في حين أن معدلات البطالة بين الرجال قد بلغت أقصى مستوى لها 25.1% وذلك عام 2000 لتواصل بعدها الانخفاض لتبلغ مستويات تقل عن 10% وذلك على طول الفترة 2008–2016.

الجدول (4): تطور معدلات البطالة بين النساء والرجال خلال الفترة 1991-2016

السنة	1991	1992	19993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
TCF_t	41.2	46.7	47.2	49.8	57.2	60.1	51.6	51.7	51.9
TCM	17.8	19.7	19.8	20.7	23.6	24.6	21.5	21.7	21.9
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
TCF_t	59.4	54.2	50.5	44.7	31.7	26.9	21.5	23.8	19.7
TCM	25.1	23.00	21.9	20.2	15.3	13.3	10.6	11.9	9.7
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
TCF_t	18.2	19.3	17.2	17.10	16.3	17.2	16.8	18.2	
TCM	8.5	8.1	8.4	9.6	8.3	9.00	9.9	9.9	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

1 فحص استقرار السلاسل الزمنية

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار وذلك لكون معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين، ولذلك كان من الضروري إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية. لاختبار استقرار السلاسل الزمنية اعتمدنا على اختبارات ديكي– فولر الموسعة (ADF) .

إن نتائج الاختبارات التي تم التوصل إليها، كما هي موضحة في الجدول (1)، تظهر اختبار كل سلسلة زمنية على حدة. إذ أن السلاسل الأصلية غير مستقرة عند المستوى يعني احتوائها على جذر الوحدة لأن احتمالها الموافق (الموضح بين قوسين) أكبر من حد المعنوية 1% أو 5% أو 10%. بعد معالجة السلاسل الزمنية بطريقة الفروق الأول وجد أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول لأن احتمالها الموافق أقل من حد المعنوية 1% أو 5% أو 10%، وهذا ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول (5): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

البيان	الناتج الداخلي الخام		معدل البطالة بين النساء		معدل البطالة بين الرجال	
	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
نموذج 1	(0.9787) 0.40664	(0.0043) 4.1059-	(0.1039) 2.6178-	(0.0000) 6.8885-	(0.9588) 0.1022	(0.0034) 3.6717-
نموذج 2	(0.5185) -2.1006	(0.00137) 4.2888-	(0.0164) 4.1791-	(0.0001) 6.7170-	(0.4737) 2.1877-	(0.0023) 3.7199-
نموذج 3	(0.9979) 2.82812	(0.0020) 3.3237-	(0.3920) 0.7203-	(0.0000) 7.0043-	(0.1873) 1.2521-	(0.0015) 3.4529-

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8.

2 اختبار علاقة التكامل المتزامن

إن دراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل تتطلب استقرار السلاسل الزمنية وإلا سوف نحصل على معادلة انحدار زائف. وبما أن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول فيمكن القول بأنهما متكاملتين من الدرجة الأولى، هذا يعني إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات التي تنمو بنفس الوتيرة. اقترح Johensen – Juselius (1988) تحديد عدد متجهات التكامل المشترك بإجراء اختبار الأثر، إذ يختبر فرضية العدم القائمة على أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك في مقابل الفرض البديل (q=r).

إن الجدول (2) يبين نتائج اختبار الأثر للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث نلاحظ أنه لا يمكن قبول فرضية العدم (r=0) عند مستوى معنوية 5% كما هو موضح عند المستوى الأول من الجدول. ونقبل فرضية العدمr=1) و (r=2) التي تدل على أن رتبة المصفوفة تساوي الواحد أو اثنان تدل على وجود معادلتين على الأكثر. وعلى هذا الأساس فإن السلاسل الزمنية موضع الدراسة تشكل فيما بينها علاقة توازنية في الأجل الطويل.

الجدول (6): نتائج اختبار التكامل المتزامن

Trace test				Hypothesized No. of CE(s)
Prob	Critical value 0.05	Trace statistic	Eigen value	
0.0163	29.79707	33.82394	0.568456	**None**
0.0929	15.49471	13.65457	0.416558	**At most 1**
0.3951	3.841466	0.723217	0.029685	**At most 2**
Maximum Eigen value				Hypothesized No. of CE(s)
Prob	Critical value 0.05	Trace statistic	Eigen value	
0.0677	21.13162	20.16928	0.568456	**None**
0.0803	14.26460	12.93145	0.416558	**At most 1**
0.3951	3.841466	0.723217	0.029685	**At most 2**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8.

3 تقدير النموذج

إن النموذج المقدر يأخذ شكل انحدار متعدد ويمكن تقدير معلماته بطريقة المربعات الصغرى وقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول (3).

الجدول (7): نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.212281	0.231129	35.53110	**0.0000**
TCF_t)log(	1.156900-	0.097776	11.83211-	**0.0000**
$\log(TCM_t)$	0.184598-	0.073580	2.508809-	**0.0196**
R-squared	0.925082	Mean dependent var		**4.470574**
Adjusted R-squared	0.918567	S.D. dependent var		**0.611922**
S.E. of regression	0.174620	Akaike info criterion		**0.544239-**
Sum squared resid	0.701322	Schwarz criterion		**0.399074-**
Log likelihood	10.07510	Hannan-Quinn criter		**0.502436-**
F-statistic	142.0013	Durbin-Watson stat		**1.240878**
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8.

وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار على الشكل التالي:

$$Log\ (pib_t) = 8.221993 - 0.181339 * log\ (TCF_t) - 1.167702 * log\ (TCM_t)$$

- **التقييم الاقتصادي والإحصائي**

إن إشارة معلمة المتغيرتين سالبة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، ومعنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% أو 10%، أما من الناحية الإحصائية فإنه يترتب علينا إجراء بعض الاختبارات التي تعبر عن جودة النموذج من حيث قدرته التفسيرية وأهمها معامل التحديد المصحح إذ يعادل 91.85% وهي نسبة مرتفعة، وهي توضح قدرة المتغيرتين البطالة بين النساء والبطالة بين الرجال في تفسير التغيرات في المتغير التابع النمو الاقتصادي، كما أكدت ذلك إحصائية فيشر باحتمال معدوم على جودة النموذج ككل.

ومن شروط صحة النموذج هو أن تكون الأخطاء غير مرتبطة ذاتيا، وهي من بين الفرضيات الأساسية لهذا النموذج هي أن سلسلة الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. وللتحقق من ذلك نقوم بتحليل دالة الارتباط الذاتي لبواقي التقدير بالاعتماد في ذلك على اختبار Ljung-Box الذي يسمح بالتحقق من أن السلسلة عبارة عن تشويش غير مؤثر أي اختبار الفرضية العدمية: $H_0 : p_1 = p_2 = \ldots\ldots\ldots\ldots = p_n = 0$

وللكشف عن ذلك نستخدم الإحصائية Q لاختبار Ljung-Box والتي تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية n، ويتم قبول الفرضية العدم إذا كانت الإحصائية Q أصغر من X^2 عند مستوى معنوية 5% أو أن الاحتمال الموافقة لها أكبر من مستوى معنوية 5% ومن ثم فإن للسلسة تشويش غير مؤثر.

يتضح من الشكل (4) أنه يتم قبول الفرضية العدمية التي تقر بأن البواقي عبارة عن تشويش غير مؤثر وذلك لأن الاحتمال الموافق 0.358 أكبر من حد المعنوية 5%، ومنه فإن كل المعاملات لدالة الارتباط الذاتي لا تختلف عن الصفر.

الشكل (4): نتائج اختبار Ljung-Box

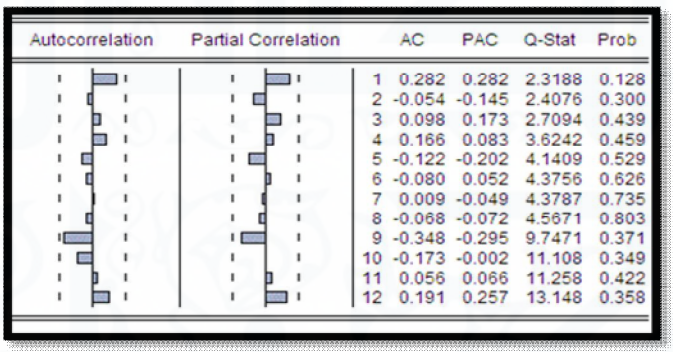

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.282	0.282	2.3188	0.128
2	-0.054	-0.145	2.4076	0.300
3	0.098	0.173	2.7094	0.439
4	0.166	0.083	3.6242	0.459
5	-0.122	-0.202	4.1409	0.529
6	-0.080	0.052	4.3756	0.626
7	0.009	-0.049	4.3787	0.735
8	-0.068	-0.072	4.5671	0.803
9	-0.348	-0.295	9.7471	0.371
10	-0.173	-0.002	11.108	0.349
11	0.056	0.066	11.258	0.422
12	0.191	0.257	13.148	0.358

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8.

إذ خلصت نتائج الاختبار (LMT Test) واختبار ثبات التباين (ARCH Test) كما هي موضحة في الجدولين (5) و (6) على التوالي إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء و ثبات تباين أخطائها حيث أن احتمال إحصائية فيشر هي 0.3280 و 0.7327 على الترتيب وهي أكبر من حد المعنوية 5% يعني قبول الفرضية العدمية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وثبات تباين الأخطاء حسب كل حالة.

الجدول (8): نتائج اختبار LMT Test

F-statistic	**1.176014**	**Prob. F(2,21)**	**0.3280**
Obs*R-squared	2.618734	Prob. Chi-Square(2)	**0.2700**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8.

الجدول (9): نتائج اختبار ARCH Test

F-statistic	**0.119494**	**Prob. F(1,23)**	**0.7327**
Obs*R-squared	0.129213	Prob. Chi-Square(1)	**0.7192**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8.

4 مناقشة النتائج

إن حالة التمييز التي تعاني منها النساء في سوق العمل لا تختلف عن حالة التمييز التي يواجهها الشباب، إلا أنه لا تزال للرجال أفضلية الاستفادة من تدني معدل البطالة مقارنة مع النساء، فقد أدى التحسن في النمو الاقتصادي إلى تقليص معدل البطالة بين الرجال بشكل كبير بمعدل –0.184 في حين لم يكن التأثير نفسه بالنسبة للبطالة بين النساء التي انخفضت فقط بمعدل –1.156 الذي يمثل حوالي 6 مرات البطالة بين الرجال. تلعب العديد من العوامل في تحديد حجم مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، وترتبط هذه العوامل بعدة أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية باعتبار أن واقع المرأة هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد، ويمكن ذكر أبرز العوامل التي تؤثر في مشاركتها في الأتي:

أ- **الصعوبات الاجتماعية والثقافية:** تؤثر جملة القيم والعادات والمفاهيم الاجتماعية السائدة في مجتمع ما في مدى مساهمة المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة. تمثل العادات والتقاليد والنظرة السلبية اتجاه المرأة أحد العوامل التي تعيق من مشاركتها في التنمية، حيث اقتصر النظر إلى دور المرأة في المنزل إلى حرمانها من المشاركة في نواحي الحياة المختلفة، ومنها ممارسة العمل والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية (علي عبد الله العرادي، 2012، ص2).

ب- تدني مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار: رغم تطور المشاركة السياسية للمرأة شكلت 31.60% عام 2012 لكن الملفت للنظر في هذا المجال، أن إقبال المرأة على التعليم وخروجها إلى العمل وحصولها على درجة علمية عالية أدى إلى تغيير في المستوى الفردي والذاتي للمرأة، لم يصحبه وبالقدر الملائم تغييرات داخل المجتمع. إذ تشير إحصائيات منظمة العمل الدولية عن قاعدة البيانات للبنك الدولي بأن صنع القرار للمرأة في الجزائر لا يتعدى 5.69% ما بين عامي 2004 و2005 وارتفع إلى 11% عام 2011، وإذا قورنت هذه الإحصائيات بالمغرب فنجد هذه النسبة نسبيا ثابتة على نفس الفترة 2004-2011 بمعدل 12.79%. وهذا ما أدى إلى (تقرير للوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2006، ص19):

- ضعف حضور المرأة في الحياة السياسية والعامة بسبب مسؤولياتها المتعددة،
- ضعف اهتمام التشكيلات السياسية بقضية المرأة وإدماجها في السياسات والبرامج (الترشيح للانتخابات لتولي مناصب القرار على مستوى هياكل الأحزاب)،
- ترسخ منظومة القيم والصورة النمطية.

ت- تنامي السوق غير الرسمي: تشير البيانات إلى أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة وذلك ما تؤكده دراسة لمنتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية، تقدر عوائد القطاع غير الرسمي في الجزائر بـ 8.5 مليار دولار، وتشكل 17 % من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، وما يعادل 13% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات. تواجه العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي في الجزائر وضعا حرجا، حيث أصبحت عرضة أكثر للاستغلال، عمالة بلا حقوق، تشغل بأبسط الأجور، ويجري تجميعها في الأعمال المتدنية المهارات (عاملات نظافة، نادلات..)، فالقطاع غير الرسمي في الجزائر تسيطر عليه ذهنية متخلفة، حيث لا تتمتع العاملات بأدنى الحقوق من تأمين وضمان اجتماعي أو أمن وظيفي، في ظل غياب علاقات مهنية يسودها الاحترام بين أرباب العمل والعاملة، إذ تنتشر على نطاق واسع في هذا القطاع مظاهر الاستغلال والتحرش (علي بودلال، 2014، ص16).

ث- سمات عمل المرأة: إن الوظائف التخصصية والتقنية تحتل مرتبة عالية في تصنيف الوظائف وعموما هي الأعلى أجرا، وتشير إلى وظائف تنطوي على مهام واسعة النطاق ومعقدة وعلى واجبات يقوم بها عاملون ممن هم على مستوى عال من التأهيل العلمي الرسمي. وقد مثلت نسبة النساء من بين مجموع العاملين في الوظائف التخصصية والتقنية في

الجزائر نسبة 35% حسب دراسة أعدت من طرف البنك الدولي لعام 2012. (Assaad.R, 2012, p 2-5)

ج- ضعف المقاولة النسوية: بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لدعم نمو مقاولاتي لكلا الجنسين، إلا أن الجزائر لا تزال تسجل معدلات إنشاء أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة وبعيدة عن المتوسط العام للإنشاء وهذا ما تقره التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي والمرصد العالمي للمقاولاتية التي سجلت ما 7% كمعدل المؤسسات النسوية المنشأة على التراب الوطني، مما يؤكد أن الجزائر لا تزال تحتل مراتب متأخرة فيما يخص المقاولة النسوية (قريشي وآخرون، 2014).

ح- تدني مساهمة المرأة في القطاع الرسمي: إن تعريف ملكية المرأة وفق الصيغة المستخدمة في استقصاءات المشروعات التي يجريها البنك الدولي واسع للغاية، وبالتالي فإن البيانات تشير إلى الحد الأقصى بدلا من المقياس الفعلي، فمشاركة المرأة في الملكية يشير إلى وجود امرأة واحدة على الأقل بين ملاك المشروع، وللمقارنة فإن قانون ملكية المرأة لمؤسسات الأعمالفي الولايات المتحدة الأمريكية، يُعرف "مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء" بأنها المؤسسات التي تمتلك فيها امرأة واحدة أو مجموعة من النساء 51% على الأقل من أصولها، وتقوم أو يقمن فيها بأعمال الإدارة والتشغيل؛ تعني هنا اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات بينما يعني التشغيل المشاركة اليومية في الأعمال الإدارية. فمن خلال هذا التعريف فإن حصة الشركات التي تملكها أو تديرها المرأة من بين الشركات المسجلة بجميع الأحجام التي تستخدم 5 موظفين أو أكثر منخفضة للغاية، وتمثل هذه النسبة في الجزائر حسب آخر مسح للبنك الدولي لعام 2007 فقط 15%. (Simavi.S, 2010, p3-5)

خ- تزايد التحرش والعنف ضد المرأة: وهي ظاهرة بدأت تنمو وتأخذ أبعادا جغرافية وقد طالت الجزائر أيضا ما ينذر اجتماعيا بظاهرة في غاية السلبية قد تفقد بسببها العديد من النساء وظائفهن وتجبرهن بالمكوث في بيوتهن. والجدير بالذكر أن دراسة ظاهرة التحرش في مكان العمل من الصعوبة بالإمكان تحديدها فالأرقام والإحصائيات لا تمثل إلا جانباً بسيطاً من تلك المعاناة التي تعيشها المرأة العاملة اليوم، وذلك لعدة أسباب خاصة منها حساسية الموضوع وصعوبة إثبات التحرش. وحسب إحصائيات مصالح الأمن الوطني خلال عام 2015 تعرّضت 7375 امرأة إلى مختلف الاعتداءات، منها 5350 حالة عنف جسدي و1706 حالة سوء المعاملة و206 حالة اعتداء جنسي، و81 حالة تحرش الجنس و22 حالة

قتل عمدي و1502 حالة عنف ضد المرأة العاملة وهو ما يعادل 8867 حالة اعتداء، وهي في الواقع لا تعكس الأرقام الحقيقية (تقرير منظمة العمل الدولية، 2015، ص 7).

د- ضعف المفاوضات الاجتماعية والتمثيل النقابي: من أهم أوجه قصور عمل المرأة هو تمثيلها النقابي العمالية مما يدفع بالعديد من النساء بمواصلة العمل في اقتصاد غير رسمي ويستفدن من مستويات محدودة من الانخراط في النقابات والعمل الجماعي ووضع السياسات (تقرير الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2006، ص 3).

V النتائج والتوصيات

خلصت دراسة تحليل واقع العمالة النسوية بالجزائر للفترة 1991-2016 إلى وجود فوارق بين الجنسين في سوق العمل أي تأكيد صحة الفرضية الأولى القائمة على أن التمييز بين الجنسين أدى إلى زيادة معدلات البطالة النسوية في الجزائر خلال 1991-2016 وذلك للأسباب التالية:

- ضعف معدل النساء العاملات بالنسبة إلى مجموع العاملين؛
- عدم توفر، بالشكل المطلوب، بيئة مساندة تمكن المرأة من القيام بأدوارها؛
- نقص المعلومات المتعلقة بآليات التشغيل إضافة إلى ثقل الإجراءات الإدارية والبنكية المرتبطة بتلك الآليات مما ترتب عنه عدم سيولة المعلومات المتعلقة بفرص التشغيل المتاحة للنساء وغياب مرافقة المستفيدات من هذه الآليات؛
- صعوبة التوفيق بين الالتزام المهني والحياة العائلية؛
- غياب المعلومات حول النساء العاملات في القطاع غير الّرسمي؛
- إقبال الفتيات على التخصصات التي يقل الطلب عليها في سوق العمل؛
- انتشار أشكال العنف والتحرش ضد النساء.

وللنهوض بدور المرأة لردم الفجوة بين الجنسين في سوق العمل نقترح مجموعة من التوصيات كالآتي:

- عقد المؤتمرات وورش العمل وإصدار المطبوعات واستخدام وسائل الإعلام المؤثرة بأهمية المرأة في التنمية جنبا إلى الرجل؛
- تعزيز مشاركة المسؤوليات والرعاية بين الجنسين للتوفيق بين العمل من خلال دعم الأجر المتساوي؛

- تطوير عمل المرأة المقاولة من خلال منح التسهيلات ومرافقتها من خلال تقييم مدى تنفيذها للخطط والبرامج؛
- تعزيز الشراكة الثلاثية والحوار الاجتماعي ورفع تمثيل المرأة في النقابات وصنع القرار؛
- الجهود للمصادقة مضاعفة على اتفاقيات المساواة؛
- القضاء على التحرش والعنف الممارس على المرأة.

VI المراجع

1- *Aguirre.D and al, (2012),* ***Empowering the Third Billion. Women and World of Work in 2012,*** *Booz and Company, p 1-12.*

2- Assaad.R et al, (2012), ***Gender and the Jordanian Labor Market****, Economic Research Forum, Working Paper 701, Cairo.*

3- Barsh.J and Yee.L, (2012), ***Unlocking the Full Potential of Women at Work,*** *Mckinsey& Company/ Wall Street Journal, p 1-14.*

4- Blackden.M and Hallward-Driemeier.M, (2013), ***Ready to Bloom****, Finance & Development, IMF, Vol 50, N 2, p 16-20.*

5- Cuberes.D and Teignier.M, (2012), ***Gender Gaps in the Labor Market and Aggregate Productivity****, Sheffieled Economic Research Paper SERP 2012017.*

6- Hausmann.R & al, (2012), ***The Global Gender Gap Report 2012****, World Economic Forum, Geneva.*

7- Loko.B & Diouf.A, (2009), ***Revisiting the Determinants of Productivity Growth: What's New****? IMF Working Paper 09/225.*

8- Rouidi.F & al, (2003), ***Empowering Women, Developing Society : Female Education in the Middle East and North Africa****, Population Reference Bureau, Washington D.C.*

9- Simavi.S & al, (2010), ***Gender Dimension of Investment Climate Reform****, The World Bank, Washington D.C.*

10- Steinberg.C and Nakane.M, (2012), ***Can Women Save Japan****, IFM Working Paper 12/48.*

11- Stotsky.J, (2006), ***Gender and Its Relevance to Macroeconomic Policy : A Survey****, IMF Working Paper 06/233, p p 1-69.*

12- بلقاسم بن زنين، (2012)، **المرأة الجزائرية والتغيير: دور وأداء السياسة العمومية**، مجلة إنسانيات، العدد 58.

13- تاج عطا الله، (2006)، **المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية دراسة مقارنة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

14- تقرير الأمم المتحدة، الجمعية العامة، (2006)، **دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة.**

15- تقرير للوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، (2006)، **بيجين 15**، الجزائر.

16- تقرير منظمة العمل الدولية، (2015)، **المساواة بين الجنسين في سوق العمل في آسيا والمحيط الهادي والدول العربية.**

17- عادل لطفي، (2014)، **تأثير قضايا النوع الاجتماعي على تنمية قدرات ومهارات المرأة العربية**، الندوة القومية حول: واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب المهني والتقني ودعم مشاركتها في النشاط الاقتصادي، منظمة العمل العربية.

18- علي بودلال، (2014)، **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري : دراسة تحليلية تقييميه للفترة (2000-2010)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65.

19- علي عبد الله العرادي، (2012)، **دور المرأة في التنمية**، ورقة عمل مقدمة للاجتماع الثالث عشر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت عنوان: **العولمة المتمركزة على التنمية**: نحو التنمية الشاملة والمستدامة، قطر أيام 21-26 أفريل 2012.

20- قريشي وآخرون، (2014)، **المقاولاتية النسوية في الجزائر: واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال**، مجلة أداء، العدد 05، ص ص 85-104.

21- محمد صافو، (2017)، **المشاركة السياسية للمرأة كآلية لدعم الديمقراطية التشاركية: دراسة تقييميه لحالة ولاية وهران**، الندوة الدولية حول: المشاركة السياسية للمرأة، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجزائر يومي 17 و18 أكتوبر 2017.

22- مركز الأبحاث والدراسات حول التنمية البشرية، (2014)، **دراسات من منظور النوع والعمل: ملخص تحليلي**، المغرب.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الأول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

الابتكار التأميني وأثره على رضا العميل

-دراسة عينة من عملاء الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وكالة رقم (315) بقسنطينة –

Insurance Innovation and its Impact on Customer Satisfaction -Study of a sample of clients of the Algerian Company of Insurance agency No. 315 in Constantine

أ/ بن لحرش صراح
saraben89@hotmail.fr
جامعة أم البواقي

د/ بورحلي أحمد توفيق
جامعة أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2018/02/01 تاريخ التعديل: 2018/06/12 تاريخ قبول النشر : 2018/06/20
تصنيف JEL: G22، O31

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الابتكار التأميني على رضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) وكالة رقم (315) بقسنطينة.

من أجل تحقيق هذه الدراسة وتحديد الأثر بين متغيراتها قمنا بتوزيع استبيان على عملاء الشركة، والذي قمنا بتحليل نتائجه باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي وذلك بالاعتماد على برنامج (SPSS-22).

توصلت نتائج الدراسة إلى أنه هناك علاقة ارتباط قوية بين الابتكار التأميني ورضا العميل، حيث يؤثر الابتكار التأميني على رضا العميل.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، الخدمات التأمينية، رضا العميل.

Abstract

This study aims to identify the impact of insurance innovation on customer satisfaction in the Algerian Insurance Company transportation (La CAAT), agency number (315) in Constantine.

In order to achieve this study and to determine the effect between its variables, we distributed a questionnaire to the company's clients, whose results were analyzed using descriptive and inferential statistics using (**SPSS-22**) program.

The results of the study showed that there is a strong correlation between insurance innovation and customer satisfaction, where the innovation effects on customer satisfaction.

Key words: Innovation, Insurance services, Customer Satisfaction.

مقدمة

تعمل منظمات الأعمال في بيئة متغيرة، مما يفرض عليها منافسة حادة من أجل المحافظة على صدارتها وريادتها، لذلك يجب أن تكون قادرة على خلق الابتكار، حيث يتوجب عليها التطوير الدائم لمنتجاتها والوعي الكبير بأهمية تجديد المنتجات المقدمة وأثرها على تحقيق رضا العميل الذي يعتبر جزء لا يتجزأ عن المؤسسة وأساس بقائها، إذ لم يعد من السهل الحصول على عملاء جدد، لذلك أصبحت المؤسسة تعمل كل ما في وسعها من أجل المحافظة على عملائها من خلال إرضائهم وتلبية حاجياتهم ورغباتهم بطرق جديدة ومتنوعة.

في ظل هذه التغيرات أضحى لزاما على شركات التأمين أن تسعى بخطوات متسارعة نحو تطوير منتجاتها التأمينية المقدمة، حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجهها حيث أنها إن لم تتقدم تتقادم.

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو أثر الابتكار التأميني على رضا العملاء في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين ابتكار الخدمات التأمينية ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين ابتكار العمليات ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين ابتكار الهيكل ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة؟

فرضيات الدراسة

كإجابة مبدئية عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، تم طرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية**

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند درجة معنوية ($\alpha \leq 5\ \%$) بين الابتكار التأميني ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.

- **الفرضيات الفرعية**

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند درجة معنوية ($\alpha \leq 5\ \%$) بين ابتكار الخدمات ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند درجة معنوية ($\alpha \leq 5\ \%$) بين ابتكار العمليات ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند درجة معنوية ($\alpha \leq 5\ \%$) بين ابتكار الهيكل التنظيمي ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.

أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في:

- التعرف على موضوع الابتكار ودوره في تفعيل وتطوير منتجات شركات التأمين الجزائرية.
- معرفة أهمية قطاع التأمين ودوره في تنمية وتطور الاقتصاد بصفة عامة.
- توعية شركة التأمين بالدور الذي يلعبه الابتكار في تحقيق رضا العميل والبقاء في السوق ومواجهة التحولات التي تحدث فيه.

منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي قصد الإلمام بجوانب الموضوع، وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل العلاقة الإحصائية بينها في الجانب التطبيقي، حيث تم الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي الاستدلالي لتحليل أداة الاستبيان من أجل معرفة درجة تأثير وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على برمجية (**22 SPSS-**).

تقسيم الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين هما:

- المحور الأول: الإطار النظري للدراسة
- المحور الثاني: الدراسة التطبيقية

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

1- الابتكار:

حاز مفهوم الابتكار على اهتمام العديد من كتاب الإدارة خلال السنوات الأخيرة، ولا شك في أن هذا الاهتمام يعود إلى أهمية موضوع الابتكار بوصفه ظاهرة معقدة المضامين ومتعددة الأبعاد تمس جميع الميادين، وكما يقول "ألكسندر وروشكا" إن الابتكار عملية معقدة جدا ذات وجوه وأبعاد متعددة (أبو النصر، 2002، ص9).

فهذا التعقيد الذي يكتنف الابتكار واختلاف الآراء حوله ساهم في وجود خلط بينه وبين المصطلحات ذات العلاقة كالإبداع، الاختراع والتجديد...، حيث نجد أن عامة الناس لا يميزون بين هذه المصطلحات، بمعنى أنهم يستخدمون هذه المصطلحات للدلالة على نفس الشيء، كما أن هناك بعض الباحثين والمختصين ينضمون إلى كافة الناس في عدم التمييز بين مصطلح الابتكار وبعض المصطلحات الأخرى كالإبداع والاختراع حيث نجد على سبيل المثال من يرى بأن (الصيرفي، 2003، ص12): **الابتكار= الإبداع= الاختراع**.

من الملاحظ أن هناك من يترجم مصطلح ***"innovation"*** إلى كلمة الإبداع في حين أن المرادف الصحيح لهذا المصطلح في العربية هو كلمة الابتكار (هني، 1984، ص24). ويمكن تقديم بعض التعاريف الخاصة بالابتكار كما يلي:

- حسب المعجم الاقتصادي المتخصص:" هو طرح منتجات وخدمات جديدة في السوق أو وسائل جديدة لإنتاجها وتسبق الابتكار أبحاث قد تؤدي إلى اختراع ما يطور فيما بعد لخدمة السوق."
- حسب جوزيف شومبيتر ***(J.A.Schumpeter)***: "هو تلك العملية التي تؤدي إلى تغيرات عميقة في الإنتاج وتحفز النمو الاقتصادي وتنشأ الأعمال في قطاعات صناعية وخدمية وتحسن الرفاهية الاجتماعية" (عبود نجم، 2003، ص21).
- ترى راوية حسن (حسن،2001، ص39): "أن الابتكار هو تنمية وتطبيق الأفكار الجديدة في المؤسسة" وكلمة تنمية هنا كلمة شاملة فهي تغطي كل شيء من الفكرة الجديدة إلى إدراك الفكرة وجلبها إلى المؤسسة ثم تطبيقها.
- تعريف قاموس الأعمال (***Longman***): حيث يعرف الابتكار على أنه "اختراع جديد أو طريقة محسنة في إنتاج سلعة وكذلك هو أي تغيير في طرق الإنتاج والتي تعطي المنتج أفضلية عن المنافسين في تحقيق احتكار مؤقت" (عبود نجم، 2003، ص21).
- حسب تشيرميرهون (***J.R.Schermerhorn***): **"**هو عملية إنشاء الأفكار الجديدة ووضعها في الممارسة**"** (عبود نجم، 2003، ص20).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن المنظمة المبتكرة هي التي تكون الأولى بالمقارنة مع المنافسين في الوصول إلى الفكرة أو المفهوم الجديد، أو هي الأولى في التوصل إلى المنتج الجديد، أو الأولى في الوصول إلى السوق.

1- 1- أنواع الابتكار:

يمكن تصنيف الابتكار من خلال عدة مداخل منها: طبيعة الابتكار أو تأثيره على السوق أو استراتيجية المنظمة.

- **حسب طبيعة الابتكار:** هذا التصنيف متعلق بطريقة استغلال المنظمة لمواردها لتحقيق الأهداف وتشمل ثلاث مجالات أساسية (Guillermo, 2006, p10):
- **الابتكار في المنتجات:** وهو أكثر أنواع الابتكار شيوعا لأنه مرتبط بإنتاج السلع أو الخدمات (إما جديدة أو محسنة – معدلة)؛
- **الابتكار في العمليات:** هذا النوع لا يعني العمليات المحسنة(المعدلة) وإنما العمليات الجديدة كليا التي يجلب تنفيذها دائما شيئا جديدا ومختلفا محققا بذلك قفزة إلى الأمام؛

- **الابتكار في الهيكل:** يعني تغيير شكل وتنظيم المنظمة، إلا أنه حاليا تسعى العديد من المنظمات إلى خلق قيمة مضافة بدون تغيير تنظيمها بشكل جذري وذلك عن طريق الشراكات والتحالفات الاستراتيجية.
- **حسب تأثير الابتكار على السوق:** هذا التصنيف يضع في عين الاعتبار نوع التغيير والتأثير الذي يحدث عند إدخال منتج جديد في السوق أو تكنولوجيا جديدة في الصناعة، حيث نجد إما الابتكار الجذري أو الابتكار التدريجي.
- **الابتكار حسب الاستراتيجية:** يجب على المنظمة أن تبني استراتيجية أنواع الابتكار حسب:

✓ **الابتكار المركز على العميل:** في هذه الاستراتيجية تركز المنظمات جهودها وفقا لحاجات عملائها، فهذا النوع من الابتكار يتوقف كليا على نوع العميل المختار؛

✓ **الابتكار المركز على المنافسة:** هذه الاستراتيجية تتضمن تتبع خطوات وتحركات المنافس الأساسي أو الرد في أسرع وقت ممكن؛

✓ **الابتكار المركز على التكنولوجيا: أين** يوجد استثمار كبير في مجال البحث والتطوير، فالمنظمات التي تنتمي إلى هذه المجموعة تبحث عن تطوير ابتكارات جذرية؛

✓ **التركيز على الشراكة:** هذه الفئة مقسمة إلى مجموعتين؛ شركاء داخليين وخارجيين، العامل المشترك هو تقاسم المسؤوليات أثناء عملية الابتكار؛

✓ **التركيز على المشروع:** المنظمات المتخصصة في الابتكار المركز على مشروع معين تقوم بوضع أنظمة كبيرة ومعقدة، مثال على ذلك (برامج استكشاف الفضاء، وضع مدار قمر صناعي، اندماج المنظمات)، ويتميز هذا النوع بالابتكار الجذري وعادة المركز على التكنولوجيا؛

✓ **التركيز على الموارد:** المنظمات التي تطبق هذه الاستراتيجية تهتم بتقييم مواردها، أي أن موقعها في السوق محدد بمدى حيازتها للمعارف والخبرة، الابتكار التدريجي هو ما يميز هذه المجموعة.

حديثا ظهر مفهوم جديد للابتكار حيث يضع العميل في مركز عملية الابتكار، ولقد جاء بنتائج مدهشة، هذا النوع الجديد هو الابتكار الممركز حول السوق، حيث تجتمع فيه عدة استراتيجيات كما أن سيرورة الابتكار تأخذ طريق مختلف، فنشاطات تصميم الابتكار تنفذ من طرف العميل نفسه مع وضع التكنولوجيا تحت تصرفه، هذه الطريقة تقلص من التكاليف وتركز أكثر على تحقيق رضا و ولاء العملاء.

1-2- استراتيجيات الابتكار:

أمام المؤسسة أربعة بدائل استراتيجية لابتكار المنتجات يمكن الاختيار بينها حسب ظروف وإمكانيات كل شركة، وهذه الاستراتيجيات الأربعة هي (عبود نجم، 2003، ص30):

- **استراتيجية الابتكار الجذري:** وهي استراتيجية هجومية تستهدف أن تكون المؤسسة الأولى في مجالها من خلال إدخال منتجات جديدة، وهنا يجب أن نشير إلى أن المنتجات الجديدة بالنسبة للمؤسسة هي تلك المنتجات التي لم يسبق لها تقديمها من قبل، حيث تختلف تماما عن منتجاتها الحالية أو لها علاقة بخط إنتاج معين (جاسم، الصميدعي، 2000، ص204)، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى أن تحقق المؤسسة ميزة السبق الثلاثية (الأولى إلى الفكرة، الأولى إلى المنتج، الأولى إلى السوق) (أبو علفة، 2000، ص427)، وتعتبر هذه الإستراتيجية بمثابة حاجز أمام الداخلون الجدد، بل بالعكس فإن المؤسسة التي تتبع هذه الإستراتيجية قد تحاول سلب حصة سوقية أكبر من المؤسسات الأخرى.
- **استراتيجية الابتكار التحسيني**: وهي استراتيجية دفاعية تستهدف المؤسسة من خلالها استمالة المستهلكين لشراء أصناف ذات أسعار أعلى لما يوحي له الصنف الجديد من مضامين التجديد والابتكار والتي تقنع المستهلكين بمبررات ارتفاع في الأسعار (المعلا، توفيق، 2005، ص333)، وكبديل لاستراتيجية الابتكار الجذري التي يتم من خلالها تقديم منتج جديد تماما، فإن استراتيجية الابتكار التحسيني تقدم منتج محسن بشكل أو أخر، وتتبع هذه الاستراتيجية المؤسسة التي تتجنب المخاطرة وتفضل أن تكون متتبعة.
- **الإستراتيجية الابتكار – التحسين الموجهة نحو التميز:** وهي استراتيجية موجهة نحو التطبيقات والتي تعتمد على قدرة الشركة الكبيرة على إدخال التعديلات على المنتج الحالي، وتكيفه ليخدم قسما محدودا من السوق، وعادة ما تتبع هذه الاستراتيجيات الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تدخل السوق في مرحلة نضج المنتج.
- **استراتيجية الإنتاج الكفء:** تتبع هذه الإستراتيجية المؤسسات التي تملك كفاءة متفوقة في التصنيع والسيطرة على التكاليف كالمؤسسات الصغيرة التي تدخل السوق في مرحلة نضج المنتج، وهذه الإستراتيجية لا تتطلب جهود كبيرة في البحث والتطوير أو النشاط الهندسي، ولكن بالمقابل تستلزم جهودا كبيرة وكفاءة عالية في الإنتاج وترتبط هذه الإستراتيجية بالابتكار من جانبين هما: التعلم في إنتاج منتج جديد الذي يكون قد بلغ ذروته في هذه المرحلة، والثاني هو أن الكثير من الابتكارات تظل حتى في فترة متأخرة تحمل إمكانات

عالية قابلة للاستخدام وتحقق مزايا إيجابية أين تكون هذه الإستراتيجية ملائمة لذلك من خلال ما تتميز به من كفاءة عالية في الإنتاج.

2- رضا العميل:

تسعى المؤسسة دائما الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وجذب أكبر عدد ممكن من العملاء المحتملين، ولا يمكنها ذلك إلا من خلال تقديم خدمات متطورة ومبتكرة التي تتوافق مع توقعاتهم وبالتالي تكسب رضاهم، بحيث أصبح الرضا يحتل مركزا محوريا.

2-1- أدوات ووسائل تحسين رضا العميل:

لا تسعى المؤسسة فقط لإرضاء عملائها، بل هي في بحث دائم عن الوسائل التي تمكنها من تحسين مستويات الرضا و كذا الإجابة على حالات عدم الرضا ومعالجِتها، وعادة ما تتولد حالات عدم الرضا من فجوات تتركز على عنصري التوقعات والأداء المدرك، وتتمثل هذه الفجوات فيما يلي (الخطيب، عواد، 2005، ص89):

- **الفجوة الأولى(فجوة الاستماع):**

هي فجوة بين توقعات العميل وإدراك المؤسسة لهذه التوقعات وتنشا هذه الفجوة نتيجة:

- ✓ عدم الاهتمام ببحوث التسويق لمعرفة الحاجات الحقيقية للعميل.
- ✓ تشتت المعلومات داخل المؤسسة وسوء انتقالها من مستوى لأخر بسبب عدم الاستجابة التنظيمية للمؤسسة للتوجه بالعميل، ومن اجل تقليص هذه الفجوة تعمل المؤسسة على:
  - تكثيف بحوث لتحديد توقعات العميل وفهمها؛
  - تدعيم الاتصال الداخلي في كل الاتجاهات من اجل تقاسم رؤية المؤسسة المتعلقة بفهم توقعات العميل.

- **الفجوة الثانية (فجوة جودة الإدراك):**

هي فجوة بين إدراك المؤسسة لتوقعات العميل وبين إجاباتها الفعلية بالأداء الذي تقدمه للعميل، تنشأ هذه الفجوة نتيجة:

- ✓ خطا في ترجمة توقعات العميل في المنتج المقدم، وذلك كون المختصين في تصميم جودة المنتج هم تقنيون فقط؛
- ✓ عدم وجود اتصال بين إدارة الجودة وإدارة العملاء المكلفة بإجراء البحوث، ولتقليص هذه الفجوة تعمل المؤسسة على معالجة هاتين النقطتين.

- **الفجوة الثالثة(فجوة الإنجاز الفعلي):**

هي الفجوة بين العرض المحقق والمقدم فعلا، وتنشأ نتيجة:

- ✓ مشاكل عملية الاتصال والبيع وعدم إدراك المؤسسة للتفوق المتوقع للمنافسين؛
- ✓ انخفاض درجة الاتصال الأفقي بين إدارة الإنتاج والمبيعات.

- **الفجوة الرابعة (فجوة الاتصال):**

هي الفجوة بين العرض المحقق وطريقة الاتصال، بمعنى أن اتصال المؤسسة لا يجب أن يقلل أو يضخم من قيمة العرض لان لعملية الاتصال دور في تكوين التوقعات، وان كان مبالغ فيها سوف تؤدي إلى تكوين توقعات عالية مما يؤدي إلى تعميق الفجوة وتوسيعها بين الأداء والتوقع، خاصة فيما يتعلق بالحملات الاشهارية والوعود التي تقدمها المؤسسة.

- **الفجوة الخامسة (فجوة الرضا):**

هي الفجوة بين الأداء الفعلي والتوقعات التي تنشئ حالة الرضا أو عدم الرضا.

من خلال ما سبق ندرك انه بإمكان المؤسسة التحول بالعميل إلى حالة الرضا من خلال التقليص من حجم هذه الفجوات.

2-2- العوامل المؤثرة في رضا العميل:

هي مجموعة العناصر التي تؤثر على رضا العميل والتي تتمثل في ما يلي (يسرى، 2010، ص-ص138-141):

- **الجودة:** تؤدي جودة الخدمات والمنتجات دورا حاسما في نجاح المؤسسات في ظل البيئة التنافسية فهي مفتاح الوصول إلى الأسواق واستقطاب العملاء، فمن خلال تحسين الجودة وتحقيق توقعات العملاء ستتمكن المؤسسة من الوصول إلى غايتها ألا وهي إرضاء زبائنها، من خلال إشباع حاجاتهم ورغباتهم بالجودة المناسبة لتحقيق رضاهم؛
- **السعر والتكلفة:** رضا العميل يعتمد بشكل كبير على السعر المقدم له، لأن السعر يحتل أهمية كبيرة لديه، والسعر مرتبط بالتكاليف (الثابتة/ والمتغيرة) وعليه فإن أي مؤسسة تعتبر تحديد التكلفة بمثابة الأرضية التي تبنى عليها سياستها السعرية، فتقوم بتحديد السعر الذي يحقق لها الربح من جهة والذي يرضي العميل من جهة أخرى؛
- **الوقت:** إن تقديم الخدمات والمنتجات بأفضل الصور والأساليب والأشكال، لن يكون له قيمة إذا تم ذلك في الوقت الغير المناسب، لأن قيمة المنتجات والخدمات تقل وتتناقص مع مرور الوقت فمعظم المؤسسات تركز اليوم على تخفيف الوقت اللازم لإنجاز طلبات العملاء لتتمكن من تلبية احتياجاتهم المرتبطة بتوفير المنتج أو الخدمة

بالمكان والزمان المحددين لتحقيق رضاهم وكسب ميزة تنافسية جديدة دون المساس بالجودة.

3- أثر الابتكار على رضا العميل:

إن تبني المؤسسة لاستراتيجية التنويع في منتجاتها يعني قيامها بإدخال خطوط منتجات إضافية جديدة للخطوط الحالية التي تعمل فيها المؤسسة، وهذا يعتبر ابتكار على الأقل من منظور التسويق، ويقودنا الحديث هنا أيضا للحديث عن استراتيجية فرعية وهي التشكيل؛ حيث يعني إضافة شكل جديد من المنتجات الحالية التي تقوم المؤسسة بإنتاجها أو التعامل فيها مثل (أحجام مختلفة بالنسبة للثلاجات)، بالرغم من أن هذا التغير الذي قد يعتبره البعض طفيف، فإنه يعتبر ابتكار من المنظور التسويقي، وبالتالي فإن الاتجاه نحو التنوع والتشكيل هو التوجه نحو الابتكار.

إن كل من استراتيجية التنويع والتشكيل تدخلان ضمن استراتيجيات توسيع المزيج للمنتجات حيث أن التنويع يؤدي إلى اتساع مزيج المنتجات والذي بدوره يؤدي إلى (أبو علفة، 2000، ص250):

- تحقيق سمعة طيبة للمؤسسة؛
- تقديم منتجات تلبي حاجات المستهلكين.

أما التشكيل فإنه يؤدي إلى عمق خطوط الإنتاج وبالتالي تحقيق:

- الوصول إلى قطاعات سوقية جديدة؛
- تلبية الاحتياجات المتباينة للمستهلكين.

يؤدي كل من التنويع والتشكيل إلى إرضاء أكبر قدر من المستهلكين بالإضافة إلى تحسين سمعة المؤسسة وكل هذا لن يتحقق إلا من خلال تبني المؤسسة لاستراتيجية تسويقية ابتكارية عند قيامها بتقديم منتجات جديدة إلى السوق (Bernadet et al, 1996, p65).

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية

بعد التطرق في الجانب النظري إلى أهم المفاهيم الخاصة بالابتكار وكذا رضا العميل، سيتم محاولة إسقاط هذه المفاهيم على إحدى المؤسسات الجزائرية وهي الشركة الجزائرية للتأمين الشّامل (**La CAAT**).

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (**La CAAT**) من الشركات التي تحتل المراتب الأولى من حيث رقم أعمالها في القطاع العمومي للتأمينات، حيث تقوم بتقديم منتجات تأمينية

متنوعة، ومن أجل الوقوف على دور ابتكار المنتجات التأمينية في تحقيق رضا العميل قمنا بتدعيم هذا البحث بدراسة ميدانية على مستوى الوكالة رقم **(315)** الموجودة بولاية قسنطينة.

1- مجتمع الدراسة

شملت الدراسة عينة من العملاء الذين يتعاملون مع الشركة، كونهم الأكثر تأثرا بالمنتجات التأمينية المبتكرة من قبل الشركة، وقد تم اعتماد العينة العشوائية لأنها الأنسب لمثل هذه الدراسات، حيث شملت العينة 40 زبون، تم توزيع الاستبيان عليهم وقد تم استرجاع كامل العدد الموزع.

2- نموذج الدراسة:

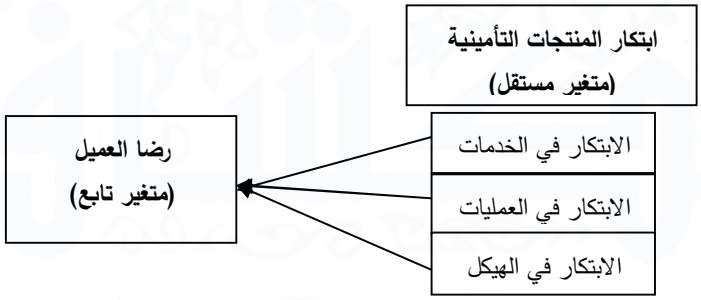

المصدر: من إعداد الباحثين.

إن الهدف من تصميم الاستمارة هو معرفة دور ابتكار المنتجات التأمينية في تحقيق رضا العميل، ومن أجل التعرف على إجابات زبائن شركة **(LA CAAT)** وكالة رقم **(315)** بقسنطينة تم استخدام مقياس مناسب لتصنيف وتقييم الإجابات الموافقة لكل عبارة، ولقد اختير مقياس لكارت الخماسي.

3 - أدوات التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان:

بعد تفريغ بيانات الاستبيان من خلال برمجية **(SPSS_22)** تم استخدام أساليب الاحصاء الوصفية والاستدلالية وهي: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار α كرونباخ **"Cronbach's Alpha"**، الانحدار البسيط.

4 - اختبار صدق وثبات بيانات الدراسة:

من أجل معرفة صدق وثبات البيانات الواردة بالاستبيان تم استخدام اختبار كرونباخ، هذا الأخير يقيس درجة ثبات وصدق أداة الدراسة عن طريق معامل α كرونباخ، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (01): نتائج اختبار ثبات وصدق الدراسة للأبعاد والمحاور

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرومباخ	معامل الصدق Validity c
الابتكار في المنتجات	6	0,634	0,796
الابتكار في العمليات	6	0,704	0,839
الابتكار في الهيكل	7	0,825	0,908
رضا العميل	13	0,787	0,887
المجموع	32	0,841	0,917

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برمجية spss_22.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن كل نسب الثبات للأبعاد ومحاور الاستبيان هي عالية وهي أكبر من 0,6، وبما أن معامل α كرونباخ لكل فقرات الاستبيان مساو إلى 0,841 هذا ما يدل على صدق وثبات أداة الدراسة.

5- اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (كولومجروف – سمرنوف) لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، ويوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار وقيمة مستوى الدلالة لكل من محاور الاستبيان.

جدول رقم (02): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov test)

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	قيمة (z)	sig
1	ابتكار المنتجات التأمينية	19	0,930	0,352
2	رضا العميل	13	0,946	0,332

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برمجية spss_22.

يظهر من خلال نتائج الجدول أن قيمة مستوى الدلالة sig لكل محور أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة 0,05، مما يدل على اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وعليه سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

6- المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان:

تم الاستعانة بأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي والتي أشرنا إليها سابقا، حيث تم استخدام معاملات الارتباط والانحدار البسيط. وبما أنه تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الخيارات وهو متغير ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الإجابات، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) ، تم

حساب المدى 5-1= 4 ثم تقسيمه على عدد الخلايا (5/4 = 0,8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية.

6-1- تحليل الإجابات حول أبعاد محور الابتكار:

يمكن الاعتماد على النتائج المبينة في الجدول الموالي لتحليلها:

جدول رقم (03): النسب المئوية لدرجات الاجابة لمحور الابتكار

الوحدة: %

درجة الإجابة	الابتكار في المنتوج (الخدمة)	الابتكار في العمليات	الابتكار في الهيكل	محور الابتكار
غير موافق بشدة	0,83	3,75	7,5	4,02
غير موافق	8,33	11,25	8,21	9,26
محايد	24,5	19,37	34,28	26,05
موافق	33,41	40,12	29,64	34,39
موافق بشدة	32,93	25,51	20,37	26,27
المجموع	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss_22.

يبين الجدول أن 66,34% من أفراد العينة يوافقون على أن شركة La CAAT تقدم خدمات جديدة ومبتكرة في مجال التأمين، في حين أن 9,16% لا يوافقون على ذلك و 24,5% لهم رأي محايد، مما يعني أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أن منتجات La CAAT جديدة ومبتكرة وتلبي وتناسب احتياجات العملاء.

كما أن 65,63% من أفراد العينة يوافقون على أن شركة La CAAT تقوم بعمليات جديدة ومبتكرة في مجال التأمين، في حين أن 15% لا يوافقون على ذلك و 19,37% لهم رأي محايد، مما يعني أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أن La CAAT تقوم بتجديد وتطوير وابتكار في العمليات.

أما بالنسبة للابتكار في الهيكل فيوافق نسبة50,01% من أفراد العينة على أن شركة (La CAAT) تقوم بالابتكار في الهيكل، في حين أن 15,71% لا يوافقون على ذلك و34,28% لهم رأي محايد، مما يعني أن أغلب أفراد العينة يوافقون أيضا على أن (La CAAT) تقوم بتجديد هيكلها والابتكار فيه.

في الأخير يمكن ملاحظة أن 60,67% من أفراد العينة يوافقون على أن هناك ابتكار في المنتجات التأمينية في شركة La CAAT، في حين أن 13,28% لا يوافقون على ذلك. الجدول الموالي يوضح اتجاهات الأفراد حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول رقم (04): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
جميع عبارات محور الابتكار	3,68	1,008

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss_22.

يلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور الابتكار مجتمعة يساوي 3,68، والانحراف المعياري يساوي 1,008، أي أن تقييم معظم أفراد العينة لواقع ممارسة الابتكار في الشركة محل الدراسة يقع ضمن مجال التقييم الجيد أو المرتفع، فيمكن القول أن المستجوبون يوافقون على أن الشركة تقدم منتجات تأمينية مبتكرة، ولكن مع وجود بعض النقائص التي يجب على إدارة شركة التامين إعادة النظر فيها.

6-2- تحليل إجابات محور رضا العميل:

الجدول الموالي يوضح النسب المئوية لدرجات الإجابة لمحور رضا العميل.

جدول رقم (05) : النسب المئوية لدرجات الإجابة لمحور رضا العميل

درجة الإجابة	النسب المئوية
غير موافق بشدة	7,69
غير موافق	7,88
محايد	26,15
موافق	31,15
موافق بشدة	27,13
المجموع	100%

المصدر: من إعداد الباحثين الاعتماد على مخرجات برنامج spss_22.

يبين الجدول أن 58,28% من أفراد العينة يبدون رضاهم عن شركة (La CAAT)، في حين أن 15,57% غير راضين عن الشركة و26,15% لهم رأي محايد، مما يعني أن أغلب أفراد العينة راضون على أن منتجاتها جديدة ومبتكرة وتلبي وتناسب احتياجات العملاء.

7- اختبار وتحليل فرضيات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات، حيث تم استخدام الاختبار المعلمي t ستيودنت لاختبار الفرضيات:

- **اختبار الفرضية الأولى: والتي تنص على:**

✓ H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند درجة معنوية ($\alpha \leq$ 5 %) بين ابتكار الخدمات ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.

✓ H_1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند درجة معنوية ($\alpha \leq$ 5 %) بين ابتكار الخدمات ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.

وقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية، ويتضح ذلك من الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): ملخص نتائج دراسة الفرضية الأولى

t المحسوبة	t الجدولية	t المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	نتيجة H0
15,148	1,684	0,000	0,581	0,337	رفض

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss_22

يوضح الجدول العلاقة بين ابتكار الخدمات وتحقيق رضا العميل، إذ أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الارتباط : 0,581، أي وجود علاقة طردية ومتوسطة، أما معامل التحديد فقد بلغ : 0,337 أي 33 % من المتغيرات التي تحصل في رضا العميل سببها ابتكار الخدمات بمعنى أن تغير ابتكار الخدمات بنسبة واحدة يؤدي الى تغير رضا العميل بـ: 0,33**%** والباقي 0,67**%** راجع الى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج، وما يؤكد هذه العلاقة قيمة t المحسوبة التي بلغت 15,148 وهي دالة عند مستوى 0,05: α حيث جاءت أكبر من t الجدولية 1,684، وبما أن قيمة Sig أقل من 0,05 ما يؤدي بنا الى قبول والتأكيد على صحة الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية ونقر بوجود أثر ذو دلالة احصائية لابتكار الخدمات على تحقيق رضا العميل عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

- **اختبار الفرضية الثانية:** والتي تنص على:

✓ H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند درجة معنوية ($\alpha \leq$ 5 %) بين ابتكار العمليات ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.

✓ H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند درجة معنوية ($\alpha \leq$ 5 %) بين ابتكار العمليات ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.

وقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية، ويتضح ذلك من الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): ملخص نتائج الفرضية الثانية

t المحسوبة	t الجدولية	t المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	نتيجة H0
4,306	1,684	0,000	0,626	0,392	رفض

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برمجية spss_22.

يوضح الجدول العلاقة بين ابتكار العمليات وتحقيق رضا العميل، إذ أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الارتباط : 0,626، أي وجود علاقة طردية وقوية، أما معامل التحديد فقد بلغ : 0,392 أي 39 % من المتغيرات التي تحصل في رضا العميل سببها ابتكار العمليات، بمعنى أن تغير ابتكار العمليات بنسبة واحدة يؤدي الى تغير رضا العميل بـ: 0,39**%** والباقي 0,61**%** راجع الى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج، وما يؤكد هذه العلاقة قيمة t المحسوبة التي بلغت 4,306 وهي دالة عند مستوى $0,05 \geq \alpha$ حيث جاءت أكبر من t الجدولية 1,684، وبما أن قيمة Sig أقل من 0,05 هذا يؤدي بنا الى قبول والتأكيد على صحة الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية ونقر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لابتكار العمليات على تحقيق رضا العميل عند مستوى دلالة $0,05 \geq \alpha$.

- **اختبار الفرضية الثالثة:** والتي تنص على:
  - ✓ H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند درجة معنوية ($5\ \% \geq \alpha$) بين ابتكار الهيكل التنظيمي ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.
  - ✓ H_1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند درجة معنوية ($5\ \% \geq \alpha$) بين ابتكار الهيكل التنظيمي ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.

وقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية، والنتائج كما يوضحها الجدول:

الجدول رقم (08): ملخص نتائج الفرضية الثالثة

t المحسوبة	t الجدولية	t المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	نتيجة H0
5,111	1,684	0,000	0,361	0,130	رفض

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برمجية spss_22.

يوضح الجدول العلاقة بين ابتكار الهيكل التنظيمي وتحقيق رضا العميل، إذ أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الارتباط : 0,361، أي وجود علاقة طردية وضعيفة، أما معامل التحديد فقد بلغ : 0,130 أي 13 % من

المتغيرات التي تحصل في رضا العميل سببها ابتكار الهيكل التنظيمي، بمعنى أن تغير ابتكار الهيكل التنظيمي بنسبة واحدة يؤدي الى تغير رضا العميل بـ: 0,13**%** والباقي 0,87**%** راجع الى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج، وما يؤكد هذه العلاقة قيمة t المحسوبة التي بلغت 5,111 وهي دالة عند مستوى 0,05≥ α حيث جاءت أكبر من t الجدولية 1,684، وبما أن قيمة Sig أقل من 0,05 هذا يؤدي بنا الى قبول والتأكيد على صحة الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، ونقر بوجود أثر لابتكار الهيكل التنظيمي على تحقيق رضا العميل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05≥ α.

- **اختبار الفرضية الرئيسة:** والتي تنص على:

✓ H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند درجة معنوية (5 % ≥ α) بين الابتكار التأميني ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.

✓ H_1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند درجة معنوية (5 % ≥ α) بين الابتكار التأميني ورضا العميل في الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) بقسنطينة.

وقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط لاختبار الفرضية، والنتائج كما يوضحها الجدول:

الجدول رقم (25): ملخص نتائج الفرضية الرئيسية

t المحسوبة	t الجدولية	t المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	نتيجة H0
6,465	1,684	0,000	0,620	0,384	رفض

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss_22.

يوضح الجدول العلاقة بين ابتكار المنتجات التأمينية وتحقيق رضا العميل، إذ أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الارتباط 0,620، أي وجود علاقة طردية وقوية، أما معامل التحديد فقد بلغ : 0,384 أي 38 % من المتغيرات التي تحصل في رضا العميل سببها ابتكار المنتجات التأمينية، بمعنى أن تغير ابتكار المنتجات التأمينية بنسبة واحدة يؤدي الى تغير رضا العميل بـ: 0,38**%** والباقي 0,62**%** راجع إلى عوامل اخرى لم تدخل في النموذج، وما يؤكد هذه العلاقة قيمة t المحسوبة التي بلغت 6,465 وهي دالة عند مستوى 0,05≥ α حيث جاءت أكبر من t الجدولية 1,684، وبما أن قيمة Sig أقل من 0,05 هذا يؤدي بنا الى قبول والتأكيد على صحة الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، ونقر بوجود أثر ذو دلالة احصائية لابتكار المنتجات التأمينية على تحقيق رضا العميل عند مستوى دلالة 0,05 ≥ α.

اقتراحات الدراسة:

من خلال نتائج هذه الدراسة يمكننا تقديم عدة اقتراحات للشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) وكالة رقم (315) بقسنطينة، حيث يجب عليها أن تهتم أكثر بموضوع الابتكار وتعطيه الأولوية الأكبر، وذلك من خلال:

- المحافظة على مستوى الخدمات المقدمة ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال التأمين؛
- إنشاء حوافز ومكافآت خاصة بالأفراد الذين يساهمون في العملية الابتكارية؛ كخلق أفكار جديدة، أو تقديم منتوجات جديدة، أو كل ما من شأنه أن يطور المؤسسة ويزيد من ثقة ورضا عملائها؛
- مواصلة الشركة تقديم الخدمات الحالية وبنفس أسعارها، حيث أنها قد لاقت استحسانا كبيرا من طرف العملاء وكذا من أجل تحفيزهم المواصلة والاستفادة من خدمات الشركة؛
- ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للشركة، وهو الأمر الذي يشتكي منه عملاء الشركة، حيث يجدون صعوبة في التواصل مع المسؤولين لطرح انشغالاتهم.

خاتمة

إن الابتكار يعني التوصل إلى ذلك الجديد الذي يمكن أن يكون فكرة، منتج، عملية أو حتى منظمة، ولا يشترط أن يكون هذا الجديد جديدا تماما لنقول عنه ابتكار، فأي تغيير على الحالة القائمة حتى وإن كان صغيرا فإنه يعتبر ابتكار. ولأن الابتكار أصبح سمة العصر يجب على المنظمة التجاوب السريع للتغيرات الحاصلة في الأسواق، لذلك لابد لها أن تكون السباقة في طرح التغيير والتجديد، وهذا لا يتم إلا من خلال تبني الابتكار في مجال السلع أو الخدمات أو في أي نشاط من أنشطتها.

الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (La CAAT) كغيرها من الشركات لا تسعى فقط لخلق وجذب العميل، وإنما المحافظة عليه وكسب رضاه، فرضا العميل لم يعد مسألة اختيارية بل هو أمر ضروري، ولابد منه للبقاء في السوق والوصول الى التميز والريادة، لذلك أصبحت تكرس كل جهودها لتحقيق رضا عملائها وبناء علاقة تفاعلية طويلة الأجل بينها وبينهم، وهي العلاقة التي أثبتت الدراسة التطبيقية معنويتها الاحصائية عند درجة معنوية $\alpha \leq 0,05$.

قائمة المراجع:

1. Guillermo Cortes Robles, Management de l'innovation technologique et des connaissances : synergie entre la théorie TRIZ et le Raisonnement à Partir de Cas, Thèse de doctorat, L'institut national polytechnique de toulouse, France, 2006.
2. J.P.Bernadet et al: Précis de marketing, édition NATHAN, France, 1996, p65.

3. أبو علفة عصام الدين أمين، التسويق المفاهيم والاستراتيجيات، النظرية والتطبيق الجزء الأول، مؤسسة حورس الدولية، مصر، 2000.
4. راوية حسن، سلوك المؤسسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
5. عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS-22، دار خوارزم، العلمية للنشر والتوزيع، 2007، جدة، المملكة العربية السعودية.
6. فهد سليم الخطيب ومحمد سليمان عواد، مبادئ التسويق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
7. محمد حسين يسرى، علاقة الابداع التقني برضا الزبون، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد81، جامعة بغداد، العراق، 2010.
8. محمد عبد الفتاح الصيرفي، الإدارة الرائدة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2003.
9. محمود جاسم الصميدعي، إستراتيجيات التسويق، مدخل كمي وتحليلي، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2000.
10. مدحت أبو النصر، تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمؤسسة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
11. مصطفى هني، معجم المصطلحات الاقتصادية، فرنسي، انجليزي، عربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
12. ناجي المعلا، رائف توفيق، أصول التسويق، مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
13. نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

تحسين كفاء استخدام الطاقة في الدول العربية النفطية

Improving energy efficiency in Arab oil countries

أ / روايقـيـة زهـــرة
mouh24r@gmail.com
جامعة 08 ماي 1945 – قالمة -

د/ بضياف عبد المالك
nour_imane240@yahoo.fr
جامعة 08 ماي 1945 – قالمة -

تاريخ الاستلام: 2018/01/22 تاريخ التعديل: 2018/05/26 تاريخ قبول النشر : 2018/06/12
تصنيف JEL: Q20، Q57

الملخص :

تؤدي الطاقة دورا حيويا لا غنى عنه بالنسبة لجميع المجتمعات والأمم، فهي تعد وسيلة من وسائل التقدم الاقتصادي، كما أن الاستثمار في تطوير تقنيات استخدام مصادرها يعد احد المسارات الهامة لتحسين الكفاءة الإستخدامية للطاقات الناضبة، سيما في ظل تباين الموارد الطاقوية المتوافرة من دولة لأخرى، وفي ذلك تتمتع الكثير من الدول العربية بوفرة مصادرها الطاقوية ذات الأصول الأحفورية – النفط والغاز الطبيعيين بالأساس– من جهة، وثرائها الواضح بمصادر الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية من جهة ثانية، في هذا الإطار وفي ظل زيادة الطلب على الطاقة، فقد أصبح تنويع مصادرها والكفاءة في استخدامها ضرورة قصوى بها ضمانا لاستدامة إمداداتها والحد من تأثيراتها السلبية على البيئة، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد للكثير من الدول العربية وتوجهها لاعتماد خطط وبرامج تهدف لتثمين مواردها، المحافظة عليها وتحسين كفاءة استخدامها، حيث قامت بسن تشريعات وسياسات تحفيزية واليات تمويلية، غير أن هذا التوجه لا يلغي وجود العديد من العقبات التي تواجه تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الطاقة، الطاقة الشمسية، النفط، الطاقة النووية، الكفاءة الطاقوية.

Abstract :

Energy play a vital and indispensable role for all societies and nations, It is a means of the economic progress. Investment in Development of the use of energy sources is one of the important paths to improve the efficiency of the energy, especially in light of the diversity of energy resources available from one country to another. Many Arab countries are rich in fossil fuels - mainly oil and natural gas - and their obvious wealth of renewable energy sources, especially solar. On the other hand, with increasing demand for energy, diversification of sources Which explains the increasing interest of many Arab countries and their tendency to adopt plans and programs aimed at valuing their resources, preserving them and improving their efficiency. They have enacted legislation, incentive policies and financing mechanisms, this trend does not negate the existence of many obstacles to achieving them.

Keywords: Energy, Solar energy, Oil, Nuclear power, Energy Efficiency.

مقدمة:

بزيادة أهمية الدور الذي تؤديه الطاقة زاد الطلب عليها، فارتفعت أسعارها بوتيرة متصاعدة، ما أدى إلى استنزاف مصادرها ذات الأصول الأحفورية التي بلغت ذروتها وأصبحت مهددة بالنضوب، فطرحت فكرة التحول نحو الصيغة المستدامة للطاقة، من خلال التوجه نحو استغلال الطاقة المتجددة كبديل، والسيطرة على تقنياتها وتكنولوجياتها من جهة وتحسين كفاءة الطاقة من جهة ثانية، وهو ما كان بالفعل حيث تبنت العديد من دول العالم خطط وبرامج في هذا المجال وحققت نجاحات قيمة.

لذلك ومن واقع الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الاقتصاديات العربية فيما يخص مواردها الطاقوية، فقد توجه الكثير منها لاعتماد خطط وبرامج تهدف لتثمين مواردها، المحافظة عليها وتحسين كفاءة استخدامها، فسنت بذلك تشريعات وسياسات تحفيزية واليات تمويلية، غير أن التوجه نحو استخدام مواردها المتجددة لا يلغي وجود عديد العقبات التي تواجهها.

وعليه فان إشكالية الدراسة هي من الشكل التالي:

ما واقع الجهود المبذولة من الدول العربية النفطية في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة؟ وفيما تتمثل ابرز العقبات التي تواجهها؟.

وعليه، يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

– تصنف الطاقة حسب مصادرها إلى ناضبة مهددة بالزوال وأخرى متجددة تتميز بالدوام.

– بتحسين كفاءة استخدام الطاقة، والتوجه نحو المصادر المتجددة منها تتحقق الاستدامة الطاقوية.

– في إطار السعي والمجهودات المبذولة لكثير من الدول العربية النفطية في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، فقد استطاع البعض منها تحقيق نتائج ايجابية ملموسة.

وتنبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

– ما المقصود بالطاقة؟ وفيما تتمثل مصادرها؟.

– فيما تكمن إجراءات وأساليب تحسين كفاءة استخدام الطاقة؟.

– ما هي الإمكانيات الطاقوية التي تتمتع بها الدول العربية النفطية؟ وما فيما تتمثل ابرز خطواتها المنتهجة لأجل تحسين كفاءة استخدام هذه الإمكانيات؟.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية حاجة الدول العربية لرفع كفاءة التصرف بمواردها وثرواتها الطبيعية، فكون الكثير منها تزخر بموارد وإمكانات طاقوية هائلة، أحفورية كانت، بخاصة النفط منها الذي يمثل المصدر الأساسي للطاقة والعمود الفقري لكثير منها، فهي تتمتع في المقابل بثراء واضح في مجال الطاقة المتجددة، لذلك وبالنظر إلى خاصية النضوب للمصدر الناضب وتأثيره السلبي على البيئة من جهة، ووفرة المصدر البديل الصديق للبيئة من جهة ثانية، فقد أصبح لزاما عليها ضرورة تحسين كفاءة استخدام مصادرها الطاقوية للاستفادة من مزاياها.

كما نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عن مختلف مصادر الطاقة، وكذا تبيان مختلف إجراءات وأساليب تحسين كفاءة استخدامها، مع إبراز واقع الجهود المبذولة من بعض الدول العربية النفطية في هذا المجال، وما يواجهها من عقبات.

ونظرا لطبيعة البحث فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة الموضوع، وذلك بالتطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالطاقة وبتحسين كفاءة الاستخدام لمصادرها، أيضا تحليل المعطيات، وكذا التاريخي لتناولنا تطورات مصادر

الطاقة، إضافة إلى أسلوب دراسة حالة بعض الدول العربية النفطية من خلال دراسة واقع الجهود المبذولة في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وقد تم الاعتماد في جمع البيانات على العديد من المراجع المتمثلة في الكتب، المنشورات، الدراسات المنشورة، مواقع الانترنت، إضافة إلى التقارير السداسية و السنوية، وبخاصة تلك الصادرة عن منظمة الطاقة الدولية ومنظمة الأوبك ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الاسكوا.

وهيكل الورقة هو كالتالي:

المحور الأول: عموميات حول الطاقة ومكانتها عالميا.

المحور الثاني: إطار نظري حول تحسين الكفاءة الإستخدامية للطاقة.

المحور الثالث: الطاقة العربية وجهود تحسين كفاءة استخدامها.

المحور الأول: عموميات حول الطاقة ومكانتها عالميا.

تؤدي الطاقة دورا حيويا، نظرا لأهميتها في دفع عجلة النمو في شتى المجالات، وقد تنوعت مصادرها، فمنها ما هو ناضب ومنها ما هو متجدد.

أولا: مفهوم الطاقة.

ساهمت الثورة الصناعية في ظهور الطاقة، إذ تم اكتشاف الفحم وتسخيره في الطاقة، وكانت انجلترا مهدا للثورة الصناعية لاكتشاف الفحم إلى أن تم اكتشاف النفط (تكواشت، 2011)، وتعرف الطاقة على أنها" القدرة على بدل شغل"(الخياط، 2006).

ثانيا: مصادر الطاقة.

تصنف الطاقة حسب مصادرها إلى مصادر ناضبة مهددة بالزوال وأخرى متجددة باستمرار موجودة في الطبيعة:

1. مصادر الطاقة الأحفورية: تعرف الطاقة الأحفورية على أنها "تلك التي توفر معظم احتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من مصادر الطاقة، وهي مصادر موارد ناضبة" (تكواشت، 2011)، وتتمثل في:

– **الفحم:** يوصف الفحم بأنه "مادة صلبة ذات لون أسود يتكون من كربون، هيدروجين، أكسجين، نيتروجين بالإضافة إلى الكبريت" (الخياط، 2006).

وقد تركزت اكبر الاحتياطات من الفحم عالميا في دول أمريكا الشمالية عام 2008 بحوالي 29.6% من الاحتياطات العالمية(مخلفي، 2011) ، وفي نهاية عام 2015 تركزت

اكبر الاحتياطات في أوروبا بما يقدر بـ 310.5 مليار طن، تليها مجموعة دول أسيا والمحيط الهادي بـ 288.3 مليار طن (تقرير الأمين العام السنوي، 2016)، وفي عام 2016 استطاعت أوروبا المحافظة على مكانتها من حيث احتياطات الفحم (تقرير الأمين العام السنوي، 2016).

فيما يخص إنتاج الفحم الحجري فيتركز في الصين بنسبة إنتاج بلغت51.1% حسب إحصائيات عام 2010 (internaional energy agency, 2011)، واستطاعت المحافظة على صدارتها عام 2014 أين وصل الإنتاج العالمي حوالي 8.16 مليار طن (تقرير الأمين العام السنوي، 2015)، في حين أنتجت دول أسيا والمحيط الهادي لوحدها ما يقدر بـ 5.4 مليار طن عام 2016 (تقرير الأمين العام السنوي، 2015).

- **الغاز الطبيعي:** ليس له أي لون أو رائحة، وفي الغالب ما يتكون من الميثان الذي يعد مركب كيميائي يتكون من ذرات الكربون والهيدروجين، حيث يتم نقله في أنابيب حتى مناطق التخزين (الخياط، 2006).

وقد قدر الاحتياطي منه في العالم نهاية عام 2015 بحوالي 197329 مليار متر مكعب (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2015)، ليصل عام 2016 إلى ما يقدر بـ 195.9 تريليون متر مكعب مسجلا بذلك انخفاضا عن عام 2015 (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2016).

- **النفط:** يعد النفط من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، وهو "عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الاشتعال، يتكون من خليط من المركبات العضوية، والتي تتكون أساسا من عنصر الكربون والهيدروجين" (لطفي، 2008)، وقد بلغت الاكتشافات النفطية ذروتها خلال فترة الستينات بالتحديد في أمريكا،(favennec, 2010).

بالنسبة لاحتياطي النفط عام 2015 عربيا فقد بلغ 712.2 مليار برميل و1285.4 مليار برميل عالميا (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2016)، أما الإنتاج منه فبلغ عام 2015 عربيا فقد بلغ 23649.4 ألف برميل، وعالميا 78006.0 ألف برمي (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، 2016).

2. مصادر الطاقة المتجددة: تشكل الطاقة المتجددة مصدرا هاما وبديلا امثلا للطاقة الأحفورية، سيما في ظل تهديد هذه الأخيرة بالنفاذ وتلويثها للبيئة.

1.2. مفهوم الطاقات المتجددة: "تلك المستمدة من الموارد الطبيعة التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ وتتميز بأنها أبدية وصديقة للبيئة" (فروحات، 2012).

2.2. مصادر الطاقة المتجددة: تتمثل في الأتي:

– **الطاقة الشمسية:** تعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب مادامت الشمس موجودة (فروحات، 2012)، وتقوم الشمس بإمداد الأرض بطاقة تزيد عن إجمالي احتياجات العالم من الطاقة بنحو 5000 مرة (غرفة الشرقية، بدون سنة نشر).

وتشير الوكالة الدولية للطاقة إلى أن ألمانيا تحتل الصدارة عالميا من حيث إنتاج الطاقة الشمسية، حيث قدر إنتاجها ما نسبته 43.9% (وحيد، 2012).

– **الطاقة الهوائية:** هي "المستمدة من حركة الهواء والرياح، وقد استخدمت طاقة الرياح منذ القدم سواء في تسيير السفن الشراعية وإدارة طواحين الهواء لطحن الحبوب أو لرفع المياه من الآبار" (فروحات، 2012).

ولقد ارتفع إجمالي الطاقة المركبة من طاقة الرياح في العالم عام 2012 بنسبة 18.9% مقارنة بعام 2011 (تقرير الامين العام السنوي، 2013)، وفي ذلك حدد الاتحاد الأوروبي إستراتيجية للطاقة عام 2001 لإنتاج 12% من احتياجات دول الاتحاد بواسطة توربينات الرياح بحلول عام 2020 (شريف، دون سنة نشر).

– **الطاقة المائية:** يتم الحصول عليها من عدة مصادر هي (وكاع، دون سنة نشر):

- ✓ إنتاج الطاقة الكهرومائية من المحطات الكبيرة والصغيرة.
- ✓ الطاقة الكهرومائية من حركة المياه والأنهار وبدون استخدام السدود.
- ✓ الطاقة الاوزموزية والوقود الحيوي.

وقد احتلت الصين المرتبة الأولى بين الدول التي تستغل المصادر المائية لتوليد الطاقة الكهربائية عام 2011 بحوالي 249 جيغاواط، تليها البرازيل في المرتبة الثانية بـ82.5 جيغاواط، وقد بلغ إجمالي الطاقة الكهرومائية المركبة في دول العالم 934.7 جيغاواط عام 2011 (تقرير الامين العام السنوي، 2013).

– **طاقة الكتلة الحيوية:** يقصد بها "اشتقاق الطاقة من التمثيل الضوئي أو الحصول على الطاقة من حرق خشب النار أو التحول البيولوجي، كما تشمل طاقة الكتلة الحيوية الحصول على طاقة من المخلفات البلدية والورق وبعض مخلفات الهضم العضوية، وكذلك الحصول على غاز الميثان" (الناصر، دون سنة نشر).

كما تعد الكتلة الحية مصدرا هاما في الدول العربية، وعلى الصعيد الدولي تاتي الولايات المتحدة الامريكية الأولى بـ 7400 ميغاواط عام 2011 (وحيد، 2012).

– **طاقة الحرارة الجوفية:** يقصد بها "الطاقة الحرارية الكامنة في باطن الأرض، تتولد عن احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها أو بالمياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عنها أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء" (وحيد، 2012)

وقد قدرت طاقة الحرارة الجوفية المركبة عالميا عام 2012 بـ 11.45 جيغاواط، وذلك بزيادة تقدر بـ 2.6% عن عام 2011، وفي ذلك تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى، كما بلغ إجمالي طاقة الحرارة الجوفية المركبة فيها 3368 ميغاواط عام 2012 (تقرير الامين العام السنوي، 2013).

– **الطاقة النووية:** هي "تلك الطاقة التي تولد عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية"، وقد قدرت نسبة الكهرباء المنتجة من الطاقة النووية حوالي14.13% عام 2009 (العرادي، 2012).

– **الغاز الصخري (الحجري):** هو "غاز طبيعي يتولد داخل صخور السيشت التي تحتوي على النفط بفعل الحرارة والضغط، ويبقى بداخل تجويفات تلك الصخور الصلدة التي لا تسمح بنفاذه" (طرطار و راشي، 2015).

وقد ارتفعت كميات إنتاج الغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة، حيث قدرت بـ 4.87 تريليون قدم مكعب عام 2010، ليصل مخزون الغاز الصخري عام2010 ما يقدر بـ 6609 تريليون قدم مكعب (طرطار و راشي، 2015).

المحور الثاني: إطار نظري حول تحسين الكفاءة الإستخدامية للطاقة.

يعد تحسين الكفاءة الإستخدامية للموارد الطاقوية احد أحسن السبل الكفيلة للمحافظة على ما تمتلكه أي دولة من موارد وإمكانات.

أولا: تعريف كفاءة استخدام الطاقة.

حسب ما هو معلوم فان مستوى الكفاءات الحالية في إنتاج واستهلاك الطاقة لم يصل بعد وبدرجات متفاوتة إلى المستوى المطلوب، وبالتالي فان هناك تحدي واضح يتمثل في تطوير استخدام فرص أكثر كفاءة في معظم القطاعات الاقتصادية، وبخاصة من جانبي الإنتاج والاستهلاك (برنامج الامم المتحدة للبيئة ، دون سنة نشر).

تعرف الكفاءة على أنها" التخصيص الأمثل والكفء للموارد، أي الطريقة المثلى لاستخدام الموارد من اجل العدالة في تعظيم المكاسب "، أما كفاءة الطاقة فإنها " تشير إلى استخدام كميات اقل من الطاقة بالاعتماد على نموذج فعال لتدنية التكاليف وزيادة الادخار في مصادر الطاقة " (بزاحي، 2012).

ثانيا: أهمية تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

يوجد عديد الأسباب التي تدفع بصانعي القرار في معظم الدول إلى انتهاج إستراتيجية لترشيد استخدام الطاقة في مختلف القطاعات، منها (رحمان، 2015):

1. **سبب مالي:** بترشيد الإنفاق من خلال عدم إنشاء محطات جديدة ورفع قدرة المحطات العاملة حاليا.

2. **مدى اعتماد الاقتصاد على مصادر الطاقة:** حيث تزداد أهميتها بالنسبة للدول المستوردة للطاقة، خاصة في ظل انخفاض احتياطات الطاقة الأحفورية مع الوقت، أو بفعل حدوث تغيرات سياسية أو عسكرية تؤثر على وارداتها.

3. **سبب بيئي:** يعتبر غاز ثاني أوكسيد الكربون الناجم عن احتراق الوقود من الملوثات المضرة بالبيئة، ما يساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

4. **الاتجاهات الحالية المتعلقة بزيادة الاهتمام بالبيئة والتنمية المستدامة:** ذلك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مراعاة العديد من الجوانب، منها حماية البيئة، وكذا عدم التبذير في استخدام الطاقة بمختلف مصادرها.

والجدير بالذكر أن الحفاظ على الطاقة والكفاءة في استخدامها يعد من العوامل الأساسية في استدامتها، كونه يساعد على تقليل استهلاك الطاقة، يدفع النمو الاقتصادي، يوفر فرص للاستثمار والعمل، ويعزز امن الطاقة (الطاقة والتعاون العربي، 2014).

ثالثا: أساليب تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

يعد الاستثمار في تطوير تقنيات واستخدام المصادر الطاقوية احد المسارات الهامة لتحسين الكفاءة الاستخدامية للطاقات الناضبة من خلال (بزاحي، 2012):

1. **الاستثمار في ترقية الفعالية الطاقوية:** تحقق زيادة فعالية الطاقة بتقليل الفاقد والضائع منها، بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة الخاصة بتحويل الطاقة ونقلها، دعما لمتطلبات ترقية كفاءتها من الناحية التجارية الاستخدامية.

2. تطوير تقنيات استغلال الطاقات الأحفورية واليات استخدام مصادر الطاقة المتجددة: تستحوذ الطاقات الأحفورية على حصة الأسد من الطاقة عالميا بما نسبته 80%، ما يستوجب ضرورة الاستثمار في تكييف تقنيات استغلال ومتطلبات الاستدامة، بدعم عمليات البحث والتطوير.

المحور الثالث:الطاقة العربية وجهود تحسين كفاءة استخدامها.

بالنظر إلى ما تمتلكه عديد الدول العربية من موارد طاقوية كانت أحفورية أو متجددة، وبالأخذ في الحسبان خاصية النضوب للأولى فقد أصبحت هناك ضرورة لتحسين كفاءة استخدامها للاستفادة من مزاياها والتقليل من مساوئها.

أولا: نظرة حول الوضع العام لمصادر الطاقة في الدول العربية.

تتميز الكثير من الدول العربية بغناها لمصدرين أساسيين هما النفط والغاز الطبيعيين، مع توفر ثروة طاقوية هائلة متجددة وصديقة للبيئة.

1. تطور مصادر الطاقة الأحفورية في الدول العربية.

1.1. تطور الإنتاج من مصادر الطاقة الأحفورية: ارتفع معدل إنتاج النفط في الدول العربية من 22.8 مليون ب/ي عام 2014 إلى23.7 مليون ب /ي عام 2015 (تقرير الامين العام السنوي، 2015)، وواصل المعدل ارتفاعه عام 2016 في بعض الدول العربية (تقرير الأمين العام السنوي، 2016).

أما بالنسبة لإنتاج سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات في عديد الدول العربية، فقد ارتفع ما بين عامي 2013 و2014، بالأساس في الإمارات بنسبة 87.9% من 372 ألف ب/ي إلى 699 ألف ب/ي عام 2014، كما ارتفع معدل الإنتاج في الجزائر من 420 ألف ب/ي إلى 511 ألف ب/ي (تقرير الامين العام السنوي، 2015).

ونوضح تطورات إنتاج النفط والغاز الطبيعيين العربيين في الأتي:

الجدول رقم (3-1): تطور إنتاج النفط وسوائل الغاز الوحدة: ألف برميل في اليوم

البلد/ الإنتاج	إنتاج النفط وسوائل الغاز		البلد/ الإنتاج	إنتاج النفط وسوائل الغاز	
	2014	2015		2014	2015
الإمارات	3493.0	3736.7	الكويت	2828.8	3024.2
البحرين	212.0	212.0	ليبيا	530.8	454.9
تونس	57.2	52.7	مصر	763.4	760.9
الجزائر	1703.0	1667.0	الأردن	0.02	0.01
السعودية	10812.3	11347.8	السودان	122.00	122.00
سوريا	10.9	10.6	عمان	943.30	981.20
العراق	3153.0	3523.0	المغرب	0.50	0.50
قطر	1815.5	1717.5	إجمالي الدول العربية	26612.2	27644.4
اليمن	160.40	27.42			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2016). الكويت. ص 26.

يتضح من الجدول أعلاه أن إنتاج الدول العربية من النفط الخام وسوائل الغاز بلغت عام 2015 ما يقدر بـ 27644.4 ألف برميل يوميا، مسجلا بذلك نموا عن عام 2014، أين وصل الإنتاج إلى 26612.2 ألف برميل يوميا، وفي ذلك تحتل السعودية المرتبة الأولى بإجمالي إنتاج وصل إلى 11347.8 ألف برميل يوميا عام 2015، تليها في المرتبة الثانية الإمارات المتحدة بإنتاج يقدر بـ3736.7 ألف برميل يوميا خلال نفس العام، لتأتي بعدها كل من العراق والكويت بإجمالي إنتاج وصل إلى .3523.0 ألف برميل يوميا، 3024.2 ألف برميل يوميا على التوالي، تليها بقية الدول بقيم متفاوتة.

2.1. تطور الاحتياطي من مصادر الطاقة الأحفورية: تعد منطقة الخليج العربي والعراق وليبيا والجزائر الأغنى عربيا من حيث حقول النفط والغاز، وقد وصل إجمالي الاحتياطي من النفط العربي ما يقدر بـ 712.6 مليار برميل نهاية عام 2013، ومن الغاز الطبيعي إلى 54.3 تريليون متر مكعب (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2015).

3.1. تطور الاستهلاك من مصادر الطاقة الأحفورية: إن استهلاك الطاقة في الدول العربية عرف ارتفاعا ملموسا في نسبة النمو ما بين سنتي 2012 و2013، بما يقدر بـ 4.3% و4.9% على التوالي (تقرير الامين العام السنوي، 2013)، ويشكل كل من النفط

والغاز المصدر شبه الوحيد لتلبية متطلبات الطاقة في الدول العربية، في حين تبقى مساهمة باقي المصادر الأخرى كالفحم بسيطة (تقرير الأمين العام السنوي، 2016)، حيث لم تتجاوز حصة استهلاك الدول العربية من الفحم 1.1% عام 2011 (تقرير الامين العام السنوي، 2014)، ونوضح في الأتي استهلاك كل مصدر على حدى لعام 2015 في الدول العربية:

الجدول رقم (3-2): استهلاك مصادر الطاقة الأحفورية الوحدة: ألف برميل مكافئ نفط في اليوم.

البلد/ الاستهلاك	استهلاك النفط	استهلاك الغاز	استهلاك الفحم	البلد/ الاستهلاك	استهلاك النفط	استهلاك الغاز	استهلاك الفحم
الإمارات	440.2	1390.8	32.7	الكويت	320.6	383.0	/
البحرين	30.5	264.7	/	ليبيا	220.6	254.2	/
تونس	102.4	93.1	/	مصر	843.6	833.5	13.8
الجزائر	443.6	701.3	3.6	الأردن	135.8	52.2	6.5
السعودية	2696.3	1800.0	2.0	السودان	107.5	/	/
سوريا	168.4	32.4	0.1	عمان	201.3	358.6	/
العراق	632.3	149.7	/	المغرب	319.3	12.6	81.0
قطر	149.2	717.0	/	إجمالي الدول العربية	7098.5	7055.5	152.5
اليمن	122.3	12.3	/				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2016). الكويت، ص 66- 72 .

يتضح من الجدول أعلاه أن إجمالي استهلاك النفط في الدول العربية، بلغ 7098.5 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم عام 2015، وفي ذلك تحتل السعودية الصدارة باستهلاك وصل إلى 2696.3 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم عام 2015، تليها مصر في المرتبة الثانية بـ843.6 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم خلال نفس العام، لتأتي في المرتبة الثالثة العراق بـ 632.3 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم ، تليها مباشرة في المرتبة الرابعة الجزائر بـ 443.6 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم، لتأتي باقي الدول بقيم متفاوتة.

أما بالنسبة لاستهلاك الغاز الطبيعي، يلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الاستهلاك منه في هذه الدول لوحدها بلغ عام 2015 ما يقدر بـ 7055.5 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم، كما نلاحظ أن السعودية تبقى محتفظة بالصدارة أيضا بالنسبة لاستهلاك الغاز الذي قدربـ 1800.0 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم، تليها مباشرة الإمارات بـ 1390.8 ألف

برميل مكافئ نفط في اليوم، لتأتي بقية الدول الأخرى بقيم متفاوتة، والجدير بالذكر أن مصادر الطاقة الهايدروكربونية من النفط والغاز الطبيعي تشكل المصدر شبه الوحيد لتلبية متطلبات الدول العربية.

فيما يخص استهلاك الدول العربية من الفحم، الجدير بالذكر أنها تستهلك كميات محدودة منه، فبعد أن كان الفحم يمثل الغالبية العظمى من مصادر الطاقة المستهلكة بعد الحرب العالمية الثانية، تراجع حاليا استهلاكه، ليمثل نسبة لا بأس بها من مجموع استهلاك الطاقة عالميا، وهو ما يترجم تسجيل معظم الدول العربية لقيم متدنية، بلغت أدناها في سوريا أين قدرت بـ 0.1 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم، في حين بلغت الذروة في المغرب بما قيمته 81.0 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم.

2. مصادر الطاقة المتجددة في الدول العربية – واقع وإمكانيات – : تتوافر المنطقة العربية على عديد المصادر من الطاقة المتجددة، إذ تتمتع بثراء واضح في الطاقتين الشمسية والهوائية.

1.2. الطاقة الشمسية: تتمتع الدول العربية بإمكانيات هامة في مجال الطاقة الشمسية، حيث تتوافر على معدلات مرتفعة من الإشعاع الشمسي الكلي، تتراوح مابين 4-8 كيلو وات ساعة /م^2/اليوم، 1700-2800 ساعة /م^2/اليوم في السنة (الخياط، 2008)، وينتشر استخدام الطاقة الشمسية في الدول العربية في مجالي التسخين المنزلي للمياه وبعض النماذج الريادية لتحلية المياه (امانة المجلس الوزرائي العربي للكهرباء، دون سنة نشر).

2.2. طاقة الرياح: تتركز طاقة الرياح في دول عربية دون غيرها، ورغم ذلك فانه بالإمكان نقل هذه الطاقة من أماكن توليدها إلى أماكن احتياجها (محمود، دون سنة نشر).

3.2. الطاقة المائية: تعاني البلدان العربية مشكل ندرة المياه، حيث يقدر نصيب الفرد السنوي فيها من موارد المياه المتجددة دون العتبة التي تبلغ 1000 متر مكعب في 18 بلد من 22 (تقرير الامم المتحدة، 2016)، والجدول الأتي يوضح إنتاج الطاقة الكهرومائية بالدول العربية:

الجدول رقم(3-3): إنتاج الطاقة الكهرومائية بالدول العربية الوحدة:ألف برميل مكافئ نفط/ي

البلد/ السنة	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
الجزائر	1.7	1.8	0.4	0.9	0.7

سوريا	7.1	7.0	7.0	7.0	7.0
مصر	58.8	59.6	60.7	61.9	62.9
السودان	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
لبنان	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
المغرب	10.5	8.5	14.5	14.5	14.5
إجمالي الدول العربية	93.1	91.9	97.7	99.3	100.1

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2016). الكويت. ص40.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول العربية مجتمعة استحوذت على إجمالي إنتاج للطاقة الكهرومائية وصل إلى 100.1 ألف برميل مكافئ نفط/*ي* عام 2015، مسجلة بذلك نموا عن عام 2011 أين بلغ الإنتاج 93.1 ألف برميل مكافئ نفط/*ي*، وأن مصر تتصدر قائمة الدول المنتجة للطاقة المائية عام 2015، حيث بلغت قدرة إنتاجها لها 62.9 ألف برميل مكافئ نفط/*ي*، لتأتي بقية الدول بقيم متفاوتة، وبشكل عام يمكن الإشارة إلى محدودية إنتاج الكهرباء من هذا المصدر لافتقار الدول العربية للمساقط المائية التي تمكنها من إنتاج الطاقة الكهرومائية.

4.2. طاقة الحرارة الجوفية في الدول العربية: تتميز مصادر طاقة الحرارة الجوفية في الدول العربية بمحدوديتها، فضلا عن أن عمليات البحث الجيولوجي لم تستكمل بعد، ولم يتم استغلالها حتى الآن (تقرير الامين العام السنوي، 2013).

5.2. طاقة الكتلة الحيوية في الدول العربية: تتميز مصادر الكتلة الحيوية في الدول العربية بمحدوديتها النسبية لطبيعة معظم الأراضي شبه الجافة، وتعد المخلفات الزراعية والأخشاب ومخلفات الحيوانات المصدر الرئيسي (تقرير الامين العام السنوي، 2013).

ثانيا: واقع الجهود المبذولة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية النفطية.

خطت الكثير من الدول العربية خطواتها الأولى في مجال تحسين الكفاءة الإستخدامية للموارد الطاقوية، وبناءا عليه فقد سطرت أهدافها الإستراتيجية، وقدمت حوافز مشجعة، وأقامت مشاريع وبرامج في هذا المجال.

1. الأهداف الإستراتيجية المعتمدة لكفاءة الطاقة في البلدان العربية: تمثل موارد الدول العربية من النفط والغاز الطبيعيين الثلثين والثلث على التوالي من الاحتياطي العالمي، وقد اتخذت معظم هذه الدول عدة سبل للحفاظ على الطاقة وتحسين كفاءتها(النيش،2001)،

وبغية تحسين كفاءة استخدام الطاقة وضعت عديد الدول العربية النفطية أهدافها، والتي من المنتظر تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، نوضحها في الأتي:

الجدول رقم (3-4):الأهداف الإستراتيجية المعتمدة لكفاءة الطاقة في البلدان العربية

البلد	الأهداف الإستراتيجية المعتمدة لكفاءة الطاقة
الجزائر	– العزل الحراري بالمباني، تخفيض استهلاك الطاقة ب 40%. – تطوير السخان الشمسي، وإدخال التقنيات الأساسية للتكييف الشمسي الهوائي. – تعميم استخدام المصابيح الاقتصادية، و إدخال كفاءة الطاقة في الإنارة العمومية. – تنمية الفعالية الطاقوية في القطاع الصناعي، وتنمية وقود غاز البترول والغاز الطبيعي.
السودان	– تحقيق وفر تراكمي6403 ج.و.س حتى عام 2016، و19917ج.و.س حتى عام 2020. – تمثل قيمة الوفر في الطاقة حوالي 15%من إجمالي الطلب على الكهرباء حتى عام2020.
سوريا	– يتم إعداد مشروع الخطة الشاملة للطاقات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.
العراق	– من 5 %إلى 10% نهاية عام 2016 .
فلسطين	– خفض الاستهلاك الكهربائي بنسبة 5% حتى العام 2020 بما يعادل 384 م.و.س.
قطر	– خفض معدلات استهلاك الفرد للكهرباء بنسبة 20 % بحلول عام 2017 .
مصر	– اعتماد إستراتيجية جديدة تقوم على إنشاء مزارع طاقة الرياح للوصول إلى 7200 ميجاواط تنتج سنويا طاقة كهربائية تعادل 12 % من إجمالي الطاقة المنتجة عام 2020.
المغرب	– انجاز1.440 ميجاواط (الرياح)، 2000 ميجاواط (كهرو حرارية شمسية) و40 ميجاواط (كهرومائية).
اليمن	– توفير 230 ج.و.س سنوياً من خلال إحلال السخان الشمسي بحلول عام 2020. – توفير 460 ج.و.سسنوياً بإحلال المصابيح الاقتصادية بحلول عام 2020. – كهربة 110 ألف مسكن ريفي من الشبكة العامة و20 ألف مسكن ريفي بالطاقة الشمسية.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

– المركز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة. (2013). دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية. أمانة المجلس الوزرائي العربي للكهرباء. جامعة الدول العربية. مصر. ص 53 – 55.

– المركز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة. (2011). دليل إمكانيات الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة. أمانة المجلس الوزرائي العربي للكهرباء. جامعة الدول العربية. مصر. ص ص 63، 64.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول العربية حددت استراتيجيات بعيدة المدى لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة الطاقوية تمتد لأفاق 2020، حيث تم التركيز ضمنها على أهمية دمج مصادر الطاقة المتجددة في أنظمة الطاقة، كونها أمنة

وغير ملوثة للبيئة من جهة، ولثراء المنطقة العربية بإمكانات هائلة منها خاصة ما تعلق بالطاقتين الشمسية والهوائية، وعلى هذا الأساس حددت كل دولة أهدافا تتواءم وإمكاناتها.

2. الحوافز المعتمدة من الدول العربية في مجال كفاءة الطاقة: أولت عديد الدول العربية اهتماما بوضع القوانين المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وكذا الحوافز المشجعة، والتي نوضحها في الأتي:

الجدول رقم (3-5): الحوافز المعتمدة من الدول العربية في مجال كفاءة الطاقة

الدولة	الحوافز المقدمة
الجزائر	– إنشاء الصندوق الوطني المعهد الجزائري للطاقات المتجددة والتحكم في الطاقة. – تطوير وتشجيع الاستثمار، ووضع مشروع قانون للتخلي عن الأراضي مقابل سعر رمزي
السودان	– تم تقديم منح ودعم مالي، و رفع السعة الإنتاجية لمصنع تجميع الخلايا الشمسية بتمويل حكومي وصل إلى 8م.وو بتكلفة بلغت 400 ألف يورو. – تمويل حكومي لكهربة القرى الحدودية بين السودان وتشاد (30 قرية)، بالطاقة الشمسية. – إعفاء ضريبي للأنظمة الكهروضوئية.
سوريا	– تقسيط أجهزة تسخين المياه المنزلية للعاملين بأقساط مسيرة.
العراق	– في مراحل الإعداد والدراسة ضمن تصورات التعريفة الكهربائية.
فلسطين	– تعرفة تغذية الشبكة، وتقديم إعفاء جمركي على أنظمة الطاقة المتجددة. – تعليمات الربط بنظام صافي القياس عام 2015.
قطر	– يتم حاليا دراسة لوائح لتحفيز المستثمرين والقطاعات المستخدمة للطاقة الشمسية.
مصر	– ترشيد استهلاك الكهرباء، و إعفاء مكونات وقطع غيار نظم الطاقة المتجددة من الجمارك. – الموافقة على تمويل صندوق دعم الطاقة المتجددة، وكذا توفير الأراضي لمشاريع الرياح. – تقديم منح ودعم مالي، و توفير ضمان من الحكومة بالالتزامات لنقل الكهرباء. – مناقصات عامة. – إبرام اتفاقيات لشراء الطاقة المنتجة من الرياح لمدة تصل إلى 20 سنة بسعر يغطي التكلفة والعائد من الاستثمار، و توفير استثمارات تقدر بـ 2 مليار جنيه لربط شبكات الرياح. – تقديم تمويل حكومي لـ 06 مشروعات متعلقة بطاقة الرياح سنة 2012. – تقديم تمويل حكومي لـ 06 محطات تعمل في مجال الطاقة الشمسية الضوئية. – إنشاء نظام تمويلي مع البنوك لتسهيل اقتناء المواطنين للسخانات الشمسية للمياه. – وضع قواعد تنظيمية لتشجيع تبادل واستخدام الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة الشمسية. – وضع قرار لتحفيز إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة.
المغرب	– إنشاء صندوق تنمية الطاقة، و إنشاء شركة الاستثمارات الطاقية لتطوير الطاقة المتجددة.
اليمن	– تطبيق الحوافز الواردة في قانون الاستثمار.

المصدر: المركز الإقليمي للطاقات للمتجددة وكفاءة الطاقة. (2015). دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية. أمانة المجلس الوزرائي العربي للكهرباء. جامعة الدول العربية. مصر. ص 50-53.

يلاحظ من الجدول أعلاه اتخاذ الدول العربية وبنسب متفاوتة إجراءات تتعلق بتطوير السياسات والاستراتيجيات الخاصة بوضع البنية التشريعية، لموائمة التطور الحاصل في مساهمة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في موازين الطاقة، كما تم تقديم العديد من الحوافز لتحريك وضمان استمرارية الاستثمار في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وفي ذلك يلاحظ الاهتمام الكبير لدولة مصر بهذا المجال بالنظر لحجم الحوافز المقدمة والتسهيلات الممنوحة.

3. مشاريع وبرامج الدول العربية في مجال كفاءة الطاقة: تشمل البرامج المنفذة في مجال كفاءة الطاقة جملة المشاريع والإجراءات لمختلف القطاعات، وفي الأتي نوضح أهم البرامج المعتمدة في الدول العربية:

الجدول رقم (3-6): البرامج المنفذة والمخططة في مجال استهلاك الطاقة وفي قطاع الكهرباء وغيرها في بعض الدول العربية النفطية.

الدولة	البرامج المنفذة والمخططة في مجال استهلاك الطاقة وفي قطاع الكهرباء وغيرها
الجزائر	– برنامج الاقتصاد في الإنارة السكنية المتمثل في توزيع 250.000 مصباح اقتصادي. – محطة توليد لتحسين نوعية الخدمات بسكيكدة ذات طاقة إجمالية 825 ميجاوات. – البرنامج الوطني الأول للتحكم في الطاقة (2007-2011) مقادر الوفر المتوقع تحقيقه 900000 ط.م.ب، هذا البرنامج متكون من مجموعة برامج، تمس جميع القطاعات المستهلكة للطاقة وهي: قطاع السكن، النقل، صناعة الخدمات والصناعة.
السودان	– انتهاج آليات لخفض استهلاك الإنارة في القطاع السكني وخفض الاستهلاك في المباني الحكومية مع استخدام أجهزة منزلية عالية الكفاءة. – تحسين معامل القدرة في القطاع الصناعي، و خفض الفقد في شبكات النقل والتوزيع. – اعتماد معايير الكفاءة المتقدمة للأجهزة المنزلية والمعدات الصناعية.
سوريا	– اتفاق بين وزارة الكهرباء والصناعة لتنفيذ دراسات تدقيق الطاقة في المنشات الصناعية. – تم وضع مكثفات على الشبكة الكهربائية لرفع معامل القدرة لتقليص الفاقد على الشبكة. – تم إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لاستبدال العنافات الغازية القديمة بعنفات حديثة واستخدام الدارة المركبة. – استبدال المعدات والتجهيزات الكهربائية القديمة ذات الوضع الفني السيء بمعدات حديثة. – تحسين برامج الصيانة لنظم ضخ النفط الخام ونظم ضغط الغاز. – مشروع كفاءة الطاقة في الأبنية، والذي سيتم تمويله من طرف الحكومة ومرفق البيئة العالمي بتكلفة تقديرية 11.5 مليون دولار، وتشمل مشاريع ريادية في جميع المحافظات.

العراق	– استحداث مركز الطاقة المتجددة والبيئة 2010، واستخدام السخان الشمسي بدل الكهربائي. – تطوير عمل وكفاءة الإنارة بالطاقة الشمسية وتشجيع استخدام المصابيح الاقتصادية.
فلسطين	– خفض استهلاك الطاقة من خلال تعزيز كفاءة الطاقة. – مشاريع الصندوق الدوار للاستثمار في مشاريع كفاءة الطاقة عام 2013، للتقليل من فواتير الطاقة المستهلكة التي تدفعها وزارة المالية. – تم تطبيق مشروع للسخانات الشمسية على بعض المستشفيات كمستشفى رفيديا بنابلس. – تنفيذ مشاريع القرض الحسن في مجال تحسين استهلاك الطاقة بأنواعها. – جاري العمل على تركيب نظام تحكم لمبنى سلطة الطاقة. – يوجد بعض مشاريع القرض الحسن قيد التنفيذ كمشروع شركة سينورة للمواد الغذائية. – مشروع إنارة الشوراع قيد التنفيذ.
قطر	– تطبيق تقنيات المسوحات السيزمية ثنائية وثلاثية الأبعاد ومعالجتها فيما يخص قطاعي النفط والغاز الطبيعيين. – تم تطوير تقنية تمكن من نقل الغاز في حالته الغازية والسائلة، و دراسة مشروع تعويض المصابيح العادية بمصابيح موفرة للطاقة.
مصر	– برنامج ترشيد الطاقة في المباني العامة، المنازل، المرافق العامة، وفي إنارة الشوارع. – برنامج استخدام المصابيح الموفرة للطاقة، وخفض الفاقد في الشبكة الكهربائية القومية.
المغرب	– محطات كهرومائية قدرتها 1.748 ميجاوات، محطة كهروشمسية حرارية بقدرة 472 ميجاوات. – نظم كهروضوئية قدرتها 10 ميجاوات، تطبيقات شمسية حرارية 240.000 متر مربع، مزارع ريحية قدرتها 222 ميجاوات، كتلة حيوية 3.000 متر مربع، و بدأ عملية تركيب المصابيح المقتصدة للطاقة.
اليمن	– مشروع قطاع الكهرباء .

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- المركز الإقليمي للطاقات للمتجددة وكفاءة الطاقة. (2011). دليل إمكانيات الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة. أمانة المجلس الوزرائي العربي للكهرباء. جامعة الدول العربية. مصر. ص 199- 206.

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. (2007). ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في القطاعات العليا لإنتاج الطاقة في دول مختارة. نيويورك. ص 34- 41.

– البوابة الرسمي لحكومية الإمارات العربية المتحدة. "قطاع الطاقة". من الموقع:
-https ://government.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/natural-resources/energy.

– الطاقة والتعاون العربي. (2014). الورقة القطرية لدولة فلسطين. مؤتمر الطاقة العربي العاشر. الإمارات العربية المتحدة. ص 18- 21.

– الطاقة والتعاون العربي. (2014). الورقة القطرية لدولة السودان. مؤتمر الطاقة العربي العاشر. الإمارات العربية المتحدة. ص ص 74، 75.

- Regional center for renewable energy and energy Efficiency.(2015.) Arab Future Energy Index Afex. Egypt.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هذه المجموعة من الدول العربية قد خطت خطواتها في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وإن تنوعت طبيعة المشروعات المنفذة والمبرمجة فيها، غير أن الملاحظ بشكل عام فيها هو هيمنة مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في حين تزداد التوجهات لتحسين الكفاءة في قطاعات مختلفة كاستخدام المصابيح الموفرة للطاقة، السخانات الشمسية والخلايا الكهروضوئية، التوجه نحو استخدام الغاز الطبيعي بدلا من النفط في العديد من الصناعات.

ثالثا: تقييم مدى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية والعقبات التي تواجه تحقيقها.

بذلت الكثير من الدول العربية جهوذا معتبرة في سبيل التوجه نحو استخدام الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة الإستخدامية لمواردها الطاقوية، غير أنها في المقابل واجهت عدة العقبات.

1. مؤشرات تقييم مدى تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في الدول العربية: يمكن استخدام مؤشرات الطاقة لإجراء تشخيص أولي وسريع لمعرفة الوضع العام للطاقة في بلد ما، ودون استثمار الكثير من الوقت والمال (Regional center for renewable energy and energy Efficiency, 2014)، ويتم تقييم تقدم الدول في مجال تحسين كفاءة الطاقة بالاعتماد على أربعة محاور هي: تسعير الطاقة، إطار السياسات، القدرة المؤسسية ومرافق الكهرباء، ، وفيما يلي نوضح تقييم تقدم الدول العربية في هذا المجال:

الجدول رقم (3-7): تقييم مدى تقدم الدول العربية النفطية في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وفقا لتقييم المؤشر العربي لطاقة المستقبل لعام 2015

البلد/التقييم	تقييم التقدم في مجال تحسين كفاءة الطاقة
المغرب	– تنفيذ جهود لإصلاح قطاع الطاقة ورفع الدعم عن البنزين والوقود للصناعة. – تم وضع إطار تشريعي ملائم لكفاءة الطاقة.
الإمارات المتحدة	– طبقت حضرا على بيع واستيراد المصابيح الكهربائية المتوهجة. – خلقت بيئة مواتية لانتشار أوسع لتكنولوجيا الإضاءة الموفرة للطاقة.
قطر	– لديها إطار تنظيمي متقدم لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع المباني، كما طبقت حضرا على بيع واستيراد المصابيح الكهربائية، في حين لا تزال أسعار الطاقة فيها مدعمة.

الجزائر	– تتميز بإطار تنظيمي متميز نسبيا لكفاءة الطاقة، و لديها قدرة مؤسسية قوية. – لا تزال أسعار الطاقة فيها مدعمة بشكل كبير.
مصر	– القيام بإصلاح تدريجي لدعم الطاقة ابتداء من عام 2014، ما أدى إلى خفض في دعم البنزين و الديزل والغاز الطبيعي، كما تم اعتماد خطة للتخلص من دعم الكهرباء.
السعودية	– إنشاء جهة متخصصة في كفاءة الطاقة، والشروع في تطوير سياسات كفاءة الطاقة. – من المرجح أن يكون الطريق الأكثر مباشرة لتحسين الكفاءة باللوائح والمعايير.
سوريا	– وضعت إطارا تشريعيا لتحسين كفاءة الطاقة في البلاد، كما أنشأت وكالة متخصصة في كفاءة الطاقة، غير أن وضعها السياسي عرقل حسن سير وتقدم أنشطتها.
السودان	– ساعد استخدام نظام عدادات الدفع بها في تحسين جهود الحفاظ على الطاقة وتقليل الخسائر غير التقنية في شبكات التوزيع مع تحسين في نسبة تحصيل فواتير الكهرباء. – تم وضع خطة وطنية لكفاءة الطاقة تتضمن تحسين كفاءة الطاقة في المرافق العامة.
اليمن	– تم تنفيذ برامج دعم الطاقة عام 2014، ما نجم عنه ارتفاع في أسعار الديزل والبنزين. – يبقى التركيز على الأنشطة الأساسية لبناء القدرات المؤسسية وتوفير الموارد اللازمة.
العراق	– اعتماد الخطة الشاملة للطاقة عام 2014 وحتى 2030، المتضمنة مشاريع ضخمة لتحسين الكفاءة لقطاعات التكرير والمرافق، واعتماد أول خطة وطنية لكفاءة الطاقة.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. (2015). المؤشر العربي لطاقة المستقبل. مصر. ص 04- 08.

الملاحظ من الجدول أعلاه أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف هذه الدول العربية لتحسين كفاءة استخدام مواردها الطاقوية، سواء تعلق الأمر بما وضعته من أهداف، وما سنته من تشريعات، وما قدمته من حوافز وتسهيلات، وما جسدته من مشروعات، إلا أنها تبقى جهودا معتبرة في كثير منها، لا ترتقي للنهوض بها على الأقل حاليا وعلى المدى القريب، إذا ما قورنت بما حققته الدول المتقدمة الفقيرة للإمكانات في هذا المجال، ولاسيما في ظل التنبؤات المستقبلية بزيادة الطلب العالمي على مصادر الطاقة وزيادة المخاوف المتعلقة بنضوبها.

2. عقبات توجه الدول العربية نحو استخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءتها: تواجه الحكومات العربية عموما تحديات كبيرة، تتعلق بوجود عديد الفجوات منها السياسية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية، المالية والاقتصادية، التكنولوجية والبنية التحتية والبشرية (Regional center for renewable energy and energy Efficiency, 2014)، وهو ما يعرقل السير الحسن للبرامج المنتهجة لتحسين كفاءة الطاقة في هذه الدول، من أهمها نذكر(أفاق المستقبل، 2015):

- ✓ تركيز الدول العربية النفطية على استغلال مصادرها طاقوية يقلل الدافع نحو استخدام الطاقة المتجددة.
- ✓ ارتفاع تكلفة استغلال الطاقة المتجددة في الدول العربية وطول فترة الحصول على العائد منها يتطلب التوجه للشراكة الأجنبية أو للحصول على المنح الخارجية.
- ✓ إقامة مشاريع الطاقة المتجددة يحتاج لتوفير مساحات كبيرة من الأراضي.
- ✓ تتوافر الدول العربية على إمكانات هائلة في مجال الطاقة المتجددة وبخاصة الطاقة الشمسية غير أنها تفتقر لوجود التقنيات والتكنولوجيا الحديثة.
- ✓ تعاني الدول العربية من مشكلة شح المياه، ما يطرح بدوره مشكلة تنظيف منشات الطاقة الشمسية من الغبار.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تتضح لنا أهمية توجه الدول نحو تبني مختلف أساليب وإجراءات تحسين كفاءة استخدام مصادر الطاقة، وبخاصة العربية النفطية منها، لغناها وثرائها الواضح بهذه المصادر، ولحثها على تنويع مصادرها الطاقوية، سيما في ظل استنزاف الاحتياطات العالمية من النفط وقرب نضوبه، وتفاقم المشكلات البيئية الناجمة عن استخدامه، لذا فقد أصبح لزاما عليها تحسين وتحقيق التخفيض المتواصل في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية، الذي لا يتحقق إلا من خلال تحسين مستويات الكفاءة، وبالنظر إلى المجهودات المعتبرة لبعض الدول العربية النفطية في هذا المجال، فقد استطاعت أن تخطو خطواتها الأولى، وأن تحقق نتائج ايجابية متفاوتة، باتخاذها جملة من الإجراءات، وتجسيدها للعديد من البرامج والمشاريع المتشابهة في مضمونها على ارض الواقع، وهو ما يثبت صحة الفرضيات السابقة، وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- ✓ مصادر الطاقة الأحفورية تتميز بنضوبها وتأثيرها السلبي على البيئة.
- ✓ الاستدامة الطاقوية تستوجب استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتطويرها.
- ✓ تمتلك الدول العربية إمكانات طاقوية هائلة أهمها النفط والغاز الطبيعيين.
- ✓ تتميز عديد الدول العربية بثراء واضح بالنسبة لمصادر الطاقة المتجددة.
- ✓ وضعت عديد الدول العربية خطط وبرامج وتشريعات وسياسات تحفيزية واليات تمويلية لتنويع مصادر الطاقة.

✓ وضعت عديد الدول العربية خططا وطنية لكفاءة الطاقة، اختلفت أهدافها الإستراتيجية من دولة لأخرى.

✓ تشكل كل من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح حجر الزاوية في الخطط والبرامج المسطرة من قبل الدول العربية.

✓ إن حفاظ الدول العربية على الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها من شانه أن يحقق لها استدامة الإمداد مستقبلا ويخفف من انبعاث الغازات الدفيئة.

✓ يعاني قطاع الطاقة في الدول العربية من انخفاض في مستويات الكفاءة إنتاجا ونقلا وتحويلا وتوزيعا واستهلاكا.

التوصيات

بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج نحاول تقديم التوصيات التالية:

✓ الاستخدام الرشيد والعقلاني لمصادر الطاقة الأحفورية في الدول العربية.

✓ زيادة اهتمام وتوجه الدول العربية نحو استغلال مصادر الطاقة المتجددة.

✓ من المهم انتهاج الدول العربية للأساليب الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

✓ الالتزام بالجدية والصرامة والدقة في تنفيذ البرامج المخططة في وقتها.

✓ إعطاء الأهمية أكثر للجانب القانوني والتشريعي فيما يخص تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية.

✓ تشجيع وتكثيف التعاون بين الدول العربية في الجانب الطاقوي.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر العربية

الكتب

النيش، نجاة. (2001). الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

الخياط ، محمد مصطفى محمد. (2006). الطاقة . وزارة الكهرباء والطاقة. مصر.

الخياط ، محمد مصطفى محمد. (2008). الطاقة حاضر صعب...وغد مرتقب. بحث نشر في مؤتمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربي. جامعة الدول العربية. مصر.

منشورات المجلات العلمية

أفاق المستقبل. (2011). "الطاقة المتجددة ثروة عربية متنامية". مجلة سياسية واقتصادية وإستراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بأبو ظبي: 11: 36.

مخلفي، أمينة.(2011). "النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"، مجلة الباحث:09: 03، 04.

عمر، شريف. (دون سنة نشر). "الطاقة الشمسية وأثارها على الاقتصاد الجزائري". مجلة العلوم الإنسانية بجامعة بسكرة: 06: 04.

فروحات، حدة. (2012)." الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر". مجلة الباحث بجامعة ورقلة: 11: 149، 150.

رحمان، أمال . (2015)." كفاءة استخدام الطاقة كآلية لاستدامة قطاع النقل في الجزائر". مجلة الباحث: 15: 04.

المؤتمرات العلمية

الطاقة والتعاون العربي.(2014). الورقة القطرية لدولة السودان. مؤتمر الطاقة العربي العاشر.الإمارات العربية المتحدة.

الطاقة والتعاون العربي. (2014). الورقة القطرية لدولة فلسطين. مؤتمر الطاقة العربي العاشر. الإمارات العربية المتحدة.

الطاقة والتعاون العربي. (2014). فرص المحافظة على الطاقة في الصناعات البترولية. مؤتمر الطاقة العربي العاشر. الإمارات العربية المتحدة.

طرطار، احمد. راشي، طارق . (2015). الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة العالمية. بحث مقدم للملتقى الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية...الورشة الأساسية الأولى. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف01.

رسائل التخرج

بزاحي، صباح. (2012). "دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة". رسالة ماجيستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير. قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة. جامعة سطيف.

وحيد، خير الدين. (2012). "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات". رسالة ماجيستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. قسم العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي. جامعة بسكرة.

تكواشت، عماد. (2011). "واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة"، رسالة ماجيستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة.

تقارير إحصائية للهيئات والمنظمات الدولية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا). (2007). ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في القطاعات العليا لإنتاج الطاقة في دول مختارة. نيويورك.

المركز الإقليمي للطاقات للمتجددة وكفاءة الطاقة. (2011). دليل إمكانيات الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة. أمانة المجلس الوزرائي العربي للكهرباء. جامعة الدول العربية. مصر.

المركز الإقليمي للطاقات للمتجددة وكفاءة الطاقة. (2013). دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية. أمانة المجلس الوزرائي العربي للكهرباء. جامعة الدول العربية. القاهرة.

المركز الإقليمي للطاقات للمتجددة وكفاءة الطاقة. (2015). دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية. أمانة المجلس الوزرائي العربي للكهرباء. جامعة الدول العربية. مصر.

المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. (2015). المؤشر العربي لطاقة المستقبل. مصر.

العرادي، علي عبد الله. (2012). الطاقة المستدامة المتجددة. إدارة شؤون اللجان والبحوث. قسم البحوث والدراسات.

التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك). (2015). الكويت.

التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2016). الكويت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. (2015). التعاون الإقليمي وامن الطاقة في المنطقة العربية. الأمم المتحدة.

أمانة المجلس الوزرائي العربي للكهرباء. (دون سنة نشر) الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة (2010– 2030). جامعة الدول العربية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (دون سنة نشر). الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. المكتب الإقليمي لغربي أسيا.

وهيب، عيسى الناصر. (دون سنة نشر). "مصادر الطاقة النظيفة أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي". المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة برامج العلوم والبحث العلمي.

لطفي، علي. (2008). "الطاقة الشمسية في الوطن العربي". منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مصر.

ماجد، كرم الدين محمود. (دون سنة نشر). رياح التغيير في أنظمة الطاقة العالمية والعربية: الكهرباء من الرياح. المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. القاهرة.

غرفة الشرقية. "اقتصاديات الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية". مركز الدراسات والبحوث.

وكاع، محمد. (دون سنة نشر). هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة. منشورات جامعة فيلا دلفيا الثقافية.

تقرير الأمين العام السنوي. (2013). منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك). العدد40، الكويت.

تقرير الأمين العام السنوي. (2014). منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك). العدد 42، الكويت.

تقرير الأمين العام السنوي. (2015). منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك). العدد 42، الكويت.

تقرير الأمين العام السنوي. (2016). منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك). العدد 43. الكويت.

تقرير الأمم المتحدة. (2016). الترابط في امن المياه و الطاقة والغذاء في المنطقة العربية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. بيروت.

مواقع الأنترنت

البوابة الرسمية لحكومية الإمارات العربية المتحدة. "قطاع الطاقة". من الموقع:
-https ://government.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/natural-resources/energy.

ثانيا: المصادر الاجنبية

Regional center for renewable energy and energy Efficiency. (2014). International renewable enegery agency . Pan-arab renewable energy strategy 2030 Roadmap of action for Implementation. league of arab states.

Regional center for renewable energy and energy Efficiency.(2015.) Arab Future Energy Index Afex. Egypt.

ieaInternational Energy Agency . (2011). "Key world energy statistics". Paris.
http://enfo.agt.bme.hu/drupal/sites/default/files/key_world_energy_stats.pdf

Jean pierre favennec, (2010). "L'avenir du pétrole." Paris.
https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/art_jpf.pdf

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الأول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

دور مواقع الويب في تحسين إدارة العلاقة مع الزبائن في المؤسسة الفندقية الجزائرية

دراسة حالة الفندقين: كردادة والقائد بمدينة بوسعادة

the Role of Websites in Improving of Customers Relationship Management in Algerian Hotel Company.
Case Study of Two Hotels : le Caid hotel and Kerdada Hotel in Bousaada City .

د. حريزي فاروق
fherizi12@gmail.com
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

تاريخ الاستلام: 2018 /04/02 تاريخ قبول النشر: 2018 /06/25

الملخص :

الهدف الرئيس لهذا البحث هو معرفة دور مواقع الويب في تحسين إدارة العلاقة مع الزبائن في المؤسسة الفندقية في الجزائر؛ وتمت الدراسة الميدانية في مؤسسات سلسلة الجزائر بالتحديد في فندق القايد وفندق كردادة ببوسعادة.

واعتمدنا على دراسة كيفية استطلاعية، استخدمنا فيها المقابلة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات، حيث اخترنا عينة قصدية تتكون من 03 مسؤولين من مؤسسات ميدان الدراسة؛

وفي الأخير أظهرت نتائج الدراسة أن مواقع الويب في المؤسسات الفندقية أصبحت تساهم في تحسين جودة الخدمة وجلب عدد كبير من الزبائن الحالين والجدد، وتوفر معلومات تتعلق باحتياجات الزبائن مثل الحجز الفوري للغرف.

الكلمات المفتاحية: مواقع الويب، إدارة العلاقة مع الزبائن، الفندق، المؤسسة الفندقية، مؤسسات سلسلة الجزائر، جودة الخدمة، الحجز الفوري

Abstract:

The maim goal of this research is to know the role of websites in improving of customers Relationship management in hotel company in Algeria. The Field of research was done on EL-Djazaïr Hotels Chain exactly in Le Caid hotel and Kerdada hotel in Bousaada.

Methodologically, we relied on a qualitative study, we used the interview as a main research tool for data and information collection. Where we chose an Intentional sample with three responsibles from study of companies.

The final results of this research showed that websites of hotels have some contribution in improving the service quality, attract a large number of current and new clients, and they provide information like on line booking of rooms.

Keywords: Website, customers Relationship management, hotel, hotel company Djazaïr Hotels Chain, service quality, on line booking.

مقدمة:

تعتبر إدارة العلاقة مع الزبون من أكبر مجالات الأعمال انتشارا في عصرنا الحالي وأكثرها سرعة في التعامل مع التقنيات الحديثة، إذ نجد أن الكثير من المؤسسات في العصر الحالي تستخدم التسويق المباشر والالكتروني والترويج لمواقع الويب الخاصة بها من أجل جذب أكبر عدد من الزبائن.

وعلى العموم فإن التطورات الكبيرة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات والإنترنت ومواقع الويب قد ساعدت إدارة العلاقة مع الزبائن على تقديم خدمات ومنتجات ذات نوعية وحلول سريعة لمشاكل الزبائن؛ وهذا ما انعكس بدوره على إعطاء المؤسسة موقع تنافسي جيد مقارنة بالمؤسسات الأخرى خاصة في مجال إدارة العلاقة.

إن الانتشار الواسع في الأعمال الإلكترونية، والذي لوحظ في السنوات الأخيرة كان نتيجة العدد الهائل من المواقع الإلكترونية، إذ يعتبر الموقع الإلكتروني في السوق الافتراضي نظير مقر المؤسسة في السوق الواقعي، وقد يوفر السوق الافتراضي فرص أفضل من تلك التي يوفرها السوق الواقعي للمؤسسة، لذلك يتعين على المؤسسة الاهتمام بشتى الجوانب المتعلقة

بإنشاء موقعها على الإنترنت لأنه سيمثلها أمام عدد غير محدود من الزبائن المحتملين في العالم والتي تسعى المؤسسة إلى جعلهم زبائن أوفياء لمنتجاتها من خلال موقعها على الإنترنت.

- **إشكالية الدراسة**

تهدف المؤسسات دائما إلى اكتساب زبائن جدد وجذبهم إليها من أجل زيادة حجم مبيعاتها، ونظر للمنافسة الشرسة التي تواجه المؤسسات في مجال التسويق عبر الانترنت وعبر مواقع الويب بالتحديد، نجد أن المؤسسة الحالية خاصة الفندقية منها تسعى إلى تطوير مواقع الويب الخاصة بها وذلك لسرعة التجاوب مع احتياجات الزبون ولكونها أحد مكونات إدارة العلاقة مع الزبائن في علاقتها بتكنولوجيا المعلومات، فأصبحت المؤسسات الفندقية تصمم مواقع ويب لها قدرة على جذب الزبون وتقديم ضمانات، والعمل على التعرف على رأيه في مواقع المؤسسة وخدماتها الفندقية، من خلال التعليق عبر مساحة مخصصة في مواقع الويب.

والمؤسسة تركز على العملاء الذين يمثلون قيمة للشركة حيث تسعى جاهدة للحفاظ عليهم وتحسين العلاقة معهم، وذلك باستغلال التقنيات واستخدامات مواقع الويب الحديثة وتسخيرها لتوفير المعلومة عن الزبائن واستقطابها بما يخدم قاعدة بيانات الزبائن المتواجدة على مستوى إدارة العلاقة مع الزبائن.

استنادا لما ذُكر يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم مواقع الويب في تحسين إدارة العلاقة مع الزبائن في الفندقين كردادة والقائد؟

- **فرضيــة البحث**

على ضوء ما تقدم قمنا بصياغة الفرضية التالية للإجابة عن إشكالية البحث وتتمثل في:

تساهم مواقع الويب في تحسين إدارة علاقة الزبون في الفندقين وذلك بتلبية طلبيات زبائنها.

- **أهداف البحث**

- إبراز أثر مواقع الويب في تحسين خدمة إدارة العلاقة مع الزبائن في المؤسسة الفندقية الجزائرية.
- محاولة تسليط الضوء على الزبون باعتبار رضائه وولائه الثروة الحقيقية التي يجب على المؤسسة كسبها ثم الحفاظ عليه.

- إبراز القيمة الكبرى التي أصبحت المؤسسات توليها لزبائنها في جمع المعلومات التي تتعلق بهم من خلال مواقع الانترنت.

- **منهج الدراسة**

تندرج دراستنا تحت صنف البحوث الكيفية(النوعية) حيث اعتمدنا على دراسة حالة تم الانطلاق فيها من خلال دراسة استطلاعية أو استكشافية تهدف إلى جمع البيانات حول موضوع الدراسة، كما استخدمنا المنهج الوصفي لوصف الظاهرة والعلاقة بين متغيرات العنوان.

- **الدراسات السابقة**

- **معايير تقييم جودة مواقع التجارة الإلكترونية**

دراسة استطلاعية لبعض مواقع التجارة الإلكترونية لمؤسسات جزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، إعداد الطالبة شهرزاد عبيدي قسم العلوم الاقتصادية، تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 2009/2008.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مجموعة البحوث، وبالأخص إطار نموذجي مقترح تطرق إلى استخدام معايير مختلفة لتقييم جودة المواقع الإلكترونية، ومن ثم التوصل إلى تلخيص هذا النموذج إلى عدد محدود من المعايير التي يمكن اعتمادها في تقييم جودة مواقع التجارة الإلكترونية، تناولت هذه الدراسة كيفية إعداد موقع للتجارة الإلكترونية وتقييمه.

وبعد الدراسة والتحليل تم التوصل إلى إمكانية تقليص المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة المواقع الإلكترونية إلى ثلاث مركبات أساسية تتمثل في جاذبية وتحديث وأمان الموقع وسهولة التعامل معه، تنظيم الموقع وتوفره على وسيلة تفاعل مع المستخدمين، محتوى الموقع وسرعة تصفحه.

وقد استفدنا من هذه الدراسة في معرفة المعايير المعتمدة في تقييم المواقع والاستعانة بها في استخراج بعض الأسئلة، أما تركيز دراستنا فكان بصفة عامة عن دور المواقع وهي منشأة وبجميع معاييرها في تحسين إدارة العلاقة مع الزبائن ومعرفة مستوى الاعتماد عليها في خدمة شرائح عديدة من زبائن الفنادق.

- **تقييم مواقع فنادق الدرجة الأولى على شبكة المعلومات العالمية (حالة من الأردن)**

هذه الدراسة هي مقال نشر في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 31 العدد 2 سنة 2004 لسعد غالب ياسين وحميد تعبد النبي الطاني، واستهدفت هذه الدراسة تقييم مواقع الويب لفنادق الدرجة الأولى في أمانة عمان الكبرى وتحديد مستوى نجاح الإدارات الفندقية في بناء وتنظيم مواقع فاعلة تقدم خدمات نوعية لزبائنها.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تأثير فعالية الموقع وجودة الخدمة ومحتوى المعلومات والواجهة البينية للمستفيد في تقييم مواقع فنادق العينة.

وقد ساعدتنا هذه الدراسة في التعرف على معيارين أساسيين في تقييم مواقع الويب وهي محتوى المعلومات وجودة الخدمة، وركزت دراستنا على دور هذه المواقع في تحسين إدارة العلاقة مع الزبائن بغض النظر عن معايير التقييم.

أولا: الجانب النظري

1. مواقع الويب

على الرغم من ابتكار الإنترنت منذ عقود إلا أن الويب تم ابتكاره مؤخرا أي في بدايات التسعينات ويعد الويب جزء من الإنترنت إلا أنه يشكل أكثر من 80% من الإنترنت، حيث أنه يمكن مستخدمين الإنترنت من تصفح المواقع التي تحتوي على النصوص والصور والفيديو والأصوات بطريقة سهلة عبر الإنترنت ومن أي نظام تشغيل للحاسوب.

1.1 نشأة وتطور الويب

يعد العالم الفيزيائي البريطاني تيم بيرنرز لي (**Tim Berners-Lee**) الذي يعمل في المجلس الأوربي للبحوث النووية المتواجدة بجنيف بسويسرا (**Conseil européenne pour la recherche nucléaire- CERN**) أول من ابتكر الشبكة العالمية **(WWW)** في عام 1989م؛ وقد صممت الشبكة (**World Wide Web**) في الأصل وتم تطويرها في بداياتها لتلبية الطلب على تبادل المعلومات التلقائي بين العلماء في الجامعات و المعاهد عبر أنحاء العالم.

وكان أول موقع ويب صمم في العالم هو في المجلس الأوربي للبحوث النووية- CERN- وقد خصص لمشروع الشبكة العالمية نفسها، وقد وصف هذا الموقع الملامح الأساسية للويب(**Web**) من حيث كيفية الوصول إلى مستندات الآخرين وكيفية إعداد الخادم

الخاص بك[1]؛ وكانت الفكرة الأساسية ل(**WWW**) هي دمج تقنيات أجهزة الحاسوب الشخصية والشبكات الحاسوبية، والنصوص التشعبية من أجل خلق نظام معلومات عالمي قوي وسهل الاستخدام.

من ناحية أخرى قد أدخلت تحسينات على الشبكة العالمية من طرف المهندس البلجيكي روبرت كايلي(**Robert Cailliau**)في العام 1990 م، وفي 12 نوفمبر 1990م نشر الثنائي تيم و روبرت وثيقة اقتراح رسمي يحدد المفاهيم الأساسية، وتعريف المصطلحات الهامة المتعلقة بالشبكة العالمية، حيث وصفت الوثيقة مشروع النص التشعبي **hypertext**) (**project** الذي سمي بالشبكة الأكثر اتساعا في العالم (**World Wide Web**) والتي يمكن أن ينظر إليها من خلال المتصفحات (* **navigateurs & browsers**) [2].

في نهاية عام 1990 م قدمت برمجية نظام الويب كنموذج، حيث تم توفير واجهة للتشجيع على استخدامه، ومن ثم تطبيقه بمركز التوثيق لمركز حسابات المجلس الأوربي للبحوث النووية، وقد تم تطوير المسودات الأولى من هذه الواجهة على أجهزة الكمبيوتر من نوع Next.

ومع بدايات الويب في التسعينات أراد تيم بيرنرز لي تطوير وسيلة بسيطة وفعالة للتواصل عن طريق الحاسوب عبر أنحاء العالم؛ و كان من الأسهل تطوير متصفحات الإنترنت بدلا من الاعتماد على الخوادم(**les serveurs**)، وأدوات إنشاء وإدارة المواقع؛ لأن المستخدمين في ذلك الوقت فضلوا التوجه طبيعيا نحو نموذج المتصفح[3].

2.1 تعريف الويب

تتكون الشبكة الأكثر اتساعا في العالم من ملايين صفحات الويب، وصفحة الويب هي ملف نصي بسيط مكتوب بلغة (**HTML**)، ويستطيع أن يحتوي على العديد من العناصر المتعددة الوسائط مثل النصوص، والصور والأصوات، والرسوم، ويمكن أن يرتبط مع عدة صفحات ويب أخرى، وللويب عدة تعريفات، إلا أننا سنركز فقط على التعاريف التي لها صلة بموضوع بحثنا ومنها ما يلي:

يعرف الويب على أنه " مجموعة من الصفحات المترابطة مع بعضها ارتباطا تشعبيا لتغطية موضوع متكامل معين، أو تمثيل أنشطة الشركة ومنتجاتها وخدماتها بطريقة تتضمن تحقيق أهدافها من الحضور الالكتروني"[4]، يظهر من هذا التعريف أنه يشترط ارتباط صفحات الويب بموضوع معين، أي لابد أن يكون مرتبط بهدف المؤسسة، وأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها.

وهناك من يعرف الويب على أنه "مجموعة من الصفحات المرتبطة يستضيفها حاسوب من نوع خادم، وتحتوي معظم مواقع الويب على صفحة رئيسية كنقطة بداية، تتصل الصفحة الرئيسية بباقي الصفحات باستخدام ارتباطات تشعبية؛ من هذه التعاريف السابقة نجد أن الويب يجب أن يرتبط بهدف ونشاط المؤسسة، وهو مجموعة من الصفحات المترتبطة ارتباطا تشعبيا، أما من ناحية المحتوى فإنه يحتوي على النصوص، والصور والأصوات، والرسوم.

3.1 مواقع الويب

وللإحاطة أكثر بتعريف الويب يجب التطرق إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ. **موقع الويب(site web)** : هو مجموعة من الصفحات أو ملفات (**HTML**) تم إنشائها من طرف مؤسسات أو أشخاص عاديين ، لهذه الملفات توسعة من الشكل (**extension .htm ou .html**)، وتكون الصفحات مرتبطة فيما بينها بوصلات تسمح بالانتقال من صفحة لأخرى، و كقاعدة عامة فإن تصميم صفحات الموقع يكون بنمط متجانس، ويتم البلوغ لهذه الصفحات من خلال الدخول عبر متصفح ويكفي المستخدم أن يكتب عنوان الموقع على المتصفح، ومنه يقوم المتصفح بإظهار صفحة الويب[5]، والموقع عادة يزود بصفحة أساسية تسمى صفحة الاستقبال، و يمكن توضيح طريقة الوصول إلى موقع الويب من طرف المستخدم من خلال الشكل رقم (01).

الشكل رقم(01):كيفية عمل موقع الويب

المصدر:

Nicolas HILAIRE, cours sous titre qu'est-ce qu'un site web, open classrooms, paris, France, 18 juin2015, http://openclassrooms.com/courses/apprendre-asp-net-mvc/qu-est-ce-qu-un-sit-web, بتاريخ 2015-06- 22 .

وما يتضح لنا من خلال هذا الشكل أن المستخدم يقوم من خلال حاسوبه الخاص بكتابة عنوان موقع الويب من خلال المتصفح أو أحد المحركات المعروفة، إذ يقوم المحرك بالاتصال

بالعنوان المطلوب، ومنه يقوم خادم الويب بالبحث عن الصفحة وإعادتها إلى محرك البحث الذي طلبها في شكل (**html**).

ب. أنواع المواقع: عندما نتحدث عن أنواع مواقع الويب في الإنترنت، نجد أن هناك من ثلاثة إلى أربعة مجموعات قسمت حسب اهتمام المؤسسات وهي[6]:

- **موقع الواجهة (vitrine):** وهو الواجهة الرقمية للمؤسسة، فهو يعرف بالمؤسسة وقيمها، وتعرض على مستوى هذه الواجهة خدمات المؤسسة، وعنوان مقرها.
- **موقع التجارة الالكترونية (e-commerce):** هي مواقع تستخدم بشكل يومي، تعرض فيها تفاصيل منتجات المؤسسات، بغية شرائها بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر الإنترنت.
- **موقع الحدث (événementiel):** هذا النوع من المواقع هو من المواقع العابرة، أي يمكن أن يزول في أي وقت؛ لأن الهدف من إنشائه مرتبط بحدث معين، وهو يصنف ضمن النشرة الإعلانية الالكترونية.
- **مدونة المؤسسات (le blog)**: وهو عبارة عن فضاء للنشر، يسمح بوضع مقالات على الإنترنت تتعلق بقطاع نشاط المؤسسة، أو العلامة التجارية الخاصة بها، أو نصائح موجهة للفئات المستهدفة من طرف المؤسسة؛ فهو موقع حر للتعبير أكثر من موقع الواجهة.
- **صفحة الاستقبال**:هي واجهة الموقع، وهي التي يظهر من خلالها عدد الزوار للموقع، ومن هنا تأتي قيمة الموقع وأهمية تصميمه مقارنة بمواقع المنافسين، ويجب أن تكون الصفحة جذابة، وواضحة ومرئية سهلة القراءة ومنظمة؛ ولذا من الضروري التركيز على نوعية المحتوى، وعدم وضع كم كبير من المعلومات أو الروابط الثانوية التي تؤثر على جاذبية الصفحة[7].

2. مفهوم إدارة العلاقة مع الزبون

هناك تعاريف عديدة لإدارة العلاقة مع الزبون نذكر منها:

يعرفها **(Payne)** بأنها "نظرة إستراتيجية تعني خلق وتحسين القيمة للمؤسسة من خلال تطوير علاقات ملائمة مع الزبائن؛ حيث تمدنا هذه النظرة الإستراتيجية بعلاقات مربحة وطويلة الأمد، وتزودنا بفرص لتحسين استعمال البيانات والمعلومات لفهم الزبائن وتطبيق استراتيجيات التسويق بالعلاقات بشكل أفضل، بما يتطلب ذلك من تكامل الأفراد والعمليات والتطبيقات والتقنيات.[8]

تمثل إدارة العلاقة مع الزبائن نظرة شمولية متكاملة لكونها تركز على عمليات الاتصال الدائم والمستمر مع الزبائن وتقديم القيمة المضافة لهم، من خلال فهم وإدراك حاجاتهم ومشكلاتهم والعمل على حلها، وتقديم الخدمات الإضافية المرافقة للمنتجات والعمل الدائم على مواكبة توقعات الزبائن، مع التركيز على أن صيانة العلاقة مع الزبائن هي مسؤولية جميع العاملين في المؤسسة.[9]

وقد أكد **(Bhatia)** بأنّ إدارة علاقات العملاء هي استراتيجية العمل المصممة لإرضاء الزبون وزيادة الدخل والربحية، هذا ولا تعد إدارة علاقات العملاء منتجا أو خدمة في حد ذاتها؛ وإنما هي استراتيجية عمل كاملة تستخدم لتمكن المؤسسات من إدارة علاقتها مع زبائنها بشكل فعال.[10]

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف لإدارة علاقة الزبون على أنها استراتيجية وأسلوب وطريقة عملية لفهم الزبون، وكذلك التأثير عليه من خلال عمليات التواصل معه بهدف تسهيل عملية الحصول عليه والاحتفاظ به، ومن ثم تحقيق المنفعة المشتركة للأطراف المتفاعلة.

3. مكونات إدارة علاقة الزبون

عند تحليلنا لمفهوم إدارة علاقات الزبون نجد أنه يتكون من ثلاثة عناصر يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مكونات إدارة علاقة الزبون

المصدر: عبدالله غالم، محمد قريشي:" دور تكنولوجيا المعلومات في تدعيم وتفعيل إدارة علاقات الزبائن " أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر،2011،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، ص148.

أ. **الزبون:** يعد الزبون المورد الوحيد لأرباح المؤسسة الحالية، ولنموها المستقبلي، وهكذا فان الزبون الجيد الذي يحقق للمؤسسة أعلى الأرباح بأقل التكاليف، هو الزبون الذي من الصعب أو من النادر الحصول عليه، وفي بعض الأحيان يكون من الصعب تحديد من هو الزبون الحقيقي

لأن قرارات الشراء قد تكون في الكثير من الأحيان قرارات جماعية بين عدد من أفراد العائلة على سبيل المثال.

من الممكن أن تقدم تكنولوجيا المعلومات القدرة على التمييز بين الزبائن وإدارة العلاقات معهم، ومن الممكن أن ينظر إلى إدارة علاقات الزبون على أنها مدخل تسويقي مستند على معلومات الزبون.[11]

ب. **العلاقات:** تعتبر العلاقات بين المؤسسة وزبائنها اتصالات ثنائية الاتجاه وتفاعل مستمر بينهما، والعلاقات يمكن أن تكون قصيرة أو بعيدة الأمد، ويمكن أن تكون مستمرة أو متقطعة، متكررة أو مرة واحدة. والعلاقات يمكن أن تكون اتجاهات أو سلوك، حتى عندما يمتلك الزبون موقف ايجابي اتجاه المؤسسة ومنتجاتها، فان سلوك شرائهم يكون موقفي.

ج. الإدارة: لا تعتبر إدارة علاقات الزبون نشاط يقع ضمن قسم التسويق فقط، ولكن يتضمن أيضا التغيير التنظيمي المستمر في الثقافة والعمليات والهيكل والتكنولوجيا التي تتبناها المؤسسة؛ من اجل تحقيق بنية تحتية مناسبة تمكنها من استيعاب هذا المدخل، وتتحول معلومات الزبون التي تجمع إلى معرفة المؤسسة التي تقود الأنشطة لأخذ ميزة المعلومات والفرص التسويقية.[12]

4. تسويق العلاقة المستندة على تكنولوجيا المعلومات

ويتضح من خلال الشكل دعم تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات لإدارة العلاقة مع الزبائن:

الشكل رقم (03): دعم تكنولوجيا المعلومات لإدارة العلاقة مع الزبائن .

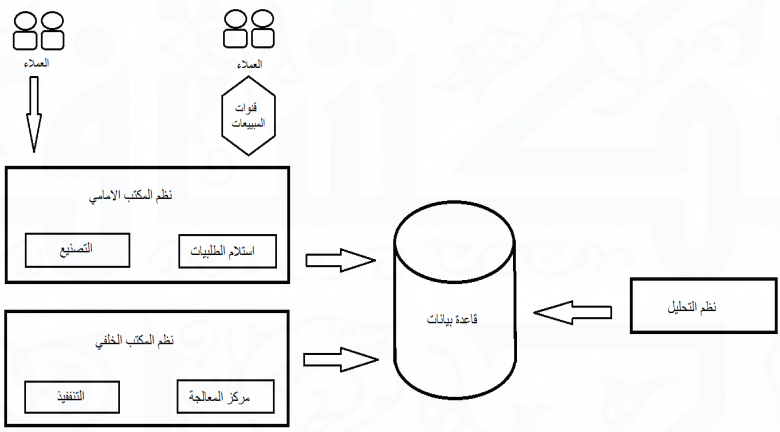

المصدر: رياض سلطان علي :نظم المعلومات الحاسوبية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011،ص 314.

يتضح من خلال الشكل أعلاه ما يلي:

- أنه نموذج للبنية التحتية لإدارة علاقات الزبون.
- أن نظم المكتب الأمامي(**front office systems**) تعمل على تجميع كافة المعلومات الضرورية من قنوات البيع ومن ثم ترسل إلى قاعدة البيانات بهدف خزنها وتصنيفها وتبويبها.
- إن نظم المكتب الخلفية **(back office systems)** تعمل على تجميع كافة المعلومات الضرورية المتعلقة بالزبائن وأوامر وطلبات العملاء وإرسالها إلى قاعدة البيانات بهدف خزنها وتصنيفها وتبويبها؛
- **يقوم نظام إدارة علاقات الزبون** بمعالجة وتحليل المعلومات من خلال قواعد البيانات السابقة وحسب احتياجات المدراء بمختلف مستوياتهم ومن ثم إرسالها على شكل تقارير ومخططات ورسومات لصناع القرار في المنشاة.

كما يلاحظ من الشكل ما يلي :

- تعمل قاعدة بيانات العملاء عن الويب من خلال أي متصفح انترنت، وتسمح هذه القاعدة للمستخدمين بتخزين مستنداتهم مجانا على مزودات الشركة ضمن مساحة من الميجابايت، هكذا يمكن للعملاء حفظ معلوماتهم وملفاتهم ومسنداتهم في القاعدة ثم الوصول إليها من أي مكان يتوفر فيه اتصال بالإنترنت .
- يتكون نظام إدارة العلاقة مع الزبون من برنامج متكامل يتضمن مجموعة كاملة من الأدوات المصممة لتولي جميع احتياجات الشركة من ناحية الأعمال والإدارة المالية بدءا من بناء موقع تجارة الكترونية؛ حيث يمكن للزبائن إدخال طلبيات البضائع وحتى مهمات تخطيط الموارد مثل إدارة شحنة تحقيق الطلبية، وتلقي الطلبات عبر الشبكة ومتابعة انجازها وملئ الطلبات وتسليم البضاعة، ويتمتع النظام بقدرات قوية لتوليد التقارير الجاهزة على شكل جداول ورسوم ملخصة ومفصلة، يجمع البرنامج ويعرض جميع المعلومات الإحصائية التي توفرها قاعدة بيانات إدارة علاقات الزبون على موقع ويب ويترجمها إلى معلومات إحصائية مرئية معبرة عن الموضوع تعرض على شكل جداول تحليلية وتقارير .
- ترسل كل المعلومات التي تجمع عن الزبائن وطلبياتهم إلى قاعدة بيانات العميل؛ وان الحصول على المعلومات من هذه القاعدة يتطلب استخدام البرامج الإرشادية في النظام التطبيقي لتبادل البيانات مع قاعدة البيانات.

ثانيا: الجانب الميداني

1. المجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في فنادق سلسلة الجزائر على مستوى ولاية المسيلة والذي عددها ثلاث مؤسسات ولا بد من توفر معايير التجانس بين هذه المؤسسات والتي تتعلق بموضوع بحثنا ومن بين هذه المعايير نجد

- وجود موقع ويب للمؤسسة ميدان الدراسة
- وجود مصلحة إدارة علاقة الزبون بالمؤسسة ميدان الدراسة.

وقد تم اختيار عينة قصدية تمثلت في ثلاثة مسئولين وهم مدير فندق القائد، واثنان من رؤساء المصالح للإعلام الآلي في كلا الفندقين.

2. أدوات الدراسة

على ضوء إشكاليات البحث وفرضيته اتضح لنا أن أسلوب الملاحظة والمقابلة هي أنسب أدوات البحث وأكثرها ملائمة لجمع المعلومات المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة.

واستخدمنا المقابلة الحرة ونصف الموجهة، أما المقابلة الحرة فقد تمت مع مدير فندق القائد؛ وقد تمثلت المقابلة نصف الموجهة في طرح مجموعة من الأسئلة على رئيس مصلحة الإعلام الآلي لفندق كردادة؛ ورئيس مصلحة الإعلام الآلي لفندق القائد.

3. مناخ المقابلة

يمكن تلخيص مناخ المقابلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مناخ المقابلة نصف الموجهة

المصلحة	مناخ المقابلة	النقاط الأساسية
فندق كردادة	▪ تاريخ المقابلة: المقابلة أجريت خلال يوميين ▪ صباحا على الساعة 9:00. ▪ مدة المقابلة: ساعة لكل يوم. ▪ الاستقبال كان على انفراد أثناء العمل. ▪ كتابة الأجوبة كان بشكل مباشر.	▪ عوامل نجاح الموقع. ▪ محتوى الموقع. ▪ تلبية طلبيات الزبائن من خلال الموقع

فندق القائد	▪ تاريخ المقابلة: المقابلة أجريت خلال يومين. ▪ مساءا على الساعة 14:30. ▪ مدة المقابلة: اليوم الأول ساعة واليوم الثاني نصف ساعة. ▪ الاستقبال كان على انفراد أثناء العمل. ▪ كتابة الأجوبة كان بشكل مباشر.	▪ عوامل نجاح الموقع. ▪ محتوى الموقع ▪ تلبية طلبيات الزبائن من خلال الموقع.

المصدر: من إعداد الباحث

يمكن شرح هذا الجدول والمتعلق بمناخ سير المقابلة في الفندقين حيث تم إجراء مقابلة على مدة يومين متتاليين مع رئيس مصلحة الإعلام الآلي بفندق كردادة ، أين خصصت ساعة لكل لقاء، أما فندق القايد فقد خصص ساعة في اللقاء الأول ونصف ساعة في اللقاء الثاني، أين تم التطرق إلى جميع محاور دليل المقابلة والذي يتعلق بأهداف البحث وفرضيته.

4. تحليل وتفسير النتائج

يمكن أن نلخص تحليل النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تحليل النتائج

الهدف من الفرضية (الأسئلة)	فندق كردادة	فندق القائد
ما هو الهدف الأساسي من الموقع الإلكتروني؟ هل له علاقة بزيادة عدد الزبائن؟	الهدف الأساسي هو الإشهار ، ومن خلال الإشهار يتم التعريف بالمؤسسة والتعريف بالخدمات التي يقدمها الفندق ***وجذب أكبر عدد من الزبائن*** وكل العناصر السابقة تهدف إلى تحقيق الربح.	الهدف الأول لموقع الفندق هو الإشهار وعند شهرة هذا ***الموقع فحتما سيزيد عدد الزبائن***، وبالتالي زيادة الربح.
من هي الشريحة المستهدفة	الزبائن والشركات المحليين	كل الزبائن من جميع

من طرف هذا الموقع؟	وخاصة الأجانب حيث يتم الحجز مسبقا عبر الموقع	أنحاء العالم وخاصة الإطارات والوزراء والسفراء؛ حيث يحجزون عبر الموقع حتى لا يحدث مشاكل في الحجز.
هل يحتوي الموقع على المعلومات الكافية التي تلبي طلبات الزبائن؟كيف؟	الموقع يوفر كل المعلومات التي يبحث عنها الزبائن ، فهو يصف الفندق من نوع الغرف وسعر كل نوع من الغرف بالإضافة إلى الخدمات الأخرى المقدمة.	كل المعلومات المتعلقة بالفندق عدد الغرف والأماكن التي تخص الزبون، فضلا عن وسائل الترفيه.
ما هي نقاط القوة والضعف لموقع الفندق ؟ يمكن أن تشرح ذلك؟	***نقاط القوة*** : الموقع أصبح يعرف عالميا حيث توسع نطاقه وأصبح أغلب متعاملين الفندق أجانب ، فهناك زبائن فرنسيين ، نمساويين، كنديين وحتى من كوريا والصين... الخ. **أما *نقاط ضعفه*** فتتمثل في قلة استخدام الزبائن المحليين الإنترنت	***نقاط القوة:*** اشتهار الموقع وبالتالي زيادة عدد الزبائن من كافة أنحاء العالم ***اما نقاط ضعفه*** فتمثلت في نقص العمال الذين يهتمون بالموقع والرد على الزبائن
ما هي المشاكل التي قد يواجهها الزبائن المستخدمين أثناء دخولهم للموقع؟	عدم تفعيل اللغات المستخدمة ، حيث توفر صفحة الموقع ثلاث لغات الفرنسية والعربية والإنجليزية ولكن لم يتم تفعيلهم	صعوبة الرد الفوري في بعض الأحيان وذلك نتيجة انقطاع الإنترنت أو اشتغال الموظف بأشغال

	حاليا سوى الفرنسية	أخرى.
هل يلبي الموقع طلبيات واحتياجات الزبائن بشكل فوري ؟كيف؟	يتم تلبية طلبيات واحتياجات الزبائن بشكل فوري ودون تأخير والرد عليهم في مدة لا تتجاوز 30 دقيقة .	نسعى دائما إلى عدم ترك الزبون ينتظر فترة طويلة فبمجرد أن يطلب الزبون أي خدمة نقوم بالرد عليه مباشرة.

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه أنه تم طرح أسئلة نصف مفتوحة تارة ومغلقة تارة وهذا من أجل الإجابة عن الأسئلة التي تهدف إلى تشخيص واقع استخدام مواقع الويب في الفندقين وكيفية مساهمتها في تحسين إدارة العلاقة مع الزبائن؛ فكانت الأسئلة تتعلق بالهدف من الموقع ودوره في تلبية احتياجات الزبائن فضلا عن الشريحة المستهدفة من الزبائن ونوعية المعلومات الموجودة في المحتوى ثم تناولنا أسئلة أخرى حول نقاط القوة و الضعف في هذه المواقع والمشاكل التي يواجهها مسيري هذه المواقع في التعامل مع الزبائن.

فنجد أن مجمل الأسئلة تصب في خدمة إثبات فرضية البحث؛ وهذا من أجل ضمان الحصول على إجابات علمية وإتباع منهجي سليم.

5. أوجه التشابه والاختلاف بين الفندقين

بعد إجراء المقابلة نصف الموجهة مع رؤساء المصالح تحصلنا على مجموعة من الإجابات التي ساعدتنا في استنباط مجموعة من النتائج الأساسية والتي ستجيب على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية، ومن خلال هذه النتائج نجد أن المسؤولين توافقوا في مجموعة من النقاط واختلفوا في أخرى حسب وجهة نظرهم، من خلال الجدول التالي يمكن عرض كل من نقاط التوافق ونقاط الاختلاف.

الجدول رقم (03): نقاط التوافق والاختلاف

نقاط التوافق	نقاط الاختلاف
▪تمثل الهدف من الموقع في تحقيق الأرباح من خلال التعريف بالموقع وجذب الزبائن. ▪احتواء الموقع على كل المعلومات التي يبحث عنها الزبون التي تخص الفندق. ▪نقاط قوة الموقع تمثلت في زيادة عدد الزبائن من جميع أنحاء العالم ▪الموقع يلبي طلبيات واحتياجات الزبائن بشكل فوري.	▪ الشريحة المستهدفة من طرف الموقع في فندق كردادة كانت الزبائن الأجانب بصفة خاصة، أما بالنسبة لفندق القائد فكانت الإطارات والوزراء والسفراء بصفة خاصة. ▪ نقاط ضعف موقع كردادة تمثلت في ***عدم وعي الزبائن المحليين بالإنترنت***، أما فندق القائد فنقطة ضعفه ***نقص العمال الذين يتواصلوا مع الزبائن*** من خلال الموقع. ▪ المشاكل التي قد تواجه المستخدمين أثناء دخولهم للموقع كانت ***عدم تفعيل اللغات*** في كردادة أما في القائد فتتمثل في ***صعوبة تلقي الزبون الرد الفوري.***

المصدر: من إعداد الباحث

6. اختبار الفرضية

وسنقوم باختبار فرضيات الدراسة، وهذا بالاعتماد على جدول نبرز فيه درجة تحقق العلاقة بين موقع الإنترانت وإدارة العلاقة مع الزبائن في الفندقين محل الدراسة وهذا بمقارنة آراء الخبراء، إذ سيتم من خلال التحليل السابق لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الخبراء استخلاص المقاربات العامة والاختلافات الجزئية، أي نقاط التوافق ونقاط الاختلاف بين الجانب

النظري والخبراء (جانب الميدان)، ونفصل فيها باستخراج **العبارات الدالة عن الدور** من محتوى المقابلة.

الجدول رقم (04): درجة تحقق الفرضية

الفرضية	العبارات الدالة عن الدور من محتوى المقابلة	درجة التحقق
تساهم مواقع الويب في تحسين إدارة علاقة الزبون في الفندقين وذلك بتلبية طلبيات زبائنها	• أكدوا على زيادة عدد الزبائن وجذب أكبر عدد منهم من خلال الموقع. • هناك استخدام كبير لعملية الحجز عبر الموقع من قبل الزبائن. • المواقع تستهدف كل الزبائن حول العالم. • الموقع يوفر كل المعلومات التي يبحث عنها الزبائن، والمتعلقة بالفندق. • شهرة المواقع العالمية • ***عدم وعي الزبائن المحليين بالإنترنت*** • ***نقص العمال الذين يتواصلوا مع الزبائن*** من خلال الموقع. • ***عدم تفعيل اللغات.*** • ***صعوبة تلقي الزبون الرد الفوري***	**جيدة**

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه ومن خلال إجابات الخبراء، أن الفرضية قد تحققت ***بدرجة جيدة*** رغم وجود نقاط اختلاف بين الفندقين إلا أنها لم تكن مؤثرة لدرجة تنقص فيها من مساهمة مواقع الويب للمؤسستين محل الدراسة في تحسين إدارة العلاقة مع الزبائن.

خاتمة:

أردنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نبرز دور مواقع الويب واستخداماتها في تحسين الخدمة في إدارة علاقة الزبائن؛ وذلك بدراسة محتوى المواقع من بيانات ومعلومات وخدمات معروضة؛ وهذا في مؤسستين فندقيتين يتبعان سلسلة الجزائر للفنادق وهما فندق القايد وفندق كردادة ببوسعادة، وقد تمت مقابلة مع رؤساء مصالح الإعلام الآلي في هذين الفندقين، وقد توصل بحثنا إلى تحقق الفرضية بدرجة جيدة ووصلنا إلى ***نتائج*** أهمها تمثل فيما يلي:

- ❖ أصبحت المواقع تساهم في الإشهار للمؤسسات الفندقية خاصة في عرض الخدمات وتسهيلها اتجاه زبائنها.
- ❖ ساهم إنشاء مواقع الويب في زيادة عدد الزبائن وجلب أكبر عدد منهم.
- ❖ زيادة عدد الشرائح المستهدفة من مؤسسات وسائحين أجانب ومحليين.
- ❖ وفرت المواقع المعلومات التي يحتاجها الزبائن خاصة خدمات الحجز للغرف عن بعد

كما نجد أن دراستنا هذه بينت بعض النقائص؛ والتي سنعالجها من خلال مجموعة من ***الاقتراحات***؛ وهي كما يلي:

- ❖ توجيه الزبائن المحليين نحو استخدام مواقع الويب الخاص بالفنادق.
- ❖ تفعيل استخدام اللغات الأجنبية في محتوى المواقع.
- ❖ تخصيص مركز للنداء للرد الفوري على طلبات الزبائن، أو تفعيل الرد الالكتروني عبر الموقع.

الهوامش والاحالات:

[1]– http://home.web.cern.ch/topics/birth-web, بتاريخ 19- 06- 2015.

* المتصفح هو برمجية يتم تثبيتها على جهاز الحاسوب من أجل الوصول إلى الانترنت مثل Chrome، Mozilla Firefox.

[2]– http://home.web.cern.ch/about/topics/birth-web/where-web-was-born, بتاريخ 19- 06- 2015.

[3]– Gabriel KÉPÉKLIAN et Jean-Louis LEQUEUX, **Déployer un projet Web 2.0 Anticiper le Web sémantique (Web 3.0)**, Éditions d'Organisation Groupe Eyrolles,paris,2009, p.08.

[4] – نجم عبود نجم، **الادارة و المعرفة الالكترونية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص. 358.

[5] – http://www.comprendre-internet.com/Qu-est-ce-qu-un-site-web.html, بتاريخ 2015-06- 22.

[6] – http://www.petite-entreprise.net/P-2823-85-G1-definition-qu-est-ce-qu-un-site-web.html, بتاريخ 2015 -06-27

[7] –http://www.lecil.fr/fr/webdesign/page-d-accueil-site-internet,بتاريخ -06- 27 2015 .

[8]–Payne Adrian, **Hendbook of CRM**, Elsevier linacre house, Great Britain, 2005, p22.

[9]– علاء فرحان طالب وأميرة الجنابي، **ادارة المعرفة (ادارة معرفة الزبون)**،دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2009، ص132.

[10]– فادي خلوف وآخرون، **تطوير آليات جديدة للتنقيب في المعطيات لإدارة علاقات الزبائن بيئة مصرفية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد26، العدد الأول، 2010 ، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ص86.

[11]– خلود عاصم ، احمد نزار، محمد عبد الله، "**استعمال مدخلي تحليلي الربحية واحتساب قيمة الزبون مدى الحياة في إدارة علاقات الزبون**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد23، 2010، كلية الإدارة و الاقتصاد، بغداد، العراق، ص7.

[12]– عبدالله غالم، أمحمد قريشي ،"**دور تكنولوجيا المعلومات في تدعيم وتفعيل إدارة علاقات الزبون**" ،أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد10، 2011، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر ،ص148.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992

The financial profitability of the Algerian tax system after the fiscal reform of 1992

د. محمد الأمين وليد طالب
walidcirta@yahoo.fr
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

د. نظيرة قلادي
knnadira@hotmail.fr
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2018/03/03 تاريخ التعديل: 2018/05/29 تاريخ قبول النشر : 2018/06/05
تصنيف JEL: H2, H3, E62, P35

الملخص :

يعمل الاصلاح الجبائي على ادخال تغيرات أحسن على النظام الجبائي، بهدف الرفع من مردوديته. وفي سنة 1992، أدرج النظام الجبائي الجزائري في منطلق الاصلاحات من أجل مواكبة الاصلاحات الاقتصادية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الدولي، ويكمن الهدف الرئيسي للإصلاح الجبائي 1992 في إعطاء فعالية أكثر للجباية العادية، بتغليب دورها على حساب الجباية البترولية. وبغرض التعرف على مدى فعالية الإصلاح الجبائي الجزائري لعام 1992م، قمنا بتقييم المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري من خلال الحصيلة الجبائية والضغط الجبائي، وتوصلنا إلى أن الإصلاح الجبائي لسنة 1992م ساهم في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، لكنه مازال بعيدا عن الصعوبات المعلنة في إطار السياسة الجبائية المنتهجة، والتي محورها الأساسي يكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. كما أن هيمنة الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام لا يدعم فعالية النظام الجبائي لعدم عدالة تلك الضرائب. لذلك يجب على المشرع الجبائي التخفيف من حجم تلك الضرائب والاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة. ولكون من بين القطاعات التي تزيد من ايرادات الجباية العادية؛ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك لابد من الاهتمام بهذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الجبائي، النظام الجبائي، المردودية المالية، الجباية العادية، الجباية البترولية.

Abstract :

The tax reform is introducing better changes to the tax system in order to increase its profitability.
In 1992, the Algerian tax system was included among the reforms in order to keep abreast of the economic reforms and changes in the international economy.
The main objective of the fiscal reform of 1992 is to give more efficiency to the regular collection, by giving priority to its role at the expense of the petroleum collection.
In order to identify the effectiveness of the Algerian fiscal reform of 1992, we assessed the financial efficiency of the Algerian tax system through fiscal and fiscal pressure،
We concluded that the fiscal reform of 1992 contributed to increasing the financial profitability of the various taxes, but it is still far from the stated objectives, which are mainly in the substitution of the regular collection of the collection of petroleum.
The tax legislator should reduce the volume of indirect taxes as unfair and rely more on direct taxes, which is the target that can be reached by encouraging the SME sector.

Key words: Tax reform, fiscal system, financial revenue, regular tax collection, petroleum collection.

المقدمة:

يلعب النظام الجبائي دورا هاما في اقتصاديات الدول، ويعد الإطار الفعلي لتجسيد السياسة الجبائية. ففي ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، تسعى معظم الدول لجذب أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية، خاصة الاستثمارات منها، مستخدمة في ذلك مجموعة من الوسائل أهمها السياسة الجبائية، وذلك لتأثيرها على قرار المستثمر من جهة ولأهميتها في جذبه من جهة أخرى. وتنفذ السياسة الجبائية ضمن نظام جبائي معين، يناسب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. ويعد التحفيز الجبائي من أحد أهم أدوات السياسة الجبائية، من خلال المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمارات، فتلجأ معظم الدول لإتباع سياسة التحفيز الجبائي لتوفير الجو المناسب للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. فالاستثمارات مورد جبائي فّعال لميزانية الدولة إلى جانب النفط، ولكن الجزائر لم تول اهتمام لذلك إلا بعد وقوعها في أزمة النفط عام 1986م. فإلى غاية سنة

1987م، كان النظام الجبائي الجزائري لا يساير مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية آنذاك، غير أنه بعد سنة 1987م عرف النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات، ومن بينها الإصلاح الجبائي سنة 1992م، والذي جاء بعدّة تعديلات، وكان الهدف الرئيسي لهذا الإصلاح هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

اشكالية البحث:

لقد كان النظام الجبائي قبل عام 1992 يلعب دورا تقليديا وهو التمويل بالإيرادات الجبائية دون أن يلعب دورا تحفيزيا، كما كانت جلّ هذه الايرادات تعتمد على الجباية البترولية. لذلك جاء الاصلاح الجبائي لعام 1992 بغية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، ويقصد بالإصلاح الجبائي العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية التي تخللت النظام الجبائي السابق، أي إدخال تغيرات نحو الأحسن بغرض الرفع من مردود النظام الجبائي ومحاولة زيادة فعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص (محمود جمام، 2010/2009، ص. 106). وفي سنة 1992م أدرج النظام الجبائي الجزائري في منطق الإصلاحات، من أجل مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الدولي، وهذا ما أدى لنشوء الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، وذلك قصد تبسيط النظام الجبائي وزيادة فعاليته.

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما تأثير الاصلاح الجبائي لعام 1992 على المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري؟**

و من أجل الاجابة على التساؤل الرئيسي سنحاول الاجابة على الأسئلة التالية:

- ماهي دوافع الاصلاح الجبائي الجزائري لعام 1992؟
- ماهي ملامح النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992؟
- ما تقييم الحصيلة الجبائية بالجزائر بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992؟
- ما تقييم الضغط الجبائي بالجزائر بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992؟

فرضيات البحث:

مما سبق يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

- حققت الجزائر هدف الاصلاح الجبائي لعام 1992، والمتمثل في احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛
- الضغط الجبائي خارج المحروقات ارتفع بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة دوافع الاصلاح الجبائي الجزائري لعام 1992، بالإضافة للتعرف على ملامح النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي، ثم نقوم بتقييم المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992 من خلال الحصيلة الجبائية والضغط الجبائي.

منهجية البحث:

تحقيقا منا لأهداف الدراسة وإجابة منا على التساؤلات السابقة تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي في الجزء النظري من هذا البحث، أما المنهج التحليلي فاستخدم عند تقييم المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992.

تقسيم البحث:

من أجل الاجابة على أسئلة البحث ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة محاور جاءت كالآتي:

- دوافع الاصلاح الجبائي 1992؛
- النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي 1992؛
- تقييم المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992.

1- دوافع الإصلاح الجبائي في الجزائر:

نظرا للوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر، والتحولات التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري والانتقال لاقتصاد السوق، وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والسعي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. هذا ما جعل ضرورة إصلاح النظام الجبائي السابق الذي أصبح لا يساير ولا يواكب المستجدات الحديثة، فقد كان يلعب دورا تقليديا وهو التمويل بالإيرادات الجبائية، دون أن يلعب دورا تحفيزيا. كما أن ميزانية الدولة لازالت ليومنا هذا تعتمد على الجباية البترولية، كما كانت هناك ازدواجية التعامل مع المؤسسات التي تنشط داخل الاقتصاد الوطني (عبد المجيد قدي، 1995، ص 149). ويرجع إصلاح النظام الجبائي الجزائري لعدة نقائص وعيوب نذكرها فيما يلي:

تعقد وعدم استقرار النظام الجبائي، ثقل العبء الجبائي، نظام جبائي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة، ضعف العدالة الجبائية، ضعف الإدارة الجبائية، انتشار الرشوة والتهرب الجبائي وعدم فعالية الحوافز الجبائية في توجيه الاستثمار.

أما دوليا، فدوافع الإصلاح الجبائي مرتبطة بعدة تحولات هامة تعرضت لها الحياة الاقتصادية الدولية، وتشمل ما يلي (علي حنيش، 2007/2006، ص. 124):

- سيطرة النظام الرأسمالي والذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية؛
- أدت الثورة العلمية التكنولوجية لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي؛
- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة؛
- أّدت أزمة المديونية التي مّست دول العالم الثالث لاستمرار أزمتها التنموية.

2- النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح الجبائي 1992م:

بعد الإصلاح الجبائي 1992م، جاء التشريع الجبائي الجزائري بعّدة قوانين، نوجزها فيما يلي: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الطابع، قانون التسجيل، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الجمارك وقانون الإجراءات الجبائية.

وقد ارتكز الإصلاح الجبائي لسنة 1992م على الجباية العادية، و تضمن العناصر التالية (حميد بوزيدة، 2005، ص. 99):

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة؛
- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين باختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

وقد نتج عن هذا الإصلاح تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة. بالإضافة إلى ضرائب و رسوم أخرى من بينها: حقوق التسجيل، الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي (والذي تم الغاؤه بموجب قانون المالية 2006، وعوض بالضريبة الجزافية

الوحيدة)، الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الطابع، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على المنتوجات البترولية، ...الخ.

3- تقييم المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992م:

يكمن الهدف الرئيسي للإصلاح الجبائي في إعطاء فعالية أكثر للجباية العادية، بتغليب دورها على حساب الجباية البترولية. وبغرض التعرف على مدى فعالية الإصلاح الجبائي الجزائري لعام 1992م، سنقوم بتقييم المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري، والتي يمكن قياسها من خلال عدة مؤشرات ومن بينها ما يلي:

3-1- تقييم مردودية النظام الجبائي من خلال ارتفاع الحصيلة الجبائية: لكون الهدف الرئيسي للإصلاح الجبائي لعام 1992م كما قلنا سابقا، يتمثل في إعطاء فعالية أكثر للجباية العادية بتغليب دورها على حساب الجباية البترولية، سنحاول تقييم مردودية الجباية بعد الإصلاح الجبائي من خلال تتبع تطور دور الجباية العادية في الإيرادات العامة. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): تطور حصيلة الجباية العادية للفترة (1975-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	1975	1985	1995	2000	2005	2010	2015	2016
الإيرادات العامة للميزانية مليار دج	21.99	113	586.5	1190.75	1635.83	2923.4	4684.65	4747.43
إيرادات الجباية العادية مليار دج	7.26	46.5	236.5	380.75	596.93	1244.5	2465.71	2722.68
نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات العامة %	33.01	41.15	40.32	31.97	36.49	42.57	52.63	57.35

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات (1975، 1985، 1995، 2000، 2005، 2010، 2015، 2016).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة ارتفعت من سنة 1975م إلى سنة 1985م، وبمقارنة سنة 1985م بسنة 1995م نجد أن هذه النسبة انخفضت من 41.15% سنة 1985م إلى 40.32% سنة 1995م، وواصلت بالانخفاض إلى 31.97% سنة 2000م، ثم سنة 2005م بدأت بالارتفاع إلى أن وصلت أقصى قيمة لها خلال الفترة (1975-2016) بنسبة 57.35% سنة 2016م. ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع إيرادات الجباية العادية سنة 2016م حيث قدرت بـ 2722.68 مليار دج، مع العلم أنها كانت تقدر بـ 7.26 مليار دج فقط سنة 1975م. ويعود ارتفاع نسبة إيرادات الجباية العادية من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2016م، لانخفاض حصة إيرادات الجباية البترولية من الإيرادات العامة بسبب الانخفاض الكبير لأسعار البترول مع نهاية سنة 2014م.

ولكون الجباية العادية متكونة من عدة ضرائب، فبزيادة نوع منها يزيد مقدار الجباية العادية والعكس في حالة نقص قيمة ضريبة من الضرائب، وفعالية النظام الجبائي تتوقف بالدرجة الأولى على مدى كفاءة الإدارة الجبائية في مجال التحصيل الجبائي لمختلف الضرائب والرسوم، وأيضا على مدى أهمية هذه الإيرادات في ميزانية الدولة (بوعلام ولهي، 2012/2011، ص. 144). سنحاول معرفة مساهمة أهم الضرائب والرسوم في الحصيلة الجبائية الفعلية.

3-1-1- تطور الحصيلة الفعلية للضريبة على الدخل الإجمالي: عرفت الضريبة على الدخل الإجمالي خلال الفترة (2003-2016) عمليتي إصلاح، الأولى في سنة 2003م والثانية في سنة 2008م، وهو الإصلاح الأهم، والذي عدّل جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بصفة جذرية، من خلال زيادة الحد الأدنى للإخضاع الضريبي من 60.000 دج إلى 120.000 دج، وخفض في المعدل الهامشي الأعلى من 40% إلى 35%، كما خفض عدد الأقساط الضريبية من خمسة (05) إلى (03) أقساط، وهذا ما أدى لناقص قيمة في ميزانية الدولة، وذلك لأهمية الضريبة على الدخل الإجمالي. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): الأهمية المالية للضريبة على الدخل الإجمالي (1996-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	حصيلة I.R.G (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	النسبة (2)/(1) %	الناتج المحلي الإجمالي (3)	النسبة (3)/(1) %
1996	44.76	293.245	15.26	1541.7	2.9
1997	50.63	317.048	15.97	1700.7	2.97
1998	58.91	343.632	17.15	1867.4	3.15
1999	49.23	373.559	13.17	1981.5	2.48
2000	50.03	380.75	13.14	2016.02	2.48
2001	62.74	411.38	15.25	2041.7	3.07
2002	70.76	438.85	16.12	2184.1	3.24
2003	79.79	475.89	16.76	2434.8	3.27
2004	96.08	532.30	18.04	2745.4	3.50
2005	105.60	596.930	17.69	3015.5	3.50
2006	121.84	610.77	19.94	3444.11	3.53
2007	158.60	704.788	22.50	3903.63	4.06
2008	193.90	848.600	22.85	4237.92	4.57
2009	228.95	921.000	24.85	4978.82	4.59
2010	297.6	1244.500	23.91	5509.21	5.40
2011	435.1	1473.500	29.52	6060.8	7.17
2012	540.26	1595.750	33.85	6606.4	8.18
2013	624.07	1831.400	34.07	7634.43	8.17
2014	701.20	2267.450	30.92	8092.49	8.66
2015	862.05	2465.710	34.96	8658.96	9.95

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

-Ministre des finances, Direction générale de la prévision et des politiques, Consulté le : 11/12/2016, Disponible sur : www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique

من خلال الجدول نلاحظ ثبات نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في الجباية العادية في متوسط 15%، ولكن ابتداء من سنة 2007م بدأت في الارتفاع إلى أن وصلت أقصاها سنة 2015م بنسبة 34.96%. وبالنسبة لنسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، فنلاحظ بأنها من سنة 1996م إلى 2006م، كانت هي الأخرى ثابتة تقريبا وقدرت بـ 3%، بينما ابتداء من سنة 2007م بدأت بالارتفاع الى غاية سنة 2015م حيث قدرت نسبتها 9.95%. الثبات يوضح عدم تطور الحصيلة الضريبية على الدخل الإجمالي لباقي العناصر المشكلة للضريبة على الدخل الإجمالي، بسبب تزايد ظاهرة التهرب الجبائي المرتبطة بالدخول الفردية والتغيرات المتلاحقة للتشريع الجبائي.

والزيادة في نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في الجباية العادية والناتج المحلي خارج المحروقات ابتداء من سنة 2007م، تعود للتعديلات في نظام الأجور، والناتجة عن زيادات في ضريبة الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات، وأيضا زيادة مناصب الشغل، وبالتالي زيادة عدد الأفراد الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي. فالاقتطاع من المصدر لا يترك مجالا للتهرب الجبائي، عكس باقي المداخيل المدرجة في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي، والتي يمكن أن يحدث معها تهرب جبائي.

3-1-2- تطور الحصيلة الفعلية للضريبة على أرباح الشركات: تعد الضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب المباشرة في النظام الجبائي، وقد عرفت تعديلات مهمة في معدلات الضريبة فانتقل المعدل العام من 38% سنة 1992م إلى 30% سنة 1999م، ثم إلى 25% و19% بالنسبة لبعض القطاعات الاستراتيجية، وفي سنة 2015م أصبح معدل الضريبة على أرباح الشركات 23%، وفي سنة 2016م قدر بـ 26%.

ولمعرفة نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في حصيلة الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (03): الأهمية المالية للضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة (1996-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	حصيلة I.B.S (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	النسبة (1) / (2)%	الناتج المحلي الإجمالي (3)	النسبة (1) / (3)%
1996	23.19	293.245	7.90	1541.7	1.50
1997	31.15	317.048	9.82	1700.7	1.83
1998	32.75	343.632	9.53	1867.4	1.75
1999	29.94	373.559	8.01	1981.5	1.51
2000	32.19	380.75	8.45	2016.02	1.59
2001	36.39	411.38	8.84	2041.7	1.78
2002	42.87	438.85	9.76	2184.1	1.96
2003	45.65	475.89	9.59	2434.8	1.87
2004	49.03	532.30	9.21	2745.4	1.78
2005	62.64	596.930	10.49	3015.5	2.07
2006	118.32	610.77	19.37	3444.11	3.43
2007	97.4	704.788	13.82	3903.63	2.49
2008	133.5	848.600	15.73	4237.92	3.15
2009	229.03	921.000	24.86	4978.82	4.60
2010	255.5	1244.500	20.53	5509.21	4.63
2011	245.9	1473.500	16.68	6060.8	4.05
2012	248.2	1595.750	15.55	6606.4	3.76
2013	258.1	1831.400	14.09	7634.43	3.38
2014	269.5	2267.450	11.88	8092.49	3.33
2015	334.04	2465.710	13.55	8658.96	3.85

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- Ministre des finances, Direction générale de la prévision et des politiques, Consulté le : 11/12/2016, Disponible sur : www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique

من خلال الجدول نلاحظ أنه من سنة 1996م إلى سنة 2005م، كانت نسبة مساهمة الضريبة على أرباح الشركات تعادل نسبة 9%، وقد ارتفعت هذه النسبة، حيث وصلت إلى 17% في المتوسط خلال الفترة (2006-2015). وبالنسبة لمساهمة

الضريبة على أرباح الشركات في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات فقدرت بمتوسط 2% تقريبا خلال الفترة (1996-2015)، وهي نسبة ضعيفة. وضعف مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في حصيلة الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات يعود لزيادة حجم الإعفاءات الجبائية الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات، وأيضا للتهرب الجبائي عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الجبائي وضعف الرقابة الجبائية.

3-1-3- تطور الحصيلة الفعلية للرسم على القيمة المضافة: الرسم على القيمة المضافة من أبرز الضرائب الغير مباشرة، والتي تشكل بنية النظام الجبائي الجزائري. والجدول الموالي يوضح الحصيلة الفعلية للرسم على القيمة المضافة:

جدول رقم (04): الأهمية المالية لحصيلة الرسم على القيمة المضافة للفترة (1996-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	حصيلة الرسم على القيمة المضافة T.V.A (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	النسبة (1) / (2)%	الناتج المحلي الإجمالي (3)	النسبة (1) / (3)%
1996	90.78	293.245	30.95	1541.7	5.88
1997	99.30	317.048	31.32	1700.7	5.83
1998	108.26	343.632	31.50	1867.4	5.79
1999	110.80	373.559	29.66	1981.5	5.59
2000	116.35	380.75	30.55	2016.02	5.77
2001	126.42	411.38	30.73	2041.7	6.19
2002	156.74	438.85	35.71	2184.1	7.17
2003	172.27	475.89	36.20	2434.8	7.07
2004	210.23	532.30	39.49	2745.4	7.65
2005	239.79	596.930	40.17	3015.5	7.95
2006	256.21	610.77	41.94	3444.11	7.43
2007	307.14	704.788	43.58	3903.63	7.86
2008	387.40	848.600	45.65	4237.92	9.14
2009	434.54	921.000	47.18	4978.82	8.72
2010	452.5	1244.500	36.36	5509.21	8.21
2011	504.9	1473.500	34.26	6060.8	8.33

2012	653.23	1595.750	40.93	6606.40	9.89
2013	734.41	1831.400	40.10	7634.43	9.62
2014	760.39	2267.450	33.53	8092.49	9.40
2015	732.25	2465.710	29.70	8658.96	8.46

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

-قوانين المالية للسنوات من 1996م إلى 2015م؛

- Ministre des finances, Direction générale de la prévision et des politiques, Consulté le : 11/12/2016, Disponible sur : www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique

من خلال الجدول نجد بأن الحصيلة الفعلية للرسم على القيمة المضافة تمثل الحصة الأكبر في حصيلة الجباية العادية، فهي تقارب نسبة 35% في المتوسط، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي خارج المحروقات تقارب 7.60%. وذلك لكون ضريبة الرسم على القيمة المضافة تمتاز بالمرونة ووفرة الحصيلة، وهي تعكس فترة الانتعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو وزيادة الإنفاق العام، وأيضا تطبيق معدلين للرسم على القيمة المضافة 17% كمعدل عام و 7% كمعدل مخفض.

3-1-4- الحصيلة المالية لحقوق التسجيل والطابع: تمس حقوق التسجيل والطابع أكبر نسبة من المجتمع الجبائي، لكونها مرتبطة إلى حد ما بالحياة الشخصية للمكلف بالضريبة، وحصيلتها الضريبية الناتجة عنها ضعيفة مقارنة بباقي الضرائب والرسوم، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05): الأهمية المالية لحصيلة حقوق التسجيل والطابع للفترة (1996-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	حصيلة حقوق التسجيل والطابع (1)	حصيلة الجباية العادية (2)	النسبة (1) / (2)%	الناتج المحلي الإجمالي (3)	النسبة (1) / (3)%
1996	9.16	293.245	3.12	1541.7	0.6
1997	10.68	317.048	3.36	1700.7	0.62
1998	11.90	343.632	3.46	1867.4	0.63
1999	13.58	373.559	3.63	1981.5	0.68
2000	16.21	380.75	4.25	2016.02	0.80
2001	17.02	411.38	4.13	2041.7	0.83
2002	19.00	438.85	4.33	2184.1	0.87

0.79	2434.8	4.05	475.89	19.27	**2003**
0.71	2745.4	0.68	532.30	19.60	**2004**
0.65	3015.5	3.28	596.930	19.62	**2005**
0.68	3444.11	3.85	610.77	23.54	**2006**
0.72	3903.63	3.98	704.788	28.1	**2007**
0.80	4237.92	3.99	848.600	33.9	**2008**
0.72	4978.82	3.90	921.000	35.96	**2009**
0.72	5509.21	3.20	1244.500	39.84	**2010**
0.79	6060.8	3.25	1473.500	48.0	**2011**
0.85	6606.4	3.51	1595.750	56.09	**2012**
0.82	7634.43	3.41	1831.400	62.51	**2013**
0.86	8092.49	3.08	2267.450	69.85	**2014**
0.93	8658.96	3.29	2465.710	81.04	**2015**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

-قوانين المالية للسنوات من 1996م إلى 2015م؛

- Ministre des finances, Direction générale de la prévision et des politiques, Consulté le : 11/12/2016, Disponible sur : www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة حقوق التسجيل والطابع في الجباية العادية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4% خلال الفترة (1996-2015)، وبالتالي ضعف مساهمتها في الناتج المحلي خارج المحروقات، حيث قدرت مساهمتها بمتوسط 0.75% للفترة (1996-2015).

وعلى العموم فبالرغم من الإصلاح الجبائي والذي هدفه كان يتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إلا أن هذا لم يحدث، وهذا يدل على عدم قدرة وكفاءة الإصلاح الجبائي في خلق أوعية جبائية هامة تموّل خزينة الدولة.

3-2- تقييم مردودية النظام الجبائي من خلال الضغط الجبائي:

3-2-1- تعريف الضغط الجبائي: يعد الضغط الجبائي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم النظم الضريبية، فهو مؤشر للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، وقد اختلفت تسميات هذا المؤشر، فالبعض يطلق عليه الضغط الجبائي كما هو عند منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (O.C.D.E)، بينما المجلس الاقتصادي

والاجتماعي بفرنسا يطلق عليه مستوى الجباية، وعند آخرين: معدل الاقتطاع الإجباري، وعبء الضريبة على الاقتصاد (حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، 2010، ص. 66). يمكن تعريف الضغط الجبائي على ثلاثة مستويات كما يلي:

أ- على المستوى الإجمالي: يعرف الضغط الجبائي على المستوى الإجمالي على أنه: "ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة، والذي يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية من جهة، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى، ويعبر الضغط الضريبي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني" (مراد ناصر، 2011، ص. 133).

ب- على مستوى الأفراد: ويعرف الضغط الجبائي على مستوى الأفراد بأنه: "العلاقة التي توضح النسبة المئوية للدخل المقتطع في شكل ضرائب ورسوم على الدخول المحققة من طرف كل فرد مكلف بالضريبة" (محمد عباس محرزي، 2003، ص. 183).

جـ- على مستوى المؤسسة: أما الضغط الجبائي على مستوى المؤسسة فيعرف بأنه مختلف الآثار المحدثة نتيجة الاقتطاعات الجبائية، والتي تؤثر على نشاط المؤسسة، أي مدى قدرة المؤسسة على تحمل العبء الجبائي.

3-2-2- تأثير الضغط الجبائي على النظام الجبائي: لا شك أن المردودية المالية للضرائب هي مسألة مرتبطة بمفهوم الضغط الجبائي، ولقد حدد الاقتصادي الاسترالي "كولن كلارك" مستوى الضغط الجبائي النموذجي بـ 25%. وحتى تكون قيمة الضغط الجبائي حقيقية لابد من استبعاد الجباية البترولية من الحصيلة الإجمالية للضرائب، لكون الإبقاء عليها يؤدي لزيادة الضغط الجبائي، وهذا الضغط لا يعبر حقيقة على الضغط الجبائي في الجزائر. وحسب الإحصائيات، فالضغط الجبائي خارج المحروقات في الجزائر ومنذ 1993م لم يرق للمعدل النموذجي المحدد بـ 25% والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (06): تطور الضغط الجبائي في الجزائر للفترة (1995-2015) الوحدة: مليار دج

السنوات / البيان	1995	2000	2005	2010	2015
إجمالي الإيرادات الجبائية	595.3	900.75	1495.93	2746.2	4188.64
جباية بترولية	358.8	520	899	1501.7	1722.94
جباية عادية	236.5	380.75	596.93	1244.5	2465.7
الناتج المحلي الإجمالي PIB	2004.99	4098.8	6498	13721	13245.91
الإيرادات الجبائية على الناتج المحلي %	29.69	21.97	23.02	20.01	31.62
الإيرادات الجبائية العادية على الناتج المحلي %	11.8	9.29	9.19	9.07	18.61

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- قوانين المالية للسنوات (1995، 2000، 2005، 2010، 2015)؛
- Ministre des finances, Direction générale de la prévision et des politiques, Consulté le : 03/03/2016, Disponible sur : www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- نسبة الضغط الجبائي خارج المحروقات بعيدة كثيرا عن النسبة المثلى والمحددة بـ 25%، بينما الضغط الجبائي المتضمن الجباية البترولية نلاحظ أنه يقارب هذه

النسبة، ويعود انخفاض الضغط الجبائي خارج المحروقات لانخفاض الاقتطاع الجبائي (الجباية العادية)؛

- تشكل الجباية البترولية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات الجبائية مما يزيد في معدل الضغط الجبائي؛
- ضعف مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية؛
- خلال الفترة (1995-2015) نجد بأن إيرادات الجباية البترولية تستحوذ على النصيب الأكبر من الإيرادات الجبائية، إلا في سنة 2015م، فنجد أن إيرادات الجباية العادية تفوق إيرادات الجباية البترولية، وذلك بسبب الانخفاض الكبير لأسعار البترول سنة 2014م.

رغم الإصلاح الجبائي إلا أن الجباية البترولية بقيت تحتل موقعا متميزا، لأن الجباية العادية لم تتمكن من تغطية النفقات العامة، وهذا ما نتج عنه ضغط جبائي خارج المحروقات منخفض. ومن بين القطاعات التي تزيد من ايرادات الجباية العادية نجد قطاع المؤ.ص.م، لذلك لابد من الاهتمام بهذا القطاع. وهذا ما فعلته الجزائر، فلقد اهتمت بهذا القطاع وسخرت له هيئات خاصة لدعمه.

الخاتمة:

لقد ساهم الإصلاح الجبائي لسنة 1992م في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، لكنه مازال بعيدا عن الصعوبات المعلنة في إطار السياسة الجبائية المنتهجة، والتي محورها الأساسي يكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. مما سبق يمكن ذكر النتائج التالية:

- الهدف الرئيسي للاصلاح الجبائي لعام 1992، يتمثل في اعطاء فعالية أكثر للجباية العادية بتغليب دورها على حساب الجباية البترولية؛
- نتج عن الإصلاح الجبائي لعام 1992 تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة. بالإضافة إلى ضرائب ورسوم أخرى من بينها: حقوق التسجيل، الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي (والذي تم الغاؤه بموجب قانون المالية 2006، وعوض

بالضريبة الجزافية الوحيدة)، الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الطابع، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على المنتوجات البترولية، ...الخ؛

- بعد الإصلاح الجبائي 1992م، جاء التشريع الجبائي الجزائري بعدّة قوانين، نوجزها فيما يلي: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الطابع، قانون التسجيل، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الجمارك وقانون الإجراءات الجبائية؛
- عرفت الضريبة على الدخل الإجمالي خلال الفترة (2003-2016) عمليتي إصلاح، الأولى في سنة 2003م والثانية في سنة 2008م، وهو الإصلاح الأهم، والذي عدّل جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بصفة جذرية، من خلال زيادة الحد الأدنى للإخضاع الضريبي من 60.000 دج إلى 120.000 دج، وخفض في المعدل الهامشي الأعلى من 40% إلى 35%، كما خفض عدد الأقساط الضريبية من خمسة (05) إلى (03) أقساط، وهذا ما أدى لناقص قيمة في ميزانية الدولة، وذلك لأهمية الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- تعد الضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب المباشرة في النظام الجبائي، وقد عرفت تعديلات مهمة في معدلات الضريبة فانتقل المعدل العام من 38% سنة 1992م إلى 30% سنة 1999م، ثم إلى 25% و 19% بالنسبة لبعض القطاعات الاستراتيجية، وفي سنة 2015م أصبح معدل الضريبة على أرباح الشركات 23%، وفي سنة 2016م قدر بـ 26%؛
- هيمنة الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام الجبائي لا يدعم فعاليته لعدم عدالة تلك الضرائب؛
- بالرغم من الإصلاح الجبائي والذي هدفه كان يتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إلا أن هذا لم يحدث، وهذا يدل على عدم قدرة وكفاءة الإصلاح الجبائي في خلق أوعية جبائية هامة تموّل خزينة الدولة، وهو **ما ينفي صحة الفرضية الأولى.**
- رغم الإصلاح الجبائي إلا أن الجباية البترولية بقيت تحتل موقعا متميزا، لأن الجباية العادية لم تتمكن من تغطية النفقات العامة، وهذا ما نتج عنه ضغط جبائي خارج المحروقات منخفض، وهو **ما ينفي صحة الفرضية الثانية.**

ومن بين الاقتراحات التي يمكن تقديمها ما يلي:

- يجب على المشرع الجبائي التخفيف من حجم تلك الضرائب غير المباشرة، والاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة ظاهرة التهرب الجبائي؛
- من بين القطاعات التي تزيد من ايرادات الجباية العادية نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك لابد من الاهتمام أكثر بهذا القطاع؛
- تشجيع الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فهذه الأخيرة تشكل وعاء جبائي كبير، فبإنشائها تصبح هذه المؤسسات إلى جانب موظفيها أوعية جبائية جديدة، وبالتالي تزيد من الإيرادات الجبائية للدولة.

المراجع:

1- الكتب:

01- محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات الجباية والضرائب**"، الطبعة الثالثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

02- مراد ناصر، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

03- حميد بوزيدة، "**جباية المؤسسات**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

2- أطروحات دكتوراه:

04- بوعلام ولهي، "**النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة –حالة الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.

05- محمود جمام، "**النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، 2010/2009.

06- عبد المجيد قدي، "**فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية 1988-1995 -دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

07- علي حنيش، "**إشكالية تمويل التنمية من خلال ميزانية الدولة -دراسة في الجانب الضريبي للفترة 2003-2007-**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

08- حميد بوزيدة، "**النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**"، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

3- قوانين مالية:

09- القانون رقم (91-25) المؤرخ في 18 ديسمبر 1991م، المتضمن قانون المالية لسنة 1992م، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (65).

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الأمر رقم (96-31)، المؤرخ في 30 ديسمبر 1996م، المتضمن قانون المالية لسنة 1997م، الجريدة الرسمية رقم (85)، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1996م.

11- قانون رقم (06 - 24)، مؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (85).

12- قانون رقم (07-12)، المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، المتضمن قانون المالية لسنة2008، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (82).

13- أمر رقم (08-02)، المؤرخ في 24 يوليو سنة 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (42).

14- قانون رقم (08-21)، مؤرخ في 30 ديسمبر 2008، المتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (74).

15- قانون رقم (09-01)، مؤرخ في 22 جويلية 2009، الصادر في 26 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي 2009، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (44).

16- قانون رقم (09-09)، الصادر في 30 ديسمبر 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (78).

17- قانون رقم (10-13)، المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، الصادر في 30 ديسمبر 2010، المتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (80).

18- قانون رقم (11-11)، المؤرخ في 18 جويلية 2011، الصادر في 20 جويلية 2011، المتضمن قانون المالية التكميلي 2011، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (40).

19- قانون رقم (13-08)، المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، الصادر في 31 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد (68).

20- قانون رقم (14-10)، مؤرخ في 30 ديسمبر 2014م، يتضمن قانون المالية لسنة 2015م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (78).

21- أمر رقم (15-01)، مؤرخ في 23 جويلية 2015م، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (40).

22- قانون رقم (15-18)، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015م، يتضمن قانون المالية 2016م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (72).

4- الأنترنيت:

23- Ministre des finances, Direction générale de la prévision et des politiques, Consulté le : 11/12/2016, Disponible sur : www.dgpp.mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

تقييم آليات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن –

دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن

Evaluation of implementing the Program and Performance Budget in Jordan -
Applied Study on the Ministry of Higher Education and Scientific Research in Jordan

د/ فؤاد سليمان الفسفوس
al_fasfus@yahoo.com
جامعة الزرقاء- الاردن

د/ رائد جميل جبر
raedjaber125@yahoo.com
جامعة الزرقاء- الاردن

تصنيف JEL: H61،
تاريخ الاستلام: 2018/01/14 تاريخ قبول النشر: 2018/06/30

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسلوب إعداد موازنة البرامج والأداء في الأردن بشكل عام، وفي وزارة التعليم العالي الأردنية على وجه الخصوص. كما ويهدف البحث الى تحديد الصعوبات التي واجهت عملية التطبيق، وتحديد متطلبات نجاح موازنة البرامج والأداء في وزارة التعليم العالي. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة وذلك بالاعتماد على الحزمة الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية (SPSS). ولاختبار فرضيات الدراسة لقد تم استخدام اختبار الـ (One-Sample T-Test). وعليه توصلت الدراسة الى أن كلاً من موازنة البنود، وموازنة البرامج والأداء تساهم في تحقيق الرقابة على الأداء في وزارة التعليم العالي الأردنية، وبدرجة مقبولة. كما وأن عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء تواجه صعوبات متعددة وبدرجة مرتفعة. وبالإضافة الى ذلك هناك متطلبات ضرورية لإنجاح عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء في قطاع التعليم العالي الأردني. كما أوضحت الدراسة أنه لم يتحقق الربط المناسب ما بين الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي والأهداف المعتمدة لقياس الأداء في مشروع الموازنة العامة.

Abstract :

The main objective of this study is to identify the method of preparing the budget of programs and performance generally in Jordan, and at the Ministry of Higher Education particularly. This paper aims to identify the practical difficulties that faced the implementation process of Performance Budgeting in Jordan. The study also aims to determine the requirements for success of the programs and performance budgeting. The study used the study's SPSS Software in order to test the hypotheses study's. Spec if One-Sample T-Test was used for this purpose. The results showed that the implementation of budget programs and performance faced many difficulties, and there are prerequisites for the successful implementation of budget programs and performance. The study also showed that the Ministry of Higher Education's strategic objectives were not properly correlated with the objectives, those are adopted in the general budget**.**

- مقدمة البحث:

يعتبر موضوع الموازنة العامة من المواضيع الرئيسية التي ترتبط بالوضع الاقتصادي لأي دولة، ويعود ذلك أساساً إلى بداية القرن العشرين حيث تزايد النشاط الحكومي، وحصلت زيادة حادة في الدين العام مما جعل هناك حاجة ماسة للإصلاح الحكومي، فجاءت الدعوة حينها إلى عملية الإصلاح في الموازنة، لتحقيق هدفين رئيسيين هما: التخطيط من أجل توفير النفقات من ناحية، وزيادة كفاءة التنظيمات الإدارية الحكومية وفاعليتها من الناحية الأخرى، وفي ستينات القرن العشرين أصبح هناك حماس متزايد لتحقيق ثلاثة أهداف من خلال الموازنة وهي: الاقتصاد في الانفاق، وفاعلية برامج الحكومة، والرقابة على النفقات العامة، ويجدر الإشارة هنا إلى التوصية الصادرة من مركز حكومة نيويورك للأبحاث سنة 1907 باعتماد ثلاثة تصنيفات للموازنة وهي: التصنيف على أساس الوظائف، التصنيف حسب البرامج، والتصنيف على أساس الغرض من الإنفاق (اللوزي وآخرون، 1997). وقد تطورت الموازنة العامة في مراحل متعددة، وذلك ابتداءً من الاتجاه الرقابي الذي مثلته الموازنة التقليدية أو ما أُطلق عليه موازنة البنود Traditional Budget، الى الانتقال من التوجه الرقابي المالي الى الرقابي الاداري الذي مثلته

موازنة البرامج والأداء Performance Programming Budget، الى الاتجاه التخطيطي الذي جاءت به موازنة التخطيط والبرمجة Planning Programming Budget، وجاءت موازنة الاساس الصفري Zero–Base Budget الذي قد تمثل الاتجاه الاداري التخطيطي، وأخيراً جاءت الموازنة التعاقدية Contract Budget التي جعلت العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والحكومة علاقة تعاقدية يتم بموجبها دفع الحكومة مبالغ محددة قبل وأثناء وبعد تنفيذ ما أتفق عليه.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموازنة العامة للدولة تبين تقديراً لكافة أنواع الإيرادات المتوقعة وبنودها من جانب، وكذلك تقديراً لنواحي الإنفاق العام من الجانب الآخر، بحيث يتم تنفيذهما (الإيرادات، والنفقات) خلال السنة المالية القادمة، ويهتم بالموازنة العامة العديد من الفئات في المجتمع، وذلك لكونها تُعبر عن برنامج وأنشطة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تقرر الدولة تنفيذها في فترة الموازنة، (إسماعيل وعدس، 2010).

وعند النظر إلى المملكة الأردنية الهاشمية، فقد ظهرت فكرة تطبيق موازنة البرامج والأداء بدلاً من موازنة البنود في العام 1995 ويُعد هذا الأمر تطوراً كبيراً في آلية إعداد الموازنة، حيث تم الانتقال من التركيز التقليدي على المدخلات (الرقابة المالية على الإنفاق) إلى التركيز على المخرجات (المنجزات والأداء المتحقق)، الأمر الذي يجب أن ينعكس إيجاباً على الأداء الحكومي، ويقلل من الهدر في الإنفاق.

2- مشكلة البحث:

نشأت فكرة تطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن بدلاً من موازنة البنود، نتيجة تردي الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي في الأردن بعد حرب الخليج 1990، حيث تبنت الحكومة مشروعاً للإصلاح المالي لتعديل هيكلة الموازنة العامة من الموازنة التقليدية إلى موازنة البرامج والأداء (الخياط،2003)، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى: مساعدة متخذي القرارات في تحديد الأولويات في ظل الموارد المالية المحدودة، والقضاء على السلبيات الناتجة عن الطلبات المتزايدة على تخصيص الأموال السنوية دون تحقيق مردود الإنفاق الأمثل، والقضاء على الازدواجية في الوظائف الحكومية، وتخفيض كلفة القطاع العام للمساعدة في تخفيض عجز الموازنة العامة، ومعرفة مردود الإنفاق الحكومي (التونسي، 1998)، وقد بدأ تنفيذ موازنة البرامج والأداء ابتداءً منذ عام 1996، واستمرت هذه التجربة حتى عام 2012، وخلال الفترة السابقة (1996- 2012)، ومن أجل تلبية متطلبات التطبيق، حصلت دائرة الموازنة العامة

على المساعدات الفنية والمالية اللازمة من الوكالة الألمانية، لإنجاح عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن.

وتعتبر وزارة التعليم العالي الأردنية إحدى الوزارات التي طُبق فيها أسلوب موازنة البرامج والأداء، حيث واجهت العديد من العقبات خلال عملية التطبيق، من أهمها: النقص الكبير في الكوادر المؤهلة، وعدم استغلال المعلومات المتاحة عن اهداف وسياسة الحكومة، وصعوبة قياس بعض الأنشطة الحكومية، وازدياد الحاجة إلى أجهزة فنية متطورة، وحاجة هذا النوع من الموازنات إلى فترة زمنية طويلة في التحضير والإعداد والتنفيذ، والتقييم، وعدم وجود أهداف واضحة بالنسبة للعديد من الأنشطة الحكومية في الأردن، ومقاومة التغيير، ومن هنا تبرز التساؤلات التالية:

- هل تحقق موازنة البنود الأهداف المرجوة لدى وزارة التعليم العالي؟
- هل تساعد موازنة البنود في تحقيق الرقابة على الأداء في وزارة التعليم العالي؟
- هل يساهم تطبيق موازنة البرامج والأداء (ربط تقديرات الموازنة بالأنشطة والبرامج) بتطوير عملية الرقابة على الأداء؟
- ما هي الصعوبات التي واجهت التطبيق العملي لموازنة البرامج والأداء في وزارة التعليم العالي الأردنية خلال مرحلة التطبيق؟
- ما هي متطلبات نجاح تطبيق موازنة البرامج والأداء في وزارة التعليم العالي الاردنية؟

3- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً للتغيرات الاستراتيجية التي طرأت على سياسة التعليم العالي في الأردن، وبخاصة في العقدين الأخيرين، ومع الزيادة المستمرة في الطلب على التعليم العالي، فان تطوير نظام الموازنات أصبح ضرورة ملحة لرفع كفاءة الأداء الاداري وفعالية استخدام الموارد الاقتصادية، بما يضمن حصول الطلبة على تعليم عالي ومتميز، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتركز تحديداً علىقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، نظراً لأهمية الاستثمار الأمثل في هذا القطاع كمورد فاعل في عملية التنمية، وتعزيز المواءمة والتوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وتطوير الأداء وكفاءة الاستخدام الأمثل للموارد. وهنا يجب الإشارة إلى أن إن العلاقة بين النظام المحاسبي الحكومي والموازنة العامة للدولة، هي علاقة تكاملية وبالتالي فان أي دعوة لتطوير النظام المحاسبي الحكومي يجب أن تبدأ بتطوير الموازنة العامة للدولة، من حيث أسس تخطيطها وإعدادها، وتنفيذها، وسينعكس ذلك تلقائياً فيما بعد على الأسس والإجراءات والسجلات المحاسبية والتقارير المالية (الحسيني،2003).

4- هدف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

1) التعرف على أسلوب إعداد موازنة البرامج والأداء بأبعاده المختلفة.
2) التعرف على آليات إعداد الموازنة العامة للدولة في المملكة الأردنية الهاشمية، والتطور الذي حصل في هذه الآليات ابتداءً من موازنة البنود التقليدية، إلى تبني مفهوم موازنة البرامج والأداء في العام 1995، وانتهاء بالموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) التي ظهرت على السطح في العام 2012.
3) تحديد الإيجابيات والسلبيات المتحققة من تطبيق موازنة البنود في وزارة التعليم العالي الأردنية.
4) تحديد الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن تطبيق موازنة البرامج والأداء في وزارة التعليم العالي الأردنية.
5) تحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق موازنة البرامج والاداء في وزارة التعليم العالي (الأردن)
6) تحديد متطلبات نجاح تطبيق موازنة البرامج والأداء في وزارة التعليم العالي (الأردن).

5- منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المسح الأدبي للمراجع والكتب والبحوث والمقالات والدراسات السابقة، التي تناولت موضوع موازنة البرامج والأداء في الأردن، وفي الجانب التحليلي سيتم تصميم استبانة توزع على عينة الدراسة من اجل قياس واختبار فرضيات البحث.

6- نموذج الدراسة:

يستند نموذج الدراسة إلى الدراسات السابقة، التي أشارت إلى أنه خلال المراحل المختلفة لتطبيق الموازنة العامة في الأردن، حققت الموازنة العامة بعض النجاحات، كما كان هناك العديد من الانتقادات والسلبيات خلال مراحل التنفيذ، بالإضافة إلى وجود العديد من الصعوبات التي اعترت عملية إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء في الاردن، الأمر الذي دفع الباحثين إلى محاولة الوصول إلى الأدوات المساعدة في تحقيق النجاح المطلوب في هذا النوع من الموازنات.

*** شكل رقم (1): نموذج الدراسة**

الموازنات قيد الدراسة

* شكل رقم (1): من إعداد الباحِثَين

7- فرضيات الدراسة:

ستكون فرضيات الدارسة (البديلة) استناداً إلى النموذج السابق كما يلي:

H1: تحقق موازنة البنود الأهداف المرجوة لدى وزارة التعليم العالي الأردنية، وتساعدها في تحقيق الرقابة على الأداء.

H2: يساهم تطبيق موازنة البرامج والأداء بتطوير عملية الرقابة على الأداء في وزارة التعليم العالي.

H3: تواجه عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء صعوبات متعددة في وزارة التعليم العالي الأردنية.

H4: هناك متطلبات ضرورية لنجاح تطبيق موازنة البرامج والأداء في قطاع التعليم العالي في الأردن.

8- الإطار النظري:

8.1 - مصطلحات الدراسة:

- **الموازنة العامة**خطة تتضمن تقديراً للإيرادات والنفقات عن فترة زمنية قادمة، عادةً تكون سنة مالية واحدة، وتَعكس الموازنة نشاط الوحدة أو مجموع الوحدات في السنة القادمة، وتُعّبر عن دورها وتوجهاتها، وعن سياستها وبرامجها وكيفية استغلالها لمواردها، وعملية توزيع تلك الموارد بين أوجه الإنفاق التي بها تحقق أهدافها وسياساتها (الخطيب وآخرون، 2010)، وقد تكون الموازنة على مستوى الدولة وتسمى في هذه الحالة (الموازنة العامة للدولة)، كما قد تكون

على مستوى الوحدة (مثل موازنة الفصل 2601- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، وتزداد أهمية الموازنة عندما تكون الموارد محدودة، حيث يجب اللجوء إلى عملية المفاضلة بين البدائل أو البرامج المطروحة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع.

- **موازنة البرامج والأداء:** تبويب حديث لحسابات الموازنة يعطي الأهمية والتركيز على البرامج الحكومية، وما تقوم بإنجازه الحكومة من برامج وأعمال(المخرجات)، وليس ما تشتريه من سلع وخدمات (المدخلات)، أي أنها تركز على الهدف ذاته، وليس على وسائل تحقيق الهدف، وهذا يخالف التبويب التقليدي للموازنة الذي يظهر ما تشتريه الحكومة، ولكن لا يظهر البرامج التي من اجلها تم الشراء، ولا مدى الإنجاز الذي يتحقق من هذه البرامج، وبالتالي تعمل موازنة البرامج والأداء على إبراز وظيفة جديدة للدولة، وهي وظيفة الرقابة الإدارية بدلاً من التركيز على وظيفة الرقابة المالية التقليدية (الشمراني،2010).

- **موازنة البنود (الموازنة التقليدية):** إن الاتجاه التقليدي للموازنة العامة في أولى مراحل تطورها في العصر الحديث، هو الاتجاه الذي عرف باسم الاتجاه الرقابي والذي يقتصر الهدف منه على إقامة نظام مترابط للرقابة على الأنفاق العام، بهدف التأكد من أن الأنفاق يتم وفقا لأغراض محددة في الموازنة دون تجاوز أو انحراف، وقد فرض هذا الاتجاه الاهتمام بإحكام القيود التي تستخدم للرقابة على صحة الصرف من الأموال العامة في حدود اللوائح والتعليمات. (كامل، 2008).

- **الموازنة الموجهة بنتائج الأداء:**(ROB)، وهي الموازنة التي تعتمد على الربط بين الإنفاق على نشاطات الأجهزة الحكومية ونتائج هذا الإنفاق من خلال وضع منظومة مؤشرات لقياس الأداء لكافة المستويات، لتحقيق كفاءة وفاعلية الإنفاق وصولاً إلى الاهداف والأولويات الوطنية. (اسماعيل وعدس، 2010).

- **إعادة هندسة العمليات:** التركيز على المستفيدين من خدمات الوحدات الحكومية، وما تفرضه رغباتهم من ضرورة إحداث تغيير في أولويات هذه الوحدات، من حيث السرعة في تقديم هذه الخدمات، والإبداع والمرونة والجودة والتكلفة. (Boyle,1995).

8.2- أهداف الموازنة:

إن اهتمام الجهات العليا في الحكومة بالموازنة ينبع من الإدراك بأهمية الدور الرقابي والتخطيطي الذي تقدمه، ويمكن القول أنه كلما كان إعداد الموازنة دقيقاً وقريباً للواقع كلما كانت

هذه الأداة أكثر فائدة لمتخذي القرارات (احمرو،2004)، وبالتالي يمكن توضيح وظائف الموازنة في المحاور الرئيسية التالية (السيد،2005):

- ✓ تستخدم الموازنة كأداة للتخطيط واتخاذ القرار، حيث تعمل على تحديد استراتيجيات وأهداف الدولة، وترتيبالأولويات، وبلورة الأهداف والتعبير عنها بأساليب كمية ومالية.
- ✓ توفر قواعد منهجية لتحسين عمليات الأداء والارتقاء بمستوى أداء العاملين.
- ✓ تستخدم للتنبؤ بالأحداث المستقبلية واختيار ما يخص فترة الموازنة.
- ✓ تستخدم الموازنة كأداة لتحقيق التكامل، والانسجام بين الأقسام والإدارات والدوائر المكونة للدولة، ويتم بلورة هذه الأنشطة وصياغتها في إطار خطة واحدة.
- ✓ تستخدم الموازنة كأداة للرقابة والمساءلة، للتأكد من أن أهداف الدولة يتم تنفيذها، ومن ثم المقارنة بين الأنشطة الفعلية والأنشطة المُخططة، لتحديد الانحرافات وأسبابها.

8.3- أسباب التحول إلى موازنة البرامج والأداء:

إن نقطة التحول في اهداف الموازنة العامة من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء بدأت عند دخول الأساليب العلمية في مجال الإدارة الحكومية، للتأكد من قيامها بتنفيذ ما يُعهد إليها من واجبات بكفاءة وفاعلية، وفقاً للخطة المعتمدة من الحكومة، وقد برزت الدعوة لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1949، وابتدأ العمل فها عام 1959، ثم انتقل تطبيقها إلى باقي دول العلم، وتبنى هذا التوجه بشكل أساسي هيئة الأمم المتحدة، ويمكن القول أنّ أهم أسباب التحول تكمن فيما يلي:

- ✓ إدخال أساليب الإدارة العلمية في المجال الحكومي (الشمراني،2010).
- ✓ ظهور أنظمة وأجهزة للرقابة المالية منفصلة عن جهاز الموازنة العامة.
- ✓ إمكانية إحكام الرقابة على عمليات الشراء والبيع الحكومية، دون الحاجة لاستخدام الموازنة العامة لذلك. (الخطيب،2003)،
- ✓ محدودية موارد الدولة، حيث تعاني الدُول من مصادر دخل محدودة، وبالتالي تم التفكير في أفضل وسيلة لتحقق أهداف الدولة من خلال هذه الموارد. (عبد الحميد،2005).
- ✓ الرغبة في التركيز بدرجة أكبر على المخرجات والنتائج بدلاً من التركيز على المدخلات (زافيير، 1997).

8.4- متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء:

تقوم موازنة البرامج والأداء على عدة ركائز أساسية، وهي:

- إعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة أو للوحدات الحكومية (تحديد الرؤية، تحديد الرسالة، تحديد القيم، تحديد وتعريف الأهداف الاستراتيجية، والإطار الزمني لتحقيقها). (الخياط،2003)
- نشر مفهوم موازنة البرامج والأداء لدى القيادات العليا وللمعنيين بالموازنة، لتعريفهم بأهمية ذلك التوجه ومتطلباته. (الخطيب والمهايني، 2010)
- تحديد الأهداف من العمل الحكومي، وتقسيمها على مجموعة من الوزارات والوحدات الإدارية الأخرى، والتي تشارك في تنفيذ أحد هذه الاهداف، وتقسيمها في كل وحدة إدارية حكومية إلى مجموعة من البرامج، وتحديد الأنشطة اللازمة لتنفيذها. (الخطيب،2003)
- تعديل النظام المحاسبي، ليشمل استخدام محاسبة التكاليف، وفلسفة المحاسبة الإدارية، ونظام تكاليف الأنشطة (ABC). (الخطيب،2003)
- الحاجة إلى تطبيق نظام محاسبة المسئولية، حث يتطلب تطبيق موازنة البرامج والأداء بناء هيكل مترابط لمراكز المسئولية على صورة مجموعة من الأنشطة المتميزة، وتحديد مسئولية إنجازها (الشمراني، 2010).
- تحديد وسائل قياس الأداء، وذلك بتحديد أدوات القياس، مثل النسب المئوية ومعدلات الأداء. (الخطيب،2003)
- الجمع بين أهداف الرقابة المالية – التي تسعى إليها موازنة البنود التقليدية –، وبين أهداف الرقابة الإدارية – التي تسعى إليها موازنة البرامج والأداء –. (عبد الجليل، 2013)
- اتباع أساس الاستحقاق، إذ أن حساب تكلفة الوحدة يتطلب أخذ جميع التكاليف في الاعتبار، وإجراء التسويات الجردية اللازمة. (كامل،2008)

كما يعتقد الباحثان أن هناك حاجة أساسية لتطبيق أنظمة الكترونية، قادرة على معالجة التعقيدات التي قد تواجه الوحدات الحكومية نظراً للتداخل بين أنشطتها، ومسئولياتها، كما أن هذه الأنظمة يجب أن تفي بمتطلبات تبويب موازنة البرامج والأداء، وتوفير مقاييس كمية مناسبة للأداء الحكومي.

8.5- أهداف موازنة البرامج والأداء:

تهدف موازنة البرامج والأداء إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها ما يلي (احمرو،2004):

1. تقييم مدى ملاءمة البرنامج وأولوياته وفقاً للظروف الراهنة، والتأكد من أن نتائج البرنامج تحقق أهدافه المعلنة.، وبحث وجود وسائل أو طرق أخرى لتحقيق أهداف البرنامج، وتقييم إمكانية إنشاء برامج جديدة أو التوسع في البرامج الحالية .
2. ربط تخصيصات الإنفاق المقدرة بأهداف الدائرة الحكومية، عن طريق البرامج المخططة لتحقيق هذه الأهداف.
3. ربط الإنفاق الفعلي بالمستويات الإدارية المختلفة المسئولة عن مراكز الإنفاق المختلفة وطبقاً للصلاحيات المقررة.
4. زيادة الدقة في تقديرات الموازنة عن طريق تفصيل عناصر الإنفاق بدقة، وتقدير الإحتياجات لكل برنامج بدلاً من وضع تقدير إجمالي للبنود.
5. تنمية الشعور بالمسئولية لدى المستويات الإدارية المختلفة، وحسن استخدام الموارد المخصصة، وتأكيد أهمية متابعة الإنفاق وتقييم الإنجاز.
6. توفير مقاييس أداء تساعد في الحكم على فعالية وكفاءة الأداء، وعلى فعالية المردود الإقتصادي للإنفاق على الخدمات ككل.

8.6- مزايا موازنة البرامج والأداء:

تزداد مسئولية الإدارة في ظل تطبيق موازنة البرامج والأداء، وكذلك تزداد الرقابة المحاسبية عليها، ويعمل التقسيم الإداري على تحسين عملية تنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية، وتحقق أيضاً العديد من المزايا، منها:

1) **تهتم موازنة البرامج و الأداء بالتخطيط:** حيث تقوم بتحديد برامج ومشاريع الوزارات والوحدات الحكومية لعدد من السنوات المقبلة، والنفقات المتوقعة لها، و ليس لسنة واحدة كما تفعل موازنة البنود التي تبين نفقات سنة مالية واحدة، ولا ترتبط في أغلب الأحيان بتخطيط طويل الأجل (الخطيب،2003).

2) **تهتم موازنة البرامج والأداء ببيان البرامج والمشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومية:** حيث تتضمن وصفاً للبرامج الحكومية التي تقوم الدولة بتنفيذها، والأهداف المرجوة من تنفيذها، وتكاليف تلك البرامج والمشاريع ووحدات الأداء.(عصفور،2008).

3) ترشيد عملية اتخاذ القرارات في الأجهزة الحكومية : حيث يتم تحديد البدائل المختلفة لتحقيق الأهداف العامة للدوائر الحكومية، ثم تجري الدراسة التحليلية المتعمقة لهذه البدائل،

بهدف تحديد التكاليف والعوائد لكل منها، وعلى ضوء نتائج المفاضلة بين الطرق البديلة يتم اتخاذ القرارات.

4) يساعد تقييم البرامج الحكومية على تحسين عملية تنفيذها: حيث أن الحصول على تقارير عن كيفية سير الأعمال في البرامج والمشاريع تحت التنفيذ، من شأنه أن يكشف عن المشاكل التي تواجه عملية التنفيذ، وعن نقاط الضعف في الخطط والبرامج والمشاريع.(الشمراني،2010)

5) **تمتاز باللامركزية، والمرونة في التطبيق، والواقعية:** حيث تمنح المسئولين عن التنفيذ مرونة كافية لتنفيذ البرامج، وبالتكاليف المحددة لكل برنامج، كما يوفر هذا الأسلوب أدوات ومعدلات الأداء التي يمكن من خلالها قياس كفاءة الوحدات الحكومية، وتمتاز موازنة البرامج والأداء أيضاً بالواقعية في تقديراتها. (كامل، 2008)

8.7– خطوات إعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء:

يمكن تحديد إجراءات إعداد موازنة البرامج والأداء باختصار، على النحو التالي (سلوم ودرويش،2007):

أ– تحديد الأهداف التي يُراد تحقيقها، وذكرها باختصار على شكل قائمة.

ب– تصميم البرامج اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة أعلاه، وتحديد المسئوليات الإدارية عند تنفيذ البرنامج.

ت– تقدير ما تحتاجه البرامج من تكاليف خلال السنة المالية، ثم إشعار دائرة الموازنة العامة لرصد المخصصات لتنفيذ تلك البرامج.

ث– تقدير النتائج من البرامج الرئيسية، والبرامج الفرعية، ومن المشاريع، ومن الأنشطة.

ج– وضع نظام وإجراءات للمتابعة، وتحليل نتائج تنفيذ البرامج والمشاريع من خلال معايير أداء.

ويمكن توضيح خطوات إعداد موازنة البرامج والأداء بالشكل التالي:

***الشكل رقم (2): خطوات إعداد موازنة البرامج والاداء**

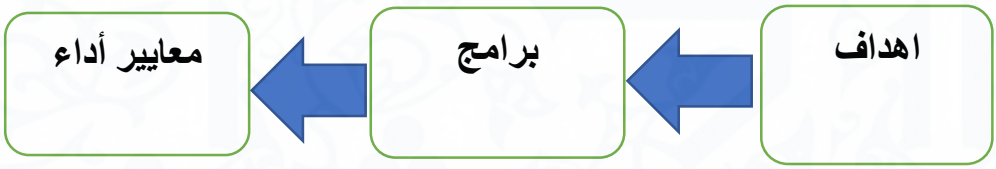

8.8- هيكل تبويب موازنة البرامج والأداء:

يمكن تلخيص الأسس التي يرتكز عليها تبويب موازنة البرامج والأداء كما يلي(الشمراني،2010):

- تحديد البرامج والنشاطات، وتحديد أهداف كل منها، وتصنيفها وفقاً لذلك.
- ربط نظام الحسابات بتصنيف البرامج والنشاطات.
- تجزئة البرامج إلى وحدات أصغر كلما أمكن ذلك، واستخدام وسائل القياس للبرامج والأعمال، وتقييم الأداء.

ويمثل هيكل تبويب موازنة البرامج والأداء أحد المقومات الأساسية لإعداد الموازنة، لأنه يوفر القاعدة التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات في إطار عملية الموازنة، ويوفر أيضاً أساليب الرقابة والإدارة اللازمة لتحقيق أهداف الموازنة، كما يعمل هذا التبويب على توثيق العلاقة بين الخطط طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وذلك من خلال خطط الموازنات السنوية، وبناًء على ذلك يحتوي هيكل موازنة البرامج والأداء على المستويات التالية:

- **المستوى الأول: التبويب الوظيفي:** ويقوم على أساس الوظائف الرئيسية التي تتولى الحكومة القيام بها، حيث يشير هذا التبويب إلى الخدمات او الإنجازات العريضة، التي تقوم بها الحكومة من خلال تنفيذ موازناتها السنوية. (الشمراني،2010).
- **المستوى الثاني: البرامج:** حيث تحتوي كل وظيفة من الوظائف الرئيسية للدولة على مجموعة من البرامج، التي يعمل كل منها على تحقيق غاية محددة من الإنجاز العريض للدولة، ولهذا فإن البرنامج الواحد يعتبر تقسيماً رئيسياً وهاماً من الوظائف الرئيسية للدولة. مثال على ذلك: يُعتبر كل من برنامج التعليم الابتدائي، وبرنامج التعليم الإعدادي، جزءاً من الوظيفة العامة وهي التعليم. (شكري،1990).
- **المستوى الثالث: البرنامج الفرعي(المشروع):** حيث يمكن تقسيم البرنامج الواحد إلى عدة برامج فرعية عند الضرورة، وذلك عندما يكون حجم، وطبيعة البرنامج، وطريقة إدارته، تتطلب تفصيلاً واضحاً، وفي بعض التطبيقات يُعتبر المشروع الواحد فرعاً من فروع البرنامج. مثال على ذلك: قد يكون للبرنامج الواحد الخاص بالتعليم المهني عدة فروع، كالتعليم الحرفي، والصناعي، والتجاري. (شكري، 1990).
- **المستوى الرابع: النشاط:**ويعتبر النشاط جزءاً رئيساً من البرنامج، حيث يتفرع من كل برنامج أو من كل فرع من فروعه، عدد من الأنشطة يمثل كل منها مجهوداً من العمل المبذول في إطار مكونات البرنامج أو أحد فروعه، ويتسم النشاط الواحد بتجانس نوعية

العمل المبذول فيه، وبوحدة أداء ناتجة عنه، وحتى تتحقق الفائدة بالشكل المطلوب، فإن النشاطات يجب أن تكون نمطية مما يجعلها قابلة للقياس في ظل معايير معينة مثل: حجم العمل، وتكلفة الوحدة. (البطريق،1985).

8.9- المشاكل التطبيقية في موازنة البرامج والأداء:

تمثلت أوجه القصور في موازنة البرامج والأداء بما يلي:

- يتم في كثير من الدول استخدام الأساس النقدي للمحاسبة عن تكاليف الأداء، ورغم الفوائد التي يحققها إلا أنه لا يبين كمية الموارد المستخدمة، والمبالغ المترتبة على الحكومة، لذلك يُفضل عند تطبيق موازنة البرامج والأداء استخدام أساس الاستحقاق. (وهدان،2004)
- اهتمت موازنة البرامج والأداء بالتخطيط في الأجل القصير دون الاهتمام بالأجل الطويل، في حين أن معظم البرامج قد تمتد لأكثر من سنة. (عبد الجليل،2013)
- ظهرت بعض المشاكل الأخرى عند التطبيق، مثل صعوبة قياس بعض الأعمال، ونقص الخبرة لدى القائمين على التطبيق، كما أن بعض أنواع النشاط الحكومي غير قابلة للقياس، وفي بعض الأحيان تتداخل بعض العوامل لتحديد عدد الأفراد الذين يقومون بالعمل الواحد. (وهدان، 2004)

8.10- التجربة الأردنية في إعداد الموازنات:

- على صعيد المملكة الأردنية الهاشمية، انبثقت فكرة تطبيق موازنة البرامج والأداء بدلاً من موازنة البنود في العام 1995 لتحقيق أهداف متعددة أهمها: القضاء على السلبيات المتمثلة في تخصيص الأموال السنوية دون تحقيق عائد يسهم في إشباع حاجات المواطنين كافة، وتقديم المساعدات للوزارات والدوائر الحكومية في تحديد الأهداف العامة، وبناء قاعدة علمية وعملية في تحديد معايير الإنجاز في الأجهزة الحكومية، وتقويم مردود الإنفاق الحكومي وترشيده (الخياط، 2003)، وقد تبنت دائرة الموازنة العامة في عام 1996، مشروع موازنة البرامج والأداء كخطة استراتيجية (قانون الموازنة العامة،1999).
- إن قيام الحكومة الاردنية بتبني مفهوم موازنة البرامج والأداء في الأردن يعد تحولاً كبيراً في صنع القرار المتعلق بالموازنة، والانتقال من التركيز التقليدي على المدخلات (الرقابة المالية على الإنفاق) إلى التركيز على المنجزات، حيث يتم تحديد

المخصصات المالية لمختلف البرامج والسياسات والوحدات الإدارية، مقابل إحراز منجزات محددة يجب قياسها، إضافةً إلى احتساب كلفتها (دليل محلل الموازنة ، 2003).

- وفي الفترة التالية أعلنت الحكومة الأردنية بأنها ستبدأ بتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج في عام 2011، بهدف التحسين من إدارة الإنفاق العام وتفعيل الرقابة عليه من قبل مجلس الأمة. وقد تم البدء بتطبيق هذا المفهوم على بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية ابتداءً من عام 2012 واستمر حتى الآن، بحيث يتم تنظيم الإنفاق الرأسمالي ليكون دافعاً للنمو الاقتصادي، وقياس المردود الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق بشكل متطور ودقيق (دائرة الموازنة العامة، الخطة الاستراتيجية 2007-2009).
- تمثلت الأهداف الرئيسية من تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج بما يلي (الانترنت: استراتيجية الإصلاح الشامل للإدارة المالية العامة 2012- 2014):

أ) التعرف الى مساهمة الحكومة في تحقيق الاهداف الوطنية.

ب)ربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي (مدى تحقيق الاهداف الاستراتيجية للوزارة أو الدائرة وترابطها مع تحقيق الاهداف والأولويات الوطنية).

ج) ربط الانفاق العام بالنتائج.

د) قياس كفاءة الانفاق على البرامج والمشاريع، من خلال منظومة مؤشرات الاداء لتحقيق الشفافية وتطبيق المساءلة وفق اسس موضوعية.

ويشير الباحثان في هذا الصدد، إلى أنه على الرغم من تبني الحكومة للخطة الاستراتيجية لتطبيق موازنة البرامج والأداء منذ عام 1996، إلا أن التنفيذ الفعلي وبشكل واضح كان من خلال استخدام مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج عام 2012، والتي تمثل صورة تطبيقية غير متكاملة لموازنة البرامج والأداء، ويبدو أن تأخير التنفيذ كان بسبب العديد من المعوقات التي سيتم دراستها.

8.11- موازنة وزارة التعليم العالي في الأردن، وهيكل تبويبها:

-إن المفاهيم التي يتم تَناولها في هذه الدراسة تنطبق على الموازنة الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الاردن، حيث أن هذه الوزارة هي إحدى الوحدات الحكومية، ويجب عليها أن تلتزم بالنظام المالي الحكومي. كما يخضع إعداد موازنة الوحدة الحكومية وتنفيذها والرقابة عليها إلى ضوابط وتشريعات متعددة وملزمة(احمرو،2004).

– إن تطبيق موازنة البرامج والأداء في قطاع التعليم العالي سوف يهدف إلى تطوير كيفية صنع القرار الخاص بتوزيع الموارد المالية، وذلك من خلال توفير البيانات الكافية والتقارير الدقيقة التي تساعد الجامعات في تحديد أولوياتها، وضمان الجودة في الخدمات التعليمية والسرعة في الإنجاز في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المالية. ويجب أن يشمل مفهوم موازنة البرامج والأداء للجامعة الأمور التالية: تحديد رؤية وأهداف ومهمة الجامعة التي تسعى إلى تحقيقها، وربط النتائج المتوقعة برسالة وأهداف الجامعة، وإقرار بمبدأ المساءلة والمسؤولية، ووجود علاقة تكاملية وتفاعلية بين المدخلات والمخرجات (القرعان، 2010).

– يتم إعداد موازنة وزارة التعليم العالي في الأردن حالياً وفق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج، وهي صورة تطبيقية لمفهوم موازنة البرامج والأداء، حيث تتضمن موازنة وزارة التعليم العالي:

- الرؤية، والرسالة، والاهداف الوطنية للوزارة، وأهم التحديات والقضايا التي تواجه الوزارة.
- الاهداف الاستراتيجية للوزارة، ومؤشرات قياس الأداء للوزارة كما في الجدول التالي:

***الجدول رقم (1): الأهداف الاستراتيجية للوزارة ومؤشرات قياس الأداء**

الهدف الاستراتيجي	مؤشر قياس الأداء
1– رفع مستوى جودة التعليم العالي	تطوير الحاكمية وإدارة الجامعات والأداء المؤسسي في الوزارة.
2– تحسن بيئة التعليم والبحث العلمي	نسبة استخدام الحوسبة في العملية الأكاديمية والإدارية في الجامعات
	عدد الموظفين: عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية
	عدد الطلبة: عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية

*** المصدر: قانون الموازنة العامة، 2016، المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2016، وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة.**

- تم تفريع برنامجين في وزارة التعليم العالي، وتخصيص النفقات لهما على النحو التالي:

***الجدول رقم (2): موازنة الفصل 2601– وزارة التعليم العالي لعام 2016 موزعة حسب البرامج**

البرنامج	الوصف	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	إجمالي النفقات
4501	الإدارة والخدمات المساندة	XXXX	XXXX	XXXX
4505	الكليات والجامعات الحكومية	XXXX	XXXX	XXXX
	المجموع	XXXX	XXXX	XXXX

*** المصدر: قانون الموازنة العامة، 2016، المملكة الأردنية الهاشمية، نفس المصدر السابق.**

- تم تحديد أهداف البرنامج، ومؤشرات قياس البرنامج كما في الجدول التالي:

*** الجدول رقم (3): مؤشرات قياس أداء برنامج الكليات والجامعات الحكومية**

الهدف الاستراتيجي للبرنامج	مؤشر قياس الأداء	سنة الأساس	القيمة– سنة الاساس	القيمة الفعلية – 2014	تقييم ذاتي أولي– 2015	القيمة المستهدفة – 2016
تحسين بيئة التعليم والبحث العلمي	1– النسبة المئوية لطلبة التعليم العالي الملتحقين بكليات المجتمع	2009	%12	%13	%15	%17
	2– عدد الطلبة المستفيدين من المنح والقروض	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX
	3– الإنفاق السنوي على البحث العلمي والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX

*** المصدر: قانون الموازنة العامة، 2016، المملكة الأردنية الهاشمية، نفس المصدر السابق.**

- تم تفريع مجموعة من الأنشطة والمشاريع من كل برنامج، وتخصيص النفقات الجارية والرأسمالية لكل نشاط، على النحو التالي:

الأنشطة والمشاريع	فعلي 2014	مقدر 2015	إعادة تقدير 2015	مقدر 2016	تأشيري 2017
النفقات الجارية	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX
البعثات العلمية	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX
دعم الجامعات الحكومية الأردنية	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX
النفقات الرأسمالية	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX
بناء واستحداث الحاضنات التكنولوجية	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX
دعم صندوق الطالب المحتاج	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX
إنشاء كلية جامعية متوسطة- جرش	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX
البنية التحتية للجامعات	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX
مجموع البرنامج	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX	XXXX

لاحظ الباحثان أن هيكل تبويب موازنة وزارة التعليم العالي في الأردن وفق أسلوب الموازنة الموجهة بالنتائج يمثل صورة عملية غير متكاملة عن موازنة البرامج والأداء، حيث أن استخدام

مؤشرات الأداء اقتصر على البرامج بشكل محدود، ولم يتم استخدام مؤشرات أداء على مستوى الانشطة والمشاريع، مما قد يسبب قصوراً في قياس نتائج المخرجات بشكل حقيقي.

8.12- مبررات تطبيق موازنة البرامج والأداء في وزارة التعليم العالي- الأردن:

عنداستعراض (القرعان،2010) للوضع الراهن للتعليم العالي في الأردن، فقد أشار إلى جملة من الحقائق، أهمها:

1) أن مخرجات المؤسسات التعليمية لا تلبي احتياجات سوق العمل من التخصصات، ونوعية الكفاءات المطلوبة، نظرا لعدم وجود رؤية واضحة بخصوص تلبية متطلبات سوق العمل، اضافةً الى أن النظم التقليدية في أساليب التدريس ما زالت هي السائدة.
2) عدم تطوير الموارد الذاتية واستمرار الاعتماد وبشكل كبير على الحكومة كمصدر رئيسي لتمويل التعليم.
3) محدودية مساهمة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4) البطء في تطبيق الآليات والضوابط المتعلقة بضمان جودة التعليم.
5) القصور في نظم المعلومات ودقتها وانسيابها بين المؤسسات.

وقد بين (القرعان) أن تطوير نظام إعداد الموازنات التخطيطية وإصلاح النظام المالي، جزٌء لا يمكن تجاهله في ظل استراتيجية متكاملة لإصلاح إدارة التعليم العالي في الاردن.

8.13- متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء في وزارة التعليم العالي- الأردن:

أشار (القرعان، 2010) الى أنه يتعين على الجامعة والوزارة العمل على تعزيز وتشجيع الأداء قبل تطبيق موازنة البرامج والأداء، وضرورة التحكم بالمدخلات قبل السعي للتحكم بالمخرجات، وهذا بدوره يتطلب تطبيق نظام محاسبة موثوق، يتوفر فيه ما يلي:

- ✓ ميزانية فعلية على أساس البرامج والنتائج (المساءلة عن الإنفاق العام).
- ✓ منح عمداء الكليات مسؤولية أكبر، ومساحة أكبر للتصرف في إدارة الأموال المخصصة.
- ✓ تحسين الشفافية المالية، وتطبيق مبادى الحوكمة في إطار التعليم العالي.
- ✓ تنظيم جديد للحسابات، وضرورة استخدام أنظمة محاسبية قائمة على أساس الاستحقاق.

- ✓ تطبيق أنظمة فعالة لتحليل التكاليف وضرورة استخدام تقنيات المحاسبة الإدارية الحديثة.

ولضمان تنفيذ هذه الرؤية الاستراتيجية في إطار الأبعاد السابقة، يقترح الباحثان ضرورة إعادة تصميم خطوات تنفيذ الأنشطة التعليمية والبحثية والمجتمعية التي تمارسها وزارة التعليم العالي باستخدام مدخل إعادة هندسة العمليات.

9- الدراسات السابقة:

9.1- استعراض الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات حول تطبيق موازنة البرامج والأداء، حيث تم تطبيقها في العديد من الدول العربية، ومن أهم ما توصل إليه **(الحسيني، 2003)** في دراسته حول"استخدام أسلوب موازنة البرامج والأداء بالتطبيق في الجمهورية اليمنية – جامعة صنعاء":أن ظهور الأساليب الحديثة لإعداد الموازنة أدى إلى محاولة الابتعاد عن الأسلوب التقليدي (موازنة البنود)، وما رافقه من قصور، وذلك بالتركيز على مقابلة التكاليف بالمنافع المتوقعة، وترتيب الأهداف حسب أولوياتها، والربط بين الاعتمادات المطلوبة والغايات المطلوب تحقيقها. وقد بينت دراسة**(الحسيني)** أن أساسالاستحقاق يُعد مناسباً أكثر من غيره لتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء، وأن عدم استخدام تبويب الأنشطة يؤدي إلى صعوبة قياس تكلفة وحدة الأداء .

أما بخصوص دراسة" **تجربة بلدية دبي في تطبيق موازنة البرامج والأداء**" ، فقد بينت أهم المشكلات التي واجهت بلدية دبي في تطبيق موازنة البرامج والأداء، ومن أهمها: أن حكومة دبي ما زالت تطبق موازنة البنود على دوائرها الحكومية، ووجود برامج مشتركة بين بلدية دبي وبين دوائر حكومية أخرى مثل دائرة الصحة في برنامج الرعاية الصحية والبيئية، وتجاهل تحديد المسؤولية الإدارية عند تنفيذ البرنامج، وصعوبة توفير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية المخرجات وتكلفتها المالية وربطها بالمنافع التي تسعى إليها الحكومة.

وقد خلُصت الدراسة التي قام بها **(الصعيدي، 2002)**، إلى ضرورة تبني وضع إطار عام يحدد أساليب المحاسبة الإدارية التي يمكن استخدامها في الوحدات الإدارية، بهدف تدعيم نظم المعلومات المحاسبة بهذه الوحدات.

ونشير أيضاً إلى دراسة مهمة قام بها **(احمرو،2004)**، حيث بينت نتائج الدراسة أنه لا يمكن إغفال الطبيعة المتشابكة أو المعقدة التي يتطلبها التطبيق الكامل لأسلوب موازنة البرامج والأداء، وخاصة في الدول النامية .

وفي دراسة **(سلوم والمهايني، 2007)** حول الموازنة العراقية، فقد تم التأكيد على ضرورة اعتماد اسلوب سليم ومتقدم في تقدير المصروفات العامة لوحدات الدول المختلفة والاقاليم، سواء على مستوى المحافظات او المناطق التي اقرها الدستور، وأن تكون الموازنة عادلة في التخصيص لهذه النفقات باستخدام الموازنات الحديثة كموازنة البرامج والأداء.

وفي دراسة أخرى لـ **(مصطفى، 2008)** حول" ضرورات ومبررات القياس الكمي للأداء الحكومي"، فقد أشار إلى أنه يوجد قصور واضح في التوجه نحو القياس الكمي للأداء الحكومي. وقد بينت نتائج الدراسة أهمية القياس للأداء الحكومي ، كما بينت الدراسة أن القياس الكمي للأداء الحكومي يتطلب إنشاء وتطوير نظم معلومات إلكترونية متطورة ومحدثة.

ومن الدراسات المتميزة حول تطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن، دراسة **(الشوابكة، 2000)**، والتي بحثت في مدى ملاءمة النظام المحاسبي الحكومي في الأردن لتطبيق موازنة البرامج والأداء، من خلال عدة جوانب، وهي: مدى اعتبار البرنامج هو الوحدة المحاسبية، ومدى التوافق بين هيكل حساب الإيرادات والنفقات وبين تبويب موازنة البرامج والأداء، ومدى استخدام أساس الاستحقاق، ومدى تطبيق محاسبة التكاليف، ومدى تطبيق نظام محاسبي لا مركزي، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات أن النظام المحاسبي الحكومي المطبق حالياً في الأردن لا يفي بجزء رئيسي من متطلبات إعداد موازنة البرامج والأداء .

وقد هدفت دراسة **(القضاة، 2005)** إلى التعرف على مدى توفر القدرة المؤسسية اللازمة لتطبيق ونجاح موازنة البرامج والأداء في الأردن، وقد تم تقسيم هذه القدرات المؤسسية إلى عدة فروع، وهي: قدرات إدارية، وتنظيمية، وتشريعية، وفنية، وبشرية، ونظم معلومات، وتدريبية. وقد بينت الدراسة أن القدرات (الإدارية، والفنية) ذات مستوى عالٍ في الجهاز الحكومي، بينما القدرات (التنظيمية، والتشريعية، والبشرية، ونظم المعلومات، والتدريبية) ذات مستوى متوسط.

وقد قام **(الزعبي،2012)** بدراسة حول أثر الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة الداخلية والخارجية في الوحدات الحكومية الأردنية، وذلك للتحقق من وجود انخفاض في التحريفات ومتابعة الاداء، وقد خَلُصت الدراسة إلى وجود آثار إيجابية للموازنة الموجهة بالنتائج، من خلال إسهامها في زيادة الرقابة المالية والإدارية على الموجودات العامة، وتفعيلها لإنجازات الموظفين، وربط الإنجازات بالأفراد المعنيين، ومتابعة نتائج المشروعات الحكومية .

وقد أُجريت دراسة أخرى لـ **(Dhawan,1997)** بشأن تطوير موازنة التعليم في الهند، بغرض بحث زيادة كفاءة السياسة التعليمية وذلك في إطار تحسين بيئة الموازنة الحكومية، واشترطت

الدراسة كمدخل لهذا التحسين ضرورة القيام بترجمة أهداف هذه السياسة، على شكل برامج وأنشطة محددة تمهيداً لإعداد هيكل للأنشطة التعليمية وللعمليات الضرورية الخاصة بها.

وفي دراسة أخرى قام بها **(Murphy&David,1997)**، استهدفت تحليل أثر مدخل إعادة هندسة عمليات المؤسسات الحكومية على أداء أنشطتها، وانتهت إلى وجود اختلاف جوهري في أداء عمليات أنشطة هذه المؤسسات بعد هندسة عملياتها، مقارنةً بالوضع السابق، مما يحتم ضرورة العمل بهذا المدخل قبل تبني آليات ومناهج جديدة لتطوير نظم المحاسبة الحالية .

9.2- استقراء وتحليل الدراسات السابقة:

من خلال الاستقراء التحليلي للدراسات السابقة يتضح للباحثَين ما يلي:

أ- وجود اتفاق بين معظم الدراسات السابقة على أن تحسين بيئة الموازنة الحكومية، بهدف توفير المعلومات الملائمة لتقييم أداء انشطة الوحدات بالقطاع الحكومي، يتطلب ضرورة إحلال منهج البرامج والأداء محل منهج البنود، وذلك لضمان إعداد تقديرات هذه الموازنة بطريقة دقيقة وموضوعية، وزيادة الرقابة المالية والإدارية.

ب- انتهت بعض الدراسات إلى أن تحسين بيئة الموازنة الحكومية لدعم القرارات الإدارية والاستراتيجية، يتطلب تدعيم الموازنة بنظام محاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية.

ج- خَلُصت العديد من الدراسات السابقة إلى أنه لا يمكن إغفال التعقيدات التي يتطلبها التطبيق الكامل لأسلوب موازنة البرامج والأداء، وخاصة في الدول النامية.

د- بينت الدراسات السابقة عموماً أن هناك أمور رئيسية يجب مراعاتها في النظام المحاسبي الحكومي، وهي: ضرورة إعادة هندسة العمليات المتصلة بالأنشطة الحكومية، والتوجه نحو القياس الكمي للأداء الحكومي، واستخدام أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي.

هـ-توصلت العديد من الدراسات إلى أن النظام المحاسبي الحكومي المطبق حالياً في الأردن، لا يفي ببعض متطلبات إعداد موازنة البرامج والأداء، وأن معظم المتطلبات (القدرات) اللازمة متوفرة بشكل متوسط.

10- الدراسة التطبيقية:

10.1- خطوات التحليل الإحصائي:

أولا: مصادر جمع البيانات: سوف يتم استخدام مصادر البيانات التالية:

- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الاستبانة، والتي تتضمن مجموعة من الأسئلة، حيث يمثل كل سؤال منها، استفهام عن إحدى الفرضيات الأربعة المتعلقة بالدراسة.
- **المصادر الثانوية:** وتتمثل في مراجعة الأدبيات والمصادر المتعلقة بموضوع البحث، ودراستها بشكل معمق وبأسلوب استقصائي تحليلي.

ثانيا: عينة الدراسة: استهدف الباحثان المحاسبين والعاملين في الإدارة المالية والإدارات الأخرى، المعنيين بالموازنة في وزارة التعليم العالي الأردنية، حيث تم توزيع (40) استبانة على عينة الدراسة وفق منهج العينة العشوائية، وتم استرداد (36) استبانة منها، اُستبعد منها (2) لعدم استكمالها للشروط، وبالتالي فإن العدد الخاضع للتحلي لهو (34) استبانة.

ثالثا: الأداة التطبيقية: تم بناء الاستبانة من ستة وأربعين سؤالاً، تتناول الفرضيات الفرعية الأربعة، حيث تم تخصيص (12) سؤال للفرضية الأولى، و(12) سؤال للفرضية الثانية، و (10) أسئلة للفرضية الثالثة، و(12) سؤال للفرضية الرابعة.

رابعاً : برنامج التحليل الإحصائي: تم استخدام برنامج SPSS لعمل الاختبارات الإحصائية.

10.2-الاختبارات الإحصائية (Sekaran،2003):

◄ **اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:**

يتم القيام باختبار درجة مصداقية البيانات، (ألفا كرونباخ)، وذلك بهدف اختبار درجة الموثوقية أو الاعتمادية (Reliability)، ويستخدم هذا الاختبار لقياس مدى الثبات أو الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة المتعلقة بالفرضيات. وتُفسَّر درجة الاعتمادية (Reliability) ألفا، بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) بأنها القيمة التي تساوي (60%) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعد ضعيفة، وإذا كانت أكثر من (90%) تعد ممتازة. ومن خلال نتائج الحاسوب وُجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع الأسئلة هي (89.4%)، وقد كانت قيمة المعامل للأسئلة المتعلقة بالفرضيات على النحو التالي: (87.9%) للفرضية الأولى H1، و(80.4%) للفرضية الثانية H2، و(86.1%) للفرضية الثالثة H3، و(91.9%) للفرضية الرابعة H4، مما يعني أنه تتوفر إمكانية عالية لاعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف البحث.

*جدول رقم (4): اختبار ألفاكرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.894	46 (Total)
0.879	12 (H1)
0.804	12 (H2)
0.861	10 (H3)
0.919	12 (H4)

◄ تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

a) الجنس: تظهر نتائج التحليل الإحصائي أن نسبة المستجيبين كانت (41.2%) للرجال، و(58.8%) للنساء.

*جدول رقم (5): تحليل المستجيبين حسب الجنس

الجنس	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	14	41.2	41.2	41.2
انثى	20	58.8	58.8	100.0
Total	34	100.0	100.0	

b) المؤهل العلمي: تظهر نتائج التحليل الإحصائي أن المستجيبين حاصلين على مؤهلات علمية (دبلوم متوسط، وبكالوريوس، وماجستير) وبالنسب التالية على التوالي (11.8%، 82.4%، 5.9%)، مما يعني أن معظم المستجيبين في العينة حاصلين على درجة البكالوريوس.

*جدول رقم (6): تحليل المستجيبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دبلوم متوسط	4	11.8	11.8	11.8
بكالوريوس	28	82.4	82.4	94.1
ماجستير	2	5.9	5.9	100.0
Total	34	100.0	100.0	

c) التخصص العلمي: تظهر نتائج التحليل الإحصائي أن المستجيبين حاصلين على مؤهلات علمية في التخصصات التالية (محاسبة، إدارة أعمال، إدارة مالية، اقتصاد) وبالنسب

التالية على التوالي (82.4%، 5.9%، 5.9%، 5.9%)، مما يعني أن معظم المستجيبين في العينة يتنمون إلى تخصص المحاسبة.

***جدول رقم (7): تحليل المستجيبين حسب التخصص العلمي**

التخصص العلمي	Frequency	Percent	Valid Percent
محاسبة	28	82.4	82.4
إدارة اعمال	2	5.9	5.9
إدارة مالية	2	5.9	5.9
اقتصاد	2	5.9	5.9
Total	34	100	100

d) المركز الوظيفي: تظهر نتائج التحليل الإحصائي أن المستجيبين يشغلون المراكز الوظيفية التالية (رئيس قسم، محاسب، مدقق، أخرى) وبالنسب التالية على التوالي (23.5%، 64.7%، 5.9%، 5.9%)، مما يعني أن معظم المستجيبين في العينة هم من المحاسبين في الوزارة، يليهم في المرتبة الثانية رؤساء الأقسام.

***جدول رقم (8): تحليل المستجيبين حسب المركز الوظيفي لهم**

المركز الوظيفي	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
رئيس قسم	8	23.5	23.5	23.5
محاسب	22	64.7	64.7	88.2
مدقق	2	5.9	5.9	94.1
أخرى	2	5.9	5.9	100.0
Total	34	100.0	100.0	

◄ تحليل خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول التالي خصائص عينة الدراسة للإجابات الواردة من المستجيبين، وتم تقسيمها بناءً على فرضيات الدراسة الأربعة. بحيث تمثل الأرقام الواردة في الجدول خصائص كل فرضية على حده (الحد الأدنى للإجابات، الحد الأعلى للإجابات، الوسط، الانحراف المعياري)، وذلك كما يلي:

*جدول رقم (9): البيانات الوصفية

الفرضية	N	Minimum	Maximum	Mean	Percentage	Std. Deviation
h1	34	2.50	4.17	3.4069	68%	.58738
h2	34	2.83	4.58	3.5637	71%	.41085
h3	34	2.90	4.90	3.8000	76%	.56676
h4	34	2.73	5.00	3.7487	75%	.54041
Valid N (list wise)	34					

- ✓ يبين الجدول رقم (9) أن متوسط الحدود الدنيا للإجابات تراوح بين (2.5) في إجابات الفرضية الأولىH1 و(2.9) في إجابات الفرضية الثالثة H3، وأن متوسط الحدود العليا للإجابات تراوح بين (4.17) في إجابات الفرضية الأولى H1، و(5) في إجابات الفرضية الرابعة H4. وأن المتوسط الحسابي للإجابات كان متقارباً بين الفرضيات الأربعة حيث تراوح بين (3.4069) في الفرضية الأولى H1، و (3.8) في الفرضية الثالثة H3.
- ✓ يتضح من الجدول أعلاه:

A. تحقق موازنة البنود الأهداف المرجوة لدى وزارة التعليم العالي الأردنية، وتساعدها في تحقيق الرقابة على الأداء بدرجة جيدة، وبنسبة (68%).

B. يساهم تطبيق موازنة البرامج والأداء بتطوير عملية الرقابة على الأداء في وزارة التعليم العالي بدرجة جيدة، وبنسبة (71%).

C. تواجه عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء صعوبات متعددة في وزارة التعليم العالي الأردنية بدرجة مرتفعة، وبنسبة (76%).

D. هناك متطلبات ضرورية لنجاح تطبيق موازنة البرامج والأداء في قطاع التعليم العالي في الأردن بدرجة مرتفعة، وبنسبة (75%).

◄ **نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة :**

من خلال ما سبق ، وبالرجوع الى استبانة الدراسة يتضح ما يلي :

- ✓ أن موازنة البنود تساعد في تحقيق الرقابة على الأداء في وزارة التعليم العالي ، من خلال استخدامها في أغراض التخطيط للسنوات القادمة ، وتحقيق الرقابة على الأداء المستهدف ، وتوفيرها إطاراً مناسباً لربط الإيرادات والنفقات بمراكز المسئولية في الوزارة ، وتحقيق الرقابة

المالية على صحة صرف التخصيصات في الأغراض المخصصة لها ، والرقابة على الإيرادات العامة.

- ✓ أن موازنة البرامج والأداء تساعد في تحقيق الرقابة على الأداء في وزارة التعليم العالي، من خلال تحقيق الرقابة على مدى تحقيق الأهداف وملاءمتها، وفعاليتها في ضبط الأداء المالي والإداري في قطاع التعليم العالي الحكومي، ومساهمتها في ترشيد الإنفاق الحكومي والرقابة المالية، ومساهمتها في ضبط تقديرات الموازنة من ناحية الإيرادات والنفقات، وفي تحديد أهداف الوزارة، وحساب تكلفتها بما يتناسب والسياسات المرسومة ضمن الخطة الإستراتيجية للوزارة، وفي تحديد طبيعة وماهية المخرجات المطلوبة وتكلفتها المالية.
- ✓ إن عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء في وزارة التعليم العالي الأردنية، يواجه صعوبات متعددة بدرجة مرتفعة، واهم هذه الصعوبات عدم توفر الخبرة والمعرفة الكافية لدى الموظفين في الوزارة، ووجود مقاومة لدى الموظفين لتطبيق هذه المفاهيم، وعدم توفر البيانات الكافية، وعدم اعتماد الوزارة على التخطيط الاستراتيجي، وصعوبة قياس بعض الأنشطة والأعمال الحكومية من خلال معايير معينة، وصعوبة تحديد وحدات الأداء التي تقاس بها إنجازات الوزارة، والحاجة الملحة إلى وجود أنظمة محاسبية متطورة.
- ✓ يوجد متطلبات ضرورية ومهمة لنجاح تطبيق موازنة البرامج والأداء في قطاع التعليم العالي في الأردن ، وأهمها تحديد رؤية وأهداف وزارة التعليم العالي التي تسعى إلى تحقيقها ، وربط النتائج المتوقعة برسالة وأهداف الوزارة ، ووجود علاقة تكاملية بين المدخلات والمخرجات في برامج ومشاريع وزارة ، ومنح عمداء الكليات في الجامعات الحكومية مسؤولية أكبر ومساحة أكبر للتصرف في إدارة الأموال المخصصة ، ووجود تنظيم جديد للحسابات ، واتباع أساس الاستحقاق في تسجيل العمليات المحاسبية ، وتطبيق أنظمة فعالة لتحليل التكاليف، وضرورة استخدام تقنيات المحاسبة الإدارية الحديثة .

◄**اختبار فرضيات الدراسة:**

- ✓ **الأولى:** تحقق موازنة البنود الأهداف المرجوة لدى وزارة التعليم العالي الأردنية، وتساعدها في تحقيق الرقابة على الأداء.
- ✓ **الثانية:** يساهم تطبيق موازنة البرامج والأداء بتطوير عملية الرقابة على الأداء في وزارة التعليم العالي.

- ✓ **الثالثة:** تواجه عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء صعوبات متعددة في وزارة التعليم العالي الأردنية.
- ✓ **الرابعة:** هناك متطلبات ضرورية لنجاح تطبيق موازنة البرامج والأداء في قطاع التعليم العالي في الأردن.

***جدول رقم (10): One-Sample Test**

رقم الفرضية	Test Value = 2.5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h1	9.002	33	0	0.90686	0.7019	1.1118
h2	15.097	33	0	1.06373	0.9204	1.2071
h3	13.375	33	0	1.3	1.1022	1.4978
h4	13.473	33	0	1.24866	1.0601	1.4372

- ✓ تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب **One-Sample Test** للتحقق من صحة الفرضيات الفرعية الأربعة، وفق ما يلي:
- ✓ يوجد لهذا الاختبار **(One-Sample Test)** فرضية وهي:

If Sig. (2-tailed): > %5; H0 is accepted & H1 is rejected
If Sig. (2-tailed): < %5; H1 is accepted & H0 is rejected

- ✓ إن الفرضية العدمية تعني عدم تحقق الفرضية المشار اليها، بينما الفرضية البديلة تعني تحقق الفرضية المشار إليها.

- ✓ يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن Sig=0.000 في الفرضيات الفرعية الأربعة، وهو أقل من (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضيات العدمية، ونقبل الفرضيات البديلة بدلالة إحصائية مرتفعة، مما يعني الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- تحقق موازنة البنود الأهداف المرجوة لدى وزارة التعليم العالي الأردنية، وتساعدها في تحقيق الرقابة على الأداء، وبدلالة إحصائية مرتفعة.
- يساهم تطبيق موازنة البرامج والأداء بتطوير عملية الرقابة على الأداء في وزارة التعليم العالي، وبدلالة إحصائية مرتفعة.
- تواجه عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء صعوبات متعددة في وزارة التعليم العالي الأردنية، وبدلالة إحصائية مرتفعة.
- هناك متطلبات ضرورية لنجاح تطبيق موازنة البرامج والأداء في قطاع التعليم العالي في الأردن، وبدلالة إحصائية مرتفعة.

11- النتائج والتوصيات:

1.11- نتائج البحث:

بعد القيام بالتحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية بدلالة إحصائية مرتفعة:

- ❖ تحقق موازنة البنود الأهداف المرجوة لدى وزارة التعليم العالي الأردنية، وتساعدها في تحقيق الرقابة على الأداء، بدرجة مقبولة.
- ❖ يساهم تطبيق موازنة البرامج والأداء بتطوير عملية الرقابة على الأداء في وزارة التعليم العالي، بدرجة مقبولة.
- ❖ تواجه عملية تطبيق موازنة البرامج والأداء صعوبات متعددة في وزارة التعليم العالي الأردنية، بدرجة مرتفعة، وهذا يتفق مع نتائج الدراسات السابقة، التي أشارت إلى أنه لا يمكن إغفال التعقيدات التي يتطلبها التطبيق الكامل لأسلوب موازنة البرامج والأداء.
- ❖ هناك متطلبات ضرورية لنجاح تطبيق موازنة البرامج والأداء في قطاع التعليم العالي في الأردن، بدرجة مرتفعة، وهذا يتفق مع نتائج الدراسات السابقة، التي أشارت إلى أن تحسين بيئة الموازنة الحكومية يتطلب تدعيم موازنة البرامج والأداء بفلسفة نظام محاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية، والتوجه نحو القياس الكمي للأداء الحكومي، واستخدام أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي.

- يتبين لنا أن نظام الإدارة المالية الحالي في الأردن، يعتمد على اتجاهين: موازنة البنود والتي تركز على المدخلات فقط، والموازنة الموجهة بالنتائج، حيث يتم تحديد المخصصات المالية للوزارة اعتماداً على أدائها ونتائجها في العام السابق، والموازنة الموجهة بالنتائج تمثل صورة عملية غير متكاملة لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن، حيث لا يتم تحديد معايير أداء لقياس النتائج على مستوى الأنشطة الفرعية.وقد توصل الباحثان ان هذا الأسلوب المزدوج لا يساعد صانعي القرار بمدهم بالمعلومات الضرورية التي تمكنهم من تحديد أولويات الإنفاق، وبالتالي لا يحقق الاستخدام الأمثل للأموال العامة.
- لم يتحقق الربط الواضح بين الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي بالأهداف المعتمدة لقياس الأداء في مشروع الموازنة العامة، مما قد يؤدي إلى عدم ترجمة هذه الأهداف من خلال مؤشرات أداء واضحة، وبالتالي عدم عكس صورة شاملة ودقيقة عن أداء الوزارة، وإعاقة آلية تطبيق موازنة البرامج والأداء بشكلٍ فعال.

11.2- توصيات البحث:

- يجب أن يتم العمل على تطبيق موازنة البرامج والأداء بشكل متكامل، بحيث يتم تحديد مؤشرات أداء فعالة على مستوى البرامج، والمشاريع، والأنشطة، مما يمكن من قياس نتائج المخرجات بشكل حقيقي.
- يجب عمل دراسات أخرى تفصيلية للبحث في طبيعة المعوقات التي تواجه تطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن، ودراسات أخرى تبحث في طبيعة المتطلبات اللازم توفرها لتطبيق موازنة البرامج والأداء.
- يجب على وزارة التعليم العالي أن تحدد استراتيجية واضحة لعملها، وأن لا تقوم بتغييرها بشكل مستمر، مما يمكن من وضع مؤشرات فعالة لقياس الأداء، على مستوى البرامج والمشاريع والأنشطة.
- ضرورة العمل على تصميم خطوات تنفيذ الأنشطة التعليمية والبحثية والمجتمعية التي تمارسها وزارة التعليم العالي باستخدام مدخل إعادة هندسة العمليات، مما يساعد أيضاً في وضع مؤشرات فعالة لقياس أداءالمخرجات.

المراجع:

- **كتب:**

- اسماعيل، اسماعيل خليل، وعدس، نائل حسن، المحاسبة الحكومية، 2010، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- البطريق، يونس احمد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، 1985.
- الخطيب، خالد شحادة، وشامية، أحمد زهير، أسس المالية العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2003.
- الخطيب، خالد شحادة، والمهايني، محمد خالد، المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر،2010.
- السيد، هشام عبد الحي، الأداء المتوازن للتدريب، دبي، 2005.
- عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان،2008.
- اللوزي، سليمان وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، 1997.

- المطبوعات الحكومية:

- دائرة الموازنة العامة، وزارة المالية، المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الموازنة العامة للسنة المالية 1999.
- دائرة الموازنة العامة، وزارة المالية، المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2016.
- دائرة الموازنة العامة، وزارة المالية، المملكة الأردنية الهاشمية، دليل محلل الموازنة،2003.
- دائرة الموازنة العامة، وزارة المالية، المملكة الأردنية الهاشمية، الخطة الاستراتيجية،2007-2009.
- الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، مجلد البحوث المالية، 2007.

- **مقالات في الانترنت:**

- الانترنت: مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، "موازنة البرامج والأداء: نحو الإصلاح الاقتصادي وخفض إهدار المال العام" 5، ديسمبر،2016.
https://elbadil-pss.org/2016/12/05/موازنة-البرامج-والأداء-نحو-الإصلاح-ال

- الانترنت: منتدى الاستراتيجيات الأردني، دراسة حول " أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية وأهمية اتباع منهجية لإعداد موازنة عامة موجهة بنتائج الأداء ".
http://islahnews.net/360451.html
- القرعان، محمد فادي، "تطوير التعليم العالي: موازنة البرامج والأداء "، اجازة في الحقوق، اجازة في الاقتصاد (جامعة حلب)، ماجستير و دكتوراه في المحاسبة والمالية، 2010.

- **أبحاث ودراسات محكمة باللغة العربية:**

- التونسي، سميرة، أثر تطبيق موازنة البرامج والأداء على موازنات الدوائر الحكومية في الأردن، بحث مقدم لاستكمال برنامج الإدارة التنفيذية المنعقدة في الفترة بين 25/4-1998/7/8، بإشراف عواد العكور: عمان – معهد الإدارة العامة، 1998.
- الحسيني، محمد حسيني أحمد، "استخدام أسلوب موازنة البرامج والأداء بالتطبيق في الجمهورية اليمنية – جامعة صنعاء"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد،2003.
- احمرو، اسماعيل حسين، " موازنة البرامج والأداء: المفهوم، الفلسفة والأهداف"، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية، دمشق – الجمهورية العربية السورية، 25-27 يوليو،2004
- الخياط، أسامة محمد، "موازنة البرامج والأداء وإمكانية تطبيقها على الموازنة العامة للدولة في سورية"، 2003، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الدراسات العليا.
- الزعبي، علي عبدالله، " أثر الموازنة الموجهة بالنتائج على الرقابة على الوحدات الحكومية الاردنية، دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة "، مجلة الباحث، 2012.
- سلوم، حسن عبد الكريم، ودرويش، حيدر، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ – دراسة تحليلية للموازنة العراقية 2005-2007، 2007، الانترنت:
http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/30.rtf
- الشمراني، سوسن، " موازنة البرامج والاداء، المفاهيم والتطبيقات"،2010، بحث منشور مقدم إلى عمادة الدراسات العليا، برنامج الماجستير في الإدارة العامة، جامعة الملك سعود
- "تجربة موازنة البرامج والأداء في بلدية دبي"، الانترنت:
http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/4023 موازنة-البرامج
- والاداء-في-النظام-الحكومي
- شكري، فهمي محمود، "الموازنة العامة، ماضيها وحاضرها ومستقبلها" ، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،1990.

- الشوابكة، عون علي عقل، " مدى ملاءمة النظام المحاسبي الحكومي لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن "، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2000.
- الصعيدي، ابراهيم أحمد، " تقييم كفاءة وفعالية أساليب المحاسبة الإدارية كنظام معلومات في الوحدات الإدارية غير الهادفة للربح "، مؤتمر المحاسبة عن الأداء في مواجهة التحديات المعاصرة، الجمعية العربية للتكاليف، المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين، القاهرة، مايو،2002.
- القضاة، تامر حسن أحمد، "تقييم القدرة المؤسسة لتطبيق موازنة البرامج والأداء في القطاع العام في الأردن "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك،2005.
- القطيش، حسن فليح، "تطوير النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني" المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، 2011.
- كامل، صلاح محمد محمود، "موازنة البرامج والأداء كأداة لتقييم الأداء الحكومي"، 2008، الانترنت
:http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024620.pdf
- المحاري، جميلة ميرزا، "تقييم الأداء الوظيفي في المؤسسات والدوائر الحكومية "، ندوة " الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
- مصطفى، احمد سيد،" ضرورات ومبررات القياس الكمي للأداء الحكومي "، ندوة " الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
- وهدان، زهراء محمد المهدي، " موازنة البرامج والأداء ومدى إمكانية التطبيق في مصر "، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2004.

- أبحاث ودراسات محكمة باللغة الانجليزية:

- Boyle, R. D., "Avoiding Common Pitfalls Re-Engineering, Management Accounting Research", Vol.77, No.4, 1995.
- Dhawan, G., "Prospects and Challenges of Financing more and Better Education" , Employment News, Vol. 22,No. 21, Aug. 1997.
- Murphy, C. & David, N., "Re-Engineering with Reflection Models: A Case Study" , Computer IEEE Computer Society , Vol.30, No. 8, Aug. 1997.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

أثر قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي: دراسة مجموعة من مؤسسات الصناعة الالكترونية في الجزائر

The effect of R&D workers capabilities on innovation performance: Empirical study in a set of Electronic industry firms

أ/ مدوكي يوسف

medouki.youcef@gmail.com

جامعة محمد خيضر- بسكرة

تاريخ الاستلام: 2018/05/15 تاريخ التعديل: 2018/06/26 تاريخ قبول النشر: 2018/06/30

JEL: O32.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على أثر قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي (الأداء الإبداعي: للمنتج، لطرق الإنتاج والأداء البيعي) للمؤسسات الصناعة الالكترونية والالكترومنزلية في الجزائر. وللإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات من 6 مؤسسات تنشط في قطاع الصناعة الالكترونية والالكترومنزلية الجزائرية، حيث تم توزيعها على الإطارات العاملة في كل من أقسام البحث والتطوير، التصنيع والتسويق، كون أنهم يشاركون في عملية تطوير المنتجات. من خلال التحليل الاحصائي لبيانات 189 مفردة، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية ما بين قدرات عمال البحث والتطوير والأداء الإبداعي بجميع أبعاده. كما تظهر النتائج أن قدرات عمال البحث والتطوير لها تأثير إيجابي ومعنوي على كل من الأداء الإبداعي للمنتج، والأداء الإبداعي لعمليات الإنتاج، وكذلك الأداء البيعي. بالتالي، قدرات عمال البحث والتطوير يلعب دورا حيويا في تعزيز الأداء الإبداعي.

.O32 :JEL

الكلمات المفتاحية: البحث والتطوير، قدرات عمال البحث والتطوير، الأداء الإبداعي للمنتج، الأداء الإبداعي لعمليات الإنتاج، الأداء البيعي.

Abstract:

This study aims to identify the impact of research and development (R&D) workers capabilities on the innovation performance (product innovation, process innovation and sale performance) for electronic and home-appliance industry in Algeria. To address this problem and achieve the aim of the study, a questionnaire was used as a tool for collecting information from 6 companies operating in the electronic and home-appliance industry in Algeria, which were distributed to the executives working in R&D, manufacturing and marketing, since they are involved in product development. Through statistical analysis of 189 individual data, the study revealed a number of results, including the existence of a significant and positive correlation between R&D workers capabilities and innovation performance in all its dimensions. The results also show that R&D capabilities have a positive and significant impact on product innovation performance, process innovation performance and sale performance. Thus, the R&D workers capabilities play a vital role in enhancing innovation performance.

Keywords: Research and development, Workers capabilities, Product innovation performance, Process innovation performance, Sale performance.

مقدمـــة:

يشهد العالم المعاصر تغيرات جوهرية سريعة ومتلاحقة والتي من أهمها التقدم الرهيب في التكنولوجيا، والتي بدورها أدت إلى زيادة حدة المنافسة سواء المحلية أو العالمية، وبما أن البحث والتطوير يعتبر نشاطا له أهميته في مجال التقدم التكنولوجي، ويمكن إخضاعه للتحليل الاقتصادي كغيره من الأنشطة. تزايد الاهتمام به على المستوى الكلي (الدول) أو الجزئي (المؤسسات) تحقيقا لأهداف النمو والبقاء.

إن استثمار نتائج البحث والتطوير في مختلف النشاطات والخدمات العلمية والتكنولوجية في المؤسسات الصناعية يعتبر حجر الزاوية في مجال البحث والتطوير. فلكي يكون إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي فعال يجب تمديد نشاطات البحث والتطوير إلى مرحلة التطبيق المباشر لهذه المعرفة، حتى تكون لها تأثيرات مباشرة وغير

مباشرة على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة. وإنتاج المعرفة الجديدة أو تطبيقها يتطلب من المؤسسة امتلاك قدرات خاصة من شأنها الدعم والتسهيل لوظيفة البحث والتطوير على إبداع منتجات متميزة ومتفوقة من شأنها تدعيم موقف المؤسسة وقدرتها التنافسية.

درست معظم الأبحاث السابقة العلاقة بين القدرة على الاستثمار في مجال البحث والتطوير مثل كثافة البحث والتطوير من حيث النسبة المئوية لنفقات البحث والتطوير إلى إجمالي المبيعات ونوع واحد من أداء المؤسسة، ولكنها لم تدرس بشكل واضح تأثيرات العوامل الأخرى ذات الصلة بقدرة البحث والتطوير مثل العمال في مجال البحث والتطوير والقدرة على تحويل المعرفة والأفكار الجديدة إلى منتجات متاحة وتطوير موارد قيمة يصعب على المنافسين تقليدها. على هذا الأساس تطرقت الدراسة الحالية للقدرات المتعلقة بالعاملين في مجال البحث والتطوير كعامل مهم من العوامل ذات الصلة بقدرات البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية. تعتبر القدرات والإمكانيات المتعلقة بعمال وظيفة البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية من العوامل الأكثر أهمية للتقدم العلمي والتكنولوجي. فالمورد البشري للبحث والتطوير يمثل المصدر الأولي والرئيسي لتراكم وتوليد المعارف.

❖ **إشكـالية الدراســة:**

جاءت هذه الدراسة محاولة اختبار الأثر لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي في مجموعة من المؤسسات الصناعة الالكترونية في الجزائر، وبناء على ما سبق تبلورت إشكالية الدراسة على النحو التالي: **ما أثر قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي لمؤسسات الصناعة الالكترونية في الجزائر؟** ويندرج ضمن هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية والتي تصاغ كما يلي:

- هل توجد علاقة تأثير إيجابية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي للمنتج؟
- هل توجد علاقة تأثير إيجابية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي لعمليات الإنتاج؟
- هل توجد علاقة تأثير إيجابية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء البيعي؟

❖ **فرضيـــات الدراســة:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعي للدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

✓ **توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي لمؤسسات الصناعة الالكترونية في الجزائر** وتندرج تحتها الفرضيات التالية:

- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي للمنتج لمؤسسات الصناعة الالكترونية في الجزائر
- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي لطرق الانتاج لمؤسسات الصناعة الالكترونية في الجزائر
- توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء البيعي لمؤسسات الصناعة الالكترونية في الجزائر

❖ **أهميـــة الدراســة:**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المتغيرات المبحوثة، والدور الكبير التي تؤديه هذه الأخيرة في نجاح المؤسسات أمام منافسيها في ظل التغيرات السريعة في أسواقها، فضلا عن الأهمية العلمية التي تقدمها هذه الدراسة من حيث مساهمتها في حصر مفهوم كل من قدرات عمال البحث والتطوير والأداء الإبداعي، ناهيك عن الإضافة العلمية للأدب النظري والتطبيقي في مثل هذه الموضوعات الحديثة في الفكر الإداري.

❖ **أهـــداف الدراســة:** في ضوء مشكلة الدراسة تحدد أهدافها فيما يلي:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة التأثير لقدرات عمال البحث والتطوير فيما يخص القدرات النوعية والمتمثلة في وتتمثل في المستوى العلمي، وكذلك مجموع المعارف والخبرات في شتى التخصصات التي يمتلكها العمال الذين يزاولون الأنشطة المتعلقة بمشاريع البحث والتطوير، وكذلك القدرات الكمية ويتمثل في العدد المخصص من العمال لتأدية المهام والأنشطة المتعلقة بمشاريع البحث والتطوير، ويجب أن يكون هذا العدد كاف ومناسب لإنجاز أهداف المشروع. والأداء الإبداعي للمنتجات. كما تهدف أيضا إلى التحقق من وجود أثر فيما بين هذين المتغيرين في المؤسسة محل الدراسة.

❖ **نمـــوذج الدراســـة:**

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث تصميم نموذج افتراضي، والذي يشير إلى وجود علاقة تأثير إيجابية لقدرات عمال البحث والتطوير بوصفها متغير مستقل، والأداء الإبداعي للمنتج كمتغير تابع، وسنوضح هذا النموذج في الشكل الموالي:

الشكل (1): نمـــوذج الدراســـة

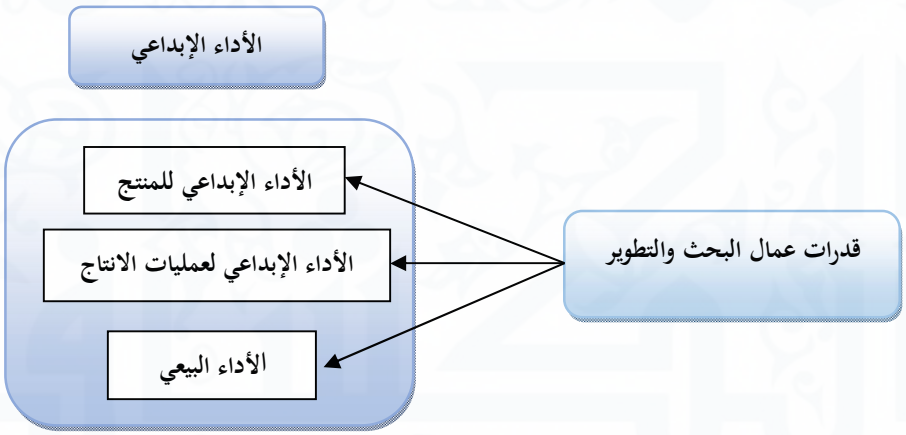

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

❖ **منـهـــج الدراســـة:**

تماشيا مع طبيعة متغيرات الدراسة ومن اجل البحث في علاقتها وفحص فرضياتها، بما يمكننا وفق خطوات علمية إما اثبات صحتها أو نفيها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، ومن ناحية أخرى تعتبر هذه الدراسة ارتباطيه سببية (Cause and Effect) من حيث الغرض، حيث تهدف إلى بيان أثر القدرات الاستيعابية على الأداء الإبداعي للمنتجات، كذلك تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في اختبار فرضيات الدراسة بمجموعة من مؤسسات الصناعة الالكترونية.

❖ **هيكل الدراسة:**

تتضمن الدراسة جزءا نظريا للإحاطة بمفهوم قدرات عمال البحث والتطوير والأداء الإبداعي، بالإضافة إلى ذكر بعض الأدبيات التي درست أثر القدرة المتعلقة بالعمال الذين يزاولون أنشطة البحث والتطوير على الأداء الإبداعي، إلى جانب ذلك تحوي الدراسة على محاور رئيسية لمعالجة الجانب التطبيقي، حيث تتمثل تباعا في: المنهجية المستخدمة في

الدراسة، نتائج تحليل البيانات الخاصة بمفردات عينة الدراسة، وتختتم الدراسة بمناقشة لأهم ما توصل إليه الباحث من استنتاجات وتوصيات لتدعيم نتائجها.

1. الخلفيـــة النظريـــة للدراســـة:

1.1 مفهوم قدرات عمال البحث والتطوير:

في هذا القسم من الدراسة، وقبل أن التطرق إلى مفهوم قدرات عمال البحث والتطوير، سيتم التعرف أولا على البحث والتطوير وأهم الأنشطة التي يتضمنها، ومن ثم الانتقال إلى الحديث عن قدرات البحث والتطوير، وبعد ذلك

1.1.1 تعريف البحث والتطوير:

تقليديا اعتبر البحث والتطوير من طرف الأكاديميين والصناعيين على حد سواء على أنه إدارة للبحث العلمي والتطوير للمنتجات الجديدة (Paul, 2008, p.252). إلا أن التعريف القياسي للبحث والتطوير والذي كثيرا ما يتشهد به في الأدب النظري وهو الأكثر شيوعا وقبولا على المستوى العالمي، والذي يستخدم في إجراء الدراسات الاستقصائية والمتعلقة بقياس البحث والتطوير. هو ذلك التعريف المقترح أصليا في "دليل فراسكاتي" أو باللغة الانجليزية " The Frascati Manual ". وأن اختيارنا لهذا التعريف، رغم تعددها وتنوعها، راجع لوضوحه وتفصيله من جهة، وبسبب توافقه مع كل تعاريف المؤلفين والكتاب والباحثين في هذا المجال من جهة أخرى. البحث والتطوير يدعى أيضا "البحث والتطوير التجريبي" "يشتمل على الأعمال الإبداعية والتي يشرع فيها على أساس منهجي من أجل الزيادة في مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الإنسان، الثقافة والمجتمع، واستخدام هذا المخزون المعرفي لتصميم تطبيقات جديدة" (OECD, 2002, p. 30). بالإضافة إلى ذلك تم الاتفاق على المكونات الأساسية التي يشتمل عليها البحث والتطوير حيث يغطي هذا الأخير ثلاثة أنشطة، وهي البحث الأساسي، البحث التطبيقي، والتطوير التجريبي، وسنتعرض لها فيما يلي:

- البحث الأساسي: "ويتكون من الأعمال التجريبية أو النظرية التي يشرع فيها (تنجز) بهدف الحصول على معرفة جديدة حوا أسس الظواهر والحقائق المشاهدة، دون أن يكون لها استعمال أو تطبيق محدد"(OECD, 2002, p. 30)،فهو وسيلة لإظهار

معارف جديدة والغرض منه تعزيز التقدم في معرفتنا وفهمنا بدون حدود" (Oene et al, 1992, p. 34)

- البحث التطبيقي: هو أيضا تحقيق أصلي يُضطلع به من أجل اكتساب والحصول على معارف جديدة لكنها موجهة في المقام الأول نحو هدف أو موضوع تطبيقي محدد" (OECD, 2002, p. 30). وتضيف Mothe (1997) أن هذا النوع من البحوث يشكل غالبا امتدادا للبحث الأساسي ومحاولة لإيجاد استعمالات ممكنة للنتائج التي توصلت إليها البحوث الأساسية (Mothe, 1997, p.p. 90,91).
- التطوير: ويدعى أيضا التطوير التجريبي، "هو عمل منهجي مبني على معارف موجودة، مكتسبة من البحث و/أو الخبرة العملية، والموجهة إلى إنتاج مواد، منتجات أو أجهزة الجديدة، وأيضا لتنصيب (تثبيت) العمليات، الأنظمة والخدمات الجديدة، أو هي موجهة نحو تحسين –إلى حد كبير– تلك التي تم إنتاجها أو تركيبها فعلا" (OECD, 2002, p. 30)

2.1.1 قدرات البحث والتطوير:

العديد من الدراسات حول الإبداع تأخذ نشاطات البحث والتطوير كنقطة بداية لتحليل نشاطات الإبداع عبر المؤسسات. فنشاطات البحث والتطوير، سواء الداخلية أو الخارجية، تم الاعتراف بها وعلى نطاق واسع باعتبارها القوة المحركة للتطورات التكنولوجية (Ludiving & Thuc, 2015, p.p. 1107, 1108). وكتعريف لقدرات البحث والتطوير سنعتمد تعريف Nelson (1991)، حيث أكد أنه في الصناعات أين يكون الإبداع التكنولوجي مهم جدا، فان المؤسسة تحتاج إلى حزمة من القدرات في البحث والتطوير. وتحدد هذه القدرات بالمهارات، الخبرات والمعارف الخاصة بأفراد قسم البحث والتطوير، طبيعة فرق البحث الموجودة والإجراءات لتشكيل فرق جديدة، خصائص عمليات اتخاذ القرار، والارتباطات ما بين وظيفة البحث والتطوير والوظائف الأخرى (كوظيفة الإنتاج والتسويق ...الخ) (Nelson, 1991, p. 68).

3.1.1 قدرات عمال البحث والتطوير:

من بين جميع العوامل المؤثرة في الإبداع التكنولوجي، إنفاق البحث والتطوير، وكذلك الاستثمار في المورد البشري الخاص بالبحث والتطوير، حيث صرح كل من Collin

smith, (2006) أن " المورد البشري للبحث والتطوير يلعب دورا حيويا في تعزيز الإبداع " (Collin & Smith, 2006, p.544).

وفقا للنظرة القائمة على الموارد، فإن المؤسسات غير متجانسة من ناحية الموارد التي تتحكم فيها (تملكها)، حيث أشار Barney (1991) من بين كل الموارد فان المورد البشري يمنح مصدرا نادرا لا يضاهى للتنافسية. خصوصا المؤسسات فائقة التكنولوجيا فإن لديهم تراكم كبير لعمال البحث والتطوير والتي تمثل الأصول الاستراتيجية الأكثر أهمية في المؤسسة. وحسب نظرية إدارة المعرفة، عمال البحث والتطوير هم المصدر الأولي والجسم الرئيسي لتراكم وتوليد المعرفة، يمكن للمؤسسة أن تولد الإبداع من خلال إدارة المعرفة التي يمتلكها عمال البحث والتطوير، مشيرا إلى أن المورد البشري للبحث والتطوير أصبح العمود الفقري لأداء الإبداع (Li & Cheng, 2015, p. 274).

صرح Jones وSchneider (2006) أن "الموارد البشرية هو مفهوم تجريدي" يشير في المقام الأول إلى المهارات والمعارف (Schneider & Jones, 2006, p.274.)، وهذا ما يعني أن الموظفين ذوي أفضل المهارات والمعارف هم الأكثر احتمالا لتطوير وتنفيذ الابداعات بفعالية، وبما أن القدرة الإبداعية للمؤسسة تعتمد على ابداع وذكاء موظفيها، فان تراكم الموارد البشرية للبحث والتطوير يمكن أن يساعد في خلق مناخ تعليمي جيد وقاعدة معرفية والتي بدورها تعزز من قدرة الموظفين من استيعاب المعرفة، التي تعتبر عاملا أساسيا وراء التقدم التقني والأداء الإبداعي (Li & Cheng, 2015, p. 274).

كما اقترح Smith وآخرون (2005) أن الخلفية التعليمية العالية وكثرة المعرفة المتنوعة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة النجاح في تطوير منتجات جديدة، حيث أنه يتطلب توفر مستوى من المعرفة الموجودة أو المعرفة التطبيقية (Know-how) لتطوير معرفة جديدة، وهذه الأخيرة يجب أن تقود إلى منتجات جديدة من أجل خلق القيمة، وبالتالي المعرفة الموجودة تؤثر في مدى إنشاء معرفة جديدة والتي بدورها تحول إلى معرفة موجودة بشكل منتجات أو خدمات جديدة. بالإضافة إلى ذلك Smith وآخرون (2005) أظهروا في دراستهم التطبيقية أن مخزون معرفة العمال (المقاس بالمستوى التعليمي للعمال) لها علاقة ارتباط بعملية خلق المعرفة الجديدة (Smith et al, 2005, p. 346). وبالتالي خلق منتجات أو عمليات جديدة أو محسنة.

2.1 الأداء الإبداعي:

1.2.1 مفهوم الابداع:

اهتمت الدراسات الحديثة بموضوع الإبداع وفق توجهات علمية مختلفة تحمل متضمنات عن طبيعة الإبداع ومفهومه، فضلا عما أشير حوله من جدل عند ترجمته إلى اللغة العربية، واختلاف الآراء حول الكلمة المرادفة والتي تعطي المعنى الدقيق لهذا المصطلح (عباس، 2013، ص. 118). في الواقع، من الصعوبات التي نواجهها عند دراسة الإبداع هو غياب الإجماع (الاتفاق) على مدلول هذا المصطلح. لكن، الشيء الذي أجمع عليه المؤلفين هو أن الإبداع مرادف للحداثة، ولديه أهداف تجارية (Baowendsomde, 2008, p.4)، معظم التعريفات الحديثة للإبداع تتضمن "تطوير وتطبيق" للأفكار الجديدة، والبعض يعرف الإبداع على أنه اختراع زائدا الاستغلال (Ujari, 2002, p. 30)، بعبارة أخرى، الإبداع ليس مجرد فعل إنشاء الجديد فقط وإنما المخترع أو شخص ما يأخذ هذا المنتج إلى السوق ويبيعه إلى الزبائن، ويذهب هذا التعريف إلى القول أن الإبداع أكثر شمولا حيث يتضمن عملية تطوير وإنجاز الاختراع.

2.2.1 تعريف الأداء الإبداعي:

على الرغم من أن هناك اتفاق وعلى نطاق واسع أن الإبداع، أي تطوير منتجات أو عمليات جديدة، أمر مهم لضمان النجاح والربحية للمؤسسات الصناعية. إلا أنه، وحتى الآن، لا يوجد هناك مجموعة متفق عليها من مقاييس الأداء الإبداعي. وكثيرا ما تكون المقاييس المقترحة خليطا من مؤشرات المدخلات والمخرجات مع بعض المؤشرات لتقييم العملية المستخدمة. حيث يرى Hagedoorn وCloodt (2003) أنه بالإمكان التمييز ما بين مفهوم الأداء الإبداعي بالمعنى الضيق والمعنى الواسع. فالأداء الإبداعي بالمعنى الضيق يشير إلى نتائج المؤسسات من حيث مدى (أو درجة) إدخالها للاختراعات بالفعل إلى السوق (Hegedoorn & Cloodt, 2003, p. 1367). وبعبارة أخرى، هو عبارة عن مدى تقديم المؤسسة لمنتجات جديدة، أنظمة عمليات جديدة، أو أجهزة جديدة في سوقها، كما يؤشر هذا المفهوم على نتائج المؤسسات وبالتالي استخدام مقاييس الأداء لمخرجات العملية الابداعية هي المناسبة في هذه الحالة فقط. أما فيما يخص المفهوم الواسع للأداء الإبداعي فيشير إلى الإنجاز في كامل مسار الإبداع بدءا من تصميم فكرة

إلى ادخال اختراع في السوق. أي أن الأداء الإبداعي بهذا المفهوم الواسع يغطي مقاييس الأداء لكل مراحل عملية الابداع من البحث والتطوير إلى براءات الاختراع وإدخال المنتجات الجديدة (Hegedoorn & Cloodt, 2003, p. 1367). وبالتالي، هذا التعريف للأداء الابداعي بالمعنى الواسع يركز على الجوانب التقنية للابداع وإدخال منتجات جديدة في السوق، ولكنه على هذا النحو يستبعد النجاح الاقتصادي المحتمل للإبداعات.

في هذه الدراسة، ارتأى الباحث استخدام مقاييس الأداء لمخرجات عملية الابداع التكنولوجي (أي الابداع في المنتجات وفي عمليات الانتاج). وعلى أساس ذلك ولقياس الأداء الإبداعي تم استخدام ثلاثة مقاييس، والتي تتمثل في الأداء الإبداعي للمنتج، الأداء الابداعي لعمليات الإنتاج. كما لا ننسى الأداء البيعي والذي يمثل النجاح التجاري للابداع، كون أنه الشرط اللازم توفره لاعتبار المنتج الجديد إبداعا حقيقيا.

يعتبر قياس الأداء باستخدام مؤشرات مالية هو الأفضل، لكن من الصعوبة بمكان أن تكشف المؤسسات عن هذه المعطيات (Shan & Jolly, 2010, p.p. 7, 8)، وبالتالي من الأفضل استخدام مقاييس بديلة لتأمين إجابات ملائمة لقياس الأداء الإبداعي للمنتجات، سنستخدم في دراستنا هذه مقياس متكون من ستة أبعاد لقياس أداء الإبداع في المنتج. وهو مقياس استعمل في العديد من الدراسات (Fu, 1998; Evangelista et al., 2001; Wan et al., 2003; Guan و Ma, 2003). وهي كما يلي: متوسط الوقت ما بين فكرة – إطلاق المنتج، مستوى الجودة، ميزة التكلفة والسعر للمنتوج، خصائص تكنولوجيا المنتج الفريدة من نوعها. وفيما يخص الأداء الإبداعي لعمليات الإنتاج فتم قياسه باستخدام 3 مؤشرات، والتي تتمثل في: ابداع الترشيد في التكاليف، تحسين جودة المخرجات (المنتجات)، خصائص تكنولوجيا الإنتاج فريدة من نوعها. كل هذه الأبعاد (المقاييس) يتم تقيمها بالمقارنة مع منتجات المنافسين في نفس قطاع النشاط وذلك بإبداء المسؤولين المستجوبين آرائهم وفق مقياس ليكرت الخماسي يتراوح ما بين (1) غير موافق بشدة إلى غاية (5) موافق بشدة. أما فيما يخص مؤشر الأداء البيعي للمنتجات الجديدة أو المحسنة والتي أبدعتها المؤسسة يعد مقياسا مباشرا للأداء الإبداعي. كما أنه يقيس النجاح السوقي الذي يحققه الابداع. وهو يشير إلى نسبة مبيعات المؤسسة

من المنتجات الجديدة أو المحسنة إلى اجمالي مبيعات كل منتجاتها في مدة 3 سنوات الأخيرة.

3.2.1 تأثير قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي:

درست معظم الأبحاث السابقة العلاقة بين القدرة على الاستثمار في مجال البحث والتطوير مثل كثافة البحث والتطوير من حيث النسبة المئوية لنفقات البحث والتطوير إلى إجمالي المبيعات ونوع واحد من أداء المؤسسة، ولكنها لم تدرس بشكل واضح تأثيرات العوامل الأخرى ذات الصلة بقدرة البحث والتطوير مثل الموظفين في مجال البحث والتطوير والقدرة على تحويل الأفكار الجديدة إلى منتجات متاحة وتطوير موارد قيمة يصعب على المنافسين تقليدها. على هذا الأساس تطرقت الدراسة الحالية للقدرات المتعلقة بالعاملين في مجال البحث والتطوير كعامل مهم من العوامل ذات الصلة بقدرات البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية.

تعتبر القدرات والإمكانيات المتعلقة بالموارد البشرية لوظيفة البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية من العوامل الأكثر أهمية للتقدم العلمي والتكنولوجي. فالمورد البشري للبحث والتطوير يلعب دورا حيويا في تعزيز الإبداع. كون أنه المصدر الأولي والرئيسي لتراكم وتوليد المعارف. فمن المسلم به وعلى نطاق واسع، أن جودة الموارد البشرية لها تأثير كبير على القدرات الابداعية للمؤسسة، إذ تتطلب المراحل المتقدمة من عملية تطوير الإبداعات معرفة ومهارات معينة قد تكون أساسية للتطورات اللاحقة. إن المهارات التي تمتلكها المؤسسة، من خلال موظفيها، ستمكنها من استخدام المعلومات الداخلية والخارجية وتحويلها إلى معرفة. ليس ذلك فقط، بل ستمكنها أيضا من استخدام الموارد التسويقية، التقنية، التكنولوجية والمعلوماتية لضمان تنفيذ الابداع وتسويقه (Croteau, 2003, p. 20).

أكد العديد من المؤلفين بأن وجود موظفين ذوي درجة عالية من التعليم، ومؤهلين تأهيلاً فنيا، وذوي خبرة عالية من ذوي الخلفيات العلمية المتنوعة، يعد عاملاً هاماً في نجاح الابداع. حيث أكد Carrier وJulien (2005) أن الابداع يتم تعزيزه من خلال وجود موظفين لديهم مهارات فنية، أي المهندسين والتقنيين والمصممين الذين يستطيعون تكملة الأفكار الجديدة التي يقدمها موظفون آخرون، أو تطبيق الأفكار القادمة من الزبائن، كما أنهم بمثابة محفز لحث الموظفين الآخرين على الابداع، بالإضافة إلى ذلك، يعتبرون

كبوابات تكنولوجية للحصول على معلومات تكميلية أو تنظيم هذه المعلومات من أجل دعم الابداع (Jlien & Carrier, 2005, p. 302). وفي دراسة لـ Romijn وAlbaladejo (2002) محددات القدرة الإبداعية لخمسون مؤسسة انجليزية صغيرة ومتوسطة (أقل من 250 موظف)، حيث سلطا الضوء على العلاقة بين من القوى العاملة ونجاح الابداع سواء كان تدريجي أو جذري، وكشفت الدراسة أن الخلفية التعليمية للقوى العاملة في المؤسسة يمكن أن تساهم في قدراتها الإبداعية، خاصةً وجود المهندسين المدربين من الجامعة. حيث ترتبط نسبة المهندسين المدربين من الجامعة إلى إجمالي العمال إيجابيا مع حدوث ابداع مهم في المنتجات (Romijn & Albaladejo, 2002, p. 1061).

علاوة على الدراسات السابقة فيما يخص نوعية عمال البحث والتطوير من حيث المستوى التعليمي والمعارف والخبرات، ومساهمتها في نجاح الإبداع، هناك دراسات أخرى تأكد أيضا المساهمة الفعالة لكمية عمال البحث والتطوير في نجاح الأداء الإبداعي للمؤسسات، ففي دراسة مسحية قام بها Becheikh، Landry وAmara (2006)، لـ 247 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية، وجدوا أن التغير النسبي في عدد الموظفين المكلفين بالبحث والتطوير بـ 10% يزيد من احتمالية الابداع بنسبة 0.94%، ويزيد من درجة حداثة الابداع بنسبة 0.67% (Becheikh et al., 2006, p. 275)

2. منهج وإجراءات الدراسة:

سنعمل في هذا الجزء على مناقشة المنهجية المستخدمة لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة الحالية. وبشكل أكثر تحديدا، سنعرض في هذا الفصل المنهج المعتمد من قبل هذه الدراسة، المجتمع المدروس والعينة المختارة منه. وكذلك سرد الأساليب والتقنيات الاحصائية التي ستستخدم في معالجة البيانات.

1.2 مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار قطاع الصناعة الالكترونية والإلكترومنزلية كمجال للدراسة التطبيقية. والسبب في اختيارنا لهذا القطاع من المؤسسات كون أنها فائقة التكنولوجيا، وتتميز هذه الأخيرة بانها تنتج سلعا جديدة أو معدلة، تعتمد بكثافة عالية على المعرفة العلمية والابداعات التكنولوجية (نايف، 2008، ص. 103). توظف أفراد ذوي مستوى علمي

وتقني عالي. كما تتميز عن غيرها باعتمادها الكبير على البحث والتطوير والنمو السريع في مبيعات المنتجات التي تقدمها إلى الأسواق المستهدفة.

إذ تكون مجتمع الدراسة من الإطارات العاملة في ستة (6) مؤسسات صناعية تنتمي إلى قطاع الصناعة الالكترونية والالكترومنزلية في الجزائر. وتتمثل هذه المؤسسات في كل من: (مؤسسة Condor électronics، مؤسسة Géant électronics، مؤسسة الوطنية للصناعة الالكترونية ENIE، مؤسسة Arcodym، مؤسسة Starlight، ومؤسسة Rapitron).

جدول رقم (01): إحصائيات حول الاستمارات الموزعة والمستردة

المؤسسات	الاستمارات الموزعة	نسبة التوزيع إلى حجم العينة	الاستمارات المسترجعة	نسبة الاسترداد إلى حجم العينة
SPA CONDOR ELECTRONICS	70	30,43%	62	26,96%
SARL Lotfi Eléctronics « Géant électronics »	30	13,04%	28	12,17%
ENIE	50	21,74%	46	20,00%
SARL ESSALEM ELECTRONICS « STARLIGHT »	40	17,39%	20	8,70%
EURL ARCODYM	25	10,87%	23	10,00%
SARL Rapelec Montage « RAPITRON Elictronics »	15	6,52%	10	4,35%
المجموع الكلي للاستمارات	**230**	**100%**	**189**	**82,17%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V :23

تشكلت وحدة التحليل (المعاينة) لهذه الدراسة من الإطارات الموظفة في هذه المؤسسات (خاصة الذين يشتغلون في كل من قسم البحث والتطوير، التصنيع (أو الانتاج) وقسم التسويق) كون هذه الأقسام تشارك هي الأخرى في عمليات تطوير المنتجات ولو في مرحلة من المراحل. وقد وزعت (230) استمارة استبيان على عينة عشوائية من الإطارات التي تعمل في المؤسسات عينة الدراسة. وتم استرجاع (189) استبيان صالحة للتحليل الاحصائي.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي نسبة الاستمارات المسترجعة بلغ أكثر من (82%) من حجم استمارات الموزعة (حجم العينة)، وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها لأغراض البحث العلمي.

2.2 أدوات جمع البيانات الخاصة بالدراسة:

استعان الباحث في تغطية الجانب النظري من الدراسة بما هو متاح من مراجع أجنبية – أغلبها – والتي تناولت متغيرات موضوع الدراسة من دوريات وبحوث ورسائل جامعية، كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي لجمع البيانات المطلوبة على أداة الاستبيان والتي تم تصميمها – بناء على دراسات سابقة– لتعكس أبعاد متغيرات الدراسة، حيث قسمت إلى ثلاث محاور: المحور الأول: ويهدف إلى التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، حيث شمل الاستبيان على مجموعة أسئلة مثلت (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة والوظيفة التي يشغلها). المحور الثاني: ويتضمن ستة (6) فقرات تقيس متغير القدرات عمال البحث والتطوير، بناء على دراسة Gun وآخرون (2004)، وSmith وآخرون (2005)، مع بعض التعديلات لملائمة الفهم. أما المحور الأخير فيظم عشر فقرات تقيس متغير الأداء الإبداعي، حيث تم قياس الأداء الإبداعي للمنتج، عمليات الإنتاج والأداء البيعي باستخدام أربع، ثلاث وثلاثة فقرات على التوالي واعتمدنا على المقياس الذي وضعه Guan وMa (2004). كما تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس آراء عينة البحث المتعلقة بالفقرات الواردة في الاستبيان، بحيث أعطيت الدرجة (1) لـ "غير موافق بشدة، (2) "غير موافق"، (3) "محايد"، (4) "موافق"، وأعطيت درجة (5) للإجابة على "موافق بشدة". أما الأداء البيعي فأعطيت له

المقاييس والدرجات التالية: (1) لـ درجة (1) لأقل من 5%، و(2) من 5%- 10%، (3) من 10%- 15%، (4) من 15%- 20%، وأخيرا الدرجة (5) أكبر من 20%.

3.2 الأساليب الإحصائية الخاصة بالدراسة:

من أجل استخراج النتائج النهائية وتحليلها بهدف اكتشاف والتأكد من وجود علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج (SPSS V23)، وقد تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية: معامل (Cronbach's Alpha) معامل الارتباط Pearson – الانحدار الخطي المتعدد – اختبار F – ومعامل التحديد R^2

3. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

بهدف التعرف على طبيعة العلاقة والأثر بين القدرات الاستيعابية والأداء الإبداعي لمنتجات المؤسسة محل الدراسة، تم تخصيص هذا الجزء من الدراسة للتحقق من مدى سريان النموذج الافتراضي للدراسة، وفيما يلي سنعرض نتائج وصف عينة الدراسة، ثبات أداة الدراسة، تحليل علاقات الارتباط ومن ثم علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة.

1.3 وصف عينة الدراسة:

يبين الجدول الموالي توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية للمستجوبين، بالنسبة إلى الجنس يتبين أن **(60.3%)** من أفراد العينة إناث والباقي ذكور، مما يشير إلى الطبيعة الذكورية الغالبة على الإطارات العاملة في المؤسسات مجتمع الدراسة، وفيما يخص فئة العمر يتبين أن **80** فرد **(42.3%)** تقل أعمارهم عن **30** سنة، كذلك نفس العدد والنسبة في فئة **(31- 40 سنة)**، وبأخذ النسبتين السابقتين يتبين أن غالبية أفراد العينة هم من جيل الشباب. بينما بلغ عدد الذين تقع أعمارهم بين **(41-50 سنة) 17** فردا بنسبة **(9%)**، في حين كان **12** مستجوبا ضمن الفئة **(51** سنة فأكثر) وبنسبة بلغت **(6.3%)**.

الجدول رقم (02): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة.

	الجنس		العمر				المؤهل العلمي				سنوات الخبرة			
	ذكر	أنثى	أقل من 30	31-40	41-50	51 فأكثر	تقني	ليسانس	مهندس	ماجستير	دكتوراه	5 فاقل	6-10	11-15	16 فأكثر
التكرار	114	75	80	80	17	12	26	73	69	15	6	127	54	3	5
النسبة	60.3	39.7	42.3	42.3	9	6.3	13.8	38.6	36.5	7.9	3.2	67.2	28.6	1.6	2.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج **SPSS V :23**

وعند التدقيق في المؤهلات العلمية لأفراد العينة نجد أن أغلبهم يحملون شهادة ليسانس ومهندس، حيث بلغ عدد الحاصلين على ليسانس **(73)** بنسبة **(38.6 %)**، وبلغ عدد الحاملين شهادة مهندس **(69)** وبنسبة **(36.5 %)**. كما بلغ عدد الحاصلين على شهادات دراسات عليا من ماجستير ودكتوراه أو ما يعادلها فقد بلغ عددهم ونسبهم على التوالي **(15)** بنسبة **(7.9 %)** و **(6)** أفراد بنسبة **(6.3 %)** وهذا ما يدل على ارتفاع المستوى العلمي لأفراد عينة الدراسة. أما الأفراد الحاصلين على شهادة تقني فعددهم **(26)** بما يعادل **(13.8 %)** من إجمالي العينة. أما بالنسبة لخبرة المستجوبين فتبين أن ما نسبته **(74.2%)** أي **46** فردا سنوات خبرتهم من**5** سنوات فأقل، أما فئة سنوات الخبرة (من **6 – 10** سنوات) فكان عدد الأفراد **14** بنسبة **(22.6%)**، وفردين فقط في الفئة (**16** سنة فأكثر) بنسبة **(3.2%)**.

2.3 ثبات أداة الدراسة:

من أجل التأكد من ثبات أداة القياس (الاستبيان) تم استخدام معامل (Cronbach's Alpha)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل لجميع فقرات الاستبيان **(0.954)** وهي نسبة

عالية وتؤكد على مدى صحة وصدق أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستمارة

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
قدرات عمال البحث والتطوير	6	0.939
الأداء الإبداعي للمنتوج	4	0.900
الأداء الإبداعي لعمليات الانتاج	3	0.935
الأداء البيعي	3	0.935
جميع محاور الاستبيان	**16**	**0.954**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V :23

3.3 تحليل علاقة الارتباط بين قدرات عمال البحث والتطوير والأداء الإبداعي بأبعاده:

جاء هذا الجزء من الدراسة للتحقق من وجود علاقة ارتباط معنوية بين قدرات عمال البحث والتطوير والأداء الإبداعي بأبعاده. تم استخدام معامل الارتباط "Pearson". وفيما يلي سيتم عرض في الجدول الموالي نتائج هذه العلاقات وتحليلها.

الجدول (04): معاملات ارتباط Pearson بين متغيرات الدراسة

المتغير التابع / المتغير المستقل	الأداء الإبداعي للمنتج	الأداء الإبداعي لعمليات الانتاج	الأداء البيعي	الأداء الإبداعي
قدرات عمال البحث والتطوير	*0.594	*0.665	*0.544	*0.675

*دالة عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج SPSS V :23

يظهر الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباط متوسطة وموجبة ما بين قدرات عمال البحث والتطوير والأداء الإبداعي للمنتج إذ بلغت قيمته **(0.594)**، وكذلك وجود علاقة ارتباط موجبة ما بين قدرات عمال البحث والتطوير والأداء الإبداعي لعمليات الإنتاج بقيمة **(0.665)**، كما توجد هناك علاقة ارتباط متوسطة وموجبة ما بين قدرات عمال البحث والتطوير والأداء البيعي، وكل هذا عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.01$)**. بمعنى أنه كلما زادت قدرات عمال البحث والتطوير (أي الخلفية المعرفية للعمال وتنوعها، وكذلك كفاية عددهم) يزيد مستوى الأداء الإبداعي للمنتجات، العمليات وكذلك الأداء البيعي للمؤسسات محل الدراسة.

4.3 تحليل علاقة تأثير قدرات عمال البحث والتطوير والأداء الإبداعي:

في هذا الجزء سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل علاقة التأثير للمتغير المستقل على كل بعد من أبعاد المتغير التابع على حدة، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي، وسيتم عرض النتائج في الجداول الموالية ومن ثم تحليلها ومناقشتها.

1.4.3 تحليل علاقة تأثير قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي للمنتج:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه " توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي للمنتج لمؤسسات الصناعة الالكترونية محل الدراسة"، ولاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام تحليل الانحدار، والجدول رقم (05) يعرض نتائج هذا التحليل لبيانات متغير قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي للمنتج:

الجدول رقم (05): نتائج تحليل الانحدار لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي للمنتج

القدرات الاستيعابية الكامنة	قيمة β	قيمة t المحسوبة	قيم المعنوية Sig	معامل التفسير R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة المعنوية Sig
الثابت	1.613	9.103	0.000	0.353	101.956	0.000
قدرات عمال البحث والتطوير	0.520	10.097	0.000			

المتغير التابع: الأداء الإبداعي للمنتج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج : **SPSS**

تظهر نتائج الجدول **(05)** أن هناك تأثير لمتغير قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي للمنتج **($\alpha \leq 0.01$ ،$\beta = 0.520$)**، وتعني هذه النتيجة أن لقدرات عمال البحث والتطوير من مستوى المعارف وتعددها وكذلك كفايتهم في المؤسسة دور إيجابي في تعزيز الأداء الإبداعي لمنتجاتها. نلاحظ أيضا أن قيمة R^2 هي **(0.353)**، وهذا ما يفسر بأن متغير قدرات عمال البحث والتطوير تساهم في تفسير أكثر من **(35%)** من التغيير الحاصل في الأداء الإبداعي للمنتجات، أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى خارج النموذج، وتؤكد قيمة **($F = 101.956, \alpha \leq 0.01$)** وجود الدلالة المعنوية في تفسير الأداء الإبداعي للمنتجات من خلال متغير قدرات عمال البحث والتطوير، وهذه النتيجة جاءت موافقة للفرضية الفرعية الأولى لعلاقة التأثير.

2.4.3 تحليل علاقة تأثير قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي لعمليات الانتاج:

جاءت الفرضية الفرعية الثانية بنص " توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي للعمليات الانتاج لمؤسسات الصناعة الالكترونية محل الدراسة"، وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ونتائج هذا التحليل موضحة في الجدول رقم (06) الموالي:

تظهر نتائج الجدول **(06)** أن هناك تأثير إيجابي ذو دلالة احصائية لمتغير قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي لعمليات الانتاج **($\beta = 0.637$، $\alpha \leq 0.01$)**، وتعني هذه النتيجة أن لقدرات عمال البحث والتطوير من مستوى المعارف وتعددها وكذلك كفايتهم في المؤسسة دور إيجابي في تعزيز الأداء الإبداعي لعمليات انتاجها من خلال ابداع طرق انتاج تسمح بترشيد تكاليف الإنتاج وكذلك تحسين جودة مخرجاتها من منتجات.

الجدول (06): نتائج تحليل الانحدار لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي للعمليات الإنتاج.

القدرات الاستيعابية الكامنة	قيمة β	قيمة t المحسوبة	قيم المعنوية Sig	معامل التفسير R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة المعنوية Sig
الثابت	1.275	7.087	0.000	0.443	148.505	0.000
قدرات عمال البحث والتطوير	0.637	12.186	0.000			

المتغير التابع: الأداء الإبداعي لعمليات الإنتاج.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج **SPSS V:21**.

وكذلك يظهر نفس الجدول أن قيمة R^2 هي **(0.443)**، هذا ما يفسر بأن متغير قدرات عمال البحث والتطوير تساهم في تفسير أكثر من **(44%)** من التغيير الحاصل في الأداء الإبداعي للعمليات الانتاج، أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى خارج النموذج، وتؤكد القيمة المحسوبة لـ **($F = 148.505, \alpha \leq 0.01$)** وجود الدلالة المعنوية في تفسير الأداء الإبداعي لعمليات الانتاج من خلال مفهوم قدرات عمال البحث والتطوير، وهذه النتيجة جاءت موافقة للفرضية الفرعية الثانية لعلاقة التأثير.

3.4.3 تحليل علاقة تأثير قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء البيعي:

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أنه " توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء البيعي لمؤسسات الصناعة الالكترونية محل الدراسة ". وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ونتائج هذا التحليل موضحة في الجدول رقم (07).

يتبين من نتائج الجدول أعلاه أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لمتغير قدرات عمال البحث والتطوير على الأداء البيعي **($\beta = 0.513, \alpha \leq 0.01$)**، وتفسر بأن لقدرات عمال البحث والتطوير من مستوى المعارف وتنوعها وكذلك كفاية عددهم في المؤسسة

دور إيجابي في تعزيز الأداء البيعي من خلال العمل على تعزيز الأداء الإبداعي للمنتجات من حيث الجودة والتفرد بالتكنولوجيا والسعر مقارنة بالمنافسين، من شأنه رفع نسبة مبيعات هذه المنتجات.

الجدول (07): نتائج تحليل الانحدار لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء البيعي.

القدرات الاستيعابية الكامنة	قيمة β	قيمة t المحسوبة	قيم المعنوية Sig	معامل التفسير R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة المعنوية Sig
الثابت	1.584	7.948	0.000	0.296	78.520	0.000
قدرات عمال البحث والتطوير	0.513	8.861	0.000			

المتغير التابع: الأداء البيعي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الاستمارة من خلال برنامج **SPSS V :23.**

كما يظهر الجدول أيضا أن قيمة R^2 تساوي **(0.296)** وهذا يعني أن قدرات عمال البحث والتطوير تساهم في تفسير **(29.6%)** من التغيير الحاصل في الأداء البيعي والنسبة المتبقية ترجع لعوامل أخرى خارج نموذج الدراسة، كما تؤكد قيمة **(F = 78.520, $\alpha \leq 0.01$)** على وجود الدلالة المعنوية لقبول النموذج في تفسير الأداء البيعي من خلال مفهوم قدرات عمال البحث والتطوير، وهذه النتيجة جاءت موافقة للفرضية الفرعية الثالثة لعلاقة التأثير.

خاتمة:

تحققت هذه الدراسة من وجود علاقة تأثير لقدرات عمال البحث والتطوير على الأداء الإبداعي لمجموعة من المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة الالكترونية والالكترومنزلية. يشير مفهوم المورد البشري أو العمال في المؤسسة إلى المهارات والمعارف، وهذا يعني أنه كل ما كان العمال من ذوي أفضل المهارات والمعارف امتلكوا فرص كبيرة للابداع بفعالية، وبما أن القدرة الإبداعية للمؤسسة تعتمد على ابداع وذكاء عمالها، فان تراكم هذا الأخير وخاصة في مجال البحث والتطوير يمكن أن يساعد في خلق مناخ تعليمي جيد

وقاعدة معرفية والتي بدورها تعزز من قدرة العمال من استيعاب المعرفة، التي تعتبر عاملا أساسيا وراء التقدم التقني والأداء الإبداعي. أظهرت الدراسة الحالية أن هناك علاقة ارتباط إيجابية ما بين لقدرات عمال البحث والتطوير مع الأداء الإبداعي للمؤسسات محل الدراسة وهذا يدل على أنه كلما زادت لقدرات عمال البحث والتطوير سيؤدي ذلك إلى زيادة الأداء الإبداعي للمؤسسة وبالتالي تنافسيتها مقارنة بمثيلاتها في السوق. كما أظهرت أيضا أنه توجد علاقة تأثير إيجابي ومعنوي لقدرات عمال البحث والتطوير على كل من الأداء الإبداعي للمنتج، لعمليات الإنتاج وكذلك الأداء البيعي، والذي يفسر بالدور الايجابي والكبير الذي تلعبه قدرات عمال البحث والتطوير من مستوى المعارف وتنوعها وكذلك كفاية عددهم في المؤسسة، في تعزيز الأداء البيعي لمؤسسات الصناعة الالكترونية والالكترومنزلية الجزائرية محل الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

من أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها في دراستنا هذه:

- ✓ يعتبر البحث والتطوير كنشاط إبداعي، منهجي غرضه الزيادة من الرصيد المعرفي واستخدام هذا الرصيد في تصميم تطبيقات جديدة من منتجات أو خدمات أو طرق إنتاج. ويشتمل هذا النشاط على ثلاثة أنشطة فرعية، ألا وهي: (1) البحث الأساسي (2) البحث التطبيقي، و (3) التطوير التجريبي.
- ✓ باعتبار البحث والتطوير مهم جدا في المؤسسات الصناعية، فهي تحتاج إلى توفر مجموعة من القدرات الخاصة بهذا النشاط الإبداعي. والتي تتمثل في المهارات والكفاءات والروتين الخاص بهذا النشاط والتي تدعم المؤسسة الصناعية لإنتاج وتطوير معرفة جديدة والتي من خلالها يتم تطوير منتجات أو عمليات جديدة أو تحسينها.
- ✓ يعتبر عمال البحث والتطوير المصدر الأولي والجسم الرئيسي لتراكم وتوليد المعرفة، والتي يمكن أن تولد الإبداع سواء في المنتجات أو عمليات الإنتاج.
- ✓ أثبتت معظم الدراسات السابقة أهمية قدرات عمال البحث والتطوير في التأثير على الإبداع في المؤسسات وتعزيز أدائه.
- ✓ إن توجه المؤسسة محل الدراسة إلى اكتساب المعرفة الخارجية يؤدي إلى زيادة قدراتها في إبداع منتجات

- ✓ إن زيادة القدرات الاستيعابية للمؤسسة محل الدراسة (أي زيادة قدرتها على اكتساب المعرفة، استيعابها، تحويلها واستغلالها) تظهر نتائج إيجابية في تعزيز أدائها الإبداعي في منتجاتها.

كما نوصي في دراستنا هذه على:

- ✓ توفير قسم أو مخبر خاص بالبحث والتطوير وتجهيزه بكل المستلزمات والمعدات والأدوات، لما لهذا النشاط من أثر إيجابي على الابداع التكنولوجي في المؤسسة.
- ✓ العمل على استقطاب، اختيار وتوظيف عمال ذوي شهادات علمية عالية من تخصصات علمية متنوعة وعقلية مبدعة.
- ✓ ضرورة تطوير المؤسسة لاستراتيجيتها، سياساتها، فلسفتها وممارساتها اتجاه إدارة المعرفة لعمال البحث والتطوير، من أجل تطوير قدراتهم المعرفية.
- ✓ العمل على توفير المناخ الملائم والمحفز على الإبداع، من خلال إعطاء الفرصة للعمال البحث والتطوير على إبداء آرائهم، والعمل كفرق مع عمال من أقسام أخرى، والسماح لهم بالخطأ من أجل التعلم.
- ✓ العمل على تطوير المعارف الداخلية الجديدة وذلك بالاهتمام بالبحث والتطوير، كون أن المعارف الداخلية تساهم بشكل كبير في الاستفادة من المعارف المكتسبة خارجيا.
- ✓ ضرورة إنشاء تحالفات استراتيجية ما بين المؤسسة ومنافسيها في نفس القطاع، أو مؤسسات أخرى خارج قطاع الأعمال، لاكتساب، والاستفادة من، وتطوير، معارف العمال بعضهم ببعض، والذي بدوره يزيد من فرص أداء الإبداع التكنولوجي، وبالتالي نجاح المنتجات المبدعة في السوق.

4. المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- فردوس محمود عباس، **دور الإبداع التقني في تحسين جودة المنتوج: بحث ميداني في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، 2013، ص. 118.

2- نايف الصالح أسماء، **أثر تكوين فريق العمل على عمليات انشاء المعرفة وعلى الابداع والتعلم في الشركات عالية التكنولوجيا في الاردن**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص. 103.

المراجع باللغة الأجنبية:

3- Baowendsomde Elioane Olga Kompaore , **Les facteurs determinants de la capacité a reussir l'innovation dans les PME manufacturiers**, mémoire de la maitrise en administration des affaires, option gestion des PME, Université du Qubec, 2008, p. 4.

4- Becheikh Nizar, Landry, Rejean, Amara Nabil, **Les facteurs stratégiques affectant l'innovation technologique dans les PME manufacturières**, Canadian Journal of Administrative Sciences, Vol. 23, N°. 4, 2006, p.275.

5- Collins, CHRISTOPHER J., Smith, Ken G., **Knowledge exchange and combination: the role of human resource practice in the performance for high-technology firms**, Academy of Management Journal, Vol. 49, N°. 3, 2006, p. 544–560.

6- Croteau Julie, **Innovation de produit dans les PME manufacturières: Relations entre le fonctionnement, les ressources et le taux d'innovation**, Mémoire de maîtrise en Gestion des PME et de leur environnement, Université du Québec à Trois Rivières, 2003, p.20.

7- Frederik van OENE, Kamal N. Saad, Nils H. Bohlin, R&D de troisième génération : La gestion en partenariat, Les édition d'organisation, Paris. 1992, p.34.

8- Garett Jones and W. Joel Schneider, Intelligence, **Human Capital, and Economic Growth: A Bayesian Averaging of Classical Estimates (BACE) Approach**, Journal of Economic Growth, Vol. 11, N°. 1, Mar., 2006, pp. 71

9- Hagedoorn John, Cloodt Myriam, **Measuring innovative performance: is there an advantage in using multiple indicators?**, Research Policy, Vol. 32, 2003, p. 1367.

10- Juan Shan, Dominique R. Jolly, **Accumulation of Technological Innovation Capability and Competitive Performance in Chinese firms: A quantitative study**, International Association for Management of Technology (IAMOT) Conference, Cairo, Egypt, March 8-11, 2010, pp. 7-8.

11- Julien Pierre-André, Carrier Camille, **Innovation et PME**, dans, Julien Pierre-André, **Les PME: Bilan et perspectives**, 3e édition, Presses Inter Universitaires, 2005, p. 302.

12- Li Shunchai, Cheng Ling, **The empirical study of impact of R&D human resource investment on innovation performance**, International Association for Management of Technology (IAMOT), 2015 Conference Proceedings, p. 274.

13- Ludivine Martin, Thuc Uyen Nguyen-Thi, **The Relationship Between Innovation and Productivity Based on R&D and ICT Use: An Empirical Analysis of Firms in Luxembourg**, Revue économique, Vol. 66, N°. 6, novembre 2015, p.p. 1107- 1108.

14- Nelson Richard R., **Why Do Firms Differ, and How Does it Matter?**, Strategic Management Journal, Vol. 12, Special Issue: Fundamental Research Issues in Strategy and Economics, 1991, p. 68.

15- OECD, **Frascati Manual: Proposed Standard Practice for Surveys on Research and Experimental Development**, OECD Publications Service, 2002, p.30.

16- Romijn Henny, Albaladejo, Manuel, **Determinants of innovation capability in small electronics and software firms in southeast England**, Research Policy, Vol.31, 2002, p. 1061.

17- Smith Ken G., Collins Chrisopher J., Clark Kevin D., **Existing knowledge, knowledge creation capability, and the rate of new product introduction in high-technology firms**. Academy of Management Journal, Vol. 48, N°.2, p. 346.

18- Trott Paul, **Innovation management and new product development**, Prentice Hall, Pearson Education, 4th Ed, 2008, p. 252

19- Ujari Paul Uche, **Firm Strategy and Innovation: A Contingent View of the Impact of Technology Strategy, Firm-Level Absorptive Capacity and Slack Resources on Technological Innovation**, Phd Dessertation, in Organization Development, 2002, Benedictine University, p. 30.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

بعد 10 سنوات من الصدور

The Application of the Financial Accounting System in Algeria After 10 years of Publication

أ/ شوقي مرداسي
chaouki.merdaci@gmail.com
جامعة أم البواقي

أ.د/ عبود زرقين
abze_86@yahoo.fr
جامعة أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2018/05/05 تاريخ قبول النشر: 2018/06/30
تصنيف JEL: H83

الملخص :

في هذه الدراسة سنستعرض الإصلاحات المحاسبية في الجزائر و الجديد الذي أتت به متمثل في النظام المحاسبي و المالي ، الصادر في 25 نوفمبر 2007 ،و جملة التشريعات المصاحبة له التي تتعلق بالمراسيم التنظيمية لهذا القانون إضافة للقانون الجديد الذي يتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر، وسنوضح الخيارات التي كانت مطروحة أمام اللجنة المشرفة على الإصلاح المحاسبي و البدائل التي كانت مطروحة أمامها ، مع ذكر بعض الملاحظات و المشاكل و المعوقات التي واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي خاصة من الناحية الجبائية أو التظيمية، دون إغفال التأخر الذي عرفته عملية هيكلة المهن المحاسبية، إضافة للتطرق لجملة الإيضاحات و التفسيرات التي قدمتها الهيئة المشرفة على الإصلاح المحاسبي في الجزائر المتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبةCNC ، ولكن قبل الوصول لكل هذا كان واجب علينا معرفة المخطط المحاسبي الوطني و خصوصياته و النقائص التي عرفها.

الكلمات المفتاحية: المخطط المحاسبي الوطني، الإصلاحات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، المهن المحاسبية.

Abstract:
In this study we will review the accounting reforms in Algeria, and the new ones which her came represented in the accounting and financial system issued on 25 November 2007, and the accompanying legislation relating to the regulatory decrees of this law, In addition to the new law concerning the organization of the accounting profession in Algeria, We will clarify the options that were before the committee supervising the accounting reform, and the alternatives that were before it, with mention some observations, problems and constraints that faced the application of the financial accounting system, especially in terms of taxation and regulation, without forgetting the delay in the structuring process of the accounting profession, in addition to discussing the clarifications and explanations provided by the committee supervising the accounting reform in Algeria represented in National Council of Accounting (CNC), but before reaching all this, we had to know the national accounting plan and its specificities and shortcomings.
Keywords: Na**tional Accounting Plan, Accounting Reforms, Financial Accounting System, Accounting Professions**.

مقدمة:

مع بداية سنة 2010 دخل النظام المالي المحاسبي حيز التنفيذ ، و مع بداية تطبيقه طرح عدة إنشغالات على مطبيقيه و مستعمليه عل السواء ، و منه جاء هذا الورقة المحثية المنظم للإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة ضمن نطاق تطبيق النظام المالي المحاسبي و واقع تنفيذه بعد عشر سنوات من صدوره 2007-2017 ، بالإضافة إلى جملة الإصلاحات المرافقة تطبيق النظام المحاسبي المالي ، خاصة فيما يتعلق بالمهن المحاسبية مع صدور القانون 10-01 المتعلق بالمحاسبيين المعتمدين و محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين و المراسيم التنظيمية لهذا القانون، لهذا جاءت هذه الورقة البحثية لوضع المتتبع أو المهتم بالشأن المحاسبي في الصورة بعد الشروع في تجسيد هذا الإصلاح المحاسبي أي بعد عشر سنوات كما سلف الإشارة لهذا أعلاه ، حيث تمحورت

إشكالية هذا البحث حول تقييم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في هذه الفترة ، و لكن قبل الوصول إلى هذه النقطة(التقييم) رأينا من الواجب التطرق إلى المخطط المحاسبي الوطني من حيث خصوصيته و نقائصه ، ثم عرجنا إلى دور الإصلاحات الإقتصادية في فرض الإصلاح المحاسبي ،وصولا إلى الورشات التي فتحت بغية تنفيذ هذا الإصلاح عبر طرح مختلف الخيارات التي كانت قيد الدراسة أي معرفة السياق الذي جاء فيه هذا الإصلاح ، ثم استعرضنا أهداف هذا الإصلاح و هل مرجعيته هي أنجلوسكسونية أو أوربية قارية ، و في النقطة التالية حددنا الأليات القانونية لتطبيق النظام المحاسبي المالي و هذا بذكر مختلف القوانين و التشريعات و المراسيم و التعليمات المنظمة لتطبيق هذا النظام ، و في الأخير ذكرنا تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مختلف عناصر البيئة المحاسبية (بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية ، المهنيين المحاسبيين المستقلين ،مستعملي المعلومة المحاسبية ، أساتذة المحاسبة) .

أ- **إشكالية الدراسة:** الإشكالية الرئيسة لهذه الورقة البحثية تتمثل في " ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

ب- و كإشكالية فرعية لهذه الدراسة : ما أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عناصر البيئة المحاسبية ؟ .

ج- فرضيات الدراسة:تستند الدراسة على فرضية تتمثل في أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ترافق مع ترسانة قانونية و تشريعية منظمة لتطبيقه.

ت- أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في التعرف على جملة التشريعات المنظمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي و أثر تطبيق هذا النظام على عناصر البيئة المحاسبية ، و لكن تعرضنا في أول الدراسة إلى كيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني السابق منذ بداياته الأولى أي سنة 1969، و تتجلى أهمية هذا الطرح هو هل النقائص المسجلة في

المخطط السابق تم الإجابة عنها أولا ؟ و هل أستخلصت الدروس المستقاة من المخطط السابق ؟.

ث- منهج الدراسة : تعتمد هذه الدراسة سعيا لتحقيق أهدافها على منهجين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عبر جوانبها المختلفة، وذلك بتشخيص وتحليل مختلف المراجع من كتب و مجلات و ندوات و القوانين و التعليمات سواء الموجودة في الجريدة الرسمية أو الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة و كذا النشرة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ، وخاصة جملة الأراء و التفسيرات الواردة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة دون إغفال البحث الشبكي في شبكة الأنترنت .

خ-تقسيمات الدراسة : بناء على ماسبق وتحقيقا لأهداف الدراسة قمنا بتقسيم موضوعاتها إلى ست نقاط ذكرنها في متن مقدمة هذه الورقة تمثلت في :

- ✓ المخطط المحاسبي الوطنيpcn خصوصيته و نقائصه
- ✓ دور الإصلاحات الاقتصادية في فرض تغيير التشريع المحاسبي
- ✓ الأعمال المرتبطة مع خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية
- ✓ أهداف النظام المحاسبي المالي
- ✓ آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي
- ✓ تأثير الإصلاحات المحاسبية على عناصر البيئة المحاسبية (بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية ، المهنيين المحاسبيين المستقلين ،مستعملي المعلومة المحاسبية ، التعليم المحاسبي) .

1- المخطط المحاسبي الوطني PCN خصوصيته ونقائصه:

بعد الاستقلال استعانت الجزائر بالمخطط المحاسبي الفرنسي العام(PCG) لعام 1957 والذي بقي ساري المفعول حتى نهاية سنة 1975 رغم أنه كان مقررا الإنتهاء من العمل بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي مع نهاية سنة 1970 ، حيث نصت المادة 19 من قانون المالية لسنة 1970 المؤرخ في 1969/12/31 على أنه سوف تخضع المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري و الصناعي و كذا المؤسسات الوطنية إبتداءا من الفاتح جانفي 1971 لمخطط محاسبة نموذجي يتخذ بموجب مرسوم بناءا على اقتراح وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط في أجل أقصاه 30 يونيو 1970 (الجريدة الرسمية ، العدد رقم 110، 1969، صفحة 5).

لكن نص هذه المادة لم يطبق من حيث الشكل ، فأنيطت مهمة إصدار المخطط المحاسبي الوطني للمجلس المحدث بموجب الأمر رقم 71 – 82 المؤرخ في 1971/12/29 المتضمن مهنة المحاسب والخبير المحاسب الموضوع تحت سلطة وزير المالية والمكلف أساسا بمهمة إعداد مخطط محاسبي عام جديد ، حيث نصت المادة 38 من هذا القانون أن هذا المجلس يكلف بتحضير المخطط الجديد المذكور في نص المادة 19 أعلاه ، و يساعد على التطبيق التدريجي له ، و يهتم بتنظيم المحاسبات الخاصة بكل قطاع من النشاطات، و يدلي بآرائه حول جميع المخططات الحسابية الخاصة الموجهة من قبل المؤسسات العمومية لوزارة المالية (الجريدة الرسمية رقم 107، 1971، صفحة 7).

لقد تم في شهر نوفمبر من سنة 1973 تبني المخطط الجديد من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة بعد فحص للمشروع تلاه صدور الأمر رقم35 /75 الصادر بتاريخ 1975/04/29 القاضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلطة، الشركات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها، ثم صدور

المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الصادر بتاريخ 1975/06/23 عن وزارة المالية (بلغيث، 2004، صفحة 148).

1-1 خصوصياته: أول ما نشير إليه بهذا الصدد هو اعتماد معدي هذا المخطط عند تصميمه على النموذج المبسط، أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية .مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية، مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل نشاط البنوك وشركات التأمين والمستثمرات الفلاحية .لذلك فإن فكرة اللجوء إلى إعادة تكييف المخطط المحاسبي الوطني، مثلما نصت عليه المادة المحددة للاختصاصات المجلس الأعلى للمحاسبة المذكورة أعلاه وهذا استجابة لخصوصيات بعض الأنشطة، كانت حاضرة وهذا ما انتبه له المشَرع من اللحظة الأولى.

وعلى الرغم من أن مشروع نظام للمحاسبة التحليلية تم ضبطه إلا أنه لم ينجز إلى غاية إنتهاء العمل بالمخطط الوطني للمحاسبة في نهاية سنة 2009 ، وفي الوقت الذي كان فيه من المفروض أن تدرج المحاسبة التحليلية ضمن النموذج المحاسبي في الجزائر، على اعتبار ما تقدمه هذه الأخيرة من مساعدة في تسيير المؤسسات لأنها محاسبة للاستعمال الداخلي أي لأغراض التسيير، أهمل المخطط المحاسبي الوطني هذه الأخيرة بحيث ترك الحرية للمؤسسات بتكيفها في إطار المخططات القطاعية حسب الاحتياجات على العكس من المحاسبة العامة التي أضفى عليها الصبغة الإجبارية.

استجابة للأهداف التي حكمت ووجهت أعمال إعداد المخطط المحاسبي، فإنه تم اعتماد تصنيف لحسابات الإيرادات والتكاليف حسب طبيعتها، حيث يؤدي إلى إظهار جدول حسابات نتائج بمؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف مصالح المؤسسة وأقسامها، عدا بعض ما تعلق بتسيير المؤسسة ككل (أوبختي نصيرة & بوهنة بوهنة، 2015، صفحة 312).

على العكس من التصنيف الوظيفي أو التصنيف حسب الاتجاه الذي يجري العمل به في الدول الأنجلوسكسونية (أمريكا، بريطانيا، كندا) والذي يسمح بالحصول مباشرة وبدون

إعادة معالجة للمعلومات الأساسية التي تمكّن من الوقوف على التسيير السليم للمؤسسة مثل تكاليف الإنتاج ، أسعار تكلفة المبيعات والتكاليف التي تقع على عاتق كل وظيفة (التجارية، المالية، الإدارية) ، إن المخطط المحاسبي الوطني لا يولي أي اهتمام إلى هذه المؤشرات التي تعتبر أساسية لنجاح التسيير الداخلي، بل على العكس من ذلك فإنه يمد بمؤشرات إجمالية لكافة نشاط المؤسسة مثل نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال، الضرائب المستحقة والقيمة المضافة التي اعتمدها التصنيف حسب الطبيعة، إجابة عن احتياجات المحاسبة الوطنية، لأن القيمة المضافة على المستوى الكلي هي مجموع القيم المضافة لوحدات الاقتصاد العاملة .وعلى الرغم مما لهذا التصنيف من تأثير كبير على إمكانية الوقوف على سياسة تسيير ناجعة للمؤسسة إلا أن السلطة الوصية في الجزائر والهيئات المكلفة بالقيام بعمليات التوحيد أو تقديم الاستشارة لم تقم بأي جهد يذكر في هذا الاتجاه (طبايبية سليمة ،بورديمة سعيدة، 2017، صفحة 8).

و كتقييم للمخطط الوطني للمحاسبة بعد تطبيقه ، أنه جاء مسايرة لمرحلة إقتصاد مخطط و اشتراكي يستجيب لمتطلبات المحاسبة الوطنية خاصة ما يتعلق بحساب القيمة المضافة ، فقد تم استعمال المخطط المحاسبي الوطني نسخة1975 بداية من جانفي1976 إجباريا ، و لم يطرأ عليه من التغيير إلا في مناحي جزئية فقط ، رغم تبني الجزائر لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة مع بداية سنة 1988 بإصدار قوانين و تشريعات جديدة مسايرة لمرحلة اقتصاد السوق ، و بالتالي ظهرت جملة من النقائص سوف نتطرق إليها في النقطة التالية .

2-1 نقائصه:

قد سجلت العديد من النقائص على المخطط المحاسبي الوطني السابق خاصة بما يتعلق بالجانب النظري، سواء على الصعيد المفاهيمي أو المصطلحات المستعملة و كذا الإفصاح عن القوائم و المعلومات المحاسبية، إذ أن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار

المفاهيمي (الأهداف ،مستعملي المعلومة ،المبادئ المحاسبية)، المصطلحات المستعملة والحسابات المركبة.

3-1 محدودية المخطط المحاسبي الوطني وضرورة استجابته للتحولات المحاسبية الدولية:

نتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البيئة المحلية والدولية والتي انعكست على ميدان المحاسبة ظهرت العديد من النقائص على مستوى المخطط المحاسبي الوطني، والتي أصبحت بصورة واضحة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق مثلما أشرنا لهذا في أكثر من محطة من هذه الدراسة ، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي بالإضافة إلى عدم مواكبة الإصلاحات الاقتصادية على الصعيد الوطني، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف المؤسسات المتعددة الجنسيات لوجود مشاكل في التسيير، وعدم تطابق قوائمه المالية مع معايير المحاسبة الدولية ، و لجوء المؤسسات الوطنية إلى الخبرة الأجنبية لإعداد الحسابات و إعادة التقييم من قبل مكاتب أجنبية و هذا من أجل خوصصة هذه المؤسسات أو إعادة هيكلتها ، لأن الأرصدة المسجلة في الدفاتر المحاسبية لا تعبر بحق عن الواقع الاقتصادي لها ، و بالتالي لا تعطي صورة واضحة سواء للمسيرين أو المستثمرين أو الدولة ، فهي لا تساعد على اتخاذ القرار من طرف المهتمين بهذه المؤسسات .

2- دور الإصلاحات الاقتصادية في فرض تغيير التشريع المحاسبي:

منذ منتصف الثمانينات بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تظهر من جراء انخفاض أسعار النفط، وباعتبار الجزائر إحدى الدول المصدرة لهذه المادة فكان لزاما عليها أن تتأثر بذلك، وبدأ الميزان التجاري وميزان المدفوعات يسجل نتائج سلبية، وتواصلت سلسلة هذه النتائج ليس على المستوى الاقتصادي، بل امتد إلى الجانب الاجتماعي من ندرة في المواد الأساسية.

فاضطرت السلطات إلى ضرورة إحداث إصلاحات وتغييرات على كافة الأصعدة وخاصة في المجال الاقتصادي، ومن أهم تلك القوانين المنظمة للنشاطات الاقتصادية نجد خاصة استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية،حيث تم تحويل ما كان يسمى بالمؤسسات الاقتصادية الاشتراكية التي انبثقت من إعادة هيكلة المؤسسات إلى مؤسسات عمومية اقتصادية ، وهنا لابد من التفرقة ما بين هذا النوع ونوع آخر سمي بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ،الاختلاف أن النوع الأول يتسم بالاستقلالية ،والثاني خاضع لوصاية وزارة ما ،وفي كثير من الحالات تكون وزارة المالية عن طريق مديرية أملاك الدولة، فهناك الكثير من النصوص التي صدرت خلال هذه الفترة خاصة ما يتعلق بتنظيم التجارة وتعديل القانون التجاري نفسه،وتنظيم علاقات العمل،و أهم من ذلك تنظيم مهنة الخبير (المحاسب ومحافظ الحسابات) القانون 08/91الصادر في 27أفريل 1991.

والسؤال المطروح في هذه الدراسة عن الإصلاح المغيب من ضمن الإصلاحات التي شرع فيها منذ سنة 1988، فالمخطط المحاسبي الوطني طالت مدة تطبيقه دون إحداث تعديلات جوهرية عليه، فأصبح غير قادر على مسايرة التطورات، والإصلاحات الاقتصادية فرضت نوعا من المرجعية المحاسبية لا تتوفر خصائصها في هذا المخطط، و لسد النقائص المسجلة في المخطط المحاسبي الوطني قامت السلطات العمومية بفتح ورشة لإصلاحه أو تغييره و هذا منذ سنة 1998 كما هو موضح في النقطة التالية.

3 – الأعمال المرتبطة مع خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية :

أوكلت مهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة(CNC)، فقد تم إحداث هذا المجلس بموجب المرسوم التشريعي رقم 96-318 المؤرخ في 1996/09/25(المجلس الوطني للمحاسبة، 2017) باعتباره الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير

المحاسبية. فحسب المادة 02 من هذا المرسوم فإن هذا المجلس جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك . يضطلع بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث والتوحيد المحاسبيين والتطبيقات المرتبطة بهما .إضافة لحجم وطبيعة الصلاحيات التي يضطلع بها المجلس والمتضمنة في المادة 3 من مرسوم الإحداث والمتمثلة في:

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وبتعليمها.
- انجاز الدراسات والتحاليل المتعلقة بتنمية استخدام المحاسبة.
- اقتراح التدابير في إطار مهام التوحيد المحاسبي.
- فحص وإبداء الآراء والتوصيات حول النصوص التشريعية في ميدان المحاسبة .
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين والتأهيل للمهن المحاسبية.
- تنظيم التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه.
- متابعة تطور المناهج، النظم والأدوات المحاسبية، على الصعيد الدولي.

استنادا لواقع الحال فإن المهام الفعلية للمجلس تتعدى ما تنص عليه المادة الثانية من المرسوم96-318 لتشمل حسب إنجازات المجلس الناتجة عن أنشطته الفعلية نتائج أعماله المرتبطة أساسا بإصلاح النظام المحاسبي من خلال مشروع إصلاح المخطط المحاسبي، هذا بالإجابة على الاستشارات المقدمة له من خلال الآراء والتوصيات من أجل تجديد المخطط المحاسبي الوطني عن طريق تكيفه مع الأنشطة الاقتصادية الجديدة، الناتجة عن التحول الذي يعرفه المحيط الإقتصادي (Conseil national de la comptabilité, 2000) .

3-1 أعمال لجنة تحديث وتعديل المخطط المحاسبي الوطني:

تكفل المجلس الوطني للمحاسبة بمهمة تحديث وتغيير المخطط المحاسبي الوطني، بما يتلاءم مع التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني، ومحاولة جعله(المخطط) أداة فَعالة للتسيير في متناول المؤسسات وقد شكل المجلس في هذا الصدد لجنة مختصة أوكلت لها مهمة تحديث وتعديل المخطط المحاسبي الوطني، وقد تم توزيع أعمال هذه اللجنة على المراحل التالية:

- تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

- إعداد مشروع مخطط محاسبي جديد.
- صياغة نظام محاسبي جديد.

✓ ***استمارات تقييم المخطط المحاسبي الوطني:*** باشرت اللجنة عملها أولا بتقييم المخطط المحاسبي الوطني عن طريق إعداد استمارات استجواب احتوت على مجموعة أسئلة خاصة بمحاولة تقييم المخطط المحاسبي الوطني ويطلب الإجابة عليها .وقد أرسلت الاستمارة الأولى إلى ممارسي مهنة المحاسبة وكان ذلك في شهر جانفي من سنة 1999 م، وقد تزامن ذلك مع انشغال أصحاب المهنة (خبراء المحاسبة) بأعمال نهاية السنة المحاسبية وهو ما انعكس على عدد الردود المستلمة، الأمر الذي دفع باللجنة إلى إرسال استمارة ثانية في جويلية من سنة ,Conseil national de la comptabilité) 2000 (2000،وقد شملت هذه الأخيرة عددا أقل سواء من ناحية الأسئلة التي تضمنتها أو من ناحية عدد المستجوبين.

✓ **نتائج استمارات الاستبيان:** على ضوء الردود المتحصل عليها، تم جمعها وتلخيصها، وقامت اللجنة بإعداد تقريرها التقييمي حول المخطط المحاسبي الوطني، وقد خلصت اللجنة في هذه التقرير إلى النتائج التالية ,Conseil national de la comptabilité) :2000)

- ضرورة إعادة النظر في المبادئ المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، قواعد التقييم والمصطلحات المحاسبية.
- إعادة النظر في عدد وشكل ومحتوى القوائم المالية الختامية.
- إعادة تنظيم مدونة الحسابات وإثرائها بما يسمح بالإجابة على احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية.

✓ **الخيار الذي تبنته لجنة المخطط المحاسبي الوطني:** على ضوء الإجابات التي استلمتها لجنة المخطط المحاسبي الوطني، اختارت اللجنة مراجعة المخطط دون تغييره حتى لا يؤثر ذلك ويمس الممارسة المحاسبية من جهة، ولارتفاع تكاليف الإصلاح المحاسبي من جهة أخرى.

- ✓ **تقدم أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني:**قامت لجنة المخطط المحاسبي الوطني في فيفري من سنة 2000 بإعداد تقرير أوضحت فيه مختلف الاقتراحات التي خلصت إليها لغرض أخذها بعين الاعتبار في مراجعة المخطط المحاسبي الوطني والتي تمحورت بالخصوص حول المبادئ المحاسبية، الإطار المحاسبي والقوائم المالية الختامية (Conseil national de la comptabilité, 2000).

3-2 أعمال مجموعة الخبراء الفرنسيين: توقفت أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني في سنة 2001 و وضعت مهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر محل مناقصة دولية اختير على إثرها مجموعة الخبراء الفرنسيين للقيام بمهمة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، وقد موّلت هذه العملية بهبة من البنك الدولي، وقد باشرت المجموعة عملها في شهر أفريل من سنة 2001 على أن تنهي أشغالها بعد 12 شهرا حسب مدة الأشغال المحددة، لكن هذه المدة لم تحترم إذ لم تنته الأشغال في وقتها المحدد، وقد تم إعداد برنامج عمل للمجموعة على أربعة مراحل كما يلي:

- ✓ **المرحلة الأولى** :تشخيص لحالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ **المرحلة الثانية** :إعداد مشروع نظام محاسبي جديد.
- ✓ **المرحلة الثالثة** :إجراء تكوين للمختصين على النظام المحاسبي الجديد وعلى المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ **المرحلة الرابعة** :المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

بالنسبة إلى تقرير المجموعة عن المرحلة الأولى والمتمثلة في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فلقد تضمن أساسا:

- نقائص المخطط المحاسبي الوطني

- وجه الاختلاف مقارنة مع المعايير المحاسبية الدولية.
- مجموعة من التوصيات.

كما تم وضع ثلاثة خيارات ممكنة لتطوير المخطط المحاسبي الوطني وهي:

- **الخيار الأول** :الإبقاء على التركيبة الحالية (آنذاك) للمخطط المحاسبي الوطني مع إجراء بعض الإصلاحات التقنية حتى يتماشى مع تغيرات المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

الخيار الثاني :يتمثل في المحافظة على المخطط القائم ببنيته وهيكله، واعتماد بعض المعالجات والحلول التقنية التي أدخلتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

حيث يسمح هذا الخيار بقابلية فهم الحسابات التي تعرضها المؤسسات من طرف المستثمرين الأجانب كما يسمح بتحسين المعلومات المحاسبية المفصح عنها، إلا أنه مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين مختلفين، يشكلان نظاما مختلطا ومعقدا، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.

- **الخيار الثالث** :يتمثل في إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استنادا للتطبيقات والمفاهيم والقواعد والحلول التي أرستها لجنة المعايير المحاسبة الدولية (IASC) .

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الثانية فلقد تضمن مشروعا لنظام محاسبي جديد، وقد تضمن هذا المشروع مايلي:

التعريف بالإطار التصوري. التعريف بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإرادات، مدونة الحسابات، قواعد سير الحسابات – نماذج القوائم المالية والمصطلحات التفسيرية.

وبغرض تقييم التقرير تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، الذين تباينت آراؤهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما يتعلق بالإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار الفرنسي حيث (بلغيث، 2004، صفحة 174) :

- اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات فإنه من الأفضل الاحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض التعديلات الضرورية وذلك تجنبا لأي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي.
- أما الفريق الثاني، فقد طلب تأكيد واعتماد المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تبنيا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغاربية.

تم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة إلى الخبراء الفرنسيين، ليتم أخذها بعين الاعتبار، بناءا على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27ماي 2002 ، والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي الجديد باستثناء ما تعلق بالإطار المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه، على أن يتم إثراؤه وتعزيزه .وعلى هذا الأساس تقدمت مجموعة الخبراء الفرنسيين بمشروع ثاني لنظام محاسبي مرفوقًا بالإجابات عن الأسئلة التي طرحت بمناسبة المشروع الأول.

كما كُلف فوج العمل السابق بإعداد مقارنة بين المشروعين للتأكد من مدى أخذ الخبراء الفرنسيين فعليا بملاحظات المجلس الوطني للمحاسبة، ومن ثم إعداد حوصلة يتم تبليغها للخبراء الفرنسيين من أجل أخذها بعين الاعتبار ليتسنى لهم تقديم النسخة النهائية لمشروع النظام المحاسبي الجديد.

- ✓ **خيار المجلس الوطني للمحاسبة بشأن الإصلاح المحاسبي:** بعد دراسة و فحص الخيارات السابقة من قبل هيئات المجلس، قام المجلس الوطني للمحاسبة بقبول وتبني الخيار الثالث، أي تبني استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي(SCF)، المتوافق والمنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في مختلف الجوانب لاسيما في الإطار التصوري، المصطلحات و المبادئ

المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم و القوائم المالية، ويعد هذا الخيار مختلفا تماما عن الخيار الذي اقترحته لجنة المخطط المحاسبي الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يحبذان ويفضلان استعمال وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف الدول.

وكما أشرنا سابقا فإن عملية الإصلاح هاته تمت بتمويل من البنك الدولي والذي يكون ربما قد مارس ضغوطا حول خيار الجزائر بشأن إصلاح نظامها المحاسبي وهو ما قد يفسر التحول الجذري في منحى واتجاه الإصلاح.

3-3 تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد توجت عملية الإصلاح المحاسبي والتي عكفت عليها وزارة المالية بإصدار القانون 07-11 في 25 نوفمبر 2007 م الذي تضمن النظام المحاسبي الجديد، والذي حل محل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975م. ولقد أحدث هذا المرجع المحاسبي الجديد تغييرات عديدة سواء على مستوى التعاريف والمفاهيم أو على مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية التي يجب إعدادها من قبل المؤسسات الخاضعة قانونا لإعداد القوائم المالية، هذه التغييرات الناجمة عن الدور المنوط بالمحاسبة، والتي سترتبط من الآن فصاعدا بالواقع الاقتصادي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة، تتطلب جهودا معتبرة في التأهيل وإعادة التأهيل قصد الإلمام والإحاطة بالتغيرات التي حصلت، ولو أن الأسس التقنية للمحاسبة لم تتغير .

وعليه سنحاول من خلال هذه النقطة تناول النظام المحاسبي الجديد من خلال أبعاده النظرية والتطبيقية بدأً بإطاره القانوني والتنظيمي العام، ومرورا بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي و انتهاء بالقوائم المالية ومدونة الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي.

وقد عَرَّف القانون 07-11 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة

صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية (الجريدة الرسمية العدد 74، 2007).

وحدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد02 ،04 ، 05- من قانون 07 -11المؤرخ في 25نوفمبر - 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:" كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها"، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

وقد أقر مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مجموعة المبادئ المحاسبية المعروفة التي كان يخضع لها المخطط المحاسبي الوطني(PCN)، مع التركيز على ضرورة توفر خصائص في القوائم المالية تماشيا مع ما تقتضيه معايير المحاسبة والقوائم المالية الدولية، لهذه المبادئ ،خصائص جاءت ضمن المرسوم التنفيذي رقم 08-165 الصادر بتاريخ 26 ماي 2008، المتضمن كيفية تطبيق أحكام القانون السابق (الجريدة الرسمية العدد 27، 2008).

وقد تم الموافقة على 13 مبدأ هي: استمرارية النشاط، سنوية الدورة، استقلالية الدورات، ارتباطات أعباء الدورة بإيراداتها، وحدة النقد، التكلفة التاريخية، الحيطة والحذر، استمرارية الطرق المحاسبية، الأهمية النسبية، عدم المقاصة بين حسابات الأصول والخصوم و بين

الأعباء والإيرادات، المعلومة الجيدة، تغليب الواقع على الشكل وعدم المساس بالميزانية الافتتاحية، حيث أن مبادئ تغليب الواقع على الشكل والأهمية النسبية والمعلومة الجيدة تكون محل التفضيل (Conseil national de la comptabilité، 2006)

ويمكن للمهنة المحاسبية أن تستفيد من هذه الفترة الممنوحة لها للتأقلم، وتطور العمل المحاسبي ذاته بإدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال فيه، والارتقاء بها من العمل المكتبي البسيط إلى العمل الإلكتروني (أجهزة الإعلام الآلي و البرمجيات المختلفة).

3-3-1 خصائص النظام المحاسبي و المالي الجديد: نجد خصائص النظام الجديد متوافقة مع المعايير الدولية التي ذكرناها أعلاه (سويطي، 2015، صفحة 60) و التي تتمثل في :

أ- الملائمة (pertinence): أي يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وأن تكون المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية.

ب- المعلومات ذات المصداقية (la fiabilité): بمعنى أن تكون المعلومة صادقة وخالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- البحث عن الصورة الصادقة ، تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني،الحياد، الحيطة والحذر، الشمولية.

ج- القابلية للمقارنة (comparabilité): فالمعلومات تعد، تنشر وتحضر احتراما لاستمرارية الطرق، وتسمح المعلومة للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات.

د- المعلومة واضحة وسهلة الفهم (intelligibilité): المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات.

وقد شهد النظام المحاسبي المالي الجديد -كما أسلفنا- عدة تغييرات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني المعتمد منذ سنة 1975 فهو يأخذ بعين الاعتبار مجمل المعايير الموجودة ضمن معايير التقارير المالية الدولية IFRS والذي يتمحور في معادلة مكونة من ثلاث نقاط أساسية:

- التعريف بالإطار المفاهيمي (مجال التطبيق، مستعملو القوائم المالية، طبيعة وأهداف القوائم المالية، القواعد الأساسية للمحاسبة والمبادئ الأساسية المحاسبة).
- القواعد العامة والخاصة بالتقييم والتسجيل المحاسبي (المبادئ العامة والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم للعمليات العادية والخاصة).
- عرض القوائم المالية (الأصول، الخصوم، حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغييرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق).

وقد حددت المواد من 10 إلى 24 من القانون07 - 11تنظيم المحاسبة، وأهم ما جاء فيها (الجريدة الرسمية رقم 74، 2007):

- ✓ يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.
- ✓ تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية.
- ✓ تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية.
- ✓ تحرر الكتابات المحاسبية حسب القيد المزدوج.
- ✓ تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.

- ✓ تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تش
- ✓ مل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة.
- ✓ تحفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامها وكذا الوثائق الثبوتية لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال كل سنة مالية محاسبية.
- ✓ يرقم رئيس محكمة المنشأة ويؤشر على دفتر اليومية ودفتر الجرد.
- ✓ تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

4- أهداف النظام المحاسبي المالي:

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تتكيف مع البيئة المحاسبية الدولية، وتلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال(Marouani, 2007-2008, p. 92) :

أ. إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.

ب. جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.

ت. نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

وهذا فضلا عن الأهداف التالية (ناصر، 2010، صفحة 8):

- *تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.*
- فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم.
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به المؤسسات التابعة والفروع النظام المحاسبي للمؤسسة الأم.

- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة التقييم، عناصر الميزانية.
- حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

كما يهدف النظام المحاسبي المالي حسب ما جاء في العرض المقدم من طرف وزير المالية في معرض تقديمه لمشروع قانون النظام المحاسبي و المالي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني إلى ما يلي (الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، 2007) :

- إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.
- أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية.
- السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية كاملة أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين سواء كانوا مسيرين أو مستثمرين، مقترضين، دائنين، زبائن، جمهور، أو للدولة.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.
- ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.

5 آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد أعقب صدور النظام المحاسبي المالي رقم 11/07 صدور جملة من النصوص التنظيمية والقانونية لتوضيح آليات تطبيقه حيث نذكر منها.

– المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي المتعلق بالإطار التصوري لهذا النظام.

– القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سير الحسابات: الصادر في العدد 19 من الجريدة الرسمية لسنة 2009 في يوم 25 مارس.

–القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة ، الصادر في العدد 19 من الجريدة الرسمية لسنة 2009 في يوم 25 مارس ، حيث حدد هذا القرار أسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط ، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

–النشاط التجاري: فقد حدد رقم الأعمال بـ10 ملايين دينار، و عدد المستخدمين بـ تسعة (09) أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

–النشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال 6 ملايين دينار، وعدد المستخدمين بـ تسعة (09) أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسة والثانوية.

والملاحظة التي نوردها في هذا المقام هو أن هذا القرار لم يحدد هل أن الشرطين (رقم الأعمال وعدد المستخدمين) يكونان بالتزامن أم أحدهما يكفي، علما أن المشرع على الصعيد الجبائي رفع في قانون المالية لسنة 2012 الحد في رقم الأعمال إلى حدود 30 مليون دينار، والكيانات التي تحقق أقل من هذا الحد تخضع لنظام محاسبة مبسطة.

أما نظام التصريح المراقب المعمول به على مستوى الإدارة الجبائية، فلا محل له من الإعراب في النظام المحاسبي والمالي الذي نناقش فيه (*)، إلى أن ألغي هذا النظام بموجب قانون المالية لسنة 2015 (الجريدة الرسمية 78، 2014)

– المرسوم التنفيذي رقم 09–110 الصادر في 07 أبريل سنة2009 الذي يحدد شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي (الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، 2007، صفحة 4): فرغم أن أنظمة الإعلام الآلي كانت مستعملة قبل صدور النظام المحاسبي و المالي إلا أنه لم يوجد إطار قانوني يؤطر استعمال هذه

الأنظمة ، فصدر هذا المرسوم التنفيذي تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 24 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي و المالي بهدف تحديد شروط و كيفيات مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

إلا أن المشرع اشترط أن تسمح المحاسبة الممسوكة عن طريق نظام الإعلام الآلي بإعادة تكوين عناصر الحسابات والكشوف والمعلومات، على أساس الوثائق الثبوتية التي تدعم المعطيات المدخلة، أي نفس ما كان معمول به سابقا، لأن ما يسمى الإدارة الإلكترونية مازال في مرحلة الدراسة بالإضافة لتأخر وسائل الدفع والتصديق الإلكتروني إلى غاية كتابة هاته السطور.

- التعليمة رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009 المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة (المجلس الوطني للمحاسبة) ، بصدور هذه التعليمة المتضمنة الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من اجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، يكون قد تأكد عزم وزارة المالية – المجلس الوطني للمحاسبة -على بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي بتاريخ 2010/01/01،فتضمنت هذه التعليمة توضيح بعض الخيارات التي تبنتها هيئة التوحيد -المجلس الوطني للمحاسبة- على اعتبار النظام المحاسبي المالي يشكل تحولا عميقا لما أدخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية الواجب إعدادها من قبل المؤسسات، كما تضمنت هذه التعليمة المبادئ العامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي، وبالنتيجة يطبق هذا النظام بأثر رجعي بحيث يجب:

-إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 01 جانفي 2010 متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد.

-إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع تلك المتعلقة بسنة 2010 والمعدة وفقا لقواعد التنظيم الجديد.

-الإدراج في الملحق لشروحات مفصلة حول أثر الانتقال إلى التنظيم الجديد على الوضعية المالية، الأداء المالي وعرض نفقات الخزينة.

-الأخذ بالاعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي.

-استبعاد بعض الأصول والخصوم المسجلة في السابق والتي يقضي النظام المحاسبي المالي بعدم قبول تسجيله.

-إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية.

-إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة2009

-استثناء تطبيق قواعد التنظيم الجديد بأثر رجعي.

-التسجيل المحاسبي للفروقات الناتجة عن إعادة المعالجة في الميزانية الإفتتاحية.

أرفقت هذه التعليمة بجدول ملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني من جهة والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي الجديد من جهة أخرى، وذلك يهدف الى تسهيل عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي واختتمت التعليمة بالتأكيد على أن الاحترام الصارم للأحكام والإجراءات التي تضمنتها هذه التعليمة كفيل بضمان الانتقال نحو النظام المحاسبي الجديد؛ مع الإشارة إلى ضرورة إعلام المجلس الوطني للمحاسبة بكل الصعوبات والمشاكل المرتبطة والناجمة عن الانتقال إلى النظام الجديد، حتى تكون موضوع معالجة وإبداء آراء من قبل هذا المجلس.

بالإضافة للتشريعات السابقة، نجد أن المجلس الوطني للمحاسبة يقوم من حين لآخر بإصدار مذكرات توضيحية لكيفيات تطبيق النظام المحاسبي والمالي، وهذا حسب التساؤلات والمشاكل التي يطرحها المهنيون، وهذه المذكرات نعتقد أنها موازية لما هو معروف على الصعيد العالمي بهيئة تفسير المعايير.

و في النقطة التالية سنستعرض هذه الآراء و التفسيرات حتى 2018/03/31 بجانبها الإحصائي مثلما وردت في موقع المجلس الوطني للمحاسبة و مرتبة حسب تاريخ صدورها (المجلس الوطني للمحاسبة، 2017) :

أ- **القوانيين:** نجد ثلاث قوانيين رئيسة:

- القانون 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 2003/08/26
- القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الصادر في 2007/11/25
- قانون 10-01 المتعلق بالخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبيين المعتمديين الصادر في 2010/06/29

ب- مراسيم تنفيذية : نجد **هاته المراسيم في معضمها متعلقة بتطبيق مواد النظام المحاسبي المالي أصدرتها الهيئة التنفيذية (الحكومة) :**

- المرسوم التنفيذي رقم 318-96 المتعلق بإنشاء المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه الصادر في 1996/09/25 حيث أوكلت لهذا المجلس مهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر .
- المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المتعلق بتطبيق أحكام القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الصادر في 2008/05/26 حيث و رد في هذا المرسوم الإطار التصوري لهذا القانون .
- المرسوم التنفيذي رقم 110 /09 المتعلق بمسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي الصادر في 2009/04/07.
- المرسوم التنفيذي رقم 24-11 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره المؤرخ في 2011/01/27
- المرسوم التنفيذي رقم 25-11 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين وصلاحياته وقواعد سيره المؤرخ في 2011/01/27

- المرسوم التنفيذي رقم 26-11 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته و قواعد سيره المؤرخ في 2011/01/27
- المرسوم التنفيذي رقم 27-11 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبيين المعتمديين وصلاحياته وقواعد سيره المؤرخ في 2011/01/27
- المرسوم التنفيذي رقم 28-11 الذي يحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم إنتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبيين المعتمديين و صلاحياتها الصادر في 2011/01/27 ، و ما يلاحظ على المراسيم التنفيذية السابقة هو هيمنة ممثلي وزارة المالية على تشكيلة أعضاء الهيئات المشرفة على عمل المحاسبين (خبراء ،محافظي حسابات،محاسبيين معتمدين) و هذا الذي لم يكن موجود في القانون السابق 91-08 ربما لحل إشكال الإنسداد الذي حدث بين المهنيين ، و نلاحظ كذلك أن كل فئة من المحاسبيين إستقلت بمنظمة أو غرفة أو مصف يؤطرها ، و هذا ليكون التخصص للإستجابات لإنشغالات كل فئة .
- المرسوم التنفيذي رقم 29-11 الذي يحدد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبيين المعتمديين وصلاحياتهم المؤرخ في 2011/01/27 ،
- المرسوم التنفيذي رقم 30-11 الذي يحدد شروط و كيفيات الإعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد المؤرخ في 2011/01/27 ، جدير بالذكر أنه حتى كتابة هاته الأسطر لم يتم إعتماد أي من مهنيي المحاسبة وفق القانون الجديد و بعد ثمانية سنوات من صدوره 2010-2018 نظر لتعطل صدور المراسيم التنظيمية له ، و الذي تحصل على اعتماد فهو طبقا لأحكام القانون .

- المرسوم التنفيذي رقم 31-11 الذي يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المؤرخ في 2011/01/27
- المرسوم التنفيذي رقم 32-11 الذي يتعلق بتعيين محافظي الحسابات المؤرخ في 2011/01/27
- المرسوم التنفيذي رقم 72-11 الذي يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح الحق المشاركة في مسابقة الدخول للمعهد المتخصص بمهن المحاسبة المؤرخ في 2011/02/16، و ما يلاحظ على هذا المرسوم أنه ترك تحديد هاته الشهادات للتنظيم بمقتضى منشور وزاري مشترك بين وزير التعليم العالي و وزير المالية إلا أن صدور هذا المنشور كان في نهاية جويلة 2017 أي بعد 7 سنوات.
- المرسوم التنفيذي رقم 74-11 الذي يحدد شروط و كيفيات تنظيم الإمتحان النهائي، بصفة إنتقالية للحصول على شهادة خبير محاسب المؤرخ في 2011/02/16 .
- المرسوم التنفيذي رقم 73-11 الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال تسليمها المؤرخ في 2011/05/26.

أ- **قـــرارات وزاريـــة :** نجد وزارة المالية أصدرت عدة مقررات توضح كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي و من أهم هاته المقررات نجد :

- قرار رقم 71 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها المؤرخ في 26 /2008/07 و الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 2009/03/25 ، تأخر صدور هذا القرار هو الذي يفسر تأجيل دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ من 2009/01/01 إلى 2010/01/01
- قرار 72 يحدد أسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط ، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة المؤرخ في 26 /2008/07 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 2009/03/25 ، و هنا نشير أن هذا القرار لم يعدل منذ صدوره أي بعد 10 سنوات رغم أن النظام الجبائي و أسقف

رقم الأعمال المحدد لإنتساب المكلفين بالضريبة سواء للنظام الحقيقي (يفرض مسك محاسبة منتظمة) أو نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (مسك محاسبة مبسطة) قد تغير 4 مرات منذ تاريخ 26 جويلية 2008 ، و هذا ما يطرح مشكل تحيين القواعد المنظمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي .

- قرار رقم 74 المؤرخ في 2011/10/06 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة بهيكلته الجديدة .
- قرار رقم 127 يتضمن المصادقة على النظام الداخلي للجنة الإنضباط و التحكيم للمجلس الوطني للمحاسبة المؤرخ 2013/07/03 .
- قرار رقم 30 المؤرخ في 2013/06/24 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات حيث انقسم إلى جزئين ، جزء أول الذي اهتم بالتقرير العام للعبير عن الرأي و جزء ثاني اهتم بالمراجعات و المعلومات الخاصة،و ما نلحظه في هذا القرار هو إستباقه لصدور المعايير الجزائرية للتدقيق بسنتين (2)

د- التعليمات : نلاحظ صدور تعليمتين من قبل المجلس الوطني للمحاسبة

- التعليمة رقم 01 المؤرخة في 2009/10/29 المتعلقة بجدول الإنتقال بين PCN/SCF
- التعليمة رقم 02 المؤرخة في 2009/10/29 المتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، حيث نجد المختصين انتظروا هاتين التعليمتين كثيرا لأنهما توفران وسائل تقنية واضحة للانتقال من المخطط السابق للنظام الجديد، وكيفية إعداد الميزانيات الافتتاحية للنظام الجديد، حيث ما لاحظناه على مستوى مكاتب المحاسبيين بشكل عام هو التركيز على الجانب التقني دون الغوص في الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

هـ- القرارات : نجد وزارة المالية أصدرت ثلاث (3) قرارات متعلقة المعايير الجزائرية للتدقيق

- قرار رقم 02 المؤرخ في 2016/02/04 المتعلق المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA 210-505-560-580)
- قرار رقم 150 المؤرخ في 2016/11/02 المتعلق المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA 700-500-510-300)
- قرار رقم 23 المؤرخ في 2017/03/26 المتعلق المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA 700-500-510-300)

ما نلاحظه على هاته المعايير أنها كانت مطابقة للمعايير الدولية في مجملها (المعايير الدولية للتدقيق)، حيث اعتبرت نسخة منقحة منها.

و- **آراء :** نجد أن المجلس الوطني للمحاسبة أصدر حتى تاريخ 2018/03/31 ثلاثة عشر (13) رأي فيما يخص تطبيق النظام المحاسبي المالي أو تنظيم المهن المحاسبية خاصة ما يتعلق بـ :

- 2011/03/10 كيفية سير الحسابات المكونة للقوائم المالية للكيانات الناشطة في قطاع التأمين و إعادة التأمين .
- 2012/11/21 آراء أخرى متعلقة بسير حسابات الإعانات من قبل الدولة، سير حساب التسبيقات على الأرباح المقبوضة، ثم سير حسابات التطهير المالي للشركات، فسير حساب شركة أم فرعها خضع لعملية تطهير مالي، رأي حول المعالجة المحاسبية لإستثمار أقل من 30000 دج قبل 2010 و هذه الآراء كانت من قبل لجنة التوحيد المحاسبي على مستوى SNC إضافة لأراء أخرى تخص إستفسارات و إشكالات وقع فيها المهنيون، و هذا العمل الذي تقوم به هذه اللجنة بمثابة تفسير لتطبيق SCF وهو ما تقوم به هيئات التفسير على مستوى المجالس الدولية.
- 2013/03/11 رأي يتعلق بمساهمة العمال في النتيجة وكيفية سير هذا الحساب.
- 2013/04/17 راي يتعلق بحساب الضريبة على النتيجة الجبائية في الحسابات المجمعة

- 2013/04/23 رأي يتعلق بالإمتيازات الممنوحة للعاملين مع مثال مرافق
- 2013/07/30 مكرر وردت عدة أراء في هذا التاريخ، فالرأي الراي الأول كان حول سير حساب البيع بالإيجار، أما الرأي الثاني فيتعلق بالتسجيل المحاسبي لعملية خوصصة ، اما الراي الثالث كان يخص حسابي 67و 77 و كيفية سيرهما ، أما الرأي الرابع فيتعلق بالمؤونات التقنية من أجل تغطية منحة الذهاب للتقاعد ، أما الرأي الذي تلاه فهو يخص إعادة المعالجة المحاسبية لفارق إعادة التقييم .
- 2013/07/30 فنجد في هذا المنشور 5 أراء تخص سير الحسابات التالية: واجبات الشركات التي لديها دورة استغلال مندمجة ، كيفية سير حساب 115 مرحل من جديد و حساب الضرائب المؤجلة التي تخصه ،حساب العقود طويلة الأجل ، سير حساب القيم المنقولة المسيرة للحساب ، سير حساب الرسم على القيمة المضافة للدفع .
- 2013/12/05 نجد 5 أراء من قبل لجنة التوحيد المحاسبي: رأي يتعلق بسير حساب السكنات الإيجارية لحساب دوواين الترقية و التسيير العقاري، تقييم و تسجيل شهرة المحل، حساب الضريبة على العطل الغير المستهلكة المتعلقة بالإطارات المسيرة و أخيرا رأي حول سير حساب قروض التذكرة(crédits mémos)
- 2014/06/10 رأي حول الضرائب المؤجلة
- 2015/08/19 نجد 8 أراء من قبل لجنة التوحيد المحاسبي: حساب تعويضات نقل غير مستغلة ، سير حساب تصحيح في حساب معدل الإهتلاك، رأي حول تجميع الحسابات ، راي حول سير حساب سندات مساهمة لشركة أم في أحد الفروع، رأي يخص تطهير حساب الضرائب مؤجلة ،ثم رأي حول سير حساب منافع مستخدمين لدى شركة أم كانوا ملحقين عند فرع ، رأي حول تمويل أصول من قبل الدولة في إطار صندوق خاص، و أخيرا رأي يخص إعادة تقييم ممتلكات .
- 2017/01/04 خصص الرأي في هذا التاريخ للعقود طويلة الأجل بشكل من التفصيل و بمثال مرفق .

- 2017//03/13 بهـذا التـاريخ وردت 8 آراء : كـان الـرأي الأول يخـص إعانـات الإستغلال ،فرأي يتعلق بالضريبة بنسبة 5 بالمئة على مستوردي الأدوية على حالها ،أما الرأي الثالث فخص التثبيتات المهتلكة تماما لكنها لازالت تقدم منافع إقتصادية ، الرأي الآخر خص المصاريف الجارية قبل بداية المشروع ،أما الرأي الخامس فخص التثبيتات المقتناة في إطار الإمتياز مع عدم التمتع بحق إنتقال الملكية ، الرأي السادس خصة التأشير على الحسابات من قبل محافظ الحسابات لنشاط قبل بداية عهدته ، الراي التالي فمس تعويضات محافظ الحسابات للتقارير الخاصة أو النوعية أما الراي الأخير بهذا التاريخ فخص التثبيتات المتحصل عليها كهيبات (دون مقابل) .
- 2017/06/14 كان رأي لجنة توحيد الممارسات المحاسبية حول طريقة عرض القوائم بشيء من التفصيل و ما يلاحظ على هذا الرأي الأخير هو تأخر صدوره كثيرا أي بعد 07 سنوات من بداية تطبيق SCF .

و- نصوص تنظيمية: ورد نص تنظيمي واحد يتعلق بكيفية الإفصاح وشكل القوائم المالية المتعلقة بالمؤسسات المالية والبنكية مؤرخ في 2009/11/18 حيث وقع هذا النص التنظيمي محافظ بنك الجزائر.

ي- تعليمات تنظيمية: وردت ثمانية (08) تعليمات تنظيمية(منهجية) حول تطبيق النظام المحاسبي المالي

- 2010/10/09 تعليمة تنظيمية حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي بالفرنسية.
- 2010/12/23 تعليمة تنظيمية حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي بالعربية.
- 2010/12/28 تعليمة تنظيمية حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي: المخزونات
- 2011/03/20 تعليمة تنظيمية حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي: التثبيتات المادية .

- 2011/03/26 تعليمة تنظيمية حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي: مزايا المستخدمين.
- 2011/05/05 تعليمة تنظيمية حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي: المصاريف والإيرادات خارج الإستغلال وحسابات التحويل من PCN .
- 2011/06/07 تعليمة تنظيمية حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي: الأصول والخصوم المالية.
- 2011/12/28 تعليمة تنظيمية حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي: التثبيتات المعنوية.

ز – **البيانات:** وردت عدة بيانات من المجلس الوطني للمحاسبة تذكر المهنيين العاملين أو المتربصين وفق القانون السابق ببعض الترتيبات الإجرائية والتنظيمية التي تخص المهنة.

فباختلاف مصطلحاته سواء الانتقال أو التحويل، التحول، أو التنفيذ، فإن التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي طرح بسبب خصوصيته بعض القضايا والتساؤلات لدى معدي الكشوف المالية. فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجمل المؤسسات استلزم تبني طريقة تتمحور حول (المجلس الوطني للمحاسبة، صفحة 5):

- تنفيذ برنامج تكوين ملائم.
- إعداد مخطط داخلي للحسابات في النظام المحاسبي المالي.
- تعريف نماذج الكشوف المالية في النظام المحاسبي المالي.
- إعداد جدول مطابقة (المخطط المحاسبي الوطني/النظام المحاسبي المالي).
- إعداد سجل تحويل أرصدة المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي(اختياري).
- إنجاز تشخيص ودراسة للآثار.
- تنفيذ إعادة المعالجات التي أقرها النظام المحاسبي المالي من خلال هذه التعليمة.

- إعداد سجل لإعادة المعالجات.
- إعداد الميزانية الافتتاحية للنظام المحاسبي المالي 2010 بعد إعادة المعالجات والتعديلات.
- تنصيب لجنة متابعة تنفيذ تطبيق النظام المحاسبي المالي إبتداءا من 2009/01/01 على مستوى وزارة المالية و بالإشراف الشخصي للوزير (المجلس الوطني للمحاسبة، 2017) ،متكونة من مدير المحاسبة على مستوى وزارة المالي ،و الأمين العام للمجلس الوطني للمحاسبة ،ممثل وزارة الدفاع الوطني و ممثل عن بنك الجزائر بالإضافة إلى (3) ممثلين عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبيين المعتمدين (بصيغته القديمة) ، زائد ممثلين عن المديرية العامة للمحاسبة و المديرية العامة للضرائب و أخيرا ممثل عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، بمعنى تكونت هذه اللجنة من (11) عضو شكل المهنيين المستقلين (3) أعضاء فقط .

6- تأثير الإصلاحات المحاسبية على الجباية:

لقد أكد قانون المالية التكميلي لسنة 2009 م على إجبارية تطبيق النظام المحاسبي المالي وكذا استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الضريبي، حيث نصت المادة السادسة منه على إنشاء المادة 141 مكرر 2 التي تحرر كمايلي: " ***يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها النظام المحاسبي المالي شريطة أن لا تكون متعارضة مع القواعد الجبائية المطبقة والمتبعة في تحديد الوعاء الضريبي*** " (الجريدة الرسمية رقم 44، 2009)،كما أنه من الضروري أن يتم العمل على أخذ المتطلبات الجبائية والقانونية بعين الاعتبار ودراسة كل المشاكل التي قد تنجم عن تطبيق النظام المحاسبي المالي وإيجاد الحلول لها، وذلك بهدف تسهيل الاتصال بين الحاجيات المحاسبية والجبائية للوصول إلى نتائج محاسبية تنتهي إلى نتائج جبائية، والسماح للمؤسسة الجزائرية بتلبية متطلبات المعايير الجبائية ، ، لتأتي مواد لاحقة من قانون المالية لسنة 2009 لتجيب على إشكاليات أخرى طرحها النظام الجديد و تأثيره على النتيجة الجبائية لا سيما المواد

من 7 إلى 10 حيث وضعت ميكانزمات جبائية لمعالجة المصاريف الإعدادية ، مصاريف البحث و التطوير و كذا إعادة تقييم الأصول، إذ وضَح قانون المالية 2010 بعض الإجراءات لكيفية المقاربة بين الأعباء الجبائية و الأعباء المحاسبية المتضمنة في النظام المحاسبي و المالي خاصة بما يتعلق بكيفية حساب الإهتلاك على أصل مقتنى بموجب عقد قرض إيجاري (الجريدة الرسمية ، العدد رقم 44، 2009، صفحة 6) ، كما وضَحت المادة 09 من قانون المالية 2010 كيفية تسجيل فائض القيمة أو ناقص القيمة المتأتي من إعانات التجهيز ، بالإضافة الى الآراء المعبر عنها من قبل هيئة التوحيد المحاسبي على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة التي ذكرناها أعلاه لتوضيح أو تفسير سير بعض الحسابات التي لها تأثير على النتيجة الجبائية.

7- تأثير الإصلاحات المحاسبية على التعليم المحاسبي:

من خلال عملنا على مستوى الجامعة الجزائرية لحضنا أن معظم الجامعات (كليات و مدارس العلوم الاقتصادية) شرعت في تدريس النظام المحاسبي المالي منذ بداية تطبيقه أي منذ الموسم الجامعي 2010/2009 ، لكنها ركزت على الجانب التقني لهذا النظام (كيفية التسجيل المحاسبي) دون إيلاء كبير الأهمية للجانب المفاهيم لهذا النظام باستثناء بعض التخصصات ما بعد التدرج ، لكن مع مرور السنوات والتقدم في تطبيق نظام ل م د مع توحيد برامج الوحدات الأساسية نجد أن مقاييس معايير المحاسبة و المراجعة الدولية إضافة لمقياس نظرية المحاسبة أصبحت تدرس في معظم التخصصات الاقتصادية، أي بعبارة أخرى انفتاح الجامعة على الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي ، رغم أن الجزائر لم تقم بإعداد معايير محاسبية خاصة بها .

خاتمة:

إن عملية الإصلاح المحاسبي هي مسار طويل تحتوي على تغيرات كبيرة ، تدخل ضمن الإصلاح الإقتصادي ككل، أي بعبارة أخرى يشتمل هذا الإصلاح على تغيرات جذرية في

منهج الدولة الاقتصادي و الاجتماعي، بحيث تصبح المعلومة المحاسبة ذات معنى كبيير لجميع المتعاملين الاقتصاديين و أصحاب المصلحة سواء المباشرة أو غير المباشرة ، لهذا جاءت هاته الدراسة لتقييم الإصلاحات المحاسبية في بعض جوانبها و بالتركيز على المنظومة التشريعية لهذا الإصلاح مع دراسة بعض تأثيراته على المنظومة الجبائية والتعليم المحاسبي ، رغم أن هاذين الجانبين يحتاجان لدارسات بحثية معمقة مثلما حدث في تجارب دول أخرى.

و من ضمن الهواجس المعبر عنها أن النظام المحاسبي و المالي يعزز مكانة الإفصاح و يحَسن جودة المعلومات المحاسبية، فإنه بالمقابل يوفر حلول كثيرة لمن هو متمكن من استعمال كيفيات التسجيل لكي يتهرب من الضرائب، في حال لم تقم الإدارة الجبائية بإعادة رسكلة و تكوين مواردها البشرية (عن طريق الاستعانة بالجامعة طبعًا) ، و بالتالي تتعرض الخزينة العمومية لخسارة كبيرة ، و تزداد هذه الخسارة كلما كان المتعاملون أجانب أو معاملات خارجية أي خسارة في المداخيل و خسارة في العملة الصعبة ، و هذا ما يلاحظ من خلال متابعتنا للمستجدات الاقتصادية على الصعيد الوطني ، و ما يعرف بالنزاع الحاصل مع المجمع المصري أوراسكوم تليكوم ، فهذا النزاع يعبر بحق عن القلق المعبر عنه في هذه الدراسة و التحدي المطروح من أجل الإصلاح المحاسبي و علاقته بالانفتاح الاقتصادية، فهو يطرح مشكل الإفصاح، النتيجة الجبائية ، الإجراءات المتبعة لتحديدها ، كيفية التعامل مع فروع الشركات في حال تم الاستحواذ على الشركة الأم في بورصة أجنبية من قبل متعامل آخر و مشكل التقييم الذي يطرحه كل طرف ، مع عدم تفعيل عمل بورصة الجزائر، فبالطبع كل طرف يريد تعظيم أرباحه.

المراجع :

1. أوبختي نصيرة & بوهنة بوهنة. (2015). المحاسبة التحليلية ودورها في عملية اتخاذ القرارات – دراسة حالة مؤسسة "BENTAL"—— العدد الرابع. *مجلة الإستراتيجية والتنمية جامعة –عبد الحميد بن باديس مستغانم –*، 312-331.

2. الجريدة الرسمية ، العدد رقم 110. المتضمن قانون المالية لسنة 1970 الصادرة بتاريخ 1969/12/31 ص 4. 7.
3. الجريدة الرسمية ، العدد رقم 44 ، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المؤرخة بتاريخ 26-07-2009 المادة 08. 6.
4. الجريدة الرسمية العدد107. المتضمنة الأمر 71-82 الصادر بتاريخ 1971/12/29 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب و الخبير المحاسب . ص 7. 6.
5. الجريدة الرسمية 78..المتضمنة *قانون المالية لسنة 2015 الصادرة بتاريخ 2014/12/31 المادة 06*، ص4.
6. الجريدة الرسمية العدد 27، المتضمنة المرسوم التنفيذي رقم 08-165 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 2008/05/28 المادة 04-19 ص 11. 11.
7. الجريدة الرسمية العدد 74. المتضمنة القانون 11 - 07المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ،الصادر بتاريخ 2007/11/25 ، المادة 03 .
8. الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني. (12 09، 2007). *السنة الأولى رقم 21 ليوم 12 سبمبر 2007. الموقع الرسمي للمجلس الوطني الشعبي . ص 12.*، 2012 http://www.apn-dz.org/ تاريخ الإطلاع 2012/04/09
9. طبايبية سليمة ،بورديمة سعيدة.. *موسوعة الإقتصاد و التمويل الإسلامي*. تاريخ الاسترداد 15 12، 2017، من -دور المحاسبة التحليلية في اتخاذ القرارات و مدى استخدامها من طرف المؤسسات الإقتصادية في الجزائر-: http://www.iefpedia.com/arab/ تاريخ الإطلاع (15 12، 2017)
10. المجلس الوطني للمحاسبة. (2017). *www.cnc.dz/fichiers_regle/28.pdf* . تاريخ الاسترداد 20 10، 2017، من المجلس الوطني للمحاسبة: www.cnc.dz/fichiers_regle/28.pdf
11. المجلس الوطني للمحاسبة. (بلا تاريخ). مذكرة *منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي - الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة ص 5 تاريخ النشر غير موضح في هذه المذكرة* . تاريخ الاسترداد 23 03، 2018، من المجلس الوطني للمحاسبة: www.cnc.dz

12. محمد مطر ،موسى سويطي. (2015). *التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية* (الإصدار 3). عمان: دار وائل للنشر.

13. مدني بن بلغيث. (2004). *-أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية : بالتطبيق على حالة الجزائر -*. جامعة الجزائر: الجزائر.

14. مراد ناصر. (2010). النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني-دراسة مقارنة- . 18جانفي 2010 ، ص 08 – الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-. *الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات*، (صفحة 8). البليدة.

15. Conseil national de la comptabilité .(2006 ،07) .projet de système comptable financier, , p8.8 .

16. Conseil national de la comptabilité .(2000) .Rapport des travaux de la commission PCN, Alger, 2000.

17. Conseil national de la comptabilité .(2000) .Synthèse d'évaluation du plan comptable national, Alger, 2000.

18. Conseil national de la comptabilité. (2000, 07). *Questionnaire d'évaluation du plan comptable national. Alger, Juillet 2000.* Consulté le 02 07, 2011, sur Conseil national de la comptabilité.

19. Conseil national de la comptabilité ،.Questionnaire d'évaluation du plan comptable national. Alger, Juillet 2000.

20. samir Marouani" .(2008-2007) .*Le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage",(mémoire de magistère , en management , E S C Alger, 2007- 2008),, p92 .* Alger.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

الإقتصاد الجزائري: الأزمة والمخـــــرج

Algerian economy: crisis and outcome

د. حنان العمراوي
lamraoui.hanane@gmail.com
جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2017/10/08 تاريخ قبول النشر: 2017/05/20
تصنيف JEL : B22

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مظاهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر، والبحث عن حلول وتقديم مقترحات للخروج منها، فتبعية الاقتصاد الجزائري المفرطة لقطاع المحروقات تجلت مظاهرها بوضوح على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بعد تراجع أسعار النفط بداية من سنة 2014، وليس أمام الجزائر خيار سوى القيام بإصلاحات هيكلية لدعم وتنويع النشاط الاقتصادي لتعزيز الصادرات، مع التركيز على القطاع الزراعي باعتباره المحرك المستقبلي للتنمية في الجزائر، وكذا الاهتمام بالسياحة، بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، عجز الموازنة العامة، صندوق ضبط الموارد، أسعار النفط، الزراعة العضوية، السياحة الإسلامية.

Abstract:

This study aims to show appearances of the economic crisis in Algeria, and to search for solutions and proposals to get out of it, the dependency of the Algerian economy to the hydrocarbons sector on the economic and social aspects, were appears clearly after the decline in oil prices at the beginning of 2014. And Algeria has no choice but to undertake structural support reforms and diversify economic activity to boost exports, with a focus on the agricultural sector as the future engine of development in Algeria, as well as tourism, in addition improving the business climate.

Keywords: Economic crisis, State budget deficit, Revenue Regulation Fund, Oil prices, Organic Agriculture, Islamic Tourism.

المقدمة:

لم تكن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر حاليا مفاجئة للعديد من الخبراء الاقتصاديين، بل برزت عدة مؤشرات تنذر بإمكانية حدوثها خاصة مع عدم وجود رؤية واضحة لتطوير الاقتصاد وتنويعه وتغيير بنية الاقتصاد الجزائري، وعدم استخلاص الدروس من الأزمة الاقتصادية 1986.

فمنذ سنة 2014 يواجه الاقتصاد الجزائري صدمة خارجية شديدة بعد تراجع أسعار النفط، مما جعل إعادة صياغة نموذج النمو في الجزائر مطلبا أكثر إلحاحا، فقد كشف تدهور أسعار النفط عن هشاشة الاقتصاد الجزائري، فتراجعت صادرات البلاد والتي أّدت إلى عجز متواصل في الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات والميزان التجاري، بالإضافة إلى تآكل احتياطي الصرف، ونفاذ مّدخرات صندوق ضبط الموارد، فلجأت الحكومة الجزائرية إلى إجراءات من بينها تخفيض قيمة العملة، واللجوء للتمويل غير التقليدي من خلال حصول الخزينة العمومية على قروض من البنك المركزي، رغم تحذير الخبراء الاقتصاديين من الآثار السلبية لهاته الإجراءات ورفعها لمعدلات التضخم، وأنها تغطي عجز الموازنة العامة فقط في المدى القصير إلى المتوسط، فلابد من بحث عن حلول فعالة للخروج من الأزمة الاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل، لتنويع الاقتصاد الجزائري والتقليل من

تبعيته للمحروقات، وكذا العمل على إعادة صياغة نموذج النمو الإقتصادي للوقاية من الصدمات الخارجية ولضمان حقوق الأجيال القادمة.

من خلال ما تقدم يتجلى لنا التساؤل المحوري التالي:

ما هي مظاهر الأزمة في الإقتصاد الجزائري، وما هي الحلول المتاحة للخروج منها؟

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من بحث وتقديم بدائل للنهوض بالإقتصاد الجزائري، والتقليل من تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات في الأجلين المتوسط والطويل، للوقاية من الصدمات الخارجية والخروج من الأزمة الاقتصادية، والتي لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى تقديم مقترحات وحلول للخروج من نموذج "ريع بترولي في اقتصاد مغلق".

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن الأزمة الاقتصادية في الجزائر كانت متوقعة منذ سنة 2011 من قبل عدة خبراء اقتصاديين، فلم تتُخذ الإجراءات اللازمة للوقاية منها، فتجلّت مظاهرها بوضوح بمجرد تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، كما تهدف الدراسة أيضا إلى البحث عن حلول، وتقديم مقترحات للخروج من الأزمة في الأجلين المتوسط والطويل.

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: توقعات الأزمة المالية في الاقتصاد الجزائري منذ 2011.

المحور الثاني: مظاهر الأزمة في الاقتصاد الجزائري.

المحور الثالث: حلول ومقترحات.

I توقعات الأزمة المالية في الاقتصاد الجزائري منذ 2011

إن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر حاليا ليست مفاجئة بل كانت متوقعة من قبل العديد من الخبراء الاقتصاديين، أبرزهم تقرير صندوق النقد الدولي في سنة 2011، وتقرير نبني 2020 الذي صدر في 2012.

1 توقعات صندوق النقد الدولي سنة 2011

وضع صندوق النقد الدولي مجموعة من الخطوط الأساسية للآجال المتوسطة والتصورات

البديلة كما أطلق عليها صندوق النقد الدولي بالسيناريو الأساسي والسيناريو البديل ووردت كما يلي[1]:

إن توقعات السيناريو الأساسي تظهر تناقص أسعار البترول والغاز الطبيعي، مما سيشكل خطر على المالية العامة بسبب ضخامة لنفقات العامة، فإذا ارتفعت هذه النفقات استنادا إلى التدابير المنصوص عليها في الميزانية العامة (بما في ذلك زيادة الرواتب والأجور) سيؤثر ذلك سلبا على صندوق ضبط الموارد (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) وسينخفض تقريبا إلى نصف مستوى عام 2010 إلى غاية وصوله إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، أما أسعار النفط لتي من شأنها إعادة التوازن إلى الميزانية العامة ستنخفض إلى حوالي 96 دولار للبرميل في عام 2016، وتترك المالية العامة في موقف ضعيف. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): السيناريو الأساسي للآجال المتوسطة التي سيمر بها صندوق ضبط الموارد في ضوء الأزمة

السيناريو الأساسي	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط العالمية (دولار/برميل)	100.0	99.5	97.5	96.5	95.5
أسعار الغاز العالمية (دولار)	8.2	8.1	8.0	7.9	7.8
صندوق ضبط الموارد (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	28.6	25.0	21.7	18.6	15.6

Source : Algeria : 2011 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice , IMF Country Report No. 12/20, January 2012, P.9.

أما السيناريو البديل فيرى أنه في الآجال الطويلة، المالية العامة الجزائرية معرضة لضغوط حادة بسبب تراجع أسعار النفط بسبب تفاقم الأوضاع الدولية (استمرار الأزمات)، فيتراجع النفط إلى 55 دولار للبرميل في عام 2012، ثم 70 دولار للبرميل بعد ذلك، وسيؤدي ذلك إلى تدهورات حادة في توازنات الاقتصاد الكلي الجزائري على المدى المتوسط، وفي حلول عام 2016، صندوق ضبط الموارد سينخفض وصولا إلى مستوى الحد الأدنى القانوني والذي يقدر ب 740 مليار دينار، أما العجز المالي فسيّمول من قبل الحكومة من خلال زيادة الاقتراض والذي سيتجاوز 26% من الناتج المحلي الإجمالي، أما ميزان الحساب الجاري سيعاني عجز، وستنخفض الاحتياطات إلى ما يعادل سنتين ونصف من واردات السلع والخدمات في سنة 2016، وفي هذا السيناريو البديل من

المرجح أن يتم خفض الإنفاق العام على الاستثمار، مما سيؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة. والجدول التالي يبرز ذلك:

الجدول رقم (02): السيناريو البديل للآجال المتوسطة التي سيمر بها صندوق ضبط الموارد

السيناريو البديل	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط العالمية (دولار/برميل)	55.0	70.0	70.0	70.0	70.0
أسعار الغاز العالمية (دولار)	4.5	5.7	5.7	5.7	5.7
صندوق ضبط الموارد (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	17.9	8.3	4.5	4.3	4.0

Source : Algeria : 2011 Article IV Consultation—Staff Report ; Public Information Notice , IMF Country Report No. 12/20, January 2012 ,P.9

إن السيناريو البديل هو الذي أثبت صحة توقعات خبراء صندوق النقد الدولي حول نفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد؛ ففي بداية سنة 2017 سجل صندوق ضبط الإيرادات أكبر انخفاض في مدخراته المالية، بالتزامن مع التهاوي الشديد في أسعار النفط.

2 توقعات الأزمة المالية في تقرير نبني 2020

ورد في التقرير ثلاث نقاط هامة فيما يخص قطاع الاقتصاد هي(2):

- **إفراغ صندوق تنظيم الموارد:** تسمح لنا توقعات بسيطة على أساس التوجه الحالي برؤية الطريق المسدود الذي ستجد بلادنا نفسها فيه إذا لم نشرع في منعطف التنويع فورا. وللحفاظ على وتيرة النفقات الحالية للدولة، سيبقى العجز الموازني متواصلا لينتهي الأمر بإفراغ صندوق تنظيم الموارد في حدود 2018. وبعد ذلك، سيزيد عجز الموازنة بحوالي 1400 مليار دينار في 2012، لتبلغ حوالي 5000 مليار دينار في 2020؛
- **نفاذ احتياطي الصرف قبل 2025:** بعد أن كانت احتياطات الصرف تمثل حوالي 190 مليار دولار في 2012، فستشرع في الانخفاض ابتداء من 2016، نمو الواردات وانخفاض صادرات المحروقات إلى عجز تجاري هيكلي. وقد ينفذ احتياطي الصرف قبل 2025 مما يجبرنا على الاستدانة لتمويل عجزنا التجاري؛

❖ **العودة للاستدانة الخارجية:** إن الديون الخارجية التي سددت الدولة معظمها بحذر في 2005، قد تبلغ أكثر من 80 مليار دولار في 2025، مما يؤدي بنا إلى مستويات غير مقبولة شبيهة بتلك التي بلغناها في بداية التسعينات، والتي كانت في تلك الفترة سبب تعديلات أليمة على المستوى الاجتماعي.

II مظاهر الأزمة في الاقتصاد الجزائري

تعد السمة الغالبة على الاقتصاد الجزائري هي طابعه الريعي، حيث شكلت سلعتي النفط والغاز المكون الأكبر للناتج المحلي الإجمالي، والمحدد الرئيسي لعدد من مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وهو ما جعل الجزائر تتأثر بشكل كبير بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والشكل الموالي يوضح تطور أسعار النفط من 2009 إلى سبتمبر 2017.

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط في سلة أوبك (2009 – سبتمبر 2017)

الوحدة: دولار للبرميل

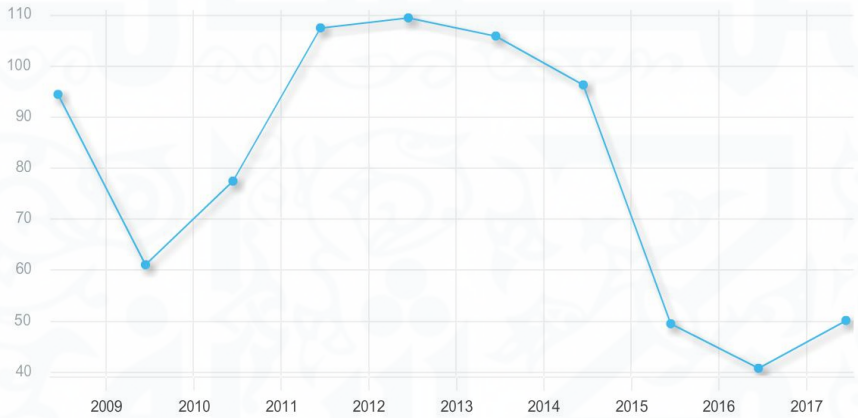

Source: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

يوضح الشكل السابق تدهورا كبيرا لأسعار برميل النفط بين سنتي 2014 و2015، حيث بلغت أدنى مستوى لها في 2016 بحوالي 40 دولار للبرميل لكن سجل تحسن طفيف في 2017 بحوالي 50 دولار للبرميل. كما تراجعت قيمة الصادرات البترولية للجزائر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): قيم الصادرات البترولية للجزائر (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الصادرات البترولية (مليون دولار)	48.271	44.462	40.628	21.742	18.638

source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2017,p.20.

إن أكبر تراجع لقيمة الصادرات البترولية كانت بين سنتي 2014 و2015 بـ 46,48%، كما سجل التراجع أيضا بين سنتي 2015 و2016 قدر بـ 14,27%. إن تراجع أسعار البترول سبب آثارا عميقة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وتبرز أهم مظاهر الأزمة فيما يلي:

1 عجز الموازنة العامة

رغم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية غير البترولية من 3% في سنة 2014 إلى 12,6% في سنة 2015(3) لتعزيز الإيرادات المالية، واتباع سياسات مالية تقشفية لضبط وترشيد الإنفاق العام، إلا أن تراجع الجباية البترولية واستنفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد، أدى إلى انعكاسات سلبية على الإستثمار والأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما خلق ضغوطات على الموازنة العامة للجزائر، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (04): رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات الميزانية	5190.5	3676.0	4392.9	5790.1	3804.03	3895.31	3927.74	4552.54	4943.67 (تقديري)
نفقات الميزانية	4191.0	4246.3	4466.9	5853.6	7058.17	6024.13	6995.76	7656.33	7303.8
رصيد الميزانية	999.5	-570.3	-74.0	-63.5	-3254.14	-2128.81	-3068.02	3103.78	-2439.97

Source : (2008-2011) : Ait Mokhtar Omar, L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation Cas Algérie 1999-2014, thèse de doctorat, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2013-2014 p p 275-276.

(2012-2016) : Ministère des finance, Solde global du Trésor, http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

رغم السياسة التقشفية التي قامت بها الجزائر منذ بداية تراجع أسعار النفط، إلا أن عجز الموازنة بقي متواصلا حتى مع استنفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد، وقد تم اللجوء إلى تغطية العجز من مصادر التمويل المحلية، باللجوء إلى ما يسمى بالتمويل غير التقليدي، وهو عبارة عن قروض مقدمة من البنك المركزي للخزينة العمومية لمدة 5 سنوات، فبالرغم من عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية إلا أن طبع النقود من قبل البنك المركزي لتمويل العجز الموازني سيؤدي إلى ضغوط تضخمية حادة، ويؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.

2 نفاذ مدخرات صندوق ضبط الموارد

إن زوال صندوق ضبط الموارد سيجعل الاقتصاد الجزائري على المحك، ويفتح المجال أمام الاستدانة الخارجية، فبداية استنزاف مدخرات صندوق ضبط الموارد ورد في قرار الحكومة الجزائرية في سنة 2016 بالتخلي نهائيا عن السعر المرجعي لإعداد الميزانية السنوية؛ بعد أن كان 19 دولارا عند تأسيس الصندوق، ثم حدد هذا السعر في قوانين المالية منذ سنة 2008 بـ 37 دولار للبرميل، والجدول التالي يوضح تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2015.

الجدول رقم (05): تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2015 (مليون دج)

السنوات	مجموع الموارد	استخدامات الصندوق	الرصيد المتبقي في الصندوق
2010	5634775	791938	4842837
2011	7143157	1761455	5381703
2012	7917012	2283260	5633752
2013	7005169	1138527	7005169
2014	8056740	277892	5284848
2015	7319009	3489710	4429290

المصدر: - تقارير وزارة المالية.

OPEC, Annual statistical bulletin (2014).

يبين الجدول السابق تراجع كبير لمدخرات صندوق ضبط الإيرادات ب24,55% في سنة 2014، ثم تراجع آخر بـ 16,18% في سنة 2015، وفي سنة 2016 بلغ رصيد صندوق ضبط الموارد الحد الأدنى القانوني أي 740 مليار دج اعتبارا من نهاية شهر

فيفري(4)، ثم إلغاء قانون الرصيد الأدنى الأقصى والإجباري الخاص بهذا الصندوق في قانون المالية 2017، وهذا المبلغ سيتم استغلاله لتغطية عجز الموازنة في نهاية سنة 2017.

3 نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر هذه النسبة كمؤشر للتوازن الخارجي للاقتصاد، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (06): نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	7,541	9,931	5,880	0,398	-4,419	-16,561	-116,366 (متوقعة)

source: www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

نلاحظ من خلال الجدول السابق، ارتفاع نسبة عجز ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية تراجع أسعار البترول في سنة 2014، وهذا سيزيد من مخاطر عدم السداد والإيفاء بالملتزمات. أما توقعات صندوق النقد الدولي في السنوات القادمة فهي كالتالي:

الجدول رقم (07): توقعات نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (2017-2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
توقعات نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-12.310	-10.203	-9.536	-8.382	-7.384	-7.260

source : www.imf.org

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تحسن في نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لكنها لا تزال تسجل عجز، فتغطيته من احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية صعب جدا، خاصة في ظل تراجع احتياطي

الصرف، وتوقع استنزافه قبل 2025 إن لم نقل 2020. والجدول الموالي يوضح تطور احتياطي الصرف في الجزائر في الفترة 2008-2016.

الجدول رقم(08): تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2008-2016

الوحدة:(مليار دولار)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
احتياطي الصرف	138.35	148.9	162.22	182.22	190.66	194.01	178.94	144.13	114.14	97 (تقديري)

Source : www.bank-of algeria.dz

نظرا لتواصل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر منذ منتصف 2014 جراء انهيار أسعار النفط، تواجه الجزائر تحدي نفاذ احتياطاتها من النقد الأجنبي، فقد سجلت تراجعا بقيمة 19,45% بين سنتي 2014 و2015، ثم انخفاض آخر بقيمة 20,80% بين سنتي 2015 و2016، ثم تراجع بـ 15% في نهاية سنة 2017 حسب تقديرات وزير المالية[5]. كما تراجع سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (09): تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية في الفترة (2010-2017)

السنوات	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، قيم نهاية الفترة)	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل اليورو، قيم نهاية الفترة)
2010	73,9437	103,4953
2011	76,0563	106,5322
2012	78,1025	102,9469
2013	78,1524	106,8930
2014	87,9039	107,0538
2015	107,1317	117,0575
2016	110,5274	116,3743
2017	*113.7610	*134.3422

source: www.bank-of-algeria.dz *** - أكتوبر2017**

انعكس تراجع أسعار النفط واتساع العجز في الميزان الجاري (نقص المعروض من العملة الأجنبية) إلى استمرار الضغوط التي تواجه الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية؛ فقد سجلت قيمة الدينار الجزائري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار الأمريكي، حيث فقدت بين سنتي 2014 و2015 نحو21,87% من قيمتها، واستمر التراجع إلى

غاية أكتوبر 2017، حيث فقد الدينار الجزائري مجددا 6,19% من قيمته المسجلة سنة 2015 أمام الدولار الامريكي.

كما سجلت أيضا قيمة الدينار الجزائري تراجعا بقيمة 9,34% مقابل اليورو بين سنتي 2014 و2015. واستمر كذلك التراجع إلى غاية أكتوبر 2017 حيث فقد الدينار الجزائري مجددا 14,76% من قيمته المسجلة سنة 2015 أمام اليورو.

4 المظاهر الإجتماعية للأزمة

إن تراجع أسعار البترول منذ سنة 2014 لم ُيحدث آثارا سلبية على الناحية الإقتصادية فقط، بل تعداها إلى الناحية الإجتماعية فتزايد عدد الفقراء وتزايدت أيضا معدلات البطالة.

❖ ***تزايد عدد الفقراء*** : في ظل عدم وجود أرقام رسمية عن عدد المعوزين والفقراء في الجزائر، أكدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفقر، أن ثلث الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر؛ كما كشفت دراسة إحصائية أجرتها الهيئة الحقوقية، أن 35 في المائة من الجزائريين فقراء، يعيشون بأقل من 1.24 دولار في اليوم الواحد، وأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لـ93% ممن شملتهم الدراسة كانت أفضل قبل انهيار أسعار النفط. وأظهرت الدراسة، أن القدرة الشرائية لدى الجزائريين انهارت بنسبة 60 في المائة سنة 2015، مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية، كما يتوقع إزدياد معدل الفقر في الجزائر ليصل إلى 20 مليون نسمة (6) نظرا لتراجع النمو الإقتصادي، وتواصل تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة تراجع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بقيمة 22,55% في سنة 2016، وارتفاع معدلات التضخم من 2,9 % سنة 2015 إلى 4,8% سنة 2016[7].

وتجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيس لتزايد عدد الفقراء، تراجع المستوى المعيشي في الجزائر منذ بداية تراجع أسعار البترول، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية (إجمالي الناتج المحلي) إلى سعر الصرف السوقي، وتعتبر هذه النسبة كمؤشر لانتشار الفقر.

الجدول رقم (10): نسبة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية (إجمالي الناتج المحلي) إلى سعر الصرف السوقي (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية (إجمالي الناتج المحلي) إلى سعر الصرف السوقي	0,35	0,42	0,41	0,40	0,38	0,28	0,25

source: www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

يبين الجدول السابق تراجع نسبة معامل تحويل تعادل القوة الشرائية (إجمالي الناتج المحلي) إلى سعر الصرف السوقي ابتداءا من سنة 2014، حيث سجلت سنة 2015 تراجعا بقيمة 26,56%، ثم تراجع آخر في سنة 2016 تقريبا بنسبة 10%، ويتوقع أن ترتفع النسبة أكثر في سنة 2017، نظرا لتراجع قيمة الدينار الجزائري أما الدولار الأمريكي بحوالي 3% من قيمته المسجلة في سنة 2016، وهذا سيؤدي حتما إلى تراجع المستوى المعيشي للأفراد المقيمين في الجزائري، وبالتالي سيؤدي إلى تزايد معدلات الفقر في الجزائر.

كما يتوقع البنك الدولي أيضا تراجع معدل نمو الاقتصاد الجزائري في المدى المتوسط، وأن تبلغ نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في المتوسط 1,2%، في السنوات 2017-2019؛ وزيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 14,6% في سنة 2018، وأكثر من 20% في سنة 2019[8].

- ***تزايد نسبة البطالة:*** من مظاهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر تزايد نسبة البطالة، والجدول التالي يبين نسبة البطالة في الجزائر من إجمالي القوة العاملة.

الجدول رقم (11): تطور نسبة البطالة في الجزائر من إجمالي القوة العاملة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	9,96	10	10,97	9,82	10,60	11	11,22

source: www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

يبين الجدول السابق ارتفاع نسبة البطالة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر، خاصة بعد سنة 2014، وهذا راجع لتأثير انخفاض أسعار النفط. أما توقعات صندوق

النقد الدولي فتشير إلى ارتفاع مستوى البطالة أكثر في السنوات القادمة، وقد تصل إلى 17,44% في سنة 2022، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12): توقعات تطور نسبة البطالة في الجزائر من إجمالي القوة العاملة (2017-2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
توقعات نسبة بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	11.69	13.23	14.52	15.64	16.55	17.44

source: www.imf.org

III حلول ومقترحات

ورد في تقرير نبني نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يحتوي على 5 محاور رئيسية هي[9]:

- التخلي تدريجيا عن الاعتماد على الريع خلال آفاق 2020 إلى غاية 2030: حيث تخصص العائدات من الجباية البترولية بين صندوق تنظيم الموارد وصندوق سيادي جديد للمستقبل. يتبعها إصلاح جبائي، والتحكم في الإستهلاك الطاقوي، وتركيز التحويلات الإجتماعية للأكثر حرمانا؛
- تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية؛
- تبني استراتيجية اقتصادية لنموذج جديد من النمو والتنوع: من خلال تنفيذ سياسة صناعية جديدة، دعم المصدرين وتسهيل التجارة الخارجية، سياسة انفتاح متناسقة ومتحكم بها؛
- تّبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية؛
- تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية ومقاربة الدولة في مجال قيادة السياسة الاقتصادية.

بالإضافة إلى ما سبق نضيف بعض الاقتراحات والتفاصيل التالية:

1 قطاع الزراعة كطاقة بديلة للجزائر يعزز الأمن الغذائي

يعتبر تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر دافعا أساسيا للتركيز على دعم القطاع الزراعي، فالجزائر تمتلك آفاقا واعدة في هذا المجال، وبالتالي يمكن اعتبار القطاع الزراعي البديل الأول للبترول، والركيزة الأساسية للنهوض بالإقتصاد الجزائري لسببين:

❖ **السبب الأول: بلادنا الأولى عالميا من حيث حجم الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية،** فحسب الخبير الزراعي الأستاذ الدكتور ***بختاوي السعيد*** (رئيس الجمعية الوطنية لترقية زراعة الزيتون)، أن حجم الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية لا يتجاوز 40 مليون هكتار عبر العالم، والجزائر تمتلك 80 % منها؛ بالإضافة إلى تنوع الفصول واعتدال المناخ، ففي كاليفورنيا توجد 3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية، تنتج 600 مليار دولار من المواد الزراعية، وفي اسبانيا مليون و600 ألف هكتار تنتج 400 مليار دولار من المواد الزراعية، وبالتحديد المنتجات المضادة للأكسدة والتي أصبح الطلب العالمي عليها كبير، مما يتيح للجزائر أن تكون أكبر قوة زراعية في العالم(10).

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر من أضعف الدول في مجال ***الزراعة العضوية***. حيث تقدر المساحة المزروعة عضويا في الجزائر ب700 هكتار وهو ما يمثل 0.002% من مساحة الجزائر، حيث قدر عدد المنتجين في سنة 2013 ب57 ُمنتج عضوي(11). أما عن محاولات التحول نحو نظام الزراعة العضوية، فقد بدأت منذ أكثر من عشر سنوات وخصت أربع محاصيل هي زيتون المائدة، التمور، الكروم وزيت الزيتون بهدف التصدير (12).

❖ **السبب الثاني: بلادنا تمتلك أكبر احتياطي للمياه الجوفية في الصحراء الجزائرية.** فعلى الرغم من تحديد ستة خزانات جوفية رئيسية في الجزائر، إلا أن الجزء الأكبر من الموارد المائية موجود ضمن نظامين كبيرين من طبقات المياه الجوفية، وتستخدم هذه الخزانات بشكل مشترك مع ليبيا وتونس، وتشكل معا نظام المياه الجوفية الصحراوي (***SASS***)، وعلى الصعيد الوطني، تشير التقديرات إلى أن هناك ما يصل إلى 7000 مليون متر مكعب سنويا من المياه الجوفية المتاحة اقتصاديا (القابلة للتجديد وغير المتجددة)، وأن نحو 75٪ من احتياجات البلاد من المياه يتم توفيرها من المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة (13)، فخلال السنوات الثلاثين الماضية تم استخراج 0.6 إلى 2.5 مليار متر مكعب / سنة من المياه من هذا النظام(14).

الشكل رقم (02): نظام المياه الجوفية الصحراوي SASS

source: Groundwater Management in Algeria Draft Synthesis Report, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2009.

يبين الشكل السابق أن الجزائر تحوز على أكبر خزان للمياه الجوفية مقارنة مع تونس وليبيا، وحسب الدكتور ***كتاب أحمد*** (مدير مخبر البحوث في علوم الماء بالجزائر العاصمة، وعضو الأكاديمية الفرنسية للماء) تمتلك الجزائر 80% من المياه الجوفية أي 40 ألف مليار متر مكعب، وتمثل خزانا يغطي احتياجات الجزائر من المياه لمدة 40 قرنا. بالرغم من ذلك، تعاني الجزائر نقصا في التزود بالماء في جميع القطاعات، حيث أنها تستهلك سنويا ما يقارب 17 مليار متر مكعب من الماء، في حين أن حاجياتها بالنسبة إلى المياه الصالحة للشرب والفلاحة وقطاع الصناعة تفوق 20 مليار متر مكعب سنويا(15).

وبالإضافة إلى استغلال المياه الجوفية يمكن كذلك تحلية مياه البحر، وتوجيهها للزراعة في المناطق الساحلية والداخلية، وللنهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري يقول الدكتور ***بختاوي السعيد*** لابد من(16):

- الإستثمار في المياه باعتبارها العامل الأساسي؛
- تكوين إطارات في مجال الزراعة؛
- تفعيل وتقوية النظام البنكي الجزائري خاصة في المجال الفلاحي.

2 الإهتمام بالسياحة

يشير واقع السياحة في الجزائر، إلى أن قطاع السياحة يعاني من عدة اختلالات ولا يعكس حقيقة ما تملكه الجزائر من قدرات في هذا المجال، وهذا ما تعكسه بيانات عجز

السياحة، وكذا تزايد عدد المغادرين مقارنة بعدد الوافدين إلى الجزائر.

❖ **تزايد عدد المغادرين مقارنة بعدد الوافدين إلى الجزائر:** والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): تطور عدد المغادرين وعدد الوافدين إلى الجزائر (2010-2015)

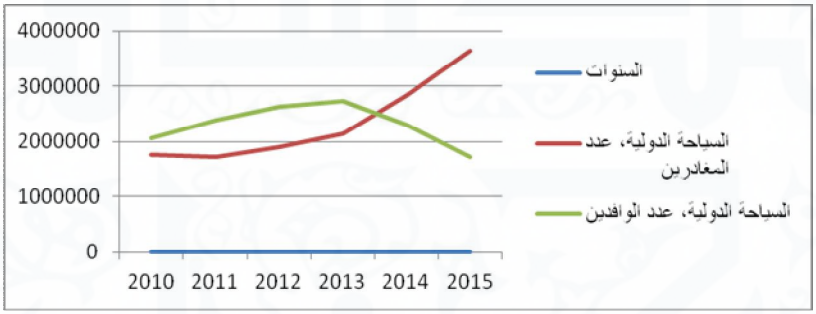

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

يبين الشكل البياني تراجع كبير لعدد الوافدين مقارنة بعدد المغادرين ابتداء من سنة 2013، والتطور الكبير لعدد المغادرين يعني أن الأفراد يفضلون السياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية.

عجز دائم في ميزان السياحة في الجزائر: والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): تطور ميزان السياحة الدولية خلال الفترة (2010-2015)

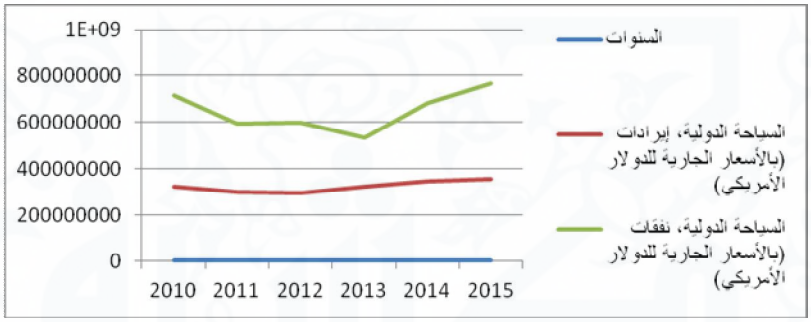

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

يبّين الشكل السابق أن ميزان السياحة شهد عجزا طول الفترة (2010-2015) فالنفقات السياحية نحو الخارج أكبر بكثير من الإيرادات.

❖ **ضعف الإستثمار في القطاع السياحي:** إن حجم الاستثمارات التي خصصت لقطاع السياحة تعتبر ضعيفة مقارنةً بالمشاريع الاستثمارية في مجال الصناعة والنقل، والجدول التالي يبين بيانات التصريح بالإستثمار السياحي للسنوات 2002-2016 (تحديث ماي 2017) من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

جدول رقم (13): بيانات التصريح بالاستثمار السياحي في الجزائر 2002-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

source: www.andi.dz

يبّين الجدول السابق قلّة عدد المشاريع الموجهة لقطاع السياحة، التي تمثل 1,6% فقط من إجمالي المشاريع الاستثمارية، مما جعلها تساهم فقط ب 5.45 % من مناصب الشغل. ومن بين الحلول المناسبة أكثر لتطوير قطاع السياحة في الجزائر، تشجيع ***السياحة الإسلامية*** أو السياحة العائلية الملتزمة (السياحة الحلال) نظرا لسرعة نمو هذا القطاع، وآثاره الإيجابية على اقتصاديات الدول التي تساند هذا النوع من السياحة على غرار ماليزيا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول. فوفقا لمؤشر السفر الإسلامي العالمي في سنة 2017. حافظت الجزائر على نفس مرتبتها في المؤشر في سنة 2016، وهي الرتبة 22 في حين تحسنت نتيجتها من 58.5 في سنة 2016، إلى 59.4 في سنة 2017 (17). وتبرز أهمية السياحة الإسلامية من خلال توفيرها قدرة أكبر على جذب واستقطاب السّياح المسلمين المحليين والأجانب، ومن شأن ذلك كله أن يساعد على زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة، خاصة في ظل ظروف الأزمة الإقتصادية التي تمر بها الجزائر، حيث من المتوقع أن يصل عدد إجمالي الزوار المسلمين الوافدين إلى دول منظمة التعاون الإسلامي 98 مليون زائر في سنة 2020 (18). وتوجد عدة مقومات لزيادة فرص الجزائر للإستفادة من ***السياحة الحلال*** أبرزها:

- **المقومات الطبيعية:** إن التنوع الجغرافي لوحده في الجزائر كاف لجذب السياح، من شريط ساحلي يمتد على مسافة 1600 كلم، يزخر بمناظر طبيعية خلابة، إلى سهول وهضاب وإلى صحراء شاسعة بواحاتها الجميلة، بالإضافة إلى المناطق الحموية، والمحميات الطبيعية؛

❖ **المقومات التاريخية:** تمتلك الجزائر العديد من مواقع التراث العالمي أبرزها آثار رومانية في تيبازة، وتيمقاد (باتنة)، وجميلة في (سطيف)، وكهوف طاسيلي في تمنراست، وكذلك معالم الحضارة الإسلامية في قلعة بني حماد وقصبة الجزائر، بالإضافة إلى مسجد الجزائر الأعظم الذي يعتبر أكبر مسجد في الجزائر العاصمة وأفريقيا، وثالث أكبر مسجد في العالم.

بالإضافة إلى هذه المقومات وضعت الحكومة مخططًا لتنمية السياحة حتى العام 2030 من أجل جعل الجزائر قطبا سياحيا مهما في أفريقيا والبحر المتوسط، ويهدف هذا المخطط إلى ترقية اقتصاد بديل للمحروقات، فلابد أن ُيضاف لهذا المخطط تشجيع للخواص للإستثمار في مجال السياحة الإسلامية، مع وجود إجراءات تحفيزية كالإعفاءات الضريبية.

3 فتح مكاتب للصرف والإستفادة من تحويلات المهاجرين

إن فتح مكاتب للصرف سيؤدي إلى استرجاع كتلة النقدية ضخمة من السوق الموازية، وسيؤدي كذلك إلى الاستفادة من تحويلات المهاجرين، لرفع رصيد البلد من العملات الأجنبية، وبما أن احتياطي البنك المركزي في تراجع مستمر والجزائر لم تلجأ بعد للاقتراض الخارجي، فإن المصدر الوحيد لغطاء عجز الحساب الجاري حتى الآن، هو تشجيع تدفق الاستثمارات وتحويلات المهاجرين، لتحسين نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لاستعادة التوازن الخارجي للاقتصاد. وقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين حوالي 1.7 مليون فرد(19)، أغلبهم يفضلون تحويل أموالهم عبر طرق غير رسمية، مما انعكس على ضعف التحويلات السنوية المسجلة، والمقدرة ب 2 مليار دولار في سنة 2016(20)فالتحويلات النقدية للعاملين المهاجرين يـُ كسبها أهمية كبيرة نظرا لمساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة. لكن هذا الأمر صعب التحقق في ظل وجود سوق موازية للعملات الأجنبية، وهي تسبب استنزاف لموارد بإمكانها المساهمة في حل جزء من الأزمة التي تمر بها الجزائر، وكذلك توفير المناخ الملائم للمستثمرين الأجانب خاصة المغتربين، لدعم النهوض بالاقتصاد الوطني.

حيث ذكر المهنيون الجزائريون المغتربون أن العائق الأول أمام الاستثمار، هو قانون 51/49 الذي ينظم الإستثمار الأجنبي، ويضع الجزائريين المغتربين والأجانب في منزلة

واحدة. فالمغتربون لا يمكنهم إمتلاك شركة ذات مسؤولية محدودة بشكل كامل، ويجب عليهم مشاركة مواطن جزائري يعيش في الجزائر لبدء نشاط تجاري[21].

4 إنشاء صندوق إستثمار إسلامي سيادي

من المزايا التي يوفرها إنشاء هذا الصندوق هو تشجيعه لإثراء القانون الجزائري فيما يتعلق بقواعد وأحكام الشريعة الخاصة بالتمويل الإسلامي، سواء المتعلقة بإنشاء مصارف إسلامية جزائرية أو ما تعلق بتدعيم وتنشيط بورصة الجزائر بالصكوك الإسلامية، بالإضافة إلى تشجيع طرح منتجات إسلامية وخدمات مبتكرة لجذب المدخرات المحلية والخارجية (خاصة المغتربين)، يتم توجيهها لتمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر، من خلال تمويل البنى التحتية أو تمويل المؤسسات التي تعاني عسر مالي في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، كما يمكن استخدام الفوائض المالية بصندوق الإستثمار الإسلامي السيادي للقيام باستثمارات دولية، سواء بالتوجه للسوق المالية الإسلامية العالمية أو القيام مباشرة بنشاطات استثمارية حقيقية مدّرة للعوائد. وكذلك العمل على إعادة توزيع الثروة، من خلال التمويل الاجتماعي الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر، وخلق شبكة أمان اجتماعي. وأمام هذا الصندوق سيناريوهان بناءا على سعر البترول في الأسواق العالمية هما:

❖ ***السيناريو الأساسي:*** ثبات وتذبذب أسعار النفط، وبالتالي توجيه الصندوق للقيام باستثمارات داخلية من خلال طرح صكوك سيادية؛ لاسترجاع أموال طائلة مكتنزة، مع إعادة النظر في المنظومة الجبائية الجزائرية، والتي تأخذ 26% من الضريبة على الأرباح، واستبدالها بمنظومة جبائية محفّزة تخفّف العبئ الضريبي، وبالتالي تجذب المدخرات المحلية والأجنبية، وهذا الحل حسب الدكتور **فارس مسدور** يغطي عجز الموازنة، ويغني الحكومة الجزائرية عن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، الذي يؤدي إلى طبع نقود دون مقابل، والذي سيؤدي إلى آثار سلبية على الإقتصاد الجزائري، إن لم نقل انهياره وعدم صموده أمام هاته الأزمة الاقتصادية الخانقة، فلابد من تعويض هاته الكتلة النقدية التي ليس لها مقابل(ذهب أو عملات أجنبية)، بنقود حقيقية من الإيرادات الجبائية في المدى القصير وتعويضها بالصكوك الإسلامية (22).

❖ ***السيناريو البديل:*** في حالة إرتفاع أسعار النفطِ وجه الصندوق للقيام باستثمارات داخلية وخارجية، وذلك بإتباع نفس استراتيجية صندوق الموارد، ووضع سعر مرجعي

للبترول مناسب لتغطية عجز الموازنة مثلا 50 دولار للبرميل، واستغلال الفائض عن هذه القيمة بوضعها في مدخرات صندوق الإستثمار السيادي الإسلامي، وعند تراكمها تسمح له بالإنطلاق بعملياته الإستثمارية، وفي حال تخطي الجزائر للأزمة في المدى المتوسط، توجه موارد هذا الصندوق للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. والشكل الموالي يبّين توقعات بازدياد سعر برميل النفط في سلة الأوبك إلى غاية 2040.

الشكل رقم (05): توقعات قيمة برميل النفط في سلة الأوبك (2018-2040)

الوحدة: دولار

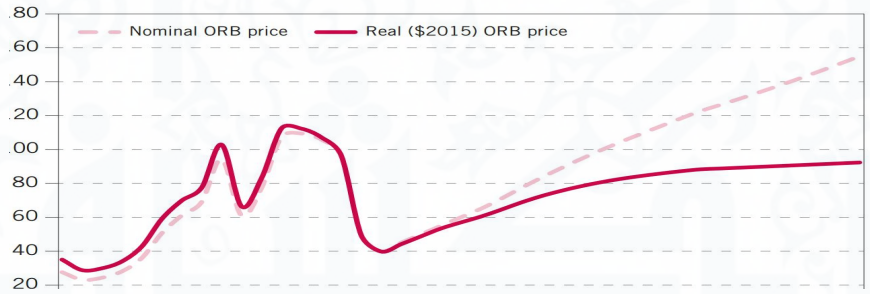

source: Organization of the Petroleum Exporting Countries. 2016 OPEC World Oil Outlook. October 2016, p.60.Available from: http://www.opec.org.

ويعكس هذا الإفتراض المتوقع التحسينات التدريجية في ظروف السوق. ويفترض أن متوسط سعر سلة أوبك المرجعي لعام 2016 هو 40 دولارا للبرميل، ومن المفترض أن يستمر استرداد السعر بزيادات قدرها 5 دولارات لكل برميل حتى عام 2021. ومن المتوقع أن تصل الأسعار في الأجل الطويل إلى 92 دولارا للبرميل بحلول عام 2040 بالأسعار الحقيقية ($ 2015)، أي ما يعادل 155 دولارا للبرميل بالقيمة الأسمية.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فتتوقع ارتفاع حاد لأسعار النفط بحلول عام 2021، وذلك بتوقع نمو الطلب العالمي على النفط في المتوسط بمعدل 1.2 مليون برميل في كل سنة حتى عام 2022(23).

5 التكتل المغاربي وحل الخلافات السياسية

نشأ إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمراكش، ويهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد(24). ولتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، وتحقيق التنمية المشتركة، تم توقيع إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 1991/03/10م. ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك تشجيع انسياب رؤوس الأموال، وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها(25). وفي2017/05/25 تم التوقيع على اتفاق بين الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ووكالة "نيباد"، للتخطيط والتنسيق لدعم القدرات في مجال البنية الأساسية للدول الأعضاء. وذلك في القطاعات الخاصة بالنقل وتكنولوجيات الاتصال الحديثة والطاقة والمياه في المناطق الحدودية(26).إن قيام تكامل اقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي ليس أمرا معقدا بوجود الإرادة السياسية، ونظرا لتوفر مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي الاجتماعية والثقافية والتاريخية والجغرافية، بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية من اتساع السوق المغاربية وتوفر المواد الأولية للتصنيع بالإضافة إلى توفر القوة العاملة، وبالتالي تكوين وحدة نقدية مغاربية تسّهل التبادلات الإقتصادية بين الدول الأعضاء، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالدول المغاربية؛ وتعود بالنفع على جميع الدول وأبرزها الجزائر بإعتبار أن إقتصادها أقل تنوعا وبعملة منخفضة.

وقّدرت عدة منظمات دولية وإقليمية بأن غياب الاندماج المغاربي يؤثر سلبا على الدول الأعضاء، فتؤكد الحكومة التونسية أن غياب التكامل يؤثر على النمو الاقتصادي بمقدار نقطة واحدة كل سنة (1%)، وبعبارة أخرى إذا كان الإتحاد المغاربي قائما، كان سيؤدي إلى قيمة مضافة قدرها 10 بلايين دولار للبلدان الخمسة، أي 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي المتراكم. كما يؤكد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي أن التأخير في تنفيذ عملية التكامل، يكلف كل بلد من بلدان المنطقة 2٪ من معدل النمو السنوي. وتقدر الخسارة التي تعاني منها التجارة في منطقة المغرب العربي بحوالي 980 مليون

دولار سنويا (لم تدُرج منتجات الطاقة في هذا التقدير) و2.1 مليار دولار تمثل 1٪ من الواردات الجزائرية والليبية من منتجات الطاقة(27) فما أحوج الإقتصاد الجزائري إلى هاته الموارد في ظل الأزمة الخانقة التي يمر بها، وفي ظل هشاشته وتبعيته للمحروقات.

الخاتمة:

أثبتت التراجعات المستمرة في أسواق النفط العالمية زيادة حدة الضغوط على الإقتصاديات التي تعتمد كثيرا على المحروقات، ونخص بالذكر الجزائر نظرا لهشاشة اقتصادها، وأغلب إيراداتها تمثل فوائض لقطاع المحروقات بحوالي 97%، فتراجع أسعار النفط بداية من سنة 2014 أدى إلى إحداث أزمة إقتصادية في الجزائر تتجلى مظاهرها في الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية، سواء من خلال تزايد عجز الموازنة العامة ونفاذ صندوق ضبط الموارد، وتراجع احتياطي الصرف، أو من خلال تزايد معدلات الفقر وزيادة نسبة البطالة. فعليه الجزائر مطالبة بانتهاج إستراتيجية فعالة للخروج من هذه الأزمة الخانقة، لتوافرها على عدة مقومات تغنيها عن قطاع المحروقات لتحقيق التنوع الاقتصادي أهمها : الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي ذات الجودة العالية، واحتياطي ضخم للمياه الجوفية، ومقومات جغرافية وتاريخية لجذب السياح، ونخص بالذكر السياح المسلمون نظرا لتزايد أعدادهم كل سنة.

في ضوء ما تقدم أسفر البحث عن مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل في:

النتائج:

- تمر الجزائر بأزمة اقتصادية أثّرت على كل القطاعات الاقتصادية، رغم أنها كانت متوقعة من قبل عدة خبراء اقتصاديين؛
- أدى تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014 إلى آثار اجتماعية سلبية، سواء من خلال تزايد معدلات الفقر وتراجع القدرة الشرائية للأفراد أو من خلال تزايد نسبة البطالة؛
- استمرار السياسات الاقتصادية على نفس الوتيرة، سيؤدي إلى تعميق الأزمة أكثر عند نفاذ احتياطي الصرف، ويهدد الجزائر بالرجوع إلى الاستدانة الخارجية؛
- خروج الجزائر من الأزمة الاقتصادية مرهون بتشجيعها لقطاعات خارج المحروقات وفي مقدمتها قطاعي الزراعة والسياحة؛

- إن فتح شبابيك للصرف والاستفادة من تحويلات المهاجرين يحسن نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يؤدي إلى تحقيق التوازن الخارجي؛
- خروج الجزائر من الأزمة مرهون بتوافر إدارة حكومية نزيهة، وعلى درجة عالية من الكفاءة، وتعمل على تحسين مناخ الأعمال لزيادة حجم التدفقات الاستثمارية من الخارج؛
- إنشاء صندوق استثمار إسلامي سيادي من شأنه إيجاد طرق لتمويل عجز الموازنة في الأجلين القصير والمتوسط، وبعث استثمارات حقيقية على المدى الطويل للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تشجيع الحكومة الجزائرية الإستثمار في قطاع الزراعة العضوية، نظرا لامتلاك الجزائر مقومات نجاحها، وباعتبارها الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الجزائري؛
- ✓ تشجيع الإستثمار في السياحة الإسلامية لما لها من آثاره الإيجابية على اقتصاديات الدول التي تبنتها؛
- ✓ ضرورة الاستماع إلى الخبراء الاقتصاديين الجزائريين، وتّبني أفكارهم لإيجاد حلول للاختلالات الهيكلية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ نوصي الحكومة الجزائرية بإعادة النظر في قانون 51/49، بالإضافة إلى وضع تسهيلات للسماح للمغتربين الجزائريين بالاستثمار في بلادهم، وعدم وضعهم في كفة واحدة مع الأجانب؛
- ✓ ضرورة حل الخلافات السياسية لإنشاء تكامل اقتصادي مغاربي بما يخدم مصلحة بلادنا، والاستفادة من المزايا الاقتصادية للاندماج للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية، لتجنب الصدمات الخارجية أو التقليل منها مستقبلا.

الهوامش والاحالات:

[1]– Algeria : "2011 Article IV Consultation—Staff Report ; Public Information Notice" , IMF Country Report No. 12/20, January 2012 ,PP.8-9.

[2] – ملخص تقرير نبني 2020، خمسينية الإستقلال، دروس ورؤية لجزائر 2020 ،26 جانفي 2013، ص. 6. (بتصرف)

[3] –التقرير السنوي 2015 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص.78.www.bank-of-algeria.dz

[4] –http://www.bank-of-algeria.dz.

[5] – تصريحات وزير المالية عبد الرحمان راوية أمام أعضاء لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني لعرض مشروع القانون بالقرض والنقد.

http://www.eldjazaironline. net consulter le 03/10/2017

[6] –Kaddour HOUARI un Algérien sur trois vit en dessous du seuil de pauvreté17/10/2016 http://laddh-algerie.org

[7] – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، "المؤشرات الإقتصادية والصناعية في الدول العربية"، إدارة المعلومات الصناعية، الرباط، مارس 2016-مارس2017، ص.14.

[8] – الجزائر، تقرير التوقعات الإقتصادية www.worldbank.org

[9]– ملخص تقرير نبني 2020، خمسينية الإستقلال، دروس ورؤية لجزائر 2020، 26 جانفي 2013، ص ص.7..9.

[10]– مداخلة الأستاذ الدكتور بختاوي السعيد في ملتقى التغذية في وهران https://www.youtube.com/watch?v=-7jG-NRNW0w

[11]–FIBL& IFOAM: "the world of organic agriculture, Statistics and emerging", Research Institute of Organic Agriculture FIBL 2016, www.fibl.org

[12] – بوزلحة سامية، أداء السياسات الزراعية العربية و أفاق الزراعة العضوية في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر3، ص 218.

[13] –Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Groundwater Management in Algeria Draft Synthesis Report", Rome, 2009.

[14]–Stephen Foster and Daniel P Loucks, "non-renewable groundwater resources", United Nations Educational, France,2006, p.68.

[15]– منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، 01 مارس 2017 http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2017/03/revue-presse-01-mars-2017-ar.pdf

[16]– مقابلة مع الأستاذ الدكتور بختاوي السعيد، آفاق الزراعة في الجزائر الجزء2، نوميديا نيوز https://www.youtube.com/watch?v=cZ58UuS4J9M

[17] – Mastercard & Crescentrating, "Mastercard-Crescentrating Global Muslim Travel Index 2017", May 2017, P.18.

[18]– COORDINATION OFFICE, "Muslim Friendly Tourism: Understanding the Demand and Supply Sides In the OIC Member Countries, Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the of the Organization of Islamic Cooperation", COMCEC February 2016, p1.

[19] – www.albankaldawli.org

[20] – MIGRATION AND REMITTANCES Recent Developments and Outlook Special Topic: Global Compact on Migration, WORLD BANK GROUP, April 2017, p.25.

[21] – مريم مزغني مالوش وآخرون، "حشد جهود المغتربين من منطقة الشرط الاوسط وشمال إفريقيا من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي وريادة الأعمال"، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2016، ص.29.

[22] – لقاء مع الذكتور فارس مسدور، الاقتصاد الجزائري قريبا سينهار بشكل كامل متاح على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=Em3nkVtUTQw

[23] – INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, "OIL 2017 Analysis and Forecasts to 2022", 2017. Available from: www.iea.orgp.4.

24 – http://www.maghrebarabe.org/ar/obj.cfm

[25] – http://www.maghrebarabe.org/ar/institutions.cfm

[26] – http://www.maghrebarabe.org/ar/communiques.cfm?id=249

[27] – Ministry of economy and finance, "Issues of the Maghreb integration “The Cost of Non Maghreb”", KINGDOM OF MOROCCO, pp.13-14.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2015

The impact of ICTs on economic growth in developing countries econometric study during 2005-2015

د. طه بن الحبيب
جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر
tahabenlahbib@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/04/06 تاريخ التعديل: 2018/06/10 تاريخ قبول النشر: 2018/06/20
تصنيف JEL: O47، O14

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال دراسة قياسية ضمت 50 دولة نامية خلال الفترة 2005-2015، ومن أجل تحقيق الهدف تم استخدام نماذج البانل وهذا استنادا على المتغيرات المستقلة المتمثلة في: الأنترنات والهاتف النقال ومعدل التضخم ومعدل النمو السكاني والانفتاح التجاري، ونمو الناتج المحلي كمتغير تابع، حيث تبين من خلال التحليل الساكن لنماذج البانل أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم، وهو دليل على وجود فروقات فردية ثابتة بين الدول النامية في تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، في حين أن التحليل الديناميكي بّين أن مؤشر الأنترنات له تأثير سلبي ومعنوي في الأجل الطويل وهو دليل على العلاقة العكسية بينه وبين النمو الاقتصادي، أما متغير الهاتف النقال كان له تأثير سالب وغير معنوي أي أنه ليس له تأثير على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النمو الاقتصادي، بيانات البانل، الدول النامية.

Abstract:

The aim of this study was to measure the impact of ICT on economic growth in developing countries through a econometric study of 50 developing countries during 2005-2015. In order to achieve this objective, the models panel data were used based on independent variables such as: Inflation, population growth rate, trade openness, and GDP growth as a dependent variable. In the static analysis of panel data, it was found that the model of fixed individual effects is appropriate and is evidence of the existence of constant individual differences between developing countries in the impact of information and communication technologies On the economic growth, while the dynamic analysis between the Internet index has a negative and significant impact in the long term, which is evidence of the inverse relationship between it and economic growth, and the mobile phone variable had a negative and insignificant effect, that has no impact on economic growth Developing countries.

Key words: Information and Communication Technology, Economic growth, panel data, Developing countries.

مقدمة

شهد العالم تغيرات وتحولات هائلة وسريعة خلال السنوات الأخيرة بسبب التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أثّرت بشكل مباشر على الحياة الإنسانية وخاصة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محرك النمو الاقتصادي للدول وهذا ما سمح للعالم بالتقدم والتأقلم مع المحيط الجديد، مما أدى إلى رفع تحدي النمو لمعظم الدول النامية، فلقد فتحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أفاق وإمكانيات أمام هذه الدول من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والرفع من نسب النمو والتقليل من نسب التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية، وزيادة مظاهر التفتح لاقتصاديات هذه الدول وتقليل الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية من أجل الالتحاق بركب الاندماج في الاتصال العالمي من خلال تحرير اقتصاداتها، وجلب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، من خلال ما تقدم جاءت هذه الورقة البحثية من أجل الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟

من أجل الاجابة على الإشكالية المطروحة قيدنا بحثنا بفرضيتين تمثلتا فيما يلي:

- وجود تفاوت في امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين الدول النامية.

- وجود تأثير موجب ومعنوي لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية في الأجل الطويل.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة موضوع أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الدول النامية كون أن تكنولوجيا المعلومات لها دور أساسي في المساهمة في التقدم الاقتصادي من خلال الاستعمالات المتعددة لعنصر تكنولوجيا المعلومات وعلى اعتبار أن الدول النامية لابد لها من مواكبة التطورات الحديثة والمتسارعة في العالم وجب عليها زيادة الاهتمام بهذا المتغير لما له من أهمية كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالدول النامية ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي بها، من أجل ذلك سيتم الاعتماد على أدوات التحليل الاحصائي والقياسي لمعرفة هل لمتغير تكنولوجيا المعلومات والاتصال دور في تحقيق النمو الاقتصادي بهذه الدول؟ أم تمت عوامل أخرى تساهم في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي بهذه البلدان.

أولا: تعريف بعض المفاهيم

1- **التكنولوجيا:** هي الجهد المنظم الرامي إلى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الادارية والتنظيمية والاجتماعية، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع. (أبو شنب، 1999، صفحة 81)

2- **المعلومات:** هي عبارة عن بيانات تم تصنيفها وتنظيمها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، وبالتالي فالمعلومات لها معنى وتؤثر في ردود أفعال وسلوك من يستقبلها. (محمد البكري و سلطان، 2001)

3- **الاتصال:** هو العملية التي يتم من خلالها إرسال رسالة معينة من مرسل إلى مستقبل مستهدف وباستخدام أكثر من أسلوب ومن خلال وسائل اتصالية محددة. (عبيدات، 2000، صفحة 253)

4- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** هي مختلف أنواع الاكتشافات والمنتجات والاختراعات التي تأثرات بتكنولوجيات الحواسيب، والاتصالات الحديثة، والتي تتعامل مع شتى أواع المعلومات من حيث جمعها، تحليلها، تنظيمها، واسترجاعها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة والمتاحة. (شادلي، 2010/2009)

5- **النمو الاقتصادي:** هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية، التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الانتاجية للمجتمع. (العيسي و قطف، 2006، صفحة 43)

ثانيا: الدراسات السابقة:

1- **دراسة العمري الحاج**(2012)، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1995-2009)، حاول الباحث الاجابة على الإشكالية " ما هو أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ " وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى أنه: من خلال نمذجة إصلاح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 2000 بواسطة إدخال متغير هيكلي خلص إلى أن هذا الإصلاح لم يكن له أثر إيجابي على معلومة الكثافة ولكن كان له أثر في العموم على النمو الإقتصادي، في حين أن الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصال يساهم بمعنوية في النمو الاقتصادي. (العمري، 2013)

2- **دراسة مجدي الشوربجي** (2011)، وهدفت الدراسة إلى: قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي لعدد 17 دولة عربية خلال الفترة 2000 إلى 2009، وتتلخص نتائج الدراسة في وجود أثر موجب ومعنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي. ويعني هذا أن زيادة

استخدام كل من الإنترنت والتليفون الثابت والمحمول أدت إلى زيادة النمو الاقتصادي. (الشوربجي، 2011)

3- **دراسة Mohammad Ali Moradi**، د.محمد علي مرادي، **Meysam Kebryaee**، ميسم كبري. هدفت الدراسة إلى : دراسة العلاقة بين إستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في 48 عضوا تم اختيارهم من منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة 1995- 2005، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر إيجابي وهام في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، وتأكد النتائج من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت مساهما هاما في نمو الاقتصاد في منظمة المؤتمر الاسلامي. (Moradi & kabryaee)

4- **دراسة محمد صلاح الدين. Mohammad Salahuddin**، هدفت الدراسة إلى: البحث عن العلاقة بين إستخدام الانترنت على النمو الاقتصادي والتنمية المالية والانفتاح التجاري لـ 11 دولة من جنوب أفريقيا خلال الفترة الممتددة من 1990-2012، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل من إستخدام الانترنت لتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة. ومن نتائج الدراسة أيضا أكدت أن إستخدام الانترنت لا تؤثر على النمو الاقتصادي خلال فترة عينة الدراسة (1990- 2012) فقط بل سيكون لها تأثير متزايد على النمو الاقتصادي في المنطقة في المستقبل خلال الفترة (2013-2034). (Salahuddin & Gow, 2015)

ما يلاحظ في هذه الدراسات أنها تناولت متغيرات مختلفة من أجل التعبير عن تكنولوجيا المعلومات، كما اعتمدت على أدوات التحليل الاحصائي والقياسي في التحليل، ونجد أن هناك اختلاف في العينات والفترات المستخدمة في الدراسة، إلا أن أغلبها اتفقت على أن لعنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثير على النمو الاقتصادي.

ثالثا: الطريقة والأدوات المستخدمة

من أجل معالجة الدراسة والوصول إلى الأهداف المتوخات منها تم الاعتماد على نموذج التحليل القياسي المتمثل في نماذج بيانات البانل كونها الأنسب في التحليل لمثل هكذا بيانات لذلك سنعرف هذه الطريقة وأهميتها والمراحل التي يجب إتباعها في التقدير.

1- **مفهوم بيانات البانل:** نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية في نفس الوقت، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن" (Dielman, 1989)

والجدير بالذكر، بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى البيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات" **Longitudinal Data** " عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثلة، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (**Panel Data**). (Free & Kim, 2007, p. 2)

2- **أهمية إستخدام معطيات البانل:** إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكبر دقة لأنها تأخذ بعين المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الإقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون اقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد اكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل. (Hsiao, 1989, pp. 523-529)

إن استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (**Multicollinearity**)، الذي قد يظهر بين المتغيرات المستقلة ومشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ **Heteroscedasticity** الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية. (Peracchi, 2001, p. 397)

توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدارسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها، ومن جهة أخرى يمكّن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى. (Baltagi, 2005, pp. 4-9)

تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلي تقديرات متحيزة في انحدارات المفردة، وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ " الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

يقترح (Baltagi, 2005, pp. 4-9) المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها **W.Green** (1993) ومن هنا تأتي نماذج بيانات بانل في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي ((**Pooled Regression Model (PRM**)، نموذج التأثيرات الثابتة ((**Fixed Effects Model (FEM**) ونموذج التأثيرات العشوائية

(**Random Effects Model(REM)**). ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسية في T من الفترات الزمنية فان نموذج بيانات بانل يعرف بالصيغة الاتية:

$$y_{it} = \beta_{\circ(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2,\ldots..,\ N \quad t = 1,2,\ldots..,\ T$$

حيث أن y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة(التابع) في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، B_i تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $x_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، وان ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ما يمكن تفسيره بحيث تعتمد تقدير المعلمات للنموذج على نوع نموذج بيانات بانل المستخدم.

3-التعريف بمجتمع ومتغيرات الدراسة:

يتكون المجتمع المدروس لهذه الدراسة القياسية من 50 دولة نامية موزعة على ثلاث قارات حيث نجد من قارة إفريقيا 25 دولة ومن قارة أسيا 15 دولة ومن قارة أمريكا الجنوبية 10 دول أنظر الجدول رقم (1) وقد تم اختيار هذه الدول طبقا لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة من سنة 2005 الى سنة 2015 . (قائمة الدول النامية)

4-متغيرات الدراسة

استخدمنا في هذه الدراسة عدة متغيرات لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة ولم يكن اختيارنا لهذه المتغيرات عشوائيا بل اعتمادا على دراسات سابقة (مقالة مجدي الشوربجي لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه لـ: رواسكي خالد لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط) ، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

- **المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي)**:للتعبير عن هذا المتغير استخدمنا نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي معبرا عنه بنسبة مئوية سنويا ورمزنا له بالرمز (TC) (قاعدة بيانات البنك الدولي)، ويتميز النمو الاقتصادي في بلدان دول النامية بعدم الاستقرار نظرا لعدة أسباب نذكر منها قلة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **المتغيرات المستقلة:** تنقسم المتغيرات المستقلة الى نوعين من المتغيرات هما: متغيرات المستقلة الرئيسية، المتغيرات المستقلة ثانوية

أ- **المتغيرات المستقلة الرئيسية:** المتغيرات المستقلة الرئيسية هي عبارة عن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وللتعبير عن هذه المؤشرات سوف يتم استخدام بعض مؤشرات البنية الأساسية لهذه التكنولوجيا والنفاذ إليها، وهي:

- عدد المشتركين في خدمة الانترنت لكل (100) شخص رمزنا له بـ (CI)
- عدد خطوط الهاتف النقال لكل (100) شخص رمزنا له بـ (CP).( )مؤشرات الاتصالات()

ب- **المتغيرات المستقلة الثانوية:**

- **درجة الانفتاح التجاري (OUV):** يمثل نسبة مجموع الصادرات وإيرادات الواردات من السلع والخدمات مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.
- **نمو السكان (POP):** يمثل معدل النمو السنوي في إجمالي عدد السكان.
- **معدل التضخم (INF):** يوضح معدل تغير الأسعار المحلية في الاقتصاد ككل، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاسا بالعملة المحلية على الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة بالعملة المحلية أيضا مع ضرب ناتج القسمة في 100.

يعرض هذا الجزء من الدراسة مراحل عملية التقدير على عينة من بيانات البانل متكونة من 50 دولة على الفترة الممتدة 2005 إلى 2015، حيث نقوم بتقدير نماذج البانل مع عرض وتفسير النتائج، ولكن قبل هذا سنقوم بتقديم المتغيرات و إجراء التحليل الوصفي لها والارتباط فيما بينها.

5- **التحليل الوصفي للمتغيرات**

5-1 الإحصاء الوصفي: لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة ولعينة متكونة من 50 دولة الوارد ذكرها في الجدول رقم (01).

- من خلال الجدول (02) نجد أن أعلى قيمة للنمو الاقتصادي (TC) قدرت بـ: 231.763 و اقل قيمة قدرت بـ: 27.2060-
- سجلنا قيمة عظمى للسلسلة (POP) بلغت 17.6247 سنة 2007 بقطر، أما أقل قيمة سجلت 0.0454 سنة 2005 بالارغواي.
- سجلنا قيمة عظمى للسلسلة(INF) بلغت80.7509 سنة 2006 بغانا، أما أقل قيمة سجلت 27.2060- سنة 2015 بالكويت.

بالنسبة للانحراف المعياري عرف أكبر قيمة 46.3954 و ذلك بالنسبة للمتغير عدد خطوط الهاتف النقال لكل 100 شخص **(CP)** اما اقل قيمة فسجلت 0.2213 وذلك

بالنسبة للمتغير عدد المشتركين في خدمة الانترنت لكل 100 شخص (**CI**) مما يدل على أن قيمته متشتتة أي تختلف بقدر كبير من دولة إلى أخرى مقارنة بباقي متغيرات الدراسة.

5-2 الارتباط بين المتغيرات: يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، يتم حسابها عن طريق استخدام برنامج التحليل القياسي (Eviews09)، و كل العمليات المتعلقة بالتقدير الأتية.

من خلال الجدول(03): نجد أن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات تبين النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين هما: عدد المشتركين في خدمة الانترنت لكل 100 شخص (CI).
- وعدد خطوط الهاتف النقال لكل 100 شخص (CP)، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما بـ 0.7991 .
- وجود علاقة ارتباط طردية بين النمو السكاني (POP) ودرجة الانفتاح التجاري (OUV) تقدر بـ 0.3328.
- هناك علاقة ضعيفة بين معدل التضخم (INF) ودرجة الانفتاح التجاري (OUV) تقدر بـ -0.1159 .
- النمو الاقتصادي (TC) عرف ارتباط طردي ضعيف جدا مع كل من النمو السكاني (POP) والتضخم (INF) ، حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع النمو الاقتصادي (TC) و هذه المتغيرات التفسيرية بـ 0.2367، 0.1639 على الترتيب، كما عرف النمو الاقتصادي (TC) ارتباط عكسي ضعيف مع كل من عدد خطوط الهاتف النقال لكل 100 شخص (CP)، عدد المشتركين في خدمة الانترنت لكل 100 شخص (CI) ودرجة الانفتاح التجاري (OUV) بحيث بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات السابقة -0.1848، -0.1755، -0.0157 على الترتيب.

باعتبار أن المعطيات المتاحة تحتوي على ثلاث أبعاد و هي البعد الزمني المتمثل في الفترة الزمنية (2005-2014) والبعد الفردي (الدول النامية 50 دولة كعينة) والبعد الموضوعي المتمثل في المتغيرات محل الدراسة والموضوعة أساسا لدراسة علاقة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي، لذلك فإن النموذج الأنسب في هذه الحالة هو نموذج بيانات البانل (panel data).

6- تقدير النماذج والمفاضلة بينها

6-1 تقدير نماذج بيانات البانل الأساسية الثلاثة: بعدما تعرفنا على العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع يتم التقدير باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاثة وهي

نموذج الانحدار التجميعي PRM، نموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM حيث أن حجم العينة هو N*T=50*11=550 ، في حين أن النموذج الموضوع للتقدير يتم صياغته كما يلي:

$$TC_{it} = \beta_{0(i)} + \beta_1 POP_{it} + \beta_2 INF_{it} + \beta_3 OUV_{it} + \beta_4 CI_{it} + \beta_5 CP_{it} + \varepsilon_{it} \quad t = 2005 \dots 2015 i = 1 \dots 50$$

وعليه يمكن تلخيص النماذج في الجدول رقم (04) الذي تم الحصول عليه من خلال الاستعانة بالبرنامج القياسي Eviews النسخة التاسعة حيث يظهر الجدول تقديرات كل نموذج بالاظافة إلى معامل التحديد واختبار فيشر للمعنوية الكلية.

2-6 أساليب الاختيار بين هذه النماذج

يمكننا الاختيار بين النماذج الثلاثة المذكورة سابقا من خلال الاختبارات التالية:

أ- إختبار فيشر F

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{\frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})}{(N-1)}}{(1 - (R^2_{FEM})/(NT-N-k)}$$

ومنه: قيمة **F** المجدولة: F(50−1,544−50−6) , 49,494)=1.49 =F (α

حساب F المحسوبة: (0.3568−0.1210)/5/(1−0.3568)/494=36.2769 Fc=

H_0=..... نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

H_1=..... نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

بما أن F المحسوبة أكبر من F المجدولة نقبل الفرضية H_1 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم ,

ب- أسلوب اختبار Breusch-Pagan LM Lagrange:

يستخدم هذا الاختبار من أجل المفاضلة بين نموذج تجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية.

نفترض أن:

H_0..... نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

H_1..... نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم

من خلال الجدول رقم (05) نجد أن قيمة اختبار **Breusch-Pagan (B.P)** المحسوبة بلغت 63.8751 وهي معنوية عند مستوى 5%، أي أننا نقبل الفرضية البديلة بمعنى أن نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم.

من خلال قبول الفرضية H_1 يقودنا هذا الاختبار إلى الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية لذلك نلجأ إلى استخدام؛

ج- أسلوب اختبار Hausman

بالرغم من ان نصوص التحليل القياسي تشير الى ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا انه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار **Hausman** الذي تم شرحه سابقا وهذا لغرض معرفة اي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من اجل تحديد اي من النموذجين ينبغي اختياره.

من خلال هذا الأسلوب سنقوم بتطبيق إختبار **Hausman**، استنادا للفرضيتين:

نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم..... H_0

نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم..... H_1

من خلال الجدول رقم (06) نجد أن قيمة اختبار **Hausman** المحسوبة بلغت 21.4792 وهي معنوية عند 5% ومنه

نقبل الفرضية H_1 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر نجد أن جميع إشارات المعلمات المقدرة موجبة ماعدا مؤشر الانترنت مما يدل على أن العلاقة طردية بين والمتغيرات المستقلة، وعكسية بين مؤشر الانترنت والنمو الاقتصادي.

- كلما زاد مؤشر الأنترنت بـ 100% انخفض النمو الاقتصادي بـ 8.65 %
- كلما زاد مؤشر الهاتف النقال بـ 100 % زاد النمو الاقتصادي بـ 1.57 %
- كلما زاد مؤشر النمو السكاني بـ 100 % زاد النمو الاقتصادي بـ 18.62 %
- كلما زاد مؤشر الانفتاح التجاري بـ 100 % زاد النمو الاقتصادي بـ 2.82 %
- كلما زاد مؤشر التضخم بـ 100 % زاد النمو الاقتصادي بـ 4.26 %

هناك وجهات نظر مختلفة بين الباحثين بخصوص أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي بين العلاقة الطردية والعكسية، وذلك حسب طبيعة العينة والفترة المدروسة، وعموما يمكن قبول النموذج من الناحية الاقتصادية.

إن مصدر الاختلاف بين الدول النامية في أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي هو العنصر الثابت وليس العشوائي، باعتبار أن لكل دولة ثابت خاص بها يمكن تفسيره على أساس طبيعة وخصوصية كل دولة على حدى، حيث سجلنا فروقات

ثابتة موجبة في بعض الدول نذكر منها على سبيل المثال: الهند ولبنان والبرازيل، وفروقات ثابتة سالبة في البعض الأخر مثل: الجزائر وتونس، والكويت انظر الملحق الشكل رقم (01).

وعموما ومن خلال التحليل الساكن لنموذج بيانات البانل تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لدراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 2005-2015 أي أن مصدر الاختلاف يعود إلى العنصر الثابت الذي يحدد الفروقات بين الدول النامية، وأن كل من المتغيرات الانفتاح التجاري ومعدل التضخم و مؤشر الانترنت ومؤشر الهاتف النقال جميعها كان لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في هذه الدول، بينما متغير معدل النمو السكاني لم يكن له تأثير معنوي، في حين بلغت القدرة التفسيرية للنموذج المفضل 36 % وهي ضعيفة نسبيا مما يعني أن هناك متغيرات أو عوامل أخرى تأثر في النمو الاقتصادي في الدول النامية غير مدرجة في النموذج.

7- التحليل الديناميكي لنموذج بانل

بالرغم من النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل الساكن لنموذج البانل، إلا أنها تبقى قاصرة كونها تهتم فقط بمصدر الاختلاف الذي وجدناه أن مصدره التأثيرات الفردية الثابتة، ولا تهتم بالتأثير في الأجل الطويل، كذلك آلية الإرجاع إلى الوضع التوازني، لذلك سنقوم بتطبيق التحليل الديناميكي لنموذج بانل.

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل بيانات النموذج، في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية، ويبين الجدول رقم(07) و (08) نتائج اختبارات للكشف عن خواص السلاسل الزمنية والمقطعية لمتغيرات النموذج لكل متغيرة على حدى.

7-1 دراسة استقرارية السلاسل

يتضح من الجدول رقم (07) والجدول رقم (08) أن أغلب المتغيرات مستقرة عند المستوى(0) I في الفترة المدروسة وذلك اعتمادا على خمس اختبارات إحصائية (تم أخذ رأي الأغلبية).

- السلاسل: TC ، POP ، INF ،OUV مستقرة عند (0) I
- السلسلتين: CP، CI ، مستقرة عند (1) I

وبما أننا وجدنا أن السلاسل المدروسة TC، POP،INF، OUV مستقرة عند المستوى والسلسلتين CP،CI مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى، أي أنها متكامل من الدرجة 1، نستنتج أنه يمكننا تقدير النموذج باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المبطأة عبر الزمن لبيانات البانل والمختصرة في (Blackburne & Frank, 2007, pp.

PANEL ARDL(208-197الذي بدره يعتمد أساسا على تقدير طريقتين تدعى بطريقة وسط المجموعة التجميعي (poold mean group)، و وسط المجموعة (mean group)

7-2 تقدير النموذج باستخدام طريقة MG و PMG

من خلال الجدول رقم (10) الذي تظهر من خلاله تقديرات طريقتي تقدير وسط المجموعة ووسط المجموعة التجميعي، التي تبين لنا تقديرات الأجلين الطويل والقصير بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ حيث نسجل ما يلي:

- **في الأجل الطويل:** من طريقة تقدير (MG) نجد أن معلمات كلا المتغيرين ليس لهما معنوية عند 5%، في حين نجد طريقة (PMG) أظهرت معنوية متغير الانترنت عند 5%، مما يدل أن مؤشر الانترنت له تأثير معنوي في الأجل الطويل حسب تقدير PMG

- في الأجل القصير: من طريقة (MG) نجد أن كلا المتغيرين غير معنويين عند مستوى معنوية 5%، في حين نجد طريقة (PMG) أظهرت أن كلا المتغيرين غير معنويين والحد الثابت معنوي عند مستوى معنوية 5%.

-حد تصحيح الخطأ (ECT): نجد أنه معنوي في كلا الطريقتين معنوي عند مستوى معنوية 5% ويأخذ قيمة سالبة كما هو متوقع.

7-3 المفاضلة بين النموذجين:

من أجل المفاضلة بين النموذجين سنعتمد على اختبار **Hausman** وذلك وفق الفرضية التالية: نموذج تقديرات وسط المجموعة التجميعي (PMG) هو الملائم..... H_0

نموذج تقديرات وسط المجموعة (MG) هو الملائم..... H_1

من الاختبار نجد أن مستوى المعنوية بلغ 0.88 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم (H_0)، أي أن نتائج تقديرات طريقة وسط المجموعة التجميعي (PMG) هي الملائمة.

رابعا: تحليل النتائج والاستنتاجات

مما سبق استطعنا التوصل إلى أنه ومن خلال التحليل الساكن لبيانات البانل التي أسفرت على أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الملائم و هو ما يأكد لنا الفرضية الأولى من البحث التي تقول بأن هناك إختلاف في التأثيرات الفردية الثابتة بين الدول النامية من حيث تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي، أي أن هناك فروقات

في العنصر الثابت بين الدول في النموذج المقدر والتي تتجلى بوضوح في الشكل رقم (01) الوارد في الملاحق، في حين تبّين أن المتغيرات المستقلة المدرجة والمتمثلة أساسا في متغيري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تمثل سوى 36% وهي نسبة ضعيفة نسبيا مما يوحي إلى أن هناك عديد العوامل عديدة تساهم في تفسير التغير الحاصل في النمو الاقتصادي.

ومن خلال النتائج التحليل الديناميكي توصلنا إلى أن طريقة مقدرات PMG هي الأنسب في دراسة نموذج البانل الديناميكي من أجل التعرف على المتغيرات التي تأثر على النمو الاقتصادي في الدول النامية في الأجلين الطويل والقصير ومعرفة من خلال حد تصحيح الخطأ زيادة النمو الاقتصادي نحو الأفضل والاستمرارية في المدى الطويل.

في الأجل الطويل نجد أن متغير الانترنت كان له تأثير سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي، أي هناك علاقة عكسية بينهما فكلما زادت الأنترنات بنسبة قدرها 100% انخفض معدل النمو بنسبة 4.1 % في الدول النامية، أما متغير الهاتف النقال كان له تأثير سالب وغير معنوي أي أنه ليس له تأثير على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

في الأجل القصير نجد أن كلا المتغيرين موجبين وغير معنويين أي ليس لهما تأثير على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

بخصوص معامل حد تصحيح الخطأ نجد أنه معنوي وإشارته سالبة كما هو متوقع وقيمته بلغت 94,71% وهي كبيرة مما يدل على قوة الارجاع نحو الوضع التوازني في الأجل الطويل في متغيري الأنترنات والهاتف النقال نحو النمو الاقتصادي.

عموما يمكن القول أنه في دراسة العلاقة الديناميكية في تحليل أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية تبين أن مؤشر الأنترنات له تأثير سالب ومعنوي ويمكن تفسير العلاقة العكسية اقتصاديا كما يلي:

- **على المستوى الفردي:** سوء استخدام شبكة الأنترنت، حيث يظهر أن الدول النامية تركز على الجانب الاجتماعي في الأنترنت أكثر من الجانب الاقتصادي، حيث تظهر زيارة مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، أنستجرام...) في الدول النامية أكثر من زيارة مواقع التجارة الإلكترونية والتسويق الالكتروني والمعاملات المالية التي ترتبط بشكل مباشر مع التقنيات المتطورة لتكنولوجيا الأنترنت، كما يمكن إرجاع ذلك إلى صعوبات شخصية وذهنية في تعلم كيفية التعامل بالانترنت.
- **على المستوى المؤسساتي:** محافظة مؤسسات الدول النامية على عمليات الإنتاج، التنظيم والتسيير بطرق كلاسيكية قديمة كالتسجيل عمليات الجرد في سجلات ورقية معرضة للتلف، اتخاذ قررات إستراتجية عشوائيا دون استشراف مسبق لنتائج هذه القرارات في المستقبل عبر برامج الاستشراف، كذلك عدم وجود نظام رقابة داخلية فعال

يعمل إلكترونيا لمراقبة مدى التزام الموظفين بأداء مهامهم، ومدى تحقيق الأهداف المسطرة، لذلك فإن الطرق التقليدية في تعامل المؤسسة مع المحيط الخارجي والداخلي تستلزم الكثير من الوقت، المجهود والمصاريف، وهو يعمل على زيادة تكلفة إنتاج المؤسسة ومنه تأثير ذلك على أسعار المنتوج، الذي بدوره يساهم في رفع مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم اقتصاديا، وهو ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

قائمة الملاحق

جدول رقم(01): الدول النامية المستخدمة في الدراسة

الدولة	الرقم	الدولة	الرقم	الدولة	الرقم	الدولة	الرقم	الدولة	الرقم
فنزويلا	41	الهند	31	مالي	21	الكويت	11	الجزائر	01
باكستان	42	اوزباكستان	32	الموزمبيق	22	لبنان	12	تونس	02
جيبوتي	43	افغانستان	33	مالاوي	23	عمان	13	المغرب	03
كولومبيا	44	البرازيل	24	النيجر	24	كوت ديفوار	14	مصر	04
غانا	45	الارجنتين	35	تشاد	25	الكامرون	15	الامارات	05
موريطانيا	46	الاورغواي	36	الطوغو	26	انغولا	16	السعودية	06
جامايكا	47	الباراغواي	37	اوغندا	27	الاكوادور	17	قطر	07
كازاخستان	48	الشيلي	38	زامبيا	28	الغابون	18	البحرين	08
رواندا	48	البيرو	39	زمبابوي	29	غينيا	19	العراق	09
اليمن	50	المكسيك	40	السنغال	30	غامبيا	20	الاردن	10

جدول رقم (02): مصفوفة التحليل الوصفي للمتغيرات

	TC	CP	INF	OUV	POP	CI
الوسط الحسابي	5.0261	76.5228	7.6435	76.2725	2.6286	22.5716
الوسيط	4.8028	73.7484	6.2198	72.1006	2.3940	14.1350
أعلى قيمة	26.17025	231.7632	80.7509	191.8700	17.6247	93.4783
أدنى قيمة	−17.6689	1.9736	− 27.2060	22.1059	0.0454	22.3134
الانحراف المعياري	3.8791	46.3954	9.9514	29.5663	2.1845	0.2213

المصدر: بالاعتماد على مخرجات **Eviews9** مصفوفة التحليل الوصفي للمتغيرات

جدول رقم (03): مصفوفة الارتباطات بين متغيرات النموذج

	TC	CP	INF	OUV	POP	CI
TC	1.0000	−0.1848	0.1639	−0.0157	0.2367	−0.1755
CP	−0.1848	1.0000	−0.1826	0.2156	0.0731	0.7991
INF	0.1639	−0.1826	1.0000	−0.1159	−0.0117	−0.1675
OUV	−0.0157	0.2156	−0.1159	1.0000	0.3328	0.2440
POP	0.2367	0.0731	−0.0117	0.3328	1.0000	0.1218
CI	−0.1755	0.7991	−0.1675	0.2440	0.1218	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Excel

جدول رقم (04): معلمات نموذج الدراسة باستخدام النماذج الثلاثة

المتغير التابع النمو الاقتصادي TC			
الفترة2005 −2015 T=11 N=50 مجموع مشاهدات البانل 550=11*50			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التاثيرات العشوائية
الثابت	4.8092	2.8074	4.1724
POP	0.4853	0.1862	0.3424
INF	0.0499	0.0426	0.0471
OUV	−0.0062	0.0282	0.0051
CP	−0.0071	0.0157	0.0028
CI	−0.0187	−0.0865	−0.0451
Observation	550	550	550
R−squared	0.1210	0.3568	0.0886
Prob(F−statistique)	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

جدول رقم (05): نتائج اختبار مضاعف Breusch−Pagan LM Lagrange

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	P−Value
اختبار LM Breusch−Pagan	63.8751	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

جدول رقم (06) نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	P-Value
اختبار Hausman	21.4792	0.0007

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

جدول رقم (07): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند مستواها I (0)

إحصائية الاختبار	(TC)	(POP)	(INF)	(OUV)
Levin, Lin & Chu t*	- 26.3912 (0.0000)	-31.8355 (0.0000)	- 28.1148 (0.0000)	-10.9283 (0.0000)
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6 .8358 (0.0000)	-19.7452 (0.0000)	-7.9693 (0.0001)	-2.0427 (0205.0)
ADF - Fisher Chi-square	220.778 (0.0000)	562.718 (0.0000)	262.600 (0.0000)	137.577 (0.0076)
PP - Fisher Chi-square	291.019 (0.0000)	209.664 (0.0000)	446.730 (0.0000)	158.285 (0.0002)
Breitung t-stat	-7.0146 (0.0000)	1.74127 (0.0000)	-6.3500 (0.0000)	-0.7120 (0.2382)

( ): تمثل القيمة الاحتمالية عند 5%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **Eviews9**

جدول رقم (08): نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرينCP وCI عند المستوى I (0)

إحصائية الاختبار	(CP)	(CI)
Levin, Lin & Chu t*	-7.1652 (0.0000)	-6.8068 (0.0000)
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.7433 (0.7714)	1.9021 (0.9714)
ADF - Fisher Chi-square	124.175 (0.0511)	109.151 (0.2498)

95.7924 (0.6004)	146.794 (0.0016)	PP – Fisher Chi-square
9.7714 (1.0000)	6.3503 (1.0000)	Breitung t-stat

(): تمثل القيمة الاحتمالية عند 5%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

جدول رقم (09): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند المستوى(1) I

(CI)	(CP)	إحصائية الاختبار
-42.7108 (0.0000)	-16.9874 (0.0000)	Levin, Lin & Chu t*
-4.7262 (0.0000)	-2.4059 (0.0081)	Im, Pesaran and Shin W-stat
189.030 (0.0000)	174.345 (0.0000)	ADF – Fisher Chi-square
254.626 (0.0000)	219.040 (0.0000)	PP – Fisher Chi-square
0.7066 (0.7601)	0.2108 (0.5835)	Breitung t-stat

(): تمثل القيمة الاحتمالية عند 5%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

جدول رقم (10): تقدير النموذج باستخدام طريقة MG وPMG

التقديرات	المتغيرات	طرق التقدير	
		وسط المجموعة (MG)	وسط المجموعة التجميعية (PMG)
تقديرات الأجل الطويل	CP	-0.0030 (0.921)	-0.0031 (0.564)
	CI	-0.3117	-0.0418

	(0.406)		(0.000)
معامل حد تصحيح الخطأ	−1.1554 (0.000)	ECT	−0.9471 (0.000)
تقديرات الأجل القصير	0.0448 (0.38)	CP	0.0338 (0.207)
	−0.9735 (0.435)	CI	0.9000 (0.365)
	6.7102 (0.000)	الثابت	5.6898 (0.000)

( ): تمثل القيمة الاحتمالية عند 5%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج STATA13

جدول رقم (11): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين النموذجين PMG MG

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (P. VALUE)
اختبار Hausman	0.25	0.8808

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج STATA13

الشكل رقم (01): الاثار الفردية الثابتة للدول النامية

Uruguay	2.322827
Paraguay	-0.632111
chili	1.038675
Pérou	2.786859
Mexique	-0.833977
Venezuela	-0.410681
Pakistan	-0.522400
Djibouti	-0.950763
Colombie	1.969068
Ghana	0.142349
Mauritanie	-1.845115
Jamaique	-4.691154
Kazakhstan	1.051651
Rwanda	0.714424
Yémen	5.297582

PAYS	Effect
algérie	-2.170676
tunisie	-1.590461
maroc	1.196021
égypte	0.005222
emirats	-1.197110
saoudite	0.875241
Qatar	7.600959
Bahrein	-0.165187
Irak	-0.543486
Jordanie	-1.552515
koweit	-0.521938
Liban	0.512377
Oman	-0.919603
cot d'ivoir	-1.719059
cameroun	-1.106701
Angla	-3.311938
équateur	0.085618
Gabon	-3.555522
Guinée	-2.550025
Gambie	-2.651328
Mali	-1.695626
Mozambiqu	1.160487
malawi	1.614363
Niger	1.805796
Tchad	-0.145639
Togo	-2.797033
Ouganda	1.974150
Zambie	1.370271
Zimbabwé	-4.453309
Sénegal	-1.588566
Inde	2.981817
Auzbékistan	3.239403
Afghanistan	2.363693
Brésil	0.797678
Argentine	0.652147

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج STATA13

قائمة المراجع العربية:

1. الحاج العمري. (2013). دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1995-2009. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الجزائر 03، الجزائر.
2. جمال أبو شنب. (1999). العلم و التكنولوجيا و المجتمع. مصر: دار المعرفة الجامعية.
3. سونيا محمد البكري، و ابراهيم سلطان. (2001). نظم المعلومات الادارية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
4. شوقي شادلي. (2010/2009). أثر حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال. مجلة الباحث ع7 .
5. مجدي الشوربجي. (13-14 ديسمبر، 2011). أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي بالدول العربية. ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الشلف، الجزائر.
6. محمد ابراهيم عبيدات. (2000). سلوك المستهلك. الأردن: دار وائل للنشر.
7. نزار سعد الدين العيسي، و سليمان قطف. (2006). الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات. عمان: دار وائل للنشر.

قائمة المراجع الأجنبية:

1. Baltagi, B. h. (2005). Econometric Analysis of Panel Data. England: John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester,.
2. Blackburne, E. F., & Frank, M. W. (2007). Estimation of nonstationary heterogeneous panels. *The Stata Journal* , 197-208.
3. Dielman, E. (1989). Pooled Cross-Sectional and time series data analyses. USA: Texas Christian University.

4. Free, A., & Kim. (2007). Logitudinal and Panel Data. University of Wisconsin, Madison.
5. Hsiao, C. (1989). Analysis of Panel Data. Cambridge University Press.
6. Moradi, M. A., & kabryaee, M. (n.d.). *Impact of Information Communication Technology on Economiv Growth in Selected Islamic Contries*. Retrieved Octobre 31, 2017, from econpapers.repec.org: https://pdfs.semanticscholar.org/2eb7/70e6307d072ca814a01e0c5bff9c50ec5aa4.pdf
7. Peracchi, F. (2001). Econometrics. England.
8. Salahuddin, M., & Gow, J. (2015). *The effect of the Internet on economic growth in SouthernAfrican contries: Acombinaton of panel and time series approachescou.* Retrieved octobre 30, 2017, from essa.org.za/fullpaper/essa: file:///C:/Users/INFOSUD02/Downloads/essa_2910.pdf

المواقع الالكترونية:

1. قاعدة بيانات البنك الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 27 سبتمبر، 2017، من موقع البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator
2. قائمة الدول النامية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 أكتوبر، 2017، من موقع الويكيبيديا:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9

مؤشرات الاتصالات الدولي. (n.d.). Retrieved سبتمبر 22, 2017, from موقع الاتحاد للاتصالات: https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/default.aspx

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

تقييم أبعاد جودة الخدمة البنكية وأثرها على رضا الزبائن

دراسة حالة وكالة بنك BADR بأم البواقي-324-

Evaluation of banking service quality dimensions and its impact on customer satisfaction: Case study of BADR bank agency in Oum-El-Bouaghi-324-

أ/عبد الكريم حساني
abdelakrimhassani@gmail.com
جامعة: أم البواقي

د/جبار بوكثير
djebarbouketir@yahoo.fr
جامعة: أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2018/03/28 تاريخ قبول النشر: 2018/06/10
تصنيف JEL : L15 ، G21

الملخص :

تستهدف الدراسة الحالية استكشاف أثر أبعاد جودة الخدمة البنكية على رضا الزبائن في القطاع البنكي الجزائري. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام عينة عشوائية تتكون من 92 مستجوبا من زبائن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بمدينة أم البواقي، كما استخدم الباحثان أيضا مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل تحليل الانحدار البسيط، تحليل الانحدار المتعدد، المتوسطات الحسابية ومعامل ارتباط بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) لجودة الخدمة البنكية المقدمة في البنوك المختارة على رضا الزبائن ($R=0.737$). كما استنتجت الدراسة أيضا أن جميع أبعاد جودة الخدمة البنكية (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان والتعاطف) تؤثر على رضا الزبون، وكان التعاطف والأمان هي أكثر الأبعاد تأثيرا.

اعتمادا على نتائج الدراسة قدم الباحثان مجموعة من التوصيات لمقدمي الخدمات البنكية التي من شأنها أن تعزز رضا الزبون في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الخدمة البنكية، جودة الخدمة البنكية، رضا الزبائن، أبعاد جودة الخدمة البنكية، التوقعات والإدراكات، مقياس Servqual.

Abstract:

The purpose of the current study is to explore the impact of service quality dimensions on customer satisfaction in Algerian banking sector. The research used a descriptive analytic research approach for the purpose of this study, we use a random sample made up 92 respondents from Bank of Agriculture and Rural Development (BADR) clients in Oum-El-Bouaghi town, also researchers, use certain statistical analysis methods such as simple regression analysis, multiple regression analysis, means and person correlation coefficient to test study's hypothesis.

The study found that there is a statistically significant effect at ($\alpha \leq 0.05$) of banking service quality provided in selected banks on the level of customer satisfaction (R=0.737). Also the study concluded that all the dimension of banking service quality (tangibility, reliability, responsiveness, assurance and empathy) affect customer satisfaction, and the empathy and assurance are the most effective.

Based on the study results, the researchers presented a set of recommendations for banking service providers, that will enhance the customer's satisfaction in Algeria banks.

Key words: Service quality, Banking service quality, Customers satisfaction, Banking service quality dimensions, Expectations and perceptions, SERVQUAL scale.

المقدمة

لقد أصبح من الأهمية بمكان أن تحتفظ البنوك بعملائها الحاليين بالإضافة إلى محاولتها زيادة حصتها السوقية، ومع زيادة أعداد البنوك الناشطة في القطاع البنكي، وارتفاع وزيادة مستوى توقعات الزبائن من الخدمة البنكية المقدمة، أصبح من الضروري على أي بنك قياس جودة خدماته ومقارنتها بمستويات الرضا لدى الزبائن حتى يتمكن إجراء التحسينات الضرورية بهدف تقديم خدمة ذات جودة عالية ترضي زبائنه، وهذا لا يتم إلا من خلال مقاييس موضوعة سلفا تسمي أبعاد جودة الخدمة البنكية.

مشكلة الدراسة:

- ما أثر أبعاد جودة الخدمة البنكية على رضا زبائن البنوك التجارية؟

يمكن تقسيم هذا السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية:

– ما درجة تقييم الزبائن لأبعاد جودة الخدمة البنكية؟

– هل توجد علاقة إحصائية ذات أثر بين أبعاد جودة الخدمة البنكية ومستوى رضا الزبائن؟

الفرضيات

في ضوء الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

– يقيم زبائن البنك محل الدراسة أبعاد جودة الخدمة البنكية المقدمة لهم تقييما سلبيا.

– لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين أبعاد جودة الخدمة البنكية ورضا الزبائن.

أهداف الدراسة:

1– فهم وتحليل أبعاد جودة الخدمة ومستوى رضا الزبائن في القطاع البنكي الجزائري.

3– وصف وتحديد أبعاد جودة الخدمة في البنوك التجارية.

4 – تحديد الأبعاد الأكثر تأثيرا لجودة الخدمة على رضا الزبائن.

5– التعرف على مستوى تقييم الزبائن لجودة الخدمة البنكية.

6– تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات للبنوك بهدف تحسين مستويات جودة الخدمات المقدمة لزيادة رضا زبائنهم.

منهج الدراسة:

بغرض معالجة مشكلة الدراسة من مختلف جوانبها والتعرف على متغيرات الدراسة ونوعية العلاقة بينها وأسبابها واتجاهاتها، فقد تم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا الغرض، مع الاستعانة في ذلك بأسلوب دراسة حالة.

محددات الدراسة الميدانية:

تتمثل أهم محددات الدراسة الميدانية فيما يلي:

– اقتصرت هذه الدراسة على قياس أثر جودة الخدمة البنكية على رضا الزبائن في البنوك التجارية، و لم تمتد إلى المتغيرات التسويقية الأخرى، كما لم تمتد إلى باقي الأنواع الأخرى للبنوك كالبنوك الإسلامية مثلا، كما لم تمتد إلى المؤسسات الأخرى سواء كانت خدمية أم صناعية.

–اقتصرت عملية جمع البيانات الميدانية للدراسة على أداة من تصميم الباحثان، اعتمادا على مقياس SERVQUAL، من خلال إعادة صياغة أسئلتها كي تتوافق مع البيئة الجزائرية، ولم تمتد إلى باقي أدوات جمع البيانات الميدانية كالملاحظة والمقابلة.

– اقتصرت هذه الدراسة على زبائن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمدينة أم البواقي فقط ولم تمتد إلى باقي زبائن هذا البنك أو بقية البنوك سواء على مستوى الولاية أو خارجها.

– اقتصرت هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 13 سبتمبر 2017 إلى 22 نوفمبر 2017.

تقسيمات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها تم تقسيمها إلى:

المحور الأول: الخدمة البنكية

المحور الثاني: جودة الخدمة البنكية

المحور الثالث: رضا الزبون البنكي

المحور الرابع: الدراسة الميدانية

المحور الأول: الخدمة البنكية

أولا: مفهوم الخدمة البنكية:

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت للخدمة البنكية نأخذ أبرزها.

– تعرف بأنها "مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون النفعي الكامن في العناصر الملموسة وغير الملموسة والمقدمة من قبل البنك والتي يدركها المستفيدون من خلال ملامحها وقيمتها المنفعية والتي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية وفي الوقت ذاته تشكل مصدرا لإرباح البنك من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين" (الملك وعلي، 2016، ص 55).

– كما تعرف على أنها: "عبارة عن مجموعة أنشطة تتعلق بتحقيق منافع معينة للزبون في مجال العمليات البنكية، سواء كان ذلك بمقابل مادي أو دونه، فقد يقوم البنك أحيانا بتقديم خدماته مجانا للزبون" (شياع والموسوي، 2015، ص 92).

– وتعرف أيضا بأنها: "مجموعة الأنشطة المتكاملة التي تجري في إطار إداري محدد، وتقوم على توجيه انسياب خدمات البنك بكفاءة، وملائمة لتحقيق الإشباع للمتعاملين من خلال عملية مبادلة تحقق أهداف البنك، وذلك في حدود توجهات المجتمع"(ضجر والموسوي، 2011، ص 66).

وهناك من يعرف الخدمة البنكية على أنها: "النشاطات غير الملموسة والأداء المصمم من خلال عملية تفاعلية بهدف إشباع حاجات وتوقعاته. " (Al-Dmour, Al-Zu'bi and Kakeesh, 2013, p 17).

ثانيا: مميزات الخدمة البنكية:

تعتبر الخدمة البنكية نشاطا معنويا ينتج ويستهلك في نفس الوقت ويستلزم التفاعل المباشر مع الزبون متلقي الخدمة، وبذلك فهي تختلف في الخصائص عن المنتجات مع السلع، عموما هذه الخصائص لا تختلف عن تلك التي في الخدمات بصفة عامة وبعناصرها المعروفة، ولكن نلاحظ أنها تأخذ شكلاواسعاً وشمولية كافية للعديد من الجوانب (شياع والموسوي، 2015، ص 92). ومن أهم مميزات الخدمة البنكية نجد:

1- غير ملموسة: هناك شبه اتفاق بين أغلب الكتاب والباحثين على أنها الميزة المشتركة بين كل الخدمات مهما كان نوعها، وتعني عدم الملموسية أن الخدمة البنكية لا يمكن إدراكها بالحواس الخمسة(Aid, 2013, p 11)، فـالخدمات البنكية وثقة البنك ليس من الممكن الحكم عليها للمشتري، كذلك اللمس، التجربة، ثم مشاهدة مميزاتها من مكان، أو حملها من البنك لتسويقها(شياع والموسوي، 2015، ص 92).

2- التلازم: لأن إنتاج واستهلاك الخدمة البنكية متزامنان، حيث أن الاهتمام الرئيسي لرجل التسويق عادة هو خلق المنفعتان الزمنية والمكانية، ولتحقيق ذلك فالبيع المباشر هو الأكثر ملاءمة للقناة التوزيعية، رغم أن التكنولوجيا أفرزت استخدام بطاقات الائتمان للتغلب على عامل التزامن(العجارمة،2007، ص 32).

3- التكيف العالي لنظام التسويق: التخصيص في العلاقة مع الزبائن جد مهم في الكثير من الحالات سواء كان هؤلاء الزبائن أفرادا أو مؤسسات (M. Zollinger et E. Lamarque, 2008, p 28)

4- تفاوت معايير الاختيار من زبون إلى آخر : تختلف معايير اختيار البنك و الخدمة البنكية من زبون إلى آخر، و ذلك تبعا لأهمية الخدمة بالنسبة للزبون، و كذا المواصفات التي يطلبها .لذلك يجب على البنك أن يرقى بالخدمة البنكية إلى مستوى توقعات الزبون و معاييره في اختيار البنك المناسب(سيدي محمد، 2004، ص 172).

5- التشتت الجغرافي: حيث تمتد أنشطة البنك وخدماته لتغطي حاجات زبائنه على المستوى المحلي، الوطني والدولي في بعض البنوك (M. Zollinger et E. Lamarque, 2008, p 28)

6- تذبذب الطلب: كباقي القطاعات الأخرى فإن الطلب على الخدمات البنكية تؤثر عليه المتغيرات الاقتصادية من فترة لأخرى(M. Zollinger et E. Lamarque, 2008, p 28)؛

7- المدى الواسع: تعمل المؤسسات البنكية على تقديم مدى واسعا من الخدمات البنكية لملاقاة الحاجات البنكية المتنوعة من قبل زبائن مختلفين في مناطق مختلفة، حيث تقدم من جهة خدمة لزبون صناعي مثلا وفي الجهة الأخرى تقدم خدمة لزبون فرد عادي(العجارمة، 2007، ص 33).

المحور الثاني: جودة الخدمة البنكية:

أولا: تعريف جودة الخدمة البنكية:

تعرف جودة الخدمة البنكية على أنها: "إدراك العملاء لمستوى الخدمة البنكية المقدمة الذي يلبي أو يتجاوز توقعاتهم"(G.N.Akhade1, S.B.Jaju, R.R.Lakhe, 2016, p 71).

- كما تعرف بأنها:"جودة الخدمة البنكية هي نتيجة التقييم الموضوعي للمقارنة بين توقعات الزبون وإدراكاته للخدمة البنكية المقدمة، فكلما كانت الإدراكات أقرب إلى التوقعات أو تتجاوزها دل ذلك على ارتفاع مستوى جودة الخدمة البنكية"(Chen Kuang-Jung, Chihlee, Hsu Ya-Ling, Chen Mei-Liang, 2007, P 245.).

فجودة الخدمة البنكية حسب التعريفين السابقين هي عملية مقارنة بين توقعات الزبون للخدمة البنكية وإدراكاته لها، فكلما كانت الإدراكات تتوافق أو تتجاوز التوقعات كلما كان مستوى الجودة مرتفعا، والعكس إذا كانت التوقعات أكبر من الإدراكات دل ذلك على انخفاض مستوى جودة الخدمة البنكية المقدمة.

ثانيا: أهمية جودة الخدمة البنكية:

تبرز أهمية جودة الخدمة البنكية فيما يلي(نور الله، 2013، ص 91):

- **كسب رضا وولاء الزبون:** تساعد جودة الخدمة البنكية على الاهتمام برضا وولاء الزبائن، وتركز على الحفاظ على ذلك بحيث تعتبره موضوعا رئيسيا، ووفقا لذلك فإن البنك

يعمل على تدريب موظفيه على أهمية الحفاظ على الزبون، كما أنه يؤسس لفلسفة عمل تركز على الحفاظ على الزبون والعمل على إنشاء علاقة طويلة معه بما يؤسس لولائه.

- **تميز الخدمة:** إن غالبة المصارف في العصر الراهن لديها القدرة على تقديم نفس الخدمات، وبالتالي فإن أي بنك سوف يبحث على تمييز خدماته عن بقية المنافسين. إن تقديم خدمة ذات جودة عالية من شأنه أن يعمل على تميز خدمات البنك بحيث يجعل هذه الخدمات ذات قيمة أكبر من وجهة نظر الزبون البنكي عند مقارنتها مع المنافسين.

- **تخفيض التكاليف التسويقية:** تعمل الخدمات ذات الجودة العالية على تخفيض التكاليف التسويقية، حيث تعتبر تكلفة الحصول على زبون جديد أعلى بخمسة أضعاف من الحفاظ على الزبون الحالي أن البنك ينفذ نشاطات إعلانية أقل للحفاظ على الزبون الحالي مقارنة مع ما ينفقه للحصول على الزبائن الجدد، وبالتالي فإن الزبائن الذين يستلمون خدمات بنكية ذات جودة عالية يعملون كمسوقين للبنك عن طريق إخبار تجاربهم للبيئة المحيطة بهم كما أنهم يستمرون بطلب الخدمات من البنك نفسه.

- **عوائق أمام المنافسين:** إن تزويد الزبائن بخدمات ذات جودة عالية يعمل على خلق عوائق تنافسية، بحيث تعمل هذه العوائق على استمرارية تميز البنك عن بقية المصارف، وعند الحديث عن العوائق التنافسية يمكن استنتاج أن بعد التجسيد المادي يلعب دورا أساسيا إذ يلاحظ أن عدد الفروع البنكية يعمل على تحقيق هذه الميزة(عوائق أمام المنافسين).

ثالثا: أبعاد جودة الخدمة البنكية:

1- أبعاد جودة الخدمة البنكية حسب Gronroos (1982)

حسب Gronroos (1982) فإن أبعاد جودة الخدمة البنكية تتمثل في(بوعمرة، 2016، ص119):

***الجودة الفنّية(الفنّية :)**تتعلّق بكلّ ما قُدِم أو عُرِض للمستفيد(مضمون عرض الخدمة)، وهي تشير إلى الجوانب الكمّية للخدمة، بمعنى الجوانب التّي يمكن التّعبير عنها بشكل كمّي، هذا النّوع من الجودة من السّهل قياسه وتقييمه.

***الجودة الوظيفّية :**تمثّل الطريقة الّتي يتلقى بها الزّبون الخدمة، وهي أكثر ذاتّية وأكثر صعوبة في القياس، في هذه الحالة شروط الزبون تدخل ضمن الاهتمامات الكبرى للمنظمة من أجل تلبية رغباته وتحقيق ولائه، وهذا يعتبر أمرا معقّدا.

***الصورة الذهنّية للمؤسسة(البنك):** ويتعلّق الأمر هنا بصورة االبنك المدركة من قبل الزّبون، وهي تمثّل مجموع التّصورات الذّهنّية الشخصّية والذاّتية والمدركة من خلال العناصر المادّية والمعنوية، هذه الصورة المدركة مختلفة عن الصورة التي يكّونها البنك عن نفسه، فهي تعكس انطباعات الزبائن عن هذا الأخير، والّتي تتوقّف بدورها على تقييمهم للجوانب الفنّية والوظيفّية للخدمة.

2- **أبعاد جودة الخدمة البنكية حسب Dabholkar et al.(1996)**

قدم Dabholkar et al.(1996) تقسيما جديدا لأبعاد جودة الخدمة البنكية يوضح الشكل الموالي هذه الأبعاد.

الشكل رقم(1): أبعاد جودة الخدمة البنكية حسب Dabholkar et al.(1996)

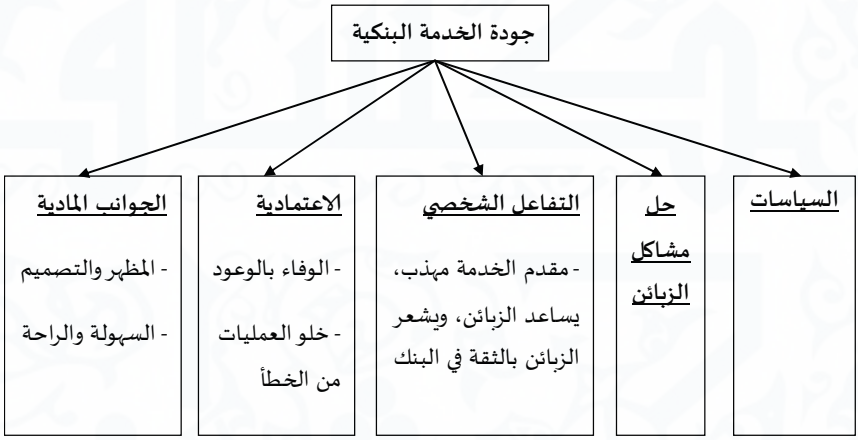

Source: (Polyakova and Mirza, 2015, P. 69)

وفقا لـ Dabholkar et al.(1996) فإن جودة خدمة البنكية لديها هيكل هرمي يتألف من خمسة أبعاد أساسية وهي (Polyakova and Mirza, 2015, pp 69-70):

1- الجوانب المادية: المظهر العام للبنك وتخطيطه الداخلي.

2- الاعتمادية: البنك يفي بوعوده و يقوم بالأشياء الصحيحة الخالية من الأخطاء من أول مرة.

3- التفاعل الشخصي: موظفو البنك، يساعدون الزبائن ويمنحونهم الثقة الكافية.

4- حل مشاكل الزبائن: موظفو البنك قادرون على التعامل مع مشاكل الزبائن والرد على الشكاوى المقدمة.

5- السياسات: البنك يبني سياساته على تحسين جودة الخدمات المقدمة، ساعات العمل الملائمة للزبائن، توفير موقف لسيارات الزبائن...

- أبعاد جودة الخدمة البنكية حسب Parasuraman et al. (1985)

لقد قام Parasuraman et al. (1985) بتحديد 10 أبعاد تمثل جودة الخدمة، والجدول التالي يوضح هذه الأبعاد:

الجدول رقم (1): أبعاد جودة الخدمة .Parasuraman et al., (1985)

1- **الاعتمادية:** الاتساق في الأداء، الدقة في الفواتير، حفظ السجلات، أداء الخدمة بشكل صحيح دون أخطاء في الوقت المحدد لذلك.
2- **الاستجابة:** رغبة واستعداد الموظف لتقديم الخدمة في الوقت المناسب، استدعاء الزبون مرة أخرى بسرعة لتصحيح الأخطاء إذا حدثت، تقديم الخدمة بالسرعة المطلوبة.
3- **الكفاءة:** امتلاك المهارات والمعارف اللازمة لتقديم الخدمة، تمتع موظفي الاتصال المباشر بالزبائن بالقدرة على الاتصال، القدرات البحثية للبنك.
4- **الوصول:** قابلية وسهولة اتصال الزبائن بالبنك، إمكانية تقديم الخدمة البنكية عن طريق الهاتف والوسائل الحديثة، الوقت المستغرق لتقديم الخدمة يكون معقولا، الموقع المناسب للبنك.
5- **المجاملة:** اللباقة واحترام الزبائن من طرف موظفي الاتصال المباشر، الحفاظ على ممتلكات الزبون، المظهر الأنيق والنظيف لموظفي الاتصال المباشر.
6- **الاتصال:** تزويد الزبائن بالمعلومات اللازمة عن الخدمات البنكية باللغة التي يفهمونها والإصغاء إليهم، إبراز مميزات وخصائص وأسعار الخدمات المعروضة، التأكيد على حل مشاكل الزبون.
7- **المصداقية:** الثقة، الصدق، النزاهة، صورة البنك، ورعاية مصالح الزبائن كل ما سبق يجب أن يكون من أهم أولويات مقدمي الخدمات في البنك.
8- **الأمن:** خلو جميع معاملات البنك من الأخطار والشكوك التي قد تراود الزبون، ضمان سرية معاملات الزبون وعدم إفشاء أسراره، ضمان الأمن المالي للزبون.

9- **فهم/معرفة الزبون:** فهم احتياجات الزبائن بشكل دقيق، معرفة المتطلبات الخاصة بكل زبون، الاهتمام الشخصي بالزبون.
10- **الملموسية:** إظهار التسهيلات المادية الداخلية والخارجية للبنك، المعدات والتجهيزات المساعدة على إنجاز الخدمة بنحو أفضل.

Source :.(E. K. Yarimoglu, 2014, p 83)

من الجدول السابق نلاحظ أن أبعاد جودة الخدمة تتمثل في: الاعتمادية، الاستجابة، الكفاءة، الوصول، المجاملة، الاتصال، المصداقية، الأمن، فهم الزبون والملموسية.

II- أبعاد جودة الخدمة البنكية حسب Parasuraman et al. (1988)

في سنة 1988 قام نفس الباحثون بتطوير نموذج يتكون من 5 أبعاد يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): أبعاد جودة الخدمة .Parasuraman et al., (1988)

البعد	التعريف
الاعتمادية	القدرة على أداء الخدمة الموعودة بشكل يعتمد عليه وبدقة
الأمان	معرفة ومجاملة الموظفين للزبائن وقدرتهم جعلهم يثقون في البنك وموظفيه
الملموسية	ظهور المرافق المادية والمعدات والأفراد ووسائل الاتصال
التعاطف	توفير الرعاية، الاهتمام الفردي للزبائن
الاستجابة	الرغبة في مساعدة الزبائن وتقديم خدمة سريعة هم

Source :.(D. Kulasin, J. Fortuny-Santos, 2009, p 135)

نلاحظ من الجدول السابق أنه تم تطوير النموذج السابق الذي كان يحتوي على 10 أبعاد إلى نموذج جديد يحتوي على 5 أبعاد فقط وهذا بعد إدماج أكثر من بعد في بعد واحد، وهذه الأبعاد المتمثلة في: الاعتمادية، الأمان، الملموسية والاستجابة أصبحت عماد الأبحاث التي جاءت بعد هذا.

وقصد قياس جودة الخدمة البنكية فقد طور هؤلاء الباحثون أداة قياس سميت بـ Servqual تتكون من 22 عبارة تقيس الأبعاد الخمسة للجودة مستخدمين في ذلك مقياس ليكرت وقد تم توزيع العبارات حسب الأبعاد كما يلي:

الملموسية: تقيس هذا البعد 4 عبارات.

الاعتمادية: تقيس هذا البعد 5 عبارات.

الاستجابة: تقيس هذا البعد 4 عبارات.

الأمـــــان: تقيس هذا البعد 4 عبارات.

التعـاطف: تقيس هذا البعد 5 عبارات.

المحور الثالث: رضا الزبون البنكي:

أولا: تعريف رضا الزبون:

يعرف رضا الزبون بأنه:"شعور الزبون بالسعادة أو خيبة الأمل الناتجة عن مقارنة أداء المنتج مع توقعاته عن المنافع التي يحصل عليها ، فإذا انخفضت نسبة أداء المنتج عن توقعات الزبون يكون الزبون غير راض وإذا تساوى الأداء مع التوقعات فإن ذلك يعني رضا الزبون، أما إذا زاد الأداء عما هو متوقع فسيكون الزبون راضيا وسعيدا"(عبد الله، 2017، ص 14).

ويمكن تعريف الرضا في التسويق على أنه: "شعور من المتعة أو الاستياء الذي ينشأ من المقارنة بين التوقعات السابقة وتجربة المستهلك"(J. Lendrevie, J. Lévy, 2013, p 570).

ثانيا: أهمية رضا الزبون :يكتسب رضا الزبون أهمية كبيرة لذا تحتاج جميع البنوك الراغبة في تحقيق الاستمرار والنمو في السوق إلى التعرف على مستوى رضا زبائنها، إذ يعتبر رضا الزبائن هو موضوعا بالغ الأهمية لتحقيق النجاح في كل الأعمال البنكية سواء التقليدية أو عبر الإنترنت، وتبرز أهمية رضا الزبون من خلال الآتي(الخفاجي، 2012، ص ص 84-85):

- للوقوف على تحديد مدى رضا الزبون.
- تقديم النتائج للشركاء في البنك ومنهم مثلا جميع الممولين والمساهمين.
- يساعد في تشخيص أسباب عدم تحقيق أهداف البنك.
- معرفة هل إن الفئة المستهدفة قد استفادت من الخدمة المقدمة.
- يساعد المشرفين على إمكانية توسيع نطاق الأنشطة والخدمات التي يقدمها البنك لتشمل فئات وقطاعات سوقية أخرى.
- تجنب تكرار نفس الأخطاء في الأنشطة والخدمات التي سوف يقدمها البنك مستقبلا.
- معرفة إذا كان نمط الإدارة المتبع يحقق رضا الزبائن أم يحتاج إلى مراجعة.

ثالثا: محددات الرضا/عدم الرضا عن الخدمة البنكية:

اتفق الباحثون على أن محددات الرضا/عدم الرضا تتمثل في(مراد، 2007، ص 245)

1- **التوقعات:** تكمن الخطوة الأولى عند تطبيق عملية الرضا/عدم الرضا في فهم وتكوين التوقع حيث يتم الاتفاق على أن التوقعات ما هي إلا احتمالات قام الزبون بتعريفها وهي خاصة بظهور أحداث معينة سواء إيجابية أو سلبية، وقد أوضحت الدراسات المتعلقة بالرضا/عدم الرضا أن الزبائن قد يلجأون إلى استخدام أنواع مختلفة من التوقعات عند قيامهم بتكوين رأي معين عن مستوى أداء خدمة ما سلفا.

2- **الأداء الفعلي:** تظهر أهمية الأداء في الدراسات الخاصة بالرضا/عدم الرضا من كونه مقياسا مبسطا وعمليا يمكن الاعتماد عليه للتعبير عن الرضا/عدم الرضا وذلك ببساطة من خلال سؤال الزبائن عن وجهة نظرهم حول الجوانب المختلفة لأداء الخدمة البنكية، كما تكمن أهمية الأداء الفعلي في كونه معيارا للمقارنة بينه وبين التوقعات، إذ يقوم الزبون باستخدام خدمة معينة وإدراك مدى الإشباع الذي حصل عليه وبناء على ذلك يتم تقيم المطابقة، إذ من المنطقي افتراض أن يزيد مستوى الأداء من مستوى الرضا.

2- **المطابقة/عدم المطابقة:** إن المطابقة تنتج عندما يتساوى مستوى الأداء الفعلي(الإشباع الذي حصل عليه الزبون) مع نظيره المتوقع، أما عدم المطابقة فيمكن تعريفها بأنها درجة انحراف أداء خدمة عن المستوى المتوقع الذي يسبق عملية الشراء، وتكون في بعض الأحيان موجبة أي مرغوب فيها وهذا عندما يتفوق الأداء الفعلي عن التوقعات، كما قد تكون في أحيان أخرى سالبة أي غير مرغوب فيها وهذا عندما ينخفض مستوى الأداء عن التوقعات. فالرضا يحدث مع كل من المطابقة أو عدم المطابقة الموجبة، بينما عدم الرضا يحدث في حالة عدم المطابقة السالبة.

رابعا: الممارسات الإدارية التي تمكن البنك من تحسين رضا الزبائن:

لكي يضمن البنك رضا زبائنه لابد عليه أن يتخذ مجموعة من الإجراءات التي تضمن ذلك نذكر من بينها(الهواري، 1999، ص 184):

- تطبيق برامج تدريبية للعاملين بالبنك تمكن من التفاعل مع الزبون وتحقيق رضاه.
- تطبيق نظم لتحفيز العاملين بالبنك ترتبط برضا الزبائن.
- عرض خدمات متميزة ومتطورة باستمرار.
- العمل على بناء علاقات طيبة ومتميزة مع زبائن البنك.

– رسم سياسات وخطط البنك بما يضمن مساهمة جميع إدارات البنك في تحقيق رضا الزبون.

– استخدام بحوث التسويق في تحديد احتياجات ومطالب الزبائن.

– مد الزبون بالمعلومات الضرورية التي يحتاجها.

– مراعاة شكاوي واقتراحات الزبائن عند تقديم أشكال جديدة من الخدمات البنكية.

– الاستجابة السريعة للتغيرات في احتياجات ومطالب زبائن البنك.

– حل مشاكل الزبائن بسرعة ولو كانت مكلفة.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

أولا: مجتمع الدراسة وعينته:

I- مجتمع الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث يتمثل في تقييم أبعاد جودة الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك، و تأثير هذه الأبعاد على رضا زبائن هذه البنوك، و بالنظر لصعوبة إن لم نقل استحالة القيام بدراسة مسحية تشمل كافة زبائن البنوك التجارية الجزائرية، فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة، وعلى هذا الأساس فإن مجتمع الدراسة يتمثل في زبائن البنوك التجارية ، وقد تم أخذ الوكالة رقم 324 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمدينة أم البواقي كدراسة حالة.

II- عينة الدراسة

نظرا لصعوبة استقصاء جميع العملاء في البنك قيد الدراسة فقد تم الاعتماد على عينة من عملاء هذا البنك، وتحقيقا لهذا الهدف فقد قام الباحثان بتوزيع 130 استبيانا على زبائن البنك محل الدراسة، استرجع منها 103 استبيان، وتم استبعاد 11 استبيانا نظرا للتناقضات التي تضمنتها أو عدم إجابة المستقصى منهم على كافة أسئلة الاستبيان، فكان الحجم النهائي لعينة الدراسة هو 92 مفردة.

ثانيا: أداة جمع البيانات الميدانية:

بغرض جمع البيانات الميدانية تم الاعتماد على استبيان كأداة لقياس تأثير أبعاد جودة الخدمة البنكية على رضا الزبائن، تم الاعتماد في تكوين أسئلتها على المقياس الشهير "servqual"، وقد تم تقسيم أداة القياس جزأين:

- **الجزء الأول:** يقيس جودة الخدمة المدركة من قبل الزبون ورضا الزبون عن هذه الجودة، حيث أن جودة الخدمة البنكية تقيسها 22 عبارة موزعة حسب أبعاد جودة الخدمة، بينما رضا الزبون عن جودة الخدمة البنكية فتقيسه 04 عبارات.

- **الجزء الثاني:** يختص هذا الجزء من الاستبيان ببيانات حول الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة وقد تضمن هذا الجزء التغيرات التالية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المهنة ومدة التعامل مع الوكالة البنكية.

تم قياس العبارات السابقة باستخدام سلم ليكرت الخماسي وقصد إعطاء درجة تقييم للمتوسطات الحسابية فقد تم تحديد المدى الذي كان 4/5=0.8 فكان تقييم الفئات حسب طولها كما يلي:

- [1-1.8[تقييم سلبي جدا
- [1.8-2.6[تقييم سلبي
- [2.6-3.4[تقييم متوسط
- [3.4-4.2[تقييم إيجابي
- [4.2-5] تقييم إيجابي جدا

ثالثا: ثبات وصدق أداة الدراسة

تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام برنامج SPSS وذلك عن طريق استخراج معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للتأكد من الحصول على نفس النتائج وعدم حصول أي خطأ على البيانات إذا أعيدت الدراسة نفسها وباستخدام أداة الدراسة نفسها وفي نفس الظروف وقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ 0.850 وهي أكبر من 0.60 الذي يعتبر الحد الأدنى المقبول للحكم على ثبات أداة الدراسة.

قصد التأكد من ثبات صدق أداة الدراسة فقد تم قياس الصدق البنائي لأداة الدراسة من خلال برنامج SPSS والجدول الموالي يظهر نتائج ذلك.

الجدول رقم(3): الصدق البنائي لأداة قياس جودة الخدمة البنكية ورضا الزبون

الفقرة	معامل بيرسون	القيمة الاحتمالية .Sig
الملموسية	0.490	0.000
الاعتمادية	0.693	0.000
الاستجابة	0.607	0.000
الأمان	0.712	0.000
التعاطف	0.856	0.000
الرضا	0.817	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق يتضح أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور أداة قياس أبعاد جودة الخدمة البنكية ورضا الزبون دالة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك نعتبر أن جميع محاور أداة قياس أبعاد جودة الخدمة البنكية ورضا الزبون صادقة لما وضعت لقياسه.

بالإضافة إلى ما سبق فقد تم توزيع الاستبيان على مجموعة من المحكمين والمختصين الذين أبدوا بعض الملاحظات التي تم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد النسخة النهائية للاستبيان.

رابعا: وصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

يوضح الجدول الموالي الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

الجدول رقم(4):الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	61	66.3
	أنثى	31	33.7
العمر	من 18 إلى 30 سنة	16	17.4
	من 31 إلى 40 سنة	27	29.3
	من 41 إلى 50 سنة	38	41.3
	أكبر من 50 سنة	11	12.0
المستوى التعليمي	أمي	5	5.4

	مستوى ابتدائي أو متوسط	17	18.5
	مستوى ثانوي	33	35.9
	مستوى جامعي	37	40.2
المهنة	عامل في القطاع الفلاحي	18	19.5
	صاحب مؤسسة	16	17.4
	تاجر	23	25.0
	موظف	22	23.9
	مهنة أخرى	13	14.2
مدة التعامل	أقل من 3 سنوات	20	21.7
	من 3 إلى 6 سنوات	28	30.5
	أكثر من 6 سنوات	44	47.8

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الملاحظ من الجدول السابق أن أغلبة أفراد العينة هم من الذكور بنسبة 66.3% والباقي إناث وهذا لأن تعامل الذكور مع البنك أكبر من الإناث بالإضافة إلى سهولة الاتصال مع الذكور.

كما يتضح أيضا أن أعلى نسبة في فئة العمر هي الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 41-50 سنة، فهي تمثل نسبة 41.3 %، تليها مباشرة الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 31 و 40 سنة بنسبة 29.3 %، ثم تأتي الفئة (18-30) بنسبة 17.4 %، و أخيرا الفئة أكثر من 50 سنة بنسبة 12.0 %، والملاحظ أن أغلبة أفراد العينة هم من الشباب، نظرا لأن أغلب زبائن البنوك محل الدراسة هم من الشباب، هذا يعود لتعدد نشاطات هذا البنك فيما يخص تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة التي تدخل ضمن برامج الدولة للقضاء على البطالة و خلق مناصب الشغل.

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي وكما يوضحه الجدول أعلاه، فقد كان أغلب أفراد العينة من الجامعيين بنسبة 40.2 %، و من ذوي المستوى الثانوي بنسبة 35.9 %، أما نسبة ذوي المستوى المتوسط أو الابتدائي فقد بلغت 18.5 %، و أخيرا الأميين بنسبة 05.4 %. أغلبية

أفراد العينة هم من الجامعيين و الثانويين و هذا يدل على توجه هذه الفئة إلى القيام بالأعمال الحرة وفي ظل قلة المناصب في الوظيف العمومي.

يبين الجدول السابق أيضا توزيع أفراد العينة حسب المهنة وفي هذا الصدد نجد أن أغلب معاملات البنك محل الدراسة تتم مع التجار إذ تمثل هذه الفئة ما نسبته 25.0 % من مجموع أفراد العينة، ثم تليها فئة الموظفين بنسبة 23.9 % و فئة العاملين في القطاع الفلاحي بنسبة 19.5 % ، تليها فئة أصحاب المؤسسات بنسبة 19.1 % أخيرا فئة المهن الأخرى بنسبة 17.4.

وكما هو ملاحظ من الجدول أعلاه فإن أكثر الزبائن المستقصى منهم يتعاملون مع البنك محل الدراسة منذ فترة تتجاوز 6 سنوات وتمثل هذه الفئة ما نسبته 47.8 %، وفيما يخص الذين يتعاملون مع الوكالة منذ تتراوح بين 3 إلى 6 سنوات فتقدر نسبتهم بـ 30.5 %، و أما الذين يتعاملون مع الوكالة منذ فترة لا تتجاوز 3 سنوات فتقدر نسبتهم بـ 21.7 %.

رابعا: اختبار فرضيات الدراسة:

I- اختبار الفرضية المتعلقة بدرجة تقييم الزبائن لجودة الخدمة البنكية المقدمة لهم:

لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على أن "تقييم زبائن البنك محل الدراسة لجودة الخدمة البنكية المقدمة لهم سلبي." فإنه لدينا الجدول الموالي:

الجدول رقم(5): المتوسطات الحسابية لأبعاد جودة الخدمة البنكية

البعد	الجودة	التقييم
الملموسية	3.98	إيجابي
الاعتمادية	3.31	متوسط
الاستجابة	2.36	سلبي
الأمان	3.93	إيجابي
التعاطف	3.16	متوسط
جودة الخدمة البنكية	**3.35**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من الجدول السابق أن تقييم الزبائن لجودة الخدمة البنكية كان بمتوسط حسابي قدر بـ 3.35، فتقييم زبائن البنك محل الدراسة لجودة الخدمة البنكية كان تقييما متوسطا ومنه فإننا نرفض الفرضية القائلة بأن: تقييم زبائن البنك محل الدراسة لجودة الخدمة

البنكية المقدمة لهم سلبي، ونقول إن: تقييم زبائن البنك محل الدراسة لجودة الخدمة البنكية المقدمة كان متوسطا.

وكما نلاحظ فإن هناك تباينا في تقييم كل بعد من الأبعاد الخمسة لجودة الخدمة البنكية إذ يظهر الجدول السابق أن:

1- المتوسط الحسابي لبعد الملموسية قدر بـ 3.98 مما يدل على أن تقييم زبائن البنك محل الدراسة لبعد الملموسية كان تقييما إيجابيا.

2- المتوسط الحسابي لبعد الاعتمادية قدر بـ 3.31 ومنه نستنتج أن تقييم زبائن البنك محل الدراسة لبعد الاعتمادية كان تقييما متوسطا.

3- المتوسط الحسابي لبعد الاستجابة قدر بـ 2.36 و هو ما يظهر أن تقييم زبائن البنك محل الدراسة لبعد الاعتمادية كان تقييما سلبيا.

4- المتوسط الحسابي لبعد الأمان قدر بـ 3.93 فتقييم زبائن البنك محل الدراسة لبعد الأمان كان تقييما.

5- المتوسط الحسابي لبعد التعاطف قدر بـ 3.16 فتقييم زبائن البنك محل الدراسة لبعد التعاطف كان تقييما متوسطا.

II- اختبار الفرضية المتعلقة بالعلاقة بين أبعاد جودة الخدمة البنكية ورضا الزبائن:

لاختبار الفرضية الثانية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين أبعاد جودة الخدمة البنكية ورضا الزبائن"، فقد تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1- "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد الملموسية ورضا ورضا الزبائن"

2- "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد الاعتمادية ورضا ورضا الزبائن"

3- "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد الاستجابة ورضا ورضا الزبائن"

4- "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد الأمان ورضا ورضا الزبائن"

5- "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد التعاطف ورضا ورضا الزبائن"

6- " لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين أبعاد جودة الخدمة البنكية مجتمعة ورضا الزبائن ".

ولاختبار الفرضيات الفرعية الخمسة الأولى فقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، والنتائج مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(6): نتائج تحليل الانحدار البسيط لأبعاد جودة الخدمة البنكية المدركة

البعد	B	الثابت	قيمة t	R	R^2	F	مستوى الدلالة
الملموسية	0.913	0.114	6.103	0.541	0.293	37.25	.000
الاعتمادية	0.680	1.497	4.491	0.428	0.183	20.16	.000
الاستجابة	0.698	1.419	4.66	0.473	0.224	28.44	.000
الأمان	1.316	1.42-	13.38	0.816	0.662	179.0	.000
التعاطف	1.221	0.017	14.93	0.844	0.712	222.9	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

واستنادا إلى النتائج المبينة في الجدول أعلاه فإنه:

– نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى التي تنص على أنه " لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد الملموسية ورضا الزبائن"، حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة كان 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي فالعلاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 =α، وبالتالي فإن بعد الملموسية يؤثر على رضا الزبائن وقد فسر بعد الملموسية ما نسبته 29.3 % من التباين الحاصل في رضا الزبائن.

ويمكن من الجدول استنتاج معادلة الانحدار الخاصة ببعد الملموسية كما يلي:

الرضا= 0.913×الملموسية+0.114

– كما نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية التي تنص على انه أنه" لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد الاعتمادية ورضا الزبائن"، حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة كان 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي فالعلاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 =α، وبالتالي فإن بعد الاعتمادية يؤثر على رضا الزبائن وقد فسر بعد الاعتمادية ما نسبته 18.3 % من التباين الحاصل في رضا الزبائن.

ويمكن من الجدول استنتاج معادلة الانحدار الخاصة ببعد الاعتمادية كما يلي:

الرضا= 0.680×الاعتمادية+1.497

– وكما نلاحظ فإننا نرفض أيضا الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه" لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد الاستجابة ورضا الزبائن"؛ حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة كان 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي فالعلاقة دالة إحصائيا عند

مستوى معنوية 0.05 =α، وبالتالي فإن بعد الاستجابة يؤثر على رضا الزبائن وقد فسر بعد الاستجابة ما نسبته 22.4 % من التباين الحاصل في رضا الزبائن.

ويمكن من الجدول استنتاج معادلة الانحدار الخاصة ببعد الاعتمادية كما يلي:

الرضا= 0.680×الاعتمادية+1.497

– نرفض أيضا الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه" لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد الأمان ورضا الزبائن" ؛ "؛ حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة كان 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي فالعلاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 =α، وبالتالي فإن بعد الأمان يؤثر على رضا الزبائن وقد فسر بعد الأمان ما نسبته 66.2 % من التباين الحاصل في رضا الزبائن.

ويمكن من الجدول استنتاج معادلة الانحدار الخاصة ببعد الأمان كما يلي:

الرضا= 1.316×الأمان–1.42

– نرفض أيضا الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه" لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين بعد التعاطف ورضا الزبائن"؛ حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة كان 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي فالعلاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 =α، وبالتالي فإن بعد التعاطف يؤثر على رضا الزبائن وقد فسر بعد التعاطف ما نسبته 71.2 % من التباين الحاصل في رضا الزبائن.

ويمكن من الجدول استنتاج معادلة الانحدار الخاصة ببعد الأمان كما يلي:

الرضا= 1.221×التعاطف+0.017

من خلال ما سبق يمكن التأكيد على أن كل أبعاد جودة الخدمة البنكية تؤثر على رضا الزبائن.

– لاختبار الفرضية الفرعية السادسة فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بهدف التحقق من مدى وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ≥α ما بين أبعاد جودة الخدمة البنكية(الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان والتعاطف) مجتمعة ورضا الزبائن في البنوك محل الدراسة، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم(7): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأبعاد جودة الخدمة البنكية المدركة

	B	الثابت	قيمة t	R	R^2	F	مستوى الدلالة
جــودة الخدمة	1.470	1.41-	10.34	0.737	0.543	106.9	.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

وتشير النتيجة المبينة في الجدول إلى رفض الفرضية الفرعية الصفرية السادسة التي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد جودة الخدمة البنكية مجتمعة على رضا الزبائن في البنوك محل الدراسة"؛ حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة كان 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي فالعلاقة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 =α، وقد فسرت أبعاد جودة الخدمة البنكية مجتمعة ما نسبته 54.3 %من التباين الحاصل في رضا الزبائن .وبالتالي فإن أبعاد جودة الخدمة البنكية مجتمعة لها تأثير ايجابي على رضا الزبائن.

ويمكن من الجدول استنتاج معادلة الانحدار الخاصة جودة الخدمة البنكية كما يلي:

الرضا= 1.470× جودة الخدمة البنكية-1.41

خاتمة

في ظل تشابه الخدمات التي تقدمها البنوك ونظرا لصعوبة تمييز الخدمات البنكية فإن الجودة في تقديم الخدمة أصبحت هي المعيار الوحيد للتميز، والبنك الذي يريد كسب رضا زبائنه لابد عليه أن يقدم خدمة تتوافق أو تتجاوز توقعاتهم، من خلال دراستنا التي تناولت موضوع أبعاد جودة الخدمة وتأثيرها على رضا الزبائن في البنوك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تستدعي مجموعة من الاقتراحات.

أولا: النتائج:

- كسب رضا من أولويات أي بنك والسبيل لذلك هو تقديم خدمة ذات جودة عالية.
- تقييم الزبائن لمستوى جودة الخدمة البنكية المقدمة كان متوسطا.
- أعلى الأبعاد تقييما من قبل الزبائن كان للملموسية بمتوسط حسابي بلغ 3.98 ثم للأمان بمتوسط حسابي بلغ 3.93.
- حصول بعد الاستجابة على تقييم سلبي.

– تفاوت الأهمية النسبية لأبعاد جودة الخدمة البنكية ومدى تأثيرها على رضا الزبائن، حيث أخذت هذه الأبعاد الترتيب التالي: التعاطف، الأمان، الاعتمادية، الاستجابة والملموسية.

– تؤثر جميع أبعاد جودة الخدمة البنكية على رضا الزبائن سواء كانت هذه الأبعاد مجتمعة أو كل بعد على حدا.

ثانيا: التوصيات

– لابد على البنوك أن تهتم أكثر بتقديم خدمة ذات جودة بهدف زيادة مستوى رضا الزبائن

– لمقابلة وتحسين مستوى الرضا عن بعد الاعتمادية لابد على هذه البنوك أن تفي بوعودها وتقدم الخدمة في الوقت المناسب حتى لا يضطر الزبون للعودة مرة أخرى.

– اختيار وتدريب الموظفين في تقديم الخدمة فيما يخص السرعة المطلوبة لتقديم الخدمة والتعامل الجيد مع الزبائن لزيادة مستوى رضاهم عن البنك والخدمات التي يقدمها.

– غرس ثقافة خدمة الزبون لدى موظفي هذه البنوك والعمل على حل مشاكله والاستجابة السريعة للشكاوى التي يطرحها.

المراجع:

باللغة العربية:

1. أنيس أحمد عبد الله.(2017). إدارة التسويق وفق قيمة الزبون، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
2. بوعمرة فتحي.(2016، ديسمبر) الجودة المدركة للخدمة ورضا الزبون. جامعة البليدة 2: مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات: مجلة الإبداع العدد 6.
3. الخفاجي حاكم جبوري.(2012). رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة وولاء الزبون. جامعة الكوفة: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8(25).
4. سيدي محمد ساهل.(2004). آفاق تطبيق التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية مع الإشارة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

5. العجارمة تيسير.(2005). التسويق المصرفي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
6. مراد سامي أحمد.(2007). تفعيل التسويق المصرفي، القاهرة، المكتب العربي للمعارف.
7. نور الله مصطفى وليد.(2013). تقييم جودة الخدمات المصرفية في المصارف السورية دراسة ميدانية مقارنة بين مصارف القطاع العام والخاص. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية.
8. الهواري مبروك عبد المولى.(1999). رضا الزبون: محدداته، أهميته والممارسات الإدارية اللازمة لتحقيقه، جامعة المنصورة : المجلة المصرية للدراسات التجارية،23(2).

بالغات الأجنبية:

1. Aid A.(2013/2014). le consommateur face au prestataire du service bancaire: etude comparative entre Natixis Algerie et CNEP banque, mémoire de magister, université de Tlemcen.
2. Akhadel G.N., Jaju S.B., Lakhe R.R.(2016). Healthcare Service Quality Dimensions in Various Countries. *Journal of Nursing and Health Science, 5(3)*, pp 70-76.
3. Al-Dmour H., Al-Zu'bi M.F. and Kakeesh D.(2013). The Effect of Services Marketing Mix Elements on Customer-Based Brand Equity: An Empirical Study on Mobile Telecom Service Recipients in Jordan, *International Journal of Business and Management,8(11)*, pp 13-26.
4. Kuang-Jung C., C. and Hsu Ya-Ling, Mei-Liang C.(2007). The Study of Chain Department Stores Service Quality in Taipei. *The Journal of Human Resource and Adult Learning, 3(2),*pp 243-254.
5. Kulasin D., Fortuny-Santos J.(2005, 09-12 November). Review Of The Servqual Concept. 4th Research/expert Conference with International Participation "QUALITY 2005", Fojnica: B&H.

6. LendrevieJ et Lévy J.(2013),Mercator: Théories et nouvelles pratiques du marketing, 10e édition,Paris: Dunod.
7. Polyakova O. and Mirza, M.(2015). Perceived service quality models: are they still relevant?. *The Marketing Review, 15(1)*,pp 59-82.
8. Yarimoglu E.K. (2014). A Review on Dimensions of Service Quality Models, *Journal of Marketing Management,2(2)*,pp 79-93.
9. Zollinger M. et Lamarque E.(2008). Marketing et Stratégie de la banque. 5eme édition. Paris: édition Dunod.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الأول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

تحليل الكفاءة الاقتصادية لبورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف

Analysis of the Economic Efficiency of the Amman Stock Exchange At the weak level

د. بوالكور نورالدين

nboulkour@yahoo.fr

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/02/03 تاريخ التعديل: 2018/03/25 تاريخ قبول النشر : 2018/04/15
تصنيف JEL: C12,G14,G15

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، أي اختبار فرضية السير العشوائي لسلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية، من خلال بيانات فصلية، باستخدام: اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار ديكي . فولر الموسع، اختبار فيليبس بيرون، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار الاستقلالية ABS، اختبار نسبة التباين.

و قد توصلت الدراسة إلى أن سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية تمتاز بالسير العشوائي ، فهي غير مستقرة، كما أن مشاهداتها مستقلة، إضافة إلى أن نسبة تباينها لا يختلف إحصائيا عن الواحد الصحيح، و منه فإن بورصة عمان للأوراق المالية كفؤة عند المستوى الضعيف.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة السعرية، فرضية السير العشوائي، أثر ABS، كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية.

Abstract :

The objective of this study is to test the efficiency of the ASE at the weak level, which the random sampling test of the Amman Stock Exchange index series, using quarterly data, using: normal distribution test, expanded Dicky Fuller test, Philips Peron test, self-correlation test, ABS test, contrast ratio test.

The study concluded that the Amman Stock Exchange (ASE) series is characterized by a random move. It is unstable and its observations are independent. In addition, the ratio of the index is not statistically different from the correct one. The ASE is efficient at the weak level.

Keywords: Price efficiency, hypothesis of random traffic, Impact of ABS, Efficiency of the ASE.

مقدمة:

تعتبر سوق الأوراق المالية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، إذ أن التطور الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق بوجود سوق أوراق مالية مزدهرة و متطورة،و من جهة أخرى أدى ازدهار و ازدياد هذه الأوراق و تنوعها و كذا إقبال الجمهور عليها إلى زيادة التعامل مع سوق هذه الأوراق إصدار و اكتتابا و تداولا، ساندها في ذلك التشجيع و الدعم من الجهات الوصية من حيث توفير القوانين المسيرة و ممارسة الرقابة قصد تأمين حقوق المتعاملين و إلزامهم بواجباتهم. إن الأوراق المالية، هي السلعة الوحيدة التي تتداول في هذه السوق بشكل قروض عن طريق السندات أو بشكل حقوق ملكية عن طريق أسهم أو بشكل أوراق مالية منقولة أخرى، و قد شهدت هذه الأسواق في الدول المتقدمة تطورا هاما على صعيد تقنياتها و تنظيماتها في حين لا تزال تخطو خطواتها الأولى في عالمنا العربي على غرار تلك الدول التي قطعت خطوة مهمة و لكنها سعت لتطوير أسواقها المالية محاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة و نذكر منها بورصة قطر للأوراق المالية.

وحتى تضطلع سوق الأوراق المالية بالدور الفعال المنوطة بها ينبغي أن تتميز بنوع من الكفاءة والفعالة، فالكفاءة السعرية من أهم الصفات المطلوب توافرها في الأسواق الماليةومؤشراً لنجاحها وقوتها لأنها تعكس العدالة في أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية. وانعدام الكفاءة السعرية في أي سوق مالي من شأنه أن يساهم في تبديد الموارد بدلا من تعبئتها واستخدامها بكفاءة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من مرور حقبة زمنية معتبرة على إنشاء بورصة عمان للأوراق المالية إلا أنها ما زالت تسير نحو النمو. ورغم الإصلاحات والجهود الكبيرة التي بذلتها سلطنة عمان لتطوير قطاعها المالي، إلا أن بورصة عمان للأوراق المالية لازلت تواجه العديد من العوائق أثرت بشكل كبير على كفاءتها السعرية. ففي ظل عدم وجود كفاءة سعرية ستكون هناك فرصة لبعض المستثمرين لتحقيق أرباح دون غيرهم. وتماشيا مع ذلك، سنحاول من خلال هذه الدراسة اختبار كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف. فهل بورصة عمان للأوراق المالية كفؤة عند المستوى الضعيف؟

فرضية الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة فيما يلي:

فرضية العدم: بورصة عمان للأوراق المالية، لا تتصف بالكفاءة عند المستوى الضعيف.

الفرضية البديلة: بورصة عمان للأوراق المالية، تتصف بالكفاءة عند المستوى الضعيف.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

. محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والفنية للأسواق المالية الكفوءة والفعالة.

. تحديد مدى كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والكمية.

. قياس إمكانية تحقيق أرباح غير عادية من قبل المستثمرين.

. توضيح مدي تحرك واستجابة أسعار الأسهم المتداولة في بورصة عمان للأوراق المالية تبعًا للمعلومات المنشورة عن الشركات المصدرة للأسهم.

. الخروج بنتائج وتوصيات تفيد المستثمرين وتزيد من كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية.

أهمية الدراسة:

يمكن أن نلتمس أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

. نظراً إلى الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني من تجميع للمدخرات وتخصيص كفء للموارد، فإن اختبار بورصة عمان للأوراق المالية يوضح مدى فاعليته في الاقتصاد القومي.

. تزيد هذه الدراسة من فهم المستثمرين في بورصة عمان للأوراق المالية، للفرص الاستثمارية المتاحة في السوق التي يستثمرون بها، بما يمكنهم من تطوير الاستراتيجيات الاستثمارية المناسبة لاستغلالها.

. محاولة فهم سلوك أسعار الأسهم وعلاقتها بكفاءة الأسواق المالية، و التحكم في التأثيرات المتبادلة فيما بينهما، لأن ذلك يؤدي إلى تنمية المدخرات الوطنية و توجيهها لتمويل المشاريع التنموية، و توفير فرص استثمارية جديدة للمستثمرين عن طريق تنويع المحافظ الاستثمارية.

. من أجل تكريس الدور الذي قد تلعبه بورصة عمان للأوراق المالية، كان من الضروري التعرف على أحد مؤشرات نجاح هذا السوق ومدي فاعليته في الاقتصاد القومي من خلال قياس كفاءته.

منهج الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية و اختبار فرضيتي الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في الجانب النظري، بينما اعتمدنا على المنهج التحليلي و منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

نتعرض في هذا الجزء لأهم الدراسات التي عالجت ها الموضوع، و أهم هذه الدراسات نجد:

. دراسة (القضاة، 1997)، حول اختبار فرضية السير العشوائي في سوق عمان للأوراق المالية إذ قام بدراسة أسعار الأسهم اليومية؛ وذلك لعينة من قطاع الصناعة مكونة من 32 شركة، للمدة من عام 1992 إلى 1994 وقد قام باستخدام اختبارين إحصائيين هما: اختبار الارتباط الذاتي والاختبار المتكرر، وقد خلصت نتائج اختبار الارتباط الذاتي عند مستوي تبطيء لمدة واحدة إلى وجود ارتباط عال بين سلسلة التغير في الأسعار وذي دلالة إحصائية، أما عند تبطيء بين مدتين إلى عشر مدد فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود ارتباط، إذ اتبعتنوعاً ما من السلوك العشوائي. وقد جاءت أيضاً نتائج اختبار المتكرر لتدعم نتائج الاختبار السابق وتنفي وجود العشوائية في سلسلة أسعار الأسهم.

. دراسة (Blasco and al., 1997)، حول فرضية السير العشوائي في السوق الإسباني للأوراق المالية (1980 . 1992) اختبرت هل تتبع أسعار المؤشر وأسعار الأسهم في سوق مدريد للأوراق المالية فرضية السير العشوائي من خلال تطبيق اختباري Ljung–Box و BDS و اختبار جذر الوحدة، واستنتج من خلال تلك الدراسة أن أسعار الأسهم لا تتبع المسار العشوائي.

. دراسة (Cheung and Coutts, 2001)، حول النموذج الضعيف لكفاءة السوق لأسعار الأسهم اختبرت هذه الدراسة اتباع مؤشر سوق هونج كونج للمسار العشوائي في سلوكه من

خلال تطبيق اختباريheteroscedastic & homoscedastic لنسبة الاختلاف Variance ratio، وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن مؤشر سوق هونج كونج يتبع المسار العشوائي في سلوكه.

. دراسة (مقابلة و برهومة، 2002)، حول كفاءة سوق عمان المالي قطاع البنوك عند المستوى الضعيف، إذ قام الباحثان بأخذ عينة الدراسة من قطاع البنوك العاملة في الأردن وهم 16بنكاً أردنياً ، فقد قاما باستخدام اختبار الارتباط الذاتي والاختبار المتكرر من أجل دراسة الارتباط في سلسلة عوائد الأسهم، من أجل الحكم على مدى كفاءة السوق، وكذلك تعرف العوامل التي تحد من كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية. وقد توصل الباحثان إلى أن أسعار الأسهم في قطاع البنوك لا تسير وفق فرضية السير العشوائي ومن ثم لا تتمتع أسعار أسهم قطاع البنوك بالكفاءة عند المستوى الضعيف.

. دراسة (Rawashdeh and Sqaualli, 2006)، حول تحليل الكفاءة القطاعية في سوق عمان المالي، هدف الباحثان إلى اختبار كفاءة السوق على المستوى الضعيف من خلال تطبيق اختباري نسبة التباين والاختبار المتكرر على المؤشر العام لسوق عمان للأوراق المالية والمؤشر القطاعي للقطاعات: البنوك، والتأمين، والخدمات والصناعة، وذلك للمدة من عام 1992 إلى عام 2004 وخلص الباحثان إلى أن سوق عمان للأوراق المالية لا يتمتع بالكفاءة على مستوى المؤشر العام وعلى مستوى مؤشرات القطاعات أنفة الذكر.

خطة الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار فرضيتي الدراسة، تم تقسيم دراستنا إلى قسمين: قسم نظري تم من خلاله معالجة: فرضية الأسواق المالية الكفؤة، شروط كفاءة الأسواق المالية، أنواع كفاءة الأسواق المالية، فرضية السير العشوائي، مستويات كفاءة الأسواق المالية وطرق قياسها. قسم تطبيقي تم من خلاله اختبار الكفاءة السعرية لبورصة عمان للأوراق المالية، باستخدام الاختبارات التالية: اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار التسطح، اختبار التناظر، اختبارJarque-Bera، اختبار ديكي . فولر الموسع، اختبار فيليبس . بيرون، اختبار السير العشوائي باستخدام دالة الارتباط الذاتي، اختبارBDS للاستقلالية، اختبار نسبة التباين.

الجانب النظري للدراسة:

أولا: فرضية الأسواق المالية الكفوءة

إن فكرة كفاءة الأسواق المالية أو ما يطلق عليه بالفكر الاقتصادي المالي بنظرية السوق الكفوءة قد أثارت ومازالت تثير اهتمام الباحثين والمتعاملين في مجال الاستثمارات. والأسواق المالية لما يمكن أن يتوقع عنها،فوفقاً لمفهوم كفاءة الأسواق المالية يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في

السوق على وجه السرعة لكل معلومة جديدة تصل إلى المتعاملين مما يترتب عنها تغيير نظرتهم إلى الشركة المصدرة للسهم، حيث أن المعلومة تأتي إلى السوق في أي وقت ومستقلة عن بعضها البعض، فإنه يصبح من المتوقع أن تكون حركة الأسعار عشوائية، حيث تتجه صعودا مع الأنباء السارةوهبوطاً مع الأنباء غير السارة والتي تصل بسرعة وبدون سابق إنذار. وتعرف السوق الكفوءة بأنها السوق التي تعكس فيها أسعار الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات كافة المعلومات المتاحة عنها ولا يوجد فاصل زمني في الحصول على المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية، وعليه يمكن تقديم مفهوم الكفاءة السوقية على أنها تلك السوق التي تحقق الأهداف التالية:

. التخصيص الأمثل للموارد.

. التقييم الدقيق للمبادلات.

. تقديم خدمات بأقل تكلفة.

كما يقصد بالسوق الكفء، ذلك السوق الذي يعكس فيه سعر السهم الذي تصدره مؤسسة ما، كافة المعلومات المتاحة، والتي تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يمكن القول بأنه في ظل السوق الكفء تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة تعكس تماما القيمة المعنية التي يتولد عنها عائد لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر، ولكن رغم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق فإن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماما.

ثانيا: شروط كفاءة السوق المالية:

الشروط التي يجب أن تتوافر في السوق الكفوءة هي:

. إتاحة كافة المعلومات الضرورية لجميع المستثمرين في الوقت ذاته بتكلفة زهيدة أو بدون تكاليف على الإطلاق.

. عدم وجود أية قيود على التعامل.

. وجود عدد كبير من المستثمرين والمتعاملين.

. اتصاف المستثمرين بالرشد والعقلانية، من أجل السعي إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من وراء استغلال ثرواتهم.

. انعدام الأرباح غير العادية.

ويرى البعض أن شروط السوق الكفء تقسم إلى شروط ضرورية وشروط كافية:

. الشروط الضرورية، وهي:

. تكلفة معقولة لعمليات التبادل.

. وجود عدد كاف من المستثمرين تتوافر لديهم الوسائل للحصول على المعلومات المتاحة.

. عدم وجود مستثمرين لديهم القدرة على تحليل المعلومات المتاحة بشكل أفضل من الآخرين.

. الشروط الكافية، وهي:

. عدم وجود تكلفة لعمليات تبادل الأسهم.

. أن تكون المعلومات مجانية ويحصل عليها جميع المشاركين في السوق وفي الوقت المناسب.

. أن تكون توقعات المتعاملين في السوق متماثلة فيما يخص اتجاهاتها.**(الغالبي و الشمري، 2014، ص 3 4).**

ثالثا: أنواع كفاءة الأسواق المالية

1 . الكفاءة التسعيرية

ويطلق عليها الكفاءة الخارجية وهي أن تصل المعلومات إلى جميع المستثمرين بسرعة (دون وجود فاصل زمني كبير)، مما يجعل الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة في أسعارها و بشكل يحقق شرط الانعكاس السريع للمعلومة، وبهذا يصبح التعامل في ذلك السوق بمثابة لعبة أو مباراة فالجميع لديهم نفس الفرص لتحقيق الأرباح، إلا أنه يصعب على أي منهم في تحقيق أرباح غير عادية على حساب الآخرين، بما يعني إتاحة الفرصة للجميع في الحصول على المعلومات.**(الكريطي، 2013، ص 56).**

2 . الكفاءة التشغيلية

ويطلق عليها الكفاءة الداخلية، وهي قدرة السوق على إيجاد او خلق التوازن بين عوامل العرض والطلب على الأدوات المالية دون وجود أية تكاليف للمعاملات، أي دون أن يتكبد المتعاملين في السوق تكاليف باهظة للسمسرة، ودون إتاحة الفرصة للتجار والمتخصصين أي صناع السوق لتحقيق هامش ربح مبالغ فيه.**(الكريطي، 2013، ص 56).**

رابعا: فرضية السير العشوائي:

يعتبر (KANDALL, 1958) أول من استخدم نموذج السير العشوائي عندما قام بدراسة أسعار الأسهم العادية في محاولة منه لإيجاد نماذج متكررة لتلك الأسعار في المدد الزمنية المختلفة، وكانت نتائج محاولته تلخصت بأنّ الأسعار تتقلب بشكل عشوائي لا يمكن عن طريقها التنبؤ بسعر سهم معين. ويفترض نموذج السير العشوائي أن المعلومات الجديدة ترد إلى السوق بشكل عشوائي تتسبب بأحداث تغيرات عشوائية في أسعار الأوراق المالية ذات العلاقة، لذا فإنّ هذا النموذج يبين أنّ حجم واتجاه تغير أسعار الأسهم العادية يكون عشوائياً في لحظة زمنية إذا

ما تمت مقارنته بالمعرفة المتاحة عند تلك اللحظة، وبذلك فإن أسعار الأوراق المالية اليوم تكون مساوية لأسعار الأمس مضافاً إليها المتغير العشوائي على وفق الصيغة الآتية:

$$P_{jt} = P_{jt-1} + at$$

حيث أن:

P_{jt}: سعر الورقة المالية للفترة t

P_{jt-1}: سعر الورقة المالية للفترة t−1

at: المتغير العشوائي.

يمثل نموذج السير العشوائي حالة خاصة ومقيدة لنموذج اللعبة العادلة، وأنّ الأسعار الحالية للأوراق المالية تعكس بشكل كامل المعلومات المتاحة على افتراض أنّ تغيرات السعر المتعاقبة مستقلة بالإضافة إلى أن تلك التغيرات المتعاقبة موزعةتوزيعاً متماثلاً عبر الزمن. **(الغالبي و الشمري، 2014، ص 5).**

خامسا: مستويات كفاءة الأسواق المالية وطرق قياسها:

لقد جاء تقسيم كفاءة السوق المالية إلى ثلاث مستويات مختلفة عن الدراسة التطبيقية التي قام بها (FAMA, 1965) التي حلل بموجبها حركة أسعار الأسهم المستخدمة في حساب متوسط داوو جونز، حيث راقب الحركة اليومية لأسعار 30 سهم خلال 5 سنوات وقد خلص من دراسته إلى قياس الدرجة العشوائية التي تحصل في تقلبات أسعار الأسهم، وقد بين تماما أن المعلومات الجديدة التي تصل إلى المستثمر في الأسهم وبشكل مفاجئ قادرة أن تغير من نظرة المستثمر المستقبلية، وبما أن المعلومة التي تصل إلى المستثمر مستقلة عن غيرها من ناحية الزمن لذلك فإن أسعار الأسهم أي القيمة السوقية سوف تنقلب عشوائيا صعودا ونزولا وفقا لنوع المعلومة التي ترد إلى السوق. **(الغالبي و الشمري، 2014، ص 5 6).**

وقد قسمت كفاءة السوق المالية إلى ثلاثة صيغ أو مستويات من الكفاءة وهي كالتالي:

1 . المستوى الضعيف لكفاءة السوق:

ويفترض المستوى الضعيف لفرضية كفاءة السوق الذي يسمىأيضاً بـ: نظرية الحركة العشوائية للأسعار، أن المعلومات التاريخية مثل أسعار الأسهم، حجم التعامل، قوائم مالية منشورة والتي تسمى بالمعلومات السوقية التاريخية التي جرت في الماضي سواء في الأيام أو الأشهر أو السنين، لا تؤثر في سعر السهم الحالي، ولا يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الأسعار، ولذلك فإن التغيرات المتتالية في أسعار الأسهم مستقلة عن بعضهابعضاً ولا يوجد بينها أي علاقة واضحة، ومن هنا يطلق على الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق بالحركة العشوائية

للأسعار، لأن التغير في السعر من يوم إلى آخر لا يسير على نمط واحد.**(موصلي و السمان، 2013، ص 156)**.

ويمكن اختبار كفاءة السوق تحت المستوى الضعيف باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية ونماذج الاقتصاد القياسي المالي، وهي كالأتي:

. اختبار الارتباط المتسلسل

. اختبار الدورات

. اختبار قاعدة الترشح

. اختبار الارتباط الذاتي

. اختبار نسبة التباين

. اختبار ديكي فولر الموسع

اختبار فيليبس بيرون. **(الغالبي و الشمري، 2014، ص 6)**.

2 . المستوى شبه القوي لكفاءة السوق:

المستوى شبه القوي لفرضية كفاءة السوق، يفترض بأن الأسعار الحالية للأسهم لا تعكس التغيرات السابقة فقط في أسعار الأسهم، بل تعكس كذلك المعلومات المتاحة للجمهور كّلها، أو التوقعات التي تقوم على تلك المعلومات عن الظروف الاقتصادية ظروف الشركة، والتقارير المالية وغيرها، وفي ظل الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم لما يتاح من تلك المعلومات، إذ تكون الاستجابة ضعيفة في البداية لأنها تكون مبنية على وجهة نظر أولية بشأن تلك المعلومات، غير أنه إذا أدرك المستثمر ومنذ اللحظة الأولى القيمة الحقيقية التي ينبغي أن يكون عليها سعر السهم في ظل تلك المعلومات فسوف يحقق أرباحاً غير عادية مقارنة بنظرائه المستثمرين. **(موصلي و السمان، 2013، ص 156)**.

ويمكن اختبار كفاءة السوق تحت المستوى شبه القوي باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية ونماذج الاقتصاد القياسي المالي، وهي كالأتي:

. نموذج السوق

. نموذج تسعير الأصول الرأسمالية

. نموذج التسعير المرجح. **(الغالبي و الشمري، 2014، ص 7)**.

3 . المستوى القوي لكفاءة السوق:

في حين يفترض المستوى القوي أن أسعار الأوراق المالية تعكس تماماً المعلومات المتاحة العامة وغير العامة كلها، فليس لدى أي مستثمر القدرة على احتكار معلومات قد يكون لها أثر في

السعر، وكذلك لن يحصل أي مستثمر على أرباح تفوق الأرباح العادية. وتحقيق هذه الصيغة لا يتطلب فقط أن يكون السوق إ ذ إن الأسعار تعكس المعلومات المتاحة كلها بل يتطلب أيضاً أن يكون السوق كاملاً، إ ذ تتاح المعلومات للجميع كلّها في الوقت ذاتها، ولكي يكون السوق كاملاً لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية هي:

. لا يوجد مصاريف للتعامل على الأوراق المالية أو أن المصاريف منخفضة.

. المعلومات كلّها متاحة للجميع وبسهولة.

. المتعاملون جميعهم متفقون على الأثر الحقيقي في السعر الحالي.

إن اختبار المستوي القوي لكفاءة السوق يتركز على قياس مدى إمكانية حصول بعض الفئات على معلومات خاصة، إذ يقاس العائد الذي تحققه فئات معينة من المستثمرين لهم القدرة على الحصول على معلومات لا تتاح للجمهور بالسرعة ذاتها، مثل المتخصصين في تحليل الأوراق المالية وهم صناع السوق، والمؤسسات المالية المتخصصة مثل صناديق الاستثمار وكبار المديرين وكبار العاملين في الشركة التي يستثمرون فيها أموالهم، وقد جاءت معظم نتائج الدراسات الخاصة بالصيغة القوية في غير صالح هذه الصيغة، فالسوق الكاملة الكفاءة لا يكون لها وجود في العالم الحقيقي، لذلك فإن من قام بوضع هذا الفرض، أوضح أن الصيغة القوية تعد صيغة متطرفة للكفاءة قد تتحقق، ولكن من الصعب الوصول إليها داخل السوق. **(موصلي و السمان، 2013، ص 156)**.والشكل الآتي يوضح درجة الاختلاف في كفاءة الأسعار السوقية:

الشكل رقم (01): فرضيات كفاءة الأسواق المالية

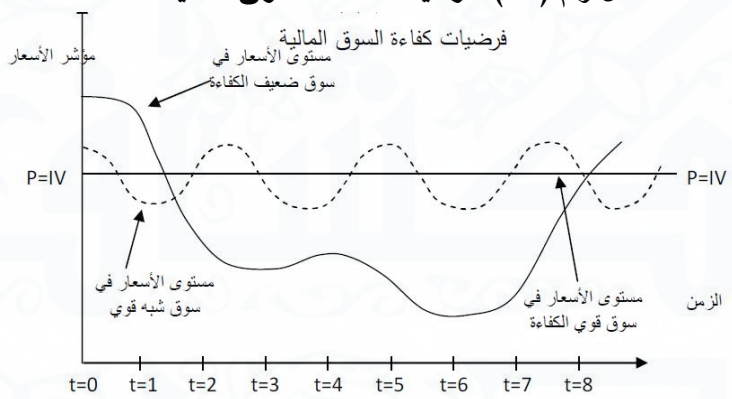

المصدر: عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، (2015)، التحليل الاقتصادي لكفاءة الأسواق المالية دليل تجريبي لبعض الأسواق العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 9، العدد 32، العراق، ص: 7.

سادسا: أساليب اختبار كفاءة الأسواق المالية:

لقد عمد اغلب الاقتصاديون الماليون إلى استخدام عدة أساليب لاختبار كفاءة السوق عند المستوى الضعيف، إلا أن أفضل الأساليب المستخدمة لاختبار كفاءة السوق المالية عند المستوى الضعيف هما اختباري جذر الوحدة لديكي . فولر الموسع واختبار نسبة التباين، لأن نتائجهما تكون الأفضل و لا تشترطا التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية، و فيما يلي نتطرق إلى أساليب و خطوات اختبار كفاءة الأسواق المالية:

1. اختبار إحصائية Skewness: صيغة هذا الاختبار تكون بالشكل التالي:

$$V_1 = \frac{|\beta_1^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}$$

$$\beta_1^{1/2} \to N\left(0; \sqrt{\frac{6}{n}}\right) : \beta_1^{1/2} = \frac{\mu_3}{\mu_2^{3/2}}$$

الفرضيات:

H_0 : هناك تناظر طبيعي.

H_1 : ليس هناك تناظر طبيعي.

فإذا كان:

$|V_1| \geq 1.96$ هذا يعني عدم وجود تناظر طبيعي.

$|V_1| < 1.96$ هذا يعني وجود تناظر طبيعي.

2. اختبار إحصائية Kurtosis: صيغة هذا الاختبار تكون بالشكل التالي:

$$V_2 = \frac{|\beta_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}}$$

$$\mu_k = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^k : \beta_1^{1/2} = \frac{\mu_3}{\mu_2^{3/2}}, \beta_2 \to N\left(3; \sqrt{\frac{24}{n}}\right):$$

$$\beta_2 = \frac{\mu_4}{\mu_2^2}$$

الفرضيات:

H_0 : هناك تسطح طبيعي

H_1 : ليس هناك تسطح طبيعي

فإذا كان:

$|V_2| > 1.96$ هذا يعني عدم وجود تسطح طبيعي.

$|V_2| < 1.96$ هذا يعني وجود تسطح طبيعي.

3. اختبار إحصائية Jarque-Bera: صيغة هذا الاختبار تكون بالشكل التالي:

$$J-B = \frac{n}{6} \times \beta_1^{1/2} + \frac{n}{24} \times (\beta_2 - 3)^2$$

الفرضيات:

H_0: توزيع طبيعي

H_1: لا يوجد توزيع طبيعي

فإذا كان:

$x^2_{(1-\alpha)}(2) > J-B$ هذا يعني أن التوزيع طبيعي.

$x^2_{(1-\alpha)}(2) < J-B$ هذا يعني أن التوزيع غير طبيعي.(بن أحمد، 2008، ص 76 ـ 78)

4. اختبار جذر الوحدة: من اجل اختبار سكون السلاسل الزمنية يتم استخدام اختبار ديكي . فولر الموسع واختصاره ADF المقترح من قبل Engle and Granger سنة 1987 والذي يعتمد على ثلاث نماذج:

النموذج الأول:

$R_t = \alpha R_{t-1} + \varepsilon_t$ (نموذج بدون وجود ثابت و لا اتجاه عام)

النموذج الثاني:

$R_t = U + \alpha R_{t-1} + \varepsilon_t$ (نموذج بوجود ثابت و بدون اتجاه عام)

النموذج الثالث:

$R_t = U + \beta(t-T) + \alpha R_{t-1} + \varepsilon_t$ (نموذج بوجود ثابت و اتجاه عام)

حيث أن:

R_t:عوائد الأسهم في اليوم t

R_{t-1}: عوائد الأسهم في اليوم السابق t−1

U: ثابت معامل الانحدار الذاتي

α: ثابت معامل اتجاه معادلة الانحدار الذاتي

T: العدد الكلي للمشاهدات

ε_t: الخطأ العشوائي.

ويعتمد اختبار ديكي . فولر الموسع على إحصائية t لمعامل معادلة الانحدار الذاتي$\propto$ من اجل اختبار الفرضية التالية:

$H_0: \alpha < 0$ (سلسلة العوائد تحتوي على جذر وحدة و بالتالي هي غير ساكنة أي تسيير بشكل عشوائي)

$H_1: \alpha = 0$ (سلسلة العوائد لا تحتوي على جذر وحدة و بالتالي هي ساكنة أي لا تسيير بشكل عشوائي)

في حال قبلت الفرضية الصفرية فإن سلسلة العوائد ستكون غير ساكنة، و ذلك يعني أن السلسلة الزمنية المتمثلة بالعوائد (تغيرات الأسعار) تسيير بشكل عشوائي، أي أن السوق كفؤة عند المستوى الضعيف. وفي حال تم رفض الفرضية الصفرية فإن سلسلة العوائد ستكون ساكنة و ذلك يعني أن السلاسل الزمنية لا تسير بشكل عشوائي أي أن السوق غير كفؤة عند المستوى الضعيف. **(موصلي و السمان، 2013، ص 162 163).**

كما يمكن التعبير عن اختبار جذر الوحدة لـ:ADF بالشكل التالي:

النموذج الرابع:

$$\Delta R_t = \lambda R_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi \Delta R_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الخامس:

$$\Delta R_t = a_1 + \lambda R_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi \Delta R_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج السادس:

$$\Delta R_t = a_1 + a_2 T + \lambda R_{t-1} + \sum_{j=2}^{m} \phi \Delta R_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

حيث: Δ تشير إلى الفرق و m إلى طول الفجوة الزمنية

5. اختبار الارتباط الذاتي: هذا الاختبار يستخدم لدراسة كفاءة الأسواق المالية على المستوى الضعيف، حيث يهدف لإظهار العلاقة بين المشاهدة الحالية والمشاهدات السابقة، فإذا كانت عوائد الأسهم غير مرتبطة ذاتيا فهذا دليل على أن السلسلة المدروسة تتبع السير العشوائي وعليه فإننا نقبل فرضية وأنّ السوق المالي كفؤة عند المستوى الضعيف.

في هذا الإطار يستخدم اختبار (LJUNG-BOX) والذي يرمز له بـ: (QLB) فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لكل قيمة محسوبة(QLB) أصغر من 5% فإنه يتم رفض فرضية العدم

القائلة بأن كل معاملات الارتباط مساوية للصفر، و بالتالي هناك ارتباط بين المشاهدات المدروسة.

الفرضيات:

H_0 : معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر.

H_1 : معاملات الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر.

فإذا كان:

$Q_{LB} - Stat \geq 1.96$ هذا يعني أن معاملات الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر

$Q_{LB} - Stat < 1.96$ هذا يعني أن معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر.

6. اختبار BDS للاستقلالية: يستعمل هذا الاختبار للكشف عن الاستقلالية غير خطية للسلاسل المترابطة خطيا، و يعتبر اختبار غير معلمي.

الفرضيات:

H_0 : مشاهدات السلسلة محل الدراسة مستقلة فيما بينها.

H_1 : مشاهدات السلسلة محل الدراسة غير مستقلة فيما بينها.

فإذا كان:

$BDS \geq 1.96$ هذا يعني أن مشاهدات السلسلة محل الدراسة غير مستقلة فيما بينها.

$BDS < 1.96$ هذا يعني أن مشاهدات السلسلة محل الدراسة مستقلة فيما بينها. (بن الضب، شيخي، 2017، ص 333)

7. اختبار نسبة التباين:

اقترح اختبار نسبة التباين واختصاره VAR من قبل (Lo and Mackinlay, 1988)، ويعتبر هذا الاختبار مكافئاً لقوّة اختبار جذر الوحدة، ولذلك استخدم بشكل واسع في الدراسات الحديثة التي اختبرت الكفاءة على المستوى الضعيف، ويقوم الاختبار على فرضية أن تباين السلسة الزمنية التي تسير عشوائياً يزيد بصورة خطية مع الزمن، وبالتحديد إذا كانت سلسلة العوائد تتبع السير العشوائي فان تباين الفروقات q للسلسلة يجب أن يكون q مرة من تباين الفروقات الأولى أي أن:

$$\mathrm{Var}(\mathrm{R}_t - R_{t-q}) = q\mathrm{Var}(\mathrm{R}_t - R_{t-1})$$

حيث أن:

Var: التباين

R_t: العائد في الفترة t

R_{t-1}: العائد في الفترة t−1

q: أي عدد موجب.

ويمكن صياغة الفرضية التي يتم من خلالها اختبار السير العشوائي على النحو الآتي:

$H_0: Var(q) = 1$ (سلسلة العوائد تتبع السير العشوائي)

$H_1: Var(q) \neq 1$ (سلسلة العوائد لا تتبع السير العشوائي)

حسب (Squalli, 2006)، إذا تم رفض فرضية السير العشوائي وكانت $Var(q) > 1$ فإن العوائد ستكون ذات ارتباط متسلسل ايجابي وتكون السوق كفوءة عند المستوى الضعيف، أما إذا كانت $Var(q) < 1$ فإن العوائد ستكون ذات ارتباط متسلسل سلبي، وعندها تكون السوق غير كفوءة عند المستوى الضعيف. **(Squalli, 2006, 69)**.

الجانب التطبيقي: اختبار الكفاءة السعرية لبورصة عمان للأوراق المالية

إن المقصود بالكفاءة السعرية هي الكفاءة المتعلقة بأثر المعلومات في تحركات أسعار الأسهم وهي تعتمد إلى حد كبير على الكفاءة التشغيلية للسوق. و سنتطرق لدراسة آلية اختبار وقياس الكفاءة السعرية لبورصة عمان للأوراق المالية من خلال وصف مصادر البيانات المعتمدة ، وطرق قياسها ومن ثم تحليل ومناقشة أهم النتائج التي توصلنا إليها.

أولا: مصادر البيانات:

تتكون البيانات المستخدمة لاختبار الكفاءة السعرية عند المستوى الضعيف من سلسلة مؤشرات الأسعار اليومية لمؤشر بورصة عمان للأوراق المالية، والتي تمثل قيمة أسهم الأسواق عينة الدراسة المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي واتحاد البورصات العربية، وقد تم الحصول على بيانات مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 03/01/2010 - 16/11/2017، و البيانات تم الحصول عليها من الموقع الالكتروني لإتحاد البورصات العربية، وعادة ما يتم احتساب العوائد اليومية للسوق من خلال الاعتماد على الصيغة التالية:

$$R_t = P_t - P_{t-1} \div P_{t-1} \times 100$$

حيث أن:

R_t:عوائد الأسهم في اليوم t

P_t: مؤشر أسعار الأسهم للفترة t

P_{t-1}: مؤشر أسعار الأسهم للفترة t−1

من أجل اختبار كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف والتي تعتمد على فرضية السير العشوائي لسلسلة مؤشر سوق عمان للأوراق المالية، قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات، و التي يمكن توضيحها فيما يلي:

ثانيا:اختبار التوزيع الطبيعي على سلسلة عوائد مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية:

إن التوزيع الطبيعي لعوائد الأسهم ذو أهمية كبيرة في نظرية كفاءة أسواق الأوراق المالية، فالتوزيع الطبيعي لعوائد الأسهم يعتبر شرطا من شروط السير العشوائي. سنقوم بتطبيق الاختبار المعلمي للتوزيع الطبيعي، وهم: Skewness، Kurtosis، Jarque-Berra. و الشكل البياني التالي يوضح طبيعة هذه الاختبارات:

الشكل رقم (02): اختبارات التوزيع الطبيعي

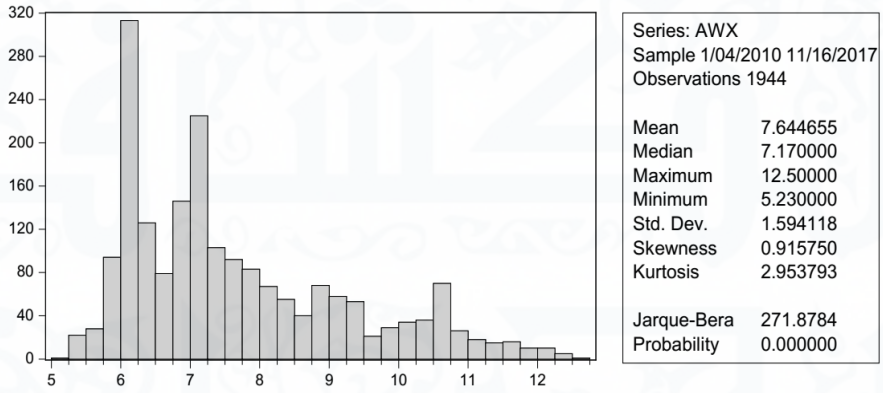

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن معامل Skewness موجب، بمعنى أن التوزيع ملتوي نحو اليمين، و بالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بأن هناك تناظر طبيعي، و منه يكون توزيع سلسلة عوائد مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية غير متناظر. كذلك بمأن معامل Kurtosis أقل من 3 فإن التوزيع هو توزيع متسطح، و بالتالي نقبل فرضية التسطح الطبيعي للسلسلة.

و لإثبات فرضية التناظر و التسطح حسابيا نستعين بالمعادلتين التاليتين:

. اختبار التناظر Skewness:

$$V_1 = \frac{\left|\beta_1^{1/2} - 0\right|}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{|0.915750 - 0|}{\sqrt{\frac{6}{1944}}} = 16.5$$

بمأن $1.96 < 16.5$ فإننا نرفض فرض العدم القائل بوجود تناظر طبيعي.

. اختبار التسطح Kurtosis:

$$V_2 = \frac{|\beta_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{|2.953793 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{1944}}} = 0.4159$$

بمأن $0.4159 < 1.96$ فإننا نقبل فرض العدم القائل بوجود تسطح طبيعي.

. اختبار Jarque-Bera: من خلال هذا الاختبار سوف نتأكد فيما إذا كانت السلسلة تحمل خصائص التوزيع الطبيعي أو لا، و يكون ذلك باستخدام إحصائية **Jarque-Bera**، إذ أننا سوف نقوم بحساب إحصائية **J-B** كمايلي:

$$J - B = \frac{1944}{6} \times 0.915750 + \frac{1944}{24} \times (2.953793 - 3)^2 = 296.8759$$

بمأن $296.8759 > 5.99$ فإننا نقبل الفرض البديل القائل بأن التوزيع غير طبيعي.

أي بمأن إحصائية **Jarque-Bera** المحسوبة (**296.8759**) أكبر تماما من القيمة الجدولية لـ: $\chi^2_{0.05}$، و التي تساوي 5.99، فإننا نقبل الفرضية البديلة $(\mathbf{H_1})$، و بالتالي السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي، و هو ما يثبت فرضية السير العشوائي.

ثالثا: اختبار ديكي . فولر الموسع (ADF):

الجدول الأتي يوضح اختبار فرضية العدم لـ: ديكي . فولر الموسع (ADF) القائلة بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلاسل الزمنية و المطبق على سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية:

الجدول رقم (01):نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي – فولر (ADF) لسلسلة العوائد اليومية لمؤشر بورصة عمان للأوراق المالية

المتغير	الخصائص	الاحتمال	القيم الحرجة	
			مستوى المعنوية	القيمة
(AWX)	- مع وجود الثابت	**0.1133**	%1 %5 %10	-3.433517 -2.862826 -2.567501
	- ثابت واتجاه عام	**0.0584**	%1 %5 %10	-3.962774 -3.412124 -3.127980
	- بدون	**0.0542**	%1 %5 %10	-2.566153 -1.940987 -1.616590

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

فمن خلال الجدول رقم (01) نجد بأن نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية (AWX)، أبرزت بأن سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية غير ساكنة إذ كانت الاحصاءة المحتسبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الحرجة عند جميع المستويات (1%، 5%، 10%)، وهذه النتيجة تعني رفض الفرضية البديلة للسير العشوائي وتدعم دليل كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، وهذا يدل على أن بورصة عمان للأوراق المالية، تتمتع بالتنظيم و الإدارة الجيدة والبنية المؤسسية المتطورة.

رابعا: اختبار فيليبس ـ بيرون (PP):

يختلف اختبار فيلبس . بيرون عن اختبار ديكي . فولر الموسع بأنه يأخذ بعين الاعتبار التباينات غير المتجانسة عن طريق تصحيح غير معلمي لاحصاءة ديكي . فولر، حيث قام كل من فيلبس وبيرون 1988 بتقدير التباين طويل الأجل والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج القاعدية لديكي . فولر، و الجدول الأتي يوضح نتائج اختبار فيليبس ـ بيرون (PP) المطبق على سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية:

الجدول رقم (02):نتائج اختبار فيليبس – بيرون (PP) لجذر الوحدة لسلسلة العوائد اليومية لمؤشر بورصة عمان للأوراق المالية

المتغير	الخصائص	الاحتمال	القيم الحرجة	
			مستوى المعنوية	القيمة
(AWX)	- مع وجود الثابت	**0.1022**	%1 %5 %10	-3.433516 -2.862825 -2.567500
	- ثابت واتجاه عام	**0.1073**	%1 %5 %10	-3.962772 -3.412123 -3.127979
	- بدون	**0.2008**	%1 %5 %10	-2.566153 -1.940987 -1.616590

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

نتائج الجدول رقم (02) أعلاه، تشير إلى أن قيم اختبار (PP) لسلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية (AWX)، عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) كانت جميع قيم إحصائية الاختبار أقل من القيم الحرجة للاختبار عند كل مستويات المعنوية، وهذه النتيجة تعني

قبول الفرضية الصفرية للسير العشوائي وتدعم دليل كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف. لكن بالرغم من أن ظهور جذر الوحدة يدعم فرضية كفاءة السوق عند المستوى الضعيف، حيث أن ظهوره هو شرط ضروري، غير أنه غير كافي، للسير العشوائي، لذلك فإن هناك حاجة إلى إجراء اختبار أكثر تحديداً للتنبؤ بالعوائد.

خامسا: اختبار السير العشوائي باستخدام دالة الارتباط الذاتي:

يمكن من خلال الشكل الآتي إبراز دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة الدراسة:

الشكل رقم (03): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية

Correlogram of AWX

Date: 11/22/17 Time: 18:59
Sample: 1/04/2010 11/16/2017
Included observations: 1944

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.995	0.995	1928.7	0.000
		2	0.990	-0.027	3839.3	0.000
		3	0.985	0.004	5732.0	0.000
		4	0.981	0.012	7607.6	0.000
		5	0.976	0.031	9467.1	0.000
		6	0.972	-0.012	11310.	0.000
		7	0.967	-0.014	13137.	0.000
		8	0.963	0.023	14948.	0.000
		9	0.958	-0.022	16743.	0.000
		10	0.954	0.025	18523.	0.000
		11	0.950	0.038	20289.	0.000
		12	0.946	0.013	22042.	0.000
		13	0.942	-0.005	23781.	0.000
		14	0.939	0.007	25508.	0.000
		15	0.935	0.017	27222.	0.000
		16	0.931	0.009	28925.	0.000
		17	0.928	-0.011	30615.	0.000
		18	0.924	0.007	32294.	0.000
		19	0.921	0.020	33961.	0.000
		20	0.918	-0.032	35616.	0.000
		21	0.914	0.020	37260.	0.000
		22	0.911	0.009	38893.	0.000
		23	0.908	0.011	40515.	0.000
		24	0.904	-0.006	42126.	0.000
		25	0.900	-0.059	43724.	0.000
		26	0.896	-0.016	45309.	0.000
		27	0.893	0.009	46881.	0.000
		28	0.889	0.014	48441.	0.000
		29	0.885	0.008	49989.	0.000
		30	0.882	0.019	51525.	0.000
		31	0.878	0.019	53051.	0.000
		32	0.875	-0.004	54567.	0.000
		33	0.872	0.027	56073.	0.000
		34	0.869	0.015	57569.	0.000
		35	0.867	0.052	59059.	0.000
		36	0.864	-0.037	60540.	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من الشكل أعلاه لدالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K كلها معنوية وتختلف عن الصفر، إلا أننا سوف نلجأ إلى اختبار Ljung-Box، لتأكيد نتائج الشكل أو نفيها، كما يلي:

يستعمل اختبار Ljung-Box لدراسة المعنوية الكلية لدالة الارتباط الذاتي، حيث أن أخر قيمة في عمود Q–Stat تمثل إحصائية Ljung-Box و عليه فإن:

$$Q - Stat = 60540 > 1.96$$

وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بأن كل معاملات دالة الارتباط الذاتي مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن معاملات دالة الارتباط الذاتي تختلف عن للصفر، وبالتالي فإن سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية غير مستقرة. وهذه النتيجة تعني قبول الفرضية الصفرية للسير العشوائي وتدعم دليل كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف.

سادسا: اختبار BDS للاستقلالية:

إذا كانت إحصائية **BDS** أكبر تماما من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي، عند مستوى معنوية α فإننا نرفض فرضية الاستقلالية H_0 و منه تكون السلسلة ذات بين ارتباط. و الجدول الآتي يبين نتائج الاختبار على السلسلة محل الدراسة:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار BDS على سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية

BDS Test for AWX
Date: 11/22/17 Time: 19:17
Sample: 1/04/2010 11/16/2017
Included observations: 2054

Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.
2	0.200920	0.001672	120.1909	0.0000
3	0.341928	0.002648	129.1317	0.0000
4	0.440418	0.003142	140.1629	0.0000
5	0.508861	0.003263	155.9292	0.0000
6	0.556194	0.003136	177.3696	0.0000

Raw epsilon		2.324649		
Pairs within epsilon		2656640.	V-Statistic	0.702975
Triples within epsilon		3.90E+09	V-Statistic	0.531018

Dimension	C(m,n)	c(m,n)	C(1,n-(m-1))	c(1,n-(m-1))	c(1,n-(m-1))^k
2	1311243.	0.695010	1326158.	0.702916	0.494090
3	1299294.	0.689386	1324989.	0.703020	0.347458
4	1289356.	0.684819	1323801.	0.703113	0.244400
5	1280502.	0.680818	1322614.	0.703208	0.171956
6	1272411.	0.677214	1321430.	0.703303	0.121020

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج اختبار BDS على سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية، نلاحظ أن السلسلة لا تتميز بارتباط غير خطي قوي باعتبار أنه من أجل البعد Embedding Dimension، $m = 2, 3 \ldots \ldots 6$ إحصائية BDS أصغر تماما من القيمة الجدولية للتوزيع الطبيعي 1.96 عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية مستقلة و غير متماثلة التوزيع، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية مستقلة فيما بينها خلال فترة الدراسة، و نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية غير مستقلة فيما بينها خلال فترة الدراسة.و هذه النتيجة تعني قبول الفرضية الصفرية للسير العشوائي وتدعم دليل كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف.

سابعا: اختبار نسبة التباين (Variance Ratio Test):

يمكن اختبار الكفاءة عند المستوى الضعيف باستخدام اختبار نسبة التباين VR الذي يصلح لجميع حالات الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين وعدم التوزيع الطبيعي للعوائد، والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار كمايلي:

الجدول رقم (04):نتائج اختبار نسبة التباين للعوائد اليومية لبورصة عمان للأوراق المالية

Null Hypothesis: AWX is a martingale
Date: 11/22/17 Time: 19:18
Sample: 1/04/2010 11/16/2017
Included observations: 1943 (after adjustments)
Heteroskedasticity robust standard error estimates
User-specified lags: 2 4 8 16

Joint Tests	Value	df	Probability
Max|z| (at period 2)*	1.811267	1943	0.2523

Individual Tests

Period	Var. Ratio	Std. Error	z-Statistic	Probability
2	1.080582	0.044489	1.811267	0.0701
4	1.089674	0.080306	1.116648	0.2641
8	0.968724	0.118293	-0.264392	0.7915
16	0.811975	0.161485	-1.164351	0.2443

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

وقد تم تطبيق اختبار نسبة التباين في هذه الدراسة، باحتساب نسبة التباين لمضاعفات (2، 4، 8، 16). و يبين الجدول رقم (04) أعلاه نتائج اختبار نسبة التباين للعوائد اليومية لبورصة عمان للأوراق المالية. ويظهر من النتائج أن:

- قيم نسبة التباين تقل مع زيادة فترات الإبطاء لبورصة عمان للأوراق المالية.
- قيم إحصائية Z(q) لا تختلف إحصائيا عن واحد صحيح.
- قيم إحصائية نسبة التباين أعلى من القيمة الجدولية (2.57−) عند مستوى معنوية (1%).
- قيم إحصائية Z(q) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية (1.96).

وعليه من خلال هذه النتائج نقبل فرضية السير العشوائي للعوائد اليومية لسلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية، وهذا ما يؤكد كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف.

نتائج الدراسة:

. اتضح من اختبارات كل من: Skewness، Kurtosis، Jarque-Bera، عدم وجود تناظر طبيعي لسلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية، إلا أنها تحتوي على التسطح، ورغم ذلك فإن سلسلة مؤشر سوق بورصة عمان للأوراق المالية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

. اثبت كل من اختبار: ديكي ـ فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس ـ بارون(P.P)، أن سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية، غير مستقرة.

. أكد اختبار الارتباط الذاتي أن سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية، غير مستقرة.

. بين اختبار الاستقلالية (ABS) أن مشاهدات سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية مستقلة.

. أظهرت نتائج اختبار نسبة التباين للعوائد اليومية لمؤشر بورصة عمان للأوراق المالية، أن قيم Z(q) تقل مع زيادة فترات الإبطاء، وكذلك وبناء على قيم إحصائية VAR(q) المعروضة، فقد تم قبول الفرضية الصفرية بأن نسبة التباين لا تختلف إحصائيا عن الواحد الصحيح، حيث كانت قيم إحصائية نسبة التباين VAR(q) أعلى من القيمة الجدولية (2.57−) عند مستوى معنوية 1%. وبما أن نسبة التباين لا تختلف إحصائيا عن الواحد الصحيح لبورصة عمان للأوراق المالية لجميع فترات الإبطاء، فإننا نقبل الفرضية الصفرية للسير العشوائي لعوائد بورصة عمان للأوراق المالية، ونصل إلى كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف.

. من خلال كل الاختبارات السابقة نصل إلى نتيجة أساسية، وهي أن سلسلة مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية، غير مستقرة أي تمتاز بالسير العشوائي، كما أن مشاهداته تمتاز بالاستقلالية، إضافة إلى أن نسبة تباينها لا يختلف عن الواحد الصحيح، وعليه فإن بورصة عمان للأوراق المالية كفؤة عند المستوى الضعيف.

التوصيات:

. إتاحة الحرية لأسعار الأسهم للتحرك ضمن حدود واسعة جدا، في بورصة عمان للأوراق المالية.

. تحسين كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية، يتوقف على مدى اتخاذ هيئة الأوراق والأسواق المالية لسلطنة عمان، الإجراءات التي من شأنها أن تكفل زيادة التداول في السوق المالي، ومن ثم زيادة درجة السيولة على مستواه.

. تعميق الوعي الاستثماري، وذلك بالاعتماد على المناهج الدراسية، واستخدام الآليات الضرورية لغرس مفاهيم الادخار والاستثمار بين فئات المجتمع.

. رفع كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية، يتوقف على مدى توفر المعلومات للمستثمرين عن الأسهم المتداولة من جهة والاطلاع بشكل مستمر على أوضاع الشركات من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل أسعار الأسهم تعكس بعمق واقع الشركات، وبالتالي تضع حدا للمتعاملين في السوق المالي لتحقيق أرباح غير عادية.

. زيادة عدد الأسهم المدرجة و المتداولة في بورصة عمان للأوراق المالية، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحفز شركات السلطنة على الإدراج في السوق المالي، كخطوة أولية للرفع من كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية.

قائمة المراجع و المصادر:

باللغة العربية:

. أحمد بن أحمد، (2008)، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988 . 2007)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 76 ـ 78.

. رتاب الخوري، محمد شيفلك، (1993)، سلوك أسعار الأسهم في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 9، الأردن، ص: 9 . 28.

. زكريا القواسمي، (1990)، كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية عند المستوى الضعيف رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن.

. سام سعد محمد، (2014)، عشوائية حركة الأسعار و مستوى كفاءة السوق المالي (حالة سوق عمان للأوراق المالية)، مجلة دراسات، المجلد 41، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن.

. سليمان موصلي، حازم السمان، (2013)، دراسة الكفاءة السعرية لسوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، سوريا، ص: 151 . 169.

. عبد الحسين جليل الغالبي، حسن شاكر الشمري، (2015)، التحليل الاقتصادي لكفاءة الأسواق المالية دليل تجريبي لبعض الأسواق العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 32، العراق، ص: 1. 20.

. عدي عباس عبد الأمير الكريطي، (2013)، تحليل العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم وكفاءة السوق . دراسة مقارنة بين أسواق (العراق والدوحة ولندن) للأوراق المالية للمدة (2008 . 2012)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

. علي بن الضب، محمد شيخي، (2017)، الاقتصاد القياسي والمالي وتطبيقاته في الأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص: 333.

. علي مقابلة، سمير برهومة، (2002)، كفاءة سوق عمان المالية –قطاع البنوك عند المستوى الضعيف، مجلة الإدارة المالية، المجلد 4، العدد 4، ص: 747 . 775.

. كمال أحمد القضاة، (1997)، اختبار فرضية نموذج السير العشوائي على أسعار الأسهم في سوق عمان المالي، مجلة دراسات، المجلد 24، العدد 2، الأردن، ص: 535 . 542.

. محمد التوني، مصطفى بكر، (2005)، تطور أسواق رأس المال في الدول العربية. مجلة جامعة الأمارات.

. محمد بن بوزيان، لحسين بن جديدين، بن اعمر بن حاسين، (2013)، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية دراسة حالة بورصة السعودية، عمان، تونس والمغرب، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 249 . 263.

. محمد يوسف عنتر الفالوجي، (2007)، اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف . دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق (2004 . 2005)، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

. نضال أحمد الفيومي، (2003)، أثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة، دراسة تطبيقية على بورصة عمان، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد 2، الأردن.

. هناء عبد اللطيف، هناء، (2001)، قياس نشاط وكفاءة أداء أسواق الأوراق المالية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

. باللغة الاجنبية:

-Blasco, N., Del Rio,C. and Rafael, S. (1997). The RandomWalkHypothesis in the Spanish Stock Market. Journal of Business Finance and Accounting, 24(5), pp: 667- 683.

-Cheung, C.,andCoutts, J. (2001). A Note on WeakFormMarketEfficiency in Security Prices: Evidence from the Hong Kong Stock Exchange. AppliedEconomicsLetters, vol.8, pp: 407-410.

-Fama, E. F. (1965). The Behavior of Stock MarketPrices. Journal of Business, vol 38, Jan, pp: 34-105.

-Gupta, R., and Basu P.K. (2007). WeakFormEfficiency in Indian Stock Markets International Business and EconomicsResearch Journal (vol:6), pp: 57-64.

-Lo, A., and C. MacKinlay, (1998), Stock marketprices do not followrandomwalks: Evidence from a simple specification test, Review of FinancialStudies, 1.

-Moustafa, M. (2004). Testing the Weak-FormEfficiency of the United ArabEmirates Stock Market. International Journal of Business, vol.9 (No.3).

-Rawashdeh, M.,andSqualli, J. A, (2006), SectoralEfficiencyAnalysis of the Amman Stock Exchange. Applied Financial EconomicLetter, pp: 407-411.

-Squalli, J., (2006), Anon-parametricassessment ofweak-formefficiency in the UAE financialmarkets, Applied Financial Economics, 16, pp: 65-73.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

المالية والاقتصاد الحقيقي: التغيرات الهيكليـــــــة

"Finance" and the Real Economy: Structural Changes

لمياء عماني

Lamitta.ame2001@yahoo.fr

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

تاريخ الاستلام: 29/09/2017 تاريخ التعديل: 10/02/2018 تاريخ قبول النشر : 13/05/2018

تصنيف JEL : G0, G1, F3

الملخص:

تهدف هذه الدراسة النقدية لتحليل أهم التغيرات ذات الشأن التي حدثت تاريخيا ضمن الرأسمالية، والتي أفضت إلى فك الارتباط التقليدي بين الاقتصاد الحقيقي والمالية، وهيمنة هذه الأخيرة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن أيّ مقاربة لإصلاح النظام المالي الدولي عليه أن يقر بهذا الانفصال وأن يعمل ضمنه، كما أن المؤسسات المالية الدولية لم تعد في حرج من الإعلان عن هذا الوضع المتأزم، وتؤكد على الحاجة الماسة لأفكار خلّاقة في مجال الإصلاح المالي.

تقترح هذه الدراسة إجراء بحوث قياسية للاستدلال على استقلالية المالية وتأثير ذلك على الاقتصاد الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: مالية، اقتصاد حقيقي، فك الارتباط، رأس المال المالي، أزمة، تعديل.

Abstract:

This critical study aims at analyzing the most important historical changes that have occurred within Capitalism, leading to the disconnection between the real economy and finance and the dominance of the later.

The study concluded that any approach to the reform of the international financial system must recognize this disconnection, and work within it. In this context، the international financial institutions announce this crisis situation and stress the urgent need for creative ideas in the area of financial reform.

This study proposes empirical research to infer the autonomy of finance and its impact on the real economy.

Keywords: Finance, Real Economy, disconnection, financial capital, crisis, regulation

مقدمة:

أفضت التحولات الكبرى في الرأسمالية إلى مرحلة من هيمنة رأس المال المالي الدولي، وهي مرحلة الرأسمالية المالية ذات الديناميكية السريعة، لقد عادت أطروحة رأس المال المالي، ديناميكيته وتفاعلاته، لتتصدر التحليل الاقتصادي.

تتميز المرحلة الحالية من الرأسمالية بـ:

* مبادلات دولية مكثّفة، متنوعة، معّمة جغرافيا؛
* دورات متكررة من "الانفتاح، الأزمة، العودة إلى الحمائية" لحماية مصالح رأس المال؛
* خلق وضع مربك بين الإبقاء على هيكلة العالم عبر وحدات سياسية مستقلة، ثم العمل على إضعاف تلك الوحدات ودمجها في سير ورة معّمة ومنّطة لتثمين رأس المال عبر الشركات متعّددة الجنسيات، ثم فرض حاجة دائمة للتعديل عبر الدولة.

لقد تمّردت المالية على أدوارها التقليدية، فهي لم تعد تكتفي بتخصيص الموارد، وضمان تسوية المعاملات وتوفير المعلومات، أو تحويل المخاطر واختيار ثنائية العائد والمخاطرة،

والسماح بتحويل الثروة عبر الزمن، حيث كانت تسند الاقتصاد الحقيقي. إنها تدريجيا تستقل بنفسها وتهيمن.

تتمتع المالية بقوة ايديولوجية هائلة، فهي تمرّر الأفكار الجديدة عبر أسواق المال، تصبح الفكرة ذات مصداقية وجماهيرية عندما تترجم إلى قيمة مالية، وتخرج عن إطار المنافسة أو السيطرة.

تعد هذه التوطئة تمهيدا لمعالجة الإشكالية التالية:

- ما مدى عمق التغيرات التي تحدث في عالم الاقتصاد المالي حتى تنفصل "المالية" عن الاقتصاد الحقيقي؟

وبالتالي يمكن التساؤل تباعا عن:

1) ما هي التحولات التي حدثت ضمن الرأسمالية في الفترة "ما بعد الكينزية"؟ والعوامل التي تساعد المالية على أن تستقل بنفسها ككتلة عن الاقتصاد الحقيقي، لتهيمن على كافة ملامح الحياة الاقتصادية؟
2) ما الذي تفضي إليه تلك التحولات، وكيف تنعكس الآثار السلبية من المالية على الاقتصاد الحقيقي؟
3) ما هي أفق إصلاح النظام المالي الدولي لضمان الاستقرار المالي الداعم للنمو؟

إن إطار هذه الدراسة **التحليلية – النقدية** هو تغلغل رأس المال المالي ونفوذه، والدراسة هذه لا توجه خطابا نقديا للرأسمالية إنما للرأسمالية المالية (رغم أنهما لا تنفصلان)، فرأس المال المالي يعيق إنشاء نمط إنتاج رأسمالي، ويكّرس المضاربة نشاطا وحرفة أساسية على حساب العملية الإنتاجية والصناعة والوظائف، وبذلك يدعم مسارات المالية على حساب الاقتصاد الحقيقي.

I التحولات الكبرى في الرأسمالية (الرأسمالية المالية)

كان لظهور وانتشار فكرة "قابلية المتاجرة" أو "التفاوض على الأصول المالية" الأثر البارز على الرأسمالية، بأن سلكت هذه الأخيرة منحى الرأسمالية المالية، وبالتالي كانت تلك الفكرة المدخل نحو انفصال الاقتصاد الحقيقي عن المالية.

لقد تمثلت الثورة المالية في منح الطابع المؤسساتي للنظام النقدي على قاعدة وضع الديون التجارية والديون العمومية محل متاجرة وتفاوض، مما نتج عنه سيولة نقدية ثم نقود ائتمانية (ودائع بنكية سائلة)، ويتوقف إعادة إنتاج السيولة النقدية والنقود الائتمانية كلما تعرّض النظام المؤسساتي إلى أزمة.

وفي هذا الإطار تظهر الأنظمة المالية الوطنية كمحافظ مالية ضخمة تعود ملكيتها لأطراف متعددة، موزعة بين الأعوان الاقتصادية، تتحرك من خلال الأسواق المالية[1].

1 بعض مؤشرات هيمنة المالية وانفصالها

من أهم الدلائل على حالة الانفصال بين المالية والاقتصاد الحقيقي:

1.1. معاملات الصرف: يفترض أن هذه المعاملات تجاري حركة الاقتصاد الحقيقي، خاصة حجم المبادلات التجارية، حيث يمكن أن نرصد في هذا المجال بعض المقارنات الموضحة في الجدول رقم (1)، حيث متوسط معاملات الصرف ليوم واحد سنة **2007** كان 3210 مليار دولار، مقابل 64 مليار دولار كقيمة للصادرات، أي ما يمثل 50 مرة قيمة هذه الأخيرة، وهي تمثل جزءا من المعاملات المالية التي مثلت بدروها 98 % من إجمالي التعاملات مقابل 2 % على مستوى الاقتصاد الحقيقي، حيث كانت حجم التداولات في الاقتصاد المالي 2000 تريليون دولار، منها 70 % مشتقات مالية و30 % منتجات الصرف.[2]

أما متوسط معاملات الصرف ليوم واحد سنة **2010** كان 4000 مليار دولار، في حين مثلت هذه المعاملات سنة 1970 حوالي 20 % من حجم الناتج المحلي الخام العالمي *PIB*، فقد أصبحت تمثل 15 مرة *PIB* و65 مرة حجم المبادلات التجارية سنة 2010، رغم أن دورها الحقيقي هو تسوية المبادلات وتغطية المخاطر المرافقة لها.[3]

بينما متوسط معاملات الصرف ليوم واحد سنة **2013** كان 5300 مليار دولار، منها 62 % عمليات آجلة، أي عمليات الهدف منها المضاربة أو التغطية، المتدخلين في سوق الصرف انحصروا بين 9 % مؤسسات، 38 % بنوك تجارية وبنوك أعمال ضخمة، 22 % مستثمرون مؤسساتيون، 30 %مؤسسات مالية أخرى، و1 % المتبقية فقط هي حصة البنوك المركزية والمؤسسات المالية العمومية.[4]

جدول رقم (1): تطور معاملات الصرف للفترة (2007-2013)

السنة	2007	2010	2013
متوسط معاملات الصرف ليوم واحد	3210	4000	5300

المصدر: معلومات مجمعة من الفقرات السابقة

2.1. المعاملات المالية والمعاملات التجارية

يقاس معدل نمو القطاع المالي بمجموعة من المؤشرات منها حجم سوق الدين الداخلي والرسملة السوقية والمعاملات البنكية، وإذا رصدنا هذا النمو على صعيد دولي للفترة 1975 – 2015 نلاحظ أن نسبة الرسملة السوقية إلى الناتج الداخلي الخام وخلال أربع عشريات وصلت الذروة سنة 1999 مسجلة نسبة 120%، كذلك عدد الشركات المدرجة الذي وصل إلى 47 ألف سنة 2010، ونسبة المعاملات المالية إلى الناتج الداخلي الخام التي بلغت 166% سنة 2015.

الشكل رقم (1) يبّين مستوى التباعد بين حجم الأصول المالية والتجارة الدولية لنفس الفترة، إن هذه الفجوة المتزايدة هي واحدة من المؤشرات على عدم الاتساق بين النمو في القطاع المالي والقطاع الحقيقي، ويبدو هذا التباعد أكبر خلال عشرين سنة الأخيرة.

شكل رقم (1): الأصول المالية والتجارة الدولية للفترة 1835-2015

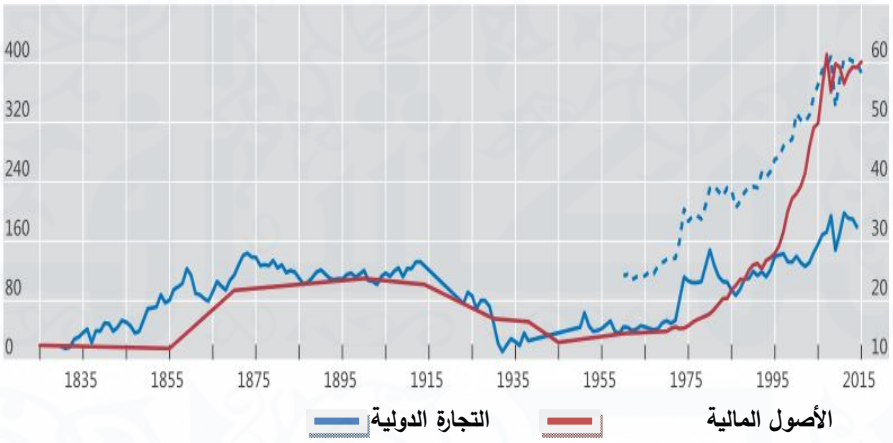

المصدر:

BIS: 87th annual report, p100:
https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2017e_ec.pdf

3.1. المعاملات المالية والناتج الداخلي الخام

من بين المؤشرات المعتمدة للاستدلال على التباعد بين الدائرتين المالية والحقيقية الفجوة بين مؤشر السوق المالي وحجم الناتج الداخلي الخام في نفس الفضاء الجغرافي. المفروض أن مؤشر السوق المالي يأخذ اتجاها صعوديا مرتبطا بحالة الانتعاش الاقتصادي والعكس صحيح، غير أننا نلاحظ أن هذه الفجوة في ازدياد، فعلى سبيل المثال يوضح لنا الشكل رقم (3) كيف يتطور مؤشر ***NASDAQ*** (باللون الأحمر)بشكل منفصل عن حجم ***GDP*** (باللون الأخضر) في الوم أ للفترة 1995–2015.

شكل رقم (3): الفجوة بين مؤشر *NASDAQ* و *GDP* للفترة 1995–2015

لمصدر: research.stlouisfed.org /shared areas indicate US recessions 2015

2 العوامل الداعمة للمالية

1.2 <u>الادخار والاستثمار المؤسساتي</u>

تكتسب المالية المزيد من النفوذ من خلال:

* قوة "المالية" الاجتماعية والاقتصادية التي ترتكز على ***حركية الادخار***، وقدرته على التحول إلى أشكال مختلفة، استثماره كرأسمال أو تحوله إلى أوراق مالية. هذه القوة تجد أصولها في الأنظمة المالية الأنجلوساكسوني.

* دور ***المستثمرين المؤسساتيين***، الذين يتحكمون بادخار الأجراء، ويفرضون معاييرهم الخاصة بالمردودية على الشركات الصناعية، ويلعبون دورا مركزيا متشعبا داخل الأنظمة المالية.

الشكل رقم (2) يختصر نتائج صبر آراء أجرته إحدى الهيآت المتخصصة حول اهتمامات المستثمرين المؤسساتيين عبر العالم مع آفاق سنة 2018. تبين النتائج أن الاستثمار المؤسساتي يحوز أصولا استثمارية قدرت بـ 2100 مليار دولار سنة 2016، وأنه يتركز في القطاعات: 2 صناديق التقاعد للقطاع الخاص 3 صناديق التقاعد للقطاع العام 4 شركات التأمين 5 صناديق الجمعيات (الاستثمار المسؤول اجتماعيا) 6 الصناديق السيادية (1 يشمل كل الصناديق). الملفت للانتباه أن معدلات المردودية، المخاطر، والتحكم بالمخاطر شكلت أكثر اهتمامات المستثمرين المؤسساتيين تكرارا.

شكل رقم (2): اهتمامات الاستثمار المؤسساتي العالمي مع آفاق 2018

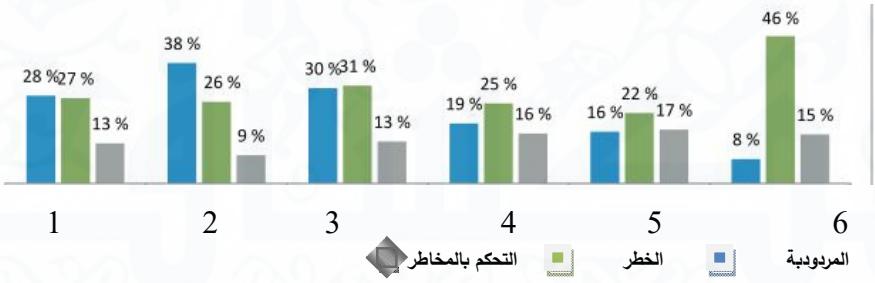

المصدر:

https://www.fidelity.ca/cs/Satellite/doc/pr_institutional_investors_expecting_more_asset_allocation_f.pdf

بذلك يكون رأس المال المالي قد أوجد لنفسه مساحة جديدة للتنظير عندما:

- كرّس العلاقة المالية كعلاقة اجتماعية للهيمنة المرتكزة على الادخار؛
- فرض أشكالا مؤسساتية مختلفة لتأطير تلك العلاقة؛
- مكّن الأعوان الاقتصادية والاجتماعية الجديدة من قيادة تلك الهيمنة الاجتماعية المالية، التي فرضت على المجتمع والاقتصاد معا نمطا جديدا للتراكم المالي للثروة الاجتماعية.[5]

2.2 خلق القيمة ذات الطبيعة المالية

1.2.2 رأسمالية المساهمة: عندما تسود رأسمالية المساهمة يصبح المجال مفتوحا للحوكمة بالمنظور المساهمي، كنموذج يفترض به أن يحل مشاكل الوكالة بين الأطراف المنخرطة في سيرورة خلق القيمة المساهمية. هذا النموذج يبحث دائما عن تثمين رأس المال، حيثيتّ سم بما يلي:

- الأطراف المعنية بتوزيع القيمة هم المساهمون، المسيرون، والدائنون، في حين يقصى "العمل" الذي يسهم في سيرورة خلق القيمة؛
- الآليات التي تؤطر نظام الحوكمة وتفرض نمط التعديل هي الأسواق المالية كآلية رقابة خارجية، وكذلك سوق العمل للمسيرين؛
- المعيار الأساسي للأداء والذي يسمح بتقييم النظام هو أثر القرارات والسليبات على ثروة المساهمين المقيّمة عن طريق القيمة السوقية؛
- الأهمية البالغة للمعلومة المحاسبية ولمؤشرات أسواق المال التي تستجيب لتلك المعلومة (خاصة إذا كان مضمونها تخفيض تكلفة "العمل").[6]

2.2.2 الركائز المالية لخلق القيمة: مختلف العمليات التي تؤثر على المكون المالي للقيمة، من خلال أثر السياسة المالية في المؤسسة على القيمة، تحديدا على الثروة، تشمل هذه الركائز عمليات الرفع المالي وإدارة المخاطر، وعمليات إعادة شراء الأسهم، كما يمكن لعمليات أخرى كالمناولة والقرض الايجاري أن تكون ضمن الركائز المالية لخلق القيمة، عندما يكون الهدف منها ليس التأثير على عمليات الاستغلال، إنما تخفيض الأصول الاقتصادية لزيادة معدل المردودية.[7]

هذه العملية التي تشوّش على أسواق المال، لأنها تخلق انطباعا خاطئا حول زيادة الطلب على الأسهم التي ارتفعت قيمتها السوقية، والتي تمثل مكافأة لرأس المال وأداة لإدارة الأموال الخاصة، تكون مفضلة لدى حاملي الأسهم لأنها تحقق للمستثمر المالي فائض قيمة، يدفع عليه ضرائب أقل؛ كما تتفاعل معها الأسواق المالية على أنها قرار مالي غير عادي، مقارنة مع قرار توزيع الأرباح.

تكون عمليات إعادة الهيكلة المالية سببا في زيادة الثروة، وهي ***ثروة مالية*** ليس لها قاعدة اقتصادية، سرعان ما يعاد ضخ جزء منها في الاقتصاد الحقيقي من خلال المبادلات السلعية، والجزء الآخر يعاد استثماره في أسواق المال. عمليات إعادة الهيكلة المالية من خلال الرفع المالي تمكّن صناديق المضاربة على سبيل المثال من تحقيق مردودية مالية للمساهمين تفوق 15%، وتتفوق بذلك على أداء السوق، وتخدم الاستراتيجيات الهجومية النشيطة في إدارة المحافظ المالية للمستثمرين الماليين.[8]

اضطراب أسواق المال لا يؤدي فقط إلى تراجع القيمة السوقية للشركات وتعرض المستثمرين لخسائر رأسمالية، بل يكون سببا في تباطؤ الأنشطة الصناعية وأنشطة الخدمات وتراجع معدلات النمو، والتأثير على "العمل" عبر خسارة الوظائف والدخول والقدرة الشرائية والطبقة الاجتماعية.

3.2 التحول نحو "الدولة النيوليبرالية":

الجدول رقم (02) يختصر مراحل التحول المفصلية من الألفية السابقة، ويبّين كيف تغّير الوضع من السياسات الكينزية الداعمة للإنتاج والعمل في ظل تصالح توافقي بين الطبقات والسياسات المتبعة، إلى السياسات النيوليبرالية الداعمة للاستقرار من خلال التشدد والتي تضع كل الأولويات والأهداف في كنف "السوق" الذي يفترضون فيه العقلانية الاقتصادية.

في إطار الدولة النيوليبرالية تم قلب التراتبية بين السوق والسياسة: عوض أن تكون المالية في خدمة الأهداف الاجتماعية، تم وضع الخيارات الجماعية رهن الأسواق المالية الشاملة.

الأسواق العالمية تتوسع بشكل يتجاوز خصوصيات المجموعات البشرية للوصول إلى الفرد العقلاني والسوق القادر على توفير شكل أمثل من الرفاه، أما القناة التي تمر عبرها هذه الأفكار والقيم الجديدة فهي أسواق المال.

جدول (02) الانتقال من السياسات الكينزية إلى السياسات النيوليبرالية في ظل الرأسمالية

	الإنتاجية العامة (1)	علاقات القوى بين الطبقات والسياسات الاقتصادية المتبعة (2)	الآثار (1) + (2)
1950-1960	ارتفاع كافي في معدلات الانتاجية السبب: تقدم سريع في الإنتاج، الاستهلاكية الدائمة. النتيجة: وفاق نظري بين النمو في الأرباح، الأجور الحقيقية، والإنفاق.	الوضع نسبيا لصالح العمل السبب: التشغيل التام، والمخاوف من المد الشيوعي. النتيجة: تطبيق السياسات الكينزية، ونمو الأجور الحقيقية والإنفاق.	تراتبيا: تزايد الأرباح وتوسع الأسواق؛ نمو الاستثمار المنتج؛ نمو العمل.
1960-1970	ارتفاع غير كافي للإنتاجية. السبب: إنتاجية ضعيفة للخدمات. النتيجة: تباين بين نمو الأرباح، الأجور الحقيقية، والإنفاق.	استمرار علاقات القوى لصالح العمل، واستمرار السياسات الكينزية.	تراجع الأرباح، وتراجع الاستثمار المنتج، وزيادة البطالة.
نموذج الدولة في هذه المرحلة هو الدولة الحمائية التي تستهدف النمو المرتكز على الداخل، تضع حواجز أمام رأس المال الأجنبي وتعمل على إحلال الواردات، والدولة الكينزية، التي تدخل في تعاون وشراكة مع الشركات متعددة الجنسيات، تمارس رقابة محدودة على رأس المال الأجنبي.			
1970-1980	استمرار الوضع عما كان عليه سنوات الستينات.	علاقات القوى على حساب العمل. السبب: البطالة، عولمة الاقتصاد، ضعف النقابات على صعيد دولي. النتيجة: تبني سياسات نيوليبرالية، وتخفيض الأجور والإنفاق الحكومي.	تراتبيا: ارتفاع الأرباح، وضيق الأسواق؛ عمليات تحويل الملكية (الاندماج، الخوصصة، المضاربة المالية) على حساب الاستثمار المنتج
1980-1990-2000	ارتفاع كافي في الانتاجية العامة. السبب: التقدم التكنولوجي (الخدمات بشكل خاص)	وفاق نظري ممكن بين العمل ورأس المال، ولكن عمليا لم يكن الوضع كذلك في ظل ضعف العمل.	استمرار السياسات النيوليبرالية

Source : (1): **Gouverneur**, J. (**2005**). Les fondements de l'économie capitaliste : introduction à l'analyse économique marxiste du capitalisme contemporain, P 265, Librairie scientifique en ligne : www.i6doc.com (2) : **Aglietta**, M.(**2004**). Architecture financière internationale : au-delà des institutions de Bretton Woods, Economie internationale, p 61…83

II نتائج التحولات والأثار المنعكسة من المالية إلى الاقتصاد الحقيقي

يكتسب الانتاج في الاقتصاد الصناعي الحديث أهمية رئيسية، ليس فقط بسبب السلع التي ينتجها، إنّما بسبب ما يوفره من دخل وفرص للعمل، إلاّ أن رأس المال المالي أمكنه عبر حركات المضاربة اقتناص أرباح تتعّدى تلك القائمة على الإنتاجية. لذلك لم يعد من الأوليات الحفاظ على فرص العمل، خضوعا لمصالح الشركات الكبرى والمساهمين خاصة المؤسساتيين منهم.

إن قوة المصلحة المكتسبة لا تقاوم، وكل السياسات والأفكار يتم صياغتها ودعمها خدمةً لمصالح رأس المال، ومصلحة رأس المال المالي هي دائما " القليل من العمل"، إما بتقليص مناصب العمل أو بتخفيض الأجور الحقيقية.

1 قطاع الأعمال: إرباك الشركات في اختيار الاستراتيجية الملائمة

تجد الشركات، خاصة الصناعية منها، صعوبة في اختيار الاستراتيجية المناسبة (التنويع، التركز، التخريج...)، وذلك تحت تأثير معدل المردودية المطلوب والشروط الملزمة لخلق القيمة، لأن المستثمر المالي بعكس المستثمر الصناعي:

– لا يبحث عن القيمة الاستراتيجية بل عن ***القيمة المالية*** عبر الرسملة السوقية، إذا أتيحت إمكانية زيادة مردودية الأموال الخاصة دون التأثير المباشر على عمليات الاستغلال؛

– يركز على النتائج على ***المدى القصير***، وتحديدا استجابة أسواق المال للمعلومات الواردة عن الشركات، فلا يترك مجالا للقرارات الاستراتيجية، وما يعتبره المستثمر المالي استراتيجيا هو فقط توزيع الثروة داخل المحفظة المالية بين الأسهم والسندات والسيولة (محافظ هجومية، محافظ دفاعية، محافظ متوازنة) والذي يكون مخططا لسنوات، بينما إعادة توزيع الثروة على الأسهم فيعد تكتيكيا بالنسبة للمستثمر المالي، بحيث تتم عمليا إعادة تهيئة المحافظ المالية بشكل دوري، من خلال عمليات تقييم الأداء، واستبعاد أسهم الشركات التي لا تجاري في نتائجها الرأسمالية أداء السوق[11]؛

– لا يسعى للاستثمار في أسهم الشركات التي تنوع حافظة نشاطاتها بقدر سعيه لتنويع استثماراته عبر المحافظ المالية، كما يتحسس من الخطر الخاص بالشركة، في حين يكون متساهلا تجاه وضعيات الخطر التي تأخذها الشركات عندما تستهدف زيادة المردودية.

2 قطاع الأسر: تحول جزء من الثروة إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال الاستهلاك

لا تتحّول الأرباح والخسائر الرأسمالية إلى قيم حقيقية إلاّ باتخاذ قرار التنازل عن الأسهم للحصول على تدفق نقدي موجه للحصول على سلع حقيقية، هذا يعني أن الرسملة السوقية ليس لها من قيمة في حد ذاتها، إذ أن القيمة لا تتحّدد إلاّ بفعل قرارات البيع والشراء، لأن الرسملة مجرد تقييم افتراضي للثروة، مبني على حركة السعر في السوق المالي.

تحول جزء من الثروة إلى الاقتصاد الحقيقي في شكل تبادل سلعي يجب أن يخضع لقانون القيمة، وليس للعرض و الطلب، فإذا فرضنا أن هذه القوة الشرائية الجديدة لا تجد لها مقابلا في جانب الإنتاج، فإن ذلك يعني أن التعديل لابد أن يتم من خلال الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة التضخم وتراجع قيمة الدخول، بما فيها العوائد المالية (مما يفسر حساسية الريع للتضخم)، هذه الآلية تؤدي لاحقا إلى تراجع القيمة السوقية للأصول المالية.

ينمو الاقتصاد الحقيقي دوليا بمعدل متوسط ما بين **2 %** إلى **3 %**، بشكل لا ينسجم مع معدل العائد المطلوب على رأس المال من طرف صناديق الاستثمار المؤسساتي **15 %** ، والذي يحدث هو أن معدل المردودية المالية المطلوب (الناتج من عمليات مالية بحتة كعمليات الرفع المالي) الذي يتحول إلى مردودية محققة، يعاد استثماره في أسواق المال لتتضخم الثروة، ولا يجد طريقه إلى دوائر الاقتصاد الحقيقي، وهكذا يتزايد الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي أو المالية.

تصبح القاعدة الاقتصادية لمالية الاقتصاد:

- ***الفقاعات المالية:*** كنتيجة للأوهام المضاربية، التي تبدو في البداية تطلعات مشروعة نحو التثمين بسبب الأوضاع المتفائلة السائدة، وتتراءى أوهاما حقيقية

عندما يبدأ إنذار الأزمة المالية، ويتكشف الوضع الحقيقي للأصول المالية، كنتيجة للخلق الدائم لرؤوس الأموال المتحررة؛

- ***نمو الأرباح غير المتراكمة***: التي تنطوي على الريع وليس الربح (الريع بالمعنى الكينزي، ذلك الجزء من رأس المال الذي لا يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية بل للمضاربة فيما هو موجود وإعادة توزيع الثروة بدل خلقها) ، في ظل التراجع المعّمم للأجور، وتراجع معدل التراكم.[12]

جزء من الثروة المتراكمة على مستوى الأسواق المالية يعود إلى دوائر الاقتصاد الحقيقي، ليس من خلال إعادة الاستثمار بل من باب ***الاستهلاك***، والجزء الآخر من الثروة يعاد استثماره مجددا في أسواق المال.

3 التراكم المالي ودورة رأس المال المالي

يعتبر التراكم المالي بين دورة رأس المال الصناعي ودورة رأس المال المالي حلقة من حلقات صعود الاقتصاد المالي. يميل التراكم إلى دورة رأس المال المالي انطلاقا من مسار استغلال رأس المال الصناعي، ورغم أنها دورة لرأس المال المنتج، إلاّ أن التوسع في آلية الاقتراض داخل هذه الدورة يكون بعكس التراتبية الطبيعية بين رأس المال الصناعي ورأس المال المالي (خضوع التراكم المالي لديناميكية رأس المال الصناعي من خلال رأس المال البنكي الذي يدعم سيرورة رأس المال المنتج، الحالة التي تكون فيها البنوك في خدمة الصناعة).

نظام القرض والنظام البنكي يحولان أشكال رأس المال الحامل للفوائد إلى أشكال من "رأس المال – أوراق مالية" من خلال عمليات التوريق على سبيل المثال، أو رأس المال الرمزي *(Capital fictif)*.

يتّبين مع تراجع معدلات النمو الصناعي والاستثمار وتطور أحجام وأشكال التداول عبر أسواق المال في الظروف العادية (خارج أوقات الأزمات الحادة)، كيف أن تطور رأس المال المالي يكون على حساب رأس المال البنكي (الشكل المؤسساتي المفتاح للروابط والعلاقات المالية لنظام القرض المحرك للرأسمالية الصناعية).

هذا لا يعني غياب البنك كمؤسسة أساسية في قلب النظام المالي الرأسمالي، لأن رأس المال البنكي لا يختفي مع تطور رأس المال المالي، بل يتحول عن الصناعة ويغيّر من شكله، ويكون ذلك البوابة الأساسية لهيمنة رأس المال المالي، الذي نشأ من تطور رأسمالية المساهمة، وتطّور من خلال صعود أسواق المال.

تكون الميزة المؤسساتية الأولى للتراكم المالي فرض معيار المردودية المالية والقيمة المطلوبة من طرف كتلة المساهمين.(13)

هذا الوضع المميز بحالة خضوع رأس المال الصناعي للتراكم المالي، ضمن ما يعرف ***بدورة رأس المال المالي*** وتراجع استغلال رأس المال الصناعي هو وضع معقد. فصناديق الاستثمار المؤسساتي على اختلاف أنواعها تفرض قواعدها على الشركات متعددة الجنسيات وتوجهها نحو تبني استراتيجيات خلق القيمة عبر أسواق المال، فحين تنقل تلك الشركات أرباحها من مكان لآخر، تحول جزءا معتبرا منها للمضاربة في البورصات.

تنخرط الشركات متعددة الجنسيات في مسار العولمة المالية والتركز المالي عبر:

- التسعير في الأسواق المالية العالمية.
- توجيه أقسام من تحويلاتها المالية من الدول النامية نحو المحافظ المالية.
- الاعتماد على صناديق الاستثمار المؤسساتي والخضوع لمتطلباتها.

تقع الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل محركا للاقتصاد الحقيقي المنتج تحت ضغط صناديق الاستثمار المؤسساتي التي تشكل نواة للاقتصاد المالي، من خلال البحث عن التمويل عبر أسواق المال عالميا، توفر الصناديق التمويل، ولكنها تطالب بمعدل عائد على حقوق الملكية يساوي أو يفوق 15 %.

خلق القيمة عبر أسواق المال وتحسين الأداء يبدأ من تخفيض التكاليف الهيكلية، لإمكانية تحقيق مزايا تنافسية تسمح بتحسين المردودية، ولذلك تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتقسيم سلاسل الإنتاج وتوطن حلقاتها في أكثر البيئات جذبا، وتضغط على الدول المستقبلة في ميادين التشريع الاجتماعي والضريبي (قوانين العمل والاستثمار والمنافسة والضريبة والتحرير المالي والتجاري).(14)

4 التعديل من خلال المالية وبداية الأزمة

آلية التعديل من خلال المالية تتم عبر القنوات التالية:

استهلاك الفئات الريعية: جزء من فائض القيمة غير المتراكم يتم توزيعه على حاملي الأصول المالية في شكل عوائد مالية، تلك العوائد توجه للاستهلاك، حيث تتطلب عملية إعادة الإنتاج تكاتف استهلاك الفئات الريعية مع استهلاك الأجراء، من أجل خلق منافذ كافية؛

خلق اضطراب بين الأجور والريوع: جزء متزايد من مداخيل الأجراء يأخذ شكل العوائد المالية من خلال أسواق المال، بإقحام هؤلاء الأجراء في اللعبة المالية، وحصولهم على جزء من توزيع الريع.

تعاني الاقتصاديات الكبرى كثيرا من تراجع الادخار، خاصة في الدول الأنجلوساكسونية، رغم أنها تفرض أنظمة تقاعدية عبر الرسملة والادخار التعاقدي. وتعتمد على أسواقها المالية المتطورة في تمويل الاستهلاك، من خلال القدرة العالية على توزيع القروض على الأسر (رغم أن منح الائتمان يتم عبر النظام البنكي، إلاّ أن التوسع فيه يصبح متاحا مع تزايد القدرة على القيام بعمليات التوريق في كافة أقسام السوق)، ومن خلال توزيع معتبر لفوائض القيمة نتيجة نمو الأسواق المالية.

يتم تمويل الاستهلاك الذي يحفز الإنتاج من خلال الديون وفوائض القيمة والعوائد المالية للأسر من المحافظ المالية التي يستثمرون فيها (الريع). فتستمر أهمية المالية في تمويل الاقتصاد الحقيقي، ولكن بشكل مؤسساتي جديد، ليس من خلال البنوك وأسواق المال كقناة تمويل، إنما من خلال أسواق المال كقناة تعديل.

خلال الأزمة المالية 2008 (أزمة الرهون العقارية)، سمحت المالية بنمو متزايد لمديونية الأسر، حيث يظهر أن الاستهلاك ينمو، لكن ليس بسبب نمو الدخل، إنما بسبب تراجع الادخار.

لا يزال نظام الأجور نمط توزيع الدخل الأساسي على الأسر، ولكن مع وجود قناة أخرى للدخل هي تراكم رأس المال المالي. الشيء الذي يؤثر على الاستهلاك من خلال أثر الثروة، الذي يمكن توصيفه في النقاط التالية:

الثروة المقيمة من طرف الأسواق المالية تتحول بدورها إلى مكون أساسي للاستهلاك، للحصول على السلع الدائمة، على العقارات، أو للإقراض على مستوى البنوك، هذا التعديل في الطلب من خلال الديناميكية المالية يصبح واحدا من أهم مميزات نموذج تراكم رأس المال المالي؛

الدخل الممثل في الأجر مكون أساسي لمكافأة العمل، مع وجود تطلعات حول العائد من الأسواق المالية، هذا يؤثر مباشرة على المراجحة بين الادخار والاستهلاك؛

يحدد النظام المالي وعلاقاته الاجتماعية في الاقتصاد المالي مستوى توجيه النشاط الصناعي (الاستثمار، التشغيل، الأجور)، الطلب النهائي، مستوى معدلات الفائدة.[15]

التعديل داخل نظام تراكم رأس المال المالي مقيد بـ:

– اشتراطية الاستثمار من خلال فرض معيار معدل المردودية المالية؛

– اشتراطية الطلب والاستهلاك من خلال تراكم الثروة؛

– تحديد معدل الفائدة من طرف البنك المركزي باعتبار مستوى التضخم واستقرار الأسواق المالية.[16]

تحدث الأزمة عندما يفشل التعديل، ويتعطل الاستثمار أو الاستهلاك، ويبدأ الركود الاقتصادي. الأزمة قد تحدث على مستوى الاقتصاد الحقيقي كخلل في أحد قطاعاته، تلتقطها أسواق المال بسرعة، تضخمها عندما تكون الأسعار مجرد رد فعل سريع للمعلومة، تكون الاستجابة مفرطة (حسب مستوى كفاءة الأسواق المالية)، ثم تعيد إنتاجها من جديد وضخها إلى الاقتصاد الحقيقي.

III آفاق إصلاح النظام المالي الدولي

1 نقد الإصلاحات الحالية

1.1. الدور السلبي للمؤسسات الدولية

انطلاقا من قنوات انتقال الأزمة من الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، هناك رؤية سلبية لجملة الإصلاحات المطروحة، والمتبناة على صعيد دولي، من وجهة نظر

تشير إلى أثر تلك الإصلاحات السلبي على مكونات النظام المالي، خاصة إذا كان أساسا يمر بأزمة، منها:

1- ***النظام المالي المحاسبي*** التي يظهر الخسائر محاسبيا بشكل فوري، فيدفع نحو تخفيض الأموال الخاصة والبيع لتجنب الإعلان عن نتائج مردودية متدنية أو أداء سيئ، مما يضعف القدرة على الحفاظ على الحصص السوقية. هذا من شانه أن يعمق الميل نحو البيع وبدل أن يخلق تدني السعر الطلب على الأصول المالية فإنه يحفز أكثر على البيع.

2 - ***قواعد الحذر البنكية*** التي تستوجب على المؤسسات المالية والمستثمرين عدم الاحتفاظ بالأصول المالية المخطرة وعدم التوسع من جديد في منح الائتمان خاصة إذا تعرض هؤلاء لخسائر في الأموال الخاصة.

3 - ***الهندسة مالية على صعيد دولي*** والتي غايتها الضبط، من خلال الرقابة على السيولة الدولية، سواء تعلق الأمر بوضع رسوم على تدفقات رأس المال بغرض المضاربة، أهداف البنوك المركزية ومعدلات التضخم، التنسيق الدولي فيما يتعلق بالسياسات النقدية وسياسات الصرف.

4 - ترميم الثقة على صعيد دولي، من خلال وكالات تصنيف حكومية تساهم فيها الدول، لإعطاء مرجعية ذات ثقة للأعوان الاقتصاديين والماليين.[18]

غالبية هذه السياسات لم تثبت نجاحها حتى الآن.

2.1 القطيعة بين المالية والنمو

تشير بعض الدراسات إلى انتهاء الوفاق بين المالية والنمو، فالإصلاحات الاقتصادية القائمة على خفض معدلات الفائدة في أعقاب الأزمة صارت معيقة للادخار ومقلقة لشركات التأمين وغير جاذبة لرأس المال المستثمر.

سياسات البنك المركزي الأوروبي *BCE* التي انتهجت هذا المنحى جعلت البنوك المركزية غير قادرة على التحكم في الأزمات. حيث أن معدل الفائدة المتدني قد شجع على تراكم السندات والديون دون أن يؤثر ايجابا على الاقتصاد الحقيقي والتشغيل

والائتمان البنكي. لقد سمحت هذه السياسات للدول بالاستدانة بمعدلات متدنية، ولكن تراكم الديون بشكل مفرط قد ينبأ بأزمة مديونية داخلية.

لقد تم تجميع أموال المدخرين لزيادة ربحية البنوك والسماح للحكومات بمزيد من الاستدانة، غير أن سياسة الاستدانة لدعم النمو أصبحت عديمة الجدوى.[19]

تحولت "المالية" عن دورها في دعم النمو وأصبحت تساهم في خلق الأزمة:

- لم يعد تحويل الثروة يسهم في دعم الاستثمار بل في تراكم المزيد من الثروة المالية؛
- التساهل في تقييم المخاطر وانتشار المخاطر المعنوية؛
- تشكل الفقاعات نتيجة ضخ السيولة؛
- انتشار الذعر المالي نتيجة سرعة انتقال المعلومات؛

النظام البنكي بدوره صار مكمنا للأزمات.[21]

في تقرير صندوق النقد الدولي الموسوم بـ"تحديات الاستقرار المالي في ظل نمو ضعيف ومعدلات فائدة منخفضة" إشارات غير متفائلة إلى وضع الاقتصاد العالمي مع آفاق 2021، هناك سيناريو متوقع للركود المالي والحمائية، تكون نتائجه تراجع بحوالي 3 % في الناتج العالمي.[22]

2 رؤية جديدة للإصلاح

الإصلاح؟ من أين له أن يبدأ إذا كانت جميع الأطراف الفاعلة متورطة، بنوك ومؤسسات، اقتصاد أسري، مستثمرون ماليون، بنوك مركزية وحكومات؟

عادت أطروحة ***"عدم الاستقرار المالي"*** للظهور بقوة على صعيد التحليل الاقتصادي، في أعقاب الأزمة المالية وما تبعها من ركود اقتصادي، حيث ترى هذه النظرية ***جوهرية عدم الاستقرار المالي في الرأسمالية***، وبالتالي لا جدوى غالبا من البحث عن الحلول ضمن النظرية الرأسمالية.

يرتكز *Minsky* كمنظر لـ"عدم الاستقرار المالي" على نقد آليتين أساسيتين[23]:

- ***آلية التمويل*** (الدور التقليدي الأساسي للمالية)، التي تدفع الاقتصاد الرأسمالي نحو عدم الاستقرار ونحو الدورات الاقتصادية، من خلال تراكم المديونية على مستوى الشركات، حيث يميز بين ثلاثة توجهات:
  - التمويل المغطى، حيث تغطي المردودية المنتظرة أصل الدين وفوائده.

- التمويل المضاربي، حيث تغطي المردودية فوائد الدين دون أصله.
- التمويل على طريقة *Ponzi*، حيث لا تكف المردودية لتغطية المصاريف المالية.

تصبح قدرة المشروع على الحياة مرتبطة بالقدرة على المزيد من الاستدانة وبيع الأصول المالية.

- "***مفارقة الهدوء***"، تحدث دائما فترات طويلة للانتعاش تتبعها فترات حادة لعدم الاستقرار، حيث تتشكل الأزمات في عمق فترات الانتعاش، ففي ظل هذه الأخيرة يعرف الاقتصاد الحقيقي فترة نمو ممتدة ويتوسع على خلفية محدودية أخطار التعثر المالي لدى المقترضين، وتزدهر صناعة الخدمات المالية والبنكية.

يتم خلق حالة من الأمان المضلل، حيث تتساهل البنوك في منح الائتمان تحت تأثير المردودية العالية، ومع سياسة نقدية توسعية تفتح قناة المخاطر.

من هنا تكون "دورية تقلبات الدورة الاقتصادية / *Procyclicité* " هي جوهر عدم الاستقرار المالي. وقد كان هذا الوضع محور اهتمام *" Bâle III"* من خلال " *Le coussin contra-cyclique*".[24]

تحصيلا لما سبق، وتأسيسا عليه، يمكن القول أن:

1. الحاجة إلى ثورة جديدة في الفكر الاقتصادي، الذي استمر في البناء على الأفكار الكينزية، سواء بالنقد أو بالتحديث، لأن سياسة النمو من خلال المديونية العامة والإنفاق لم تعد فعالة، خاصة إذا كانت مدعومة بخفض معدلات الفائدة، هذا الوضع في حد ذاته ينبأ بأزمة دين عام.

2. التحوط بالشكل التقليدي (الاحتياطات ومؤونات المخاطر، النواة الصلبة والأموال المملوكة، احتياطات الصرف...) ليس إلا ممّهل أمام الأزمة، سرعان ما تتآكل كل الاحتياطات بشكل متسارع مع كل حركة ارتدادية، لابد من تفعيل الآليات الوقائية والاستجابة لكل إنذار مبكر.

3. حوكمة أسواق المال من خلال أخلاقية المعاملات، لأنه وعلى الرغم من عدم خضوع المعاملات الرأسمالية للتحكيم الأخلاقي، إلا أن صفة أخرى أساسية في

الرأسمالية ألا وهي العقلانية، صارت تتطلب الاحتكام إلى المعيار الأخلاقي للحفاظ على المصلحة.

4. الانتباه إلى أن الشركات ليست وحدها التي تغرق في المديونية من خلال السعي للاستفادة من آثار الرفع المالي مع كل ما تتيحه أدوات الهندسة المالية من تحديثات، بل أيضا الاقتصاد الأسري الذي يستهلك بتغطية من القروض البنكية والحكومات المهددة بأزمة دين داخلي سرعان ما تتحول إلى أزمة نظامية.

5. عدم تبني مطلق لرؤية المؤسسات المالية الدولية، التي طرحت مفهوم الحوكمة بشكل متأخر، بداية في خطابها، ثم من خلال الاستراتيجيات والبرامج والمؤشرات وأنماط التقييم، مستهدفة بذلك خلق سيرورة تنمية مستدامة، لكن الأمر تأخر بعض الشيء، والنتيجة كانت هدم البنى المؤسساتية بعد إخفاق برامج التعديل الهيكلي ومكافحة الفقر.

---

(1)

Pineault, E. (**2003**). Prolégomènes à une théorie critique du capital financier : Liquidité du capital et développement de l'institution financière de la modernité, Document de travail de la Chaire MCD, numéro 2003/ 02 Canada, p 45.46.65 – www.chaire-mcd.ca

(2)

Berruyer, O. (**2013**). La déconnexion de l'économie financière, 15/01/2013 – https://www.les-crises.fr/deconnexion-eco-financiere/

(3)

Boucher, C. et al. (**2012**). Quand la finance ne sert plus à la croissance – in l'économie mondiale 2013, la découverte, Paris

(4)

www.lafinancepourtous.com – Document crée le 7/4/2014 mise à jour le 17/11/2015.

(5)

Pineault, E. (**2003**). op cit, p 5, 6

(6)

Charreaux, G. (**2000**). Gouvernement d'entreprise et comptabilité, in encyclopédie de la comptabilité, Economica ،Université de Bourgogne, p 734…756

(7)

Caby, J. et **Hirigoyen**, G. (**2005**). Création de valeur et gouvernance de l'entreprise, 3 édition, Economica, p 39…54

(8)

Miotti, L. et **Plihon**, D. (**2001**). Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires, Economie internationale، N 85, p12, 26, 27.
(11)

Grandin, P. et al (**2006**). Performance de portefeuille، Pearson, p 71, 72
(12)

Husson, M. (**2008**). Le capitalisme toxique, Inprecor, N 541.542, www.hussonet.free.fr
(13)

Pineault, E. (**2002**). Capital financier et financiarisation du Capitalisme : une contribution institutionnaliste à l'analyse des transformations de la régulation économique, Thèse de doctorat, Université du Québec à Montréal, p108, 109, 173, 188,438.
(14)

Zacharie, A. (**2009**). Crise financière: changer de paradigme, centre national de coopération au développement (Coupole d'une centaine d'ONG), http://www.cncd.be/Crise-financiere-changer-de
(15)

Pineault, E. (**2002**). Op cit, p 440…449
(16)

Ibid – P 440…449
(18)

Virad, M-P. (**2008**). Dérive et crises du capitalisme financier, 10/11/2008 – www.tnova.typhone.net
(19)

Ugeux, G. (**2015**). La finance va – t – elle détruire l'économie ? première partie : la BCE à la dérive, le monde blogs, démystifier la finance, éthiques et marchés, www.finance.blog.lemonde.fr
(20)

Boyer, R. et al (**2004**). Les crises financières, Documentation française, Paris, p 112…136
(21)

Rapport sur la stabilité financière dans le monde – Octobre 2016 – www.imf.org
(22)

Voir : 1- Minsky, HP. (1982). L'hypothèse de l'instabilité financière, traduit de l'Anglais par Priour , F-X. Minima oeconomica, collection dirigée par Vogl, J. paris 2013
2- Plihon, D. Minsky, théoricien de l'instabilité financière. Revue Les possibles, N 10, 28/06/2016, https://france.attac.org/nos-publications/les-possibles/
(23)

Virad, M-P. (**2008**). op cit.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر

The Role of Idustrial Policies in the Developement of Pharmaceutical Industry In Algeria

ط.د / لزهر بن عبد الرزاق
Lazharnono1710@gmail.com
جامعة محمد خيضر بسكرة

أ.د/ جمال خنشور
khenchour_djamel@yahoo.fr
جامعة محمد خيضر بسكرة

تاريخ الاستلام: 2018/05/24 تاريخ التعديل: 2018/06/15 تاريخ قبول النشر : 2018/06/28
تصنيف JEL: D04

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة تدخل الحكومة الجزائرية في قطاع الأدوية من خلال أدوات السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي لكشف كل ما يتعلق بجوانب السياسة الصناعية و المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات والتطورات التي تم معالجتها في الجدوال ،حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الأدوية تجسدت في شكل قوانين وتشريعات سعت من وراءها الحكومة الجزائرية إلى تنظيم سوق الأدوية و فتحه أمام الخواص في مجال الإنتاج والإستيراد مما أدى إلى غزو الأدوية الاجنبية للأسواق المحلية وزيادة حدة المنافسة، ونتيجة لهذه التغيرات اتجهت الدولة بسياستها الصناعية نحو دعم الصناعة المحلية عن طريق القروض الصناعية وحماية المنتج المحلي بواسطة منع إستيراد الادوية المنتجة محليا بهدف الخروج من التبعية الخارجية و تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أن قصور التشريعات المنظمة لقطاع الأدوية وعدم ثباتها أدى إلى عرقلة تطور صناعة الدواء في الجزائر حيث أن الإنتاج المحلي لا يغطي سوى 37 %من السوق الوطني للأدوية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الصناعية، قطاع الأدوية، التبعية الخارجية، الانتاج الوطني.

Abstract:

The objective of this study is to highlight the contribution of the Algerian government's intervention in the pharmaceutical sector through the tools of industrial policies in the development of the pharmaceutical industry. This study is based on a descriptive approach to uncover all aspects of industrial policy and the analytical approach to analyse the different data in the tables, In this study we found that the industrial policies applied in the pharmaceutical sector were embodied in the form of laws and legislation sought to regulate the pharmaceutical market and to open it to the private sector in the field of production and importation, which led to the invasion of foreign drugs to local markets and the increase of competition to national industry, As a result of these changes, the State directed its industrial policy towards supporting the local industry through industrial loans and protecting the local product by preventing the importation of locally produced medicines in order to avoid external dependence and self-sufficiency. But due to the shortcomings of these laws and regulations and its lack of persistency Algerian drug industry is facing a lot of obstacles, and the local production covers only 37% of the national drug market.

Key words: Industrial policies, the pharmaceutical sector, External Dependency، National production

مقدمة:

تعتبر صناعة الأدوية من الصناعات الحيوية والاستراتيجية الهامة على المستويين المحلي والعالمي وذلك لارتباطها بصحة الإنسان واستقراره من جهة، وكصناعة تنافسية من جهة أخرى نظرا لتعدد مجال تسويقها وضمان عوائدها، وقد قامت أغلب الدول بالتدخل في هذه الصناعة من خلال تطوير سياساتها الصناعية بسن عدة قوانين و إجراءات لحماية قطاعاتها الصناعية، والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بتطوير مجالها الصناعي، حيث قامت بعدة سياسات وإجراءات في إطار السياسات الصناعية من أجل تنظيم وتحسين الهيكل الصناعي لكل القطاعات، ويعد قطاع الأدوية من القطاعات

الاستراتيجية حيث سعت الدولة من خلال سياساتها الصناعية المنتهجة لتحقيق أمنها الذاتي والخروج من التبعية الدولية خاصة بعد توجهها إلى نظام السوق المفتوحة في مطلع سنة 1990، مع عدم ارتكازها على صناعة فعالة في هذا المجال، وتكاد تكون المؤسسات القائمة على هذه الصناعة منعدمة ، الأمر الذي أوجب عليها إنشاء بنية صناعية متنوعة من المؤسسات المتخصصة في صناعة الأدوية سواءا من حيث الإنتاج أو البحث والتطوير.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن طرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

مامدى مساهمة السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر؟

ويمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الاسئلة الفرعية التالية:

– فيما تجسدت السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الادوية في الجزائر؟

– ما مدى نجاح السياسات الصناعية لقطاع الادوية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث والاشكاليات الفرعية المفسرة له نقترح الفرضيات التالية:

1–تجسدت السياسات الصناعية لقطاع الأدوية في الجزائر في شكل نصوص قانونية وتشريعات تدخلت بها الدولة لتنظيم سوق الدواء.

2–نجحت الجزائر من خلال السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء من خلال تغطية الطلب على الأدوية من الانتاج المحلي بنسب عالية.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا العمل في النقاط التالية:

–التعريف بالسياسات الصناعية وأهميتها في تحقيق التنمية الصناعية

–توضيح أنواع السياسات الصناعية وأدواتها

–الإطلاع على واقع سوق الأدوية في الجزائر

–التعرف على مختلف السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الأدوية في الجزائر

خطة البحث

للإحاطة بمختلف جوانب البحث والوصول إلى الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة سنتعرض أولا إلى المفاهيم المتعلقة بالسياسات الصناعية وأنواعها ومختلف

الأدوات التي تتدخل بها الدولة للتأثير على القطاعات الاقتصادية، ومن بعدها نتطرق إلى واقع سوق الأدوية في الجزائر من حيث حجم السوق وتطور الانتاج المحلي و الاستيراد، وفي الأخير نتكلم عن السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الأدوية وما مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة منها .

I الجانب النظري للسياسات الصناعية

سنحاول التطرق من خلال هذا البند إلى أهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالسياسات الصناعية ومبررات تدخل الدولة في ظل الحرية الاقتصادية بالاضافة إلى أنواعها والأدوات التي تستخدمها الدولة في إطار السياسات الصناعية

1-مفهوم السياسات الصناعية:

هناك تعريفات عديدة للسياسة الصناعية ، فمن جهة يعرف (REICH . R) المرافع الكبير عن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة بأنها "منظومة من الإجراءات الحكومية مصممة لدعم الصناعات التي تمتلك إمكانيات تصديرية و خلق فرص العمل ودعم البنية التحتية للإنتاج" **(مدحت كاظم القريشي،2012، ص4)**،كما عرف خليل حسن السياسات الصناعية بأنها" مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة ذلك عبر عدة وسائل كالتعريفة الجمركية أو الرسوم وسعر الصرف ، بالإضافة إلى الإئتمان المصرفي والدعم وسعر الفائدة بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية لجهة الإنتاج أو الاستثمار أو غيره ... الخ ، وبالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة "**(حسين خليل،2007،ص273)**

أما كارسون "CERSON" فقد أوضح عملية الترابط الوثيق بين القطاعين العام و الخاص عند إعداد السياسة الصناعية و عرفها بأنها " التنظيم المتماسك لأنشطة القطاعين العام والخاص ذات الأثر في إتخاذ قرارات تنمية الإنتاج والاستثمار والبنية الأساسية ورأس المال البشري والتجارة الدولية لتحفيز الناتج القومي من حيث الكم والنوع ومزيج المنتجات والخدمات"**(روبرت كارسون ترجمة دانيال رزق،1993،ص 45)**

كذلك عرفها عبد المجيد قدي على أنها " مختلف التدابير التي غايتها إيجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة ، وبالتالي لا تؤخذ ضمن السياسات الصناعية إلا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية ، سواءا كان ذلك عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز" **(عبد المجيد قدي ،2003 ،ص242)**

وهناك من يستخدم تعريف أوسع مثل (PINDER.J) بحيث يشمل كل السياسات المصممة لدعم الصناعة بما فيها محفزات الاستثمار المالية و النقدية و الاستثمار المباشر وبرامج التجهيز ومحفزات للبحوث والتطوير وسياسات دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة.**(مدحت كاظم القريشي،2012، ص 4)**

كما عرفها" Andrew Goh" بأنها "تشكيلة واسعة من الاجراءات الحكومية صممت لترقية النمو وزيادة منافسة قطاع أو قطاعات معينة ، هذه الإجراءات تدل في الغالب على المعاملة التفضيلية، كما قال بأن التسهيلات الحكومية تصنع السياسات الصناعية والتي حتماً تؤدي إلى خلق الإبداع" **(Andrew Goh ,2005,p7)**

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة الصناعية هي منظومة من الأدوات(إجراءات وأشكال من التدخل المباشر في النشاط الإقتصادي)بحيث تستطيع الدولة من خلالها تشجيع وتطوير نشاطات أو قطاعات إقتصادية محددة.

2- مبررات السياسات الصناعية

إن المؤيدين للسياسات الصناعية يرفضون فرضية التكيف الآلي لقوى السوق ويعترفون بالدور الأساسي الذي يلعبه التغير التكنولوجي في التنمية .ولهذا فإن السوق لا تضمن بالضرورة توزيع الموارد الاقتصادية للنشاطات التي تتمتع بالعوائد المتزايدة . وطبقا لهذه المقاربة فإن التدخل الحكومي ضروري لخلق المحفزات التي تجعل من الممكن البحث عن الامكانات التكنولوجية ودعم تراكم القدرات الانتاجية والمعرفة

ولا بد من الإشارة إلى مفهوم فشل السوق والذي يحدث عندما لا تستطيع السوق تحقيق الحلول الكفوءة، وذلك عندما لا توجد الأسواق التنافسية أو أن الأسواق التنافسية غير كاملة ولا سيما عندما يكون هناك عدم تناسق في المعلومات أو وجود وفورات

الحجم أو العوامل الخارجية، كما يحدث فشل السوق أيضا عندما تكون قرارات الاستثمار معتمدة على بعضها وتتطلب تنسيقا، إن وجود هذه الحالة يبرر التوجه نحو إستخدام السياسة الصناعية.

وهناك العديد من المبررات الاقتصادية التي تستخدم لتبني السياسة الصناعية وأهمها: **(مدحت كاظم القريشي ،2012، ص ص 9-11)**

* إن من أكثر المبررات وضوحا لإستخدام السياسة الصناعية هي حجة الصناعة الناشئة وذلك بإستخدام الحماية التجارية ،ويؤكد البعض بأن وجود حالة وفورات التعلم في العمل فيما بين الصناعات يعزز بشكل كبير حالة التدخل لصالح الصناعات الناشئة.

*إن السوق الدولية متركزة بشكل أكبر من السابق، والانتاج العالمي والتجارة الدولية والتكنولوجيا اصبحت تخضع الى هيمنة الشركات متعددة الجنسية وتسارعت التغيرات التكنولوجية، وأصبح الإنتاج مكثفا للمعرفة، كل هذه العوامل تؤثر سلبا على آفاق التنمية في البلدان النامية مما يفرض الحاجة لدى البلدان المذكورة للتدخل الحكومي.

* إن وجود حالة فشل السوق تعيق وظيفة الأسواق الحرة وتمنع قدرة البلدان على تحقيق الأهداف التنموية ، ولهذا فإننا نحتاج في مثل هذه الحالة إلى تدخل الدولة للتغلب على فشل الاسواق وإستخدام السياسة الصناعية .ولهذا فإن وجود حالة فشل السوق يعتبر مبرراً تقليدياً لإستخدام السياسة الصناعية.

* يشير المؤيدون لإستخدام السياسة الصناعية إلى أن هناك مجالاً للتدخل عندما تكون الاسواق يشوبها التشوه وغياب شروط المنافسة، أو عندما تكون السوق ليست كاملة أي غياب شروط المنافسة الكاملة .

3-أنواع السياسات الصناعية

تسعى الدولة دائما لتنظيم اقتصادها وحمايته من الأزمات والإختلالات من خلال التأثير على القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى في شتى المجالات من خلال السياسات الصناعية وذلك بآليتين هما:

1-السياسات الصناعية العمودية : هي التي تطبق الإجراءات المختلفة على قطاعات معينة(منتقاة) وتستهدف التأثير على إنتاج صناعات معينة

2-السياسات الصناعية الافقية : تطبق الإجراءات المختلفة على جميع القطاعات الصناعية و تركز تحسين نوعية المستلزمات في عملية الإنتاج والتي تفيد جميع الصناعات.**(مدحت كاظم القريشي،2012 ،ص ص 5-6)**

وسواء كانت السياسات الصناعية أفقية أو عمودية في نطاقها، فإنها عبارة عن أدوات تدخلية تستخدمها الحكومات لإنشاء مسار للعمل وتحقيق نتيجة أو أكثر في مجال السياسات و الأهم تحقيق تأثيرات في مجال السياسات العامة **(حطاب موراد ،2016،ص 23)**.

4-أدوات السياسات الصناعية:

تسعى الدولة من خلال السياسات الصناعية بالتدخل في الاقتصاد وذلك بواسطة أدوات هذه السياسات، ويمكن تلخيص أهم السياسات الصناعية في:

4-1- سياسة الترخيص الصناعي (أحمد سعيد بامخرمة ،1994، ص 251)

تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومن ثم مستوى التركز فيها من خلال تأثيرها المباشر على عدد المؤسسات في الصناعة وغير مباشر على أحجامها وكذلك الحجم الكلي للصناعة، وإذا ما تمعنا في معايير الترخيص الصناعي التي تسترشد الجهات المسئولة بها في منح التراخيص الجديدة نجد أهمها الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (الطلب الكلي). ولابد أيضا للسياسات الصناعية أن تأخذ في الاعتبار الاتجاهات التركيزية في الصناعة عند اتخاذ القرارات الخاصة بالتراخيص الصناعية لما لذلك من احتمالات التأثير على مستوى الأسعار في السوق، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الإنتاجية.

4-2 سياسة الحماية الجمركية

تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع و تدعيم هذه الصناعات، خاصة في الدول النامية ذات الصناعات الناشئة، حيث تتضح أهمية هذه السياسة من خلال مبادئ السياسة الصناعية التي تشمل تقديم الحوافز لمشاريع القطاع الصناعي، من ضمن هذه الحوافز فرض ضرائب جمركية على

المنتجات الأجنبية المنافسة و ذلك لحماية المنتجات المحلية ، ويعتمد تنفيذ هذه السياسة على عدة أسس أو شروط من أهمها :(**أحمد سعيد بامخرمة، 1994، ص 254)**

* أن يكون إنتاج الصناعات المطلوب حمايتها كافيا لتغطية الجزء الأكبر من إحتياجات السوق المحلية

* أن يكون الإنتاج المحلي على درجة مناسبة من الجودة

* أن تكون أسعار المنتج المحلي مرتفعة نسبيا عن الأسعار التي تباع بها المنتجات المستوردة المنافسة في الاسواق المحلية نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج في الصناعات الوطنية

*أن تكون الصناعة المطلوب حمايتها أهمية للاقتصاد الوطني

4-3 سياسة القروض الصناعية

الهدف الأساسي لسياسة لقروض الصناعية هو تشجيع وتحفيز الإقدام على إنشاء المشروعات الصناعية خاصة التي تحقق أهدافا عامة للصناعة الوطنية

تساهم القروض الصناعية أيضا في التأثير على مؤشرات أخرى في الصناعة كمستوى التركز من خلال تأثيرها على عدد المؤسسات وظروف الدخول إلى الصناعة عن طريق تسهيل التغلب على متطلبات رأس المال كأحد العوائق الرئيسية للدخول إلى الصناعة

غير أن سياسة القروض الصناعية يمكن أن تساهم في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة بصورة أكثر إيجابية وبالأخص نحو تحقيق المستوى الأمثل للتركز في الصناعة، عن طريق إستخدام عدة إجراءات محددة ومباشرة تخدم هذا الهدف. **(أحمد سعيد بامخرمة ، 1994 ، ص ص 259-260)**

4-4 سياسة المشتريات الحكومية

ترمي هذه السياسة بصورة عامة إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض الذي تقرر التأمين من أجله ولو كانت تقل في المواصفات عن مثيلاتها الاجنبية، على أساس إجراء المنافسة بين هذه المنتجات في حالة تعدد المصانع المنتجة لها، أما في حالة اقتصار إنتاجها على مصنع واحد فلابد من وضع تسعيرة سنوية وفقا للأسس الموضوعة من قبلها وذلك من أجل تحديد سعر الشراء.

تهدف هذه السياسة بصورة أساسية الى تشجيع وتدعيم الصناعات الوطنية في مواجهة منافسة السلع الأجنبية خاصة عندما تصطدم بسياسات تسويقية إغرائية من المصدرين الأجانب، وهي بذلك تشبه سياسة الحماية الجمركية من حيث التأثير ، وبالتالي يمكن استخدامها في التأثير على هيكل الصناعة .

إن فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها يعتمد على مدى قدرة المؤسسات المستفيدة في تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق إقتصاديات الحجم ومن ثم زيادة مستوى المنافسة أمام السلع الاجنبية، وليس مجرد تحويلها إلى مصدر للأرباح خاصة عندما تكون أسعارها أعلى من أسعار السلع الأجنبية **(أحمد سعيد بامخرمة ، 1994، ص 261-262)**

4-5 سياسة الإعفاء من ضرائب الشركات

تقوم هذه السياسة على إعفاء الشركات المحلية من الضرائب المقررة حتى تحفز وتعزز من تنافسية مؤسساتها المحلية بحيث تحقق هذه الأخيرة ميزة تنافسية من حيث التكاليف، هذه السياسة بقدر ما هي ذات فعالية في تحقيق الاستثمار الصناعي فإنها يمكن أن تستخدم أيضا في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة كمستوى التركز و ظروف الدخول الى الصناعة من خلال تأثيرها على عدد المؤسسات في الصناعة ، غير أن أكثر إستخدامها فعالية في مجال هيكل الصناعة قد يكون من خلال تأثيرها على حجم مشاركة رأس المال الأجنبي بربط الإعفاء من ضرائب الشركات بالحد الادنى من مساهمة رأس المال الوطني في المشروع .

4-6 سياسة سعر الصرف

من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية، حيث أن تخفيض سعر العملة الوطنية يجعل الأسعار النسبية للسلع المستوردة أعلى والأسعار النسبية للصادرات أقل.

إن تأثير تخفيض سعر العملة مشابه على الأقل من جانب الواردات لتأثير الحماية الجمركية، غير أن تأثير سياسة تخفيض سعر العملة أشمل حيث قد يطال السلع الرأسمالية المستوردة ومستلزمات الإنتاج فيجعلها أعلى سعرا.

4-7 سياسة مكافحة الاحتكار

تتلخص سياسات مكافحة الاحتكار التي تتبع في بعض الدول في الآتي:

*القوانين أو الأنظمة التي تمنع الاتفاقيات (العلنية أو السرية) الاحتكارية (التواطئية) بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة على سوقها أو تحديد سعرها، وتهدف قوانين أو أنظمة مكافحة الاحتكار بالدرجة الأولى إلى إزالة أوعلى الاقل تقليص حجم الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع من جراء الترتيبات الإحتكارية المؤدية إلى تحديد سعر السلعة عند مستوى يكون غالبا أعلى من السعر الذي سيسود في غياب إتفاقيات الاحتكار ، كما يمتد النظر إلى مدى تأثيرها على مستوى المنافسة المحتملة في سوق الصناعة و ليس مجرد تأثيرها على سعر السلعة.

* القوانين أو الأنظمة المنظمة للإندماج بين المؤسسات في صناعة معينة ، التي يمكن أن ينتج عنها إتجاهات إحتكارية في السوق

*القوانين أو الأنظمة التي تنظم إحتكار إنتاج بعض السلع ، خاصة سلع (أو خدمات) الإحتكار الطبيعي التي قد تقتضي ظروف أو تكاليف إنتاجها، كتناقص تكاليف الإنتاج بزيادة حجم الانتاج، أن يتولى اقتصاديا إنتاجها منتج واحد ، فإن الدولة تتدخل إما بإنتاج السلعة مباشرة او إعطاء إمتياز إنتاجها لمنتج واحد مع الإحتفاظ بحقها في الإشراف على تسعير إنتاجها و كذلك حجم ونوعية إنتاجها

4-8 السياسات الحكومية تجاه الإندماج بين المؤسسات

تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة بتقوية الاتجاهات الاحتكارية فيها وما يترتب على ذلك من إنخفاض رفاهية المستهلكين لصالح المنتجين أو بمعنى آخر زيادة الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع، إضافة إلى تأثير الاندماج على ظروف الدخول إلى السوق أي يخلق عوائق أمام المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعة.**(أحمد سعيد بامخرمة، 1994، ص ص 263-274)**

4-9 سياسات الأسواق المفتوحة (بن عزرين عزالدين،2012، ص32)

نظرا لصعوبة تطبيق شروط المنافسة التامة في واقع كثير من الصناعات بما في ذلك شرط ثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية حتى يمكن الوصول إلى المستويات المثلى من الكفاءة التخصيصية والداخلية وغياب الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع استعضت نظرية الأسواق المفتوحة بمفهوم التهديد بالدخول إلى الصناعة أو المنافسة الكامنة للوصول إلى القسط الأكبر من المزايا التي يمكن أن تحققها المنافسة

التامة وأهمها انخفاض مستوى الأسعار من دون الحاجة إلى التضحية بهيكل الصناعة الذي يساهم في ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية والمتمثل في المؤسسات الضخمة الحجم التي يمكن أن تستفيد من اقتصاديات الحجم أي انخفاض التكلفة المتوسطة كلما ازداد حجم الإنتاج.

II واقع سوق الأدوية في الجزائر

السوق الجزائري هو ثالث أهم الأسواق في إفريقيا بعد كل من افريقيا الجنوبية ومصر، ويفوق حجمه 3.2 مليار دولار في سنة 2016، وهي في نمو مستمر بحكم النمو الديمغرافي وتحسن التغطية الصحية ، فهي بذلك ذات جاذبية كبيرة بالنسبة للمتعاملين الأجانب، خاصة إذا علمنا أن الصناعة الدوائية في الجزائر تستطيع تغطية كل هذا الطلب الكبير، وهو يواجه منافسة كبيرة منذ أن تم السماح للخواص بإستيراد المنتجات الدوائية

إن الاستهلاك الدوائي في الجزائر إرتفع بشكل مهم منذ نهاية العشرية الماضية، حيث إرتفع من 568 مليون دولار في سنة 2000 إلى 3206 مليون دولار في سنة 2016، هذا الارتفاع راجع للنمو الديمغرافي المتزايد، وكذا ظهور الأمراض المختلفة و التي سميت بأمراض العصر كأمراض القلب و السرطان و السكر ، مع إستمرار ظهور الأمراض القديمة كالأمراض الوبائية والطفيلية، كما أن التغطية الطبية والصحية الجيدة ونظام التعويض الوطني الفعال ساهما بدورهما في زيادة الاستهلاك الدوائي في الجزائر

إن السوق الوطني للأدوية يشهد تطورا من سنة إلى أخرى غير أنها تظل مرتبطة أساسا في تبعية الإستيراد الذي يمثل 63% من قيمة السوق الوطني و37 % الباقية مغطاة بالإنتاج المحلي و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (01) تطور حجم سوق الأدوية في الجزائر للفترة 2000-2016

الوحدة : مليون دولار

السنة	الانتاج المحلي	الاستيراد	قيمة السوق الوطني	معدل النمو %			الحصة من الإنتاج المحلي	الحصة من الواردات
				الانتاج المحلي	الاستيراد	السوق الوطني		
2000	111.44	457.09	568.53	-	-	-	20%	80%
2001	93.04	492.40	585.44	-19.78	7.17	2.89	16%	84%
2002	106.59	619.80	726.39	12.71	20.56	19.40	15%	85%
2003	100.84	615.48	716.32	-5.69	-0.70	-1.40	14%	86%
2004	225.00	997.17	1222.17	55.18	38.28	41.39	18%	82%
2005	232.40	1107.01	1339.41	3.18	9.92	8.75	17%	83%
2006	455.00	1209.78	1664.78	48.92	8.50	19.54	27%	73%
2007	586.57	1470.20	2056.77	22.43	17.71	19.06	29%	71%
2008	533.90	1900.15	2434.05	-9.87	22.63	15.50	22%	78%
2009	771.32	1784.61	2555.93	30.87	-6.47	4.77	30%	70%
2010	800.00	1721.13	2521.13	3.58	-3.69	-1.38	32%	68%
2011	1050.00	2027.17	3077.17	23.81	15.10	18.07	34%	64%
2012	1150.00	2324.84	3474.84	8.70	12.80	11.44	33%	67%
2013	1340.00	2366.79	3706.79	14.18	1.77	6.26	36%	64%
2014	1173.30	2179.00	3352.30	-12.44	-07.93	-09.65	35%	%65
2015	1201.29	1960.00	3161.29	02.38	-10.05	-05.69	38%	62%
2016	1186.35	2020.00	3206.35	-01.24	3.06	01.42	37%	63%

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على :

MOHAMED WADIE ZERHOUNI, 2013, p23.

www.ons.dz/-Statistiques-Economique

يتضح من خلال الجدول أن حجم السوق الوطني في تزايد مستمر حيث أنه في سنة 2000 كان حجمه يقدر بـ 568 مليون دولار بتغطية محلية 20 %والباقي من الإستيراد، لكن سرعان ما تراجع النمو الكلي للسوق سنة 2003 بمعدل 1.4 %نتيجة للتراجع في حجم الانتاج الوطني بـ 5.69% ، بنسبة تغطية قدرها 14% من السوق الوطني ،وفي سنة 2004 عاود السوق الوطني النمو من جديد بنسبة 41.39% ، نتيجة لتضاعف الإنتاج المحلي بنسبة 55 %محققا نسبة تغطية 18 %، أما الواردات أثرت كذلك بالزيادة من خلال نموها الذي زاد بـ 38 %وبقي هذا النمو مستمرا إلى غاية

سنة 2009 والتي إنخفضت فيها نسبة نمو السوق الوطني إلى 4.77 %نتيجة لتراجع نسبة الواردات بـ6.47 % إثر صدور قانون منع إستيراد الأدوية المنتجة محليا، وبقيت هذه النسبة في تراجع إلى أن أثر على السوق الكلية بتراجع نسبة نموه بـ 1.38 % وهو ما نلاحظه في نسبة التغطية حيث أن التغطية المحلية سجلت زيادة وأصبحت نسبتها 32% مقارنة بالسنوات الماضية ، أما السنوات 2011 و2012 و 2013 عاد نمو السوق إلى عهده السابق من خلال زيادة الانتاج المحلي والواردات من الأدوية في نفس الوقت مع تغطية محلية 36 %من السوق الوطني للأدوية، وفي سنة 2014 تراجعت قيمة السوق الوطني بنسبة 9.65% نتيجة لإنخفاض كل من قيمة الإنتاج الوطني بـ 12.44 %و كذلك قيمة الواردات بـ 7.93% مع تغطية محلية بنسبة 35 % ، كما إستمر تراجع النمو الكلي للسوق الوطني سنة 2015 بنسبة 5.69 % نتيجة لتراجع قيمة الواردات بنسبة 10.05% بسبب صدور قانون يمنع استيراد 357 دواء يتم إنتاجه محليا ، كما تزايد حجم الإنتاج الوطني بـ2.38% مع ارتفاع نسبة التغطية المحلية الى 38%، وفي سنة 2016 ارتفعت قيمة السوق الوطني للأدوية بنسبة 1.42% من خلال ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 3.06% و تراجع لحجم الانتاج الوطني بنسبة1.24% بتغطية محلية بنسبة37%من السوق الوطني للأدوية.

إن الانتاج المحلي ينقسم بين ما ينتجه القطاع العام والمتمثل في مجمع صيدال وما ينتجه القطاع الخاص الذي يمثله المنتجون الآخرين، والجدول الموالي يبين الحصص السوقية للإنتاج المحلي:

جدول رقم (02) تطور حصص القطاع العام والخاص من حيت إنتاج الأدوية للفترة 2000-2016

الوحدة : مليون دولار

السنة	قيمة الانتاج المحلي		الحصة من الإنتاج المحلي	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
2000	48.58	62.86	43.60%	56.40%
2001	58.00	35.04	62.34%	37.66%
2002	60.58	46.01	56.84%	43.16%
2003	67.59	33.25	67.03%	32.97%
2004	85.38	139.62	37.95%	62.05%
2005	75.26	157.14	32.38%	67.62%

2006	83.92	371.08	18.44%	81.56%
2007	82.30	504.27	14.03%	58.79%
2008	142.36	391.54	26.66%	73.34%
2009	139.99	631.33	18.15%	81.85%
2010	120.24	679.79	15.03%	84.97%
2011	132.26	917.74	12.60%	87.40%
2012	133.63	1016.37	11.62%	88.38%
2013	135.06	1204.94	10.08%	89.92%
2014	137.76	1035.54	11.74%	88.26%
2015	140.50	1060.79	11.69%	88.31%
2016	142.05	1044.30	11.97%	88.03%

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على : التقارير السنوية لمجمع صيدال للفترة 2000-2016 ، و معطيات الجدول رقم (01)

يتضح من الجدول أن الحصص السوقية متقاربة للقطاعين في سنة 2000 نتيجة لزيادة نشاط مجمع صيدال من جهة وقلة عدد المنافسين من جهة أخرى والبالغ عددهم تسعة منافسين فقط ، واستمر القطاع العام في احتلال أكبر حصة سوقية من الإنتاج المحلي على مدار ثلاث سنوات من 2001 إلى 2004 وهذا بسبب توسع مجمع صيدال في نشاطاته وزيادة دعم الدولة وكذلك تراجع إنتاج القطاع الخاص نتيجة لتوقف الإنتاج على مستوى بعض المؤسسات ، ولكن بعد سنة 2004 تراجعت الحصة السوقية للقطاع العام من 37.95% لتصل سنة 2016 إلى 11.97% رغم زيادة حجم إنتاجها الذي بلغ سنة 2004 ما يفوق 85 مليون دولار و أصبح سنة 2016 ما يفوق 142 مليون دولار، وهذا راجع لزيادة عدد المؤسسات المنافسة في القطاع و التي تطور عددها ليصبح في سنة 2016 ما يقارب 80 مؤسسة منتجة للأدوية، كل هذا ساهم في نمو انتاج القطاع الدوائي الخاص حيث بلغ سنة 2004 ما يقارب 139 مليون دولار ليصبح في سنة 2016 حوالي 1044.30 مليون دولار .

يتكون الإنتاج المحلي أساسا من الأدوية الجنيسة والتي مدة اكتشافها أصبحت تفوق مدة الحق القانوني لبراءة الاختراع والمحددة بـ 20 سنة منذ بداية اعتماد الاختراع، حيث أن إستهلاك الأدوية الجنيسة شهد إرتفاعا مستمرا خلال الفترة 2004 – 2013 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): نسبة الأدوية الجنيسة و الأصلية في السوق الجزائري للفترة 2004-2013

السنة	2004	2006	2009	2011	2013
نسبة الأدوية الأصلية	68%	65%	65%	65%	65%
نسبة الأدوية الجنيسة	32%	35%	35%	35%	35%

المصدر: حطاب موراد، 2016، ص 228

نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد مستمر في نسبة استهلاك الأدوية الجنيسة في الجزائر حيث كانت تمثل 32 % من الاستهلاك الكلي للأدوية لترتفع الى 35% سنة 2013، مقابل تراجع طفيف في نسبة استهلاك الادوية الاصلية من 68 % سنة 2004 الى 65% سنة 2013، ويرجع ذلك الى سياسة الدولة المشجعة على استهلاك الأدوية الجنيسة من خلال حماية الانتاج المحلي عن طريق منع استيراد المنتجات المصنعة محليا ، أما بخصوص سيطرة استهلاك الادوية الاصلية والتي تمثل 65% من الاستهلاك الاجمالي للدواء في الجزائر فيرجع ذلك الى زيادة السكان و انتشار الامراض المكتشف دوائها حديثا .

وبإعتماد الجزائر على الأدوية الجنيسة في تغطية الطلب المحلي على الأدوية تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في بعض الأنواع من الأدوية والتي من شأنها أن تصدر إلى بعض الدول الأخرى حتى ولو كانت قليلة، والجدول الموالي يبين تطورات صادرات الادوية في الجزائر خلال الفترة 2004-2016

جدول رقم (04) : تطور صادرات الجزائر من الادوية للفترة 2004-2016

الوحدة: مليون دولا ر

السنة	قيمة الصادرات	معدل النمو %
2004	1.44	-
2005	1.30	10.09-
2006	5.19	300.28+
2007	2.96	52.64-
2008	1.73	29.57-
2009	2.72	57.39+
2010	1.39	48.85-

2011	0.94	32.84-
2012	1.82	94.96+
2013	3.51	92.35+
2014	1.87	46.72-
2015	2.48	32.62+
2016	7.14	187.90+

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004 A 2014, office national des statistique - Alger – novembre 2015, p117-118.

http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique

من الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات الجزائر من الأدوية بلغت ذروتها سنة 2016 حيث تزايدت بنسبة 395.83 %عن سنة 2004، كما سجلت سنة 2006 ارتفاعا بنسبة معتبرة تقدر بـ260.41 %عن سنة 2004، أما السنوات الأخرى فكانت قيمة الصادرات من الأدوية ذات قيمة منخفضة،ويتم تصدير المنتجات الجزائرية من الأدوية إلى العديد من البلدان منها المملكة العربية السعودية، المغرب، الأردن، ليبيا ، النيجر، السنيغال، اليمن

III السياسات الصناعية المطبقة في قطاع الادوية الجزائري

تتدخل الدولة من خلال أدوات سياساتها الصناعية في النشاط الصناعي وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة منها مساعدة الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية و الرغبة في تطوير وخلق صناعات ذات أهمية إستراتيجية ،وبالنظر إلى قطاع الأدوية في الجزائر، تتدخل الحكومة في هذه الصناعة لتنظيم سوق الدواء بهدف حماية المستهلكين بالدرجة الأولى وحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية وخاصة غير المشروعة، وتقليص الواردات والتخلص من التبعية الاقتصادية في مجال الأدوية ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ومواكبة التطورات التي يشهدها سوق الدواء العالمي قامت الجزائر بعدة إجراءات في شكل سياسات صناعية كمايلي :

1.سياسة الأسواق المفتوحة : تتضح معالم هذه السياسة من خلال البرامج الاقتصادية المطبقة إعتبارا من التحول بالاقتصاد الجزائري من إقتصاد مخطط مركزيا إلى إقتصاد ليبيرالي حر قائم على آليات السوق كبديل عن نموذج التسيير المركزي الذي كان سائدا طوال الفترة 1962-1986، فمع مطلع سنوات التسعينات تبنت الجزائر حزمة من الإصلاحات على مستوى الإقتصادي بهدف الانفتاح الاقتصادي، فقامت بعدة إجراءات في شكل سياسات صناعية أفقية بإعتبار أنها تشمل جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الأدوية ،فقامت الدولة بإصدار القانون 90-10 حول النقد و القرض و المنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر و الصادر في 1991/04/14 فوفق ما جاء في المادتين 182،181 فتح هذا القانون الطريق لكل اشكال الشراكة بدون تخصيص ،ثم في 1990/08/07 تم سن القانون 90-16 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء، وبعدها في مارس 1991 صدر المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13 و المتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

أما السياسات الصناعية العمودية المطبقة على قطاع الأدوية في إطار سياسة الاسواق المفتوحة فقد كانت بإزالة الحواجز القانونية التي تقف في وجه القطاع الخاص في مجال الانتاج وذلك بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 92-285 المؤرخ في 06 جويلية 1992 والمتعلق برخص الاستغلال لمؤسسة لإنتاج المنتجات الصيدلانية و/أو توزيعها، من خلال هذا المرسوم تم نهائيا رفع الحصار على القطاع الخاص لصناعة الادوية وهو ما سمح فيما بعد باقتحام الخواص المحليين أو الاجانب لهذا القطاع حيث بلغ عدد المستوردين 218 سنة 2013، و كذلك الشركات المنتجة 80 شركة منتجة محليا سنة 2016.

إن تطبيق هذه الاجراءات أدت إلى فتح السوق أمام الخواص، مما ساهم في زيادة الانتاج المحلي من الأدوية ليبلغ 1186 مليون دولار سنة 2016 وبتغطية محلية 37 % من حجم السوق الكلي، كما أدت هذه الاجراءات إلى تعرض الانتاج المحلي للأدوية الى المنافسة الاجنبية مما يلزم تنظيم سوق الادوية واتخاذ اجراءات حمائية للإنتاج المحلي ودعمه.

2.سياسة الترخيص الصناعي :بعد فتح سوق الدواء أمام المنتجين الخواص والمستثمرين الاجانب ، قامت الجزائر بتنظيم و ضبط قطاع الادوية من خلال اصدار المرسوم 92-284 المؤرخ في 06 جويلية 1992 المتعلق بتسجيل المنتجات الصيدلانية التي تقوم المؤسسات بانتاجها، ووفقا للمادة 04 فإن الدواء الجنيس يعتبر مطابقا للدواء الأصلي عندما تكون لديه نفس التركيب النوعي والكمي من حيث العناصر الفاعلة وبرهنت دراسات ملائمة لقابلية تجهيزه البيولوجي عند الضرورة و تكافئه مع المنتج الأصلي الذي أصبحت براءة إختراعه متاحة لدى كل منتجي الأدوية وهذا لتجاوزه 20 سنة منذ بداية اكتشافها ولا يدفع صاحب الانتاج الحقوق إلى صاحب الاكتشاف ، كما حدد هذا المرسوم شروط ومراحل تسجيل منتوج دوائي مراعاة لأهداف الصحة العامة وتتمثل هذه المراحل و الشروط فيما يلي : **(لحول سامية و راوية حناشي،2016،ص31)**

- التنظيم العام لنظام التسجيل الذي يركز على تسجيل وطني بالإضافة الى الجمع الرسمي للمنتجات الدوائية المسجلة رسميا؛
- طرق تشكيل قرار التسجيل لمنتوج دوائي، هذا القرار صالح لمدة 05 سنوات؛
- طرق فحص طلب التسجيل، ملف علمي شامل ومعاينة؛
- نظام اتخاذ القرار عن طريق اللجنة الوطنية للتسجيل ووزير الصحة؛
- وقت التسجيل الذي يكون خلال 120 يوم كحد اقصى؛
- مقاييس الانسحاب أو تعليق أو نقل أو تجديد قرار التسجيل، وتكون هذه الأخيرة من مهام اللجنة الوطنية للتسجيل.

ولقد تم في سنة 2004 إعداد قائمة للمنتجات الدوائية حسب الشروط الاقتصادية و الظروف السياسية السائدة ، وعرفت هذه القائمة الصادرة من طرف اللجنة الوطنية لقائمة المنتجات الصيدلانية ثلاثة أصناف من المنتجات هي : المنتجات الأساسية و التي تضم قائمتها 700 دواء ذات أولوية قريبة من تلك التي وضعتها المنظمة العالمية للصحة والتي قررت الحكومة تمويل استيرادها، المنتجات المفيدة ذات الدرجة الأولى، والمنتجات المفيدة ذات الدرجة الثانية، كما جددت هذه القائمة في نوفمبر 1998 بإدخال بعض التعديلات المتمثلة في سحب 88 دواء من السوق وتسجيل 176 منتوج جديد و توسيع الاشكال و الجرعات لـ 105 دواء، ولقد وصل عدد الأدوية الجنيسة المسجلة سنة

2004 إلى 138 دواء مقابل 24 دواء أصلي ، وارتفع إلى 252 مقابل 38 دواء أصلي سنة 2005 ، ولقد بلغ إجمالي عدد الأدوية المسجلة 3639 دواء خلال سنة 2005 وفي سنة 2006 بلغ 3705 دواء مسجل منها 867 فقط دواءا جنيسا ، ليستقر عدد الأدوية المسجلة سنة 2015 عند 4200 دواء مسجل، مع سيطرة شركات الأدوية الفرنسية و الاردنية و الايطالية و الاسبانية و السويسرية و الالمانية على سوق الدواء الجزائري بنسبة 70% بإجمالي 3800 دواء مسجل .

3.سياسة دعم الصناعة المحلية : بعد قيام الدولة بتنظيم سوق الدواء وفتحه أمام الخواص سواءا في مجال الانتاج او الاستيراد و الذي أدى إلى غزو الادوية الاجنبية للأسواق المحلية وزيادة حدة المنافسة ، وأصبح لزاما على الدولة تطوير المنتجات المحلية و حمايتها ،حيث اصدرت المرسوم الوزاري رقم 46 المؤرخ في 07 اكتوبر 1998 و المحدد لدفتر الشروط و اجراءات طرح الادوية المستورة في السوق الجزائري حيث ينص في مادته 34 على ضرورة قيام المستوردين الخواص بعمليات استثمارية في صناعة الأدوية في ظرف سنتين من بداية عملية الاستيراد وإن لم يتم ذلك تقوم الوصاية بإقصاء المؤسسة،مساهموها،مديروها من أي نشاط مرتبط بإستيراد المنتجات الصيدلانية ، هذا الأمر أدى إلى تناقص عدد المستوردين بسبب عدم القدرة على الالتزام بنص المرسوم، وفي سنة 2003 تم إصدار تعليمة تتضمن إعفاء بعض المواد الاولية من الرسوم الجمركية ومنع استيراد 128 دواء ينتج محليا ، وفي سنة 2008 تم تحيين دفتر شروط استيراد الأدوية و أصبح يجبر الأجانب على الاستثمار مع المستثمرين المحليين بنسبة لا تقل عن 30%، وفي ديسمبر 2015 تم منع استيراد357 دواء يتم انتاجه محليا ، وفي اطار الرفع من تنافسية مجمع صيدال و توسيع نشاطه في مجال إنتاج الادوية تدخلت الحكومة عن طريق مجلس مساهمات الدولة للمخطط الرباعي للتنمية بالقرار الصادر بتاريخ 17 جوان 2009 الذي يقضي بمنح صيدال قرض إستثماري يقدر بـ 16.7 مليار دينار مصحوبا بجملة من الإمتيازات على غرار الإعفاء من دفع الفوائد المترتبة على القرض لمدة 04 سنوات، كما منحت الحكومة لمجمع صيدال قرض استثماري يقدر بـ1.81 مليار دينار من أجل تمويل انشاء مركز بيوتيكنولوجي، في حين أن هذا القرض يمتد على مدار 20 عاما وبفائدة تقدر بـ 02% فقط يستفيد من خلاله

صيدال من إعفاء لمدة 05 سنوات، واستفاد مجمع صيدال من قرض استثماري آخر يقدر بـ 660 مليون دينار من أجل إنشاء مخبر للبحوث البيولوجية.

بالرغم من كل الأدوات والإجراءات التي استخدمتها الدولة الجزائرية في إطار السياسات الصناعية لتطوير صناعة الدواء و التقليل من التبعية للخارج و تقليص فاتورة الواردات، لم تستطيع تحقيق هذه الأهداف لأن حجم الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 37 % من السوق الوطني للدواء ومازالت الجزائر تعاني من التبعية في مجال الدواء ، لذا تجد نفسها مضطرة لتغطية النسبة الباقية من الاحتياجات الوطنية عن طريق الاستيراد، لهذا تمثل فاتورة الواردات من الدواء تكلفة باهظة على الاقتصاد الوطني وتثقل كاهل ميزان المدفوعات باعتبار أن الدواء يأتي في المقام الثاني في المنتوجات المستوردة من السلع الاستهلاكية بعد واردات المواد الغذائية .

كما تعاني التشريعات الحالية من قصور واضح في ثبات القوانين، حيث اعترفت مصالح وزارة الصحة بأن بنود القانون الخاص بالصحة، والذي يتعلق بالدواء، يعتبر ملغى ومهجور لأن الدولة كانت آنذاك محتكرة لإنتاج وتوزيع واستيراد الأدوية.

IV خاتمة :

تعتبر السياسات الصناعية من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الانشطة الاقتصادية، تستهدف من خلالها التأثير على جميع القطاعات من خلال السياسة الافقية، أو تؤثر على قطاع معين من خلال السياسة العمومية، كما أن تدخل الدولة يتم بإستخدام عدة أدوات وفق الأهداف المحددة للسياسة الصناعية.

إن تدخل الدولة الجزائرية في قطاع الأدوية من خلال السياسات الصناعية ساهم في تطور سوق الأدوية حيث أصبح سوق الدواء هو ثالث أهم الأسواق في إفريقيا بعد كل من افريقيا الجنوبية ومصر بقيمة 3.2 مليار دولار في سنة 2016 و هذا بفضل فتح سوق الدواء أمام الخواص و المستثمرين الأجانب ، كما ساهم تدخل الدولة في رفع قيمة الإنتاج الوطني حيث أصبحت قيمته 1186.35 مليون دولار سنة 2016 وهو مايمثل 37 % من القيمة الكلية للسوق بعدما كانت قيمته111.40 مليون دولار سنة 2000 ولا يغطي سوى 20 % من السوق ،بعد قيام الدولة بتشجيع المنتج المحلي وحمايته من

خلال منع إستيراد الأدوية المنتجة محليا وإجبار الأجانب على الاستثمار مع المستثمرين المحليين بنسبة لا تقل عن 30 % ، وبالرغم من كل هذه النتائج المحققة إلا أن الجزائر مازالت تعاني من التبعية الخارجية في مجال الأدوية وتعتمد على تغطية الطلب المحلي عن طريق الإستيراد بنسبة 63 % .

إن قصور التشريعات وعدم ثباتها أدى إلى تحقيق نتائج ضعيفة رغم المجهودات المبذولة لتطوير الصناعة الدوائية، لذا وجب إعادة النظر في السياسات والإجراءات المطبقة، والقيام بتدعيم المنتجين المحليين وتسهيل عملية الشراكة مع المستثمرين الاجانب من أجل الاستفادة من الخبرات الاجنبية ونقل التكنولوجيا وكذلك إقامة صناعة محلية مما يساهم في رفع تنافسية المنتج المحلي وزيادة الكمية المنتجة والذي يؤدى حتما الى تقليص الواردات.

من خلال كل هذا يتضح جليا مدى ثبوت أو نفي الفرضيات السابقة:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن " تجسدت السياسات الصناعية لقطاع الأدوية في الجزائر في شكل نصوص قانونية وتشريعات تدخلت بها الدولة لتنظيم سوق الدواء" هذه الفرضية صحيحة لأن الدولة الجزائرية تدخلت في قطاع الادوية من خلال القوانين والتشريعات

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن " نجحت الجزائر من خلال السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء وتغطية الطلب على الأدوية من الانتاج المحلي بنسب عالية" هذه الفرضية غير صحيحة لأن الإنتاج المحلي لا يغطي سوى 37 %من الطلب الكلي للأدوية ومازالت الجزائر تعاني من التبعية للعالم الخارجي في مجال الدواء حيث تعتمد في تغطية طلبها المحلي عن طريق الاستيراد وبنسبة عالية.

المراجع

1 باللغة العربية

1- أحمد سعيد بامخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، دار زهران، جدة، السعودية، 1994

2- بن عزرين عزالدين ،**دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة:2000-2012**، مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة ،2012/2011

3- حسين خليل ، **السياسات العامة في الدول النامية** ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2007

4- حطاب موراد ، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة : صناعة الادوية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016/2015

5- روبرت ب .كارسون، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات ومابعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر،1993

6- عبد المجيد قدي ، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003

7- لحول سامية وراوية حناشي، **التوجه بالعناقيد في دعم تنافسية صناعة الدواء كأسلوب للتنمية الصحية المستدامة في الجزائر** ،مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار ، العدد الثالث ، مارس 2016

8- مدحت كاظم القريشي،**السياسة الصناعية و التنمية في البلدان النامية (بين المؤيدين و المعارضين)**،شبكة الاقتصاديين العراقيين ،العراق ،2012

2 المراجع باللغة الأجنبية

1- Andrew goh, **Towar ds An Innovation-Driven Economy Through Industrial Policy-Making**, the innovation journal, Singapore, Volume 10(3), article 34, 2005

2- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004 A 2014, office national des statistique - Alger – novembre 2015

3- Mohamed Wadie Zerhouni, **Moving towards a North African pharmaceutical market, Institut deprospective économique du monde méditerrané**, magazine building the mediterranean, Septembre 2013

4- https://www.djazairess.com/alahrar/13146 أطلع عليه بتاريخ 2018/05/04

5- http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique أطلع عليه بتاريخ 2018/05/04

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

"دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين"

(2017-1996)

***The role of human capital in achieving economic development in Palestine*(1996-2017)**

الأستاذة/ ميادة رشاد شبلاق

medoo-osama@hotmail.com

جامعة الأزهر-فلسطين

تاريخ الاستلام: 2018/02/06 تاريخ التعديل: 2018/05/15 تاريخ قبول النشر: 2018/05/23

الملخص :

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين متناولة المنهج الوصفي التحليلي لإبراز هذا الدور الذي أظهرته كتابات نظريات اقتصاديات التعليم مروراً بنماذج النمو الداخلي. وإلى تحليل الجداول الاحصائية التي تعكس مساهمة العمالة المتعلمة في القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة **(1996-2017).**

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: أن قطاع الخدمات سجل أعلى معدل مشاركة للقوى العاملة بين الذين أتموا **13** سنة دراسية وللفئة التي أنهت المرحلة الثانوية لتصل نسبتهم بالمتوسط (69.83**%**، **07.25%)**على التوالي خلال فترة الدراسة **(1996-2017)**، ليسجل قطاع الزراعة أقل معدل للمشاركة بين القوى العاملة الذين أتموا **13** سنة وللفئة التي أنهت المرحلة الثانوية لتصل نسبتهم بالمتوسط (3.18**%**، **11.12%)** على التوالي.

واستناداً الى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة بالتركيز على تكثيف الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمه بأعتبار أنها ستؤدي إلى توطين رأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية؛ عبر زيادة الطلب على خريجين الجامعات وبتعديل نظام التعليم والتدريب القائم ومواءمته مع احتياجات سوق العمل الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري؛ التنمية الاقتصادية؛ القوى العاملة.

Abstract:

The study aims to shed light on the role of human capital in economic development in Palestine. Descriptive analysis method used to highlight the role that shown by economic theories of education by illustrating internal growth models and analyzing the statistical data that reflect the contribution of educated workers in economic sectors during the study period (1996-2016).

The study reached a number of conclusions، including: the services sector recorded the highest participation rate of the labor force among those who have completed 13 years of schooling and a class that ended the high school class to reach accounted for an average of (70.17%، 25.19%); respectively during the study period (1996-2016)، the agriculture sector hit the lowest rate of participation among the workforce who have completed 13 years and for the class that ended the high school as the following percentages average(3.19%،11.31%) respectively.

Based on the results of the study، the study recommended to focus on intensifying investment in advanced technology، as it will lead to human capital settlement in the Palestinian territories through increasing demand for university graduates. Another conclusion that reached by the stud is to amend the education and training system and Harmonize it with the needs of the Palestinian labor market.

Keywords: Human capital- Economic development -Labor force.

أولاً : المقدمة: –

يعود اهتمام النظريات الاقتصادية بقضية رأس المال البشري إلى عدة قرون مضت، فمنذ الكتابات الأولى لآدم سميث التي تركزت حول أهمية التخصص وتقسيم العمل في تفسير أسباب ثروة وتقدم الأمم، كان العنصر البشري دائماً فيمكان القلب من عملية التنمية مروراً إلى مؤسس نظرية رأس المال البشري الاقتصادي "شولتز" وحتى وقتنا هذا. والذين أجمعوا في دراستهم ورؤيتهم أن التعليم والتدريب والصحة مجالات يمكن استثمارها في العنصر البشري لتوليد قيمه اقتصادية جديدة ترفع من معدلات النمو الاقتصادي. غير أن هذا الاهتمام قد شهد تراجعاً ملحوظاً من حيث الأهمية النسبية في مقابل التركيز

بصورة في رأي البعض مبالغ فيها إلى حد بعيد عن العنصر المادي دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى، فقد سيطرت النظرية النيوكلاسيكية على الفكر الاقتصادي على مدى العقود الثلاث التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي تأثرت بدورها بالآثار السلبية التي خلفتها الحرب على اقتصاديات الدول الخاسرة وخاصة في مجال البنية الأساسية.

إلاّ أن التجربة التاريخية قد أثبتت عجز النظريات التقليدية إلى حد بعيد عن تفسير العديد من الظواهر التي انتشرت على أرض الواقع. ومن هنا جاءت أهمية البحث عن نماذج جديدة للنمو الاقتصادي تستطيع سد الفجوة المعرفية التي لم تستطع النظريات التقليدية أو النيوكلاسيكية سدها بكفاءة. وكان من نتاج هذا البحث ظهور ما عرف في أدبيات التنمية "بنماذج النمو الجديدة" **New Growth Models** التي اعتمدت في الأساس على كتابات بول رومر **(Paul Pomer)** وروبرت لوكاس **(Robert Lucas)**. وقد لاقت هذه النماذج رواجاً واسعاً في الآونة الأخيرة،وتحديداً منذ منتصف الثمانينيات، حيث أعطت أهمية متزايدة للظروف والسياسات الداخلية للبلد في تحديد درجة تقدمة أو تخلفه.

ثانياً : مشكلة الدراسة:-

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:-

هل يستطيع رأس المال البشري تحقيق زيادة في معدلات التنمية الاقتصادية في فلسطين في ظل الكثير من المعوقات والتحديات التي تقف أمامه؟

<u>وهذا يقودنا إلى صياغة مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات التالية:-</u>

1. هل الاستثمار في رأس المال البشري عبر مجالات كثيرة مثل التدريب والتعليم والتأهيل سيعزز من الميزة التنافسية لهذا العنصر في الاقتصاد الفلسطيني؟
2. كيف سيكون هناك انعكاس للعمالة المتعلمة والمؤهله على نمو القطاعات الاقتصادية في فلسطين؟
3. هل سيكون لدينا فوارق بين مستويات التعليم بين فئات العمالة المتعلمة فيما بينها؟ وبين مستويات التعليم للعمالة المتعلمة ومستوى الفئة الغير متعلمة من جهة أخرى؟ ومامدى انعكاس ذلك على القطاعات الاقتصادية؟
4. من هي القطاعات الاقتصادية الرائدة في استقطابها لمستويات العمالة المتعلمة؟

ثالثاً : فرضيات الدراسة: -

1. توجد علاقة طردية بين الاستثمار في رأس المال البشري وبين الميزة التنافسية الذي سيحدثها للإرتقاء بالاقتصاد الفلسطيني.
2. من المتوقع أن زيادة التعلم والتدريب سيحفز ويطور من أداء العنصر البشري المتعلم وذلك لإحداث مستويات عالية من التنمية الاقتصادية.
3. هناك فوارق كبيرة بين المستويات التعليمية للعمالة المتعلمة فيما بينها وبين مستويات التعليم للعمالة المتعلمة مقارنة بمستويات العمالة الغير متعلمة من جهة أخرى.
4. من المتوقع أن يكونا قطاعي الزراعة والخدمات هما الرائدين في استقطابهم لمستويات العمالة المتعلمة.

رابعاً : أهمية الدراسة:-

تكمن أهمية الدراسة بأنها ستعكس في طياتها عبر المنهج الوصفي التحليلي أهمية دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية، والذي تعد قدراته العلمية والعملية من المعايير المهمة والرئيسة لقياس تطور البلدان ومعرفة درجة تقدمها ورفاهيتها، حيث لم تعد المقاييس التقليدية كمؤشر للدخل والقدرة الشرائية، مثلاً قادراً أو كافياً في ظل عصر العولمة، على تفسير وتقييم الفجوة المتزايدة بين أغلب الدول النامية والدول المتقدمة. كما أن هذه الدراسة تتناول احدى الموضوعات الهامة؛ والمتمثلة في دور رأس المال البشري في تحقيق تنمية اقتصادية في فلسطين في ظل افتقار ومحدودية أدبيات الاقتصاد إلى دراسة تناولت هذا الموضوع. كما لا توجد دراسات وصفية تحليلة تناولت هذه الظاهرة "على حد علم الباحثة، مما قد يجعل نتائجها ركيزة لباحثين آخرين في التعمق أكثر في هذا المجال.

خامساً : أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى: إبراز دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الإقتصادية في فلسطين، حيث ستركز الدراسة على النقاط التالية:-

1. معرفة دور الاستثمار في رأس المال البشري عبر مجالات كثيرة مثل التدريب أو التعليم في تعزيز الميزة التنافسية لهذا العنصر في الاقتصاد الفلسطيني.

2. معرفة كيف سيكون هناك انعكاس للعمالة المتعلمة بمستوياتها التعليمية المختلفة على نمو القطاعات الاقتصادية في فلسطين.
3. تقدير الفوراق بين مستويات التعليم بين الفئات المتعلمة فيما بينها ورصد النتائج ومقارنتها بمستويات العمالة غير المتعلمة.
4. معرفة من هي القطاعات الاقتصادية الرائدة في استقطابها لمستويات تعليمية مختلفة للعمالة المتعلمة.

سادساً: الأطار النظري للدراسة:-

6.1 مفهوم رأس المال البشري (Human Capital Concept):-

بدأ استخدام مصطلح رأس المال البشري منذ أوائل الستينات من القرن العشرين، وهذا ما تؤكده كتابات "شولتز" **Schultz** عام **(1961)**، وكتابات "بيكر" **Becker** عام **(1964)**، وهناك بعض الباحثين يعيدون بدايات الاهتمام برأس المال البشري إلى القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، وبخاصة ما أكده كل من الاقتصاديين البارزين أمثال: "آدم سميث "**Adam-Smith** و"ألفرد مارشال" **A.Marshall** و"جون ستيوارت ميل" **J.S.Mill**، وقد تم استخدام هذا المصطلح وتقديمه إلى السوق ومنظمات الأعمال كأسلوب لجذب وتوجيه الانتباه نحو مساهمة العمل **(Labor)** في أداء المنظمات.**(Jajri & Ismail،2010،p486-495)**. ورغم أن موضوع رأس المال البشري كان من بداياته موضوعاً خلافياً ومثيراً لكثير من الجدل، غير أن حدة الخلاف والجدل قد قلت وتدنت كثيراً الآن بسبب تراكم الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع، ونجحت في إثرائه بالمعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية، ولكن مع ذلك يمكن القول أن هذا الحقل هو حقل معرفي لم تكتمل معالمه بصورة تامة بعد. (أبو فارة، **2008، ص249**).

مما سبق ترى الباحثة أن رأس ا**لمال البشري**:"يُعد بذلك استثمارات إنتاجية متجسدة في البشر، وتتضمن المهارات، القدرات، المثل والقيم المعنوية، الصحة، والناتجه عن الإنفاق على التعليم، وبرامج التدريب، والرعاية الصحية، فهو رصيد غير ملموس يذوب ويعطي مفعوله من خلال عوامل الإنتاج الأخرى".

6.2 نظريات رأس المال البشري (اقتصاديات التعليم):-

نظرية رأس المال البشري (شولتز) T.Schultz:-

حاول شولتز البحث عن تفسيرات أكثر فعالية للزيادة في الدخل، وهذا بعد أن لاحظ إهمال الباحثين للثروة البشرية، واهتمامهم بالمكونات المادية لرأس المال على أنها السبب الرئيسي في خلق القيمة،إذ اعتبر أن رأس المال البشري هو المصدر الأساسي للثروة من خلال ما يختزنه من طاقات جسمية وذهنية، حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه(صباح، **2008، ص14)**، وركزت نظرية رأس المال البشري على عملية التعليم باعتبارها استثماراً لازماً لتنمية الموارد البشرية، حيث أطلق على التعليم أسم رأس المال البشري طالما أن مجموعة المعارف المتراكمة والتي يحصل عليها الفرد تحقق القيمة،وتعد محدداً أساسياً لما تحققه المنظمة من أرباح، ويؤدي الاستثمار في التعليم إلى تحقيق منافع عدة، حيث يساهم في زيادة القدرات الإبداعية إلى جانب تحسين الإنتاجية وزيادة الإيرادات، وهذا يحسن اتجاهات العاملين مع بيئتهم، وقد بني شولتز مفهومه لرأس المال البشري، **على ثلاثة فروض أساسية وهي:**(صالح، **2005، ص21-22)**

أ – أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساساً إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري.

ب – يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقاً للاختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر.

ج – يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

ومن وجهة نظر شولتز فإنه من الضروري دراسة كلاً من التكلفة والإيرادات المرتبطة بعملية التعليم، وبالنسبة للإيرادات فإنها تمثل أهمية خاصة ويرجعها إلى:(حسن، **2005، ص67-69)**

الإيرادات الضائعة للفرد: والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم، فقد ركز على أهمية الإيرادات الضائعة للطالب من عدة اتجاهات وهي أن:–

أ – إمكانية النظر إلى دراسة ومذاكرة الطالب على أنها عمل، وأن هذا العمل من بين أشياء أخرى يمكنه أن يساعده على تنمية موارده البشرية.

ب – افترض أن الطالب لو لم يكن ملتحقاً بالعملية التعليمية، فإنه يمكنه أن يكون مشاركاً في القوى العاملة يحقق إنتاجاً أو يؤدي خدمة ذات قيمة اقتصادية والتي

يحصل بناءً عليها على أجر، وعلى هذا فإن هناك تكلفة فرصة بديلة للالتحاق بالمدرسة.

ج - ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية خاصة في الدول النامية، حيث أن الموارد لديها قليلة مع تعارض الأولويات المختلفة لهذه الموارد واللازمة للإصلاح الاقتصادي.

أما تكاليف الاستثمار في التعليم فقد أرجعها شولتز إلى: الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها تشير إلى تكلفة الخدمات التعليمية التي تقدمها المدرسة، فهي عبارة عن تقديرات لقيمة ممتلكات المدرسة المستخدمة في التعليم، إلى جانب المصاريف الجارية للمرتبات والأجور والمواد المستخدمة في عملية التعليم.

نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي):-

نتيجة لضعف الأداء النظري والتجريبي لنظرية النمو النيوكلاسيكي، وعدم اقتناع العديد من الاقتصاديين بنماذج النمو التي تعتمد على المصادر الخارجية للتقدم التكنولوجي في تفسير النمو طويل المدى، طورت في نهاية الثمانينات **1980** ومطلع التسعينيات **1990**نماذج للنمو يكون فيها التقدم التكنولوجي مدفوعاً بحوافز اقتصادية تتحدد من داخل النموذج، وعرفت هذه النماذج بنماذج النمو الداخلي أو نظرية النمو الجديدة.(القريشي، **2007، ص78)**. ستحاول الباحثة تحليل أهم نظريات النمو الداخلي عبر إلقاء الضوء على نماذج النمو الداخلي وخاصة نموذجي رومر **"Romer"** ونموذج لوكس **"Lucas** "، محاوله في ذلك الإجابة على التساؤلات التي يمكن أن تطرح في هذا المجال ومنها:-

أ - كيف لبلد ما أن يحقق تطوراً ونمواً اقتصادياً ؟

ب - ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور بلدان غنية وأخرى فقيرة؟

ج - ما هي العوامل التي من شأنها أن تجعل الدول الفقيرة تلحق بركب الدول الغنية؟

د - هل هناك من حظ لبلوغ وتحقيق ذلك؟ وما هي السياسات الكفيلة بذلك؟

6.2.1 نموذج روبرت لوكاس "Robert Lucas model -1988":-

أعتبر لوكاس أن الاختلافات في معدلات النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:-

أ - الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، أحدهم مكرس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقاً من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني يهتم بتراكم رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول.

ب - رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن الزمن الذي يخصصه الفرد للتعليم يحدد له وتيرة تراكم الرأس البشري، بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع متماثلين في المستوى التعليمي.(مرادسي، **2009، ص 60)**

ج - افترض النموذج وجود مجتمع فيه عدد (N) من الأشخاص، وكل شخص يتميز في الزمن (t) بنفس المستوى(h_t) من رأس المال البشري، وكل شخص يقسم كل وحدة من الوقت المتوفر لديه في كل فترة للإنتاج بالنسبة (μ) والنسبة المتبقية $(1-\mu)$ يسخرها لتراكم رأس المال البشري بفضل التعليم والمعرفة.

لذا فالنموذج الذي قدمه لوكاس يكرس الفرد جل وقته بين العمل أو تراكم رأس المال البشري المدعوم بالتعليم والمعارف، مما يضمن نمواً داخلياً للنموذج الذي أقره لوكاس مدعوماً بعوائد ثابتة بسبب نتيجة هذا التراكم، ومنه يكون مسار تراكم رأس المال البشري الفردي على شكل خطي وفقاً للمعادلة التالية:(شريفي، **2012، ص35)**

$$h_i^* = \upsilon h_i \ (1-\mu) \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث أن:-

h_i^* : مقدار التغير في رأس المال البشري.

υ : مقدار الفعالية لنشاط تراكم رأس المال البشري.

h_i : مخزون رأس المال البشري الفردي.

$(1-\mu)$:الوقت المخصص للتعليم.

حيث تمثل النقطة فوق المتغير(h_i^*) تفاضل هذا المتغير مع الزمن، وهكذا يمكن قراءة المعادلة **(1)** على أنها دالة لإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن $(1-\mu)$ ، فهذا الوقت المخصص للتعليم المأخوذ كنسبة من إجمالي وحدة الزمن ومن رأس المال البشري الذي تم تراكمه.(علي، **2001**، ص**9)**

مما سبق ترى الباحثة أن النظرية الكلاسيكية المحدثة للنمو (سولو) حاولت أن تفسر أسباب التفاوت في النمو مابين الدول الغنية والفقيرة عبر اتجاهين:-

الاتجاه الأول: هو أن النمو في المدى القصير يحدث من جراء التراكم الرأسمالي، ولما كان عدد العمال لا يتزايد بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، فإن ازدياد رأس المال بعد ذلك سيعمل على زيادة الإنتاج بشكل متناقص وفق تناقص الغلة، مما يؤدي إلى توقف النمو.

الاتجاه الثاني: أن النمو المستمر على الأمد البعيد فإنه يتأتى من ارتفاع الإنتاجية، أي عندما تتم زيادة حجم الإنتاج دون زيادة عدد العمال أو حجم التوظيف الرأسمالي، والذي أرجعه إلى عامل التقدم التكنولوجي.

وعندما طبقت هذه النظرية على أوضاع البلدان المتقدمة وأوضاع البلدان النامية، توصلت النظرية إلى نتائج وهي: أن البلدان النامية مؤهلة لأن تنمو بمعدلات نمو أعلى من تلك السائدة في البلدان الغنية، وهذا الاستنتاج يعرف باسم فرضية التقارب، وهو مبني على أساس اعتبارين هما:-

الاعتبار الأول: هو أن التراكم الرأسمالي يقود إلى معدلات نمو أسرع في البلدان الفقيرة، لأن حجم التراكم الرأسمالي فيها صغير، وبالتالي تأثير قانون تناقص الغلة فيها سيكون أقل.

الاعتبار الثاني: هو أن البلدان الفقيرة مؤهلة لأن تزيد إنتاجيتها بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية على أساس أن التقدم التكنولوجي، والذي يتمثل بتطبيق الأساليب العلمية الجديدة على الإنتاج ليس حكراً على أحد، فأي بلد يستطيع الاطلاع على مبتكرات العلم وقادر على نقل التكنولوجيا عن طريق الانفتاح على العالم بالتجارة والاستثمار .ولكن ما جاءت به (المعجزة الأسيوية) في منتصف الثمانينات، إذ سجلت معدلات النمو في بضعة بلدان آسيوية (كوريا، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة) معدلات عالية جداً ولمدة طويلة، وكانت هذه المعدلات أعلى من معدلات نمو البلدان الصناعية الغنية بشكل لا يتلاءم مع فرضية التقارب على الأمد الطويل.

1. معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي:-

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة **(1995-2016)** تذبذباً واضحاً في أدائه العام معبراً عن ضعفه وهشاشته وتأثره الشديد بمدى الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تلعب دوراً في إيجاد حالة من عدم التيقن والاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحد من توفير بيئة استثمارية لازمة لدفع عجلة الاقتصاد الكلي.

وبالنظر إلى الجدول رقم **(1)** أدناه نرى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع بصورة كبيرة خلال الفترة **(1995-1999)**، حيث نما بصورة مطردة لنعزي أسباب هذا النمو إلى عدد من القضايا أهمها المساعدات والقروض والمنح المالية وروح التفاؤل التي سادت المنطقة مع بداية عملية السلام والتسوية، وما رافقتها من حركة نشطة من مؤسسات الإقراض الدولية والأجنبية لمشاريع وبرامج تنموية ليسجل متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية ما نسبته **(8.41%)** خلال الفترة تلك الفترة

جدول رقم (1)

نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2016) (بالمليون دولار)

السنة	الأراضي الفلسطينية	النمو (نسبة)	الضفة الغربية	النمو (٪)	قطاع غزة	النمو (٪)
1994	3038.4	-	1955	-	1083.4	-
1995	3212.4	5.73	2101.7	7.5	1110.7	2.52
1996	3292.8	2.5	2163.9	2.87	1128.9	1.64
1997	3744	13.7	2492.9	13.2	1251.1	10.82
1998	4197.7	12.12	2817.9	11.53	1379.8	10.29
1999	4534.9	8.03	3149.1	10.52	1385.8	0.43
2000	4146.7	-8.56	2928	-7.55	1218.7	-12.06
2001	3810.8	-8.1	2616	-11.93	1194.8	-1.96
2002	3301.4	-13.37	2234	-17.1	1067.4	-10.66
2003	3800.5	15.12	2451.9	8.89	1348.6	26.34
2004	4198.4	10.47	2807.4	12.66	1391	3.14
2005	4559.5	8.6	2876.7	2.41	1682.8	20.98
2006	4322.3	-5.2	2977.7	3.39	1344.6	-20.10
2007	4554.1	5.36	3317.2	10.23	1236.9	-8.01
2008	4878.3	7.12	3716.7	10.75	1161.6	-6.09
2009	5239.3	8.88	3979.6	11.27	1259.7	8.44
2010	5754.3	9.82	4249.5	6.87	1504.8	19.45
2011	6421.4	11.59	4764.7	12.12	1656.7	10.09
2012	6797.3	5.85	5030.5	5.57	1766.8	6.64
2013	7477.0	9.99	5464.3	8.62	2012.7	13.9
2014	7463.4	-0.18	5754.3	5.30	1709.1	-15.0
2015	7719.3	3.42	5906.1	2.63	1813.2	6.09
2016	8037.0	4.11	6084.9	3.02	1952.1	7.66

متوسط إجمالي نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة (نسبة مئوية)

الفترات	نمو الناتج في الأراضي الفلسطينية	نمو الناتج في الضفة الغربية	نمو الناتج في قطاع غزة
1999-1995	8.41	9.13	4.73

2002-2000	-10.01	-12.19	-8.23
2005-2003	11.40	7.99	16.82
2006	-5.2	3.39	-20.10
2012-2007	8.10	9.46	5.08
2016-2013	4.33	4.89	3.16

- المصدر: -الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، للسنوات (1995-2016)
- نسب النمو حسبت من قبل الباحثة.

مما سبق ترى الباحثة: أن حالات التذبذب التي مر ولازال يمر بها الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بين الارتفاع والانخفاض تثبت حقيقة ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ومدى ارتهانه الحالة الأمنية والسياسية التي تسود الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة في ظل عدم السيطرة الفلسطينية على الحدود والمعابر وإخضاع ذلك للقرارات الإسرائيلية، مع تزامن استمرار الانقسام بين شطري الوطن وعدم وجود مصالحة وطنية بين حركتي فتح وحماس، وضعف المنح والمساعدات المقدمة من المجتمع الدولي واستمرار حجز أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي.

2. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:-

شهدت الأنشطة الاقتصادية تغيرات عدة منذ العام **1995**، فانتعاش حركة البناء في ظل إقامة مؤسسات السلطة الوطنية وعودة العمل للقطاع المالي الذي كان مشلولاً أبان الاحتلال بالإضافة إلى تحسن وضع الاستثمار الخاص وتدفق رؤوس الأموال من الخارج أدت جميعها إلى التأثير على الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، والمتتبع لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في توليد القيمة المضافة خلال العشرين عاماً الماضية، يلاحظ نوعاً من الاستقرار النسبي في مساهمة مجمل قطاع الخدمات، مقابل تراجع مستمر في مساهمة القطاعات الإنتاجية، وتحديداً الزراعة والصناعة، يشار إلى أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد بلغت في المتوسط خلال الفترة **(1995-2016)** نحو **(60.16%)** في حين لم تتعد مساهمة الزراعة **(6.63%)** والصناعة **(15.3%)** والإنشاءات **(7.51%)** خلال نفس الفترة.

جدول رقم (2)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995-2016)

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1995	11.6	20.8	5.4	62.2
1996	13.2	17.2	6.9	62.7

1997	10.3	15.6	6.3	67.8
1998	9.3	15.1	7.2	67.4
1999	8.6	15	11.6	64.1
2000	7.8	13.9	7.2	70.3
2001	6.8	17.1	4.2	70.9
2002	6.3	17.2	2.9	73.6
2003	6.6	17.5	3.8	72.1
2004	7.1	17.1	5.7	70.1
2005	5.2	17	6.8	71.0
2006	5.6	15	7.2	72.2
2007	5.5	15.3	6.6	72.2
2008	5.9	15.6	6.4	72.1
2009	5.6	13.2	7.4	73.8
2010	5.5	12.9	9.7	71.9
2011	5.9	12.0	14.0	68.1
2012	4.9	11.9	14.1	69.1
2013	4.1	15.5	10.1	17.5
2014	3.8	14.5	7.2	18.4
2015	3.4	13.4	7.3	18.0
2016	2.9	13.8	7.4	18.1
المتوسط	6.63	15.3	7.51	60.16

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، للسنوات (1995-2016).

4. أنعكاس مستويات التعليم للقوى العاملة على تنمية القطاعات الأقتصادية:-

إن الأستثمار في رأس المال البشري (التعليم) لا يقل أهمية عن الأستثمار في رأس المادي في أي مجتمع، لذا يسعى التعليم الى زيادة الوعي الثقافي والأجتماعي ونشر المعرفة لدى القوى العاملة. وهذا يجعلنا نلقي الضوء أكثر للتعرف على مدى انعكاس مستويات التعليم لدى القوى العاملة الفلسطينية على القطاعات الأقتصادية خلال الفترة **(1996-2017)**. وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي والشرح الأحصائي في تحليل جدول القوى العاملة المنبثقة من جهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني.

فمن خلال تتبعنا للجدول رقم **(4)** أدناه يتضح لنا أن أعلى معدل مشاركة في القوى العاملة (كلا الجنسين) بين الذين أتموا **13** سنة دراسية فأكثر، أي حملة الشهادات الجامعية والعاملين في قطاع الخدمات تصل في المتوسط إلى**(69.83 %)** خلال الفترة **(1996-2017)**، بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الزراعة لتصل بالمتوسط **(3.18%)** لنفس السنوات الدراسية.

أما الفئة التي أنهت المرحلة الثانوية **(10-12)** سنة فقد بلغت نسبتهم بالمتوسط **(25.07%)** وكانت الأعلى من نصيب قطاع الخدمات بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الزراعة لتصل بالمتوسط **(11.12%)** لنفس السنوات الدراسية ولنفس فترة الدراسة.لتاتي الفئة والتي أنهت المرحلة الإعدادية **(7-9)** سنوات لتصل نسبتهم في المتوسط إلى **(21.50%)** وكانت الأعلى من نصيب قطاع الأنشاءات بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الزراعة لتصل بالمتوسط **(14.43%)** لنفس السنوات الدراسية ولنفس فترة الدراسة.

لنأتي للفئة التي أنهت المرحلة الابتدائية والتي درست من **(1-6)** سنوات، فقد وصلت نسبتهم في المتوسط إلى **(97.22%)** فكانت الأعلى ومن نصيب قطاع الزراعة بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الخدمات لتصل بالمتوسط **(14.98%)** لنفس السنوات الدراسية ولنفس فترة الدراسة.

أما للذين عدد سنواتهم الدراسية صفراً، فبلغت نسبتهم الأعلى في المتوسط **(59.03%)** لتكون من نصيب قطاع الزراعة بينما كان أقل معدل للمشاركة الاقتصادية بين القوى العاملة لقطاع الأنشاءات لتصل بالمتوسط **(5.56%)** لنفس السنوات الدراسية ولنفس فترة الدراسة.

من الملاحظ ان قطاع الصناعة كان الأقل حظاً من جميع القطاعات الأقتصادية من حيث انعكاس مستوى تعليم العاملة عليه ليحصد أعلى نسبة مشاركة في المتوسط وخلال فترة الدراسة للفئة التي أنهت المرحلة الإعدادية **(7-9)** لتبلغ **(18.42%)**، أما الذين أتموا **13** سنة دراسية فأكثر أي حملة الشهادات الجامعية فكانت الأقل نسبة في المتوسط لتصل **(5.43%)** لنفس فترة الدراسة.

ترى الباحثة، من خلال تتبعها وتحليلها لجدول القوى العاملة والتي عكست مستويات تعليم العاملة على القطاعات الأقتصادية أن سوق العمل لدى الجانب المحتل قد لعب دوراً هاماً بعد سوق العمل المحلي الفلسطيني في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، ليعكس أن الطاقة الإنتاجية ومستوى أداء القطاعات ذات العلاقة العكسية مع سوق العمل الجانب المحتل، وهما قطاعي الزراعة والخدمات، قد سجلا أعلى مستويات من العمالة المتعلمة، حيث استحوذ قطاع الخدمات على أعلى نسب تعليمية من القوى العاملة لكل من الفئات التي انهت المرحلة 13 سنة دراسية فأكثر ومرحلة الثانوية العامة.فمن الطبيعي أن

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد بلغت في المتوسط خلال الفترة (1995-2016) نحو (60.16%)، لذا استحوذ قطاع الخدمات على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت (27.01%) خلال نفس الفترة الدراسية. وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر قطاع خدماتي بشكل أساسي، حيث نلاحظ أنه في حالة انخفاض نسبة العاملين في سوق العمل الجانب المحتل يتم ارتفاع في نسبة العاملين في الاقتصاد المحلي من جهة أخرى، نتيجة لتوجه العديد منهم للبحث عن فرص عمل وهذا ما لمسناه عند فك الارتباط وخروج الإسرائيليين من قطاع غزة عام 2005

أما القطاع الزراعي من شأنه أن يلعب دوراً هاماً وبارزاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، والتخفيف من البطالة المنتشرة إذا ما تم وضع خطط وسياسات تنمية لتطوير هذا القطاع في استيعاب القوى العاملة. ففي حالة انخفاض نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي، والذي يسجل أعلى نسبة للفئة العاملة المتعلمة ذات المرحلة الابتدائية وفئة العمالة غير المتعلمة والذين عدد سنواتهم الدراسية صفراً، فإن امكانية استيعابهم في القطاع الزراعي الذي يعتمد بشكل أساسي على الأيدي العاملة العائلية.

أما القطاعات ذات العلاقة الطردية مع سوق العمل الجانب المحتل، وهما قطاعي الصناعة والبناء فقد جاءت مساهمت القوى العاملة المتعلمة ضعيفة جداً لكل من القطاعين.فقطاع الصناعة كانت سمته التراجع المستمر، حيث ظلت تتراجع مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي، حيث بلغت في المتوسط نحو **(15.3%)** خلال الفترة **(1995-2016)**. لتبلغ نسبة مشاركة القوى العاملة فيه **(12.76%)**، خلال نفس الفترة. فهذه النسب تبين بأن القطاع الصناعي الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث انتهجت اسرائيل سياسة تدمير مخطط وممنهج للمنشآت منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام **1967** مجموعة من الإجراءات والسياسات التدميرية الهادفة للقضاء على الصناعة الفلسطينية، وفي ذات الوقت ربطت تطور الصناعة الفلسطينية بالسياسات والسوق الإسرائيلي بل وربطت بعض الصناعات التي تحتاجها من خلال "العقود من الباطن".

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 – 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

جدول (4)
التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب النشاط الأقتصادي وعدد السنوات الدراسية

سنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط
عدد سنوات التعليم	قطاع الزراعة																						
0 سنة	55.3	59.3	53.8	63.0	65.7	65.7	65.6	64.5	68.4	67.1	66.2	72.4	64.9	61.4	64.2	54.9	57.3	57.8	54.4	43.2	38.7	35.0	59.03
1-6 سنوات	21.5	21.6	19.2	20.9	22.6	22.6	28.0	27.3	28.6	26.5	29.5	28.6	26.9	25.5	24.3	23.1	22.6	21.6	22.9	16.9	13.5	11.3	22.97
7-9 سنوات	13.7	11.6	11.7	12.2	13.7	13.7	16.3	18.0	18.0	16.6	18.8	19.0	15.6	14.7	14.8	14.5	15.1	14.4	14.3	11.8	9.7	9.3	14.43
10-12 سنوات	10.0	8.8	8.8	8.9	10.5	10.5	13.3	13.9	15.2	12.9	14.8	13.3	12.3	11.3	11.5	12.3	11.5	10.2	10.2	9.3	8.1	7.2	11.12
13 فأكثر	3.5	2.8	2.3	2.6	2.4	2.4	2.9	3.5	3.5	3.4	4.1	3.9	3.6	2.7	3.1	3.5	3.7	3.5	3.2	3.3	3.1	3.0	3.18
	قطاع الخدمات																						
0 سنة	10.4	7.5	9.7	6.8	6.4	6.4	7.9	6.5	6.0	6.3	6.7	4.0	9.1	7.6	8.7	7.0	7.0	7.2	8.5	12.0	14.3	24.5	8.65
1-6 سنوات	12.3	11.0	10.7	12.4	12.2	12.2	15.1	13.0	14.2	14.6	14.9	15.1	17.5	16.6	16.8	14.6	15.4	15.2	18.2	18.7	20.5	18.5	14.98
7-9 سنوات	13.9	13.7	12.5	13.6	14.3	14.3	17.6	15.0	16.3	17.7	18.4	17.1	18.8	18.5	18.0	16.4	17.5	17.0	18.0	19.2	18.6	17.3	16.53
10-12 سنوات	25.2	24.3	23.3	22.5	24.8	24.8	26.6	24.4	25.7	25.5	27.0	28.7	29.4	28.3	26.4	23.7	24.4	24.1	24.3	23.5	22.2	22.5	25.07
13 فأكثر	70.8	69.9	68.7	66.9	69.3	69.3	73.7	72.3	74.0	73.1	71.8	71.9	73.7	74.6	73.7	71.0	68.6	66.6	65.9	64.5	63.3	62.7	69.83
	قطاع الأنشاءات																						
0 سنة	6.3	7.2	9.5	7.1	7.4	7.4	3.1	4.6	3.0	2.8	3.7	3.8	1.9	4.4	5. 3	8.7	6.7	5.2	3.5	5.8	10.5	4.3	5.56
1-6 سنوات	19.9	22.0	27.7	26.5	23.6	23.6	13.8	16.3	15.4	17.2	13.5	13.8	15.0	14.8	16.7	17.5	17.9	18.4	17.0	18.1	20.2	21.9	18.67

9-7 سنوات	22.8	25.0	28.7	29.9	27.3	27.3	7.1	22.9	13.6	16.6	19.7	16.9	17.9	15.8	15.9	16.9	17.6	19.7	21.4	22.3	23.7	22.8	21.5	22.3	21.50
12-10 سنوات	20.3	21.2	24.2	26.1	22.9	22.9	7.1	19.7	13.6	15.5	14.0	15.4	13.8	13.2	12.8	15.0	16.9	16.9	17.7	19.7	21.1	20.3	19.8	22.2	18.42
13 فأكثر	5.4	6.2	8.1	7.8	7.1	7.1	2.9	3.7	3.6	3.7	4.1	3.7	3.6	3.7	3.3	4.0	4.0	4.1	5.5	5.1	6.9	6.1	6.5	7.9	5.41
	قطاع الصناعة																								
0 سنة	8.1	6.9	8.6	6.5	4.3	4.3	5.1	4.3	6.4	4.1	5.5	6.7	6.4	5.3	8.7	11.0	7.4	8.7	7.6	10.0	13.0	12.5	8.1	11.8	7.75
6-1 سنوات	21.2	20.7	19.2	19.4	18.6	18.6	15.2	15.7	14.6	14.4	15.0	14.8	14.9	15.1	14.7	15.5	15.3	16.1	15.3	16.1	16.3	18.1	15.3	17.1	16.62
9-7 سنوات	22.6	22.4	20.8	20.1	19.4	19.4	18.9	17.4	18.5	17.6	17.3	17.3	16.2	17.9	16.7	16.2	15.6	16.6	15.6	16.2	17.7	16.8	17.0	19.0	18.42
12-10 سنوات	18.0	17.6	17.6	17.8	15.3	15.3	15.5	15.1	15.6	16.9	15.2	15.5	15.1	14.7	13.4	14.4	14.7	14.7	14.7	15.5	16.9	16.1	15.5	15.7	15.75
13 فأكثر	6.7	5.9	5.8	6.2	6.1	6.1	5.0	4.4	4.3	4.2	4.4	5.0	4.9	4.7	4.7	5.0	5.6	5.6	5.6	6.1	6.5	6.3	6.1	5.9	5.43

* المصدر : الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي ، مسح القوى العاملة ، للسنوات (1996-2017)

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018
OEB Univ. Publish. Co.

النتائج والتوصيات:-

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الأقتصادية في فلسطين خلال الفترة **(1996-2017)**. وعليه فقد بينت الدراسة النتائج التالية:-

1 - سجل قطاع الخدمات أعلى معدل مشاركة في القوى العاملة بين الذين أتموا **13** سنة دراسية وأكثر وللفئة التي أنهت المرحلة الثانوية لتصل نسبتهم بالمتوسط **(69.83%، 25.07%)** على التوالي، بينما كان أقل معدل مشاركة للقوى العاملة التي بمرحلة الأمية لتصل نسبتهم بالمتوسط **(8.65%)**.

2 - **أما** قطاع الزراعة فقد سجل أقل معدل للمشاركة بين القوى العاملة للذين أتموا **13** سنة وللفئة التي أنهت المرحلة الثانوية وللفئة التي انهت المرحلة الإعدادية لتصل نسبتهم بالمتوسط **(3.18%، 11.12%، 14.43%)** على التوالي خلال نفس الفترة الدراسية. أما أعلى معدل مشاركة للقوى العاملة سجلتها المرحلة الأبتدائية والمرحلة الأمية لتصل نسبتهم بالمتوسط **(22.97%،59.03%)** على التوالي.

3 - سجل قطاع الأنشاءات أقل معدل للمشاركة بين القوى العاملة لعدد سنواتهم الدراسية صفراً لتصل نسبتهم بالمتوسط **(5.41%)** لكنة سجل اعلى معدل مشاركة للقوى العاملة المتعلمة على بقية القطاعات الأقتصادية للفئة الأعدادية بنسبة **(21.50%)** ولنفس فترة الدراسة.

4 - كان قطاع الصناعة الأقل حظاً ما بين القطاعات الأقتصادية من حيث انعكاس مستوى تعليم العاملة عليه ليسجل أعلى نسبة مشاركة للفئة التي أنهت المرحلة الإعدادية لتبلغ بالمتوسط نسبتهم **(18.42%)** وأقل مشاركة للفئة الذين أتموا **13** سنة دراسية لتأتي نسبتهم بالمتوسط **(5.43%)**.

وبناء على النتائج السابقة يمكن للدراسة أن توصي:-

1- تكثيف الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، على اعتبار أن تحسين المستوى التكنولوجي في الاقتصاد الفلسطيني، سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الخريجين الجامعيين ولاسيما في القطاع الخاص، ويهدف هذا الإجراء إلى توطين رأس المال البشري في الأراضي الفلسطينية، والحد من ظاهرة هجرة الكفاءات إلى خارج الوطن.

2- حث الجامعات على ضرورة إعادة النظر في التخصصات التي تمنحها والمناهج التي تدرسها بما يمكن من تخفيض حدة البطالة بين الخريجين، مع ضرورة ربط العملية التعليمية بالخطة التنموية الشاملة والهادفة إلى تقليص حدة البطالة.

3- ايقاف اتفاق باريس الاقتصادي والتحلل من القيود التي يفرضها على الاقتصاد الفلسطيني،من أجل أن يتوقف سوقنا الفلسطيني عن كونه سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، مع تقوية وتنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية مع الدول العربية وأسواقها، ودعم وحماية للصناعات الوطنية لتعزيز منافستها.

4- تعديل نظام التعليم والتدريب القائم ومواءمته مع احتياجات سوق العمل الفلسطينية الحالية والمستقبلية، في ضوء مسار التطور والتنمية الاقتصادية الفلسطينية والأهداف والأولويات التي تعمل على تحقيقها.

5- ضرورة التركيز والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي والمخالفة للقيم الاقتصادية الجديدة مثل: الصناعة والزراعة للعمل على خفض نسبة البطالة، والتي من شأنها أن تساعد في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهذا من شأنه أن يحقق تنمية مستدامة وشاملة ورفاهية للفرد وللمجتمع.

6- من أجل جذب رؤوس الأموال من الخارج؛ لابد من تحسين المناخ الاستثماري، وتشجيع الأفراد على تشغيل مدخراتهم في مشاريع تعود بالفائدة عليهم مع ضرورة تحسين أداء سوق فلسطين للأوراق المالية بشكل جوهري، بهدف استيعاب المدخرات من الشركات المختلفة لتساعد في بناء تنمية مستدامة ومتكاملة.

المراجـع

أولاً : المراجع العربية: -

أ ـ الكتب العربية:-

1. القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، **2007**.
2. راوية، حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2005**.

ب - رسائل الماجستير والدكتوراه:-

1. الصالح، قريشي، **تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية-دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية- فرع مركب المجارف والرافعات**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر، **2005**.
2. مرادسي، حمزة، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، **2009**.

ج - الأبحاث والمجلات العلمية:-

1. أبو فارة، يوسف،عليان، أريج، وغانم، هاشم، **تحليل واقع تطوير رأس المال البشري في شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية "جوال"**، المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، المركز الوطني للتوثيق، **2008**.
2. شريفي، إبراهيم ، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر، (دراسة قياسية في الفترة 2010-1964)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن، **2012**.
3. صباح، غربي، **الاستثمار في التعليم ونظرياته**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العددان الثاني والثالث، **2008**.
4. علي، علي، **أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **2001**.

د - التقارير الرسمية:-

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **سلسلة تقارير الحسابات القومية**، لسنوات متعددة من **(1995-2016)**.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **سلسلة تقارير مسح القوى العاملة**، لسنوات متعددة من **(1995-2017)**.
3. سلطة النقد الفلسطينية، **سلسلة التقارير السنوية**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين، **(1995-2016)**.

ثانياً : المراجع الأجنبية:-

1. Jajri، Idris، & Ismail، Rahmah، "**Impact of Labour quality on Labour** Productivity and economic growth"، African Journal of Business Management ، Vol(4)،pp (486-495)،2010.

ثالثاً : مواقع الانترنت:-

1. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني **http://www.pcbs.gov.ps**
2. موقع سلطة النقد الفلسطينية **http://www.pma.ps**

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

أثر كفاءة استخدام الطاقة على النمو الاقتصادي في الجزائر 2014 -1991

The impact of energy efficiency on economic growth in Algeria 1991- 2014

د/ فاتح بن نونة
fat_env@yahoo.fr
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2017/12/02 تاريخ التعديل: 2018/04/25 تاريخ قبول النشر: 2018/04/30
تصنيف JEL: O 47 ; Q 42 ; Q 43

الملخص :

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة الأهمية الاقتصادية لكفاءة استخدام الطاقة في الاقتصاد الوطني عبر التحليل القياسي لأثر كفاءة استخدام الطاقة و تكنولوجيا الطاقة النظيفة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991– 2014.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري ينطوي على إمكانيات هامة لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة و بالتالي الفصل بين النمو الاقتصادي و نمو استهلاك الطاقة من خلال معامل المرونة الكبير، كما أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة التي تزخر بها الجزائر ضمن مزيج الاستهلاك الوطني يتطلب زيادة الوعي بأهمية الدور الاقتصادي والبيئي الذي تلعبه هذه المصادر وكذلك التحكم في تكنولوجيات إنتاجها و تخفيض كلفتها لتتمكن الجزائر من استغلالها بشكل اقتصادي تدريجيا.

الكلمات المفتاحية: كفاءة استخدام الطاقة، الطاقة النظيفة، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Abstract:

In this paper, we intend to study the economic importance of the energy efficiency in the national economy using an econometric approach to analyze the effect of energy efficiency and clean energy technologies on the economic growth in Algerian economy over the period 1991-2014.

The study concluded that Algerian economy has a significant potential of energy efficiency to contribute to decoupling energy consumption from economic growth as shown by the important elasticity coefficient, furthermore, the extension of renewable energy use within national energy mix need to boost awareness on the important economic and environmental role played by these energy sources, in addition to making progress in its production technologies and its costs reduction.

Key words : Energy efficiency, Clean energy, Economic growth, sustainable developpement

1- المقدمة:

يتزايد الاهتمام بموضوع كفاءة استخدام الطاقة، باعتبار الطاقة أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وفي الوقت ذاته تعد كفاءة استخدامها مصدرا مهما وحيويا من مصادر الطاقة لا يقل أهمية عن مصادر الطاقة المستخدمة في السعي لتلبية متطلبات العالم المتزايدة من الطاقة، كما يمثل أيضا أحد الحلول المتاحة لمعالجة مشاكل التغير المناخي والقلق بشأن أمن إمدادات الطاقة ودعم النمو الاقتصادي العالمي (بن نونة، 2017)، وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي غير أن القليل من الدراسات الأكاديمية تطرقت للعلاقة بين كفاءة استخدام الطاقة و النمو الاقتصادي. حيث تركز الأدبيات الاقتصادية حول النمو على محددات النمو الاقتصادي مثل التغير التكنولوجي، التراكم الرأسمالي، العمالة والمدخلات من الطاقة ولكنها لا تركز على أهمية كفاءة استخدام الطاقة.

وتبرز أهمية كفاءة استخدام الطاقة في كونه يعكس مفهوم التنمية المستدامة بمختلف أبعاده، فإذا كان المفهوم العام للاستدامة ينصرف إلى القابلية للاستمرار و الحفظ من

التدني (عبد السلام، 1998) فإن مفهوم كفاءة استخدام الطاقة يعكس الصورة الديناميكية للتنمية المستدامة التي تعبر عن النمو الأخضر أو ما يمكن تسميته بالنمو الاقتصادي الجيد (FOXON & STEINBERGER, 2013) ؛ حيث أن كفاءة استخدام الطاقة تعني الحصول على المنافع نفسها باستخدام كميات أقل من الطاقة، أي خفض كمية الطاقة المستخدمة لتلبية متطلبات الإنتاج و الاستهلاك المتزايدة دون التضحية بمستويات النمو وأنماط الحياة العادية ودون الحاجة إلى زيادة كمية الطاقة المنتجة، كما قد تتيح الكفاءة منافع إضافية بتحسين مستويات النمو الاقتصادي والتنافسية.

تناولت العديد من الدراسات مسالة كفاءة استخدام الطاقة من عدة زوايا ففي دراسة لـ (FILIPPINI & HUNT, 2010) تناولت تقدير العلاقة بين الطلب على الطاقة و كفاءة استخدامها في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية من خلال نموذج البيانات المقطعية لـ 29 دولة في الفترة الممتدة بين 1978 و 2006 باستخدام مقاربة تحليل الحدود العشوائي، و توصلت الدراسة إلى أن تحسن مؤشر كثافة استخدام الطاقة عبر الزمن في العديد من بلدان العينة المدروسة يمثل مؤشرا هاما على مدى التحسن في كفاءة استخدام الطاقة في هذه البلدان، كما تشير هذه الدراسة إلى أن تحسن مؤشر كثافة استخدام الطاقة لا يعني بالضرورة كفاءة استخدامها انطلاقا من نتائج تحليل الحدود العشوائي.

و في دراسة لـ (FOXON & STEINBERGER, 2013) هدفت إلى تحليل العلاقة بين كفاءة استخدام الطاقة و التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول الصناعية و الدول الصاعدة عبر مناقشة العديد من العوامل المرتبطة بكفاءة استخدام الطاقة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة على غرار حجم و نوعية الطاقة المستهلكة، تكنولوجيا الطاقة النظيفة وكفاءة التحويل، على المستوى الكلي و القطاعي و المستوى الجزئي، و خلصت الدراسة إلى أن الرفع من كفاءة استخدام الطاقة و تطوير استخدام المصادر الأكثر ملاءمة بيئيا تلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة بالتفاعل مع المحددات الأخرى للنمو الاقتصادي كالتطور التكنولوجي و التطور المؤسسي و استراتيجيات الأعمال.

و في دراسة لـ (VIVID ECONOMICS, 2013) تناولت دراسة العلاقة السببية بين كفاءة استخدام الطاقة و النمو الاقتصادي في عينة من 28 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية للفترة الممتدة بين 1979 و 2010، و اعتمدت الدراسة على متغير إنتاجية الطاقة الذي يتضمن كفاءة استخدام الطاقة كأحد أهم مكوناته ونسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام باعتباره الأعلى إنتاجية طاقوية ونسبة مساهمة القطاع الصناعي باعتباره القطاع الأدنى إنتاجية طاقوية إضافة إلى أسعار الطاقة لقياس اتجاه و قوة العلاقة بين كفاءة استخدام الطاقة و النمو الاقتصادي. وقد خلصت الدراسة إلى أن تحسن كفاءة استخدام الطاقة يؤدي إلى رفع الإنتاجية في الاقتصاديات المدروسة على المدى الطويل بخفض كمية الطاقة المستخدمة لإنتاج وحدة من الناتج الداخلي الخام.

ومن خلال دراستنا هذه نحاول تحليل أثر كفاءة استخدام الطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1991- 2014 وذلك بالإجابة عن التساؤل الرئيس " ما مدى تأثير كفاءة استخدام الطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ " حيث اعتمدنا أسلوبا قياسيا لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع المتمثل في حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام كمقياس للنمو الاقتصادي، والمتغيرات المفسرة المتمثلة في مؤشر كثافة استهلاك الطاقة كمقياس لمدى كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصاد الوطني، ومؤشر كثافة الكربون كمقياس لاستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة، ومعدل استهلاك الطاقة المتجددة إلى إجمالي الطاقة المستهلكة كمقياس لمدى استخدام الطاقة المتجددة ضمن مزيج الاستهلاك الوطني من الطاقة.

2- منهجية الدراسة القياسية

2-1- النموذج القياسي والبيانات

لدراسة أثر كفاءة استخدام الطاقة معبرا عنه بمؤشر الكثافة الطاقوية وكثافة الكربون ومعدل استخدام الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام للفرد، اعتمدنا أسلوب التحليل القياسي، وقد استخدمنا نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معالم نموذج الدراسة على الشكل اللوغاريتمي الخطي

لتفسر معاملات الميل كمرونات للتغير في معدل النمو الاقتصادي استجابة للتغير في المتغيرات المفسرة، و الذي يمكن تمثيله بالصيغة التالية:

$$LGDPC = \alpha + \beta_1 LEN + \beta_2 CO2N + \beta_3 REC + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

LGDPC: المتغير التابع الذي يتمثل في لوغاريتم معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد

LEN: المتغير المفسر الأول و الذي يتمثل في لوغاريتم مؤشر الكثافة الطاقوية كمقياس لمدى كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصاد الوطني، و الذي يتم التعبير عنه بكمية الطاقة المستخدمة لإنتاج وحدة من الناتج الداخلي الخام (ميغاجول لكل دولار من الناتج الداخلي الخام)، و من المفترض أن تكون العلاقة بين هذا المتغير و المتغير التابع علاقة عكسية.

LCO2N: المتغير المفسر الثاني و الذي يتمثل في لوغاريتم مؤشر كثافة الكربون كمقياس لاستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة و المعبر عنه بوحدة الحجم المكافئ من ثاني أكسيد الكربون المنبعث لكل وحدة حجم مكافئ نفط من الطاقة المستهلكة (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون لكل كيلوغرام نفط من الطاقة المستهلكة)، و من المفترض أن تكون العلاقة بين هذا المتغير والمتغير التابع علاقة عكسية.

LREC: المفسر الثالث و الذي يتمثل في لوغاريتم استخدام مصادر الطاقة المتجددة كنسبة من إجمالي استهلاك الطاقة كمقياس لمدى استخدام الطاقات المتجددة ضمن مزيج الاستهلاك الوطني من الطاقة، و من المفترض أن تكون العلاقة بين هذا المتغير والمتغير التابع علاقة طردية.

$\alpha, \beta_1, \beta_2, \beta_3$ **:** تمثل المقدرات و هي على التوالي: الحد الثابت، معامل المتغير المفسر الأول، معامل المتغير المفسر الثاني، معامل المتغير المفسر الثالث.

ε_t **:** حد الخطأ

لتقدير النموذج المشار إليه أعلاه استخدمنا البيانات السنوية المتاحة عن الجزائر في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي للفترة 1991- 2014.

2-2- دراسة استقرارية سلاسل البيانات:

نظرا لكون معظم السلاسل الزمنية للبيانات الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة فإن نماذج الانحدار التي يتم تقديرها باستخدام هذه السلاسل قد تكون عبارة عن انحدار زائف، إضافة إلى مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي وبالتالي سيتم الحصول

على نتائج مضللة كالحصول على قيمة مرتفعة لمعامل التحديد R^2، أو إحصاءة ستيودنت (t) كبيرة بسبب تأثير متغير الزمن (عبد الرزاق و الجبوري، 2012) لذلك يعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية حيث تكون هذه الأخيرة مستقرة اذا كان متوسط القيم ثابتا عبر الزمن ($E(Y_t)=\mu$) و كذلك التباين ثابت عبر الزمن ($Var(Y_t)=E(Y_t-\mu)^2=\sigma^2$) إضافة الى ان التباين المشترك بين أي قيميتين للمتغير يعتمد على الفجوة الزمنية k بين القيميتن Y_t, Y_{t+k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير أي أن $Cov(t,t+k)=E(Y_t-\mu)(Y_{t+k}-\mu)$. أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها على جذر الوحدة فيتم إجراء الفروق d مرة لتحديد المستوى الذي يتحقق عنده استقرار السلسلة التي تسمى متكاملة من الدرجة d ويرمز لها بـ I(d).

و لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية و تحديد درجة تكاملها هناك عدة طرق منها : طريقة التمثيل البياني للسلسلة الزمنية وشكل دالة الارتباط الذاتي و اختبارات جذر الوحدة التي يمكن أجراؤها وفقا لعدة أساليب، منها اختبار دكي فولر الموسع (ADF) – وهو الاختبار المعتمد في دراستنا– واختبار فيليبس بيرون (PP) ، و اختبار KPSS. (Sinha, 2015)

2-3- اختبار التكامل المشترك:

يتم تطبيق اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بعد تحديد رتبة تكامل تلك المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة، فإذا كانت متكاملة من نفس الدرجة يتم التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات بواسطة اختبار التكامل المشترك الذي يركز على سلوك البواقي حيث إذا وجد متغيران غير مستقرين أو أكثر فإنه يمكن أن تكون بينهما علاقة في الأجل الطويل إذا كانت بواقي تقدير انحدار أحدهما على الآخر مستقرة.

يمكن إجراء اختبارات التكامل المشترك بطريقة أنجل– غرانجر ذات الخطوتين حيث يتم في الخطوة الأولى تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار استقرارية بواقي التقدير باستخدام اختبار دكي فولر الموسع (عربش و آخرون، 2011)، فإذا كانت سلسلة البواقي مستقرة فإننا نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات الدراسة والعكس في حالة ما إذا كانت سلسلة

البواقي غير مستقرة. كما يمكن إجراء اختبارات التكامل المشترك أيضا بطريقة جوهانسن التي تعتمد على نسبة المعقولية العظمى، ويفضل استخدام هذه الطريقة في اختبار النماذج التي تحتوي على أكثر من متغيرين – وهي الحالة في دراستنا – لاحتمال وجود أكثر من شعاع واحد للتكامل المشترك، حيث تسمح هذه الطريقة بالأثر المتبادل بين المتغيرات المدروسة والتي يفترض أنه غير موجود في طريقة أنجل– غرانجر ذات الخطوتين.

وتمثل طريقة جوهانسن اختبارا لرتبة المصفوفة Π مصفوفة المعاملات التي تمثل آثار المتغيرات في الأجل الطويل والتي يفترض أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ويرمز لرتبة هذه المصفوفة بـ r التي تحدد عدد أشعة التكامل المشترك و التي يتم تحديد عددها باستخدام اختبارين إحصائيين هما اختبار الأثر واختبار القيم الذاتية العظمى. (Sinha, 2015)

وتحسب إحصاءة اختبار الأثر بالعلاقة: $\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1-\lambda_i)$

حيث: n يمثل حجم العينة، r عدد أشعة التكامل المشترك، λ_i القيمة الذاتية i للمصفوفة Π و k عدد المتغيرات.

حيث يتم اختبار فرضية العدم لهذا الاختبار تتمثل في أن عدد أشعة التكامل المشترك اقل من أو يساوي r مقابل الفرضية البديلة $r > k$

وتحسب إحصاءة اختبار القيم الذاتية العظمى بالعلاقة : $\lambda_{\max} = -n \ln(1-\lambda_i)$

ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r شعاع للتكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود $r+1$ من أشعة التكامل المشترك. (عبد الرزاق و الجبوري، 2012)

تخضع إحصاءتا الاختبارين لتوزيع احتمالي مماثل لتوزيع كاي تربيع، ويتم اختبار الفرضيات العدم في كلا الاختبارين بمقارنة قيم احصاءات الاختبار المحسوبة بالقيم الجدولية المقابلة لها الواردة في Johansen and Juselies (1990) عند مستوى معنوية معين، فيتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة احصاءة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (Bourbonnais, 2005).

3- الجانب التطبيقي

3-1- اختبار جذر الوحدة:

لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة مستقرة أم لا وتحديد درجة تكاملها، تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF وجدول (1) يوضح نتائج تحليل اختبار ADF

جدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لدراسة استقرارية المتغيرات

الاختبار / المتغيرات	اختبار عند المستوى			اختبار عند الفرق الأول		
	بقاطع	بقاطع واتجاه عام	بدون	بقاطع	بقاطع واتجاه عام	بدون
Lgdpc	0.5848	-3.3318	1.8731	-5.1820	-5.1795	-4.1801
Lents	-1.0790	-1.0996	0.8222	-5.9129	-6.3846	-5.9561
Lco2n	-0.7303	-3.8981	-0.8486	-7.1777	-7.0728	-7.1995
Lrec	0.2724	1.8269	0.7319	-4.8964	-3.8295	-4.7928

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews 7

يوضح الجدول (1) نتائج تحليل استقرارية السلاسل الزمنية. وتشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF للسلاسل الزمنية للوغاريتم الناتج الداخلي الخام للفرد، كثافة استهلاك الطاقة، كثافة ثاني أكسيد الكربون و نسبة استهلاك الطاقات المتجددة إلى إجمالي استهلاك الطاقة غير مستقرة في مستوياتها حيث نلاحظ أن القيم المطلقة المحسوبة لإحصاءة اختبار ADF أقل من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) و بالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، ولكن يمكن ملاحظة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة بعد إعادة الاختبار عند الفرق الأول، حيث تم رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة للفرق الأول لمستويات السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية (5%) سواء بوجود قاطع للسلاسل الزمنية أو في حال وجود قاطع واتجاه عام أو بدون وجود قاطع و لا اتجاه عام. مما يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

3-2- اختبار التكامل المشترك:

بعد فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اتضح أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وعليه فسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين لتأكيد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة و تحديد عدد أشعة التكامل المشترك عن طريق اختباري الأثر و القيم الذاتية العظمى.

جدول رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك

اختبار الأثر				اختبار القيمة الذاتية			
فرضية العدم	الفرضية البديلة	إحصاءة الاختبار	القيمة الحرجة	فرضية العدم	الفرضية البديلة	إحصاءة الاختبار	القيمة الحرجة
$r \leq 0$	$r > 0$	63.1	47.85	$r \leq 0$	$r = 1$	34.81	27.58
$r \leq 1$	$r > 1$	26.49	29.79	$r \leq 1$	$r = 2$	19.98	21.13
$r \leq 2$	$r > 2$	6.51	15.49	$r \leq 2$	$r = 3$	6.36	14.26
$r \leq 3$	$r > 3$	0.14	3.84	$r \leq 3$	$r = 4$	0.14	3.84

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews 7

يوضح الجدول رقم (2) نتيجة اختبار الأثر واختبار القيم الذاتية العظمى لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين الناتج الداخلي الخام للفرد، كثافة استهلاك الطاقة، كثافة ثاني أكسيد الكربون و نسبة استهلاك الطاقات المتجددة.

و تشير النتائج إلى أن اختبار الأثر واختبار القيم الذاتية العظمى قد أعطيا النتيجة نفسها و التي مؤداها أنه لا يمكن قبول فرضية العدم ($r = 0$) بعدم وجود التكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود شعاع واحد للتكامل المشترك، أي أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة وتوجد توليفة خطية مستقرة تمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أن التغيرات في كثافة استهلاك الطاقة و كثافة ثاني أكسيد الكربون و استخدام الطاقات المتجددة تساعد في تفسير تغير الناتج الداخلي الخام للفرد.

3-3- تقدير وتقييم النموذج القياسي

3-3-1- تقدير معالم النموذج:

بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية للنموذج القياسي المشار إليه سابقا قمنا بتقدير معالم هذا النموذج وفقا لطريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام البرمجية الإحصائية (EVIEWS 7) حيث كانت مخرجات التقدير كما يلي:

الجدول رقم (3): تقدير معالم نموذج الانحدار

Dependent Variable: LOG(GDPC)
Method: Least Squares
Date: 10/18/17 Time: 10:53
Sample: 1991 2014
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(ENTS)	-0.988207	0.408051	-2.421774	0.0251
LOG(REC)	-0.150611	0.049842	-3.021746	0.0067
LOG(CO2N)	-0.694401	0.138676	-5.007360	0.0001
C	11.24620	0.453925	24.77544	0.0000

R-squared	0.810039	Mean dependent var	9.317150
Adjusted R-squared	0.781545	S.D. dependent var	0.138955
S.E. of regression	0.064947	Akaike info criterion	-2.479494
Sum squared resid	0.084361	Schwarz criterion	-2.283152
Log likelihood	33.75393	Hannan-Quinn criter.	-2.427404
F-statistic	28.42822	Durbin-Watson stat	1.502291
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews 7

من مخرجات التقدير تكون معادلة الإنحدار على الشكل:

$$Lgdpc = 11.246 - 0.988\ Lents - 0.15\ Lrec - 0.694\ Lco_2n \ldots\ldots\ldots (2)$$

3-3-2- دراسة المعنوية الإحصائية و الاقتصادية للنموذج:

يتبين من مخرجات التقدير أن كل من المعالم $\alpha, 1\beta$ و 2β و 3β ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حسب اختبار ستيودنت للمعنوية الجزئية للمعالم حيث نلاحظ أن

قيمة Prob المقابلة لإحصاءة ستيودنت المحسوبة لكل معلمة من معالم الانحدار و التي تشير إلى احتمال قبول فرضية العدم أقل من مستوى المعنوية 5% و منه نقبل الفرضية البديلة القائلة باختلاف المعاملات عن الصفر، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج تمارس تأثيرا على المتغير التابع المدروس. و تشير إحصاءة فيشر F إلى وجود معنوية كلية لمعالم الانحدار انطلاقا من اختبار فيشر للمعنوية الكلية للنموذج ويدل على ذلك قيمة Prob المقابلة لإحصاءة فيشر المحسوبة، كما يشير معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) إلى أن النموذج المقدر يفسر 78.15% من التغير في المتغير التابع بواسطة المتغيرات المستقلة المذكورة ما يعني وجود قدرة تفسيرية عالية للنموذج المقدر.

أما فيما يتعلق بمطابقة النموذج للنظرية الاقتصادية فنلاحظ أن إشارة معاملي المتغيرين كثافة استهلاك الطاقة Lents و كثافة الكربون Lco2n جاءتا سالبتين و مطابقتين للتوقعات النظرية المسبقة بينما جاءت إشارة معامل المتغير استهلاك الطاقة المتجددة سالبة عكس ما كان متوقعا مسبقا.

3-3-3- الاختبارات القياسية للنموذج

وفيما يتعلق بالاختبارات القياسية المتعلقة بالمشاكل المرتبطة بطريقة القياس و التي تعتري نماذج القياس الاقتصادي فتبين خلو النموذج المقدر من هذه المشاكل حسب الاختبارات التالية:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: يتطلب إجراء اختبارات المعنوية الجزئية للنموذج المقدر (اختبار ستيودنت) أو المعنوية الكلية (اختبار فيشر) توفر شرط التوزيع الطبيعي للبواقي الذي يجب التقيد به في حالة العينات صغيرة الحجم. ولاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي استخدمنا اختبار جارك – بيرا كما يلي:

الشكل رقم (1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

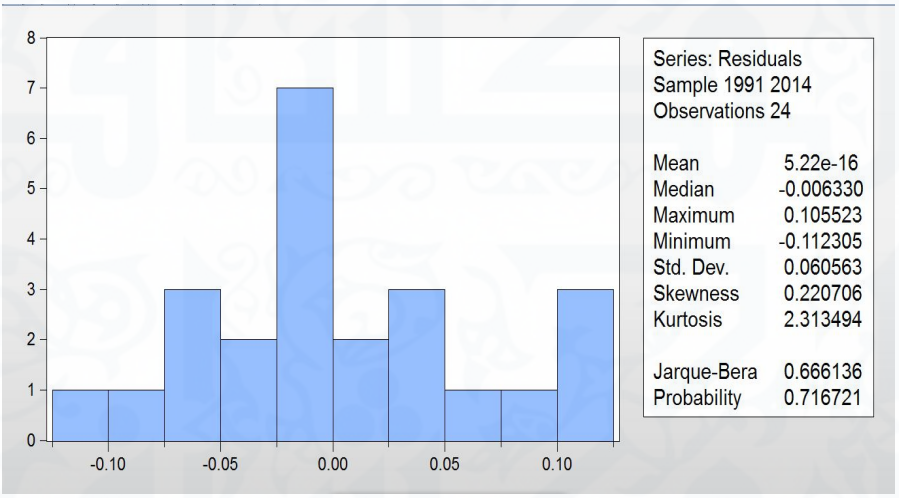

المصدر: مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews 7

يظهر اختبار جارك- بيرا أن بواقي النموذج المقدر تتوزع توزيعا طبيعيا من خلال مقارنة إحصائية جارك – بيرا المحسوبة (S = 0.66) مع إحصاءة كاي تربيع بدرجتي حرية ($\chi 2$ 0.05 (2) = 5.99) حيث نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي إذا كانت قيمة إحصاءة جارك – بيرا أقل قيمة إحصاءة كاي تربيع، و يدل على ذلك أيضا القيمة الاحتمالية لإحصاءة جارك – بيرا التي تساوي 0.71 و هي أكبر من مستوى المعنوية 5% أي أنه لا يمكننا رفض الفرضية الصفرية ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى المعنوية 5%.

ب- اختبار عدم تجانس التباين: يوضح الجدول التالي نتائج اختبار ARCH للكشف عن مشكل عدم تجانس تباين البواقي

الجدول رقم (4): نتائج اختبار عدم تجانس تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic1.251189	Prob. F(1,21)0.2760
Obs*R-squared1.293294	Prob. Chi-Square(1)0.2554

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/26/17 Time: 08:57
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004388	0.001172	3.742831	0.0012
RESID^2(-1)	-0.240154	0.214698	-1.118565	0.2760

R-squared	0.056230	Mean dependent var	0.003512
Adjusted R-squared	0.011289	S.D. dependent var	0.004208
S.E. of regression	0.004184	Akaike info criterion	-8.032255
Sum squared resid	0.000368	Schwarz criterion	-7.933516
Log likelihood	94.37093	Hannan-Quinn criter.	-8.007423
F-statistic	1.251189	Durbin-Watson stat	2.021444
Prob(F-statistic)	0.275958		

المصدر: مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews 7

يظهر من الجدول أعلاه أن التباين الشرطي لبواقي النموذج المقدر متجانس انطلاقا من قيمة كل من إحصاءة فيشر المحسوبة التي تساوي 1.25 و هي أصغر من إحصاءة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% بدرجتي حرية 1 و 21 (F = 4.32) أو إحصاءة مضاعف لاغرانج (LM = nR2 = 1.29) الأصغر مقارنة مع إحصاءة كاي تربيع ($\chi 2$ 3.84 = (1) 0.05) وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين البواقي.

ج- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يعتبر هذا الاختبار مهما للتأكد من صحة القرار بشأن معنوية النموذج المقدر و جودة توفيقه، و قد استخدمنا اختبار Breusch-Godfrey :

الجدول رقم (5): نتائج اختبار BGF للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.011293	Prob. F(2,18)	0.3835
Obs*R-squared	2.424366	Prob. Chi-Square(2)	0.2975

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 10/26/17 Time: 09:04
Sample: 1991 2014
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(ENTS)	0.121113	0.417180	0.290313	0.7749
LOG(REC)	0.030463	0.054245	0.561591	0.5813
LOG(CO2N)	0.017153	0.139122	0.123295	0.9032
C	-0.143861	0.465781	-0.308859	0.7610
RESID(-1)	0.265499	0.248969	1.066393	0.3003
RESID(-2)	0.221836	0.252802	0.877506	0.3918

R-squared	0.101015	Mean dependent var	5.22E-16
Adjusted R-squared	-0.148703	S.D. dependent var	0.060563
S.E. of regression	0.064910	Akaike info criterion	-2.419316
Sum squared resid	0.075839	Schwarz criterion	-2.124803
Log likelihood	35.03180	Hannan-Quinn criter.	-2.341182
F-statistic	0.404517	Durbin-Watson stat	1.883760
Prob(F-statistic)	0.839330		

المصدر: مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews 7

تظهر قيمة إحصاءة دوربين واتسون (DW= 1.5) الواردة في الجدول (3) عدم إمكانية الحسم بوجود مشكل الارتباط الذاتي لوقوعها في منطقة الشك بين القيمتين الحرجتين لتوزيع دوربين واتسون (D1= 1.10) و (D2= 1.66) بدرجتي حرية 24 و3، لذلك نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey الذي يبين عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي عند مقارنة إحصاءة مضاعف لاغرانج المحسوبة (LM = 2.42) مع إحصاءة كاي تربيع ($\chi 2$ 0.05 (2) = 5.99) و يؤكد ذلك أيضا القيمة الإحتمالية لإحصاءة كاي تربيع Prob. Chi-Square(2) = 0.2975 أكبر من مستوى المعنوية 5% ما يدل على عدم إمكانية رفض فرضية العدم التي تنص على استقلالية الأخطاء و بالتالي عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي.

د- اختبار تعدد العلاقات الخطية: يعتبر الاستقلال الخطي للمتغيرات المفسرة أهم الشروط لتطبيق طريقة المربعات الصغرى، ذلك أن وجود علاقة خطية بين متغيرين مفسرين أو أكثر و هو ما يعرف بالتعدد الخطي يؤدي إلى عدم إمكانية تقدير معالم نموذج الانحدار (كلجيان، 2001)، و للكشف عن مشكل تعدد العلاقات الخطية نستخدم معامل تضخم التباين (VIF) كما يلي:

الجدول رقم (6): اختبار التعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 10/26/17 Time: 09:09
Sample: 1991 2014
Included observations: 24

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LOG(ENTS)	0.166505	1580.295	2.477837
LOG(REC)	0.002484	19.67929	3.330862
LOG(CO2N)	0.019231	152.6246	1.628782
C	0.206048	1172.380	NA

المصدر: مخرجات البرمجية الإحصائية Eviews 7

يبن الجدول (6) قيمة معامل تضخم التباين لكل متغير من المتغيرات المفسرة حيث أن جميع القيم أقل من 5 و هو ما يمكننا من القول بعدم وجود مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

4- التفسير الاقتصادي:

يتضح من المعادلة (2) وجود علاقة عكسية بين كثافة استهلاك الطاقة و نمو الناتج الداخلي الخام للفرد من خلال الإشارة السالبة لمعلمة متغير كثافة استهلاك الطاقة، وكذلك علاقة عكسية بين كثافة ثاني أكسيد الكربون و نمو الناتج الداخلي الخام للفرد، و هو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يسير في اتجاه الفصل بين النمو الاقتصادي و استهلاك الطاقة، و يتبين من المعادلة أهمية تأثير كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصاد الوطني معبرا عنه بكثافة استهلاك الطاقة على النمو الاقتصادي من خلال قيمة معامل المرونة المرتفعة و التي قاربت الواحد (1) حيث توضح المعادلة أن انخفاض كثافة

استهلاك الطاقة – الذي يشير إلى تحسن كفاءة استخدام الطاقة – بـ 10% تؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 9.88%، و يدل ذلك أيضا على أهمية الفرص المتاحة لترشيد استهلاك الطاقة و كفاءة استخدامها في الاقتصاد الوطني الذي يتميز بالنمو الكبير لاستهلاك الطاقة نتيجة لسلوكات الاستهلاك غير العقلاني في القطاع المنزلي الذي يعتبر أكبر مستهلك للطاقة في الجزائر، و كذلك الأمر بالنسبة لقطاع النقل بفعل سياسة الدعم و تدني أسعار الوقود، إضافة إلى ضعف الفعالية الطاقوية في القطاع الصناعي الذي يتميز بكثافة الاستهلاك النوعي للطاقة نتيجة ضعف الإنتاجية في الوحدات الصناعية، و تركز التصنيع في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة كالصناعات النفطية و البتروكيميائية وصناعة الإسمنت و الصناعات المعدنية. في السياق ذاته يتبين من النموذج المقدر أهمية الأثر الإيجابي لاستخدام تكنولوجيا الطاقة النظيفة على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما هو الشأن في قطاع النقل من خلال التوسع في تحويل مركبات النقل البري من استخدام وقود الديزل و البنزين إلى استخدام وقود غاز البترول المميع الذي يعتبر أكثر نظافة وملاءمة للبيئة مقارنة بسابقيه، إذ توضح المعادلة أن انخفاض حجم الانبعاثات الملوثة – نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الطاقة النظيفة و الوقود الأقل تلويثا – بالمكافئ من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة طاقة مستهلكة في الاقتصاد الوطني بنسبة 10% تؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 6.94%.

من جهة أخرى يبين النموذج المقدر وجود علاقة عكسية بين استهلاك الطاقة المتجددة و نمو الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر خلافا للتوقعات النظرية المسبقة و يمكن تفسير ذلك بالاستخدام المتدني جدا لمصادر الطاقة المتجددة و الذي لا يزال خارج النطاق التجاري و المنحصر أساسا في بعض المناطق المعزولة في أقصى الجنوب و الهضاب العليا و في نشاطات محدودة كالإنارة الريفية و ضخ المياه الجوفية و ذلك نظرا للتكلفة المرتفعة لهذه المصادر مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية، هذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالاستخدامات الصناعية لطاقة النفايات و الكتلة الحيوية من الفضلات العضوية المنزلية و الصناعية ما يعني خسارة مخزون هام من مصادر الطاقة المتجددة التي يمكن استخدامها لإنتاج الطاقة الحرارية و/أو الكهرباء و التي تساهم إضافة إلى ذلك في الحد من التلوث و تدهور البيئة و بالتالي المحافظة على رأس المال الطبيعي.

5- خاتمة:

تمثل كفاءة استخدام الطاقة و تكنولوجيا الطاقة عاملا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتماشيا مع توجهات التنمية المستدامة و الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة فإنه يمكن للاقتصاد الجزائري الفصل بين النمو الاقتصادي و نمو استهلاك الطاقة و بالتالي التحول إلى اقتصاد أقل استهلاكا للطاقة و على وجه الخصوص مصادر الطاقة الأحفورية لما ينطوي عليه من إمكانيات هامة في كفاءة استخدام الطاقة و الطاقات النظيفة و التي يجب العمل على ترجمتها إلى واقع ملموس في مختلف القطاعات عبر البرامج التي تستهدف الاستخدام الرشيد و العقلاني للطاقة في الاقتصاد الوطني، و من ناحية أخرى فإن التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة ضمن مزيج الاستهلاك الوطني لا يعتمد فقط على وفرة مصادر الطاقة المتجددة التي تزخر بها الجزائر كالطاقة الشمسية و الكتلة الحيوية، و إنما يتطلب أولا وعيا وقناعة بأهمية استخدام هذه المصادر ثم التحكم في تكنولوجيات إنتاجها و تخفيض كلفتها لتدخل ضمن دائرة الاستغلال الاقتصادي بشكل تدريجي.

قائمة المراجع :

(1)- بن نونة، فاتح، تحديات الطاقة و التنمية المستدامة: أي الخيارات البديلة؟ نور للنشر، ألمانيا (Sarrebruck)، 2017، ص 32

(2)- عبد الرزاق، كنعان عبد اللطيف و الجبوري، أنسام خالد حسن، دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث و الثلاثون، 2012

(3)- عبد السلام، محمد السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت، 1998

(4)- عربش، شفيق و نقار، عثمان و إسماعيل، رولى شفيق، اختبارات السببية و التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 33، العدد 5، 2011

(5)– كلجيان، هاري و والاس أوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ترجمة: المرسي السيد حجازي و عبد القادر محمد عطية، جامعة الملك سعود للنشر العلمي و المطابع، 2001، ص 112

(6)- Bourbonnais, R. Econométrie, dunod, 6e edition, Paris, 2007, p 290

(7)- Filippini, M. ; Hunt, L. C. Energy demand and energy efficiency in the OECD countries: a stochastic demand frontier approach, SEEDS 127, 2010

(8)- Foxon, T. J.; Steinberger J, The role of energy and efficiency in economic development: policy implications, Foundations of Future Energy policy, 2013, pp. 177 – 183

(9)- Sinha, A. Modeling Energy Efficiency and Economic Growth: Evidences from India, International Journal of Energy Economics and Policy, Vol. 5, No. 1, 2015, pp.96-104

(10)- Vivid Economics, Energy efficiency and economic growth (Report prepared for The Climate Institute) London, 2013

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

محددات عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية وفقا لفرع نشاطها الصناعي- دراسة تطبيقية للفترة 2011-2014-

Determinants of Value Creation at The Level of Algerian Industrial Companies According to The Branch of Industrial Activity - Empirical Study for the period 2011-2014.

د. نايت عطية مريم
naitattia.meriem@yahoo.fr
جامعة باجي مختار – عنابة-

تاريخ الاستلام: 2018/01/05 تاريخ التعديل: 2018/04/10 تاريخ قبول النشر : 2018/04/22
تصنيف JEL: G32 ،D46

ملخص :

تهدف هذه الدراسة لتحليل عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية و ذلك من خلال الكشف عن العوامل المحددة لهذه العملية و مدى اختلافها وفقا لفرع النشاط الصناعي الذي تنتمي إليه هذه المؤسسات و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الكمية المعبرة عن عملية خلق القيمة و هي المؤشرات التقليدية و الحديثة لقياس خلق القيمة. لتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها 41 مؤسسة صناعية جزائرية كبرى للفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 وذلك بالاعتماد على طريقتي التحليل العاملي والتمييزي انطلاقا من بيانات ذات طبيعة سلاسل زمنية مقطعية بمجموع 164 مشاهدة. توصلت الدراسة إلى أن العوامل المحددة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية هي: **الأداء الاقتصادي، السياسات التشغيلية، تكلفة رأس المال، حجم المؤسسة والمردودية المالية**، كما أن هذه العملية تختلف من مؤسسة لأخرى وفقا لفرع النشاط الصناعي الذي تنتمي إليه هذه المؤسسات والعوامل المميزة لهذا الاختلاف هي: **السياسات التشغيلية وتكلفة رأس المال.**

الكلمات المفتاحية: خلق القيمة، العوامل المحددة لعملية خلق القيمة، العوامل المميزة لعملية خلق القيمة، مؤشرات قياس خلق القيمة.

Abstract:

The aim of this study is to analyse the process of creating value at the level of Algerian industrial companies, and through the disclosure of the specific factors of this process and how they differ according to the branch of industrial activity to which they belong to these companies that relying on a set of quantitative Indicators of the process of creating value, This Indicators are traditional and modern indicators to measure value creation. To achieve this study was conducted on a sample of 41 major Algerian industrial companies For the period from 2011 to 2014, based on the two methods of analysis is factorial and discriminatory analyses, and the data based on the nature of time series section with a total of 164 views. The study found that the specific factors of the process of creating value at the level of Algerian industrial companies: **Economic performance, operational policies, the cost of capital, the size of the enterprise and financial profitability**, this process varies from one companies to another according to the branch of industrial activity to which these companies belong. The distinguishing factors of this difference are: **operational policies and cost of capital**.

Key Words: value creation, factors specific to the process of value creation, distinctive factors of the process of value creation, measuring value creation indicators.

مقدمة:

يعتبر تحقيق البقاء والاستمرار الهدف الأول للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى هذه الأخيرة دائما لتحقيق النمو وذلك من خلال توليد فوائض انطلاقا من مختلف أنشطتها وتحديدا نشاطها الاستغلالي وهو ما يعرف بعملية خلق القيمة حيث أصبحت هذه الأخيرة تحظى بمكانة جد هامة على مستوى مراكز القيادة والتسيير بالمؤسسات الاقتصادية.

إشكالية الدراسة: عرفت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نتيجة لتوجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق العديد من التغيرات، التطورات و الإصلاحات التي تمثلت أبرزها في خصخصة المؤسسات العمومية و فتح المجال لخلق مؤسسات خاصة برأس مال جزائري، أجنبي أو مختلط، أدت هذه الإصلاحات للنهوض بالمؤسسة الجزائرية و تحديدا النهوض

بقدرتها على خلق القيمة، ضمن هذا الإطار تطرح مشكلة تقييم القيمة المضافة المحققة من قبل المؤسسات الجزائرية و ذلك نظرا لطبيعة هذه المؤسسات و بيئتها، لذلك يجب البحث عن طرق و نماذج تمكن المؤسسات من التقييم العادل و الصحيح للقيمة المضافة المحققة من قبلها، و بناء عليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة وفقا لما يلي :

ما هي العوامل المحددة والمميزة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية وفقا لفرع نشاطها الصناعي؟

إنطلاقا من التساؤل المحوري السابق يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، وفقا لما يلي :

- كيف يمكن تعريف عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الاقتصادية؟ وما هي أهم ميكانيزمات هذه العملية؟
- ما هي محددات عملية خلق القيمة؟ وهل تختلف هذه العملية على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية بإختلاف فرع النشاط الصناعي التي تنشط فيه هذه المؤسسات؟
- و في حالة وجود الإختلاف ما هو العامل المميز له؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تتعدد العوامل المحددة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية؛

الفرضية الثانية : تختلف عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية باختلاف فرع النشاط الصناعي الذي تنشط فيه المؤسسات و ذلك نظرا لاختلاف طبيعة عمليتها التشغيلية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي:

- الكشف عن العوامل المحددة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية؛
- الكشف عن مدى اختلاف هذه العملية من مؤسسة إلى أخرى نتيجة لاختلاف فرع النشاط الصناعي؛
- تحديد العوامل المميزة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية.

حدود الدراسة: تم تحديد الدراسة من الناحية الزمانية، المكانية والموضوعية، فيما يتعلق بالحدود الزمنية فتنحصر في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، أما الحدود المكانية

فتمثلت في المؤسسات الجزائرية والناشطة بالجزائر، وأخيرا الحدود الموضوعية فتجسدت في المتغيرات الكمية حيث تم التعبير عن متغيرات الدراسة بمتغيرات كمية فقط.

الدراسات السابقة: لتحديد ملامح وأبعاد الدراسة اعتمدت هذه الأخيرة على مجموع من الدراسات التطبيقية، نذكر أهمها فيما يلي:

- **دراسة Pandey[1] سنة (2005) :** من خلال دراسة تحت عنوان " **What drives Shareholder value?**" قام الباحث بإختبار محددات خلق القيمة لعينة مكونة من 220 مؤسسة مسعرة ببورصة **Kuala Lumpur** و ذلك بين الفترة 1994 و2002، إستخدم الباحث طريقة **GGM**، المتغيرات المعبرة عن خلق القيمة وهي:العائد للسهم، المردودية المالية و التدفقات النقدية، بالإضافة لمتغيرات أخرى هي: الحجم، المخاطرة و الإستدانة. توصلت الدراسة إلى أن المحدد الأساسي لخلق القيمة على مستوى مؤسسات العينة هو المردودية، بإضافة لكل من : الإستدانة، المخاطرة، الحجم و التدفقات النقدية.
- **دراسة Fiordelisi و Molyneux[2] سنة (2006)** : من خلال مقال تحت عنوان **« How Do Banks Make Money for their Owners? An Analysis of the Determinants of Shareholder Value Creation in European Banking"**، حاولا الباحثان الكشف عن العوامل المحددة لعملية خلق القيمة للبنوك الأوربية المسعرة و الغير مسعرة خلال الفترة 1995-2002، باستخدام طريقة المربعات الصغرى توصل الباحثان لجملة من النتائج أولا وجود فرق في خلق القيمة بين المؤسسات المسعرة و الغير مسعرة، و كذلك تختلف عملية خلق القيمة بين البنوك وفقا لطبيعة نشاطها (تجاري، ادخاري، بنوك مشاركة)، و أن محددات عملية خلق القيمة على مستوى البنوك هي : التكاليف و العوائد، إرضاء العملاء، إرضاء العاملين، مخاطرة القروض، المخاطرة التشغيلية، هيكل التمويل و هيكل السوق البنكي.
- **دادن عبد الغني سنة 2007[3]:** من خلال أطروحة دكتوراه تحت عنوان " **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية – حالة بورصتي الجزائر و باريس**-"، وباستخدام طريقة النمذجة المالية و المحاكاة عن طريق أسلوبي التحليل العاملي و التمييزي حاول

الباحث تحليل السلوك و الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في كل من بورصة الجزائر و باريس، حيث قام الباحث بتقييم الأداء المالي لهذه المؤسسات انطلاقا من مجموعة من المؤشرات المالية و الاقتصادية ثم تصنيفها إلى مجموعات متجانسة من حيث تأثيرها على الأداء. توصلت الدراسة إلى بناء نموذج إنذار مبكر لتفادي خطر العسر، الإفلاس المالي وكذا تقييم الأداء المالي يتكون هذا النموذج من مجموعات من المؤشرات المالية والاقتصادية ويسمح كذلك بالمقارنة أداء المؤسسة بمثيلاتها من المؤسسات.

- **دراسة عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي [4] سنة** (2014): من خلال دراسة تحت عنوان "**تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي للفترة 2006-2011**" قاما الباحثان بدراسة تأثير قطاع النشاط على سلوك و الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من أجل ذلك استخداما طريقتي التحليل العاملي و التمييزي، توصل الباحثان إلى أن الأداء المالي لمؤسسات العينة المدروسة يختلف باختلاف فرع النشاط و يعود ذلك للمجموعة من المتغيرات الرئيسية هي : مردودية المؤسسة، التمويل الذاتي، حجم المؤسسة، سياسة الإستثمار، وفقا للباحثين تمثل هذه العناصر المحددات الأساسية لتحديد و تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-**دراسة دنيا كرزابي [5] سنة (2015): من** خلال دراسة تحت عنوان " **محددات قيمة المساهمين: حالة الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية للبدان المغرب العربي**"، هدفت الباحثة لدراسة محددات خلق القيمة للمساهمين لعينة من الشركات المغاربية المدرجة في البورصة، باستخدام طريقة Stepwise توصلت الباحثة إلى أن كل من : الربحية، حجم الشركة و توزيعات الأرباح هي محددات خلق القيمة بالنسبة للمؤسسات التونسية و المغربية في حين أن محددات عملية خلق القيمة للمؤسسات الجزائرية هي : السياسة المالية و أن العوامل المحددة لخلق القيمة للمؤسسات التونسية و المغربية لها تأثير سلبي على عملية خلق القيمة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.

- **ما يميز الدراسة الحالية:** بداية من ناحية الموضوع تركز الدراسة الحالية على مفهوم خلق القيمة الذي يأخذ بعين الاعتبار مفهوم تكلفة مصادر التمويل بعكس الدراسات السابقة التي ركزت فحسب على الأداء المالي و تقيمه بالمؤشرات المالية التقليدية المتمثلة أساسا

في النسب المالية هذه الأخيرة لا تأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال، هذا من ناحية و من ناحية أخرى حددت الدراسة الحالية القطاع الصناعي و المؤسسات الكبرى كأساس تم تجسيد عليه الدراسة و ذلك نظرا للأهمية الدائمة للقطاع الصناعي و المؤسسات الكبرى في الاقتصاد.

هيكل الدراسة : للإجابة عن إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها تم تقسيمها إلى :

1- الإطار النظري للدراسة؛

2- المنهجية التطبيقية للدراسة؛

3- الكشف عن العوامل المحددة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية؛

4- تحليل مدى اختلاف عملية خلق القيمة على مستوى مؤسسات الصناعية الجزائرية وفقا لفرع النشاط الصناعي؛

5- خلاصة.

1-الإطار النظري للدراسة: يعتبر هدف خلق القيمة الهدف الاستراتيجي الأول للمؤسسة الاقتصادية، يتطلب تحقيق هذا الهدف إتباع مجموعة من الميكانيزمات، فيما يلي الإطار نظري و المفاهيمي لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

1-1-ماهية عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الاقتصادية: تم التطرق أول مرة لمفهوم خلق القيمة من قبل **Donaldson Brown** عند تقييم أهداف مؤسسة "**جينيرال متورز**" و ذلك من خلال مقال نشر سنة 1924 يقول فيه : " **إن هدف التسيير ليس بالضرورة تحقيق مردودية عالية على رأس المال، لكن أكثر من ذلك ضمان أن كل نمو في النشاط يحقق ربح على الأقل مساوي لتكلفة رأس المال الإضافي المطلوب**"[6]. تطور بعد ذلك هذا المفهوم نتيجة لجملة من الأسباب و الظروف أهمها: **الحاجة إلى الأموال و المنافسة** من قبل المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات الدولية و**بروز المساهمين** وذلك من خلال التطور الذي عرفته صناديق الاستثمار والمعاشات. تعرف عملية خلق القيمة على أنها تحقيق المؤسسة لمردودية على استثماراتها أعلى من المعدل العائد المطلوب من قبل مقدي الأموال المستثمرة، ومن هنا تخلق مؤسسة قيمة عندما تكون مردودية الأصل اقتصادي أكبر من تكلفة التمويل وهي تكلفة الديون والأموال الخاصة[7].

1-2-مؤشرات و نماذج قياس خلق القيمة: تتعدد مؤشرات قياس خلق القيمة كما تتميز هذه المؤشرات بالحركية و التجدد و عمليا فإن لكل فترة لها معاييرها الخاصة في التقييم على إثر ذلك يمكن التمييز بين المؤشرات المحاسبية، المالية، المحاسبية المالية و البورصوية بالإضافة لنماذج قياس خلق القيمة.

1-2-1- المؤشرات المحاسبية: إستخدمت هذه المؤشرات في منتصف الثمانينيات و أخذت كقيم مطلقة دون الأخذ بمبدأ النسبية من أهم هذه المؤشرات :

أ- مؤشر العائد على الإستثمار : يقدم هذا المؤشر في شكل نسبة محاسبية تسمح بقياس عائد الأموال الخاصة المستثمرة و ذلك بتشكيل علاقة بين الأموال المستثمرة و النتيجة المصاحبة لها، و يحسب بتقسيم النتيجة الصافية على رأس المال.[8]

ب- العائد على حقوق الملكية: نسبة تقيس عائد الأموال الخاصة المستخدمة وتربط بين النتيجة الصافية للإستغلال و مبلغ الأموال الخاصة و يحدد من خلال قسمة النتيجة الصافية للإستغلال للمؤسسة خلال فترة معينة على مبلغ الأموال الخاصة للمؤسسة خلال نفس الفترة[9].

ت- مؤشر العائد على السهم الواحد: وهو عبارة عن النتيجة الصافية للسهم الواحد ربح/خسارة لسنة معينة، و له أهمية بالغة بالرغم من النقائص التي تشوبه و يحسب بتقسيم النتيجة الصافية لدورة على عدد الأسهم[10].

ث- مؤشر العائد على الأصول: يحدد هذا المؤشر العائد على أصول المؤسسة وذلك بتقسيم الأرباح الصافية على إجمالي الأصول، تقييس هذه النسبة إنتاجية أو ربحية المؤسسة، حيث إذا كانت منخفضة فإنها تعكس ضعف إنتاجية المؤسسة، أما إذا كانت مرتفعة فإنها تدل على كفاءة سياسات المؤسسة الإستثمارية والتشغيلية.[11]

1-2-2- **المؤشرات المالية** : يعتبر مؤشر القيمة الحالية الصافية المؤشر الوحيد ذو الطبيعة المالية كونه يأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود بالإضافة إلى البعد التوقعي الخارجي و معدل التحيين المتمثل في تكلفة التمويل.[12]

1-2-3- **المؤشرات المحاسبية / المالية** : جمعت هذه المؤشرات بين النوعين السابقين أي المؤشرات المحاسبية و المالية، و من بينها:

أ-معدل التدفق النقدي على الإستثمار : يقيس هذا المعدل القيمة التي قامت المؤسسة بخلقها نتيجة لإستثماراتها، حيث يمثل الفارق بين عائد التدفق النقدي على الإستثمار و تكلفة رأس المال مضروبا في مبلغ إجمالي الإستثمار.

ب- **القيمة الاقتصادية المضافة** [13]: طور هذا النموذج من قبل كل من **J.M Stern & G.B Stewart** سنة 1990 و يقيس القيمة المضافة أو الثروة الإضافية التي حققتها المؤسسة في سنة معينة مع الأخذ بعين الإعتبار تكلفة الديون و الأموال الخاصة المستخدمة في تمويل الأصول الاقتصادية للمؤسسة خلال نفس الفترة، و يتم حساب القيمة الإقتصادية المضافة كما يلي :

القيمة الإقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن العمليات التشغيلية بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال * رأس المال المستثمر)

ج- الأرباح الغير عادية [14]: يقيس هذا المؤشر المكافأة الإضافية التي يتحصل عليها المساهمين بالإضافة للعائد المطلوب، و هي عبارة عن الفرق بين صافي الأرباح الناتج عن العمليات التشغيلية بعد الضريبة و القيمة المحاسبية للأموال الخاصة مضروبة في تكلفة الأموال الخاصة.

1-2-4- المؤشرات البورصوية : يعد النمو المتزايد لنسبة التمويل عن طريق الأسهم من أهم الدوافع التي أدت إلى البحث عن مؤشرات خلق القيمة على مستوى الأسواق المالية، من بينها:

أ-مؤشر القيمة السوقية إلى العائد[15]: من المعايير الأساسية لتقييم الأسهم والسوق معا كما أن تحليل هذا المؤشر يبين هدم أو خلق القيمة للمساهم من قبل المؤسسة.

ب-مؤشر العائد الإجمالي للسهم[16]: يمثل هذا المؤشر معدل المردودية المتوقعة من قبل المساهمين و يقيس ما تستطيع مؤسسة مسعرة في البورصة تحقيقه لمساهميها.

ج-القيمة السوقية المضافة[17]: طور هذا المؤشر من قبل كل **G.B & J.M. Stern Stewart** سنة 1990 عرف هذا المؤشر على أنه يمثل القيمة الحالية للقيم الإقتصادية المضافة المستقبلية المتوقعة من قبل الأسواق المالية مخصومة بتكلفة رأس المال التي تمثل معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين، كما تمثل الفرق بين القيمة الاقتصادية والسعر السوقي لأسهم المؤسسة.

2- المنهجية التطبيقية للدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة و لإختبار الفرضيات الموضوعة تم الإعتماد على المنهجية التالية:

2-1-مجتمع و عينة الدراسة : يتمثل مجمتع الدراسة في المؤسسات الصناعية الجزائرية أو الناشطة بالجزائر أما العينة التي سيتم الإعتماد عليها لتجسيد الدراسة فهي مكونة من 41 مؤسسة جزائرية و ناشطة بالجزائر و تعتبر كافية و معبرة عن مجمتع الدراسة*، المؤسسات المختارة هي مؤسسات كبرى و المساهمة، و تنتمي إلى الفروع السبعة لقطاع الصناعي الجزائري وفقا لتصنيف موقع المشير لغرفة الصناعة و التجارة، تم حصر هذه المؤسسات إنطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات[18] و موقع المشير[19] في حين تم التحصل على البيانات المالية لهذه المؤسسات المتمثلة في : الميزانية و جدول حسابات النتائج إنطلاقا من المركز الوطني لسجل التجاري[20]، موقع بورصة الجزائر[21]، خبراء المحاسبين، و ذلك للفترة الممتدة من 2011 إلى 2014.

2-2-متغيرات الدراسة: للتعبير عن المتغير الهدف للدراسة المتمثل في عملية خلق القيمة تم حساب مجموعة من مؤشرات التقليدية والحديثة وهي مبينة وفقا للجدول أدناه:[22].

الجدول رقم (1) : ترميز مؤشرات قياس خلق القيمة

المؤشرات	كيفية الحساب	الترميز
EVA	صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة –(تكلفة رأس المال* رأس المال المستثمر)	R1
AE	صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة –(تكلفة الأموال الخاصة* القيمة المحاسبية للأموال الخاصة)	R2
NPV	التدفقات النقدية الصافية/1+تكلفة رأس المال	R3
CFROI	التدفقات النقدية التشغيلية الصافية/(1+تكلفة رأس المال)* قيمة الأصل الاقتصادي	R4
EPS	النتيجة الصافية / عدد الأسهم	R5
ROE	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	R6
ROI	النتيجة الصافية/ رأس المال	R7
ROA	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	R8

المصدر : من إعداد الباحثة

تم حساب مختلف المؤشرات المشار إليها في الجدول (1) بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسات العينة وذلك للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2014، كما تم تقدير

تكلفة رأس المال بتطبيق نموذج تسعير الأصول المالية على البينات المحاسبية لعينة الدراسة. ستعتمد الدراسة على **فرع النشاط الصناعي** كعامل لتصنيف مؤسسات العينة من هنا ستكون **مجموعات التصنيف** الفروع السبعة لهذا القطاع و ذلك وفقا لما يلي :

الجدول رقم (2) : تصنيف المجموعات حسب فرع النشاط الصناعي

القطاع	الرمز	الرقم التصنيف المعطى
فرع الصناعات الغذائية	AGRO	**1**
فرع الصلب و المعادن، الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية	SMEE	**2**
فرع البلاستيك و الكيمياء	PCH	**3**
فرع صناعة النسيج	TL	**4**
صناعة الخشب و مشتقاته	BD	**5**
فرع صناعة الورق و الكرتون	PC	**6**
صناعة مواد البناء، الهيدروليكية	HPB	**7**

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على تصنيف غرفة الصناعة و التجارة

2-3-منهجية و أدوات الدراسة : إعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي عند تحديد العوامل المفسرة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية بالإعتماد على **التحليل العاملي** هذا الأخير يعتبر أسلوب إحصائي يعمل على تجميع متغيرات ذات طبيعة واحدة في تركيبة متجانسة مرتبطة داخليا فيما بينها بتكوين يسمى عاملا، بحيث يرتبط كل متغير من هذه المتغيرات بهذا العامل بقيم متفاوتة توضح الأهمية النسبية لكل متغير من هذه المتغيرات بالنسبة لهذا العامل[23]. و للكشف عن مدى إختلاف هذه العملية بإختلاف فرع النشاط الصناعي تم إستخدام **التحليل التمييزي**[24] **Discriminant Analysis** من أجل تصنيف المشاهدات في مجموعات و ذلك بناء على أوزان المشاهدات في توليفة من المتغيرات التي تتنبأ بتحديد عضويتهم في إحدى المجموعات. تم الإعتماد على بيانات من النوع سلاسل زمنية و مقطعية و ذلك بإستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS** النسخة 19.

3-الكشف عن العوامل المحددة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية : فيما يلي سيتم إستخراج العوامل المحددة لعملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية، إستخراج هذه العوامل يتطلب المرور بمجموعة من المراحل، تتمثل فيما يلي :

أ-المرحلة الأولى : مصفوفة معاملات الإرتباط البينية : مصفوفة معاملات الإرتباطات البينة تهدف إلى الكشف عن عدم وجود متغيرات ترتبط بشكل تام، و في حالة وجودها نحذف أحد المتغيرات المترابطة.

ب-المرحلة الثانية : كفاية حجم العينة: بهدف الحكم ما مدى كفاية حجم العينة للقيام بالتحليل سيتم الإعتماد على إختباري **Bartlett's** و **Kaiser Meyer Olkin** إنطلاقا من هذا الإختبار الذي يقيس مدى كفاية العينة للتحليل، حيث سجلت قيمة 0.50 أي 50% و هي تعتبر نسبة مقبولة، كون أن كلما كانت هذه النسبة أكبر من 0.50 هذا يدل على زيادة الإعتمادية للعوامل التي تم التحصل عليها من التحليل العاملي و هو ما يدل على كفاية حجم العينة، من ناحية أخرى سجلت قيمة مستوى الدلالة لإختبار **Bartlett قيمة** ,001 و هي أقل من مستوى المعنوية 0.05، و هو ما يؤكد وجود علاقة دالة إحصائيا بين المتغيرات.

الجدول رقم (3) يوضح مصفوفة الإرتباطات البينية و يلاحظ أن كل المتغيرات المقترحة لا ترتبط بشكل تام مع متغير أو أكثر.

الجدول (3) : مصفوفة الإرتباطات البينية بين متغيرات

		R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	
Corrélation	**R1**	1,000	-,020	,022	-,011	,025	-,002	-,005	,060	
	R2	-,020	1,000	-,087	-,004	,003	-,010	-,010	,000	
	R3	,022	-,087	1,000	,002	,090	,002	,003	-,037	
	R4	-,011	-,004	,002	1,000	,043	-,004	-,006	,042	
	R5	,025	,003	,090	,043	1,000	,033	,053	,377	
	R6	-,002	-,010	,002	-,004	,033	1,000	-,006	,066	
	R7	-,005	-,010	,003	-,006	,053	-,006	1,000	,052	
	R8	,060	,000	,037	,042	,377	,066	,052	1,000	

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS**

بينما يمثل الجدول رقم (4) إختباري **Bartlett's** و **Kaiser Meyer Olkin** لكفاية حجم العينة.

الجدول (4) : نتائج إختبار **Bartlett's** و **Kaiser Meyer Olkin**

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		**,500**
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	304.69
	Ddl	28
	Signification de Bartlett	,001

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي**SPSS**

ج-المرحلة الثالثة : جودة تمثيل المتغيرات : يوضح الجدول(5) التباينات المشتركة للمتغيرات، وفقا لما هو مبين أدناه:

الجدول (5) : جودة تمثيل المتغيرات المقترحة

	Initial	Extraction
R1	1,000	,383
R2	1,000	,486
R3	1,000	,572
R4	1,000	,703
R5	1,000	,650
R6	1,000	,414
R7	1,000	,656
R8	1,000	,672

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

يتكون الجدول المبين أعلاه من القيم **Initial** تعبر عن مربع معامل الإرتباط المتعدد بين المتغير و بقية المتغيرات الأخرى في حين تمثل القيم **Extraction** مجموع التباينات المشتركة. يشير الجدول أعلاه إلى أن القيم الأولية للتباينات المشتركة تساوي الواحد و ذلك نظرا لإعتماد الباحثة على طريقة العوامل الأساسية للتحليل.

ت-المرحلة الرابعة: جدول التباين الكلي المفسر : إنطلاقا من الجدول المبين أدناه يمكن تفسير التباين الإجمالي المفسر:

الجدول(6) : التباين الإجمالي المفسر للمركبات

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	1,421	17,768	17,76	1,421	17,768	17,768	1,418	17,722	17,722
2	1,097	13,718	31,48	1,097	13,718	31,486	1,099	13,735	31,457
3	1,010	12,628	44,11	1,010	12,628	44,115	1,012	12,650	44,107
4	1,007	12,590	56,70	1,007	12,590	56,705	1,008	12,598	56,705
5	,998	12,476	69,18						
6	,953	11,917	81,09						
7	,913	11,416	92,51						
8	,599	7,485	100						

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

- **القيمة الخاصة الأولية:** يمثل هذا الجزء الحل المبدئي للتحليل العاملي حيث يفترض أن عدد العوامل مساوي لعدد المتغيرات المدخلة، يمثل العمود الأول إجمالي القيم الخاصة لكل عامل، العمود الثاني يبين نسبة التباين المفسر لكل متغير في حين يوضح العمود الثالث التباين المتراكم لتباين كل عامل. يبين هذا الجزء القيم المميزة لمصفوفة الإرتباطات التي تعبر عن تباين المكونات. أما بقية المكونات فلا تأخذ بعين الإعتبار القيمة العينية (الجذر الكامن) لهذه العوامل أقل من الواحد.
- **الجزء الثاني : مجموع مربعات العوامل الناتجة أو المستخلصة:** يقدم هذا الجزء تفسيرا تفصيليا للجزء الأول لكن فيما يتعلق بالعوامل المستخلصة.
- **مجموع مربعات العوامل المستخلصة لغرض التدوير:** يبين هذا الجزء العوامل المستخلصة الأربعة بعد التدوير، حيث تفسر هذه العوامل 56% من عملية خلق القيمة على مستوى مؤسسات العينة، لكل عامل محور عاملي مميز بقيمة ذاتية فالمحور العاملي. الشكل الموالي يبين تحديد العوامل:

الشكل رقم (1) : القيم الذاتية للعوامل

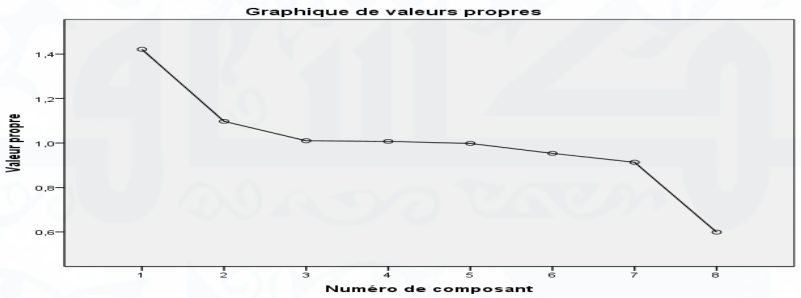

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 19

يمثل الشكل البياني **Scree Plot** القيم الذاتية للعوامل المستخلصة حيث يمثل المحور العمودي الجذور الكامنة للعوامل في حين يمثل المحور الأفقي المكونات، يعتبر الرسم البياني معيارا إضافيا يتم إستخدامه لإستخلاص العوامل التي يزيد جذرها الكامن عن الواحد الصحيح و من الشكل كما هو واضح أن العوامل المستخلصة في الدراسة الحالية هي 4 عوامل.

ث–المرحلة الخامسة : مصفوفة المكونات : توضح مصفوفة المكونات بعد التدوير درجة إرتباط كل متغير بكل عامل من العوامل.

الجدول (7) : مصفوفة المكونات بعد التدوير

	Composante			
	1	2	3	4
R8	,812			
R5	,799			
R3		,754		
R2		-,694		
R4			,807	
R1			-,555	
R7				-,773
R6				,590

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

بعد القيام بعملية التدوير باستخدام معيار أكبر تباين تم تخصيص وترتيب المتغيرات على العوامل الأربعة وذلك حسب درجة ارتباط كل متغير بالعامل بالإضافة لترتيبها تنازليا وفقا

لقوة إرتباط المتغير بالعامل، من هنا تسمح مصفوفة المكونات بعد التدوير بإستخلاص المتغيرات التي يحتويها كل عامل و هي:

العامل الأول:R8, R5 ، العامل الثاني: R3 ;R2 ، العامل الثالث: R4 , R1 ، العامل الرابع: R7 ;R6

أ- **المرحلة السادسة: تسمية العوامل المستخلصة:** بعد إستخلاص العوامل الأربعة السابقة سيتم تسميتها وفقا لما يتناسب و مكوناتها :

العامل الأول : يضم العامل الأول المتغيرات **R8** التي تمثل **ROA** و **R5** الذي يعبر عن **EPS**، القيمة الذاتية المرفقة بهذا العامل مقدرة بـ 1.418 و يفسر ما نسبته 17.722% من الظاهرة، كما أن العامل لا يحتوي على أثار سلبية، تشترك مكونات هذا العامل في النتيجة الصافية للمؤسسة، و بالعودة لمصفوفة الإرتباط بين المتغيرات يتضح بأن المتغيران يتناسبان طرديا. يعبر مؤشر **ROA** عن المردودية الإقتصادية الناتجة عن الأصول و يعبر مؤشر **EPS** عن العائد الذي يتحصل عليه المساهمين عن كل سهم، من هنا إن العامل الأول المحدد لعملية خلق القيمة على مستوى مؤسسات العينة هو مردوديتها الإقتصادية و قدرتها على توفير عائد لمساهميها و بالتالي يمكن تسمية العامل الأول بـ **:الأداء الإقتصادي و المردودية المالية للمؤسسة.**

العامل الثاني : يضم العامل الثاني المتغيرات **R2 , R3** التي تعبر عن مؤشرات قياس خلق القيمة التالية: **NPV القيمة الحالية الصافية و AE الأرباح الغير عادية**، يتميز هذا العامل بقدرة تفسيرية لظاهرة قدرت بـ 13.435% و قيمة ذاتية 1.099 يحتوي العامل على أثر سلبي مع المكون الثاني، و يرتبط العامل بشكل إيجابي مع المكون الأول أي القيمة الحالية الصافية التي تتكون من التدفقات النقدية للمؤسسة المتمثلة في الأرباح التشغيلية بعد الضريبة مع إضافة إهتلاكات، مؤونات الإستغلال و إستبعاد الإحتياج لرأس المال العامل ثم تحيين التدفقات بمعدل الخصم الذي يمثل تكلفة رأس المال، تتعلق هذه المكونات بالأداء التشغيلي للمؤسسة و سياساتها التشغيلية و يعبر عن قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية بعد إستبعاد تكاليف الموارد المالية المستخدمة. من ناحية أخرى يرتبط العامل بشكل سلبي مع مؤشر الأرباح الغير عادية التي تعتبر أهم مكوناته تكلفة رأس المال و الأرباح التشغيلية الصافية و هو ما يتناسب مع

أهم الدراسات النظرية التي تؤكد تأثير تكلفة رأس المال على قيمة المؤسسة، من هنا يمكن تسمية العامل الثاني بـ: **السياسات التشغيلية و تأثير تكلفة رأس المال.**

العامل الثالث: يتكون العامل الثالث من مؤشرات قياس خلق القيمة التالية: **CFROI** و **EVA** التي تم التعبير عنها بـ R4 و R1 على التوالي، يفسر هذا العامل 12.65% من الظاهرة و يتميز بقيمة ذاتية مقدرة بـ 1.012، يرتبط العامل بشكل إيجابي مع المكون الأول الممثل بـ **CFROI** هذا الأخير الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية انطلاقا من استثماراتها بعد استبعاد تكلفة الاستثمار فهو يعبر بذلك عن مدى فعالية المسيرين في اختيار بدائل إستثمارية مربحة مقارنة بتكلفتها و كذا مدى قدرتهم على التسيير و الاستغلال الجيد لهذه الموارد بطريقة تضمن توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة. من جهة أخرى كما تبينه مصفوفة المكونات بعد التدوير أن العامل يرتبط بشكل عكسي أو سلبي مع مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة هذا الأخير الذي يمثل مدى القدرة الداخلية للمؤسسة على توليد القيمة إنطلاقا من نشاطها الاستغلالي بعد استبعاد تكلفة الموارد و هو بدوره يعبر بالدرجة الأولى عن نجاعة السياسات الإستثمارية و التشغيلية للمؤسسة و مدى قدرتها على إستغلال مواردها المتاحة بشكل أمثل مقارنة مع تكلفة رأس المال. من هنا يمكننا تسمية العامل الثالث: **الأداء الاقتصادي وتأثير تكلفة رأس المال.**

العامل الرابع : يتكون من المتغيرات التالية : **R6**، **R7** ، التي تتمثل في مؤشرات **ROE** و **ROI** يتميز هذا العامل بقدرة تفسيرية بلغت 12.598% و قيمة ذاتية 1.008 و يحتوي على أثار سلبية، يرتبط المكون الأول بشكل عكسي مع مؤشر العائد على الإستثمار الذي يتكون من النتيجة الصافية و رقم الأعمال يمثل هذا الأخير أهم مقاييس حجم المؤسسة أي أن عملية خلق القيمة تتأثر بحجم المؤسسة. بينما يرتبط العامل مع المكون الثاني الذي يمثل المردودية المالية للمؤسسة بشكل موجب يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد مردودية مالية للمساهمين. و من هنا يمكن تسمية هذا العامل بـ: **تأثير حجم المؤسسة و المردودية المالية.**

4-تحليل مدى إختلاف عملية خلق القيمة على مستوى مؤسسات الصناعية الجزائرية وفقا لفرع النشاط الصناعي:

لغرض الكشف عن مدى تأثير فرع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسات على عملية خلق القيمة تم إستخدام التحليل التمييزي، تمر عملية التحليل بمجموعة بالمراحل التالية و ذلك وفقا لما يلي:

أ- **إختبار تساوي متوسطات المجموعتين:** تقيس هذه الطريقة إنفصال المجموعات عن و ذلك من خلال إختبار مدى تساوي متوسطات المجموعة.

الجدول (8) : إختبار تساوي متوسطات المجموعات

	Lambda de Wilks	F	ddl1	ddl2	Signification
R1	,941	1,643	6	157	,139
R2	,971	,779	6	157	,587
R3	,763	8,139	6	157	,000
R4	,964	5,968	6	157	,002
R5	,892	3,170	6	157	,006
R6	,990	,253	6	157	,957
R7	,990	,259	6	157	,955
R8	,960	1.098	6	157	,366

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **spss**

تتحدد قوة التمييز المتغيرات إنطلاقا من إحصائية فيشر F و القيمة الإحتمالية لها حيث :

فرضية العدم H0 : تساوي متوسطات المجموعات،

الفرضية البديلة H1 : عدم تساوي متوسطات المجموعات.

يتم قبول الفرضية العدمية في حالة كانت القيمة الإحتمالية أو مستوى الدلالة لإحصائية فيشر **Sig** أكبر من مستوى المعنوية المحدد بـ 0.05، بما أن و إنطلاقا من الجدول (8) متغيرين فقط من بين المتغيرات المقترحة لديها مستوى دلالة 0.00 و هو أقل من مستوى المعنوية فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة أي أن متغيرين فقط على الأكثر من المتغيرات المدرجة في الدراسة لديها قدرة على التمييز بين عملية خلق القيمة للمؤسسات إنطلاقا من فروع نشاطها الصناعي.

ب- **إختبار Box لتساوي مصفوفات التباين المشترك لعينة الدراسة** : هو إختبار لقياس مدى التجانس بين مجموعات الدراسة، فكلما صغر مستوى الدلالة يتم رفض فرض العدم القائل بتساوي مصفوفات التغاير للمجموعتين، الجدول الموالي يبين مصفوفة **Box** لتساوي مصفوفات التباين المشترك.

الجدول رقم (9) : مصفوفة **Box** لتساوي مصفوفات التباين المشترك

Déterminants Log		
SECTEUR	Rang	Déterminant Log
AGRO	1	45,837
SMEE	1	41,296
PCH	1	44,139
TL	1	43,715
BD	1	43,392
PC	1	47,595
HP	1	38,378
Intra-groupes combinés	1	45,691

Les rangs et logarithmes naturels des déteminants imprimés sont ceux des matrices de covariance du groupe.

Résultats du test		
M de Box		200,953
F	Approximativement	33,577
	ddl1	6
	ddl2	4237,091
	Signification	,000

Teste l'hypothèse nulle d'égalité de matrices de covariance des populations.

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

إستنادا لنتائج الواردة في الجدول (9) يظهر إختبار فيشر F مدى تجانس التباين المشترك و بما أن مستوى دلالة **Sig** للإحصائية يساوي 0.000 أقل من مستوى المعنوية المقدر بـ 0.05 أي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة أي أن لا يوجد تجانس للمتغيرات المقترحة في الدراسة و هو ما يدل على وجود قاعدة إحصائية لتمييز بين مجموعات الدراسة. و بالنظر للعمود **Rang** يلاحظ وجود متغير واحد منبئ فقط من المتغيرات 8 المقترحة في الدراسة، في حين أن إرتفاع قيمة اللوغاريتم يشير إلى وجود فروق إحصائية دالة بين مجموعات الدراسة، ذلك أن دوال التمييز الحاصلة سوف تحافظ على قوتها الإحصائية و هو ما يشير إلى إمكانية تمييز عملية خلق القيمة بين مؤسسات محل الدراسة.

ت-إستخراج المتغيرات المميزة : بعد أن تم التعرف على عدد المتغيرات المنبئة و التي تتمثل في متغير واحد، سيتم التعرف فيما يلي على طبيعة و نوعية هذا المتغير، يبين الجدول أدناه إحصائيات أسلوب التدرج أو خطوة بخطوة قوة المتغيرات المستخرجة.

الجدول رقم (10) : إحصائيات خطوة بخطوة

Pas	Introduite	Lambda de Wilks							
		Statistique	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
						Statistique	ddl1	ddl2	Signification
1	R3	,763	1	6	157,00	8,139	6	157,	,000

A chaque pas, la variable qui minimise le lambda de Wilks global est introduite.

a. Le nombre maximum de pas est 16.
b. Le F pour introduire partiel minimum est 3.84.
c. Le F partiel maximum pour éliminer est 2.71.
d. Seuil du F, tolérance ou VIN insuffisant pour la poursuite du calcul.

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

إعتماد على النتائج الواردة في الجدول (10) يلاحظ أن هنالك 16 خطوة قام بها البرنامج لإستخراج المتغير المنبئ حيث :

- أن **R3** و هو مؤشر القيمة الحالية الصافية لديه قدرة على التمييز حيث بلغت إحصائية فيشر 8.139، و تعد هذه الأخيرة دالة بناءا على مستوى الدلالة المرفق بها و هو 0.000. الأقل من مستوى المعنوية 0.05. أما باقي المتغيرات فقط تم إستبعادها من النموذج لخروج مستويات دلالة إحصاءاتها عن المجال.

ت- إستخراج و إختبار دوال التمييز بين المجموعات : للقيام بإستخراج ثم إختبار دوال التمييز لا بد من المرور بالمراحل التالية:

❖ **القيم الذاتية و تفسير التباين** : يوضح الجدول أدناه عدد دوال التمييز، القيم الذاتية، نسبة التباين و الإرتباط القانوني لكل معادلة تمييزية:

الجدول (11) : القيم الذاتية للمعادلات التمييزية

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	,311[a]	100,0	100,0	,487

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

من الجدول رقم (11) نجد أنه توجد معادلة تمييزية واحدة فقط و ذلك كون وجود متغير منبئ واحد. يبين الإختبار أن المعادلة تتميز بقيمة ذاتية 0.311 بنسبة تباين 100% و قوة إرتباط 0.487.

❖ **إختبار المعادلة التمييزية** : للحكم على أهمية المعادلة التمييزية يتم إستخدام إختبار **Lambda de Wilks** الذي يساعد على تحديد ما إذا كانت هنالك فروض ذات دلالة إحصائية بين المجموعات فيما يتعلق بالمتغيرات المنبئة.

الجدول رقم (12) : نتائج إختبار **Lambda de Wilks**

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	Ddl	Signification
1	,763	43,060	6	,000

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

من الجدول يلاحظ أن قيمة **Lambda de Wilks** قدرت بـ 0.763 و قيمة **Khi-deux** أخذت قيمة 43,060 و مستوى الدلالة أخذ قيمة 0.000 أقل من مستوى المعنوية 0.05، ذلك يكمن القول أن الاختلاف بين مجموعات الدراسة يعكسه متغير التصنيف المقترح و لا يرجع لصدفة و إنما هو اختلاف جوهري تأسيسا على القيمة المرتفعة لـ **Khi-deux** و ذلك عند مستوى معنوية مقبول إحصائيا.

❖ **معاملات دالة التمييز القانونية المعيارية** : يشير الجدول رقم (13) إلى معاملات الدالة التمييزية المعيارية التي تعبر عن الإرتباط التجميعي بين الدالة التمييزية و متغير التنبئي.

الجدول (13) : معاملات التمييز المعيارية

	Fonction
	1
R3	1,700

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

و لبناء على الجدول المبين أعلاه يمكن كتابة دالة التمييز كما يلي:

$$F = 1.7\ R3$$

و تفيد دالة التمييز القانونية المعيارية في عملية التقدير.

أ- **المصفوفة الهيكلية** : تبين هذه المصفوفة معاملات الإرتباط بين كل متغير من المتغيرات المدرجة و المعادلة التمييزية المستخرجة، كما هو موضح أدناه:

الجدول رقم (14) : المصفوفة الهيكلية

	Fonction
	1
R3	1,000
R5[a]	-,234
R8[a]	,130
R2[a]	-,093
R6[a]	-,020
R7[a]	-,019

R1[a,ال]	-,018
R4[a]	-,012

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

يظهر الجدول (14) معامل الإرتباط بالمتغير التنبئي فقط **R3** في حين أن المتغيرات الأخرى الغير تنبوئية لم تبقى ضمن التحليل.

ب-معاملات دالة التمييز الغير معيارية : تستخدم دالة التمييز الغير معيارية لتنبؤ، حيث إنطلاقا من هذه الدالة يمكن التنبؤ بالمجموعة التي تنتمي إليها الحالة الجديدة.

الجدول رقم (15) : معاملات معادلة التمييز الغير معيارية

	Fonction
	1
R3	,90
(Constante)	-,062

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 19**

و تكتب دالة التمييز لتنبؤ كما يلي :

$$F = -0.062 + 0.9\ R3$$

من هنا إنطلاقا من خصائص مؤسسة ما المتعلقة أساسا بمؤشر القيمة الحالية الصافية يمكن التنبؤ بقدرتها على خلق القيمة بتصنيفها ضمن أحد فروع النشاط الصناعي.

ت-استخراج دالة التمييز الخطية لفيشر : تفيد دالة التصنيف في إعادة تصنيف المشاهدات في إحدى مجموعات التصنيف، و تدعى هذه الدالة بدالة التمييز الخطية لفيشر حيث يعاد تقدير قيم مفردات الدراسة ثم يتم تصنيفها في المجموعة التي لها أعلى قيمة.

الجدول رقم (16) : دالة التمييز الخطية لفيشر

	SECTEUR						
	AGRO	SMEE	PCH	TL	BD	PC	HP
R3	-3,06	2,78	1,30	-4,5	-1,9	2,3	2,6
Constante	-1,979	-1,946	-1,952	-1,947	-1,959	-3,803	-1,946

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 19

من الجدول يمكن تحديد المعادلات التمييزية لكل فرع صناعي كما يلي :

- **المعادلة التمييزية لفرع الصناعات الغذائية :**

$$F_{AGRO} = -1.979 - 3.068\ R3$$

- **المعادلة التمييزية لفرع الصلب و المعادن، الميكانيكية الكهربائية و الإلكترونية:**

$$F_{SMEE} = -1.946 - 2.784\ R3$$

- **المعادلة التمييزية لفرع البلاستيك و الكيمياء :**

$$F_{PCH} = -1.952 - 1.309\ R3$$

- **المعادلة التمييزية لفرع صناعة النسيج :**

$$F_{TL} = -1.947 - 4.510\ R3$$

- **المعادلة التمييزية لفرع صناعة الخشب و مشتقاته :**

$$F_{BD} = -1.932 - 1.959\ R3$$

- **المعادلة التمييزية لفرع صناعة الورق و الكرتون :**

$$F_{PC} = -3.803 - 2.308\ R3$$

- **المعادلة التمييزية لفرع صناعة الهيدروليكية و مواد البناء :**

$$F_{HP} = -1.946 - 2.665\ R3$$

ث-نتائج التصنيف : يشير الجدول (17) إلى مدى دقة النتائج النهائية للتصنيف.

الجدول رقم (17) : نتائج التصنيف

		SECTEUR	Classe(s) d'affectation prévue(s)							Total
			AGRO	SMEE	PCH	TL	BD	PC	HP	
Original	Effectif	AGRO	4	13	5	0	5	3	34	64
		SME	0	9	1	0	1	0	17	28
		PCH	1	7	8	0	4	2	18	40
		TH	0	2	3	0	2	0	1	8
		MB	2	0	0	0	0	0	6	8
		PC	0	1	1	0	2	7	1	12
		HP	0	0	0	0	0	0	4	4
		Observations non classées	0	0	0	0	0	0	3	3
	%	AGRO	6,3	20,3	7,8	,0	7,8	4,7	53,	100,
		SMEE	,0	32,1	3,6	,0	3,6	,0	60,	100,
		PCH	2,5	17,5	20,0	,0	10,0	5,0	45,	100,
		TL	,0	25,0	37,5	,0	25,0	,0	12,	100,
		BD	25,0	,0	,0	,0	,0	,0	75,	100,
		PC	,0	8,3	8,3	,0	16,7	58,3	8,3	100,

		HP	,0	,0	,0	,0	,0	,0	10,	100,
		Observations non classées	,0	,0	,0	,0	,0	,0	10,	100,
a. 19,5% des observations originales classées correctement.										

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 19

يبين الجدول السابق أن 19.5 % من المجموعات تم تصنيفها بشكل صحيح. و النتائج المفصلة لتصنيف ملخصة وفقا لما فيما يلي :

- تم تصنيف 4 مشاهدات من بين 64 مشاهدة لفرع الصناعات الغذائية تصنيفا صحيحا أي 6.3%، في حين أن 93.7% تتميز بخصائص الفروع الباقية عدا فرع صناعات النسيج؛
- تم تصنيف 9 مشاهدات من أصل 28 مؤسسة لفرع صناعة الصلب، المعادن، الإلكترونيك و الصلب و المعادن، الميكانيكية الكهربائية و الإلكترونية أي ما نسبته 32% تصنيفا صحيحا، بينما 67.9% تتميز بخصائص الفروع الأخرى ما عدا فرع صناعات النسيج، الصناعات الغذائية و صناعة الكرتون و الورق؛
- صنفت 8 مشاهدات من أصل 40 مشاهدة لفرع صناعة الكيمياء و البلاستيك تصنيفا صحيحا أي ما نسبته 20% بينما صنفت 80% من المشاهدات على الفروع الأخرى ما عدا فرع النسيج؛

-لم تصنف و لا مشاهدة صحيحة ضمن فرع النسيج، حيث توزعت المشاهدات على فروع النشاط الصناعي الأخرى ما عدا فرعي الصناعات الغذائية و صناعة الورق و الكرتون؛

- لم تصنف و لا مشاهدة صحيحة ضمن فرع صناعة الخشب و مشتقاته حيث تمتلك المؤسسات نفس خصائص فرع الصناعة الغذائية و مواد البناء؛
- صنفت مشاهدة واحدة صحيحة لفرع صناعة الورق و الكرتون من بين 12 مشاهدة تصنيفا صحيحا ما نسبته 8.3% في حين أن 91.7% من المشاهدات تصنف في فروع النشاط الأخرى ماعدا فرع صناعة النسيج؛
- صنفت 100% من مشاهدات فرع الصناعة الهيدروليكية و مواد البناء تصنيفا صحيحا.

5- خاتمة:

من خلال الدراسة الحالية حاولنا دراسة عملية خلق القيمة للمؤسسات الصناعية الجزائرية و تحديد محددات و مميزات هذه العملية وفقا لفرع النشاط الصناعي، و على ضوء ما تقدم توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج و التوصيات نقدمها فيما يلي:

5-1- نتائج الدراسة: إنطلاقا مما سبق توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج هي:

- من خلال تحليل عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية بينت النتائج أن العوامل المحددة لهذه العملية على مستوى هذه المؤسسات هي : **الأداء الإقتصادي، المردودية المالية، السياسات التشغيلية، حجم المؤسسة و تكلفة رأس المال، و هو ما يؤكد الفرضية الأولى للدراسة هو ما يوافق نتائج دراسة: عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي سنة 2014 لحد ما و دراسة Pandey سنة 2005؛**

- تختلف عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية بإختلاف فرع النشاط الصناعي الذي تنشط فيه المؤسسة و العامل المميز هو مؤشر القيمة الحالية الصافية هذا الأخير يعبر عن **السياسات التشغيلية و تكلفة رأس المال، و هو ما يؤكد الفرضية الثانية للدراسة، و هو ما يوافق دراسة: Fiordelisi و .Molyneux سنة 2006 و دراسة عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي سنة 2014؛**

- إن تحليل العوامل المحددة لعملية خلق القيمة على المؤسسات الصناعية الجزائرية يسمح بإستنتاج بأن هذه العملية ترتبط بشكل أساسي بقدرة أصول المؤسسة على توليد مردودية مقارنة بالموارد المستخدمة هذه الأخيرة يجب أن تعمل المؤسسة للحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة؛

-ترتبط قدرة المؤسسات الصناعية الجزائرية على خلق القيمة كذلك بالكفاءة التشغيلية لهذه المؤسسات بالإضافة لحجم المؤسسة هذا الأخير يعتبر من العوامل المساعدة على النمو و إعادة هيكلة نشاط المؤسسة و بالتالي جلب مصادر تمويلية مما يحسن من قدرة المؤسسة على خلق القيمة؛

- تفسر كذلك عملية خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية بقدرتها على توليد مردودية لأموالها المستثمرة.

5-2- مقترحات الدراسة : إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات و التي يتم تلخيصها في النقاط التالية:

-لابد على المؤسسات الجزائرية الإهتمام بإختيار التوليفة المناسبة من مصادر التمويلية التي تحقق لها أدنى تكلفة ممكنة لرأس المال و ذلك لعلاقتها بقدرة المؤسسة على خلق القيمة؛

- يجب على المؤسسات الجزائرية أن تعتمد على الإستدانة ضمن تركيبة الهيكل المالي بطريقة مدروسة مسبقا و ذلك من خلال تشخيص وضعيتها و أدائها المالي؛

-لابد من إرساء نظام حوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية يضمن حقوق المساهمين و كافة الأطراف ذات المصالح و يسهر على تحقيق الهدف الأول لأي مؤسسة إقتصادية و هو خلق القيمة؛

-لابد على المؤسسات الجزائرية أن تعتمد على سياسات إستثمارية و تشغيلية فعالة؛

-لابد على المؤسسات الجزائرية ترشيد قراراتها التشغيلية، الإستثمارية و التمويلية من خلال تبني إستراتيجية مالية تتناسب و الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، كما يجب أن تستغل هذه الموارد بشكل فعال و ذلك من خلال العمل على التسيير الفعال لمواردها المالية، المادية و البشرية.

الهوامش و الإحالات:

[1] Pandey. I. M, 2005, « What drives Shareholder value? », Working Paper, Indian Institute of Management, Ahmedabad, India.

[2] Fiordelisi. F, Molyneux. P., 2006, « How Do Banks Make Money for their Owners? An Analysis of the Determinants of Shareholder Value Creation in European Banking »,**Journal of Banking & Finance**.

[3] دادن عبد الغني، " **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكاة المالية – حالة بورصتي الجزائر و باريس**- "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006.

[4]دادن عبد الوهاب، حفصي رشيد، " تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي للفترة 2006-2011"، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، المجلد7، العدد 2، 2014، 22-42.

[5] KERZABI .D (20015): "**Les déterminants de la valeur actionnariale : Cas des entreprises maghrebines cotées en bourse** », thèse de doctorat, UNIVERSITE ABOU BAKR BELKAID, TLEMCEN

[6] بريكة السعيد ، مسعي سمير ،" **تقيم المنشأة الإقتصادية : مدخل القيمة الإقتصادية المضافة**"، على الموقع الإلكتروني : http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/ ، ص : 10، شوهد في : 2016/2/2 ، على الساعة : 14سا

[7] Charreaux.G, Desriéres.P (1998), Gouvernance des entreprises : valeur partenariale contre valeur actionnariale **, Finance Contrôle Stratégie** – Volume 1, N° 2 , p : 10

[8] Bouquin.H (1998) : "**Le contrôle de gestion**", 4e édition, PUF, paris , P : 258.

[9] هواري سويسي (2009)، " دراسة تحليلة لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة "، **مجلة الباحث**، العدد 07، الجزائر ، ص ص : 57-58

[10] Vernimmen.P , (1998) : « **Finance d'entreprise** », 3eme édition, Dalloz, Paris, p : 651

[11] علي بن ضب، سيدي أمحمد عياد، (2012)، " تكلفة رأس المال و مؤشرات إنشاء القيمة"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 2، الجزائر، ص : 114

[12] نفس المرجع السابق، ص 115.

[13] Stewart G..B. and Stern. J.M (1990), "EVA : fact and fantasy", **Journal of Applied Corporate Finance**, Vol. 7, n°2, pp : 71-84

[14] Yahchouchi.G, (2007): « valeur ajoutée par les parties prenantes et création de valeur de l'entreprise », **La Revue des Sciences de Gestion,** n° 224-225 Finance, pp : 85-92.

[15] Vernimen. P, (2012)« **Finance d'Entreprise** », 10 édition, Dalloz , paris. , p :735.

[16] Idem

[17] Vernimen. P (2012), op cit , p : 669

* لابد أن تكون العينة المختارة تمثل مجتمع الدراسة و هو ما يعرف بكفاية حجم العينة، حتى يتوفر ذلك يجب إما: أن تمثل العينة المختارة 10% من مجتمع الدراسة، أو أن تكون موزعة طبيعيا، في الدراسة الحالية قمنا بإختبار كفاية العينة المدروسة من خلال إختباري **Bartlett's** و **Kaiser Meyer** اللذان أكدا كفايتها و تعبيرها عن مجتمع الدراسة.

[18] http://www.ons.dz/

[19] http://elmouchir.caci.dz/

[20] https://sidjilcom.cnrc.dz/

[21] http://www.sgbv.dz/

[22] نايت عطية مريم (2017)، " **مساهمة الأطراف ذات المصالح في خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة تطبيقية للفترة 2011-2014**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص ص 87، 97.

[23] أبو فايد أحمد، " **التحليل العاملي**" ، على الموقع الإلكتروني:

https://www.researchgate.net/publication/304998816، شوهد : 2016/2/2، على الساعة : 14

[24] نايت عطية مريم، مرجع سبق ذكره، ص 208

قائمة المصادر و المراجع :

المصادر و المراجع باللغة العربية:

الأطروحات و المذكرات:

- دادن عبد الغني، " **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكاة المالية – حالة بورصتي الجزائر و باريس**– "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006.
- نايت عطية مريم (2017)، " **مساهمة الأطراف ذات المصالح في خلق القيمة على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة تطبيقية للفترة 2011-"2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

المجلات و الدوريات :

- دادن عبد الوهاب، حفصي رشيد، " تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي للفترة 2006-2011"، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، المجلد7، العدد 2، 2014، 22-42.
- سوسي هواري (2009)، " دراسة تحليلة لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة "، **مجلة الباحث**، العدد 07، الجزائر .
- بن ضب علي، عياد سيدي أمحمد ، (2012)، " تكلفة رأس المال و مؤشرات إنشاء القيمة"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 2، الجزائر.

المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

- Bouquin.H (1998) : "**Le contrôle de gestion**", 4e édition, PUF, paris .
- Hirigoyen.G et Caby.J (2001), **La Création De Valeur De l'Entreprise,** 2 éme édition, economica , paris.
- Vernimmen.P , (1998) : « **Finance d'entreprise** », 3eme édition, Dalloz, Paris.
- Vernimen. P, (2012)« **Finance d'Entreprise** », 10 édition, Dalloz , paris.

Les theses :

- KERZABI .D (20015): "**Les déterminants de la valeur actionnariale : Cas des entreprises maghrebines cotées en bourse** », thèse de doctorat, UNIVERSITE ABOU BAKR BELKAID, TLEMCEN

Les revues :

- Charreaux.G, Desriéres.P (1998), Gouvernance des entreprises : valeur partenariale contre valeur actionnariale **, Finance Contrôle Stratégie** – Volume 1, N° 2 .

- Fiordelisi. F, Molyneux. P., 2006, « How Do Banks Make Money for their Owners? An Analysis of the Determinants of Shareholder Value Creation in European Banking »,**Journal of Banking & Finance**.
- Stewart G..B. and Stern. J.M (1990), "EVA : fact and fantasy", **Journal of Applied Corporate Finance**, Vol. 7, n°2, pp : 71-84
- Yahchouchi.G, (2007): « valeur ajoutée par les parties prenantes et création de valeur de l'entreprise », **La Revue des Sciences de Gestion,** n° 224-225 Finance, pp : 85-92.

Working Paper :

- Pandey. I. M, 2005, **« What drives Shareholder value? »**, Working Paper, Indian Institute of Management, Ahmedabad, India**.**

مواقع الإنترنت:

- بريكة السعيد ، مسعي سمير ،" **تقيم المنشأة الإقتصادية : مدخل القيمة الإقتصادية المضافة**"، على الموقع الإلكتروني : http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/
- http://www.ons.dz/
- http://elmouchir.caci.dz/
- https://sidjilcom.cnrc.dz/
- http://www.sgbv.dz/
- أبو فايد أحمد، " **التحليل العاملي**" ، على الموقع الإلكتروني:

https//:www.researchgate.net/publication/304998816/

الملاحق :

قائمة مؤسسات عينة الدراسة وفقا لفرع النشاط الصناعي

المؤسسات	فرع النشاط الصناعي
LAITERIE DE DRAA BEN KHEDDA	الصناعات الغذائية
COGRAL	الصناعات الغذائية
LAITERIE FROMAGERIE DE BOUDOUAOU LFB	الصناعات الغذائية
MARGARINERIE LA BELLE	الصناعات الغذائية
NCA-Rouiba	الصناعات الغذائية
DANONE DJURDJURA ALGERIE	الصناعات الغذائية
HAMOUD BOUALEM	الصناعات الغذائية
ERIAD SETIF LES MOULINS DES HAUTS PLATEAUX	الصناعات الغذائية
MAMI	الصناعات الغذائية
SEMOULERIE INDUSTRIELLE DE LA MITIDJA SIM AGRO	الصناعات الغذائية
CEVITAL AAGRO	الصناعات الغذائية
FROMAGERIE BEL ALGERIE	الصناعات الغذائية
FRUITAL	الصناعات الغذائية
GIG GROUPE INDISTRUEL GOUMIDI	الصناعات الغذائية
LAITERIE TREFLE	الصناعات الغذائية
ملبنة سيبوس عنابة	الصناعات الغذائية
ROUIBA ECLAIRAGE	الصلب، المعادن،الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية

ELSECOM AUTOMOBILES	الصلب، المعادن،الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية
CONDOR ELECTRONICS	الصلب، المعادن،الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية
SAMHA HOME APPLIANCE	الصلب، المعادن،الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية
BYA ELECTRONIC	الصلب، المعادن،الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية
السيلور ميتال عنابة	الصلب، المعادن،الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية
ALZINC	الصلب، المعادن،الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية
FADERCO	صناعة البلاستيك و الكيمياء
EL KENDI INDUSTRIE DU MEDICAMENT	صناعة البلاستيك و الكيمياء
LABORATOIRES INPHA-MEDIS	صناعة البلاستيك و الكيمياء
HENKEL ALGERIE	صناعة البلاستيك و الكيمياء
CHIALI PROFIPLAST	صناعة البلاستيك و الكيمياء
SMPCA STE MAGHREBINE PRODUITS CHIMIQUES ALUMINEUX	صناعة البلاستيك و الكيمياء
NOVER	صناعة البلاستيك و الكيمياء
BIOPHARM	صناعة البلاستيك و الكيمياء
Fertial annaba	صناعة البلاستيك و الكيمياء
SAIDAL SPA	صناعة البلاستيك و الكيمياء
ENTREPRISE INDUSTRIES TEXTILES COTONNIERES DE DRAA BEN KHEDDA COTITEX	صناعة النسيج
GETEX	صناعة النسيج
LEADER MEUBLE TABOUKERT	صناعة الخشب و مشتقاته
BTPH HASNAOUI	صناعة الخشب و مشتقاته
GENERAL EMBALLAGE	صناعة الورق و الكرتون
EMBAG	صناعة الورق و الكرتون
PAPIEROSA	صناعة الورق و الكرتون
Entreprise de Bâtiment de l'Algérie	صناعة مواد البناء و الهيدروليكية

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة في الدول العربية خلال الفترة (1991-2016)

-دراسة قياسية باستعمال معطيات panel-

The impact of foreign direct investment on the volume of employment in Arab countries during the period(1991-2016) - Econometric Study using panel data -

د/ تمار أمين
amilino7@hotmail.com
جامعة البليدة02

تاريخ الاستلام: 2018/03/26 تاريخ التعديل: 2018/05/10 تاريخ قبول النشر: 2018/06/09
تصنيف JEL : E11,F21,E24

الملخص :

تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم العمالة في مجموعة من الدول العربية باستعمال معطيات بانل حيث كشفت نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق أسلوب robust وجود دلالة احصائية ذات إشارة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم العمالة و ذلك مرده أن الشركات المتعددة الجنسيات تكون أكثر معرفة بالفنون الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيفة مقارنة بالمحلية مما يسمح لها بخلق فرص عمل جديدة إضافة إلى ذلك اعتماد هذه الشركات تقنيات كثافة العمل بدل كثافة رأس المال في استثماراتها بالدول العربية خاصة في القطاعات الخدماتية مثل البنوك و الشركات الاستشارية التي تستوعب أعدادًا كبيرة من اليد العاملة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم العمالة، معطيات بانل، نموذج التأثيرات الثابتة.

Abstract:

The study aims to highlight the relationship between foreign direct investment flows and the size of labor in a group of Arab countries using PANEL data. Where the results of the estimation of the fixed effects model (according to the "robust" method) revealed the existence of a positive statistical significance between foreign direct investment and the size of labor. This is because multinational companies are more aware of the productive and marketing arts in the host countries than the local ones, which allows them to create new jobs. In addition, these companies adopt labor intensity techniques instead of capital density in their investments in Arab countries, especially in service sectors such as banks and consulting companies that absorb large numbers of labor.

Keywords: FDI, Size of Labor, PANEL Data, Fixed Effects Model.

مقدمة:

زاد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقرا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى لمصادر التمويل الأجنبي من جهة و كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل و نقل تكنولوجيا الإنتاج من جهة أخرى ، كما تشكل هذه الاستثمارات فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد ،حيث أصبح لهذا النوع من الاستثمارات دورًا فاعلًا في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية أو التسويقية أو التكنولوجية وحتى الإعلامية و يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية على وجه الخصوص بسبب قلة مصادر تمويل مشاريعها ، حيث تسعى هذه الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة هامة لتمويل التنمية الشاملة لذا تحتاج إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي و خلق المزيد من فرص العمل و بالتالي التخفيف من نسبة البطالة ، و عليه انطلاقا مما سبق نطرح الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حجم العمالة للدول العربية؟

فرضية الدراسة

انطلاقا من اشكالية الدراسة سنطرح الفرضية التالية: يمكن أن يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر إيجابا على حجم العمالة في الدول العربية خاصة في ظل فرص العمل التي قدر توفرها الشركات المتعددة الجنسيات.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أبرز مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية في الدول العربية و يرتبط هذا الدور بمدى امكانية دخول الشركات الأجنبية بمبالغ مالية ضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل كما تبرز أهمية البحث من انتشار معطيات البانل في الآونة الأخيرة حيث لاقت اهتماما كبيراً خصوصاً في الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات الاقتصادية المقطعية على حد سواء.

الهدف من الدراسة :

نهدف من خلال دراستنا إلى ابراز العلاقة التي تربط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم العمالة في الدول العربية بالاعتماد **على** البيانات السنوية للفترة (1991-2016) من خلال تقدير النماذج الثلاثة لمعطيات بانل و إختيار النموذج الأمثل بهدف اختبار إشكالية الدراسة و الوصول إلى النتائج المرجوة .

منهج الدراسة :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع و من أجل تحقيق أهداف هذا البحث والإحاطة بمختلف جوانبه سنعتمد على المنهج الوصفي لدراسة الموضوع في الجانب النظري و عرض بعض الدراسات السابقة كما سنستعين بالمنهج القياسي من خلال الاستعانة بمعطيات بانل لدراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة في مجموعة من الدول العربية.

هيكل الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية سنحاول تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور ففي المحور الأول سنتطرق إلى المدخل النظري للدراسة وفي المحور الثاني سنعالج الجانب التحليلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية أما الثالث فنقوم بتقديم معطيات بانل ومختلف صيغها الرياضية وكذا تقدير نموذج الدراسة.

I. الخلفية النظرية للدراسة

لم يعد الاستثمار الأجنبي يقتصر على كونه رأس المال المادي فقط بل يتضمن نقل التكنولوجيا المتطورة وتقاليد عمل جديدة وتدريب الكوادر الوطنية وفتح فرص عمل جديدة للدولة المضيفة لذا سنحاول من هذا المحور التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ثم نقوم بعرض مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا.

1/ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية بالنسبة للدول النامية ويعرف على أنه "تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته ، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع بالإضافة إلى تحويله للموارد المالية و تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا و الخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة (صقر، 2003،ص47) ، كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(UNCTAD) على أنه" ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم و شركة أو وحدة إنتاجية في القطر المستقبل للاستثمار. (UNCTAD, 1999,p07)

2/الدراسات السابقة :

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة توصلنا أنه توجد مجموعة واسعة من الدراسات الأكاديمية التي تركز على أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم العمالة و عموما يمكن القول أن الدراسات التي عثرنا عليها كانت نتائجها متباينة من

حيث الدلالة الإحصائية والاقتصادية حسب مختلف المناطق والدول المختارة و كذا المنهجية القياسية المتبعة ومن بين أهم البحوث نذكر:

– دراسة(Syed Zia Abbas Rizvi & Muhammad Nishat, 2012) حيث قام الباحثان في دراستهما بتطبيق المنهج القياسي لإيجاد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و فرص العمل خلال الفترة(1985–2008) في باكستان و الهند و الصين و بعد تطبيق اختبارات جذر الوحدة لمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية و لدراسة علاقة المدى الطويل استعمل الباحثان اختبار بيدروني للتكامل المشترك في معطيات بانل لتشخيص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و مستويات العمالة حيث توصل أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس المسبب الرئيسي لزيادة حجم العمالة في بعض البلدان لذا وجب اللجوء إلى اجراءات أخرى لتحفيز حجم العمالة ، كما توصل أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر على حجم العمالة خاصة في البلدان التي يعتمد اقتصادها على القطاع الصناعي ، كما لفت انتباهنا من الدراسات السابقة .

– دراسة (Tintin, 2012) التي اختبرت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أجور العمال المتمثلة أساسا في متوسط الأجر السنوي و الحد الأدنى للأجر القانوني لمجموعة من بلدان منظمة التعاون و التنمية باستخدام معطيات بانل خلال الفترة(1990–2014) حيث توصل الباحث إلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور حيث هذا الأثر يوزع بشكل غير متساوي بين الأجر المتوسط و الحد الأدنى للأجور ويعني ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يوسع فجوة بين الأجر المتوسط و الأجر الأدنى في بلدان منظمة التعاون والتنمية .

– دراسة (Harvey & abor, 2008) الذان هدفت دراستهما لمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص العمل والأجور في غانا من خلال الاستعانة باختبار التكامل المشترك و أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر ذو دلالة إحصائية و إيجابية على مستويات العمالة في غانا ، و لكن ظهر غياب المعنوية على الأجور كما وضح الباحث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على العمالة كميا و لكن ليس بالضرورة من الناحية النوعية بما أن حجم العمالة يرتبط بعوامل أخرى منها الإنتاجية و الأجور ، في حين أن الإنتاجية و نقابة العمال وحجم الشركات تؤثر على الأجور في غانا .

دراسة(Wei, 2013) الباحث هنا قام بتحليل البيانات الاقتصادية المقطعية لتقييم أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص العمل في الصين حيث تناول الباحث بعدين الأول للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي العمالة في الاقتصاد الصيني بأكمله ، و الثانية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الثلاثة (الابتدائي و الثانوي و الثالث)، من خلال الاستعانة بالسلاسل الزمنية خلال الفترة(1985-2011) حيث أظهرت نماذج الانحدار أنه لا توجد علاقة إيجابية كبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة عموما في الاقتصاد الصيني بأسره ، و أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم العمالة تختلف حسب كل قطاع، فعموما من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة توصلنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على حجم العمالة بشكل إيجابي كون أن المشاريع و الشركات الأجنبية يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة مقارنة بالمشاريع المحلية بسبب عدم امتلاكها الموارد المادية و المالية و التكنولوجية اللازمة .

II. المدخل التحليلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و العمالة في الدول العربية

1/ نظرة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية :

تتميز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بالتذبذب من سنة إلى أخرى من حيث القيمة، و كذلك حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم و هذا التذبذب يرجع إلى عديد العوامل الاقتصادية من جهة و أخرى تتعلق بجانب الاستقرار السياسي إضافة إلى أن مناخ الاستثمار في الدول العربية يتسم بالحساسية وفق التطورات المحلية أما الجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية .

الجدول رقم (01) : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (مليار دولار) للفترة (2010-2016)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	1.69	1.49	1.55	1.95	2.18	1.60	1.54
الإمارات	8,80	7,15	8,83	9,49	10,82	8,80	8,99
البحرين	0,16	0,10	1,55	3,73	1,52	-0,80	0,28

تونس	1,51	1,15	1,60	1,12	1,06	1,00	0,96
الجزائر	2,30	2,58	1,50	1,68	1,51	-0,58	1,55
السعودية	29,23	16,31	12,18	8,86	8,01	8,14	7,45
السودان	2,06	1,73	2,31	1,69	1,25	1,73	1,06
العراق	1,40	1,88	3,40	-3,26	-10,34	-7,75	-5,91
قطر	4,67	0,94	0,40	-0,84	1,04	1,07	0,77
الكويت	1,30	3,26	2,87	1,43	0,95	0,29	0,27
لبنان	3,71	3,14	3,11	2,66	2,91	2,35	2,56
ليبيا	1,91	0,00	1,43	0,70	0,05	0,73	0,49
مصر	6,39	-0,48	6,03	4,26	4,61	6,93	8,11
المغرب	1,57	2,57	2,73	3,30	3,56	3,25	2,32

المصدر : UNCTAD – تقرير الاستثمار في العالم 2017

بالرغم مما تقوم به الحكومات العربية من جهود لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، فإن المنافسة الحادة بين الدول على هذه الأموال و تعثر معظم الحكومات العربية في إجراء إصلاحات جذرية و عميقة تسمح بتحسين مناخ الاستثمار و الأعمال من خلال محاربة الفساد و البيروقراطية و توظيف سياسات جيدة وشفافة ، كلها عوامل انعكست على ضعف الأداء في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، (العباس، 2007) ويظهر من الجدول أعلاه تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2014،نتيجة تأثرها بتراجع أداء الاقتصاد العالمي إضافة إلى التطورات المحلية التي تشهدها بعض الدول العربية لا سيما السياسية كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بنسبة 25% من 24.6 مليار دولار عام 2015 (حسن، 2016) إلى 30.8 مليار دولار عام 2016 ، إلا أنها لم تصل إلى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغتها عام 2008 عند 96.3 مليار دولار و قد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 1.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار عام 2016 و 4.8 من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار لنفس اليوم وقد تواصل تركز الاستثمار المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات و مصر و السعودية

على نحو 79.7% من إجمال الاستثمارات الواردة لعام 2016 بقيم بلغت 9 و 8.1و7 مليار دولار للبلدان الثلاثة على التوالي كما شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا ب 807 ملاين دولار بحصة 3.3 % من الإجمالي العالمي البالغ 25.2 ترليون سنة 2016. (التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007)

2/ الإطار الهيكلي للاستثمارات الأجنبية و فرص العمل في الدول العربية

تهدف الدول العربية إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية و اجتماعية عالية من أجل حل المشكلات التي تجابهها ،مثل مشكلات البطالة و عجز موازين المدفوعات ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لدفع النمو الاقتصادي لما يوفره من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و رأس المال و للتعرف على الممارسات الحديثة في الإدارة و الاتصال بأسواق الدول المتقدمة ، و على صعيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم تشير قاعدة بيانات FDI Markets التي أعدتها مؤسسة Financial Times إلى أن عام 2016 شهد قيام نحو 11 ألف شركة بإطلاق أكثر من 18 ألف مشروع جديد من مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 919 مليار دولار بمتوسط 50.6 مليون دولار لكل مشروع و قد ساهمت تلك المشروعات في توفير نحو 2.6 مليون فرصة عمل جديدة بمتوسط 141 وظيفة في كل مشروع أما على صعيد الدول العربية يمكن توضيح دور الاستثمار الأجنبي في حجم العمالة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية و فرص العمل المتاحة خلال سنة 2016.

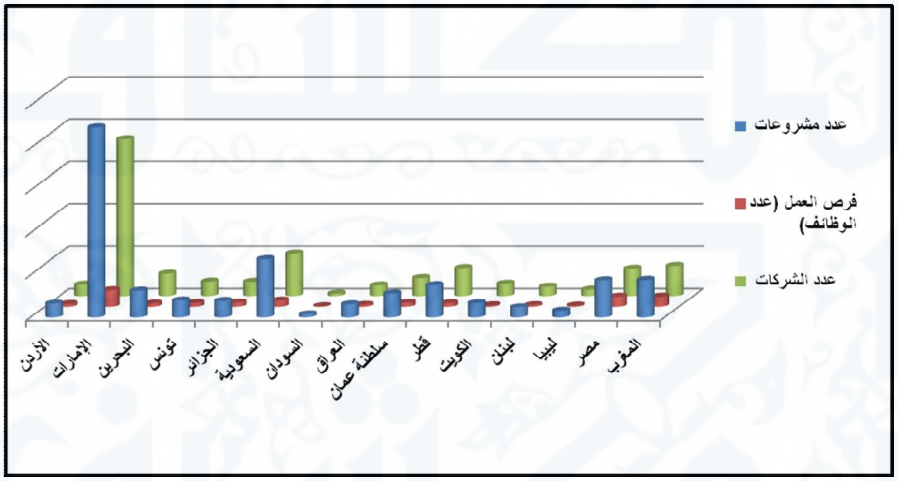

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات FDI Markets

شهد عام 2016 قيام 616 شركة بإنشاء 773 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بتكلفة استثمارية 94 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات مايزيد 115 ألف منصب عمل (التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007) أما خلال الفترة (2003-2016) فشهدت إحصائيات هامة بالنسبة للدول العربية فيما يخصم حجم العمالة خاصة في ظل محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية كما يظهر في الشكل أعلاه مثل ليبيا والسودان و العراق حيث بلغ معدل المشاريع بها ما يقارب 300 مشروع في حين أن الحصة الأكبر من المشاريع و الشركات كانت للإمارات ب 4492 مشروع يقابله 300 ألف فرصة عمل و السعودية ب 1369 مشروع يقابله 153 ألف فرصة عمل بالإضافة إلى الجزائر و الكويت و العراق و السودان بدرجة أقل حيث المشاريع الاستثمارية لم تسمح بتجاوز نسبة الوظائف بها 100 ألف وظيفة.

III. عرض نموذج الدراسة

بعد أن قمنا باقتباس بعض الدراسات السابقة وعرض موجز لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم العمالة في الدول العربية سنحاول من خلال هذا المحور تقديم

الصيغ الرياضية لمعطيات بانل ثم نقوم بعرض متغيرات الدراسة و النموذج المستخدم و مناقشة مختلف النتائج.

1/تقديم معطيات بانل

يشكل نموذج الانحدار التجميعي أبسط نماذج بيانات بانل ، حيث يهمل هذا النموذج تأثير البعد الزمني، أما نموذج التأثيرات الثابتة فيهدف استخدامه إلى معرفة سلوك مجموعة من البيانات المقطعية لسلوك كل دولة على سبيل المثال ، ولغرض تقدير المعلمات يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائما للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج تأثيرات الأفراد إذ يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي قد تطرأ على الأفراد و كذا الزمن .

أ/نموذج الانحدار التجميعي((Pooled Régression Model(PME

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية و يهمل أي تاثير للزمن و يظهر نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة الآتية: (جمال، 2012،ص ص 270-271)

$$Y_{it} = \beta_{0(1)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

J =1 ,2,3.....n t=1,2,3.....N

حيث:

$E(\varepsilon_{it})=0$ و $(\varepsilon_{it})=\sigma$

var تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية بتقدير معلمات النموذج في المعادلة أعلاه بحجم مشاهدات (N*T).

ب/نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM :

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية أي سوف نتعامل مع حالة عدم

التجانس في التباين بين المجاميع ، و عليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية: (رتيعة محمد ، 2014، ص ص 155-156)

$$Y_{it} = \beta_{0(1)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(tt)} + \varepsilon_{tt}$$

J =1 ,2,3…….n t=1,2,3…..N

حيث : $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var\ (\varepsilon_{it})=\sigma$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة أن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن و إنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة أعلاه و السماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر N-1 لكي نتجنب التعديدية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية بعد إضافة المتغيرات الوهميةD في المعادلة أعلاه يصبح الشكل النهائي للنموذج كالتالي :(بن قانة إسماعيل، 2014،ص08)

$$Y_{it} = \sum_{D=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(tt)} + \varepsilon_{tt}$$

J =1 ,2,3…….n t=1,2,3…..N

ج/نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model(REM)

ويتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، و إذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي و الزمني، نسمي هذا النموذج بنموذج ذو الخطأ المركب μ ؛ تتمثل طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة(GLS)، أو عن طريق طريقة تربط بين التقدير "ما بين الأفراد"(Between) و التقدير "داخل الأفراد" (Within) (رتيعة محمد ، 2014، ص ص 155-156).

حيث يأخذ الصيغة التالية نموذج *التأثيرات العشوائية* : (Blatagi ,2005,p11)

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(tt)} + \varepsilon_{tt}$$

J =1 ,2,3.....n t=1,2,3.....N

2/عرض متغيرات و نموذج الدراسة

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاستعانة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data من خلال تقدير النموذج التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية أما عن أفراد العينة فهي تشمل على 11 دولة عربية تمثلت في : الأردن ، الإمارات ، البحرين ، السودان ، العراق ، مصر ، عمان ، قطر ،الجزائر ، تونس ، المغرب ، أي11 =N أما الحدود الزمنية فتكون خلال الفترة الممتدة بين 1991 إلى سنة 2016 أي T= 26 أي حجم العينة يقدر ب (N*T=286) و المعيار الوحيد لاختيار الفترة الزمنية و كذا الدول هي مدى توفر البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك العالمي(wdi) ، أما نموذج الدراسة فسيكون على النحو التالي بعد ادخال اللوغاريتم :

$$\mathbf{Lnla} = lninv + lnwa + \varepsilon_t$$

Lnla:إجمالي القوة العاملة .

Lninv: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

Lnwa:المستوى العام للأجور للعمال من إجمالي العمالة و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي

3/تقدير نماذج وفق معطيات بانل

وفقا لتحليل نتائج البانل تم تقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي*((PME)* و نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)و نموذج التأثيرات العشوائية (REM) و الجدول التالي يبين نتائج التقدير بالاستعانة ببرنامج stata14.

الجدول رقم (02): جدول يوضح مختلف النماذج المقترحة في الدراسة وفق تحليل معطيات البانل.

المتغيرات المفسرة	نماذج التقدير		
	نموذج الانحدار التجميعي((PME)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
Lninv	0.09281	0.2332	0.242
	(0.67)	(3.43)	(3.38)
Lnwa	−3.4711	1.4151	0.46107
	(−20.55)	(3.73)	(1.27)
Constant	29.5256	0.5029	12.533
	(40.80)	(5.31)	(0.11)
R^2 (squared)	0.6041	0.9194	0.0471
F (statistic)	215.92	259.66	7.004
عدد المشاهدات	286		

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجاتstata14

*القيم بين قوسين تمثل قيم ستودنت لكل متغيرة .

ظهر معامل متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر ذو إشارة موجبة في النماذج الثلاثة كما دلت نتائج اختبار F في الجدول أن النماذج الثلاثة مقبولة من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة 5% حسب إحصائية فيشر .

4/اختيار النموذج الملائم للدراسة:

أ/اختبار F المقيد :

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبارF المقيد للاختيار بين النموذجين :الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة حيث بناءا على نتائج معامل الارتباط الظاهرة للنموذجين في الجدول أعلاه بلغت قيمة إحصائية Fالمقيد المحسوبة 106.79 و هي أكبر من قيمة احصائية F المجدولة عند معنوية 5% التي بلغت1.88 و قد تم حساب F المقيد وفق الصيغة التالية :

$$F\ (N-1,NT-N-K)\ \frac{(0.9194-0.6041)/10}{(1-0.9194)/273} = =106.79$$

و على ضوء نتائجF المقيد نجد أن الطريقة الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هي طريقة الآثار الثابتة بالمقارنة مع طريقة التقدير بأسلوب الانحدار التجميعي .

ب/ اختبار Hausman

بعدما قمنا باختبار F المقيد يتم اجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية حيث ظهرت النتائج كالتالي :

نوع الاختبار	Chi-Stat	p-value
Hausman test	69.24	0.0000

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجاتstata14

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه أظهر اختبار hausman ارتفاع القيمة الاحصائية له المقدرة ب 69.24 و عند مستوى معنوية 95% التي تتبع توزيع كاي تربيع و مع وجود القيمة الاحتمالية p-value التي تقترب من الصفر و هي أقل من 5% يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة مما يفترض وجود ارتباط بين تأثيرات الدول فيكون استخدام نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم .

5/الاختبارات التشخصية لنموذج التأثيرات الثابتة

عموما يقوم نموذج انحدار البانل على جملة من الفرضيات التي تضمن صلاحية استخدام النموذج في عملية التنبؤ و في اختبار فرضيات الدراسة ، و تتمثل هذه الفرضيات أساسا في اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات و اختبار ثبات التباين و الارتباط الذاتي للأخطاء لذا قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على نموذج التأثيرات الثابتة و فيما يلي نتائج:

أ/اختبار الارتباط المتعدد بين متغيرات (multicillenerity)

نوع الاختبار	vif	
1/vif	vif	**variable**
0.967394	1.03	**lnla**
0.967394	1.03	**lnwa**
	1.03	**Mean vif**

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجاتstata14

من خلال نتائج اختبار vif يظهر لنا أن قيمة vif لكل متغيرة لم تتجاوز قيمة 5 مما يعني أن النموذج لا يعاني من الارتباط المتعدد.

ب/اختبار ثبات التباين (heteroskedisticity)

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	p-value
Modified Wald test	31151.04	0.000

يظهر من خلال الشكل السابق أن القيمة الاحتمالية Modified Wald أقل من القيمة المعنوية 0,05 ، أي يتم رفض الفرضية العدم التي تقر بثبات التباين و نقبل الفرضية البديلة.

ج/اختبار الارتباط الذاتي (autocorrelation)

يعتبر اختبار Wooldridge test من أهم الاختبارات التي تستعمل على مدى وجود ارتباط ذاتي لنموذج التأثيرات الثابت المقدر من خلال معطيات بانل و بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي stata14 كانت النتائج كالتالي :

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	p-value
Wooldridge test	12119.102	0.0000

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجاتstata14

يظهر من خلال اختبار Wooldridge test أن القيمة الاحتمالية أقل من القيمة المعنوية 0,05، أي يتم رفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة .

6/تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

بعد اجراء الاختبارات التشخيصية تبين لنا أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلين الأول عدم ثبات التباين و الثاني الارتباط الذاتي مما يستدعي عملية تصحيح للنموذج حيث توجد عدة طرق تقدير للتخلص من المشكلين السابقين في نموذج بانل و بالتحديد في نموج التأثيرات الثابتة و هي طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) وطريقة تقدير نموذج التأثيرات الثابتة robust حيث ارتأينا استخدام هذه الأخيرة نظرا لأن هذه الطريقة تعطي نفس تقديرات نموذج الآثار الثابتة لكن

تعدل في مجال الثقة و في المعنوية الاحصائية للمعاملات مع المحافظة على نفس معاملات المتغيرات و الجدول التالي يوضح نتائج التقدير :

تقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقةrobust

Lnla=0.2332 lninv+1.4154 lnwa+8.5029

(2.03) (2.52) (3.72)

Prob−F=9.49 **R**=0.9194 **N.obs**=286

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجاتstata14

انطلاقا من قيم ستودنت و القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية المبينة في الجدول أعلاه ظهر أنها معنوية باستثناء متغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي معنوية عند مستوى 10 % و يظهر من خلال النتائج أن النموذج يتمتع بمعنوية احصائية ككل حيث قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر ب prob F =0.0049 عند مستوى معنوية 5 % أي يوجد على الأقل معامل يختلف معنويا عن الصفر كما أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة حيث بلغ معامل التحديد0.9194.

-من الجدول نلاحظ وجود علاقة طردية بين معامل الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم العمالة في الدول العربية أي أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع حجم العمالة بنسبة 0.23 % و هذا ما يتوافق مع ما توصلت إليه أغلب نتائج الدراسات السابقة التي تفترض أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي يخلق فرص عمل جديدة حيث يمكن تفسير الأمر بأن الشركات المحلية في الدول العربية قد لا تدرك فرص الاستثمار المتاحة ، و حتى إن أدركتها قد تكون غير قادرة على استغلالها بسبب عدم امتلاكها الموارد المالية أو الفنية اللازمة لجعل الاستثمار ناجحا في حين أن الشركات المتعددة الجنسيات تكون أكثر معرفة بالفنون الانتاجية و التسويقية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة .

-أما متغيرة مستوى الأجور فتظهر أن هناك علاقة طردية بين الأجور و حجم العمالة أي أن ارتفاع نسبة الأجور بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حجم العمالة ب

1.41 % و هو ما لا يتوافق مع نظرية اقتصاد السوق التي ترى أن ارتفاع الأجر الحقيقي يعد دافعا قويا لدى الأفراد لزيادة عرض العمل ، و في المقابل يعتبر عنصر العمل أحد أهم عناصر الإنتاج ، و عليه فإن المنشأة تسعى دائما لتخفيض تكاليف استخدام هذا العنصر عن طريق تخفيض الأجر أو تسريح العمال و هو ما يعني وجود علاقة عكسية بين الطلب على العمل و الأجر الحقيقي لكن هذا لا ينطبق على الدول العربية التي تعتمد اقتصاديتها على النفط كما أن أغلب فرص العمل بها في القطاع العام و الأجور مسقفة إداريا لذا تنعدم العلاقة بين الأجر وحجم العمالة .

خاتمة :

ظهر جليا من خلال بحثنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يقوم بدور هام لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال توفير رؤوس الأموال والتقنية الحديثة و الاستفادة منها في إقامة المشاريع الاقتصادية و التنموية ، بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع و خلق و توفير فرص العمل اللازمة لتوظيف الشباب ، و بالتالي الحد من مستويات البطالة وعموما يمكن القول أن الدراسة مهدت لبعض النتائج هي كالتالي :

-أكدت أغلب الدراسات النظرية على الدور الايجابي و الفعال لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم العمالة في الدول المضيفة عن طريق قيام الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة المضيفة .

- سمحت لنا الدراسة بتقدير ثلاثة نماذج شملت نموذج الانحدار التجميعي و الثابت ونموذج الأثر العشوائي حيث أشار اختبار كل من فيشر المقيد و هوسمان على ضرورة الاعتماد على نموذج التأثيرات وفق أسلوب robust fixed effect لتجنب المشاكل القياسية التي عانى منها النموذج.

- وجود علاقة موجبة و ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم العمالة في الدول العربية و ذلك مرده أن الشركات المحلية في الدول العربية قد لا تستغل فرص الاستثمار المتاحة استغلالا كاملا في حين أن الشركات المتعددة الجنسيات

تكون أكثر معرفة بالفنون الانتاجية و التسويقية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة .

– يمكن تدعيم نتيجة معنوية و طردية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و حجم العمالة في الدول العربية إلى استعمال الشركات الأجنبية لتقنيات كثافة العمل بدل كثافة رأس المال و هذا ما يبرز جليا في السنوات الأخيرة في الدول العربية بسبب انتشار الاستثمار الأجنبي في القطاعات الخدماتية مثل البنوك و الشركات الاستشارية التي تستوعب أعدادًا كبيرة من اليد العاملة .

– تتجه أغلب الدول العربية إلى منح المستثمرين اعفاءات و مزايا ضريبية لذا إن دفع المستثمر للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة مما ينتج عنه زيادة الانفاق الاستثماري مما يسمح بتوسع إنفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة مما ينعكس إيجابا على زيادة فرص العمل المتاحة.

الملاحق :

الملحق(1): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثيرات العشوائية

```
. regress lnla lninv lnva

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =     286
-------------+------------------------------           F(2, 283)     =  215.92
       Model |  284.86384      2  142.43192             Prob > F      =  0.0000
    Residual |  186.682943   283  .659657041           R-squared     =  0.6041
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.6013
       Total |  471.546782   285  1.65455011           Root MSE      =  .81219

------------------------------------------------------------------------------
        lnla |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       lninv |    .092817   .1378851     0.67   0.501    -.1785935    .3642275
        lnva |  -3.471102   .1689109   -20.55   0.000    -3.803583   -3.138621
       _cons |   29.52561   .7237424    40.80   0.000     28.10101    30.95021
------------------------------------------------------------------------------
```

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       286
Group variable: ID                              Number of groups   =        11

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0947                                         min =        26
     between = 0.7277                                         avg =      26.0
     overall = 0.5749                                         max =        26

                                                F(2,273)           =     14.28
corr(u_i, Xb)  = -0.8813                        Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
        lnla |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       lninv |   .2332589   .0679154     3.43   0.001     .0995543    .3669635
         lnwa |   1.415434   .3795515     3.73   0.000     .6682146    2.162654
       _cons |   8.502919   1.602353     5.31   0.000      5.34838    11.65746
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  1.6725766
     sigma_e |  .37301631
         rho |  .95261914   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(10, 273) = 106.87                     Prob > F = 0.0000
```

```
. xtreg lnla lninv lnwa, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       286
Group variable: ID                              Number of groups   =        11

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0764                                         min =        26
     between = 0.7301                                         avg =      26.0
     overall = 0.4402                                         max =        26

                                                Wald chi2(2)       =     14.01
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0009

------------------------------------------------------------------------------
        lnla |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       lninv |    .242026   .0716678     3.38   0.001     .1015598    .3824923
         lnwa |    .461079   .3618235     1.27   0.203    -.2480821     1.17024
       _cons |   12.53346   1.545838     8.11   0.000      9.50367    15.56325
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .73991422
     sigma_e |  .37301631
         rho |  .79735175   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق(2):اختبار هوسمان

```
. hausman fixed .

                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |    fixed       random       Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
       lninv |   .2332589     .242026      -.0087671        .
         lnwa |   1.415434     .461079       .9543555     .1146432
------------------------------------------------------------------------------
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                        =       69.24
              Prob>chi2 =      0.0000
              (V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق(3):اختبار الارتباط الذاتي و ثبات التباين و اختبار الارتباط المتعدد

```
. vif
    Variable |       VIF       1/VIF
-------------+----------------------
       lninv |      1.03    0.967394
         lnwa |      1.03    0.967394
-------------+----------------------
    Mean VIF |      1.03
```

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (11)  =    31151.04
Prob>chi2  =       0.0000
```

```
. xtserial lnla lninv lnva

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
     F(  1,        10) =  12119.102
           Prob > F =       0.0000
```

الملحق(4) :نتيجة تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق أسلوب robust

```
. xtreg lnla lninv lnva, fe vce(robust)

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       286
Group variable: ID                              Number of groups   =        11

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0947                                         min =        26
     between = 0.7277                                         avg =      26.0
     overall = 0.5749                                         max =        26

                                                F(2,10)            =      9.49
corr(u_i, Xb)  = -0.8813                        Prob > F           =    0.0049

                                    (Std. Err. adjusted for 11 clusters in ID)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
        lnla |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       lninv |   .2332589   .1147291     2.03   0.069    -.0223735    .4888913
        lnva |   1.415434   .5618188     2.52   0.030     .1636241    2.667245
       _cons |   8.502919   2.285594     3.72   0.004     3.410299    13.59554
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  1.6725766
     sigma_e |   .37301631
         rho |   .95261914   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

قائمة المراجع :

1)التقرير الصادر حول مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007 عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات .

2)بلقاسم العباس ، **دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد** ،على الموقع الالكتروني:http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9e2427fb-cc35-4dff-b26c-206a6c19b87f.

3)بن قانة إسماعيل،**تحليل البيانات الإحصائية باستخدام برنامج EVIEWS** ، دورة تدريبية عن استخدام الحاسب الآلي في تحليل البيانات باستخدام برنامجيSPSS و EViews ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة 2013-2014.

4)رتيعة محمد ، **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،العدد02 ، سبتمبر 2014.

5)زكريا يحيى جمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية،** المجلة العراقية للعلوم الإحصائية،العدد 21،2012 .

6)عمر صقر ، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ،2003.

7)محمد اسماعيل جمال قسم حسن ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، تقرير صادر عن صندوق النقد العربي .

8) Blatagi, "**Econometric Analysis of Panel Data"**, 3rd ed, John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex,2005.

9) UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development**, UNCTAD/ ITE/IIT/10 (vol.1), New York, 1999.**

10) Syed Zia Abbas Rizvi & Muhammad Nishat**, "The Impact of Foreign Direct Investment on Employment Opportunities: Panel Data Analysis: Empirical Evidence from Pakistan, India and China,"** The Pakistan Development Review, Pakistan Institute of Development Economics, vol. 48(4),.

11) Cem Tintin ;**THE EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON LABOR INCOME** ;INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE STUDIES Vol 4, No 1;2012.

12) Simon K. Harvey ; Joshua abor **; Foreign direct investment and employment: host country experience;** Journal Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies Volume 1, 2008 - Issue 2.

13) Ying Wei; **The effect of FDI on employment in China** ; A thesis submitted to the graduate faculty in partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF ARTS Iowa State University Ames, Iowa ;2013.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 – 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الأول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة

Measuring and Analyzing the Direction of causality and effect between Money Supply and Inflation Rate in Algeria for the period 1990-2016 with some control variables

د.فوزي شوق
fouzichoug@yahoo.com
جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2018/06/20 تاريخ قبول النشر: 2018/06/30
تصنيف JEL: E42, E47 ,

الملخص

تأتي أهمية دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة في التضخم بالجزائر، كون أن التضخم له أثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في معدله من أولويات السياسة الاقتصادية لأي دولة، حيث كانت دراسة الأثر بين عرض النقود والتضخم في الجزائر في ظل وجود متغيرين اقتصاديين ضابطين (سعر الصرف، الانفاق الحكومي) محل بحثنا حيث تمت معالجتها من جانبين، جانب نظري تم من خلاله عرض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما تم تحليل تطور هذه المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

إضافة للتحليل النظري زودنا دراستنا بدراسة قياسية استطعنا من خلالها التوصل إلى أن معدل التضخم في الجزائر يتأثر بالتغيرات التي تحدث (عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق الحكومي،) وذلك من خلال نتائج تقدير المعادلة الإنحدارية المحصل عليها بالاعتماد على مخرجات برمجية (EVIEWS8).

الكلمات المفتاحية: معدل التضخم، عرض النقود، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي.

Abstract:

The aim of this study is to identify the economic factors affecting inflation in Algeria, because inflation has negative economic and social effects and controlling its rate is an economic policy priority of any country. Where the study of the impact between the supply of money and inflation in Algeria in the presence of two control variables (exchange rate, government expenditure). The study examined the various basic concepts related to the main variables of the study, and analyzed the evolution of these variables in Algeria during the study period.

In addition to the theoretical analysis, our study provided an econometric study in which we found that the rate of inflation in Algeria is affected by the changes that occur (money supply, exchange rate, government expenditure) through the estimation of the regression equation derived from the EVIEWS 8.

Keywords: Inflation Rate, Money Supply, Exchange Rate, Government Expenditure.

1.المقدمة

يعتبر معدل التضخم مؤشرا اقتصاديا هاما لقياس معدلات النمو الاقتصادي لأي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة ، إذ أصبح يستدعي من السلطات النقدية لمختلف البلدان معرفة أسبابه ومن ثم التخفيف من حدته ، وينتج التضخم عن التغيرات الحاصلة في بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها عرض النقود وسعر الصرف والانفاق الحكومي، حيث يعتبر عرض النقود من المتغيرات النقدية التي يتم التحكم فيها من خلال البنك المركزي والذي له السلطة في مراقبة المعروض النقدي وذلك من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية وبما يتماشى مع الإمكانيات المختلفة، كما أن معدل التضخم وحسب ما أقرته النظرية الاقتصادية أنه يتأثر بعوامل اقتصادية متعددة تم تقسيمها الى نقدية وغير نقدية فالنقدية

تتمثل في(العرض النقدي، سعر الصرف...الخ) أما الغير نقدية فتتمثل في (الانفاق العمومي، كتلة الأجور...الخ).

من بين أهم النقاط الملفتة للانتباه خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم حيث سجل أرقام عالية خلال فترة الدراسة، وكنتيجة لما يسببه هذا الأخير من آثار اقتصادية واجتماعية، حيث عانت الجزائر من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة المتمثلة في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية، خاصة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي الى يومنا هذا حيث انخفضت القدرة الشرائية للعملة المحلية.

إن المتتبع للشؤون الاقتصادية يلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر غير مستقر من سنة إلى أخرى وسجل في السنوات الأخيرة ارتفاع، هذا من جهة ومن جهة أخرى وكنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات خلال السنوات 2001-2013 سجلت الخزينة العمومية احتياطي في الصرف أدى إلى وجود عرض نقدي كبير في سوق تداول العملة الوطنية، ومن جهة أخرى فإن الكتلة الأجرية عرفت هي الأخرى تطور في حجمها، كما عرفت أجور العمال تحسن ملحوظ نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي.

ونظراً لطبيعة دراستنا ارتأينا أن نستعين إلى جانب التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة في الجزائر بالتحليل القياسي وذلك من خلال قياس وتحليل العلاقة السببية والأثر بين المتغيرات التفسيرية والضابطة والمتغير التابع والمتمثل في معدل التضخم خلال الفترة (1990-2016) من خلال الاعتماد على الأساليب الاحصائية والقياسية المناسبة.

1.1. اسئلة الدراسة: بناء على الطرح السابق الذي يقودنا إلى التساؤل الرئيسي واسئلة فرعية كالتالي:

- **السـؤال الرئيس: هل يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضـــخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرين ضابطين؟**

- **الســؤال الفرعي الأول:** هل توجد علاقة ســببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين العرض النقدي ومعدل التضـــخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ؟
- **الســؤال الفرعي الثاني:** هل توجد علاقة ســببية في اتجاه واحد وأثر ســالب بين ســعر الصــرف ومعدل التضــخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ؟
- **الســؤال الفرعي الثالث:** هل توجد علاقة ســببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين الانفاق الحكومي ومعدل التضــخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ؟

2.1. فرضيات الدراسة

على ضـوء ما تم طرحه من تسـاؤل رئيسـي وتسـاؤلات فرعية حول الدراسـة وأملاً في تحقيق أهدافها انطلقنا من فرضية رئيسة وفرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الرئيسة: يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) في ظل وجود متغيرين ضابطين.

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة سببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين العرض النقدي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ؛
- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة سببية في اتجاه واحد وأثر سلبي بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ؛
- ✓ **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة سببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2016) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

3.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- الوقوف على التطور الإحصائي لمتغيرات الدراسة (معدل التضخم، عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق الحكومي) في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- الوقوف على أهمية استخدام منهجية القياس الاقتصادي في تحليل الاثر بين المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي.

4.1. أهداف الدراسة

الغرض من الدراسة لا يعدوا عن كونه تجسيدا للأهداف التالية:

- محاولة إفادة أصحاب القرار فيما يتعلق بالسياسة الكفيلة للتحكم في معدل التضخم من خلال التعرف على أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه؛
- معرفة طبيعة واتجاه العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

5.1. الدراسات السابقة المرجعية

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التضخم في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه، واختلاف طرح كل باحث حسب إشكالية كل موضوع، ومن بين هذه الدراسات السابقة ما يلي:

- دراسة لـ: مسعود ميهوب ويوسف بركات، **محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2014)**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، جامعة الجلفة، جوان 2017. ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ما يلي:
  - التضخم في الجزائر يتأثر بالمعروض النقدي وكتلة الأجور؛
  - التضخم يتأثر عكسياً مع سعر الصرف في الجزائر.
- دراسة لـ: عبد القادر قروي يحي، **محددات التضخم في الجزائر (دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي 1990-2012)**، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة ورقلة، 2014. ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ما يلي:

– تعتبر كتلة الأجور المحدد الأساسي للتضخم في الجزائر؛

– معدلات الفائدة في الجزائر لا تعتبر أداة فعالة لاحتواء التضخم وخاصة في الأجل القصير والمتوسط، وذلك لعدم ميل الافراد للادخار.

6.1. إضافة الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة المرجعية

- ✓ دراسة العلاقة السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر في ظل وجود متغيرين ضابطين (سعر الصرف، الإنفاق الحكومي)؛
- ✓ قياس وتحليل أثر كل متغير سواء كان نقدي أو غير نقدي على المتغير التابع.

2. الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

1.2. تعريف التضخم: هناك عدة تعاريف للتضخم من بينها:

- **التعريف الأول:** التضخم هو "الارتفاع المؤكد في الأسعار"؛[1]
- **التعريف الثاني:** هو " الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كميات السلع والخدمات"؛[2]
- **التعريف الثالث:** "التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس للأسعار عن المستوى العام للأسعار".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار نتيجة إصدار قدر كبير من العملة والذي يفوق الحجم المادي الحقيقي للسلع والخدمات، مما يجعل الأفراد ينفقون أكثر من دخلهم الحقيقي رغم الارتفاع الاسمي للدخل النقدي. ويمكن حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار (السنة الحالية-السنة السابقة)}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة السابقة}} * 100$$

2.2.عرض النقود: يمكن تعريف عرض النقد من خلال الآتي:

يقصد بالعرض النقدي تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات المركزية[4]، أو هي كمية النقود المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.[5]

كما عرف على أنه: مجموع وسائل الدفع المتداولة يضم مجموعة من الوحدات النقدية، المتواجدة في حوزة الأشخاص والمشروعات والمؤسسات المختلفة[6]. ويقصد بالنقود المتداولة هنا كافة أشكال النقود والتي تختلف بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي.[7]

وفي ضوء ما سبق يمكن التمييز بين ثلاثة مفاهيم، أقسام أو ما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي والمتمثلة في:

- **عرض النقد بمعناه الضيق (M1):** ويعرف هذا المجمع بأنه: يمثل مختلف وسائل الدفع، حيث يشمل مجموع النقود القانونية التي يحوزها الجمهور غير المصرفي (المؤسسات أو الأفراد) إضافة إلى الودائع تحت الطلب، ولذلك فعند حساب المعروض النقدي يجب طرح:[8]
  - ✓ الودائع لدى البنوك التجارية؛
  - ✓ ودائع البنك المركزي، وودائع الحكومة لدى الخزينة العمومية؛
  - ✓ النقود المطبوعة التي لم توزع بعد.

ويلاحظ أن عرض النقود بالمعنى الضيق يتمتع بسيولة عالية جدا لعناصره وعليه فإن صيغة العلاقة تأخذ الشكل التالي:[9]

$$M_1 = DD + CC$$

حيث أن:

- ✓ ***DD:*** (*Deposits Demand*) الودائع الجارية؛
- ✓ ***CC:*** **(***Cash Money***)** العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

لو أضفنا أشباه النقود إلى مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق لحصلنا على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2).[10]

- **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):** يعرف أحيانا بمصطلح السيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب الجارية والعملة المتداولة بين أيدي الجمهور

مضافا لها الودائع لأجل في المصارف التجارية.وهكذا فأن صيغة العرض النقدي بالمفهوم الموسع تأخذ الصيغة التالية: [11]

$$M_2 = DD + CC + TD$$

حيث أن: **TD**: الودائع لأجل.

- **عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3)**: يشمل هذا التعريف عرض النقد بالمعنى الواسع أي السيولة المحلية مضاف لها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة والوظيفية وجمعيات الإقراض...).[12]

3.2. تعريف سعر الصرف: من أهم التعاريف لسعر الصرف نذكرها فيما يأتي:

- **التعريف الأول:** سعر الصرف هو " النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي"[13].
- **التعريف الثاني:** سعر الصرف هو " سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر بسلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها"[14].
- **التعريف الثالث:** هو " عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات" [15].

من خلال التعريفات السابقة لسعر الصرف يتبين أنه عدد الوحدات النقدية من العملة الأجنبية لتي يمكن الحصول عليها من خلال مبادلتها بالعملة المحلية.

4.2. الإنفاق الحكومي: من خلال تعريف النفقة العامة يمكن فهم ماهية الإنفاق العمومي:

- ✓ **التعريف الأول:** كم من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام، أي الدولة بمختلف مستوياتها الإدارية والتنظيمية سعيا في إشباع حاجة عامة.[16]
- ✓ **التعريف الثاني:** تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.[17]

عموما يمكن القول أن الانفاق العام تقوم به الدولة من أجل تحقيق المنفعة العامة وعادة يتم تقسيم النفقات العمومية الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

3. تحليل تطور التضخم وعرض النقود في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)

1.3. تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016): للتعرف على أهم ما ميز تطور معدل التضخم في الجزائر نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

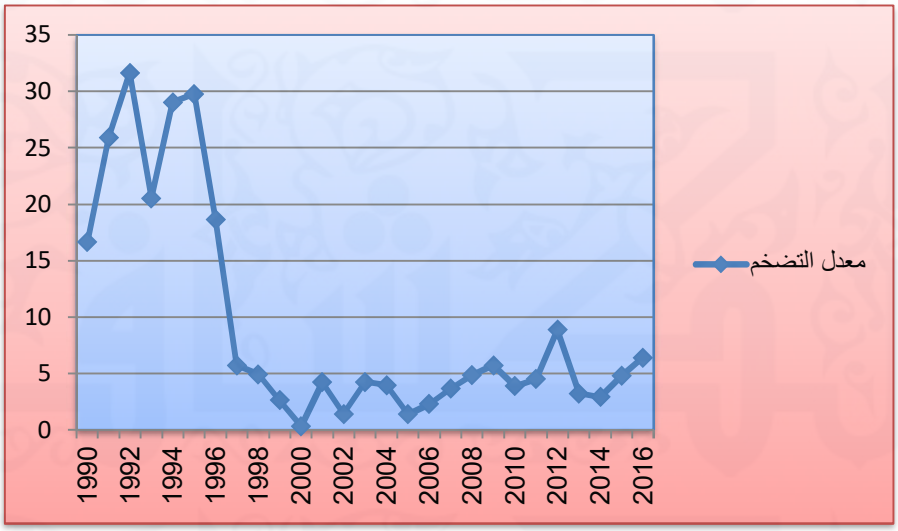

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الملحق رقم(01).

يمكن تقسيم فترة الدراسة على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم من خلال الآتي:

- **تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-1995:** خلال هذه الفترة بصورة عامة كانت معدلات التضخم مرتفعة حيث تم تسجيل معدل 16.65 %ليرتفع الى: 29.75%، ويمكن ارجاع ذلك أنه خلال هذه الفترة قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي، مما جعله يتدخل في السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال التدخل في وضع نظام الأسعار الذي بدوره كان السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة.
- **تطور التضخم في الفترة 1996-2000:** خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم بسبب مواصلة جهود الدولة للحد من الضغوط التضخمية، كانت بداية سنة 1996 بتراجع في معدل التضخم ب 18.7% ثم بدا في التراجع إلى غاية 2.6% سنة 1999، وتزامن هذا النجاح في التخفيض وألغى الدعم العام على

السلع الاستهلاكية. كما بلغ معدل التضخم رقم قياسي سنة 2000 قدر ب 0.3% كحد أدنى لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، حيث تعود هذه النتائج الحسنة إلى جهود السياسة النقدية الانكماشية في التحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقود، أي تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لهدف استقرار الأسعار عند مستوى مماثل.[18]

- **تطور التضخم في الفترة 2001-2016**: إن الانخفاض في معدل التضخم لسنة 2000 لم يستمر طويلا بل سرعان ما عاد إلى الارتفاع سنة 2001 بمعدل 4.2% يرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.5% والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الانتعاش الاقتصادي19. أما سنة 2003 عرفت انخفاض في معدل التضخم بلغ 2.6% إلى غاية سنة 2005 قدر ب 1.6% بسبب عودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي20 وانخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%)، كما عرفت سنة 2006 معدا تضخم قدر ب: 2.5% ليرتفع سنة 2007 إلى 3.7% أي تجاوز المعدل المستهدف من طرف السلطة النقدية والمقدر بـ: 3% يرجع إلى نمو فائض السيولة المصرفية ب 43% ، في حين ارتفع معدل التضخم خلال سنة 2008 إلى 4.9% والسبب هو ارتفاع أسعار الخدمات21 أما سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7% بسبب أسعار المواد الغذائية وأيضا التضخم المستورد الذي حدث سنة 2008، ثم عاد سنة 2010 للانخفاض نوعا ما قدر بـ: 3.9% ليعود سنة 2011 إلى الارتفاع من جديد بنسبة 4.5 %سبب التوسع النقدي وارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية.

كما ارتفع معدل التضخم مجددا سنة 2012 ويمكن تفسير هذه الذروة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول لسنة 2012، ليتراجع إلى 3.2% سنة 2013 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المنتجات المواد الغذائية الطازجة والتي لم تتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4.02% في 2013 مقابل 21.4% سنة 2012 من جهة، ومن جهة أخرى راجع إلى انخفاض في الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة22، إلى أن وصل 2.92% سنة 2014. أما سنة 2015 انخفض متوسط سعر البرميل من 109.55 دولار في السداسي الأول من سنة 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من

سنة 2015 واستمر إلى أن وصل في نهاية 2015 إلى 37 دولار للبرميل، أدى إلى عجز في الميزانية وانخفاض في قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع في معدل التضخم إلى 4.8%. ومع دخول قانون المالية 2016 حيز التنفيذ تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد الاستهلاكية أهمها الوقود والذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات، ليبلغ في ديسمبر 2016 نسبة 6.4%.

2.3. تحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة(1990-2016): للتعرف على أهم ما ميز تطور الكتلة النقدية في الجزائر نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

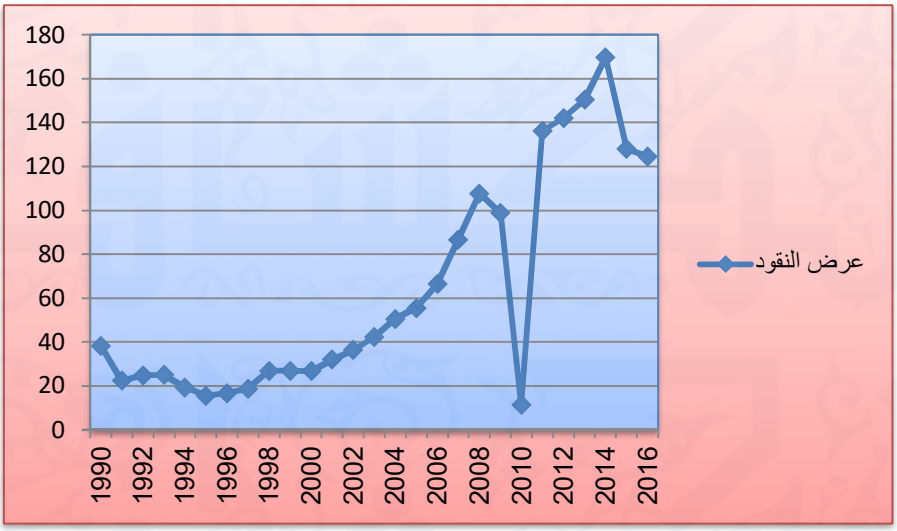

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على الملحق رقم(01).

يمكن تحليل تطور الكتلة النقدية من خلال مكوناتها ومقابلاتها فبالإضافة الى القيم الواردة في الملحق الأول تم الاستعانة بالتحاليل الواردة في تقارير بنك الجزائر حيث عرفت الكتلة النقدية سنة 2001 توسعا كبيرا حيث بلغت قيمتها 2470.6 مليار دينار محققة بذلك معدل نمو قيمته 22.5%، ويعود هذا التوسع النقدي إلى ارتفاع صافي الأرصدة الخارجية بالإضافة إلى ظهور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية حيث خصص له مبلغ 520 مليار دينار،[23] إلا أنه وابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2005 عرفت الكتلة النقدية انخفاض في معدل نموها حيث بلغ 17.4% سنة 2002 ليبلغ 11.6% سنة

2005 وهذا ما يفسر تراجع سيولة الاقتصاد من 63.9% سنة 2002 إلى 54.2% سنة 2005.

أما فيما يخص هيكل الكتلة النقدية فتجدر الإشارة إلى أنه سنة 2002 عرفت ظاهرة نقدية جديدة تعتبر ميزة لتطور الوضعية النقدية ويتعلق الأمر بزيادة نمو أشباه النقود الذي بلغ 1485.2 مليار دينار وبنسبة 51.1% من الكتلة النقدية سنة 2002 وهذا يعود إلى الارتفاع الهام والمتواصل لصافي الأصول الخارجية للبنك المركزي والذي تعدى مستواها العرض النقدي M1. [24]

ابتداء من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010 عرفت الكتلة النقدية تذبذب متواصل حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية ما يقارب 4827.6 مليار دينار سنة 2006 بعدما كانت قيمته سنة 2005 تقارب 4070.4 مليار دينار، كما بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أدنى مستوى له سنة 2009 ما نسبته 3.1% وبمبلغ 7178.7 مليار دينار.

ويمكن إرجاع ذلك إلى ذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3120.5 مليار دينار سنة 2009، وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود) ومن ثم على الكتلة النقدية،[25] أما فيما يتعلق بهيكل الكتلة النقدية فقد شهد تراجع ملحوظ في نسبة مساهمة أشباه النقود في تكوين الكتلة النقدية وذلك ابتداء من سنة 2004 حيث بلغت قيمتها 1478.7 مليار دينار، وهذا الانخفاض كان لصالح العرض النقدي M1 الذي بلغ 2165.6 مليار دينار وهذا الارتفاع في العرض النقدي M1 يمكن إرجاعه إلى نمو في النقود الكتابية بنسبة أكبر من النقود الورقية، حيث بلغت قيمة النقود الكتابية سنة 2004 ما يقارب 1291.3 مليار دينار لتنتقل إلى 3424.9 مليار دينار سنة 2008، إلا أنه خلال سنتي 2009 و 2010 ارتفعت نسبة أشباه النقود بالنسبة للكتلة النقدية حيث بلغت ما قيمته 2524.3 مليار دينار أي نسبة 30.4% من الكتلة النقدية سنة 2010 بينما كانت 28.6% سنة 2008.

نلاحظ خلال الفترة (2011-2014) ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 19.9% ومصدر هذا النمو هو ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب من جهة والودائع لأجل (أشباه النقود) من جهة أخرى، حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية سنة 2011 ما يقارب 9929.2

مليار دينار ولكن خلال سنتي 2012 و2013 تراجع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 10.9% و8.4% على التوالي، حيث بلغ مستوى الكتلة النقدية قيمة 11015.4 مليار دينار سنة 2012 وقيمة 11941.5 سنة 2013، وهذا ما يفسر تراجع معدل السيولة في الاقتصاد من 68.3% سنة 2011 إلى 62.5% سنة 2013، ليعود بعد ذلك معدل نمو الكتلة النقدية 14.6% وبمبلغ 13687 مليار دينار في المقابل بلغت سيولة الاقتصاد معدل 79.4%، أما بالنسبة لهيكل الكتلة النقدية فإن نسبة أشباه النقود المساهمة في تشكيل الكتلة النقدية شهدت استقرارا من سنة 2011 إلى 2014 بما يقارب 20%.

عرفت الفترة 2014-2015 تعارض كلي مع الفترة 2010-2014 أينما كان متوسط نمو الكتلة النقدية 13.4% ليصل سنة 2015 إلى مستوى شبه منعدم 0.13% بسبب الانخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات بـ:(-41.1%) حيث بلغت معدل سيولة الاقتصاد 32.9، منتقلة من 2730.9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832.6 مليار دينار في نهاية 2015.[26]

أما في سنة 2016 فقد عرفت الكتلة النقدية M2 نمو ضعيف أو شبه منعدم (0.8%) كما كان عليه الحال في سنة 2015 (0.13%). وسبب ذلك راجع إلى الانخفاض في ودائع قطاعات خارج المحروقات (- 3,2%) بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2.6%، أما بالنسبة لمعدل السيولة فقد بلغت قمته 79.4%.[27]

4. تحليل وعرض نتائج الدراسة القياسية

سنحاول في هذا التحليل الكمي إعطاء صورة قياسية للعلاقة السببية والأثر بين بعض متغيرات الاقتصادية الكلي ومعدل التضخم في الجزائر، وذلك بالاعتماد على ما تمليه علينا نظرية الاقتصاد القياسي من معايير عندما يتعلق الأمر ببناء النماذج الاقتصادية، حيث سيتم الكشف عن طبيعة المتغيرات أي تحديد اتجاه السببية، وبتطبيق مختلف الاختبارات الإحصائية والقياسية لبناء النماذج القياسية، أي حتى يكون النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية لا بد من تتبع مراحل البحث وفق منهجية القياس الاقتصادي.

1.4. بيانات متغيرات الدراسة واختبار السببية

يعتبر جمع البيانات بالخطوة الأساسية الأولى في الدراسات القياسية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على قواعد البيانات المتوفرة في الموقع الالكتروني للبنك الدولي وبنك الجزائر

والديوان الوطني للإحصائيات. والبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة موضحة في الملحق رقم(01) وتم أخذ القيم بمليار دولار بالنسبة لكل من عرض النقود والانفاق العام وذلك لتفادي مشاكل القياس الاقتصادي. حيث سوف يتم الاعتماد على الرموز للمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

- معدل التضخم ونرمز له بالرمز TINF؛
- عرض النقود ونرمز له بالرمز M2؛
- سعر الصرف ونرمز له بالرمز TCH؛
- الإنفاق الحكومي ونرمز له بالرمز: DG .

2.4. التوقعات القبلية عن العلاقة بين متغيرات الدراسة.

من خلال الطرح النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة تكون التوقعات القبلية للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع على النحو التالي:

- **العرض النقدي (M2):** من خلال الطرح النظري والدراسات السابقة للعلاقة بين العرض النقدي ومعدل التضخم، من المتوقع أن تكون العلاقة طردية أي أن أي زيادة في المعروض النقدي سوف يؤدي حتما إلى ارتفاع في معدل التضخم.
- **سعر الصرف (TCH):** من خلال الطرح النظري والدراسات السابقة للعلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية أي أن أي زيادة في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية سوف يؤدي حتما إلى انخفاض في معدل التضخم.
- **الإنفاق الحكومي (DG):** من خلال الطرح النظري والدراسات السابقة للعلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم، من المتوقع أن تكون العلاقة طردية أي أن أي زيادة في الانفاق الحكومي سوف يؤدي حتما إلى ارتفاع في معدل التضخم.

3.4. اختبار وصف النموذج (*Ramsey test*): من أجل معرفة الصيغة الرياضية للنموذج (الصيغة الخطية أو عير خطية)، وكذلك إذ ما كان يتم الاعتماد على القيم الاصلية التي تتناسب مع الصيغة الخطية أو القيم اللوغاريتمية التي تناسب الصيغة غير الخطية، ومن أجل ذلك يتم الاعتماد على اختبار وصف النموذج ***Ramsey test***، حيث يمكننا من معرفة

فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة، الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ). ويبنى هذا الاختبار على الفرض التالي:

H0 : ..... النموذج موصف بشكل جيد

H1 : ..... النموذج غير موصف بشكل جيد

ونقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد إذا كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية F. statisitic أكبر من 0.05. ومن خلال الملحق رقم (2) أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي:0.6988 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05. بالتالي نقبل فرض العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد أي ملائمة الصيغة غير الخطية لبيانات الدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسات السابقة، سوف يتم الاعتماد على الصيغة غير الخطية في تقدير معلمات النموذج.

4.4. اختبار السببية لغرانجر(*Granger Causality Test*): اقترح غرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث إذا كان Y_t وX_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Y_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_t، في هذه الحالة نقول أن Y_t يسبب X_t ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى، حيث يستخدم اختبار غرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين.[28]

ومن أجل التعرف على وجود أو عدم وجود سببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)كان لزاماً علينا إجراء اختبار السببية هذا الأخير الذي يتأثر باختيار التأخر الزمني الأمثل (الفجوة الزمنية المثلى) لهذه المتغيرات حيث يعتبر من أهم الاختبارات المصاحبة للنماذج القياسية والملحق رقم(03) يوضح نتائج اختبار التأخر الزمني الامثل.

من خلال تفحص نتائج الموضحة بالملحق رقم (03) تبين أن التأخر الزمني الأمثل هو فترة واحدة لأن جميع الاختبارات تشير إليه ويمكن ملاحظة ذلك من خلال وجود

علامة النجمة على قيمة الاختبار والتي تمثل أقل قيمة من قيم الاختبار والتي هي القيمة التي تقابل التأخر الزمني الأمثل.

ومن أجل تحديد اتجاه السببية بين عرض النقود ومعدل التضخم في ظل وجود متغيرين ضابطين عند التأخر الزمني الأمثل، إذ يوضح هذا الاختبار اتجاه السببية فيما إذا كان باتجاه واحد أو باتجاهين متبادلين أو أن المتغيرين كلاهما مستقلين عن بعضهما البعض، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يوضحه الملحق رقم (04)

من خلال نتائج اختبار السببية لغرانجر وبمقارنة القيمة الاحتمالية المقابلة للفرضية العدمية حيث نقبلها عندما تكون أكبر من 5% ونرفضها عند العكس.

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من M2 إلى TINF أي أن التغيرات السابقة في العرض النقدي تفسر التغيرات الحالية في معدل التضخم ونكتب: $M2 \rightarrow TINF$ ؛
- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من TCH إلىTINF أي أن التغيرات السابقة في سعر الصرف تفسر التغيرات الحالية في معدل التضخم ونكتب : $TCH \rightarrow TINF$ ؛
- وجود علاقة سببية من DGإلى TINF أي أن التغيرات السابقة في الانفاق الحكومي لتفسر التغيرات الحالية في معدل التضخم ونكتب: $DG \rightarrow TINF$.

ومنه نستنتج أن كل من المتغير المستقل والمتمثل في العرض النقدي والمتغيرين الضابطين (سعر الصرف، الإنفاق الحكومي) لهم سببية في اتجاه واحد مع معدل التضخم.

5.4. تقدير نموذج الدراسة.

بعد تحويل قيم المشاهدات (المتغيرات الداخلة في النموذج) الى قيم لوغاريتمية. حيث يكون الشكل العام للنموذج اللوغاريتمي كما يلي:

$$\log TINF = B_0 + B_1 \log M_2 + B_2 \log TCH + B_3 \log DG + U$$

حيث تشير: B_0 الى المقدار الثابت، وتشير B_1 الى مرونة العرض النقدي بالنسبة لمعدل التضخم، كما تشير المعلمة B_2 الى مرونة سعر الصرف بالنسبة لمعدل التضخم، وفي

الأخير تشير المعلمة B_3 الى مرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة لمعدل التضخم. وU الى حد الخطأ العشوائي.

ولتقدير معلمات النموذج تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO وبالاستعانة ببرمجية ***EVIEWS8***.حيث كانت نتائج التقدير موضحة وفقا للملحق رقم (05) حيث تمكنا من تقدير المعادلة الإنحدارية التي تعكس العلاقة بين معدل التضخم ومتغيرات الدراسة. وحتى يكون النموذج مقبول حسب منهجية القياس الاقتصادي لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية وهو ما نلخصه في الجدولين التاليين.

الجدول رقم(01): الاختبارات الاحصائية (اختبارات الرتبة الاولى)*.

الاختبار	التفسير الاحصائي
معامل التحديد: R^2	$R^2 = 71.31$ ويفيد على أن نموذج معدل التضخم مفسر بنسبة 71.31 % بواسطة المتغيرات التفسيرية (عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق الحكومي) بينما ترجع نسبة 28.69 إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. وهو ما يوضحه الملحق رقم (05).
اختبار إحصائية ستودينت (*STUDENT Test*)	- القيمة الاحتمالية لـ B_1 هي (0.0001) أقل من (0.05)، أي أن عرض النقود له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2016). - القيمة الاحتمالية لـ B_2 هي (0.0000) أقل من (0.05)، أي أن سعر الصرف له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2016). - القيمة الاحتمالية لـ B_3 هي (0.0001) أقل من (0.05)، أي أن الانفاق الحكومي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2016).
اختبار إحصائية فيشر (*FISHER Test*)	القيمة الاحتمالية لـ: F هي (0.000002) أقل من (0.05) هناك على الأقل متغير تفسيري له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالاً معنوي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم(05).

الجدول رقم(02): الاختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية).

الاختبار[29]	التفسير الاحصائي
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء *(LM TEST)*	من خلال الملحق رقم (06) القيمة الاحتمالية لـ: كاي تربيع تساوي 0.1518 حيث أنها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يعني قبول فرض العدم والنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
اختبار ثبات تباين حد الخطأ *(ARCH TEST)*	من خلال الملحق رقم (07) القيمة الاحتمالية لـ: كاي تربيع تساوي 0.9928 حيث أنها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 مما يعني قبول فرض العدم. أي التباين الشرطي للأخطاء متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي *(Jarque–Bera)*	من خلال الملحق رقم (08) القيمة الاحتمالية لـ: ***Jarque–Bera*** هي 0.3658 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5% بالتالي نقبل فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
اختبار كوسيم لاستقرار المعلمات *(cusum test)*	من خلال الملحق رقم(09) نلاحظ تطور إحصائية ***CUSUM*** بداية من سنة 1994 حيث أن هاته الإحصائية قد بقيت داخل مجال الثقة المحدد بالخطوط المتقطعة. ولهذا فإننا نقبل فرض العدم بأنه يوجد استقرار هيكلي لنموذج الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق رقم(05،06،07،08،09).

–**الاختبارات الاقتصادية:** من خلال الملحق رقم (05) الذي يمثل نتائج تقدير نموذج معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990–2016) حيث كانت المعادلة الانحدارية على الشكل التالي:

$$\log TINF = 7.1264 + 2.5874 \log M_2 - 1.4206 \log TCH + 3.1264 \log DG$$

- **العرض النقدي (M2):** تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المقدرة لمعدل التضخم بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري (B_1)، وذلك من خلال نتائج الملحق رقم (05)، على أن العلاقة بين معدل التضخم وعرض النقود علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية. وتدل القيمة5874.2 والتي تعبر عن مرونة العرض النقدي بالنسبة لمعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990–

2016) حيث أن كل زيادة في عرض النقود بـ (1%) يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بـ: 2.5874.

- **سعر الصرف (TCH):** تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار المقدرة لمعدل التضخم بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري B_2 من خلال نتائج الملحق رقم (05) على أن العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف علاقة عكسية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، ومنطق النظرية الاقتصادية، أي أن المتغير التفسيري مقبول من الناحية الاقتصادية وتدل القيمة $B_2 = -1.4206$ والتي تعبر عن مرونة سعر الصرف بالنسبة لمعدل التضخم ، حيث أن كل زيادة في سعر الصرف بـ (1%) تؤدي إلى انخفاض في معدل التضخم بـ:1.4206.
- **الانفاق الحكومي (DG)** تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المقدرة لمعدل التضخم بالنسبة لمعامل هذا المتغير التفسيري (B_3)، وذلك من خلال نتائج الملحق رقم (05)، على أن العلاقة بين معدل التضخم والانفاق الحكومي علاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية. وتدل القيمة $B_3 = 3.0826$ والتي تعبر عن مرونة الانفاق الحكومي بالنسبة لمعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) حيث أن كل زيادة في الانفاق الحكومي بـ (1%) تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بـ: 3.0826.

خلاصة لما سبق يمكن القول أن نموذج معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) اجتاز جميع الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية، وبالتالي كل معالم النموذج لها مدلولية إحصائية، إذن نتوصل إلى القول أن هذه المتغيرات الخارجية (عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق الحكومي) تفسر معدل التضخم في الجزائر بنسبة كبيرة جداً ، أي تمثله أحسن تمثيل.

5.اختبار الفرضيات

أ.الفرضية الرئيسية: يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرين ضابطين.

بعد اختبار سببية غرانجر تبين أن معدل التضخم في الجزائر دالة في المتغيرات التفسيرية التالية (عرض النقود، سعر الصرف، الانفاق الحكومي)، ومن خلال المعادلة

الإنحدارية لمعدل التضخم تم تقدير معلمات التقدير الخاصة بكل متغير تفسيري بعد قبول النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

ب.الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة سببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين العرض النقدي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$،

من خلال اختبار سببية غرانجر (الملحق رقم 04) لمتغيرات الدراسة تبين أن هناك سببية من عرض النقود إلى معدل التضخم ووجود أثر موجب بين العرض النقدي ومعدل التضخم) (الملحق رقم 05) وذلك حسب الإشارة الموجبة للمعلمة B_1 وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

ج.الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة سببية في اتجاه واحد وأثر سلبي بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$،

من خلال اختبار سببية غرانجر لمتغيرات الدراسة تبين أن هناك سببية من سعر الصرف إلى معدل التضخم ووجود أثر سالب بين العرض النقدي ومعدل التضخم) وذلك حسب الإشارة السالبة للمعلمة B_2 وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

هـ.الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة سببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

من خلال اختبار سببية غرانجر لمتغيرات الدراسة تبين أن هناك سببية من الانفاق الحكومي إلى معدل التضخم ووجود أثر موجب بين الانفاق الحكومي ومعدل التضخم وذلك حسب الإشارة الموجبة للمعلمة B_3 وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

6. نتائج الدراسة

- ✓ ارتفاع معدل التضخم سنتي 2015 و2016 نتيجة تزايد الكتلة النقدية وتزايد الأسعار لبعض المنتجات؛
- ✓ عدم الاستقرار في سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة وذلك راجع للاعتماد على المحروقات كمورد وحيد في الصادرات؛
- ✓ النمو المستمر للكتلة النقدية خلال فترة الدراسة؛

- ✓ التزايد المستمر للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك راجع لتزايد المستمر في نفقات التسيير والتجهيز ومن خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية، حيث منذ سنة 2001 اعتمدت الحكومة الجزائرية برنامجاً تنموياً تجسد في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد إلى غاية نهاية سنة 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، وكان الهدف الأساسي من هذه البرامج التنموية النهوض بالاقتصاد الجزائري، حيث تطلبت أموال كثيرة من ميزانية الدولة؛
- ✓ توجد علاقة سببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين العرض النقدي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)؛
- ✓ عدم وجود علاقة سببية وأثر سالب بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)؛
- ✓ وجود سببية في اتجاه واحد وأثر موجب بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

7. اقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

- ✓ العمل على الحفاض على استقرار سعر صرف الدينار ليس فقط أمام الدولار الأمريكي ولكن أيضا أمام الأورو، من أجل حماية العملة المحلية من تقلبات أسعار الصرف؛
- ✓ العمل على مكافحة الانشطة غير الرسمية ومن ثم القضاء التدريجي على السوق الموازي؛
- ✓ تنظيم الاصار النقدي في الجزائر بما يتماشى والقوة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الجزائرية؛
- ✓ تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلال البحث عن البدائل وذلك بالاستثمار الفعلي في بعض القطاعات الاستراتيجية (الزراعة، الصناعة)
- ✓ محاولة تحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه.

المراجع والاحالات

[1]- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 181.

[2] ـ السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموعزون، عمان، 2010، ص: 207.

[3]- محمود حسين الوادي، الاقتصاد **الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص: 154.

[4]- عبد الرحمن يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 44.

[5]- نشأت مجيد حسن الونداني، **قياس تأثير مستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 28 جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص:119.

[6]- مصطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 06، ورقلة،2008، ص: 117.

[7]- هيل عجمي الجناني، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى،2009، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 59.

[8]- كامل علاوي كاضم وحسين لطيف الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013، ص: 239.

[9]- نفسه، ص:239.

[10] ـ كامل علاوي كاضم وحسين لطيف الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

[11]- نفسه، ص:240.

[12]- أكرم حداد ومشهور هذلول، **النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص:90.

[13]- شمعون شمعون، **البورصة (بورصة الجزائر)**، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص: 139.

[14]- لحلو موسى بوخاري، **سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص: 120.

[15]- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات النقدية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 103.

[16]- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص:03.

[17]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص53.

[18]- عبد القادر قروي يحي، **محددات التضخم في الجزائر (دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي 1990-2012)**، مجلة الباحث، العدد 14، ورقلة، 2014، ص: 3.

[19]- علي لزعر وفضيل رايس، **محددات التضخم في الجزائر(1999-2009)**، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية، العدد الافتتاحي، جامعة بسكرة، 2014، ص194.

[20]- نفسه، ص: 194.

[21]- بنك الجزائر، **تقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول لسنة 2011**، ص:04.

[22]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص:08.

[23] - *Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002, octobre 2003, P. 111.*

[24] - محمد لكصاسي، **الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص: 03.

[25] - *Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2009, juillet 2010, P. 166.*

[26]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص: 136.
[27]- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص: 129.
[28] - شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2012، ص ص: 276،277.
* تم استخدام الاختبارات الاحصائية والقياسية في اختبار صلاحية النموذج بالرجوع الى المرجع الموالي في التهميش.

[29] - *Régis Bourbonnais, **Econométrie,** 9ème édition, Dunod, Paris,2015.*

الملاحق

الملحق رقم(01): بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية.

السنوات	معدل التضخم %	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	الإنفاق الحكومي مليار دولار	عرض النقود مليار دولار
1990	16.65253	8.96	15.2343	38.3174
1991	25.88639	18.47	11.4834	22.4550
1992	31.66966	21.84	19.2367	24.9293
1993	20.54033	23.35	20.4122	25.0185
1994	29.04766	35.06	16.1531	19.2791
1995	29.77963	47.66	15.9382	15.5244
1996	18.67908	54.75	16.1333	16.7123
1997	5.733523	57.71	14.7204	18.7385
1998	4.950162	58.74	14.9131	26.8930
1999	2.645511	66.57	14.4464	26.8754
2000	0.339163	75.26	15.6537	26.7818
2001	4.225988	77.22	17.1069	31.9943
2002	1.418302	79.68	19.4603	36.4144
2003	4.268954	77.39	21.6886	42.3392
2004	3.9618	72.06	26.2531	50.5731
2005	1.382447	73.28	28.0021	55.5458
2006	2.314524	72.65	33.4273	66.4501
2007	3.673827	69.29	44.8621	86.4136
2008	4.862991	64.58	64.8962	107.7160
2009	5.734333	72.65	58.4487	98.8121
2010	3.913043	74.39	60.0470	111.3146
2011	4.521765	72.94	78.5769	136.1283
2012	8.894585	77.54	91.0265	142.0608
2013	3.253684	79.37	75.8989	150.4535

169.8560	86.8180	80.58	2.916406	**2014**
127.9286	71.4673	107.13	4.8	**2015**
124.5834	71.9936	110.90	6.4	**2016**

المصدر: – موقع البنك الدولي على الانترنيت: www.albankaldawli.org

– موقع الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

الملحق رقم(02): نتائج اختبار توصيف نموذج الدراسة.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LOGTINF LOGM2 LOGTCH LOGDG C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.391985	22	0.6988
F-statistic	0.153652	(1, 22)	0.6988
Likelihood ratio	0.187917	1	0.6647

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (EVIEWS8).

الملحق رقم (03): نتائج اختبار التأخر الزمني الأمثل لمتغيرات الدراسة.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGTINF LOGM2 LOGTCH LOGDG
Exogenous variables: C
Date: 06/21/18 Time: 22:54
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-53.34884	NA	0.000968	4.411449	4.605002	4.467185
1	62.58753	187.2818*	4.53e-07*	-3.275964*	-2.308198*	-2.997282*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (EVIEWS8).

الملحق رقم(04): نتائج اختبار سببية جرانجر لمتغيرات الدراسة.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/21/18 Time: 22:20
Sample: 1990 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGM2 does not Granger Cause LOGTINF	26	4.98727	0.0371
LOGTINF does not Granger Cause LOGM2		0.72455	0.1253
LOGTCH does not Granger Cause LOGTINF	26	6.12246	0.0212
LOGTINF does not Granger Cause LOGTCH		0.22729	0.6380
LOGDG does not Granger Cause LOGTINF	26	6.34650	0.0162
LOGTINF does not Granger Cause LOGDG		1.74202	0.1999

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم (05): نتائج تقدير نموذج معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016).

Dependent Variable: LOGTINF
Method: Least Squares
Date: 06/21/18 Time: 22:31
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGM2	2.587477	0.552670	4.681775	0.0001
LOGTCH	-1.420605	0.246362	-5.766325	0.0000
LOGDG	3.082631	0.634379	4.859292	0.0001
C	7.126469	0.873972	8.154116	0.0000

R-squared	0.713122	Mean dependent var	1.726535
Adjusted R-squared	0.675703	S.D. dependent var	1.071681
S.E. of regression	0.610291	Akaike info criterion	1.986191
Sum squared resid	8.566459	Schwarz criterion	2.178167
Log likelihood	-22.81358	Hannan-Quinn criter.	2.043275
F-statistic	19.05785	Durbin-Watson stat	2.461140
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(06): اختبار بريش قودفري للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.811592	Prob. F(1,22)	0.1920
Obs*R-squared	2.054166	Prob. Chi-Square(1)	0.1518

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/21/18 Time: 22:34
Sample: 1990 2016
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGM2	-0.123838	0.550907	-0.224789	0.8242
LOGTCH	-0.028906	0.243078	-0.118919	0.9064
LOGDG	0.142210	0.632363	0.224887	0.8241
C	0.110803	0.862885	0.128410	0.8990
RESID(-1)	-0.289978	0.215444	-1.345954	0.1920

R-squared	0.076080	Mean dependent var	-1.30E-15
Adjusted R-squared	-0.091905	S.D. dependent var	0.574003
S.E. of regression	0.599800	Akaike info criterion	1.981135
Sum squared resid	7.914720	Schwarz criterion	2.221105
Log likelihood	-21.74532	Hannan-Quinn criter.	2.052491
F-statistic	0.452898	Durbin-Watson stat	2.042607
Prob(F-statistic)	0.769234		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(07): نتائج اختبار (ARCH) لنموذج معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016).

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	7.46E-05	Prob. F(1,24)	0.9932
Obs*R-squared	8.09E-05	Prob. Chi-Square(1)	0.9928

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/21/18 Time: 22:47
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.327939	0.173085	1.894672	0.0702
RESID^2(-1)	0.001761	0.203835	0.008639	0.9932

R-squared	0.000003	Mean dependent var	0.328484
Adjusted R-squared	-0.041663	S.D. dependent var	0.805238
S.E. of regression	0.821841	Akaike info criterion	2.519264
Sum squared resid	16.21015	Schwarz criterion	2.616041
Log likelihood	-30.75044	Hannan-Quinn criter.	2.547133
F-statistic	7.46E-05	Durbin-Watson stat	1.980492
Prob(F-statistic)	0.993179		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية ($EVIEWS_8$).

الملحق رقم(08): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة.

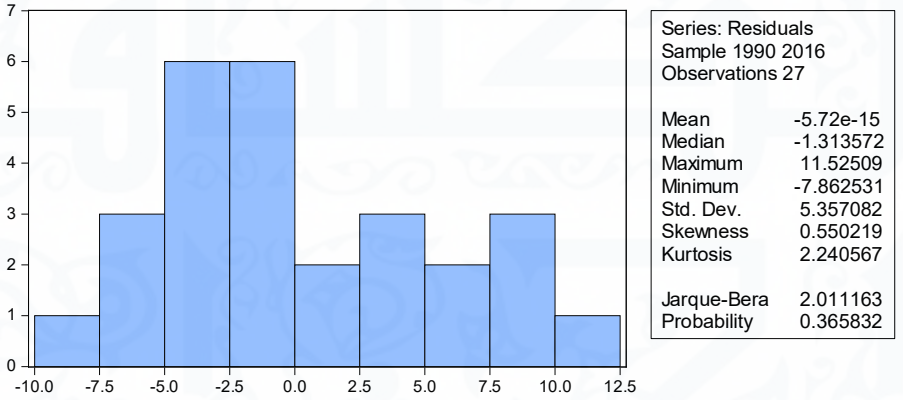

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (EVIEWS8).

الملحق رقم(09): اختبار استقرارية المعلمات المقدرة لنموذج الدراسة.

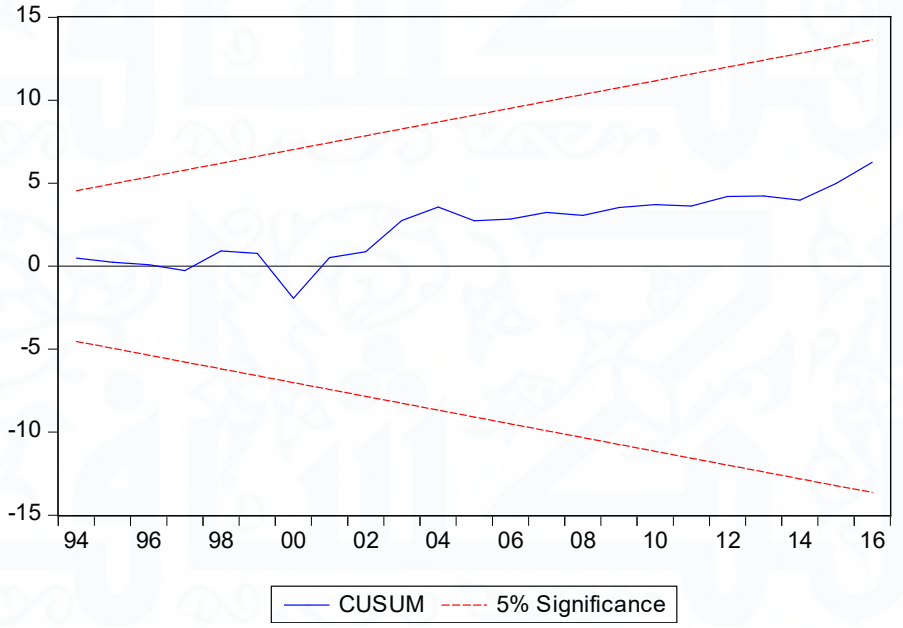

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (EVIEWS8).

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الاول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

تأثير الثقة بالعلامة التجارية على التزام المستهلك نحو العلامة وولائه لها

the effect of brand trust on consumer commitment toward brand and consumer brand loyalty

د/بورقعة فاطمة
bouregaa.fatma@gmail.com
جامعة معسكر

د/رزين عكاشة
rez_okacha@yahoo.fr
جامعة سعيدة

تاريخ الاستلام: 2018/01/10 تاريخ التعديل: 2018/04/15 تاريخ قبول النشر : 2018/04/23
تصنيف M3:JEL

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الثقة بالعلامة التجارية على ولاء المستهلك للعلامة بتوسط الالتزام نحو العلامة من خلال شراء علامات معينة من الهواتف النقالة الذكية في الجزائر عن طريق أخذ عينة عشوائية بسيطة للمستجوبين، وقد تم الحصول على 100 حالة قابلة للاستخدام والتحليل.

توصلت نتائج اختبار الفرضيات باستعمال المعادلة البنائية باستخدام طريقة PLS (طريقة المربعات الصغرى الجزئية) إلى الأثر المباشر بين من الثقة والالتزام وبين الالتزام والولاء، وتوصلت أيضا إلى الأثر الايجابي والغير مباشر بين الثقة والولاء.

الكلمات المفتاحية: ولاء المستهلك للعلامة التجارية ،الثقة بالعلامة التجارية، الالتزام نحو العلامة التجارية.

Abstract:

The purpose of this study is to measure the effect of brand trust on consumer brand loyalty by mediate consumer commitment toward brand Through the purchase of certain marks from the smart mobile phones in Algeria, by taking a simple random sample of 100 respondents,

The results of structural equation by using PLS method (Partial Least Squares) found positive and direct impact between, trust and commitment, commitment and consumer brand loyalty. It also found a positive. the indirect effect between, trust and consumer brand loyalty.

Keywords: consumer brand loyalty, brand trust, commitment Toward brand, consumer brand loyalty.

I. المقدمة

إن أهمية الحفاظ على العملاء الحاليين و بناء علاقة في المدى الطويل تخلق موقفا ايجابيا اتجاه العلامة التجارية التي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى اتصال معها، والمحرك الرئيسي لقرار المستهلك للانضمام والحفاظ على علاقة طويلة الأمد مع المنظمة وتقييمه للمنتجات أو الخدمات الأساسية للمنظمة و التفاني في إعادة الشراء أو إعادة استخدام منتجات أو خدمات معينة في المستقبل دائما وتلقائيا، مما يتسبب في تكرار شراءه للعلامة التجارية نفسها،(ABDULLAH et al ,2012) كما أنها تؤدي إلى إضعاف التأثير السلبي للمنافسين وبالتالي تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح.

و عليه ينبغي إعطاء قدر كافي للباحثين لمعرفة أهم الأسباب المؤثرة على الولاء من اجل خلق علاقة مع العملاء في المدى الطويل، و الحفاظ على منتجات ذات جودة عالية (EMARI et AL ,2012) فالولاء هو جوهر العلامة التجارية و لذلك أصبح ولاء المستهلكين في السنوات الأخيرة هو التحدي الضروري لكل من الممارسين والباحثين(CRIE ,2002)، فهو يشكل أهم عنصر يساهم في بناء و تنمية العلامة التجارية.

1. إشكالية الدراسة

إن اشتداد التنافس بين المنظمات للحفاظ على العملاء على المدى الطويل جعل من موضوع الاهتمام بالعوامل المؤثرة على الولاء محل الاهتمام العديد من الباحثين ومن هذه العوامل نجد أهمية الثقة بالعلامة التجارية في تأثيرها على ولاء المستهلك بتوسط الالتزام نحو هذه العلامة التجارية هذا ما أدى بنا إلى طرح التساؤل التالي:

هل الثقة بالعلامة التجارية لها تأثير مباشر على ولاء المستهلك أم تأثيرها غير مباشر بتوسط الالتزام نحو هذه العلامة التجارية؟

2. فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤل الدراسة استخلصنا مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- الثقة بالعلامة التجارية لها تأثير مباشر وايجابي على ولاء المستهلك للعلامة التجارية.
- الثقة بالعلامة التجارية تؤثر إيجابا على الالتزام نحو العلامة.
- الالتزام نحو العلامة يؤثر إيجابا على ولاء المستهلك للعلامة التجارية.
- الثقة بالعلامة التجارية لها تأثير غير مباشر وايجابي على الولاء للعلامة التجارية.

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح وثيقة تسمح بمعرفة تأثير الثقة بالعلامة التجارية على الولاء بتوسط الالتزام وذلك من خلال:

- معرفة دور الثقة بالعلامة التجارية في تحقيق ولاء المستهلك للعلامة .
- معرفة دور الالتزام نحو العلامة التجارية في توسطه لتأثير الثقة بالعلامة التجارية على الولاء .

4. منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في دراستنا، إذ تم استخدام وسائل جمع البيانات الثانوية من الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. أما الأداة المستخدمة في هذه الدراسة فتمثلت في توزيع استبيان لان الهدف من تحليل الاستبيان هو دراسة كمية هدفها إنتاج بيانات عددية أو إحصائية باستعمال

مجموعة من أساليب التحليل الإحصائي و بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (20.SPSS) ، وبرنامج (SmartPLS 2.0.M3.)

5. الدراسات السابقة

دراسة Ambroise& Mathews(2010)

الهدف من هذه الدراسة هو شرح العلاقة طويلة الأجل المتمثلة في ثقة العملاء و متاجر العلامة التجارية من خلال تسليط الضوء على أسس هذه العلاقة و التطرق إلى أبعاد القيمة المدركة نحو محلات العلامة التجارية في فئتين من المنتجات الغذائية و بالتالي وضع إستراتيجية لتحسين برامج الإدارة وولاء العلامات الجارية لتجار التجزئة ، قامت هذه الدراسة بمجموعة من الفرضيات المتمثلة في:

- القيمة الاستعمالية للعلامة والفوائد التجريبية يدعمون الثقة اتجاه العلامة التجارية.
- تأثير متغيرين يتعلقان بالأفراد: حساسية المستهلك وإشراك المستهلك لفئة المنتج.
- الثقة بالعلامة التجارية لها دور في نية شراء العلامة.

تم إجراء استطلاع من 2007/12/15 إلى 2008/02/10 من سكان مدينة كبيرة في ضواحي منطقة Rhône–Alpes، معظم أفراد العينة كانوا مسؤولون عن قيام بتوزيع 168 استبانة لاختيار تأثير القيمة المدركة على العلامة لنوعين من المنتجات القهوة والعصائر على نطاق واسع من المنازل الفرنسية. وتوصلت هذه الدراسة أن جميع محلات العلامات التجارية ليس لها مصلحة في تقديم سعر منخفض من اجل إغراء قوي للاتصال بينها وبين المستهلك. كما توصلت أيضا إلى أن العلامة التجارية القوية في ذهن المستهلك تعمل على تطوير علاقة مستدامة من الثقة من خلال الحفاظ على تطوير هذه العلاقة من الموزعين بالاعتماد على قدرة العلامة على جلب المستهلكين من خلال مجموعة متنوعة من المنافع التجريبية و الرمزية.

دراسة Anuwichanont (2010)

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الارتباط بين الولاء والالتزام، وذلك عن طريق تحديد تأثير الأبعاد المتعددة على الولاء في مجال الطيران بالإضافة إلى التطرق إلى الثقة

بالعلامة التجارية باعتبارها ثابت من ثوابت الولاء. توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين ثلاثة أبعاد للالتزام والولاء بنوعيه السلوكي و الاتجاهي أما الثقة فتأثيرها كان فقط على الولاء السلوكي عن طريق وجود صلة مباشرة.وتم اختبار عينة تتكون من 400 مسافر تايلندي للخطوط الجوية التايلندية ببانكوك ،و تم وضع استبيان تمهيدي ل40 شخص و تم القياس من خلال مقياس ليكرت من 7 نقاط. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الولاء يتكون من الولاء السلوكي والولاء الاتجاهي والولاء المركب، أي الولاء الذي يشمل السلوكي والاتجاهي معا كما تعرضت إلى ثلاثة أبعاد للالتزام المتمثلة في تعقيد المعلومات والمشاركة والموقف والاختيار الإرادي. وتم التعرض في هذه الدراسة إلى تأثير المنافع العاطفية على الولاء، وأخيرا الثقة التي تعبر عن رغبة المستهلك العادي في الاعتماد على قدرة العلامة التجارية على أداء وظيفة معلنة.

1.5تأثير الثقة على الولاء

اقترح العديد من الباحثين على غرار Singh & Sirdeshmukh (2000) ، Chaudari و Holbrook (2001) ، De Ruyter et al (2001) أن الثقة هي متغير وسيط للعلاقة بين الرضا و الولاء للعلامة التجارية.

وذهب كل من Berry (1993) ،Gremler & Brown (1996)،Taylor et al (2004)على أساس أنها تساهم في خلق الولاء، كما اعتبر كل من Morgan and Hunt (1994)أن الثقة "هي مقدمة للالتزام وسوف تؤدي في النهاية إلى الولاء وعليه الثقة تلعب دورا مهما في خلق ولاء العملاء".(ABDULLAH ,2012)

ويضيف Michel Costabile أن وجود الولاء من خلال العلاقة بين المؤسسة والزبون يتجسد أكثر من خلال وجود ثقة قائمة بين المؤسسة وزبونها (KAUFMAN& FAGUER,2005,135)

كما أن هناك نماذج كثيرة على غرار lasser et al (1995) ، and Brown Martin (1991) اعتبروا أن موثوقية المنتج كسمة مهمة في تقييم نقاط القوة لهذه العلامة

فالمستهلك يضع قيمة عالية للعلامات التجارية التي يثقون بها، (LEE& LEH ,2011) فالولاء للعلامة التجارية يأتي من خلال حصول الزبون على تأكيدات ضمان وهذا يحدث في حالة عدم وجود خبرات سابقة، ومعلومات دقيقة عن العلامة لدى المستهلك.(الزيادات وآخرون،2008،ص198)

وقد توصلت العديد من الدراسات من بينها دراسة Garbarino and Johnson (1999) و دراسةBallester and Aleman (2001) و دراسة Chaudhuri Holbrook and(2002) و دراسة Sirdeshmukh al et (2002) و دراسة Ball al et (2004) Ballester and و دراسة Aleman (2005) و دراسة Moliner al et(2007) و دراسةMatzler al et (2008) و دراسة Kim al et (2008) على وجود علاقة ايجابية بين الولاء و الثقة و التي تحتوي على عدة عناصر مثل الصدق الكفاءة و الموثوقية والتوجه نحو العميل فهي محدد هام للالتزام ألعلائقي و نوايا الشراء المستقبلية .(ANUWICHANONT,2010)

2.5 تأثير الالتزام على الولاء

توصل العديد من الباحثين على غرار Morgan & Hunt (1994) ، Garbarino & Johnson (1999) بان الالتزام يعتبر واحدا من المتغيرات الأساسية للوساطة في تطوير ولاء العملاء(ABDULLAH et al ,2012) ، كما أن العديد من الدراسات على غرار Pritchard al et (1999) ، Holbrook and Chaudhuri (2001) يعتبرون أن الالتزام هو مقياس أكثر أهمية للمواقف باعتباره مؤشر قوي للولاء وذلك لما يمثله من ارتباط عاطفي أو نفسي للعلامة التجارية داخل طبقة المنتج .(ANUWICHANONT,2010) فهو يشكل أحد المتغيرات المهمة التي تؤدي إلى الولاء للعلامة التجارية بعد ثقتهم ورضاهم عن العلامة أو محلات تسويق هذه العلامات، فالالتزام هو نوع من الارتباط والالتصاق بنوع من المعتقدات، أو القيم .

وهنا يصبح لدى المستهلك ارتباط وولاء نحو علامات أو ماركات بعينها، ويحمل إزاءها مكانة ذهنية لا تتغير بسهولة لأنها تصبح راسخة.فهو يعبر عن رغبة دائمة للحفاظ على قيمة العلاقة.

II الإطار النظري

1. مفهوم ولاء المستهلك للعلامة التجارية

يعتبر الولاء من المواضيع التي تثير جدلا كبيرا فهناك ثلاث وجهات نظر الأولى سلوكية بحتة والثانية موقفية، و الثالثة مزدوجة (سلوك واتجاهات) (Ray et al ,2001)

فحسب Gest (1944) أن الولاء يعبر عن" ثبات تفضيل خلال مدة معينة من الزمن."(KAHN AND AL,1986)

كما اعتبر كل من Jacoby et Chestnut (1978) و Allenby et Rossi (1991) و Montgomery et Ortmeyer, Lattin (1991) و Russell et Kamakura (1994) و Bhattacharya et al (1996) أن المستهلك الموالي يشتري نفس المنتج أو العلامة بانتظام لفترة طويلة .(BOZZO et AL,2008)

وهناك من يعتقد أن الولاء الحقيقي لا يتم إلا إذا كان هناك ولاء سلوكي مصحوب بولاء اتجاهي فاقترح Brown (1952-1953) انه يجب تعريف الولاء سلوكيا و اتجاهيا . (KAHN et AL,1986)

فعرفBasu (1994) الولاء على أنه" العلاقة النسبية بين السلوك و الاتجاهات نحو شيء محدد (علام ، منتج، خدمة، محل، بائع)".(DICK et AL,1994)

2. الثقة

حسب Anderson et Narius (1990) الثقة هي " اعتقاد راسخ من شريك ما بأن شريك أخر سوف يؤدي الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية له." (MOULINS et AL,2008)

وحسب كل من Chaudhuri and Holbrook (2002) الثقة هي "رغبة المستهلك العادي في الاعتماد على قدرة العلامة التجارية على أداء وظيفة معلنة". (ANUWICHANONT et AL, 2010) وينظر هنا إلى الثقة كما السلامة و الأداء والموثوقية.

1.2 علاقة الثقة بالولاء للعلامة التجارية

هناك العديد من الدراسات النظرية والتجريبية اعتبرت أن الثقة بالعلامة التجارية واحدة من المحددات الرئيسية بالنسبة للالتزام بالإضافة إلى ذلك انها تساهم في بناء علاقات قوية مع العملاء وبناء حصة في السوق مستدامة وأشارت نتائج الأبحاث أن هناك علاقة ايجابية بين الثقة و الولاء للعلامة التجارية ، فالثقة تساهم مباشرة بكل من الولاء السلوكي و الولاء ألاتجاهي

3. الالتزام

حسب كل من Mentzer، (1996) Sheaves and Barnes (1995) al et Geyskens ، (1995) Achrol et Gundlach (1995) Ganesan(1994)، Scheer et Stern (1992) تم تعريف الالتزام على انه "التوجه على المدى الطويل لصالح العلاقة، والتي تشمل الرغبة في مواصلة العلاقة."(TERRASSE,2006)

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الالتزام لازم لفترة طويلة من اجل علاقة ناجحة فتخفيض الالتزام يولد عدم اليقين ويوفر تكلفة وراء سعي العملاء لتبادل علاقة جديدة مع ماركات أخرى و بالتالي الالتزام يكمن وراء العملية المستمرة والحفاظ على قيمة علاقة هامة فعرف كل من Iwasaki and Havitz(2004) ، Pritchard and Havitz, Howard (1997) الالتزام "كما السندات بين العملاء والعلامة التجارية فهو يعزز تعريف الولاء. " (ANUWICHANONT et AL, 2010)

1.4 علاقة الالتزام بالولاء للعلامة التجارية

وجد كل من Bloomer and Kasper (1995) أن الولاء ينطوي على الشراء المتكرر وذلك من خلال ارتفاع الالتزام نحو منتجات معينة وبالتالي يظهر الالتزام عندما يفكر العملاء أن الاتصال بالعلامة التجارية أمر ضروري في الحفاظ عليه لفترة طويلة الأجل وان الالتزام بمثابة قياس مفيد للولاء والتنبؤ في المستقبل بتكرار الشراء.(ABDULLAH et al ,2012)

III منهجية الدراسة

I. أداة القياس

تتمثل في قائمة الاستقصاء التي تم إعدادها بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسات السابقة وعلى مقاييس مستخدمة في هذه الدراسات، تم استخدام مقياس Likert غير موافق على الإطلاق (2) غير موافق (3) محايد (4) موافق (5) موافق تماما، و تم وضع 3 بنود لبعد الولاء للعلامة التجارية و ذلك بالاعتماد على دراسة (Aaker, 1996).

و دراسة (Yoo et al، 2000) و دراسة (Emari et al، 2012) فكانت هذه البنود كالتالي: – اشتري هذه العلامة أكثر من غيرها من العلامات التي استعملها.

– انوي الاستمرار بشراء هذه العلامة إذا كان هناك علامة أخرى جيدة مثل هذه العلامة التجارية.– أنا أفضلها بدلا من شراء علامة أخرى.

و تم وضع بندين للالتزام نحو العلامة بالاعتماد على دراسة (Friseau,2000) هذه البنود هي كالأتي: – اعتزم الحفاظ بالعلاقة مع هذه العلامة.– أريد أن أبقى أتعامل مع هذه العلامة لأطول فترة ممكنة و تم وضع ثلاث بنود للثقة بالعلامة التجارية بالاعتماد على دراسة (TERRASSE,2006) هذه البنود تتمثل في :– هذه العلامة صادقة مع عملاءها .

– إذا اشتريت هذه العلامة فانا محق في اختياري لهذه العلامة.– أنا أثق بجودة منتجات هذه العلامة.أي بلغ العدد الإجمالي للعبارات 8 عبارات.

II. مجتمع البحث

يشير مجتمع الدراسة إلى المجموعة الكلية للأفراد أو الظواهر أو الأشياء التي تهتم بالبحث حتى يتم تعميم نتائجه عليها و الذي يمثل في هذه الحالة كل المستهلكين النهائيين المحتملين للمنتجات المستهدفة، في هذه الدراسة يتمثل مجتمع البحث في جميع المستهلكين للهواتف النقالة الذكية.

III. حجم عينة البحث

تعتبر عملية تحديد حجم العينة من الأمور الأساسية التي يوليها الباحث أهمية كبرى، ذلك أن صغر حجم العينة قد يجعلها غير ممثلة لمجتمع الدراسة و في المقابل تكون الزيادة في حجم العينة مكلفة عموما. ليس هناك عدد نموذجي لحجم العينة العشوائية في جميع الحالات. و في دراستنا تم تحديد حجم العينة ب100 مستهلك للهاتف النقال ،أي أكثر من 10 أضعاف لعدد بنود الدراسة المتمثلة في 8 بنود باعتبار أن بعض الدراسات توصي باستعمال نسبة 10 أفراد لكل متغير مقاس او 15 فردا لكل متغيرو هناك بعض المراجع توصي بان نسبة عدد الأفراد على عدد الفقرات أن لا يقل عن 5 (تيغزة ،2011،ص24).

IV تحليل نتائج الدراسة

1. التحليل الوصفي

تم تحليل 100 استبيان فكان معظم أفراد العينة من الذكور، إذ بلغ عددهم 82 ذكر، أي بنسبة 82%، كذلك تبين أن معظم أفراد العينة كانوا ضمن الفئة العمرية من (18 إلى اقل من 25) ، إذ بلغ عدد أفراد العينة ضمن هذه الفئة العمرية 51 بنسبة 51% أما فيما يخص الدخل فكان معظم أفراد العينة دخلهم اقل من 5000 أي بنسبة 48% أما المستوى التعليمي فقد تبين أن معظم أفراد العينة كانوا جامعيين. إذ بلغ عددهم 48 بنسبة 48%

وكانت العلامتين Samsung Galaxy و Apple iPhone المفضلتين لدى أفراد العينة فكانت نسبة الأفراد الذين فضلوا العلامة Samsung Galaxy بلغت 32% أما الأفراد الذين فضلوا Apple iPhone بلغت نسبتهم 28%.النتائج حول العلامات المفضلة موضحة في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01) : العلامات الهواتف النقالة الذكية المفضلة لدى أفراد العينة.

العلامة المفضلة	عدد الأفراد	النسبة المئوية
Samsung Galaxy	32	32
Apple iPhone	28	28
LG	15	15

Condor	4	4
Lenovo	12	12
Iris Sat Vox	8	8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبيان باستخدام (spss،20).

2. آلية تقييم النموذج باستخدام طريقة PLS

أن ما يميز طريقة PLS (طريقة المربعات الصغرى الجزئية) أنها قادرة على تحليل البيانات صغيرة الحجم ابتدءا من 30 عينة مقارنة بطريقة LISREL بالإضافة إلى قدرتها على تحليل بيانات كبيرة الحجم بالإضافة إلى قدرتها على تحليل النماذج المعقدة و الكبيرة التي تحتوي على المئات من المتغيرات الكامنة و البنود و عدم حاجتها إلى التوزيع الطبيعي

ففي طريقة PLS يتم تقسيم عملية تحليل البيانات آو تقييم جودة و اختبار البيانات الإحصائية لنموذج البحث إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى :تقييم جودة و اختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الكامنة وعناصر القياس التابعة لها و تسمى هذه المرحة بالتقييم القياسي لنموذج البحث.

المرحلة الثانية :تقييم جودة واختبار العلاقة بين المتغيرات الكامنة بعضها البعض داخل نموذج البحث و تسمى بمرحلة التقييم الهيكلي للنموذج البحثي.

1.2 التقييم القياسي لنموذج البحث

سنحاول اختبار ثبات القياس من خلال معامل ألفا كرونباخ و الثبات المركب و صدق المقياس من خلال الصدق التمييزي و الصدق التقاربي.

1.1.2 ثبات القياس

سنحاول معرفة الثبات من خلال معامل ألفا كونباخ و الثبات المركب،النتائج يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (02) :الثبات باستخدام ألفا كرونباخ و الثبات المركبCR لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات البحث	ألفا كروباخ	الثبات المركب CR
الالتزام نحو العلامة	0.832	0.922
الثقة بالعلامة التجارية	0.719	0.837
الولاء نحو العلامة	0.94	0.962

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SmartPLS 2.0.M3.).

من خلال الجدول يتضح أن قيم ألفا كروباخ كانت اكبر من 0.6 هذا يدل على ثبات المقياس،(CHURCHILL,1979) وقيم الثبات المركب كلها اكبر من 0.7 هذا يدل على ثبات القياس لكل متغيرات البحث.(GHADI,2012)

2.1.2 الصدق التقاربي

يتم التأكد من الصدق التقاربي بمعيارين الأول يتمثل في تحميلات العناصر و الثاني يتمثل في مستخلص التباين المتوسط ave

1.2.1.2 تحميلات العناصر(indicators leading)

كل عنصر يجب أن يظهر و يتحمل على المتغير الكامن بقيم t value قوية أي اكبر من 0.96 و مستوى معنوية اقل من 0.05(ROQUES, T., & MICHRAFY ,2003) النتائج موضحة بالجدول الموالي:

الجدول رقم (03) :معاملات التحميل لمتغيرات الدراسة.

معاملات التحميل			
	الالتزام نحو العلامة	الثقة بالعلامة التجارية	ولاء المستهلك
ثقة1		0.701	
ثقة2		0.902	
ثقة3		0.772	

التزام1	0.891		
التزام2	0.954		
ولاء1			0.878
ولاء2			0.976
ولاء3			0.979

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SmartPLS 2.0.M3.).

يظهر من خلال الجدول أن كل عنصر(بند) يظهر و يتحمل على المتغير الكامن بقيم اكبر من 0.5 وهذا يشير إلى صدق الفرضية بان الفقرات لكل بعد قادرة على قياسه، وقبول قيم معاملات الصدق أو التشبع والتي تحكم بالقبول والصدق للفقرات.

2.2.1.2 مستخلص التباين المتوسطAVE

قيم الاختبار يجب أن لا تقل عن 0.5 (AMAMOU, B., & KOUBAA ,2010) النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04) : مستخلص التباين المتوسطave.

المتغيرات البحث	مستخلص التباين المتوسطave
الالتزام نحو العلامة	0.852
الثقة بالعلامة التجارية	0.633
الولاء نحو العلامة	0.894

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SmartPLS 2.0.M3.).

من خلال الجدول يتضح أن كل القيم اكبر من 0.5 هذا يدل على صدق القياس

3.1.2 الصدق التمييزي

يجب أن يكون الجدر التربيعي لمستخلص التباين المتوسط أعلى ارتباط لذلك المتغير الكامن مع أي من المتغيرات الكامنة الأخرى في نموذج البحث النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05) :الصدق التمييزي لمتغيرات الدراسة.

الصدق التمييزي			
	الالتزام	التعلق	الثقة
الالتزام	0.923		
الثقة	0462	0.796	
الولاء نحو العلامة	0.777	0.646	0.946

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SmartPLS 2.0.M3.).

من خلال الجدول يتضح أن لمستخلص التباين المتوسط أعلى ارتباط لذلك المتغير الكامن مع أي من المتغيرات الكامنة الأخرى هذا ما يدل على الصدق التمييزي

2.2 التقييم الهيكلي و اختبار الفرضيات في النموذج البحث

يتم التقييم الهيكلي من خلال معامل التحديد ومعيار كوهن من اجل الحكم على جودة النموذج، أما اختبار الفرضيات فتتم من خلال معاملات المسار بين المتغيرات الكامنة لتفسير إن كان هناك تأثير أم لا.

1.2.2 تفسير التباين الإجمالي

تتم من خلال معامل التحديد فإذا كانت قيمته اكبر من 0.67 توضح إن قيمته قوية و إذا كانت قيمته محصورة بين 0.67و 0.33 دلت على أن قيمته متوسطة و إذا كانت قيمته اقل من 0.19 دلت على أن قيمته ضعيفة و النتائج يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): معامل التحديد.

معامل التحديد بالمعنوية			
متغيرات البحث	**معامل التحديد**	**الخطأ المعياري**	**مستوى الدلالة**
الالتزام	0.214	0.23	0.001
الولاء	0.708	0.715	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SmartPLS 2.0.M3.).

من خلال الجدول أعلاه كانت قيمة معامل التحديد بالنسبة للالتزام هذا متوسطة لكل، أما بالنسبة للولاء فكانت مرتفعة مما يدل على جودة النموذج.

2.2.2 حجم التأثير

يتم من خلال معيار كوهن حيث يتم تحديد حجم تأثير متغير كامن على متغير كامن أخر من خلال قيمة F^2 VALUE بحيث تعّو القيم الأكبر من 0.30 عن حجم تأثير كبير و0.15 متوسط و 0.02 ضعيف النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): حجم التأثير للمتغيرات الكامنة

f squer signification			
التأثيرات الموجودة بين المتغيرات	قيمة F^2	**الخطأ المعياري**	**مستوى الدلالة**
الالتزام –> ولاء المستهلك للعلامة	0.996	0.468	0.034
الثقة –> الالتزام	0.272	0.117	0.020
الثقة –> الولاء	0.36	0.192	0.045

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SmartPLS 2.0.M3.).

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم حجم التأثير قوية لكل التأثيرات بين المتغيرات الكامنة.

3.2.2 اختبار وجود اثر مباشر بين متغيرات الدراسة

يجب أن يكون قويا بين متغيرين كامنين أي أن يفوق 0.1 و يجب أن يكون ذو أهمية إحصائية t value قوية أي اكبر من 1.96 و مستوى معنوية اقل من 0.05

الجدول رقم (08): اختبار وجود اثر مباشر بين متغيرات الدراسة.

معامل المسار بالمعنوية					رفض أو قبول الفرضيات
	معاملات المسار	الخطأ المعياري	t قيمة	مستوى الدلالة	
الالتزام –> ولاء المستهلك للعلامة	0.608	0.078	7.829	0.000	قبول
الثقة –> الالتزام	0.462	0.07	6.736	0.000	قبول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SmartPLS 2.0.M3.).

من خلال الجدول يلاحظ أن هناك علاقة تأثير ايجابية ومباشرة بين الالتزام والولاء وبين الثقة والالتزام حيث كانت قيمة t اكبر من 1.96 و مستوى معنوية اقل من 0.05 و بالتالي قبول فرضيات الدراسة.

4.2.2 اختبار وجود اثر غير مباشر بين متغيرات الدراسة

من خلال الجدول رقم (09) يلاحظ أن هناك علاقة تأثير ايجابية وغير مباشرة بين الثقة والولاء المستهلك للعلامة حيث كانت قيمةt value أكبر من 1.96 ومستوى معنوية اقل من 0.05 و بالتالي قبول الفرضية بوجود علاقة تأثير ايجابية و غير مباشرة بين الثقة و الولاء.

الجدول رقم (09): اختبار وجود اثر غير مباشر بين الثقة و الولاء.

التأثير الغير مباشر بالمعنوية				
	معاملات المسار	الخطأ المعياري	Tقيمة	مستوى المعنوية
الثقة -> ولاء المستهلك للعلامة	0.281	0.056	4.984	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SmartPLS 2.0.M3.).

والشكل الموالي يوضح الأثر المباشر للثقة والالتزام والأثر الغير مباشر للثقة على الولاء للعلامة التجارية من خلال معاملات المسار.

الشكل رقم (01): النموذج الهيكلي للدراسة للأثر المباشر وغير المباشر باستخدام قيمة معامل المسار

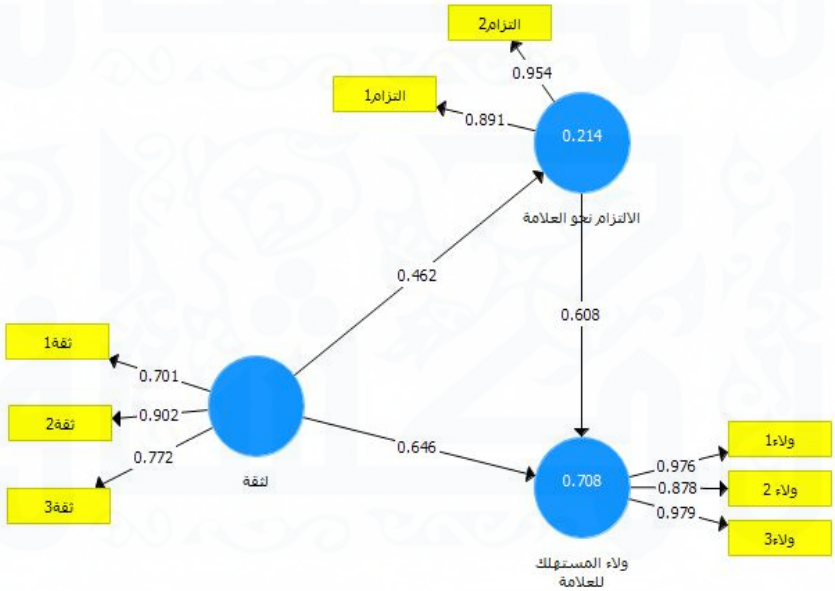

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (SmartPLS 2.0.M3.).

V الخاتمة

توصلت دراستنا إلى الأثر الايجابي و المباشر لثقة العلامة التجارية على ولاء المستهلك للعلامة ، كما توصلت إلى الأثر الإيجابي و المباشر للالتزام نحو العلامة على ولاء المستهلك وتوصلت إلى الأثر الايجابي و الغير المباشر للثقة بالعلامة التجارية على ولاء المستهلك للعلامة مما يجعنا نؤكد أن الثقة و الالتزام نو العلامة التجارية يعدان من أهم السوابق التي تؤدي إلى الولاء هذا ما توصلت إليه دراسة Anuwichanont (2010) و دراسةAmbroise et al (2010) وعليه أن دراسته و معرفة أهم أسبابه تجلب الكثير من النتائج الايجابية للشركات فهو يعد من بين أفضل الطرق المؤدية إلى نمو الأعمال خاصة انه يسعى إلى الحصول على زبائن جدد بدون استثمارات إضافية أو إدخال تعديلات جوهرية على

المنتجات أو التسوق و زيادة منافذ البيع ، فمفهوم وولاء الزبون كان دائما محل نقاش و جدل لعدم تبني وجهة نظر واحدة في تفسير الولاء وعليه بدلا من محاولة إثبات إحدى وجهات النظر بمعزل شبه جزئي عن وجهات النظر الأخرى قد يكون من الأنسب محاولة دمج العوامل التي من الممكن أن تفسر ظاهرة الولاء و هو ما حاولنا التطرق إليه في دراستنا.

إذن الاهتمام بالثقة بالعلامة التجارية تعتبر أداة من أدوات التمييز نظرا لتكافؤ المنتجات في مستوى الجودة وكعامل مساعد للمستهلك في تحديد توقعاته، حول الضمان والثقة بجودة منتجات العلامة وصدق العلامة وبالتالي التأثير على قرار شراء المستهلك للعلامة التجارية في السوق خاصة في ظل التماثل المفرط بين العلامات التجارية من اجل إضافة قيمة أكبر وأسرع من المنافسين من اجل كسب الزبائن والحفاظ عليهم.

IV. المراجع المعتمدة

المراجع باللغة العربية

تيغزة ،أمحمد بوزيان.(2011)،التحليل العاملي الاستكشافي و التوكيدي مفاهيمهما و منهجيتهما بتوظيف حزمة SPSS و ليزرل LISEREL،دار الميسرة للنشر و التوزيع.

الزيادات ، ممدوح طايع. العزاوي ،سامي فياض .(2010)، تأثير المعرفة السوقية للزبائن على الولاء للعلامة التجارية للسلع المعمرة(الكهربائية)،المجلة العربية للإدارة، 30 ، 191 – 222.

المراجع باللغة الأجنبية:

Aaker, D. A. (1996). Measuring brand equity across products and markets.*California management review*, 38(3), 102-120.

Abdullah, R. B., Ismail, N. B., Rahman, A. F. B. A., Suhaimin, M. B. M., Safie, S. K. B., Tajuddin, M. T. H. M., ... & Zain, R. A. (2012). The relationship between store brand and customer loyalty in retailing in Malaysia. *Asian Social Science*, 8(2), 171.

Amamou, B., & Koubaa, S. (2013). Communautés de pratique et capacité d'absorption des connaissances dans un contexte inter-organisationnel: cas des PME marocaines. *Revue internationale PME*, *26*(3-4), 13-39.

Ambroise, L., Brignier, J. M., & Mathews, C. (2010). Les motivations cachées des consommateurs de marques d'enseigne: et si on parlait d'autre chose que du rapport qualité-prix?. *Revue française du marketing*, (227), 45-62.

Anuwichanont, J. (2010). Examining the relationship between commitment and airline loyalty and the moderating effect of uncertainty avoidance. *Journal of Business & Economics Research (JBER)*, 8(9).

Bozzo, C., Merunka, D., Moulins, J. L., & Valette-Florence, P. (2008). Tous les pratiquants ne sont pas des fidèles: Analyses typologique et causale des acheteurs réguliers d'une marque. In International Conference of Marketing Trends in Europe.

Churchill Jr, G. A. (1979). A paradigm for developing better measures of marketing constructs. *Journal of marketing research*, 64-73.

Crié, D. (2002). Du paradigme transactionnel au paradigme relationnel: une approche par les produits fidélisants. IIème Congrès International sur les Tendances du Marketing en Europe: PARIS–VENISE, 25-26.

Dick, A. S., & Basu, K. (1994). Customer loyalty: toward an integrated conceptual framework. *Journal of the academy of marketing science*, *22*(2), 99-113.

Emari, H., Jafari, A., & Mogaddam, M. (2012). The mediatory impact of brand loyalty and brand image on brand equity. *African Journal of Business Management*, 6(17), 5692-5701.

Emari, H., Jafari, A., & Mogaddam, M. (2012). The mediatory impact of brand loyalty and brand image on brand equity. *African Journal of Business Management*, 6(17), 5692-5701.

Frisou, J.(2000) .Confiance interpersonnelle et engagement: une réorientation. béhavioriste. Recherche et applications en marketing, 15(1), 63-80.

Ghadi, I., Alwi, N. H., Bakar, K. A., & Talib, O. (2012). Construct validity examination of critical thinking dispositions for undergraduate students in University Putra Malaysia. *Higher Education Studies*, *2*(2), 138.

Kahn, B. E., Kalwani, M. U., & Morrison, D. G. (1986). Measuring variety-seeking and reinforcement behaviors using panel data. *Journal of Marketing Research*, 89-100.

Kaufman, H., & Faguer, L. (2005). *Le marketing de l'ego*. Maxima Laurent du Mesnil éditeur.

Lee, G. C., & Leh, F. C. Y. (2011). Dimensions of customer-based brand equity: A study on Malaysian brands. Journal of Marketing Research and Case Studies, 2011(10).

Moulins, J. L., & Roux, E. (2008). Un Modèle Tridimensionnel des Relations à la Marque: de l'Image de Marque à la Fidélité et aux

Communications de Bouche à Oreille. *Communication au Congrès Marketing Trends, Venis*, 17-19.

Ray, D., Haon, C., & Gotteland, D. (2001). Effets médiateurs et modérateurs au sein de la relation satisfaction–fidélité: vers une meilleure compréhension du rôle de l'image. 2éme Journée du Marketing IRIS, la relation client dans les activités de services.

Roques, T., & Michrafy, M. (2003, January). Logistics Service Providers in France-2002 Survey: Actors' Perceptions and Changes in Practices. In *Supply Chain Forum: an international journal* (Vol. 4, No. 2, pp. 34-52). Taylor & Francis.

Terrasse, C. (2006). *L'engagement envers la marque. Proposition d'un modèle théorique et application à la comparaison de la fidélité aux marques nationales et aux marques de distributeurs* (Doctoral dissertation, HEC PARIS).

Yoo, B., Donthu, N., & Lee, S. (2000). An examination of selected marketing mix elements and brand equity. *Journal of the academy of marketing science*,28(2), 195-211.

مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الأول
جوان 2018

OEB Univ. Publish. Co.

قياس الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر-الإنفاق الصحي نموذجا خلال الفترة: -2016/1990-

Measurement of the reciprocal impact between the social development and Economic growth in Algeria. - Health spending model during the period -1990/2016

أ. عمر بوعزيز
bouaziz_omar77@yahoo.com
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

تاريخ الاستلام: 2018/04/23 تاريخ التعديل: 2018/06/09 تاريخ قبول النشر: 2018/06/25
تصنيف JEL: O1

الملخص :

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية- ممثلة في الإنفاق على القطاع الصحي- وبين الناتج المحلي الإجمالي(*GDP*) في الجزائر في الفترة الممتدة (من 1990 إلى 2016). كما تهدف إلى معرفة مدى التطورات الحاصلة في القطاع الصحي من حيث الإنفاق والهياكل. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصاءات والمقارنة بينها ومناقشتها وتحليلها. كما اعتمدت على اختبار غرانجر (*Granger*) لدراسة السببية في الأجل القصير وتودا-ياموتو (*Toda-yamamoto*) في الأجل الطويل، من جهة أخرى تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لدراسة وتقدير الأثر التبادلي بين الإنفاق على القطاع الصحي من جهة والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة موضع الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية موجبة في الأمد الطويل من الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق الصحي كما أن هناك أثرا إيجابيا للناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الصحي في الأمد الطويل، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الصحي ب 47.74% ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الحكومة الجزائرية

قد خصصت مبالغ مالية كبيرة للاستثمار في القطاع الصحي في ظل البرامج التنموية المختلفة. وبالمقابل أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية من الإنفاق الصحي نحو الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يمكن تفسيره في أن زيادة الإنفاق على الصحة لا يحدث نموا في الاقتصاد الجزائري. وقد انتهت الدراسة إلى أنه رغم التحسن الملحوظ في الإنفاق على القطاع الصحي والمكتسبات التي حققها، تبقى الخدمات المقدمة دون المستوى المأمول.

الكلمات المفتاحية: الأثر التبادلي؛ التنمية الاجتماعية؛ الإنفاق الصحي؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ العلاقة السببية

Abstract:

the present study aims at identifying the reciprocal impact of social development - represented in expenditure on the health sector - and GDP in Algeria in the period from 1990 to 2016. It also aims at identifying developments in the health sector in terms of spending and structures. The study relied on the analytical descriptive approach to data, statistics, comparison, discussion and analysis. It also relied on the Granger test for short-term causality and Toda-yamamoto in the long run. The ARDL model was used to study and assess the cross-impact of expenditure on the health sector from Hand and GDP in Algeria during the period under study.

The study found that there is a positive causal relationship in the long term of GDP towards health expenditure and that there is a positive effect on GDP on long-term health expenditure. The increase of GDP by 1% leads to an increase in health expenditure by 47.74% . This can be attributed to the fact that the Algerian government has allocated large sums of money to invest in the health sector under various development programs. On the other hand, the results showed that there is no causal relationship between health expenditure and GDP, which can be explained by the fact that the increase in health expenditure does not lead to growth in the Algerian economy. The study concluded that despite the noticeable improvement in spending on the health sector and the gains achieved, the services provided are below the expected level.

Key words : Interaction; Social development; Health expenditure; Gross domestic product;, Causal relationship.

المقدمة:

لقشكل دعم النظام الصحي محوراً أساسياً وثابتاً في جميع الخطط التنموية في الجزائر وهذا بهدف تلبية الطلبات المتزايدة للمواطنين على الخدمات الصحية ورغم انعكاس زيادة الإنفاق الفعلي على مستوى الخدمات الصحية إلا أنها ظلت دون مستوى الطموح، حيث أظهر التشخيص الذي تم إعداده منذ سنة 1999 أن النظام الصحي المعمول به قد بلغ حدوده وكان يعاني من بعض الاختلالات الهيكلية والتنظيمية التي تحد من أداءاته وفي إطار هذا المفهوم عمد قطاع الصحة إلى انتهاج سياسة إصلاح المستشفيات الهادفة إلى دفع منظومة الصحة الوطنية نحو العصرنة وذلك بتحسين أدائها المتعلق بالتسيير والتكفل الكامل بالمستخدمين. ولمرافقة هذا الإصلاح استفاد قطاع الصحة من برامج تنموية واسعة أساسها مبدأ تكثيف التغطية الصحية الجوارية بغية ضمان استفادة المواطن من العلاج القاعدي والمتخصص.

إن التحديات التي تواجهها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، أثرت بشكل مباشر على وضع الخدمات الصحية وطرق تقديمها، مثل زيادة عدد السكان، وارتفاع مستوى الوعي الصحي، الطلبات المتزايدة للمواطنين من أجل توفير الخدمات الصحية. ورغم هذه الجهود والمكتسبات المحققة يبقى الوضع الصحي، بالجزائر يتسم بالعجز في توفير الخدمات الصحية للأفراد والتي ينظر إليها على أنها ذات جودة مشكوك فيها، مما يجعل النظام الصحي ذو كفاءة متدنية في نظر المواطن.

من هنا رأينا أهمية أن نقوم من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع التنمية الاجتماعية بالجزائر وبالخصوص الإنفاق على الخدمات الصحية، ومن ثم استشراف مستقبل هذا الإنفاق والتأثيرات المتبادلة بينه وبين النمو الاقتصادي.

1- أهداف الدراسة:

إن العلاقة المتبادلة بين الإنفاق على الصحة والتنمية تعني أن تحقق التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تحسين الأوضاع الصحية، في حين أن الصحة الأفضل تساهم في التنمية الاقتصادية وسنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح الأهداف التالية:

التعرف على أهمية التنمية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

التعرف على الوضع الصحي الراهن في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي وذلك بتقديم معلومات عن تطور النظام الصحي خلال الفترة 1990-2016 واستشراف هذا التطور.

2-أهمية الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سنحاول اختبار العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الصحي في الجزائر للفترة 1990-2016، ويبرز هذا من خلال الأبعاد التالية:

***البعد الاقتصادي:** من خلال دراسة اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق على القطاع الصحي لزيادة تعزيز ودعم أحد الاتجاهين للنهوض بالاتجاه الآخر؛

***البعد الاجتماعي:** تعد الصحة أحد العناصر الأساسية لتحسين الحالة الاجتماعية للأفراد، وذلك باعتبار أن الاستثمار في الصحة يعد من الجوانب الأساسية للاستثمار البشري؛

***البعد السياسي:** تحسين ظروف المواطنين المعيشية خاصة في ما يتعلق بالصحة دلالة على الدور المهم الذي تقوم به الحكومة تجاه أفراد المجتمع مما يزيد من الدعم السياسي لها.

3-مشكلة الدراسة

تعد الصحة واحدة من أهم القضايا التي تؤثر وتتأثر بالاقتصاد والتنمية والخدمات والإنتاجية بصفة عامة. فالصحة الجيدة للمواطنين تؤثر في الإنتاجية مباشرة من خلال زيادة الجهد في العمل والحد من التغيب. ومنه فإن الاستثمار في الصحة يسرع النمو الاقتصادي كما أنه أحد الوسائل الفعالة للمحافظة على صحة المواطن وتعزيزها وللتعرف على طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الصحة بالجزائر يمكن صياغة الإشكالية التالية: " **هل توجد علاقة في الاتجاهين بين الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟**"

4-فرضيات الدراسة:

أثبتت النظرية الاقتصادية أن هناك علاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي والإنفاق على القطاع الصحي في الأمد الطويل.

5-منهج الدراسة:

سنتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصاءات موضع الدراسة والمقارنة بينها ومناقشتها وتحليلها، كما سنستخدم الأسلوب القياسي لدراسة الأثر التبادلي بين الإنفاق على القطاع الصحي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016 وسنستعين في ذلك باستخدام برنامج .Eviews9.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة نستعرض العناصر التالية:

1. **مفاهيم أساسية حول متغيرات الدراسة.**
2. **الشواهد التجريبية للعلاقة بين الإنفاق الصحي والنمو الاقتصادي.**
3. **تطور القطاع الصحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.**
4. **دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الصحي والنمو الاقتصادي**
5. **النتائج والتوصيات.**

أولا: مفاهيم أساسية حول متغيرات الدراسة.

سنتطرق في هذا المحور تعريف وتبيان أهمية التنمية الاجتماعية، وكذا تعريف الصحة والإنفاق الصحي بالإضافة إلى تعريف النمو الاقتصادي.

1-1 التنمية الاجتماعية

إن محور عملية التنمية الاجتماعية هو إحداث التغيرات الاجتماعية والسلوكية التي تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقاته البشرية التي بدورها ستعمل في إنجاح نشاطات المجتمع فيتحقق بذلك تنمية وتقدم المجتمع.[1] وسنتناول بعض التعريفات التي اشتملت عليها أدبيات التنمية الاجتماعية.

أ- تعريف التنمية الاجتماعية.

إن مفهوم التنمية الاجتماعية يختلف باختلاف التخصصات العلمية، فهي تعني لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، أما المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية فهي تعني وصول الإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة هو حق له تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة، وتعني لدى المصلحين الاجتماعيين توفير الصحة والتعليم والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والترويج وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض، وأن ذلك يستوجب العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية[2].

يعرف الرأسماليون التنمية الاجتماعية بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية. ويعرفها الاشتراكيون بأنها مجرد برامج الرعاية الاجتماعية، تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية وإنما ننظر إليها على أنها عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى القضاء على

مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة حيث أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه[3].

ب- أهمية التنمية الاجتماعية:

إن عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة تعتمد في الوقت الحاضر على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال، فالإنسان ذو الكفاية الإنتاجية المرتفعة هو الذي ينال قسطا من التعليم ويتمتع بصحة جيدة، ويعيش في سكن مريح وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل له الحياة الآمنة في حاضره ومستقبله هو الذي يستطيع أن يساهم بايجابية في بناء المجتمع وتنميته[4].

ويمكننا أن نلخص أهمية التنمية الاجتماعية وضرورتها بالنسبة للأفراد والمجتمع فيما يلي:

*زيادة الدخل القومي، إذ أن الهدف الأساسي الذي يدفع البلاد المتخلفة إلى القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشتها.

*يشعر الأفراد في ظل التنمية الاجتماعية بوجود الدولة حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى الدولة.

*تظهر أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق الأمان في المجتمع وضمان استقامته وعدم جنوحه إلى مبادئ هدامة تشيع الفرقة بين أفراده.

*تقليل التفاوت في الدخول والثروات، إذ أنه وباستحواذ نسبة قليلة من المجتمع على نصيب عال من الدخل القومي، -بينما غالبية المجتمع يحصل على نسبة بسيطة جدا- ينجم عن هذا الوضع أن الفئة القليلة لا تنفق عادة كل ما تحصل عليه وتكتنز الجزء الأكبر مما يؤدي إلى ضعف جهاز الإنتاج[5].

*تنمية قدرات الأفراد إلى أكبر حد ممكن وزيادة رفاهيتهم بشكل ينسجم مع قدرات واحتياجات المجتمع والوضع الاقتصادي السائد[6].

وبصورة عامة تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من استثمار وتنمية جهود المواطنين وتأكيد استمراريتها بالاستخدام الأمثل للموارد المحلية.

2-1 الصحة والإنفاق الصحي.

أكد دستور هيئة الصحة العالمية في كثير من فقراته حق المواطنين في الرعاية الصحية ومن ذلك مثلا: "إن التمتع بأعلى مراتب الصحة أحد الحقوق الرئيسية لكل إنسان بغير ما تمييز بالنسبة لجنسه أو دينه أو عقيدته السياسية أو حالته الاجتماعية والاقتصادية[7].

أ- **تعريف الصحة:**

الصحة لدى الأفراد والمجتمعات وفقا لتعريف منظمة الصحة العالمية في إعلان لمبادئ الرعاية الصحية الأولية عام 1978 "هي حالة من اكتمال السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد غياب أو انعدام للمرض أو العجز[8]، لكن هذا التعريف تعرض لانتقاد كبير وذلك لتنافيه مع الحياة الواقعية خاصة مع استخدام كلمة اكتمال السلامة، وهو ما دفع العديد من المنظمات إلى استخدام تعريفات أخرى من بينها: الصحة هي الحالة المتوازنة للكائن الحي والتي تتيح له الأداء المتناغم والمتكامل لوظائفه الحيوية بهدف الحفاظ على حياته ونموه الطبيعي.

وعرف البنك الدولي مفهوم الصحة بأنه:" مرتبط بالدخل والتعليم وبالمتغيرات التي تحدثها الثروة في سلوك الفرد، وكذا بمقدار النفقات ومدى كفاءة النظام الصحي". فالصحة الجيدة مفهوم أوسع من مجرد غياب المرض أو عدم التوازن، تنتج من أكثر من مجرد الخدمة الصحية الفعالة والكفأة [9].

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن أن نعرف الصحة على أنها: السلامة الجسمية والعقلية والنفسية للفرد وكذا تحسين الظروف المعيشية المحيطة به، كحقه في التعليم وبيئة نظيفة وسكن مريح وعمل لائق والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية.

ب-مؤشرات الحالة الصحية.

ينطوي التعريف النظري للحالة الصحية للفرد على إشكاليات مفهومية تعيق تطبيق النموذج النمطي للمستهلك ومن ثم تعيق تعريف منحنى الطلب على خدمات الرعاية الصحية ، وقد تم تطوير عدد من المؤشرات التجميعية لتعريف الحالة الصحية لمختلف الأقطار، تمثلت في:[10]

***معدل وفيات الرضع** : وهو عدد الوفيات سنويا من الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة لكل ألف طفل يولدون أحياء، والمعدل يعبر عن احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر مضروبا في ألف.

***معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:** وهو متوسط العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر بالضبط مضروبا في ألف، وتعتبر منظمة اليونيسيف هذا المعدل من أهم المؤشرات التي تعكس الحالة الصحية.

***العمر المتوقع عند الولادة:** هو عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها الطفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي طول حياته.

***نسبة الإنفاق الصحي:** وهو الإنفاق على المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات وخطط التأمين الصحي وتنظيم الأسرة منسوبا إلى إجمالي الإنفاق الحكومي أو الناتج المحلي الإجمالي.

***الحصول على الخدمات الصحية:** وهو النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية المحلية الملائمة سيرا على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد عن ساعة.

1-3 النمو الاقتصادي.

يرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الراشد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والتعليم والصحة...وبالتالي أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيرا عن العملية التنموية بكاملها وهو دليل آخر على عدم جدوى الفصل بين السياسة والاقتصاد من جهة وبينها وبين العلاقات الاجتماعية والخلفيات الثقافية للمجتمعات[11]. وسنحاول من خلال هذا المحور التعرض لمختلف تعاريف النمو الاقتصادي.

أ- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف الاقتصادي **كوزنيتس** النمو الاقتصادي بأنه إحداث زيادات مستمرة في الثروات المادية ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل ايجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقني جديدة من خلال الاختراع والابتكار فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشأة الإنتاجية أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج [12].

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ووفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي:[13]

*يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

*أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم.

*يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

ب- المعايير الاجتماعية لقياس النمو الاقتصادي.

يقصد بالمعايير الاجتماعية لقياس النمو الاقتصادي العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية[14].

معايير صحية:

لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

*عدد الوفيات لكل ألف من السكان.

*معدل توقع الحياة عند الميلاد.

*كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل صيدلي، عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

1. معايير تعليمية:

تتمثل هذه المعايير في:

*نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

*نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

*نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

2. معايير التغذية:

هناك العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها:

*متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

*نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

ثانيا: الشواهد التجريبية للعلاقة بين الإنفاق الصحي والنمو الاقتصادي.

تتمثل الأداة التجريبية الرئيسية المستخدمة الآن لدراسة النمو الاقتصادي في تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي (معدل النمو في دخل الفرد، مثلا) وبين مجموعة من المتغيرات يعتقد أنها السبب في اختلاف النمو الاقتصادي بين الدول المختلفة. وتتضمن هذه المتغيرات: مستويات وأنماط التعليم، والنمو السكاني، والهيكل العمري للسكان، ووفرة الموارد الطبيعية،

والادخار الشخصي والعام، ورصيد رأس المال المادي، والسياسة الاقتصادية (مثل درجة الانفتاح الاقتصادي)، وجودة المؤسسات العامة، والموقع الجغرافي وقد أضافت البحوث الحديثة بعض المؤشرات الصحية المحددة إلى هذه العوامل، وحاولت تحديد الروابط بينها وبين النمو الاقتصادي. مثل توقعات الحياة. بالإضافة إلى بعض المتغيرات كالجغرافيا والسكان التي تربط بصورة غير مباشرة بين الصحة والنمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار سنعرض عدة شواهد تجريبية توضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والصحة ومن بين هذه الشواهد ما يلي:

ا-على مستوى الدراسات الكلية تفيد بأن سلامة الصحة العامة هي محرك قوي للنمو الاقتصادي حيث يزداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بما يقدر بنحو 4 في المائة من كل سنة إضافية في متوسط العمر المتوقع هناك عدة قنوات تعمل في هذا المسار منها الآثار الايجابية للصحة على إنتاجية العمل، ومعدل الالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي، والوظيفة الإدراكية للبشر ومعدلات الادخار، لن الناس يدخرون أكثر تحسبا لفترات التقاعد الأطول أجلا والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقترن غالبا بالتكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل وزيادة التجارة[15].

ب-من خلال الدراسة التي قام بها الدكتور **أكمل عبد الحكيم** سنة 2006[16]الموسومة: **صحة المجتمع بين الآثار الاقتصادية والمسؤولية الحكومية** يمكن إرجاع التأثير الإيجابي للأشخاص الأصحاء على مؤشرات النمو الاقتصادي، من خلال أربع طرق رئيسية.

*هؤلاء الأشخاص يصبحون أكثر إنتاجية مساهمين بذلك في زيادة الإنتاجية الكلية، وقادرين على الحصول على دخل أعلى، مما يعينهم على تكوين ثروات شخصية أكبر.

*يقضي هؤلاء الأشخاص أياماً أكثر في العمل، نتيجة انخفاض غيابهم لأسباب مرضية. كما أنهم يقضون سنوات أطول ضمن قوة العمل، حيث لا يضطرون للتقاعد المبكر نتيجة أسباب صحية.

*يميل هؤلاء الأشخاص للاستثمار بشكل أكبر في تعليمهم وتدريبهم، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى زيادة إنتاجيتهم.

*كنتيجة لزيادة متوسط العمر، يسعى الأشخاص الأصحاء إلى الادخار بنسبة أكبر من مداخيلهم، تحسباً لسنوات العمر بعد التقاعد. هذه المدخرات تصبح متوفرة للاستثمار في الاقتصاد مرة أخرى، مما يرفع من مؤشرات الأداء الاقتصادي العام.

ج-ولقد حدّد البنك الدولي أربعة طرق يساهم بها تحسين الصحة من قبل القطاع الصحي في تحقيق النمو الاقتصادي ويذكر الطريق الأول أن الأفراد الأكثر صحة لهم غيابات أقل عن

العمل نسبة إلى الأفراد المصابين ما يعني زيادة إنتاجيتهم، والطريق الثاني هو أنّ الأطفال الأكثر صحة يتغّيون عن التعليم بنسبة أقل من الأطفال المصابين، ما يعني تحقيق الأطفال الأصحاء إنجاز وأداء أفضل. ويدرس الطريق الثالث أثر القضاء على الأمراض في الأماكن التي تنتشر فيها الإصابة، فعند القضاء على هذه الأمراض تصبح هذه الأماكن قابلة للاستثمار والسكن فتُحقّق عوائد تصب في زيادة إجمالي الناتج المحلي، أما الطريق الرابع فيذكر أثر الاستثمار في القطاع الصحي، فهو يزيد من نوعية وكمية الموارد البشرية في المستقبل، من خلال تمديد وتطويل حياة العمل بالنسبة للفرد[17].

د-استنتج عدد كبير من الباحثين، بعد فحص موسع لبيانات الإنفاق الصحي والناتج المحلي الإجمالي، أن الإنفاق يسهم بصورة فعالة في رفع الناتج خصوصا على الأمد الطويل، حيث تؤكد تجارب عديدة من دول العالم وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين، لكنها ليست ثابتة لجميع الدول، حيث تتباين مقادير النمو بين دول العالم، ويرجع هذا إلى اختلاف مراحل التنمية وفعالية الإنفاق الصحي، وكفاءته في مواجهة التحديات الصحية وتحسين الصحة العامة للسكان. يظهر تأثير الإنفاق الصحي في النمو الاقتصادي بصورة قوية في بداية مراحل التنمية، بسبب تصديه للأمراض المعدية المنتشرة في البلدان وتحسين صحة الفئات السكانية الأضعف التي تضم الفقراء والنساء والأطفال والزيادة الكبيرة في معدلات الأعمار المتوقعة[18].

هـ-أعد سميث دراسة عن أصحاب الدخول المرتفعة والصحة الجيدة، لإيجاد العلاقة بين الصحة و الحالة الإقتصادية، واستنتج من دراسته أن هناك علاقة وطيدة بين الصحة والثروة حيث تؤثر الموارد الاقتصادية المتاحة للأسرة تأثيرا كبيرا في الحالة الصحية لأفراد الأسرة وخاصة في مرحلة الطفولة والمراهقة حيث يبنى مستوى ومسار الحالة الصحية للفرد طول فترة عمره المتوقع وأن هناك تأثير ارتدادي لمستجدات الحالة الصحية لأفراد الأسرة وعلى دخلها وثروتها. كما يرى أن الصحة تمثل رصيد لها آثار محتملة على كل من الدخل، الاستهلاك وتكاليف العلاج الطبي، وأن تدهور الحالة الصحية تترك آثار سلبية على تراكم الثروة لدى الأسرة، ويمكن استكشاف الدور الذي تلعبه الصحة في قرارات الادخار الأسرية من خلال نماذج دورة الحياة[19].

من خلال هذه الشواهد نستنتج أن هناك علاقة سببية بين مختلف قطاعات التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي فالصحة مثلا تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية. حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم والعيش حياة إنتاجية أطول وكل هذه العوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية[20].

ثالثا: تطور القطاع الصحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

أولت الحكومة أهمية كبيرة لقطاع الصحة في الجزائر حيث قامت بتخصيص مبالغ جد معتبرة وذلك من أجل تحسين الوضع الصحي للسكان، وبهدف تلبية طلبات المواطنين، تمت مرافقة سياسة الصحة العمومية بجهود استثمارية هامة من طرف الدولة لتوسيع شبكة هياكل الصحة وتكثيفها قصد التكفل بشكل أفضل بالمريض وتغطية طبية أنجع[21] حيث عرفت الإعتمادات المخصصة لقطاع الصحة ضمن الميزانية العامة للدولة نموا مطردا على مدار السنوات الأخيرة متنقلة من 35.1 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 195 مليار دينار جزائري لعام 2010.من الناتج الداخلي الخام تضاعفت النفقات الصحية بنحو ثلاث مرات خلال الفترة الزمنية 2000- 2008 متنقلة من 3,3% إلى 9,6% هذا الارتفاع المستمر للنفقات على قطاع الصحة كان لها بالغ الأثر الايجابي لنصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية. ويمكن تقسيم فترات تطور المنظومة الصحية خلال الفترة 1990-2016 كما يلي:

3-1 الفترة 1990-2000:

شهدت هذه الفترة ميلاد عدة مؤسسات دعمت وزارة الصحة على غرار المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية ومعهد باستور الجزائر الذي أصبح مخبرا مرجعيا لمنظمة الصحة العالمية في مجال المراقبة والتكوين حول مقاومة الجراثيم للضمادات الحيوية. وتضاف إلى هذه المؤسسات الصيدلية المركزية للمستشفيات والوكالة الوطنية للدم والمركز الوطني لليقظة الصيدلانية والمركز الوطني لمكافحة التسمم والوكالة الوطنية للتوثيق الصحي. كما عرفت هذه المرحلة إعادة النظر في النصوص القانونية المسيرة للمؤسسات الصحية بما فيها المستشفيات الجامعية والمؤسسات المتخصصة والمراكز الصحية بالإضافة إلى تطبيق النظام المسير للنشاطات الإضافية بين القطاعين العمومي والخاص. و في نفس العشرية تم إعادة بعث البرامج الوطنية وتحديد سياسة للأدوية في مجال الاستيراد والتسجيل والمراقبة والتوزيع وتخلي الدولة عن احتكارها للمواد الصيدلانية.

3-2 الفترة 2001-2004

شهدت هذه الفترة طرح برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان هدفه إعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني ومن جهة أخرى فهو يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية التي من شأنها تنشيط الطلب الكلي عبر تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، وهذا راجع إلى التجربة المريرة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي وعلى هذا الأساس استفاد قطاع

الصحة كغيره من القطاعات بحصة وافرة من مخصصات هذا البرنامج قدرت بـ:14.7 مليار دج أي بنسبة 16.28 % من الحصة الإجمالية الموجهة لتنمية الموارد البشرية البالغة قيمتها 90.3مليار[22]دج.ومنه فقد ساهم التطبيق الفعلي لهذا البرنامج من تعزيز القطاع الصحي بعدد معتبر من المشاريع يقارب 454 مشروع من أصل 16063 مشروع موزعة على أربع سنوات بمعدل 136 مشروع لكل سنة.

3-3 الفترة 2005- 2009

قصد دعم النمو الاقتصادي تم طرح برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC)، وباعتبار أن قطاع الصحة من القطاعات الواعدة والإستراتيجية فقد حظي بحصة معتبرة من هذا البرنامج وصلت إلى 85 مليار دج، أي بنسبة 4% من الحصة الإجمالية المخصصة للبرنامج ككل[23].

كما تم اعتماد تنظيم صحي جديد بدءا من شهر ماي 2007 بموجب المرسوم 07-140-2007[24] ، يقوم على فصل مؤسسات الصحة عن المؤسسات التي تتضمن العلاج القاعدي، وقد مكن التنظيم الجديد المستشفى يركز على مهامه الإستشفائية دون إغفال نشاطات الوقاية التي يوفر لها فضاء متميزا يخص العلاج القاعدي وتحسين العلاقة الجوارية مع المواطن ومنذ الفاتح جانفي 2008 تم تطبيق النظام الصحي الجديد والقوانين الخاصة بالمؤسسات الاستشفائية، حيث أسفرت هذه التعديلات التنظيمية والقانونية عن إعداد مدونة جديدة تخص هياكل الصحة وبهذا تم استبدال قطاع الصحة بمؤسستين اثنتين هما:[25]

*المؤسسة العمومية الاستشقائية.

*المؤسسة العمومية للصحة الجوارية.

4-3 الفترة 2010-2016

تميزت هذه الفترة بطرح برنامج توطيد النمو **(PCCE)** حيث يندرج هذا الأخير ضمن دينامية إعادة الاعتمار الوطني التي انطلقت سنة 2001 ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 وتواصلت ببرنامج في الفترة 2005-2009 الذي تدعم بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح الهضاب العليا وولايات الجنوب واستلزم برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 من النفقات 21114 مليار دج، وقد تم توجيه أكثر من 40 بالمائة من هذه الاستثمارات العمومية نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية[26]استفاد قطاع الصحة من غلاف مالي معتبر يقدر ب619 مليار دج وذلك في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 ، وقد تم استغلال هذا البرنامج لانجاز أكثر من 1500 منشأة صحية منها 17 مستشفى، 45 مركز متخصص في

الصحة، 377 عيادة متعددة الخدمات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

تصنف العمليات الخاصة بقطاع الصحة المدرجة ضمن هذا البرنامج من الأولويات التي استهدفت تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد ومستشفيات أو مؤسسات استشفائية متخصصة، ويعزز هذا النسيج الاستشفائي هياكل الصحة على مستوى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية البالغ عددها 271 والتي تشرف على تسيير988 عيادة متعددة التخصصات وتتوفر على 3566 سرير متخصص للأمهات و378 عيادة متعددة الاختصاصات و5376 قاعة علاج.

3-5-تطور المؤشرات والهياكل الصحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

سنتطرق في هذا المحور إلى تطور الهياكل الصحية، و مؤشرات التغطية الصحية والمؤشرات الديمغرافية، بالإضافة الإنفاق الصحي.

ا-تطور الهياكل الصحية:

من خلال الجدول رقم **(01)** نلاحظ أن عدد الهياكل الصحية خلال الفترة 1999-2016، قد ارتفع بشكل لافت للنظر خاصة في الفترة 2011-2016 حيث بلغ مجموع المستشفيات المنجزة 205 مستشفى، بينما بلغ عدد العيادات متعددة الخدمات، 528عيادة بعدما كان عددها 50 عيادة خلال الفترة 1999-2004، كما تم انجاز خلال الفترة 2011-2016 1000 قاعة علاج، بزيادة قدرها 306 قاعة مقارنة بالفترة 1999-2004.

الجدول رقم: (01) تطور الهياكل الصحية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1991-2006

الهياكل الصحية	2004-1999	2008-2005	2011-2009	2016-2011	المجموع
مؤسسات استشفائية	13	20	12	160	205
مراكز صحية	136	71	145	-	352
عيادة متعددة الخدمات	50	57	43	378	528
قاعات العلاج	694	384	51	1000	2129
دور الولادة	0	5	13	3	21

المصدر: 1-الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة إحصائية1962-2011، ص 112.

2-مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 86.

3- رئاسة الوزراء، بيان اجتماع مجلس الوزراء بخصوص برنامج توطيد النمو 2010-2014 ،24 ماي 2010.

من خلال الجدول رقم (02) أدناه نلاحظ أن عدد الأطباء تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى وهذا نتيجة للتكوين الذي أولته الدولة الجزائرية لتكوين الأطباء وقدرت هذه الزيادة بـ: 4355

طبيب 2014 و2015 بنسبة نمو قدرها 6.3 **%** وبزيادة ،قدرت بـ: 49881 طبيب بنسبة قدرها 211 **%**، بين سنتي 1990 و2015. بنفس الوتيرة ازداد عدد الصيادلة وجراحي الأسنان

الجدول رقم: (02) تطور السلك الطبي والشبه الطبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الهياكل الصحية	1990	1995	2000	2006	2010	*2013	*2014	*2015
عدد الأطباء	23550	27317	32332	39459	56209	66236	69076	73431
عدد الصيادلة	2134	3691	4814	7267	9081	10538	11078	11475
عدد جراحي الآسنان	7199	8056	8197	9648	11633	12782	13168	13645
عدد عمال الشبه الطبي	-	-	-	-	-	123344	121803	123458

المصدر: 1- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة إحصائية1962-2011، ص 112.

2-*الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الجزائر بالأرقام -نتائج 2013-2015، النشرة رقم 46 2016، ص 26.

ب-مؤشرات التغطية الصحية:

من خلال الجدول (03) يتبين أن نصيب السكان من الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان في انخفاض مستمر، حيث وصل عدد السكان لكل طبيب عام إلى 1118 نسمة سنة 2015 بعدما كان 1887 سنة 1990، أما نصيب السكان لكل طبيب اختصاصي، فقد وصل إلى 1413 نسمة سنة 2015 بعدما كان 3080 نسمة سنة 1990، وقد تراجع عدد السكان لكل صيدلي من 11725 نسمة سنة 1990 إلى 3467 نسمة سنة 2015، أما بالنسبة لنصيب السكان لكل جراح أسنان فقد وصل إلى 2972 نسمة سنة 2015 بعدما كان 3476 نسمة سنة 1990.

الجدول رقم: (03) تطور مؤشر التغطية الصحية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

عدد السكان لكل:	1990	2000	2005	2006	2010	2013	2015
طبيب عام	1887	1177	969	1490	1339	1127	1118
طبيب اختصاصي	3080	3464	2240	2052	2064	1404	1413
صيدلي	11725	6273	5389	4341	-	-	3467
جراح أسنان	3476	3761	3641	3269	3143	2978	2972

المصدر:1- رئاسة الحكومة، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014 ص 50.

2- مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 86.

3-وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، مؤشرات التغطية الصحية.

من خلال الجدول رقم **(04)** أدناه نلاحظ أن حجم وفيات الرضع بلغ 22271 وفاة خلال سنة 2016، حيث شهد انخفاضا نسبيا بلغ 3.8%مقارنة بسنة 2015 سجل هذا التراجع على الرغم من ارتفاع حجم الولادات الحية التي أثرت إيجابا على مستوى وفيات الرضع ، مما أدى إلى تراجع معدل وفيات الرضع بأكثر من 1.4 نقطة مقارنة بسنة 2015 ليبلغ 20.9 ‰. كما تراجع معدل الوفيات 25.9 نقطة مقارنة بسنة 1990 بنسبة قدرها 38.6%. كما شهد احتمال

وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر تراجعا معتبرا بين سنتي 2015 و2016 ليبلغ 25.4 ‰ أي انخفاضا قدر ب 0.3 نقطة هذا التراجع ناتج عن الانخفاض المحسوس لوفيات الرضع. كما ارتفع معدل الأمل في الحياة ب 10.44 نقطة خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 1990.

الجدول رقم: (04) يمثل تطور المؤشرات المتعلقة بالوضع الصحي للسكان خلال الفترة 1990-2016

السنوات / المؤشرات	1990	2000	2005	2010	2012	2015	2016
متوسط وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي	46.8	36.9	30.4	14.7	22.6	22.3	20.9
متوسط وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000	55.7	43	35.5	27.5	26.1	25.7	25.4
معدل الحياة المتوقع	67.16	70.18	74.6	76.3	76.4	77.2	77.6

المصدر:1- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة إحصائية1962-2011، ص 112.

2- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الجزائر بالأرقام -نتائج 2013-2015، النشرة رقم 46 2016، ص 26.

ج- المؤشرات الديمغرافية:

من خلال الجدول رقم **(5)** بلغ عدد السكان سنة 2016 40.8 مليون نسمة، بزيادة طبيعية قدرت ب 886 ألف نسمة وبذلك بلغ معدل النمو الطبيعي 2.17% مسجلا زيادة قدرت بـ:0.02 نقطة مقارنة بسنة 2015 ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة حجم الولادات الحية مع تراجع لحجم الوفيات.

الجدول رقم: (05) يمثل تطور المؤشرات الديمغرافية خلال الفترة 1990--2016

السنوات / المؤشرات	1990	2000	2005	2010	2012	2015	2016
عدد السكان (بالآلاف)	25022	30416	32906	35978	37495	39963	40836
معدل النمو الطبيعي (%)	2.49	1.48	1.69	2.03	2.16	2.15	2.17
معدل الوفيات (‰)	6.03	4.59	4.47	4.37	4.39	4.57	4.42

المصدر: 1- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة إحصائية1962-2011، ص 112.

2- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الجزائر بالأرقام -نتائج 2013-2015، النشرة رقم 46 2016، ص 26.

د-الإنفاق الصحي:

من خلال الجدول **(06)** نلاحظ أن نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية تحسن من سنة لأخرى حيث ارتفع إلى932.10 دولار للفرد سنة 2014 بعدما كان 278.08 سنة 2000. ويعود هذا التحسن الملحوظ إلى البرامج التي خصصتها الدولة لتنمية القطاع الصحي. إن التحسن المستمر الذي عرفته المؤشرات المختلفة المرتبطة بحجم النفقات العامة على قطاع الصحة لا يغني عن بذل المزيد من الجهد لرفعها، خاصة وأنها تبقى دون المستويات المحققة

في العديد من الدول فعلى سبيل المثال، بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية سنة 2014 في ماليزيا1040.23 دولار، والبرازيل 1318.17 دولار، الإمارات العربية المتحدة 2405.37 دولار[27].

الجدول رقم (06): يبين تطور نصيب الفرد من الاتفاق على الرعاية الصحية، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2011) في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

السنة	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية	السنة	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية
2000	278.08	2008	510.13
2001	323.07	2009	654.98
2002	332.46	2010	644.25
2003	346.55	2011	686.22
2004	360.80	2012	821.34
2005	355.14	2013	858.86
2006	380.57	2014	932.10
2007	353.24		

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.PCAP.PP.KD?locations=DZ&name_desc=fals

الجدول رقم(07) : تطور نفقات التسيير لقطاع الصحة **الوحدة :1000دج**

السنة	نفقات التسيير لقطاع الصحة	نفقات التسيير لميزانية الدولة	نفقات تسيير الصحة نسبة لنفقات تسيير الدولة	السنة	نفقات التسيير لقطاع الصحة	نفقات التسيير لميزانية الدولة	نفقات تسيير الصحة نسبة لنفقات تسيير الدولة
1990	384000	84000000	%0.46	2004	45263770	0000120000	%5.31
1991	2382560	118300000	%2.01	2005	09536246	3000125527	4.98%
1992	12317689	203900000	%6.04	2006	15276703	1283446977	%5.48
1993	16713963	303950251	%5.50	2007	29669355	1652698265	%5.66
1994	17819286	323272877	%5.51	2008	129201251	1962017969	6.40%
1995	21171423	437975979	%4.83	2009	178322829	2593741485	%6.88
1996	28994126	547000000	%5.30	2010	195011838	2837999823	%6.87
1997	28536391	640600000	%4.45	2011	227859541	3434306634	%6.63
1998	29802363	771721650	%3.86	2012	404945348	4608250475	%8.79
1999	31681985	817692715	3.87%	2013	306925642	4335614484	%7.08
2000	33900742	965328164	3.51%	2014	365946753	4714452366	%7.76
2001	38324796	836294176	4.58%	2015	381972062	4972278494	%7.68
2002	49117107	0166167105	56%.4	2016	379407269	4807332000	%7.89
2003	56555430	8590010973	5.05%				

المصدر: الجرائد الرسمية[28] : من 1990 إلى 2015.

من خلال الجدول رقم **(07)** أعلاه نلاحظ أن هناك تطور مستمر فيما يخص نفقات تسيير القطاع الصحي فبعدما كانت قيمة النفقات المخصصة للتسيير لا تتعدي 2.4 دج لسنة 1991 أصبحت في نهاية التسعينيات 3.17 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 12.30% ، وواصلت هذه الاعتمادات المخصصة لنفقات تسيير القطاع الحي في الارتفاع لتصل إلى62.5 مليار دج سنة 2005 بمعدل نمو قدره 84 بالمائة بين سنتي 2000 و2005 وقد قفز هذا المعدل إلى 184 بالمائة بين سنتي 2005 و2009 ،كما بلغ 95 بالمائة بين سنتي 2010 و2016.

رغم هذا الارتفاع المسجل في الهياكل الصحية وتراجع نصيب السكان من الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان، وتحسن نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، وتطور نفقات تسيير القطاع، إلا أن هذه الأرقام تبين أن نسبة التغطية في الجزائر ما زالت ضعيفة نوعا ما مقارنة بما تم ضخه من نفقات لهذا القطاع.

رابعا: دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين.

سنقوم بدراسة استقرارية السلسلتين الإحصائيتين لكل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الصحي.

من خلال الشكلين (1) و (2) يظهر بصورة واضحة أن السلستين غير مستقرتين وسنبحث هل يرجع سبب عدم استقرارية السلسلتين لوجود جذر الوحدة أم لا.

الشكل (01): يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990- 2016

الشكل (02): يمثل تطور الإنفاق الصحي للفترة 1990-2016

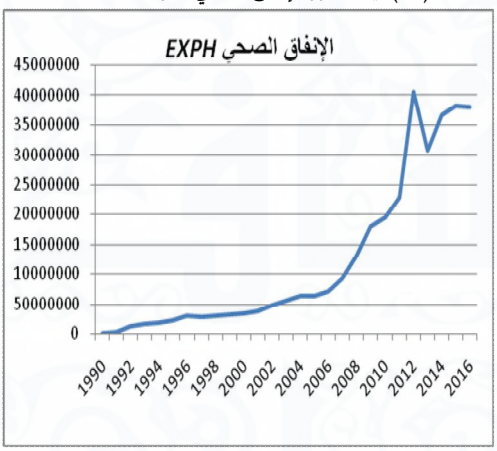

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews9

4-1-دراسة إستقرارية السلسة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي(*GDP*)

ا-عند المستوى (level)

الجدول رقم (08):نتائج اختبار ديكي فولر المطور (*ADF*) للسلسلة (*GDP*)

النموذج	النموذج (6)			النموذج (5)		النموذج (4)
مركبات النموذج	الاتجاه العام	الحد الثابت	الجذر الأحادي	الحد الثابت	الجذر الأحادي	الجذر الأحادي
t_{tab}	2.79	3.11	-3.595	2.54	-2.981	-1.954
t_{cal}	1.979	1.728	-2.032	1.342	-0.451	1.645

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- **نتائج تقدير النموذج رقم (6):**

$$\begin{cases} H_0: \ B = 0 & \text{عدم وجود مركبة الاتجاه العام} \\ H_1: \ B \neq 0 & \text{وجود مركبة الاتجاه العام} \end{cases}$$

لدينا : $t_{cal} = 1.979 < t_{tab} = 2.79$ عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل H_0 أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام .

- **نتائج تقدير النموذج رقم (5):**

$$\begin{cases} H_0: \ C = 0 & \text{عدم وجود الحد الثابت} \\ H_1: \ C \neq 0 & \text{وجود الحد الثابت} \end{cases}$$

لدينا : $t_{cal} = 1.728 < t_{tab} = 3.11$عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل H_0 أي عدم وجود الحد الثابت

- **نتائج تقدير النموذج رقم (4):**

$$\begin{cases} H_0: \ \emptyset = 1 & \text{وجود الجذر الأحادي} \\ H_1: \ \emptyset < 1 & \text{وجودعدم الجذر الأحادي} \end{cases}$$

لدينا : $t_{cal} = 1.645 > t_{tab} = -1.954$ عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل H_0 أي وجود جذر الوحدة

النتيجة : من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن السلسلة غير ساكنة عند المستوي.

ا-عند الفرق الأول (1st difference)

الجدول رقم (09):نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)للسلسلة (*GDP*)

النموذج	النموذج (6)			النموذج (5)		النموذج (4)
مركبات النموذج	الاتجاه العام	الحد الثابت	الجذر الأحادي	الحد الثابت	الجذر الأحادي	الجذر الأحادي
t_{tab}	2.79	3.11	-3.603	2.54	-2.986	-1.955
t_{cal}	0.389	0.625	-4.478	1.839	-4.592	-4.49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

النتيجة :من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن السلسلة ساكنة عند الفرق الأول.

4-2-دراسة استقرارية سلسلة الإنفاق الصحي(*EXPH*):

ا-عند المستوي (level)

الجدول رقم (10):نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (*EXPH*)

النموذج	النموذج (6)			النموذج (5)		النموذج (4)
مركبات النموذج	الاتجاه العام	الحد الثابت	الجذر الأحادي	الحد الثابت	الجذر الأحادي	الجذر الأحادي
t_{tab}	2.79	3.11	-3.603	2.54	-2.986	-1.955
t_{cal}	1.830	-0.933	-0.983	1.235	1.107	2.364

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

النتيجة: من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ السلسلة غير ساكنة عند المستوى.

ب- عند الفرق الأول (1st difference)

الجدول رقم (11): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (*EXPH*)

النموذج	النموذج (6)			النموذج (5)		النموذج (4)
مركبات النموذج	الاتجاه العام	الحد الثابت	الجذر الأحادي	الحد الثابت	الجذر الأحادي	الجذر الأحادي
t_{tab}	2.79	3.11	-3.603	2.54	-2.986	-1.955
t_{cal}	1.935	-0.440	-7.929	2.441	-7.271	-6.235

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

النتيجة: من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ السلسلة ساكنة عند الفرق الأول.

4-3-تحديد العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الصحي حسب غرانجر:

سنحاول في هذا العنصر دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الصحي في الأجل القصير.

الجدول رقم (12):نتائج دراسة السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/19/18 Time: 11:45
Sample: 1 27
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXPH does not Granger Cause GDP	25	1.06363	0.3639
GDP does not Granger Cause EXPH		5.10255	0.0162

المصدر: مخرجات Eviews9

الجدول رقم (13):نتائج اختبار السببية حسب غرانجر

فرضية العدم (H_0)	F-Statistic	الاحتمال Prob	النتيجة
GDP لايسبب $EXPH$	1.063	0.3639	لا توجد علاقة سببية من الإنفاق الصحي باتجاه الناتج الداخلي الخام
$EXPH$ لايسبب GDP	5.102	0.0162	توجد علاقة سببية من الناتج الداخلي الخام باتجاه الإنفاق الصحي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

- **نتائج اختبار السببية:**

$$\begin{cases} H_0: & GDP \text{ لايسبب} \Rightarrow EXPH \\ H_1: & GDP \text{ يسبب} \Rightarrow EXPH \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (13) لدينا الاحتمال $0.3639 > 0.05$ ومنه نقبل فرضية العدم معناه أن الإنفاق الصحي لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

- **نتائج اختبار السببية:**

$$\begin{cases} H_0: & EXPH \text{ لايسبب} \Rightarrow GDP \\ H_1: & EXPH \text{ يسبب} \Rightarrow GDP \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 12 لدينا الاحتمال $0.0162 < 0.05$ ومنه نرفض فرضية العدم معناه أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الإنفاق الصحي في الأجل القصير.

4-4-تحديد العلاقة السببية في الأجل الطويل باستخدام طريقة Toda-Yamamot 1995

أ-تحديد رتبة استقرارية السلسلتين الزمنيتينGDP وEXPH

من خلال دراستنا لاستقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالإنفاق الصحي (***EXPH***) وجدنا أنها مستقرة عند الفرق الأول ومنه فإن رتبة السلسلة الزمنية (***EXPH***) هي (1). وجدنا كذلك أن السلسلة (***GDP***) مستقرة عند الفرق الأول ومنه فإن رتبة السلسلة (***GDP***) الزمنية هي (1).

ب- تحديد فترات الابطاء :

الجدول رقم (13):نتائج تحديد فترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP EXPH
Exogenous variables: C
Date: 03/19/18 Time: 19:39
Sample: 1 27
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-784.1963	NA	3.76e+28	71.47240	71.57158	71.49576
1	-739.8944	76.52154	9.67e+26	67.80858	68.10614	67.87868
2	-736.5497	5.169088	1.04e+27	67.86815	68.36408	67.98498
3	-734.5951	2.665394	1.29e+27	68.05410	68.74840	68.21765
4	-718.2638	19.30057*	4.45e+26	66.93308	67.82575*	67.14336
5	-713.0998	5.164042	4.40e+26*	66.82725*	67.91830	67.08427*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

من خلال الجدول رقم (13) نعتمد على معيار شوارتز[29] (***SC***) لتحديد عدد الابطاءات المناسبة لنموذج (*VAR*) هو أربع إبطاءات أي (***K=4***).

الجدول رقم (14):نتائج اختبار (*Toda-Yamamoto*)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 03/19/18 Time: 22:28
Sample: 1 27
Included observations: 22

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
EXPH	7.281832	4	0.1217
All	7.281832	4	0.1217

Dependent variable: EXPH

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	22.49494	4	0.0002
All	22.49494	4	0.0002

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.

- **نتائج اختبار السببية:**

$$\begin{cases} H_0: & EXPH \text{ لايسبب} \Rightarrow GDP \\ H_1: & EXPH \text{ يسبب} \Rightarrow GDP \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم **(14)** نلاحظ أن قيمة الاحتمال 0.1217 أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرض العدم H_0أي لم نستطع أن نرفض فرض العدم ومنه فإن الإنفاق الصحي لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

- **نتائج اختبار السببية:**

$$\begin{cases} H_0: & GDP \text{ لايسبب} \Rightarrow EXPH \\ H_1: & GDP \text{ يسبب} \Rightarrow EXPH \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة الاحتمال 0.0002 أقل من 0.05 ومنه نرفض فرض العدم H_0 أي نقبل الفرض البديل ومنه فإن الناتج الداخلي الحقيقي يسبب الإنفاق الصحي في الأجل الطويل.

5-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد اتجاه العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام اختبار غرانجر (***Granger***) و تودا يماموتو(***Toda-Yamamoto***) على التوالي توصلنا إلى أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة **I(1)**، وتوجد علاقة من النمو الاقتصادي باتجاه الإنفاق الصحي، وبما أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى سوف نقوم باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لاختبار التكامل المشترك والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، إلى تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير وقياس أثر العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الصحي.

1-تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

تظهر نتائج فترات الابطاء كمايلي:

الشكل رقم (03): معيار AIC لتحديد فترات الإبطاء

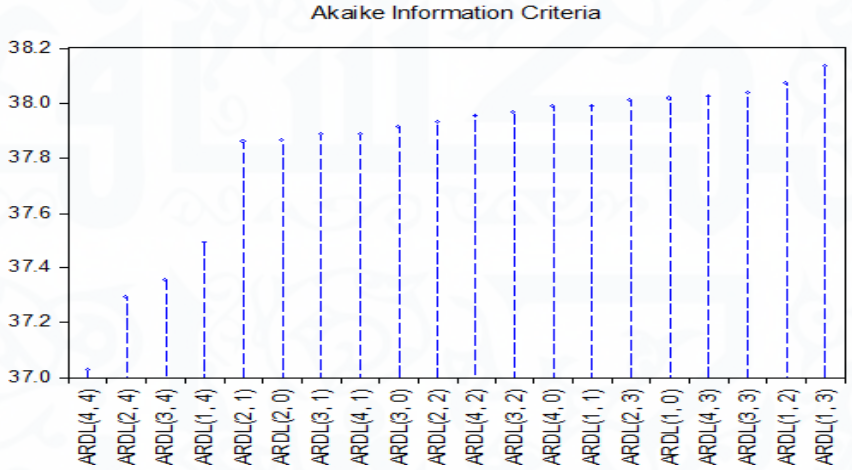

المصدر :من إعداد الطالب بناء على مخرجات Eviews.9

من خلال الشكل رقم (03) يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار (AIC) هو ARDL(4.4) أي أن فترة الإبطاء المثلى هي 4 إبطاءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام و 4 إبطاءات بالنسبة لسلسلة الإنفاق الصحي.

2- اختبار جودة النموذج

في البداية ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج ARDL(4.4)، قبل اعتماده في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ، للتأكد من جودته وذلك سوف نستخدام الاختبارات التالية:

أ-التوزيع الطبيعي للبواقي:

سوف نعتمد على إحصائية جارك بيرا (Jarque-Berra) حيث لدينا:

$$J-B = 1.94 < \chi^2_2(0.05) = 5.99$$

J-B=1.94 أقل من 5.99 ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي وهذا ما تؤكده قيمة الاحتمال الموافقة لـ: (Jarque-Berra) وهي أكبر من 0.05 .

الشكل رقم (04): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

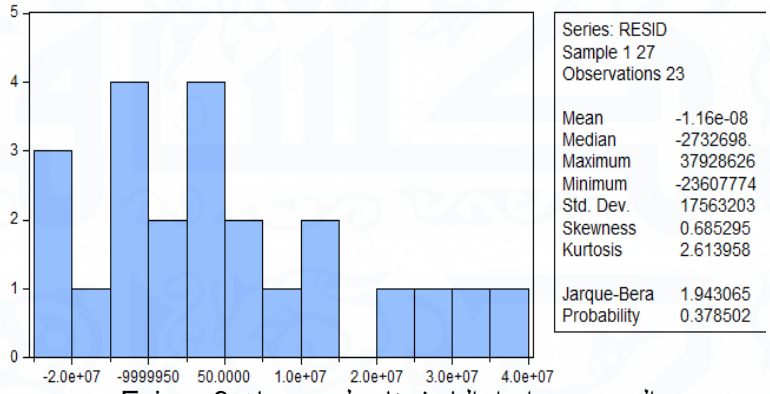

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews9

ب-تجانس تباين الأخطاء:

لدينا ($LM = 0.0067 <$) ومنه نقبل (H_0) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من 5% تدعم ذلك، والجدول التالي والجدول رقم (15): يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (15): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.011803	Prob. F(1,24)	0.9144
Obs*R-squared	0.012780	Prob. Chi-Square(1)	0.9100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews9

ج- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي:

من أجل دراسة فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي، نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي، حيث:

$$LM = 0.0067 < \chi_1^2(0.05) = 3.84$$

باحتمال أكبر من5% ، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.003018	Prob. F(1,12)	0.9567
Obs*R-squared	0.006741	Prob. Chi-Square(1)	0.9346

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews9

3- تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج(ARDL):

بعد التأكد من جودة أداء النموذج الآن نقوم بتقدير النموذج وذلك وفق الخطوات التالية:

3-1-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)، و وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الصحي و النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار Bounds Test

ARDL Bounds Test
Date: 06/20/18 Time: 01:54
Sample: 5 27
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.118917	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews9

3-2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM):

سوف نقوم تقدير أثر النمو الاقتصادي في الإنفاق الصحي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)، وهو منهج بديل لطريقة انجل وغرانجر ذي الخطوتين، وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة .وتتم صياغة نموذج

(UECM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ونتائج التقدير موضحة في الجدول رقم (18).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أدناه أن معامل التحديد(R^2=0.85) وهو جيد حيث أن المتغير المفسر و هو النمو الاقتصادي يتحكم بنسبة 85% من التغيرات التي تحدث على الإنفاق الصحي، مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الصحي الاقتصادية المفسرة له، كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة$Fcal$ و التي تساوي8.125 أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي3.865 مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية، ونقبل هذا بمعنوية 5%.

الجدول رقم (18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)

Test Equation:
Dependent Variable: D(EXPH)
Method: Least Squares
Date: 06/20/18 Time: 01:47
Sample: 5 27
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPH(-1))	-0.107617	0.193609	-0.555849	0.5878
D(EXPH(-2))	0.427510	0.200930	2.127654	0.0531
D(EXPH(-3))	0.420862	0.163221	2.578476	0.0229
D(GDP)	-5.910493	8.914236	-0.663040	0.5189
D(GDP(-1))	-13.20024	12.37636	-1.066569	0.3056
D(GDP(-2))	-12.59525	11.44951	-1.100069	0.2913
D(GDP(-3))	-54.21574	10.73577	-5.050011	0.0002
C	-62261147	18325638	-3.397489	0.0048
GDP(-1)	25.91053	6.074178	4.265685	0.0009
EXPH(-1)	-0.542747	0.145089	-3.740798	0.0025

R-squared	0.849063	Mean dependent var	15769274
Adjusted R-squar...	0.744568	S.D. dependent var	45207022
S.E. of regressio...	22847747	Akaike info criterion	37.02562
Sum squared res...	6.79E+15	Schwarz criterion	37.51932
Log likelihood	-415.7947	Hannan-Quinn criter.	37.14979
F-statistic	8.125407	Durbin-Watson stat	1.950375
Prob(F-statistic)	0.000470		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews9

3-3 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الآن نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما يوضحه الجدول رقم (19).

يتكون الجدول رقم (19) من جزأين، جزء علوي يوضح تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، في حين يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم (19): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: EXPH
Selected Model: ARDL(4, 4)
Date: 06/22/18 Time: 18:19
Sample: 1 27
Included observations: 23

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPH(-1))	-0.107617	0.193609	-0.555849	0.5878
D(EXPH(-2))	0.427510	0.200930	2.127654	0.0531
D(EXPH(-3))	0.420862	0.163221	2.578476	0.0229
D(GDP)	-5.910493	8.914236	-0.663040	0.5189
D(GDP(-1))	-0.604998	12.374312	-0.048891	0.9617
D(GDP(-2))	41.620493	12.466618	3.338555	0.0053
D(GDP(-3))	-54.215739	10.735767	-5.050011	0.0002
CointEq(-1)	-0.542747	0.145089	-3.740798	0.0025

Cointeq = EXPH - (47.7396*GDP -114714892.1621)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	47.739619	5.620858	8.493297	0.0025
C	-11471489	25294464.	-4.535178	0.0006

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews9

- **تحليل أثر التقدير في الأجل القصير :**

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن التأثيرات قد توزعت بين معنوية و غير معنوية، كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، كما أن هذا المعامل معنوي وسالب الإشارة وبالتالي هناك تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الصحي، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن ، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير وتبلغ قيمة حد تصحيح الخطأ حوالي54% ونلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى1 % ، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

- **تحليل أثر التقدير في الأجل الطويل :**

من النتائج أعلاه نلاحظ الأثر الايجابي للناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الصحي في الأجل الطويل، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الصحي ب 47.74% ، ونلاحظ أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي ذات معنوية إحصائية، وهي أقل من1%، (Prob=0.0025) أي أن المعلمة ذات معنوية إحصائية عند مستوى 1% ، ويفسر أن الحكومة قد خصصت مبالغ مالية كبيرة للاستثمار البشري في ظل البرامج التنموية، وتعد

الصحة أحد العناصر التي كان لها دور هام في النهوض بهذا الجانب، وهذا قد توافق مع بعض وجهات النظرية الاقتصادية؛

4- اختبار استقرار النموذج

من أجل دراسة استقرار النموذج والتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها نقوم باستخدام الاختبارين، المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويوضح هذين الاختبارين تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة .

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM)، و(CUSUM Squares of)داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة. من خلال الشكل البياني رقم البياني التالي نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)بالنسبة لهذا النموذج يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة وهذا يعني استقرار .النموذج عند حدود معنوية 5 %.

4-10- التحليل الاقتصادي:

كانت دراستنا تتمحور حول دراسة الأثر التبادلي بين الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي ، وقد توصلنا إلى:

- أن زيادة النمو الاقتصادي سوف يزيد من الإنفاق على الصحة، ويفسر ذلك في الاقتصاد الجزائري إلى أن الحكومة قد خصصت مبالغ مالية كبيرة للاستثمار البشري في ظل البرامج التنموية، وتعد الصحة أحد العناصر التي كان لها دور هام في النهوض بهذا الجانب، وهذا قد توافق مع بعض وجهات النظرية الاقتصادية؛
- أن زيادة الإنفاق على الصحة لا يحدث نموا في الاقتصاد الجزائري، وهذا أيضا توافق مع بعض وجهات النظرية الاقتصادية، ويفسر ذلك إلى أن الإنفاق على الصحة في الجزائر غير مُنتج.

خامسا: النتائج والتوصيات:

أ-النتائج:

- أن كل من النفقات الصحية للفرد والنفقات الصحية كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هي في تزايد كل سنة.
- التحسن المستمر الذي عرفته المؤشرات المختلفة المرتبطة بحجم النفقات العامة على قطاع الصحة لا يغني عن بذل المزيد من الجهد لرفعها، خاصة وأنها تبقى دون المستويات المحققة في العديد من الدول.
- زيادة الإنفاق الصحي يساهم في تناقص معدل وفيات الأطفال الرضع خلال السنة الأولى من الحياة، وهذا يتوافق مع العديد من الدراسات التي أجراها مختصين بالبنك الدولي على العديد من الدول النامية والمتخلفة صحيا واقتصاديا.
- أن بيانات السلسلة الزمنية مستقرة عند أخذ الفرق الأول لكلا المتغيرين مما يعني وجود علاقة قصيرة الأجل.
- زيادة الإنفاق على الصحة لا يسبب النمو الاقتصادي في الجزائر.
- وجود علاقة تأثير باتجاه واحد(علاقة سببية) من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الصحي وهذا موافق للطروحات الاقتصادية.

ب-التوصيات

- الحرص على ترشيد الإنفاق على الصحة، لأن المخصصات المالية الضخمة التي رصدت للقطاع ضمن المخططات التنموية لم تنعكس إيجابا على الصحة العامة بالجزائر.
- إزالة الحواجز والمعيقات المرتبطة بالولوج إلى الخدمات الصحية ومعالجة الخلل المرتبط بقلة الموارد البشرية والعجز الكمي والكيفي اللذان يعاني منهما القطاع.
- توزيع الهياكل والخدمات الصحية بشكل متوازن بين الولايات خاصة في الجنوب والهضاب العليا يجب على قطاع الصحة أن يوفق بين المقتضيات المتعلقة بالحفاظ على مستوى التغطية الطبية للسكان وتحسينها وتقليص الفوارق في الاستفادة من الخدمات العمومية الأساسية وبين مقتضيات التكفل بالحاجات الجديدة في مجال الصحة الناجمة عن التحول الوبائي(انتشار أمراض جديدة)، والتحول الديمغرافي.

الهوامش والإحالات:

[1]– هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المعهد العالي للخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، 2000، ص17.

[2]– سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية–رؤية واقعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ص 10–11.

[3] - عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية** ،مكتبة وهبة، القاهرة، ط8 ، 2005، ص 93.

– عبد الهادي الجوهري، **المنظور التنموي في الخدمة الاجتماعية**،القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، 1988، ص 25.[4]

[5]– حسن ابراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية**، دار المعرفة الجامعية، 1984، ص ص78–81

[6]– فؤاد حيدر، **طروحات تنموية للتخلف في العالم العربي**، بيروت، دار الفكر العربي، 1990، ص 121.

[7]–عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية** ،مرجع سابق 8 ص 361.

[8]–www.who.int/features/facfiles/mental.health/ar/,04/01/2018تاريخ الاطلاع

– طلعت الدمرداش ابراهيم، **اقتصاديات الخدمات الصحية**، ط2، مكتبة المدينة، مصر، 2000، ص 18.[9]

– المعهد العربي للتخطيط، **اقتصاديات الصحة**، العدد 23، الكويت ، أكتوبر 2003 ص 10 .[10]

[11]–ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، بحث مقدم لهيئة تخطيط الدولة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004، ص 3.

[12]– توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء** ،مجلة العالم الاقتصادية، المجلد 7 نيسان 2010 ص 28. [12]

[13]– أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 63.

[14]– محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق ،، ص 74.

–بينيديكت كليمنس وآخرون، **فاتورة الصحة**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2014.[15]

[16]– الدكتور أكمل عبد الحكيم، **صحة المجتمع بين الآثار الاقتصادية والمسؤولية الحكومية**، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن، 2006.

[17]–محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، مكتبة الجامعة، الشارقة، سنة 2010 ، ص 386.

[18]- سعود بن هاشم جليدان، **الإنفاق الصحي يحفز النمو** ، مجلة الاقتصادية 25، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، (www.eleqt.com/2017/09/10/article 1248986.html)، تاريخ الإطلاع: 2018/01/3.

[19]- Smith, M.Brewster,.(1983).Hope a**nddespair:Keystosocio–psychodynamics of –Youth**. American Journal of orthopsychitry, 53(3),388–399.

[20]–عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 89–90.

[21]– اللآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، 2008، الجزائر، ص 320–321.

[22]–عبو عمر، عبو هودة، **الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق تنمية منتظمة**، مداخلة مقدمة للمشاركة في إطار ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية تنمية الجزائر، ص 07.

[23]– حسيني محمد العيد، **السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث**، 1990–2012، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة ورقلة: 2013، ص، 124

– أللآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سبق ذكره ص320.[24]

– أللآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، مرجع سابق ص 321.[25]

–رئاسة الوزراء، **بيان اجتماع مجلس الوزراء بخصوص برنامج توطيد النمو 2010–2014** ،24 ماي 2010.[26]

[27]:https://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.PCAP.PP.KD?locations=DZ&name_desc=false 2018/02/20 تاريخ الاطلاع

[28]- العدد رقم 3،01 يناير 1990، ص39. العدد رقم 5726 ديسمبر 1990،ص 157. العدد رقم 65، 18ديسمبر 1991، ص 25 . العدد رقم 20،04 يناير 1993، ص82، العدد رقم 31،88 ديسمبر 1993، ص 67.العدد رقم 87، 31 ديسمبر 1994، ص 45. العدد رقم 82، 31 ديسمبر 1995، ص 93. العدد رقم 85، 31 ديسمبر 1996، ص 64. العدد رقم 31،89 ديسمبر1997 ص49 العدد رقم 98 31 ديسمبر1998، ص 54العدد رقم 25،92ديسمبر 1999، العدد رقم 80 24ديسمبر2000 ص 37، العدد رقم 79 23ديسمبر2001 ص 77، العدد رقم 86 ديسمبر2002 ص 51،العدد رقم 83 ديسمبر2003 ص 32، العدد رقم 52 يوليو2005 ص 11، العدد رقم 85 ديسمبر2005 ص 31، العدد رقم 82 يوليو2007 ص 11، العدد رقم 82 ديسمبر2007 ص 26، العدد رقم 74 ديسمبر2008 ص 22، العدد رقم 78 ديسمبر2009 ص 28، العدد رقم 72 ديسمبر2011 ص 32،العدد رقم 72 ديسمبر2012 ص 26، العدد رقم 68 ديسمبر2013 ص 46، العدد رقم 40 يوليو2015 ص 37، العدد رقم 72 ديسمبر2015 ص 37.

[29]– إذا كانت هناك سلاسل قصيرة (أقل من 80 مشاهدة) نستخدم معيار شوارتز لاختيار فترات الإبطاء لأنه متشدد في اختيار فترات الإبطاء.

Journal of Economic & Financial Research
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
Volume 5/ Issue 1 / June 2018
OEB Univ. Publish. Co.

Essai d'estimation du coût de la prise en charge hospitalière d'une pathologie cardiovasculaire associée à l'obésité : Cas du Syndrome Coronarien Aigu au niveau du CHU de Béjaïa

Essay on cost estimation of hospital care of a cardiovascular pathology caused by obesity: acute coronary syndrome cases in Bejaia university hospital center

IDIRI Yanis
Enseignant-chercheur
Université de Bejaia, 06000 Bejaia, Algérie
Email : idiriyanis@gmail.com

Pr. AHMED ZAÏD Malika
Laboratoire de recherche : Réformes Économiques et Dynamiques Locales
Université de Tizi-ouzou

***Received date**:08/12/2017 **Revised Paper** 17/04/2018 **Accepted paper**: 28/04/2018*
JEL: H51, I1

Résumé :

Le caractère angoissant de toute pathologie cardiovasculaire pour le malade comme pour son entourage permet de comprendre l'importance qui leur est accordée ; importance d'autant justifiée, qu'il est aujourd'hui bien établi, que le Syndrome Coronarien Aigu (SCA) est une affection observée de façon de plus en plus fréquente dans la population algérienne. Cette maladie cardiovasculaire pourrait fortement être corrélée à l'obésité.

Cet article présente une étude médico-économique, de type coût de la maladie, et dont l'objectif est de tenter d'évaluer le coût de la prise en charge hospitalière du SCA. Les résultats dévoilent un coût total moyen estimé à 43.480,48 DA. L'analyse plus détaillée démontre que les frais médicaux représentent de loin la part la plus importante (72,39 %, soit 31.475,12 DA) dans la structure du coût global des soins hospitaliers. Quant au coût non médical, il représente environ 27,61 % (soit 12.005,36 DA).

Mots-clés : Obésité, SCA, Coût de la maladie, Frais médicaux, CHU de Béjaïa.

الملخّص:

إن الطابع المقلق لأمراض القلب والشرايين بالنسبة للمريض ولمحيطه الأسري على حدٍ سواء، يسمح بفهم الاهتمام البالغ بهذه الأمراض؛ خاصة مع التفاقم المستمر لمتلازمة الشريان التاجي الحادة في الجزائر. وهذه الأخيرة قد تكون مرتبطة إرتباطا وثيقاً بداء السمنة. هذا المقال يقدم دراسة في البعدين الطبي والاقتصادي، من حيث تكلفة المرض، وهدفها محاولة تقييم تكلفة الرّعاية الاستشفائية لمتلازمة الشريان التاجي الحادة. تكشف النتائج عن متوسط التكلفة الإجمالية المقدرة بـ 43.480،48 دج. ويبين التحليل بأن التكاليف الطبية تمثل بوضوح أكبر حصة (72،39 % أي 31.475،12 دج) من التكلفة الإجمالية للرعاية في المستشفى. أما بالنسبة للتكاليف الغير الطبية، فهي تمثل حوالي 27،61% (أي 12.005،36 دج).

الكلمات المفتاحية: السمنة، متلازمة الشريان التاجي الحادة، تكلفة المرض، التكاليف الطبية، المستشفى الجامعي لبجاية.

INTRODUCTION

Il est de nos jours bien établi que l'obésité, c'est-à-dire le fait d'avoir un poids excessif, est loin d'être considérée comme un simple problème esthétique, puisqu'au-delà se cache une maladie dont les conséquences peuvent s'avérer extrêmement sérieuses pour la santé. En effet, l'identification de l'obésité en tant que facteur de risque à la santé n'a pas toujours été au cœur des arguments de la médecine. Les premières critiques de la lourdeur corporelle datent vraisemblablement de la fin du 15ème siècle. En 1483, la mort du roi Édouard d'Angleterre fut soulignée de la manière suivante : « *il prit ses plaisirs plus que devant, ne craignant personne, et se fit gras et plein, et en fleur d'âge le vinrent ronger ses excès, et mourut soudainement d'apoplexie* »(1).

L'obésité est donc en voie de devenir le problème de santé le plus commun du 21ème siècle(2), puisqu'elle favorise de façon importante le développement et la prédisposition à de nombreuses pathologies qui retentissent sur l'ensemble de l'organisme, engendrant ainsi une réduction de l'espérance de vie. Parmi ces maladies graves et invalidantes liées à l'obésité, on retrouve : le diabète non insulinodépendant de type 2, l'hypertension artérielle, les

complications respiratoires, certains types de cancer, les complications cardio-vasculaires…

La forte corrélation entre obésité et maladies chroniques laisse à penser que cette pathologie est un phénomène, qui non seulement a des répercussions négatives sur la santé de l'individu, mais qui comporte également des coûts socio-économiques importants pesant sur toute la collectivité, et évidemment sur l'individu lui-même et ses proches. De ce fait, les coûts de l'obésité sont tant variés qu'importants. Leur variation réside aussi bien dans l'abondance des charges sociales et économiques qu'engendre la maladie, que dans la multiplicité de ceux qui les supportent. Ces conséquences se répandent donc dans l'ensemble de la société sous forme de perte d'utilité sociétale, mais aussi sous forme de dépenses monétaires occasionnées lors de la prise en charge des différentes pathologies attribuables à cette surcharge pondérale.

Les maladies cardio-vasculaires sont aujourd'hui la première cause de mortalité dans le monde. En effet, les dernières estimations de l'Organisation Mondiale de la santé (OMS) (janvier 2015) montrent que 17,5 millions de décès sont imputables aux pathologies cardio-vasculaires, soit 31 % de la mortalité mondiale totale [(3)]. En Algérie, ces maladies cardio-vasculaires représentent également la première cause de décès avec plus de 44,5 %[(4)].

Parmi les principales atteintes cardio-vasculaires liées à l'obésité, on distingue, en premier lieu, les cardiopathies ischémiques (connues sous l'appellation de maladies coronariennes) qui occupent, au sein de ces maladies cardio-vasculaires, une place importante et seraient responsables, d'après l'OMS, de près de 7 millions de décès par an, soit 12,8 % de la mortalité globale [(5)]. L'insuffisance coronarienne aigue ou Syndrome Coronarien aigu (SCA) constitue également la première cause de mortalité en Algérie : *toutes les unités de soins intensifs cardiologiques algériennes sont envahies par cette pathologie cardiaque, qu'on disait, autrefois, n'appartenir qu'aux pays développés* [(6)].

Tout ce constat laissera à croire que ces maladies cardio-vasculaires en général et plus particulièrement le SCA, continuerait par conséquent à grever l'économie du pays pour diverses raisons : accroissement des frais médicaux associés au traitement (coûts directs), perte de productivité imputable à l'absentéisme et aux décès prématurés (coûts indirects) et occasions perdues, problèmes psychologiques et baisse de la qualité de la vie (coûts intangibles).

Par ailleurs, il y a lieu de rappeler que les études sur les coûts économiques du surpoids et de l'obésité sont quasi inexistantes en Algérie, en raison notamment de l'absence de service, dans les différentes structures sanitaires, permettant de prendre en charge cette maladie ; c'est pour cela que nous avons opté pour l'évaluation du coût de la prise en charge d'une pathologie pouvant être inhérente à l'obésité. Cependant, les données sur les coûts de la prise en charge des pathologies associées à l'obésité sont peu disponibles en Algérie. À cet effet, nous essayerons dans cet article, au gré des données disponibles, de faire une première estimation. Nous aurions aimé éventuellement évaluer les coûts selon leurs différents points de vue, en l'occurrence celui de l'hôpital, la sécurité sociale, les malades et la société dans sa globalité ; cela étant malheureusement rendu impossible par l'absence de données et de moyens de les reconstituer nous-mêmes. Compte tenu donc des données statistiques mises à notre disposition et de la finalité de l'étude, nous allons considérer les coûts selon le point de vue du CHU de Béjaïa (coûts hospitaliers). Cet angle d'approche peut s'apparenter en fait à celui du point de vue du financeur.

MÉTHODOLOGIE

Il s'agit d'une étude de type « coût de la maladie » et du point de vue du producteur de soins (CHU de Béjaïa). Pour cela, et de concert avec le médecin cardiologue et le pharmacien du CHU de Béjaïa, nous avons adopté une démarche qui consiste à regrouper l'ensemble des épisodes de soins thérapeutiques dont bénéficie un patient au titre de la prise en charge hospitalière de sa maladie : en effet, le médecin spécialiste nous a aidé à définir le protocole de soins thérapeutiques standard, généralement prodigués, pour un patient souffrant d'un Syndrome Coronarien Aigu (SCA). Tandis que le pharmacien, sa contribution été dans la détermination des prix des différents médicaments et produits pharmaceutiques consommés durant tout le séjour hospitalier.

En conséquence, le coût total (composé du coût médical et du coût non médical) d'un patient hospitalisé pour un SCA sera la combinaison des différents actes consommés multipliés par les coûts correspondants, c'est-à-dire les prix des médicaments et consommables (pour évaluer le coût médical), plus le coût d'une journée d'hospitalisation (l'hôtellerie, pour estimer le coût non médical).

Par ailleurs, il y a lieu de rappeler que le choix de cette pathologie, parmi l'éventail de toutes les autres maladies cardiovasculaires liées au surpoids et à l'obésité, s'explique d'une part par toutes les raisons rapportées dans l'introduction, et en d'autre part principalement par l'absence de données et de moyens de les reconstituer nous-mêmes. Quant au choix de la prise en charge hospitalière, à la place de la prise en charge ambulatoire, a été motivé par des raisons pratiques et de la finalité de l'étude.

Selon la présence ou non d'un sus-décalage du segment ST, les syndromes coronariens aigus sont classiquement divisés en deux groupes : le SCA sans sus décalage persistant du segment ST (appelé communément SCA type ST-) et le SCA avec sus décalage persistant du segment ST (appelé SCA type ST+).

Pour des raisons pratiques, nous allons nous intéresser dans notre cas, à l'évaluation du coût de la prise en charge hospitalière d'un patient ayant un SCA de type ST-, car les patients souffrants d'un SCA de type ST+ auront à utiliser, durant leur prise en charge, d'autres thérapies et examens radiologiques (comme la coronarographie) qui ne sont pas disponibles au niveau du CHU de Béjaïa.

Dans ce qui suit, nous essayerons donc d'estimer ce coût de la prise en charge hospitalière qui sera scindé, comme il a été évoqué précédemment, en deux types : le coût médical et le coût non médical. À noter également, et selon le médecin cardiologue, qu'un patient atteint d'un SCA (ST-) nécessite en moyenne une durée d'hospitalisation (dans le service cardiologie) de 08 jours.

RÉSULTATS

Le Syndrome Coronarien Aigu, SCA en Abrégé, est une maladie cardiovasculaire due à la formation d'un caillot (appelé thrombose) dans les vaisseaux sanguins du cœur. Ce caillot provient de la coagulation du sang au niveau d'une plaque d'athérome (dépôt graisseux dans les artères). Le sang ne peut plus passer librement, les tissus ne sont plus convenablement oxygénés, en particulier le cœur qui ne peut plus assurer son rôle correctement[(7)].

Aujourd'hui, les spécialistes en cardiologie s'accordent à dire que le SCA est la conséquence d'une interaction complexe de deux sortes de facteurs : les facteurs de risques non contrôlables (inévitables) et les facteurs de risques modifiables (évitables). Parmi les causes inévitables, on distingue l'âge avancé, le sexe masculin ainsi que la prédisposition génétique. Quant aux causes évitables, elles

regroupent le tabagisme, l'hypertension artérielle, le diabète, l'excès de cholestérol, la sédentarité et l'obésité[8].

Ainsi, pour tenter de répondre à la question du lien entre obésité et événement coronarien précoce, une équipe de recherche américaine a pu démontrer que l'âge d'apparition du premier SCA est fortement corrélé à la surcharge pondérale. Autrement dit, l'excès de poids serait un puissant marqueur de risque de cette affection cardiaque : *en effet, par rapport aux patients de poids normal, les obèses font leur premier SCA en moyenne 12 années plus tôt* [9].

D'autres études épidémiologiques montrent que l'association entre l'obésité et les maladies coronariennes est double. En effet, l'obésité est liée à des états morbides qui sont, à leur tour, associés aux maladies cardiovasculaires : comme l'hypertension artérielle et le diabète qui sont, en plus de l'obésité elle-même, des facteurs de risque indiscutables du SCA[10].

1- Évaluation du coût médical

Les composantes du coût médical d'un patient hospitalisé pour un SCA sont : les coûts liés aux bilans (examen biologique, examen radiologique et examen complémentaire), aux produits pharmaceutiques consommés, à la thérapie, au matériel et mobilier médical ainsi qu'aux dépenses du personnel médical et paramédical.

1-1 : Estimation du coût des bilans

Tout patient, atteint d'un Syndrome Coronarien Aigu (SCA), est admis au service de cardiologie, dans lequel il doit effectuer un bilan qui est généralement composé de trois examens : examen biologique, radiologique et complémentaire.

Le coût de chaque examen est obtenu en multipliant son code (c'est-à-dire le nombre de constantes attribuées à l'examen correspondant) par le prix de la constante.

1-1-1 : Estimation du coût de l'examen biologique

Le tableau N° 01 (en page suivante) présente l'ensemble des éléments qui composent l'examen biologique, d'un patient hospitalisé pour un SCA (de type ST-), ainsi que les prix correspondants :

Tableau n° 01 **: Coût de l'examen biologique d'un patient ayant un SCA**

*en DA courant

Nature du bilan	Code	Prix de la Constante B	Coût unitaire (en DA*)	Quantité pour 8 jours	Coût total (en DA*)
FNS	40	0,4	16	02	32
Groupage	25	0,4	10	01	10
Lipides : - CTot - TG - LDL - HDL	 5 10 40 40	 0,4 0,4 0,4 0,4	 02 04 16 16	01	38
Bilan hépatique	110	0,4	44	01	44
Glycémie	10	0,4	04	01	04
Ionogramme (Na^+, K^+)	20	0,4	08	01	08
TP	20	0,4	08	01	08
Urée	10	0,4	04	01	04
Créatinine	10	0,4	04	01	04
VS	10	0,4	04	01	04
CRP	35	0,4	14	01	14
CPK	30	0,4	12	01	12
Dosages des enzymes cardiaques (Troponines)	70	0,4	28	02	56
TOTAL	485	0,4	194	-	**238**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

Ainsi, l'examen biologique d'un patient atteint d'un SCA (ST-) revient à **238,00 DA**.

1-1-2 : Estimation du coût de l'examen radiologique

Le tableau N° 02 suivant montre que l'examen radiologique, d'un patient ayant un SCA, est constitué principalement de l'examen du téléthorax :

Tableau n° 02 **: Coût de l'examen radiologique d'un patient atteint d'un SCA**

*en DA courant

Nature du bilan	Code	Prix de la Constante R	Coût unitaire (en DA*)	Quantité pour 8 jours	Coût total (en DA*)
Téléthorax	12	2,5	30	01	30
TOTAL	12	2,5	30	01	**30**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

Ainsi, le coût relatif à l'examen radiologique, d'un patient souffrant d'un SCA (de type ST-), est de **30 DA**.

1-1-3 : Estimation du coût de l'examen complémentaire

Le tableau N° 03 présente l'ensemble des éléments constitutifs de l'examen complémentaire, d'un patient ayant un SCA (ST-), ainsi que les prix correspondants :

Tableau n° 03 **: Coût de l'examen complémentaire d'un patient ayant un SCA**

*en DA courant

Nature du bilan	Code	Prix de la Constante R	Coût unitaire (en DA*)	Quantité pour 8 jours	Coût total (en DA*)
ECG	10	2,5	25	12	300
Echodoppler cardiaque	20	2,5	50	02	100
Echodoppler vasculaire	20	2,5	50	01	50
Cou	20		50	01	50
Membres inférieurs	20		50	01	50
Aorte abdominal	20		50	01	50
TOTAL	-	-	-	-	**600**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

À noter que durant son séjour hospitalier (qui est de 8 jours), le patient atteint d'un SCA (de type ST-), devrait faire en moyenne 12 ECG et 02 Echodopplers cardiaques. Le coût de l'examen complémentaire sera donc estimé à :

(12 x 25) + (50 x 2) + 50 + 50 + 50 + 50 = **600,00 DA**.

Ainsi, le coût total des bilans sera égal à la somme du coût de l'examen biologique + le coût de l'examen radiologique + le coût de l'examen complémentaire ; c'est-à-dire :

238 + 30 + 600 = **868,00 DA**.

1-2 : Estimation du coût des produits pharmaceutiques

La prise en charge médicale, d'un patient présentant un SCA, exige l'emploi de quelques produits pharmaceutiques appelés consommables. Le tableau N° 04 montre les différents produits pharmaceutiques consommés en moyenne durant tout le séjour, ainsi que les prix correspondants :

***Tableau n° 04* : Coût des produits pharmaceutiques consommés par un patient ayant un SCA**

*en DA courant

Consommables	Prix unitaire	Quantité consommée Pendant 8 jours	Coût total (en DA*)
Voie d'abord	37,44	03	112,32
Seringue inj 5 cc	10,41	02	20,82
Seringue inj 10 cc	20,85	01	20,85
Seringue à insuline	12,87	08	102,96
Tube de citrate	07,30	02	14,60
Perfuseur	39,49	01	39,49
Tube EDTA	07,30	06	43,80
Intra nule G18	18,92	03	56,76
Tube sec 5 cc	01,97	03	05,91
Bandelette (STEP Plus)	26,07	24	625,68
Epi-crâniennes	12,24	02	24,48
TOTAL	-	-	**1.067,67**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

Ainsi, le coût des différents produits pharmaceutiques consommés, par un patient souffrant d'un SCA (ST-), s'élève à : **1.067,67 DA**.

1-3 : Estimation du coût de la thérapie (soins médicamenteux)

En moyenne, les principaux soins médicamenteux prodigués, à un patient présentant un SCA (de type ST-), sont consignés dans le tableau N° 05 (en page suivante) en fonction des quantités consommées et les prix correspondants :

Tableau n° 05 **: Coût des soins médicamenteux d'un patient ayant un SCA (ST-)**

*en DA courant

Médicaments	**Posologie**	**Prix de la boite ou du flacon (en DA*)**	**Prix unitaire (en DA*)**	**Quantité consommée pendant 8 jours**	**Coût total (en DA*)**
Bisoprolol : 5 mg (Boite de 30 cp)	1cp /jour	290,11	09,67	8 comprimés	77,36
Ator : 50 mg (Boite de 28 cp)	1cp /jour	1.904,00	68,00	8 comprimés	544,00
Captopril : 25 mg (Boite de 30 cp)	1cp 3fois /jour	94,80	03,16	24 comprimés	75,84
Temgesic	1 ampoule le 1er jour	169,15	169,15	01 flacon	169,15
Actrapid : 1000 UI	30 ui/jour	665,42	665,42	01 flacon	665,42
Aspegic : 100 mg Boite de 20 sachets	50 mg IVD 1er jour puis 1 sachet/jour	300,35 + 115,00	300,35 + 5,75	01 flacon + 07 sachets	300,35 + 40,25
Clopidogrel : 75 mg (Boite de 30 cp)	4 cp le 1er jour puis 1cp/jour	858,00	28,60	11 comprimés	314,60
Lovenox: 1 UI (Boite de 02 injections)	1cp 2fois /jour	968,00	484,00	08 boites	7.744,00
NPH : 1000 UI	12 ui/jour	660,42	660,42	01 flacon	660,42
Lenitral (Boite de 05 inj)	2 ampoules	607,55	121,51	02 ampoules	243,02
Corvasal : 4 mg (Boite de 30 cp)	1cp 3fois /jour	629,50	20,98	24 comprimés	503,52
Deponit patch NT10 (Boite de 10 patchs)	1 patch/ jour	453,50	45,35	08 patchs	362,80

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

Le coût moyen de l'ensemble des actes de soins médicaux, dont bénéficie un patient hospitalisé pour cause de SCA (type ST-), est égal à :

77,36 + 544 + 75,84 + 169,15 + 665,42 + 300,35 + 40,25 + 314,60 + 7.744 + 660,42 + 243,02 + 503,52 + 362,80 = **11. 700,73 DA**.

1-4 : Estimation du coût du matériel et mobilier médical

Le matériel et mobilier médical employés généralement, pour la prise en charge hospitalière d'un patient atteint d'une pathologie cardiovasculaire, est : appareil ECG, tensiomètre, stéthoscope, appareil téléthorax, scope (monitoring), seringue électrique, etc. Le tableau N° 06 détermine le coût moyen du matériel et mobilier médical par patient, souffrant d'un SCA, dans le service cardiologie du CHU de Béjaïa en 2017 :

***Tableau n° 06* : Coût moyen du matériel et mobilier médical par patient ayant un SCA**

En DA courant

Désignation (1er semestre 2017)	**Montant**
Coût total	159. 183,80
Nombre de journées d'hospitalisation	2702
Coût de la journée d'hospitalisation	**58,91**
Durée moyenne de séjour	08 jours
Coût moyen par patient souffrant d'un SCA	**471,28**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

1-5 : Estimation du coût du personnel médical et paramédical

Il s'agit des dépenses liées aux salaires et traitements du personnel médical et paramédical, du service cardiologie, qui contribue d'une manière directe à la prise en charge du patient. Le tableau N° 07 suivant montre le coût moyen du personnel médical et paramédical par patient, présentant un SCA, dans le service cardiologie du CHU de Béjaïa en 2017 :

Tableau n° 07 **: Coût moyen du personnel médical et paramédical par patient ayant un SCA**

En DA courant

Désignation (1er semestre 2017)	**Montant**
Personnel médical	2. 521. 867,50
Personnel paramédical	3. 343. 978,00
Coût total	5. 865. 845,50
Nombre de journées d'hospitalisation	2702
Coût de la journée d'hospitalisation	**2. 170,93**
Durée moyenne de séjour : 08 jours	08 jours
Coût moyen par patient souffrant d'un SCA	**17. 367,44**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

Le coût médical moyen pour un patient atteint d'un SCA (ST-) est donc la somme de toutes les dépenses suivantes : coûts des bilans + coûts des produits pharmaceutiques consommés + coût des actes de soins thérapeutiques + coût du matériel et mobilier médical + coût du personnel médical et paramédical. Ainsi :

Coût médical = 868,00 + 1.067,67 + 11.700,73 + 471,28 + 17.367,44
= 31. 475,12 DA

2- Évaluation du coût non médical

Le coût non médical comprend toutes les dépenses n'ayant pas un caractère médical, et qui sont généralement partagées par tous les patients admis au service cardiologie. Et puisqu'un patient souffrant d'un SCA nécessite, en moyenne, une hospitalisation de 08 jours, donc le coût non médical sera dans ce cas composé du : coût du personnel non médical, des dépenses alimentaires, coût des fournitures diverses, coût de l'entretien et maintenance ainsi que les charges communes.

2-1 : Estimation du coût du personnel non médical

Ce type de coût regroupe tous les salaires versés aux techniciens, aux administrateurs, aux gardiens… de l'hôpital qui contribuent d'une manière indirecte à la prise en charge des patients. Le tableau N° 08 détermine le coût moyen du personnel non médical par patient, souffrant d'un SCA, dans le service cardiologie du CHU de Béjaïa en 2017 :

***Tableau n° 08* : Coût moyen du personnel non médical par patient atteint d'un SCA**

En DA courant

Désignation (1er semestre 2017)	**Montant**
Autre personnel non médical	2. 142. 146,38
Nombre de journées d'hospitalisation	2702
Coût de la journée d'hospitalisation	**792,80**
Durée moyenne de séjour	08 jours
Coût moyen par patient souffrant d'un SCA	**6. 342,40**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

2-2 : Estimation du coût lié aux dépenses alimentaires

Il s'agit des charges qui sont liées aux dépenses de produits alimentaires consommés durant le séjour hospitalier. À noter que, pour des raisons pratiques, nous avons incorporé les dépenses liées au petit déjeuner et le goûter dans le coût total moyen d'un repas. Le tableau N° 09 montre le coût moyen lié aux dépenses alimentaires par patient, présentant un SCA, dans le service cardiologie du CHU de Béjaïa en 2017 :

***Tableau n° 09* : Coût moyen lié aux dépenses alimentaires par patient ayant un SCA**

En DA courant

Désignation (1er semestre 2017)	**Montant**
Total des dépenses alimentaires	1. 271. 232,82
Nombre de repas servis	9205
Coût moyen d'un repas	138,10
Nombre de repas par jour	02
Coût pour une journée d'hospitalisation	08 jours
Durée moyenne de séjour	**276,20**
Coût moyen par patient souffrant d'un SCA	**2. 209,60**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

2-3 : Estimation du coût des fournitures diverses

Ce type de coût contient toutes les dépenses inhérentes à : la papeterie et fournitures de bureau (registres, papier, chemises cartonnées, stylos…), linge et literie (lits, draps, couvertures, etc), produits d'hygiène (eau de javel, insecticide, sacs poubelles…), ainsi que le matériel et mobilier non médical (ordinateurs, imprimantes, meubles, etc). Le tableau N° 10 détermine le coût moyen des fournitures diverses par patient, souffrant d'un SCA, dans le service cardiologie du CHU de Béjaïa en 2017 :

Tableau n° 10 **: Coût moyen des fournitures diverses par patient atteint d'un SCA**

En DA courant

Désignation (1er semestre 2017)	**Montant**
Papeterie et fournitures de bureau	71. 346,43
Linge et literie	59. 670,00
Produits d'hygiène	34. 953,22
Matériel et mobilier non médical	171. 644,83
Coût total annuel	337. 614,48
Nombre de journées d'hospitalisation	2702
Coût de la journée d'hospitalisation	**124,95**
Durée moyenne de séjour	08 jours
Coût moyen par patient souffrant d'un SCA	**999,60**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

2-4 : Estimation du coût de l'entretien et maintenance

Cette rubrique de coût regroupe toutes les dépenses liées que se soit aux travaux d'aménagement ou à l'entretien et maintenance effectués au niveau de l'hôpital. Le tableau N° 11 (en page suivante) détermine le coût moyen de l'entretien et maintenance par patient, atteint d'un SCA, dans le service cardiologie du CHU de Béjaïa en 2017 :

Tableau n° 11 **: Coût moyen de l'entretien et maintenance par patient ayant un SCA**

En DA courant

Désignation (1er semestre 2017)	**Montant**
Travaux d'aménagement effectués par des entreprises	00,00
Travaux d'aménagement effectués en régie	00,00
Travaux de maintenance effectués par des entreprises	87. 750,00
Travaux de maintenance effectués par les techniciens	68. 000,00
Coût total annuel	155. 750,00
Nombre de journées d'hospitalisation	2702
Coût de la journée d'hospitalisation	**57,64**
Durée moyenne de séjour	08 jours
Coût moyen par patient souffrant d'un SCA	**461,12**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

2-5- Estimation des charges communes

Ces charges, dont bénéficient tous les patients admis en hospitalisation, sont relatives à : l'énergie (électricité et gaz), eau, transport, formation du personnel, téléphone...Le tableau N° 12 détermine le coût moyen lié aux charges communes par patient, souffrant d'un SCA, dans le service cardiologie du CHU de Béjaïa en 2017 :

Tableau n° 12 **: Coût moyen lié aux charges communes par patient atteint d'un SCA**

En DA courant

Désignation (1er semestre 2017)	**Montant**
Coût total du CHU	48. 274. 624,59
Coût généré par le service cardiologie	673. 024,41
Nombre de journées d'hospitalisation	2702
Coût de la journée d'hospitalisation	**249,08**
Durée moyenne de séjour	08 jours
Coût moyen par patient souffrant d'un SCA	**1. 992,64**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

Le coût non médical moyen pour un patient souffrant d'un SCA (ST-) est donc la somme de toutes les dépenses suivantes : coût du personnel non médical + dépenses alimentaires + coût des fournitures diverses + coût de l'entretien et maintenance + les charges communes. Ainsi :

Coût non médical = 6.342,40 + 2.209,60 + 999,60 + 461,12 + 1.992,64 = **12. 005,36 DA**

Quant au coût total, de la prise en charge hospitalière d'un patient ayant un Syndrome Coronarien Aigu (SCA de type ST-), est égal à la somme du coût médical et coût non médical.

Coût total d'un patient ayant un SCA (ST-) = 31.475,12 + 12.005,36 **= 43. 480,48 DA**

DISCUSSION ET INTERPRÉTATION DES RÉSULTATS

La notion du « coût de la maladie », *qui mesure le poids économique qu'un facteur de risque ou une maladie font peser sur le système de soins et la société*[(11)], semble devoir être un thème essentiel de l'économie de la santé en raison notamment de son intérêt qui réside dans *l'obtention d'une base de tarification ou de politique des prix du secteur sanitaire* [(12)]. Son évaluation nécessitera de prendre en considération un point de vue qui doit être clairement annoncé, car il influe sur la nature des éléments pris en compte. Ce point de vue adopté est très important du moment qu'il conditionne l'inclusion ou l'exclusion d'un certain nombre de coûts au gré de celui qui les supporte.

L'évaluation du coût d'une pathologie permettra, d'une part d'estimer la charge sociale de la maladie, et en d'autre part d'aider à la prise de décision en matière d'utilisation des ressources face aux contraintes financières. Qu'il s'agisse de l'hôpital ou des actes médicaux accomplis en cabinet libéral (en ambulatoire), la nécessité de disposer d'une certaine vérité des prix est souvent invoquée comme principe d'allocation optimale des ressources.

Ce qui suppose, pour fixer le prix de chaque prestation à niveau aussi proche possible de son coût, que celui-ci puisse du moins être déterminé avec suffisamment de précision, afin non seulement de comparer les maladies entre elles et d'établir éventuellement des priorités dans le cadre d'une planification sanitaire, mais aussi de démontrer que les dépenses de santé, si elles sont adéquates, ne constituent pas des dépenses à perte pour la société, mais peuvent être considérées plutôt comme un véritable investissement.

Par ailleurs, l'épidémie mondiale de l'obésité est un problème de santé publique où la dimension économique est omniprésente, aussi bien du côté des causes que du côté des conséquences. Reconnue en effet comme une maladie par l'OMS, l'obésité est en outre un facteur de risque majeur pour plusieurs maladies chroniques non transmissibles, avec des répercussions aussi bien sur les coûts médicaux (directs) que sur ceux liés à la perte de productivité (indirects), dus à l'émergence des maladies.

La forte corrélation entre obésité et maladies chroniques donne à penser que les personnes obèses auront vraisemblablement recours aux soins de santé plus qu'à proportion de leur part dans la population, suscitant, de ce fait, des dépenses notablement supérieures à celles suscitées par des personnes de poids normal. En effet, d'après plusieurs études émanant de divers pays, au niveau individuel, une personne obèse doit faire face à des dépenses de santé supérieures d'au moins 25 % à celles auxquelles doit faire face une personne de poids normal[(13)]. D'autres estimations, sur la base d'approches et de méthodes largement différentes, montrent que l'obésité est responsable d'environ 1 à 3 % des dépenses totales de santé dans la plupart des pays, avec l'exception notable des États-Unis d'Amérique où plusieurs études estiment que l'obésité pourrait représenter entre 5 et 10 % des dépenses de santé[(14)]. En termes de PIB, le coût total (direct et indirect) de l'obésité est estimé à 0,2 %[(15)] en Allemagne, à 0,6 %[(16)] en Suisse, à 1,2 %[(17)] aux États-Unis et à 2,1 %[(18)] en Inde, ce qui laisse indiquer que l'impact est plus prononcé dans les économies en développement.

Hormis les insuffisances que l'on peut reprocher, aussi bien à notre méthode de calcul des coûts, qu'aux considérations méthodologiques et de la fiabilité des données utilisées, cet essai d'estimation du coût de la prise en charge hospitalière d'un patient atteint d'un Syndrome Coronarien Aigu (SCA de type ST-), au niveau

du CHU de Béjaïa, nous dévoile un montant global qui s'élève à 43.480,48 DA[19]. Ce dernier est en effet ventilé comme suit :

***Tableau n° 13* : Répartition du coût la prise en charge hospitalière d'un patient ayant un SCA (ST-)**

En DA courant

Coût médical		**Coût non médical**		**Coût total de la prise en charge**
Désignation	**Montant**	**Désignation**	**Montant**	
Bilans (En %)	868,00 (2,76)	Personnel non médical (En %)	6.342,40 **(52,83)**	
Produits pharmaceutiques consommés (En %)	1.067,67 (3,39)	Dépenses alimentaires En %	2.209,60 **(18,40)**	
Soins médicamenteux (En %)	11.700,73 **(37,17)**	Fournitures diverses (En %)	999,60 8,33	
Matériel et mobilier médical (En %)	471,28 (1,50)	Entretien et maintenance (En %)	461,12 (3,84)	
Personnel médical et paramédical (En %)	17.367,44 **(55,18)**	Charges communes (En %)	1.992,64 **(16,60)**	
Total coût médical (En %)	**31.475,12 (100)**	**Total coût non médical (En %)**	**12.005,36 (100)**	**43.480,48 DA**

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des résultats de notre enquête.

La lecture du tableau N° 13 met en évidence que le coût médical représente de loin la part la plus importante dans la structure du coût total de la prise en charge hospitalière d'un patient souffrant d'un SCA (type ST-). En effet, rapporté au coût total (soit 43.480,48 DA), la figure N° 01 (en page suivante) montre que le coût médical

accapare à lui seul prés de trois quart (72,39 %, soit 31.475,12 DA) du total des dépenses hospitalières. Tandis que le coût non médical, il comporte seulement 27,61 % (soit 12.005,36 DA).

Figure n° 01 **: Décomposition du coût la prise en charge hospitalière d'un patient ayant un SCA (ST-)**

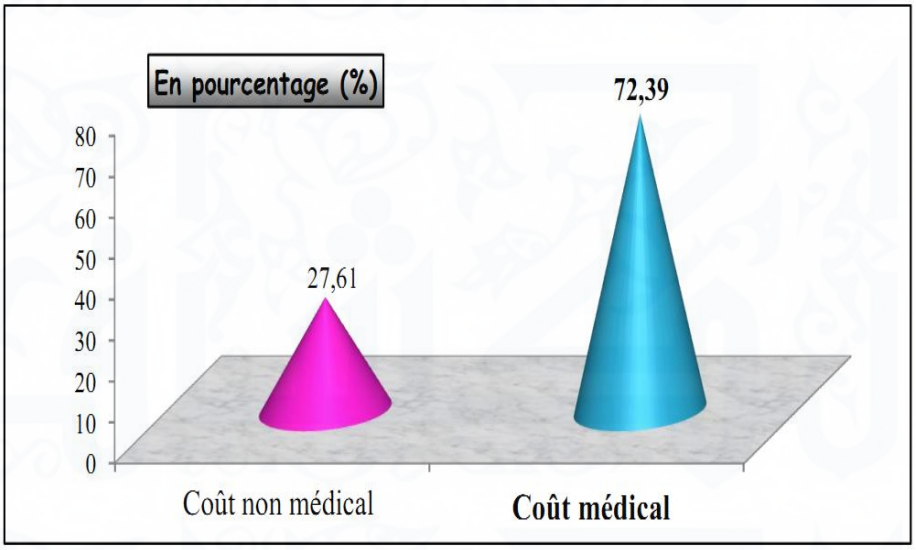

Source : Graphique confectionné par nos soins à partir des données du tableau N° 13.

La structure du coût médical (Cf. figure N° 02 en page suivante) montre que les dépenses du personnel médical et paramédical représentent la part la plus importante avec environ 55,18 % (soit 17.367,44 DA) du total des frais médicaux. Suivi par le coût des actes de soins thérapeutiques (soins médicamenteux) qui comporte 37,17 % (soit 11.700,73 DA). Quant aux proportions des autres coûts (produits pharmaceutiques consommés, bilans, matériel et mobilier médical), elles sont dérisoires avec respectivement 3,39 %, 2,76 % et 1,50 %.

Figure n° 02 **: Structure du coût médical**

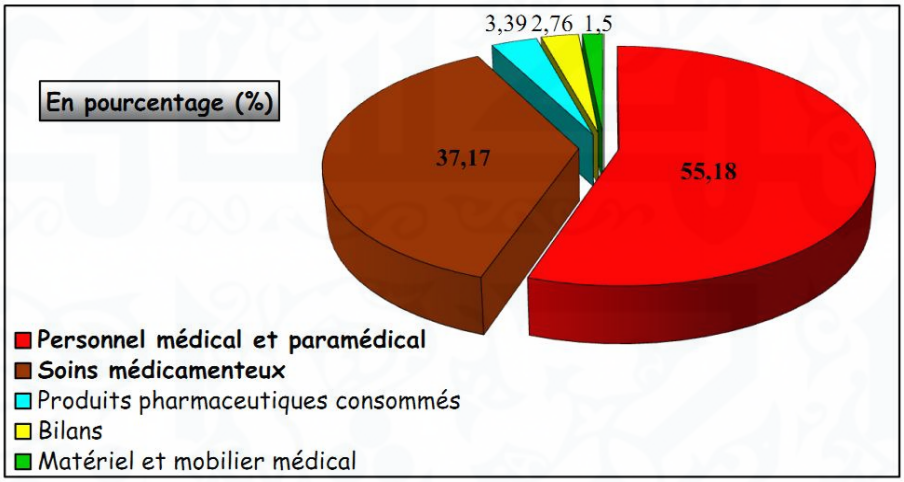

Source : Graphique confectionné par nos soins à partir des données du tableau N° 13.

Pour ce qui est du coût non médical, la figure N° 03 permet de constater parfaitement qu'il se compose pour plus de la moitié (52,83 %) des dépenses du personnel non médical (soit 6.342,40 DA). Les dépenses alimentaires et les charges communes occasionnent respectivement 18,40 % et 16,60 % (soit 2. 209,60 DA et 1. 992,64 DA) du total des dépenses non médicales. Quant aux dépenses relatives aux fournitures diverses et à l'entretien et maintenance, elles représentent une part un peu plus minime avec respectivement 8,33 % et 3,84 %.

Figure n° 03 **: Structure du coût non médical**

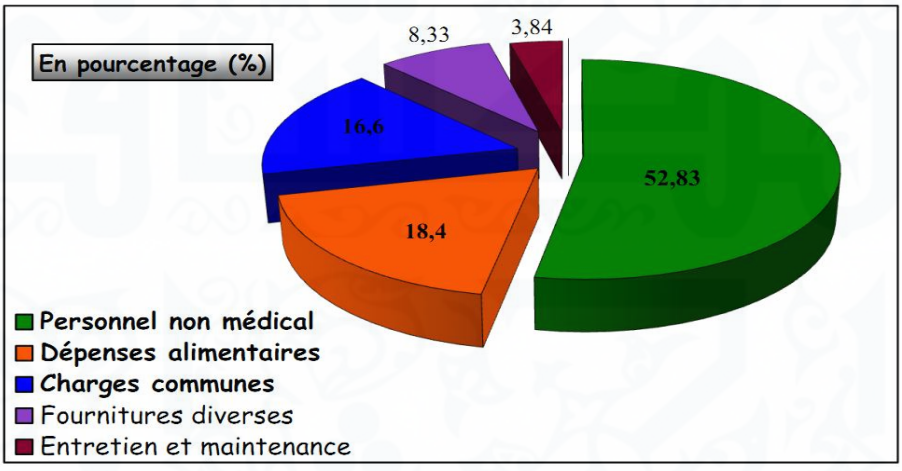

Source : Graphique confectionné par nos soins à partir des données du tableau N° 13.

Conclusion

Qu'il s'agit des complications d'ordre métabolique, mécanique ou psycho-sociaux, la surcharge pondérale, en particulier l'obésité, est devenue une « *préoccupation de santé publique majeure* »[20], car elle joue un rôle indéniable dans le développement et la prédisposition à de nombreuses altérations, connues sous l'appellation de maladies chroniques, qui non seulement abrègent les années de vie en bonne santé, mais aussi suscitent, de ce fait, des dépenses monétaires occasionnées lors de la prise en charge de ces différentes pathologies imputables.

Si les dernières estimations de l'OMS (en 2014), montraient que le surpoids concerne 1,9 milliard de personnes adultes dans le monde, parmi lesquelles plus de 600 millions sont obèses ; la charge de la maladie va cependant plus loin que ces chiffres, en raison notamment de l'importance de ses coûts engendrés. Que ce soit pour les personnes malades, leur entourage ou pour la société, l'impact que représente l'obésité au niveau social et économique est énorme. Cette pathologie impose un lourd fardeau financier au système de santé du pays, réduit la productivité par l'absentéisme pour cause de maladie et compromet la qualité de vie des personnes atteintes ainsi que celle de leurs familles.

Aujourd'hui, les études internationales de fardeau économiques de l'obésité confirment bien qu'il s'agit là d'un problème important de santé publique toujours en augmentation et estiment un coût minimal allant de 2 à 7 %[21] de la dépense totale de santé. À noter que ce type d'études, de quantification du poids économique de la morbidité et de la mortalité, est très peu développé dans le cas de l'obésité et presque aucun article ne porte sur l'Algérie, en raison notamment des difficultés inhérentes aux différentes pathologies chroniques pour lesquelles on ne peut négliger les effets de long terme.

Cet article s'inscrit évidemment dans cette vision et tente de présenter les premières évaluations quantifiant le fardeau économique d'une pathologie cardiovasculaire (Syndrome Coronarien Aigu) imputable à l'obésité. L'étude met en évidence un coût médian global, de prise en charge au niveau du CHU de Béjaïa, qui s'élève à 43. 480,48 DA. De par sa chronicité et sa gravité, le Syndrome coronarien Aigu (SCA) va donc constituer un lourd fardeau à la fois pour le patient, sa famille et la société toute entière à travers justement ces coûts qui s'additionnent.

En outre, il y a lieu de rappeler qu'au regard de toutes ces conséquences négatives, tant sur le plan physique que social, psychologique et même économique, il apparaît évident que les études sur les évaluations des impacts économiques de l'obésité sont des problématiques à prendre à bras le corps, car non seulement elles peuvent être des outils d'aides importants à la prise de décision en santé publique, mais aussi, elles peuvent fournir des pistes quant aux mesures à adopter pour endiguer les sources les plus déterminantes de l'excédent de coûts.

Enfin, on notera que cesser de fumer, réduire l'apport en sel dans son alimentation, consommer davantage des fruits et des légumes, pratiquer une activité physique régulière, diminuer les comportements sédentaires et éviter l'usage nocif de l'alcool permettaient de réduire le risque de maladie cardiovasculaire en général et du SCA en particulier. Aussi, la prise en charge médicamenteuse du diabète, de l'hypertension et de l'excès du cholestérol peut s'avérer nécessaire pour diminuer le risque cardiovasculaire et prévenir ainsi l'atteinte du SCA. Les politiques de santé, qui créent des conditions propices pour qu'il soit en même temps abordable et possible d'adopter des modes de vie sains, sont également primordiales. Ces mesures préventives devraient en conséquence permettre d'atténuer l'impact épidémiologique et économique de cette pathologie qui pèse à la fois sur le système de santé du pays et l'économie toute entière.

Références bibliographiques

(1) ALVAREZ, Fernando et alii : *Pédiatrie et obésité : un conflit entre nature et culture*, éd. CHU Sainte-Justine, Montréal, 2010, p. 77.

(2) POIRIER, Paul et DESPRÉS, Jean-Pierre, *Obésité et maladies cardiovasculaires*, MEDECINE/ SCIENCES, vol. 19, N° 10: (pp. 943-949),octobre 2003. Article disponible sur : http://crn2m.univ-mrs.fr/IMG/pdf/MedSci-03-19-943.pdf

(3) http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs317/fr . Consulté le 04/07/2017.

(4) NIBOUCHE, Djamel Eddine, *Le réseau de soins est une nécessité, en raison de l'incidence et de la mortalité, élevées, du syndrome coronarien aigu, en Algérie*, Santé-MAG, N° 33 : (pp. 12-15), 2014. Article disponible sur : http://santemag-dz.com/pdf/n33/n33p10-13.pdf

(5) PUYMIRAT, Etienne, *Évolution de la prise en charge et du pronostic des syndromes coronariens aigus en France entre 1995 et 2010*, Thèse de Doctorat en Cardiologie, option : Épidémiologie, Université Paris DESCARTES, 2013, p. 17. Thèse disponible sur : https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00926886/document

(6) NIBOUCHE, Djamel Eddine, *Le réseau de soins est une nécessité, en raison de l'incidence et de la mortalité, élevées, du syndrome coronarien aigu, en Algérie*, op.cit. p. 12.

(7) https://www.docvadis.fr/files/all/zvcaefhF-WMCR1KrPbt-rw/le_syndrome_coronaire_aigu_sca_syndrome_coronarien_aigu.pdf Consulté le 22/08/2017.

(8) Pour plus de détails, voir HAMED, Djamila, *Syndrome coronarien aigu : les facteurs de risque*, thèse de Doctorat en Médecine, Université Abou-Bekr Belkaid de Tlemcen, Algérie, 2012.

(9) MEILLARD, Olivier, *Les obèses, à haut risque de syndrome coronaire aigu précoce*. Article disponible sur : http://www.medespace.fr/Facultes_Medicales_Virtuelles/les-obeses-a-haut-risque-de-syndrome-coronaire-aigu-precoce/

(10) POIRIER, Paul et alii, *Obesity and Cardiovascular Disease: Pathophysiology, Evaluation, and Effect of Weight Loss*, AHA Scientific Statement, vol. 113: (pp. 898-918), 2006. Article téléchargeable sur : http://circ.ahajournals.org/content/113/6/898

(11) Rapport de l'Institut National de la Santé et de la Recherche Médicale, *Obésité : Bilan et évaluation des programmes de prévention et de prise en charge*, Paris, 2006, p. 53. Document PDF téléchargeable sur : http://www.ipubli.inserm.fr/handle/10608/66

(12) LÉVY, Émile et alii, *Évaluer le coût de la maladie*, éd. Dunod, Paris, 1977, p. XXI.

(13) WITHROW, Diana et ALTER, David, *The economic burden of obesity worldwide: a systematic review of the direct costs of obesity*, Obesity Reviews, vol. 12, N° 02: (pp. 131-141), 2010. Article disponible sur: http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-789X.2009.00712.x/full

(14) TSAI, Adam Gilden et alii, *Direct medical cost of overweight and obesity in the USA: a quantitative systematic review*, Obesity Reviews, vol. 12, N° 01: (pp. 50-61), 2010. Article disponible sur http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-789X.2009.00708.x/full

(15) Rapport de l'OMS, *Le défi de l'obésité dans la région européenne de l'OMS et les stratégies de lutte : résumé*, Danemark, 2007, p. 11. Document PDF téléchargeable sur : http://www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0010/98245/E90159.pdf

(16) Idem.

(17) Ibid.

(18) SUHRCKE, Marc et alii, *Economic consequences of chronic diseases and the economic rationale for public and private intervention*, Oxford Health Alliance working group, London, 2005, p. 13. Document disponible sur : http://ibrarian.net/navon/paper/Economic_consequences_of_chronic_diseases_and_the.pdf?paperid=3442904

(19) Ce que coût, et pour rappeler, est obtenu en utilisant les données du CHU de Béjaïa qui sont, à leurs tours, calculées par la méthode des centres d'analyse (méthode des sections homogènes) ; c'est pourquoi leur manipulation doit être faite avec précaution : en effet, ces données s'éloignent un peu de la réalité sur le marché des soins, car elles ne prennent pas en considération les frais d'investissement, notamment l'amortissement des immeubles et des équipements. Nous avons essayé de les reconstituer, mais l'écueil récurent de l'absence des données nous a contraint à abandonner cette idée.

(20) MALNICK, Stephen et KNOBLER, Hilla, *The medical complications of obesity*, Quarterly Journal of Medicine (QJM), vol. 99, N° 09: (pp. 565-579), 2006. Article disponible sur : http://qjmed.oxfordjournals.org/content/qjmed/99/9/565.full.pdf

(21) Rapport de l'Institut National de la Santé et de la Recherche Médicale, *Obésité : Bilan et évaluation des programmes de prévention et de prise en charge*, op.cit. p. 59.

Références à titre indicatif

1. CASTIEL, Didier, *Le calcul économique en santé : Méthode et analyse critique*, éd. ENSP. Paris, 2004.
2. DRUMMOND, Michael et alii, *Méthodes d'évaluation économique des programmes de santé*, éd. Economica, Paris, 2003.
3. LAUNOIS Robert, *Un coût, des coûts, quels coûts* ? Journal d'Économie Médicale, vol. 17, N° 01 : (pp.77-82), 1999. Article disponible sur : http://rees-france.com/wp-content/uploads/2015/12/1999-JEM-Un-co%C3%BBt-des-co%C3%BBts-quels-co%C3%BBts.pdf

4. LAUNOIS, Robert et alii, *Notions et mesure des coûts en fonction de la perspective choisie*, Bulletin du cancer, vol. 90, N° 11 : (pp. 946-954), 2003. Article disponible sur : https://www.researchgate.net/publication/237787563
5. LÉVY, Émile et DE POUVOURVILLE Gérard, *Guide méthodologique pour l'évaluation économique des stratégies de santé*, Collège des Économistes de la Santé, Paris, 2003. Document PDF téléchargeable sur : http://www.ces-asso.org/sites/default/files/Guide_Methodologique_CES_2003.pdf
6. PARET, Henri, *L'économie des soins médicaux*, les éditions ouvrières, Paris, 1978.
7. Rapport de l'Institut National de Santé Publique du Québec, *L'impact économique de l'obésité et de l'embonpoint*, Numéro 09, Mars 2014. Document PDF téléchargeable sur : https://www.inspq.qc.ca/pdf/publications/1786_Topo_9.pdf
8. Rapport d'une consultation de l'OMS : « *Obésité* : *Prévention et prise en charge* de *l'épidémie mondiale* », Genève, 2003. Document PDF téléchargeable sur : http://www.who.int/nutrition/publications/obesity/WHO_TRS_894/fr/
9. SERRÉ, Marina, *De l'économie médicale à l'économie de la sante : Genèse d'une discipline scientifique et transformations de l'action publique*, Actes de la recherche en sciences sociales, vol. 143, N° 01 : (pp. 68-79), 2002. Article disponible sur : http://www.persee.fr/doc/arss_0335-5322_2002_num_143_1_2856
10. WILLETT, Walter et alii, *Weight, Weight Change, and Coronary Heart Disease in Women: Risk Within the 'Normal' Weight Range*, JAMA, vol. 273, N° 06: (pp. 461-465), 1995. Article disponible sur: https://pdfs.semanticscholar.org/b8a1/d7d1bcb9995efcefb9b50c29ccad297aba7d.pdf

ANNEXE

Sigles et abréviations utilisés

CC : Centimètre Cube
Cf : Confer
CHU : Centre Hospitalo-Universitaire
Cp : Comprimé
CPK : Créatine Phosphokinase

CRP : C-Reactive Protein (Protéine C Réactive)
CTot : Cholestérol total
DA : Dinar Algérien
ECG : électrocardiogramme
FNS : Formule Numération sanguine
HDL : High Density Lipoprotein (Lipoprotéine de Haute Densité)
Inj : Injection
IVD : Intraveineuse Directe
K^+ : Potassium
LDL : Low Density Lipoprotein (Lipoprotéine de Basse Densité)
Mg : Milligramme
Na^+ : Sodium
O.M.S : Organisation Mondiale de la Santé
PIB : Produit Intérieur Brut
SCA : Syndrome Coronarien Aigu
TG : Triglycérides
TP : Taux de Prothrombine
UI : Unité Internationale
VS : Vitesse de Sédimentation

Journal of Economic & Financial Research
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
Volume 5/ Issue 1 / June 2018
OEB Univ. Publish. Co.

Investing opportunities through public-private partnerships in Algerian economy

فرص الاستثمار من خلال الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في الاقتصاد الجزائري

MERIA NESRINE BOUGRIOU
University of Constantine2 Abdelhamid Mehri, Algeria.
meria.bougriou@univ-constantine2.dz

AZZEDINE BENTERKI
University of Constantine2 Abdelhamid Mehri, Algeria.
a2zbenterki@yahoo.fr

JEL: H440
***Received date**:23/04/2018 **Revised Paper** 16/06/2018 **Accepted paper**: 25/06/2018*

Abstract:

This study attempts to explore if public-private partnerships are the best solution for the Algerian public services delivery, amid the plummeting in global energy prices, which means a budget crisis for a country's oil-dependent economy. This research aims to analyse public private partnership projects development in Algeria, by presenting a general framework of public-private partnerships models in different fields, basing on the case study of international successful practices, in order to argue that public private partnerships can play a positive role in developing infrastructure investment and public services.

Several findings revealed from the study, despite, the legal restrictions and the non-attendance of a public-private partnership (PPP) regulation, Algeria has an ambitious experience in public-private partnerships projects realized in the few last years, especially in water and desalination field, transport and airports management which steel a remain experience that needed to be spread on other public services

Key words: Algerian investments, Public-private partnerships, Public services, Infrastructure.

الملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التجربة الجزائرية في الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، بالإضافة إلى توضيح الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الشراكة في تطوير الاستثمارات في البنى التحتية، وتحسين الخدمات العمومية، وذلك من خلال عرض الإطار العام للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، استنادا لأسلوب دراسة الحالة للتجارب الدولية في هذا المجال.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من القيود التشريعية التي تحد من تطور الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في الجزائر، خصوصا مع غياب القانون الذي يحكم هذا النوع من العقود، إلا أن للجزائر العديد من التجارب الناجحة والتي حققتها في السنوات الاخيرة في مجال الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، خصوصا في قطاع المياه، البترول والغاز وتحلية مياه البحر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات في الجزائر، الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، الخدمات العمومية، البنى التحتية.

Introduction

The emergence of new public management, in the early 80s by several developed countries has aimed to implement a public service as a new formula that can be considered and possibly applicable in developing countries. This concept borrowed managerial methods introduced by the private sector, in order to minimize costs and improve the quality of public services.

The invention of the partnership between public services and private sector was after governments' financial surfing and budget restriction. This appearance was in 1989s by the UK government, when the rules that constrain the use of private capital in the financing of public sector projects were withdrawn and the private sector was encouraged to bring forward schemes for privately financed roads, this initiative was branded as the Private Finance Initiative (PFI) [Grahame Allen,2001].The partnership between the government and the private

sector was in case to help in procurement of services that government is the responsible of it, which means that the government is not the only producer of public services.

Many countries began using public-private partnerships in providing public services in different forms, both in developed and developing countries to seek higher efficiency and effectiveness in public services not only for budget saving but also for improving quality of services[Byung woo gil,2013].

According to Paiman, political, socio-cultural and the administrative infrastructures of the government affect the degree and the nature of PPPs, which are well developed in industrialized countries, because of the open competition with the markets, the development of insurance industries, private institutions, and marketing cultures. Despite developing countries, the public sector is financing and providing social services and the private institutions are not well established in these countries [Paiman,2006].

In the case of Algerian government, the state plays a providence role; public services know significant development to cover extensive areas and needs that were in principle of private market sphere. In addition to traditional public services provided free or with a contribution from users, the government managed directly its economic activities and proceeded to utility supplies to citizens massively subsidizing the price, the case of housing for example, a wide range of so-called basic consumer goods.

This situation made possible in the 70s and 80s, but became unsustainable nowadays, due to the erosion of budgetary resources that affect primarily the financing of public services. The only alternative was to rationalize the management and the provision of public services in order to guarantee the continuity in the traditional areas of public services. This paper is intended to evaluate legal and institutional structure of PPPs in Algeria in first place after the exposure of the theoretical framework of PPPs, and the examination of two experiences in two different fields (water and gas and oil).this analysis can shed light on opportunities by PPPs projects in

developing investments and enhancing the quality of public services in an emerging country.

I. Theoretical foundation of public-private partnerships (PPPs)

1. Definitions

In literature the phenomenon of public-private partnership (PPP) is perceived differently, depending on the perspective from which it is treated, from the perspective of American, public private partnership is an agreement between public and private services from which they are made public, the essential feature of such a partnership is sharing investment risks responsibilities and benefits between the partners.

The United Kingdom defines a PPP as an arrangement typified by joint working between the public and private sectors. In their broadest sense they can cover all types of collaborative working together and risk sharing to deliver policies services and infrastructure [H M treasury,2008].

In French doctrine public private partnership is seen as a new form of public entities and private partnership, association created to operate and invest in public services [S.Saussier, 2015].

The OECD report defined PPPs as a long term contractual arrangements between the government and a private partner, where by the latter delivers and funds public services using a capital asset, sharing the associated risks [OECD,2012]

For some scholars PPPs are simultaneously a form of governance, a public policy delivery tool, and a language game involving multiple grammars [Linders,1999], for others it is also a tool of financial arrangements, and a development strategy [Teisman and Klijin 2002].

But it is broadly defined as any positive effort to induce the private sector to behave in ways that accomplish public goals while assisting them to pursue their own private goals [Roger E Hamlin, no year].

From the review of different definitions of public private partnership, several issues emerge. The PPPs are a form of cooperation between two parties, government and private party, working together and investing in public services. The private party can be business organisation, international organisation and even development

agencies. This collaboration is always a commitment between the two parties in a long term contract.

There are differences in PPPs arrangements some of them mentioned that there is a risk sharing between public and private party, like American and Anglo-Saxon definitions, which is not mentioned in the French one. It depends on the nature of investments, in some on them it is a benefit for the two parties to take the risk together which is the common issue, in other cases only the public party take it, or the private party.

Some PPPs are a way to finance projects by the private party, others are financed by both public and private party, in another case only the public entity is the financer. In general the private party is remunerated depending on the way of the project finance.

2. The importance of public-private partnerships

The increasing use of PPPs all around the world is a significant reason for the importance of this innovative procurement in construction, management and maintenance of public facilities.

In literature many reasons for governments resort to PPP as a good solution for the procurement of public services and facilities, from those advantages the opportunity of private financing of the project with a remuneration to the private sector which the government starts to award the private partner in general after the delivery of the project, that is to say the private sector works to finish the project in time and with lower costs. The risk sharing between the public and the private sector, some risks are delivered to the private partner, where the public sector reduce risk in ownership, operation and development, basing on the private partner expertise [Stainback, 2000]. The National council for public-private partnership considers the cooperation between public and private sector maximize strengths of the two sectors, reduce the public capital investment, improve efficiencies with projects delivered at time and guarantee maintenance for a period of time, which improve service to the community [Kimberly S. Meyer, 2012]

3. Public-private partnerships types

Public-private partnerships take several types and models, which are subject to a gradation, from simple to more complex following a continuum of solutions:

The different models of public and private partnership have common characteristics and differences. When the private sector designs, builds, owns, develops, operates and manages or buys or leases an existing asset from the public sector, renovates, modernizes, and/or expands it, and then operates the asset, there is no obligation to transfer ownership back to the public sector, in all types under this categories [C. Bovis,2010]:

- *Design-Build-Finance-Operate* (DBFO): the private sector designs, builds, finances, and operates a public asset, in his operation must cover the management and the maintenance with a contractual period that allows him to sell at the end of it.
- *Build-own-operate* (BOO): in this contract the private sector builds, owns and operates, under the control of the public sector through a regulatory authority or through the contract, the ownership of the facility or the service could be transferred to the public sector, after a period specified in the contract.
- *Build-develop-operate* (BDO): the private sector does not only finances, builds, operates an asset or a facility but he develops it commercially for a specific period.
- *Design-construct-manage-finance* (DCMF): the private sector finances the design and construction of a facility or infrastructure and manages it subsequently for a stipulated period.
- *Buy-build-operate* (BBO): the public asset is transferred to a private sector partner in order to operate and maintain. The control of the public sector is exercised at the time of transfer.
- *Lease-develop-operate* (LDO): the public asset is leased to a private sector partner in order to operate and maintain. The control of the public sector is exercised at the initiation of lease.
- *Operate under License* (OL): the private sector partner receives a license or rights to operate a public service for a specified term, within this spectrum, public-private partnerships can be categorized based on the extent of public

and private sector involvement and the degree of risk allocation.

When the private sector designs and builds an asset, operates it, and then transfers it to the public sector at a specified time or at the end of the contract. A contract may be renewable in other form, and the private sector may lease the asset, this contract includes:

- *Build-operate-transfer* (BOT): the private sector builds a new facility, operates, then transfers the ownership to the public sector after the long-term contract of operation, or the end of construction. Contracts are more complex and tendering process can take longer. The key driver is the transfer of operating risk in addition to design and construction risk.
- *Build-own-operate-transfer* (BOOT): the private sector receives a concession or a franchise to finance, design, build, and operates a facility for a specified period and to charge user fees, after the ownership is transferred to the public sector.
- *Build-lease-operate-transfer* (BLOT): the private sector receives a franchise to finance, design, build, and operate, a leased facility for the lease period and to charge user fees, against payment of a rent.

Partnership between public and private sector cannot take place without the submission of jurisdiction. A division of PPP types as legal types in three categories [C. Bovis, 2010]:

- *The public Concession*: which is a public contract where the private sector has the right to exploit the service solely or this right together with some form of payment by the public sector. There are three main distinctive features in public concession. First, the beneficiary of service provided must be third parties (public or end-users of a public service). Second, the subject of the service upon which the concession is based must concern a matter which is in public interest. Finally, the concession must assume the economic risk to the performance of the relevant service.
- *The contractual public-private partnership*: in this model the relationship between public and private sector is based on

contractual links. The private sector provides the financing for completing the project, the public partner payments based on usage volumes or demand.

- *Joint venture*: called also the institutional model of PPP. A joint venture company is set up, a majority of which is owned by a private sector partner. That partner is selected by the public sector through a competitive bid in order to implement the first phase of work, the public sector authorize the following phases that are carried out by the private partner using the first phase of work. As a benchmark to determine the appropriateness of future costs [Deloitte research, 2005].

II. The foreign experiences with PPPs

The number and value of arrangements in public and private partnerships are increasing, in European market; The average transaction size stood at 280 million USD in 2014, which is the highest average over the last 10 years (203 million USD) [EPEC,H1, 2014]. The United Kingdom remained the largest one in 2014, both in terms of value (7 billion USD) and number of project with 24 transactions closed. In the second place, in terms of value Turkey is the largest PPP market (3.7 billion USD) but in number of projects the France is the second with 10 projects. The third largest market in PPP is Germany by 1.1 billion USD but it shares the third place with Greece in the number of transactions [EPEC, 2014].

The value of PPP market in the USA reached around 60 billion USD from 2005 to 2014; with the total of 48 deals only 80% successfully closed [A. Deye, 2015] [D.Bruce Gabriel and others, 2015]. In the middle east and north Africa, the total investment in PPP projects reached 2.8 billion USD with the participation of private sector, in 2014, Morocco represent the first country of the region in PPP investment value followed by Jordan, the most rest of the countries know instability [world bank group, 2015]. These statistics give an indication of the extent to which countries use PPPs. All transactions are in different sectors, in 2014, the first sector in European market is transport in value terms and number of transactions, followed by the Healthcare sector and the environment sector. The private services reached also education sector which was the most active sector in 2013 in terms of deal number [EPEC, 2014].In the MENA region the energy sector has the greatest investment with 95% of regional

investment, followed by water and sewerage[world bank group, 2015].

A lot of researches study case studies on PPPs projects as method of enrichment, every project has specific characteristics influenced by different factors economic, political and even cultural, negotiations also play a significant role in affecting the specification of a PPP contract. Some case studies refer to lessons for new government in PPPs, some cases chosen in this study as same form of the contract and field represented in Algerian case study.

1. Scottish PPP Water projects, UK

This case study was selected to guaranty better value for money than traditional procurement; three main actors in this contract are the regulators, Water authority and private consortia, all the finance of the BOT contracts was by Internal and debt funding.

The main lessons learned as the European Commission mentioned in their book of case studies [EC, June 2004]:

- The implementation of a unit of PPP to guide projects under expert's supervision, help to minimize problems and insure the well running of the project.
- The transfer of risk in PPP project must be well studied and transferred to the right party.
- PPP projects can ensure a well service delivery and a healthy environment that the Water authority keep.
- PPP project in comparison with the public procurement help in finding solutions to customers problems.

2. Royal Dutch Shell JOINT VENTURES with China

Shell is a company specialized in oil and gas exploration and processing, transportation and marketing of natural gas and electricity, and marketing and shipping of oil products and chemicals announced in 2008, a Joint venture project with Chinese state-owned china national petroleum corporation and Qatar Petrolium International. The JV would build an oil refinery and petrochemical products manufacturing complex in china.

This big project was to produce refined fuels and petrochemical products. The Petrochina hold 51% interest in joint venture, Shell hold 24.5% and Qatar petroleum 24.5%.

The capacity of refining in china is supposed to rise from 6.2 million barrels per day (b/d) in 2006 to 14.6 million b/d in 2030, with about 60% percent of the world's petrochemical demand growth occurring in Asia, and more than one-third in China alone [A. Panibratov, A. Abramkov, 2012]

III. The Algerian case

Taking advantage of an unprecedented financial improvement, Algeria is launched since 2001, in developing the economic programs, a significant financial means have been mobilized. The objectives are to provide the country basic infrastructures and improve public services. However, recorded results remain modest given the importance of public expenditure. GDP growth rate continues to be pulled mainly by natural minerals reserves, which represent a substantial percentage of it. Government agencies have direct resources to finance the infrastructure investments without the need of private sector financing. Regulatory restrictions introduced in 2009 on foreign investments, making the Algerian partner's must hold at least 51% of stake and allowing the government to buy back the assets of private companies. These restrictions allowed the development of few types of PPPs in specific sectors, like water and energy sectors, but the financing of these projects was provided by public banks.

1- The benefits of PPP for Algeria

The implication of public-private partnerships for the Algerian economy is crucial. The most important reasons are listed below [M Salim Telidji, 2015]:

- Attracting alternative sources of funding for the state budget.
- Put the dynamism of the private sector to the public-sector service.
- Better control of the projects in terms of cost and time.
- Optimization of risk sharing between partners.
- Deferral of capital expenditures of the state over a long period.
- Sanctuary operating expenses (by contracts).

2- Institutional frame work

The Ministry of Finance grants the budgets and therefore has an important role in the PPP decision making process. In addition, the National Committee of Transactions (CNM, Commission Nationale

des Marchés) present a crucial role in the management of PPPs. The National Fund for Capital and Development (CNED, Caisse Nationale d'Equipement et de Développement) is responsible for: following the implementation of large projects, enhancing the evaluation and enlarge the financial sources. Whilst local entities and sector based "by services" entities (such as universities and hospitals) do have the ability to procure major projects, in practice significant projects are usually centrally procured. The CNED has a large experience in developing projects in different infrastructure sectors; also it has reliability with international project finance industry [European investment bank, 2011]. The establishment of a PPP unit in Algeria within CNED is currently being contemplated, for the two important reasons [M Salim Telidji, 2015]; the first is the compensation of the information asymmetry and the expertise between public and private sector. The second reason is capitalization of experience as first interest, and accompanying public contracting. The unit mission will be [M Salim Telidji, 2015]:

- The evaluation of projects to ensure that PPPs bring added value compared to traditional procurement mode.
- Technical support to public sector at various stages of implementation of the PPP project.
- The capacity building, including training of public sector officials involved in PPP.
- The development of research, especially in terms of tools and project evaluation mechanisms.

3- The legal framework in Algeria

Regulatory restrictions in Algeria serve as a significant deterrent on private sector investment and PPPs. The passing of the Complementary Financial Law in 2009 (particularly through the Ordinance no. 09-01 of July, 22nd 2009) created several restrictions on foreign investment, including elimination of free transfer of imports, the Algerian share capital is at least equal to 51 percent in any foreign investment, and allowing the government the right to buy back the assets of private companies [Investment code in Algeria, February 2015]. In the absence of a specific PPP law, PPP projects have proceeded via the general public procurement law and the Investment Code, which do not take into account the specificities of PPP contracts and the implementation of PPP projects are regulated on sectoral laws

(electricity, water, transport and public works)[world bank,2015] [M Salim Telidji, 2015].

4- The financial terms in Algeria

Under the Algerian law, foreign investment regulation, required two important specific conditions that affect foreign financial participation, the first one foreign institutions invest with one or several institutions subject to Algerian law, and the majority of the social capital is by the Algerian residents. The second important requirement only local banks must lend in this case. For the tax rules, they are not considered during the evaluative process of bidding (the pre-tax and the after-tax are not considered in the selection of bidders) [European investment bank, 2011].

The delays in project delivery risks are absorbed by the private sector in partnership project, as it is in international practices, but the changes in financial coasts and law are also the responsibility of the private partner. The public partner is responsible of financial risks and unforeseeable events [European investment bank, 2011].

5- PPPs projects in Algeria

Despite the lack of a legal, regulatory, or institutional PPP framework, Algeria has significant experience in PPPs, with 26 PPP projects reaching financial closure for the period of 1990-2015, and 24 PPP projects under construction and operation. With a total investment committed to PPPs since 1990 of 8,330 million USD (as a private investment) [world bank, 2015].

Algeria has developed significantly through the use of PPP launched since 2005 in water and sewerage projects to period of 5 years with a total value 2204 million US Dollars. In 2005 two project under BOO contract form with 510 million USD and one management contract*, after waiting a year, Algerian government starts over with 351 million USD under BOT contract, and two contract management*. In 2008 the value of four BOT contracts was the important with 874 million USD and one management contract*.in 2009 the investment dropped to only one BOT with a value of 468 million USD in water and sewerage sector.

* In the database of PPI amounts of the total investment for these lease/management contracts are zero

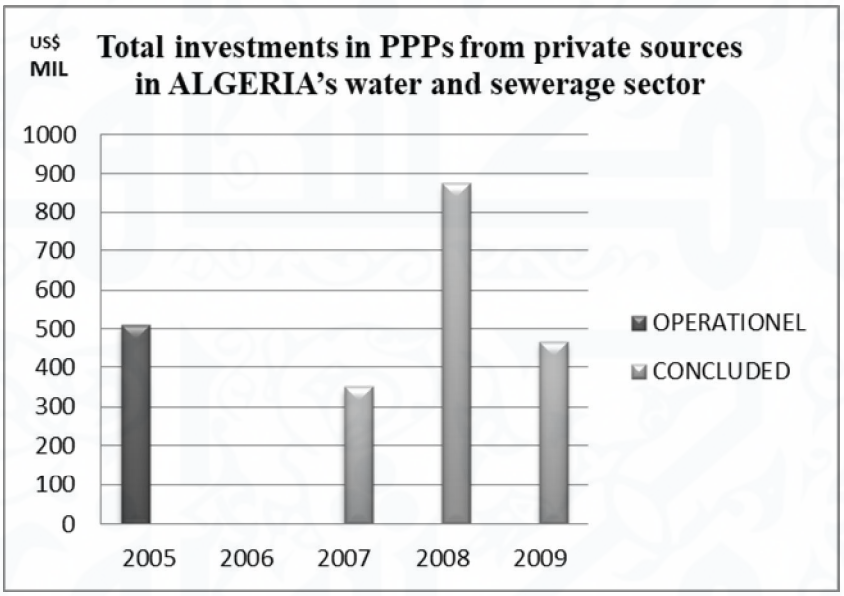

Source: world bank group, July 2014.

In 2010 PPPs reached over 5 years, a total of 20 projects by 2014[M Salim Telidji, 2015]. The Public Investment Programme (2010-2014) which is devoted 286 billion USD budget suggests therefore many opportunities for PPP [B. Aliouat, 2013]:

- 11 seawater desalination projects as BOO type and two power plants run by Algerian Energy Company (AEC);
- 3 container terminal concessions (the ports of Algiers, Béjaia and Djendjen);
- 4 Management contracts for the management of drinking water (Algiers / Tipaza, Oran, Constantine, Annaba / Taref)

In joint venture projects, the major of Algerian government investments are in the field of gas and oil, SONATRACH is the state-owned oil company, which is responsible of the different contracts in this field. By 2015 the partnerships contracts in joint ventures forms in oil and gas projects were about 36 contracts [SONATRACH, November 2013]; 8 contracts are under exploration phase, two contracts concluded under the law 86-14[1] and the other 6 contracts

[1] The Law 86-14, the foreign partner becomes owner of its share of production from the FOB port of loading.

concluded under law 05-07[2] . The 28 contracts are under development and exploitation phase; 24 production sharing contracts (PSC), one risk service contract (RSC), 2 participation contracts and one contracts concluded under law 05-07.

A lot of companies specialised in oil and gas exploration and exploitation works in partnership with the Algerian oil and gas state-owned company SONATRACH, in different joint ventures.

Joint operated projects since 1995 in Algerian OIL and GAS field

Year	Joint venture	Perimeters
1995	SONATRACH / ENI	BIR REBAA
	SONATRACH / TOTAL	HAMRA
1996	SONATRACH / BP	RHOUDE EL BAGUEL
	SONATRACH / CEPSA	RHOUDE EL KHROUF
	SONATRACH/ PETROCANADA	TAMADANET
1998	SONATRACH / ANADARKO /ENI/MAERSK	BERKINE
	SONATRACH / REPSOL/SAMSUNG/INCHON	TIFERNINE
1999	SONATRACH / TOTAL/ REPSOL	TIN FOUYE TABANKORT
2000	SONATRACH / HESS	EL GASSI, AGREB, ZOTTI
2002	SONATRACH / ENI/ CEPSA/ ANADARKO/ MAERSK/ CONOCOPHILLIPS/ TALISMAN	OURHOUD
2003	SONATRACH / CONOCOPHILLIPS/ TALISMAN	MENZEL LEDJMET NORD
	SONATRACH / SINOPEC	ZARZAITINE
	SONATRACH / BHPBILLITON	OHANET
2004	SONATRACH / ENI/ BHPBILLITON	ROD & SATELLITES

[2] The Law 05-07, Contracts must provide for Sonatrach's participation in the contract at a minimum level of 51 per cent. As indicated above, the operator bears all investment costs during the exploration period. These costs are then reimbursed by Sonatrach up to its participating rate if a commercial discovery is made. During the exploitation period, all parties, including Sonatrach, contribute to operating costs up to the extent of their participation.

	SONATRACH /BP/ STATOIL	IN SALAH
2006	SONATRACH /BP/ STATOIL	IN AMENAS
	SONATRACH / CNPC	TOUAT
2013	SONATRACH /FCP	MLE
	SONATRACH/ ENI/ ANADARKO/ MAERSK/ CONOCOPHILLIPS/ TALISMAN	EL MERK

Source: data from ministry of energy on the web site; http://www.energy.gov.dz.

5-1- **The case of SEOR in the water field:**

In August 2005, a new law in the field of water which provides for opening the way for private sector participation، From the four experiences that Algeria provided in water sector, the SEOR company emerged in April 2008 in the Wilaya of Oran in the west Algeria, with a capital estimated at one billion dinars, divided equally between the two partners, SEOR and the Spanish company «AGBAR AGUA». The nature of the contract is a "management contract" for a period of five and half years.

The Algerian government has granted the right of participation of the private partner in improving public service management, in the conduct of drinking water and cleansing in water sector. The partnership agreement between the two partners is in two-phases [M. Amine Mehdi khelladi, no year]:

- The first phase of six months, in which the private partner acquires knowledge and achieves the identification of all branches activities.
- The second phase of a five-years, where the achievement of the Action Plan, which was developed in the first six months.

The company's goals through contracting in the first version as follows:

- Provide potable water service for 24 h.
- Conduct cleansing interest.
- Customer "clients" manage to raise the technical and technological returns.
- Reload economic and financial management.
- Achieve security and communication schemes.
- Professional training.

The important operational results that the partnership between SEOR and AGDAR are [Senoussi Ben Oumer, 2014]:

- Increasing the water resources from 140,000 m3 / day in 2012 to 300,000 m3 / day.
- Increase the volume of water billed to 33% ·
- Increase the number of customers (residents), with 20% from 1,356,999 residents in 2008 to 1,619,940 in 2012.
- Reformatting 570 km of sewerage network which represent 31% of the network.
- Developing the GIS maps and distance control system.

5-2- the case of OHANET Development Algeria in petroleum and gas field:

As it is mentioned in the company's presentation "SONATRACH is the Algerian state company for the research, exploitation, pipeline transportation, processing and marketing of hydrocarbons and their by-products. Its purpose is to make an optimum use of its hydrocarbon national resources and create wealth serving the country's social and economic development" [SONATRACH, 2013].

The emergence of OHANET Development Algeria was after SONATRACH invited foreign companies to bid to undertake the capital investment necessary to develop the four gas condensate reservoirs in 1997. BHP shows an interest in May from the same year for participation in the project but the final submission was with ITOCHU Oil Exploration Co., Ltd. in August 1998. After this date, Petrofac Resources International Ltd participate in the joint venture under the invitation of BHP and ITOCHU.

BHP and its joint venture partners signed the Risk Service Contract (RSC) with SONATRACH on 2 July 2000, which was approved on 12 November 2000 by the Algerian government. In December 2000, BHP sold to Woodside Energy (Algeria) Pty. Ltd 15% of its interest in the OHANET Development, a subsidiary of Woodside Petroleum Ltd. BHP Billiton holds a 45% equity interest in OHANET with Japan OHANET Oil & Gas Co. Ltd, with 30%, Woodside Energy (Algeria) Pty. Ltd, with 15%; and Petrofac Resources OHANET LLC, with 10% [Malcolm Garratt, Martin Christie, Patrick Cassidy, 2004].

Under the terms of the Risk Service Contract (RSC) the total production from the fields is owned by SONATRACH. The foreign partners' mission is the development of reservoirs, and in return they recover their investment, with a fixed profit margin, from hydrocarbon

liquids production over eight year period (starting from the beginning of production). The monetary entitlement will be converted into volumes of condensate Butane and Propane that will be transferred from export ports on the Algerian charge, and priced by SONATRACH. Under the terms of the RSC, the partners are not allowed to any of the pipeline sales gas or the associated revenue. This gas will be utilised by SONATRACH to meet its long term Mediterranean pipeline gas and LNG sales requirements [Malcolm Garratt, Martin Christie, Patrick Cassidy, 2004].

The project was developed and realised its objectives as it is mentioned [Malcolm Garratt, Martin Christie, Patrick Cassidy, 2004]:

- In October 2003, BHP Billiton/SONATRACH began first gas production from the joint venture wet gas development at OHANET, southern Algeria. The new facility was set on schedule and within the original USD 1 billion budget (USD 464 million net to BHP Billiton).
- The processing facility treated around 710 million standard cubic feet per day (MMscf/d) of gas and produce a maximum of 30,000 barrels per day (bbl/d) of condensate and 26,000 bbl/d of Liquefied Petroleum Gas (LPG), together with a stream of dry pipeline sales quality gas for SONATRACH.
- The development includes all major fluid handling and handling systems, including two gas trains, fuelled by 47 productive wells.
- A total of 28 new wells have been drilled and completed and 15 wells have already been restored. The last four new wells have been postponed as required under the risk service contract to allow the assembly of three to four years from the date of production
- With the ROD Integrated Development (80,000 barrels per day gross) due on-stream in 2004, BHP Billiton Petroleum is well placed to develop further growth opportunities in Algeria, a country with vast hydrocarbon resources.

Conclusion:

The Algerian experience with PPPs is very restricted, due to a various reasons. The most important is the legal framework which is not clear and suitable for the specification and the complexity of PPP projects. A specific legislation must be enacting to PPP projects which would clarify all the projects phases, the projects awards and the contractual provisions.

The private financing of infrastructure is limited in joint ventures and all basic infrastructures is financed by the Algerian government, and the private partners participation in managing and developing the facilities with a fixed price awards in a short term contract from four to eight years. Guarantees on loans from banks and financial institutions are covering only the public companies which represent a restriction for long-term investments in PPPs procurements, the government must provide the guarantees for the private foreign investors in PPP projects, in order to encourage this kind of investments. A clarifying guidance of the policy framework can ameliorate the foreign investments especially the private financing of long-term contract in PPP projects.

PPPs represent the only effective way to provide services in the lack of public funds to realize the essential infrastructure investments. The Algerian government started this strategy with PPP projects in few fields: desalination, water, transportation and gas and oil. Two different cases are exposed in this article, the first one is SEOR Company in providing drinking water, and this PPP contract is rewarded on a fixed price to the foreign investor not on performance, which creates a problem in the efficiency and effectiveness of the service delivery. The second one the joint venture between SONATRACH and BHP Company in gas and oil production, in this kind of contract (risk service contract) the Algerian company restrict access to petroleum ownership rights, the main advantage for the foreign investor, is the access to produced petroleum on preferential terms, in the hopes of developing lucrative long-term relationship.

References

- Andrew Deye, 2015, U.S. Infrastructure PPPs: ready to take-off? The Harvard Kennedy school review, retried from: http://www.worldbank.org/en/news/opinion/2015/09/25/us-infrastructure-ppps-ready-for-takeoff on: 11-01-2017
- Andrei Panibratov, Alexander Abramkov, 2012, joint venture strategy for emerging economy: evidence from russian energy sector, organizations and markets in emerging economies, vol. 3, no. 2;
- Boualem Aliout, 2015, les PPP: un outil protéiforme à utiliser avec pondération, Business management review, BMR, Vol 4, N°1, p:6.
- Byung woogil, 2013, a study of optimal ppp model for transport: the case of road and rail in south Korea, PHD, school of civil engineering and the environment, the University of south Ampthon.
- Christopher Bovis, 2010, public-private partnerships in 21th century, ERA.
- D. Bruce Gabriel and Roderick N. Devlin, Squire Batton Boggs,(us), 2015, LLP, Market Update: A review of the US public private partnership (P3), sector in 2014, Practical low, Thomson Reuters.
- Deloitte research, 2005, building flexibility: new delivery models for public infrastructure projects.
- EPEC, H_1, 2014, Market update, Review of the European PPP market.
- EPEC, 2014, Market update, Review of the European PPP market.
- European investment bank, May 2011, Study on PPP Legal & Financial Frameworks in the Mediterranean Partner Countries Volume 2 – Country Analysis, FEMIP.
- European Commission, June 2014, resource book on PPP case studies. Retried from: http://europa.eu.int/comm/regional_policy/sources/docgener/guides/pppguide.htm. On 17-10-2016.
- Grahame Allen, 18 December 2001, the private finance initiative (PFI), economic policy and statistics section, House of Commons library, retried from: researchbriefings.parliament.uk/reaserchBiefing/summary/RPO1-117. on 10-06-2016.
- H M treasury,2008, infrastructure procurement: delivering long-term value, retried from: www.hm-treasury.gov.uk. On 18-01-2016.

- Investment code in Algeria, February 2015, Consolidated Version, Algerian Chamber of Commerce and Industry,p:10.
- J, Stainbark, 2000, public-private finance and development, John Wiley & sons, Inc.
- Linders, 1999 ,Coming to terms with PPP: a grammar of multiple meanings, The American Behavioural scientist, p43.
- M. Amine Mehdi khelladi, vers un nouveau management public dans le secteur de l'eau en l'Algérie par le recours au partenariat public-privé (ppp) : cas SEEAL, Département des sciences de gestion, Oran.
- Malcolm Garratt, Martin Christie, Patrick Cassidy, 2003, The Ohanet Development Algeria, retried from: http://www.bhpbilliton.com on 06-08-2016.
- M Salim Telidji, 2015, encadrement et promotion des PPP en Algérie, atelier partenariat public-privé, ministère des finances.
- OECD, 2012, Public governance of public-private partnerships, OECD.
- Paiman, 2006, review of public-private partnership models, retried from: www.Paiman.jsi.com. On 10-06-2016.
- Pratiksha singh, no year, crystallized PPP models in infrastructure projects,
- Roger E Hamlin, Cristina R, Benton, J Van Raven Sway, no year, public-private partnerships in Michigan during the financial crisis, the university role, Transylvanian, Review of Administrative sciences, special issue, PP:42-67.
- Senoussi ben Oumer, 2014, l'efficacité de l'investissement étranger direct en Algérie, évaluation des partenariats public-privé, thèse de doctorat, université de Tlemcen.
- SONATRACH, November 2013, upstream joint venture projects. Retried from: http://www.energy.gov.dz/francais/uploads/slides/Upstream_Joint_Venture_Projects.pdf on 04-12-2016.
- SONATRACH, 2013, An Integrated Oil & Gas Company, 50 Years of Support to national development, retried from: http://www.sonatrach.com/en/PDF/Presentation_sonatrach_uk.pdf . on 06-08-2016.
- S, Meyer Kimberly, 2012, Assessing the added value of public-private partnership, The national council for PPP. retied from:

http://www.ncppp.org/wpcontent/uploads/2013/03/WhitePaper2012-FinalWeb.pdf. on 10-01-2017.

- Stéphane Saussier, 2015, économie des partenariats public-privé, 1ère édition, de Boeck, Paris.
- Teisman and Klijin 2002, partnership agreements: governmental rhetoric or governance scheme? public administration review, Vol 62, No2, PP 197-205.
- World Bank group, July 2014, water PPPs in Africa. Retried from: https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/library/water-ppps-africa-2014 on:11-01-2017
- World Bank, 2015, Retried from: https://pppknowledgelab.org/countries/algeria.
- World Bank, 2015, MNAPPI update. Retried from: https://ppi.worldbank.org/#top.

Journal of Economic & Financial Research
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
Volume 5/ Issue 1 / June 2018
OEB Univ. Publish. Co.

Dynamic Impacts of Climate Change on Cereal Yield in Egypt: An ARDL Model

التأثيرات الديناميكية للتغير المناخي على محصول الحبوب في مصر: نموذج ARDL

Walaa Mahrous
Lecturer of Economics, Department of Political Science and Economics, Institute of African Research and Studies, Cairo University, Cairo, Egypt
Walaa.mahrous@cu.edu.eg

JEL Classification Q18 Q53 Q54
***Received date**:29/03/2018 **Revised Paper** 23/04/2018 **Accepted paper**: 05/05/2018*

Abstract:

This study tries to examine the relationship between global climate change and cereal production in Egypt. An autoregressive distributed lag (ARDL) model is applied to estimate the long and short-run impacts of carbon dioxide emissions, rainfall, temperature and rural population on cereal yield in Egypt. Annual data for the variables included in the model, covering the period from 1961 till 2013, are used in the estimation process. Results indicate that cereal production in Egypt is adversely affected in the short run by rainfall and temperature. However, in the long-run, the increase of CO2 concentration in the atmosphere will be beneficial to some cereal crops. Furthermore, attaining sustainable environment is an aspect worth considering in developing countries like Egypt. Such a goal requires the Egyptian Government to increase the awareness of its importance among people and encourage the integration of pro-environmental measures into agricultural policies, practices, and planning.

Key words: Climate change, Cereal yield, Egypt, ARDL model.

الملخّص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين تغير المناخ العالمي وإنتاج الحبوب في مصر، وذلك من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة (ARDL). ويسعى هذا النموذج إلى تقدير التأثيرات طويلة وقصيرة الأجل لكل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهطول الأمطار، ودرجات الحرارة، وعدد سكانً الريف على حصيلة الحبوب في مصر. ويستخدم النموذج في عملية التقدير البيانات السنوية للمتغيرات السابق ذكرها، وذلك خلال الفترة (1961– 2013). وتشير النتائج إلى أن إنتاج الحبوب في مصر يتأثر سلبًا في الأجل القصير بهطول الأمطار ودرجات الحرارة. في حين تشير النتائج إلى أن زيادة تركز غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ستكون مفيدة لبعض الأنواع من محاصيل الحبوب في الأجل الطويل. كما تؤكد الدراسة على ضرورة اهتمام الدول النامية مثل مصر بتحقيق مفهوم "البيئة المستدامة". وقد يتحقق ذلك من خلال قيام الحكومة المصرية بزيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة بين أفراد المجتمع، وتشجيع تطبيق السياسات والممارسات الزراعية غير الملوثة للبيئة.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، ناتج الحبوب، مصر، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطأة.

Introduction

According to the IPCC Fifth Assessment Report (2014), countries that lie in arid and semi-arid regions, like Egypt and many other developing countries, are highly vulnerable to climate change. The report predicts that, by the end of the 21st century, these countries may have faced huge decrease in precipitation, sharp increase in evaporation, shorter winters, drier and hotter summers, more frequent heat wave occurrences, and extreme weather events occurrences.

Also, many scientific studies have indicated that the agricultural sector is considered to be one of the most vulnerable sectors to climate change. This comes as a result for changes in temperature and precipitation that, by modifying land and water regimes, will adversely affect agricultural productivity. Consequently, developing countries are more likely to face severe reduction in food security and huge rise in poverty levels; as they are highly vulnerable to climate change and already suffer from technological, resource, and

institutional constraints in the agricultural sector (Kurukulasuriya & Rosenthal 2003).

Although carbon dioxide (CO_2) is considered to be the greenhouse gas the most responsible for global climate change, some scientists argue that its increase is not necessarily bad for Earth. They claim that, in some regions of the world, crop yields may increase due to the positive (fertilizing) effect of CO_2; higher CO_2 concentrations in the atmosphere can boost plants growth by stimulating photosynthesis. In addition, experts find that this positive effect varies according to the plant type. For instance, experiments have showed that C3 plants (e.g. wheat, rice and soya bean) are more positively affected by CO_2 enrichment than C4 plants (such as maize, sorghum, sugar-cane, millet and pasture grasses). However, when taking other factors that influence plants growth into consideration (like water, temperature, nutrient availability), this positive impact may turn to be substantially less than the ideal (Houghton 2004).

The Egyptian agriculture sector plays crucial role in GDP growth, employment, supplying food and inputs for many industries. Recently, the Egyptian economy has been suffering from large food gap in some strategic crops (such as wheat, yellow maize, sugar, and oil crops). Consequently, to attain reasonable stage of food security and self-sufficiency of these crops, it is important to maximize productivity of agricultural resources. Also, it is necessary to tackle a list of challenges faced by this sector; climate change comes at the top of this list (Dhehibi 2016).

Hence, this study tries to find an answer to the following **problematic question**: to what extent does the food production in Egypt get affected by the global climate change? Consequently, **the main hypothesis** of this paper is that there is a negative relationship between climate change factors and the Egyptian food production.

Last but not least, it is worth mentioning that there are some factors that contribute to the significance of this study. They can be summarized as follows:

1. Econometric research relating to climate issues and their impacts on food production in developing countries like Egypt is still limited.

2. Empirical studies are essentially needed by policy makers to help them at designing agricultural policies that can adapt to climate change and ensure food security simultaneously (Mendelsohn 2009).

3. This paper tries to fill this literature gap by modeling the long run and short run relationship between cereal yields and different climate-change factors (namely CO_2 emissions, precipitation, and temperature) in Egypt.

The remainder of this study is organized as follows. Section 2 reviews the literature on the various impacts of global warming on food security and food production in developing countries. Section 3 presents facts on the link between climate change and crop production in Egypt. Both section 4 and 5 demonstrate the methodology, data sources and the diagnostic tests used. Section 6 reports the empirical results. Finally, section 7 provides the conclusion.

1. Literature Review

By depending on the results of global climate models carried out during the 21st century, numerous studies have examined the sensitivity of some major crops- that occupy a large percent of the world's food supply- to climate change. They have estimated the effect of CO_2 fertilization, changes in temperature and precipitation on food production in different regions of the world. In general, these papers have shown mixed findings of the global warming effects on crop growth and yield. Additionally, some of them have modeled the possible effects of economic factors and modest levels of adaptation (De Salvo et al 2013). Consequently, as long as we're concerned with the countries the most vulnerable to global warming, this section reviews empirical studies carried out on developing countries; mainly in Africa and Asia. This is achieved by giving details on the main variables used, estimation methodologies and the main findings.

For empirical studies on African developing countries, Kabubo-Mariara & Kabara (2015) investigated the impact of climate change on food availability in Kenya as one of the dimensions of food security. The paper estimated fixed and random effects regression models for 4 main crops: maize, beans, sorghum, and millet, over the period (1975-2012). The results indicated that the climate variables have a non-linear relationship with food insecurity. For instance, increased seasonal precipitation was associated with reduced food insecurity while excessive precipitation would insecurity due to damage to crops. For Tunisia, Ben Zaied & Ben Cheikh (2015) investigated the long and short run impacts of climate change (proxied by annual rainfall and temperature) on cereal and date production, for the period 1979-2011. The paper used the full-modified ordinary least squares method to estimate its model. Results indicated that annual temperature decreased both cereals and date production while annual rainfall had a positive effect on their production. Also, findings indicated that the short run climate effect was smaller than the long run effect.

Additionally, in Ghana, Lawrence Amponsah et al (2015) examined the effect of the increasing concentration of CO_2 in the air on cereal yield, using ARDL approach, for the period of 1961-2010. The results indicated that there was a significant negative impact for CO_2 on cereal yield in Ghana. Besides, there was a significant positive long effect for real gross domestic product on the food security there. Also, Abu (2015) studied the long-run relationship between sorghum yield, rainfall, and producer price in Nigeria over the period (1970-2010), by applying the Johansen co- integration test and vector error correction model (VECM). The results showed that, in the long run, adverse impacts of climate change on rainfalls would negatively affect crop yield in Nigeria. Also, these results indicated that prices of agricultural commodities gave signals to producers over the type and quantity of commodity to produce.

Furthermore, in Togo, Boansi (2017) investigated the impacts of climatic (mean temperature and rainfall variability) and non-climatic (area planted with cassava, rural population, and nominal exchange rate) factors on cassava yields, using an ARDL approach, for the period 1978–2009. Results showed that cassava yield was positively affected by rainfall while negatively affected by average temperatures

in both short and long run. Also, findings showed an inverse relationship between area harvested and yield of cassava, but a significant positive effect of labour availability on yield in the long run. Finally, in Guyana, the United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (2011) used an ARDL approach to estimate the effects of climate change (proxied by average rainfall and air temperature) on agricultural output; mainly sugarcane and rice. By controlling for price effects and typical agricultural inputs, estimation results showed that, in the long run, temperature had no significant effect on sugarcane output while it had an adverse effect on rice production. With respect to rainfall, it has a negative impact on each of rice and sugarcane.

With respect to the studies focusing on Asian countries, Maiadua et al (2016) applied an ARDL model to estimate the impact of some climate change variables (carbon dioxide, temperature and rainfall variables) on food production in India, from 1970 till 2015. The results showed that, in the long-run, each of carbon dioxide and rainfall had a significant positive impact on food production, while temperature had a significant negative effect. Also, Kazi & Siddique (2014) studied the impact of temperature, rainfall, humidity and sunshine, as proxies for climate change, on rice production in Bangladesh. The data on these variables were compiled for 23 regions in Bangladesh from 1975 till 2008. The study used fixed effects regression approach to control for regional and temporal differences. Results showed that long term changes the climatic variables have different impacts on the productivity of rice; while temperature and humidity had negative impacts on rice yield, sunshine and rain had positive ones.

In addition, Janjuaa et al (2014) tried to measure the impact of each of CO2 emissions, average temperature and average precipitation, as proxies for the global climate change, on wheat production in Pakistan. The study estimated an ARDL model by using annual data from 1960 to 2009. The estimation results showed no influence for the climate change variables on wheat crop in Pakistan. Lastly, Arshed & Abduqayumov (2016) estimated the short and long run impacts of climate change on the productivity of cotton and wheat in the districts of Punjab in Pakistan, for the period (1970-2010). The study used the variables of sale price, fertilizers, number of tube wells, and

deviations from each of average maximum annual temperature and average rainfall as indicators for climate change. By applying panel ARDL approach, estimated results showed that deviations from average rainfall were harmful to cotton crop in the long run and cotton & wheat in the short run, while deviations in maximum temperature was only harmful for cotton crop in the short run.

2. Climate Change and Food Production in Egypt

Egypt lies in the northeastern part of the African continent and occupies about 3% of the total area of Africa. The country has an arid desert climate; it is hot and almost rainless. The River Nile is the only secured source for regular and voluminous water. Less than 3% of the total area of Egypt is covered with fertile lands where most of its population lives (Ibrahim & Ibrahim 2003).

During the last three decades, the CO_2 emissions in Egypt were observed to grow from about 1.6 metric tons per capita in 1990 to about 2.5 metric tons per capita in 2015 (Olivier et al 2016). This comes as a result for country's economic growth, expanding urban population, and fossil fuel subsidies that encourage inefficient energy use. Also, over 70% of Egypt's green house gas (GHG) emissions come from the energy sector; half of Egypt's primary energy supply is satisfied by oil and oil products. The power generation and transport sectors account for 42% and 21% of Egypt's total GHG emissions, respectively. Emissions from electricity generation in particular have grown rapidly in recent years (by 19.8% from 2012 to 2015) as oil filled the gap left by shortages in the supply of natural gas (World Bank 2016).

Regarding the agricultural sector, it is one of the largest sectors of the Egyptian economy; comprising 11.1% of GDP and providing 25.8% of all employment in 2015 (CAPMAS 2016). However, agriculture production is still concentrated in the Nile Valley zone and Delta. In addition, the quality of these lands has decreased and, consequently, average productivity per acre of major crop yields has declined (Handoussa 2010). For example, in 2014, average productivity per acre of wheat decreased by 31.5% and that of rice increased slightly by 12.4%, if compared with their values in 1997. Moreover, Egypt's self-sufficiency ratio of wheat decreased from about 62.5% in 2003 to about 54.8% in 2008 and 49.1% in 2015 (CAPMAS 2017). Also, there

are other challenges that still face the agricultural sector in Egypt, such as fragmentation of agricultural lands, rural poverty, food security, and improving irrigation efficiency (Handoussa 2010).

Although Egypt's contribution to the global CO_2 emissions is considered to be very limited (about 0.6% in 2015), global climate change is threatening it (Olivier et al 2016). These threats can be represented in: rising sea level, drowning of the Nile Delta (about 10–12% of the total area), scarce water resources, low agricultural productivity, desertification, and land degradation. Also, all these effects can lead to many social and economic disruptions. For instance, Egyptian population, especially those living in rural areas, may face basic food items shortage as a result of expected lower agricultural productivity. Besides, due to the increase in the number of small farms, this may lead to a decrease in the capacity of agricultural sector in Egypt to adapt to climate change[1] (Smith et al 2014).

3. Methodology and Data

3.1 ARDL Approach

According to Janjuaa et al (2014), wheat production's response to both climatic and non-climatic variables is expressed in a Cobb–Douglas functional form. Emissions of carbon dioxide, average temperature, and average precipitation are used as proxies for climate change while water, area under wheat production, agriculture credit, fertilizers, and technology are adopted as the non-climatic factors. Our paper has applied the same model with some modifications in the explanatory variables due to some data limitations[2]. Thus, the following single multivariate equation is used to examine the relationship between cereal yields in Egypt and both climatic and non-climatic factors:

$$CY_t = \theta_0 + \theta_1 CO_{2t} + \theta_2 \Pr ecip_t + \theta_3 Temp_t + \theta_4 Rulpop_{tt} + \mu_t \quad (1)$$

[1] It is generally thought that larger, well-capitalized farms will have a higher capacity to adapt to climate change than smaller, less well-capitalized farms.

[2] Due to the limited availability of data in our case on water, agriculture credit, fertilizers, and technology, as non-climatic factors, rural population has been used instead as a proxy for the number of labors in the agricultural sector.

Where CY_t is cereal yield (kilogram per hectare), CO_{2t} is per capita carbon dioxide emissions (metric tons), $Precip_t$ is average precipitation (millimeter), $Temp_t$ is average temperature (Celsius degree centigrade)[3], $Rulpop$ is Rural population (millions), and μ_t is the regression error term.

All these variables are converted into natural logarithms to facilitate the estimation procedure. Also, annual data for these variables from 1961 till 2013 are obtained from Climate Change Knowledge Portal and the World Development Indicators Database; both provided by the World Bank (World Bank 2017). The descriptive statistics, mean value, standard deviation and coefficient of variation of different variables are given in Table (1) in Appendix.

The ARDL technique is adopted to estimate our model. This single cointegration approach has been developed by Pesaran and others in 2001 (Pesaran et al 2001). This method has a lot of advantages which can be stated as follows (Narayan 2005):

- ✓ It gives unbiased estimates of the long-run coefficients even if there is an endogeneity problem among the regressors.
- ✓ It can estimate the long and short-run parameters simultaneously.
- ✓ It can test for the existence of a long-run relationship between the variables in levels irrespective of whether they are *I* (0), *I* (1), or a combination of both.
- ✓ In small samples, it gives estimates with properties more superior to that of Gregory and Hansen cointegration procedures.

Thus, the ARDL representation of equation (1) can be put as follows:

[3] Time series data of precipitation and temperature were collected on monthly basis from the World Bank (climate change knowledge portal: http://sdwebx.worldbank.org/climateportal) and then converted to annual values for the period (1961-2013).

$$\Delta CY_t = \alpha_0 + \alpha_1 CY_{t-1} + \alpha_2 CO_{2t-1} + \alpha_3 \Pr ecip_{t-1} + \alpha_4 Temp_{t-1} + \alpha_5 Rulpop_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{6i} \Delta CY_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{7i} \Delta CO_{2t-i} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{8i} \Delta \Pr ecip_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{9i} \Delta Temp_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{10i} \Delta Rulpop_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (2)$$

3.2 Estimation Procedure

To estimate equation (2) by using Pesaran's technique, **two steps** should be involved. **The first one** is to examine each variable series included in equation (1) for its integration order. This has been done by the Augmented Dickey-Fuller (ADF) and Phillips-Perron (PP) unit root tests. Results indicate that CY_t , CO_{2t} , and $Rulpop$ are I (1) while $\Pr ecip_t$ and $Temp_t$ are I (0), at the 5% level of significance [refer to Table (2) in Appendix]. Thus, this validates applying bounds testing approach.

The second step is to apply the specialized estimator[4], which has been recently included in **EViews 9** for handling ARDL models, to estimate equation (2). Based upon the estimation results of the equation – as displayed in Table (3) in Appendix – the ARDL bounds test is carried out. As it shows from Table (1), the F-statistic (4) is bigger than the critical value of the upper bound at 5% significance level (3.49). Thus, we reject the null hypothesis of $\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = 0$ (i.e. there exists a long-run relationship between CY and its determinants).

[4] This estimator offers built-in lag-length selection methods, critical values for the bounds test, as well as other post-estimation tests. For further details, refer to: IHS Global Inc.: **EViews 9 User's Guide II**, 2015.

Table (1): ARDL Bounds Test

Sample: 1964 2013 Included observations: 50 Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.007672	4
Critical Value Bounds		
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

Diagnostic Tests

After confirming long-run relationship among the variables, cumulative sum (CUSUM) and cumulative sum of squares (CUSUMSQ) tests are carried out to check the stability of the estimated coefficients. Figures 1 and 2 validate the stability of our model; as the line for each of CUSUM and CUSUMSQ test lies inside the 5% critical bands. Furthermore, the robustness of the model has been validated by **three** diagnostic tests. **First**, Breusch-Godfrey serial correlation LM test, in Table (4) in Appendix, indicates that there is no serial correlation between the estimated model errors (F-statistic = 0.389 and P = 0.679). **Second**, Jarque-Bera normality test assures the normality of errors at 5% significance level (see figure 3). **Third**, Breusch-Pagan-Godfrey heteroskedasticity test, in Table (5) in Appendix, shows that the residuals don't suffer from heteroskedasticity (Obs*R^2 = 14.42, P= 0.0714). Hence, the reported

long and short-run estimated coefficients are valid for reliable interpretations.

Figure (1): Results of CUSUM Test

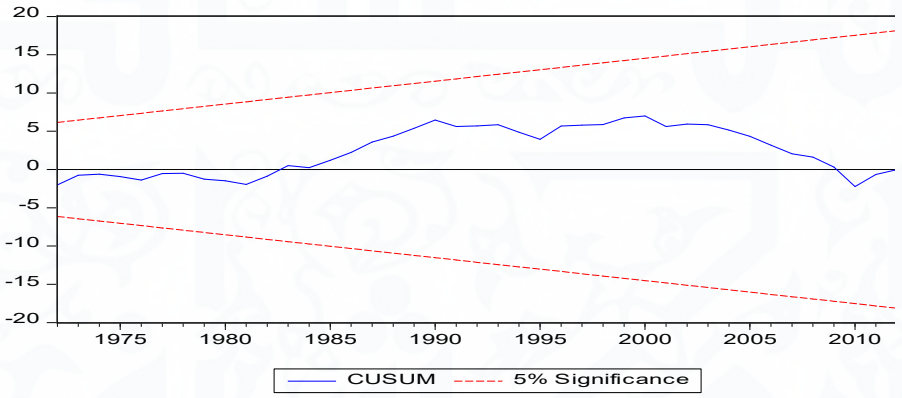

Figure (2): Results of CUSUMSQ Test

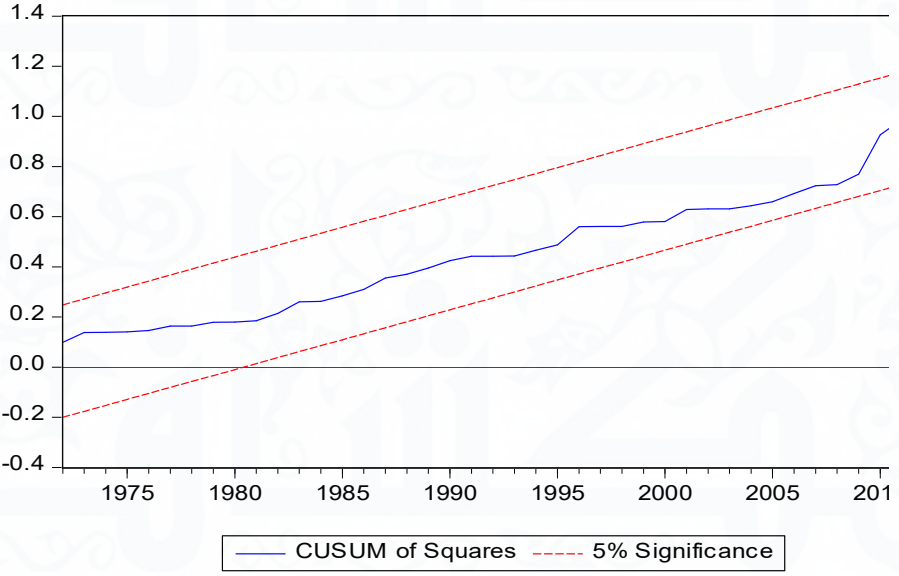

Figure (3): Results of Normality Test

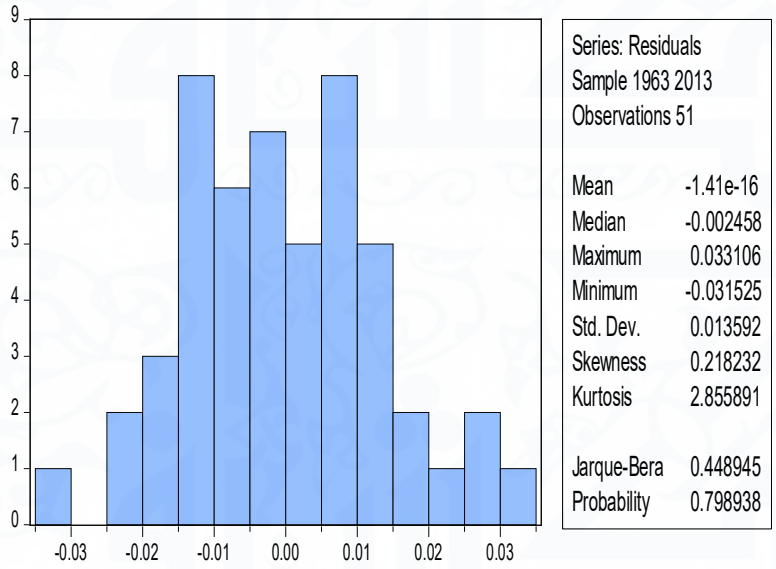

4. Empirical Results

To capture the long and short-run relationships among the variables of our model, ARDL cointegrating form has been estimated. Results of the long-run estimated coefficients are shown in table (2). It is found that the only variable that has a long-run impact on cereal yield in Egypt is CO_2 emissions; its estimated coefficient is positive and significant at 5% level. The estimated long run coefficient of CO_2 shows that one percent increase in CO2 emission raises cereal yield by 0.7 percent. This matches the findings of both Hundal & Kaur (1996) and Maiadua et al (2016) for India. Thus, in the long-run, Egypt may witness shifts in cereal production due to climate change. Though the extent of this effect is still questionable, it agrees with those scientific studies revealing the positive impact of CO_2 on cereal cultivation (Houghton 2004).

Also, findings indicate that the probable change in rainfall pattern and temperature in consequence of the climate change may have insignificant impact on the overall level of cereal production. Additionally, the insignificance of the rural population coefficient points to the ineffectiveness of excessive labor force in the agriculture

sector in Egypt. Due to lack of education and prevalence of poverty, Egyptian farmers still depend on old methods of cultivation and are not very well equipped with new technology. These results are in accord with the findings of Janjuaa et al (2014) for Pakistan.

Table (2): Estimated Long-Run Coefficients

Variable	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	Probability
LNCO2	0.704051	0.386165	1.823188	0.0754*
LNPRECIP	-1.608571	2.588016	-0.621546	0.5376
LNTEMP	-12.429644	19.425376	-0.639866	0.5257
LNRULPOP	1.074691	2.127579	0.505124	0.6161
C	20.993987	26.968111	0.778475	0.4407

* indicates significance at the 5% level.

Concerning the estimated short-run effects of our variables, they are demonstrated in table (3). The short-run coefficients of precipitation, temperature and rural population, except that of carbon dioxide emissions, are statistically significant at 5% level. The table shows that an increase of one percent in each of precipitation and temperature may decrease food production by approximately 0.03% and 0.6% respectively. This is in line with the empirical findings reached by Aravind et al (2012) that both rising rainfall and temperature have adverse impacts on Indian agriculture. Also, there is an inverse relationship between the number of labour in the agricultural sector (proxied by the rural population) and food production in the short-term. This can be justified by the law of diminishing marginal productivity (increasing labour used on a fixed area of land may first increase output only up to a point and decline thereafter).

Furthermore, the estimated coefficient of the error correction mechanism (ECM) is negative and statistically significant at 5%[5]. This

[5] To make sure that the model variables are adjusting themselves till they reach their steady-state values in the long-run, ECM (-1) should be negative and significant (Enns et al 2014).

confirms the existence of a stable long-run relationship between the variables of our model. As it shows from table (3), ECM (-1) value is -0.0448. This suggests that when CO_2 emissions and the other regressors are above or below their equilibrium level, they adjust by almost 4.48% within the first year. The estimated ECM (-1) equation can be represented as follows:

ECM (-1) = LNCY - (0.7041*LNCO2 -1.6086*LNPRECIP – 12.4296*LNTEMP + 1.0747*LNRULPOP + 20.9940)

Table (3): Estimated Short-Run Coefficients

Variable	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	Probability
D(LNCY(-1))	-0.272667	0.134936	-2.020713	0.0497*
D(LNCO2)	0.052217	0.053557	0.974985	0.3351
D(LNPRECIP)	-0.037091	0.015550	-2.385325	0.0217*
D(LNTEMP)	-0.643568	0.189571	-3.394872	0.0015*
D(LNRULPOP)	-0.190541	0.087520	-2.177110	0.0351*
ECM(-1)	-0.044893	0.009391	-4.780593	0.0000*

* indicates significance at the 5% level.

5. Conclusion

In this paper, the relationship between climate-change, non climate-change factors and cereal yield is investigated in Egypt by an ARDL model for the period (1961 till 2013). The bounds test shows evidence of a long-run relationship between the annual percentage change of cereal yield, carbon dioxide emissions, precipitation, temperature, and rural population. Also, empirical findings show that food production is adversely affected in the short-run by some climate-change variables; rainfall and temperature. Besides, increasing the number of labors

employed in the agricultural sector will have detrimental impacts on cereal production and agricultural productivity.

Thus, in the short-run, equipping farmers with new machines and technology can play an important role to offset any kind of negative shock to food production resulting from climate change. Whereas, the long-run results reveal that cultivating crops that benefit from the increase of CO2 concentration in the atmosphere will be the only remedy to counter any deficiency of food production in Egypt. In addition, it is important that the Egyptian Government institutes agricultural policies that focus on promoting a sustainable agriculture using environmental friendly agricultural practices, to ensure people (especially the poor and children under-5 years) have access to safe and nutritious food. Finally, it is recommended to increase the awareness of sustainable environment in Egypt by integrating climate change measures into agricultural policies, practices, and planning by the Government.

Appendix

Table (1): Descriptive Statistics

	CY	CO_2	Precip	Temp	Rulpop
Mean	3.705020	0.103549	0.423609	1.352925	0.303958
Median	3.689451	0.129233	0.422628	1.351938	0.301641
Maximum	3.878303	0.413607	0.673101	1.394392	0.472239
Minimum	3.463251	- 0.237600	0.234128	1.332392	0.146284
Standard Deviation	0.128675	0.204018	0.104407	0.012354	0.085372
Skewness	0.024091	- 0.104203	0.319008	0.583345	0.128475
Kurtosis	1.522750	1.798935	2.425229	3.729169	2.198743
Jarque-Bera	4.824298	3.281563	1.628484	4.180057	1.563580
Probability	0.089622	0.193829	0.442975	0.123684	0.457586
Sum	196.3661	5.488120	22.45127	71.70501	16.10979
Sum Square Deviation	0.860971	2.164418	0.566846	0.007936	0.378993
Observations	53	53	53	53	53

Table (2): Unit Root Tests

Series	Level		1st Difference	
	ADF	PP	ADF	PP
Cereal Yield	-1.574844	-1.615321	-8.925433*	-8.872252*
CO_2	-0.849497	-0.816891	-8.064926*	-8.058710*
Precipitation	-7.241230*	-7.277239*	-6.447509*	-24.22547*
Temperature	-2.298702	-4.289164*	-10.40710*	-18.55226*
Rural Population	-2.492716	-1.704868	-3.046919*	-3.046919*

* The null hypothesis of a unit root is rejected by the Mackinnon critical values at 5%.

Table (3): ARDL Model Estimation Results

Dependent Variable: CY
Method: ARDL
Date: 10/14/17 Time: 13:42
Sample (adjusted): 1963 2013
Included observations: 51 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): CO2 PRECIP TEMP RULPOP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 162
Selected Model: ARDL (2, 0, 1, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNCY(-1)	0.661862	0.148624	4.453254	0.0001
LNCY(-2)	0.290647	0.135948	2.137928	0.0384
LNCO2	0.033436	0.044894	0.744774	0.4606
LNPRECIP	-0.039594	0.022965	-1.724144	0.0920
LNPRECIP(-1)	-0.036798	0.023966	-1.535425	0.1322
LNTEMP	-0.590291	0.268725	-2.196634	0.0336
LNRULPOP	-0.195595	0.109290	-1.789691	0.0807
C	0.997016	0.407796	2.444890	0.0188
R-squared	0.987877	Mean dependent variable		3.713523
Adjusted R-squared	0.985568	S.D. dependent variable		0.123452
S.E. of regression	0.014831	Akaike info criterion		-5.425475
Sum squared residuals	0.009238	Schwarz criterion		-5.084565
Log likelihood	147.3496	Hannan-Quinn criterion		-5.295203
F-statistic	427.8275	Durbin-Watson statistic		2.129491
Probability (F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

Table (4): Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	0.389568	Prob. F(4,37)		0.6799
Observations*R-squared	0.974418	Prob. Chi-Square(4)		0.6143
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Sample: 1963 2013 Included observations: 51 Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCY(-1)	0.204215	0.294995	0.692268	0.4928
LNCY(-2)	-0.178258	0.271868	-0.655679	0.5158
LNCO2	-0.011151	0.048580	-0.229544	0.8196
LNPRECIP	-0.000188	0.023415	-0.008048	0.9936
LNPRECIP(-1)	0.007499	0.026098	0.287334	0.7753
LNTEMP	-0.032329	0.275167	-0.117490	0.9071
LNRULPOP	0.034071	0.117854	0.289095	0.7740
LNRULPOP(-1)	-0.037009	0.112859	-0.327922	0.7447
C	-0.054753	0.422143	-0.129703	0.8975
RESID(-1)	-0.263286	0.310888	-0.846886	0.4021
RESID(-2)	-0.004484	0.186748	-0.024009	0.9810
R-squared	0.019106	Mean dependent variable		-1.41E-16
Adjusted R-squared	-0.226117	S.D. dependent variable		0.013592
S.E. of regression	0.015051	Akaike info criterion		-5.366335
Sum squared residuals	0.009061	Schwarz criterion		-4.949666
Log likelihood	147.8415	Hannan-Quinn criterion		-5.207113
F-statistic	0.077914	Durbin-Watson statistic		1.938493
Probability (F-statistic)	0.999920			

Table (5): Heteroskedasticity Test (Breusch-Pagan-Godfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	2.069829	Prob. F(8,41)		0.0609
Obs*R-squared	14.42128	Prob. Chi-Square(8)		0.0714
Scaled explained SS	9.075787	Prob. Chi-Square(8)		0.3359
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Sample: 1963 2013 Included observations: 51				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.002985	0.006332	-0.471389	0.6398
LNCY(-1)	-0.006433	0.002308	-2.787410	0.0079
LNCY(-2)	0.003967	0.002111	1.879493	0.0671
LNCO2	0.001019	0.000697	1.461744	0.1513
LNPRECIP	-0.000428	0.000357	-1.200317	0.2367
LNPRECIP(-1)	-0.000321	0.000372	-0.861844	0.3937
LNTEMP	0.009315	0.004173	2.232441	0.0310
LNRULPOP	-0.003073	0.001697	-1.810751	0.0773
LNRULPOP(-1)	0.002842	0.001577	1.802064	0.0787
R-squared	0.282770	Mean dependent variable		0.000181
Adjusted R-squared	0.146155	S.D. dependent variable		0.000249
S.E. of regression	0.000230	Akaike info criterion		-13.75576
Sum squared residuals	2.23E-06	Schwarz criterion		-13.41485
Log likelihood	359.7719	Hannan-Quinn criterion		-13.62549
F-statistic	2.069829	Durbin-Watson statistic		1.826306
Probability (F-statistic)	0.060918			

References

Abu, Orefi. 2015. Long Run Relationship between Sorghum Yield and Rain Fall and Producer Price in Nigeria. *International Journal of Food and Agricultural Economics* 3 (1), 77-86.

Aravind, M. et al. 2012. *The Impact of Climate Change on Crop Yields in India from 1961 to 2010.* http://hpccc.gov.in/PDF/Agriculture/Climate%20Change%20and%20Crop%20Yields%20in%20India.pdf

Arshed, Noman & Shukrillo Abduqayumov. 2016. Economic Impact of Climate Change on Wheat and Cotton in Major Districts of Punjab. *International Journal of Economics and Financial Research* 2 (10): 183-191.

Ben Zaied, Younes & Nidhaleddine Ben Cheikh. 2015. Long Run Versus Short Run Analysis of the Climate Change Impacts on Agricultural Crops. *Environmental Modeling and Assessment* 20 (3): 259–271.

Boansi, David. 2017. Effect of Climatic and Non-Climatic Factors on Cassava Yields in Togo: Agricultural Policy Implications. *Climate* 5 (2): 1-28.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). 2016. *Statistical Yearbook 2016*. Cairo: CAPMAS.

CAPMAS. 2017. *Agriculture, Water Resources and Food Security Annual Indicators.* http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6151&ind_id=2361, Visited on: 9/24/2017.

De Salvo, Maria et al. 2013. Measuring the effect of climate change on agriculture: A literature review of analytical models. *Journal of Development and Agricultural Economics* 5(12): 499-509.

Dhehibi, Boubaker et al. 2016. Growth in Total Factor Productivity in the Egyptian Agriculture Sector: Growth Accounting and Econometric Assessments of Sources of Growth. *Sustainable Agriculture Research* 5(1): 38-48.

Enns. P. K. et al. 2014. *Time Series Analysis and Spurious Regression: An Error Correction*. http://takaakimasaki.com/wp-content/uploads/2014/08/EnnsMasakiKelly_ECM_9.25.14.pdf. Cited September 2014

Handoussa, H. 2010. *Situation Analysis: Key Development Challenges Facing Egypt*. Cairo: UNDP.

Hundal, S. S. & P. Kaur. 1996. Application of CERES-Wheat model to yield prediction in the irrigated Plains of the Indian Punjab. *Journal of Agricultural Science* 129 (1): 13–18.

Ibrahim, Fouad N. & Barbra Ibrahim. 2003. *Egypt: An Economic Geography*. London: I.B.Tauris & Co. Ltd.

IHS Global Inc. 2015. *EViews 9 User's Guide II*. California: IHS Global Inc.

IPCC. 2014. *Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.*
http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar5/wg2/WGIIAR5-PartB_FINAL.pdf

Iqbal, Kazi & Abu Siddique. 2014. *The Impact of Climate Change on Agricultural Productivity: Evidence from Panel Data of Bangladesh*. University of Western Australia, Business School, Economics Discussion Paper No. 14.29.

Jane, Kabubo-Mariara and Millicent Kabara. 2015. *Climate Change and Food Security in Kenya*. Environment for Development, Discussion Paper Series No. 15-05.

Janjuaa, P. Z. et al. 2014. Climate Change and Wheat Production in Pakistan: An Autoregressive Distributed Lag Approach. *NJAS-Wageningen Journal of Life Sciences* 68 (7): 13–19.

Houghton, J. 2004. *Global warming – the Complete Briefing*. Cambridge: Cambridge University Press.

Kurukulasuriya, P. & S. Rosenthal. 2003. *Climate Change and Agriculture -A Review of Impacts and Adaptations*. The World Bank Environment Department jointly with the Agriculture and Rural Development Department, Climate Change Series No. 91.

Lawrence, Amponsah et al. 2015. *Climate Change and Agriculture: Modeling the Impact of Carbon Dioxide Emission on Cereal Yield in Ghana*. MPRA Paper No. 68051.

Mendelsohn, Robert. 2009. The Impact of Climate Change on Agriculture in Developing Countries. *Journal of Natural Resources Policy Research* 1(1): 5-19.

Narayan, P. K. 2005. The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests. *Applied Economics* 37(17): 1979-1990.

Olivier, J. G. J. et al. 2016. *Trends in Global CO_2 Emissions: 2016 Report*. The Hague: PBL Netherlands Environmental Assessment Agency; Ispra: European Commission, Joint Research Centre.

Pesaran, M. H., Shin Y., Smith R. J. 2001. Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics* 16(3): 289-326.

Maiadua, S. U. et al. 2016. Food Production and Climate Change in India: Evidence from ARDL Approach to Co-Integration. *An International Journal Society for Scientific Development* 11 (Special-I): 637-641.

Smith, J. B. et al. 2014. Egypt's Economic Vulnerability to Climate Change. *Climate Research* 62: 59–70.

United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC). 2011. *An Assessment of the Economic Impact of Climate Change on the Agriculture Sector in Guyana*. Santiago: ECLAC.

World Bank. 2016. *International Bank for Reconstruction and Development Program Document for A Proposed Loan of Amount USD1,000 Million to the Arab Republic of Egypt for a Second Fiscal Consolidation, Sustainable Energy, and Competitiveness Programmatic Development Policy Financing*. Report No. 110036-EG.

World Bank. 2017. *World Development Indicators*. www.worldbank.org (data retrieved on August 20, 2017)

World Bank. 2017. *Climate Change Knowledge Portal*. http://sdwebx.worldbank.org/climateportal/index.cfm?page=why_climate_change (data retrieved on August 20, 2017)

Journal of Economic & Financial Research
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
Volume 5/ Issue 1 / June 2018
OEB Univ. Publish. Co.

Evaluation des Coûts Médicaux Directs Associés au Cancer des Poumons dû au Tabagisme : Enquête Dans l'Hôpital d'Amizour

Evaluation of direct medical costs associated with lung cancer caused by smoking: study at Amizur Hospital

تقييم التكاليف الطبية المباشرة المرتبطة بسرطان الرئة الناجم عن التدخين: دراسة في مستشفى أميزور

KENDI Nabila kendinabila@gmail.com
KAÏD TLILANE Nouara. tlilane_n@ yahoo.fr
Laboratoire LIMED, Université Abderrahmane Mira de Bejaia– Algérie

***Received date**:28/02/2018 **Revised Paper** 20/06/2018 **Accepted paper**: 26/06/2018*
JEL: I18

Résumé

Dans le monde, parmi les plus graves cancers, les moins curables et les plus faciles à éviter sont les cancers dont le tabagisme représente au moins 50% des causes de survenance. Ceux-ci sont responsables de plus de 80% des cas chez l'homme, principalement celui des poumons où le tabac est à 90% la cause directe et principale. La prise en charge de ces cancers génère des coûts élevés du fait des soins onéreux auxquels celle-ci fait recours notamment en milieu hospitalier. Notre objectif dans cette étude est d'illustrer que les coûts médicaux directs imputables au cancer des poumons sont considérables sur le système de santé et sur les ménages. Ainsi, la lutte antitabac constitue un moyen non négligeable de régulation des dépenses de santé et de réduction de la pauvreté.

Les mots clés : Evaluation, cancer des poumons, coûts médicaux, tabagisme, Algérie.

ملخص:

في جميع أنحاء العالم، من بين السرطانات الأكثر خطورة، الأسهل من حيث طرق الوقاية والأصعب في العلاج، تلك المتعلقة بالتدخين الذي يمثل 50٪ على الأقل من أسباب حدوثه. وهي مسؤولة عن أكثر من 80٪ من الحالات لدى الرجال، خاصة الرئوي. حيث يكون التبغ في 90٪ من الحالات السبب المباشر أو السبب الرئيسي. حيث يمثل الاهتمام بعلاج هذه السرطانات تكاليف عالية بسبب الرعاية باهظة الثمن التي تستخدم بشكل خاص في المستشفيات. هدفنا في هذه الدراسة هو تسليط الضوء على التكاليف العالية الطبية المباشرة التي تخصص لسرطان الرئة في النظام الصحي والأسر. وبالتالي، يعتبر مكافحة التبغ وسيلة هامة لتنظيم نفقات الرعاية الصحية والحد من الفقر.

الكلمات المفتاحية: التقييم ، سرطان الرئة ، التكاليف الطبية ، التدخين ، الجزائر.

Abstract

Worldwide, the most serious cancers, the easiest to prevent and least treatable cancers are smoking which represents at least 50% of the causes of occurrence. They are responsible for over 80% of cases in men, mainly the lungs where tobacco is 90% the direct cause or the main cause. The management of these cancers generates high costs because of expensive care to which it is used particularly in hospitals. Our objective in this study is to illustrate that the direct medical costs attributable to lung cancer are considerable in the health system and in households. Thus, tobacco control is a significant means of regulating health care expenditure and reducing poverty

Key words: Assessment, lung cancer, medical costs, smoking, Algeria.

Introduction

Le tabagisme constitue un déterminant sanitaire négatif et un facteur de risque de morbidité et de mortalité prématurée le plus répandu dans le monde. A des fractions de risque variables, il est responsable d'apparition ou d'aggravation des maladies non transmissibles les plus fréquentes à savoir les maladies cardiovasculaires, les maladies respiratoires et les cancers qui, chaque année, sont responsables de 35 millions de décès dans le monde, soit environ trois décès sur cinq. L'état de santé précaire qui lui incombe affecte négativement le rendement du capital humain et mène à une demande accrue aux soins de santé. Ce qui aura pour conséquence, l'augmentation des dépenses de santé en parallèle du ralentissement de l'activité économique. Si d'une ampleur considérable, l'emploi se détériore, les recettes fiscales s'amoindriront et le budget affecté à la santé sera de plus en plus insuffisant. En raison de l'augmentation de la demande aux soins de santé et accentuée par la perte des prélèvements obligatoires, le déficit des organismes de la sécurité sociale sera de plus en plus ressenti.

De plus, étant donné que les plus gros consommateurs du tabac relève de la catégorie des populations pauvres, les dépenses consacrées à l'achat du tabac et/ou aux soins des maladies engendrées par le tabagisme entraînent souvent une aggravation de la pauvreté, d'où l'extrême vulnérabilité des familles qui auront beaucoup de mal à se procurer de la nourriture et d'autres produits essentiels. Les conséquences de la malnutrition et des carences engendrent la perte de potentiel humain, des problèmes decroissance et de développement humain, des systèmes immunitaires affaiblis et des capacités physiques et mentales restreintes, etc. L'évolution des besoins de santé qui en résulte déclenche une autre spirale inflationniste des dépenses de santé.

Depuis le deuxième semestre de l'année 2014, la conjoncture pétrolière défavorable a affecté négativement le volume et la valeur (en déclin) des exportations d'hydrocarbures et contraint l'État de prendre des mesures afin de rationaliser les dépenses budgétaires. Face à cette situation, ***les maladies évitables***, particulièrement celles liées au tabagisme, contribuent lourdement à l'augmentation des dépenses de santé actuellement en

hausse[1] et accentue la contrainte du financement du système national de santé, basé principalement sur des dotations budgétaires de l'Etat (amoindries en cette période de crise). Dans ce contexte, l'évaluation des coûts des maladies liés au tabagisme, le cancer des poumons dû au tabagisme dans notre étude, donne une idée sur l'importance et les opportunités d'application des politiques et programmes de santé publique pour la lutte antitabac.

A partir d'une enquête menée en 2014 dans l'hôpital d'Amizour (Wilaya de Bejaia), nous avons calculé les coûts médicaux directs associés au cancer des poumons dont le tabagisme est la cause principale, en prenant dans notre étude les données des années 2010 à 2013. Par cette évaluation, l'objectif est de montrer, même partiellement, que la lutte antitabac constitue un moyen non négligeable de régulation des dépenses de santé en hausse en Algérie.

1. Epidémiologie du cancer des poumons en Algérie

Le cancer constitue l'un des problèmes de santé publique à l'échelle mondiale. Il est l'une des préoccupations majeures en matière de recherche dans toutes les régions du monde. Il constitue en effet, une maladie grave (dont la prise en charge est difficile et coûteuse), fréquente et l'une des principales causes de décès dans le monde.

Deuxième cause de mortalité dans les pays développés et faisant partie des trois principales causes de mortalité chez l'adulte dans les pays en développement, le cancer était à l'origine de 1/8 de tous les décès dans le monde en 2010. Pas loin, le cancer seul a causé 7,6 millions de décès dans le monde en 2008, dont plus de 5,3 millions (environ 70 %) sont survenus dans des pays à revenus faibles ou moyens. L'évolution du cancer est en progression continue. A cet effet, 11 millions de nouveaux cas par an ont été diagnostiqué en 2006, devant 12 millions diagnostiqués en 2007 et plus de 12 millions en 2008. Les projections de l'Organisation Mondiale de la Santé d'ici 2020 montrent que le nombre des nouveaux cas de cancer augmentera de presque 50% et les nouveaux cas de décès, suite à cette

[1] Les dépenses de santé en Algérie sont croissantes d'une manière significative depuis plus de deux décennies, en raison de la combinaison de plusieurs facteurs liés à la transition épidémiologique (primauté des maladies non transmissibles) et démographique, au poids des nouvelles technologies de soins et à la couverture sociale quasi totale de la population algérienne.

maladie, sera de l'ordre de 10 millions, dont 7 millions dans les pays en développement. En 2012, le cancer a touché 14,1 millions de personnes et a causé le décès à 8,2 millions. La prévalence pour 2012 montrent qu'on a compté 32,6 millions de personnes vivantes (âgées de plus de 15 ans) chez qui l'on avait diagnostiqué un cancer au cours des cinq années précédentes. En 2015, le cancer a représenté la deuxième cause de décès dans le monde faisant 8,8 millions de morts avec près d'un décès sur 6 dans le monde est dû au cancer. Ainsi, dans un environnement caractérisé par l'émergence des maladies non transmissibles, le cancer continue son augmentation en prévalence et en incidence, prenant des allures alarmantes. Cependant, les projections fondées sur des estimations anticipent une augmentation substantielle à 19,3 millions nouveaux cas de cancer par an d'ici 2025 en raison de la croissance démographique et du vieillissement de la population mondiale.

Parmi les plus graves cancers, les plus faciles à éviter et les moins curables sont les cancers dont le tabagisme représente au moins 50% des causes de survenance. Ainsi, dans le monde, les cancers dus au tabagisme sont responsables de plus de 80% des cas chez l'homme (principalement celui des poumons ainsi que celui des voies aériennes supérieures (larynx, bouche)) et de 45% des cas chez la femme. Dans les pays développés, ils sont à l'origine de jusqu'à 30% de tous les cas de cancer. Si la consommation du tabac était dès maintenant réduite de moitié, le cancer ferait de 20 à 30 millions de victimes en moins avant 2025, et de 170 à 180 millions de victimes en moins avant 2050.

Les cancers les plus fréquents dans le monde sont les cancers des poumons pour les hommes dont le tabac est à 90% la cause directe ou la cause principale, les cancers du sein et du col de l'utérus pour les femmes et enfin, le cancer du colorectal pour les deux sexes. Par ailleurs, le rapport du centre de recherche de l'OMS pointe que le cancer des poumons est celui qui tue le plus de personnes dans le monde (1,1 million chaque année au début du vingt unième siècle). Il représente un vrai problème de santé publique, car il constitue la première cause de mortalité par cancer, à la fois dans les pays développés et en développement. En 2012, plus de 1,8 millions nouveaux cas de cancers des poumons ont été diagnostiqués dans le monde (soit, 13% du total), et 1,6 million des décès (2,9% des décès) étaient dus à ce type de cancer contre 1,2 million de décès (2,2% des décès) en 2000, soit 1/5 des décès par cancer, dont 60% dans les pays les

moins développés. La survie à 5 ans est estimée entre 10% et 15%, tous stades confondus.

Avec la transition sanitaire en Algérie, le cancer est devenu l'une des morbidités les plus fréquentes et l'une des causes essentielles de décès. Près de 40000 cas de cancéreux sont enregistrés annuellement sur le territoire national, selon des chiffres de l'INSP. L'incidence et la prévalence du cancer, en augmentation continue, montrent qu'il représente un vrai problème de santé publique en Algérie. Par sexe, sa prévalence est de 20800 cas chez les femmes et plus de 18600 cas chez les hommes. Les cancers du sein, du colon, des poumons, du col de l'utérus et de la prostate demeurent les plus répandus, constituant 50% de tous les cancers et touchant la moyenne d'âge de 59 ans chez l'homme et de 51 an chez la femme. Ainsi, une forte prévalence du cancer a été enregistrée durant les dernières années, passant de 80 cas pour chaque 100000 habitants en 1990 à plus de 130 cas pour chaque 100000 habitants en 2010, à plus de 132 cas en 2011, avec un taux d'atteinte plus important chez les femmes. D'autant plus, le cancer reste l'une des principales causes de mortalité en Algérie, pour l'homme et pour la femme. Chaque année, le nombre total de décès par cette maladie est estimé aux alentours de 20000 personnes. En 2008, le cancer représentait 21% des causes de mortalité et un tiers des décès causés par des maladies non-transmissibles dans la tranche d'âge 30-70 ans.

En Algérie, le tabagisme est principalement responsable de 70 % des cancers de la trachée, des bronches et du poumon, de 42% des cancers de la bouche et de l'oropharynx, de 42 % des cancers de l'œsophage, de 28 % des cancers de la vessie et de 22% des cancers du pancréas.

Egalement appelé cancer bronchique, le cancer des poumons occupe, dans les trois registres régionaux de cancer en Algérie (Alger, Oran et Sétif), la première place des cancers chez l'homme, avec une incidence standardisée passant de 11 cas pour 100000 habitants en 1986, à 25 cas en 2000 à 26 cas en 2008, dont le tabagisme est à l'origine de 90% des cas enregistrés par an à travers le pays, soit une prévalence de 3000 à 5000 cas, pour lesquels la survie à 5 ans ne dépasse pas 30%. Par ailleurs, les statistiques de l'OMS ont révélé que le taux de prévalence du cancer des poumons en Algérie est passé de 80 cas pour 100000 personnes dans les années quatre vingt dix à 90 voir 120 cas pour 100000 personnes en 2008. Il devrait atteindre 300 cas pour 100000 personnes en 2018 et enregistrer un taux comparable à ceux que l'on retrouve aux Etats-Unis, au Canada et en France, selon le

cabinet international. Selon les statistiques du Ministère de la Santé, de la Population et de a Réforme Hospitalière, 50% des patients atteints du cancer des poumons ont moins de 50 ans et sont généralement diagnostiqués à un stade tardif, ce qui pèse lourdement sur l'économie nationale (coûts d'opportunités élevés).

La lecture de la figure 1 nous permet de constater que le cancer des poumons occupe la première position parmi les cancers les plus fréquents chez les hommes en Algérie en 2013, avec un taux de 13,30%.

Figure 1 : Les cancers les plus fréquents chez les hommes en Algérie, 2013.

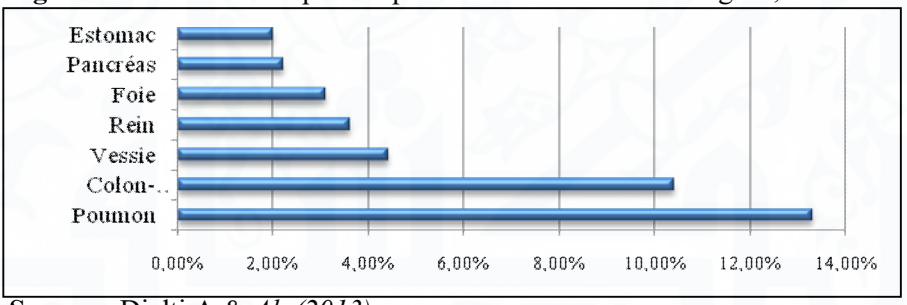

Source : Djelti A & *Al. (2013)*.

De la lecture de la figure 2, nous remarquons que le cancer des poumons dépasse largement les autres types de cancer et occupe également la première place parmi les cancers les plus fréquents chez les hommes recensés dans le registre des cancers de Sétif.

Il est à savoir que cette fréquence élevée du cancer des poumons est à l'origine d'un grand nombre de décès précoces chaque année et de pertes socioéconomiques importantes. En effet, cette situation devrait s'aggraver dans les prochaines décennies étant donné que le cancer des poumons survient deux à trois décennies après la première cigarette, dans des conditions où le tabagisme juvénile, selon Forem (2006), est d'une allure inquiétante en Algérie.

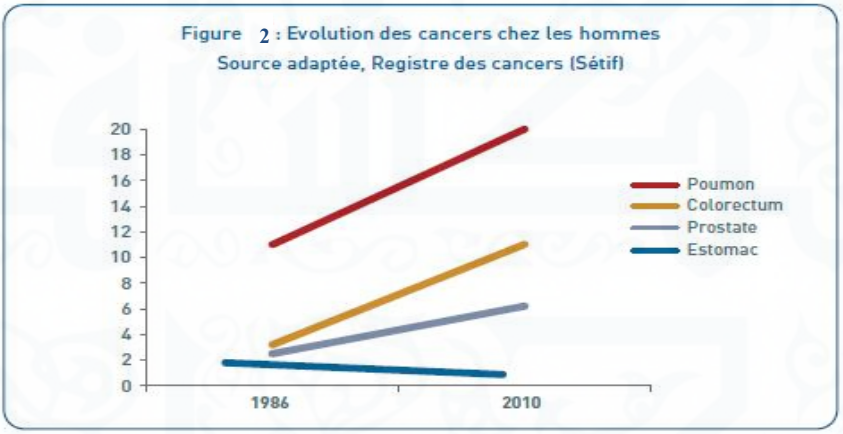

Source : MSPRH : " Plan cancer : 2015-2019", nouvelle vision stratégique centrée sur le malade, Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Octobre 2014.

2. Evaluation des coûts médicaux directs du cancer des poumons imputables au tabagisme dans la wilaya de Bejaia

Le coût économique d'une pathologie est une somme expliquée en unité monétaire de toutes les répercutions qu'une pathologie donnée peu entrainer sur la société. L'évaluation de ce coût est obtenue en combinant des coûts directs, indirects et intangibles. Les coûts directs, qualifiés de médicaux, sont liés aux dépenses directement attribuables au traitement, aux soins et à la prise en charge de la maladie. Les coûts indirects concernent les pertes de production dues à l'impact négatif de la maladie sur la force du travail, ou encore les potentialités perdues, c'est-à-dire l'activité économique qui n'a pas été réalisée parce que les individus sont malades ou décédés, etc. Les coûts intangibles sont liés à la perte du bien-être, à la souffrance et aux douleurs dues à la maladie.

Dans ce point, nous allons d'abord présenter des précisions méthodologiques de notre étude : type de coûts déterminés ; la méthode d'évaluation utilisée ; et, la période retenue. Ensuite, nous allons présenter les résultats de notre évaluation.

2.1. Méthode d'évaluation

Dans notre étude, nous avons évalué les coûts total et moyen (par patient) de la prise en charge des patients atteints d'un cancer des poumons admis

au service oncologie à l'hôpital d'Amizour, le seul dans la wilaya de Bejaia qui prend en charge les cancéreux de la wilaya. L'évaluation s'étale sur une période de 4 ans (2010, 2011, 2012 et 2013).

Les coûts faisant objet de notre évaluation concernent les coûts médicaux directs publics et privés du cancer des poumons. Ainsi,

- Les coûts médicaux directs publics sont calculés à base du suivi habituel des patients traités dans le service oncologie de l'hôpital d'Amizour. Pour les évaluer, nous avons observé le parcours de soins de chaque patient à partir de leur dossier médical. Nous n'avons pas pris en considération, dans notre évaluation, le prix moyen de la journée d'hospitalisation car les patients atteints du cancer des poumons ne nécessitent pas, en général, une hospitalisation de plus d'une journée. Ainsi, le Protocole suivi, la dose et le nombre de cure représentent les coûts calculés dans notre étude.

- Les coûts médicaux directs privés sont calculés à base des traitements prescrits par leur médecin traitant dont le payement est assuré par les patients eux même (consultation, médicaments, actes techniques (radio, analyses, les tests, etc.) et autres soins non remboursés par la sécurité sociale.

Dans cette étude, notre échantillon de patients n'a pas été sélectif. Nous avons en faite, identifié tous les patients admis à l'hôpital d'Amizour. Nous n'avons pas tenu compte du stade d'évolution de la maladie de chaque patient car il n'a pas été précisé dans leur dossier médical.

2.2. Principaux résultats

2.2.1. Calcul des coûts médicaux directs publics du cancer des poumons pris en charge à l'hôpital d'Amizour entre 2010 et 2013

Les coûts de cancer des poumons varient d'une année à une autre à cause de plusieurs facteurs, en fonction notamment du nombre de patient, des traitements utilisés et de la dose choisie.

En 2010, l'hôpital d'Amizour avait admis 13 patients atteints du cancer des poumons provenant des différentes communes de la Wilaya de Bejaia. Ils

sont tous des hommes et la cause principale de leur maladie est le tabagisme où nous avons constaté que ces patients sont tous des consommateurs réguliers du tabac à mesure d'un paquet par jour en moyenne. Nous avons déterminé, pendant l'année 2010, un coût total de 3380026,13DA pour le traitement du cancer des poumons dans la wilaya de Bejaia et un coût moyen par patient s'élevant à 307275,10DA (Cf. Annexe 1).

En 2011, l'hôpital d'Amizour avait admis 14 patients atteints du cancer des poumons. Ainsi, pendant cette année, nous avons également constaté que la plus part des patients sont des fumeurs dont la consommation du tabac est estimée, en moyenne, de 13 cigarettes par jours. En plus de la consommation du tabac, ces patients consomment quotidiennement ou occasionnellement de l'alcool. Par ailleurs, nous avons constaté que les traitements ont changé au cours de l'année pour certains patients car lorsque le patient ne répond pas au traitement programmé, ou s'il souffre des effets indésirables liés au traitement ou si le traitement lui-même n'a pas donné le résultat attendu (non efficacité du traitement appliqué au patient), le médecin traitant est dans l'obligation de lui changer de traitement, ce qui est très coûteux pour l'hôpital et très souffrant pour le patient.

Ainsi, nous avons calculé en 2011, par la même méthode d'évaluation que nous avons effectuée en 2010 (Cf. Annexe 1), un coût total de 8025046,16 DA pour le traitement du cancer des poumons dans l'hôpital d'Amizour. Avec un coût moyen par patient de 668753,85 DA, le coût du traitement du cancer des poumons a doublé par rapport à l'année 2010 en raison du changement des protocoles et de l'évolution du nombre de cures par patient.

En 2012, l'hôpital d'Amizour avait admis 14 patients atteints du cancer des poumons dont deux femmes. Ces patients ont tous suivis leur traitement médical. Pour cette année et avec la même méthode d'évaluation que nous avons effectuée en 2010 (Cf. Annexe 1), nous avons déterminé un coût total de 8 957 958,05 DA pour le traitement du cancer des poumons dans l'hôpital d'Amizour. Ce coût a augmenté d'à peine 1% entre 2011 et 2012. Par contre, celui-ci avait plus que doublé (165,02%) entre 2010 et 2012. Cette augmentation est due au changement des traitements et des doses et non pas au changement du nombre de patients et de leur traitement.

Le coût moyen par patient pour l'année 2012 est de l'ordre de 639 854,15 DA. Ce chiffre, qui ne cesse d'augmenter, nous montre que le cancer des poumons engendre des coûts considérables pour l'hôpital, légitimant ainsi la détermination de la lutte contre les causes du cancer des poumons comme une priorité de santé publique, en l'occurrence le tabagisme et l'alcoolisme.

En 2013, le nombre de patients atteints du cancer des poumons admis à l'hôpital d'Amizour avait doublé, passant de 14 à 30 patients en raison de l'augmentation de l'incidence du cancer des poumons. Pour l'année 2013 et avec la même méthode d'évaluation que nous avons effectuée en 2010 (Cf. Annexe 1), nous avons déterminé un coût total de 16777446,61 DA de la prise en charge publique du cancer des poumons dans la wilaya de Bejaia. Ce coût a augmenté de plus de 50% par rapport aux deux années précédentes et de 403% entre 2010 et 2013. Ce résultat est dû au changement des traitements et des doses, et à l'augmentation du nombre de patients admis (doublé en trois ans). Cependant, le coût moyen par patient pour l'année 2013 est de l'ordre de 559248,22 DA. Ainsi, nous remarquons que ce chiffre a connu une légère diminution par rapport à l'année 2012 car certains patients ont été admis au milieu de l'année, ce qui a épargné l'hôpital de leur coût pendant la première moitié de l'année.

2.2.2. Calcul des coûts médicaux directs privés des patients atteints du cancer des poumons pris en charge à l'hôpital d'Amizour entre 2010 et 2013

Dans notre évaluation des coûts privés du cancer des poumons dans la wilaya de Bejaia, nous nous sommes basées sur le calcul du coût des actes médicaux prescrits par le médecin traitant et mentionnés dans le dossier médical du patient, dont le paiement est effectué par les patients eux-mêmes : certains médicaments, des examens radiologiques et des examens biologiques.

a. Les examens biologiques

Les examens biologiques prescrits aux patients atteints du cancer des poumons sont composés d'au moins : FNS complet ; Glycémine ; Bilan hépatique ; Bilan rénal ; Urée ; Ca++ ; Pal ; et, TGO/TGP.

D'après les données du tableau 1, nous observons que les dépenses des examens biologiques payées par les patients varient entre 200 DA et 950 DA. Chaque patient est en effet, tenu de faire tous ces examens une fois après chaque traitement. Ce qui lui revient au minimum à 3350 DA pour chaque traitement.

Tableau 1 : Les examens biologiques du cancer des poumons.

Examen biologique	Le prix en DA
FNS complet	550
Glycémine	200
Bilan hépatique	950
Bilan rénal	500
Urée	250
Ca++	250
Pal	300
TGO/TGP	350
TOTAL	3350

Source : réalisé par nos soins à partir des données d'un laboratoire d'analyse privé (la tarification est évaluée au prix du marché).

b. Les examens radiologiques

D'après notre étude, les examens radiologiques prescrits aux patients atteints du cancer des poumons sont : l'échographie abdomino pelvienne : l'échographie abdominale ; le telethorax ; l'échographie parties molles ; le scanner cérébral ; le scanner thoracique ; et, l'uroscanner.

D'après les données du tableau 2, nous observons que les dépenses des examens radiologiques payées par les patients atteints du cancer des poumons varient entre 1600 DA et 14400 DA. Ainsi, chaque patient est tenu de faire tous ces examens une seule fois lors de son admission à l'hôpital, ce qui lui revient à 44900 DA.

Tableau 2 : Les examens radiologiques du cancer des poumons.

Examen radiologique	Le prix en DA
ECHOGRAPHIE ABDOMINO PELVIENNE	1800
ECHOGRAPHIE ABDOMINALE	1600
TELETHORAX	1600
ECHOGRAPHIE PARTIES MOLLES	1600
SCANNER CEREBAL	9900
SCANNER THORACIQUE	14000
URESCANNER	14400
TOTAL	44900

Source : réalisé par nos soins à partir des données d'une pharmacie privée (la tarification est évaluée au prix du marché).

Les données de notre étude nous donnent un coût privé moyen annuel de 138172,73 DA supporté par patient atteint du cancer des poumons en 2010. Pris individuellement, nous avons calculé un coût maximum de 320900 DA et un coût minimum de 79700 DA payés par les patients. D'après l'analyse des données de l'Annexe 2, nous observons que les dépenses des examens radiologiques sont fixes pendant une année et seules les dépenses des examens biologiques changent. Celles-ci varient de 26800 DA à 268000DA. Le coût privé moyen annuel supporté par patient atteint du cancer des poumons s'élève à 186900 DA en 2011, à 248728 DA en 2012 (augmentation de 129% par rapport à 2010 en raison de l'augmentation du nombre des examens biologiques) et à 196141,38 DA en 2013. Sur 4 ans, nous avons

2.2.3. Evaluation de l'impact des coûts médicaux directs privés du cancer des poumons sur les malades : estimation faite sur les ménages pauvres en Algérie en 2011

Selon la Banque Mondiale, les fumeurs « ne réalisent souvent pas qu'ils payent deux fois leurs cigarettes. D'abord avec de l'argent liquide, puis de leur santé ou de leur vie. ». La consommation de tabac augmente donc notamment les dépenses de santé et réduit la productivité pour cause de maladies. Ceci a des effets négatifs sur le potentiel des revenus-rémunérations et sur l'ensemble du bien-être des familles. Ainsi, le bien être des ménages est affecté par les paiements directs des frais de soins de santé dus au tabagisme. L'incidence et l'intensité de ceux-ci se ressentent selon la situation socioéconomique du ménage. En effet, les paiements directs pour frais de soins de santé, considérés comme des

dépenses involontaires pour un ménage, déplacent des ressources disponibles pour d'autres biens et services permettant de restaurer leur bien-être, mais rarement d'en créer. Ces dépenses sont catastrophiques si elles excédent une certaine fraction du revenu/consommation des ménages (40% selon l'OMS). Elles sont en revanche "appauvrissantes" si elles sont si grandes qu'elles poussent les ménages sous la ligne de pauvreté.

L'impact des dépenses de soins de santé pour le traitement des maladies liées au tabagisme sur les ménages consiste en l'évaluation de leur poids dans les dépenses totales moyennes des ménages. Ainsi, dans ce point, nous illustrons l'impact des dépenses de soins médicaux privés du cancer des poumons sur les familles pauvres en Algérie ?

A ce niveau, il s'agit d'estimer la vulnérabilité économique des ménages gagnant un revenu médian vis-à-vis des paiements directs des soins du cancer des poumons dû au tabagisme. L'impact du coût économique de ces paiements sur le budget d'un ménage est dégagé par le rapport des dépenses directes des soins sur les dépenses totales du ménage moins ses dépenses de subsistance.

La méthodologie utilisée dans cette étude est celle proposée par l'Organisation Mondiale de la Santé pour analyser le fardeau des paiements directs de santé sur les ménages. En se référant à celle-ci, un ménage fait face à des dépenses catastrophiques si ses paiements directs en santé sont supérieurs ou égales à 40% de sa capacité à payer, capacité calculée à partir des dépenses totales et des dépenses d'alimentation ajustées à la taille du ménage. Ceci correspond à 40% du revenu non indispensable à la subsistance du ménage, c'est-à-dire au budget restant une fois les besoins de base satisfaits. Une analyse supplémentaire est faite pour l'évaluation de l'effet (perte d'opportunités) de ces paiements directs en santé dus au tabagisme sur le niveau de pauvreté des ménages.

Au terme de notre évaluation de l'impact du coût économique dû aux paiements directs privés pour le traitement du cancer des poumons imputables au tabagisme, nous avons obtenu les résultats contenus dans le tableau 3.

Tableau 3. Proportion des paiements directs privés pour le traitement du cancer des poumons lié au tabagisme dans la capacité à payer des ménages pauvres en Algérie (2011).

Désignation	Dépense moyenne	Revenu médian
Montant (DA)	59717	24468
Alimentation[1]	24945	10220,78
Santé et hygiène[1]	2849	1167,33
Educ, Cult et loisirs[1]	1898	777,67
Coût mensuel Cancer des poumons[2] **(DA)**	15575	15575
Proportion (%)*	44,79	109,32

Source : Réalisé par nos soins, à partir des données suivantes :

[1] ONS, 2011 (enquête nationale).

[2] Enquête personnelle effectuée en 2011 au niveau de l'hôpital d'Amizour, Bejaia, Algérie. Le coût mensuel du cancer des poumons a été calculé sur la base des coûts médicaux directs privés des patients atteints du cancer des poumons pris en charge à l'hôpital d'Amizour évalué pour l'année 2011. Ce coût moyen annuel était par la suite exprimé mensuellement.

* Cette proportion est formulée de la manière suivante : Paiements directs pour le cancer (BPCO)/ (Dépenses totales du ménage – les dépenses de subsistance).

Selon les données du tableau 3, en 2011, un fumeur atteint du cancer des poumons consacre en moyenne un montant de 15575 DA par mois pour le paiement des frais de soins de sa maladie. Ceci correspond, en moyenne, à 44,79 % du revenu non indispensable à la subsistance du ménage, c'est-à-dire de son budget restant une fois les besoins de base satisfaits. Etant donné que cette proportion dépasse le seuil de 40% de la capacité moyenne à payer pour un ménage, les paiements directs pour le traitement du cancer des poumons évalués en 2013 sont donc, qualifiés de catastrophiques. Ceux-ci seront appauvrissant à mesure que les dépenses de subsistance des ménages augmentent. Pour payer ces soins, les malades ou leur ménage doivent donc s'acquitter d'une participation financière très élevée par rapport à leur revenu. Celle-ci est si importante qu'ils doivent éventuellement réduire leurs dépenses sur les produits de première nécessité comme la nourriture et les vêtements ou qu'ils n'ont plus de quoi payer la scolarité de leurs enfants.

Si nous exprimons cette proportion non pas en fonction des dépenses mais en fonction du revenu mensuel, et pour un ménage situé dans le seuil de pauvreté relative - gagnant un revenu médian ou moins par mois - nous aurons au moins un taux de 109,32% du revenu. Avec ce résultat, nous comprenons que les paiements directs pour le traitement du cancer des poumons conduisent le malade à s'endetter après avoir affecté tout son revenu aux soins, ou à vendre ses biens ou à renoncer aux soins et à vivre

avec sa maladie et d'en subir les conséquences. Pour les ménages très défavorisés, une part si importante de dépenses doit être consacrée aux paiements directs de traitement du cancer des poumons qu'ils tombent dans la pauvreté (seuil appauvrissant).

Conclusion

Notre travail vise essentiellement à prendre conscience de la gravité du cancer des poumons dû au tabagisme en Algérie, mettant l'accent sur ses coûts médicaux directs publics et privés évalués dans la wilaya de Bejaia.

Sur 4 ans (2010, 2011, 2012 et 2013), le traitement du cancer des poumons avait coûté pour l'hôpital d'Amizour 3 709 416 6,39 DA, faisant un coût moyen par patient de 542 730,31 DA. A l'échelle nationale, avec 5 000 cas de cancéreux qui sont diagnostiqués chaque année, le traitement du cancer des poumons devrait coûter 272 Mds DA pour le système de santé chaque année, ce qui représente 0,62% des dépenses de santé. Si comptabilisées en termes d'opportunités perdues, ces ressources auraient été à d'autres fins dans le secteur lui-même ou dans d'autres secteurs et avec de meilleures alternatives.

Nous avons constaté que les coûts publics (total et moyen) sont largement supérieurs aux coûts privés durant ces quatre années, car une grande partie des soins se fait à l'hôpital. Malgré qu'ils n'assument que les actes qui ne sont pas disponibles à l'hôpital, les coûts privés supportés par les patients sont également considérables ; ils sont catastrophiques pour les malades pauvres et appauvrissant pour les plus défavorisés.

A cet égard, la lutte antitabac contribue non seulement à la protection de la santé publique mais également à la régulation des dépenses de santé et à la réduction de la pauvreté.

Annexe 1 : Les coûts des traitements des patients atteints du cancer des poumons pris en charge à l'hôpital d'Amizour en 2010.

Patients	Caractéristiques	Facteurs de risque	Protocole suivie + la dose	N^{br} cure	Le coût en DA**
1^{ere} patient	Homme : 60ans Akbou	Tabac	TAXOL : 252mg CBDCA : 450mg	04	177 033,12 17 029,88
			Total		**194 063,00**
2eme	Homme : 44ans Tala Hamza	Tabac : 20 paquets/an	NVB : 30 mg CBDCA : 450 mg	01	9 804,31 4 257,47
			Total		**14 061,78**
3eme	Homme : 68ans El kseur	Diabète, HTA	NVB : 551 mg CBDCA : 450 mg	01	182 644,93 4 257,47
			Total		**186 902,40**
4eme	Homme : 47ans Bejaia	Tabac : 15 paquets/année	Alimta : 765mg CDDP : 105 mg **Changement de protocole :** TAXOL : 100 mg CBDCA : 450 mg	01 01	190 978,55 1 746,06 17 562,81 4 257,47
			Total		**214 544,89**
5eme	Homme : 59ans Sidi Aich	Tabac, Alcool	TAXOL : 290 mg CBDCA : 450 mg	-	-
6eme	Homme 68 ans Amizour	Tabac : 1paquet/jour Alcool : occasionnel	Alimta : 930 mg CBDCA : 450 mg	 06	1393 019,99 25 544,82
			Total		**1418 564,81**
7eme	Homme : 65ans Tichy	Tabac, Alcool	TAXOL : 278 mg CBDCA : 450 mg	 01	48 824,61 4 257,47
			Total		**53 082,08**
8eme	Homme : 72ans Chemini	Tabac : 12 paquets/an Alcool	TAXOL : 115 mg CDDP : 107 mg GMZ : 1900 mg	 02	20 197,23 1 779,32 59 173,32
			Total		**81 149,87**
9eme	Homme 67ans Bejaia	HTA Tabac : 90paquets/an Alcool : occasionnel	Alima : 500 mg CBDCA : 450 mg CDDP : 115 mg	 05	624 112,90 21 287,35 9 561,80
			Total		**654 962,05**
10eme	Homme 78ans	-	-	-	-
11eme	Homme 58ans	-	TAXOL : 273 mg CBDCA : 450 mg	01	47 946,47 4 257,47
			Total		**52 203,94**
12eme	Homme 58ans Sidi Aich	HTA Tabac : 1 paquet/jour	TAXOL : 260 mg CBDCA : 450 mg	02	91 326,62 8 514,94
			Total		**99 841,56**
13eme	Homme 64ans	-	TAXOL : 260 mg CBDCA : 450 mg **Changement de protocole :** NVB : 90 mg Etoposide : 600 mg	05 05	228 316,55 21 287,35 147 064,65 13 981,20
			Total		**410 649,75**
Le coût total °					3 380 026,13
Le coût moyen^{-}					307 275,10

Source : Tableau réalisé par nos soins à partir des données de service d'oncologie et de la pharmacie de l'hôpital d'Amizour.

** Calcul effectué par nos soins

° Le coût total = le coût unitaire * le nombre de patient

$^{-}$ Le coût moyen = le coût total / le nombre de patient

*** Le J8 dans le dossier médical signifie, un changement de protocole en utilisant seulement le premier composant avec la même dose signalé dans le premier traitement.

Annexe 2 : Les coûts privés supportés par les patients atteints du cancer des poumons admis au service oncologie de l'hôpital d'Amizour en 2010.

Nombre du patient	Nbr d'examen biologique	Le coût d'examen biologique (DA)	Nbr d'examen radiologique°°°	Le coût d'examen radiologique (DA)	Médicaments (DA)	Le coût en DA
1	32	107200	07	44900	8000	160100
2	08	26800	07	44900	8000	79700
3	08	26800	07	44900	8000	79700
4	16	53600	07	44900	8000	106500
5	–	–	–	–	–	–
6	48	106800	07	44900	8000	213700
7	08	26800	07	44900	8000	79700
8	16	53600	07	44900	8000	106500
9	40	134000	07	44900	8000	186900
10	–	–	–	–	–	–
11	08	26800	07	44900	8000	79700
12	16	53600	07	44900	8000	106500
13	80	268000	07	44900	8000	320900
Le coût Total						**1 519 900**
Le coût moyen						**138 172,73**

Source : Fait par nos soins à partir des informations recueillies dans le dossier médical des patients admis au service oncologie de l'hôpital d'Amizour.

* : les médecins traitants prescrivent deux boites de CAPECITABINE (Xeloda) 500mg chaque mois pour les patients atteint du cancer des poumons dans le service oncologie de l'hôpital d'Amizour. Le prix de la boite s'élève à 320,00 DA. Ainsi, le coût annuel de ce médicament revient à 8000,00 DA.

°°° : les examens radiologiques sont fixes car le patient doit les faire obligatoirement une fois avant l'insertion de son dossier médical.

Références bibliographiques

Agag F., 2012. *Epidémiologie des Cancers,* In : http://www.semepehuo.comscriptsassets/Epidemiologie_des_cancer

Amine S., 2014. *Cancer en Algérie : les chiffres inquiétants d'Oxford Business Group*.

Benalia S., 2012. *Cancer une maladie qui enregistre une forte prévalence".*

Clavier V. & Al., 2009. *Facteurs de risque des cancers broncho-pulmonaires en Afrique,* Mémoire d'UER Santé des populations en milieu tropical, Université Victor Segalen, Bordeaux 2-Centre René Labusquière.

Doamba J.E.O., Ouedraogo A. & Saksena P., 2013. *Dépenses catastrophiques de santé et leur impact sur l'appauvrissement des*

ménages et l'utilisation des services de santé : Cas du Burkina Faso, health financing in the African region, n°17, juillet 2013. In : https://www.aho.afro.who.int/sites/default/files/ahm/reports/651/ahm1709.pdf

Forem, 2006. *Les jeunes Algériens commencent à fumer très jeune.* Rapporté par www.algerie-dz.com

Kendi N., 2012. *Essai d'analyse de la politique de lutte contre le tabagisme en Algérie,* mémoire de magistère en Sciences Economiques, option : Economie de la santé et Développement Durable, Université de Bejaia.

Kendi N., Hidra Y. & Kaïd-Tlilane N., 2018. *La réduction de la pauvreté par la lutte antitabac : analyse des impacts socioéconomiques du tabagisme sur les familles pauvres en Algérie*, Les Cahiers du MECAS, V°14 /N°1 /Juin2018.

MAHFOUD N. et all. 2017. *Consommation de médicaments et maîtrise des dépenses de santé en Algérie*, Revue Algerian Business Performance Review, n° 11/2017.

MSPRH, 2014. *Plan cancer : 2015-2019*, nouvelle vision stratégique centrée sur le malade, Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière.

Nafti S., 2009. *Le tabagisme en Algérie : Etat des lieux*, 3ème Congrès de la société française de tabacologie-Recueil des résumés, le 26, 27 novembre 2009.

OMS, 2004. *Tabac et pauvreté : un cercle vicieux,* Journée mondiale sans tabac. http://www.prevention.ch/lecerclevicieux.pdf

OMS, 2005. *Systèmes de financement de la sante : comment réduire les dépenses catastrophiques,* numéro 2.

OMS, 2008. *MPOWER, un programme de politiques pour inverser le cours de l'épidémie*. Bibliothèque de l'OMS ;

OMS, 2013. *Dernières statistiques mondiales sur le cancer,* Le Centre international de Recherche sur le Cancer (CIRC), Communique de presse N° 223, Lyon / Genève.

OMS, 2017. *Cancer*, Aide-mémoire N°297.

OMS, 2018. Aide-mémoire N°297.

Oxford Business Group, 2014. In: https://oxfordbusinessgroup.com/news/la-lutte-contre-le-cancer-en-alg%C3%A9rie

Semep, 2000. *Registre du cancer de Sétif, Algérie*. In : www.semep-setif.org